



375





# جامع الرموز

شرح مختصر الوقايه المسمي بالنقايه

للمولى شمس الدين محمد الخراساني القهستاني

— 000 —

قد اهتم بتصحيحه احقر عباد الصمد

كبير الدين احمد

باعانة العلماء العظام و الفضلاء الهام

قاضي القضاة المولوي فضل الرحمن خان وغيرهم حفظهم الله عن كل ملام

وطبعه

بالات مطبعه المعروف بمطبع

مظهر العجايب

الواقع في محلة تالتلا من محلات دار الامارة

كلكنه

في سنة ١٢٧٤ هجرية تطابقها سنة ١٨٥٨ عيسويه

سلطان محمد القاري الهروي المتوفى سنة [١٠١٤] وسماه فتح باب العناية - لشرح كتاب النقاية \*  
وعبد العلي البرجندي وغيرهم من العلماء الكبار \* رحمهم الله الغفار \* واما اعظم لشرح نفعها \*  
وارفعها اشارة ورمزا \* فهو شرح القهستاني المسمى بجامع الرموز \* ولقد اصاب في تسميته  
بجامع الرموز \* لانه جامع لرموز هذا المتن المتين \* كاشف عن غوامض علوم الدين \* فركنوا  
العلماء اليه \* وهجموا عليه \* واستحسنوه قرنا بعد قرن \* واستكتبوه في قرايطيس القرن \*  
وفرغ عن تاليفه سنة [٩٤١] تسعمائة و احدى و اربعين \* من هجرة سيد المرسلين \*  
وقد وقع الخلاف في وفاة المؤلف \* في اقوال السلف \* فقال جمع انها كانت في حدود سنة [٩٦٢]  
تسعمائة و اثنى و ستين \* وقال بعضهم انها في شهر عام [٩٥٠] تسعمائة و خمسين \*  
ثم لما اشتهر هذا الكتاب في الامصار والاقطار \* بين الفقهاء والاختيار \* وكانوا يحسبون ببل  
جامع الرموز \* كنيل ركاز و كنوز \* ويبذلون الاموال في حصوله \* ومع هذا قل من وصل الى  
مأموله \* فامرني بطبعه - ( و ) وحيد العصر - ( ل ) لبيب النصر - ( ي ) ياروج النضال -  
( م ) منصور القتال - ( ن ) ناصر السيف و القلم - ( ا ) آثر اللواء و العلم - ( س ) سائر الخطايا -  
( و ) واسب العطايا - ( ل ) لبيس الحكماء - ( ي ) يعسوب العلماء - ( س ) سمو المكان -  
( ل ) لبيق الزمان - ( ل ) لطيف السجايا - ( د ) دعيم البرايا - الذي امره نافذ \* وعدوه  
نافذ - واطفه نافذ \* و نواله نافذ - وجوده بحر يسقى البلاد بجوده - وجوده سيل ليس النفاذ  
لوجوده - الملقب بوليم ناسوليس إل . إل . دي . \* حفظه الله عن كل شر خفي و جلي \* فشمرت  
في امتثال امره المحيد \* واستعنت في تصحيحه بجماعه من العلماء الحبر الصناديد \* منهم  
افضل فضلاء الزمان \* قاضي القضاة المولوي فضل الرحمان \* و المولوي علام عيسى و المولوي  
محمد مظهر \* و المولوي محمد افضل و المولوي محمد النصر \* و غيرهم نيف احد عشر \* سلمهم الله  
العزير الاكبر \* و قاهم عن دهممة الدهر الداهر \* وقد بذلنا جهدي في التصحيح غاية الامرام \*  
حتى حصل الفراغ من طبعه في [ ايام الصيام من خيار الاعوام ] و الحمد لله خير ختام \*

## فهرس الكتاب

### الجزء الاول

صفحة	صفحة
١٣٧ ... ..	كتاب الطهارة ... .. ١١
١٣٩ ... ..	فصل في التيمم ... .. ٣٥
١٤٤ ... ..	فصل في المسح على الخفين ... .. ٤٠
١٥١ ... ..	فصل في الحيض والنفس ... .. ٤٢
١٥٥ ... ..	فصل في الانجاس ... .. ٥٣
١٦٥ ... ..	كتاب الصلوة ... .. ٦٢
١٦٦ ... ..	فصل في الاذان ... .. ٦٨
١٦٩ ... ..	فصل في شروط الصلوة ... .. ٧٢
١٧٧ ... ..	فصل في صفة الصلوة ... .. ٧٧
١٨٦ ... ..	فصل في القراءة ... .. ٩٢
١٩٠ ... ..	فصل في الحديث في الصلوة ... .. ١٠٢
١٩٣ ... ..	فصل ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... .. ١٠٥
١٩٨ ... ..	فصل في صلوة الوتر والنوافل ... .. ١١٤
٢٠٧ ... ..	فصل في صلوة الخسوف ... .. ١٢٢
٢١٠ ... ..	فصل في ادراك الفرائض ... .. ١٢٤
٢٢٩ ... ..	فصل في قضاء الفوائت ... .. ١٢٦
٢٣١ ... ..	فصل في سجود السهو ... .. ١٢٨
٢٣٩ ... ..	فصل في سجود التلاوة ... .. ١٣٤



## الجزء الثاني

فصل في اللعان ... .. ٣٠٢	كتاب النكاح ... .. ٢٤٥
فصل في العنين ... .. ٣٠٦	فصل في الولي والكفو ... ٢٥٣
فصل في العدة ... .. ٣٠٩	فصل في المهر ... .. ٢٦١
فصل في الحضنة ... .. ٣١٥	فصل في نكاح القين ... .. ٢٦٧
فصل في السب ... .. ٣١٧	مسائل القسم بين الزوجات ... ٢٧٢
فصل في النعقة ... .. ٣١٨	كتاب الرضاع ... .. ٢٧٣
كتاب العتاق ... .. ٣٢٨	كتاب الطلاق ... .. ٢٧٥
فصل في عتق البعض .. ... ٣٣١	فصل في نفرض الطلاق ... ٢٨٣
فصل في الحلف بالعتق ... .. ٣٣٤	فصل في شروط صحة الذعليق ... ٢٨٧
فصل في التدبير والاستيلاء ... ٣٣٦	فصل في طلاق المريض ... .. ٢٩١
فصل في الولاء ... .. ٣٣٨	فصل في الرجعة ... .. ٢٩٢
كتاب المكاتب ... .. ٣٣٩	فصل في الايلاء ... .. ٢٩٥
كتاب الايمان ... .. ٣٤٣	فصل في الخلع ... .. ٢٩٧
فصل في الحلف بالفعل ... .. ٣٥٢	فصل في المظهار ... .. ٣٠٠
فصل في الحلف بالقول ... .. ٣٤٤	

## الجزء الثالث

كتاب البيع ... .. ٣٧٥	كتاب الرهن ... .. ٤٩٢
فصل في خيار الشرط ... .. ٣٧٩	فصل في عدم صحة رهن مشاع ... ٤٩٥
فصل في خيار الرتبة ... .. ٣٨٢	فصل في التصرف والخيانة ... ٤٩٨
فصل في خبار العيب ... .. ٣٨٥	كتاب المحفالة ... .. ٤٧٣
فصل في المبع الفاسد ... .. ٣٩٠	كتاب الحوالة ... .. ٤٨١
فصل في الافالة ... .. ٣٩٨	كتاب الوكالة ... .. ٤٨٤
فصل في التولية والمراجعة ... ٣٩٩	فصل في الوكالة بالبيع والشرى ... ٤٨٨
فصل في الربوا ... .. ٤٠١	فصل في الوكيل بالحصصة ... ٤٩٢
فصل لا يحوز بيع مسترى منقول الخ ٤٠٥	كتاب الشركة ... .. ٤٩٥
فصل في السلم ... .. ٤٠٩	كتاب المضاربة ... .. ٥٠١
مسائل شتى ... .. ٤١٣	كتاب المزارعة ... .. ٥٠٨
فصل في الصرف ... .. ٤١٤	فصل في المساقاة ... .. ٥١٢
كتاب السفعة ... .. ٤١٥	كتاب احياء الموات ... .. ٥١٤
كتاب القسمة ... .. ٤٢٣	فصل في السرب ... .. ٥١٧
كتاب الهبة ... .. ٤٢٨	كتاب الوقف ... .. ٥٢٠
كتاب الاجارة ... .. ٤٣٤	كتاب الكراهية ... .. ٥٢٦
فصل في الاجارة الفاسدة ... ٤٣٩	كتاب الاشربة ... .. ٥٤٤
فصل في الاجير المشترك ... ٤٤٤	كتاب الذبائح ... .. ٥٤٨
فصل في مسح الاجارة ... ٤٤٥	كتاب الاضحية .. .. ٥٥٤
كتاب العاربه ... .. ٤٤٨	كتاب الصيد ... .. ٥٦٢
كتاب الوديعة ... .. ٤٥٢	كتاب النفيط واللقة والايق ٥٦٧
كتاب العصب ... .. ٤٥٥	كتاب المعقود ... .. ٥٧٣

## الجزء الرابع

كتاب القضاء	... .. ٥٧٧	فصل في الامتلاء	... .. ٩٧١
كتاب الشهادة	... .. ٥٩٢	كتاب الجنائيات	... .. ٩٨٢
فصل في قبول الشهادة وعدمه	... .. ٥٩٦	كتاب الديات	... .. ٩٩٢
فصل في الرجوع عن الشهادة	... .. ٦٠٦	فصل فيما يحدث في الطريق	... .. ٩٩٨
كتاب الاقرار	... .. ٦٠٧	فصل في جنابة البهيمة	... .. ٧٠٤
كتاب الدعوي	... .. ٦١٤	فصل في جنابة الرقيق والجنابة عليه	... .. ٧٠٤
فصل في الخالف	... .. ٦٢٣	فصل في القسامة	... .. ٧٠٧
فصل في دعوى النسب	... .. ٦٣٥	فصل في العقلة	... .. ٧١١
كتاب الصلح	... .. ٦٣١	كتاب الاكراه	... .. ٧١٤
كتاب الحدود	... .. ٦٣٨	كتاب الحجر	... .. ٧١٨
فصل في حل القذف والشرب	... .. ٦٤٥	فصل في الاذن	... .. ٧٢١
فصل فيمن اخذ بربح الخمر	... .. ٦٤٧	كتاب الوصايا	... .. ٧٢٨
كتاب المارقة	... .. ٦٥٣	فصل في الوصية للاقارب وغيرهم	... .. ٧٣٦
كتاب الجهاد	... .. ٦٦١	فصل في الوصي وما يملكه	... .. ٧٤٠
فصل في المغنم والغنمة	... .. ٦٦٩	كتاب الخنثى	... .. ٧٤٤
		مسائل شتى	... .. ٧٤٧



## \* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \*

الحمد لله الذي فضلنا بتعليم اصول مبسوط الجامع الكبير من الاحكام \* وكرمنا بتفهيم فروعها الى ان  
نقدر على ايضاح زيادات الجامع الصغير من الاعلام \* والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
العلوم وافضل الانبياء عليهم السلام \* وعلى آلهم واصحابهم خلاصة الاسلام وزبدة الاكرام \* تحفة حليلة  
الى يوم القيام \* اما بعد فلما كان نظم منشور الفتاوى من انفع الامهات \* وجمع منشور النوازل من  
اهم المهمات \* قام بذلك خلال المشكلات \* ذوالتنقيح والتوضيح للمهمات \* وتعديل الميزان لتقويم  
الدعوى والبيانات \* صدر الشريعة والملة والدين والاسلام \* احله الله من فضله دار المقام \* مولفا  
لمختصر حار لتفاريق الوقعات \* جامع بالتصريح والاشارات لجميع المضمرات \* قد شرحه غير واحد  
من العلماء والفاضلين \* وكشف عن حقائقه المنظومة جم غفير من الكاملين \* الا ان اكثره قد غاب  
عن نظر الاكثرين \* وفيه ما لا يحوم حوله احد من المتبحرين \* فان في كل كلمة منه كنز من جواهر الفرائد \*  
وفي كل كلام منه فصول من نفائس الفرائد \* فاردت تبين مكنونه من كل محكم وغامض \* وتحقيق لبه  
من كل حل وحامض \* لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان \* ما يطول  
عرضه من البليات الصورية والمعنوية الرافعة للامان \* الناشئة من الفرقة الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا \*  
فهجس في صدري شي منهم وان اعتزلت كاني قلت لهم هدا \* ومع ذلك شرعت فيه متوكلا عليه سائلا  
بخبر منهم ومن معي من المومنين \* فاستجاب مسألتي وجعلنا محفوظين من القوم الظالمين \* ثم  
وفقت لسواد جامع الرموز في سنتين ونصف من الاعوام \* مع التفرد من المعين والظهير من الخواص \*  
العوام \* لكن قد طرحته فيما لا يوصل اليه الا بالتقريض \* فان خوف هجومهم قد منعني عن ذلك  
فكيف يوجد التبويض \* وهكذا قد استمر على جميع هذه الازمان \* وقد نصبوا بخط رماحا من  
العدوان \* الى ان اظل علينا منصور رب العالمين \* ناصر الاسلام والمسلمين \* قالع اللاعنين لافضل



ولا يبعد ان يجعل رافع كمر من ثم يوصف بجاعل على انه يجوز وصف الوصف بالوصف على الصحيح كما في  
المغني وان يجعل جاعلا بدلا من رافع هو صفة او بدل ويبدل البدل من البدل كما في مواضع الكشاف و  
الكواشي وغيرهما فمنعه من الفاضل التفتازاني ليس كما ينبغي وما قيل ان جاعلا كرافع بدلا من الله او صفة  
له ولم يعطف هذه القرينة على الاولى لما بينهما من كمال الاتصال ففي كل منهما نظرا اما الاول فلانه  
يحمل ان يكونا صفتين او بدلين او الاول صفة والثاني بدل او بالعكس وذا لا يجوز لوجوب تقديم  
الصفة عند اجتماعهما واما الثاني فلان كمال الاتصال المانع من العطف مخصوص لجمل التي لا محل لها  
من الاعراب كما تقرر ولا يخفى ما في اضافة الصفتين من الدلالة على تحقق الفعلين [ شجرة ] اي  
كشجرة واحدة الشجرة وهو كل نبات له ساق وانما اختار الراحدة اشارة الى قوتها وعظمتها فان الارض  
قد وهت بكثرة الاشجار فضعفت اشجارها وحذف اداة التشبيه للمبالغة [ اصلها ] اي عروق هذه  
الشجرة [ ثابت ] اي مستقر [ في ] اعماق [ الارض ] فلا يحركها الريح العاصفة [ وفرعها ] اي روس  
اغصانها او اغصانها فان الاضافة للاستغراق [ في السماء ] اي ثابت في هذه المظلة فثمرتها طيبة باقية للبعد  
عن العفونات وغصب الغاصبين فالمعني جعل الشريعة بحيث لا يميل عاقل الى ما لا يمكن من  
الابطال وفيه اشارة الى ان للشريعة اصولا خافية وفروعا ظاهرة وهذا بالنسبة الى الاصول لا في نفس  
الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الخرق والالتيام باطل كما تبين وجهه  
في الكلام ورمز الى النسب والحسب لامام الانام ابي حنيفة عليه الرحمة على الدوام فان اسم  
اصله وابيه ثابت كما ان اصله وفرعه ثابت ولذا قل ما رجع عن الاحكام بخلاف غيره من الانام و  
نلمح الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء فلا يخلو  
عن تلويح الى ما هو سنة الخطبة من ايراد التشهد كما في الكشف دلياله ما قال عليه السلام كل  
خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء ولما ورد في الحديث برواية ابي موسي المدني ان كل  
كلام لا يبدء فيه بالصلوة ملي فهو اقطع محروق من كل بركة قال [ والصلوة ] بالرفع بالابتداء على  
المشهور ويجوز الجر بالعطف على اللام اي بالصلوة [ على رسوله ] والابتداء غير مانع عن الجمع  
بينها وبين التسمية والحمد اذ الظاهر ان المراد من الاحاديث الواردة في هذا الباب ان كل امر  
مشروع لم يذكر قبله هذه الامور الثلاثة فليس فيه بركة وخير كثير والصلوة اسم من التصلية و  
كلاهما مستعملان بخلاف الصلوة بمعنى اداء الاركان فان مصدرها لم يستعمل كما ذكره الجوهري  
وغيره والفهامبدلة عن الواو ولم يكتب بها في غير القرآن كما قال ابن درستويه ومعناها الشاء الكامل  
الا ان ذلك لبس في وسعنا فامرنا ان نكل ذلك اليه تعالى كما في شرح التاويلات و افضل  
العبارات على ما قال المرزوقي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقل هو التعظيم فالمعني اللهم  
عظمه في الدنيا باعلاء ذكره و انفاذ شريعته وفي الآخرة بتضعيف اجرة وتشفيعه في امته كما قال

ابن الاثير وفي المعني انه العطف لكن بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار والى  
المؤمنين الصلوات والجمهور على انه في الدعاء حقيقة وفي غيرهم يجوز في الاستغفار ايماء الى ان  
ترك الاسلام الذي هو اسم التسليم اى جعل الله اياه سالما عن كل مكروه ليس بمكروه وقيل يرد على النووي  
ما ظنه من الكراهة ولو أثر الحبيب على الرسول لكان اسلم من الاستدراك [محمد] أشهر اسمائه الشريفة  
وهي الف عند بعضهم وقيل ثلثمائة وقيل مائة وقيل تسعة وتسعون وانما سمي به للإلهام بذلك  
والمعني ذات كثيرة خصاله المحمودة او كثر الحمد له في الارض والسماء او كثر حمده تعالى [افضل  
الرسول والانبياء\*] صفة لانه مختص لم يوجد في غيره وليس بمضاف حقيقة فاضر كلمة من  
لاشتمال المضاف اليه على خلاف الجنس فان المعني افضل من المجموع من حيث المجموع من  
الملائكة و افضل الناس اجمعين بقريضة المقام على ان مقتضي الاضافة التفضيل على كل  
فرد فرد فانه يؤهم خلاف ما ذكر وكل نبي مفضل على كل فرد من الملائكة وان كانوا من  
حيث المجموع افضل من كل نبي سوى نبينا صلعم كما قال علمائنا رحمهم الله تعالى والرسول  
من بعده الله لتبليغ الاحكام ملكا كان او آدميا وكذا النبي الا انه مختص بالانس على  
الاشهر فتخصيصه لدفع توهم ان يراد بالرسول الملائكة ويجوز على بعد ان يختص الرسول منها  
بالادمي و حينئذ يكون الصفة مضافة معرفة كما هو مذهب سيبويه وهما اما متباينان كما هو الظاهر من  
كلامه فالرسول من جاء بشرع مبتدئ والنبي من لم يأت به وان امر بالابلاغ كما في شرح التاويلات  
وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فيكون كل منهما في غيره  
محازا او مترادفان على ما هو العادة في الخطبة فكل منهما من بعث للتبليغ كما في الشفاء او  
الرسول اخص قدم للسجع فيكون موافقا لما بعد و خاصا بعد العام فالرسول من انزل عليه كتاب بخلاف  
النبي فانه اعم كما في الكشاف وغيره وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط واسماء مثل يونس و  
غيرهم فالاولى ان يقال النبي اخص فانه مأمور بالابلاغ بلا انزال كتاب والرسول بضميتين والسكون  
جمع رسول فعول مبالغة مرسل مفعول بالفتح بمعنى ذي رسالة اسم من الارسال فهي ما يذهب  
به المتحمل من الكلام والفعول هذا لم يأت الا نادرا والنبي من النبأ وهو جبر ذو فائدة عظيمة  
يحصل به علم او غلبة ظن وحقه ان يتعرب عن الكذب فعيل بمعنى فاعل من المهموز كما قال المحققون  
منهم سيبويه وهو الحق كما قال الزمخشري والرضي وغيرهما لا من السباوة اي الرفعة كما قيل وانما  
جمع على الانبياء وان كان صحيح اللام يجمع على فعلاء كظرفاء لانه للزوم التخفيف صار مثل معتل اللام  
كاصفياء ولبس بمعنى مفعول كما قال الراغب وغيره لان بابيه حرجي ولانه لا ينبغي ان يجمع على النبيين  
لاشترط عدم استواء المذكور والمؤنث فيه ولما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد بلا ذكر الال حيث بين  
صلعم كبغبة الصلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح التاويلات قال [وعلى آله]



اي على امته من المؤمنين كما في هذا الشرح او الفقهاء العالمين فلا يقال الال على المقلدين كما في المفردات والاول مختار المحققين في الاصل اسم جمع لذوي القربى الغه مبدلة من الهمزة المبدلة من الهاء عند البصريين وعن الرواد عند الكوفيين والاول هو الحق كما في صرف المفتاح والاولى ان يضاف الى الظاهر كما يشعر به ما مر من الحديث ولانه قلما يضاف الى المضمرة كما قال ابن مالك وغيره ثم خص منهم بالذكر مشرفين بفضيلة ما لا يوازي لحظة عمل من صحبته افضل الخلائق فقال [و] على [اصحابه] اي الذين آمنوا مع الصحبة ولو لحظة كما قال عامة المحدثين وانما اثر على ما ذهب اليه الاصوليون من اشتراط ملازمة سنة اشهر فصاعدا ليشمل كل صاحب والفاعل يجمع على افعال كما صرح به سيبويه ومثل بصاحب واصحاب وارضاه الزمخشري والرضي فالقول بانه جمع صحب بالسكون او اسم جمع او بالعكس مخفف صاحب انما نشأ من عدم تصفح الكتاب [نجوم الاقدياء والاهتداء \*] اي كل واحد من الاصحاب مثل جميع السحوم في صلاحية الاقدياء والاهتداء يعني كما انه يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق الحسي وبشرع فبه كذلك يصح ان يعلم باحكام يستنبطها كل احد منهم ثم يعمل بها فالنجم الكوكب الطالع والاضافة الاستغراق المفضل لكمال المبالغة والاقدياء الانسان بمثل فعل الغبر لكونه فعل الغير ويجوز ان يراد به الجري على طريقهم في اخذ الحكم من الكتاب والسنة كما قال الامام السرخسي رح والاهتداء وحدا ان ما يوصل الى المطلوب وفيه نلمح الى ما رواه رزين عن عمر بن الخطاب رض عن النبي صلعم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ورد لما ذهب اليه الشافعي رح من ان قول الاصحاب ليس بحجة وكون الخطاب للقوم الذين في عصرهم على ما قالوا في غابة البعد وايماء الى ان الخبر مقدم على الاثر وفي نقله على القياس تردد والى الكل اشار الامام ما انا عن رسول الله صلعم فعلى الراس والعين وما انا عن الصحابة فناخذ بارة وترك اخرى وما انا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال فانه من التابعين راي انس بن مالك كما قال الشيخ الجزري في اسماء الرجال القراء بل من اكبرهم كما في كشف الكساف في سورة النور ولا بضرة ما في جامع الاصول ان ذلك مما لا يثبت فانه قال آخر كلامه ان اصحابه اعلم بحاله من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من غيرهم واعلم ان المذهب ان لا نقل الصحابة والتابعين الا ابو حنيفة فان عيسى عم حين نزل من السماء حكم بمذهبه كما في الفصول الستة \* ولما فرغ من الخطبة التي في العرف طابفة من الفاظ مستملة على البسملة والحمدلة والصلوة شرع في الدباجة التي هي مشتملة على اسم المصنف وسبب التاليف وغبرة على وجه يشعر بالاهتمام التام فقال [و بعد] بالضم او الرفع مع التنوين والفتح على حذف المضاف اليه اي واحضر بعد الخطبة ما سيأتي فالرواد للاستبناف او لعطف الانشاء على منله او على الخبر نحو قوله تعالى وبشر الذين آمنوا الالة والظرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المعلن بقوله [فان العبد] الفاء للتعليل و ان للتحقيق كما في قولهم اعبد ربك فان العبادة حق اي لان عبد الله فاللام للعهد وهو في

الاصل صفة بمعنى المملوك ثم استعمل استعمال الاسماء على ما قال سيبويه وانما أثره على غيره  
لانه لا اسم للمومن اشرف منه فانه مبني عن كمال التذلل الذي هو المقصود وانما علينا بالمدكور لان ما في  
المشهور من الضعف مما لا يخفي فان تقدير اما مشروط بان يكون ما بعد الغاء امرا او نهيا فلما قبلها او  
مفسرا له كما في الرضي واما توهم اما فلم يعتبره احد من النحويين [المتوسل] اي المتقرب [الى الله]  
لا غير بقربة المقام [باقوى الدربعة \*] الذي هو الايمان ولا يخفي ما في هذا التخصص من  
هضم النفس وفيه نلمح الى قوله تعالى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى  
والدربعة الوسيلة فان الفعيلة تجي بمعنى الالة وهو ما يتقرب به الى شي من قرابة او ضبعة او غيرهما ثم  
استعبر لما يتوسل به الى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات واللام للاستغراق لعدم العهد فلا  
حاجة الى جمعية المضاف اليه للاقوى او كونه اسما مطلقا على ان اقوي يجوز ان يكون للزيادة المطلقة و  
من قال يحوز كونه بمعنى القوي فقد عدل عن مذهب المحققين بلا ضرورة فانهم معرة قياسا بلا مجرد  
عن كلمة من واللام والاضافة [عبد الله] عطف بيان للعبد فيكون منصوبا ويجوز رفعه حملا على المحل  
بلا مضي الخبر ولا يخفي ما في ذكر العبد المكبر ثم العبد المصغر من الترقى الى ما هو الكمال ولقبه [صدر  
الشريعة بن مسعود بن تاج الشريعة \*] عمر بن صدر الشريعة عبد الله بن محمد بن محمد المحبوبي  
روح الله اراخهم فالتاج بمعنى المزين على ان يكون مجازا مرسلا ويجوز تشبيه الشريعة بسلطان  
ذي قدر فهو مكينة واثبات التاج له تخبيل [سعد] بفتح السين وكسر العين من السعادة خلاف  
الشقاوة او فسحها من السعد بمعنى اليمن كما في الصحاح ويجوز ضم السين وكسر العين من السعد  
بمعنى الاسعاد كما في الديوان وغبرة وهولغة هذيل ومنه قولهم مسعود وقيل اذا كان بمعنى الاسعاد  
فمصدرة السعادة وهذا غير سديد لانه لازم ح على انهم اختلفوا في هذه اللغة فسبويه وسائر المحققين  
انكروها واما قوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة الالة بضم السين فقد قالوا انها خارجة عن القياس  
والمسعود يجوز ان يكون مالا جنه الله فهو مجنون كما قال البيهقي وغبرة [جدة \*] اما بكسر الجيم بمعنى  
الاجتهاد او فتحها بمعنى الحظ او السعادة او اب الاب والمعنى انه كان اجتهدا في ناليف هذا الكتاب  
او حظ منه او سعاده او ابرابه مسعودا او ذا سعادة ويمن اي ادام ذلك وانما خص ابو الاب اذ ابو الام  
سيد كره وانما اخر عن الباقيات لانها اولى بالمقام مع انه يحتمل الابهام الا ان فيه اظهارا في مقام اضمار  
المرام ولا يخفي ما فيه من احتمال الاسناد الحقيقي والمجازي والمكني والتخبيل [والنجم] اما بفتح  
الهمزة بمعنى صار ذا نجم وظفر بالمط اوضمها من انجحت حاجته بمعنى قضيت [جدة \*] بالفتح او الكسر  
[يقول] ذلك العبد والجملة خبران [فل الف] من التاليف وهو جمع الاشياء المتناسبة الا ان التنظيم  
فوقه فان فيه يراعى مع المناسبة الجنسية فالاحسن نظم [جلي] ابو الام المسمى بالمحمود  
[مولائي] صفة لجلي كما بعده والمعنى سيدي او ناصري في الامر الدينية او مالكي بسبب تعليمه اياي



وفيه تلميح الى قول ملي رض انا عبد من علمني حرفا ان شاء باع وان شاء اعتق والى قول نافع احد القراء السبع اذا عبد من قرأت عليه [العالم] من العلم الذي هو ادراك الشئ بحقيقته كما قال الراغب [الرباني\*] قيل مرياني الا انه قلما يوجد في كلامهم وقيل منسوب الى الربان كريان وقيل الى الرب الذي هو انشأ الشئ حالا فحالا الى حد التمام ولا يقال مطلقا الا عليه تعالى فالالف والنون فيه كما في الريان للمبالغة مثل المشددة في الاحمري وفي المعالم انه الفقيه وقبل الفقيه المعلم وقال ابن الاثير العالم الراسخ في العلم والدين وقيل العالم العامل للعلم فعلى هذا يكون ذكر العالم مع الرباني بملاحظة ما يتعارف انه قلما يفترق عنه في الذكر [والعامل] بعلم ماخوذ من الانبياء والمرسلين على ما سيأتي فمحسّر في صف جميعهم فان في الافتوحات ان كل عامل بأمر مشروع فان كان من نص عن نبينا وغيره من الانبياء عليهم السلام فهو محسّر في صفهم خلف نبينا وخلف كل نبي هو شرعاه وان كانوا مائة الف ويرى نفسه في اماكن على عددهم مع العلم بانه هو لا غيره وان كان من نص عن نبينا صلى الله عليه وسلم لا غير فهو خلفه لا غير وان كان من اجتهاد مجتهد فان اصاب ووافق الانبياء او نبيا واحدا فيحسّر خلف ذلك المجتهد وخلف الموافق من النبي عليه الصلوة والسلام وان اخطأ وللمخطئين صف فيحسّر في ذلك الصف والعمل كل فعل يكون من الحيوان بقصد وهو اخص من الفعل لانه قد يسبب الى الجمادات [الصمداني\*] اي منسوب الى الصمد اي المدعو المستول الذي يصمد اليه اي بقصد لقضاء الحوائج وفيه اشارة الى انه لا يقصد في مطالبه الا الله تعالى ويؤيده الزيادة تان [برهان الشريعة] اي اركن ادلتها وهو الذي يقتضي صدقها ابدانه من البرهنة وهي المدة وقيل ببيان الحجة كما في المفردات وهذا مشعر الى ان نونه زائدة يؤيده ما في الاساس يقال ابره فلان اي جاء بالبرهان وبرهن مواده اكن يخالفه الجوهري وابن الاعرابي حيث قال قد برهن عليه اي اقام الحجة والبرهان عند اهل الميراث قياس مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا ضرورية كانت او نظرية ولا يخفى ما في وصفه بنفس البرهان من المبالغة [و] برهان [الحق] وهو في الاصل الموافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الامر وعلى الموجد بحسب ما يقتضيه الحكمة وعلى الموجد كذلك وهو الراجب لذاته اي الذي لا يفتقر في وجوده الى غيره كما في المفردات والمراد اما احد من الثلاثة والفائدة ما في ذكر الخاص بعد العام او الشريعة والغرض التاكيد ويؤيده [والدين\*] اصله الطاعة ويقال بمعنى الشريعة ويضاف الى الشارع والنبي وآحاد الامة [وارث الانبياء والمرسلين\*] اي الاخذ منهم علم الدين هو ما هو المنسوخ بقريئة المقام واللام للاستغراق ويدخل فيهم المجتهدون تبعا وفيه اشعار بان اساتذته عاموه مخلصين لوجهه تعالى كما اساتذتهم كما هو شأن العلماء الماضين فانه ترك الاضافة اليهم وفائدة الاضافة التحقق [محمود] اسمه وفيه ايماء الى ان الناس حمدوا له لكثرة فضائله الصورية والمعنوية فان الاسماء تنزل من السماء [بن صدر الشريعة] عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي في الاصل صدر :

اهل الشريعة من قولهم صدر القوم اجلهم و اكبرهم في الرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانسان كانه لكثرة ممارسته العلوم الشرعية صار جزءاً شريفاً للشريعة ففيه مكنبة وتخمين وان يكون المعنى شريعة صادرة فان الصدر اسم من الصدر بالتحريك وهو رجوع المسافر من مقصده [جزاء الله] على تأليف هذا الكتاب [عني] اي عن قبلي [وعن سائر المسلمين] بالهمزة الاصلية بمعنى الباقي او بالمبداء عن اليباء بمعنى الجميع والاول اشهر في الاستعمال واثبت من ائمة اللغة وظهر في الاشتقاق كما ذكره الفاضل المتفازاني لكن ذكر ابو علي ان كونه من السور بمعنى البقية يقتضي ان الباقي الاقل و السائر الاكثر ولذا ذهب الامام المنصور الجواليقي وغيره من النحويين الى الثاني كما مال اليه الجوهري فلا يرد انه متفرد فيه وهو ليس ممن يقبل منه ما تفرد به وانما اثر الاسلام على الايمان لانه انسب بالفقه لان الاسلام في اعمال الظاهرة اكثر استعمالاً من الايمان وانما احال الجزاء اليه تعالى اشارة الى ان اداء حقوق فرائد ناليغه مما لا يدخل تحت قدرة المسلمين [خير الجزاء] مصدر [لاجل حفظي] ظرف الف بفتح الهمزة وكسرها وسكون الجيم مصدر اجل شرا اي جزاء ثم استعمل في تعليل الجنايات ثم في كل تعليل \* واعلم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه يقال له حفظ [كتاب وقاية الرواية \*] فيه تنازع الف و حفظي فالكتاب فعال سبني للمفعول او مصدر هو تصوير اللفظ بحروف هجائه وكما يسمى به الصيغة يسمى المكتوب اي الملفوظ وان كان الشيء يراد ثم يلفظ ثم يكتب والاضافة لامية ويحتمل ان يكون بيانية والوقاية بالكسر والفتح لغة حفظ الشيء عما يضره والرواية النقل وعرفاً ما ينقل من المسئلة الفرعية عن الفقيه سواء كان من السلف او الخلف وقد يختص بالسلف اذا قبل بالخلف والكل او وقاية الرواية بعد ان يجعل بمعنى المفعول او الفاعل على الاشهر علم جنس لانه كلي شامل لما تلفظ او ملك زيد او عمرو متلاً والماعت عليه من الضرورة ان لا يعهد في اللغة نقل المركب الى الجنس فاحفظه فانه نافع [في] بيان جميع [مسائل الهداية \*] حال من العلم والمسائل بالهمزة الاصلية جمع المسئلة بالتخفيف وقد خفف لغة بالسؤال او المسؤل او مكان السؤال وعرفاً قصية نظرية في الاغلب تتوقف على تصورات اطرافها وهي مبادئ التصورية وعلى مقدمات يتألف منها حجتها وهي مبادئ التصديقية وقد تكون ضرورية محتاجة الى تنبيه واما ما لا خفاء فيه فليس من المسئلة في شيء والمراد من القضية الكلية التي تشتمل بالقوة على احكام يتعلق بحرييات موضوعها والهداية اسم كتاب معروف في الاصل يتعدى الى الناني بنفسه وبالحرف ففي الكرمانى يقال هداة الطريق وله واليه اذا اذهب الى المقصد واصله الى راس الطريق واعلمه ان الطريق في ناحية كذا فالاولان لا يسندان بالحقيقة الا اليه تعالى [وهو] اي الوقاية او كتاب الوقاية حال اخرى وانما لم يوثق لانه صار بعد النقل كما ذكره كاصول الفقه [كتاب لم نكتحل عين الزمان بنانيه \*] اي لم ترعين جميع الدهر ثانياً لهذا الكتاب يقال



ما اُكتسبت عيني بك اي ما رأته كما في الاساس فالباء للتعددية وقيل المعنى لم تقر عينه و الباء للاتصاف او السببية وفيه انه عدل الى مجاز غير مشهور بلا ضرورة و الزمان يقع على جميع الدهور و بعضه كافي النهاية و هو منها مجاز عن امله بلا حذفه فانه مبتدل و يجوز ان يشبه بشخص ذي بصر فهو مكينة و اثبات العين تخييل و الاكحال ترشيح و على هذا الاضافة مجاز و الاسناد في الصورتين حقيقة و الاولى ان يقال ( بالناني و المعاني ) فانه ليس مستعملا باعتبار الحال لاضافته الى الاقل و لا باعتبار التصير لعدم سماع ثاني واحد بل ثالث اثنين الى العاشر كما ذهب اليه سيدي [ في وجازة اللفظ ] ظرف الناني و الوجازة بالفتح مصدر و جز الكلام بالضم اي سقط طوله و المراد منه الحاصل بالمصدر ليمتقيم المعنى عند اعماله في الطرف الاتي و انما اثر على الایجاز ليشير الى انه حال عن التكلف لكمال قدرة المراد و اللفظ مصدر لفظ القيمة من فيه ثم استعمل في الصورت لمكيف بكيفية مختصرة و انما صرح به لفادة الاستغراق فليس فيه مسارة و لا اطناب و لا تطويل و لا حشو ثم اشار الى ثبوت المعاني بلا اخلال فقال [ مع ضبط معانيه \* ] اي في وقت مصاحبته فان مع بالفتح ظرف بلا خلاف و سكونه لغة ظرف و جازة و قيل حال من الالفاظ وفيه انه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد حدوث الوجازة و الضبط الحفظ مع الجزم و ينبغي ان يكون من المبني للمفعول احوافقة الوجازة و المعنى القصد و عرفنا ما دل عليه اللفظ مما في الذهن عندنا و عند كثير من المحققين و اعلم ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك الكتاب موصوف بوصف يختص به و ليس له مشارك فيه ولهذا اضاف الالفاظ و المعاني الى ضميره و لم يطلق وجه الشبه كما هو حقه ثم يقول ذلك العبد [ اني لما وجدت ] اي اصبحت و لما ظرف زمان عند الاكثر مركب من لم و ما النافية عند بعض مستعمل استعمال حرف الشرط مضاف الى الجملة الاولى معمول البانية [ فصورهم ] بكسر الهاء و فتح الميم جمع همة بكسر الهاء او فتحها في اللغة القصد الى وجود الشيء او عدمه و لو خيسا و في العرف و الاستعمال القصد الى حيازة المراتب العلية و القصور مصدر قصرت عن الشيء عجزت عنه و لم ابلغه [ بعض المحصلين ] اي اكثر المرادين لان يجمعوا الفقه فالام للعهد و النحصيل في اللغة الجمع و في العرف جمع العلم مطلقا و الا بعد عن الاختلافات في تتابع الاضافات ان يقال قصور الهم لبعض المحصلين [ عن حفظه ] اي كتاب الوقاية او الوقاية [ اتخذت منه ] جواب لما بلافاء و فلما قرن بها كما في بعض النسخ و التاء فيه اصلية او مبذلة عن الهمزة على ما توهمه الجوهري [ هذا ] اشار به الى المتخذ الذي سمي [ المختصر ] او الى ما في الذهن حقيقة على ما في امالي ابن الحاجب او مجازا كما هو المشهور و وضعه بلا اشارة ثم بعد الفراغ اشار اليه كما اشار السيرافي في شرح اللباب و انما سمي به دون المتخذ لان الاختصار لغة حذف طول الكلام و عرفنا تقليل المباني مع ابقاء المعاني او حذف عرض الكلام كما في الاشارات و هو المراد دون الاول بقربنة ما بعده مع رعاية كمال الادب مع الاستاذ لانه اشار به الى ان الفاية ايحازة بحيث لا يتصور التصرف في عبارته و انما يتصور ايراد بعض مسائله الضرورية [ مشتملا على ما لا بد منه ] حال من المختصر مقارنة او مقدرة اي حال كونه

لا يخلو عما يحتاج اليه الناس من مسائل مذكورة في الاصل فلا بأس بخلوه عما يحتاج اليه من علم الفرائض  
وزلة القاري وغيره مما لم يكن فيه وَأَبْدَ الْغَرَقَ ومنه خبر لا والضمير لما وفي بعض النسخ لا مندوحة اي  
لا سعة ولا غنى لا مر في الدين عنه [فمن احب] اراد [استحضار] اي استحضار جميع [مسائل الهداية  
فعليه بحفظ] اي فليلزم حفظ [الوقاية \*] فعلى اسم فعل وان كان في الاصل حرف جر فاعله ضمير الغائب و  
الاكثر كونه ضمير المخاطب ويكون مفعوله منصوبا ويكثر زيادة الباء فيه لتقوية العمل كما قال الرضي وفيه  
ان الباء صلة وليست بزيادة فان المعنى يستمسك به كما في شرح المغني فعلى له معنيان و اللام للعهد  
لا بدل من المضاف اليه اي وقاية الرواية ويجوز حذف جزء العلم عند الامن من الالباس كما يجوز دخول اللام  
عليه عند كونه مصدرا او صفة [ومن اعجله الوقت] اي حملة على العجلة وهي تحري الشيء قبل آرائه  
وآوقات اخص من الزمان اذ هو الزمان المفروض لا مر كما في المفردات والاسناد اليه مجاز ويجوز تشبيهه  
بمكلف بفعل قبل آرائه فهو مكلف واثبات الاعمال تخييل [فليصرف الى حفظ هذا المختصر] المذكور وانما  
آثار الاظهار لزيادة التقرير واسم الاشارة المتميزة اكمل تمييزا لكمال العناية به [عنان العناية \*] هي القصد  
والعنان ما وصل بلجام الفرس و هي مكنية لتشبيه العناية بها واثبات العنان تخييل و الصرف  
ترشيح و الحاصل ان من ضاق وقته و لا تفي زمانه بحفظ اوقاياه فليحفظ المختصر [انه] اي لانه  
تعالى فان للتعليل و المعلن به جواب الامر المحذوف و هو ليستحضر ويجوز ان يكون لجعل غير  
السائل كالسائل اذ لاظهار كمال العناية او وفور نشاط المتكلم بالكلام كقوله تعالى انهم مغرقون و ربما  
اننا آمننا و نشهد انك لرسول الله و يجوز ان يكون الضمير للمختصر او للمصنف مع لطف  
الابهام [ولي الهداية \*] هو من يتولى امر احد و الهداية اما بمعناها اللغوية اي انه تعالى متولى  
لان يجعل الموصل بمجرد حفظ المختصر عالما بالفروع اذ هو حاو على خلاصة محدط بزيده فصار  
مغنيا عن الرواية بل عن الهداية وغيرها او بمعنى ذلك الكتاب المشهور اي انه تعالى متولى لان يجعله  
يحفظه ضابطا لمايل الهداية وقس عليه ضمير المختصر والمصنف وما احسن فعله حيث ختم الديباجة  
على الهداية ثم شرع في بيان طهارة هي شرط صلوة تقديم عند اغقيه على غيرها من العبادات فقال

### [ \* كتاب الطهارة \* ]

في الاصل بالسكون لانه غير مركب حرك بالكسر الانتقاء او بالفتح لانه نقل حركة الهمزة اليه ويجوز الضم على  
الحذف علم جنس لطائفة من الالفاظ دالة على مسائل مخصوصة من جنس واحد تحته في الغالب اما بابواب  
دالة على الانواع منها و فصول على الاصناف واما غيرها وقد يستعمل كل من الابواب والفصول مكان الاخر  
وقد يكتفي بالفصول كما في هذا الكتاب والنك على علم جنس والطهارة بالضم اسم لما يطهر به من الماء وبالفتح  
مصدر طهر بحركات الهاء والفتح افصح التنزه عن الادناس الحسية كالانجاس وفي الحكمة مجاز يعبه  
وبين الحقيقة جمع الشريعة و اللام للعهد و ما قيل انها للجنس او الاستغراق ففيه انه مقدم على



الاستغراق وهو على الجنس كما تقرر في الاصول والاضافة محاذ والمعني كتاب احكام الطهارة فان قلت الموضوع فعل المكلف فينبغي ان يعنون بكتاب التطهير قلت من ان يخاف احترازا عما هو الغالب على الفلاسفة على انه لا يبعد ان يتضمن الطهارة التطهير وكثيرا ما يتضمن اللزوم المتعدي والغاية التنبيه على ان الطهارة لا بتوقف على النية ثم بدأ بوضوء لانه اكثر احتياجا فقال [فرض الوضوء] افرض لغة التقدير وشرعا ماتت بدليل قطعي بدم تاركه او فاعله مطلقا بلا عذر الا ان القطعي يقال على ما يقطع الاحتمال اصلا كحكم ثبت بحكم الكتاب ومتوازن السنة وبسمي بالفرض القطعي ويقال له الواجب وعلى ما يقطع الاحتمال الناشي عن دليل مثل تعدد الرضع كماتت بالظاهر والنص والمشهور ويسمي بالظني وهو ضربان ما هو لازم في زعم المجتهدين كمقدار المسح ويسمي بالفرض الظني وما هو دون الفرض وفوق السنة كالغائبة ويسمي بالواجب وقبل الفرض حكم ثبت بدليل لا شبهة فيه وفيه انه لا يشتمل بعضا من الظني وبدخل بعض من المندوب والمباح على رأى الا تترك الى قوله تعالى وافعلوا الخير وكلوا واشربوا وانما اضاف الفرض اضافة عهدية ليشمل القطعي والظني بخلاف الشئ الفرض فانه الاول من القطعي لا غير فالمراد ما لا بد منه للوضوء وهو في اللغة اسم من التوضوء وبالفتح مادة وقد عده سيبويه من المصادر وفي الشريعة نظافة مخصوصة واللام للاستغراق فبشمل الوضوء الفرض والادب كما بعد النوم والغيبة وانشاد الشعر والقهقهة وغيرها كما في قاضيخان [غسل الوجه] اي اجراء الماء على بشرة وجه المتوضي وفيه رمز الى انه لو بل الوجه بلا اسالة الماء لم يجز كما لو بل سائر الاعضاء المغسولة وعن ابي يوسف انه جائز وهذا على ظاهره عند الجلالى وقال الفقيه ابو جعفر انه جائز في الصيف لكن في الشتاء يشترط الاسالة كما في النظم وقال خلف بن ايوب ان سال الماء قطرة او قطرتين بلا تدارك فقد جاز والافلا كما في الذخيرة لا يقال فعلى هذا لو اصابه المطر مثلا مع الحريان ينبغي ان لا يكون مجزيا وقد انفقوا انه اجزاه لانا نقول الغسل والاجراء اعم من الحقيقي والحكمي على انه قد دفعة على ما ياتي من التعليل والى انه لو ادهن ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدسومة مانعة عن قوله كما في الخزانة والى انه لو استعان بغيره في اعمال الوضوء اجراه وان كان الادب ان لا يستعين كما في المحيط والى ان الوجه لو انجم بحيث لم يصبه الماء لم يجز كما في مية الفقهاء وهذا كله لان مفهوم المخالفة كمفهوم الموافقة معتبر في الرواية بلا خلاف كما ذكره المصنف في النكاح لكن في اجازة الراصدي انه غير معتبر والحق انه معتبر الا انه اكثري لا كلي كما في حدود الهامة وغيرها وانما حمل الغسل على الفرض وحقه العكس لانه يبحث في الفن عن افعال المكلفين لما امرانهم احترزوا عما هو داب الفلاسفة والغسل بالضم اسم للماء والفعل وقال بعضهم انه بالفتح مصدر غسل وبالضم اسم من اغتسل والسبب فيه ما كنه ويجوز ضمها الوجه من المواجهة كالبرج من التبرج وهو لغة وشرعا [من الشعر] بفتح السين والسكون اي شعر نبت بين النزعيتين مسمى بالاصية فاللام للعهد فلا يرد انه صدق على جانب القفاء ولا يلزم ان يغسل موضع الصلعة وهو الاصح كما في الخلاصة

وفي البداية به اشعار بوجوب اجراء الماء من فوق كما في الزاهدي واعلمه اراد الوجوب الامتحساني لان الزاهدي نفسه ذكر في القنية انه سنة وقد تقرر ان لا وجوب في الوضوء [ الى الاذن ] بضميتين وسكون الذال فلو ترك غسل ما بينه وبين اللحية لم يجز وعن ابي يوسف رح انه سقط بالالتحاء والفتوى على الازل كما في السراجية [ واسفل الدقن ] بفتحيتين مجتمع اللحيين والمراد حدثه عند البعض واقصى ما يبذل للمواجهة عند الاكثرين فاسفله في الوجهين غير داخل في الوجه فلا يغسل كما في حاشية الهداية لشيخ الاسلام عصام الدين وظاهرة ان داخل العين ليس من الوجه فلا يغسل وعن بعضهم انها لو غمضت شديدا لم يجز وقيل لو رمصت ذات رمد وجب اتصال الماء تحته كما في الذخيرة وان الشفة داخل فيه منها مقدار ما ظهر عند الانضمام الطبيعي لا غير على الصحيح كما في الخلاصة واعلم ان تحديد الوجه على تحديد العقار فلا يجب ذكر الحد الرابع ولا يدخل الحد في المحدود كما هو مذهب ابي حنيفة ومحمد رح على انه جاز ان يقدر الى شحمتي الاذن فقوله من الشعر خبر مبتدأ محذوف هو ضمير الوجه لا متعلق بالغسل والا فغسل [ و ] غسل [ يديه ] اي يدي ذي الوجه فلو غسل الى الرسغ او لا لم يلزمه الاعادة ثانياً والاصح عند الحلواني انها يلزم لانه كان سنة فلا ينوب من الغرض وهذا مشكل لان التطهير الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى للاعادة كما في الذخيرة [ و ] غسل [ رجليه ] اي ذي الوجه وفي الكلام اشعار بانه لا يغسل اثنان من جانب من البدن والرجل نعم اذا بطش ومشى بهما فيغسلان كالاصبع الرائدة والبأليل كما في الزاهدي ومما من رؤس الاصابع الى الابطر اصل الفخذ كما في المغرب وقال القرشي في تشريحه ان اليد مشتركة بينه وبين رؤس الاصابع الى الرسغ اشتراكاً لفظياً وفي المحيط انها يقع على الزراعين مع المرفقين فالاولى زراعيه وقدميه [ مع مرفقيه ] بكسر الميم وفتح الفاء والعكس لغة موصل العضد بالساعد كما في المغرب [ و ] مع [ كعبيه ] اي المرتفعين من العظم عند ملتقي الساق والقدم فكل رجل كعب واحد كما قال اهل التشريح الا انه لم يعتد به اذا العمدة في تفسير الالفاظ قول اهل العربية وهم قالوا ان لكل قدم كعبين كما في حاشية الهداية وذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان الكعب عظم مرتفع في مقدم الرجل عندهما فلا يغسلان والعظمانيان الناتيان عند ابي يوسف رحمه الله فيغسلان واعلم انه قال المطرزي قري وارجلكم بالجرو والنصب وظاهر الآية متروكة بالاجماع والسنة المتواترة ويؤيده ما في شرح البخاري لابن حجر والبداية لابن الجزري انه قد تواتر الاخبار في غسل الرجل [ ومسح ربه ] من موضع الاكليل والربع بضم الراء والباء وسكونها جزء من اربعة اجزاء من الناصية والقدال والفودين والمسح لغة امرار شي بشي كما في المقاييس وكذا في الشريعة الا ان الامرار شامل للحكمي كما ان الشي للمبتل وغير اليد فانه لو سقط خرقة مبتلة على الراس او الخف او اصابه المطر او ادخل في اناء لاجزاه من المسح كما لو جعل التراب في كفه فاصابه ذراعيه كما في المتداولات فما قال المصنف ان المسح اصابة اليد المبتلة فلا يخلو عن شي



كما في التلوين انه المس بباطن الكف فان قلت ظاهر ما ذكره يقتضي ان يجزي عنه اصابة الرأس هي غير مبتل قلت نعم الا ان الظاهر ان المعنى مسح بشي مبتل من ماء مأخوذ للمسح بقربة ما ياتي في مسح الاذن فلا يمسح ببطل باق في الالة بعد مسح عضو او غسله وفيه خلاف ولا بلل مأخوذ من عضو كما في الزاهدي وكلامه مشير الى انه لو مسح على الوقاية لم يجز وان وصل البلة الى الشعر كما قال بعضهم وفي النظم انها ان وصلت فقد جاز عند العامة والى ان النية لم يشترط فيه والى ان اي موضع منه يمسح فقد جاز الا ان من السنة البداية من مقدم الرأس كما في الخلاصة وعن الائمة الثلاثة انه يمسح ثلث رأسه كما في النظم وذكر في التحفة ان مقدار اربع اصابع لو مسح جاز وهو ظاهر الرواية ولعل المراد اصغر اصابع اليد كما في السراجية [و] مسح [كل ما يستر البشرة] اي بشرة الوجه من ظاهر الجلد فان باطنه الائمة [من] جميع اجزاء [اللحية] فان المفرد المعروف اذا وقع مضافا اليه لكل فهو لاستغراق اجزائه واللحية بالكسر شعر نبت على الذقن او عليه وعلى الخدين معا على الخلاف كما في الاشارات فيمسح على ما في الذقن لا غير على ما روي عن محمد بن ابراهيم او ما على الخدين لا غير على ما روي عن ابي حنيفة رح وبه اخذ ابو اليسر كما في الصلوة المسعودي والاول اولى من حيث انها على الثاني مجازا وما عليه وعلى الخدين على ما روي عن الائمة الثلاثة وهو احسن الاقوال كما في المحيط وعليه الفتوى كما في الظهيرية وفي حاشية الهداية انه لا يفرض غسلها ولا مسحها ويحتمل ان يكون المعنى مسح ربع الكل كما في الكافي مع قرب المعطوف عليه وفي الزاهدي الصحيح امرار الماء على ظاهرها وعن ابي حنيفة رح ان مسحها سنة وكلامه مشير الى ان البشرة تغتسل اذا كانت مرئية والى ان الاصل غسل البشرة ولذا لم يكتف بذكر اللحية والى ان الشارب والحاجب يغسلان بلا اتصال الماء الى ما تحتها وفي اللالي يوصل الى ما تحت الشارب كما في الخزانة والى ان يغسل العارضين على الاول وما على الذقن على الثاني والى انه يغسل المسترسل منه وقد قالوا انه لم يغسل عنده [وسنته] هي لغة العادة وشريعة مشتركة بين ما صدر عن النبي صلعم من قول او فعل او تقرير وبين ما واطب عليه النبي بلا امر وجوب وهي نوعان سنة هدى ويقال لها السنة الموكدة كالاذان والاقامة والسنن المروية والمضمضة والاستنشاق على رأى وحكمه كالواجب المطالبة في الدنيا الا ان تاركه يعاقب وتاركها يعاقب ومن الزوائد كاذان المنفرد والسراك والافعال المعهودة في الصلوة ومن خارجها وتاركها غير معاتب والاضافة لادنى ملازمة فان الكل غير مختص [البداية] الصواب الهمزة كما في المغرب [بالتسميه] اي تقديم بسم الله الرحمن الرحيم ومختار المشايخ بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول افضل وان جمع بينهما فحسن لورود الاثار فيهما كما في الكشف وعن الوبري يتعوز ثم يبسم كما في الزاهدي وهو ادب في ظاهر الرواية لكن الصحيح ما ذكر كما في الظهيرية واما الاستنجاء والبسملة قبله او بعده فسيجي في آخر الكتاب [و] البداية [بغسل يديه الى رصغيه] بضمين والسكون موصل الكف الى الساعد والغاية داخلة قياسا على المرافق وانما اعيد

الباء للاشعار بكمال المقارنة بينه وبين التسمية [ثلاثا] بالف مكتوبة من الغيللات او الحرات [للمستيقظ]  
بفتح القاف و ان اشتهر كسرهما لموافقة الحديث ولان هذا التصريح بعد الكناية لا يخلو عن شيء وظاهره  
انه سنة في حق من انتبه من النوم لا غير ويحتمل ان يكون اتفاقا كما في المستصفي او للاقتداء  
بمحمد في الاصل فياخذ الائناء الصغير بشماله ويصب على يمينه ثلاثا ثم يعكس ويدخل في الكبير  
اليمنى بلا كف والاستعمال الماء كما في الظهيرية لكن في الخزنة لم يستعمل بادخال الجنب يده للاغتراف  
ولو كانت اليد نجسة امر غيره بالصب فان لم يوجد اغترف بالمنديل وغسل اليد و ان لم يوجد رفع الماء بغيره  
وان لم يمكنه تيمم كما في شرح الفاضل عبد الرحمن البنياني [و] سنته [السواك] اي الاستياك كما في المقاييس وغيره  
فلا حذف والمراد امرار المسواك طولا على ظاهر عرض السن الايمن الاملى ثم اسفل ثم الايسر كذلك ثم على  
وجه اللسان بعد ما يجعل ابهام اليمنى وخنصره تحت المسواك والبواقي فوقه ولا يقبض القبضة عليه فانه  
يورث البواسير ولا يستاك بطرفي المسواك ولا يبص لانه يورث العمى واذا استيك يغسل والا فالشيطان  
يستاك به ولا يوضع عرضا بل ينصب والا فخطر الجنون وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم  
من اذن الكاتب واسوكة اصحابه خلف اذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضع في طي عمامته  
ولم يختص بالرضوء كما قيل بل سنة علاحة على ما في ظاهر الرواية كما في صلاة المسعودي لكن في المزارع  
انه يستحب وهو الاصح كما في الاختيار وفي حاشية الهداية انه يستحب في جميع الاوقات ويتأكد استحبابه  
عند قضا التوضي فيسن او يستحب عند كل صلاة كما عند غيره ويرويه ما في الصحيحين انه قال صلى الله  
عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة وقد صح من غير طريق للحاكم ركعتان  
بسواك افضل من سبعين ركعة بلا سواك رواه الحميدي باسناد كل رجال ثقة فيستاك حالة المضمضة  
كما في النهاية واصله من الزيتون فان منه سواك الانبياء كما في الينابيع او من خشب الخوخ او  
الثوت او اصل الشوك كما في صلاة المسعودي وذكر في المحيط ينبغي ان يكون من شجر مر في  
غلظ الخنصر وطول الشبر وفيه دلالة على انه يجوز ان يكن اقصر من الشبر كما صرح به في كتب  
الشافعي رح وقال الحكيم الترمذي لا يزداد على الشبر والا فالشيطان ركب عليه وفي الكلام اشارة الى استواء  
الرجل والمرأة فيه الا انهم قالوا ان العلك في حقها قائم مقامه في حقه والى ان ابهام والمهبة لا يقومان  
مقامه كما ذهب اليه الامام ابو منصور لكنهم قالوا بالقيام عند الفقدان [وغسل فمه] ثلث مرات [مياه]  
اي بثلث غرفات جمع ماء بالهمزة المبدلة عن الهاء وقد يقصر وقد يستعمل على الاصل [كانفه] اي  
مثل غسل انفه ثلثا بمياه ولعله بيان السنة والا جاز ان يمضمض ببعض كفه ثم يستنشق بالباقي كما في الظهيرية  
وان يمضمض بكف ثلثا ولو قيل بالاضافة الاستغراقية لا فاد المبالغة المسنونة بان يغرغر و قيل يكثر الماء  
حتى يملأ الفم ويستنشق و قيل يجذب حتى يصعد والاطلاق دال على ان الغسلين لم يقيد باليد اليمنى  
او اليسرى وقد قال شيخ الاسلام ان كليهما باليسرى وقيل الاول باليمنى والثاني باليسرى والاكتفاء مشعر بان



لا يدخل أصبعه في فمه وانفه كما قال بعضهم والاولى ان يدخل كما قال الزند ويسمي الكل في المحيط  
واعلم ان الزاهدي ذكر انهما سنتان موكدتان تاركهما آثم ولو كان الماء كافيا للوضوء مرة معهما وثلاثا  
بدونهما للوضوء مرة معهما [وتخليل اللحية] اي ادخال الاصابع في خلال ما على الذقن من اسفل يكون ظهور الكف  
الى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كما في العمان وهو سنة عندنا كما في النظم لكن في المضمورات انه  
سنة عند ابي يوسف رح واما عندهما فمستحب وفي الاختيار انه جائز عندهما [و] تخليل [الاصابع] اي  
ادخال الاصابع فيما بين الاصابع بان يشبك اصابع احده من اليدين في الاخرى ويدخل خنصر اليسرى  
من وراء من خنصر رجله اليمنى الى اليسرى كما في حاشية الهداية ووقته عند غسلهما كما في شرح الجامع للمقاضي  
ويستحب ان يخلل من اسفل ولذا قضى الامام الهمام صلوة عشرين سنة بالتخليل من فوق [وتثليث الغسل]  
اي تصشير غسل الوجه واليد والرجل مرة ثانيا بان يغسل مرتين اخرين غير الفرض فالثانية والثالثة سنة كما  
في الزاهدي وقيل ان النانية سنة والثالثة اكل السنة وقيل الثالثة سنة والثانية دونهما في الغضيلة كما  
في الاختيار وعن ابي بكر الاسكاف ان التلت فرض كما في المنبة ويكره الزيادة على الثلث كما في الزبدة وفي النظم  
لوزاد على التلت ونوى وضوء آخر جاز والافان غسل للوسوسة فهو آثم وفي المحيط لو تضاء مرة لغرة الماء  
او البرد او الحاجة لا ياثم والافياثم وقيل ان اعتاد بكرة والافلا [ومسح كل الرأس] اي اجزائه [مرة] اي في جزء  
واحد من اجزاء الزمان للاحتراز عما روي عنه انه اذا غسل ثلاثا ثلاثا فقد مسح ثلاثا واذا غسل مرة مرة  
فمسح مرة كما في النظم وعنه انه يمسح ثلاثا لكل ماء جديد وقال شيخ الاسلام انه بدعة وكبفيتها ان يبيل  
اليدين ثم يضع الاصابع سوى الابهام والمسبحة من كل يد على مقدم رأسه ويجافي كفيه ويمد هما الى قفاة ثم  
يضع كفيه فقط ويمسح على فؤديه كما قال عامة المشايخ وعنه وعن محمد رح انه يبدأ من اعلى رأسه فيمد  
الى مقدم جبهته ثم الى قفاة وذكر الامام الصغار انه يبدأ بمقدم الرأس ويجرهما الى مؤخرة ثم يعيد هما  
الى مقدمه ولا يكون الاعادة استعمال المستعمل لان اليد ما دام على العضو لا يصير الماء مستعملا كذا  
في المحيط وفي الكافي انه يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه فيمد هما الى قفاة [و] مسح  
[الاذنين] اي باطنهما بباطن السبابتين وظاهرهما بباطن الابهامين والاكتفاء مشير الى ان ادخال  
الاصبع في الصماخ ليس بسنة والمشهور انه ادب [بمائه] اي جاء ماخوذاً لمسح الرأس فلا يؤخذ ماء جديد  
كما في المحيط لكن في الخلاصة ان اخذه فحسن فضعف ما في الاصل انه يمسح داخلهما مع الوجه  
وخارجهما مع الرأس [والسنة] بالتشديد وقد يخفف لغة العزم وشرعا القصد الى الفعل له تعالى وحده  
واريد ههنا قصد جواز الصلوة له تعالى واشبربه الى جوازها عندنا بوضوء غير منوي لكن في الامهات انها  
لم تجز به وفي المحيط قال الكرخي انه اذا لم ينو فقد اخطأ واساء وقال اكثر المتقدمين انه لا يثاب بهذا  
الوضوء ومحلها قبل سائر السنن كما في التحفة فلا يسن عندنا قبيل غسل الوجه كما يفرض عند الشافعي  
رح وانما اخرجت لرعاية التناسب فان في خزنة الفقه ومختصر القدوري والاختيار وغيرها انها كالسنن

بعد ما مستحبة [ والترتيب ] أي غسل كل من هذه الأجزاء في زمان يليق به فبيداً باليد إلى الرسغ ثم بالقدم ثم بالأنف ثم بالوجه ثم باليد إلى المرافق ثم بالرأس و الأذن ثم بالرجل كما في المحيط [ والولاء ] بالكسر لغة المتابعة وشرعاً متابعة فعل لفعل بحيث لا يجف العضو الأول عند اعتدال الهواء فلو جفف الوجه أو اليد بالمد بل قبل غسل الرجل لم يترك الولاء بخلاف ما في التحفة والاختيار والمصنف من أن لا يشتغل بين الأفعال بغيرها فإنه على هذا الوجه لو جفف لترك ولذا منع عنه المشايخ كما في الزاهدي [ ومستحبه ] مصدر فيكون موافقاً لما قبل و يحتمل أن يكون صفة والاستحباب كالندب والتطوع والنفل ما فعل النبي ءم مرة وتركه أخرى فيكون دون السنن الزوائد لاشتراط المواظبة وإنما سمي بها لاختيار الشارع إياه على المباح ودعائه إليه وكونه غير واجب وزيادته على غيره الكل في مقدمة الزمخشري وقد يطلق على كون الفعل مطلوباً بالحزم أو بغير الحزم فيشمل الفرض والسنة والندب وعلى كونه غير الحزم فيشمل الآخرين فقط [ التيامن ] في الأصل أخذ جانب اليمين كما قال المطرزي والمراد مهنا غسل اليد اليمنى أولاً وكذا الرجل وأما الخدان والأذنان فدفعيان وإنما خص لأنه عام في لبس الثوب والخف ودخول المسجد والمواكب والاكتحال وتقليم الأظفار وقص الشارب ومشط الشعر وتنف الأبط وحلق الرأس والخروج من الخلاء والأكل والشرب وغيرها مما ذكر في كتب أصحابنا متفرقا [ ومسح الرقبة ] والعنق بظاهر كفيه كما في النظم المبطل بالماء الجديد كما في المنية وليس في أصله رواية عن المتقدمين فقال بعض المشايخ أنه أدب وهو الصحيح كما في الخلاصة وعند الأكثرين سنة كما في المحيط وليس بسنة ولا أدب كما في قاضيخان وفي الاكتفاء أشعار بان مسح الحلقوم ليس بأدب وفي النهاية أنه بدعة ولما فرغ من كيفية الوضوء شرع فيما يتأنيه فقال [ وناقضه ] أي مخرج الوضوء عما هو المطلوب منه وإن كان أصله فك تأليف الجسم [ ما خرج ] أي الخارج بنفسه أو بالأخراج من حيث هو خارج فلا حاجة إلى حذف الخروج وهو الانتقال من الباطن إلى الظاهر [ من ] أحد [ السبيلين ] أي القبل والدبر سواء كان معتاداً أو غير معتاد كالردة والريح الخارجتين منهما وفي غير المعتاد اختلاف المشايخ كذا قاله المص والتفصيل أن الخارج إما من الدبر أو القبل أما الأول فهو ناقض معتاداً كان أو غير معتاد عينا أو ريحا حيواناً أو جماداً وأما الثاني فالمعتاد منه حدث بالاجماع وأما غير المعتاد فليس بحدث عند العامة وعن محمد رح أنه حدث وإليه ذهب بعض المشايخ كما في الزاهدي وعليه الفتوى كما في العتابة فلا تساهل في التعميم كما قبل لكن فيه أنه لو أقطر في أحليله دهنا ثم عاد لم ينقض وضوءه بخلاف ما لو احتقن كما في قاضيخان وفيه أشعار بأنه إذا ظهر شبيغ من البول أو الغائط على رأس السبيلين ينتقض بلا خلاف فإنه خارج [ أو ] ما خرج بنفسه أو بالأخراج [ من غيرة ] أي غير ذلك السبيلين فأجرى الضمير مجرى اسم الإشارة [ إن كان ]



الخارج من الغير [نجساً] بالفتح عند الفقيه عين النجاسة وعند اللغوي مصدر نجس ثوبه فهو نجس بالكسر فبهما وأما قولهم شيء نجس بالفتح فهو وصف بالمصدر كما في الكشف والاساس وعن محمد رح انه لو خرج الريح من الجائفة لم ينقض كما في التمر تاشي [سال] ذلك النجس بان لا ينفصل كما في العمان ويؤيده ما في المقاييس ان تركيبه يدل على جريان وامتداد [الى ما يطهر] من التطهر او التطهري موضع ينظف في الوضوء او الغسل واكثر بقله نجسا عن نحو الدمع والبن والعرق وينبغي ان يستثنى منه عرق الخمار فانه نجس فيكون ناقضا على ما يأتي وبقوله سال عما لم يتجاوز عن موضعه كما اذا نشف الدم ثم خرج ثم نشف ثانيا ثم وثم وهو بحال لو بركه لا يسيل في غالب الظن او عض شيئا او خلل اسنانه او ادخل اصبعه في انفه فرأي اثر الدم على شيء منها او استنشر فخرج الدم العلق من انفه او غرز شوكا او ابرة فظهر الدم و صار اكبر من رأس الجرح بلا سيلان فان شيئا منها غير نافض للوضوء كذا في المحيط وأما اذا تجاوز ولو بالاخراج لكان ناقضا كما في الخلاصة والكافي وهو الصحيح من الرواية واشبه بالصواب كما في بحر المحيط وما قبل في الكلام اشارة الى انه لو اخرج لم ينقض ففاسد لانه لازم منه ان لو اخرج الريح او الغايط او غيرهما من السبيلين لكان غير ناقض وبقوله الى ما يطهر عما اذا غرز شيء في جانب العين فسال منه الى جانب آخر او نزل الدم الى الانف فسد الان منه حتى لا ينزل منه او تورم رأس الجرح فظهر به قبح او نحوه ولم يتجاوز الورم فانه لا ينتقض وعن الحسن ان ماء السفطة غير ناقض قال الحلواني فيه توسعة لمن به جرب او جدري او مجل كذا في الراهدى ولو شد بالرباط فابتل فان نفذ البلل الى الخارج نقض كما في شرح الطحاوي وكذا لو خرج من منابت الاسنان دم رقيق احمر كما في المحيط واعلم ان ما ذكره ينتقض بما اذا نفاط دم كثير مثلا من ورم او ماصلب من الانف او من العين فانه ناقض ولو لم يمل الى ما يطهر لعدم تحقق الامتداد بالنسبة الى ما يطهر فلا يتعلق الجرح بقله سال كما ظن ولا بقله خرج لتضمنه السبلان ح ولا استدراك قواه سال فحق العبارة نافضة خروج النجس ثم لما كان بعض انواع النواقض الخارجة من غيرة مما فيه تفصيل خص بالذكر فقال [و] ناقضه [القهي] كما لشبهى وزنا مصدر فاء ما اكل يقهى اذا القاه [دما] مفعول به له وان كان معروفا باللام فان اعماله مجوز عند الخليل وسببويه كما ذكر الرضي وجعله حالا من القهي بمعنى الاسم خلاف الاصل للاحتياج الى حذف الخروج على ما زعم والميل الى المجاز والتكلف في عامل الحال بلا ضرورة [رفيقا] اي سائلا [ان احمر به البزاق] لعاب الغم بان غلب الدم عليه سواء كان نازلا من الراس او صاعدا من المعدة ملاء الغم اولاهذا عنده وأما عند محمد رح فان كان صاعدا ملاء الغم ينقض والا فلا وقول ابي يوسف رح مضطرب كما في المحيط [لا] اي غير نافض هذا القهي [ان اصفر] البزاق [به] بان غلب على الدم وانما ذكره مع الاستغناء عنه بما قبله اشعارا بانه لو تساوى انتقض كما قال الجمهور ولم ينقض في رواية الاصل كما في حاشية

الهداية والاول هو الاستحسان وقال الميداني اني امره باعادة الموضوع احتياطاً وهو باق على  
الموضوع الاول كما في المحيط [ و ] ناقضه [ القى غيره ] اى غير الدم الرقيق سواء كان ماء او طعاماً  
او دماً منجمداً او سوذاً محتترقة [ ان ملا ] غيره [ الفم ] بان يعجزه عن الامساك و قبل  
عن الكلام وقبل من تغطية الفم كما في الزاهدي وقبل ان يعلم الناظران في فيه شيئاً وقيل بغرض الي  
رأى صاحبه والاول هو الصحيح هذا اذا قاء مرة فان قاء مرارا لم يذكر في ظاهر الرواية وفي  
النوادر انه يجمع محمد رح ان اتحد الغثيان وابو يوسف رح المجلس وابو على دقاق مطلقاً كما في  
المحيط والاول اصح كما في المضمرة وعن الحسن ان تناول طعاماً او ماء ثم قاء من ساعة لم ينقض لانه  
ظاهر كما في الزاهدي وفي المنبهة اذا قاء دودة كبيرة لم ينقض [ لا ] اى غير ناقض القى  
[ بلغم ] وانما نفى مع انه علم من قوله نجسا انه غير ناقض [ اصلاً ] سواء كان صاعداً او نازلاً  
ملاء الفم او لا لانه ناقض عند ابي يوسف رح وايه ذهب الطحاوي حتى قال يكره ان يورخذ  
البلغم بطرف الثوب فيصلى معه ومنهم من اسقط الخلاف فحمل قولهما على النازل وقوله على  
الصاعد ومنهم من اثبت في الصاعد وهو الصحيح كما في المحيط وهذا اذا قاء متحداً فان قاء  
مختلفين دماً وطعاماً او بلغمًا ملاء الفم فالعبرة للغالب ولو استوبأ اعتبر كل على حدة كما في الزاهدي  
ثم لما ذكر ان بعض الخارج من غيره ناقض وبعضه لا وقد بين حكم الاول دون الثاني بينه  
فقال [ وما ليس ] من ذلك الخارج [ بحدث ] اقض لقلته اشار به الى ان الحدث قد يطلق على  
الناقض وان كان في الاصل عندهم النجاسة الحكمية [ ليس بنجس ] بالفتح ولم يستحسن الكسر  
وان كان هو الرواية بمعنى غير ظاهر لانه يلزم منه انه ليس بنجس بالفتح لاستلزام نفى العام نفى  
الخاص وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فهو نجس والاول هو الصحيح كما في المضمرة  
والمراد ما ليس بحدث اصلاً بقرينة زيادة الباء فلا يرد الخارج من المحدث واصحاب الاعذار لان  
انتفاء الانتقاض مختص بوقت خاص [ و ] ناقضه [ نوم متكئ ] متجافى المقعد عن الارض ام لا  
[ الى ما لرازيل لسقط ] ذلك المتكئ وهذه الكلية عند الطحاوي وفي رواية عن ابي حنيفة  
رح وعنه انه في الصحيح انه لا ينقضه اذا استقر مقعده على الارض والنوم استرخاء  
اعصاب الدماغ برطوبة البخار الصاعد اليه والآنكأ اعم من الاستناد والاعتماد بالظهر  
على شبرٍ ومتعد بعلى دون الى فاجري مجراه ولم يضمن الميل والا لانتقض بمجرد الميل الى  
ذلك والا لم ينتقض بنوم المتكئ على ذلك بلا ميل اليه ولا يخفى ما فيه من ان التضمين  
يتوقف على السماع وفي الكلام اشارة الى ان نعاس المتكئ غير ناقض فان نعاس المضطجع  
كذلك على ما قال الحلواني وقال ابو علي الدقاق وابو على الرازي ان كان لا يفهم عامة ما  
يقال حوله كان ناقضاً وان كان يسهر عن حرف او حرفين فلا كما في الزاهدي والى ان نوم الواضع



راسه على ركبتيه لم ينقض كما قال بعضهم وإلى أنه لو نام قاعدا فسقط إلا أنه انتبه قبل أن يصل  
 إلى الأرض أو عند الإصابة بلا فصل لم ينقض كما روي عن أبي حنيفة رح وعليه الفتوى كما في الخلاصة  
 وإلى أن نوم القاعد الراضع اليته على عقبية وقد صار شبه المكب على الوجه واضعا بطنه على  
 فخذه غير ناقض عند محمد رح لأنه يشترط الانكاء على الغير خلافا لأبي يوسف رح في التعميم  
 وإلى أن نوم القاعد المتمائل الزائل المقعد غير ناقض كما في ظاهر المذهب وكذا نوم المتورك  
 كما في الزاهدي وإلى أن نوم القائم والراكع والساجد مصليا غير ناقض كذا في المحيط ولانقضاء زمن  
 الأنبياء عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب إلى أن يقال أن نومهم غير ناقض [و] ناقضه [الغناء]  
 ضعف القوي لغلبة الداء فيدخل فيه الغشي بالضم والسكون تعطل القوي المحركة والحساسة  
 لضعف القلب من الجوع أو الوجع أو غيره وكذا السكر فانه حالة حاجزة لنور العقل وحده عند  
 بعض المشايخ أن لا يعرف الرجل من المرأة وهو اختيار صدر الشهيد والصحيح ما نقل عن الإمام  
 الحلواني أن يدخل في بعض مسيه تحرك كما في المضمرات [والجنون] صاحبه مغلوب العقل  
 بخلاف الغناء فانه مغلوبه والاطلاق دال على أن القليل من كل منهما ناقض لأنه فوق النوم  
 مضطجعا كما في الزاهدي فلاكتفاء به عنهما أولى [وقهقهة بالغ] سواء كان ياقظا أو نائما عامدا  
 أو ناسيا مغتملا أو غيره وقال بعض المشايخ انها من النائم والناسي والمغتسل غير ناقضة كذا  
 في المحيط فلا يجب قيد اليقظان لأخراج النائم والقهقهة الضحك وهو أن يقول قه قه كما ذكره  
 الجمهور وظاهرة مشعر بالترايف إلا أن أكثرهم انها ما يكون مسموعا له ولغيره وهو ما يكون  
 مسموعا له فقط فعلى هذا أنه غير ناقض وقال بعضهم أن الصوت المسموع ناقض وإن قل كذا  
 في المحيط وأشار إلى أن التبسم وهو أن يبدو فيه أسنانه بلا صوت غير ناقض وإلى أنها من  
 الصبي غير ناقضة كما قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر البالغة لأنه من الأحكام  
 المشتركة [في صلاة] صفة أي قهقهة بالغ واقعة في صلاة مكتوبة أو نافله في المصرا أو غيره ولو  
 راكبا كما قالوا وأما عنده ففي النافلة في المصرا لم ينقض لأنه ليس في الصلاة وأحترز بها عما  
 وقع في مثل ذلك وفي ركوع وسجود للتلاوة [مطلقة] أي حقيقة أو غير مقيدة فخرج بها  
 صلاة الجنائز لا سجدة التلاوة كما ظن [والمباشرة الفاحشة] في الشريعة تماس أحد الفرجين  
 منهما الآخر متجردين مع الانتشار بلا التقاء الختانين من المسرط والمصغى ومنهم من لم يشترط  
 مس الفرجين بل التجرد والانتشار كما في الحقائق وينتقض طهارتها وإن لم ينتشر آلتها ولا يكون  
 المباشرة بين الرجلين والمرأتين عند الأكثرين كما في المنية وهذا عند الشيخين وأما عند محمد  
 رح فغير ناقضة وهو حسن كما في النظم وغيره وهو القياس والاول الاستحسان كما في المحيط  
 وهو الصحيح كما في التحفة وعن أصحابنا انها غير ناقضة بلا ظهور شيى وهو الصحيح كما في الحقائق

وفي الاكتفاء اشعار بان وطى البهمة والميتة غير ناقض للوضوء بلا انزال فانه لم يلزم الا غسل.  
الذكر كما في صوم النظم والمباشرة في اللغة من باشر الرجل المرأة اذا اقضى بشرته الى  
بشرتها فهو معنى الملامسة ولذا قال شرف الائمة المكي الملامسة الفاحشة فهي ما قبح من الاقوال  
والافعال [ لا ] اي غير ناقض [ مس ] بشرة [ المرأة ] بشرة الرجل او بالعكس سواء  
كانت محرما او لا بشهوة او لا و سواء كان اللامس يدا او غيرها والمس ادراك بظاهر البشرة  
كاللمس والمرأة مؤنث المرء اي الرجل وهي اسم المبالغة كهو [ والذكر ] اي لامس الرجل  
ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا او كبيرا حيا او ميتا ولو بباطن الكف والاولى بالذكر  
الفرج فان مس الفرج ناقض عند الشافعي رح على انه يتوهم ان ينقض مس غيره وفي  
النظم ان مس المرأة والذكر مكروه والمتبادر من اضافة النقض الى المذكورات انه ليس  
سببا لوجوب الوضوء كما قيل بل هو ارادة الصلوة على ما قال الجمهور كذا في النهاية \*  
[ فرض الغسل ] بضمين والسكون اسم من الغسل بالفتح كما في الصحاح والمقاييس او من  
الاغتسال وهو غسل تمام الجسد كما في المغرب وكان الاغتسال مطاوع للغسل وان لم يستعمل  
الا في اغتسال كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي والراغب وغيره ان الاغتسال  
غسل كل البدن على ان يكون الحكم بالمطوعة مقصور بالسمع فان الافتعال لم يوضع للمطوعة  
كما ذكره الرضي [ غسل فمه وانفه ] بالتخصيص فانهما غير داخلين في البدن مع المبالغة في نظائهما  
فان المبالغة فيهما سنة وقيل واجبة على غير الصائم كما في المنية وفيه اشعار بانه لو شرب الماء  
على وجه السنة لم يكن كافية وبانه لا يشترط المصب كما قال بعضهم وذكر الناطقي انه شرط وهو  
الاحوط كما في الخلاصة ولو كان سنة مجزوا فبقي فيه طعام او كان في انفه درن رطب لم يمنع بخلاف  
اليابس كما في الزاهدي ولكونه بصدر فرض مطلق الغسل لم يذكر تحليل اللحية الواجبة في  
الجنابة [ و ] غسل ظاهر [ كل البدن ] اي جميع اجزائه فلا يغسل العين ولو مكتحلة بالكحل  
النجس كما في حاشية الهداية وما تحت اظافر الصرام والصباغ والعجان والطيان يمنع  
وقيل لا يمنع ولا يحرك الخاتم الضيق على ما روي عن الائمة الثلث رح كما في قاضيان  
ويحرك القروط وان لم يكن في الاذن لا يكلف في الايصال ويدخل الاصبع في الصرة والماء  
في القلفة وان ترك جاز وفي النوادر لا يجوز كما في الزاهدي وفي الغسل اشعار بان  
التسبيل فرض كما قال ابو حنيفة ومحمد رح وعن ابي يوسف رح ان اصابه بلا اسالة اجزاه  
كما في شرح الطحاوي وفي الاكتفاء اشارة الى ان ذلك ليس بشرط الا في رواية عن  
ابي يوسف رح كما في الزاهدي ولعل الرأس والعنق واليد والرجل بالتبعية داخله  
في الحكم وان كانت خارجة لغة فان البدن من المنكب الى الالية كما في المغرب والمقاييس



وغيرهما واليه اشير عن محمد رح في عدة المحيط والذخيرة [ وسنته ان يغسل يديه ] الى الرمغ ثلثا [ وفرجه ] اي ثم فرجه بان يفيض الماء بيده اليمنى عليه فيغسله باليسرى حتى ينقيه والفرج قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على الدبر ايضا كما قال المطرزي [ ويزيل ] عن كل موضع من بدنه [ النجاسة ] اي نجاسته حقيقة اكانت والجملة اما معطوفة على الفعلية فيسن الازالة بعد الفرج كما هو ظاهر الهداية والكافي او معترضة فلا يسن بل يفرض كما في الجلابي والبه اشار القاضي في شرح الجامع حيث قال يسن فيه تقديم الوضوء فيغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ على نحو ما قلنا وذكر الجلابي ان ازالة النجاسة فرض [ ثم ] ان [ بتوضأ ] اي بتم سائر اعمال الوضوء من المستحبات والسنن والفرايض كما مر فينبوي الغسل وبسمي ويمسح على الصحيح كما هو ظاهر الرواية وعنه انه لم يمسح كما في المحيط وفيه رمز الى ان نية الغسل سنة كما في الجلابي [ الا ] غسل [ رجليه ] الواقعين في المستنقع لما سيأتي وفيه اشعار بانه لو لم يكن في المستنقع كما اذا كان على لوح او حجر يقدم الغسل وقيل يقدم مطلقا والاول اصح كما في الزاهدي ولعل وجهه ان الاحتراز عن الخلف في الماء المستعمل وان كان الماء ليس بمستعمل فلا حاجة الى الغسل ثانيا [ ثم يفيض ] اي يصب [ الماء ] اي من الماء المعهود في الشرع الموضوء والغسل وهو ثمانية ابطال وقيل عشرة وطلان للوضوء والاول اصح والتقدير ليس بلامم حتى جاز النقصان والزيادة بلا اسراف كما في المضمورات وذكر في الجواهر ان الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع [ على بدنه ثلثا ] فيبدأ بمسكه الايمن ثلثا ثم بالابسر ثم الرأس وسائر الجسد كذلك وقيل بالايمن ثم الرأس ثم الايسر وقبل الرأس والاول اصح كما في الزاهدي وعن ابي حنيفة رح انه يغسل الفرج برطل والوجه والبدن برطل كالرجل والرأس وسائر الجسد بخمسة ابطال كما في شرح الطحاري واعلم ان نقل البلل من عضو الى عضو عند ارسال الماء يجوز في الغسل لا في الوضوء ويجوز نقله من عضو اليه في كليهما كما في الخزانة [ ثم يغسل رجليه ] في مكان آخر طاهر [ لا في ] المكان [ المستنقع ] بالفتح اي المجتمع للماء المستعمل وفيما ذكر اشعار بانه لو انغمس في الماء الجاري جاز عن الغسل لكنه ترك السنة فلو مكث فيه ساعة فاسبغ الوضوء والغسل لاكمل السنة كما في الزاهدي [ ويكفي لدات ] اي لامرأة ذات الشعر [ الضفيرة ] اي المنسوج فهي في الاصل فعيل بمعنى مفعول والماء للمبالغة او النقل الى الزوايب [ ان يبتل اصلها ] اي بلغ الماء اصول شعرها وعنه انه لا يكفي كما في المحيط فيغسل ظاهرة المسترسل وهو الصحيح كما في الزاهدي والاول المختار كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لا يكفي لذي الضفيرة فنقضها وقيل يكفي وفي البقالي الصحيح انه يجب غسلها وكذا لا يكفي لذاتها اذا بقضت كما في الزاهدي والى انه لا يكفي لذي اللحية لعدم الحرج كما في الذخيرة واعلم انه اذا اضرها غسل الرأس تركته وقيل تمسح ولا تمنع نفسها

عن زوجها كما في المنية [ وموجبه ] بالكسراي شرطه وقيل سببه وقال الجمهور ان سببه ارادة الصلوة  
الا ان الغسل مستحب عقيب الجبابة والا فربما يعفن البدن فتأذى به الملائكة كما في الشفاء [ انزال  
مني ] اي خروجه عن القبل كما في البيهقي وانما آثره على الخروج تبركا بعبارته صلى الله عليه وسلم  
كمحمد رح في المبسوط والمني بكسر النون مشددا وقد يسكن مخففا هو ماء خلق منه حيوان كما في  
المفردات والمجمل وغيرهما وفي النظم ان الحبل لا يكون الا من المائين فما في الصباح والنهاية  
انه ماء الرجل فليس للتقييد كقولهم انه ماء ابيض ينكسر منه الذكر فليس مختصا بالرجال  
واليه ذهب المحققون من الحكماء والانزال مشير الى ان امرأة لو احتلمت بلا خروج المنى الى الفرج  
الخارج لم يجب الغسل وهذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الزاهدي [ ذي دفق ] اي سيلان  
بسرعة كما في المفردات وليس مختصا بماء الرجل كما ظن قال الله تعالى خلق من ماء دافق يخرج من  
بين الصلب والترائب [ و ] ذي [ شهوة ] اي لذة وان كانت في الاصل ميل النفس الى ما تريده  
والتوصيف مجاز والوصفان متلازمان لزيادة التوضيح فاذا حمل شيئا او ضرب على ظهره فخرج  
بلا شهوة لم يغسل عند العامة خلافا لعيسى بن ابان فان عنده يغتسل بخروجه على كل حال  
كما في المحيط [ عند الانقصال ] عن الظاهر او التبرية ظرف الشهوة فلو جامع فيما دون الفرج او  
استمنى بكفه او نظر الى امرأة بشهوة او احتلم فانفصل عن مكانه في هذه الصور فدخل احليله حتى  
سكنت شهوته ثم خرج المنى او اغتسل بعد الوطي بلا نوم وبول ثم امنى يجب الغسل وهذا  
عندهما خلافا لابي يوسف رح كما في الزاهدي وغيره ولخلف ( بن ايوب ) وبه فاحل كما في  
النوازل وذكر في النظم انه لم يجب عند محمد وزفر رح خلافا للشيخين وتوبال او نام او مشى  
ثم اغتسل ثم خرج بقية المنى لم يجب اتفاقا [ وغيبة ] تمام [ حشفة ] من رأس الذكر الى المقطع  
وهو غير داخل في مفهومها والغيبة بالفتح مصدر غاب عن العين اذ استتر [ في قبل او دبر ]  
باربع ضمات وسكونين والقبل خلاف الدبر للذكر والانثى ولعل المراد مقدار الحشفة حتى  
لو قطعت وغاب اقل من مقدارها لم يجب الغسل والكلام مشير الى انه لو غاب فيه اقل منها  
لم يجب كما في التجنيس لكن في الخزانة ان نفس الايلاج في الدبر موجب وفي اللالي انه  
غير موجب خلافا لهما والى انها من الخصي لو غابت وجب كما في قاضخان والى انها لو لفت  
بثوب او غيره لم يجب كما في الجلابي والى انها لو غابت في السرة مثلا لم يجب الا ترى انها لا  
تصير نغساء بخروج الولد منها صرح به في الخلاصة [ على الفاعل ] الواطي ظرف موجب فلا ضرورة  
الى الحذف [ والمفعول ] الموطوء وفي الكلام اشعار باشتراط التكليف فلو كانا او احدهما غير مكلف  
كالصغير والمجنون لم يجب كما في الجلابي وكذا المراهق والمراهقة والكافر اذا اسلم كما في المحيط  
ولا يرد واطي البهيمة لان حكمه يأتي واعلم ان الشرط الحقيقي هو الانزال وغيبة الحشفة تقوم



مقامه لخصائه فموجب الغسل موجب الوضوء [ورؤية المستيقظ] ولو صبيا وفيه خلاف والاحتياط في الوجوب وكذا حكم الصبية اذا بلغت بالحيض كما في المحيط [المني] اي شيئا تيقن انه مني سواء كان يتذكر الاحتلام او لا وكان الفقيه ابو جعفر يقول هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحم تعالى واما عند ابي يوسف رحم تعالى فلا غسل عليه اذا لم يتذكر الاحتلام كذا في شرح الطحاوي [او المذي] اي شيئا يشك فيه انه مني او مذي تذكر الاحتلام او لا وهذا عندهما وكذا عند ابي يوسف رحم اذا تذكر الاحتلام واما اذا لم يتذكر فلا غسل وفي العيون وغيره انه واجب عنده فعمل عنه روايتين كما في الحقايق واما قلنا بلام العهد والمذي المشكوك لانا لانوجب الغسل بالمذي اصلا بل بالمني لانه قد يرق باطالة الزمان فالمراد ما يكون صورته صورة المذي المشكوك لاحقيقته كما في الخلاصة وغيرها وفي الكلام اشعار بانه لو تيقن بالمذي لم يجب تذكر الاحتلام ام لا وهذا عندهم على ما في المصنفين عن المختلفات لكن في المحيط وغيره انه واجب حينئذ وبان لا دخل لانتشار الالة قبل النوم وفي النوادر عن محمد رحم انها لو انتشرت قبله بلا تذكر الاحتلام لم يجب الغسل الا اذا تيقن انه مني وقال الحلواني انه مما لا بد من حفظه كما في المحيط والراهمي وغيرهما فعلى ما قررنا لا قصور فيه بل في القائل به والرؤية الابصار والعمي عذر غير واجب التعرض وكونها بمعنى العلم مع حذف احد المفعولين غير مجوز عند الجمهور وتدخل في المستيقظ المستيقظة تبعا فانها كالرجل على ما ذكرنا واحترز بقوله رؤية المستيقظ المذي عن رؤية المفيق والصاحي المذي بعد الإغماء والسكر فانه غير موجب لكن رويتهما المني موجبة كما في الخلاصة وبقوله المنبي والمذي عن الودي فانه غير موجب عندهم وان تذكر الاحتلام كما في الحقايق والمذي والودي بالتسكين وقيل بالتشديد فالاول ما يخرج عند الملاعبة والثاني بعد البول كما في الصحاح وذكر في النظم وغيره انه لو جامع ثم بال فاغتسل ثم خرج منه شئ لزج فهو ودي [وانقطاع الحيض] على انقطاع العادة او النلثة الى التسعة وقد بقي من آخر الوقت مقدار يتمكن على الاغتسال والتحريمة لان بدون ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا في حق المسلمة واما في الكناينة فالمعتبر نفس الانقطاع كما في انقطاع العشرة في حق الكل كما في مبسوط شيخ الاسلام وفيه اشارة الى انه لو انقطع دم المبتدأة دون العشرة فوق الثلثة وجب الغسل ولم يجب ثانيا عند العشرة كما قال بعض المشايخ وارجبه بعضهم وتوقف آخرون كما في المنية والى ان الشرط والسبب كما ذكرنا نفس الانقطاع وفي شهيد الكرمانى انه نفس الحيض الا ان الغسل غير مفيد فتأخر الى الانقطاع [و] انقطاع [النفاس] كالحيض فيما فصلنا وفيه اشعار بان لو دلت ولم ترد ما لم يجب الغسل كما قال ابو يوسف رحم وبه اخذ بعض المشايخ لكن وجب عند ابي حنيفة رحم وبه اخذ

أكبرهم ووجب الوضوء اتفاقاً كما في المحيط [ لا ] أي غير موجب له [ وطى بهيمة ] بالهزة  
أي جماعها وان كان في الأصل الدوس بالقدم والبهيمية ما لا نطق له كما في المفردات [ بلا انزال ]  
أي بغير خروج المنى فالباء عامل في الانزال على الأصح ولا للتبرية بمعنى غير كما ذكره السيرافي  
والميتة كالبهيمة إلا أنه لم يذكر لظهورها [ ومن ] أي دروم عليه بلا عتاب فيكون من سن  
الزوائد ويحتمل أن يكون من المستحبات لوافق ما يأتي في الجمعة وقد صرح به في الجلابي لكنه  
يخالف المحيط [ للجمعة ] أي ليوم الجمعة كما هو الظاهر ويحتمل لصلواتها كما قال أبو يوسف رح  
لأنها أفضل الصلوة وهو الصحيح كما في الكافي وعنه أنه لهما جميعاً كما في شرح الطحاوي والاول  
قول الحسن ورواية عن الصحابين فإنها أفضل الأيام وفيه اشعار بأنه لو اغتسل بعد الصلوة  
لعمل بسنة وفيه اختلاف بين الحسن وأبو يوسف رح كما في التحفة وغيرها لكن في جمعة المحيط  
وفاضلخان أنه لم يعتبر بالاجماع وفي الزاهدي والجلابي عن أصحابنا أنه لو اغتسل يوم الخميس  
أولية الجمعة يعمل بها لأنه حصل دفع الراجحة المقصود منه [ والعيد ] أي لهذين اليومين  
وفي اختلاف الحسن وأبي يوسف رح كما في التحفة وسيأتي تمامه في فصله [ والاحرام ] أي  
للأحرام عند إرادته [ و ] يرم [ عرفة ] هكذا أطلق في المحيط وأكثر الكتب لكن في المشرع  
أنه سنة بعرفات وإليه أشار في المضمرات وأعلم أنه يستحب غسل الصبي والمجنون إذا بلغ بغير  
الاحتلام وفاق كما في التحفة وكذا غسل الحجامة ولبله البراءة والقدر وعرفة والكافر إذا أسلم وأما  
الجنب فواجب كما في خزنة الفقه ثم شرع في الماء وهو على نوعين مطلق غير محتاج إلى قيد كماء  
البحار ومقيد محتاج إلى قيد كماء النمار والاول يزبل النجاستين والثاني النجاسة الحقيقية كما قال  
الفقيه وغبرة أنه لا يزبل الحقيقية عن البدن والاول هو الصحيح وأما ماء اخلط مائع به فان غلب  
فمطلق والا مقيد كما في شرح الطحاوي وهذا مجمل ما فصل بقوله [ وتوضاً ] بالضم أي  
يطهر أعضاء الوضوء [ بماء السماء ] أي بماء نزل من هذه المظلة أو السحاب سواء كان في الهواء  
أو ساكناً على وجه الأرض أو جارياً فلا يتوضأ بالثلج إلا إذا تقاطر وعن الصحابين أنه يتوضأ  
به والاول هو الصحيح كما في الظهيرية [ و ] ماء [ الأرض ] أي ماء يكون في أعماق الأرض كماء  
الابار أو على وجهها جارياً كالأنهار أو ساكناً كالبحاوض فلم يصح ما قال بعض أصحابنا أنه لا يتوضأ  
بالماء الراكد ولو كان أكبر من عشرين في عشر كما في المحيط وإنما خص التوضي مع أنه مزيل لمطلق  
الحدث وكذا الخبث أكثر الاحتياج وملاحظة المقام ولا يخفى أن الكل نازل من السماء فلو اكتفى  
به لكفى [ وإن غير ] أي حال كونه تغير ذلك المائتين لونا وريحا وطعماً [ بالمكث ] بحركات  
المهم الأقامة كما ذكره ابن مالك وفيه إشارة إلى أنه لو ظن التغير بالنجاسة لم يتوضأ به كما في  
المحيط وفيه اشعار بأنه لا بأس بظن التغير بالمكث إلا أنه خلاف اشعار المتن [ واخلط به ]



بالطبخ او غيره [ طاهر ] سواء كان من جنس الارض او لا وسواء قصد به النظافة او لا كالزاج والتمر  
 والصابون وورق الشجر [ الا اذا اخرج ] اي يتوضأ بذلك الماء المخلوط بهذا الطاهر في جميع  
 الاوقات الا وقت اخراج الطاهر الماء [ عن طبع ] جنس [ الماء ] اي من صفته الاصلية التي هي الوقة  
 فلا يتوضأ بماء السيل او غيره اذا كان ثخيناً وفيه اشعار بانه اعتبر الغلبة من حيث الاجزاء كما  
 قال ابو يوسف رح وفي رواية عن محمد رح وروي عن ابي يوسف رح و اشهر قول محمد  
 رح ان المعتبر هو اللون والاول هو الصحيح لتقدم الجزء على الوصف في الاعتبار كما في حاشية  
 الهداية لكن في الزاهدي وغيره ان الطاهر ان خالف الماء لونا كاللبن والعصير والنخل وماء  
 الزعفران فالعبرة لغلبة الماء وان توافقا لونا وتفاوتا طعماً كماء البطيخ والاثمار والانبذة فالعبرة  
 لغلبة الطعم وان توافقا لونا وطعماً كماء الكرم فلغلبة الاجزاء فالاعتبار اولاً للون ثم الطعم ثم الاجزاء  
 [ او ] اذا [ غيره طبخاً ] او غير طبع الطاهر الماء للاكل او الشرب او التدابي او غيره [ وهو ] اي والحال  
 ان ذلك الطاهر [ مما لا يقصد به النظافة ] نحو المرق وماء الباقلي المطبوخ وفيه اشارة الى  
 ان الغلبة مانعة فيما طبخ من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء او اللون والى انه لو طبخ الاس  
 او السدر او الاشنان في الماء وتغير لونه توضع به اذا كان رقيقاً كما في المحيط ودلالة المفهوم ليست  
 قطعية كما مر والكلام مشعر بانه لو غير الاوصاف الثلاثة بلا اخراج وتغير مذكورين كان ظهور  
 ومافي الهداية من ذكر احد الاوصاف ليس للتقييد كما في الزاهدي واليه اشير في المصمرات  
 فلا مخالفة بين كلامي المتن والهداية كما ظن [ وان اختلط به ] اي بذلك الماء [ النجس ]  
 بالفتح [ فان كان ] الماء [ جارياً ] في عرف الناس وقيل هو ما يحمل شيئاً وان قل وقيل ما يذهب  
 بتبنة وقيل ما لم ينقطع جريه بعرض يده كما ذكره الزاهدي وعن ابي يوسف بالاغتراف والاصح  
 هو الاول كما في التحفة ويدخل في الجاري ماء السج اذا جرى على طريق فيه نجاسات تفتت  
 واختلطت بحيث لا يرى لونها ولا اثرها كما في الخلاصة وكذا ماء المطر حين يمطر حتى  
 لو اصاب الثوب بعد ما وقع على سطح فبه عذرات لم ينجس الا اذا غير وكذا ماء الحمام حتى  
 لو ادخل فيه يده وعليها قدر لم ينجس قبل هذا على ظاهرة للضرورة وقال عامة المشايخ انه  
 اذا دخل الماء من الانبوب والاغتراف متدارك لم ينجس وعليه الفتوى كذا في المحيط وتفسير  
 الاغتراف المتدارك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرفتين كما في الزاهدي [ او ] كان وجه  
 الماء [ عشراً ] بالسكون والتانيث لحذف التمييز الذراع كما في شرب الكرمانى او لتانيثه  
 كما في المغرب [ في عشر ] اي مضروباً فيه فيكون دزرة اربعين ذراعاً وهذا اكثر الاقوال وبه  
 نأخذ كما في النوازل وعليه الفتوى وقيل خمسة عشر وقيل اثنى عشر في اثنى عشر وقيل  
 ثمان في ثمان ومثله عن محمد رح كذا في شرح الطحاوي ومثله عن ابي يوسف رح وقيل

سبعاً في سبع كما في الزاهدي ومثله عن محمد بن كافي النظم وهذا في المربع وأما في المدور فيستمرط ان يكون دوره ثمانيا واربعين ذراعا وقيل اربعا واربعين فالاول احوط كما في الكبرى وقيل ستة وثلاثين وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في الظهيرية وفي الاولين تحقق الحوض المربع داخل المدور وفي الثالث ما يساويه واختلف في الذراع ففي المحيط الاصح ذراع كل مكان وزمان وفي قاضيخان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات واصبع فائضة في كل مرة كما في التوالجي او في المرة السابعة كما في الكرمانى او اصبع موضوعة في كل مرة كما في سير المضمرة وفي النهاية الصحيح ذراع الكرباس وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكبرى فلو كان وجه الماء ثمانيا في ثمان بذراع زمانا ثمانيا قبضات وثلث اصابع لكان عشرا في عشر على هذا القول والاطلاق مشعر بانه لو اتصل في الارض ذراع او في الحوض طحلب اركان فيه قطع خشب او جمد يتحرك بتحريك الماء جاز فيه الوضوء كما في الزاهدي [ لا ينحسر ] اي لا ينكشف [ ارضه ] اي ارض الماء الذي يكون عشرا في عشر والاضافة للعهد بالغرفة اي برفع الماء بالكفين والجملة صفة عشرا في عشر وهذا قول بعض المشايخ في تقدير العمق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقبل اربع اصابع مفتوحة وقيل ما يبلغ الكعب وقبل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعان وقيل مغروس الى الناظر كما في حاشية الهداية والعشر في العشر اعم من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ماله طول بلا عرض بحيث لو ضم اليه صار عشرا في عشر فانه في حكمه على الاصح كما في الاختيار وغيره وكذا بئر عميق مائها عشر في الاصح وروي ان الماء في البئر اذا كان بقدر ماء الحوض الكبير لم ينجس كما في المنية وهو على ما اختاره من المقدارين والعمق الذي هو خمس اصابع تقريبا ثلثة آلاف وثلث مائة واثنا عشر منا من الماء الصافي ويسع ذلك في غدير كل ضلع منه طولاً وعرضا وعمقا ذراعان وثلثة ارباع ذراع ونصف اصبع تقريبا كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً [ لا ينجس ] ولا يتغير مما عليه من الطهورية ذلك الماء الذي كان جاريا او عشرا في عشرون فيه اشارة الى جواز الوضوء بقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضيخان والى جواز من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضا وعليه الفتوى والى جواز من الحوض الصغير اذا دخل الماء من جانب وخرج من جانب سواء كان اربعا في اربع او اكثر وعليه الفتوى كما في الزاهدي وكذلك لو كان عينا هي سبع في سبع او خمس في خمس ينبع منه الماء وعليه الفتوى كما في اليتيمة وغيرها [ الا اذا غير ] اي يكون مطهرا في جميع الاوقات الا وقت تغيير ذلك النجس [ طعمه ] اي طعم ذلك الماء الذي كان جاريا او عشرا في عشر والطعم بفتح الطاء ما يوديه ذوق الشيء من حلاوة او مرارة او غيرها [ او لونه او ريحه ] فانه ينجس الا اذا خرج منه شبر بورود الماء عليه وقيل خروج مثله وقيل ثلثة امثاله وقيل دخل بلا خروج وقال الترجماني به يفتى كما في الزاهدي والاول اصح تيسيرا للمسلمين كما في الجواهر واعلم ان ما في المتن عام للحوض والماء



الجاري كما في عامة المتداولات كالمحيط والذخيرة والخلاصة وقاضيهان وغيرها فلو سلم جيفة نهيرة وجري الماء تحتها وفوقها لم ينجس الا اذا غير اثره وعليه الفتوى كما في المصنوعات عن المصاب هذا لكن في الايضاح اختلف الروايات عن اصحابنا في تحديد الكثير فالظاهر عن محمد رح انه عشرين في عشرة والصحيح عن ابي حنيفة رح انه موكول الى غلبة الظن فانها كاليقين في وجوب العمل به ومحمد رح رجح الى قوله وعن ابي يوسف رح ان الراكب كالحاري لا ينجس الا بالتنغير [ وان لم يكن الماء ] المختلط بالنجس جاريا ولا في حكمه [ يتجس ] ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء طاهر فان فيه اختلافات مذكورة في عشرين في عشرة كما في الظهيرية ولا يخفى انه لو فرض هذا الحكم الى مفهوم كان احسن واعلم انه اذا رأى رجلا يتوضأ بماء نجس اختلفوا في وجوب اخباره عليه كما في المنية [ ولا باس ] اي لا كمال شدة عليك وفيه دلالة على ان ما يتعلق به تركه اولي لانه انما يفتقر الى نفيها في مظانها ولذا قيل في لا باس باس اي باس قليل وهذا اكثري لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل اولي بل واجبا كما في صوم النهاية [ يموت مائي المولد ] اي ما يكون توالده ومثواه في الماء فالبري الذي لا يعيش في الماء له دم سائل ينجس اجماعا سواء مات في الماء او غيره الا اذا عاش في الماء وتوالد في غيره فلم ينجس كالبط والاوز والحبة كما في شرح الطحاوي لكن في المحيط ان موت طير الماء في غير الماء ينجس وكذا في الماء كبيرا لا صغيرا لعدم الدم والاطلاق مشير الى انه لو مات ذلك المائي في الماء او مائع آخر غير منجس وان تقطع وهذا اصح كما في المبسوط لكن في المحيط ان موته في الماء غير منجس في ظاهر الرواية واما في غيره فالسلك كذلك اجماعا واما غيره كالضفدع والكلب المائي والسرطان ففيه خلاف [ ولا ] باس يموت [ ما ليس له دم سائل ] سواء مات في الماء او مائع آخر وسواء كان بحريا كطير الماء صغيرا كما في المحيط او بريا كالجراد والذباب والذنبور والعقرب والقمل والبرغوث والبق سواء مص الدم او لا والاصح في العلق انه اذا مص الدم بنجسه كما في الزاهدي وانما قيد بالسائل لان الاعتبار عدم السيلان لا عدم اصله حتي لو وجد حيوان له دم جامد غير سائل لم يكن موته في الماء منجسا كما في حاشية الهناية وغيرها لكن في المبسوط ان هذه الحيوانات ليس لها دم اصلا لان ما ظهر منها يبض بالشمس والدم تسود ولا يخفى ان هذه الحملة مغنية عن الاولى والقول بان ذكره لا يزيد التوضيح لا يليق بهذا الكتاب \* ولما فرغ من الماء المطلق وما يتعلق به ومن بعض اقسام الماء المقيد شرع في الباقي وما في حكمه وقال [ ولا يتوضأ ] عطف على يتوضأ [ بماء اعتصر ] اي استخرج الماء بالعصر او بغيره بان دق دقا ناعما ثم استخرج منه الماء اودق وطبخ بالماء ثم استخرج والرواية بقصر ما ولعل وجهه انه انسب بسفي التوضي [ من شجر ] اي نبات فيثناول نحو الديباس وورق الهندباء [ او تمر ] اي فرع نبات

فيشمل نحر الورد وسائر الازهار و الاعتصار اعم من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ما في الربيع من ماء الكرم وعن ابي يوسف رح انه يتوضأ به وينبغي ان يكون على هذا الخلاف ماء الدابوغة والبطينج بلا استخراج وفيه اشعار بان لا يتوضأ بنيند التمر وان لم يجد الماء وعنه انه يتوضأ به رح وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم وبه اخذ محمد رح وعنه الرجوع الى التيمم وبه اخذ ابو يوسف كما في التمر تاشي وهو الصحيح كما في حاشية الهداية [ولا] يتوضأ [بماء استعمال] في غسل شبر من الاعضاء وان كان ما يلافي البشرة اقل فغسالة العضد وتحوها لم يستعمل كما قال كثير من المشايخ الا اذا كان مغتسلاً كما في المحيط وهو الاصح كما في خزانة وكذا غسله الجمادات كالقدور والقصاع والثمار وانما يصير مستعملاً عند محمد رح [لقربة] فقط اي لطلب ثواب يحصل من تحو الصلوة وان كانت في الاصل مما يتقرب به الى الله تعالى وعندهما للقربة [ارفع الحدث] اي استعمال لغبر القربة مما لزم منه رفع نجاسة حكمية بقرينة العطف فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحدث لا يكون الا لقربة فاذا توضأ محدث نأوباً له يكون مستعملاً اتفاقاً كما اذا توضأ ثانياً او غسل اليد حائضاً او غيرها قبل الطعام وبعد و اذا غسل المحدث الاعضاء للتبريد يكون مستعملاً عندهما فقط الا انه قال ابو عبد الله الجرجاني ان ازالة الحدث يوجب استعمال الماء بلا خلاف فان ازال العجين او الطين لا يصير مستعملاً اتفاقاً كما في الراهدي وانما قال لا يتوضأ ولم يذكر انه طاهر ام نجس تبعاً لظاهر الرواية ورزى ابو يوسف ومحمد عن ابي حنيفة رح انه طاهر غير ظهور وبه اخذ محمد و ابو يوسف عنه انه نجاسة خفيفة وبه اخذ الحسن عنه انه غليظ وبه اخذ والى هذا الخلاف مال مشايخ بلخ و اما مشايخ العراق فقالوا انه طاهر غير ظهور بلا خلاف بين اصحابنا وهو مختار المحققين من مشايخنا فانه الاشهر عن ابي حنيفة رح وهو الاقيس فلو وقع في الماء يتوضأ به الا اذا غلب وقيل لا يتوضأ وان قل والاول هو الصحيح كما في التحفة والفتوى على قول محمد رح كما في المحيط وغبرة وفي نفى التوضي اشارة الى انه يجوز ازالة الخبث به ويكره شربه ولا يحرم ولا يعجن به كما في الراهدي وفي استعمال لفظ الماضي دلالة على انه ما دام على العضو ليس له حكم الاستعمال بلا خلاف كما في التمر تاشي وفي اطلاق الاستعمال رمز الى انه لو غسل اعضاءه لقربة الف مرة فالماء الاخير كالاول عندنا واما عند بشر فما عدا الثالث غير مستعمل كما في النظم والروضة والى انه لو توضأ الصبي صار مستعملاً وقيل لا يستعمل والاول اشبه اذا كان عاقلاً كما في المحيط والى ان غسالة الجنب كالتوضي وفيه خلاف كما في الزبدية ويشير القيد الى انه لو غسل الفخذ والجنب وغيرهما مما ليس من اعضاء الوضوء ليس بمستعمل وهو الاصح وكذا لو غسل الجمادات كالثواب والقدور والقصاع والثمار كما اشير اليه في الخزانة وفي الاكتفاء اشعار بانه اذا زال عن العضو صار مستعملاً وهو الصحيح كما في الهداية والخزانة وهذا



مذهب اصحابنا وعليه اكثر المتأخرين وذهب ابراهيم النخعي الى اشتراط الاستقرار في مكان  
 وهو اختيار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ وظهر الدين المرغيناني كما في المحيط وهو المختار  
 كما في الخلاصة وذكر الترمذاشي ان لو تنأثر عن العضو الى ثوبه لم يأخذ حكم الاستعمال  
 بالاجماع \* ثم ذكر على سبيل الاستطراد ما هو مطهر في الجملة وان كان انصب بفصل تطهير  
 الانجاس فقال [ وكل اهاب ] بالكرم اي بجلد غير مدبوغ كما في عامة الكتب كالنهاية والمغرب  
 والصحاح وغيرها [ دبغ ] من الدباغة وهي اما حقيقية بازالة النتن والرطوبة بالادوية او حكمية  
 بالتتريب والتشميس والالقاء في الريح [ طهر ] ولا يعود نجسا بالابتلال في الحقيقي اتفاقا  
 وفي الحكمي على الاصح كما في المضمرات وهذا لم يفسد لو وقع في الماء جلد الميتة اليابس  
 وكذا لحم جلده كما في الخزانة ولو دبغ مثانة الميتة وجعل فيها اللبن او السمن جاز وكذا  
 الكرش وعن ابي يوسف رح انه لم يقبل الاصلاح مثل اللحم كما في الزبدية وفي تنكير الاهداب  
 اشعار بان كل فرد من افراده طهر بالدبغ الا انه يوهم ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما دبغ طهر  
 [ الاجلد ] اي قشر بدن [ الخنزير ] فانه لم يطهر بالدبغ وقيل لم يقبل كما في المفاتيح وعن  
 ابي يوسف رح انه بطهر وفي الاكتفاء رمز الى ان الكلب يطهر به خلافا للمصاحبين ففي كونه  
 نجس العين خلاف كما في الزاهدي والاول الصحيح كما في التحفة والى ان جلد الحية والقردة يطهر  
 به وفيه خلاف كما في الخزانة [ و ] جلد [ الادمي ] اي الشخص المنسوب الى آدم بان يكون من  
 اولاده عم ولو كافرا فانه لا يطهر به لثلا يستعمل شرفا له وفي الخزانة انه طهر في الحقيقة  
 الا انه لا يجوز الانتفاع به لاحترامه وفي الزاهدي انه لا يقبل الدباغة [ وما ] اي حيوان  
 [ طهر جلده بالدبغ طهر ] ذلك الحيوان جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه كما في شرح  
 الطحاوي وقيل لا يطهر الا جلده والاول الصحيح كما في التحفة وذكر في النهاية ان جلده  
 لا يطهر عند بعضهم اذا كان سورة نجسا [ بالذكوة ] الشرعية الذبح من الامل مع التسمية فلو ذبح  
 حمارا مجروحى لم يطهر الا ان الصحيح انه يطهر ولو ذبحه مسلم ولم يسم عمدا لم يطهر على الصحيح  
 كما في المنية وظاهرة يدل على شموله الاختبارية بين اللبنة واللحجين والضرورية اي موضع اتفاق واليه  
 اشار كلام القنية ولا يشكل طهارة الحيوان بما يبقى نجسا من اجزاء الحيوان كالفضلات في الامعاء وبما  
 لا مدخل للذكوة في طهارته اصلا كالشعور والعظام كما في حاشية الهداية فان الفضلات ليست من  
 اجزاء الحيوان والذكوة مطهرة للسومة الشعور والعظام كما ياتي [ وكذا ] اي مثل جلده في الطهارة  
 بالذكوة [ لحمه ] اي لحم الحيوان فانه لو كان للجلد لزوم انتشار الضمير [ وان لم يوكل ] لحمه  
 وانما خص بعد التعميم فان في لحم السبع خلافا حتى انه في الخلاصة المختار انه نجس وهو  
 الصحيح كما في الكافي [ وما لا ] يطهر جلده بالدبغ [ فلا ] يطهر ذلك الحيوان بالذكوة قبل هذا

زائد لان مفهوم المخالفة وان لم يكن معتبرا في النص الا انه معتبر في الرواية وفيه ان الجهوم معتبر في نص العقوبة كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون كما في جليلود النهايه واما في الرواية فاكثري كما مر [ وشعر المينة ] مثل الصوف والوبر والريش والمينة ما زال روحه بلا تزكية [ وعظمها ] مثل القرن والخف والظلف [ وعصبها ] مثل السن على رأي والعصب اطناب المفاصل [ طاهر ] ذلك الثلاثة فاجري الضمير مجرى اسم الاشارة والاطلاق مشير الى ان شعر الكلب وعظمه طاهر وعند الحسن نجس وكذا عظم الفيل وعن محمد رحمه الله نجس كما في الزاهدي وفي الاضافة اشعار بان هذه الاشياء للحي طاهرة بالطريق الاولى ومع هذا لو ترك المينة لكان الاولى والاشياء مقيدة باليبوسة بلا دسومة و الا فنجسة كما في قاضيخان وغيره ولما كان حكم الانسان مخالفا للحيوانات في الاكثر افردة بالذكر فقال [ وكذا ] الشعر والعظم والعصب [ للانسان ] الميت طاهر وعن محمد رح لم يجز الصلوة مع شعرة اذا كان اكثر من قدر الدرهم والفتوى على انه طاهر وعظمه طاهر فحرم احترامها حتى لو انطحن في الدقيق لم يוכל وعن ابن مقبل انه يוכל وفي تخصيص الانسان ايماء الى ان الثلاثة للخنزير نجس وعن الايمة الثلاثة ان شعرة طاهر كما في الزاهدي \* [ بير ] وقع [ فيها نجس ] بالفتح كالبول والخمر ولو قطرة والعدرة وخرء الدجاجة وطبا كان او يابسا قليلا كان او كثيرا الا انه لو كان صلبا نحو بعر الابل والغنم في ظاهر الرواية لم ينجس بالقليل استحسانا وطبا كان او يابسا صحيحا كان او منكسرا على الصحيح وينجس بالكثير قيل هو ثلث وعن محمد رح ما يأخذ ربع الماء وقيل كله كما في التحفة والصحيح انه ما استكنه الناس كما في الكافي واما الروث فنجس خلافا لابي يوسف رح في اليباس وذكر صدر الشهيد ان الرطب كاليابس للضرورة قيل هو الاصح واطلاق البير يدل على ان ابار القرى والامصار والفلوات فيها سواء وهو الاصح كما في الزاهدي واحترزهما اذا وقع فيها مخاط او بزاق فانه لم ينجس لكنه يكره كما في الزبدة [ ارمات فيها ] او في غيرها ثم وقع فيها [ حيوان ] غير مائي المولد وله دم سائل لما سبق وبه صرح في المزارع واطلاقه مشير الى ان صيغرة وكبرة سواء [ انتفخ ] اي تورم وتغير صفة حيوان و يوصف النكرة بما يتصف به في المستقبل كما ذكره ابن مالك [ او تفسخ ] اي تقطع او سقط شعرة وانما لم يكتف عنه لثلاثتهم انها اذا تفسخ لم يطهر بالنزح وفيه اشارة الى انه لم وقع فيها ذنب الغارة او قطعه لحم المينة ينزح كل مائها كما في قاضيخان وغيره [ او مات ] مثل ادمي او شاة [ اي مات احدهما او مثله في الجنة نلو وقع فيها سقط ينزح كل الماء وعن ابي قاسم الصغار اذا وقع الانسان الميت فيها لا ينجس ولو قبل الغسل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان الجدي كالشاة وعنه انه والسحلة كالديج كذا في الزاهدي [ ينزح كل مائها ] خبر بئر والاحسن الاكتفاء بالنزح فانه استقاء ماء البير سواء كان مسندا الى نفسها او مائها كما في المغرب على ان ليس في



الاساس والصحيح الا الاول ولان تعريف المضاف اليه يقتضي نزح كل جزء من اجزاء الماء و سيأتي  
 خلافه وفي الكلام دلالة على انه يخرج النجس اولا ثم ينزح وفي الزاهد لو وقع فيها عظم متلطيخ  
 بالنجاسة وتعذر اخراجه يطهر بالنزح وكان غسلا للعظم وفي الجواهر لو وقع عصفور في بئر وعجز  
 عن اخراجه فما دام فيها فتحة فتركت مدة يعلم انه استحال و صار حمة وقيل مدة ستة اشهر  
 وفي الاكفاء اشعار بان النزح مطهر للبئر كلها والدلو والرشاء واليد تبعا قيل هذا في حق هذه  
 البئر واما في حق غيرها فلا كدم الشهيد ذكره في المغني وقيل ينزح حماتها وقيل يطهر بدونه  
 وبه نأخذ كما في الزبدية وذكر الموت دليل على انه لو خرج حيا لم ينزح كل مائها الا الخنزير  
 فان كان آدميا لم ينزح شيء كما اذا كان عصفورا او دجاجة او فارة او سنورا احتسبا كما في المحيط  
 وهذا اذا لم يكن على المخرج اذ غيره نجاسة ولم يصل فمه الى الماء فان تيقن بالنجاسة ينجس  
 بوصول الفم اليه صار كسورة كما في التحفة ففي المكروه عن ابي حنيفة رحمه الله خمس دلاء  
 وسط وقيل عشرون وفي المشكوك نزح الكل كما في الزاهد وهذا كله اذا لم يكن ماء البئر  
 بقدر ماء الحوض الكبير والا فلا ينجس كما في الزبدية والقنية وعند الشيخين انها لم ينجس  
 كالجاري كما في الخزائنة ومثله في الزاهد وفيه عن محمد رحمه الله اجتمعت انا و ابو يوسف  
 على انه كالجاري ومثله في المحيط الا انه روى عنه انه قال كان هذا قياسا تتركه بالاثار [ ان  
 امكن ] النزح بسد منبع الماء مثلا وغاية النزح ان يقل بحيث لا يمتلي الدلو منه او اكثرة فلو غار  
 الماء قبل النزح بقدر عشرين طهر الباقي وان غار ثم عاد فعن محمد رح نزح عشرين وقال شداد  
 انه طهر كما في الزاهد وهو الصحيح كما في الخزائنة ولو نزح عشرون ثم غار ثم عاد لم ينزح  
 الباقي ولو زاد قبل النزح قبل نزح كله وقيل مقدار وقت الوقوع واختلفوا في التوالي والمختار  
 انه لم يشترط كما في الزبدية فلو نزح بعضه ثم ازداد في الغد قيل نزح كله وقيل مقدار  
 الباقي وهو الصحيح كما في الخلاصة [ والا ] يمكن نزح كل الماء بان ينبع منها [ فقد ما فيها ] نزح  
 او فنزح قدره [ بقول ذوي بصارة ] بفتح الواو والباء اي بقول رجلين صاحبي معرفه بمقدار الماء وهو  
 قول نصر بن محمد وهو الاصح كما في المبسوط وفي بعض النسخ ذي بصارة فيه فبكفي رجل واحد كما  
 في الزاد وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى يفوز الى راي المبتلى به وعنه مائة دلو وعن ابي  
 يوسف رح يتخذ حفيرة بقدرها فيملأ منها كما في الزاهد وعن ابي حنيفة رح يمسح عمق  
 البئر وعرضها بالاشبار ثم يضرب العمق في العرض ثم ينزح لكل شبر دلوان كما في الزبدية  
 وعنه مائتا دلو وعنه مائتان وخمسون وعنه مائتان او ثلثمائة كما في المحيط وعند محمد ثلثمائة  
 وبه يفتي كما في النصاب وفي الكلام اشعار بان الماء قبل النزح نجس واختلف ان النجس ما  
 نزح لا غير او الجميع الا انه يطهر ينزح البعض كما في التمر تاشي وهو غلبة ثم خفت بقدر

النزح كما في المحيط فلو صب الدلو الاول مما نزح عشرون في اخرى نزح منها عشرون و الثاني تسعة عشر كما في الخلاصة وقال الكرخي ان الدلو الاخير كالاول كما في المبسوط فلو انفصل عن وجه الماء ولم يخرج منها طهر كما قال محمد رح خلافا لابي يوسف رح كما في المحيط [ وفي ] موت [ نحو دجاجة ] في الجنة كالسنور والفاخته بلا تغيير ينزح [ اربعون ] دلو بطريق الايجاب وفي خزانه الفقه خمسون [ الى ستين ] بطريق الاحتجاب منه قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة وفي ظاهر الرواية الى خمسين كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح اربعون في الميت الكبير وستون في الصغير كما في التمر تاشي وقيل بحسب البئر وعن ابي يوسف رح في السنور ينزح كل الماء كما في الزاهدي والدجاجة بالفتح والكسر لغة والتاء للوحدة فيطلق على الذكر ايضا [ و ] في [ نحو عصفور ] كصعرة و سام ابرص و الفارة [ نصف ذلك ] اي عشرون الى ثلثين وعن ابي يوسف رح هكذا الحكم الى الرابع وفي الخمس اربعون وفي العشر كله كما في الزاهدي وهذه المراتب الثلث ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان في نحو الحلمة و الفارة الصغير الجنة عشرون وفي نحو الحمامة الثلثين كما في المحيط فالمراتب خمس [ دلو وسطا ] تميز اربعون وستين ونصف والمراد الدلو المعتدل المستعمل للبار في البلاد وقيل دلو تلك البئر وعن ابي حنيفة رح دلو يسع صاعا كما في المحيط وقيل يسع خمسة امضاء وقيل منوين والدلو المنحرق كالصحيح الا اذا صب منه نصف الماء فصاعدا كما في الزاهدي وفيه اشعار بان مائها نجس قبل النزح و اختلفوا ان المتنجس ما نزح لا غير او الجميع الا انه لا يطهر بنزح البعض كما في التمر تاشي [ وغيره ] اي غير الوسط فان الدلو مما يذكر ويؤنث [ يحتسب به ] اي يعتد بذلك الوسط ويجعل في حسابه فما نقص صغير وما زاد كبير فان كان الميتة عصفورا مثلا وهما كدلو عظيم يسع عشرين دلو وسطا ثم نزح بمرة كان كفاية قال القدوري هو احب الي وقال زفر والحسن رحمهما الله انه لم يحز كما في المحيط [ ويتنجس ] البئر [ من وقت الوقوع ] اي وفروع الميتة فيها كما في المشارع و شرح الطحاوي [ ان علم ] او ظن ذلك الوقت بلا خلاف [ والا ] يعلم فقد قال ابو حنيفة رح ان لم ينتفخ [ فمئذ ] اي مدة تنجسها [ يوم وليلة ] فهو بمعنى جميع المدة [ وان انتفخ فمئذ ] اي مدة تنجسها [ ثلثة ايام ولياليتها ] الثلثة [ وقال ] اي ابو يوسف ومحمد رح [ مئذ ] اي اول تلك المدة زمان [ وجد ] و تبين هذا الوقوع سواء كان الواقع منتفخا او لا والاطلاق مشير الى انه حكم ما عجن به وغسل وحكم الرضوء والغسل سواء في القولين ويفتي ركن الاثمة بقوله فيما يتعلق بالصلوة بقولهما فيما سواء وانما قيد بالبئر لان الشرب لم يتنجس عندهم الا عند الوجدان وعنه يعاد صلوة يوم وليلة وعنه في الطري يوم وليلة وفي اليابس ثلثة ايام والميتة لانه لو وقع فيها حي مئذ ثلثة ايام فلا يدري حتى مات فان انتفخ



اعيد صلوة ثلثه ايام عند الشيعيين والا فصلوة يوم وليلة عند ابي حنيفة رح ولم يعد شي عند ابي يوسف رح الكل في الراهي [ وسور الادمي ] ولو صغيرا او حائضا او كافرا وكذا سور شارب الخمر فانه اذا اتى عليه ساعات ولحس شفته بلسانه ولعابه فقد طهر كما في الكبرى لكن في المضمرات لو طال شارب لم يطهروا ان شرب بعد ساعات فقي الزاهدي يكره للمرأة سور الرجل وله سورها وهو بقية الماء التي تركها الشارب في الاناء او الحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره كما في المغرب [ و ] سور [ الفرس طاهر ] في رواية عنه وعن ابن التوضي بغیره احب وعنه ان سورها مكروه وعنه انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المحيط [ و ] سور [ كل مأكول ] من الطيور والانعام وانما لم يستثن الجلالة التي لا تأكل الا الجيف مع ان سورها مكروه كما في الزاهدي وغيره لانها غير مأكولة بدون الجبس فكانها غير مأكولة [ طاهر ] ذلك الاسار وغير متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهوية [ و ] سور [ سبع البهائم ] من الاسد و الثعلب والفيل وغيرها [ نجس ] لم يتوضأ به وعن ابي يوسف رح انه كبول مأكول اللحم وقال الفقيه لو افترى مفت بطهارة سور الكلب والخنزير كما قال مالك رح لاجراء ذكره التمرناشي والسبع ماخوذ من السبع وهو القهر سمي به كل حيوان سالب قتال والبهيمة قد مرت [ و ] سور [ الهرة مكروه ] كراهة تنزيه از تحريم كما في حاشية الهداية والاصح انه كراهة تنزيه عندهما و لم يكره عند ابي يوسف رح ومثله عند محمد رح لكن اذا اكلت الفارة فشربت فهو نجس بالاحماع واما لو شربت بعد ساعة لم ينجس عند ابي حنيفة رح كما في الزاهدي والمراد من الهرة الهرة الاهلية كما هو المتبادر فان سور الوحشية نجس كما في الكشف وانما خصت بالذكر مع انها داخلة في سواكن البيوت لانه لا خلاف ان سورها مختلف فيه [ و ] سور [ الدجاجة المخلاة ] بالتشديد المرسله التي لا تعلق في البنت وقيل ما يصل منقارها الى ما تحت قدميها فلو كانت بخلاف ذلك لم يكره فانها لا تحول في عذرات نفسها وغيرها وقيل يكفي حبسها في بيت بحيث لا تجد عذرات غيرها لانها لا تحول في عذرات نفسها ولو ترك الدجاجة حتى يشمل المقر والابل لكان احسن [ و ] سور [ سبع الطير ] جمع الطير من الصقر والنسر والحداة وغيرها مكروه كراهة تنزيه او تحريم كما في الحاشية وقبل اذا تبين عدم ننجس منقارها لم يكره وهو رواية عن ابي يوسف رح وبه اثنى المتأخرون

( ن ) لانها تفتش الانجاس وفيه اشارة الى انها لو كانت محبوسة لم يكره واختلف انها ان تجعل في قفص والعلف خارجة فم تحب نجاسة اصلا او في بيت والعلف فيه فانها لم تحب نجاسة غيرها و لا تحول في نجاستها والاول الحق لانها وان لم تأكل لكنها تلتقط الحب من بينها والاحسن ترك الدجاجة فيشمل البقر والابل الخ

كما في المحيط وقيل لا يكره صور ما في ايدي الصيادين كما في الزاهدي وهو [سواكن البيوت] من الحشرات كالحية والفارة والعقرب والقنفذ مكروه بالاتفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه كصور الهرة كما في المحيط والاصح انه مكروه كراهة تنزيه كما في الزبدة فلا يجوز التيمم عند وجوده والسواكن جمع ساكنة كهالك جمع هالكة اي طائفة هالكة او جمع ساكن فانه صفة غير العاقل كالمواضي جمع الماضي [مكره] ذلك الاسار وحكم المكروه انه يجوز و يكره استعماله مع وجود الماء المطلق كما في قاضيخان و سور [الحمار] الاهلي بقرنية الماكول [والبغل مشكوك فيه] اي في حكمه فقبل الشك في ظهوريته مع الجزم بطهارته و لئلا لم ينجس الثوب بالغمس فيه وقيل الشك في طهارته وظهوريته جميعا و الاول هو الصحيح كما في قاضيخان وعنهما سورها نجس وعند محمد رح ان سور الحمار طاهر وعن ابي حنيفة رح انه نجس وقيل ان سورة اخف من سور البغل وقيل ان سور الفحل منه نجس لشم البول والصحيح انه مشكوك كما في المحيط وفيه دلالة على ان الحمار اعم من الذكر لكن في الصحاح والمهذب دال على انه خاص به فنج نقول بالنسبة وفي كلام المص دلالة على ان سور الانان مشكوك وعن ابي حنيفة وزفر والحسن رحمهم الله تعالى انه نجس كما في الزاهدي ثم اشار الى حكم المشكوك بقوله [ويتوضأ به ويتيمم] اي يفعلها جميعا فلم يكتف باحدهما وفيه اشعار بان الافضل تقديم الوضوء كما في الخلاصة وعند زفر وجب تقديمه والاحوط ان ينوي فيه [ان عدم غيره] فلا يتوضأ بمسورهما ان وجد الماء [والعرق] من كل [كالسور] طهارة ونجاسة وكراهة وشكاً لكن قال الزاهدي ان عرق مدمن الخمر نجس وفي الزبدة ان عرق البهيمة للجلالة كالحمار والبغل وغيرهما نجس وفي قاضيخان ان عرقهما طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الامام الحلواني ان عرقهما نجس لكنه عفر في البدن والثوب وعن ابي حنيفة رح ان عرق الحمار نجاسة غليظة وعنه انه خفيفة \*

[فصل] مصدر بمعنى الفاعل او المفعول مستعار للافظاء او النقوش مع المحل مبني على السكون لانه غير مركب او مرفوع على انه خبر محذوف ويجوز ان يكون مبتدأ على انه علم جنس وان يكون مضافا الى قوله [التيمم] لغة القصد وشرعا افعال مخصوصة وفي الكافي وغيره انه القصد الى الصعيد لازالة الحدث ولا يخفى انه لا يخلو عن شييء [يخلف] ذلك [الوضوء] اي وضوء المحدث فلو تيمم المتيمم لم يكن قربة كما في المنية وفي كون المضارع خبرا للمعرف اشعار بقصر الخلفية على التيمم على ما قال بعض النحاة فلو لم يجد ترابا نظيفا لم يصل وهذا عند ابي حنيفة رح وفي رواية عن ابي يوسف رح وعنه انه يرمي بغير طهارة للمتعبه بالمصلين وعنه انه تبسم بالتراب النجس ويومي وعنه انه يركع ويسجد ثم يعيد وقول محمد رح مضطرب كما في الزاهدي [والغسل] اي غسل الجنب والحائض وغيرهما سواء كان للصلاة الواجبة او العنة لكن في الظهيرية ان الحائض لا يتيمم



لصلوة الجبارة والعبد اذا ظهرت لاقبل من عشرة [عند العجز] اي عجز المتيمم [عن] استعمال [الماء] اي ماء كاف لطهارته حتى ان الجنب اذا كان له ماء يكفي لبعض اعضائه او المحدث للوضوء تيمم ولم يجب عليه صرفه اليه الا اذا تيمم للجنبانة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء ح لانه قدر على ماء كاف له ولم يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن الجنبانة الى ان يجد ماء كافيا للغسل كذا في شرح الطحاوي وغيره وهذا صورة ما قال للص واما اذا كان مع الجنبانة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنبانة بالاتفاق فان مع فيه بمعنى بعد كما قالوا في قوله تعالى ان مع العسر يسرا وبه ينحل ما في هذا المقام من الاشكال المشهور [لبعد] اي الماء عن المتيمم او المتيمم عن الماء [مبلا] اي بعد ميل وهو في الاصل مقدار مدى البصر من الارض ثم سمي به علم مبني في الطريق ثم كل ثلث فرسخ حيث قدر جده صلى الله عليه وسلم طريق البادية وبني على كل ثلث فرسخ ميلا ولهذا قيل الميل الهاشمي واختلف في مقداره على اختلاف في مقدار الفرسخ ف قيل ثلاثة آلاف ذراع الى اربعة آلاف كما في المغرب والكافي وغيرهما وقيل الفان وثلثمائة وثلث وثلثون خطوة كما في حج النهاية وقيل ثلثة آلاف خطوة كما في البنابيع والاول ايسر بالنظر الى المبدأ فان الخطوة ذراع ونصف والذراع اربعة وعشرون اصبعاً بعدد حروف لاله الا الله محمد رسول الله كما قالوا الا ان المشهور اعتبار المفروضة وهذا كله عند ابي حنيفة رح وفي رواية عن محمد رح و قال لا يخلف الا على رأس ميلين وقال الحسن هذا اذا كان الماء بين يديه و الا فالاعتبار بالميل وعن ابي يوسف رح ان الاعتبار غيبة القافلة عن بصره وهذا احسن جدا كما في الذخيرة وعن محمد رح رتبة هم كما في التمرناشي والميل هو المختار كما في الهداية والتقبيد بالعجز يدل على ان لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء والظاهر انه يجوز لسجدة التلاوة كما في الخزانة وهو المختار كما في المختار للامام طاهر بن محمود رح واطلاقه مشير الى استواء المقيم والمسافر في ذلك والاصح كما في التحفة وقيل ان البعد في المقيم فرسخ وقيل ميلان وقيل ميل وقيل بلوغه موضعا يقصر فيه المسافر وقيل موضعا لا يسمع الاذان وقيل اصوات الناس كما في المحيط والتقبيد بالميل يدل على ان في الاقل لم يتيمم وان خاف خروج الوقت كما في الارشاد لكن في النوازل انه يتيمم ح [او مرض] اي خوف حدوث مرض او ضعف كان او يكون او زيادته او استدادة او وجدان وجع له او ايذائه اثناء شديدا بسبب استعمال الماء او الحركة كما في مواضع الزاهدي والاطلاق دال على ان المريض يتيمم ولو وجد المتوضي حرا كان او عبدا وفي الاول خلاف الصاحبين وفي الثاني خلاف المشايخ على قول الامام فهذا اللفظ محتمل لعشرين معثلة فصاعدا [او] خوف [برد] ممرض او متلف للنفس او العجز في السفر او الإقامة وقالا لا يتيمم المقيم وعن الحلواني يتيمم المحدث المقيم اجماعا قيل هذا الاختلاف في ديارنا فلا يباح له التيمم اجماعا ونخصيص البرد من قبيل الاكتفاء فان الحر الشديد

مبيح للتيمم الكل في الزاهدي [ أو عدو ] وراء كان آدميا أو غيره فإن منع الكفار الأصبر عن  
الوضوء والصلوة تيمم أو مئى إلا أنه يعيد و كذا المقيد والمحسوس إلا إذا كان خارج المصر فإن عنده  
لا يعيد كذا في المحيط ولا يعيد في السبع بالانفاق كذا في المضمرات [ أو عطش ] له أو لغيره  
بالفعل أو بالقوة فلا يتوضأ بما يحتاج اليه لطبخ التماج كما في القنية ولا بماء موزع في القلوات في  
الجب أو غيره فإنه للشرب إلا إذا كان كثيرا يستدل به على أنه له وللتوضي جميعا كما في النوازل وعن  
علي ومحمد بن الفضل أن ما للوضوء يشرب وأما للشرب لا يتوضأ به كما في المحيط [ أو عدم آلة ] كدلو  
وحبل و منديل ونحوها فلو وجد ثلج أو جمد مع آلة الذوب أو ما تحت آلة التقديد لا يتيمم وقيل  
يتيمم كما في المنية والمتبادر أن يكون الآلة متصرفا فيها فإن كان مع رفيقه دلو ليس عليه أن يسأل وإن  
سأل فقال انتظر حتى استنقا فالمستحب عنده أن ينتظر آخر الوقت خلافا لهما كما في الزاهدي [ أو خوف  
فوت ما يفوت ] من الصلوة [ لا إلى خلف ] بفتحيتين والسكون حال من الصلوة أي غير منتهية  
إلى ما يقوم مقامها فإنها ثلثة أنواع ما يخشى على فواتها ويقضي أما أصلها كالجمعة فإنها يفوت  
إلى الغرض الأصلي عندنا وهو الظهر على المختار أو بدلها كالمكتوبات فإنها يفوت إلى خلف وهو  
القضاء وأما لا يخشى على فواتها لعدم توقيتها كالنوافل فاحترز بالقيدين عن هذين النوعين  
وما يخشى فواتها أصلا [ كصلوة العيد ] فإنها تفوت بلا خلف فتخلف التيمم لاجلها [ ابتداء ] أي قبل  
الشروع أو مفعول له كقوله [ أو بناء ] أي بعدة من قولهم بني على صلوته أي وصل بها أياها  
وتفصيله أنه إن سبقه الحدث في المصلى قبل الصلوة فإن رجا إدراك شيء منها بعد الوضوء  
يتوضأ والاتيم وإن شرع فإن خاف زوال الشمس تبتم باجماع والا فإن رجا إدراكه لا يتيمم والا  
فإن شرع به فذلك اجماعا وإن شرع بالوضوء فذلك عنده خلافا لهم قيل الخلاف في ديارنا لا  
يجوز ابتداء ولا بناء لاحاطة الماء بمصلانا كما في الخلاصة وغيرها [ كصلوة الجنائز ] بالفتح أي  
الميت على السرير [ لغير الولي ] أي بخلف التيمم لاجل صلوة الجنائز لغير ولي صلواتها ومن كانت  
حقا له وهذا إذا كان لا يرجو إدراك شيء من الكبريات والا فتوضأ كما في المنية وفيه إشعار بأنه لم  
يتيمم ولي الصلوة سلطانا كان أو قاضيا أو امام الحي أو غيره كما باني وهذا ظاهر الرواية لكن الصحيح  
أنه يتيمم عند حضور الجنائز فلو حضرت أخرى بعد ما تمكن من الوضوء أعاد التيمم والا فلا  
وعند محمد رح يعيد بكل حال والفتوى على الأول كما في المضمرات ولا ينبغي أن يجعل القيد  
صفة لصلوة الجنائز أو حالا والعامل معني المشابهة على أنه جاز أن يجعل قيد الصلوتين ففي الزاهدي  
وغيره أن ليس للإمام ولا للولي أن يتيمم لاجل الصلواتين وقيل للولي التيمم فيهما [ وهو ضربة ]  
ببطن كفيه أو ببطنهما مع ظهرهما والأول أولى فإذا ضرب أقبلي بهما وأدبر ثم نفضهما مرين  
عند أبي يوسف رح ومرة عند محمد رح وقيل الأول محمول على كثرة الصاق التراب والتاني



على قلته كما في المحيط [لمس وجهه] اي لاجل يمسح به وجهه وفيه اشعار بان مسح العذار شرط كما في الراهي ولو احدث قبل المسح لم يعد الضرب على الاصح كما في المصمرات [و ضربة] اخرى [لبديه] اي لمسح يديه [مع مرفقيه] وانما لم يذكر الرضعة مكان الضربة وان ذكر في الاصل لانه افصل والاطلاق مشير الى ان يديه لو يبست عليهما نجاسة بلاماء يغسل يتسم بهما بلا وضوء فوقه عليها كما في المنية وينبغي ان يكون كذلك مريض يضره الماء وفي الاكثفاء اشعار بان الغبار لو لم يدخل بين الاصابع لم يحتج الى ضربة ثالثة للتخليل وعن محمد رح انها يحتاج اليها كما في المحيط لكن في ممانعة الكشف ان الاستيعاب بالتراب ليس بشرط بالاجماع والمبتادر ان يكون الضارب هو المتبهم فلو تبهم غيرة يضرب ثلثا للوجه واليمنى واليسري كما في العمان وان لا يتكرر المسح فانه مكروه بالاجماع كما في الكشف وان الاستيعاب بالمسح شرط وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح حتى لو ترك شيئا فابلا لم يجز كما في الجامع للقاضي فلو ترك مسح شعرة لا يجزيه كما في الخزانة وعن اصحابنا اذا ام بمسح الاقل من الربع يحوز وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر وعن ابى حنيفة رح اذا مسح الاكثر بجزيه وينبغي ان يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة البلوى كما قال الحلواني وكيفيته ان يمسح بباطنه اربع اصابع بده اليسرى ظاهر يده اليمنى من الاصابع الى المرافق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى باطن زراعه اليمنى الى الرسغ فبمرباطن ابهام يده اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل بده اليسرى كذلك كفه في المحيط والكافي ان يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى و يمسح بتلك اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرافق ثم يمسح بباطنه بالابهام والمسبحة الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك لكن في الجامع للقاضي ان الكف لا يمسح على الصحيح [على كل ظاهر] تعميم لا يخلو عن تسامح والعبارة على ظاهر كامل فانه لا يحوز التيمم بارض صارت نحسة ثم ذهب اثرها وهذا ظاهر الرواية وعن اصحابنا انه يحوز كما في المحيط والمتبادر ان يتعلق الحار بالضربة الاخيرة الا انه لم يحز اطلاق الاولى والاولى ان يكون متنازعا فيه فمشير الى ان الحنوب لو ضرب على ظاهر للوجه ثم عليه للبد لاجراه لان المستعمل هو التراب المستعمل في الوحد واليد كما في الخلاصة [من جنس الارض] اي مما لا يحترق بالبارفصبر رمادا او ينطبع كما في المصمرات فبتبهم بالياقوت والزبرجد والمرجان لا بالزجاج والاراد مسج واللالي والحجرين والحديد كما في الخزانه و غيرة لكن في الزاهدي و غيرة تيمم بالثلاثة الاخيرة والرصاص والنحاس عند ابي حنيفة ومحمد رح وفي الخلاصة تيمم بالرماد بالاجماع وفي المصمرات تبهم به عند ابي قاسم الصغار وفي الخزانة لا ييمم به الا اذا كان من حجر كما في بعض بلاد تركستان فانه حطبهم وفي الظهيرية التراب المخارط بما ليس من جنس الارض العبرة للغلبة ولو كان ذلك الطاهر [بلا نقع] اي بغير غبار فيحوز بالحجر المغسول وهذا عنده وخلافه لابي يوسف

رح لا يجوز وعن محمد رح روايتان والاول هو الصحيح كما في المحيط وهو ضربة عليه اي على النقع الطاهر فلا يتيمم بغبار الثوب النجس كما في الخزانة ولو قام في هدم واصاب الغبار وجهه وبنده ومسح جاز وكذا لو حرك راسه بنية فالشرط وجود الفعل منه كما في الزاهدي [مع القدرة على الصعيد] اي مع وجود الصعيد الطاهر كما قال خلافا لابي يوسف رح ثم رجع الى ان لا يتيمم على الغبار فالصحيح قولهما كما في المحيط والصعيد وجه الارض ترابا او غيره فلو اضمحل سلم من الاستدراك ومع ظرف ضربة كقوله [بنية اداء الصلوة] او جزؤها ممن يحتاج الى التيمم سواء كان مريضا او مريضا يتيمم غيره كما في المنية وفيه دلالة على انه لو يتيمم لقراءة القرآن او مسح المصحف لا يصلي به عند عامة العلماء الا عند ابي بكر بن سعيد البلخي ولو تيمم لصلوة الجنائز او سجدة التلاوة صلى به وفيه دليل على جواز التيمم سجدة التلاوة وذكر القلوري في شرح انه لا يجوز كما في المحيط وفي شرح الاصل انه يجوز في السفر لا الحضر لعدم الضرورة ولهذا لو تيمم للقراءة فان كان محدثا لا يصلي به وان كان جنبا يصلي لان القراءة بحوزة الاول بدون التيمم بخلاف الثاني فيتحقق فيه الضرورة وفي المحيط عن ابي حنيفة رح انه ينوي الطهارة وفي الكلام اشعار بان يشترط نية الحدث او الجنابة وقال ابو بكر الرازي لابد من التمييز والصحيح هو الاول كما في العكرماني واعلم ان ستة التيمم التسمية ثم الاقبال والادبار ثم النفث ثم مسح الوجه ثم البسمل ثم اليسرى ثم اليسرى كما في الزاهدي [ويصح] التيمم [قبل] دخول [الوقت] وسبب الوقت المستحب [و] يصح [قبل الطلب] اي طلب الماء والالة [من الرفيق] اي رفيقه الذي معه الماء او الالة وان ظن الاعطاء كما قال ابو حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح كما في التحرير وذكر في بحر المحيط ان ظنه وجب الطلب والا فلا وقال الحسن لا يطلب في الحالين وعن ابي نصر الصغار انما وجب اذا لم يكن الماء عزيزا ثم لو صلى بلا طلب اعاد بعد الاعطاء بخلاف ما لو ابي فصلى فانه لا يعبد كما في الزاهدي [يصلى بواحد من التيمم ما شاء] من الواجبات والنوازل اداء وقضاء [وينقضه] اي التيمم [ناقض الوضوء] كما مر [و] ينقضه ايضا [قدرته على ماء كاف لطهارة] اي لغرض الوضوء والغسل وقيل للغرض والسنة كما في الرازي وفيه اشارة الى انه لو رأى في الصلوة ماء في يد رجل فاتمها ثم طلب فاعطى لم يعدها كما في الزاهدي وذكر في المحيط انه لو اتمها بعد التردد في الاعطاء اعاد ان اعطى بلا ابراء وعن محمد رح ان ظن الاعطاء بطلت والى انه لو تيمم على رأس ميل ثم سار الى الماء وانتقص قليل من المسافة ينبغي ان ينتقض تيممه لانه قدر على الماء حكما وبريدة ما قال الرازي قبيل باب قضاء الغوايت ان عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء والى ان زوال المرض المسح للتيمم ناقض كما في النظم لا ينقضه [ردته] اسم من الارتداد اي ارتداد المسلم المتيمم فله ان يصلي به اذا اسلم وفيه اشعار بانه لو تيمم من يريد الاسلام لم يصل به لان نيته



غير صحيحة خلافاً لأبي يوسف رح كما في التمرتاشي [وندب] وامتنع و عن الشيعيين وجب [لراجيه] اي لظان الماء [صلوته] بالتيمم [آخر الوقت] اي في آخر الوقت الممتنع فلا يؤخر العصر الى وقت المكروه اما المغرب فلا يؤخر عن اوله ولا باس به عند أكثر المعايين الى الشفق وهذا اذا بعن الماء و اما اذا كان دون ميل فلم يتيمم و ان خاف الفوت و في القيد اشارة الى انه بدون الرجاء لا يؤخر و في الاصل لم يقيد و الاول هو الصحيح كما في المحيط وغيره وقد يستدل به على ان الصلوة اول الوقت افضل عندنا و هيأتي [ويجب] ويفرض [طلبه] في الغلاة يمتنع اذ يمسرة او قدامته كما في التمرتاشي [فدر غلوة] بالفتح ثلثمائة ذراع الى اربعمائة وقيل ميلاً وقيل قدامه ميلين كما في التمرتاشي [ان ظه] بالاخبار او غيرة [قريباً] و انما قيد بالظن لانه واجب العمل في العمليات اجماعاً بخلاف الشك نانه لا يعبنى عليه حكم وفاقاً كما في حاشية الهداية [واذا ذكره] اي الماء في الوقت او بعده حال كونه [في الراحل] اي حملة [لا يعيد الصلوة] الموداة بالتيمم ولو وضعه بنفسه وقال ابو يوسف رح يعيد وقيل لو وضعه غيره بلا علمه لا يعيد اتفاقاً وكذا اذا علق الادواة من عمق الدابة وقيل فيه الخلاف ولو علقت من مؤخر الاكاف وهو راكب او من مقدمه وهو سائق لا يعيد و في العكس يعيد كما في المحيط \*

[فصل] بلا ننوين و يجوز التنوين و الاضافة فعلى هذا يكون الصفة مبتدأ و الجار خـرة [المسح] قد مر و المراد المسح بيده بقريضة اللام [على الخفين] و غيره كالجبيرة ولم يذكره تبعاً و انما يثني اشعاراً بان المسح لا يجوز على خوف واحد بلا عذر و هو شرعاً ما يمتري الى الكعب او امكن به السفر كما في المحيط او مشى به فرسخاً او ما فوقه كما في حاشية الهداية [جائز] ثابت باثار قرينة من التواتر قالوا الى قياس قول ابي يوسف رح بكفر جاحده لذلك كما في المحيط و في فتاوي قاضيخان من انكره من الصحابة رجح قبل موته و في التحفة انه ثابت بالاجماع و قال ابن الحجر انه ثبت بالتواتر رواية اكثر من الثمانين منهم العشرة و انما قال جائز للتخيير بين المسح و الغسل كما في الكرمانني و ذكر في الذخيرة ان المسح اولى لظاهر الاعتقاد و دفع تهمة البدعة و العمل بقراءة الجراكن في المضمرات و غيره ان الغسل افضل و هو الصحيح كذا في الزاهدي فان قلت كيف يكون افضل والاصول ان المسح رخصة اسقاط اي رخصة مسقطه للعزيمة كقصر المسافر قلت انه رخصة اسقاط حالاً لتخفيف و لهذا لو صب الماء في الخف بنية الغسل ينبغي ان يصير آثماً لكن اذا نزع الخف يصير العزيمة مشروعة بل متعينة ينال الاجر لريادة المشقة و ليس من رخصة الترفية في شيء اذا المعنى رخصة مخففة بجواز التأخير من وقته للعذر و ان كان فضل ان لا يؤخر كفطر المسافر فلو كان منها لزم ان يكون غسل المتخفف افضل من مسحه و لا يخفى ما فيه هذا ما في المقام من الكلام الرافعي (في التحقيق) لتحقيق ما في الهداية والكافي فمن قال ان

المسح رخصة ترفية عندهما فقد دل كلامه على بعد من فهم كلام الفحول كما دل على قصر اطلاعه في علم الاصول [للمحدث] ظرف جائز وفيه اشعار بان المسح لا يجوز لمن يجدد الرضوء الا ان يقال لما حصل له القربة بذلك صار كأنه محدث حال كونه [دون من عليه الغسل] من الجنب والحائض والنفساء قيل انه صفة للمحدث وفيه انه يلزم منه حذف الموصول مع بعض الصلة وقيل هذا مقام نفى فلا حاجة له من صورة وفيه ان النفي الشرعي لا بد له من اثبات عقلي وصورته ان يغمس في الماء منكوسا الى كعبيه ثم يمسح او يقعد فيه واضعا رجله مكانا رفيعا لا يصل اليه الماء وعن نجم الاثمة ان لا يمسح الخف بل يجري الماء على ظاهره بعد ان يشد فوق الكعبين و ههنا اشكال لان المبسوط علله بان الجنابة الزمته غسل جميع البدن ومع الخف لا يتأتى ذلك وفي كلمة على اشارة الى جواز مسح مغتسل الجمعة والعيد ونحوهما وينبغي ان لا يجوز على ما في المبسوط ولا يبعد ان يجعل في حكمه فلاحسن دون المغتسل [وفرضه خطوط] حاصلة من بلة اغملة الاصابع وفيه دلالة على فرضية الخطوط كما في غير ظاهر الاصول قال الامام ابي جابي في شرحه ان اظهار الخطوط ليس بشرط في ظاهر الرواية وقال الطحاوي المسح على الخفين خطوطا بالاصابع وفي المستصفى انها سنة وفي حاشية الهداية مستحبة واشارة الى عدم تكرار المسح وقال عطاء يمسح ثلثا كالغسل كما في الكرماني [قدر ثلث اصابع اليد] اصغرها عند ابي بكر الرازي وفي رواية عن ابي حنيفة رح وقدر ثلث اصابع الرجل عند الكرخي كما في المحيط وعن الحسن اكثر ظاهر الخف ومثله عن ابي يوسف وعنه ربع ظاهرة كما في الزاهدي والاول ذكره محمد وهو الاصح كما في الاختيار [في اسفل من الساق] مشكل فانه مقسّد بظهر القدم فلو مسح على ما فضل من رأس خفه مقدار ثلث اصابع لم يجوز سواء كان مقطوع الاصابع اولا كما في التتمة وكذلك لو مسح على اسفل القدم او العقب او جوانبها كما في شرح الطحاوي وفيه رمز الى انه لو مسح على ما فوق الكعب لم يجوز والى ان يجوز المسح بالظهر لكن المستحب بالطن والى انه لو بدأ من عرض الخف او من الساق جاز لكن السنة ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واليسرى على اليسر او يضع الكف مع الاصابع عليه ويمد يدهما الى الساق وقال الحلواني الاحسن ان يمسح بجمع اليد ولو خاض الماء فاصاب ظاهر خفه جاز عن المسح وكذلك لو مشى في الحشيش فابتل من الماء او من المطر وكذا من الطل على الصحيح الكل في المحيط [ويجوز] المسح [على الجرموقين] الكائنين من الاديم ونحوه سواء كان ملبوسين منفردين او فوق الخف لكن يشترط كونهما ملبوسين قبل الحدث فلو لبسهما بعده قبل المسح على الخفين او بعده لم يجوز المسح عليهما وان مسح ثم نزعهما اعاد المسح على الخفين وان نزع احدهما مسح على الاخر وعلى الخف جميعا واما اذا كان من الكرياس ونحوه فلا بد بتمسح اذا لبس وحده



وكذا اذا لبس فوق الخفين الا اذا كان رقيقا بحيث يصل البلة الى ما تحته اكل في المحيط والجرموق بالضم ما يلبس فوق الخف لحفظه من الطين او غيره على المشهور لكن في المجموع انه الخف الصغير [و] يجوز [على ما يستتر الكعب] و القدم من شعر او لبد او جلد رقيق ونحوها [ويمكن به السفر] الشرعي كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط ويخالفه كلام حاشية الهداية كما مر ويدخل في عموم ما اذا كان من كرباس او صوف لكن في المحيط ان لا يجوز المسح عليه كيف ما كان وفي المضمرات لا خلاف ان الجروب اذا لم يكن ثخيناً لم يجز المسح عليه [وشرط] في جواز المسح على الخفين او غيرهما [كونهما ملبوسين] من اللبس بالضم فان الكسر اسم له [على طهر تام] ظرف ملبوسين او الثبوت المستفاد منه واحتراز به عما اذا لبسهما المتيمم او المتوضي بنبيذ التمر فانه لا يمسح اصلاً او صاحب العذر مع العذر فانه لا يمسح خارج الوقت [وقت الحدث] اي قبيل وقته لا وقت اللبس ولا وقت المسح ظرف التام او الملبوسين او الثبوت فلو لبس المحدث خفيه ثم خاض الماء فابتل قدماه مع الكعبين ثم اكمل الرضوء ثم احدث مثل ان يستنجي على وجه السنة جاز له ان يمسح كما في الزاهدي وانما شرط ذلك لانه لو كان ناقصاً لحل الحدث ما يقدم بخلاف ما اذا كان كاملاً وهذه العبارة احسن من قولهم اذا لبسهما على طهارة كاملة لان الاسم يدل على الدوام والاستمرار والفعل يدل على الحدث فيلزم من قولهم اشتراط حدوث اللبس قبيل وقت الحدث لا بقاء كما ذكره المصنف في نظر لان وقت الحدث ظرف كاملة فالمعنى على طهارة يكون كمالها قبيل هذا الوقت على ان اطلاق اللبس على بقاءه بصيغة الفعل واقع وفيه انه لا يدفع ما ذكره من ان حدوث اللبس على الصفة المذكورة ليس بشرط ولم يستعمل بمعنى البقاء الا بقربنة نعم لا يدل الاسم بالوضع الا على الثبوت والدوام والاستمرار معنى مجازي له على انه غير محتاج اليه بل هو مضر كالحدث ويكفي الثبوت لما يدعيه وفي الاكفاء اشعار بانه لا يشترط النية في مسح الخف كما في المحيط ويشترط في بعض الروايات كما في الزاهدي ولا يشترط الطهر المذكور [في] مسح [الجبيرة] سواء كان المسح واجباً او جائزاً فانه لو ضرر حلها فان ضرر مسحها جاز تركه اتفاقاً وان لم يضر فان لم يضر غسلها ينبغي ان يجب الغسل وان ضرر جاز ترك المسح عنده ووجب المسح عندهما ولو لم يضر الحل فان لم يضر غسل ما تحتها وجب الغسل اتفاقاً وان ضرر فان لم يضر مسحها ينبغي ان يكون على الخلاف وان ضرر فان ضرر مسحها جاز تركه اتفاقاً وان لم يضر فينبغي ان يكون الخلاف كما في حاشية الهداية والصحيح ان مسح الجبيرة ليس بفرض عنده وان لم يضره كما في المحيط وذكر في الراد انها تسمى اذا خاف زيادة المرض ويجوز مسح ما زاد عما فوق الجراحة اذا ضر الحل والغسل والا فيغسل ما حواها ومسحت وان لم يضر المسح مسح ما عليها وغسل الباقي وفي المحيط انه يمسح ما زاد على الجراحة وكذلك في حق المفتصد وفي الذخيرة الاصح انه يكفي مسح الفرجة التي بين العقدتين والجبيرة وما يربط من العود ونحوه على العضو حال

الكسر ونحوه وفي الكلام اشارة الى ان الاستيعاب شرط والقنوط على ان مسح الاكثر يكفي و الى ان النية لم يشترط وذا بلا خلاف و الى انه يكفي مرة واحدة وقيل بالتثليث لا في جراحة الرأس و الاول هو الصحيح كما في المحيط [ ولا بأس ] عليك بسقوطها ولا ينتقض المسح بسقوط الجبيرة عن الشيخ [ الا عن براء ] بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند غيره اي بسبب صحة العضو فان السقوط بهذا السبب ناقض كما لو صح ولم يسقط فان كان في الصلوة يهتأنف بهذا السبب لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل [ ولا يمسه سائر غير الرجل الا هي ] اي لا يجوز مسح عضو مستور بشيء غير الرجل الا المستور بالجبيرة كما مرفلا يمسه الرأس الوجه واليد الصحيحات المستورات بالقلنسوة والبرقع والقفاز وهو ما يتخذ الصائد من الجلد وغيره ولو جعل الدواء في شقاق الرجل امر الماء عليه ولم يمسه و يغسل اذا سقط عن براء كما في المحيط [ و مدته ] الاضافة للعهد اي مدة مسح الخف لا الجبيرة فان مسحها غير موقت بزمان فلا ينتقض الا بالحدث كما في الزاهدي وغيره [ للمقيم يوم وليلة ] من وقت الحدث حذف للقرينة فالمقيم قد لا يتمكن الا من اربع صلوات كما اذا لبس الخف على الطهارة قبل الفجر فلما طلع صلاها وقعد قدر التشهد فحدث فاتم بالوضوء فانه لا يمكنه ان يصلي من الغد لاعتراض الحدث اخر صلوته و قد يصلي خمسا وستة كما اذا اخر الظهر الى آخر الوقت ثم احدث و صلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر من الغد في اوله [ وللمسافر ثلاثة ] من الايام والليالي على قياس ما ذكرنا [ من وقت الحدث ] اي مبتدأة من وقته فان صفة للثلاثة ولذا قدم الخمر [ و ناقضه ] اي ناقض مسح الخف والجبيرة [ ناقض الوضوء ] من الحدث الاصغر والاكبر فاذا توضأ مسح واذا نزع غسل [ و ] ناقضه اي ناقض مسح الخف [ مضي المدة ] المعهودة الا اذا مضت وهو في الصلوة بلا ماء فانه بمضي على صلوته بلا تيمم على الاصح اذا لو قطع تيمم ولا حظ عنه الرجلين وقيل تفسد صلوته كما في قاضخان وغيره و ناقضه خروج اكثر العقب الى الساق اي ساق الخف كما روي عنه و به قال ابو يوسف رح و يحتمل ان يراد اكثر القدم بعلاقة الحزبية فان في خلاصة المتداولات كالمبسوطين و المحيط وغيرها ان خروج القدم ناقص بلا خلاف و اما خروج اكثرها او نصفها او كل العقب او بعضها او قدر ثلث اصابع من ظهر القدم او قدر ما مواء مما يمسه ففيه خلاف و الصحيح هو الاول كما في الكافي واكثر المشايخ على الاخر و هذا كله اذا بدا له ان ينزع الخف فحركه بنيته و اما اذا زال لمعة او غيرها فلا ينتقض بالاجماع كما في النهاية وغيرها فاطلاق المتن مشكل وفي الاكتفاء اشعار بانه لو وصل الماء الى رجل واحد منه لم ينتقض و ان بلغ الركبة كما ذهب اليه ابو بكر العياضي و على الانتقاض اكثر المشايخ و اليه مال اول الفصل وهو الاصح كما في الظهيرية و يحتمل ان يكون فيه روايتان فان اختلافهم في الغالب مبني على اختلاف الروايات كما في التتمة و من السواض الخرق كما سيأتي [ وبعد احد هدين ] اي



المضي والخروج كبعد الخرق وبلوغ الماء الى الرجل [يجب غسل رجليه فقط] فلا يجب غسل الوجه واليد ومسح الرأس خلافا للنخعي وعنه لا يجب غسلهما وهذا اذا لم يمنع مانع من النزوع والا فيجوز المسح وان طال المدة كما اذا خفف ذهاب الرجل من البرد كما في الخلاصة [ويمنعه] المسح الحالي والاستقبالي كما ينقض الماضي [خرق] في اسفل الساق من الخف سواء كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي الخزانة عن بعضهم ان الخرق لا يمنع بدون زوال اسم الخف [يبدو منه] اي يظهر من ذلك الخرق في حالة المشي لا الرضع حتى لو انفتح خرزه بحيث يدخل فيه ثلث اصابع لكن لا يرى لكونه صلبا لا يمنع كما في المحيط [قدر ثلث اصابع الرجل] بكمالها واليه مال الحلواني وهو الاصح وقيل ثلث انامل واليه مال السرخسي وعن ابي حنيفة رح ثلث اصابع اليد كما في المحيط وانما اطلق الاصابع لان في اعتبارها مضمومة او منفرجة خلافا وقبل انما قدر بالاصابع اذا كان الخرق بحداتها واما اذا كان بحداء القدم او العقب فالمعتبر اكثرها وفي الكلام اشعار بان ظهور البطانة بلا ظهور القدم غير مانع وهو الاصح كما في الزاهدي [اصغرها] بدل من اصابع فلا يعتبر الابهام وجارناه وقيل يعتبر وهو الاصح كما في التتمة [ويجمع خروق] كل منها يسمع مسألة او اكبر الا الاشقي من [خف] واحد على الاصح كما في الزاهدي وعن ابي يوسف لا يجمع خروقه كما في الخزانة ومثله عن ابي على الرازي كما في المنية [لا] يجمع خروق [خفين] خلافا لزفر [وفي سفر] الشخص [المقيم] قبل الحدث او بعده وقبل المسح او بعده قبل يوم وليلة يعتبر الاخيراي السفر فان كان مقيما ثم سافر فيمصح ثلاثة ايام ولياليها من وقت الحدث [و] في [عكسه] اي اقامة المسافر [قبل] مضي [يوم] وليلة يعتبر الاخيراي اي الاقامة فيمصح يوما وليلة [و] في سفر المقيم عكسه [وبعد هما] اي بعد يوم وليلة [ينزع] الخف فيغسل الا ان يمنع مانع من البرد وغيره فانه يتيمم ح كما في التحفة •

[فصل \* الحيض] يكون للارنب والضبغ والخفاش كما ذكره الجاحظ وفي اللغة

مصدر حاضت الانثى فهي حائض وحائضة اي خرج الدم من قبلها ثم اشار الى المعني الشرعي تابعا لاكثر السلف في تسامح منهم فقال [دم] اي خروج دم حقيقي او حكمي فيشمل الطهر المتخلل ولا يرد ان العلل الشرعية معان دون الاعيان وللتنبية على هذا المعني قال [ينفضه] اي بسقطه الى الفرج الخارج وان كان النفص في الاصل تحريك الشيم ليسقط ما عليه من غبار او غيره فلز نزل الدم الى الفرج الداخل ليس بحيض في ظاهر الرواية وعن محمد انه حيض وكذا النفاس وبالأول يفتى ولا يثبت الاستحاضة الا بالنزول الى الخارج بلا خلاف وهو ما بمنزلة ما بين الشفة والسن والداخل ما بمنزلة السن وجوف الفم كما في المحيط [رحم] امرأة [بالغة] اي منبت الولد وعائه في البطن والبالغة ما بلغت هنا واقوت ببلوغها فيه صدقت وهو توسع منين على الاصح كما في الزاهدي وكذا لو رأت هذا والمراهقة دما تكون نسابا كان حيضا

بالاجماع كما ان بنت خمس ثنين لو رآته لم يكون حيضا بالاجماع وفي الست والسبع والثمان اختلاف المشايخ كما في شرح الطحاوي وغيره ثم قوله رحم مخرج للدم خارج من الانف والجراحات والحامل فانه ليس من الرحم لانسداده فمه اذا حبلى وكذا غيره من دم الاستحاضة سواء كان من الكبيرة او الصغيرة لانه دم عرق بالاتفاق كما في استحاضة الكافي وما فانه الحكيم انه من الرحم فلم يعتبره الشارع وكذا مخرج للدم الدبر فانه ليس بحيض ويستحب ان يغتسل عند انقطاعه وان يمسك الزوج عن الاتيان بها حينئذ كما في المحيط لكن لا تدع الصلوة والصوم وقرأة القرآن كما في السراجية والاضافة لفائدة التخصيص بالانسان وانما قال بالغة ليخرج الخنثى خرج الدم من رحمه والمنى من ذكره فانه في حكم الذكر كما في الطهبرية [ لا داء بها ] اي لا يكون بالبالغة علة هي سبب للدم والداء عينه واو ولا مة همزة واحترز به عن النفاس لانه علة حتى لم يعتبر تصرفها بها الا من الثلث كما في الكشف والمستصفى وغيرهما فان قلت النفاس في الاكثر يكون امرا ممتدا فيلزم ان لا ينفذ تصرفها بعد الطلاق في اكثر من الثلث وذا خلاف ما في المشاهير كالمحيط والخلاصة والفصول وغيرها انه لا ينفذ في حالة الطلاق وينفذ بعده قلت انما ينفذ تصرفه من الثلث على المختار ما يكون الغالب منه الموت كما في هبة الذخيرة والغالب عند انفصال الولد وبعده يكون وجعا شديدا ولا يخلو عن امتداد فلعل المراد ان لا يعتبر التصرف في هذا الوقت فقط وان عدت مريضة في سائر الاوقات والرواية مختلفة [ ولا اياس لها ] اي لا يجعلها الشرع منقطعة الرجاء عن رؤية الدم وفي المغرب ايباس انقطاع الرجاء واما الاياس في مصدر الايسة من الحيض وهو في الاصل ايباس على افعال حذفت منه الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا واختلاف في حد الايسة والمختار في زماننا على ما في الزاهدي خمسون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون وفي النهاية وعليه الاعتماد واليه مال اكثر المتأخرين وفي المحيط هو اعدل الاقوال فلورأت بعد ذلك دما اختلف المشايخ قيل لا يكون حيضا وقيل هذا اذا اخضر او اصفر واما اذا احمر او اسود فحيض والاول مختار المص ولذا صرح بنفيه مع ان الرحم مخرج له وهو الصحيح كما في المضمرات وفي الاكتفاء اشعار بان القضاء ليس بشرط في كونها آيسة كما في المنية [ اقله ] اي اقل الحيض او مدة اقله او اقل المدة من الحيض على طريق الاستخدام [ ثلثة ايام ] بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الخبرية على غيره [ ولياليها ] المقدرة باثنتين وسبعين ساعة على ما قال اهل التنجيم فان الساعة عند المتشرعة جزء من الزمان وان اقل فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طلع ربه كان استحاضة حتى طلع نصفه فم يكون حيضا والمعتادة بخمسة مثلا حين طلع نصفه وانقطع في حادي عشر حين طلع ثلثاه فالزائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس وكان ابواسحاق الحافظ يقول هذا في اقل الحيض واقل الطهر واما فيما سواهما فاذا اخبرت



المفتي انها طهرت في الحادي عشر اخذ لها بعشر وفي العاشر بتسعة وما كان يتعرض للساعات و عليه الفتوى كما في حاشية الهداية لكن قد اطلق المحيط انا قد استقصينا في الساعات فيبها سواهما لتعمر الامر عليها وهذا كله ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان اقته ثلثة ايام مع المنخل من الليلي وعن ابي يوسف رح يومان واكثر الثالث [واكثر عشرة] من الايام والليالي المقدرة بالساعات كما قررنا فلو شككت انه العاشر او الحادي عشر فان رأت الدم فهي حائض وان لم تر فكل ذلك ان كان لها ظن به كما في النية [واقل الطهر] الفاصل بين دمى الحيض [خمسة عشر يوما] مع لياليها [ولا حد لاكثر] اي الطهر فما رآته تصلي وتصوم وان استغرق عمرها وفيه رمز الى انها لو استمر بها الدم لم يكن له غاية فلو رأت المبتدأة الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم استمر الدم ثم طمئت انقضى عدتها بتلت سنين وثلثين يوما كما قال ابو عصمة لكن العامة قالوا بالتقدير فالحكم الشهيد ان الاكثر شهران و عليه الفتوى لانه ايسر كما في النهاية والزعفراني سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة وخمسون وقال الزاهدي هو الاظهر [والطهر] الذي هو الدم الحكمي [المنخل بين الدمين] اي المحاط بهما حال كونهما واقعين [في مدته] الاقل از الاكثر او التي بينهما فالطهر الذي احاط الدم به ام يفصل وكان حيضا اذا وقع في مدته سواء كان نصابا او لا و سواء كان الطهر يوما او اكثر الى ثمان وتفصيل هذا المجمل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة لا يفصل مطلقا وان كان اكثر من اربعة عشر يفصل مطلقا واختلفوا فيما اذا بلغ ثلثة ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر على ستة اقوال احدها ان الطهر لا يفصل اذا كان الدمان المحيطان به في المدة كمن رأت يوما دما وثمانية طهرا ويوما دما وبه اخذ القدوري ورواه محمد عن ابي حنيفة رح وثانيها انه لا يفصل اذا بلغ نصابا في مدته مجتمعا ومتفرقا كمن رأت يوما وثلثة ويوما واربعة ويوما وبه اخذ زفر وروي ابن المبارك عنه كما في المبسوط وثالثها انه لا يفصل اذا كان الدم نصابا سواء كان في مدته او لا كمن رأت يوما وتسعة ويومين وبه اخذ ابن المبارك كما روي عنه كما في المشارع ورابعها انه لا يفصل اذا كان الطهر اقل من الدمين او مساويا لهما كمن رأت ثلثة واربعة وثلثة او يوما وثلثة ويومين وهذا في الطهر المعتبر اي ثلثة ايام فصاعدا فلو اجتمع طهران معتبران محبط بكل منهما دمان لا يعتبر الطهران معا بل يجعل احد الطهرين المتساوي للدمين دما ثم يتعدي حكمه الى الآخر عند ابي زيد الكبير البخاري وابي على الدقاق ولا يتعدي عند ابي سهل كمن رأت يومين وثلثة ويوما وثلثة ويوما فالعشرة حيض عند هما والستة المتقدمة عنده والاول اصح عند مشايخنا وبه اخذ محمد كما روي عنه و عليه الفتوى كما في المبسوط وخامسها انه لا يفصل مطلقا فيحوز ختم الحيض وبدايته كلاهما او احد هما بالطهر يطهر كلاهما في المعتادة والختم في المبتدأة كمن رأت قبل العادة بيوم يوما وعشرة ويوما ولا يتصور ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان الطهر مع الدمين عشرة

اراقل وبه اخذ ابو يوسف كما روي عنه وهذا آخر مروياته وبه افنى صدر الاسلام وصدر الشهد  
 كما في المحيط وسادسها انه يفصل مطلقا وبه اخذ الحسن كما روي عنه كمن رأته يوما وثلاثة اذ  
 اكثر ثلثة ويوما ثم اذا كان فاصلا فالدمان ان لم يبلغ شيعي منهما نصابا كان الكل استحاضة و ان  
 بلغ احدهما فهو حيض والاخر استحاضة وان بلغ كل منهما فالاول واعلم ان ما ذكرناه من الروايات  
 من جملة مناقب امام الانام فانه تكلم باقوال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس الله تعالى  
 ارواحهم الى يوم القيامة وانما لم تذكر هذه المسئلة في النفاس فانهما متهويان في الحكم فالطهر  
 المتخلل في الاربعين لا يفصل مطلقا وهذا عنده واما عندهما فيفصل اذا كان خمسة عشر فصاعدا  
 فلو رأته بعد الولادة يوما و ثمانية و ثلثين و يوما كان الكل نفاسا عنده و اليوم الاول لا غير  
 عندهما كما في المحيط [ وما رأته من لون ] من الالوان للدم [ فيها ] اي في مدته ومن بيان  
 للموصول وعائدة مفعول محذوف [ سوى البياض ] الخالص او الغالب فانه ليس بحيض اتفاقا وهذا  
 اذا كان طريا فلو صار اصفر باليبس ففي حكم الابيض وانما صرح الاستثناء من لون و هو نكرة في  
 الاثبات يخص لانه يعم بالصفة على ما في الاصول [ حيض ] خبر الموصول واما خبر الطهر فمحذوف  
 وفي عموم الموصول اشارة الى انها صارت حائضا بكل لون من الستة الحمراء والسواد والصفرة اي صفرة  
 القز او الثين او السن على الاختلاف بلا خلاف و الكدرة اي ما هو كالماء المكدر و هو حيض مطلقا  
 عندهما وكذا عند ابي يوسف ان تأخرت عن الحيض و الخضرة قيل فيه الاختلاف المذكور وقيل  
 ان كانت من ذوات الاقراء فحيض و التريبة بفتح التاء وكسر الراء و تشديد الياء او تخفيفها هي بين  
 الصفرة و الكدرة وقيل على لون الربة مشتقة منها وقيل لفظ التريبة منسوبة الى التراب فانها على  
 لونه حيض على قول العامة الكل في المحيط ومن حكم الحيض [ انه يمنع الصلوة ] اي اداء كل صلوة  
 وقضائها فتناول الواجب والسنة وفيه اشارة الى انها يجب عليها الا انها سقطت عنها للخرج كما قال  
 بعض المشايخ منهم القاضي ابوزيد الا ان الجمهور قالوا ان في اثبات نفس الوجوب بلا وجوب الاداء  
 ضربا من اللغو والى ان المبتدأة تترك الصلوة كما رأته وهو قول اصحابنا وبه نأخذ وعن ابي حنيفة رح  
 لا تترك الصلوة ما لم يستمر به الدم ثلثة ايام وعن ابي يوسف رح تغتسل بعد ثلثة ايام ثم تصوم  
 وتصلي سبعة ايام بالشك لا يقربها الزوج ثم تغتسل بعد تمام العشرة و تقضي صيام الايام السبعة  
 احتياطا وكذا المعتادة تترك الصلوة فاذا كان عادتها في الحيض خمسة فرأت الدم اليوم السادس  
 تومر بالاغتسال والصلوة عند مشايخ بلخ وقال صدر الشهد لا تومر الا بالاغتسال وقال محمد الميداني  
 لا تومر بهما كذا في المحيط والى انه لانمنع السبب والتهلل بل يستحب ان يتوضأ في وقت الصلوة  
 وتجلس في مسجد بيتها وتشتغل بهما فانه روي انه يكتب لها ثواب احسن الصلوة تصلي على انه  
 لا تزول ح عنها عادة العبادة كما في المنية [ والصوم ] اي اداء كل صوم فيجب عليها و اذا وجب نية



القضاء بلا خلاف والمبتدأة والمعتادة فيه كالصلوة على ما اشرنا [ويقضى] الصوم وان حاضت بعد الزوال [هو] ناكيد للضمير فلا يقبح العطف [لا] تقضي [هي] اي الصلوة ولو طهرت بعيد اول الوقت فلا شرعت في صلوة التطوع او صومه ثم حاضت وجب قضاها اذ وجوبهما بالشروع بخلاف الفريضة فانها لا تجب بالشروع ولو اوجبتهما عليها في غير ايام الحيض فحاضت فيهما وجب القضاء بخلاف ما اذا اوجبتهما في ايام الحيض فانه لا يلزمها شيىء ولو انقطع الدم على ما دون العشرة او الاربعين في وقت عشاء يسع فيه الغسل والتحريمه وجب قضاءها واداء صوم الغد ولو لم يسع لم يجب الا اذا انقطع على العشرة او الاربعين فانه يجب كما في شرح الطحاوي وفي الزاهدي ان طهرت قبل العشرة يعتبر قدر الغسل والتحريمه والصحيح انه يعتبر معهما لبس الثياب والاصح ان التحريمه لم يعتبر في حق الصوم [ودخل المسجد] اي موضع العبادة المعهودة فيشمل الكعبة دون مسجد البيت فلا يرد انه لا يمنع مسجده وفيه اشارة الى انها لا تدخل ظلة بابه ولا سطحه كما في الزاهدي ولذا لا يجوز التخلي والتغوط عليه كما في ايمان النهاية والى ان لا يدخله من على يده نجاسة والى ان الجنابة لا يمنع من الدخول كما ذكره ابو اليسر الا ان الجمهور قالوا انها مانعة والى ان المحدث يدخله كما في التحفة والخلاصة وغيرهما لكن في النصاب لا يفتي به وفي التهذيب يكره وفي الخزانة اذا فسا في المسجد لم ير بعضهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو الاصح [والطواف] من خارج المسجد او داخله للحج او العمرة لانه صلوة فلا يجوز معه كما في الزاهدي [واستمتاع ما تحت الازار] اي انتفاع الزوج منها بما يشمله الازار للسرة الى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالجماع او التفخيذ او اللمس وهذا عندهما وقال محمد انه لا يمنع الا الاستمتاع من الفرج وبه نقول كما في شرح التاويلات وبالاول يفتي كما في المضمرات فلو قالت حضت وكذبها الزوج حرم وطبها واختلف في كفر المستحل وان وطئها فلا شىء عليه الا التوبة وقيل ان كان في اول الحيض يستحب ان يتصدق بدينار وفي آخرة بنصفه كما في الزاهدي [و] الحائض [لا] تقرأ شئاً من القرآن عند الكرخي وآية تامة عند الطحاوي والاول هو الصحيح كما في المضمرات ولذا حذف المفعول لكن في الخلاصة الصحيح ان ما دونها لا تمنع وهذا اذا قصدت القراءة والا لا يمنع في اصح الرايات وينبغي للمعلمة ان يقول كلمة كلمة او نصف آية على القولين كما في المحيط [كجنب] فانه لا يقرأ وعن ابي حنيفة رح انه لو تمضمض فلا بأس به وبه انتى نجم الاثمة البخاري كما في الزاهدي لان الجنابة تقبل التجزي فيما وراء الصلوة وفيه اختلاف المشائخ كما في الجواهر وفي رواية يجوز ان يقرأ كما في الخزانة وفيه اشعار بانه يقرأ سائر الكتب السماوية لانهم حرفوها كما في المحيط لكن مكروه كما في المضمرات [و] مثل [نفساء] فانها لا تقرأ والاولى ان يقول ولا يقرأ كنفساء ولا الجنب اذ الاحكام الثمانية مشتركة بين الحيض والنفساء كما في النهاية وغيرها [بخلاف المحدث] غيرهما فانه يجوز قرأه عن ظاهر

القلب وان كان المستحب ان يقرأ على الطهارة [ولا يمس] بفتح الميم وضمةها والفصيح هو الاول كما ذكره الجوهري اي يكره ان يلمس [هولاء] اي الحائض والجنب والنفساء والمحدث [مصحفا] مثلث الميم والاصل الضم والمعنى ما جمع فيه القرآن كما في الخلاصة ولا يبعد كل البعد ان يكون المعنى ما جمع فيه الصحف كما في الصحاح فيتناول سائر الكتب السماوية وكتب العلم الشرعية كما في الذخيرة ولو غسل يده فعن ابي حنيفة رح انه لا بأس بلمس المصحف كما في المحيط وفي رواية يجوز للجنب اخذ المصحف ويكره الكتب الشرعية كما ذكره ابو اليسر وذكر البقالي انه لا يكره كما في الخزانة وذكر في الجواهر ان كان في كتب الفقه آيات لا يجوز للمحدث حملها واخذها بالثياب والمختار عند البعض انه ان كان ذاكرا في حال الاخذ ما فيه من الايات فلا يجوز لان الفقه وان كان معنى القرآن لكنه ليس بقرآن وفي الكلام اشارة الى انه يجوز له لمس الكتب العربية والاشعار والى انه يكره لمس البياض كمس السواد وقيل لا يكره لمس البياض وهذا اقيس والاول اقرب من التعظيم كما في التحفة والى انه كما لا يمس باعضاء الطهارة لا يمس بغيرها وبما غسل من الاعضاء قبل اكماله وقبل يجوز للمس بهما والاول اصح كما في الزاهدي [الا بغلاف] اي مع غلاف [متجاف] اي منفصل كالخريطة والجلد الغير المشرز فلا يمس الجلد المتصل به وهو الصحيح كما في التحفة وذكر في المحيط الاصح انه لا بأس بمسه [وكره] لهولاء الاربعة مس المصحف [بالكم] والذيل على الصحيح كما في الهداية ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لا يكره لهم مس كتب الشرعية غيره بالكم وبعض الثياب كما في الذخيرة [ولا] يمس هولاء [درهما] او لوحا كتب [فيه سورة] او آية تامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو كتب ما دون الآية لم يكره مسه [الا بصرة] بضم الصاد والتشديد اي مع كبسة وبه اشارة الى انه لا يكره النظر في القرآن من الحائض والجنب والى انه لا يكره مس ما كتب فيه ذكر الله تعالى غير القرآن كما قال عامة المشائخ والى انه يكره ان يعطى الصبي المحدث مصحفا او لوحا فيه آية لانه وان لم يكلف الا ان وليه مخاطب كما قالوا في لبس الحرير وهذا قول بعض المشائخ لكن المختار ان لا بأس بذلك لان حكم المس اخف من اللبس على ان فيه حفظ الدين كما في النهاية [وحل] لكن لم يستحب لانها كالجنب ما لم تغتسل كما في المحيط [وطي من] كانت زوجة للواطي او مملوكة له حائضا او نفساء مقيمة او مسافرة [قطع دمها] حقيقة او حكما كمن جاوز دمها [لاكثر] مدة [الحيض] اي بعد انتضاء اكثره كما في الصحاح او عنده كما في سورة ق او وقته كما في سورة الحجرات او مستقبلا له كما في سورة الطلاق او قطعاً مختصاً باكثره كما في سورة الاعراف من الكشاف [او] اكثر [النفس قبل الغسل] حقيقة او حكما بان يمضي الوقت الاتى [دون] وطى [من قطع] دمها اي حل و طيها قبل الغسل متجاوزاً عن وطى من قطع [لاقل منه] اي من اكثر الحيض او النفس فانه لم يحل قبل الغسل [الا اذا مضى وقت] هو آخر



جزء وقت الصلوة [يسع] ذلك الوقت [الغسل] أي غسلا واجبا عليها وهذا قرينة مخصصة للوقت  
 كما ذكرنا فاللام للعهد كما في قوله [والتحرمة] وهي (الله) عند أبي حنيفة رح و (الله أكبر) عند  
 أبي يوسف رح و الفتوى على الأول كما في المضمرات فإنه حل وطيبها سواء كانت مبتدأة مضي عليها  
 ثلاثة أيام أو معتادة قطع دمها على العادة أو فوقها أو دونها بعد ثلاثة أيام لكن في الصورة الأخيرة  
 يكره وطيبها وأعلم أن في هذه الصورة نأخير الاغتسال إلى آخر الوقت المستحب وقال أبو جعفر  
 باستحباب التأخير فيما دون العشرة وبإيجابه فيما دون العادة كما في المحيط [والنفاس] مصدر  
 نفست المرأة بضم النون وفتحها أي ولدت فهي نفساء و هن نفاس من النفس الدم كما في المعرب  
 والولد منفوس كما في الصحاح و شريعة [دم] على قياس الحيض أي خروج دم حقيقي أو حكمي  
 فيدخل فيه الطهر المتخلل في مدته و نفاس من ولدت ولم تردما وهذا قول أبي حنيفة رح وبه  
 أخذ أكثر المشائخ وقال أبو يوسف رح إنها لم تصر نفساء وبه أخذ بعض المشائخ كما في المحيط وذكر  
 الرازي أنها صارت نفساء عندهما وفي السراجية هذا عنده وأما عندهما فطاهرة وفي المضمرات قال  
 الدقاق إن عليها الغسل وبه أخذ [يعقب] بالضم أي يتبع [الولد] أي ولدا خارجا من القبل سواء كان  
 صحيحا أو منقطعا فلو خرج أقله لم تصر نفساء بخلاف ما إذا خرج أكثره وهذا عند أبي حنيفة رح وعن  
 الشيخين بعض الولد وعن محمد الرأس ونصف البدن أو الرجلان وأكثر من النصف وعنه جميع  
 البدن كما في المحيط ولو خرج من السرة لم تصر نفساء وإن سأل منها الدم [ولا حد لأقله] أي  
 أقل النفاس كما في المحيط وغيره لكن في الهراجية إن أقله ما وجد ولو ساعة وعليه الفتوى وفي المزارع  
 قيل إنه ساعة عند محمد رح وفي الكرماني أن الذي ذكره المشائخ إن أقله عند أبي حنيفة رح خمسة  
 وعشرون يوما وعند أبي يوسف رح أحد عشر فانما هو تقدير أقل ما صدق فيه النساء إذا كانت معتادة  
 فإذا اقرت بانقضاء عدتها صدقت في خمسة وثمانين يوما عنده فجعل نفاسها خمسة وعشرين واطهارها  
 خمسة وأربعين وحيضها خمسة عشر [وأكثره] أي أكثر النفاس [أربعون يوما وهو] أي  
 ابتداء النفاس يعتبر [لام التوأمين] بفتح التاء و سكون الواو وفتح الهمزة تشبيه الواحد توأم اسم  
 ولد إذا كان معه آخر في بطن واحد أي يكون بينهما أقل من ستة أشهر كما في الرازي وغيره  
 لكن في المحيط لو ولدت أولادا بين كل ولدين أقل من ستة أشهر و بين الأول والثالث أكثر جعل  
 بعضهم من بطن واحد منهم أبو علي الدقاق [من] التوأم [الأول] فتركت الصلوة والصوم مثلا فلو  
 كان بينهما أقل من أربعين فقد تم النفاس بالولد الأخير حتى إن ما رأت من الدم بعد الأخير قبل  
 نصاب الطهر كان استحاضة ولو كان أكثر من أربعين تم النفاس به ثم لا بد من الطهر فلو طهرت  
 على عادتها أو طهرت مبتدأة عشرين يوما ثم رأت نصاب الدم قبل ولادة الأخير جعل بعضهم استحاضة  
 لأنه لا يتجدد النفاس ولا تحيض الحامل وبعضهم حيض لان الحامل إنما لا تحيض لانسداد الرحم

وقد وجد ههنا ما يدل على الانفتاح فعلى هذا يجتمع الحيض والنفس مع الحمل ولو تم طهرها عند ولادة الاخير ثم رأت الدم جعله بعضهم نفاسا آخر لان النفس كالحيض فلا بأس بتكرره عند تخلل الطهر وبعضهم حيضا لتقدم طهر صحيح ولا يكون لبطن واحد أكثر من نفس واحد كذا في شرح المبسوط وعن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح انه لا يكون بينهما اربعون وان كان فلا نفاس كما في الحقايق وهذا كله عندهما وعليه الفتوى كما في المصمرات [خلافا لمحمد] وزفر رح فانه عندهما من الاخير فتصلي وتصوم حتى تلد الاخير [وانقضاء العدة من] الولد [الاخير اجماعا] فلو طلقها زوجها او مات عنها فولدت الاول لا تنقضي مدتها ما لم تلد الاخير [وسقط] بحركات السين والكسر أكثر وهو ما سقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية وغيرها من كتب اللغة فلا حاجة الى قوله [يرى بعض خلقه] اي امضائه كالشعر والظفر والاصبع ولو واحدة [ولد] تام في الحكم لا في نفس الامر فان الولد بعد ما مضى اربعة اشهر ينفخ فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين [فتصير] المرأة [نفساء] ويحكم بكونها حاملا منذ ستة اشهر وقال الدقاق منذ اربعة اشهر وهو الاصح لانه المتيقن كالسنة في الولد التام كما في القنية [وتصير] الامة [خلاف الحرية اصلها امر قلبت الواو الفاء ثم حذف لتقاء الساكنين ثم عرضت التاء] ام ولد [ان ادعاه المولى كما في شرح الطحاوي] ويقع المعلق [اي كل ما علق من الطلاق والعتاق وغيرهما] بالولد [اي بولادته بان قال ان ولدت فانت طاق او حرة] وتنقضي العدة [اي عدة الحامل حرة كانت اامة مطلقة او متوفى عنها زوجها] به [اي وجد هذه الافعال بسبب هذه السقط فهو من قبيل المتنازع فيه] وما نقص [من الدم] من اقل الحيض [او دم ما نقص من الزمان من اقل مدته] [او] ما [زاد على] أكثر [حيض المبتدأة] بفتح الدال هي المراهقة الني لم تبلغ قبل [وهو] اي حيض المبتدأة [عشرة] اي دم عشرة ايام ولياليها من كل شهر اذا استمر دمها كما قال الطرفان واما عنده فهو لاداء الصلوة والصوم ثلاثة ايام ولقضائه والقربان عشرة كما في النظم [او] زاد [على نفاسها] اي نفاس المبتدأة وهي البالغة التي لم تلد قبل [وهو] اي نفاس المبتدأة [اربعون] يوما وليلة [او] زاد [على العادة] سواء كانت اقل او أكثر او ما بينهما [فيهما] اي في الحيض والنفس [وجاوز] عطف على زاد اي جاوز ما زاد عليهما [أكثرهما] اي أكثر الحيض والنفس وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو بلغ الاقل او زاد عليه ولم يبلغ الاكثر او زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر او بلغه ولم يتجاوز كان الكل حيضا او نفاسا كما في شرح الطحاوي وغيره وبعض مسها لا يخلو عن تكرار كما لا يخفى واعلم ان المدة تصبر عادة عند الطرفين جرتين لانها مشتقة من العود وعنده جرة وعليه الفتوى كما هو المشهور اذا المراهقة اذا رأت مدة واحدة منها صارت عادة لها بالاجماع فلو رأت مرتين او أكثر ثم استمر بها الدم ردت الى العادة المتكررة عندهما والى آخر ما رأت عنده ولا نثبت لها عادتان عند أكثر المشائخ وقيل تثبت كمن اعتادت خمسة ايام في شهر وستة في شهر



كما في النية [ومأرات] من دم قليل او كثير عطف على الموصول [حامل] اي ذات حمل لفظ مذكر يوصف به الاناث وقد يقال حاملة [استحاضة] خبر هذا الموصول وللؤل محذوف وهي لغة مصدر استحاضت المرأة على المجهول اي استمر بها الدم و شريعة دم از خروج دم من موضع مخصوص غير حيض ونفاس و انواعها على ما ذكره ههنا صريحاً ثمانية ومنها دم اليسة والمريضة والصغيرة كما مر اشارة و من حكمها انها [لا تمنع صلوة وصوما] فرضاً ونفلاً و اشار بالاكتفاء الى انها لا تمنع القراءة و مس المصحف ودخول المسجد والطواف اذا امننت من اللوث كما في الخرافة والاحسن التوك لان ما بعده مستغن عن ذكرها وبه يعلم الصوم لانه لا قائل بالفصل [ورطاً] فلا يمنع النفخيد و غيره من الدواعي [و من لم يمض عليه] مبتدء خبره يتوضأ الا اني [وقت] صلوة [فرض] اختراز عن نحو العيد والصحي فانه يجوز له ان يصلي الظهر بوضوئهما على الصحيح كما في المحيط [الا به حدثه] حال من مقدر اي لم يمض ذلك في حال من الاحوال الا في حال دوام حدثه حقيقة او حكمية كما اذا ابتلى به عند الصلوة وذلك بالاتفاق او عند الوضوء وذا بالاختلاف فلا اعتبار للابتداء في غير هذين حتى انها اذا استحاضت فدخل وقت العصر ودمها سائل فانقطع ثم توضأت على الانقطاع فلما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس فانها تمضي على صلواتها وفيه اشارة الى انه لو منعت الدم من السيلان خرجت من ان تكون صاحب العذر ذكره في الصغير وفي موضع منه انها لا تخرج وينبغي ان يعصب الجرح ويربط قليلاً للنجاسة ولو ترك التعصيب فلا بأس به كما في المحيط لكن في الزاهدي انه يجب منع السيلان برباط او حشو او جلوس في الصلوة او ايماء فلو لم يعالج مع القدرة عليه وصلى مع السيلان لم يجز و اضافة الحدث للعهد اي الحدث الذي ابتلى به فلو اعترض حدث آخر يتوضأ له لا للوقت حتى اذا سال من احد منخربه دم فتوضأ ثم احتبس دمه و سال من المنخر الاخر انتقض وضوءه بلا خروج الوقت وكذا لو كان به دما ييل او جاري منها سائل ومنها غير سائل فتوضأ ثم سال غير السائل انتقض وضوءه والجاري قروح كما في المحيط واعلم ان ما ذكره لبقاء صاحب العذر على ما ذكرنا مشير الى انه يشترط لثبوته دوام الحدث دواماً حقيقياً لا حكماً لان حكم البقاء اسهل من الابتداء فيشترط ان لا يجد في وقت صلوة كامل ساعة خالية يتمكن من الوضوء والصلوة فيها فلو سال الدم وقت صلوة فتوضأ وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى على الدم من اوله الى آخره فانه جاز تلك الصلوة لوجد ان الاستيعاب وقت صلوة كاملاً بخلاف ما اذا دخله على الانقطاع فانه توضأ و اعاد تلك الصلوة لعدم الاستيعاب هذا ما قال الجمهور خلافاً لابى القاسم الصغار فانه يشترط ان يجد مرتين او اكثر دون الدوام كذا في المشاهير والمحيط وغيره [من استحاضة] بيان حدثه فهو حال على المشهور او خبر مبتدأ محذوف [او رعا] بالضم اي دم خارج من الانف [او نحوهما] من دم جرح او انفلات ربح او استطلاق بطن او سلس بول او دمع عين فيها رمد كما في الزاهدي واختلف في الذي كان موضع الفصد منه

مفتوحاً انه في حكم المستحاضة او لا كما في القنية [ يتوضأ ] وان اعترضه الدم مثلاً [ لوقت كل فرض ]  
فلو استحيضت فدخل وقت العصر والدم منقطع فتوضأت وصليت العصر ثم مال الدم في هذا الوقت  
لم ينتقض وضوءها وينبغي ان ينتظر آخر الوقت ثم يتوضأ كما في المحيط [ ويصلي به ] اي بذلك الوضوء  
[ فيه ] اي في ذلك الوقت [ ما شاء فرضاً ] اداء وقضاء [ ونقلاً ] وسنة وندبا [ وينقضه ] اي وضوء  
صاحب العذر [ خروج الوقت ] اي وقت الصلوة [ كطلوع الشمس ] اي اذا توضأ قبله وفي الاكتفاء اشعار  
بان دمه ليس بناقض للوضوء فلم يكن نجساً حكماً فليس عليه غسل دم اصاب ثوبه لان امره ليس  
اكد من امر البدن كما قال ابن مسلمة وذهب ابن مقابل الى انه غسل الثوب عند كل صلوة كما  
في المصنوعات [ لا ] ينقضه [ دخوله ] اي الوقت [ كالزوال ] اي زوال الشمس اذا توضأ قبله وهذا  
عندهما خلافاً لابي يوسف رح فان عنده كليهما ناقض وفي المحيط ولو توضأ للظهر في وقتها ثم توضأ  
وضوء آخر للعصر في وقت الظهر ثم دخل وقت العصر اختلف المشائخ في انتقاض طهارته \*

[ فصل \* يطهر الشيء ] المعهود وهو جسم يمكن له صفة الطهارة غير المائع فخرج  
النجس العين والمائع كالماء والدبس وغيرهما فان طهارته اما باجرائه مع جنسه طاهراً مختلطاً به كما  
روي عن محمد رح في التمر تاشي واما بالطبخ مع الماء كما اذا جعل الدهن في الخابية ثم صب فيه ماء مثله  
وحرك ثم ترك حتى تعلو فأخذ الدهن او ثقب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا فعل ثلثاً فانه يطهر ح  
كما في الزاهدي او الدبس او العسل في قدر فصب فيه الماء و طبخ حتى يعود الى مقداره الاول هكذا  
فعل ثلث مرات فيطهر كما في اكثر المندارات الا انهم لم يذكروا مقدار الماء لكني قد رجحت بخط  
بعض الثقات من اهل الافتاء ان المنوين كافيان بعشرة اماء لان في بعض الروايات قدرا من الماء وهذا  
كله عند الشيخين واما عنده فلا يطهر ابداً [ عن نجس ] بالفتح [ مرئي ] اي ذي جرم سواء كان له  
لون او لا كما في الضعوى وغيره [ بزوال عينه ] اي ذاته وبه يزول الطعم لا محالة [ وان بقي اثر ]  
اي ريح ولو كثيراً [ يشق رواه ] بان يحتاج الى شيء آخر غير الماء كالصابون في مبسوط شيخ الاسلام ان  
النجاسة انما كانت بالنتن والعين لا اللون وفي الخزائنة كل نجس يزول طعمه وريحه طهر وفي الكلام اشعار  
بان زوالهما كاف ولو بالغسل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعدة مرة وقيل مرتين وقيل  
ثلاثاً كما في الكافي فاذا غسل اليد او الثوب المصبوغ بصبغ نجس بحيث يسيل منه ماء ابيض فقد طهر  
وقيل يغسل بعدة مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثاً كما في النهاية وعلى هذا الخلاف اذا ادهن جلد  
بشحم نجس [ بالماء ] الطاهر ظرف لزوال [ وبكل مائع ] اي سائل كذلك وهذا شامل للماء المستعمل  
ايضاً ولذا عد الماء المستعمل من المائعات وهذا عند محمد رح ورواية عن ابي حنيفة رح وعليه  
الفتوى وقال ابو يوسف رح ان النجاسة الغليظة زالت به لكن نجاسة الماء باقية فيه وقيل اذا غسل النجاسة  
ببول ما يركل لحمه فذلك لك والاصح انه لا يطهر بالنجس كذا في الزاهدي [ مزيل ] اي قالع منعصر بالعصر



مثل الماء المغيد كما مر و احتز به عما لا ينصرف بالعصر كالدهن واللبن وغيرهما فإنه لا يزول به النجاسة بالاجماع كما في الحقايق لكن في الزاهدي عن ابي يوسف رح اذا ذهب اثر الدم من الثوب بالدهن او الزيت جاز لكن لم يجز في البدن [ و ] يطهر الشيعة [ عما لم ير ] اي عن نجس مما لا جرم له سواء كان له لون او لا كما في الصغرى [ بغسله ] بالماء وبكل مائع مزيل [ وعصرة ] اي قتله بمقدار قوة العاصر لو كان المعصور ثوباً والا فمقدار قوته ولو بقي فيه ماء بعد العصر فقد طهر باليبس كما في صلوة المسعودية فلو لم يبالغ لصيانة الثوب لم يجز كما في قاضيخان [ ثلثا ] مصدر الغسل والعصر جميعاً وهذا في ظاهر الرواية واما في غيره فيكفي العصر مرة والاول احوط والثاني ارفق وعن ابي يوسف رح انه يطهر بالغسل مرة سابعة وعنه انه بالصب او الغمس والعصر مرة يطهر وقيل لا يشترط العصر على قوله الا اذا كانت النجاسة يابسة وعن محمد رح ان العصر في المرة الثالثة يكفي ويبالغ في الثالثة بحيث لو عصر لا يسيل منه الماء فانه لو لم يبالغ حتى سال منه الماء بالعصر فاليد والثوب والماء كلها نجس ولو غسل في ثلث اجانات وعصر في كل مرة فقد طهر الثوب وفي الاجانة الثالثة خلاف والمياه نجسة وكذا اذا غسل العضو فيها عندهما واما عند ابي يوسف رح فلا يطهر الا بصب الماء عليه واختلف المشائخ على قوله في اشتراط الصب في فصل الثوب الكل في المحيط واعلم انه يفترض غسل الثوب النجس ثلاث مرات كما في النظم [ ان امك ] العصر وهو اعم من الحقيقي والحكمي فان التوالى يقام مقام العصر في البدن فطهارتها ان يغسل ثلاث مرات متواليات كما في الدخيرة [ والا ] اي ان لا يمكن العصر [ يغسل ويترك ] من زمان القطران [ الى ] زمان [ عدم القطران ] بالفتح وذهاب الندوة لا اليبس كما في المحيط وغيره فالاولى الى التجفيف فيفيد القيد في جميعا [ ثم ] يغسل [ و ] يترك اليه [ ثم ] يغسل ويترك والاخصر ثلثا وقيل لا يشترط الترك الا في المرة الاخيرة كما في الزاهدي وذكر في المحيط ان لم يعصره اجري الماء عليه حتى قال ابو اسحاق الحافظ ان غسل من البدن ثلاث مرات متواليات فقد طهر وقال ابو الليث ان دخل ماء نجس في خف فغسل بطن الخف وذلك باليد والماء ثم ملا ثلثا فقد طهر وفي الكلام اشارة الى ان تشرب النجاسة وعدمه سواء كما قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى كما في شرح مجمع البحرين واما عند محمد رح فلا يطهر ابداً مثل كوز تشرب نجاسة او آجر او خشب جد بدات او حصر او جلد دبح بها كما في المحيط والى انه لا يشترط زوال الريح في المنية اذا غسل الثوب عن الخمر ثلثا بلا زوال الريح فقد طهر وقيل لا يطهر واذا تنجس النطع واضرة الغسل فمسحه بخرقه مبلولة ثلثا طهر [ و ] يطهر الشيعة [ عن المنى ] الخالص كما هو المتبادر [ بغسله ] اي بزوال عينه وان بقي اثر يشق زواله وانما ذكره مع انه علم مما قبل لانه في مقام التفصيل [ او فرك يابسه ] اي غمزة بيده وحكه حتى تفتت وفيه ايماء الى انه لو اخلط ببول على رأس الذكر او مجدي لم يطهر به كما قال عامة المشائخ وقال الفقيه ابو جعفر ان مشايخنا لم يعتبروه

لانه صار تبعا للمني والى ان مني المرأة يطهر به كما في الزاهدي والى ان غير المنى لا يطهر به وهو الصحيح كما في القنية لكن اطلاق الزاهدي والتمرتاشى ان الثوب يطهر عن الدم العبيط بالفرك وقال ابو يوسف رح انه يطهر عن العذرة الغليظة قياسا على المنى كما في النوازل والمضارع يدل على ان النجاسة المصاب لا يعود بالابتلال وهو المختار كما في الخلاصة لكن في المحيط انه يعود في ظاهر الرواية على ما قال القدوري وهو الصحيح كما في قاضيخان وقال في شرح الجامع انها لا يعود عندهما وعن ابي حنيفة رح روايتان الاظهر انها يعود وينبغي ان يؤخذ بالاول لانه ايسر والمشي شامل لمنى كل حيوان فينبغي ان يطهر به والاطلاق متناول للثوب والعضو كما قال الكرخي وعن ابي حنيفة رح ان العضو لا يطهر الا بالغسل كما في المحيط وللطابق الا على والاسفل وهو الصحيح كما في الزاهدي [و] يطهر [الخف] ونحوه كالغرو [عن] نجس [ذي جرم] كعذرة [جف] اي يبس ولو بغير الشمس بالغسل او [بالدلك بالارض] عند الشيخين وهو الصحيح وقال محمد رح بالغسل لا غير وررى رجوعه عنه كما في المحيط وينبغي ان يذكر ذهاب الاثر كما في مختصر القدوري ولعل الترك للاعتماد على السابق [وعن غيره] اي غير ذي جرم جف بان لا يكون له جرم رطبا كان او يابسا كالخمر والبول او يكون لكن كان رطبا [بالغسل] اي بصب الماء والترك الى عدم القطران ثلثا فان اللام للعهد وقيل يغسل ثلثا بدفعه والاول هو المختار فاذا غسل الخف الخراساني الذي جرمه موشي بالغزل حتى صار الصرم كله غزلا يجوز الصلوة فيه كما في المحيط [فقط] اي انته ولا تجاوز من الغسل الى الدلك وفي الزاهدي ان اصاب نعله بول او خمر فمشى على التراب ولذق به جف فمسحه بالارض طهر عند ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف اذا مسحه بالتراب او الرمل مبالغة طهر وعليه الفتوى للبلوي [و] يطهر [السيف] عن نجس كالعذرة والبول والدم رطب او يابس [ونحوه] مما لم يكن خشنا كالسكين والمرآة والزجاج والحجرة الخضراء والخشب الخراطي [بالمسح] بالتراب او الخرقه الطاهرة كما يطهر بالغسل كذا ذكره الكرخي لكن في التمرناشي ان في طهارته بالمسح روايين وفي الاصل انه لا يطهر عن نحو البول الا بالغسل وكذا عن نحو العذرة الرطبة عند محمد رح وان تشرب ماء نجس فيه موه جاء طاهر ثلثا عند ابي يوسف رح وفيما ذكر اشعار بانه يطهر بالنار فلو جعل الطين النجس قدرا فطبخ طهر كما في الخلاصة [و] يطهر [البساط] بالكسراي ما يبسط للمجلوس وما في حكمه كالبد والثوب الكبير ونحوه [يجري] اي بمجرد ذهاب [الماء عليه] اي على ذلك البساط [ليله] كما في الخلاصة والخزائن وغيرهما يحتمل ان يراد الليلة مع يومها كما في المحيط والكافي وهكذا في بعض النسخ وعن عيين الاثمة مليا وشار الى ان التجفيف ليس بشرط فلو جري الماء على حصير من بردي مليا طهر بلا جفاف كما في المنبة والى ان الدلك لا يشترط وهذا اذا كانت النجاسة رطبة والا فيشترط والتخصيص ليس للاحتراز بل للاعتماد على السابق فيغسل الحصير الذي من البردي ثلثا ويوضع عليه شيء ثقيل



حتى يخرج الماء منه وقبل يجفف في كل مرة وقيل عند أبي يوسف رح ولو جعل الحصى من القصب يغسل بلا خلاف كما في المحيط وذكر في العدة لو أصابت النجاسة اللبد ولا يمكن عصره يفعل ثلثا ويجفف كل مرة [و] يطهر [الأرض] أي التراب وما في حكمه كالحجر والحصى والاجر واللين ونحوها مما هي موضوعة فيها بخلاف ما عليها فإنها لا يطهر إلا بالغسل [وما اتصل] من غيرها [بها] أي الأرض من النبات سواء كان في بناء أو لا [كالخص] بالضم مترة السطح من القصب والخشب وإن كان في الأصل بهت يعمل منهما كما في النهاية [وانكلاء] ما برعاه الدواب رطبا كان أو يابسا ذكره في المغرب وظاهرة أنه لا يقع علي الشجر إذ كل دابة لا يأكل كل شجر فبهما مثالان للشجرة وغيره [باليبس] بالشمس أو غيرها والاحسن بالجفاف أي ذهاب الندوة فإنه المشروط دون اليبس كما دل عليه عبارات الفقهاء [وذهاب الأثر] أي الريح كما مر والتخصيص به كالسابق فلو صب على الأرض من الماء مقدار ما يغسل به ثوب نجس ثلث مرات فقد طهرت كما روي عن محمد رح وكذا لو صب عليها الماء ثم يدلك وينشف ذلك بصوف أو خرقة وفي المضارع دلالة على أن نجاسة الأرض لا يعود بالابتلال وهو الأصح كما في الكبرى والزهدي لكن في الخلاصة المختار أنها تعود [للملوة] ظرف يطهر [لا] يطهر [للتيمم] في الأصح كما في الزاهدي وهو ظاهر الرواية كما في التحفة وقد ذكرنا رواية ابن كاس وأعلم أن ما يطهر به النجس عشرة ذكر كلها صريحا إلا الأحراق فإنه قد أشار به سيصرح في طهارة الرماد إلا التغيير كخمر صارت خلا فإنه سيدكرة في الأشربة [ويعفى] عطف على يطهر وهذا شروع في تميم النجس إلى الخفيف الثابت بطني والغليظ بقطعي وإن كان الأولى تقديمه على بيان الطهارة [ما دون ربع الثوب] كما قال الطرفان واختلف المشائخ فيه أنه ربع طرف الثوب كالدبل والكم أو ربع أو في الثياب كالسراويل أو ربع جميع الثوب المصاب كما في المحيط أو ربع جميع الثوب والبدن والأصح هو الأول كما في الزاهدي وعليه فتوى أكثر المشائخ كما في الكرماني وعن الشيخين أن يعفى شبر في شبر وعن أبي يوسف ذراع في ذراع وعن محمد قدر القدمين كما في التمرناشي ولا يبعد أن يقال إن الثوب لمجرد التمثيل فإنه قد عفي ما دون ربع العضو والخف وغيرهما على ما أشير إليه في الخلاصة وغيرها [من نجس] بالفتح بيان [ما خف] صفة نجس ولا يطهر أثره في الماء فإنه منه لا يعفى فيه قطرة كما في الكافي إلا أنه مخالف لما مر في ماء البير [كبول فرس] لم يكتف عنه بما قبله رد لما قيل أنه غليظة كما في المنية [و] بول [ما يوكل لحمه] عند الشيخين وأما عند محمد رح فظاهران والغنوى على الأول كما في المصنوعات لكن في المفاتيح أن بول ما أكل غليظة عنده خفيف عند أبي يوسف طاهر عند محمد والغنوى في الماء على الأول وفي الثوب على الثاني وفي الكدس على الثالث [وخرؤ طير] أي غائطها بالضم كما في الصحاح والكمر كما في الحقايق والفتح والهمزة دون الواو كما في المغرب والطير جمع طائر [لا يوكل] كالصقر والبازي والجداء

وغيرها عند الشيخين واما عند فغليظ كما في الكافي لكن في المحيط انه طاهر عندهما ونجس عنده هو الاصح كما في النهاية [واما خرء طير يوكل] لحمها [فطاهر] عندهم [الا الدجاج] اي خرء الا ما له رايحة كريهة كالبط والاوز فانه نجس عند ابي يوسف كما في الجلابي لكن في شرح الطحاوي ان خرء الدجاج والبط ونحو ذلك من الطيور الكبائر التي لخرئه رائحة خبيثة نجس بالانفاق [فانه] اي خرء الدجاج [غليظ] بلا خلاف [كسائر ما خرج من المخرجين] اي كالباقى من النجاسات الاربعة الخارج من القبل والدبر فانه غليظ كالمني والمذي والودي وخرء ما اكل وما لم يوكل وبوله من غير الطير كالفارة والهرة والضفدع البري ودود القز وغيرها وفي المحيط بول الفارة خفيف وقيل طاهر وبول لهرة على القولين كما في قاضيهان وقيل بول الضفدع البري خفيف وبول البرغوث لم يمنع الصلوة كما في القنية وخرء الفارة لا يفسد الدهن والحنطة المطحونة ما لم يتغير طعمها وقال ابو الليث به نأخذ كما في المحيط والروث والخثي وبعر الابل والغنم غليظة عنده خفيفة عندهما وفي الخزانة ان محمد بن روح رجع عما قال في الاصل واسقط نجاسة السرقين اصلا لكن لا نأخذ به واعلم ان مرارة كل شيء كبوله كما في الاختيار وجرة البعير كسرقينه كما في التجنيس [والدم] اي دم سائل وقيم خارج من جميع ابدان الحيوانات فان ذلك غليظ فدم السمك ليس بنجس كدم البق والقمل والبرغوث والذباب كما في قاضيهان [والخمر] فانها غليظة اجماعا واما سواها من الاشربة المحرمة فغليظة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما كما ياتي في الاشربة انشاء الله تعالى فالاولى ترك الخمر واذا عرفت النجس الغليظ اشار الى حكمه فقال [فيعفى منه] اي الغليظ [قدر الدرهم] المعتبر في هذا المقام و اضافته كخاتم فضة وفيه اشعار بانه يجمع النجاسة المتفرقة فيجعل الخفيفة غليظة اذا كانت نصف او اقل من الغليظة كما في المنية والمعتبر وقت الاصابة على المختار فلو زاد على درهم نجس بعد الاصابة لم يمنع كما في النظم وبه يفتى ويضم ما تحت القدمين وكذا ما على البدن مع الثوب على الاحوط ولا يضم ما على البدن مع ما على المكان كما في القنية ولا ما تحت البدن ولا الركبتين ولا ما اصاب جانب ثوب من اقل من الدرهم مع ما نفل الى جانب آخر فصار اكثر منه بخلاف ما اذا كان ذا طاقين كما في شرح الطحاوي فلو اصاب قدر ما يرى من النجاسة اثوابا عمامة وقميصا وسراويل مثلا منع الصلوة اذا جمع صار اكثر من قدر الدرهم ولما فسر محمد بن روح قدر الدرهم في النوادر بما يكون قدر عرض الكف وفي كتاب الصلوة بالمثقال فوافق الفقيه ابو جعفر بان المراد بالعرض تقدير ما لا جرم له وبالمثقال ما له جرم واختاره عامة المشائخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره تبعهم المص وقال [وهو] اي الدرهم ههنا غير الدرهم في الزكاة فان المراد منه [منقال في] النجس [الكثيف] اي ما له جرم [وقدر عرض] مقعر [الكف] كما قيده المص لكن اطلق في المحيط والتحفة وغيرها من عامه الكتب [في] النجس [الرقيق] اي ما لا جرم له لكن في بيع الفاسد من النهاية لو صلى معه شعر الخنزير وهو زائد على قدر الدرهم



وزنا هند بعضهم و بسطا عند آخرين لم يجز عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح وفي فتاوى الديناري قال الامام خواهر زاده الخمر يمنع الصلوة وان قلت بخلاف سائر النجاسات هذا وفي الكرماني الدرهم المقدر به اكبر ما يكون من النقل الموجود في ايدي الناس في كل زمان لان هذا اوسع و ايسر فيختلف درهم النجاسة باختلاف اعتبار اهل الزمان [ و بول انتضح ] بالحاء المهملة او المعجمة كما في الصحاح اي ترشش [ مثل رؤس الابر ] بالكسر و فتح الباء جمع ابرة [ ليس بشيء ] يجب غسله الا انه ان وقع في الماء نجسه على الاصح وهذا اذا لم ير على الثوب و الا وجب غسله اذا صار بالجمع اكثر من قدر الدرهم كذا في الكرماني وفيه اشارة الى ان النجاسة اذا كانت بحيث يرى يجمع و ان قلت كما مر في التمر تاشي ان استبان اثره على الثوب بان يدركه العين او على الماء بان يتفرج او يتحرك فلا عبرة له و عن الشيخين انه معتبر و رؤس الابر تمثيل للتقليل كما في الطلبة و لهذا قال المشائخ غير الفقيه ابي جعفر ان غير الرأس كالرأس في انه ليس بشيء كما في النهاية و ذكر في الخلاصة انه ليس بشيء في الخف ان كان يابسا [ و ماء ] قليل [ ورد على نجس ] بالفتح و يجوز الكمز مثل [ نجس ] غلبت حكمها و لهذا لو اصاب ثوبا لا يطهر الا بالغسل ثلثا كما قال الامام السرخسي وفيه رد لما قال الشافعي رح ان الماء طاهر لغلبته و اشارة الى ان المياه متحدة كما قال ابو يوسف رح لكنها مختلفة كما قال محمد رح ففي المرة الاولى يطهر بثلاث و في الثانية باثنين و في الثالثة بمرة و قيل في الاولى باثنين و في الثانية بمرة و الثالثة بعصر و الاول اصح من المحيط و الزاهدي [ كعكسه ] اي نجس ورد على ماء قليل فانه نجس اتفاقا فيكون كالدليل على السابق [ و رماد القدر ] بكسر القاف و ضمها اي النجس ولو عذرة [ طاهر ] عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح و على هذا الخلاف موضع الدم من رأس الشاة اذا احرق و التنور اذا رش بماء نجس او مسح بخرقعة نجسة رطبة كما في الجلابي و عليه الدهن النجس اذا اتخذ منه الصابون [ كحمام ] اذا مات في الملاحه و [ صار ملحا ] كما في المحيط و في حكمه الخنزير و الفتوى على الطهارة كما في الخلاصة و ينبغي ان يكون المسك على هذا الخلاف في قاضيخان انه حلال فانه تغير و صار كرماد القدرة [ و يصلي على ] طهارة [ ثوب ] طاهر لا يخلو عن رمز الى كيفية الصلوة على القباء و نحوه و هي ان يصلي على طهارته قائما على قفاه ما جدد على ذيله كما في الخلاصة و غيرها [ بطانته نجسة ] و لو رطبة اكثر من قدر الدرهم و هذا عند محمد رح و قال ابو يوسف رح لا يصلي عليه قيل جوابه في محيط غير مضرب و جواب ابي يوسف رح في مضرب و قال الحلواني ان انضم بالخياطة غير معتبر عنده فهو كثوبين و معتبر عند ابي يوسف رح فهو كثوب كما في المحيط و على هذا الخلاف ما يكون شقها كالخشب و الاجر اذا كان فوقه طاهر او اسفله نجسا بلا الصاق بالارض فان الصلوة جاز في قولهم كما في الجلابي و غيره بلا ذكر الكراهة و ينبغي ان يكره الصلوة لكرهتها على سطح الاصطبل و غيره كما في الخزانة [ و ] يصلي [ على طرف بساط ] طاهر [ طرف آخر منه ]

للتأكيد والا فالنكرة المعادة غير الاولى [نجس] وانما أثر الطرف على الموضع اشارة الى ان هذا حكم البساط الصغير فيصلي على طرف الكبير بالطريق الاولى كما قال بعض المشائخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم ان كان البساط كبيرا يجوز والا فلا كما في المحيط والفرق بينهما ان طرفا منه ان تحرك برفع القائم اياه مقدار رأسه فصغير والا فكبير كما في الترهيب وفي ذكر البساط اشعار بأنه لا يصلي على طرف ثوب تحرك بحركته وفي رواية يصلي كما في الزاهدي وذكر الجلابي انه ان كان حصيرا جاز ذلك اذا لم يكن في موضع قيامه او سجوده [و] يصلي على الاصم في [ثوب] يابس [ظهر فيه من نجس] ارضا كان او ترابا ثوبا كان او غيره [ندوة] بضمثين وتشديد الواو اي رطوبة بان لف النجس فيه او وضع عليه [بحيث لا يقطر منه] اي الثوب [شيء] من الماء [ان عصر] الثوب وعن ابراهيم بن يوسف لو ان حمارا يبول في الماء فيصيب من الرش ثوبا لا يضره وهو ماء حتى يتيقن انه بول قال الفقيه به ناخذ اكن عن محمد ابن الفضل لو ان فرسا في رجله سرقين ومشى على الماء فاصاب ثوبا نجسه سواء كان الماء جاريا او راكدا وانما فرض في الثوب لانه اذا وضع الرجل اليباس على اللبد او الارض النجسة الرطبة وظهر فيها الندوة ينجس الرجل بخلاف ما اذا كان الرجل رطبة واللبد او الارض يابسة وهو لم يقف عليه فانها لم ينجس الكل في المحيط وفي الكلام اشعار بان الريح لم ترفث على ثوب نجس فاصاب ثوبا مبلولا لم ينجس على ما قال العامة كما لو فسا المستنجي بالماء بلا مسح المنديل كما في الخلاصة [او] ثوب [وضع] حال كونه [رطبا على ما طين] من جدار او غيره [بطين فيه سرقين] شامل لكل ما القى كل بهيمة وهو بكسر السين لا بالفتح لانه ليس في الكلام فعليل كما قال الجوهري وقيل بالفتح ويقال له السرجين بجيم كائن بين القاف والجيم كما قال ابن الحجر [ويبس] ذلك الطين فانه طهارة له فلو استعمل التين النجس في الطين فان يرق مكانه فهو نجس ولو يبس حكم بطهارته فلو اصابه الماء فعلى الروايتين كما في المحيط وفيه اشارة الى ان الطين لا ينجس بنجاسة الماء او التراب او غيره وقبل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغلبة وعن محمد رح انه طاهر ولو نجسين كما في الخزائفة فعلى هذا يكون طين الشارع ومواطي الكلاب طاهرا الا اذا رثي عين النجاسة هو الصحيح كما في المنية [او] ثوب [نسي محل النجاسة] اي نجاسته [فغسل طرف منه] فانه طهر على المختار كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشارة الى ان التحري ليس بشرط كما في الخزائفة المفتين وغيرها لكن قال الاصبجاني انه شرط فلو ظهر بعد الصلوة انها في طرف آخر بعيد [كحنطة] ظرف يطهر [بال] اوراق [عليها حمى] بضمثين والسكون جمع حمار [تدوس] اي توطي ذلك الحمى بقوائمها منبل تلك الحنطة فتختلط بغيرها [فغسل بعضها] بلا تحري فانه صار النجاسة مشكوكا فيها [ارهب] بعضها لما مر وفيه ايماء الى انه لو تصدق او قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال ابو حفص لا يطهر الا بغسل الكل وقال ابو جعفر انها طاهرة للبلوى ومثله عن ابي الميث الحافظ وعن الحكيم الترمذي



من اصحابنا انه لا يعبأ به الا اذا كان في مستنقع ياخذ العين ويحيط به العلم كما في المضمرة \*  
 [الاستنجاء] مبتدأ خبره سنة وهو مسح موضع النجوى اي ما خرج من البطن وهو في الاصل اعم منه  
 ومن غسله كما في المغرب [من كل حدث] اي ناقض الرضوء خارج من السبيلين ملوث بهما  
 بقريضة المقام وفيه اشعار بانه ليس على المستحاضة استنجاء لكل صلوة بلا بول وغائط كما في النوازل  
 [غير النوم والريح] ونحوهما مما هو غير الخارج المذكور كالاغماء والسكر والفصد والخارج  
 من قرح السبيلين وغيرهما وانما استثنى ذلك وهو غير محتاج اليه للمبالغة في المنع من ذلك  
 فان الاستنجاء منه بدعة [بنحو حجر] من المدر والتراب والخشب والرماد والقطن والخرقة واللبد  
 وغيرها طاهرة كما في الكرمانى لكن في النظم ينبغي ان يستنجي بثلاثة امدار فان لم يجد  
 فبالاحجار فان لم يجد فيكف التراب ولا يستنجي بما سوى التلثة لانه يورث الفقر كما قال صلى الله عليه  
 وسلم [حتى يقيه] اي يظهر بنحو حجر موضع النجوى فهو من قبيل (اعدلوا هو اقرب) وفيه اشارة  
 الى ان عدد الثلث ليس بلازم والمقصود هو التنقية فلو حصل بالواحد كفاة ولو لم يحصل بالثلثة  
 زاد والى ان النجاسة بعد الابتلال لا تعود الا ان الاصح العود والى انه يفعل على وجه يحصل المقصود  
 فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل بكفيته في المقعد في الصيف للرجل ادبار الحجر الاول  
 والثالث و اقبال الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا فعلت المرأة في الزمانين كما في المحيط واه  
 كيفيات اخرى في النظم والظهيرية وغيرهما وفي الذكر ان ياخذ بشماله ويمره على حجر او جدار او  
 مدر كما في الزاهدى [سنة] مركدة كما في النهاية و [الا] يستنجي ويكره [بعظم] اي بنحو  
 عظم [وروث] اي سرقين فانه هو عند الفقهاء واما لغة فهو ما لكل ذي حافر كالفرس والحصان فلا  
 يستنجي بالعدرة وحجر استنجى غيره الا اذا له احرف وخذف وفحم وشيء له قيمة او حرمة كالحنطة و  
 الشعير والحبر والكافور ولو بيضاء كما في المضمرة وغيره وذكر في المبهمة للاسنوي لا يستنجي بما  
 كتب عليه علم محترم كالنحو واحترز بالمحترم عن غيره كالحكميات مثل المسطق [ديمين] للشرف  
 الا اذا تعذر فامسك الحجر بيمينه ولم يحرك كما في الزاهدى فلو شلتا سقط الاستنجاء كما في المحيط  
 [ثم غسله] بصب الماء حتى اطمأن القلب او ثلثا او سبعا او تسعا او عشرة او ثلثا في الاحليل وخمسا  
 في المقعد كما في الكرمانى وفي ثم اشارة الى انه ليستبرئ وهو واجب وكيفيته ان يضرب الرجل  
 على الارض مع التنحنح ولف الرجل اليمنى على اليسرى والنزول من الصعود الى الهبوط او ينام على  
 شقه الايسر او يمشي اربعمئة خطوات او ثلثمائة او اربعين او عشر على الخلاف والصحيح انه اذا اطمأن  
 قلبه استنجى كما في المضمرة والاطلاق مشعر بجواز غسل القوم عند شط النهر كما قال مشائخ  
 بخارا خلافا للعراقيين كما في الظهيرية [ادب] لانه صلى الله عليه وسلم كاصحابه رضي الله عنهم  
 فعله مرة وتركه اخرى كما في الكرمانى وقيل سنة كما في الكافي وغيره وفيه ان السنة لا يتحقق

بدون مواظبته صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم فكيف يكون سنة وفي الكلام اشارة الى ان الغسل بالماء اولا ليس بسنة وفي المحيط انه كل مسح سنة بل هو افضل ان امكن بلا كشف العورة وفي قاضيخان من كشفها صار فاسقا كما قالوا وفيه اشعار بانه لا يصير فاسقا عند بعضهم كما من [ولو جاوز] الحدث [المخرج] اي مخرج البول او الغائط حال كونه [اكثر من قدر درهم فواجب] وفرض غسله كما قال محمد وفي رواية عن ابي يوسف رح واما عندهما فيجوز ان ينقي بالاحجار كما في المحيط وفيه اشعار بانه واجب في الدرهم وسنة فيما دونه ومستحب فيما اذا لم يتجاوز الاحليل وادب في البعر كما في الزاهدي وفيه اشكال وهو ان الاستحباب و الادب بمعنى عرفا [فيغسله] اي الحدث الذي على الدبر ثم القبل عنده وبالعكس عندهما و الفتوى على الاول كما في الترغيب والاطلاق مشعر بجواز الاستنجاء في حياض على طريق المسلمين وفي المقيد انه لا يستنجي فيها لانها تبني للشرب لكن يتوضأ و يغسل فيها [ببطون الاصابع] من يده اليسرى كما مر فلا يغسل بظهرها ولا برؤوسها لانه يورث الباسور كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه لا يدخل الاصابع الفرج احترازا عن النكاح باليد وعن محمد انه يدخلها وقال محمد بن مقاتل انها تدخلها وهذا ليس بشيء كما في شرح الطحاوي وذكر في الكرمانى انها يستنجي بوسطها وقيل برؤوسها فانه لا يمكن التطهير في الحيض والجنابة الا بها و الى انه يجوز ان يغسل بالاصابع جملة لكن في النظم وغيره ان الرجل يصعد الوسطى قليلا و يغسل موضعه ثم بنصره ثم خنصره ثم سبابته و يغسل حتى يطمئن وهو الاصح وقبل حتى يخشن والمرأة تصعد بنصرها ووسطاها اولا ثم تفعل كما فعل وقيل يكفيها ان تغسل ما وقع من فرجها على راحنها كما في الزاهدي و يبلغ في الشتاء اكثر وهذا اذا كان الماء باردا والا يستنجي فيه كما في الصيف لكن ثوابه دون ثواب من استنجى بالبارد كما في المضمرات [بعد غسل اليدين] الى الرسغ حال كون الغاسل [مرحما مخرجه بمبالغة] اي برخي كل الارغاء حتى يطهر ما تداخل فيه من النجاسة الا اذا صام فانه مفسد له في رواية ولهذا نهى عن التنفس والقيام بلا نشفه بخرفة كما في المحيط وغيره [ثم يغسل اليد] اي اليدين و اشار بشم الى انه يستنقي وهو ان يمسح موضع الاستنجاء بعد الفراغ من الغسل بخرفة طاهرة وقبل ان يدفع الراححة الكريهة عن راحته كما في مقدمة الفقيه فظاهر الكلام دال على ان غسل البدن قبل الاستنجاء و بعده واجب كما في النظم ويحتمل ان يكون سنة قبله او بعده على الخلاف والاصح ان يغسل مرتين و الاكتفاء مشير الى انه لا يسن التسمية وقيل انها سنة قبله وقيل بعده والاصح ان يسمى مرتين كما في قاضيخان [وكرة استقبال القبلة] بالفرج في البنيان والصحاري كما كره استقبال القمرين [وكذا استدبارها في الخلاء] بالمد اي موضع البول والتغوط وفي رواية لا يكرهان وفيه اشارة الى انه يجلس على وجهه يكون يده نحو القبلة وفي صلوة المسعودي



وصف اليد بالبصرى وقال هذا عند ابي حنيفة رح و الى انه لا يدعرو في الخلاء ولا يقرأ القرآن خلافا  
لابي الفضل الكرماني و الى ان الافضل ان لا يدخل فيه وفي كنهه مصحف الا اذا اضطر و نرجو  
ان لا يائتم بلا اضطرار كما في المنية و اعلم ان من محسنات الكلام رعاية ما يليق بالاختتام و قد  
راعى المص في كل كتاب كما ترى ههنا من ايراد لفظ الاستدبار المأخوذ من الدبر و هو آخر الشيء \*

## \* [كتاب الصلوة] \*

اورد بعد الطهارة لرعاية الشرطية وهي اسم لمصدر غير مستعمل وهو التصلبه في الاصل من  
الصلاء وهو العظم الذي عليه الاليتان او الدعاء فعلى الاول من الاسماء المغيرة المندرسه المعنى بالكليّة  
وعلى الثاني من المنقولة الزائدة المعنى كما في الكرماني وغيره الا انه ينبغي ان يكون من المنقولة بلا  
خلاف على ما في الاصول انه ما غلب في غير الموضوع له بعلاقة [وقت الفجر] اى وقت صلوة الصبح  
فالفجر مجاز مرسل فانه ضوء الصبح ثم سمي به الوقت كما قال الطرزي وفي ضرام السقط اول اليوم  
الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الهجيرة ثم الطهر ثم الرواح ثم المساء ثم  
العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاول ثم العشاء الاخير عند مغيب الشفق و انما ابتداء بالوقت لكونه  
سببا عند اكثر المشائخ وقيل هو الخطاب والتحقيق ان لوجوب كل مأمور به سببا حقيقيا و ظاهريا  
وكذا لوجوب ادائه و وجود ادائه فللاول ايجاب القديم والوقت وللثاني تعلق الطلب بالفعل و اللفظ  
الدال عليه وللثالث خلق الله واستطاعة العبد اى قدرته المؤثرة المستجمعة لجميع شرائط التانس والفرق  
بين الاولين ان الاول لزوم ايقاع الفعل في زمان ما بعد وجود السبب و الثاني لزومه في زمان خاص  
هذا تلويح الى تنقيح ما في الاصول مبتدأ [من] اول [الصبح] عند بعض المشائخ او انشائه عند  
غرة كما في المحيط و هذا اوسع و البه مال اكثر العلماء الا ان الاول احوط كما في الخزانة و الصبح  
بباض بخلق الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء و لبس من تاثير الشمس ولا من جنس نورها كما  
في التفسير الكبير في قوله تعالى ( فالى الاصباح ) و اليه اشير في شرح التاويلات [المعرض] اى المنتشر  
في الافق بمنة ويسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لانه اصدق ظهورا من المستطيل المحترز به عنه  
وهو المسمى بالصبح الاول لانه اول نور يظهر و بذب السرحان لدفته و استطالته و لان الضوء في  
اعلاه دون اسفله و بالصبح الكاذب لانه يعقبه ظلمة كما في نهاية الادراك لكن نوقش في التحفة  
ان الاول لا ينتفي بل يخفى لغلبيه الضوء الشديد [الى الطلوع] اى المنهي الى وقت طلوع شمس من  
جرم الشمس و في النظم الى ان يرى الرامي موضع ببله ففي آخره خلاف كما في اوله فمن قال بعدم  
الخلاف فمن عدم التبع و غايته لا يدخل تحت المغيا كغابه البواقى و كلامه مشير الى ان كل جزء  
سبب على طريق الانتقال الا اذا اتصل به الاداء او انقضى الوقت فانه ينقرر السببية عليه و على الكل ح و الى

ان السبب ليس الجزء الاول فقط فيكون في آخر الوقت قضاء كما قيل ولا الجزء الاخير فقط ففي الاول نقل مسقط للفرض كما قيل و السبب هو الجزء المقارن للشروع عند الاكثرين وتمام الكشف في الاصول [و] وقت [الظهر] مبتدأ [من الزوال] عرفا بعيد انتصاف اليوم العرفي و يعرف ذلك تخميننا بحدوث الظل او بازدياده في بعض البلاد او يميل الظل عن خط نصف النهار في كلها ان استخرج وللكملاء المسلمين طرق فيه اشهرها ما ذكره المص من الدائرة الهندية الا انها لا تخلو عن عمر من حيث الالة والعمل و يريد الله اليسر وينمخ التنجيم كما سيأتي فاعرضنا الى ما قال الفقهاء من ان ينصب على سطح مستو مقياس ثقل القاعدة على قوائم ثم يطلب الظل فاذا تناقص فالشمس لم تبلغ المنتصف و اذا وقفت فقد بلغت فيجعل علامة على رأس الظل المسمى بقدر الزوال و فيئه والظل الاصلي وهذا الوقت بالزوال وقته و اذا اخذ بالزيادة فقد دخل الظهر و اذا ازداد الى ان يبلغ من العلامة مثلي المقياس او مثله فقد دخل العصر و اليه اشار بقوله [ الى بلوغ ظل كل شيء ] اي وصوله والظل ما يحصل من الهواء المضي بالذات كالشمس از بالغير كالقمر و على قياس الصبح ينبغي ان يكون بياضا خاصا بخلقه تعالى ابتداء و انما عدل الى المقياس ليشمل مثل القامة وهي سبعة اقدام او ستة ونصف بقدمه و بالاول فال العامة و اشار البقال الى الجمع بان يعتبر الاول من طرف سمت الساق و الثاني من طرف الابهام كما في الزاهدي [ مثليه ] اي مثلين لذلك الشئ [ سوى في الزوال ] ان لم يكن الشمس مصامة للرأس في الهجيرة بان مالت الى الجنوب او الشمال فيكون في هذا الوقت للاشياء ظل في جانب الشمال او الجنوب و اما اذا كانت مصامة فلا ظل لها كما في مكة و المدينة في اطول ايام السنة و انما اطلق لانه بصدد بيان الظهر في بلاد ما وراء النهر و خراسان و كرمان و الفج كالشئ و هو ما نسخ الشمس من الظل و ذلك بالعسي و اضافته الى الزوال لادنى ملاسة فان المراد ظل الاشياء في هذا الوقت ففيه مجازان [ وفي رواية ] عنه و عندهما [ مثله ] سوى الفج و فيه اشارة الى ان الاولى ظاهرة الرواية و عنه انه اذا بلغ مثله خرج الظهر بلا دخول العصر الى ان بصبر مثليه و عنه اذا صار اقل من قمتين خرج الظهر بلا دخوله و هو الاصح كما قال ابو الحسن كذا في المحيط الا انه رواية شاذة لا يعمل بها كما في الجلابي و في تقديم مثليه اشعار الى انها المفتى بها لكن في الخزائن ان الوقت المكروه في الظهر ان يدخل في حد الاختلاف [ و ] وقت [ العصر منه ] اي من بلوغ الظل مثليه او مثله سوى الفج فالخلاف الواقع في آخر الظهر جار بعينه في اول العصر كما في الزاهدي و ذكر في المحيط ان اول العصر عندهما اذا صار الظل قامة مع زيادة و عن ابي يوسف رح انه لم يعتبر الزيادة و في النهاية الاحتياط ان لا يصلى العصر حتى بصبر ظل كل شئ مثليه سوى الفج [ الى ] وقت [ الغروب ] اي وقت غيبة جرم الشمس كله اذا ظهر الغروب و الا فالى وقت اقبال الظلمة من المشرق كما في التحفة و يورده الحديث الصحيح ( اذا اقبل الليل من هنا فقد افطر الصائم ) و ما في الخلاصة



انه لا يفطر من طلى رأس منار الاسكندرية وقد راي الشمس و يفطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه وفي الكلام ايماء الى ان ما قبل المغرب وقت اصفرار الشمس من وقت العصر خلافا للحسن وبشر كما في النظم [ و ] وقت [ المغرب منه ] اي من الغروب [ الى غيبة الشفق ] بالفتح اي غيبته [ وهو ] اي الشفق عندهما [ الحمرة ] وعنده البياض المغربيان والى الاول ذهب الخليل وغيره والى الثاني المبرد وغيره فيكون من المشترك والاضداد وفي الزاهدي عن ابي حنيفة رح انه الحمرة فيصبح عشاء العامة الواقعة قبل غيبته البياض في الصحيح من اصحابنا وفيه اشعار بانه رجع الى قولهما كما في الملتقى الى ان الاول احوط كما في النهاية والثاني ايسر واليه اشار بقوله [ و به يفتى ] اي بان الشفق هو الحمرة يجاب المستفتي لا بغيرة يقال استفتيه فافتاني بكذا والفتوى هو الجواب عما اشكل من الاحكام كما في المفردات وينبغي ان يكون هذا حكم ديارنا ففي التجنيس عن بعض المشائخ في حق دباره انه ينبغي ان يؤخذ في الصيف بقولهما لقصر اللبالي وبقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه وفي الشتاء بقوله لطول الليل وعدم بقاء البياض الى الثلث وفي المحيط والزاهدي وغيرهما ان العشاء ساقطه عن في بعض البلاد الشمالية كالبلغار مما يطلع الفجر قبل غيبة الشفق وبما ذكرنا سقط استبعاد بقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه [ و ] وقت [ العشاء ] بالكسر [ منه ] اي من غيبة الشفق والتذكير باعتبار المغيب او لكونه مونثا غير حقيقي [ و ] وقت [ الوتر بعدة ] اي بعد العشاء اي بعد ان يصلى الصلوة المخصوصة في اى جزء من الليل [ الى ] وقت [ الفجر لهما ] اي للعشاء والوتر فاخر وقت العشاء والوتر واحد لكن اول وقت الوتر بعد العشاء لانها سنتها وهذا عندهما واما عنده فروقه العشاء الا انه مأمور بتقدبها وثمره الخلاف فيما اذا صليا ثم علم انه صلى العشاء فاسدة من جهة الوضوء او غيره وفيما اذا صلى الوتر على ظن انه صلى العشاء ثم ظهر انه لم يصل فعندهما يعيد الوتر لا عنده كما في الحقايق وانما اختار هنا قولهما مع ان المختار قوله كما سيأتي اشارة الى بيان وقت بعض السنن الموفقة فان وقت بعضها بعد الغرض الى آخر الوقت ووقت بعض آخر قبله وهذا اذا ادى في الوقت واما اذا ادى خارجه فتطوع وجميع الاوقات وفته كما في التحفة وغيرها واما وقت صلوة الضحى فالصحوة اي من الساعة التي يباح فيها الصلوة الى نصف النهار كما في ايمان الايضاح [ ويستحب ] ويختار [ للفجر ] اي لاجله في وفته ويحوز ان يتعلق بقوله [ البدايه ] اي بدايه صلوته [ مسفرا ] اي مضيا يقال اسفر الصبح اذا اضاء كما قال المطرزي وكونه من اسفر بالفجر اي صلاها بالاسفار والباء للتعدية تكلف على ان خذف الصلة من صيغة الفاعل لم يوجد قياسا واعلم ان ما ذكره ظاهر الرواية وقال الطحاوي يبداء بالتغليس ويختم بالاسفار [ بحيث يمكنه ترتيب اربعين آية ] في ركعتين في كل عشرين آية سوي الفاسحة كما في المحيط والافضل ان يبداء في وسط الوقت ويقرأ في الاولى ستين آية او خمسين وفي الثانية نصف ذلك كما

في النظم والترتيل تبين الحروف واستيفاء الوقوف من غير اشباع [ثم الاعادة] للصلاة مع الوضوء او الغسل ان صلى جنباً والمتبادر من القراءة في الصلوة ما هو المسنون منها كما في الزاهدي والاعادة كما في الاصول ان يفعل ثانياً في وقت الاداء لخلل في الاول وح لا حاجة الى قوله [ان ظهر فساد وضوئه] او صلوته بعد الفراغ من الصلوة وفي الظهيرية قال بعض المشائخ حد الاسفار ان يؤخر بحيث لو وقع حدث لم يمكنه البناء لان الحدث امر موهوم والصحيح المتن كما في الكرمانى وسيأتى في الحج ان التغليس مزدلفة للحاج افضل [و] يستحب [تاخير ظهر الصيف] اي ادائها في آخر الوقت كما في النظم والتحفة وذكر في تحفة المسترشدين ان الاختيار ناخيرها الى ان يسكن الحر والحراد بالصيف زمان اشتداد الحر على الدوام كما في قاضيخان ويؤيده ما في الحديث ( ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فحج جهنم ) وفي الكلام اشعار باحتجاب تعجيل ظهر الربيع والخريف كما مر اشارة اليه في التيمم وقد صرح في تيمم المستصحب ان الصلوة في اول الوقت افضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فضيلة واما ظهر الشتاء فسيأتى [و] يستحب تأخير [العصر] في جميع الاوقات [ما لم يتغير] ضوء الشمس كما قال الحاكم الشهيد و ابراهيم النخعي او قرصها كما روي عن ائمة الثلاثة وتكلموا في تغييره انه بحيث يمكن احاطة النظر اليه او يقوم للغروب اقل من رمح او يبدؤ للنظر الى ماء في طس كما في المحيط او يراه الجالس في ارض مستوية بلا رفع الرأس كما في النظم والصحيح الاول كما في الخزانة وغيرها فيستحب ادائها اذا كانت الشمس بيضاء نقية فعند التغير والاصفرار يكره التأخير كراهة التحريم كما في المنية واما حكم الاداء فسيأتى [و] يستحب تأخير [العشاء] في جميع الاوقات [الى ثلث الليل] الشرعي كما هو الظاهر المتبادر لكن في الهداية ومختصر القدوري الى ما قبل الثلث وحمل المتن عليه ممكن لكنه مذكور في المحيط وغيره وعن القدوري الى نصف الليل وفي النظم الى النصف مكره بلا اثم وبعده مكره مع الاثم و اليه اشار في القنية حيث قال انها مكروهة كراهة التحريم وفي التحفة ان هذا كله في الشتاء واما في الصيف فالتعجيل افضل [و] يستحب تأخير [الوتر] في جميع الاوقات [الى] وقت يسعها من [آخرة] اي الليل الشرعي [لمن يثق بالانتباه] اي لمن اعتمد على استبقاظه واما اذا لم يثق فالتعجيل افضل كما في قاضيخان وفي الكلام اشعار بانه يستحب التأخير لمن لا ينام اصلاً [و] يستحب [تعجيل ظهر الشتاء] اي ادائها في اول الوقت كما في النظم والتحفة والشتاء زمان اشتداد البرد على الدوام كما في قاضيخان وهذا الكلام غير مستدرك بما قبل من قوله و تأخير الظهر لان مفهوم المخالفة ليس بكلي ولو سلم لم لا يجوز ان يستوي فيه التعجيل والتأخير [و] يستحب تعجيل [المغرب] في كل الاوقات وفيه اشعار بانه لا يكره التأخير عن اول الوقت وعليه اكثر العلماء كما في الخزانة لكن في القنية انه رواية الحسن عنه والاصح انه يكره الا من عذر كالسفر او يكون التأخير ليلاً والى اشتباك النجوم يكره كراهة التحريم وفي التأخير بتطويل



القراءة خلاف و أعلم ان كلامه كغيره دال على ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في المنية عن النوباهي سمعت مشائخنا يقولون الافضل للمرأة ان تصلي الفجر بغسل لانه اقرب الى المسترو في سائر الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجال عن الجماعة وعن شرف الاثمة المكي الافضل في الصلوات كلها ان تنتظر حتى يفرغوا عنها [ و ] يستحب [ يوم غيم ] اي غين [ يعجل ] فاعل يستحب لتزيله منزلة المصدر او الناصب المحذوف اي ان يعجل [ العصر والعشاء ] اي تعجيلهما بان يصليا في اول الوقت لكن في المحيط اراد به ان يؤدي قبل الوقت المكروه من تغير الشمس و بعد الثلث او النصف [ و ] يستحب يوم غيم [ ان يؤخر غيرهما ] من الفجر والظهر والمغرب مخافة الاداء قبل الوقت ولذا روي عنه ناخير الكل ويحسن الجمع فعلا لكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء كما في الزاهدي فعلى هذا يحسن ( ن ) الجمع بين العشاء والفجر اعدم الاحتراز عن الكراهة [ ولا يجوز صلاة ] اي التلبس بشيء من كثير من الصلوة كالقرايض والواجبات الفائتة والمنذورات في هذه الادوات النلة فيجوز فيها النوافل مع الكراهة كما في المبسوط و شرح الطحاوي والمحيط والكافي والتحفة والتحقيق والخزانة وغيرها ولا ينافي ما في الخلاصة وقاضيان انها لا يجوز لما سيأتي انه يعبر عن الكراهة بعدم الجواز على ان في موضع من الخلاصة انها يجوز والبعض اشبر في نواقض الوضوء من قاضيان وفي النظم انها يكره كراهة التحريم و اختلاف العبارات يجوز ان يكون لاختلاف الروايات وكلامه لا وان كانت لنفي المستقل الا انها قد يكون لنفي الحال كما نحن فيه صرح به في الموصل والجواز خلاف الحرام [ و ] لا يجوز [ سجدة تلاوة ] اي التلبس بشيء من كثير من سجدهاتها فلا يؤثر في هذه الادوات بواجبة منها في غيرها واما الواجبة فيها فحائزة فيها الا ان في غيرها افضل كما في المحيط لكن في الخلاصة فيه اختلاف الرواية والظاهر انها لا يجوز وفيه اشارة الى حواز سجدة غير التلاوت وفي القية لا يكره سجدة الشكر بعد صلوة لا يكره فيه النفل لكن في المحيط لا يجوز سجدة السهو فلو اطلق السجدة لكان احسن [ وصلوة جنازة ] اي لا يجوز التلبس بشيء من كثير من الجنازات وهو ما حضر في غيرها واما ما حضرت فيها فمكروهة كما في الكرمانى والتحفة ولم يوجد فيها انها غير مكروهة كما ظن وفيه اشعار بجوازها في غير هذه الاوقات الا انها لو حضرت بعد صلوة المغرب او الجمعة قدمت على سنتهما وقيل اخبرت وقدمت على خطبة العيد والقباس يقتضي التقديم على الصلوة كما في المنية وغيرها [ عند طلوعها ] اي ظهور شيء من جرم الشمس من الافق الى ان يرتفع اقل من رمح او ان ينظر الى قرصها او ان يحمر او يصفر على الاختلاف كما في المحيط [ و ] عند [ فيامها ] اي لا يجوز التلبس بشيء من تلك الثلاثة عند انتصاف النهار العربي كما ذهب اليه ائمة ما وراء النهر ويجوز ان يكون عطفاً على طلوعها والمعنى من انتصاف النهار الشرعي وهو الضحوة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه ائمة خوارجهم كما في العمان [ و ] عند [ غروبها ] اي من وقت تغيرها الى ان يغيب جرمها [ الا عصر يومه ]

اى يوم المصلي فانها جائزة بلا كراهة كما قال اصحابنا كما فى الايضاح وذكر فى التحفة ان الاداء  
 مكروه وفيه اشعار بان الوقت لو خرج فى خلال الوقتية لم تفسد وهو الاصح وهو اداء لا قضاء وهو الاصح  
 كما فى قضاء الزاهدي ويستثنى من ذلك خروج وقت الفجر فانه مفسد كما مر [ويكره] تحريما [اذا  
 خرج] الامام من محله [للخطبة] الى الفراغ من الصلوة [النفل] اى الشروع فى صلوة النفل وسياتي فى  
 محله حكم ما اذا شرع قبله والخطبة شاملة للجمعة والعيدى والاستسقاء والكسوف كما فى النظم  
 وقاضيهان والخلاصة لكن سببى ان خطبة الكسوف ليست مشروعة عندنا ولعله مشير الى رواية  
 عنا والآولى ان يقول (ويكره عند الخطبة النفل) ليشمل خطبة الكاح والخطبة الثلث فى الموسم فان  
 الاستماع واجب فيها كما فى الزاهدي والكلام مشير الى ان مجرد الخروج يوجب الكراهة وهذا  
 عنده كما سياتي والى ان الكراهة لا يزول بعدم سماع الخطبة وفى النية اذا لم يسمع يجوز ان يصلي  
 المنة وقت الخطبة فى دارة القريبة من المسجد ثم حضرة والى انه لا يكره عند الاذان والافامة من  
 يوم الجمعة لكن فى النظم انه مكروه [فقط] فلا يكره الفرائض و صلوة الجنازة وسجدة التلاوة  
 وهذا لا ينافى ما فى الجمعة انه يكره الصلوة كما ظن لان المراد النفل بهذه القرينة [و] يكره النفل  
 فقط [بعد الصبح] الى الطلوع [الا سنته] اى سنة الصبح فلا يكره شئ من الفرائض واخواتها  
 كالندوة لكن فى المحيط انها غير جائزة وفى التحفة ان ما وجب بايجاب العبد من الندور وقضاء  
 تطوع افسد ونحو ذلك مكروه فيه فى ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه غير مكروه والصحيح  
 ظاهر الرواية وفى القنية عن ابي حنيفة رح انه يصلي تحية المسجد بعد الصبح وهذا حكم النفل  
 المبتدأ واما حكم ما اذا شرع فيه قبل فسياني [و] يكره النقل فقط [بعد اداء العصر الى اداء المغرب]  
 اى بعد الاداء الى المغير وبعد الغروب الى الاداء فلا يشمل وقت التغير كما ظن لان السابق  
 قرينة له فيكره النفل فى الوقتين دون الفرائض وما وجب بايجاب الله تعالى كسجدة السهو وغيرها  
 واما الواجب بايجاب العبد كالمندورة فلا يجوز كما فى المحيط لكن فى التحفة ان ما وجب بايجاب  
 العبد يكره فى الاول فى ظاهر الرواية والنفل وغيره يكره فى الثانى لان فيه تأخير المغرب عن  
 وقتها وفى الكلام اشعار بانه لو ادى العصر فى وقت الظهر كما فى الحج كره النفل بعده كما  
 فى حج القنية وسيجى ان النفل مكروه بعد الظهر اذا جمع بينه وبين العصر فى عرفة [ومن  
 هو اهل فرض] اى يستحق اداءها كالصبي اذا بلغ او المجنون او المغمى عليه اذا افاق او المسافر اذا  
 اقام او بالعكس او الكافر اذا اسلم او الحائض والنفساء اذا طهرت [فى آخر وقت] اى زمان يسع  
 التحريم فقط كما قال المحققون من علمائنا الا اذا طهرت من الحيض او النفاس فانه يشترط فيه  
 زمان الغسل ايضا بخلاف الكافر الجنب على الصحيح واحتريه عما قال زفر رح وتابعه كالمندوري  
 انه شرط للوجوب زمان يسع الواجب كما فى المحيط والظهيرية والظرف متعلق باهل [يقضيه]



اي ذلك الغرض [فقط] لا الغرض المقدم واحترز به عما قال الشافعي رح فان منعه اذا وجب العصر وجب الظهر ايضا كالعشائين [لا] يقضيه بالاجماع [من حاضرت] او لغست ارجن مثلا [فيه] اي في آخر وقته كما لو حاضرت في اول وقته لان الاعتبار في السببية آخر الوقت ولما كانت من عطف جملة على جملة لم يرد ان السوق يقتضي قيد فقط \*

[فصل \* الاذان] كالكلام اسم من التأذين و يطلق على هذه الكلمات

الخمس عشرة المشهورة واسقط عند ابي يوسف رح وفي رواية عن محمد رح و رواية الحسن تكبيران من اوله فيكون ح ثلث عشرة كلمة كما في الزاهدي فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها كما في الكشف والترتيب بين الكلمات مسنون فلو قدم بعض كان الاعداد افضل كما في التحفة واعلم انه لم يذكر الفاظ الاذان لشهرتها فيما بين المسلمين وكان في الاصل ما ذكرناه الا انه صلى الله عليه وسلم جعل من اذان الفجر ما تكلم مرة به بلال (من الصلوة خير من النوم) كما هو المشهور [سنة] مؤكدة ثالثة بالسنة والاجماع ولد يقابل الامام محلة تركوه وسببه انه صلى الله عليه وسلم حين اسرى به الى المسجد الاقصى وجمع له النبيون عليهم السلام صلى بهم بتأذين ملك و اقامته و الاشهر ان السبب رؤيا جمع من الصحابة في ليلة واحدة واحترز بالسنة عما قال بعض الساجدين من وجوبه واما روي عن محمد رح من فرض الكفاية ولا يجزى الصلوة بدونه عند من قال بالوجوب كما قال في الجلابي والاول هو الصحيح وعليه العامة كما في المحيط [للفرائض] اي فرائض الرجال وهي الخمس المشهورة والجمعة فلا يسن لصلوة الجنائز والتطوع وللنساء رحد من فان اذن اسأنا كما في المحيط [فقط] للأكيد [في وقتها] اي وقت اداء الفرائض فلا يحتسب من السنة لو اذن قبله وكذا في الوقت بعد الانيان فوقه للفجر بعد طلوعه ولظهر في الشتاء بعد زوال الشمس وفي الصيف بعد ان يبرد وللعصر ما لم يخف تغير الشمس وللمغرب بعد غيبة الشمس وللعشاء بعد ذهاب البياض قليلا كما قال ابو حنيفة رح كما في الزاهدي ولعل المراد بيان الاستحباب و الا فوقت الجواز جمع الرقت [ويعاد] الاذان في الوقت [لو اذن قبله] اي قبل الرقت وانما ذكره مع الاشعار به قبل نفبا لما في غير ظاهر الرواية مما روي عن ابي يوسف رح انه يحوز بعد نصف الليل كما في التحفة وذكر في الفيل انه تعاد عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وبالأزل يفتنى وفي الكلام اشعار بوجوب علمه بأوقات لصلوة ولو لم يكن عالما بها لم يستحق ثواب المؤذين كما في المحيط [يترسل به] مستأنفة والباء للظرفية كما دل عليه كلام الاساس وغبرة والمعني يمهل في الادان و يفصل بين الكلمتين ولا يجمع بينهما فانه سنة كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يفصل قبللا والا فالاعادة كما في القنية وذكر في التحفة ان التوالي بين كلماته سنة فان تركه فالسنة ان يعاد وفي الاطلاق اشعار بانه يضم الراء في الله اكبر على الخبرية ويسكن جماعة منهم المبرد ثم يفتحون للساكنين او ينقلون فتحه الهمزة اليه والاول

الصواب كما في مغني اللبيب واختار الانباري النقل كما في المضمرات [مستقبلا] في غير الحيعلتين  
فلو ترك الاستقبال كره لمخالفة السنة كما في الهداية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب وهذا بلا ضرورة  
فيؤذن المسافر راكبا حيث كان وجهه [واصبعا] اي انامله بعلاقة الجزئية [في اذنيه] خبر المبتدأ  
والجملة من الاحوال المترادفة وفي بعض النسخ يلا وار وقد جوزة الاندلسي وقال ابن مالك ان  
لافراد الضمير مزية على افراد الواو والتجوز في مواضع من الكشاف فالمخطي مخطي ( اهبطوا بعضكم  
لبعض عدوا ) واعلم ان الاذان بهذا الوصف احسن فلو ترك فهو حسن لانه ليس من السنن الاصلية كما  
في النهاية وان جعل يديه على اذنيه فحسن وكذا احده يديه على ما روي عنه كما في التحفة وفي  
الاكتفاء اشعار بانه لا يكره فاعدا وهذا اذا اذن لنفسه والا فمكررة كما في السراجية وذكر في المحيط  
ان القيام مستحب ولا راكبا ولو مقيما لكن في المحيط انه مكررة في حقه في ظاهر الرواية وعن ابي  
يوسف رح لا بأس به ولا ما شيا كما روي عن محمد رح كما في الظهيرية [ولا يلحن] من التلحين  
اد الالحان او اللحن اي لا يغير الكلمة عن وضعها بزيادة حرف او حركة او مد او غيرها في الادل  
والاخر فانه مكررة وعن الحلواني ان هذا في غير الحيعلتين كما في الزاهدي وغيره [ولا يرجع] اي  
يكره الترجيع وهو ان يخفض صوته بالشهادتين بالاولى مرتين وبالثانية مرتين ثم يرفع صوته بهما  
كذلك [ويحول] في الاذان [وجهه] لاصدره ولو في اذان المولود وهو الصحيح لانه سنة الاذان وقال  
الحلواني اذا اذن لنفسه لا يحول كما في المحيط [في] وقت [الحيعلتين] تثنية الحيعلة وهي ان يقول  
(حي على الصلاة) ذكره البيهقي وغيره وفي المقدمة حيعل اي قال (حي على الفلاح) فالظاهر انها يكون  
مشتركة وفي جعل المشترك مثنى باعتبار معنيين مختلفين مقال والمعنى للادل اسرعوا الى الصلاة  
وللناني الى ما فيه الحاجة [يمنة] في الاول [ويسرة] في الثاني وقال مشائخ مرويمنة ويسرة في كل  
والاول اصح كما في المنية [وان لم يتم الاعلام] بالتحويل يمنة ويسرة مع ثبات قدميه لاتساع  
الميدنة [يستدير] المؤذن [في] صومعة [الميدنة] بالكسراي الباربان يخرج راسه من الكوة اليمنى  
ويقول الاول مرتين ومن اليسرى ويقول الثاني مرتين وفيه ايدان بوجوب الجهر بالاذان لاعلام  
الناس فلو اذن لنفسه خافت لانه الاصل في الشرع كما في كشف المار وبانه يؤذن في موضع عال  
وهو سنة كما في القنية وبان لا يؤذن في المسجد فانه مكررة كما في النظم لكن في الجلابي انه  
يؤذن في المسجد او ما في حكمه لا في البعيد منه [والاقامة] في الاصل مصدر ثم سمي بها هذه  
الكلمات التي يقم الصلاة بها او الجماعة او الاصطغاف لها [مثله] اي مثل الاذان فيما ذكرنا  
من الاحكام العشرة فلا يرد ان المسافر ينزل للاقامة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه  
لم ينزل كما في المحيط و يجعل اصبعاه في اذنيه عند ابي حنيفة رح لانه احد الاذنين وقيل  
لا يجعلان لانه لا يومر بزيادة رفع الصوت كما في التمرتاشي ولا يحول الا لاناس ينظرونها كما



في الملتقط ويثم في مكان بدأ فيه الا اذا كان المؤذن اماما فقيه خلاف فقيل له ان يتمها ذاهبا وقيل ياخذ في المشي عند قوله ( قد قامت الصلوة ) حافضا صوته ويتم في مكان الصلوة كما في المحيط وذكر في المفيد يكره المشي فيها [ لكن يحذر ] اي يجمع بين كلماتها من الحذر وهو السرعة فلم ترسل جاز الا انه خالف السنة كما في شرح الطحاوي لكن في الهداية ان الحذر مستحب [ ويزاد فيها ] على كلمات الاذان بعد الجعلة [ قد قامت الصلوة ] اي قرب اقامة الصلوة على ما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط وذكر في الازاهير ان معناه لزمت وقيل قامت الجماعة الى الصلوة والظاهر ان الزيادة سنة وفي الجلابي لو تركت لاعيدت الاقامة كلها [ ولا يتكلم ] بفتح الياء [ فيهما ] اي في اثناء الاذان والاقامة فلا يجب عليه جواب السلام والعطسة لا في نفسه ولا بعد الفراغ على الصحيح كما في المحيط والكلمتين لا يستقبل ويكره التسنن فيهما كما في الرازي وفي وحدة الفعل ايماء الى انه ينبغي ان يكون المؤذن والمقيم واحدا كما في الظهيرية ويكره ان يقيم غير المؤذن الا برضاه او بغيبته كما في المنية ويجوز ضم الياء فيشمل المنع للمسمع عن الكلام فبهما اما في الاقامة فلمشابهة الاذان واما في الاذان ففي غريب المسائل ان الكلام فيه يوجب خشية سلب الايمان وفي القية انه لا يتكلم في الفقه والاصول في حال الاذان لكن في التمرناشي الكلام من غير المؤذن غير مكروه ولا يبعد ان يكون كناية عن منع الاشتغال بشئ سوى اجابتهما فانها واجبة الا على من في المسجد للصلوة وقبل سنة وقيل مستحبة وقيل بالقدم وقيل باللسان ولو جنبا كما في التمرناشي فيقال مثل ما قال في الجميع كما في الظهيرية الا في الجعلتين فيقال الحقوله وفي ( الصلوة خير من النوم ) ( صدقت وبررت ) بالكسر كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن مصليا او مستمعا للخطبة او معلما او جنبا او حائضا او نفساء او مجامعا او قاضيا للحاجة كما في النظم واعلم انه يستحب ان يقال عند سماع الاولى من الشهادة الثانية ( صلى الله عليك يا رسول الله ) وعند سماع الثانية ( منهاقرة عيني بك يا رسول الله ) ثم يقال ( اللهم متعني بالسمع والبصر ) بعد وضع ظفر الابهامين على العينين فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا له الى الجنة كذا في كثر العباد [ والتنويب ] في اللغة تكرير الدعاء وفي الشريعة ما تعارفه كل بلدة بين الاذنين وفي المحيط انه في زمانه صلى الله عليه وسلم ( الصلوة خير من النوم ) مرتين في اذان الفجر او بعدة ثم احدث التابعون واهل الكوفة بدله الجعلتين مرتين وعنه انه حسن وعنه انه يمكن بعد الاذان قدر ما يقرأ عشرون آية ثم يثوب ثم يصلي ركعتي العجر ثم يمكن قليلا ثم يقسم وعن ابي يوسف رح انه يقعد ساعة وفي الجامع الصغير انه يكره في سائر الصلوة وقال ابو يوسف رح لا بأس بان ينبه كل من اشتغل بمصالح المسلمين كالمفتي والقاضي بنوع اعلام ثم مشائخنا اليوم يقولون انه [ حسن في كل صلوة ] من نحو ( الصلوة الصلوة ) او ( قامت قامت ) كما في سمرقندي وهو اختيار السرخسي وصدر القضاة كما في الزاهدي

[ ويجلس ] استحسانا في كل صلاة [ بينهما ] اي بين الاذان و الاقامة فيكره الوصل كما في الكافي و الاول ان يفصل بما هو سنته او مستحب من الصلاة ( من احسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً ) كما في المحيط وذكر في الزاهدي ان مقداره ركعتان او اربع قرأ في كل عشر آيات و ينتظر للناس و يقيم للضعيف المستعجل لا لرئيس المحلة [ الا في ] صلاة [ المغرب ] فلا يشرب في المغرب ولا يجلس لكن يفصل عنده بسكتة هي مقدار آية طويلة وعنده ما يخطو ثلث خطوات كما في المحيط وعنده مقدار سورة الاخلاص كما في الزاهدي وعنده انه يجلس مقدار ثلث آيات كما في النظم وعندهما بمقدار جلسة الخطيب والعمل بما عنده غير مكروه عندهما بخلاف العكس كما في الخلاصة [ ويؤذن للغائتة ] الواحدة [ ويقيم ] ايضا وان اكتفى بها جاز كما في الجلابي [ وكذا ] يؤذن و يقيم [ لأول الفرائت ] الكثيرة [ ولكل من ] الفرائت [ البراقي ياتي بهما ] اي الاذان و الاقامة [ او بها ] اي بالاقامة كما قال محمد رح واما عندهما فانه ياتي بهما لكل كما في الجلابي وهذا احسن كما قال الامام السرخسي وقال ابو جعفر الاحسن ان ياتي بهما للاولى و بها للبراقي كما في المحيط ويجوز ان يكون هذا اي ما قال محمد رح قول الكل على ما قالوا كما في الكافي وقال الحلواني يؤذن للمقضاء في البيوت دون المساجد اذ فيه تشويش كما في الزاهدي [ وكرة اقامة المحدث ] باتفاق الروايات [ لا اذانه ] في ظاهر الرواية ويكره في رواية الحسن كما في التحفة وعن الشيخين جوازهما بلا مكراهة كما في المحيط ولم يعادا اي الاذان و الاقامة ولو قلنا بالكراهة [ وكرها من الجنب ] باتفاق الروايات [ ولا يعاد الاقامة ] هي [ لان تكرارها غير مشروع ] بل [ يعاد الاذان ] هو [ وهو الاشبه عند بعض المشائخ و اعادتهما مستحبة في رواية كما في المحيط وهو آثم فيهما كما في النظم ] كاذان المرأة [ فانه يكره و يعاد و في رواية الاصل يجزئهم كما في الجلابي [ والمجنون ] ولو في خلاله [ والسكران ] والمغمى عليه وفيه اشارة الى انهما يكرهان وهو غير معاد من صبي غير عاقل والى ان الفاسق كذلك ولو باشتراط الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان مراهما عاقلا اجراهم والى انهما من الكافر غير معتد بهما لكن حكم باسلامه للشهادتين كما في الجلابي واعلم ان اعادة اذان الجنب و المرأة و المجنون و السكران و الصبي و الفاجر و الراكب و القاعد و الماشي و المحرف عن القبلة واجبة لانه غير معتد به و قيل مستحبة فانه معتد به الا انه ناقص وهو الاصح كما في التمرتاشي [ وكرة تركهما ] معا [ في السفر ] ولو منفردا وفيه اشعار بانه لا يكره ترك احدهما وهو اذان المنفرد واما اذان الجماعة ففيه خلاف كما في النظم [ و ] كره تركهما معا [ في جماعة ] الرجال المقيمين المصلين في [ المسجد ] اي مسجد المحلة او قاعة الطريق كما في النظم ولا تعتبر المفهوم ههنا كما ظن لانه ليس بكلي كما مر و [ لا ] يكره ويجوز بلا اثم تركهما معا [ في بيته في مصر ] اي فيما يتعلق ببلد من الدار و الكرم وغيرهما لان ما في مصر يكفي كما في الخزانة وغيرها لكن علل في الروضة و الزاهدي وغيرهما بان



الاذان لاجتماع الناس و الاقامة للاعلام بالشروع وهما موجودان ههنا فينبغي ان لا يكره تركهما في السفر و جماعة المسجد عند الاجتماع و الاعلام و الاحسن ان ياتي بهما فانه يقتضي به ما يحد الافق من الملائكة ولو اقام فمن معه من ملكين كما في المحيط [ و يقرم الامام والقوم عند حي على الصلوة ] اي قبيله لكن في الاختيار اذا قال ( حي على الصلوة ) وفي الاصل وغيره الاحب ان يقوموا في الصف اذا قاله المؤذن وهذا قول العلماء الثلاثة وهو الصحيح وقال الحسن وزفر اذا قال ( قد قامت الصلوة ) مرة كما في المحيط وذكر في المنبة انه اذا اقام والامام لم يصل ركعتي الفجر لا يجب الامادة بعد ادائه وفي الكلام ايماء خفي الى انه لو دخل المسجد احد عند الافامة يقعد لكراهة القيام والانتظار كما في المضمرات والى انه لو كان الامام مؤذنا لم يقم القوم الا عند الفراغ وهذا اذا اقام في المسجد والافقد قاموا اذا دخله كما في المحيط [ ويشرح ] في الصلوة ذلك الامام والقوم ويحتمل ان يكون الوحدة للاشعار بوقت شروع الامام دون المقتدي فانه له وقت وسيع الى ادراك الركعة [ عند قد قامت الصلوة ] اي قبيله وفي الاصل بعده و الاول قول الطرفين و الثاني قول ابي يوسف رح والخلاف في الفضلية والصحيح الاول كما في المحيط والاصح الثاني كما في الخلاصة \*

[ فصل • شروط الصلوة ] واحدا شرط بالسكون وهو عرفا خارج يتوقف عليه الشئ بلا تأثير وفيه اشارة الى انها اكثر من عشرة منها التحريم والوقت والقعدة الاخيرة فانه شرط التمام في رأي القراءة فانها ولو ركعا في نفسها لكنها شرط صحة غيرها الا ترى انها توجد في جميع الصلوة تقديرا ولهذا لا يستخلف القاري اميا في الاخبارين كما في الكرمانى ومنها تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود ومراعات مقام الامام والمقتدي وعدم تذكر الفائنة في حق صاحب الترتيب وعدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة كما في النهاية ومنها جعل المريض رأسه خارج للحاف كما في الزاهدى الا انه استعملت محازا في سنة كما في المظم او خمسة على ان الطهارة عن الحدث والخبث واحدة كما في شرح الطحاوي وغيره [ طهر ] ظاهر [ بدن المصلي من حدث وخبث ] اي نجاسة حكمية وحقيقية زاد على المعفو من الغليظة والخفيفة [ و ] طهر [ ثوبه ] من خبث فلو وقع على رأسه طرف نجس لتوب معلق فسد صلوته بخلاف مجرد المس و رخص بعض المشائخ الصلوة في النوب النجس بلا عذر كما في الخزائنة [ و ] كذلك طهر [ مكانه ] اي موضع قدميه فلو كان موضع قدميه نجسا لم يجز الصلوة الا اذا قام على رجل موضوعة على طاهر ولو نقل الى موضع نجس ثم الى طاهر يجوز الا اذا طال ولو فرش نعليه على نجس واقام عليه جاز ولو لبسهما لم يجز ولو فرش الارض النجسة بالبول والتراب ولم يطين جاز استحسانا وفي الكلام ايماء الى انه لو وضع يديه او ركبتيه على نجس جاز عندهم كما لو سجد عليه جاز عنده الئل في التتمة والمكان شامل للسرور فلو كان عليه مثل الدم فحدث صلوته كما في الواقعات لكن في الخزائنة انها لم تفسد كما لو وقع ثوبه على نجس يابس

حين مجد وستر عورته ولو بالماء او ورق الشجر او الطين كما في النية وليس لستر الظلمة اعتبار كما في الزاهدي و الاطلاق يدل على اشتراط الستر عن نفسه وعن غيرها الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا سترها عن نفسه شرطا كما في الكرماني و اعلم ان المسنون للرجل ثوبان ازار و قميص و يكفي ما يشمل عامة جمده فلو صلى في سراويل كره و للمرأة ثلث خمار و قميص و سراويل و يكفي درع صفيق و مقنعة و الامة كالرجل كما في الجلابي [ و استقبال القبلة ] لغة الجهة و عرفا ما يصلي الى نحوها من الارض السابعة الى السماء السابعة مما يحاذي الكعبة و هي قبلة لاهل المسجد و المسجد لاهل مكة و مكة لاهل الحرم و الحرم للافاق على ما قال بعض المشائخ توسعة على الناس كما في المفاتيح و قال الزند ربي ان المغرب قبلة لاهل المشرق و بالعكس و الجنوب لاهل الشمال و بالعكس فالجهة قبلة كالعين و الوجه يعرف بالدليل كالمحاريب القديمة المنصوبة باجماع الصحابة و التابعين رضي الله عنهم فانهم جعلوا قبلة العراق ما بين المشرق و المغرب و قبلة خراسان ما بين المغربين و كالسؤال عن اهل ذلك الموضع و لو واحدا فاسقا اذا ظن صدقه و عند فقد هذين النجوم على ما حكى عن ابن المبارك انا نجعل الجدي خلف الاذن البمنى في استقبال القبلة كما في الكرماني و غيره و عنه و عن ابي مطيع و ابي معاذ و غيرهم ان قبلتنا حيث تغرب كواكب العقرب كما في قاضيخان و لا بأس بالانحراف انحرافا لا يزول المقابلة بالكلية بان يبقى شيء من سطح الوجه مما متا للكعبة و عند فقد هذه الامور التحري كما يأتي و منهم من بناء على بعض العلوم الحكمية الا ان العلامة البخاري قال في بحث القياس من الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه و به يشعر كلام قاضيخان [ و النية ] اي نية الصلوة لا الكعبة فانها لا يشترط على الصحيح كما في الخلاصة ثم اشار الى تفصيل ما يحتاج اليه منها فقال [ و عورة الرجل ] من دائرة قاطعة للبدن عرضا مارة بعضها على بعض [ من تحت مرتد ] المعهودة مما يقطعها القابلة [ الى ] دائرتين مارة بعضها على بعض من [ تحت ركبته ] اي تحت ركبته فالركبة عورة بخلاف السرة [ و عورة ] الامة اي القنة و المدبرة و ام الولد و المكابة [ هذا ] اي من تحت سرتها الى تحت ركبته [ مع ظهرها و بطنها ] و عن محمد بن مقاتل انها كالرجل [ و عورة ] الحرة بدنها جميعا [ الا الوجه ] و عن عايشة رضي الله عنها احدى عينيها فحسب لاندفاع الضرورة به كما في الزاهدي [ و الكف ] من الرسغ الى الاصابع و الاطلاق مشعر بان بطن الكف كظهره ليس بعورة كما في النظم لكن في الكرماني و غيره ان فيه اشارة الى ان ظهر الكف عورة لان الكف عند الاطلاق البطن لا الظهر [ و القدم ] من تحت الكعب الى الاصابع و الاطلاق مدخل للبطن و الظهر كما في النظم لكن في الخلاصة اختلف الروايات في بطن القدم و في الاكتفاء اشعار بان الساعد عورة لكن في الظهيرية الاصح انه ليس بعورة و في الزاهدي عن الشيخين ان الذراع لا يمنع جواز الصلوة لكن يكره كشفه ككشف القدم و اعلم ان ما ذكره ههنا مذكور في كتاب الكراهة فينبغي ان



يحيل اليه هذا عن التكرار [وكشف ربيع العضو] الذي هو عورة من الرجل والمرأة [يمنع] صحة الصلوة عندهما وهو الصحيح وعند أبي يوسف رح ما فرق النصف وعنه في النصف ورايتان والغليظة والخفيفة سواء كما في المحيط وفي اختيار الكشف إشارة إلى أنه لو انكشف بفعله فسدت صلوته في الحال بلا خلاف كما في المسبة فلو انكشف فستره من غير مكث جاز بالاجماع بخلاف ما إذا أدى ركبا ثم ستره فإنه مفسد بالاتفاق ولو لم يؤد شيئا لكنه مكث قدر ما يمكنه أداء ركن ثم ستره فسدت عند أبي يوسف رح خلافا لمحمد رح ولا رابة فيه عن أبي حنيفة رح كما في الحقائق وإطلاقه مشير إلى أن الانكشاف المتفرق بجمع كالنجاسة كما في الخزانة ولعل في التشبيه اشعارا بأن قدر الانكشاف كقدر النجاسة كما مر وفي الراعي لو بلغ المتفرق من الشعر والفخذ والساق ربعا من واحد منها فسدت ولو أصغر ثم أشار لتحقيق الربع إلى بيان العضو فقال [والساق] من أسفل الركبة إلى أعلى الكعب [عضو] بام فربعه بمنع [كالعضد] فإنه عضو تام بنفسه عند بعض المشائخ أو مع الركبة عند بعض وهو الصحيح كما في الكرمانى [والذكر] أي كالذكر [مفردا] عند بعض المشائخ ومع الانشيين عند بعض والصحيح هو الأول كما في الكرمانى ولذا قال مفردا [و] مثل [الانبيين] أي الخصيتين فأنهما معا عضو واحد على الصحيح فإن المشائخ اختلفوا أن الدبر والاليتين ثلثة أعضاء أو عضو واحد وثدي المراهقة تبع للصدر [بخلاف البالغه] وكل اذن عضو كما في الظهيرية والأوجه أن ما يلي الظهر أو البطن من لجنب تبع له كما في المنية [و] مثل [شعر نزل] من رأس المرأة فإنه عضو تام على الصحيح لأن في حواز النظر إلى طرف صدغ الأجنبية وأطراف ذوائبها من القنية ما لا يخفى وقال الحلواني أنه ليس بعورة وإنما قيد بالنزول لأن ما يوازي المنبت عورة بالاجماع وعضو اما تغلبا أو لانه جزء من آدمي لا يجوز بيعه [و] مسافر [عادم مزيل النجس] الحقيقي عن ثوبه حقيقة أو حكما بأن يجد المزيل لكفه لم يقدر على استعماله لمانع كالعطش والعدو [صلى] فرضا ونفلا [معه] أي النجس وإن كان أكثر من قدر الدرهم [ولم يعد] الصلوة إذا وجد المزيل وإن بقي الوقت والتقييد بالمسافر لأن للمقيم اشتراط طهارة ما يستتر به العورة وإن لم يملكه كما في النظم وغيره وبالحقيقي لإخراج الحكمى فإن صاحبه لم يصل كما مر في أول النيم [ولم يجز] صلوته حال كونه [عاريا] بالاجماع [وربع توبه] إذا أكثر منه [طاهر] حال متداخلة أو مترادفة لكن في النظم لو كان نصفه نجسا لم يصل عاريا [وفي] طهارة [أهل] من الربع بأن يكون شيء [منه] طاهرا [الأفضل] أن يصلي معه أي الثوب ويجوز أن يصلي عاريا قائما بإيماء وهذا عندهما وقال محمد وزفر رح لزم أن يصلي معه كما في الكافي [وعادم النوب] حقيقة أو حكما بأن لم يجد ثوبا شيء منه طاهر أو ورق شجر كما مر [يجوز صلوته] أي عادم الثوب عاريا قائما بركوع وسجود [وتندب] صلوة العادم [قاعدا مؤميا] ويجوز أن يصلي مع النجس قائما بركوع وسجود كما في النظم لكن

في المحيط انه مخير مندهما في ذلك ولزم ان يصلي معه عند محمد رح وفي الزاهدي يصلي العرابة وحدها متباعدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجله نحو القبلة ويضع يديه بين فخذه يؤمى ايماء وان صلى قائما بالايماء او قاعدا بركوع وسجود جاز [وقبله خائف الاستقبال] من عدو او مرض او غيره [جهه قدرته] فيصلي اليها [وان عدم من بعلم] القبلة من العلم او الاعلام او التعليم بان يكون في مغارة وحده او في حكمها [تحري] فيصلي الى جهة التحري ما شاء من الفرائض والنوافل وعن ابي يوسف رح ان الضيف تحري ليل للتطوع كما في المحيط والتحري الطلب لغة وشرعا طلب شيء من العبادات. بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته وانما قيد بالعبادات لانهم كما قالوا التحري فيها قالوا التوقي في المعاملات كما هو في المبسوط وفي الاكفاء اشارة الى انه لو تحرى ولم يتيقن بشيء فصلى الى جهة كانت حائزة ولو اخطأ فيه وقبل ان لم يقع تحريه على شيء اخر الصلوة وقيل يصلي الى الجهات الاربع كما في الظهيرية [ولم يعد] صلوته [مخطئ] في التحري سواء علم بذلك او ظن او لم يتبين حاله بعد الصلوة وفيه اشعار بان ما ادعى اليه تحريه من الجهة ليس قبلة حقيقة في حقه كما قال بعض اصحابنا لان فيه قولا بان كل مجتهد مصيب ولا نقول به بل مصيب في اجتهاده ابتداء ثم قد يصيب المطلوب وقد يخطئ وهذا نادر ما نقل عن ابي حنيفة رح ان كل مجتهد مصيب فان الحق في موضع الخلاف واحد كما في المبسوط [بل] يعيد [مصيب لم يسحر] كما اذا افتتح مع الشك بلا تحري ثم علم او ظن في الصلوة انه اصاب فانه يعيد وكذلك لو افتتح بلا شك ولا تحري يعيد عند محمد بن الفضل ولا يعيد عند محمد بن الحامد وهو الاصح بخلاف ما اذا علم او ظن او لم يتبين بعد الصلوة انه اصاب فانه لا يعيد بلا خلاف كما في المبسوط فلو علم او ظن انه اخطأ يعيد بلا خلاف كما في التمرناشي ولا يبعد ان يكون معنى قوله لم يتحر لم يعمل بتحريه كما اذا شك وتحري واعرض عن جهته فانها لا يجزي في ظاهر رواية اصحابنا وعن ابي يوسف رح انها يجزي كما في المحيط [وان تحول] وتغير [رأيه] الاول فصاعدا من الجهة التي هو فيها الى اخرى حال كونه [مصيبا] اي في الصلوة [استدار] اي انقل اليها منها ولا يستأنفها اذا اجتهد لا ينتقض بمثله فيجوز ان يصلي اربع ركعات الى اربع جهات كما روي عن محمد رح ولا منع عن الزيادة على ذلك كما في النقل وفيه اشارة الى انه لو تحرى رأيه الى جهة ثم تحول الى اخرى فاستدار ثم تحول الى الاولى استدار وقيل استأنف على خلاف بين المتأخرين كما في المحيط [ولا يضر] المقتدي المتحري [جهله جهة] توجه [امامه] المتحري ولا تقس صلوته به حتى يعيد [اذا علم] المقتدي [انه] اي الامام [ليس خلفه] فيضرة اذا علم انه خلفه ولو بعد سلامه كما في شرح الطحاوي [بل] يضره [تقدمه] عدلها خلافا لابي يوسف رح كما في الحلبي [او علم مخالفته] اي المقتدي الامام في الجهة بان يتوجه الى جهة و الامام الى اخرى وهذا اذا علم في الصلوة واما بعدها فلا يضره كما في شرح الطحاوي فالحاصل انه يضره علم تقدمه على امامه ومخالفته



له في الجهة فالاحسن ان يقتصر عليه ولا يخفى ان مجرد التقدم بلا علم به لا يضره كما ظن وانما لم يتعرض للظن في الموضوعين لانه كالعلم في حق العمل فيستغنى به عنه ثم شرع في كيفية النية فقال [ويقصد] المقتدي او الامام [صلوته] وادناه ان يجيب عنها في الحال وفيه اشارة الى انه لو قصد الظهر وتلفظ بالعصر سهوا اجراه كما في القنية وتحقيق السببة قد مر في الرضوء [و] يقصد [اقتداء] اي متابعة امامه [ان اقتدى] الا في الجمعة فانه غير محتاج اليه عند بعضهم لان الجمعة لم تكن الا مع الامام وفيه اشعار بانه لو نوى صلاة الامام لا تجزي لكن لو نوى الشروع في صلاة الامام تجزي على الصحيح كما في المضمورات [متصلا] مصدرا [بالتحريم] فلا يصح بالنية المتقدمة والمتأخرة عن تحريمه كل منهما اما الاول ففي النظم لا يجوز التقديم في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ر ح اذا نوى عند الرضوء جاز اذا لم يتكلم بعد وفي المحيط ان الشروع في الصلاة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد ر ح اذا لم يشتغل بعدها بعمل لا يليق به وعند ابي يوسف ر ح لا يصح الا في الصوم وفي الجلابي قال محمد بن مقاتل لا اعلم خلافا من علمائنا في صحة العبادة بالنية المتقدمة واما الناني ففي الزاهدي لا يجوز التأخير في ظاهر الرواية وعند الكرخي يجوز قيل الى البناء وقيل الى ما بعده وقيل الى الفانحة وقيل الى الركوع وقيل الى ما بعد الركوع وقيل الى القعود ولا يبعد ان يقال ان ما ذكر من التفصيل معنى ما حذف من قوله متصلا بالتحريم لمكان العطف واما ما ذكر فالنتيجة ان لا يصح تقديم نية اقتدائه على تحريمه الامام ويفرض ان يكون بعينها كما قال بعض ائمة بخارا وقيل ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله اكبر وقال عامة العلماء انه ينوي حين وقف الامام موقف الامامة وهذا اجود كما في النظم والاول هو الصحيح كما في الكرماني والاكتفاء مشير الى انه لا يشترط نية الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤم فلانا كان له ان يقتدي به وقال الكرخي و ابو حفص باسقاطها وعن ابي حفص ان غير الامام لو ام بالنية الامامة تفسد صلاة مأمومه كما في الزاهدي و الى ان حضور القلب في التكبير مع الاشتغال بمسئلة او غيرها في سائر الاركان كاف في اتمام صلاته حتى لا يستحب الاعادة وقال ظهير الدين المرغيناني لا يعبد وقال البقال لم ينقص اجرة اذا لم يكن لتقصير منه وفي صلاة قاضي القضاة التكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في كل ركن ولا يواخذ بالسهو لانه معفو عنه لكن لم يستحق بها ثوابا كما في القنية ويؤيد الاول ما في المتقط والخزانة والسراجبة ان قول بعض الزهاد (من لم يكن قلبه في الصلاة مع الصلاة لا قيمة لصلوته) ليس بشيء [ومع اللفظ] الدال على القصد [افصل] فاللفظ وحده لا يعتبر لكن في المجموع ان نية القلب ليس بشرط كما في الخزانة والمختار استحباب التكلم كما في المنية [و يكفي لغير الغرض والواجب] من السنن عند العامة والنوافل عند الكل [نيه مطلق الصلاة] اي قصد الصلاة بلا قيد سمة او نفل او عدد فتكفيه نية الصلاة في النفل عند الكل وفي السنن

عند الجمهور الا ان الاحتياط ان ينوي فيها متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الذخيرة وغيرها ولو نوى عددا كثيرا لم يلزمه اكثر من ركعتين على المشهور من قول اصحابنا كما في الجلابي وفيه اشارة الى انه لو نوى الغرض في كليهما كان آتيا بهما كما في الظهيرية والى انه لو نوى سنة الظهر و صلاة التسبيح اجزى من سنة الظهر ولا شك انه ينال ثواب التسبيحات كما في الحواهر فلا يشترط فيه الا جنس الصلوة و [اهما] اي الغرض و الواجب كصلوة الجبازة و الوتر [شرط] للصحة [التعيين] بالرفع اي قصد جزئي حقيقي لنوع الصلوة مثل الظهر كما في الكافي وقيل لا يجوز نية الظهر والاول هو الصحيح فلا يجوز نية الصلوة ولا الغرض ويجوز فرض الوقت الا للجمعة للخلاف الا في الخزائن والظهيرية وغيرها و ظهر يومه ليس بكلي فينحصر انحصار الكلي في فرد كما ظن و لو شك في خروج الوقت نوى صلوة عليه و ينبغي ان ينوي ظهر يومه كما في العتابي وانما اكتفى به اشارة الى ان الاداء بنية القضاء و بالعكس جائز و هو الصحيح كما في الخزائن والى انه لا يشترط في القضاء نية اول صلوة عليه او آخر صلوة عليه و هو الاصح كما في النية وغيرها [لا] يشترط لهما [العدد] اي نية عدد الركعات فلو نوى الظهر خمسا و صلى اربعا جاز كما في التتمة و ينبغي ان يكون النية بلفظ الماضي و لو فارسيا لانه الاغلب في الانشاءات و يصح بلفظ الحال في المشرح و الزاهدي وغيرها ان كيفية النية للغيرين ( اللهم اني اريد الصلوة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيسرها لي و تقبلها مني ) و لغبرهما ( اللهم اني اريد الظهر او الصلوة للميت او الوتر ) و زاد المقتدي ( متابعا للامام ) \*

[ فصل \* فرضها ] اي فرض الصلوة اعم من القطعي و الظني و الركن

و الشرط فالاحسن ركنها ولعله نبه على الخلاف المشير اليه و هذه النسخة احسن مما صدر بقوله صفة الصلوة اي تفصيلها كقواهم صفة الايمان كذا و هي في الاصل كالوصف مصدر و فرق المتكلمين من اصحابنا بانها صفة الموصوف و انه كلام الواصف لبس ههنا لا يرادة وجه [التحرية] من التحريم و هو جعل الشيء محرما ثم جعل بمعنى الفاعل فنقل الى النكبة الاولى فان بها يحرم الاشياء المباحة و التاء للمبالغة و هي شرط عند الاكثرين كما في المستصفى و لذا ليس الطهارة شرطا لها حتى لو كبر المحدث فغمس في الماء ثم رفع رأسه و صلى جاز كما جاز بناء الغرض على تحريم الغرض و الفل و عكسه و القضاء على الاداء كما في الكفاية [والقيام] اي قيام و احد في كل ركعة من الغرض دون النفل فاللام للعهد و هو لغة الانتصاب و شرعا استواء الشق الاسفل و الاعلى فالركن اصل القيام لا امتداد الا ترى ان الامام لو لم يطول القيام في الشفع الثاني اجزأ لانه لا قراءة فيه كما في جمعة المبسوط و ذكر في الاسرار ان الامتداد انما يجب لتحصيل القراءة التي هي ممتدة و بالاقتداء يقسط القراءة فلا يجب الامتداد كما ادرك في الركوع لكن في التمرتاشي اختلفوا ان القيام في حق الملاحق هل مقدار بقدر القراءة و في الامي لا بد فيها من مقدار ثلث آيات و الاطلاق دليل على انه لو صلى قائما على اصابع و جلبيه او عقبه بلا عذر يجز



وقيل لا يجوز كما في القنبة وعنده [قراءة آية] من القرآن المزل عليه صلى الله عليه وسلم بقلا متواترا  
كما في كتب الاصول والكلام والقراءة حتى قال في فتح الوصيل القراءة السبع متواترة و ما عداها غير  
قابت تواترا فلا يكفر جاحده ولو جاء من طريق موثق به التحق بسائر الاحاديث المروية عنه صلى الله  
عليه وسلم فلا يقرأ الشواذ فيها كما في تمهيد السالمي لانها نفس عنده : الاصح انه اذا قرأ بها في  
مصحف ابن مسعود وأبي لا تفسل لكن لا يعتد من القراءة بخلاف التوراة والانجيل فانه يعتد به  
ان كان معناه في القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي كما في الخزانة والآية العلامة و شرعا ما تبين  
اوله و آخره توفيقا من طائفة من كلامه تعالى بلاسم وح في الكلام دلالة على انه لو قرأ ما كانت  
كلمات او كلمتين نحو قتل كيف قدر ثم نظر جاز وهذا بخلاف وعلى انه لو قرأ ما كانت كلمة او حرفا  
نحو (مد هاتان) و (ق) لم يجوز وهو الصحيح كما في الظهيرية الا اذا حكم به حاكم فيجوز كما في قضاء الخزانة  
وعلى انه قرأ نصف آية مرتين او كرر كلمة حتى تبلغ آية لم يجوز وعلى انه لو قرأ نحو آية الكرسي في  
ركعتين لم يجوز وهو الصحيح عند بعض كما في الظهيرية و جاز على الصحيح كما في المصبرات ويستشئ  
منه الاخرس فابها سافطة عنه وكذا أُمي اجتهد آناء الليل والنهار بلا قدرة على التعلم وكذا من  
لا يمكنه اداء الحروف بالاجتهاد النام كبعض اهل الهد و الترك كما في الجلابي [في كل] اي كل  
ركعة [من ركعتي الفرض] النثائي والثلاثي والرابعي وبه اشارة الى انها في الاوليين والاخرين  
و المتوسطين والاولي والاخرى والاولى والثالثة والساينة والرابعة جميعا سواء كما في الخلاصة والمصبرات  
والظهيرية وغيرها من المتداولات وهو قول بعض المشائخ والصحيح من مذهب اصحابنا انها فرض في  
الاوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخرين كان قضاء كما في التحفة [و] قراءة آية في [كل]  
ركعة من [النور والنفل] اي من الواجب والسهو والتطوع و المتبادر من الكلام ان يقرأ فرضا  
في كل ركعة آية غير آية قرأ في الاخرى وفي القنية قال نجم الائمة لا يجوز ان يقرأ في الساينة من  
الفرض ما في الاولى وعن ابي يوسف رح يجوز و يجب السهو و في النوافل يجوز بلا سهو و يكره  
[و المكتفي بها] اي باية واحدة في ركعة [مسي] اي مستحق لعقوبة لا بالبارد لعل فيه  
خلاف فان المهاج قائل بالكراهة والاساءة دون الكراهة كما في الكشف وغيره [وعندهما] عطف  
على عده المقدرة قراءة [آبه طويلة] اي غير قصيرة عن ثلث فصار كما في الكرمانى [او ثلث]  
[آيات قصار] في كل ركعة منها والمكتفي بها مسي للعطف والقصار بالكسر جمع القصير بلا الحاق  
اماء للحمل على فعيل بمعنى مفعول [والركوع] الانحناء و شرعا السجاء الظهر و لو قليلا فان خر كالحمل  
فقد احزى كما في قاضيخان الخلاصة وهذا ظاهر الرواية وعنه انه ان كان الى الركوع اقرب يجوز و ان  
كان الى القيام اقرب لا يجوز فالطمانيه لم يفرض خلافا لابي يوسف رح و عن محمد رح ما يدل على  
ان قوله مثل قول ابي يوسف رح لكن ذكره المشائخ مع ابي حميفة رح كما في المحيط [والسجود]

اي السجدة فان اسم الجنس يدل على العدد عند ائمه العبرية الا انه خلاف ما عليه علمائنا في الاصول و هو لغة الخضوع و شرعا وضع الجبهة والانف على الارض وغيرها و اراد به الخضوع [بالجبهة] بان يضع عليها كل الجبهة او اكثرها كما في النهاية لكن في الزاهدي انه يكفي وضع شيء منها [والانف] هو اسم لما صلب فلا يكفي بوضع ما لان من الارنية كما في المحيط لكن في الكشف كما في الخلاصة ان الفرض يتم بذلك وحاصله ان السجود يتأدى عنده بمجرد وضع كل من الجبهة والانف وليس معناه ان وضع الانف عند وضع الجبهة فرض كما ظن [وبه] اي بان السجود يتأدى بكل منهما [بفتي] كما فهم من الوقاية لكن ذكر المصنف ان الفتوى على قولهما وهو انه وضع الجبهة فقط وعنه مثله وفي الخلاصة كره الاختصار على احدهما بلا عذر ومقدار الركن منه ادنى ما يطلق عليه اسم السجدة وفي الاكتفاء اشعار بانه لو سجد على الدقن او الخد لم يحز اجماعا كما في الخلاصة و بان وضع اليد ليس بفرض وكذا وضع الركبة وهذا اختيار اكثر المشائخ كما في الخزانة وعليه الفتوى كما في المحيط وكذا وضع رأس اصابع القدم وفيه اختلاف المشائخ قبل انه سنة ونقل الزاهدي فيه روايتين والصحيح ان رفع القدمين مفسد كما في القنية [والقعدة الاخيرة] على المشهور وفي المظم انها لا تفرض عند بعضهم بل واجبة كما في التحفة وازايل الكشف وسهو الكفاية وكذا ذكر المص [قدر التشهد] اي قدوما يتمكن منه وقيل مقدار الشهادتين وقيل ادنى ما يطبق عليه الاسم كالركوع كما في الخلاصة والاول هو الاصح كما في الكافي وغيره (والخروج) عن الصلوة او التحريمة [بصعته] اي بفعله الاختياري المسافى لصلوته كالتقهقهة كما في بحر الفتاوى وهذا عنده كما ذكره ابو سعيد البردعي واما عندهما فليس بفرض وثمره الاختلاف في المسائل الانثى عشرية الاتية لكن قال الكرخي انه ليس بفرض عندهم وعليه المحققون من اصحابنا كما في الزاهدي ولا يلزم عليه ذكر الترتيب بين التحريمة والقعدة وان ذكره في الشرح كما ظن فان المختصر ليس محيطا بجميع الروايات الا ترى انه يفرض الانتقال من ركن الى ركن عند ابي حنيفة رح على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجود عند محمد رح وفي رواية عنه والمسون الشهيرة خالية عنه على ان قوله فرضها والقعدة الاخيرة لا يخلو عن اشارة الى ذلك عند المصنف (المصنف) [رواجبها] اي واجب الصلوة المطلقة وهو ما ثبت بدليل ظني فسد لصلوة بتركه ولم تبطل [قراءة] خصوص [الفاتحة] فانها فرض من حيث كونها قرآنا وفي بيع المظم ونزالمحيط وغيرهما انه اذا قرأ كل القرآن صار المجموع فرضا وفيه اشعار بوجوب كل الفاتحة وهذا عدة واما عندهما فاكثرها ولذا لا يجب السهو بمبيان الباقي كما في الزاهدي [وضم] مقدار [سورة] من آية طويلة او ثلث قصار وفي الكلام اشارة الى انه يجب تأخير السورة عن الفاتحة والى انه يحب ان يقرأ مرة كما في المحيط والى انها واجبة وذا كان تاركها بومر بالاعادة كما في القنية والى ان نفس السورة واجبة ايضا كما قال القاضي في الجامع وعنه انها مستحبة كما في التمر تاشي والاكتفاء مشير.



الى ان تسمية الفاتحة كالمسورة غير واجبة والاولى غير واجبة على الصحيح والثانية عند ممن الائمة  
والى ان اخفاء التسمية لا يجب وفي اجماع الكشاف انهم اجمعوا على وجوبه [ورعاية الترتيب] بين  
اركان كل ركعة فوجب ان يكون كل سورة متأخرة عن اخرى والركوع بعد القيام والقراءة والسجود بعد  
الركوع والسجدة الثانية بعد الاولى والاخير متفق عليه واما البراقي فالظاهر انها مختلف فيها في  
سهو المحيط والذخيرة والكافي ان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود واجب عند اصحابنا  
الثلاثة وفي التمرتاشي اختلفوا في وجوب الترتيب في السور والصحيح ان تركه مكروه وفي سجديات  
شرح الطحاوي ان تقديم القراءة على الركوع فرض وفي سجديات شرح المسبوط والمحيط والظهيرية  
وحدث النهاية والكافي وغيرها ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض وهذا  
الخلاف مبني على اختلاف الرواية في التنبؤ شرح تاييخ الجامع ان الترتيب بين السجدين ليس  
بشرط واما بين غيرهما فشرط كما قالوا وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فاندفع ما ظن من التنافي بين  
الكلامين [والفعدة الاولى] قدر التشهد في الفرائض والواجبات والسنن في ظاهر الرواية كما في الكافي  
والقياس ان يكون سنة والترك مكروه كما في الظهيرية وذكر في النظم انها لو تركت في النقل نكس  
قياسا لا استحسانا وفي المتفرقات لا تفسد عند الشيخين خلافا لمحمد وزفر رج [والتشهدان]  
اي التشهد في القعدتين عند عامة المشائخ كما في التحفة وعليه المحققون من اصحابنا وهو الاصح كما في  
المحيط وهو الصحيح كما في الزاهدي وقال بعضهم انه في القعدة الاولى سنة كما في الكافي وذكر في النظم  
انه في القعدة الثانية فرض عند بعض وفي الاكتفاء اشعار بان صلوته صلى الله عليه وسلم ليست  
بواجبة وفي خزانة المفتيين انها واجبة في الاخبار [ولفظ السلام] اي لفظ هو السلام الاول يعنى  
السلام عليكم ورحمة الله بلا زيادة ولا نقصان فخرج بافظ آخر لزم السهو وقيل لم يلزم لانه  
سنة كما في المحيط وغيره ولا يبعد ان يراد لفظ السلام ففي النوازل وغيره انه لو اقتدى بعد ان يقول  
الامام السلام قبل ان يقول عليكم لا يصير داخلا في صلوته وفي التحفة يخرج عن الصلوة بتسليمة  
عند عامة العلماء وقيل بتسليمتين ولا يرد سلام الجنازة الذي هو سنة كما في الزاهدي فان الكلام  
في مطلق الصلوة [وقوت الوتر] اي دعاء في الوتر من الادعية الماثورة فلا توقيت فيه كما في الخلاصة  
ورقت المحيط زمانه بمقدار سورة الانشقاق وفي التحفة به او بمقدار سورة البروج وفي رواية بكليهما  
والاول هو الصحيح ولعله مخصوص بمن عرفه والا ففي كثير من الكتب المعتبرة ان من لم يعرفه يقول  
يا رب ثلاثا [وتكبيرات] صلوة [العبد ين] الزائدات على ما في نفسها وفيه اشعار بانه لا يجب لفظ  
التكبير في تكبير الافتتاح ولا تكبير الركوع فيهما وفي المستصفى وغيره انها واجبان وفي الاضافة  
اشعار بان لا يجب تكبير القنوت وهو واجب كما في سهر الزاهدي [وتعيين] الركعتين [الاوليين]  
من الغرض الثلاثي والرابعي [لقراءة] اي قراءة القرآن والاحسن القراءة في الاوليين وقد مر الخلاف

[وتعديل الأركان] لغة التسمية وشرعا تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلوس قدر تسميحه ويطلق على كل فانه صار كاسم الجنس والمراد الاطمينان في الاوليين فانه واجب على ما هو تخريج الكرخي دون تخريج الجرجاني فانه على ذلك سنة مكروهة الترك وأما الاطمينان في الآخرين فسنه على تخريجهما جميعا وعن ابي يوسف رح انه في الكل فرض والاول ظاهر الرواية الكل في الحقائق من مبسوط شيخ الاسلام لكن في المحيط والكافي وغيرهما انه في الاوليين واجب عند الطرفين وفي غيرهما سنه و الكل فرض عنده ورواية شاذة ما في القنية انه قال صدر الاسلام انه في الكل واجب عند الطرفين فبالترك سهوا يسجد وعمدا يكره اشد الكراهة ويلزم الاعادة ولم يدل كلام المصنرات و شرح المصنف على انه في الكل واجب كما ظن فاحفظه فانه و سابقه من مواضع يزل فيهما كثير من الخواص العظام فيضل و يضل كثيرا من العوام [و الجهر والاختفاء] اي جهر الامام و اخفائه بقريئة الفصل الاتي و حكم المنفرد سيجي [فيما يجهر] من الصلوة الاتية [و] فيما [يخفي] من غيرها والاطلاق مشعر بانهما لا يقيدان بما يجوز به الصلوة على الخلاف وهذا ظاهر الرواية وروي انه لا يسجد الا اذا اخفى فيما يجهر المقدار المذكور كما في الجامع الخاني وعنه انه اذا جهر او اخفى آية سجد وعن الشيخين اكثر الفاتحة كما في الزاهدي والاكتفاء مشير الى ان الانصات غير واجب وهو واجب عند قرأته وكذا متابعة الامام واجبة وان وجده فيما لا يحتسب من الصلوة كما في المحيط وذكر في الكافي انه فرض وفي التمرناشي انها شرط وفي المنية انها شرط في الافعال دونه الاذكار [و سن] على المشهور احترازا عما ذكرنا من الفرائض والواجبات فلا ينتقض بشي منهما كما ظن [غيرهما] الفرض والواجب [او ندب] غيرهما لاكمال السنة وهي للواجب وهو للفرض ثم شرع في كيفية كل من افعال الصلوة على التفصيل فقال [فاذا اراد المصلي الشرع] في الصلوة المطلقة ولا يخفى ما في اختيار ( اذا ) على غيره من اللطافة [كبر] اي قال (الله اكبر) وانما يصير شارعا بالتكبير في حال القيام او فيما هو اقرب اليه من الركوع كما في الزاهدي وما ياتي من قوله كل قيام لا يخلو عن اشارة ما اليه [بلا مد الهمزة] اي همزة الجلالة واكبر فانه فيهما مفسد وفيها كفر كما في المصنرات وانما أثر الهمزة على الالف وهي اسم مستحدث لان الالف مشترك بين هذين [و] بلا مد [الباء] اي باء اكبر فانه مفسد كما في عامة الكتب وعن زين المشائخ انه غير مفسد كما في المنية وفي التخصيص اشعار بجواز مد اللام والهاء والراء بلا جزم الا ان الناني خطأ والثالث مفسد كما في المحيط فالاولى ترك المضاف اليه بل المضاف ايضا للاستغناء بقوله كبر كما لا يخفى والاطلاق دال على انه ترفع الجلالة ولا يجزم وكذا اكبر ويجوز فيه الجزم كما في المصنرات [ماسا] مدركا باللمس حال مترادفة على وجه [بابهاميه] اي بطرفيهما [شحمتي اذنيه] اي ما لان من اسفلها لكن في النظم عن ابي حنيفة رح ان محاذاة الابهام الشحمة مسنونة وفي ظاهر الاصول محاذاة اليد الاذن وبكرة



التجاوز منها كالرفع الى المنكبين كما في خزائنه الفقه والمس لم يذكر في المنداولات الا في قاضيها  
و الظهيرة والقول بانه لتحقيق المحاذاة ليس بشيء وفيه اشارة الى ان اليد يرفع أولا ثم يكبر كما روي  
عنه وقبل يرفع مع ( الله ) ويرسل مع ( اكبر ) وعليه الفتوى كما في النظم والى انه يخرج اليد من الكف  
عند التكبير فانه ادب كما في المحيط وذكر في المفيد ان ترك الاخراج بدعة في حق الرجال سنة في  
حق النساء والى انه لا يسن ترك تفريج الاصابع كما قال ابوبكر البلخي بل يفرج و ينشر ويجعل  
الكف الى القبلة كما قال العامة كذا في النظم وعليه الاعتماد وعن بعض المشائخ الصواب ان يضم  
اصابعه في الابتداء ثم يبسط وقت التكبير كما في المحيط وهذه احكام مشتركة بين المصلين فالمختص  
بالمقتدي ان يحاذي تكبيرة تكبير امامه فانه افضل عنده وهو قول زفر رح وعندهما يوصل بتكبيره  
مثل ان يوصل الف ( الله ) براء ( اكبر ) وقال الامام السرخسي ان الافعال على هذا الخلاف و اشار  
شيخ الاسلام الى ان المحاذاة فيها افضل بالاجماع وقال ان قوله ادق او اجود وقولهما ارفق واحوط وفي  
عون المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الافضلية قولهما واعلم انه لا يدرك فضيلة  
التحرية عنده الا بالمحاذاة وعندهما الى وقت البناء الكل في الحقائق وقيل يدرك الى نصف الفاتحة  
وقيل الى آخرها كما في النظم وقيل الى الفاتحة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل بالركعة الاولى هو  
الصحيح كما في المصبرات وقيل بالناسف على فوت التكبير ولم يدرك بدونه وان كبر معه كما في الروضة  
[ والمرأة نرفع ] يديها [ حذاء منكبيها ] اي مقابلها على رواية ابن مقاتل عن اصحابنا وعن ابي حنيفة رح  
انها كالرجل وبه اخذ بعض المشائخ وقيل حذاء صدرها والاول اصح كما في المحيط وقيل الامة  
كالرجل كما في الزاهدي [ ويجوز ] الشروع فيها والماضي احسن فانه عطف على كبر [ بكل ما دل على  
التعظيم ] اي الترفع عن الانقياد بمخلوق من الاسماء الحسنى وغيرها وفيه اشارة الى ان الاول ان  
يشرع بقوله الله اكبر وبعض المشائخ قالوا على قوله بالكراهة بما سواه وهو الاصح ولم تجز عند ابي  
يوسف رح الا بالله اكبر او الاكبر او الكبير او كبير الا اذا لم يحسنه وعند محمد رح بكل ذكر تام نحو  
الرحمن اكبر او الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله والى ان لا يشرع باللهم وفيه خلاف المشائخ  
ولا بالله وعن الحسن انه يشرع به والاول ظاهر الرواية فانه يعتبر فيه الذات مع الوصف كما في المحيط  
و غيره [ ولا يشوب ] حال من الشوب وهو الخلط [ بالدعاء ] اي طلب الشيء على نحو شاب العسل بالماء  
كما في الاساس وليس مما يتعدى بالباء كما توهم فان مفعوله محذوف والمعنى لا يجوز شروعه به  
حال كونه خالطا للدال على التعظيم بالدال على السؤال نحو اللهم اغفر لي وارزقني واسنغفره [ ولو ]  
كان الدال عليه [ بالفارسية ] اي يجوز ذلك على تقدير كون ذلك البدال بالعربية والفارسية نحو  
( خدا بزرگ است و بنام خداي بزرگ ) فيكون الواو عاطفة على مقدر وليست للحال عن فاعل  
يجوز ادل والالزم ان لا يجوز بلفظ عربي كما تقر من تقييد الحال وفيه اشارة الى انه لا يجوز باللغة التركية

والزنجية والحبشية والنبطية مثلاً و الى ان لا يجوز مائر اذكار الصلوة وغيرها بالفارسية وقد جاز النكل  
عنده ويمكن الجواب كما يأتي ولا يشترط العجز عن العربية خلافاً لهما كما في الظهيرية وغيرها ولا خلاف  
ان تسمية الذبيحة وتلبية الاحرام يجوز بالفارسية كما في النهاية وهي منسوبة الى الفارس بكسر الراء  
كما في انساب السمعاني وهي بلاد الفرس كاصفهان و الري و همدان و نهاوند و آذربيجان وغيرها  
لكن في الازاهير ان الفارسية لغة جور من بلاد فارس والمراد العجمية فهي الاولى بالذكر [لا] يجوز  
[القراءة بها] اي بالفارسية [الا بعدد] وهو ان لا يقدر على العربية وهذا عندهما وفي رواية عنه  
كما في الكشاف في قوله تعالى (طعام الاثيم) واما عنده فيحوز مطلقاً لكنه مكروه بلا عدد سواء  
كان على نظم القرآن كما في (معيشة ضنكا) اي تنكا و (جزاء جهنم) اي سزاي وى ووزخ اولا و سواء كان  
ثناء او قصصاً و قيل اذا لم يكن على نظم القرآن لا يجوز و قبل اذا كان من القصص تفسد صلوته و  
الصحيح الاول وذكر شيخ الاسلام وغيره انه رجع الى قولهما كما في المحيط وهو الصحيح وعليه المعول  
وانما خص الفارسية بالنفى ليمضي غيرها بالطريق الاولى لقربها بالعربية و في الحديث (لسان اهل  
الجنة العربية او الفارسية الدرية) بتشديد الراء كما في الكرمانى وغيره [وبه] اي بعدم الجواز [يفتى]  
في الحقائق و عليه الاعتماد و في الكشاف ان في كلام العرب خصوصاً في القرآن من لطائف المعاني  
ما لا يستقل بادائه لسان [و] اذا كبر [يضع يمينه على شماله] كما في الاصل ثم اختلف المشائخ فيه  
ف قيل انه يضع باطن كف اليمنى على ظاهر الشمال و قيل على الذراع وقال الاكثرون على المفصل وعن  
الصاحبين بقبض الرسغ باليد اليمنى كما في المحيط لكن في الجلابي قال يضع وسط الكف على  
الرسغ فابضا وقال باطن الاصابع طولاً و الاول اولى وقال ابو حفص يقبض بالابهام والخنصر و  
البنصر و في الكرمانى استحسنت كثير منهم ان يقبض بالاولين [تحت هرقته] لانه من سنن  
الرسول و في الاكتفاء اشعار بان المرأة في ذلك كالرجل لكن في المصنوعات وغيرها انها تضع على صدرها  
ولا يبعد ان يشار بتكبير الضمير الى مخافة الحكم [في كل قيام فيه ذكر] شامل للقرآن [مسنون]  
مشروع فلا يرسل بعد التكبير بل يضع في الثناء و القنوت و صلوة الجنازة و قيل عنده يرسل في  
القنوت و هو قول ابي يوسف رح و اختلف مشائخ ماوراء النهر في صلوة الجنازة و قال محمد رح ان  
الوضع سنة قيام فيه قراءة كما في المحيط و عن ابي حنيفة رح انه يرسل الى الفراغ من التعوذ و عنه اذ  
كبر ارسل ثم يضع كما في النظم و الصحيح المتن كما في المصنوعات و اعلم ان الاولى ان يكون بين قدميه  
قدر اربع اصابع في القيام كما في خزائن المفتيين [و يرسل] عند الجمهور و يضع عند اصحاب الفضلي  
للمخالفة الكلية للمشيعه [في قومة الركوع و بين تكبيرات العيدين] و فيه مع النظر الى السابق دلالة  
على ان ليس فيهما ذكر مسنون كما في نوك التفريع على نقيضه و لكل رواية كما سيأتي [ثم يثنى] اي يقول  
(سبحانك اللهم و بحمدك) الخ اي سبحتك بحمدك بحمدك بحمدك يا الله تسبيحاً و بحمدك او اشتغلت بحمدك



فالواول لعطف المفرد او الجملة ويجوز ان يكون للحال اي وقد اشتغلت بحمدك فانه روي سبحانه بحمدك ولا ينبغي ان يقال بزيادة الواول لانها ليست بقياس (وتبارك اسمك) اي دام خيره (وتعالى جلك) اي تجاوز عظمته عن درك افهامنا ولم ينقل في المشاهير (وجل ثناؤك) (ولا اله غيرك) بفتحهما ورفعهما وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس كما في المحيط ووجه الكل ظاهر على واقف الفن وانما اثر (ثم) لتخلل الوسائط المعهودة [ولا يوجه] عطف على (كبر) او (ثم يثنى) فلا يوجه قبل التكبير ولا بعده ولا بعد الثناء لا في الفرائض ولا في غيرها لكن في النظم لا يوجه في الفرائض في الاصول وعن ابي يوسف رح انه يوجه بعد الثناء ويوجه في النوافل بعد الثناء بالاتفاق ويستحب التوجه قبل التكبير عند المتأخرين كما في الحقائق وهو ان يقول (اني وجهت وجهي) الى قوله (مسلمين) واختلف في ان يقول مسلما وقوله انا من المسلمين اصح عن قوله انا اول المسلمين لانه كذب مفسد للصلوة عند بعض كما في المحيط [ويتعوذ] اي يقول سنة (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وهو المختار من الالفاظ والمتبادر منه ان يثنى ثم يتعوذ وهو الاصح كما في المصنوعات [للقراءة] في الركعة الاولى لا غير بقريظة قوله [لا] تبعا [للتناء] وهذا عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح فانه عدة للثناء ثم اشار الى ثمرة الخلاف بقوله [في قوله] اي التعوذ [المسبوق] في اول ما فات عنه عند محمد رح [ولا] يقوله عند ابي يوسف رح وفي رواية عن محمد رح وقال صدر الاسلام انه اصح كما في المحيط وغيره والمسبوق هو الذي لم يدرك بالجماعة اول الصلوة فقط [الموتم] اي المقتدي سواء كان مدركا ادرك الكل بالجماعة او لاحقا ادرك بالجماعة اول الصلوة مع فوات بعض [ويؤخرة] الامام [عن تكبيرات العبدین] عنده وبقدمه عليها عند ابي يوسف رح وانما لم يذكر الامام مع محمد رح كما ذكره الكافي وغيره لان في المحيط لم يوجد ذكره معه في شيء من الكتب وفي المنظومة وشرحها ان ليس عنه فيه رواية [ويسمي] اي يقول سنة (بسم الله الرحمن الرحيم) قبل الفاتحة وهي سنة قبلها في كل ركعة في قول اصحابنا على قول الدقاق او في قول ابي يوسف رح وعنه في الركعة الاولى والاخرى كما في المحيط وعليه الفتوى كما في المصنوعات [لا] يسمي عند الكل [بين الفاتحة والسورة] لكرهتها كما في الكشف (ن) وعنه انه يسمي وعند محمد رح انه يسمي الا في الجهرية كما في المحيط والاخرى قول ابي يوسف رح كما في النظم وهو قول محمد رح وهو المختار كما في المصنوعات وفيه اشارة الى انها ليست من الفاتحة واكثر المشائخ على انها آية منها كما في المحيط والذخيرة والخلاصة والزاهدي وغيرها وانما لا يشير الى انها من القرآن ام لا لان كونها منه ليس بنص عن المتقدمين كما في الايضاح والمحيط والكشف وغيرها قال الكرخي لا اعرف بها التصريح عن مقدمي اصحابنا والامر بالاخفاء دليل على انها من القرآن وفي الزاهدي انها آية على الصحيح وذكر ابوبكر ان الاصح انها آية في حرمة المس لا في جواز الصلوة ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والبلويح انها ليست من القرآن في المشهور من مذهب ابي حنيفة رح [ويسمى] من الاسرار اي

يخفي الشئاء والتعوز والتسمية فانه سنة كمفروضة فالجهر مكررة كما في المحيط وغيره والخلاف قد مر  
واعلم ان الترمذي قال الجهر بالتسمية غير مسنون عند اكثر الصحابة والتابعين وحديث الاخفاء  
صحيح بلا خلاف وقد بلغنا ان الدارقطني قال لم يصح في الجهر حديث كذا في شرح المغني  
في مذهب احمد بن حنبل [ ثم يقرأ ] على ما مر من التفصيل [ ويؤمن ] المنفرد او الامام كما  
في الجلابي وعنه ان الامام لا يؤمن والمعنى يقول بعد الفاتحة آمين بالقصر او المد مع تخفيف الميم  
او تشديد ها وان كان مفسدا للصلوة عند الطرفين لكن لم يفسد عنده وعليه الفتوى وهو تعريب (همين)  
يعنى (همين مى خواهم) او (همين باد) كما في المصنوعات وذكر الرضي انه سرياني كقاييل مبني على الفتح  
وحذف بحذف الهمزة ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مد ومعناه افعل [ سرا ] اي قولاً اسراراً وان كان  
في الاصل المكثوم في النفس وفيه اشعار بان آمين لبس من الفاتحة ولا خلاف فيه كما في الكافي لكن في  
التيسير عن مجاهد انه من الفاتحة وبان النامين واخفاؤه سنة فكرة الجهر كما في المحيط [ كالماموم ] فانه  
يؤمن سرا اذا سمع (ولا الضالين) ولو في الظهر او العصر وعن بعض المشائخ انه لا يؤمن فيهما وعنه ان  
الماموم لا يؤمن كما في المحيط والصحيح هو الاول كما في الزاهدي [ ثم يكبر ] للصلي [ للركوع ] وفيه دلالة  
على انه لا يصل التكبير بالقراءة وهذا رخصة والافضل الرصل فان في الفصل خلوشى من الصلوة عن  
الذكر وقيل ان بقي في حال الخرور حرف او كلمة فلا باس كما في الزاهدي [ خافضاً ] حال فيغيد  
سنة هي كون ابتداء التكبير عند اول الخرور وانتهائه عند استواء الظهر وقال بعض المشائخ انه يكبر  
قائماً والاول هو الصحيح كما في المصنوعات لخال الثاني عن الذكر ولو في الظهيرية انه الصحيح [ ويعتمد ]  
اي يتكئ [ بيده ] اي يديه [ على ركبتيه ] بان يضع راحتيهما عليهما حال كونهن غير منحنيتات  
كالقوس وياخذهما بالاصابع حال كونه [ مفرجاً ] اي مفتحاً [ اصابعه ] اي اصابع يديه فان الاخذ  
والفريخ والوضع سنة كما في الجلابي وكذا الاستقامة ولذا كره تركها فينبغي ان يزداد مجاوباً  
عضديه ملصقاً كعبيه مستقبلاً اصابعه فانها سنة كما في الزاهدي [ باسطاً ظهره ] بحيث يستقر عليه قدح  
ماء [ غير رافع ] رأسه [ ولا منكس ] رأسه [ من التنكيس ] تقليب الشئ على رأسه كما في الصحاح وغيره  
وخافض اولى لفظاً ومعنى لانه لو خفض رأسه قليلاً كان خلافاً للسنة وهي استواء الرأس مع العجز  
كما في المبسوط قيل لو قال غير رافع رأسه ولا ناكس كان اولى لان الرأس داخل في مفهومه وفيه انه  
محرم فيه والمحرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم والاكتفاء مشير الى ان المرأة كالرجل في هذه  
الاحكام لكن في الزاهدي وغيره انها لا تعتمد عليهما ولا تفرج الاصابع ولا تجافي العضد بل تضع  
عليهما وتضم وتنحنى ركبتيها [ ويسبح ] اي يقول التسبيح المعهود ( سبحان ربي العظيم ) فانه  
لا يبعد ان يكون الفعل يتضمن لام العهد كما يتضمن لام الجنس وفي الكافي ان تسبيحات الركوع  
والسجود سنة وقبل واجبة وقال ابو مطيع نلميد ابي حنيفة رح انها فرض وفي الصلوة المسعودية



منه ان اقل من الثلث مفسد وقال خلف ان اصله فرض [ثلاثا] من المرات وعن محمد ر ح اذا ترك اذ  
 اتى مرة يكره كما في النهاية [وهو ادناه] اي ادنى التسميع الممنون من الخمس والسبع والتسع ولا يرد  
 اشكال على اصل الفعل بالنسبة الى التسع لانه على التغليب ولا على افراد المضاف اليه المعروف لاسم  
 التفضيل لكونه كناية عن اسم الجنس والاطلاق مشير الى ان الامام كغيره في ذلك وفي المحيط  
 انه يقول اربعا ليمكن القوم من الثالث والى انه لا يطول لادراك الجائي فانه مكرره وقبل مفسد  
 وكفر وقيل جائز ان كان فقيرا وقبل ما جور ان اراد القرية كما في الزاهدي [ثم يسمع] من التسميع  
 اي يقول (سمع الله لمن حمده) اي استمع اليه كما في الرضي وقال الزمخشري انه مجاز عن قبل واللام  
 بمعنى من وفي المصمرات ان الضمير وقف بلا اشباع واعلم ان اخفاؤه سنة كما في المحيط ولعل تركه  
 لانه من الاذكار ومن اخفاؤها كما في الكشف [رافعا رأسه] فكما ان نفس التسميع سنة كان هو في  
 هذه الحالة سنة كما في الجلابي ولذا لو ترك حتى استوى قائما لا ياتي به كما لو لم يكبر حال الانحطاط  
 حتى لو ركع او سجد كما في القنية لكن في المبسوط والمحيط انه يرفع رأسه من الركوع ثم يسمع  
 واعلم ان المتن كعادة المتداولات مشير الى ان ليس في هذا الرفع تكبير والعمان مصرح به لكن  
 في سنن المحيط يكبر اذا رفع رأسه من الركوع وعليه يدل حديث البخاري وفي شرح الاثار ان  
 الاوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بذلك من بعده صلى الله عليه وسلم  
 الى يومنا هذا لا بنكرة منكرو ولا يدفعه دافع [ويكتفي به] اي التسميع [الامام] فلا يجمع بينه  
 وبين التحميد وهذا عنده خلافا لهما وعليه الطحاري وجماعة من المتأخرين [و] [يكتفي] [بالتحميد]  
 (اللهم ربنا لك الحمد) او (ربنا لك الحمد) او (ربنا ولك الحمد) او (اللهم ربنا ولك الحمد) والاول  
 افضل كما في المحيط والثاني المشهور في كتب الحديث كما في الكرمانى وهو الصحيح كما في القنية ويقول ذلك  
 عند تسميع الامام [المؤتم] فلا يجمع بينهما بلا خلاف [ويجمع المنفرد بينهما] اي بين التسميع  
 والتحميد عندهما وعن ابي يوسف ر ح يكتفي بالتحميد وهو الصحيح من مذهبه على ما ذكره  
 شيخ الاسلام واختلف مشائخنا في قول ابي حنيفة ر ح والاصح الجمع كما في المحيط وأشار في الاصل  
 والجامع الصغير انه لا يجمع قيل هو الصحيح وعليه المشائخ لانه لو جمع لوقع التحميد بعد تمام الانتصاب  
 ومحل الذكر حالة الانتقال كما في الكرمانى لكن في شرح الحلواني انه حمد حالة الاستواء في الجواب  
 الظاهر وهو الصحيح وقيل حالة الارتفاع وقيل حالة الانحطاط كما في المنية واعلم ان ما مر غير الفرض  
 والواجب سنة وما يأتي غيرهما ادب الا الانحراف عند السلام فانه سنة كما في خزانة المفتين  
 [ويقوم مستريا] هو للتاكيد فان مطلق القيام انما يكون باستواء الشقيين كما مر وانما اكد لغلبة  
 الاكثرين عنه فليس بمستندرك كما ظن [ثم يكبر] خافضا كما في المحيط والتحفة وغيرهما وفي الايضاح  
 اذا اطمأن قائما كبر وخر ساجدا ولعل ثم للاشعار بالاطمينان [ويسجد فيضع] على الارض

[ركبتيه] اي ركبته اليمنى ثم اليسرى كما في وقار الروضة والفاء لعطف المفصل على المجرم كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني الاية [ثم] يضع [يديه] اي يده اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون ابهاماه حذاء اذنيه كما في الكرمانى وذكر في التنف ان وضع الايدي حذاء المنكبين ادب وفي المنية يكره وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان ذا خف كما في الحقائق وفيه دلالة على ان هذا الترتيب سنة كما في الجلابي [ضاماً اصابعه] اي ملصقاً جانب بعضها بجانب بعض فان الاصابع تترك على العادة فيما عدا الركوع والسجود كما في الكافي وغيره ولوقيل بالتغليب لكان احسن فان ضم الركبتين سنة ايضاً كما في الجلابي [ثم] يضع [وجهه] بان يضع انفه ثم جبهته فان الاصل ان يضع الاقدام اقرب الى الارض كما في المضمرات وغيره لكن في التحفة يضع الجبهة ثم الانف وقيل يضعهما معا [مبدئياً] بالباء اي مظهر [ضبعيه] بفتح المعجمة وسكون الباء او رفعهما كما ذكره شيخ الاسلام وهو العضد وقيل وسطه وباطنه كما في المغرب وفيه تغليب فان المعنى مبعداً عضده عن جنبه وذراعه عن الارض لان كليهما سنة كما في الجلابي الا اذا كان المصلي في الصف فانه لا يبدي عضده كيلاً يورذي احداً [مجانياً] مباعداً [بطنه عن فخذه موجهها اصابع رجليه] اي رؤس اصابعهما بان يضع صدر القدم مع بطون الاصابع على الارض وفي بعض النسخ ويديه اي رؤس اصابعهما بان يضع الراحة على الارض [نحو القبلة] فان انحراف اصابعهما عن القبلة مكروه كما في خزائن المفتين فتوجيههما نحوها سنة كما في الجلابي [ويسبح] اي يقول التسبيح (سبحان ربي الاعلى) [ثلثاً] وهو ادناه كما مر [ويجوز] السجود [على كل شيء يجد] الساجد [حجمه] اي شدة ذلك الشيء كما في الطلبة [ويستقر جبهته] تفسير لما يليه من الجملة اي يكون بحيث لو بالغ لا يتسفل رأسه ابلغ منه فلو سجد على الجوارس والقطن ونحوهما لم يجز بخلاف ما لو سجد على نحو الحنطة كما في الخزائن [و] يجوز [على ظهر من يصلي صلوته] اي صلوة الساجد وهذا اذا كان ركبته على الارض والا فلا يجزيه وقيل لا يجزيه الا اذا سجد الثاني على الارض وقال صدر القضاة يجزيه وان كان سجد الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة الكفاية [في] وقت [الزحام] اي مدافعة بعض بعضاً في المضيق بسبب كثرة المصلين بالجماعة وفي الكلام اشارة الى ان المستحب هو التأخير حتى يزول الزحام كما في الجلابي والى ان لا يجوز على غير الظهر لكن في الزاهدي يجوز على الفخذين والكمين بعدد على المختار وعلى اليدين والكمين مطلقاً والى ان لا يجوز على ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الاصل انه يجوز في الزحام كما في المحيط وفي تيمم الزاهدي يجوز على ظهر كل مأكول والى انه لو وجد فرجة وسجد على ظهر رجل لم يجز كما في فاضلخان والى انه يجوز ان يكون موضع السجدة ارفع من موضع القدم باكثر من نصف ذراع في الزحام ولا يجوز في غيره ففي عامة المنداولات ان لا يجوز ان يكون موضعها ارفع منه باكثر من لبنتين منصوبتين وارىد لبنة بخارا



وهي قدر ربع ذراع كما في المنية [ والمرأة ] حرة اقامة [ تنخفض ] اي توقع الخفض المعهود فلا تنصب اصابع القدمين ولا تبدي الضبعين وتفتش الذراعين [ وتلزم ] بالزاء والصاد لغة [ بطها بفخذيهما ] لانها اقرب الى الستر [ ويرفع رأسه ] من السجدة فانه يفرض ان ترفع مقدار ما يسمى رفعا كما روي عن ابي يوسف رح وعنه مقدار ما يجري فيه الريح وعنه الى ان يصير اقرب الى الجلوس والاول اصح كما في الجلابي والاخر اصح كما في البهائي [ مكبرا ويجلس ] اي يقع الجلوس المعهود من الرجل والمرأة كما يأتي [ مطمئنا ] ذلك الشخص ساكنا وجوبا والاكتفاء مشير الى ان ليس فيه ذكر مسنون وعن حماد بن مطيع انه يقول ( سبحان الله وبحمده استغفر الله ) كما في الظهيرية [ ويكبر ] خافضا [ ويسجد ] اي يوقع السجود المعهود فيضع ركبته الى ان يسبح ثلثا وهذه السجدة فرض بالاجماع [ مطمئنا وكبرا ] هو [ يرفع رأسه ] او على مذهب من جوز الراء [ ثم ] يرفع يديه ثم ركبتيه [ فيرفع ] اول ما كان اقرب الى السماء على عكس الخفض ويقوم على صدر قدميه [ بلا اعتماد ] واتكاء اليد [ على الارض ] فانه مكروه الا اذا كان شيخا كبيرا كما قال علي رضي الله عنه وقال عامة العلماء لا بأس به مطلقا كما في الزاهدي [ ولا يعود ] لانه عليه الصلوة والسلام قام على الرضف اي الحجارة المحممة وقال الامام الحلواني لوقعد جلسة خفيفة فلا بأس به كما في النهاية [ والركعة الثانية كالاولى ] فيما ذكر من الاعمال [ لكن لاتناء ] فيها [ ولا يعود ] فيسمي قبل الفاتحة [ ولا رفع يديه ] للتكبير [ فيها ] اي في الركعة الثانية او في الصلوة ويحتمل ان يكون جملة مستقلة والضمير للصلوة فيكون نفيا لقول الشافعي رح انه يرفع اليد عند الركوع وبعد التسميع فان ذلك مكروه عندنا وعنه انه مفسد كما في المحيط وغيره وهو الاصح كما في الجواهر [ واذا اتى بها ] اي الثانية [ افتش ] اي بسط على الارض [ رجله اليسرى ] اي الكعب وما تحته منها [ وجلس عليها ] اي على ذلك الرجل [ ناصبا يمينه ] من الرجل [ موجه اصابعه ] اي اصابع الرجل اليميني فان العهد مقدم على الاستغراق كما في المبسوط وشرح الطحاوي والخلاصة وذكر في الكافي والتحفة اصابع رجليه فبوجه رجله اليسرى الى اليميني واصابعها [ نحو القبلة ] بقدر الاستطاعة فان توجيهه الخنصر لا يخلو عن تعسر وهذا في الفرض واما في النفل فيقع كيف شاء كالمرضى كما في الزاهدي [ واضعا يديه ] اي كفههما [ على فخذيه ] اليميني على اليميني واليسرى على اليسرى كما روي عن محمد رح في غير رواية الاصول وعنه ايضا ينبغي ان يكون اطراف الاصابع عند الركبة وفي الطحاوي يضع يديه على ركبته كما في الركوع الكل في الزاهدي ولا يأخذ الركبة على الاصح كما في خزائن المقتبين وفي الكلام اشعار بان المرأة تضع اليد على فخذيهما اذا بلا خلاف كما في المسعودية [ موجه اصابعه ] اي اصابع يديه [ نحو القبلة مبسوطة ] غير مقدوسة كما في لم الفتاوي مفرقة كما في شرح الطحاوي [ والمرأة ] تجلس [ على ايتهما ] بالفنح لا بالمسر كما في الصحاح [ اليسرى ] مخرجه رجليها من الجانب الايمن [ كما في الكافي ] لكن في التحفة انه

رواية النوادر على ما ذكره ابن شجاع وذكر محمد رح انها تجمع رجليها من جانب وفي الاكتفاء اشعار بأنه لا يشير ولا تعقد وهذا ظاهر اصول اصحابنا كما في الزاهدي وعليه الفتوى كما في المضمرة والواجبي والخلاصة وغيرها وعن اصحابنا جميعا انه سنة فيخلق ابهام اليمنى ووسطاها ملصقا رأسها برأسها ويشير بالسبابة عند (اشهد ان لا اله الا الله) وعن الحلواني يرفع عند (لا اله الا الله) ويضع عند (لا اله الا الله) ليكون كالنفى والاثبات ويعقد البنصر والخنصر كما قال الفقيه ابو جعفر روح وقال غيره من اصحابنا انه يعقد عقد ثلثة وخمسين كما في الزاهدي فيقرب على مقتضى علم عقد الانامل الوسطى والبنصر والخنصر من اصولها الثلثة ويقسم السبابة ويضم الابهام مع الكف محاذيا للسبابة للخمسين [ ويتشهد ] اي يقرأ التحيات لاشتمالها على الشهادتين [ كاي مسعود ] اي مثل تشهد قراءة عبد الله بن مسعود او رواه كما في البخاري وهو ( التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ) فالتحيات جمع تحية وهي القول والفعل الذي يحيي به العبد ميده وهذا شامل لاجناسه كالسجود وانحناء القامة ووضع اليد على الصدر والسلام والدعاء ونحوها فان الجميع لله والصلوات جمع صلوة وهي من الله رحمة ومن الملائكة والانس والجن القيام والركوع والسجود والدعاء ونحوها ومن الطير والهوام التمسيح ولطيبات جمع طيبة اي كلمة حسنى وفضل الكل في الزاهدي وخبرهما مذكور او محذوف هو لله ار عليك بقرينة ما سبق ادلحق اي الصلوات والطيبات عليك يا رسول الله فهذا من عطف مفرد او جملة فالراو تودن ان كلا منهما ثناء على حدة ولذلك فضل على تشهد ابي موسى الاشعري وهو ( التحيات لله الطيبات والصلوات السلام عليك الى آخرة واليه اشار الامام في جواب سوال الاعرابي عنه حيث قال ابو اوام بوادين فقال بوادين فقال بارك الله فيك كما بارك في لا ولا مشيرا الى قوله تعالى ( شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ) كما في المبسوط وفيه دلالة على كماله في مقام الولاية [ ولا يزيد عليه ] اي على هذا التشهد حرفا ولا ينقص منه وهذا في الفرض واماي التطوع فيجوز الزيادة كما نقل شاذا في اوله ( بسم الله وبالله ) او ( بسم الله خير الاسماء ) وفي آخرة ( ارسله بالهدى ودين الحق ) الى قوله ( ولو كره المشركون ) كما في المبسوط والكلام دال على ان لا يزداد الصلوة ولا الدعاء والا فان كان عمدا كره وسهوا فعن ابي حنيفة رح انه يسجد خلفا لهما كما في الزاهدي وذكر في القنية انه يصلي في النوافل والاصح ان لا يصلي فيها كما في السنن فاذا فرغ من التشهد قام على صدر قدميه وقال الطحاوي لا بأس بالاعتماد و اشار في مختصره الى انه اولي [ ويقرأ فيما بعد ] الركعتين [ الاوليين ] من الركعتين او الركعة [ الفاسحة ] او غيرها من القرآن كما في النتنف وذكر في النظم انها سنة [ فقط ] فلا يضم معها السورة ولو ضم فلا فهو عليه على المخنار كما في المحيط ولم يذكر التسمية والتامين اعتمادا على تبعية الفانحة وظاهر



الكلام مشير الى انها مقرؤة على وجه القراءة وقد قال علمائنا انها يقرأ بنية الشاء لا القراءة ومن ما يشتهر رضي الله عنها ( اقرؤها ولكن على وجه الشاء ) وفي غريب الرواية لو قرأ بنية القراءة يضم اليها السورة كما في الزاهدي [ وان سبح ] اي قال سبحانه الله بقدرها كما في التتف او ثلث تسبيحات كما في التحفة [ او سكت ] بقدرها كما في القنية او بقدر تسبيحة كما في النهاية [ جاز ] لكنه مسمى اذا سكت عامدا كما في الخلاصة والفاتحة افضل على الصحيح كما في المحيط ولعل المذكور بيان السنة او الادب والا فالفرض على رواية الاصل مطلق القيام كما مر [ ثم يقعد كالاول ] من الجلوس فالرجل على الرجل والمرأة على الالية [ وبعد التشهد يصلي على النبي ] صلى الله عليه وسلم ان لم يصل في القعدة الاولى وقنوت الوتر كما في وتر الزاهدي وينبغي ان يضم الى الصلوة عليه ( الصلوة على آله ) لان كليهما سنة كما في الجلابي ولا يبعد ان يقال بالاندراج تحت الصلوة عليه السلام كما مر في اول الكتاب وصفتها على ما ذكرها عيسى بن ابان عن محمد بن محمد رح كما في عامة الكتب ( اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ) ولم يذكر في الظهيرية والجلابي وبيان الاحكام الا الى المجيد الاول والمعنى اللهم صل على محمد صلوة كاملة كما دل عليه الاطلاق وقوله على آل محمد من عطف الجملة اي وصل على آله مثل الصلوة على ابراهيم وآله فلا يشكل بوجوب كون المشبه به اقوى كاهو المشهور ولا ينبغي ان يقال بالتشابه لان الاحسن فيه ترك التشبيه واعلم ان الصلوة خارج الصلوة لم يكن فرضا عند الجرجاني وكان فرضا مرة في العمر عند الكرخي وهو المختار لان مطلق الامر لا يقتضي التكرار وكما ذكر عند الطحطاوي الا انه خلاف الاجماع كذا في المبسوط لكن في التحفة انه الصحيح وفي المحيط انه يستحب كلما ذكر عند عامة العلماء وفي الزاهدي انه يمس [ ويدعو ] لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات [ بما لا يسأل من الناس ] اي بما يستحيل السؤال عنهم مما في القرآن والادعية الماثورة نحس ربنا اغفر لنا ولاخواننا الالية وربنا ظلمنا انفسنا وان لم نغفر لنا الالية وربنا انك من تدخل النار الالية كما في الزاهدي ونحو ( اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم ) كما في المبسوط وحسن الدعاء بما ذكره محمد رح ( اللهم اصرف عني شرك ذي شر اللهم اشغلني في طاعتك وطاعة رسلك ) وفي الكلام اشعار بانه لا يدعو بما يسأل عنهم والا فسد صلواته نحو اللهم ارزقني مالا والهم زوجني فلانة والهم اقض ديني كما في المحيط ثم يحول المصلي وجهه اولا كما في الحقائق حتى يرى بياض بعض خده كما في المبسوط [ ثم يسلم ] الامام ومن الظن ارجاع الضمير الى الامام او المأموم بشهادة ما بعده فيقول ( السلام عليكم ورحمة الله ) بالالف واللام ولا يقول في آخره ( وبركاته ) عندنا كما في المحيط وينبغي ان يسكن الميم ففي حديث النخعي التسليم جزم كما ذكره ابن الاثير وغيره [ عن بيمينه ] فان سلم اولا عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعيد عن

يساره وان سلم عن نلقاء وجهه يعبد عن يساره كما روي عنه كذا في المحيط [بنية من] كان [ثم] بالفتح بلاهاء اي في جانب اليمين [من البشر] المشارك له في هذه الصلوة وهذا قول اكثر المشائخ وقيل بنية جميع الرجال والنساء كما في المبسوط وقيل لا ينوي النساء في زماننا كما في الكافي والبشر الخلق واحدة وجمعه سواء كما في الديوان [و] من [الملك] معه اصله ملاك على مفعل مصدر بمعنى المفعول اي المرسل فخفف لكثرة الاستعمال كما في الرضي فهو اسم جنس شامل للثنين الكاتبين للحسنات والسيئات والمثلثة واحد عن امامه يلقيه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكروهات وواحد على ناصيته يكتب و يبلغ الصلوة وللستين او المائة والستين الحافظين للمؤمنين والمؤمنات كما وقع في الاخبار عن سيد لكائنات عليه افضل الصلوات والتعليقات كما في المحيط وغيره من المتداولات [ثم] يحول الامام وجهه كما ذكرنا ويسلم [عن يساره كذا] اي بنية من ثم من البشر ومن الملك وقيل ينوي بالاولى الحضور وبالثانية جميع الانس والجن وقيل ينوي بالتسليم الواحد وقيل لا ينوي الفساق وقيل لا ينوي لان الاشارة بالسلم فوق النية والاول هو الصحيح كما في الكرمانى والزاهدي وفي المحيط السنة ان يكون الثاني اخفض من الاول وفي النوادر ان الاول للخروج وتحية الحاضرين والثاني للتحية فقط فكانه غاب عنهم ثم يرجع اليهم فيسلم عليهم وانما لم يستحق الجواب عليهم لانه انما يستحق اذا لم يوجد ما يقوم مقامه وقد وجد ههنا وهو التسليم من صاحبه كما في الكافي وفيه اشكال فانه يلزم منه ان يستحق الجواب عليهم ان سلموا قبله اولم يسلموا اصلا ولان المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض فيلزم الجواب على السامعين منهم عندهم وانما قدم البشر لان خواص البشر واساطه افضل من خواص الملك واساطه عند اكثر المشائخ [والموتم] يحول الوجه [ينوي الامام] حال كون الموتم واقعا [في جانبه] اي حانب من جانبيه فينوبه في السلام الاول ان كان في الجانب الايسر وفي الثاني في الايمن [و] ينوي الامام [فهما] اي في الحائنين عند محمد رح وفي رواية عنه وفي يمينه فقط عند ابي يوسف رح [ان حاذاه] اي الامام [و] كذلك [المنفرد] ينوي فيهما في الحائنين عند بعض المشائخ [الملك فقط] فلا ينوي البشر وفي الجامع الصغير ينوي رجال العالم ونساءه وقال ابو القاسم ينبغي للمصلي ان ينوي في التسليمتين جميع اهل التوحيد وفي تخصيص المنفرد بالقيد اشعار بان الموتم يسوي البشر والملك ايضا في الجوانب واعلم ان جميع ما ذكره سوى الفرض والواجب هنن للصلوة يكره تركها كما في الجلابي واما آدابها فكنيرة كقيام الامام والقوم بعد الحيعلتين واخراج الكفين من الكميين عند التكبير والمطرف في القيام الى المسجد وفي الركوع الى اصابع الرجل وفي السجود الى الارنبه وفي القعود الى الحجر وكضم الفم عند التناوب ودفع الهعال عن نفسه ومسح الحبه بعد السلام كما في خزانه المفتين وترك اللعب وترك النظر بمنه ويسرة وقيل تسوية الصفوف وقيل تسوية الرجلين بلا ميل الى جانب كما في النظم \*



[ **فصل \* يجهر الامام** ] اي يرفع صوته بالقرآن اقتداء بحبيب الرحمن فانه يجهر في الصلوة ابتداء ثم انتمخ في الظهر والعصر صيانة للقرآن عن لغو الكفرة والامام من يقتدي به واحد او اكثر صبيا او بالغاً وفيه دلالة على انه يجهر ولو كان المقتدي واحدا او اثنين وفي القاعدي لو جهر فيما يخفى وهو يؤم واحدا لا يسجد سجدة السهو لانه ليس بامام مطلق لانه لا جماعة معه الا ترى انه لا يتقدم على مأمومه ولو كان يؤم اثنين ففيه خلاف ابي يوسف رح وظاهرة مشعر بفرضية الجهر لان الاخبار من المجتهد كالاخبار من الشارع كما في قراءة الكافي وشرح الهداية واخباره اكد من امره كما في التوضيح والكرمانى وغيرهما الا انه يجوز اعتمادا على ما مر [ في الجمعة والعيد ] لانه اقامهما بالمدينة عند ضعف المشركين وفي القاعدي لو خافت الامام في العيد لم يجب السهو لانه يخير فيما وراء الفرائض الا ان الجهر افضل [ و ] في [ الفجر واولي العشاين ] بفتح الياء الاولى وكسر الاخرى والتثنية في حكم المعطوف والمعطوف عليه فالمعنى في الركعتين الاوليين من العشاء الاولى والاخيرة لانهم مشغولون بالاكل في المغرب والنوم في الفجر والعشاء ففي هذه الصيغة اشعار بان الامام لو خافت ببعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقتدى به رجل اعادها جهرا كما في الخلاصة وقيل لم يعد وجهر فيما بقي من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها كما في المنية ولا خلاف انه لو جهر باكثر لفاتحة ينمها مخافة كما في الزاهدي وفي الكلام اشارة الى انه لو ترك القراءة في الاوليين خافت بها في الاخرين لكن في الجلابي انه يجهر بها كما لو ترك الفاتحة جهرا وما لو ترك السورة جهرا وبالفاتحة معا وهو الاصح كما في الكافي [ اداء وفضاء ] هو قيد للثلاث الاخيرة بدليل اعادة الجار ولما مر ان الثالثة الاولى لم يقض [ لا غير ] وان كثر وقوعه في كلام المصنفين الا انه لحن كما في المغني على ان المفهوم مغن والمعنى لا قراءة غير الجهر او لا يقرأ غير الجهر ويجوز نفي الجهر عن غير هذه الصلوة فيفيد ان يخافت في الظهر والعصر وكذا في التراويح والوتر والكسوف والاستسقاء عند ما مر في القاعدي من ان لا يجهر في غير الفرض الا ان الاصح ان يجهر فيها كما في كثير من المتداولات واما نوافل النهار فيكفر الجهر فيها ولا بأس به في نوافل الليل كما في المحيط واعلم ان ما وضع للاعلام جهرا به الامام وما لا فلا كما في الحلبي [ والمنفرد خير ] بين الجهر والمخافة [ ان ادعى ] هذه الصلوة وفيه اشارة الى ان له اسماع نفسه وغيره كما في النهاية لكن في سهو المبسوط والكرمانى وغيرهما ان جهر المنفرد اسماع نفسه وفي المحيط انه لا يسمع غيره كما في عامة الروايات والى انه لا يجهر في غير هذه الصلوة والا فاما عن عمد فقد اساء وعن سهو ففي السجدة روايتان كما في التمرناشي [ و ] المنفرد [ خافت حتما ] اي ايجابا عند بعض المشائخ [ ان قضى ] هذه الصلوة وقال بعضهم انه يخبر والجهر افضل وهو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية وفي الاعلام اشعار بان للامام والمنفرد ان يرفعا الصوت زائرا على الحاجة

وهذا افضل الا اذا جهل نفسه اذ اذى غيره كما روي عن ابي جعفر ر ج كما في الزاهدي وذكر في كشف الاصول ان الامام اذا جهر فوق حاجة المقتديين فقد اساء كما اذا جهر المقتدي و المنفرد بالاذكار [ وادنى الجهر ] اي اخفض الاصوات بالقرآن جوازا في حق الامام فان في حق المنفرد اسماع النفس جهر كما مر [ اسماع غيره ] اي اسماع احد سواه فان الغير بمعنى المغائر ولذا قال السيرافي انه لا يتعرف بالاضافة فلو اسمع اثنين كان من اعلى الجهر كما في الخزانة انه لو سمع بعض القوم لكفى لكن في صلوة المسعودي ان جهر الامام اسماع الصف الاول وفي الخلاصة والزاهدي وغيرهما انه اسماع الكل فلو سمع رجلان في السرية لم يكن جهر الا ان كلتا الرايتين لا يخلو عن شيء لانه يلزم منه ان لو كان القوم كثيرا بحيث لم يسمع الكل لكان مخافة [ وادنى المخافة ] اي المخافة فانها لا ينقسم على الصحيح الى الادنى والاملى كالجهر وانما اقم لفظ الادنى لما سبذكر من الاشارة [ اسماع نفسه ] فقط و هذان الحدان قول الفضلي و الهندي و السرخسي و به اخذ عامة المشائخ وفيه اشعار بان اعلى المخافة تحصيل الحروف فقط اذا القراءة فعل اللسان وذلك باقامة الحرف لا بالسماع اذ السماع فعل السامع وهذا قول الكرخي و ابي بكر الاعمش كما في المحيط و مروي عن محمد ر ج و القندوري كما في الزاهدي و عن ابي الحسن الثوري كما في صلوة المسعودي و عن ابي نصر بن سلام كما في العمادي فمن الظن ان الاول ترك الادنى لانه زاد اشارة الى ان قول هؤلاء الائمة غير ساقط عن حيز الاعتبار اصلا ثم صرح بما عليه الفتوى فقال [ هو ] اي كون المخافة اسماع النفس [ الصحيح ] و قال الامام الحلواني الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمع اذنه او اذن من يقربه كما في المحيط [ و كذا ] اي مثل الجهر و المخافة في القراءة الجهر و المخافة [ في كل ما يتعلق بالنطق ] و هو في التعارف اصوات مقطعة يظهرها اللسان و تعيها الاذان ولا يكاد يقال الا للانسان [ كالطلاق و العتاق ] فانه لو طلق امرأته او اعتق عبده بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح [ والاستثناء ] في الطلاق و العتاق و اليمين و غيرها فلو طلق امرأته او خالعها فاستثنى في نفسه لم يصدق في القضاء كما في العمادي و غيره كتسمية الذبيحة و الايلاء و البيع و غيرها و في المحيط قال القاضي علاء الدين الصحيح عندي ان اسماع النفس كاف في بعض التصرفات دون بعض الا ترى ان البائع لو اسمع نفسه بلا اسماع للمشتري لم يكن كافيا [ وسنة القراءة ] اي مقدار القراءة المحسونة اي الثابتة بالسنة في جميع الصلوات للامام او المنفرد [ في ] وقت [ السفر عجلة ] بفتحيتين مجاز مرسل بعلاقة الملازمة و مصدر حينئذ اي وقت السرعة و الاضطرار من الخوف و غيره فيكون مصدرا حينئذ و قيل حال و فيه ان المصدر لا يقع حالا بلا سماع و انما بدأ من الاحوال الاربعة بذلك اقتداء بمحمد ر ج في الاصل [ الفاتحة ] اي سورة الفاتحة فان السورة جزء العلم في الكل و جوز سيبرويه ان يكون المضاف اليه علما [ مع اي سورة ] من القصار كانت كالكوثر و الاخلاص [ و ] في السفر [ امنا ] اي وقت القرار



والاطمئنان [نحو] سورة [البروج] على التفصيل الاتي وهي مع الفاتحة يقرأ في الفجر والظهر ودونها في العصر والعشاء والقصار جدا في المغرب كما في المحيط وذكر في سفر المبسوط انه يقرأ في الفجر والظهر الطارق والشمس وفيما عداهما نحو الاخلاص [وفي الحضر] الافامة في الاختبار [استحسنوا] اي عد المشائخ حسنا [طوال الفصل] ظاهرة الاستغراق والمراد قراءة اثنين تامتين من السور الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتمادا على الظهور والظلام دال على ان هذه القراءة مستحبة وفي المحيط والخلاصة وغيرهما انها مسنونة وهذا على ما ظن ان معنى الاستحسان ما ذكرنا والفعلية معطوفة على الاسمية وهو غير مستحسن ومع ذلك يلزم ان يكون القراءة في الضرورة مقيدة بالاستحسان والاحسن ان يعطف (في الحضر) على (في السفر) والطوال خبر للسنة فيفيد سنية القراءة والفعلية معترضة او حالية للتأكيد فان في هذا المقام اختلاف الروايات كما سذكرها والمعنى عمل مشائخنا بالاستحسان وهو اربعة منها الاستحسان بالاثار وهو المراد والاثار حديث عمر رضي الله تعالى عنه فانه كتب الى ابي موسى الاشعري على ما ذكره المصنف كما صرح به في المبسوط وغيره فمن فهم منه خلاف السنة فلعله لغفلة عما في الاصول والطوال بالكسر جمع الطويلة كالصباح والصبحة والفصل السبع الاخيرة من القرآن سمي به لكثرة الفصل بين سورة بالبسملة [في الفجر والظهر] روايات مختلفة الاولى ما ذكره والبواقي مع التوفيق ان القوم انكانوا ممن يرغبون في العبادة يقرأ مائة آية كما في رواية الحسن في كل ركعة خمسين وانكانوا كمالي يقرأ اربعين كما في الاصل وان كانوا ما بين ذلك يقرأ خمسين كما في الجامع الصغير وقيل انها مبنية على كثرة اشتغال القوم وقلة وقيل على طول الليالي وقصرها وقيل على خفة النفس وثقلها وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل انه يحتز عما ينفر القوم كيلا يؤدي الى تقليل الجماعة كما في المحيط والخلاصة والكافي وغيرها [واوسطه] اي قراءة سورة تامة بين الطوال والقصار من الفصل او عشرون آية [في العصر] وقبل فيه خمسة عشر غير الفاتحة [و] في [العشاء وقصارة] بالكسر جمع قصيرة كالعودتين اوست آيات [في المغرب] ثم اشار الى بيان الفصل مع اقسامه بقوله [ومن الحجرات] بضميتين اي مبتداء منها كما في الكرماني وغيره لكن في المنبة قال الاكثرون انه من سورة محمد عليه السلام وقيل من ق وقيل من النجم وقيل من الفتح سور [طوال الى] سورة [السروج تم] من البروج [اوسط الى] سورة [لم يكن] وقيل الى البلد كما في الكرماني [ثم] من لم يكن [قصار الى الاخر] اي آخر القرآن وفي النهاية من الحجرات الى عبس ثم التكويد الى والصحي ثم الم نشرح الى الاخر ولا شك ان الغاية الاخير داخل في المغيا ويبغي ان يكون الاوليان كذلك لانهما خارجتان كما في الكافي وغيره وما ذكره من المبدأ والمتهى في الكل يوافق المحيط والظهيرية والخزانة وغيرها فلا على المصنف بظن القاصر في التبع

انه خلاف ما رأى [و] في الحضر [في الضرورة] و الاضطراب كخروج الوقت يقرأ [بقدر الحال] الوقت ولذا اكتفى ابو يوسف رح حين اقتدى به ابو حنيفة رح في ضيق العجز بايتين مع الفاتحة ثم قال ابو حنيفة رح (يعقوبنا صار فقيها) [ذكره تعيين سورة] اي الملازمة على قراءة سورة معينة سوى الفاتحة [لصلوة] فرضا او غيره فلا بأس به في بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يجوز غيرها فلو قرأ للسنة او اليمر فلا بأس به وفيه اشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين ولو بينهما سورة وقيل لا يكره ان طالت وهذا في الركعتين واما في ركعة فمكرهه و الى انه يكره تقديم سورة لانه افحش من التعيين وهكذا حكم الآية في الجميع وهذا كله في الفرائض واما في السنن فلا يكره وهذا في حالة الاختيار واما في حالة العذر والنسبان فلا بأس به الكل في المحيط و الى انه لا يكره تكرارها في ركعتين كما في الزاهدي وفي سهره انه يكره في الفرائض [وينصت] من الانصات اي سكت [الموتم] سواء كان مدركا او لاحقا او مسبوقا وفيه اشارة الى انه يكره القراءة خلف الامام وعن الطرفين لا بأس به في السرية والاول اصح فانه يفسد الصلوة عند عدة من الصحابة كما في الزاهدي والظاهرية وعن ابن مسعود (ملح قوة ترابا) وعن الشعبي (ادركت سبعين بدريا) كلهم على انه لا يقرأ خلف الامام كما في الكرماني [وكذا] ينصت الحاضر للخطبة [في] اثناء [الخطبة] وهي ذكر الله تعالى ورسوله والخلفاء والانقياء والمواظ واما ما عداه من ذكر الظلمة فنخرج عن الخطبة اليه اشارة في الكشف ولذا قال في المصنوعات لا بأس بالكلام اذا اخذ الامام في مدح الظلمة وفي المحيط ان التباعد من الامام اولى عند كثير من العلماء كيلا يسمع مدح الظلمة والصحيح ان الدنو افضل والخطبة شاملة لخطبة الكاح والموسم وغيرها كما مر وفي الكلام اشارة الى انه يستمع من اول الخطبة الى آخرها كما قال عامة المشائخ وقال طرفان انه يستمع عند ذكر الله ورسوله و الى انه لا يكره الكلام وقت الجلسة كما قال بعض المشائخ ومنهم من قال انه مكروه و الى انه لا بأس بالاشارة بالراس واليد واليمين عند روية المنكر وهو الصحيح كما في المحيط [الا اذا قرأ] قوله تعالى [صلوا عليه] وسلموا تسليما [فيصلي السامع] حيثئذ وجوبا [سرا] اي في نفسه بان يسمع نفسه او يصح الحروف فانهم فسروه به وعن ابي يوسف رح انه يصلي قلبا اينمارا الامر الانصات والصلوة عليه السلام كما في الكرماني وفي اسناد الفعل الى السامع اشعار بأنه لا ينصت اذا بعد عن الامام ولا رواية فيه كما في المحيط وقد اختلف فيه والاحوط هو السكوت كما في الكافي وانما ترك حكم السلام لان الاكثرين يفسرونه بالانقياد لكن في مبسوط شيخ الاسلام عن ابي يوسف رح والطحاوي انه يستحب الانصات الى قوله (صلوا عليه وسلموا) فيحب ان يصلي ويسلم لكن في المصنوعات ان الاصح الانصات اذا قرأ صلوا عليه لانه حالة الصلوة \* [والجماعة] فرقة يجتمعون والمراد صلوة الامام مع غيره و او صبيا يعقل فهي مجازا وحقيقة عرفية [سنة] للفرض وما في حكمه كالوتر والتراويح



دون النفل فانها لا يكون سنة فيها لكنها جائزة مع الكراهة ان صلوا على سبيل التداعي و بدونها اذا صلوا في ناحية وقال الحلواني ان اقتدى به ثلثة لا يكره بالاتفاق و ان اقتدى به اربعة فالاصح انه يكره كما في الخلاصة [مؤكد] بالفتح اي قربة من الواجب فلو ان اهل مصر تركوها لقوتلوا عليها و اذا ترك واحد ضرب و حبس كما في الجلابي و لا يكون واجبة لقوله عليه السلام ( الجماعة من السنن الهدي ) فيكون سنة مؤكداً كما في الكرمانى فكان صحته لم تبلغ الزاهدي و الا لم يقل ان الظاهر انهم ارادوا بالتاكيد الوجوب لاستدلالهم باخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة و في الخلاصة و في الجلابي ان سنة الجماعة اكمل من سنة الفجر و في المنية قيل واجبة يائمه بتركها مرة بلا عذر و قيل انما يائمه اذا اعتاد تركها و قيل فرض كفاية و به اخذ الطحاوي و الكرخي و من غير اصحابنا انها فرض عين و الاكتفاء مشير الى انها لم يتقيد في المسجد و لذا قالوا ان اقامتها في البيت كاقامتها في المسجد الا في الفضيلة على الاصح كما في القنية [والاولى] اي الاحق [بالامامة] اي بهذا الفعل المخصوص [الاعلم بالسنة] اي بالشرعية كما في الكرمانى و غيره و ظاهرة مشعر باشتراط العلم بجميع ابواب الفقه بل غيره من العلوم لكن في الخلاصة لا يشترط الا علم الصلوة و انما قدم العلم اذا قدر على ما يجوز به الصلوة من القراءة و اجتناب عن الفواحش الظاهرة كما في المحيط و غيره ولم يخطر بالبال الا الشرط الاول فينبغي ان يذكر الثاني [ثم] بعد الاستواء في العلم [الاقراء] اي العلم بالقراءة و كيفية اداء الحروف و الوقوف و ما يتعلق بها كما في الكرمانى و عن ابي حفص ان من يقرأ قليلا من الامي احب الي من الفاسق القاري [ثم الادرع] اي الاشد احترازا عن الشبهة بخلاف الاتقي فانه عن الحرام كما في الكرمانى و ذكر في الزاهدي الادرع ثم الاقراء و في الخلاصة لو استويا في الفقه و الصلاح و احدهما اقرأ فقل موا غيره لاساء و اولم يائموهم [ثم الاسن] الذي لم يتغير عقله في الروضة يكره امامة المغنل الذي ينسب الى الخرفي و في مختصر الكرخي الاسن ثم الادرع و في السراجية الاسن ثم الارضى عند القوم و في الخلاصة الاسن ثم الاصح و بها و الا نسب فان اجتمع هذه الخصال في رجلين يقرع او يختار القوم فلو اختلفوا فالعبرة للاكثر و في الاجناس الباني اولى بالامامة و الاذان ثم ولده و عشيرته و في المنية لو دخل في المسجد من هو اولى بالامامة فامام المحلة اولى [فان ام عبد] سواء كان معتقاً او غيره كما في الخلاصة [او اعرابي] مشنوب الى الاعراب لا واحد له من لفظه و ليس جمعا لعرب كما في الصحاح لكن في الرضي الظاهر انه جمع له و قال الراغب انه في الاصل اولاد اسمعبل عليه السلام ثم جمع و صار اسما لسكان البادية و في نهاية الحديث العرب من اقام بالبادية او المدن و المشنوب اعرابي از عربي لكن في المغرب العربي واحد العرب اسم جمع و هم الذين استوطنوا المدن و القرى العربية و الاعراب اهل البد و اختلف في نسبتهم و الاصح انهم نسوا الى عربة بفتحيتين و هي من تهامة لان اباهم اسمعيل نشأ بها و المراد البدوي الجاهل بالسنة

فلا يكره امامة العالم منه كما في الحلابي وفيه اشعار بأنه لا يكره امامة البدوي و في الكرماني انه يكره [ او فاسق ] من الفسوق وهو لغة الخروج من الاستقامة و شريعة الخروج عن طاعة الله بارتكاب كبيرة و ينبغي ان يزداد بلا تاويل و الا فيشكل بالبأغي فيكره امامة النمام كما في الرضة و امامه المرائي و المتصنع و من ام باجرة كما في الحلابي [ اراعى ] ان كان البصراء افضل منه و الا فهو اولى كما في الكرماني [ او مبتدع ] من ابتدع الامرا اذا حدثه و شريعة من خالف اهل السنة اعتقادا كالشيعة و حكمه في الدنيا الاهانة باللعن و غيره و في الاخرة على ما في الكلام حكم الفاسق و على ما في الفقه حكم بعضهم حكم الكافر كمنكر الروية و المسح على الخفين و غيرهما كما في الخلاصة فالمراد مبتدع لا يعتقد هيباً يوجب الكفر فلا يجوز امامة المكفر منهم و يكره امامة من فضل عليا على العمرين رضي الله تعالى عنهم [ او ولد زنا ] اي واد يحصل من وطئ حرام لعينه [ كره ] ذلك كراهة تنزيه لعمق المرتبة عند الناس و الجهل و عدم توقي النجاسة و الاستخفاف عادة فلو عدم ذلك لا يكره امامته و في الاختيار لو كانوا افضل من ضدهم فالحكم بالصد و الاكتفاء مشير الى انه لا يكره امامة الشافعي لكن في الرازي انها مكروهة و في وتر النهاية انها غير جائزة كما قال صدر الاسلام فالاحوط ان لا يصلي خلفه كما في الجواهر و هذا اذا علم بالاحتراز عن مواضع الخلاف فلو شك في الاحتراز لم يحز الاقتداء مطلقا كما في النظم فلا بأس به اذا لم يشك في ايمانه و لم يتعصب اي لم يغض للحنفي و لم يكن صبيبا و لم يتوضأ بماء مستعمل او نجس عندنا و مسح ربيع الراس و توضأ مما خرج من غير السبيلين و طهر من المنى و غسل النجس الغير المرئي ثلثا وكذا اليد و الفم بعد اكل الضب و نحوه و حفظ الترتيب بين الصلوة و لم يصل هذه الصلوة مرة و لم يكشف الركبة و لم يحاذي المغرب في القبلة و لم يحاذ امرأة و لم يلحن في القرآن و لم يتكلم فيها الكل في بحر الفتاوى [ كجماعة النساء ] جمع نسوة اسم جمع [ رحدهن ] حال او مصدر كما هو رأي المصرية او ظرف كراي الكوفية و المعنى كاعتداء هن بامرأة فانه مكروه و فيه اشعار بأنه لا يكره جماعتهم في صلوة الجنائز و كذا اقتداء هن بالرجل و هذا اذا لم يكن في الخلوة و الا فيكره و ان كان محرما لكل كذا في النهاية [ فان فعلن ] اي اقتدين بامرأة [ نقف الامام ] منهن [ وسطهن ] لانه شرعت جماعتهم كذلك كما في النهاية و الظاهر منه وجوب هذا الوقوف لكن في خزانة المفتيين انه جاز تقديم امامهم و الوسط بالتحريك اسم لمثل مركز الدائرة ظرف متصرف و بالسكون اسم لداخلها غير متصرف و كلاهما محتمل فهنا الا ان الاول ادنى لانه يكره ما اذا لم يعتدل طرفاه كما في الزاهدي و غيره [ و كحضور الشابة ] اي كره حضورها تحريما [ كل جماعة ] اي كل فرد منها نهائية او ليلية و الشابة بالتشديد لغة من تسع عشرة الى ثلاث و ثلاثين و شرعا من خمسة عشر الى تسع و عشرين [ و ] كحضور [ العجوز ] اسم لموت غير لازم التاء كما في الرضي و ذكر في القاموس انه لا يقال عجوزة او لغة ودية لغة من احدى و خمسين الى آخر العمر



وشرعا من خمسين [الظهر والعصر] فلا يكره حضور الفجر والمغرب والعشاء وكذا الجمعة والعيدين للصلوة في رواية عنه ولتكثر السواد فيقيمون في ناحية في رواية واما عندهما فالحضور رخصة في الكل كما في الكسوف والاستسقاء كما في المحيط وهذا في زمانهم واما في زماننا فيكره حضورها كل جماعة وهو المختار كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى ان حضور الواسطة اعني الكهنة مكرره في زماننا وينبغي ان يكون كذلك في زمانهم في المحيط قالت عائشة رضي الله عنها للنساء حين شكون اليها عن عمر رضي الله عنه لانهن عن الخروج الى المساجد لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر ما اذن لكن الى الخروج [ويقندي المتوضي] اي يصح اقتداء من وقع وضوءه صحيحا عنده [بالمتيمة] اي بمن وقع تبممه صحيحا فلا يقندي من تروضا على ان الماء طاهر بمن تيمم على ظن انه نجس لان امامه محدث على زعمه كما في النظم ولا يقندي بالمتيمم متوض معه ماء وهذا عند المشيخين وقال محمد رح انه يقندي به مطلقا وقال زفر رح انه لا يقندي مطلقا كما في الزاهدي ويدخل فيه مصاي الجبازة ولا خلاف فيه كما في الخلاصة [و] يقندي [الغاسل] للرجل او غيرها [بالماسح] على الخف او الجبيرة [والقائم بالقاعد] عندهما خلافا لمحمد رح ويستثنى منه الترايع فانها صحيحة بلا خلاف على الصحيح وقبل باستحباب القيام عندهما وبالعود عنده والكلام مشير الى انه يقندي المتيمم والماسح والقاعد بمثله والقاعد بالراكع كما في المحيط والاكتفاء مشير الى جواز امامة الاحدب وان لم يتميز قيامه عن ركوعه وبه اخذ عامة العلماء كما في النظم [والمومي بالمومي] يشمل ما اذا كانا قائمين او قاعدين او مستلقين او مضطجعين او مختلفين واختلف في المومي قاعدا بالمومي مضطجعا والاصح الجواز كما في النهاية وفيه اشعار بانه لو اقتدى ما ليس بموم عن قائم او قاعد بموم لم يحز كما في المحيط [والمتمفل بالمفترض] فيسقط عن المتمفل القراءة وفرضة القعدة الاولى وفيه اشارة الى انه لا يكره جماعة النفل اذا ادعى الامام الفرض والمقندي النفل وانما المكرره ما اذا ادعى الكل بطلا والى انه لا يقندي المفترض بالمتمفل كما يجي [لا] يقندي [رجل بامرأة] بالغين فلا يقندي خشي مشكل بخشي ولا بامرأة لاحتمال كونه رجلا كما في الزاهدي [او صبي] اي لا يقندي رجل او امرأة بصبي غير بالغ في الفرض والسنة والنفل عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فبصح في النفل والاول المختار كما في الهداية فلا يقندي به في الترايع على الصحيح وان قال بالجواز اكثر الخراسانية كما في المحيط والكلام مشير الى انه لا يقندي به في صلوة الجبازة كما في جامع الصغير (ن) والى انه يقندي الصبي بالصبي كما في الخلاصة والى انه يقندي بباليغ غير ملتح كما اشار اليه الكافي ولا يخفى انه مستدرك بما ياتي من انه لا يقندي مفترض بتمفل [و] لا يقندي [طاهر] صحيح [بمعذور] صاحب جرح سائل كالبطون والمستحاضة وغيرهما فيقندي صحيح بصحيح وبجرح ومعذور بمعذور كما في المحيط وذكرني الزاهدي انه لا نقندي مستحاضة بمستحاضة وضالة بضالة وفي المنية يقندي صحيح

جعفر عند أبي يوسف ر ح واختلف المشائخ فيه [ وقاريج ] ذكر لما يصلح به من القرآن [ بالأمي ]  
 بما لم يذكره فإن صلواتهما فاسدة أما من الابتداء كما قال الطحاوي أو من آذان القراءة كما ذهب إليه  
 الكرخي وفيه إشعار بأنه يقتدي أخرس إمامي بأمي كما في المحيط ولا يقتدي ناطق إمامي بأخرس كما في  
 الروضة والأمي في الأصل من لا يكتب ولا يقرأ كما في المغرب ومن لا يحسن الخط كما في الكرمانني منسوبة  
 إلى الأمة فحذف التاء كما تقرر فهو كالعامي أي على عادة العامة وعادة الأمة [ ولابس بعار ] فيقتدي  
 عار بعار كما في المحيط [ وغير مؤتم ] أي قائم أو قاعد بركوع وسجود [ بمؤتم ] أي بقائم أو قاعد  
 بلا سجود ويقتدي لابس بعار وغير مؤتم بمؤتم عند زفر ر ح والأصل في جنس هذه المسائل أن حال  
 الإمام أن كان مثل حال المقتدي أو فوقه جاز صلاة الكل وإن كان دونه جاز صلاة الإمام فقط كما في  
 المحيط [ ولا مفترض ] ولو كان ذلك الفرض من قبل نفعه كما إذا نذر [ بمنفعل ] في جميع الأفعال  
 كما هو المبتادر فيقتدي بمن يتنفل في بعض الأفعال كما إذا استخلف الإمام بعد الركوع من جاء  
 ساعته فسجد سجدتين فأنهما نفل في حق الخليفة فرض في حق المقتدي وكما إذا اقتدى المنفعل  
 في الشفع الأخير من الفرض فإن القراءة فرض في حق المقتدي نفل في حق الإمام كما قال بعضهم لكن  
 العامة قالوا بأن السجدة صارت فريضة بسبب الخلافة والقراءة نفلا بسبب الاقتداء فإن هذا النفل  
 أخذ حكم الفرض ولذا عليه أربع ركعات فلا يقتدي مفترض بمنفعل لا في جميع الأفعال ولا في  
 بعضها وفيه إشعار بأنه يقتدي بالمنفعل بالمنفعل كمصلي ركعتي العشاء بالنراويج وركعتي الظهر  
 بأربع قبل الكل في المحيط وأعلم أن في نفي الاقتداء في هذه المواضع إيماء بأنه يصبر شارعا في  
 صلاة نفسه فينتقض الوضوء بالقهقهة ويجب القضاء لأنها تفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصبر  
 شارعا والأصح أن في المسئلة روايتين والصحيح الأول كما في المضمرات [ و ] لا يقتدي مفترض كمصلي  
 العصر أو ظهر اليوم [ بمفترض ] كالظهر أو ظهر الالمس ويدخل فيه مقتدي في تطوع بمفترض ثم  
 أفسد واقتدى بمفترض كما في النظم كمسافر اقتدى بعد غروب الشمس في العصر بمقيم شرع  
 فيه في الوقت كما في الزاهدي وفيه إشارة إلى أنه يقتدي في العصر بهذا المقيم مقيم بعد الغروب وإن  
 كان صلواته قضاء لأن الصلاة واحدة كما في الظهيرية وإلى أنه يقتدي لاحق بلاحق لكنه لا يقتدي  
 بالأجماع وإلى أنه يقتدي مسبوق بمسبوق كما لا يقتدي على المشهور وفي الكبرى أنه المختار لأن  
 الاقتداء في موضع الأفراد مفسد ولعله غير مفسد عندهما فإن كلام القاعدي لا يخلو عن إشارة  
 إليه [ فرضا آخر ] لزيادة الإيضاح فإن السكرة إذا عيبت نكرة كانت غير الأولى وأعلم أن في نفي  
 الاقتداء في هذه المواضع رمز إلى أنه يصبر شارعا في صلاة نفسه فينتقض وضوءه بالقهقهة ويجب  
 القضاء لأنها تفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصبر شارعا والأصح أن في المسئلة روايتين والصحيح  
 الثاني كما في المضمرات [ وإمام لا يطيلها ] أي لا ينبغي له ويكره أن يطيل الصلاة بالقراءة والتسبيحات



والدعوات ويحتمل ان يكون الضمير للقراءة ويدل عليه قوله [ولا] يطيل الامام [قراءة] الركعة [الاولى] على الثانية [الا في الفجر] فان الاطالة فيها للقراءة هنة بقدر نصف الثانية وقيل بقدر ثلثها وقيل بقدر ثلثيها فان كانت مقارنة من حيث الالي فيها و الا فيعتبر الكلمات والحروف و لا بأس بان يقرأ في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلثا كما في المحيط وقال محمد رح انه يطيل في جميع الصلوة وعليه الفتوى كما في الزاهدي وغيره والكلام مشير الى ان المنفرد يطيلها وذكر التمر تاشي انه افضل والى ان الثانية لا يطيل على الاولى بشئ لكن في عامة المتداولات ان اطالة اية او آيتين لا يكره بخلاف ما فوقها فانه مكروه بالاجماع لكن قال شرف الائمة المكي وغيره لو قراء في الاولى سورة العصر وهي ثلث آيات وفي الثانية الهزمة وهي تسع لم يكره وقال ركن الائمة الصباغي انه يكره لكثرة الزيادة فان الست في القصار ضعف الاصل بخلاف ما اذا قراء في الاولى الاعلى وهي تسع عشرة وفي الثانية الغاشية وهي ست وعشرون فان في الطوال لا يكثر السبع فانها اقل من النصف كما في المنية والى ان المنفرد يطيل الاولى فان له ان يقرأ ما شاء والى ان ما ذكره مخصص بالفرائض فان الاطالة في السنن والتطوع لم يكره وعن ابي يوسف رح انه يكره لانهما سواء كما في النهاية [ويقوم الموتى] رجلا او صبيا [الواحد] محاذبا له [على يمينه] بلا فرجة كما في الجلابي وفيه دلالة على عدم جواز التقديم عليه و التأخير عنه والقيام خلفه لكن فيه تفصيل فانه قبل لو تقدم قدمه على الامام لم يجز صلوته لترك الفرض والعبرة للقدم وقيل انها جائزة ما بقي المحاذاة في شئ من القدم والاصح ان العبرة باكثرها كما في المنية ولو اختلف قدمهما في الصغير والكبير فالعبرة بالكعب على الاصح وقالوا لو تأخر كان مسيا على الاصح لمخالفة السنة وعن محمد رح ينبغي ان يكون اصابعه عند كعب الامام وقيل انامله عند عقبه ولو قام خلفه ففي كراهته او اساءته خلاف والظاهر منه انه حكم غير المومي والعبرة في المومي للراس حتى لو كان راسه خلف امامه ورجلاه قدام رجله صحت وعلى العكس لا يصح كما في الزاهدي وغيره واعلم ان ما ذكره من الحكم يشمل ما اذا اقتدت امرأة بامرأة فانه مشترك [و] يقوم الموتى [الرائد] على الواحد اثنين كان او اكثر [خلفه] اي خلف الامام في المسجد في اي موضع شاء وفي الصحراء فيما اذا لم يكن بينهما فاصلة كثيرة وقدرها بعضهم بسبعة ادزاع وبعضهم بمقدار صف كما في التحفة المسترشدين فان قام الامام على يمينه الصف او مسيرته او وسطه فمسيح كما في المبسوط وعن ابي يوسف رح بتوسط الامام بين اثنين كما في الكافي وفيه اشارة الى ان الواحد يتأخر من اليمين الى الخلف اذا جاء آخر كما في الجلابي والاحسن ان يقال ويتأخر الزائد فان كيفيته ان يقف احدهما بحذاء والاخر بيمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقف على يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث هكذا وان كان احد الصفيين ناقصا التحق باقلهما ولو استويا قام عن يمينه والقريب من الامام افضل كالقائم

في الصف الاول من الثاني ولو بجذاء الامام كما في التمرتاشي [ ويصف الرجال ] اي يتحلقون على خط مستوي بحيث يكون مناكبهم متقابلة [ ثم ] يصف [ الصبيان ] بالكسر على المشهور والضم لغة [ ثم الخنثى ] بالضم والكسر جمع الخنثى بالضم وهو ماله آلة الرجال والنساء والجراد المشكل منه [ ثم النساء ] ثم الصبيات كما في الزاهدي ولم يذكره اكتفاء بذكر الصبيان بعد الرجال لما مر انفاد فيه اشارة الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان معها مقتد قام على يمينه فان كان اثنين يقومان خلفه والمرأة خلفهما كما في الجلابي والى ان هذا الترتيب واجب فان قدم الصبي على الرجل في الصف يفسد صلوته الا ان الجمهور على انه غير مفسد بخلاف ما اذا قامت الموتمة امام الموتم و بينهما فرجة قدر اسطوانة فانه مفسد عند الجمهور وقيل غير مفسد كما ذكره الزاهدي والى تعليل تأخير النساء اشار بقوله [ فان حاذته ] اي استوت قدم المرأة شيئا من اعضاء الرجل فان القدم مأخوذة في مفهومها على ما نقل عن المطرزي فاستواء غير قدمها بعضوه غير مفسد ويدخل في الرجل والمرأة الصبي والصبية المشتبهان فلا يفسد محاذاة غير مشتبهين ولا محاذاة الامرء المرامق للرجل وعن محمد رح انه مفسد كما في النهاية واشتراط في الخزانة صباحة الوجه والاطلاق مشير الى ان قليل المحاذاة مفسد كما قال ابو يوسف رح واما عند محمد رح فيشترط مقدار ركن والى ان المحرم كلام كالأجنبية والمبادر ان يكونا في مكان مستوي بلا حائل فلا يفسد ان كانت على الارض والرجل على الدكان قدر قامته وكذا اذا كان بينهما حائط او سترة اذ قسبة قدر ذراع او فرجة يسعها رجل كما في الزاهدي وغيره [ في صلاة ] فريضة او راجبة او سنة او تطوع او فريضة في حق الامام تطوع في حق المقتدين وفيه اشارة الى ان محاذاة المرأة لم تفسد في صلاة الجنابة وكذا محاذاة المجنونة لان صلواتها ليست بصلوة حقيقة ولذا لم تفسد بالمحاذاة صلاة من لا تقتدي في الصحيح كما في النهاية لكنه خلاف ما مر من الاشارة [ مشتركة تحريم ] بالنصب اي مشتركة تحريمها بان اقتدت المرأة وحدها او مع الذكر ولو في غير صلاة الامام واحترز به عما تحاذى المنفردة المفرد فيه فانه وان لم يكن مفسدا الا انه يورث الكراهة او الاساءة كما في التمرتاشي فدخل فيه المدرك واللاحق والمسبوق فاخرجه بقوله [ و ] مشتركة [ اداء ] بان التزم كل الصلوة مع الامام سواء اقتدت وحدها او معه شخص ولا يخفى انه مخرج لصورة الانفراد فلا حاجة الى قيد التحريمه ولقائل ان يقول باستدراك الاداء ايضا فان المشتركة على ما في الينايع والدرة الزاهرة ان تقتدي المرأة وحدها او مع الرجل من اول صلاة الامام [ فسدت صلوته ] لا صلواتها لانه المأمور بتأخيرها ولم ياتم فقد ترك الفرض فلما اشار الى تأخيرها ولم تناخر فسدت صلواتها لا صلوته لانها المأمورة بالتأخير كما في المحيط عن مشائخ العراق وفيه اشارة الى انها لو كبرت مع الامام محاذية له انعقد تحريمته لان المفسد المحاذاة في صلاة مشتركة وما لم يتعقد التحريمه لم يتحقق هذه المحاذاة وهو الصحيح كما ذكره الحلواني كذا في



الخاتبة [ أن نوى ] الامام [ امامتها ] سواء كانت حاضرة وقت النية او لا وسواء كانت النية قبل الشروع او بعده لكن قال عيين الاثمة يشترط حضرتها وقال شرف الاثمة ان وقت النية وقت الشروع لا بعده كما في النية ولعل التخصيص مشير الى ما في المتن من صحة النية في غيبتها و بعد الشروع عند بعضهم وفيه رمز الى اشتراط النية في جميع الصلوات والاصح انها لم تشترط في الجمعة والعبدلين كما في الخلاصة [ والا ] اي ان لم ينو الامام امامتها اي في صورة اقتدائها محاذية الامام او المقتدي [ فصلوتها ] فسدت لا صلوته وفيه اشارة الى انها صارت شاردة في الصلوة كما مر و الى انها لو اقتدت بغير محاذية صح الاقتداء بغير النية الا مع نفي امامة النساء كما في التمرتاشي وعن الحسن عن ابي حنيفة رح اذا قامت خلفه ولم تكن بجانب رجل صح بدون النية كما في الزاهدي وغيره فالقول بان الاشتراك في الاداء مغن عن النية ليس بشي فتدبر \*

[ فصل مصل سبقه ] اي اعترضه لا بفعل آدمي والعبق في الاصل التقدم في السير ثم استعمل في مطلق التقدم [ حدث ] غير مانع كالجنابة وغيرها اذا حدث في ركوعه او سجوده فانه لا يرتفع مستروباً فتفسد صلوته بل يتأخر محدوباً ثم ينصرف كما في الزاهدي [ يتوضاً ] بلا مكث فان قليل المكث مانع وفيه اشعار بان الاستنجاء غير مانع وهذا اذا استنجى من تحت ثيابه والا فكشف العورة مانع كما في المحيط وكذا خرز الدلو المنخوق ونزح الماء وفي الفتاوى انه غير مانع فلو كان الماء بعيداً وبقرية بئر نزح ان كان مؤنة النزح اقل والا يلزم الى الماء كما في الزاهدي والصحيح ان النزح مانع كما في المضمورات وكذا ترك النهر الاقرب الى الابدل لانه اشتغال بما لا يعنيه كما في التحقيق لكن في النية لو مر على حوض الى آخراته ولو اخذ نعله للتوضي لم يتم [ واتم ] ما بقي من الصلوة مع ركن وقع فيه الحدث كما في النهاية وفيه اشعار بان المرأة كالرجل في الانمام وعن ابي يوسف رح في غير رواية الاصول انها لو امكنها التوضي بلا كشف اعضاء الوضوء بان كان ثوبها رقيقاً فكشفها لم تتم وفيه جواب عما قيل ان المرأة من فرقها الى قدمها عورة على ان الوجه ليس بعورة وكذا البدن والرجل في رواية عن ابي حنيفة رح واما الرأس فتمسح بحيث يصل البلة الى شعرها كذا في المحيط [ ولو ] كان سبق الحدث [ بعد ] مقدار [ التشهد ] من القعدة الاخيرة فيتوضاً ثم يسلم ولا رواية في اعادتها وقال ابو جعفر انها تعاد كما في الجلابي وهذا عنده فان الخروج لم يوجد وقال انه لا يتوضاً لانه قد خرج بالحدث بعد التشهد [ والاستيناف ] اي تجديد التحريمة بعد ابطال الاولى بما شاء من الاعمال فانه لو لم يبطل فبناء كمن شرع في الظهر ثم نوى الظهر كما في الزاهدي [ افضل ] من الاتمام للمنفرد والمقتدي والامام وقيل الاتمام افضل لهما كما في الاختيار وغيره [ والامام ] بعد الحدث يستخلف و [ يجر ] باخذ الثوب او الاشارة [ آخر ] ممن يصلح للامامة والمدرک اولی من اللاحق والمسبوق فان قدم المسبوق يتم صلوته بعد اتمام صلوة الامام ثم يقدم المدرک للمسلم

[ إلى مكانه ] أي الإمام ويضع اليد على الركبة للركوع وعلى الجبهة للسجود وعلى الفم للقراءة كما في الزاهدي والأصنع على الجبهة واللسان لسجدة التلاوة وعلى القلب للسهر ويشير بأصبع إلى ركعة وبأصبعين إلى ركعتين كما في المصيرات وعنه إذا تروأ في جانب المسجد والقوم ينتظرونه فرجع إلى مكانه وأتم جاز كما في الجلابي والمتبادر من كلامه أن الخليفة ينوي الإمامة وهذا لأنه لا يصير إماماً بغير النية بالاتفاق وعن الطرفين أن نوى في الحال صار إماماً حتى لو أتم في مكانه فسد صلوة من إمامه وإن نوى أن يصير إماماً إذا تقدم فهو على ما نوى فظاهره مشير إلى أنه لا يستخلف في صلوة الجنائز كما قال بعضهم وإلى أنه بعد الحدث على إمامته إلا إذا خرج عن المسجد أو يقوم الخليفة بجرة أو بنفسه مقامه أو يستخلف القوم غيره فلو خرج بلا خليفة تفسد صلوة المومنين على الأصح لخلو مكان الإمام كما في الزاهدي لكن في الخلاصة الأصح أنه تفسد صلوته أيضاً لكن في النهاية أنه لا يفسد على الأصح أو الصحيح والأحسن أن يقال ويقوم آخر مكان الإمام فيشمل ما ذكرنا [ ثم يتروأ ] الإمام وفيه إشعار بأنه لا يمشي إلى التروضي إلا إذا قام الخليفة مقامه [ ويتم ثم ] أي مكان التروضي [ أو يعود ] إلى مكان الحدث أو بيته أو مسجد آخر [ كالمفرد ] فإنه مخير بين الاتمام ثم وهو اختيار البعض وبين العود وهو اختيار شيخ الإسلام والإمام السرخسي كما في المحيط وهو أفضل كما في الكافي [ أن فرغ إمامه ] أي إمام الإمام شرط جزاؤه ما دل عليه قوله يتم أو يعود [ والا ] يفرغ إمامه [ عاد ] الإمام إلى إمامه لا محالة لكنه يشغل أولاً بقضاء ما فات لأنه لاحق فيقوم ويركع ويسجد مقدار الإمام ولو زاد أو نقص لم يضره كما في الخلاصة وقالوا هذا إذا كان بينه وبين إمامه ما يمنع الاقتداء كجدار أو نهر والا فيجوز ترك العود وإن لم يفرغ إمامه كما في المحيط [ وكذا ] أي مثل الإمام [ المقتدي ] في أنه مخير بين الانتماء والعود إن فرغ إمامه والا عاد لا محالة إلا أن لا يكون بينهما ما يمنع الاقتداء فيجوز أن لا يعود وما ذكرنا من الخلاف في الخيار للمنفرد جار في المقتدي وفي النوادر لو عاد المقتدي بعد ما فرغ إمامه تفسد صلوته والصحيح الأول كما في المحيط [ ولو جن ] وهو من أفعال لم يستعمل إلا مجهولاً وهذا شروع فيما لا يتم الصلوة من الأمور الثمانية فلو صار المصلي مجنوناً [ أو غمي عليه ] متناول لما حدث السكر في الصلوة لشرب قبلها [ أو احتلم ] أي رأى المصلي في النوم ما يوجب الانزال فأنزل والتركيب يدل على روية شيء في النوم كما في المقائس والأولى ( أو وجب عليه غسل ) فيشمل ما إذا حاضت أو أنزل بالفكر أو النظر أو غيره كما في الجلابي [ أو قهقهه ] ناسياً أو عامداً لأنه كالإكلام وفيه إشعار بأن الضحك غير مباح للبناء كما في المحيط [ أو أحدث ] أي فعل المصلي حدثاً موجباً للوضوء عمداً ولو بعد سبق الحدث فلو عطس فسبقه حدث بنى كما في المنية لكن الصحيح أنه لا يبني كما في الظهيرية [ عمداً ] مستدرك بالفعل [ أو أصابه ] أو ثوبه [ بول ] أي نجاسة من الغير [ كثير ] جاوز قدر الدرهم فإنه إذا غسله لا يبني وعن أبي يوسف ر. ح أنه يبني وإذا لم يغسل فإن وجد آخر



و نزع من ساحة اجزاه و ان لم يوجد فان ادنى ركن لا يبني بالاجماع و ان لم يؤده يبني و ان طال  
مكثه و ان وجد بلا نزع و اداء ركن لا يبني عند الشيخين خلافاً للمحمد رح فيغسل و يبني كما لو  
اصاب جسده كما في المحيط و انما قيد البول كما هو المتبادر لان المانع من البناء على ما في الظهيرية نجاسة  
الغير لا نجاسته [ او شج ] بالضم اي صدع عضوه و شق ففي المقائس التركيب يدل على صدع الشئ  
يتناول ما اذا شق دمل او جراحة او رماه انسان ببندقه او سقط حجر من سقف او دخل الشوك في رجله  
او جبهته في السجود فادماه [ فسال ] منه دم فانه لا يبني في هذه الصور عندهما خلافاً لابن يوسف  
رح و قيل لا يبني في صورة الشوك عند الكل كذا في الخلاصة و في الكلام رمز الى ان بالاسالة  
لا يبني عند الكل الا ترى انه لو خرج الدم بالعصر لا يبني لانه بمنزلة الحدث العمد كما في كثير  
من المنسوبات [ او ظن ] على المجهور اي ظن الامام او المقتدي [ انه احدث ] فاهتلف  
[ فخرج من المسجد او ] ظن انه احدث فاهتلف [ و جاز الصفوف ] اي مقدار ما يصطف من  
الجوانب الاربع و ان كان بين يديه مترة او بناء او غيره و هذا بناء على ما روى هشام عن محمد رح فانهم  
قالوا ان كان بين يديه حائل لم تفسد الا اذا جاوزة كما في المحيط [ خارجه ] اي من خارج المسجد لا في  
خارجه فانه لا ينصب على الطرفية كما نص عليه ميبويه و فيه اشعار بان البيت كالصحراء لكن الاصح  
انه كالمسجد و لذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كما في المنية و في الكلام ايما الى ان المنفرد يفسد  
صلوته في المسجد او الصحراء بالخروج عن موضع سجدة من الجوانب الاربع كما في المحيط [ فظهر طهارة ]  
اي علم في الصورتين انه لم يحدث [ بطلت ] الصلوة فيفرض الاستيناف في هذه الصور الثمانية  
[ و لو لم يخرج ] الامام او المقتدي من المسجد [ او لم يجاوز ] الصفوف خارجه [ يبني ] اي اوصل  
ما بقي من الصلوة بما صلي و اعلم ان هذه المسئلة تستفاد من المفهوم فلو اكتفي به لكان احسن [ و بعد ]  
مقدار [ النشهد ] قبل السلام [ ان عمل ] على المعلوم اي عمل المصلي [ ما ينافيها ] من نحو  
القهقهة و الحدث العمد و العمل اعم من الحقيقي فيشمل ما اذا جن او اغمي عليه [ تمت ]  
الصلوة للخروج بالصنع في الكل [ و ] ان عمله الامام [ تفسد صلوة المسبوق ] اي مسبوق لم يقيد ركعته  
بالسجدة لانه لم يتأكد انفراده ح و عندهما لم تفسد كما اذا قبل بها و لم تفسد صلوة المدرك بلا  
خلاف و في صلوة اللاحق روايتان كما في الحقائق [ و ان وجد هنا ] اي بعد مقدار النشهد قبل  
السلام سواء كان في سجود السهو او بعدة قبل النشهد او بعدة فان هنا بالضم و التشديد قد يراد  
به الزمان [ روية المتيمم الماء ] اي وجدانه [ و نحوها ] من المسائل الاثنى عشرية وغيرها كخروج  
الرجل عن خف الماسح و مضي المدة و سقوط الجبيرة عن برء و زوال العذر و نيل العاري ثوباً و قدرة  
المومي على الاركان و تعلم الامي سورة و استخلافه القاري و نذكر الفائتة و خروج وقت الفجر و  
الجمعة و دخول وقت الظهر عند قضاء الفجر و تغير الشمس عند قضاء الظهر و وجدان ما يغسل

النجاسة الكثيرة [فسدت] اي بطلت اصل الصلوة [عند ابي حنيفة رح] اي في رواية ويجوز في عينه الحركات الا ان الكسرافصح [لفرضية الخروج بصنعه] اي بفعل صدر عن المصلي قصدا لان الصلوة صادة لها تحريم وتحليل ولا يخرج عنها الا بذلك الفعل كالحنج ولم يوجد فتفسد كما قال بعض اصحابنا الا ان الصحيح الذي عليه المحققون منا ان اصل الصلوة لم تفسد عنده لما ان الخروج بالصنع ليس بفرض عنده والا فقد ادعى الفرض بنحو الحدث العمد وانما وجب الاعادة عنده لان هذه الامور مغيرة للفرض الى النفل في خلال الصلوة فكذا في الاخر كنية الاقامة وليست بقاطعة كالكلام بخلاف ما اذا وقعت بعد تسليمه فانها تمت لانها لم تقع في الخلال لانقطاع التحريم كما اشار اليه المبسوط وغيره [لا] تفسد [عندهما] لعدم فرضيته \*

[فصل \* يفسدها] اي يبطل الصلوة على ما ياتي في البيع انشاء الله تعالى [الكلام] في الاصل شامل لحرف من حروف المباني او المعاني ولاكثر منها واشتهر في عرف اهل اللغة في المركب من الحرفين فصاعدا وهو المراد في الجلابي ان ادنى ما يقع اهم الكلام عليه المركب من الحرفين وفيه اشعار بما هو المشهور ان الحرف هو الصوت المكيف لكن في المحيط ان الصوت والحرف كل منهما شطر الكلام اذ لا يحصل الافهام الا بهما كما قال الجمهور وذهب الكرخي ومن تابعه مثل شيخ الاسلام الى ان الصوت ليس بشرط في حصول الكلام فلو صحح الحروف بلا اسماء لم يفسدها الا عند الكرخي وتابعه [مطلقا] اي سا هيا اونا سبا قليلا او كثيرا خاطبا او قاصدا ولو للاصلاح كما اذا قال اقع عند قيام الامام كما في المحيط [والسلام] سواء خاطب به انما اولا وقبل بالفساد اذا خاطبه به كما في الزاهدي وانما لم يكتف عنه بالكلام لانه في حكم الذكر [عمدا] حقيقيا او حكيميا فيشمل قسما من السهو وهو ما اذا وقع في اصل الصلوة كما اذا سلم على الركعتين ظانا انهما الفجر فانه مفسد بخلاف قسم آخر منه وهو ما اذا وقع في وصف الصلوة كما اذا سلم عليهما ظانا انه في رابعة الظهر فانه غير مفسد كما في سهو المحيط فلو سلم المصلي مع الامام ذاكرا لما عليه تفسد ولو سلم المصلي قائما ظانا انه اتم صلوته ثم علم انه لم يتم لم يفسد لكن في النية انها تفسد والظاهر ان المفسد مجرد السلام بلا عليكم في المحيط لو قال السلام سهوا ثم علم فسدت صلوته [ورده] اي رد السلام سواء كان باللفظ او اشارة الراس او اليد كما في مجموع السوازل لكن في المحيط انهما غير مفسدين [والاثنين و نحوه] كالتأوه والتأيف فالانين ان يقول آه بالمد وكسر الهاء والتأوه ان يقول اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وفيه لغات متحاذرة من العشرة ويقال كلاهما عند الشكاية والتوجع والتأيف ان يقول اف بضم الهمزة وكسر الغاء المشددة بالتنوين وبدونه ولغانه اكثر من العشرة الا في الرضي [مما له صوت] سواء كان معه حرف او لم يكن فالنفخ المسموع اي ماله حرف تهجي ككاف وبف ونف مفسد كما هو رأي الطرفين وكذا غير المسموع على ما قال شيخ الاسلام كما في المحيط



وذكر في الزاهدي لو ساق حمارا او اوقفه او استعطف كلبا او هرة بما يعتاد الرستاقيون من مجرد صوت بلا حروف محتاجة لم تفسد لكنه مكروه كما في الجلابي [ والبكاء ] وهو سيلان الدمع عن الحزن يمد اذا كان الصوت اغلب ويقصر اذا كان الحزن اغلب كما في المفردات لكن في الصحاح انه بالقصر خروج الدمع وبالمعنى هو مع الصوت وقال البيهقي كلاهما خروج الدمع فكانه المختار عنده ولذا قال [ بصوت ] والاحسن بحرف فان المفسد ما رفع به صوته وحصل به الحرف كما في الخلاصة وفيه اشعار بانه لو خرج الدمع بلا صوت لم تفسد وهذا بخلاف الكلام مشير الى ان الضحك غير مفسد وهذا اذا كان يسيرا كالتبسم وان كان اسمع فمفسد لانه كلام كما في الجلابي [ الامر الاخرة ] اي خشية الله تعالى فان كل ذلك غير مفسد بل محسن وفي الكرماني انه ان تأوه بحرفين كاه على زنة دع وهو ترجع العجم فغير مفسد وبثلاثة كاه فمفسد ولوامر الاخرة وفي الجلابي ان الاثنين من المرض غير مفسد عند ابي يوسف رح مطلقا وكذا عند محمد رح ان لم يملك نفسه والبكاء عندهما غير مفسد مطلقا [ والتنجيم ] ان يقول اح اح [ الا بعدر ] وهو ان لا يستطيع الامتناع عنه بان يجتمع البزاق في حلقه وانما يفسد لانه حصل منه الحروف وقيل انه غير مفسد لانه ليس بكلام وقيل انه مكروه بغير سبب وغير مكروه بسبب كخشونة في حلقه او الاعلام بانه في الصلوة كما في التمرتاشي والاصح انه لم تفسد اتفاقا فلا بأس به للامام مالم يكثروا ان كثر فغيره افضل الا اذا كان متبركا وفيه اشعار بان السعال غير مفسد وهذا بخلاف كما في الزاهدي لكن في الخزانة ان ظهر الحروف به بلا ضرورة فمفسد [ وتشميت العاطس ] ان يقول المصلي له يرحمك الله بالمهمله عند ابي العباس وبالمعجمة عند ابي عبيد وقال ابو يوسف رح انه غير مفسد وفيه اشارة الى انه لو قال المشمت او العاطس الحمد لله لم تفسد كما قال بعضهم وعن الشيخين ان العاطس يحمد في نفسه كما في المحيط وعن ابي يوسف رح انه لا يشمت بعدها وعن محمد رح انه يشمت كما في الظهيرية [ وجواب الكلام ] اي خبر يسره او يعجبه او يسوءه او غيره [ ولو ] كان [ بالذكر ] بان يقال الحمد لله ولا اله الا الله او انا لله واذا اليه راجعون ويدخل فيه ما اذا سمع اسم النبي صلي الله عليه وسلم فصلي عليه او سقط من سطح فبسم الله او دعا لاحد او عليه فقال آمين ولا يفسد الكل عند ابي يوسف رح والصحيح قولهما لان الكلام مبني على قصد المتكلم ويشمل ما اذا امتثل امر غيره فلو قال للمصلي تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فتجانب المصلي توسعه له فسدت صلوته فينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه الكل في الزاهدي [ والفتح الا لامامه ] اي النصر بالفتح الا لامامه في المقدمة فتح على الامام ( كلمة داد امام را در نماز ) ومثله في الاساس والمعنى فتح المصلي القراءة على غير امامه من مصل يصلي صلوته او غيرها او غير مصل ان اضطر في القراءة سواء كان قبل ان يقرأ ما يجوز به الصلوة او بعده وقيل التحول الى آية اخرى او بعده وفيه اشارة الى انه لو نوى التلاوة دون التعليم لم تفسد

وَالْيَ أَن صَلَوةَ الْمُفْتَوِّحِ عَلَيْهِ لَمْ تَفْسُدْ بِالْأَخْذِ وَالْيَ أَن الْفَتْحَ عَلَى الْإِمَامِ غَيْرِ مَفْسُودٍ لِأَصْلُوتِهِ وَ لِأَصْلُوةِ الْفَاتِحِ وَقِيلَ تَفْسُدُ صَلَوتُهُمَا وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَفْسُدُ بِكُلِّ حَالٍ كَمَا فِي الْكَافِي وَالْيَ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ تَكَرُّرُ الْفَتْحِ لِلْفَسَادِ وَفِي الْأَصْلِ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَ لَوْ أَخَذَ الْإِمَامُ مِنْ غَيْرِ الْمُقْتَدِي أَوْ مِنَ الْمُقْتَدِي بِتَلْقِينِ الْغَيْرِ تَفْسُدُ صَلَوتُهُمَا كَمَا فِي الرَّاهِدِيِّ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحَ لَوْ لَحِنَ الْإِمَامُ فِي الْأَعْرَابِ فَفَتْحَ لِأَسَاءَ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُلْجِي الْقَوْمَ إِلَى الْفَتْحِ فَيَرْكَعُ أَنْ قَرَأَ الْمُجْزَى وَالْأَنْتَقَلَ إِلَى آيَةٍ أُخْرَى وَفِي كَرَاهَةِ الْفَتْحِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ رَوَيْتَانِ كَمَا فِي التَّمْرِتَاشِيِّ [ وَالْقِرَاءَةُ مِنْ مَصْحَفٍ ] قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا هَذَا ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ وَقِيلَ مَقْدَارُ الْمُجْزَى وَقِيلَ مَقْدَارُ الْفَاتِحَةِ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَقَالَ أَنَّهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ وَالْإِطْلَاقُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّ الْحَافِظَ وَغَيْرَهُ سَرَاءٌ وَقِيلَ الْخِلَافُ فَبَيْنَ لَمْ يَحْفَظْ فَلَوْ خَفِظَ فَسَدَتْ عَنْدهُمْ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ كَمَا فِي الرَّاهِدِيِّ وَالْيَ أَنَّهُ أَوْ نَظَرَ إِلَى الْمَصْحَفِ وَفَهِمَهُ لَا تَفْسُدُ وَلَا خِلَافٌ فِيهِ وَكَذَا لَوْ نَظَرَ إِلَى غَيْرِهِ وَفَهِمَ فَانَّهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْيَ أَنَّهُ لَا يَفْصَلُ الْحُكْمَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ [ وَالسُّجُودَ ] أَيِ وَضْعِ الرَّجْلِ وَالْقَدَمَيْنِ [ عَلَى النَّجَسِ ] لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِدَوَامِ التَّطَهُّرِ فِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ وَهَذَا عَنْدهُمَا وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحَ فَتَفْسُدُ السُّجُودَةُ لَا الصَّلَاةُ لِحُجُوزِ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَهُ عَلَى الطَّاهِرِ كَمَا فِي التَّلْوِيحِ لَكِنْ فِي الْمَحِيطِ لَوْ سَجَدَ عَلَى الدَّمِ لَا يَعِيدُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ خِلَافًا لِهَمَّا فَلَوْ وَضَعَ يَدَيْهِ أَوْ رُكْبَتَيْهِ لَا يَعِيدُ اتِّفَاقًا لَكِنْ فِي النِّظْمِ لَوْ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ لَا يَجُوزُ فِي ظَاهِرِ الْأَصُولِ [ وَالِدَعَاءِ ] فِي كُلِّ رُكْنٍ [ بِمَا يَسْأَلُ ] أَيِ لَا يَسْتَحِيلُ مَوَالِهِ [ عَنْ النَّاسِ ] مِمَّا لَمْ يَجْعَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ الْمَأْثُورِ كَمَا فِي الظَّهِيرَةِ فَوَقَالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي وَأَخِي لَمْ تَفْسُدْ وَلَوْ قَالَ لَأَمِي تَفْسُدُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَكَذَا لَوْ قَالَ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي بِقَلْبِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا تَفْسُدُ وَلَوْ قَالَ مِنْ بَقْلِهَا وَفُومِهَا لَا تَفْسُدُ وَلَوْ قَالَ اعْطِنِي دِرَاهِمَ تَفْسُدُ وَلَوْ قَالَ مَا لَا كَثِيرًا لَمْ تَفْسُدْ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَ فِي عَادَاتِهِمْ كَمَا فِي التَّمْرِتَاشِيِّ وَالْكَلَامُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّ الدَّعَاءَ بِمَا لَا يَسْأَلُ عَنْهُمْ مَشْرُوعٌ فِي كُلِّ رُكْنٍ وَفِي الْجَلَابِيِّ جَازَ الدَّعَاءُ فِي مَوْضِعِ السَّبِيحِ وَالثَّنَاءِ كَمَا فِي الرُّكُوعِ وَالْقُعُودِ لَكِنْ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَحِيطِ أَنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ الدَّعَاءُ فِي وَسْطِهَا بَلْ فِي آخِرِهَا وَأَمَّا أُخْرَى وَحَقُّهُ التَّقْدِيمُ لِيَكُونَ الْقَوْلُ عِنْدَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلُ عِنْدَ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ تَقْدِمُ السُّجُودَ عَلَيْهِ ذَاتِي بِالنَّظَرِ إِلَى مَا فِي الْمَحِيطِ [ وَالْأَكْلَ ] أَنْ يُوَصَلَ إِلَى جُوفِهِ مَا يَتَأَنَّى فِيهِ الْمَضْغُ مَضْغُهُ أَوْ لَا [ وَالشَّرْبَ ] أَنْ يُوَصَلَ إِلَيْهِ مَا لَا يَتَأَنَّى فِيهِ ذَلِكَ كَمَا فِي الْإِيضَاحِ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَ عَمْدَةٍ وَ سَهْوَةٍ سَوَاءٌ وَكَذَا قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ إِلَّا إِذَا ابْتَلَعَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ فَإِنَّ قَلِيلَهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ كَذَا فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ فَالْقَلِيلُ مَا دُونَ الْحَمِصَةِ وَقِيلَ مَا دُونَ مَلَأَ الْعَمِّ وَفِي الْكِتَابِ أَنَّهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ بِلَا فَصْلٍ كَمَا فِي قَاضِيخَانَ وَلَوْ ابْتَلَعَ دَمَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ لَا يَفْسُدُ مَا لَمْ يَكُنْ مَلَأَ الْعَمِّ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَكَذَا أَنْ ابْتَلَعَ مَا بَقِيَ فِي فَمِهِ بَعْدَ الشَّرْعِ فَلَوْ ابْتَلَعَ عَيْنًا مِنَ السُّكْرِ قَبْلَ الشَّرْعِ ثُمَّ ابْتَلَعَ حَلَاوَتَهُ بَعْدَهُ لَمْ يَفْسُدْ كَمَا فِي الْخِلَاصَةِ [ وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ ] فِي تَفْسِيرِهِ خِلَافٌ أَشَارَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَهْمٍ [ أَيِ مَا يَحْتَاجُ ] فِي الْوَقَاعِ



[ إلى اليدين ] و ان عمل بيد واحدة فلو شد الازار او تعمم تفسد صلوته و لو حل او نقض باليدين لم تفسد الا اذا تكرر و قيل الاعتبار بالعمل فانعكس الحكم في الصورتين و بعضهم اعتبر العمل بالرجلين بالعمل باليدين فلو حرك رجله تفسد بخلاف ما لو حرك رجلا لا على الدوام و قيل ان حرك رجله قليلا لا يفسد كذا في الذخيرة وغيرها و انما ابتدأ بهذا التفسير لانه قول ابي يوسف رح على ما قيل في الخزانة وهو مختار الفضلي كما في الخلاصة لكنه غير شامل لكثير من الاعمال كالشي والحك والمص مع خروج اللس والتقبيل والنظر بشهوة وغيرها فاشار الى تفسيرين فابتدأ بما هو شامل لكل واقرب الى قول ابي حنيفة رح فانه لم يقدر في مثله بل فوض الى رأي المبتلى به فقال [ او ] ما [ يستكثره المصلي ] من الفعل ثم ذكر ما رواه البلخي عن اصحابنا كما في المحيط وهو اختيار عامة المشايخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في الصغرى وهو الصواب كما في المصنوعات فقال [ او يظن ] و قيل يتيقن كما في الزاهدي و ذكر في التتمة يقضي [ الناظر ] بلا فكر [ ان عامله غير مص ] فان شك انه غير مص فليل غير مفسد الا انه يشمل مثل ما اذا قبل المصلية فانه غير مفسد وقال ابو جعفر ان كان بشهوة نفس كما في الزاهدي و قيل الكثير ما اشتمل على عدد الثلث فلو حرك في ركن واحد مرتين لم تفسد كما لو حرك مرارا بين كل مرتين فرجه بخلاف ما اذا حرك مرارا متواليات كما في المحيط وهذا اذا رفع يديه في كل مرة و الا فلا تفسد لانه حك واحد كما في الخلاصة و قيل الكثير ما يكون مقصودا للفاعل بان يفرد له مجلس على حدة كما اذا مس زوجته بشهوة فانه مفسد ويدخل في الاخيرين ما اذا مشى فانه مفسد ومنهم من قال انه غير مفسد حالة العذر ما لم يستدبر القبلة استحسانا و قيل انه حالة الغزو والحج وغيرها من سفر يكون عبادة كما في المحيط [ وكرة ] في الصلوة كراهة تحريم او تنزيه فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او ما في حكمه من سنة الهدي ونحوها فالترك كراهة تحريم وان كان سنة زائدة او ما في حكمها من الادب ونحوه فتنزيه ومنه [ كل هيئته ] يكون [ فيها ترك الخشوع ] اي التواضع كالتغميض والتثاؤب والتنبيك والسدل وقلب الحصى والنعطي والتمطي والعبث والالتفات وتغطية الفم والفرقة والاختصار فان التوقي عن كلها ادب ومن الخشوع استعمال الادب كما في الكشاف و ذكر في الجلابي ان الخشوع المأمور به يتعلق بالقلب والراس والعين واليد والرجل فهو حضور القلب والتسكين الجوارح والمحافظة على الاركان فلعل ما ذكره المص تفصيل المجمال فالاولى ذكر الفاء مكان الواو واعلم ان الالتفات المكروه ان يلوي عنقه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما في الكرماني وفي قاضيخان انه لا يغطي فاه ولا انفه الا اذا غلب التثاؤب فح يضع يده على فمه وفي الزاهدي يضع يده اليمنى في القيام والبسوى في غيره والفرقة غمز الاصابع او مدّها حتى تصوت ويكره خارج الصلوة عند الاكثربن والاختصار وضع اليد على الخاصرة والاكاء على عصا

و يدخل فيه الاتعاء اي القعود على عقبه او جمع الركبة الى الصدر او مع اعتماد اليد على الارض  
وفي اسناد الفعل الى كل و ما عطف عليه اشعار بان المكروه نفس هذه الافعال لا الصلوة لكن في  
الجلابي انها تكره بسبب هذه الافعال [ و ] كره [ قلب الحصن ] اي تسوية الحجارة الصغار [ ليسجد ]  
اي ليتمكن السجود لا لغيره فانه مكروه مطلقا [ الامرة ] او مرتين كما في المحيط [ و مسح جبهته من التراب ]  
والحشيش لا من العرق والاطلاق مشعر بكرامة المسح مع ايداء التراب وفي الخلاصة انه غير مكروه فان  
لم يؤذ فتركه خير [ فيها ] اي في خلالها فلا بأس به بعد ما قعد قدر التشهد وعن الحسن انه لا بأس  
به مطلقا والصحيح ظاهر الرواية كما في التحفة وغيرها وبما ذكرنا ظهر فائدة الطرف والاكتفاء  
مشير الى انه لو ظهر من انفه ماؤه فمسحه لم يكره وفي المنية ان المسح اولى من ان يقطر [ والسجود  
على كور عما منه ] بالكسر اي دورها وفيه اشارة الى ان السجدة متحققة مع الكور بان وجد حجم  
الارض فان منع الكور عنه لم يجز كما في الحصر و الى انه ينبغي ان يصلي مع العمامة في الحديث  
( الصلوة مع العمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة ) كما في المنية [ و افتراش ذراعيه ] اي القاؤهما  
على الارض والذراع من المرفق الى اطراف الاصابع [ و عقص شعرة ] اي لف ذوائبه حول رأسه او  
جمعه على وسط رأسه و شدة بالصمغ او غيره او على القفاء مع الشد بخيط او غيره والعقص في الاصل  
الشد كما في المحيط [ و همل الثوب ] اي ارساله حتى يصيب الارض او وضعه على رأسه او كتفيه  
و ارسال اطرافه من جوانبه فللاحتراز عن السدل يدخل اليد في الكم ويشد الوسط بالمنطقة  
وعن ابي جعفر لو لم يشد لاساء كما في الزاهدي وذكر في لعنابي لو لم يشد لكره لانه صنيع اهل الكتاب  
وفي الخلاصة اذا لم يدخل البدن في كم الفرجي المختار انه لا يكره وفي المنية كان نجم الاثمة الحكمي  
يرسل الكم لان في الادخال كف الثوب وكان غيره من المشائخ يمسكونه وهو الاحوط [ وكفه ] اي  
ضم الثوب و رفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود كما في الكرمانى وقيل لا بأس به لصونه  
عن التتريب كما في الزاهدي [ و تخصيص الامام ] اي انفراد [ بمكان ] اما بان يكون مكانه اعلى او اسفل  
من مكان القوم بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع وعليه الاعتماد كما في الخانية و اما  
بان يكون في صفة وهم في وسط الدار مثلا كما في الجواهر و اما بان يقوموا في المسجد والامام في  
طاق يتخذ في المحراب في الكرمانى انهم يتخذون طاقات في المحارب وانما يكره التخصيص لانه  
تشبيه باهل الكتاب كما قال بعضهم او اشتباه حال الامام على القوم كما قال آخرون فعلى الاول يكره  
في جميع الصور مطلقا و اما على الثاني فلا يكره عند عدم الاشتباه والاول اوجه كما في النهاية والكلام  
مشعر بان في هذه الصور اذا كان بعض القوم مع الامام لم يكره على ما قال بعضهم كما في المحيط  
[ لا ] يكره [ ان قام ] الامام [ في المسجد ] بالفتح اي في موضع صلوته يعني غير المحراب [ و سجد في  
الطاق ] اي طاق يتخذ في المحراب كما اشير اليه في الكرمانى لكن في النهاية انه اريد بالمسجد المعهود



وبالطاق المحراب كما ذكره المص لکن فی المحيط مشیر الی ما فی الکرماني حيث قال ( انکان المحراب مشبکاً وقام الامام فی الطاق لم یکره ) لعدم الاشتباه وکذا موضع آخر منه حيث قال ( لو قال اقتديت بالامام القائم فی المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز ) وکذا فی باب صلوة الکعبة من الاختیار حيث قال ( ان قام الامام فی الکعبة وحلق المقتدون حولها جاز اذا کان الباب مفتوحاً ) لانه کقیامه فی المحراب فی غیره من المساجد وفيه دلالة علی ان المحراب کالطاق من المسجد وانما فصل بينهما لانه لم تتعدد الصلوة فی الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم وعاب ابا حنیفة رج فی ذلك الامر الصواب فقعد تحت هذا المعاب كما فی الکرماني والضرورة مستثناة فلو ضاق المسجد علی القوم لم یکره قیامه فی الطاق كما فی الکفاية [ والقیام ] اي قیام الموم الواحد او الزاید علیه [ خلف صف رجل فيه فرجة ] فان لم یکن فيه فرجة لم یکره كما فی التحفة لکن فی الخزانة انه یکره فلو جر احدا من الصف لکان اولی كما فی المحيط والاصح انه ینتظر الی الركوع فان جاء رجل والا جذب رجلا او دخل فی الصف قلت القیام وحده اولی فی زماننا لغلبة الجهل فان جره یفسد صلوته وفي توصیف الصف اشعار بانه لو وجد فی الصف الاول فرجة دون الثاني یخرق الثاني لانه لا حرمة لهم لتقصیرهم حيث لم یسدوا الاول الكل فی المنية والفرجة بضم الفاء وفتحها خلل بین المصلیین فی الصف كما قال ابن الاثیر [ وصورة ] اي کره وحرّم جعل شکل [ حیوان ] فلا یکره صورة الجماد کالشجر وفيه اشعار بانه لم یکره صورة الراس وفيه خلاف كما فی اتخاذها کذا فی المحيط والصورة اعم من ذي الروح بخلاف التمثال فانه مختص به كما فی المغرب فالأخصر ان یقال وتمثال [ فی ثوبه ] اي المصلي فلو كانت فی یده او خاتمه فلا بأس به کما لو كانت علی وسادة او بساط واستعمله وان کره اتخاذها كما فی الخلاصة [ و ] فی [ مسجده ] سواء کان ثوباً او غیره فهو بالفتح موقع الجبهة من الارض مسجداً کان او غیره فیكون مبنياً علی المضارع اعدم الاختصاص بمكان بخلاف ما اذا کان بالکسر فانه اسم لما یقع فیہ السجود بشرط ان یكون بیتاً علی هیئة مخصوصه [ و ] فی جدار او ثوب [ فی جهة ] من الجهات الست [ غیر خلف و تحت ] اي تحت قدمه فیکره امامه وفوق راسه ویمینه ویساره ولا یکره خلفه وتحتہ كما فی النهایة لکن فی الکافي وغیره ان اشدّها کراهة ان یكون امام المصلي ثم فوقه ثم یمینه ثم یساره ثم خلفه وفي النهایة ثم تحتہ ویکره اتخاذ الصور فی البیوت كما یکره الدخول فیها والزیارة والجلوس لان فی ذلك ترویجاً للحرام ولا یکره بیع ثوبه ولا یقبل شهادة بائعه و ناسجه ولا اجر للمصور والاطلاق مشیر بانه یکره ذلك فی اي موضع کان من البیت او المسجد وقیل لا یکره صورة الخنزیر والشیطان القبیح كما فی التمرتاشي وانما خص الصورة لانه لا یکره فی جهة القبر الا اذا کان بین یدیه بحيث لو صلی صلوة الخاشعین وقع بصره علیه كما فی جنائز المصمرات و [ لا ] یکره الصلوة الیها وکذا اتخاذها [ ان صغرت ] الصورة فی المواضع المذكورة [ جدا ] بحيث لا یبدو

لِلنَّازِلِ لَا يَتَبَصَّرُ بِلَيْخٍ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَلَا يَبْدُو لَهُ مِنْ بَعِيدٍ كَمَا فِي الْمَحِيطِ لَكِنْ فِي الْخَزَانَةِ انْكَانَتْ الصُّورَةُ مَقْدَارَ طَيْرٍ يَكْرَهُ وَانْكَانَتْ أَصْغَرُ فَلَا رُقْلَهُ جَدًّا بِالْكَسْرِ مَصْدَرُ أَيِّ صَغِيرٍ أَبْلِيغًا [ أَوْ ] أَنْ [ مَحْيٍ رَاسُهَا ] بِحَيْثُ لَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ إِلَّا مَا بِالْقَطْعِ أَوْ بِطَلَاءِ شَيْءٍ عَلَيْهِ أَوْ بِخِيَاطَةِ خِيْطَةٍ عَلَيْهِ فَلَوْ خِيطَ مَا بَيْنَ الرَّاسِ وَالْجَسَدِ لَمْ يَرْتَفَعْ الْكَرَاهَةُ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَفِي الْخِلَاصَةِ أَنَّ مَحْوَ الرَّجْلِ كَالرَّاسِ [ وَ ] يَكْرَهُ الصَّلَاةَ [ فِي ثِيَابِ الْبِدَلَةِ ] بِالْكَسْرِ مَا يَلْبَسُ فِي الْبَيْتِ وَلَا يَذْهَبُ بِهَا إِلَى الْكِبَرَاءِ مِنَ الثِّيَابِ فَالْإِضَافَةُ مِثْلُ كُلِّ الدَّرَاهِمِ [ وَحَسْرَ رَأْسِهِ ] أَيِ كَشْفِهِ وَهُوَ يَجِدُ مَا يَسْتُرُهُ بِهِ [ لَا تَذَلُّلًا ] وَخُضُوعًا فَانْه لَا بَاسَ بِهِ بَلْ هُوَ حَسَنٌ وَيَكْرَهُ تَكَاسُلًا وَتَنَعُّسًا كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَذَكَرَ فِي الْخَزَانَةِ أَنَّهُ يَكْرَهُ مُطْلَقًا [ وَعَدًّا مَا يَقْرَأُ ] مِنَ الْإِي وَالتَّسْبِيحِ بِالْأَصَابِعِ وَهَذَا عِنْدَهُ خِلَافٌ لِهَاجِرٍ وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي الْمَكْتُوبَةِ وَقِيلَ فِي التَّطَوُّعِ وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَكْرَهُ فِيهِمَا كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَأَمَّا الْعِدُّ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ وَهِيَ صَلَاةٌ مُبَارَكَةٌ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ فَلَمْ يَكْرَهُ ضَرُورَةً وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي عَدِّهِمَا خَارِجَ الصَّلَاةِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَكْرَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَقِيلَ بَدْعٌ كَمَا فِي الْكَافِيِّ وَقِيلَ الْعَادُّ كَالْمَانِّ عَلَى رَبِّهِ كَمَا فِي الزَّاهِدِيِّ وَالْإِكْتِفَاءُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّهَا إِذَا أُدِيتَ مَعَ الْكَرَاهَةِ لَمْ يَجِبْ إِعَادَتُهَا لَكِنْ فِي التَّمَرُّثِ لَوْ صَلَّى وَفِي ثَوْبِهِ صُورَةٌ وَجِبَ الْإِعَادَةُ وَقَالَ أَبُو الْيَسْرِ هَذَا هُوَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أُدِيتَ مَعَ الْكَرَاهَةِ انْتَهَى وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَ كَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ لَا تَوْجِبُ وَجُوبَ الْإِعَادَةِ وَكَذَا كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ عِنْدَ غَيْرِ أَبِي الْبَسْرِ بَلِ الْأَوَّلَى أَنَّ يَعَادُ عِنْدَهُمْ فِي الْمَضْمَرَاتِ إِذَا دَخَلَ فِيهَا نَقْصَانٌ أَوْ كَرَاهَةٌ فَالْأَوَّلَى الْإِعَادَةُ وَمِثْلُهُ فِي الْمَحِيطِ وَالْمَنِيَّةِ وَنَوَادِرِ الْفَتَاوَى وَالتَّرْغِيبِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْكَشْفِ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِالْمَامُورِ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْكَرَاهَةِ أَوْ الْحَرَمَةِ يُخْرِجُ عَنْ الْعَهْدَةِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ وَكَذَا مَا فِي الْمَنِيَّةِ أَنَّهُ قَالَ الْوَهْبِيُّ إِذَا لَمْ يَتِمَّ رُكُوعُهُ وَصُحُودُهُ يَوْمَرُ بِالْإِعَادَةِ فِي الرِّقَّتِ لَا بَعْدَهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ التَّرْجِمَانِيُّ أَنَّ الْإِعَادَةَ أَوَّلَى فِي الْحَالَيْنِ وَرَأَيْتُ بَخْطَ بَعْضِ الثَّقَاتِ أَنَّ الْكَرَاهَةَ إِذَا كَانَتْ فِي رُكْنٍ فَالْإِعَادَةُ مُسْتَحَبَّةٌ وَفِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ وَاجِبَةٌ وَهَذَا أَحْسَنُ جَدًّا فَإِنَّ لِكَلِمَةٍ مَعَ دَلَالَةٍ عَلَى ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى [ وَغُلِقَ بَابُ الْمَسْجِدِ ] أَيِ اغْلَاقُهُ لِأَنَّهُ شَبَّهَ الْمَنْعَ عَنِ الصَّلَاةِ وَهُوَ حَرَامٌ وَلَئِنْ كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَكْرَهُونَ شِدَّ الْعَقْدِ عَلَى الْمَصَاحِفِ وَعَلَى صَادِقِهَا وَخَرِائِطِهَا احْتِرَازًا عَنْ صُورَةِ الْمَنْعِ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَقَالَ مَشَائِخُنَا هَذَا عَلَى وَفْقِ زَمَانِهِمُ الْغَالِبِ عَلَى أَهْلِ الصَّلَاحِ وَأَمَّا فِي زَمَانِنَا الْفَاسِدِ أَهْلُهُ فَلَا بَاسَ بِذَلِكَ بَلْ يَجِبُ صِيَانَةُ مَا فِيهِ وَالْحُكْمُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ كَذَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَالتَّدْبِيرِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ فَانْه صَارَ الْمَرْءُ مُتَوَلِّيًا بِاجْمَاعِهِمْ وَقِيلَ هَذَا إِذَا تَقَارَبَ الزَّمَانُ كَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَأَمَّا إِذَا تَبَاعَدَ كَمَا بَعْدَ الْعِشَاءِ وَالطَّلُوعِ فَيُغْلَقُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْعَلَقُ بِالسَّكُونِ اسْمٌ مِنَ الْإِغْلَاقِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَبِضَمَّتَيْنِ مَعْنَى الْمَغْلَقِ وَأَمَّا بِفَتْحَتَيْنِ مَعْنَى مَا يَغْلَقُ بِهِ الْبَابُ وَيَفْتَحُ بِالْفَتْحِ فَمَجَازٌ كَمَا فِي الْأَسَاسِ وَالرُّوْطِيِّ وَالْحَدِيثِ [ كَالْبَوْلِ وَغَيْرِهِ ] مِمَّا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ [ فَوْقَهُ ] أَيِ الْمَسْجِدِ وَأَمَّا تَعَرُّضُ لَهُ وَالْعَرَصَةُ وَالْبِنَاءُ وَالْفُتَاءُ فِي حُكْمِهِ لَا تَرَى



انه يصح اقتداء من كان على دكان على باب المسجد ممن فيه كما في المحيط وغيره لان دفع النجوم عنه البق من غيره في العادة وفي الاضافة رمز الى ان المسجد لصلوة الجنائز والعيد ليس له حكم المسجد وهو المختار الا في جواز الاقتداء بلا اتصال الصفوف كما في النهاية وغيرها و اختلف في مسجد الدار والخان والرباط انه مسجد جماعة كما في التمرتاشي وينبغي ان يكون مسجد القوارع كذلك ذكر في الكرمانى ان مصلى العيد في حكم المسجد على الاصح ولذلك خرج من ملك بانيه ويدخل فيه الدابة خشية الضياع والكلام مشعر بانه لا يكره الصعود على سطح المسجد لكن في المفيد انه مكروه الا اذا ضاق وبانه يجوز ادخال الدابة فيه بعذر فانه عليه السلام طاف بالبيت على ناقته لانه اصاب رجله كما في الكرمانى واعلم ان اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد مدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم الشوارع كما في المنية وهي التي بنيت في الصحارى ما ليس لها مؤذن وامام راتبان كما في الجلابي [ لا ] يكره [ فوق بيت فيه مسجد ] اي لا باس بالوطني والحدث فوق مسجد البيت اي موضع اعد للمسنن والنوافل بان يتخذ له محراب وينظف ويطيب كما امر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كما في الكرمانى وغيره ولا يخفى ان الفرق ههنا مثل ثم فلا يكره في العرصة والقضاء والبناء له وقيل يكره فيه ما يكره في المسجد والال الصحيح كما في التمرتاشي فيدخل فيه الجنب ويحضر المبيع ولا يكره المحامعة والبول فيه [ ولا نزييمه ] بالجص والساج وماء الذهب وغير ذلك وفيه اشارة الى انه لا يثاب ويكفيه ان يتجورا رأسا برأس كما قال السرخسي رح وهو الاصح كما في المحيط وقيل يثاب لما فيه من تكثير الجماعة الا انه لو لم يكن من طيب ماله يلوث بيته تعالى كما في الكرمانى وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس قبة مسجد بيت المقدس كبريتا احمر تغزل الغرالات بضوئه من مسافة اثنى عشر ميلا والى ان القليل والكثير في المحراب او غيره متساويان وقيل النقش القليل لم يكره وقيل انه على المحراب يكره كما في التمرتاشي والى انه يصرف اليه من مال الوقف وهذا اذا كان فاضلا عن العمارة والا فيضمنه الصارف كما في النهاية [ ولا صلواته ] اي ان يصلي متوجها [ الى ظهر من لا يصلي ] ولوقاعدا او نائما او متكئا لكن قال بعضهم انه يكره اذا صلى وبقربه احدهما لما روي من النهي و تاويله ان يرفع صوته بحيث يخاف غلط المصلي ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجهه من بينهما ثالث ظهره اليه ويخرج ما اذا كان مواجهها لانه صار كالمعظم له الكل في التمرتاشي [ ولا قتل الحية ] جنية بيضاء نمشي مستوبة او غير جنية سوداء نمشي ملتوية لقوله عليه السلام ( اقتلوا الاسودين ) اي العقرب والحية ولا يخفى انه يدل على اباحة قتل الجنية وغيرها كما في الكافي وغيره وليس فيه مناقشة كما ظن وقيل لا يحل قتل الجنية والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر رح لا يباح قتل الجنية فيها كما في غيرها الا اذا قيل ( خلي طريق المسلمين ) وذكر صدر الاسلام الصحيح انه يحتاط في قتلها فانهم يؤذون كثيرا

وَأَنَّ لِي إِخَا أَكْبَرَ مِنِّي قَتَلَ حَيَّةً كَبِيرَةً بِسَيْفٍ فَضَرَبَهُ الْجَنُّ حَتَّى جَعَلُوهُ بِحَيْثُ لَا يَتَحَرَّكُ رَجُلًا قَرِيبًا مِنْ شَهْرٍ ثُمَّ عَالَجَنَاهُ بِأَرْضَاءِ الْجَنِّ فَتَرَكُوهُ وَزَالَ مَا بِهِ كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَذَكَرَ فِي شَرْحِ التَّوِيلَاتِ أَنَّهُمْ أَوْعَفَ مِنَ الْإِنْسِ حَتَّى لَا يَقْدِرُوا عَلَى اتِّلَافِ أَحَدٍ مِنَ الْإِنْسِ وَلَا عَلَى سَلْبِ أَمْوَالِهِمْ وَأَفْسَادِ طَعَامِهِمْ وَشَرَابِهِمْ وَالْإِطْلَاقُ دَالٌ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ غَيْرَ مَقْسُودٍ وَأَنَّ احْتِجَاجَ إِلَى ضَرْبَاتٍ مَتَوَالِيَةٍ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ وَغَيْرُهُ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَقْسُودٌ إِذَا احْتِجَاجَ إِلَيْهَا كَمَا فِي الْكِرْمَانِيِّ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ وَهَذَا إِذَا خَشِيَ أَنْ تُؤْذِيَهُ وَالْآخِرُ قَتْلُهَا كَمَا فِي لَتْمَرِ تَاشِي [و] لَا قَتْلَ [الْعَقْرَبِ فِيهَا] أَيِ فِي الصَّلَاةِ ظَرْفُ قَتْلٍ وَاخْتِلَافٌ فِي الْفُسَادِ كَمَا مَرَدَّ أَشَارَ بِذِكْرِهِمَا إِلَى أَنَّ قَتْلَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْمَوْذِيَّاتِ مَبَاحٌ وَإِلَى أَنَّ لَا يَثَابُ بِقَتْلِهِمَا وَالْأَوَّلُ أَنَّ لَا يَتَعَرَّضُ لَهَا بَلَا إِذَاءٍ مِنْهَا كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ [وَيَأْتِي] الْمَكْلَفُ [بِالْمُرُورِ] فَإِنَّهُ حَرَامٌ [إِمَامُ الْمَصْلِيِّ] أَيِ مَصْلٌ فِي مَوْضِعٍ يَنْبَغِي أَنْ يَصْلِيَ فِيهِ حَتَّى لَوْ قَامَ مَصْلَبًا وَقَدَامَهُ مِنْ الصَّفِّ مَوْضِعٌ خَالَ لَمْ يَأْتِ الدَّخْلَ بِالْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَنَّهُ اسْقَطَ حُرْمَةَ نَفْسِهِ كَمَا فِي الْقَنِينَةِ [فِي] أَيِ مَوْضِعٍ مِنْ [مَسْجِدٍ] ظَرْفُ الْمَصْلِيِّ وَالْمُرُورِ وَیَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ الدَّارُ وَالْبَيْتُ [صَغِيرٌ] هُوَ أَقْبَلُ مِنْ سِتِّينَ ذِرَاعًا وَقِيلَ مِنْ أَرْبَعِينَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْجَوَاهِرِ [وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ] أَيِ غَيْرِ الْمَسْجِدِ الصَّغِيرِ مِنَ الْكَبِيرِ أَوْ الصَّحْرَاءِ أَوْ الدَّكَانِ [فَقِيمَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ بِصَرَةٍ] أَيِ فَيَأْتِي بِالْمُرُورِ إِمَامُ الْمَصْلِيِّ فِي مَوْضِعٍ أَوْ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ رُؤْيَا الْمَصْلِيِّ [نَظَرًا فِي مَسْجِدَةٍ] بِالْفَتْحِ أَنَّ صَلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْكَبِيرِ أَوْ الصَّحْرَاءِ بِقَرِينَةٍ الْآتِي وَهَذَا قَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ وَالصَّحِيحِ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَقِيلَ الْمَسْجِدُ الْكَبِيرُ كَالصَّغِيرِ كَمَا فِي الْكَافِيِّ وَقِيلَ فِي الصَّحْرَاءِ أَنَّهُ يَأْتِي فِي مَقْدَارِ صَفِيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ وَقِيلَ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَقِيلَ أَرْبَعِينَ كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَقِيلَ خَمْسِينَ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَقِيلَ فِي مَوْضِعٍ هَجُودَةٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي التَّتِمَّةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمَشَائِخِ كَمَا فِي الْكِرْمَانِيِّ [و] فِيمَا [حَازِي الْأَعْضَاءِ] أَيِ يَسْتَوِي فِيهِ جَمِيعُ أَعْضَاءِ الْمَارِ [الْأَعْضَاءِ] أَيِ أَعْضَاءِ الْمَصْلِيِّ كُلِّهَا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ أَكْثَرُهَا كَمَا قَالَ آخَرُونَ كَمَا فِي الْكِرْمَانِيِّ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانِهِ لَوْ حَازَتْ أَقْلَهَا أَوْ نَصْفَهَا لَمْ يَكْرَهُ وَفِي الزَّادِ أَنَّهُ يَكْرَهُ إِذَا حَازَتْ نَصْفَهُ الْأَسْفَلَ النِّصْفَ الْأَعْلَى مِنَ الْمَصْلِيِّ كَمَا إِذَا كَانَ الْمَارُ عَلَى فَرَسٍ [أَنْ صَلَّى عَلَى دُكَّانٍ] أَيِ عَلَى مَوْضِعٍ مَرْتَفِعٍ أَقْلَ مِنْ قَامَةِ رَجُلٍ كَالسَّطْحِ وَالسَّرِيرِ وَغَيْرِهِمَا فَإِنْ لَمْ يَحَازْ بَانُكَانَ عَلَى دُكَّانٍ كَالْقَامَةِ لَمْ يَأْتِ وَالدَّكَانُ بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ فِي الْأَصْلِ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ كَمَا فِي الصَّحَاحِ أَوْ عَرَبِيٌّ مِنْ دَكَنْتُ الْمَاعَ إِذَا نَضَدْتَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ كَمَا فِي الْمُقَائِسِ [أَنْ لَمْ يَكُنْ] فِي الصُّورِ الثَّلَاثُ شَرْطُ جَزَائِهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ يَأْتِي [سِتْرَةً] بِالضَّمِّ هُوَ فِي الْأَصْلِ مَا اسْتَتَرَهُ كَأَنَّا مَا كَانَ ثُمَّ غَلَبَتْ عَلَى مَا يَنْصَبُ قَدَامَ الْمَصْلِيِّ الْبَدَنُ أَشَارَ قَوْلُهُ [أَيِ خَشَبٍ] مَثَلًا فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا انْتَصَبَ كَأَنَّهُ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا أَوْ دُكَّانَ مَثَلُ قَامَةٍ أَوْ اسْطِرَّانَةٍ وَقَالُوا أَنَّ حِيلَةَ الرَّكَّابِ أَنْ يَنْزِلَ فَيَمُرُّ وَرَاءَ الدَّابَّةِ فَلَوْ مَرَّ رَجُلَانِ مَتَحَازِيَانِ فَلَا تَأْتِي إِنْ يَلِي الْمَصْلِي كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانِ الْبُشْرِ وَالْحَوْضِ وَالنَّهْرِ الصَّغِيرِينَ



لم يكن سترة هو الاصح كما في التمرناشي وكذا الكبيران منهما كالطريق كما في المنية [ بمقدار ذراع ]  
 طولاً وفي الاعتداد بالاكل اختلاف المشائخ ولا خلاف في الاكثر كما في المحيط [ وغلط اصبع ] متوسط لان  
 ما دونه لا بيد ولا للناظر من بعيد كما في المبسوط ( ن ) [ يغرز ] معلوم او مجهول صفة اي ادخل في الارض  
 واثبت والمجهول اولي لان نصبها يجوز من غير كما مر وفيه اشارة الى انه ان تعذر الغرز لم يوضع  
 الا ان عامة المشائخ قالوا بالوضع لنقريب العمل من السنة كما في الكرمانني والى انه لا يخط كما روي عن  
 محمد رح وعنه ان يخط وعن ابي يوسف رح يوضع طولاً وقيل عرضاً وعنه يطرح السوط بين يديه  
 كما في التمرناشي [ حذاء احد حاجبيه ] اي اليسر او الايمن وهو افضل [ بقربه ] اي المصلي ولذا كره  
 ان يصلي في صحن المسجد ولا يقرب الى السترة كما في المفيد [ ويكفي سترة الامام ] للموتم وان كان  
 مسبوفاً [ وجاز تركها ] فالسترة مستحبة كما في المحيط [ عند عدم ] ظن [ المرور ] كما ترك محمد رح  
 غير مرة في طريق مكة [ و ] عدم [ الطريق و يدرء ] اي يدفع المار [ بالتسبيح ] كما قيل [ او  
 بالاشارة ] بالراس او العين او اليد كما قال آخرون لورود النص وقيل لو تركها كان اولي كما في المحيط  
 وفيه اشارة الى انه لا يجمع بينهما فانه مكروه والى انه لا يدرء باخذ الثوب ولا بالضرب الوجيع  
 كما قيل به كذا في التمرناشي وذكر في المحيط ان عندنا لا يزداد على الاشارة [ ان عدم السترة ] اي  
 في الصور الثلث وقيل ان عدمت خطاً طولاً وقيل مرضاً وقيل مدوراً كالحجاب كما في التمرناشي [ او ]  
 ان [ مريئنه ] اي المصلي [ وبينها ] اي السترة او في غير هذه الصور فلا يرد انه غير محتاج اليه  
 لكن قال بعضهم انما يائمه بالمرور بينهما اذا كان بين المصلي والمرافل من مقدار الصفيين والا فلا  
 يكره كما في المحيط \*

[ فصل \* التواتر ] بكسر الواو وفتحها وسكون التاء وكسرها والاول من كل منهما  
 هو المشهور خلاف الشفع سميت به لانها [ ثلث ركعات ] بفتحتيين جمع ركعة بالسكون وحكى  
 الحسن ان التلث مجمع عليه وكأنه اراد اجماعاً ثبت بخبر الواحد دون المشهور والمتواتر والا لم يكن  
 للاجتهاد فيه معارضة وقد قيل بركعة الى ثلث عشرة [ وجب ] عنده مستأنفه او خبر آخر وعنه انه  
 فرض اي عملاً لا علماً وعنه انه سنة اي ثابت وجوبها بالسنة وبظاهرة اخذ الصحابان وقالوا انه آكد  
 السنن الا انهم قالوا بعدم جوازها على الدابة وبوجوب قضائه ولو تذكر بعد مائة سنة كما في النظم  
 وغبرة وعنه ان القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء اسقاط الواجب والسنة لم تصر  
 واجبة الا انهم تركوها بالخبر [ بسلام واحد ] متعلق بوجوب او خبر آخر [ وقبل ركوع ] الركعة  
 [ الثالثة ] اي ثلثة الثلث اشارة الى انه لا يقنت في غير الثالثة مما عدا القيام وانما لم يصغر قبل  
 اشارة الى ان القانت سهوا في الاولى او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يشرع مكرراً والى ان تارك  
 القراءة او الفاتحة لا يعيد القنوت بعد العود من الركوع للقراءة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره

وفيه رد على الشافعي رَح حيث يقنت بعد الركوع ابداً [ يكبر رافعاً يديه ] فابتداء التكبير مقارن لابتداء الرفع وهو كالتكبير واجب وقدمر [ ثم يقنت ] اي يقول دعاء القنوت بعد استقبال باطن الكفين الى القبلة ومحاذاة الابهامين شحمة الاذنين ونشر الاصابع وخفض اليد والوضع واتبان الغاء موضع ثم لم يستحسن كما ظن والقنوت الدعاء فالإضافة للبيان ثم جعل علماً جنسياً لهذا الدعاء ( اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير نشكرك ولا نكفرك نخلع ونترك من يفجرك اللهم اناك نعبد ولك نصلي وسجد وا اليك نسعى ونحفل ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار محقق ) فالخبر مصدر ولا نكفرك اي لا تكفر نعمتك وتخلع اي تطرح وتوجه الفعلان الى الموصول ويعجرك اي يخالفك وتحفل بالكسر اي تعمل لك بطاعتك وملحق بالكسر بمعنى لاحق كما في الكرمانى وذكرى المغرب ان وار نشكرك وان اجري على السنة العامة ليس بمثبت في الرواية اصلاً لكنه مذكور في المضمرات وخزانة المفتيين وغيرهما وروايتها اثنتا عشرة إلا انه جاز تركها سوى ونستغفرك ولا نكفرك ونترك وا اليك ونخشى كما في كنز العباد وغيره وليس فيه دعاء موقت غيره وانفقت الصحابة على قرأته والاولى ان يزداد عليه ( اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما اعطيت انك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من دلت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علواً كبيراً ) والكلام مشير الى انه يقنت الامام والمقتدي والى انهما لا يجهران وقيل باستحسان الجهر من الامام في ديار العجم وح لا يقنت المقتدي عند محمد رَح كذا في الكرمانى ونتمه الكلام في الواجبات [ فيه ] اي في الوتر [ ابداً ] اي في جميع السنة والا بد المدة ولذا لم يثن ولم يجمع والاباد قيل مراد كما في المفردات [ دون غيره ] اي غير الوتر وانما ذكر هذه الظروف مبالغة في الرد على الشافعي رَح فانه مستحب عنده في الصنف الاخير من رمضان وفي الفجر ابداً [ ويقرأ في كل ركعة ] منه الفاتحة وسورة بلا تعيين وفي الكرمانى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الاعلى والكافرون والاحلاص [ ويتبع ] المقتدي الحنفي في القنوت الامام الشافعي [ القانت بعد ركوع الوتر ] وكذا يتبع الساجد قبل السلام والرائد في تكبيرات العيدين ما لم يخرج عن اقوال الصحابة كما في الكرمانى وفي الاكتفاء بالقنوت اشعار بان لا يتابعه في السلام اذا سلم على الركعتين بل يتم صلوته كما في القنية [ لا ] يتبع المقتدي الشافعي [ القانت ] بعد الركوع [ في الفجر ] بل الاولى ان لا يقتدي به كما في الملتقط [ بل يسكت ] فائماً على الصحيح كما في النهاية وقيل يقعد منتظراً لسجود الامام اذا ساكت شريك الداعي وقال الحلواني الاصح انه يقطعها على وجه الانسداد وهو قول اكثر المشائخ لان القنوت في الفجر بدعة فكيف ينتظر للبدعة كما في الكرمانى وهذا كله عندهما واما عند ابي يوسف رَح فينباعه في القنوت في الفجر وعلى هذا الخلاف اذا كبر خامساً في



صلاة الجنائز والاصح ان يسكت ويصلي مع الامام كما في النهاية واصل المتن على ما في النظم ( ان الاختلاف  
 اذا وقع في موضع اتيان الركن يتتابع المقتدي امامه واذا وقع في اتيانه لم يتابعه ) [ ومن قبل ] فرض  
 [ الفجر ] سنة مركبة اقوى من غيرها حتى لم يجز تركها لمن صار مرجعا للناس من المفتي كما في  
 النهاية وقيل انها واجبة ويصلي بقرب الفريضة وقيل يستحب في اول الوقت كما في المنية ويقرا  
 الكافرون والاخلاص والانشراح والفيل لدفع ضرر العدو مجرب [ و ] سن [ بعد ] فرض [ الظهر  
 والمغرب ] فالافضل ما للظهر ثم المغرب كما في الجلابي وذهب الحلواني الى العكس فانه صلى الله  
 عليه وسلم لم يدع المغرب في سفر ولا حضر ويحتمل ان يشير الواد الى استوائيهما وهو الاصح كما في  
 التمرناشي وغيره [ و ] بعد [ العشاء ركعتان ] وذكر الكرخي انها بعدها اربع بتسليمة وجرت  
 العادة على الاول كما في شرح الطحاوي وتأخيرها يدل على انحطاطها عنهما الا ان الحلواني قال انها  
 بعد الظهر والجلابي بعد التي قبل الظهر ويمكن ان يشير الواد الى مساواتها للتين قبلها كما قيل  
 والاصح انها دونها كما في التمرناشي [ و ] سن [ قبل ] فرض [ الظهر ] لا يبعد ان يشير الى انها دون  
 العشاء كما قال الحلواني لكن في التمرناشي الاصح انها اقوى من غير الفجر فالتأخير للاختصار ولذا  
 قيل ان الاشتغال بها افضل من التعليم كما في الجواهر وقيل انها سنة في حق من يصلي الظهر بجماعة  
 كما في الرازي [ و ] قبل [ الجمعة ] لا غير بلا خلاف [ وبعدها ] اي الجمعة [ اربع بتسليمة ]  
 فلو صلى بتسليمتين لم يعتد من السنة وذهب ابو يوسف رح الى ان التي بعدها ست كما في المشاهير  
 وذكر في النظم انها اربع عنده وست عند الصاحبين ولم يذكر في الاصل انه يبدأ بالاربع  
 او الركعتين وفي المحيط يقدم الاربع عند كثير من المشائخ وقال الحلواني انه افضل وعن الفضلي  
 الافضل ان يصلي مرة اربعا ومرة ستا جمعا بينهما والكلام يحتمل ان يكون ترقيا من الاعلى الى  
 الادنى فالتى قبل اقوى مما بعد كما قيل وان يكون مشيرا الى استوائيهما كما قيل وذكر بعضهم  
 ان التي بعدها اقوى كما في التمرناشي فكون ترقيا من الادنى الى الاعلى [ وحب ] واستحب  
 [ الاربع ] او الاثنان [ قبل العصر ] لاختلاف الآثار لا الاخبار كما في النهاية وفيه اشعار بان التعلم  
 افضل منها لكنها افضل من كناية العلم كما في الجواهر [ و ] الاربع لا غير قبل [ العشاء ] وفي التأخير  
 اشعار بانها احط رتبة مما قبل العصر كما في الجلابي [ و ] حبب الاربع [ بعده ] اي العشاء فيصلح بعد  
 الفرض اربعا وهو افضل كما في الكافي وقيل اربعا عنده وركعتين عندهما كما في النهاية والاحسن ان يصلي  
 ستا اربعا ثم ركعتين كما في المصنوعات وذكر في قوت القلوب يصلي اربعا ثم ركعتين ثم اربعا  
 وانما اخرها وهي اقوى منهما عند بعضهم ترقيا من الادنى الى الاعلى والضابطة فيه ان التي بعد  
 الفرض مطلقا اقوى من التي قبلها كما في التمرناشي والاحسن اتمام السنن الموقته بذكر صلاة  
 الضحى اربع ركعات قبل الضحوة الكبرى والمستحبات بذكر اربع من الصلوات احدها اربع بعد

الظهر والثانية ست بعد المغرب ويسمى بصلوة الاوابين قال صلى الله عليه وسلم (من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم ببنهن بشيء عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنة) كما في الاختيار والثالثة ثمان ركعات بتسليمة او تسليمتين للتهجد وقيل له ركعتان سنة وقيل فرض كما في المحيط والرابعة ركعتان او اربع وهي افضل لتحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر او العصر فانه يصبح ويهطل ويصلي عليه صلى الله عليه وسلم فانه ح يؤدي حق المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأمور بها ح كما في التمرتاشي [وكره] مع الجواز [مزيد النفل] اي ازديادة ويحتمل مصدر اللازم واسم المفعول بمعنى النفل المزيـد [على اربع] من الركعات [بتسليمة] واحدة [نهارا] ظرف مزيد وعن ابي حنيفة رح لا يكره ان يزيد عليها ما شاء كما في النظم [و] كره المزيـد [على ثمان] بتسليمة [ليلا] لان السنة به وردت فيصلي ركعتين او اربعا او هتا او ثمانيا والاصح انه لا يكره الزيادة عليه لان فيه وصلا للعبادة وذلك افضل كما في التمرتاشي وغيره وعن ابي حنيفة رح لا يكره الزيادة اذا قعد على كل ركعتين كما في الجلابي وسياتي تفصيل في قعدة النفل والثمان بحذف الياء فيجعل الاعراب على النون كما في الحديث (صلى ثمان ركعات) بفتح النون كما في الرضي لكن في المشكوة وغيره ثمان ركعات بالياء وقال المطرزي عن الاصمعي ان الحذف خطأ ولا يستعمل حالة الاختيار والياء والالف فيه كاليماني [والاربع] بتسليمه [افضل في الملون] عنده وكذا في النهار عندهما واما في الليل فالثنتي افضل وعليه الفتوى كما في الحقايق والملوان بفتحيتين الليل والنهار تثنية الملون بالقصر في الاصل امتدادهما كذا في المفردات [ولزم] وفرض [النفل] اي انما ركعتين منه وان نوى اكثر فان الاصل ركعتان زيد في الحضر وافر في السفر [بالشروع] اي بشروعه على اي وجه وفي اي وقت وفيه اشعار بانه لو شرع في سنة من السنن كالتراديج لا يلزمه الاتمام كما لا يلزم القضاء عند الفساد على ما قال نجم الاثمة وغيره كما في المنية او يلزمه اتمام تلك السنة كالاربع قبل الظهر او العشاء وذا بلا خلاف على ما ذكره ابو جعفر كما في المحيط وفيه دلالة على ان المستحبات الموقته لم تدخل في النفل المطلق [الا] شروعا [بظن انه] اي الشروع واجب [عنه] كما اذا شرع في الظهر مثلا بظن انه لم يصل فتذكر انه صلاه فانه لا يلزمه الاتمام ولا القضاء عند الفساد كما اذا شرع في الوتر بظن انه تراديج لكن لو اراد الانمام ضم اليه رابعة وفي الزاهدي ان الانمام اولي في مثل ذلك بلا خلاف فلو اختار الانمام ثم افسد لزم القضاء [وقضي ركعتان] اي لزم قضاء ركعتين ولو شرع في اكثر منهما فالفعل الصوري عطف على الاسم اعني النفل [لو نقض] ذلك النفل بامر ينافيه [في الشفع الاول او الثاني] اي في خلال الركعتين الاوليين او التانيتين وذلك لان هيب الوجوب هو الشروع لا النية على ما قال اصحابنا وعن ابي يوسف رح لزم قضاء مانوى من اربع او اكثر ولو اطلق النية قضى الركعتان بالانفاق والشفع ضم شيء الى مثله وقد يطلق على المركب منهما ومناسبة المسائل الثمانية بالمقام قال



[ و ترك القراءة ] بالكلية [ في ركعتي الشفع الاول ] من النفل [ يبطل التحريم عند ابي حنيفة رح ] بخلاف الترك في ركعة منه فانه لا يفسد الا الاداء وهذا اعدل الاقوال واصحها ولذا قدمه [ و ] يبطلها [ عند محمد رح في ركعة ] منه لان التحريم تنعقد لهذه الافعال ولم يوجد الكل في الشفع الاول فلم يصح الشروع في الثاني كما اذا ترك القراءة في ركعتي الفجر او احدهما [ لا ] يبطلها [ عند ابي يوسف رح اصلا ] سواء كان في ركعتي الشفع الاول او في ركعة منه لان القراءة ركن زائد حتى جاز الشفع الثاني من الغرض بدونها فتركها لا يفسد التحريم [ بل يفسد الاداء ] لانها شرطه فيشرع في الثاني ثم شرع في فروع هذا الاصل وقال [ فيقضي ] المتنفل [ اربعا عند ابي حنيفة رح فيما نرك ] القراءة فيه من المسئلتين [ في احدهما ] الشفع [ الاول ] سواء كانت اولى منه او ثانية [ مع كل ] الشفع [ الثاني او بعضه ] وحاصله انه يقضي اربع ركعات عنده في مسئلتين منها احدهما ما نرك القراءة في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني و ثانيتهما ما تركت في ركعة منه مع بعضه الا ان ابا يوسف رح قال لمحمد رح حين عرض عليه الجامع رويت لك عن الامام قضاء ركعتين في هذه المسئلة فانكر محمد رح وقال رويت لي قضاء اربع و قيل ما رواه قياس و ما قاله استحسان و هو مقدم على القياس الا قليلا ولذا ذكره [ و ] يقضي [ اربعا عند ابي يوسف رح ] في اربع مسائل يوجد الترك [ فيها ] [ في الشفعين ] كلا او بعضا منها المسئلتان السابقتان ومنها عكس الاولى منهما والرابعة ما نرك في الرابع [ و ] يقضي [ في الباقي ] من المسائل الثمانية من ست عند الامام و اربع عند ابي يوسف رح وهي ما ترك في الشفع الاول فقط او الثاني فقط او الركعة الاولى فقط او الرابعة فقط [ ركعتين و عند محمد رح ركعتين في الكل ] اي كل المسائل الثمانية و اعلم ان المسائل بحسب التحقيق خمس عشرة و ليظهر بلا تأمل تصورها في جدول و هو هذه الصورة

يقضي فيها الاخر بين بالانفاق				يقضي فيها الاوليين بالانفاق				يقضي فيها ركعتين عند الطرفين و اربعا عند ابي يوسف رح				يقضي فيها اربعا عند الشيخين و ركعتين عند محمد و حمهم الله					
ق	ق	ق	ق	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ق	ق	ك	ق	١		
ق	ق	ق	ق	ق	ك	ك	ك	ك	ق	ق	ك	ك	ق	ك	٢		
ك	ق	ك	ق	ق	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ك	ق	ك	ك	٣		
ق	ك	ك	ق	ق	ق	ك	ك	ق	ك	ق	ق	ك	ك	ك	٤		

[ و ان لم يقعد في الوسط ] بالحركة اذا السكون نادر التصرف والمعنى فيما بين كل اربع ركعات من النفل [ او ] ان [ نوى اربعاً و اتم اثنين فلا ] يلزم [ شيء عليه ] من وجوب القضاء في الصورتين أما في الاولى فلان فعدة الاولى في النفل لا يكون فرضاً عندهم ولذا لو صلى الف ركعات من النفل غير قاعد الا في الآخر لم تفسد كما في صفة الصلوة من الكافي وكذا لو قام الى الثالثة بلا فعدة وقيد بالسجدة ناسياً لم تفسد على ما قال الشيخان ومحمد رحم في المشهور والقياس ان تفسد كما قال زفر رحم وروي عن محمد رحم كذا في الجلابي وأما في الثانية فلان المعتبر هو الشروع لا النية والاحسن ان يكتفي عنه بقوله ولزم النفل بالشروع وقضى ركعتين وأعلم ان اداء النفل بعد النذر افضل منه بدونه ولذا قيل لو اريد ان يتنفل نذرهما اولاً ثم صلها كما في المنية [ ويتنفل راكباً ] اي له ان يصلي النفل على الداية بلا ضرورة ولم يقيد به لان مواضع الضرورة يستثنى من قواعد الشرع وفيه اشعار بأنه لا يجوز المكتوبة عليها كصلوة الجنائزة والواجبة كالوتر عنده خلافاً لهما والمنذورة وسجدة التلاوة الا اذا صارنا واجبتين عليها كما في الجلابي وعن ابي حنيفة رحم انه ينزل لعنة الفجر قال ابن شجاع يجوز ان يريد به ان الاولى هو النزول وانما قلنا بلا ضرورة لان كلها يجوز معها منها الخوف على النفس او المال من اللص او السبع وكون الدابة جموحاً والمصلي شيخاً ولم يوجد المعين وغيبة القافلة كما في المحيط ومنها المرض وطين المكان بحيث يغيب وجهه فيه فالكنت الارض مبنلة صلى هناك وهذا اذا سارت بنفسمها فان سيرها الراكب لا يجوز الغرض والنفل كما في الخلاصة وانما لم يقيد به لانه داخل في العمل الكثير السابق ذكره واذ لم تسر الا بتهييرة يؤخر الصلوة الى الوقت الثاني كما في المنية وفي الكلام اشارة الى انه يصلي فرداً واستحسن محمد رحم الجماعة اذا قرب دابته من دابة امامه فلو كانا في محمل واحد في شق واحد يجوز وكذا في شقين عند بعضهم اذا ربط احدهما بالآخر وقيل يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة والاطلاق مشير الى ان نجاسة الركاب وموضع الجلوس غير مانعة وقيل مابعة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم الكل في المحيط [ مؤمياً ] يجعل السجود اخفض من الركوع ولا يجوز ذلك اذا قدر على ايقانه [ خارج المصر ] اي من خارجه وفيه اشارة الى انه يتنفل بمجردة المحاربة عن العمران وهو الصحيح وقيل اذا جاوز ميلاً وقيل فرسخين او ثلثة والى انه ينمها خارجه فلو دخل فيه قبل الفراغ اتمها نازلاً عند كثير من اصحابنا وقيل اتمها راكباً ما لم يبلغ منزله واهله والى انه لا يختص بالمسافر وهو الصحيح وعن الشيخين انه مخصص به والى انه لا ينفل في العمران عنده ويكره عند محمد رحم ويجوز عند ابي يوسف رحم الكل في المحيط وذكر في النظم انه يجوز التطوع ماشياً في العمران عند ابي يوسف رحم اينما توجه [ الى غير القبلة ] فلا يشترط الاستقبال في الابتداء والبقاء ومن الناس من اشترط في الابتداء والبقاء واصحابنا لم يأخذوا به كما في المحيط وفي سفينة ان الراكب اذا سار دابته نحو القبلة فاعرض عنها



لم يجز والكلام دال على جوازها اذا صار الدابة هواء قدر على ايقافها اولاً كما في الخلاصة لكن في مامة الروايات انها لم يجز اذا قدر على ايقافها كما في النهاية [ و ] ينتقل [ قاعداً ] لكن يستحب ان يقوم حين اراد ان يركع فيقرأ آيات فيركع كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه لا يجوز المكتوبة والواجبة والمنذورة ومئة الفجر بلا عذر وكذا التراويح والصحيح انه يجوز كما في المحيط واختلغوا في كيفية القعود ففي التتمة انه يقعد حالة العذر وغيرها كما في التشهد بالاجماع وعن ابي حنيفة رح انه احتسبى او تبرع او يقعد كالتشهد واخذ ابو يوسف رح بالاول ومحمد رح بالثاني وزفر رح بالثالث وعليه الفتوى والمتبادر ان النفل فائماً افضل ولهذا كان اجر المنطوع القاعد على نصف القائم وهذا اذا كان بلا عذر فان اجر صلوة القاعد بعذر يساوي صلوة القائم بالاجماع الكل في النهاية لكن في الزاهدي ان صلوة المومي افضل من غيره على ما قالوا لكن في الكشف انه قال الشيخ ابو المعين النعفي جميع مبادات اصحاب الاعذار كالمومي وغيره يقرم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المائم لافي حق احوال الفضيلة [ مع قدرة قيامه ] تركه اولى كتركه في الراكب مع قدرة نزوله اذ اطلاقه مستغن عن ذلك كاطلاقه منه [ وكرة ] القعود [ بقاء ] بان افتتح النفل قائماً واتمها قاعداً بلا عذر لكنه ( سواء كان ذلك في الركعة الاولى او الثانية ) جائز عنده استحساناً ولا يجوز عندهما قياساً وفيه اشعار بان الخلاف كما يكون في القعود في الركعة الثانية يكون في القعود في الاولى ويدل عليه قولهم ( البقاء اسهل من الابتداء ) واعلم انه لو اعبي المنطوع قائماً فلا بأس بان يتركاً على عصا او حائط وكذا بغير عذر عنده كما في الزاهدي [ وان افتتح راكباً ونزل بنى ] اي اوصل ما بقي الى ما صلى بركوع وسجود وهذا في رواية الاصل واما في روايه الحسن من الشيخين رح فيستقبل كما في الجلابي وروي من ابي يوسف رح كما في النهاية وكذا عن محمد رح اذا نزل بعد ما صلى ركعة والاول هو الاصح [ وبعكسه ] بان افتتح على الارض وركب [ فسد ] لان الركوب عمل كثير بخلاف النزول ولم يقدم صلوة القاعد على الراكب لانه اراد ان يذكر الجائزة ثم المكروهة ثم الفاسدة [ و سن التراويح ] على الصحيح للرجال والنساء جميعاً سنة مركبة باجماع الصحابة ومن بعدهم من الامة منكرها مبندع ضال مردود الشهادة كما في المضمرات وقال صلى الله عليه وسلم ( ان الله سن لكم قيامه ) فيكون سنة الله ومرضيه وصلي مع الصحابة اربع ليال كما في البخاري وانما ترك المواظبة عليها خشية الافتراض علينا وصلوا بعده فرادى الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ثم تقاعدوا عنها فجمعهم على ابي بن كعب بلا نكير من احد وهي جمع ترويقة ايصال الراحة مرة واحدة ثم سمي بها كل اربع من عشرين ركعة للاستراحة بعده او لانه يعقب راحة على ما قالوا او لان نفسها يوصل الراحة حيث ارتحل بها الوساوس الشيطانية والخواطر النفسانية وانما لم يذكر عددها العشرين لاشتهارها بين المسلمين وذكر في المحيط انه يستحب ان يصلي ستة عشر ركعة بعد التراويح

بلا جماعة [ قبل الوتر ] صلى فيكون جملة مستقلة مشيراً الى ان وقتها بعد العشاء حتى اذا صلى احد الامامين العشاء والاخر التراويح ثم ظهر ان الاول كان محدثاً اعادوا العشاء والتراويح واذا دخل واحد في المسجد والامام في التراويح صلى العشاء اولاً ثم يتابعه و يتروك سنة على الاصح كما في الزاهدي [ او بعده ] اي الوتر الى طلوع الفجر والكلام مشيراً الى ان بعد الغروب ليس بوقت له كما قال جماعة من ائمة بخارى والى انه ليس مختص بين العشاء والوتر كما قال اكثرهم وهو الصحيح كما في الخلاصة لكن في المصنوعات ان الاول هو الصحيح والمختار فلو صلى قبل العشاء لا يكون من التراويح على الصحيح كما في قاضيخان والافضل استيعاب اكثر الليل بالصلوة ولو اختار قوم التخفيف واخروها الى اخر الليل لم يكره على الصحيح كما في الخلاصة وغيرها و [ على ] رأس [ كل ترويحة ] اي كل فرد من افراد الترويحة ويتخالف في الصدر منه ان يستحب الجلوس قبل الترويحة الاولى وتركه بعد الاخيرة فالاولى بعد كل ترويحة [ اي اربع ركعات ] بتسليمتين ويجوز بسلام واحد على الصحيح وقال بعض المتقدمين انه لا يجوز الا عن تسليمة فلو صلى كلها بسلام واحد جاز عن عشرة تسليمات على الصحيح وهذا اذا قعد في وسط كل اربع فانه لو صلى اربعاً بلا قعدة لا يجوز الا عن تسليمة اخذ بالقياس وعليه الفتوى كما في المحيط لكن في الخزانة انه لو عمل ذلك يكره على الصحيح [ جلسة ] احتجاباً بفتح الجيم والاولى الكمر فان لكل ان يسبح او يهلل كما له ان يمكث كما في المحيط [ بقدرها ] اي الترويحة فقال ثلث مرات ( سبحان ذي الملك والمكروت سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء والجبروت سبحان الملك الحي الذي لا يموت مبروح قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله نسألك الجنة ونعوذ بك من النار ) كما في منهاج العباد لا بأس عند كثير منهم بالصلوة عليه من الصلوة اتمها وحسن ذلك عند بعضهم وكرهت عند بعض واهل الحرمين يطوفون اصبوعاً ويصلون اربع ركعات كما في المحيط فيجوز ان يصلي فرادى ويستوي فيه الامام وغيره كما في قاضيخان [ و سن الختم ] في التراويح [ مرة ] فيقرأ في كل ركعة عشر آيات لان الركعات ستمائة وآيات ستة آلاف كما في الكرمانى ولهذا جعلوا المصاحف معلمة بعشر من الايات وفيه اشعار بان الافضل تعديل القراءة في كل ركعة ولا يطيل اولى الشفع الا عند محم رح وهو المختار كما في قاضيخان وقيل يقرأ عشرين آية الى ثلثين فيختم مرتين وهو فضيلة وثلث مرات وهو افضل ويستحب ان يختم في الليل السابع والعشرين عند مشائخ بخارا لكثرة الاخبار انها ليلة القدر كما في المحيط ولهذا جعل القرآن على خمس مائة واربعين ركوعاً كما في قاضيخان ولو ختم في التراويح في ليلة ثم لم يصل التراويح جاز بلا كراهة لانه ما شرع التراويح الا للقراءة كما في المحيط وكونه سنة يدل على جواز تركه بلا عذر وح يقرأ فيها كما في المغرب كما قال بعضهم وقبل آيتين متوسطتين وقيل آية طويلة او ثلث قصار وهذا احسن وبهذا افتى المتأخرون كما في الزاهدي وقيل سورة الاخلاص وقبل من سورة الفيل الى



الآخر مرتين وهذا حسن كما في المضمرة والافضل في زماننا ان يقرأ ما لا يؤدي الى تنفير القوم من الجماعة كما في الاختيار [ولا يترك] الختم [لكسل القوم] فترك لغير الكسل وهو التثاقل عما لا ينبغي ان يتثاقل عنه ولذا كان مذموماً كما في المفردات وإنما اسند الفعل الى الختم اشارة الى انه يترك الدعوات مع الصلوة للتثاقل والقوم اهم من ان يكونوا لامام واحد او اكثر حتى جاز ان يكون لكل ترويحة امامان لكنه مكروه عند عامة المشائخ وينبغي ان يكون لكل ترويحة امام كما في المحيط وفي الكلام دلالة على انه ينبغي ان يصلي بالجماعة فانها سنة وقيل واجبة كما في الخزانة واكثرهم على انها سنة الكفاية وعن ابي يوسف ر ح ان من قدر ان يصلي في بيته بغير الجماعة كما يصلي مع الامام احب الى ان يصلي في بيته والصحيح ان للجماعة فضيلة اخرى كما في المحيط واعلم ان كونها سنة يقتضي ان لا يقضى بالفوت وقيل يقضى ما لم يدخل تراويح اخرى وقيل ما لم يدخل رمضان والاول اصح لانها دون سنة العشاء وهي لا تقضى كما في قاضيخان [ولا يوتر] اي ولا يصلي الوتر [بجماعة خارج] شهر [رمضان] وفيه اشارة الى انه يجوز الجماعة فيه في غير رمضان الا انها مكروهة والى انه يجوز في رمضان والمختار انه في بيته كما في الزاهدي والصحيح ان الجماعة افضل كما في قاضيخان والى انه يجوز ان يصلي الوتر بجماعة وان لم يصل شيئاً من التراويح مع الامام او صلى مع غيره وهو الصحيح لكنه اذا لم يصل الغرض معه لا يتبعه في الوتر كما في المنية \*

[فصل \* عند الكسوف] اي عند كسوف الشمس فان للقمر الخسوف و قال الجوهري

هو اجود الكلام وقال ابن الاثير ان هذا هو كثير المعروف في اللغة وان ما وقع في الحديث من كسوفهما وكسوفهما فالتغليب وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء بالخاء لنقصه وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره والكل من اثر الارادة القديمة وفعل الفاعل المختار فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب وما قال الفلاسفة انه امر عادي لا يتقدم ولا يتاخر سببه حبلولة القمر او الارض فمخالفة لظاهر الشرع وكون العالم كروي الشكل ممنوع كما قال ابن الحجر في شرح البخاري الا انهم قالوا لو مات زيد وقت الطلوع من اول رمضان مثلاً بالصين كان تركته لاختيه عمرو وقد مات فيه بسمرقند مع ابهما لو ماتا معاً لم يرث احدهما عن الآخر كما تقرر [يصلي] في الجامع او مصلى العيد او مسجد آخر والاول افضل كما في التحفة [امام الجمعة] اي امام له دخل في اقامة صلوة الجمعة مثل السلطان او القاضي او مأمور السلطان او غيره مما له اقامة نحو الجمعة كما في شرح الطحاوي وهذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ر ح ان لكل امام مسجد ان يصلي في مسجده فلا يشترط السلطان والمصر كما في المبسوط وذكر في المضمرة ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجمعة كما في المزارع [ركعتين بالناس نفلاً] اي سنة كما روي عن ابي حنيفة ر ح وقال بعض المشائخ انها واجبة وهو مختار صاحب الاسرار

كما في النهاية وفيه اشعار بأنه لا يشترط فيها الاذان و الاقامة و يؤدي في الوقت المستحبة لا المكروه ولا يخطب عندنا فيها بلا خلاف كما في التحفة و المحيط و الكافي و الهداية و شروحا لكن في النظم يخطب بعد الصلوة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة و قاضيهان [ مخفيا ] قرائته عنده جاهرا عندهما و في التحفة عن محمد رح فيه روايتان و الاول الصحيح كما في المضمرة [ مطولا قرائته فيهما ] اي الركعتين فيقرأ مثل البقرة و آل عمران كما في التحفة و الاطلاق دال على انه يقرأ ما احب في سائر الصلوة كما في المحيط [ ثم يدعو ] الامام جالسا او قائما مستقبل القبلة و الاحسن ان يؤمن الناس مستقبلين ولو قام معتمدا على عصا او قوس كان حسنا كما في المحيط و ذكر في الجلابي عن ابي حنيفة رح انه يصلي بسلام ركعتين او اكثر فتطول او خفف فلا يزال يصلي [ حتى ينجلي ] اي تنكشف [ الشمس ] وان لم يحضر [ الامام ] [ صلوا ] في مساجدهم ركعتين او اربعا و هو افضل كما في المبسوط [ فرادى ] منونا او غير منون جمع فرد على خلاف القياس كما في الصحاح و الفرد هو الذي لا يختلط به غيره فهو اعم من الوتر و اخص من الواحد كما في المفردات و في المحيط قال الامام الحلواني جاز لامام حيهم ان يصلي في مسجدهم بامر الامام [ كالخسوف ] اي صلوة مثل صلوة الخسوف في كونهما ركعتين بلا جماعة الا ان عند الخسوف يصلون في منازلهم كما في التحفة و الجلابي و قيل الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بسنة كما في الزاهدني و لا خطبة فيه بالاجماع كما في النهاية و يستحب الصلوة وحدا في جميع الافزاع كالريح الشديدة و الظلمة و المطر الدائم و الخوف من البرد و الزلزلة و غير ذلك كما في التحفة [ و الاستسقاء ] لغة طلب السقي و اعطاء ما يشربه و الاسم السقيا بالضم و شرعا طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بان يحبس المطر عنهم و لم يكن لهم اودية و انهار و آبار يشربون منها و يسقون مواشيهم و زروعهم اذ كان ذلك الا انه لا يكفي فاذا كان كافيا لهم لا يستسقى كما في المحيط ثم اشار الى كيفية اجمالا و قال [ دعاء ] اي استنزال للمطر عن الله تعالى [ و استغفار مستقبلا ] بان يخرج الامام مع الناس ادهم بامرة استحبابا الى الصحراء ثلثة ايام ولاء ما شين خاشعين في ثياب خلق بعد ما يقدمون الصدقة في كل يوم ثم يتنسون الله و رسوله مستقبلين ثم يستغفرون فيقولون ( استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم و اتوب اليه ) ثم يدعو الامام او غيره لله تعالى بطلب المطر و يقول كما قال صلى الله عليه و سلم ( اللهم اسق عبادك و بهائمك و انشر رحمتك ) الى غير ذلك من الدعوات و هم بأمنون كما في التحفة و غيرها و انما اخر الاستغفار نظرا الى ما هو المقصود [ فان صلوا فرادى جاز و لا يقلب ] بالتخفيف و التشديد [ الرداء ] ثوب لا ذيل له و لا كم كالغرة فالتقلب ليس بسنة و هو الصحيح فلو قلب جعل الجانب الايمن منه على اليسر و بالعكس و هذا في الدور و اما في المربع فجعل الاسفل الاعلى لتغير الحال و هذا كله عنده و اما عندهما فيخرج الامام و يصلي بهم جماعة ركعتين بلا اذان و اقامة جاهرا بالقراءة و الافضل سورة الاعلى و الغاشية ثم يستقبل الناس



قعودا خاطبا على الأرض خطبة أو خطبتين قائما متكيا على قوس وعند صدر الخطبة قلبه لا القوم و بعد الخطبة يلبس قائما وهم قعود مستقبلين كما في التحفة [ ولا يحضر ذمي ] أي لا ينبغي حضور معاهد من الكفار مع المسلمين (فما دعاء الكافرين إلا في ضلال) وأما لم يذكر النوافل بطريق المحصر إشارة إلى كثرتها منها صلوة القتل إذا ابتلي مسلم به يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر بعدهما من ذنوبه ليكون الصلوة والاستغفار آخر أعماله ومنها الصلوة إذا نزل منزلا فيستحب أن لا يقعد حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا إذا أراد سفرا أو رجع عنه يصلي ركعتين ومنها صلوة الاستغفار لمعصية وقعت عنه عن علي بن أبي بكر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( ما من عبد يذنب ذنبا فيتوضأ ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الا غفر له ) كما في الجلابي \*

[ فصل \* من شرع ] في موضع يصلي بالجماعة [ في ] صلوة [ فرض ] من الله تعالى كما هو المتبادر وفيه إشارة إلى أنه لو افتتح في منزله ثم سمع الإقامة في المسجد لا يقطع والى أن الشارع في المنذرة وقضاء الفرائض لا يقطع وكذا الشارع في النفل على المختار سجد أولا كما في الخلاصة وذكر في المحيط أنها لا تقطع بالاجماع إلا إذا اتم شفعاً فلا يزداد عليه لأنه كابتداء النفل بعد الإقامة فيكره كما في الجلابي وكذا الشارع في السنة وقيل أنها تقطع على الشفع والاول الصحيح كما في الظهيرية لكن في الروضة الافضل أن يقطعها ما لم يسجد فاداً سجد قطع على الشفع [ فاقیمت ] تلك الصلوة الغرض كما في التحفة وغيرها أو الإقامة كما في المصبرات وغيرها ويدل عليه قوله بعد ( وان اقيمت ) وليس في إقامة ضميراً لإقامة مقام الفاعل بدون الرصف اشكال لأنها مفعول به إذ هي اسم للكلمات المعروفة على أن سبويه اجاز إقامة اسناد الفعل إلى المصدر المدلول عليه بلا وصف ضمير المصدر المؤكد مقامه كما في الباب [ ان لم يسجد ] الشارع [ للركعة الاولى ] من الثنائي أو الثلاثي أو الرباعي [ أو سجد لها ] لا للثانية سواء قام لها أو ركع [ وهو في غير الرباعي ] من ثنائي أو ثلاثي كلها خلاف القياس فإنها منسوبة إلى الأربع والثنيتين والثالث [ قطع ] بالسلام أو غيره سواء كان قائماً أو راكعاً أو ساجداً وقيل لو كان قائماً يسلم تسليمته وقيل تسليمتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم يسلم في صورتين وقال الميداني أنه لو كان في قيام الاولى أو ركوعها يمضي على صلوته وقيل يصلي أخرى ويخفف والاصح القطع كما في التمرتاشي وذلك لأنه إذا لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة فهو في الاولى فيقدر على احراز فضيلة الجماعة كما في المصبرات [ واقتدى ] بالامام وقبل قطعه ان يكبر نادياً للاقتداء والكلام مشير إلى أنه لو قيد الثانية بالسجدة اتمها ولم يقتل متنغلاً لما سيأتي من الإشارة [ وكذا ] إذا قطع فيما لم يسجد للاولى أو سجد وهو [ فيه ] أي في الرباعي [ بعد ضم ] ما يتم شفعاً من نحو ركعة [ أخرى ] إلى ما أدى وفيه دلالة على أنه يقطع بعد ما قعد

قدر النشهد [ وان صلى ثلثا ] بان يقيد بالسجدة الثالثة [ منه ] اي من الرباعي [ يتمه ] اي الرباعي  
 وفيه اشارة الى انه لو قام الى الثالثة بلا تقيد بها بالسجدة قطع على التفصيل المذكور وقيل لو سلم  
 قائما ولم يقعد فسدت صلوته و الى انه لا ادراك الجمعة لا يشتغل بحيلة مثل ان لا يقعد على الرابعة  
 ويصيرها ستا كما في المحيط ومثل ان يصلي الرابعة قاعدا لينقلب نفلا لان الاتمام فرض كما في النية  
 [ ثم يقتدي متنغلا ] اي بعد الاتمام الافضل ان يدخل في صلوة الامام متطوعا لانه به امر صلى  
 الله عليه وسلم [ الا في العصر ] فان النفل بعدة مكررة وهذا منه مجرد تنبيه فانه مشير الى انه  
 يتنفل بالجماعة بعد كل رباعي سوى العصر كما اشار اليه في اول الكتاب والكلام مشير الى انه  
 لا يتنفل مع الامام بعد الفجر كما اشار اليه فيه وفيما بعد ولا بعد المغرب بثلاث ركعات وهذا ظاهر  
 الرواية وعن ابي يوسف رح انه يقتدي في المغرب ويعلم معه وعنه الاحسن ان يضم رابعة بعد  
 فراغ الامام وعندنا لو اقتدى فيه لفعل كما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط وهذا لا يخلو  
 عن الاشعار بان كراهة التنفل بالثلاث كراهة تنزيه وذكر في المضمرات انه لو اقتدى فيه لاساء  
 وبما ذكرنا اندفع ما قيل عليه انه ترك حكم الفجر والمغرب بعد الاتمام [ و ] كره [ خروج من لم يصل ]  
 وهو متوض [ من مسجد اذن فيه ] سواء اقيم فيه اولا وسواء كان مسجد حيه اولا وسواء صلى فيه  
 اهله اولا وهذا ظاهر في مسجد حيه و اما في غيره ففيه تفصيل في المحيط لو صلى اهل مسجد  
 لم يخرج و لو لم يصل قيل يجوز ان يخرج ليصلي فيه والافضل ان يصلي في ذلك المسجد وقيل  
 [ لا ] يكره الخروج و لو عند الاقامة [ لمقيم جماعة اخرى ] مثل الامام والمؤذن والذي يتفرق او يقل  
 الجماعة بغيثته كما في الكرماني [ ولا ] يكره الخروج [ لمن صلى الظهر والعشاء ] لان الاذان دعاء  
 لمن لم يصل [ الا عند الاقامة ] فانه يكره الخروج حينئذ اذ النفل بعدهما مشروع [ وفي غيرهما ]  
 من الفجر والعصر والمغرب [ يخرج ] من صلاها [ وان اقيمت ] الاقامة اذ النفل بعد الاوليين  
 كالتنفل بالثلاث مكررة [ ويترك سنة الفجر ] جوازا اذا اقيمت صلوته [ ويقتدي من لم يدركه ]  
 اي من ظن عدم ادراك الفجر [ بجمع ان اداها ] اي السنة لان تركها اهون من تركه وعن الزر تحزي  
 لو خاف فوت الفجر صلى السنة بلا ثناء وتعوذ مقتصر على آية واحدة وكذا في سنة الظهر  
 ولو شرع في سنة الفجر ثم اقيمت اتم الفائدة كما في النية وهذا لا يخلو عن رمز الى انه لا ادراك الجماعة  
 لا يشتغل بالحيلة وهي ان يفتتح السنة ثم يقطعها حتى يلزمها القضاء اما قبل الطلوع او بعده على  
 الخلاف الاتي ثم يدخل في صلوة الامام وذلك لانه لم يستحسن الافتتاح على قصد عدم الاتمام كما في  
 التمرتاشي والاحسن ان يشرع فيها ثم يكبر للفجر بلا سلام فبصير منتقلا من النفل الى الفرض كما  
 في المحيط وانما يقضي قبل الطلوع لانها يلزم بالشروع الا ان الواجب بالشروع ليس اقوى من  
 الواجب بالنذر وقد نص محمد رح ان المنذور لا يؤدي ههنا على ما قال الامام السرخسي كما في النهاية



[ ومن أدرك ركعة ] أي ظن أدراكها [ منه ] أي الفجر [ صلاها ] خارج المسجد أو خلف أسطوانة وكرة خلف الصف بلا حائل واشدها كراهة أن يصلي في الصف والكلام مشير إلى أنه إذا انتهى إلى الإمام وهو يريد للاخذ في الإمامة لا يترك السنة ومنهم من قال أن يترك ويقتدي لأحرار فضيلة تكبيرة الافتتاح وفضيلة الجماعة كذا في المحيط وإلى أنه لو أدرك الإمام في الركوع ولم يدرك أنه الأول أو الثاني يترك السنة وكذا لو ظن أنه أدرك التشهد وهذا ظاهر المذهب كما في الخلاصة وقيل هذا قياس قول محمد رح وإما على قياس قول الشيخين فيجب أن يصلي السنة ثم يقتدي وإلى أنه أقل ما يكون به مدركا لفضيلة الجماعة ركعة كما في الجلابي لكن في الحديث من أدرك الإمام جالسا قبل أن يسلم فقد أدرك فضيلة الجماعة ولأنه حنث أجماعا بأدراك القعدة من حلف أن يصلي بالجماعة كما في التمرناشي [ ولا يقضيها ] أي سنة الفجر [ إلا ] حال كونها [ تبعا لغرضه ] أي لقضاء فرض الفجر أو المصلي عندهم قبل الزوال أو بعده على اختلاف المشائخ كما في التمرناشي وقيل يقضي بعده أجماعا والكلام دال على أنها إذا فاتت وحدها لا تقضى وهذا عندهما وإما عند محمد رح فيقضيها إلى الزوال استحسانا وقيل لا خلاف فيه فإن عنده لو لم يقض فلا شيء عليه وإما عندهما فلم يقضى لكان حسمنا وقيل الخلاف في أنه لو قضى كان نفلا عندهما سنة عنه كما في الكافي [ ويترك سنة الظهر ] ولو حكم ما يدخل فيه سنة الجمعة فيقضى على الخلاف في سنة الظهر [ في الحالين ] أي حال أدراك الظهر وعدمه إذا أداها [ ويقتدي ثم يقضيها ] أي بعد الفراغ من صلوة الإمام يقضي تلك السنة [ قبل شفعه ] أي ركعتي الظهر على المختار كما قال أبو يوسف رح وبعده كما قال محمد رح على ما في الحقايق وقيل الخلاف على العكس كما في الكافي وقيل الأول قول محمد رح والثاني قول الشيخين كما في التمرناشي والأظهر أن الأولى سنة وقيل نفل كما في المحيط وفي الكلام إشارة إلى أنه ينوي القضاء كما قيل والأولى أن ينوي السنة كما في الحقايق وإلى أنه لا يقضى بعد الوقت وقيل يقضى تبعا للغرض كما في الهداية [ وغيرهما ] أي غير هاتين السنتين [ لا يقضى ] في ظاهر الرواية [ أصلا ] أي لا أصالة ولا تبعا لا في الوقت ولا بعده وكان أبو جعفر يقول أنه يقضى سنة المغرب كما في المحيط وذكر الجلابي أن ما سوى الفجر من السنن إذا فاتت بدون الغرض لا تقضى عندنا وإما إذا فاتت مع الغرض فلا رواية فيه واختلف المتأخرون من أصحابنا فعند أهل العراق يقضى وعند أهل الخراسان لا يقضى وفي التمرناشي قيل أن غيرهما لا يقضى وقيل يقضى ويأثم تارك السنن على الصحيح \*

[ فصل \* فرض الترتيب ] عند أئمة الثلاثة ولو جاهلا به وعن الحسن عنه لو لم يعلم به لم يجب عليه وبه أخذ الأكثرون كما في التمرناشي [ بين الفروض الخمسة ] يدخل فيه الجمعة لأنها ينوب عن الظهر على ما هو المختار عند المصنف رح ولهذا لم تذكر فيها أن عليه الفجر مثلا

وفي الوقت سعة فسدت الجمعة على قولهم كما في قاضيخان [ والتر ] فانه لو تذكر فيه انه لم يصل  
العشاء فسد الترتيب كما لو تذكر في الفجر انه لم يوتر فسد الفجر وهذا عنده لانه واجب خلافا لهما لانه  
سنة [ فائتا ] حال من الغرض والتر واما أثره على تاركه لانه ينبي عن القصد في اضاءة الصلوة وذا  
لا يلبق بحال مسلم [ كلها ] اي الصلوات الست فيقضي الفائتة الاولى الى ان ينتهي ثم يؤدي الوقتية  
[ او ] فائتا [ بعضها ] باقيا بعضها فيقضي ما فات ثم يؤدي الباقيّة والاطلاق مشير الى انه يراعي  
الترتيب في صلوة العمر وقيل في صلوة سنة وقيل في صلوة شهر كما في التمرتاشي [ الا ] للمثبت  
المقيد من الفراغ اي فرض الترتيب في جميع الاوقات الا [ اذا ضاق ] في ظن الشارع [ الوقت ] عن  
قضاء الفائتة واداء الوقتية جميعا فانه لا يفرض الترتيب ح لا بين نفس الفوائت ولا بينها وبين  
الوقتية كما في الكافي فلو وسع الوقت الوقتية مع بعض الفوائت جاز الوقتية على الصحيح وفيه اشارة  
الى انه لو شرع في الوقتية وفي الوقت سعة واطال القراءة حتى ضاق الوقت لم يجز المودى الا ان يقطعه  
ويشرع فيه ثانيا في ضيق الوقت كما في الكرماني والى انه لو ظن سعة الوقت ثم تبين خلافه لم يجز  
الوقتية وقيل جاز والى انه لو ظن ضيق وقت الفجر من عليه العشاء فصلى الفجر وفي الوقت سعة  
جاز الفجر الا انها موقوفة فاذا شرع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح والا لم يجز فجزة والى  
انه يراعي الترتيب وان لم يرد الوقتية على الوجه الافضل فان لم يمكنه اداء الوقتية الا مع التخفيف  
في قصر القراءة والافعال يرتب و يقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة والى انه لو شرع في الوقتية  
عند الضيق ثم خرج الوقت في خلالها لم يغسل وهو الاصح والاشبه بمذهبهم انه مؤدي لا قاض  
اذ الحكم على المبني عليه كما في التمرتاشي والى ان العبرة لاصل الوقت وقيل للوقت المستحب الذي  
لا كراهة فيه والاول قياس قولهما والثاني قياس قول محمد رح فلو شرع في عصر وهو ناس للظهر  
ثم تذكره في وقت مكروه يقطع العصر على الاول وصلي الظهر ثم العصر ولم يقطع على الثاني  
ثم صلي الظهر بعد المغرب كما في الذخيرة [ او نسي ] الفائتة بحيث لا يتذكر الا بعد آداء الوقتية فح  
لم يفرض الترتيب فصح قضاء الفائتة بلا اعادة الوقتية لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي ذات يوم  
صلوة العصر وصلى المغرب بجماعة ثم قال لاصحابه هل رأيت مني صليت العصر فقالوا لا فصلى العصر  
ولم يعد المغرب كما في الكرماني فلو تذكر في الصلوة وفي الوقت سعة الاتمام والفائتة والوقتية  
جميعا اتمها وان لم يسع الا الفائتة او الوقتية قطعها فشرع في الفائتة ثم في الوقتية كما في بيان الاحكام  
والاطلاق مشير الى انه لو كان التخلل من الايام كثيرا جاز الوقتية مع تذكر الفائتة كما قال محمد رح  
وفي رواية عن ابي يوسف رح وقال فخر الاسلام عن مشائخه انها لم يجز والفتوى على الاول كما  
في المحيط [ او فاتت ] من الفرائض [ ست ] بدخول السابعة وعن محمد رح خمس بدخول السادسة  
وعن بعضهم سبع والاول اصح كما في المصنوعات وظاهر الرواية كما في الكافي رح لا يفرض الترتيب



سبح الوقتية مع تذكرها والكلام مشير الى ان الفرائض الحديثة والقديمة سواء في اسقاط الترتيب اما الاول فامر اجمع عليه المتقدمون والمتأخرون من اصحابنا ومشائخنا واما الثاني ففيه خلاف فانه لو فات صلاة شهر ثم اقبل على الوقتية قبل قضائها ففاتت صلاة منها ثم صلى اخرى ذكرا للفائتة آتيا فقد قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلاة زجرا له على التهاون وقيل يجوز الافتاء به في زماننا اولي لان التهاون فاش في العبادات كما في الكرمانى وعليه الفتوى فلو قضى ثلثين فحرا ثم ظهرا ثم و ثم يصح الكل والى انه اذا قلت الفرائض بعد الكثرة لا يعود الترتيب كما اذا قضى صلاة شهر الا صلاة يوم ثم ادعى الوقتية ذكرا لها فانه يجوز وعليه الفتوى والى انه لو قضى اكل لا يعود الترتيب لكن ذكره المصنف وغيره انه عاد الترتيب عند الكل والفرائض الست اعم من ان يكون حقيقة او حكما لان الترتيب كما يسقط بكثرة الفرائض يسقط بكثرة المودى ولهذا لو فاتت صلاة واحدة ثم صلى بعدها خمس صلاة ذكرا للفائتة كان الخمس فاسدة فسادا موقوفا حتى انه اذا صلى السادسة قبل الفائتة انقلب الخمس جائزة واذا قضى الفائتة قبل السادسة وجب اعادتها فواحدة تصح خمسا وواحدة تفسد خمسا على ما قال ابو حنيفة رح كما في المبسوط وغيره واختار فخر الاسلام في شرح المبسوط ان الفساد في كل من الست عنده ليس بمقرر فيما ادعى بل هو شىء يفتى به في الوقت فاذا خرج الوقت ينقلب المؤداة صحيحة واما عندهما ففساد الخمس باق لم ينقلب جائزة بكل حال والفتوى على قوله والاطلاق دال على ان قضاء الصلوات على التراخي كما قال محمد رح وعن ابي يوسف رح على الفور وعن الامام روايان وقيل ان الاول اتفاقي وقيل عكسه وهو الاصح ثم على الثاني فيل الاشتغال بالحوابع مباح وانما لا يباح عند الفراغ والصحيح خلافه كما في التمرتاشي وهذا كله اذا كان صحيحا فاذا مرض قضى الفائتة كالوقتية وقيل يؤخرها اذا كان يرجو الصحة كما في مرض الزاهدي واذا قضى صار كما اذا ادعى في حق ازاله المأثم لا في حق احراز الفضيلة كما في الكشف \*

**[ فصل \* يجب ]** في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في التحفة لكن في المحيط انه عند الكرخي ويمس عنده غير [ بعد سلام ] يسمى بالصلوئي [ واحد ] وهو الصواب وعليه الجمهور كما في الكافي عن يمينه وهو الاصح كما في الكرمانى وقال فخر الاسلام يعلم تلقاء وجهه وقال صدر الاسلام السلام الواحد بدعة كما في النهاية وذكر السرخسي وغيره تسليمين وهو الصحيح كما في الهداية وذكر شيخ الاسلام انه لا ياتي بالسجدة ح قبل السلام كما في الكرمانى وظاهرة مشير الى انه لو سجد قبل السلام لم يعد به كما في رواية النوادر واما في روايه الاصول فمجزئة والى انه يشترط ان لا يوجد بعده تطاول المدة ولا الفعل المسافي للصلاة كالقيام والاكل والكلام والخروج من المسجد كما في الجلابي وانما لم يأت به عند العامة اذا استدبر القبلة كما في المحيط وانما يقيد بها وراء الاوقات الثلاثة لانه اشار في اوقات الصلاة الى انه لا يفعل [ سجدتان ] بلا تكبير فانه يجوز بلا تكبير

عند الحاكم الجليل ابي الفضل وذهب الكرخي الى انه لا يجوز كما في وهو العقيلي فيكره بعد سلام ويخر ساجدا ويسبح في سجوده ثم يفعل ثانيا كذلك [ و تشهد ] خلافا للحسن فانه لا تشهد فيه عنده كما في الجلابي [ و سلام ] يسمى بالسهي فانه واجب كما في الكافي لكن في الكرماني انه سنة عندنا و الاكتفاء مشير الى ان القعدة فريضة لكن في الكرماني انه لو لم يقعد لم تفسد صلوته وينبغي ان تكون واجبة لان الاقوال دون الافعال كما في النهاية وغيره والى ان هذه السجدة لم يرفع التشهد والسلام قبلها كما لم يرفع القعدة في رواية كما في الكفاية والى ان لا يصلي فيها ولا يدعو فيعملهما في القعدة قبل السلام خلافا لمحمد ر ح وهو الصحيح كما في الكافي وذكر الطحاوي انه يفعل في القعدتين وهذا احوط كما في قاضيخان [ اذا قدم ] المصلي [ ركنا ] على ركن او غيره فركن الشيء جزء ماهيته فركن الصلوة القيام والقراءة والركوع والسجود واما القعدة فشرط لصحة الخروج [ او آخر ] اي ركنا عن ركن او غيره وانما لم يكتف بالتقديم ليشير الى ان كلا من التقديم والتأخير يوجب السهو على ما ظن مع ان تقديم ركن يتحقق بلا تأخير ركن كما اذا سهي عن القنوت او تكبيرات العيد فتذكر في الركوع او بعد الركوع فانه يأتي به في الركوع او بعد الركوع ويمضي على صلوته كما في المزارع والجلابي وتأخير ركن بلا تقديم ركن كما اذا تكرر الشهد الاول فانه يوجب تأخير القيام والكل يوجب السهو كما في المحيط لكن في عامة الكتب انه لو سهي عن السجدة ثم تذكر بعد للتشهد اعاد القعدة و الا فقد بطل صلوته وفيه اشارة الى ان التأخير مقدار زمان حرف موجب للسهو وفي الزاهدي انه قدر ركن و في النسفي انه مقدار كلام تام مثل ( اللهم صل على محمد ) وقال ابو الحسن الماتريدي قدر كلام تام كثير الكلمات مثل ( اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ) [ او كرره ] اي الركن وفيه اشعار بانه لو كرر واجبا لم يجب السهو لكن في الخزانة وغيره ان تكرار الفاتحة في الاوليين يوجب السهو ويمكن ان يقال ان التكرار لم يوجب بل ترك السورة فانها يجب ان يلي الفاتحة وينبغي ان يقيد ذلك بالفرائض لان تكرار الفاتحة في النوافل لم يكره كما في قراءة الخزانة [ او غير واجبا ] كما اذا زيد او نقص تكبيرتان عن تكبيرات العيد ولا يحتاج الزيادة والنقصان الى قيدين في ذاته وصفته كما لا يحتاج الى تقديم الركن وتأخيرها ولو قيل ان الواجب اعم من الفرض والواجب كان معناه حينئذ غيره باعتبار الزيادة او النقصان او المحل ر ح يكون مستغنيا عما سبق ويدخل فيه ما اذا قرأ آية في الركوع او السجود او القعود وهي موجبة للسهو فان محل القراءة القيام [ او تركه ] اي الواجب [ ساهيا ] حال من فاعل الافعال الخمسة على التنازع واحتراز به عما اذا فعل عامدا فانه موجب للتوبة والاستغفار لانه ذنب عظيم لا يرفعه المسجدان بخلاف السهو فانه ذنب حقير ويستثنى من ذلك مسئلتان ترك القعدة الاولى و السفر في بعض الافعال بعد السك حتى شغله عن ركن فانهما مع العمد يوجبان سجدة العذر الكل في الزاهدي



وكلمة ادفي هذه المواضع لمنع الخلو فلو سهى عن الكل كفاه السجدة ان اما على التداخل او لانه لم يجب الا بالسهو الاول على اختلاف المشائخ فلو سهى في السهو لم يلزم السهو كما في سهو العقيلي واعلم ان ما ذكره قول الاكثرين وفي الهداية ان الموجب تاخير الفرض او الواجب او تركه وقيل انه اكثر من الاربعين فلا يرد انه يجب بغير ما ذكره ثم شرع في امثلة الافعال الخمسة على الترتيب وقال [ كركوع قبل القراءة ] اي قراءة الفاتحة او السورة قيل فيه تساهل فان المثال للركن المقدم لا للتقديم وفيه ان الركوع بالمعنى المصدري اي ايقاع هذا الركن و الكلام مشير الى ان بالقراءة لم يرتفع الركوع وقد ارتفع بلا خلاف ولذلك ان لم يعد فقد فسد صلوته كما في المحيط [ و ] مثل [ تاخير ] الركعة [ الثالثة بزيادة على التشهد ] ولو حرفا من الصلوة وقالوا انه غير موجب للسهو ولو زاد الصلوة كلها كما في الخزانة وبه انتهى بعض اهل زماننا كما في الروضة واستقبح محمد رح السهو لاجل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المحيط ونعم ما قال روح الله تعالى روحه لكن في المضمومات ان الفتوى على قوله [ و ] مثل [ ركوعين ] متواليين او ثلث سجعات او تكبيرتين للتحريم بان شك فيها فاعادها ثم تذكرانه اتى بها فانها توجب السهو كما في المحيط واختلف ان المعتبر هو الركوع الاول او الثاني كما في المشرع وينبغي ان يكون البواقي على هذا الخلاف [ و ] مثل [ الجهر ] اي جهر الامام القراءة [ فيما يخافت ] من الصلوة فانه يوجب السهو لانه غير الواجب فهو مثال تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس من التغيير في شيء فان الواجب نفس المخافة وهي لم يتغير بل ترك الجهر فهو مثال لترك الواجب والمتبادر ان يكون هذا في صورة ينسى ان عليه المخافة فبجهر قصدا واما اذا علم ان عليه المخافة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء و الاطلاق دال على ان قليل الجهر وكثيره سواء بخلاف المخافة فان الموجب للسهو قراءة ما يجوز به الصلوة وقال ابو ملي النسفي ان المخافة كالجهر في الاصح فيجب السهو بمخافة كلمة لكن فيه شدة فالصحيح التفصيل المذكور على ما قال الصدر الشهيد واتفقت الروايات عن ابي حنيفة رح انه اذا جهر او خافت باية فعليه السهو واختلفت الروايات في الحرف والكلمة واللام مشير الى ان المعرد في الصورتين لم يسجد وهذا ظاهر الرواية وقيل هذا اذا قرأ بين الجهر والمخافة واما اذا قرأ كما يقرأ الامام وسمع منه الناس فيسجد وهذا اذا صلى في الوقت واما في خارجه فعليه المخافة في جميع الصلوات فيسجد لو جهر الكل في سهو العقيلي وقد مر بعض ما يتعلق بالمقام [ و ] مثل [ ترك القعود الاول ] دون الثاني فانه مفسد [ و ] قال صدر الاسلام انه [ يؤل ] اي يرجع [ الكل ] اي جميع المرجبات الخمس [ الى ترك الواجب ] فان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود والثالثة على الصلوة على النبي عليه السلام والسجدة على الركوع الثاني واجب كالمخافة والقعود الاول وقيل هذا اجمع ما قيل فيه وبما ذكرنا من الاجمال والتفصيل اندفع

كثير من الاعتراضات [ ولا يجب ] السجدة على الموتى و امامه [ بسهو الموتى ] الحقيقي او الحكمي كاللاحق [ بل ] يجب عليهما [ بسهو امامه ان يسجد ] الامام و الا فلا سهو على الموتى و الاطلاق دال على ان الجمعة و العيد كالمتطوع و المكتوبة في السهو لكن قال مشائخنا انه لا يسجد فيهما لثلا يقع الناس في الفتنة كما في المضمرات [ و المسبوق يسجد مع امامه ] بان يتوسل في التشهد حتى فرغ عنه عند سلام امامه و هو الصحيح كما في الخلاصة و احتراز به عما قيل انه يسكت او يكرر الشهادة او يصلي عليه عليه الصلوة و السلام كما في الروضة و غيرها وفيه اشارة الى انه لو قام بعد فراغ امامه عن التشهد فقد اساء فلوقام قبله فهو اولى بالاماءة و رفض القيام فان لم يرفض فان قيد ركعته بالسجدة قبل فراغه بطل صلوته كما في الجلابي و يستثنى منه ما اذا قام لضيق الوقت او خوف المرور بين يديه فانه غير مكروه كما في الظهيرية وكذا ما اذا قام خوف ان يخرج وقت المسح او وقت الفجر او الجمعة او العيد كما في الخلاصة و الى ان اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لا يجزيه و عليه الاعادة في آخر صلوته كما في المحيط [ ثم يقضي ] اي بعد فراغ امامه عن الصلوة و التوجه الى القوم او القيام الى النفل يقوم المسبوق الى قضاء ما سبق بتكبيرة و بسملة عنده و تعوذ ايضا عند محمد رح و به اخذ الفقهاء كما في الروضة فهو قاض لاول صلوته في حق القراءة كما قال الشيخان و لاخرها في حق التشهد اتفاقا فاذا ادرك ركعة من المغرب مثلا قضى ركعة مع القراءة و قعد ثم ركعة كذلك كما في الجلابي و الكلام مشير الى ان يبدأ بصلوة الامام و يكره ان يبدأ بما فات لانه خلاف السنة و قيل تفسد صلوته و هو الاصح لانه عمل بالمنعوخ كما في الظهيرية و الى انه لا يسلم مع امامه و لا بعده فان سلم بعده فعليه السهو على المختار لانه منفرد كما في المضمرات و اعلم ان القضاء هو تسليم مثل الواجب و قد يطلق على تسليم عينه مجازا كما فيما نحن فيه [ و اذا لم يقعد ] في ذوات الاربع او الثلث مقدار الشهادتين او التشهد و هو الاظهر كما في المحيط [ الا ] مصدر و ظرف [ و هو ] اي المصلي [ اليه ] اي الى القعود [ اقرب ] او المعنى ( و هو احسن ) القعود الى المصلي اقرب من القيام اليه بان لم يكن مستويا بالنصف الاسفل سواء كان رافع الالية و الركبة او احدهما على ما دل عليه الكافي فالاقرب بمعنى القريب لكونه عاريا من اللام و الاضافة و من [ قعد و لا سهو عليه ] اي لا يجب عليه سجدة سهو و قيل يجب لان القيام و ان قل يؤخر القعدة الواجبة و الاول الصحيح كما في الكرمانى لكن في المضمرات لو قام على ركبته كان عليه السهو و عليه الاعتماد [ و الا ] اي ان لم يكن اقرب بان كان مستويا بالنصف الاسفل دون الاعلى [ قام ] و اتم الباقي [ و يسجد ] للسهو على ما في الامالي من رواية ابي يوسف رح اما على ظاهر الرواية فهو ان استوفى قائما لا يعود و الا عاد في الحالين و يسجد لانه بالتحرك للقيام غير نظم الصلوة فيلزمه السهو و انما عدل المص عنه لان مشائخنا استحسنا روايته على ما قال شمس الائمة كما في المحيط و الكلام مشير الى انه اذا قام لا يعود فلما عاد مخطيا قيل



يتشهد لنقضه القيام والصحيح انه لا يتشهد ويقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يوص به كما في الزاهدي [ وان لم يقعد ] من القيام [ اخيراً ] الاحسن آخر [ قعد ما لم يسجد ] للخامسة مثلاً [ وسجد للسهو ] وفيه اشعار بان قام ساهياً فلا حاجة الى التصريح به كما ظن [ وان سجد ] للخامسة [ تحول فرضه نفلاً ] اي فسد الفرضية لترك ما هو الفرض من القعدة الاخيرة وبقي اصل الصلوة فان للفرض جهتين وقال محمد رح ان له جهة واحدة فاذا افسد فسد التحريم فلم يتحول نفلاً ثم الفساد عنده برفع الجبهة وعليه الفتوى وعند ابي يوسف رح بوضعه فاذا احدث فيه لا يبني عنده ويبني عند محمد رح لان الرفع لما كان بلا وضوء لم يعبأ بها فلم يفسد الفرض وهذه المسئلة تسمى بمسئلة زه بالزاء المكسورة الخالصة وهي كلمة يقول الاعجام عند استحسان شيء وقد يستعمل في التهم كما يقال لمن اساء احسنت ومنه قول ابي يوسف رح عند بلوغ قول محمد رح زه صلوة فسدت يصلحها الحدث والاكتفاء مشير الى ان لا سهو عليه وهو الاصح كما في النهاية [ وضم ] ركعة [ سادسة ] مثلاً فيشمل الفجر والمغرب وصلوة المسافر في المحيط ضم رابعة في الفجر عند بعض المشائخ فان الشروع بلا قصد وينبغي ان يكون غير الفجر على هذا الخلاف واما صور في الرباعي لانه بلا خلاف [ ان شاء ] فله القطع بلا شيء لانه ظان فيها والضم لكونه مندوباً كما في الكافي والاحسن بدله ندباً والاكتفاء مشير الى انه لا سهو عليه وذلك لانه تحول الى النفل [ وان قعد الاخيرة ثم قام ساهياً عاد ] الى القعدة [ ما لم يسجد ] للخامسة مثلاً فيعيد التشهد ح عند الناطقي وقيل لا يعيد كما في الزاهدي [ وسلم ] بلا سجدة للسهو كما هو الظاهر لكن في الزاهدي وتحفة المسترشدين انه يسجد ويمكن ان يقال انه مفيد بما ياتي من قوله وسجد للسهو [ وان سجد ] لها [ ثم فرضه ] اذ ليس عليه الا السلام والكلام لا يخلو عن اشعار بانه اذا قام الامام يتبعونه فان عاد عاداً معه وان مضى في النافلة يتبعونه والصحيح انه لا يتبعونه فان عاد قبل السجود يتبعونه في السلام وان سجد يسلمون في الحال كما في النهاية [ وضم سادسة ] مثلاً فيشمل الثلاثي والثنائي فانه على الخلاف المذكور [ وسجد للسهو ] اما لنقص في النفل بترك تحريمه فيهما اذ لنقص في الفرض بترك السلام والاول قول ابي يوسف رح او قولهما والثاني قول محمد رح وسياتي فرعهما والكلام مشير الى ان الضم واجب كما في المحيط لكن في بعض النسخ قيده بالمشية ويؤيده ما في المصنفات عن المبسوط احب الى ان يشفع الخامسة والى انه لو لم يضم لم يسجد كما في قاضيخان [ والركعتان ] المعهودتان [ نفل ] خبر اول [ لا تنوبان عن منه الظهر ] مثلاً فيتناول المغرب وصلوة المسافر والعشاء وقيل تنوبان والاول الصحيح وهو قوله على ما قال السرخسي وغيره والثاني قولهما على ما قال الحلواني وغيره كما في الكرماني [ ومن افندى به ] اي بالامام [ فيهما ] اي في احدى هاتين الركعتين [ صلاهما ] اي وجب عليه الركعتان كما قال ابو يوسف رح دون الست وهو قول محمد رح على ما ذكرنا من دليل السجدة الثاني اقيس

وعليه الفتوى كما في الكافي وذكر في الهداية ان الاول قول الشيخين [ وان افسد ] المقتدي اياهما [ قضاهما ] وجوبا عند ابي يوسف رح ولم يقضهما عند محمد رح كما في المحيط والكافي والهداية وفيه دلالة على ان لا نص عن الامام كما في المنظومة وشرحها فلا ينبغي ما في النهاية ان حقه ان يقول عند الشيخين كما في الخاتمة وانما خص الاداء والقضاء بما اذا قعد في الرابعة لانه اذا لم يقعد فعند الاقتداء يصلي ستا كما اذا افسد هما كما في المحيط [ واذا سجد للسهر في النفل لا ينبغي ] اي اذا تنفل باربعة ركعات او بركعتين ثم زاد ركعتين وقد سهى في الشفع الاول لا ينبغي ان يسجد للسهر الا بعد الشفع الثاني اذ السجدة في خلال الصلوة لم يشرع فلو سلم على الركعتين وسجد للسهر لا ينبغي له ان يبنى عليه الثاني [ وان بنى صح ] البناء اذ التحريم باقية على ما قال ابو جعفر وذكر البزدوي والسرخسي ان لا يصح البناء والاكتفاء دال على انه لا يسجد اخرى والمختار ان يسجد كما في الكرمانى [ وان سلم ] بنية القطع او السهر [ من ] وجب [ عليه السهر فهو ] يكون [ في الصلوة ان سجد ] للسهر [ والا ] اي ان لم يسجد [ لا ] يكون فيها اي فالسلام يخرج عن الصلوة وله صلاحية العود بالسجدة وقال محمد رح لا يخرج اصل مذكور في عامة الكتب يقتضي فرجا كثيرة لكن لم يرجع الا فرع هو انه لو اقتدى به احد بعد سلامه صح الاقتداء عنده ويقف على السجدة عندهما واما ما سواه من انه لو قهقهه او نوى بالانامة انتقض وضوءه وتحول فرضه اربعا عنده خلافا للشيخين فان القهقهة قاطعة للتحريم وفي اعتبار النية ابطال السجدة لانها في وسط الصلوة فليس من فرعه في شيء الا اذا اسقط الشرطيتان وفي الوقاية ههنا سهر مشهور ولا عيب للانسان في السهول في الخطاء فلا عيب لمن قال ان ما في الوقاية مخالف لما في شرحه للهداية فان الشارح اخوه عمر بن صدر الشريعة [ شك ] شك [ اول مرة ] اي ليس بعادة له وقيل لا يقع منه من وقت البلوغ الا مرة وقيل لا يقع في هذه الصلوة الامرة والاول اشبه كما في المحيط واكثر المشائخ على الثاني كما في الزاهدي ولا يراد بالشك ما هو المعروف عن تساوي النقيضين بل التغوي من خلاف اليقين كما في الصحاح بقرينة الاتي [ انه ] من قبيل الحذف والايصال اي في انه وقيل ظرف اجري مجري المفعول به وفيه انه مخصوص بالظرف المتصرف كما ذكره الرضي ولا شك انه ليس منه [ كم ] ركعة [ صلى ] من الثنائية ركعة او ركعتين او من الرباعية كذلك او ثلثا او اربعا [ استأنف ] الصلوة بالسلام وهو اولي من الكلام ومجرد النية بلا عمل لم يكف في القطع كما مر والجملة مشير الى ان الاستيناف واجب كما في النهاية وعن ابي حنيفة رح انه ينبغي في هذه الصلوة على الاقل كما في الزاهدي والى ان هذا شك وقع في خلال الصلوة فلورقع الشك بعد التشهد او السلام لم يعتبر وحمل على اتمام الصلوة كما لو شك بعد الوقت اصلي ام لا واما لو شك في الوقت لزمه ان يصلي كما في المحيط [ وان كثر ] اي صار الشك المذكور عادة او زاد على مرة في صلوة واحدة او في عمرة او في سنة كما في الزاهدي [ اخذ ] بعد



التحوي وقلبة الظن [بغالب الظن] فأنتمها ومجد للسهر والظن الاعتقاد الراجح وكثيرا ما يعبر عن الظن بغالب الظن تنبيهها على ان الغلبة ابي الرحمان مأخوذة في ماهيته وفيه اشعار بوجوب الاخذ بالظن على انه لو ظن انها رابعة مثلا فأنتمها وقعد وضم اليها اخرى وقعد احتياطا كان مميا كافي المنية [وان لم يغلب] ظنه على شيء [فبالاقل] اي فقد اخذ بما هو الاقل من الركعات المتردد فيها فلو شك انها ركعة او ركعتان اخذ بركعة [لكن] في المحيط عن محمد رح ان لم يكن له في ذلك رأي اعاد صلوته و [يقعد] حتما [حيث توهمه] اي ظن ذلك المحل [اخر صلوته] لان القعدة الاخيرة فرض كما مر ثم يقوم ويضبط اليها ما يتم له ثم يتشهد ويسجد للسهر وفيه دلالة على انه لا يقعد على الثانية والثالثة وذكر في المضممرات انه الصحيح لانه مضطر بين ترك الواجب واتيان البدعة والاول اولى من الثاني والله اعلم \*

[فصل \* يجب سجدة] اي وضعة للجبهة على الارض عند ابي يوسف رح او مع رفع الرأس عند محمد رح فلم يحدث فيها اعادها عنده خلافا لابي يوسف رح [بين تكبيرتين] احدهما عند الانحطاط والاخرى عند الارتفاع على المشهور عن اصحابنا وعنه انه لا يكبر اصلا وعنه انه يكبر عند الانحطاط كما في الجلابي والمختار هو الاول كما في المضممرات والاكتفاء مشير الى ان التكبير ليس بغرض ولا واجب فاما سنة كما في النهاية او ندب كما في الكافي وعنه ان الثاني ركن كما في الزاهدي ولم يوجد ان كليهما ركن وليس بظاهر من كلامه كما ظن [بشروط الصلوة] من النية عند التكبير والقبلة وستر العورة والطهارتين والوقت كما في الجلابي والمسعودي وفيه اشعار بانه اذا اخر عن وقت القراءة يكون قضاء فهو على الفور كما قال ابو يوسف رح لكنه ليس على الفور عندنا فجميع العمر وقته سوى المكروه كما في كتب الاصول والفروع والتاخير ليس بمكروه وذكر الطحاوي انه مكروه وهو الصحيح كما في التجنيس ويستحب القيام قبلها وبعدها وليس فيها تقدم الامام كما في المضممرات وتصلح المرأة له فيستحب تقدم التالي ولا يرفعوا رؤسهم قبله كما في المنية [بلا رفع يد] في التكبيرتين [و] لا [تشهد و] لا [سلام وفيها] اي في السجدة [سبحة السجود] اي (سبحان ربي الاعلى) ثلثا و هو ادناه واستحسنوا ان يقول (سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا) وان لم يذكر شيئا يجزيه كما في المحيط وقالوا يدعوا فيها ما يئبق بايتها فلو قرأ آية مريم قال (اللهم اجعلني من عبادك المنعم عليهم المهديين الساجدين لك الباكين عند تلاوة آياتك) كما في الكشاف والمختار الاول كما في الخزانة والوار للعطف او الاعتراض او الابتداء والسبحة بالضم والسكون التسميع كما في المفردات [على من تلا] لا تهجى او كتب [آية] نامة او اكثرها او نصفها مع كلمة السجدة على الخلاف وقيل كلمة السجدة كما في التمر تاشي [من اربع عشرة] آية مشخصة مبين موضعها بقوله [التي في آخر الاعراف] فالتى مع الصلوات عطف بيان الاربع عشرة او بدل الكل منه ويذكر العاطف ويراد التابع

و المتبوع و إنما قبل بالآخر لان ما في اوله غير موجب للسجدة اتفاقا و الآخر بمعنى النصف الآخر كما قالوا في الايمان فلا يكون الشيء ظرفا لنفسه و الاعراف علم للسورة ظاهرا و قد جوزة سيبويه كما جوزة هو و غيره ان العلم سورة الاعراف و حذف الجزء جائز بلا التباس و على هذا قياس يواقي السور [ و في الرعد و النحل و بني اسرائيل و مريم ] و في الايات [ اولى الحج ] اي النصف الاول منه و الافراد على نحو ازواج مطهرة فهذا ليس بعطف على التي حتى يلزم الفصل بالاجنبي بين المعطوفات كما ظن و إنما قيده بالاول لان ما في الاخرى للصلوة عندنا [ والفرقان و النمل و الم السجدة و ص ] و حقه ان يكتب هكذا ( صاد ) اذ الاصل في كل لفظ ان يكتب بحروف هجائه و لعل وجهه سرعة انتقال الذهن الى معناه اي السورة المخصوصة [ و حم ] عند قوله لا يسامون لا قوله يعبدون و إنما اطلق لانه يجوز ان يكون الاول موضع السجدة الا ان التأخير اولى اذ به يخرج عن العهدة يقينا كما في المظهر [ السجدة ] عطف بيان لحم لان كلا منها علم في قول كالم السجدة فالأخصر السجدة [ و النجم و انشقت و اقرا ] علمان لهاتين السورتين فالهمزة فيها مقطوعة كما تقرر و الاولى الانشاق و العلق [ او ] من [ سمعها ] و لو من كافرا و مجنون او صبي او حائض او نفساء او نائم او طير و الاصح انه لا يجب بالسمع من نائم و قيل لا يجب بالسمع من طير كالسمع من صدى و في كلمة التكليف دلالة على انه لا يجب على الخمسة الاول فلا يجب الا على من عليه الصلوة فيجب على الجنب و المحدث و المتبادر بها لا يجب الا اذا علم انها آية السجدة و لو بالاخبار و ان كلا من التلاوة و السماع سبب و الصحيح انه التلاوة و السماع شرط في حق غير التالي فلو لم يسمع بسبب النوم او التشاغل بامر لم يجب على الاصح الكل في المحيط [ و اذا تلا الامام ] آية في ركعة [ فمن ] سمعها ولم يسجد ثم [ اقتدى به في ركعة اخرى ] غير ما تلافيه [ يسجد ] المقتدي [ بعد الصلوة ] كما في الكافي و غيره لكن في شرح الطحاوي و غيره ان اقتدى السامع قبل سجدة الامام سجد معه و ان اقتدى بعدها يسقط عنه اذ بالاقضاء صارت صلوة فلا يؤدي بعدها و الاطلاق مشعر بانه ياتي بالسجدة في العيد و الجمعة و قال الحلواني قال مشائخنا انه لا ياتي فيهما للتفرقة و يكره ان يقرأ ما فيه آية السجدة فيهما كما في صلوة تخافت فيها كما في المحيط [ كمصل ] اما ما كان او مقتديا [ سمع ممن ليس معه ] مصليا كان او لا فانه يسجد بعد الصلوة لا فيها و الا تفسد و الاصح انه غير مفسد بخلاف زيادة القيام و الركوع و القعود فانه غير مفسد بالاجماع كما في الزاهدي [ و من ] سمع من الامام المذكور ولم يسجد ثم [ اقتدى ] به [ في ] اخر [ تلك الركعة ] التي تلا فيها [ بعد سجود الامام ] التلاوة [ لا يسجد ] لها في الصلوة ولا بعدها و في الخلاصة من سمع قبل الاقتداء يسجد بعد الصلوة مطلقا [ و ] من اقتدى به في تلك الركعة بعد التلاوة [ قبله ] اي قبل سجود الامام [ يسجد معه و ان لم يسمع ] منه قبل الاقتداء لاسرار او بعد او صم [ و ان تلا الموتى ] خلف الامام و سمع هو و القوم و خارجي [ لا يسجد ] واحد منهم [ الا سامع ]



خارجي [ ليس بامام ولا مقتدي فانه يسجد على الصحيح كما في المضمرات و اما غيره فلا يسجد في غير الصلوة عند الشيخين وفي الصلوة اتفاقا كما في المحيط [ و ] السجدة [ الصلواتية ] لحن والصواب الصلوية التي وجب على الامام او غيره اداؤها في الصلوة ولم يؤد بالركوع والسجود بان قرأ ثلث آيات بعده [ لا تقضي خارجها ] اي من خارج الصلوة وان اساء بتركها وبما ذكرنا ينحل الاشكال وهو ان السجدة تتأدى بالركوع والسجود فلا يمكن ان تقضي وظاهرة مشير الى ان هذا الحكم مقيد بما اذا كان الصلوة صحيحة غير فاسدة والا صارت السجدة خارجية كما في الجواهر و الى ان وجوبها في الصلوة على الفور كما في الزاهدي [ والركوع ] اي ركوع الصلوة او ركوع على حدة كما روي عنه فانه ورد الاثر بطل الا ان الاول ادلى لتقدم العهد [ بلا توقف ] اي بلا فاصلة بينه وبين قراءة آيتها وهي آيتان كما في المظهر او ثلث الا اذا كانت في آخر سورة وقيل اكثر من ثلث كما في الزاهدي [ ينوب ] الركوع [ عنه ] اي عن سجود التلاوة وذكر الجلابي ان الركوع وسجدة الصلوة معا ينوبان عنه عنده والكلام مشير الى ان السجدة تنوب مع التوقف والى ان النية لم يشترط وهذا صحيح في سجدة التلاوة وكذا في سجدة الصلوة عند الاكثرين واما الركوع فلا ينوب بدونها بلا خلاف كما في المحيط وعن محمد رح انه ينوب بدونها كما في الجلابي واختلفوا ان نية الامام كافية كما في الكامل فلولم ينو المقتدي لا ينوب على رأي فيسجد بعد سلام الامام ويعيد القعدة الاخيرة كما في المنية [ وان كرر ] سماع آية او تلاوتها من واحد او متعدد [ في مجلس ] واحد عرفا او شرعا حقيقيا او حكما ولهذا التعميم ترك في اكثر النسخ قوله او في صلوة [ تكفي سجدة ] واحدة ففي الواحد الحقيقي كالبيت والدار والكرم والحوض المتداني الاطراف والمسجد تكفي واحدة وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالمسجد الحرام وقيل خلافه وكذا لو تلا في المسجد الداخل ثم اعاد في الخارج فواحدة كما قيل في الجامع ودار السلطان عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح كذا في الزاهدي واما في الصحراء فيكفي سجدة اذا قرب المكان كما اذا مشى ثلث خطوات وقال محمد رح ان كان نحوا من عرض المسجد وطوله فقريب واما الواحد الحكمي فهو ما فعل فيه فعل غير قاطع له عرفا كما اذا اكل لقمة او شرب شربة او عمل يسيرا او نام قاعدا فاذا تلا فاكل او شرب او عمل كثيرا او نام مضطجعا او اخذ في عقد كبيع ثم تلا لزمه سجدة اخرى ولو كرر في ركعة كفي واحدة وكذا لو اعادها في اخرى عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح ولو كرر على الدابة في ركعة او غيرها كفي واحدة وقيل انه في الركعتين على الخلاف بينهما كما في المحيط وأشار بلفظ التكرار الى انه لو اختلف الاي في مجلس لا يكفي واحدة وباطلاق الكفاية الى انه لو سجد للاولى ثم تلا كفي واحدة وقيل لا يكفي واعلم ان تكرار اسم نبي من الانبياء عليهم الصلوة والسلام في حكم الصلوة مثل تكرار الآية في السجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في

وجوب التعظيم لذكره تعالى في كل مرة كما في الزاهدي لكن في النظم يكفي مرة في كل مجلس [ويعتبر] في التكرار [للسامع مجلسه] دون مجلس التالي فلو تبدل مجلس السامع لا التالي لم يكف واحدة لكن في المحيط لوكرر المصلي على الدابة فعلى السابق واحدة ولو تبدل مجلس التالي لا السامع يكفي واحدة وعليه الفتوى كما في المضمرة لكن في الكافي انه لا يكفي واحدة وهو الصحيح [واسماء الثوب] اي تسوية سداه و ما مد منه بان يغرز في الارض خشبات ثم ينجم وينصب مع الغزل لبسوي السدي [والانتقال من غصن] بالضم ما تشعب عن ساق الشجر دقاقها و غلاظها والصغيرة بها كما في القاموس [الى] غصن [آخر] سواء كان قريبا او بعيدا [تبديل] فلا يكفي سجدة وقيل على السدي سجدة الا اذا انخرق غزله فرجع الى الوصل فعليه سجدتان ح كما في الروضة وقيل على المنتقل من غصن سجدة اذا عبر منه الى آخر لقربها والصحيح الاولان وعلى هذا الخلاف دواة الكدس ورحا الطحن والسباحة في الماء كما في الزاهدي [ويكره] في الصلوة وغيرها [ترك آية السجدة وحدها] لانه يشبه التحريف وفيه اشعار بانه يكره ترك كلمة السجدة بالطريق الاول وفي المحيط من الناس من كره ذلك خارج الصلوة لا فيها وهذا خلاف الرواية [لا] يكره [عكسه] اي قراءة آية السجدة وحدها في غير الصلوة حتى قبل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس وسجد لكل ه كفا الله تعالى ما اهمه كما في الكافي والكرماني [وندب ضم غيرها] اليها من آية ازاكثرها قبلها او بعد ما لانه ابلغ في اظهار الاعجاز كما في المحيط وهذا شامل لحالة الصلوة وغيرها كما لا يخفي [واستحسن] في الصلوة وغيرها [اخفائها عن السامع] اي سامع محدث ظن التالي انه لا يسجد او يشق عليه الاية للتحرز عن تأثيم المسلم فلو كان السامع بخلاف ذلك ينبغي ان يجهر حثا على الطاعة وفيه اشعار بانه لو كان التالي منفردا قرأ كيف شاء واستحسن ترك استحسن لان الاخفاء مندوب كالضم الكل في المحيط \* [فصل] \* ان تعذر القيام بان لا يقوم اصلا لا بقوة نفسه ولا بالاعتماد على شيء والا فلا يجزيه الا ذلك وفيه اشعار بانه لو قدر على بعض القيام يؤمر به فاذا عجز قعد كما في التمرتاشي وقال ظهير الدين المرغيناني لو قدر على قدر تكبيرة الافتتاح قائما صلى قاعدا كما في المنية [لمرض] اي لخوف زيادته او امتداده كما في الكرماني او دوران الرأس كما في النهاية او وجع الشقيقة كما في المنية او وجع الضرس والرمم وهو مثال ففي حكمه الخوف من السبع وغيره وكونه في الخباء او الكلة اذا كان من خارجه طين او بق او مطر او غير ذلك كما في الزاهدي والاحسن ان يقال لضرر فانه حاول لكل كما في التمرتاشي [حدث] ذلك المرض [قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا] كما في حال التشهد كما مر وفيه اشعار بانه لا يباح له التأخير كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال لا يرجي زواله في الوقت ففي الزاهدي وغيره ان المريض الناذر بالصلوة قائما يؤخر حتما اذا كان يرجو البرء [يركع ويسجد] ان قدر [وان تعذرا] اي الركوع والسجود [مع] تعذر [القيام] لمرض قبلها او فيها [ارمى برأسه]



اي يشير به الى الركوع والسجود وهو مهموز لا غير كما في الكرمانى وغيره لكن في التهذيب قد يقول العرب اومى برأسه [قاعداً] بقوة نفسه او غيرها كما مر [ان قدر] على القعود [و] ان تعذرا [لا معه] اي مع تعذر القيام اي ان عجز عنهما مع القدرة على القيام [فهو] اي الايماء بالرأس اليهما قاعداً [احب] منه قائماً لانه اشبه بالسجود وذكر التمرناشي اومى قاعداً وفيه اشارة الى ان كليهما يقع في حال القعود وذكر ابوبكر انه يؤمى للركوع قائماً وللسجود قاعداً وان عكس لم يحز على الاصح كما في الزاهدي والى انه لو قدر على الركوع فقط لا يؤمى قاعداً وذكر الكرمانى ان ذكر الركوع اتفاقي فان تعذر السجود كاف لسقوط القيام كما ذكر الحلواني والسرخسي وفي النية ان عجز عن السجود لا يلزمه الركوع [و] حد الايماء ان المومى [جعل سجوده] المخصوص به [اخفض من ركوعه] وفيه دلالة على ان لا يلزمه تقريب الجبهة الى الارض بقدر الامكان كما في الزاهدي لكن قال صاحب المية ان ذلك يلزمه [ولا يرفع اليه شيء] اي لا يدني صاحب المرض من جبهته حجراً او عوداً او غيرها [ليسجد] عليه اي ليخفض رأسه ويضع جبهته على ذلك الشيء فانه مكروه وفيه اشارة الى انه لو لم يخفض رأسه ولكن وضع شيء على جبهته لا يحوز فانه ايماء وقيل يجوز فانه سجود والاول اصح كما في المحيط والى انه لو سجد على شيء مرفوع موضوع على الارض لم يكره ولو سجد على دكان دون صدره يجوز كالصحيح لكن (لو) زاد يومى ولا يسجد عليه كما في الزاهدي [والا] يقدر على الايماء قاعداً لمرض قبلها ارفيها [فعلى جنبه] الايمن او الايسر يضطجع [متوجهاً] الى القبلة ورجلاه نحو يسارها او يمينها [او على ظهرة] يستلقي [كداً] متوجهاً ووضع وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الايماء وجعل رجله الى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي للمستلقي ان ينصب ركبتيه ان قدر حتى لا يمد رجله الى القبلة كما في الزاهدي [وذا] اي الاستلقاء [اولى] من الاضطجاع كما هو المشهور عن اصحابنا وفيه اشارة بان الاضطجاع جائز وفي النية الاظهر انه لا يجوز وفي التمرناشي لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه متوجهاً وعن محمد رح يجعل وجهه اليها ورجلاه نحو يسارها او يمينها [والايماء] المعتبر من المريض ما يكون [بالرأس] ويحوز ان يكون مشيراً الى انه او عجز المريض عن ذلك وحرك صحيح رامة جاز على ما روي عنه كما في الظهيرية [وان تعذر] ذلك [اخرت] الصلاة فسقطت الى القضاء وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح وقبل لا الى قضاء فكان اكثر منهما والى قضاء ان قل وهو الصحيح كما في المصبرات والكثرة بالساعات عند الشيخين واما عند محمد رح فبل دخول الوقت حتى لو عجز قبل الزوال الى ما بعد الزوال لم يقض خلافاً له الا اذا امتد الى العصر كما في التمرناشي فان مات بلا قضاء قضى عنه وارثه كما في المحيط لكن في الاختيار لا شيء عليه ولو برأ لم يقض اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح والكلام مشير الى انه لو عجز عن الايماء بالرأس لم يعتبر بالعين وعن ابي يوسف رح انه معتبر وشك فيه محمد رح واعتبره الحسن كما

اعتبره بالحاجب والقلب وزفر روح بالحاجب ثم العين ثم القلب كما في الروضة وغيرها [ وموم ]  
 بالراس [ صح ] اي قدر على الركوع والسجود قاعدا [ في الصلوة اعتانف ] الصلوة عندهم [ وقاعد يركع  
 ويسجد وصح ] اي قدر على القيام [ فيها بنى ] عليها [ قائما ] عند الشيخين و اعتانف عند محمد  
 رح [ صلى ] على حذف الموصول كما هو المذهب الراجح الكوفي بقرينة الخبر اعني صح اي من صلى  
 الفريضة [ قاعدا ] يركع ويسجد [ في فلك ] لا في عجلة [ جار بلا عذر ] اي مانع من القيام كدوران  
 الراس و اسوداد العين [ صح ] عنده اعتحمانا ولا يصح عندهما قباها وفي كلامه اشارة الى انه  
 لا يصح ان يصلي فيه بالايماء بلا عذر ولو نافلة وهذا بالاتفاق وصح قاعدا مع العذر اجماعا وينبغي  
 ان يتوجه الى القبلة كما دار السفينة كما في الافتتاح ويستحب ان يصلي قائما او من خارج الفلك  
 فان الصلوة على الارض اكمل [ و ] في الفلك [ المربوط ] في حرف البحر او لجنته [ لا ] الا بعذر يصح  
 ان يصلي قاعدا اما في الحرف فبالاجماع واما في اللجة فان حركته الريح قليلا فذلك والا فعلى  
 الخلاف وقيل في الاولين خلاف ايضا الكل مستغاد من النهاية واعلم انه لو غرق والماء يمر به قيل  
 ان وجد حشيش تعلق به مقدار ما يصلي بالايماء لا يباح له التأخير وان لم يوجد يباح وقيل  
 لا يباح حتي لو خرج الوقت بلا صلوة فمات صار الصلوة ديننا عليه كما في الروضة [ جن ] اي من جن  
 [ او اغمى عليه يوما وليلة ] اراقل كما في المبسوط والمحيط والخلاصة وغيرها لكن في القدوري خمس  
 صلوات [ قضى ] في الصحة بالاركان التامة وفي المرض بالتفصيل [ ما فات ] من خمس اراقل من  
 الصلوات [ وان زاد ] لجنون او الاغماء عليهما ساعة روي بالنصب على الظرفية اي في جزء من الزمان  
 ويجوز الرفع على الفاعلية والمعنى راد عليهما ساعة [ لا ] يقضي ما فات من الصلوات الخمس او  
 الكثرى الساقطات بزيادة ساعة من وقت صلوة اخرى وقال محمد رح ان راد وقت صلوة لا يقضي شيء  
 من الصلوات الست او الكثرى الساقطات بزيادة ساعة من وقت السابعة وهو الاصح والمتبادر ان يكون  
 اليوم والليلة مستوعبين للاغماء فلو افاق ساعة قضى ما فات وان دام كما في الراهي وان لا يكون  
 الاغماء من صنعه كالمرض والخوف من آدمي وغيره فلو شرب الخمر او البنج او الدواء حتي ذهب عقله  
 اكثر من يوم وليلة قضى ما فات خلافا لمحمد رح كما في الخلاصة ولا يخفى ان المرض شامل للجنون  
 والاغماء مفهومهما وحكما كما ذكرنا فلا ينبغي ان يتعرض لهما خصوصا ولو لم يدخل ذلك فيه  
 لكان التقديم اولي فان ما قبله انسب بالمسافر والله اعلم \*

[ فصل \* المسافر ] من المسافرة وهي بمعنى السفر مع المبالغة كما ذكره بعض المحققين

وقال الراغب ان المفاعلة بمعناها باعتبار انه سفر عن المكان وهو عنه وما في ايضاح الفصل انه لم يجمع  
 منه فعل ثلاثي بمعناه فقد رده كلام الجوهري و لبيهقي وذكر الكرمانلي ان السفر الخروج المديد  
 وشيعة قصد المسافة المنصورة ولا يخفى ان مجرد قصد لا يكفي ولذا قال في التلويح انه الخروج

( عجلة )  
 بالتحريك  
 كدوران كه بران بار كشند \*



عن عمران<sup>ات</sup> الوطن على قصد سير تلك المسافة مير<sup>الابل</sup> والراجل وفيه ان مجرد سيرهما لا يكفي على المختار كما ياني ثم اشار الى المعنى الشرعي فقال [ من مارق ] على نحو ما قال الراغب في مافر وفيه تنبيه على ان مجرد القصد بلا فعل ليس بشي<sup>ء</sup> كما في المحيط وغيره [ بيوت بلدة ] اي بيوتا متعلقة بالبلد لا يسمى باسم فيدخل فيها حيطانها ومحال يتعلق به لا القرى كما ياني وهي جمع بيت مروي الانسان من نحو حجر اوصوف ولكونها اخص بالمسكن آثرها على الابيات كما في المفردات والبلد اسم للعمرة ما يحيطه الرض من الابنية والدور ولم يذكر القرية لانها تابعة على انها سيأتي وليس بتغليب كما ظن لان المجاز مغل في التعريف والبيوت اعم من ان يكون خربة الان فلا يقصر الا بالخروج عنها على الاشبه وفي ذكرها اشعار بانه اذا اتصل القرى بالرض يقصر بالخروج منه وقيل لا يقصر الا بمجاوزة القرى ولو بفراخ<sup>ح</sup> الا ان يكون بينهما انفصال وحدة سبعة اذرع او مائة ذراع او قدر غلوة وقيل لا يقصر الا بالنأي وحدة حد الانفصال او فناء المصر قدر ميل وقيل حد الثلاثة غلوة وهو الاصح الكل في الزاهدي والصحيح انه يترخص بمفارقة العمران الا اذا اتصل بالرض قرية فانه على ما ذكرنا من الخلاف والاضافة للعهد اي بيوت جانب المفارقة فلم يعتبر جانب آخرون حاذاه كما في المحيط وكذا اضافة البلد على ما تقرر الا انه يشكل بوطن الافامة [ فاصدا ] اي مريدا ارادة معتبرة في الشرع على سبيل الجزم [ مسافة ثلثة ايام و لياليها ] الثلثة المعتدلة في الطول والقصر كزمان كون الشمس في الحمل ازالميزان في شرح الطحاوي ان بعض مشائخنا قدروه باقصر ثلثة ايام من السنة ونحوه في التمرتاشي لا في المحيط كما ظن وهذا ظاهر الرواية وعنهم مسافة يومين واكثر الثالث وفي القصد اشارة الى انه لا يقصر الصبي والنصراني اذا قطع مسافة يومين مع القصد ثم صارا مكلفين وقال الاكثرون ان النصراني يقصر لصحة القصد و الى انه لا يصح قصد الجيش والقائد والزوجة والاجير والتلميذ والعبد مع متبوعه ولو لم يعلم التابع قصده كان مسافرا على الاصح كما في الجلابي وغبرة و الى انه لو سار جميع البلاد بلا قصده لم يترخص كما لو طاف السلطان في ولايته اذهب صاحب جيش بطلب عدو بلا علم بزمان ادراكه او مكث في موضع و الى انه لو كان لبلدة طريقان احدهما مسافة يوم والاخر ثلثة ايام يترخص فيه لا في الاول كما في المحيط والمسافة البعد ويكثر استعمالها في البعيد وكلاهما صحيح ههنا من السوف بالفتح الشم فان الدليل في الغلاة يشم التراب ليعلم انه على طريق اولاهما في القاموس والاولى ترك الليالي وان ذكرت في كثير من المتداولات فاعلم للامتراحة ولذا لو سار احد كل يوم منها الى الزوال فبلغ المقصد قصر الا ظهر هذا اليوم على الصحيح اذا السير في بعض النهار كاف كما في المحيط وغيره [ بسير وسط ] دون السريع والبطي الخارجين من العادة [ وهو ] في السهل [ ما سار الابل ] اي سير البعير فما مصدرية واللام يرد اسم الجمع الى الجنس وحينئذ يوافق قوله [ والراجل ] اي الماشي سيرا

معتد لا ولم يذكره اعتمادا على ما يليه من اعتدال الريح فلو سار مسافر في السهل تلك المسافة في يوم يرخص و بعضا منها في ثلث لم يرخص كما في الجلابي وغيره وإنما حض سيرهما بالذكر ليكون كناية عن الغبر وهو مذكور في شرح الطحاوي وغيره إلا أنه ترك الغبر اقتداء بما في الجامع الصغير [ و ] في البحر ما سار [ الفلك إذا اعتدلت الريح ] بين السرعة والبطء فلو سار يوما يرخض و ثلثا لم يرخص كما ذكرنا [ و ] في الجبل [ ما يليق ] من سيرهما سيرا معتدلا بقريضة السابق [ بالجبل ] لا بالسهل فظن اغناء حكم السهل عنه سهل و هذا ظاهر الرواية و عنه مسافة ثلثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ و ثلث أو ستة أو سبعة على الخلاف و عنه ان امكته ان يسير كل يوم فرسخا لوعره فالمدة ثلثة فراسخ كما في التمرتاشي وكلامه مشعر بان لا عبرة بالفراخ وهو الصحيح كما في الهداية لكن في الزاهدي قد اعتبر الاكثرون بأحد عشر وعشرين فرسخا كأنهم قدروا كل يوم بمرحلة سبعة فراسخ و قيل خمسة عشر لانه قدر بخمسة و به يفتي اكثر ائمة خوارج و قيل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الاكثر و الاقل وهو المختار و قيل اثنا عشر فرسخا [ فيقصر ] المسافر فرض [ الرباعي ] المفروض على المقيم فان صلوته في الاصل ركعتان روي عن ابن عمر ان صلوة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم و عن ابن عباس انه قال ( لا تقولوا قصرا فان الذي فرضها في الحضر اربعا فرضها في السفر ركعتين ) كما في شرح الطحاوي و عن ابن عمر ( صلوة المسافر ركعتان من خالف السنة كفر ) و عنه ( من صلى في السفر اربعا كان كمن صلى في الحضر ركعتين ) و عن ابي هريرة ( قال صلى الله عليه وسلم متمم الصلوة في السفر كالمقصر في الحضر ) كما في الكشف و عنه صلى الله عليه وسلم ( انها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ) كما في الكرماني فالإتمام لا يجوز و سياتي و الكلام مشير الى ان لا قصر في الثلاثي و الثنائي و كذا في السنن الا ان الافضل فيها الفعل تقربا و قيل الترك ترخصا و قيل الفعل نزولا و الترك سيرا كما في المحيط و المختار الفعل امنا و الترك خوفا كما في الخزانة ويستثنى منه سنة الفجر عند البعض و قيل سنة المغرب ايضا كما في الزاهدي [ الى ان يدخل بلدة ] لاصلي اي بيوته بقريضة السابق و يحتمل ان يختار ان انتهاء القصر الى الربض فالقادم يقصر الا عند البلوغ الى الربض فان الانتهاء كالا ابتداء في الخلاف المذكور كما في التمرتاشي وغيره و الاطلاق دال على ان الدخول اعم من ان يكون للاقامة او لقضاء الحاجة و ان يكون حقيقيا او حكما كما اذا بدا له ان يعود الى بلدة بلا سير المسافة فانه اتم بخلاف ما اذا سار المسافة ثم بدا له العود فانه لم يتم كما في الجلابي [ اوينوي ] اي يريد على سبيل الحزم او الظن كما قبل كذا في الخزانة فالضمير للمسافر المستقل الراي فلا يعتبر الا نية المتبوع كما ذكرنا [ اقامة نصف شهر ] و هو خمسة عشر يوما اذ الشهر ثلثون يوما عند العرب والعجم كما في المقائس فلا يشكل بان الشهر يكون تسعة وعشرون بل يشكل بما في المحيط انه اذا عزم على ان يقيم في اللبالي بأحد الموضعين ويخرج في النهار الى آخر منهما



لم يصر مقيماً اذا دخل اول الموضع الذي عزم الإقامة فيه بالنهر لان موضع الإقامة ما يبيت فيه [ببلدة] دخل فيها فان مجرد النية غير مؤثر بلا ترك السير فالإقامة كالغفر كما في الكرمانى وغيره وفي زيادة التاء اشعار بانه لو نوى الإقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومنا لم يصر مقيماً كما في المحيط [او قرية] اسم للعميران كالبلد [واحدة] صفة لقرية والغائدة ما مرنى البلدة [د] يقصر الى ان ينوي [بصحراء دارنا وهو خبائي] اي والحال ان الناي ممن سكن في مغازنها كالأعراب والاتراك والاكرد والتراكمة والرعاة الطوافة على المراعي فانه لا يقصر ويتم كما قال بعض المتأخرين لانه ينتقل من مرعى الى مرعى وقيل يقصر منها ايضاً لانه ليس موضع الإقامة والاول اصح كما في الكرمانى وعليه الفتوى كما في المضمرة والخزانة وفيه اشعار بان يقصر الناي بالصحراء غير الخبائي سواء كان من محاضر الخبائي او لا كما اذا قصد عساكرنا موضعاً واخبيتهم معهم وكذا الناي بصحراء دار الحرب كما في المحيط والاحسن ان يقال ان صحراء وهو فضاء واسع لا نبات فيه والدار المنزل باعتبار دوران الحائط ثم سمي به البلدة لاحاطتها باماها والخبائي بالكسر منسوب الى الخباء بالهمزة المنقلة عن الباء من وبر او صوف لا شعر على عمودين او ثلثة وما على اكثر منها فبيت كما ذكره الجوهري والكلام مشير الى ان نية الإقامة لم تصح الا في هذه المواضع الثلاثة لا غير وهو ظاهر الرواية وفيه دلالة على رواية تخالفه وكذا في الكافي لا تصح البنية في المغازة الا اذا سار اقل من ثلثة ايام على ما قالوا وحاصل الكلام ان الامام يتوقف على ستة شروط النية واستقلال الرأي والمدة وترك السير واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلابي [لا] يقصر الرباعي الا ان ينويها [بدار الحرب محاصراً] اي بببلد اهل القتال الكفار والحال ان الناي من محاصريهم المسلمين فانه يقصر حينئذ لجواز ان يزعموا ساعة بعد ساعة خلافاً لابي يوسف ر ح اذا غلبوا عليهم ونزلوا بساتينهم وفيه اشعار بانه اذا دخلها بامان لم يقصر كما في المحيط [او] دار اهل [البغي] الذين يخرجون عن طاعة الامام الحق بظن انهم على الحق لا هو متمسكين بتاويل فاسد والا فحكمهم حكم اللصوص [محاصراً] اي الناي من المسلمين الذين يجعلونهم في حصن فان دارهم كدار الحرب فيقصر [كمن طال] اي قصراً كقصر من طال [مكة] في موضع الإقامة [بلا نية] لها وفيه اشعار بانه لو ظن بالمكث مقدار مدة الإقامة قصر ولم ينم وفيه خلاف كما مر [ولو اتم] الرباعي بان ياتي جميع افعاله واقواله كالقراءة كما هو المتأدر [وقعد] القعدة [الاولى] مقدار التشهد [تم فرضه] الركعتان وبما يدل عليه كلامه كما ذكرنا اندفع ما قيل ان عليه ان يقول لو اتم وقرأ في الاوليين فانه لو ترك القراءة فيهما او في احديهما فسد صلوته الا اذا نوى الإقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الثالثة بلا نقيدها فان فرضه ح يصير اربعاً فيتم وقال محمد ر ح فسدت مطلقاً لترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر الرازي لو نوى المسافر اربعاً اعاد حتى يفتتحها بنية ركعتين كما في الجلابي والشرط مشعر بانه ليس بساه بل

حامد فصيح قوله [ و اساء ] اي اثم و استحق النار لانه خلط النفل بالفرض قصدا وهذا لا يحل كما في  
 رخصة الكشفين وغيرهما وترك ما هو الواجب من القصر كما في الخلاصة و اخر السلام الواجب  
 وترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النفل كما في الزاهدي فقد اشكل ما في التلويح انه يجوز ان يكون  
 الانمام اكثر ثوابا باعتبار كثرة القراءة والاذكار وان كان هو والقصر مستويين في الثواب الحاصل  
 باداء الفرض على انه قد تقرر ان المنهي عنه أكد من المأمور به [ وما زاد ] من الركعتين [ نفل ]  
 هل ينوب عن سنة الظهر [ وان لم يقعد ] الاول [ بطل فرضه ] بالانفاق الا اذا اقتدى بمقيم كما ياتي  
 او نوى الإقامة كما مر وهذا منه تصريح بما اشار اليه كما لا يخفى و اشارة الى انه ينقلب نفلا بمنزلة  
 القعدة وقال محمد رح بطل الصلوة به كما مر \* [ مسافرا ] في الرباعي ولوقبل السلام [ مقيم في الوقت ]  
 لو قدر التحريم على الاصح [ يتم ] اربعا وجوبا بحكم المتابعة حتى لو افسدها هو او امامه قضى  
 ركعتين فقط لزال ما يوجبه من المتابعة وقيل لا يتم كما في الزاهدي وفيه اشعار بانه لو اراد نية  
 العدد نوى ركعتين وبانه لو اقتدى بالمقيم في الشفع الثاني يتم اربعا كما في جمعة الظهيرية  
 والحصر في باب الشافعي رحمه الله والاطلاق مشير الى انه لو لم يقعد الاول لم يبطل فرضه كما في  
 السراجية [ و بعده ] اي بعد الوقت [ لا يؤمه ] اي لا يصح امامته لانه لا يتغير فرضه ح فيؤدي الى  
 اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة [ وفي عكسه ] اي في صورة ان يكون مقيم امه مسافر في  
 الوقت او بعده [ اسم المقيم ] صلوته بقراءة وهو الاحتياط كما قال الحلواني وعن محمد رح انه لا يقرأ  
 وبه اخذ بعض المشائخ وهو الاصح لانه لاحق كما في المحيط [ وقصر ] الامام كالمقتدي [ المسافر ] وسلم  
 [ قائلا ] للمقيم [ ندبا ] مصدر [ اموا صلوكم ] بصيغة الجمع للتبرك بما قاله صلى الله عليه وسلم في  
 عامة حجة الوداع لاهل مكة [ فاني مسافر ] بالغاء للتعليل وان لدفع تردد امر غير السفر وفيه تنبيه  
 على انه ينبغي له ان يعلم بكونه مسافرا ولو بغير القول فانه نفس صلوة من اقتدى بمن كان ظاهر  
 حاله الإقامة وهو لم يتم كما اذا ام رجل في المصر لا في خارجه اذا الظاهر انه مقيم سلم على الركعتين  
 سهوا كما في المنية وغيرها [ ويبطل الوطن الا صلي ] بالنصب [ منه ] بالرفع حتى اذا سفر عنه الى  
 الاول ودخل فيه لا يصير مقيما الا بالنية والاطلاق مشير الى انه لا يشترط ان يكون بينهما مسافة  
 السفر ولا خلاف في ذلك كما في المحيط والوطن الا صلى المسمى بالاهلي و وطن الفطرة اي خلقي  
 والقرار ان يكون مولده ومأهله ومشأه كما في المصنوعات وهذا احسن ما في المحيط وغيره من الاختصار  
 على الاوليين لكونه ابعد من الخلاف ففي آخر الظهيرية قبل لرجل من اين انت قل من البصرة  
 عند ابي حنيفة رح ومن الكوفة عند ابي يوسف رح فانه تولد بالبصرة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر  
 بالتولد و ابو يوسف رح النشوء و مل الاصل وهو ما انتقل اليه باهله ومتاعه ولوبقي عقال في الاول  
 قيل بقي اصليا واليه اشار محمد رح في الكتاب وهو المختار عند الزاهدي وذكر صاحب المشرع



انه لم يبق اصليا ويؤيده ما روى هشام عن محمد ر ح انه قال اني ارى القصر فيه ان نوى تركه الا ان ابا يوسف ر ح كان يتم بها لكنه يحمل على انه لم ينوتركه كما في الزاهدي لا في المحيط كما ظن وفيه انه لو تأهل بموضعين كانا اصليين وفي القنية انهم اختلفوا في صيرورة المسافر مقيما بنفس التزوج ولا خلاف في صيرورة المسافرة مقيمة بذلك [ لا ] يبطل الاصل [ السفر ] اي وطن سفر المسمى بوطن الإقامة والوطن المستعار الحادث ايضا فلخرج عنه الى الاول صار مقيما بمجرد الدخول فيه وانما لم يذكر السفر مع انه لا يبطل الاصل ايضا لانه معلوم مما سبق من قوله الى ان يدخل بلده ووطن سفر ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصل مسيرة السفر او لا وهذا رواية ابن السماعه عن محمد ر ح وعنه ان المسافة شرط كما في الجلابي وغيره والاول هو المختار عند الاكثرين منهم المص ر ح كما اشار اليه اطلاقه [ و ] يبطل [ وطن الإقامة مثله ] سواء كان بينهما مسيرة سفر او لا كما اذا خرج الخراساني المتوطن ببغداد وطن إقامة الى القصر بينهما مسيرة ليلتين ونوى فيه الإقامة فمح يبطل به وطنه ببغداد فلخرج منه الى الكوفة بينهما مسيرة ليلتين ايضا بلا إقامة ثم خرج منها الى بغداد اتم الصلوة في هذه المدة لان القصر صار وطن إقامة ولم يوجد ما ينقضه من الوطن الاصل ووطن الإقامة وانشاء السفر كما في المحيط [ و ] يبطله [ السفر ] اي انشاء سفر ثلاثة ايام كما في الجلابي وغيره [ و ] كذا يبطله الوطن [ الاصل ] كما اذا تأهل بمن المتوطن بمكة وطن إقامة وفي الاكتفاء اشارة الى انه لم يعتبر وطن السكنى وهو ما ينوي الإقامة قل من نصف شهر واعتبره بعض المشايخ وقالوا انه ينتقض بمثله وبالوطنين والسفر والاول هو الصحيح عند المحققين منهم لان حكم السفر فيه باق فلم يعتبر وطنا فلا يترتب عليه حكم الانتقال كما في المحيط وبما ذكر في هذا المقام من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام اندفع ما ظن بعض تحقيقا للمرام وهو ان لا فائدة الا في ذكر الاوسط من الاقسام اذ لا يترتب عليه حكم من الاحكام [ والسفر وضده ] الحضر وهو احسن [ لا يغيران الفائدة ] فهي للسفر ركعتان في الحضر وله اربع في السفر فالاعتبار لوقت الفوت لا القضاء [ وسفر المعصبة ] كابق العبد والخروج على الامام وحم المرأة من غير محرم [ كغيره ] اي كسفر الطاعة مثل طلب العلم وزيارة الابوين والحج [ في الرخص ] كما استكمال مدة المسح وسقوط العيد والجمعة والرخص بضم الراء وقتح الخاء جمع رخصة في اللغة اليسر وفي الشريعة ما يبنى على اعداء العباد وهو على ضربين رخصة ترفيه اي تخفيف وتيسير كالاظهار ورخصة اسقاط اي اسقاط ما هو العزيمة اصلا كالقصر وتامه في الاصول \*

[ فصل \* شرط لوجوب الجمعة ] اي لنفس وجوب صلواتها فهي على حذف المضاف بسكون الميم اسم من الاحتماع عند اهل اللسان كما في الكرمانى وقال الزمخشري انها بمعنى المفعول اي الفرج المجموع وبفتحها بمعنى الفاعل اي الوقت الجامع وبضمها تثقيل للسكون وقال ابن حجر

ان الكسر قد يحكي و الوجوب مشعر باشتراط الاسلام اذ لا شيء على الكافر الا الايمان [ الاقامة ] اي اقامة نصف شهر او اكثر [ بمصر ] في محلها فلا يجب على المسافر وان عزم ان يمكث فيه يوم الجمعة بخلاف القروي العازم فيه فانه كاهل المصر وفيه اشارة الى انها واجبة على المقيمين بالقرى و هذا اذا اتصلت بالربض على ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الزاهدي وغيره لكن فيه روايات و المختار انها على من كان على قدر فرسخ منه وقال الصدر الشهيد انها على من سمع نداء المنار بأعلى صوت على الصحيح وقال بعض المشائخ انها فريضة على اهل مصر واجبة على اهل اطرافه سنة على اهل القرى الكبيرة المستجمعة بشرائطها كما في المضمرات [ والصحة ] فلا على المريض و نحوه كالشيخ العاجز عن السعي و المبتلى بالحبس و المطر الشديد كما في الخلاصة وفيه اشارة الى ان لا يجب على الاصح على متعهد المريض اذا ضاع بخروجه و الى ان لا يجب على الصحيح على من وجد مركبا لانه كالماشي كما في المنية و الى ان لا يجب على المجنون فان العقل شرط داخل في الصحة مخرج للمجنون و اصعب امراض النفوس جنونها كما في الكرمانى [ و الحرية ] فلا على القن و الماذون و المكاتب و معتق البعض و الذي مع مولاه باب المسجد لحفظ دابته وفيه اشعار بانها على المستاجر لكن للموَجَر ولاية المنع عنها كما في خزانة المفتيين [ و الدكورة ] فلا على المرأة للنهي عن الخروج سيما الى مجمع الرجال كما في الكرمانى و التعليل بانها مشغولة بخدمة الزوج مشكل فانه مؤذن بان عليها شهود الجمعة اذا لم يكن لها زوج [ و البلوغ ] فلا على الصبي فهو كالعقل و الاسلام شرط الوجوب بلا خلاف كما في المحيط و التحفة و غيرهما و لا يخفى ان الوجوب في الصدر مغن عنه كما اغنى عن ذكر الاسلام [ و سلامة العين ] فلا على الاعمى و ان وجد الف قائد و عشرة الاف دراهم كما في النظم و قالوا انها واجبة عليه اذا وجد قائدا وفيه اشعار بان اللام للجنس فهي واجبة على من سلم احد عينيه [ و ] سلامة [ الرجل ] اي كل رجل فلا يجب على المقعد اجماعا لانه لا يقدر عليه اصلا بخلاف الاعمى فانه قادر عليه لكن لا يهتدي به كما في المحيط فلا ينبغي ان يكون في المقعد خلاف الاعمى كما ظن و انما صرح بسلامة العين و قد اشار الى اشتراطها باشتراط الصحة رد المذهب صاحبين ثم ذكر سلامة الرجل اشارة الى اشتراط امكان المشي من غير مشقة كما في الجلابي فالشروط الخاصة اربعة مصرحة و العامة ثلاثة واحد منها مصرحة اشارة الى اعتبار الباقيين ايضا [ و نفع ] الجمعة [ فرضا ] للوقت [ ان صلاتها فاقد ها ] اي عادم هذه الشروط الاربعة او بعضها للاضافة العهدية فيدخل القروي و المسافر و المملوك و المريض دون الكافر و المجنون و الصبي و الكلام مشير الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور و غيره لكنه مأمور باسقاطه باداء الجمعة حتما و المعذور رخصة و الفرق ان الاول ياثم بترك الجمعة لانها فرض عليه بخلاف الثاني فانها رخصة في حقه كما في التحفة و غيرها فليس بشيء فضلا عن التحقيق ما ابدع من قال التحقيق ان شرط وجوبها ما ذكر او حضور الجمعة فانه اذا حضر المعذور وجب عليه و الى انها



تقع فرضاً في القصبات و القرى الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القاسم هذا بلا خلاف اذا اذن الوالي  
او القاضي ببناء المسجد الجامع و اداء الجمعة لان هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجعاً عليه  
و اما اذا لم يأذن ففيه خلاف قيل يصلي الجمعة بلا شك و قيل يصلي الغرض ثم الجمعة احتياطاً و قيل  
يصلي الجمعة اولاً ثم السنة اربعاً و ركعتين ثم الظهر و قيل يصلي الغرض في بيته او في المسجد ثم الجمعة  
فلو جاز الجمعة صار الغرض نقلاً و ينبغي ان يقرأ الفاتحة و السورة في ركعات الظهر احتياطاً و الصحيح المختار  
عند الحجة ان يصلي بعد الجمعة السنة اربعاً ثم الظهر ثم ركعتين سنة الوقت الكل في المضمرات و المختار  
عند الامام فخر الدين ان يصلي الظهر قبل الجمعة و هو اختيار النخعي و الفقه فيه انه ان وقعت الجمعة  
جائزة يرتفع الظهر و ان لم يقع لغرض هو الظهر فلا يؤدي الى تكرار الغرض على التقديرين و هو  
منهي بالحديث كما في الجواهر و علل الامام الفضلي بانه لو صلى بعدها لساء الظن بالمسلمين بان  
ما صلوا من الجمعة فهو فاسد و في القنية ايها قدم جاز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالاتفاق  
و فيما ذكرنا اشارة الى ان لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها فاض و منبر و خطيب كما في المضمرات  
و الظاهر انه اريد به الكراهة لكراهة النفل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صلى في القرى لزمهم  
اداء الظهر و هذا اذا لم يتصل به حكم فانه في الديناري اذا بني مسجد في الرستاق بامر الامام فهو  
امر بالجمعة اتفاقاً على ما قال السرخسي [ و ] شرط [ لا ادائها ] اي لوجوب اداء الجمعة في موضع  
واحد او اكثر على الخلاف و في التمرناشي لا يستحب في الموضعين [ مصر ] اي البلد المحصور اي  
المحدد فان مصر الحد كما في المفردات [ او فناء ] بالكسر سعة امام البيت و قيل ما امتد من جوانبه  
كما في المغرب و في المحيط قيل لا يجوز خارج مصر ثم اشار الى ما عليه اكثر الفقهاء من معنى مصر  
الشرعي كما في الزاهدي و قال [ و ما لا يسع ] من موضع [ اكبر مساجده ] المبنية لصلوة الخمس  
[ اهله ] اي اهل ذلك الموضع مما وجب عليه الجمعة [ مصر ] و احتراز به عن اصحاب الاعذار مثل  
النساء و الصبيان و المسافرين الا انهم قالوا ان هذا الحد غير صحيح عند المحققين و الحد الصحيح  
المعول عليه انه كل مدينة تنفذ فيها الاحكام و يقام الحدود كما في الجواهر فظاهر المذهب انه ما فيه  
جماعات الناس و جامع و اسواق و مفت و سلطان او قاض يقيم الحدود و ينفذ الاحكام و قريب منه  
ما في المضمرات و فيه انه الاصح و قيل انه ما يجتمع فيه مرافق الدين و الدنيا او يتعيش فيه كل  
صانع سنة بلا تحول الى الاخرى او يكون سكانه عشرة الاف او سمي مصر عند التعداد كبنجارا او لا يظهر  
فيه نقصان بموت و زيادة بولادة او يمكنهم دفع عدو بلا استعانة او بمصرة الامام و ان صغر و قل اهله كما في  
التمرناشي او يولد انسان ويموت كل يوم او لا يعد اهله الا بمشقة او يكون فيه الف رجل او عشرة الاف  
مقاتل على الخلاف كما في المضمرات ثم اشار الى ما هو المختار عند المحيط و الخلاصة و غيرها من  
تعريف الفناء شرعاً فقال [ و ما اتصل ] من المواضع [ به ] اي مصر [ معداً ] مهياً [ لمصلحته ] جمع

مصلحة بفتح الميم فيهما اي ما يحتاج اليه المصر من ركض الخيل وجمع العساكر والخروج للرمي وصلوة الجنادة [ فناؤه ] غلوة (يك تير پرتاب) او ميل او ميلان او فرسخ او فرسخان او منتهى حد الصوت في مصر والاصح الاول [ والسلطان ] اي الخليفة اي الوالي الذي ليس قوته وال عادلا كان او جائرا وقيل يشترط العدالة كما في قاضيخان والاطلاق مشعربان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا امكن امتيلانه والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على رجل وصلوا جاز كما في الجلابي وغيره والسلطان مما يذكر ويؤثث في الاصل الوالي مشتق من السلطنة اي التمكّن من القهر وقيل من السليط اي الدهن الذي يستضاء به وقيل هو كقفزان وقفيز جمع سليط اي فصيح اللسان وقيل هو الحجة ثم سمي به لانه حجة من حجج الله تعالى ونونه زائدة على كل حال كما في الازاهير [ او نائبه ] الاحسن ( ثم نائبه ) لان اقامة الجمعة حق الخليفة الا انه لم يقدر على ذلك في كل الامصار فيقيم غيره نيابة والسابق في هذه النيابة في كل بلدة الامير الذي ولي على تلك البلدة ثم الشرطي اي الذي يسمى بالفارسي ( بداروغه ) ثم قاضي القضاة ثم الذي ولاه ذلك القاضي وقال الحلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فالقاضي لا يولي كما في المحيط والاضافة تشير الى ان كل مصرفيه وال من جهة كافر جاز فيه اقامة الجمعة والعيد كما في الخزانة [ ووقت الظهر ] فلو خرج في خلال الصلوة تفسد فرضها عند الشيخين واصلها عند محمد رح فلو خرج بعد القعدة تفصل عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وفيه اشارة الى ان الواجب هو الظهر الا انه مأمور باسقاطه عن ذمته بالجمعة وفي رواية الجمعة الا ان له اسقاطها بالظهر وفي رواية احد منهما والجمعة أكد وفي رواية ما تقرر عليه فعلة كما في الصغرى وعن اصحابنا ان الواجب كلاهما كما في الظهيرية [ والخطبة ] فعلة بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو في الاصل كلام بين الاثنين كما في الازاهير والاطلاق دال على انه لو خطب وحده جاز كما روي عنه وعلى ان السماع غير مشروط كما روي عن ابي يوسف رح وعن محمد رح انه لم يجوز الا بحضرة الرجال كما في الخزانة لكن في التمرناشي ان شهود الغير والسماع شرط عندهما [ نحو تسبيحة ] كتحميدة وتهليلة وتكبيرة وغيرها من الاذكار الا ان المكتفي به بلا عذر مسيئ مخطئ للمنة كما في الاختيار فالمستحب ما قال انه ما سمي بالخطبة عادة من التحميد والصلوة والدعاء والمبتادر القصص حتى لو حمد عاطسا لم يجوز عنه انه يجوز كما في التمرناشي [ في الوقت ] اي وقت الظهر فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده لم يجوز به استدلال بعض مشائخنا ان الخطبة يقوم مقام الركعتين الا ان الصحيح خلافه لانه لا يشترط فيه الطهارة والاستقبال ونحوهما [ والجماعة ] في ركعة تامة عنده ووقت الشروع عندهما وفي جميع الصلوة عند زفر رح كما في المحيط [ اي ثلثة رجال ] ولو معدورين كالعبيد وفيه اشعار بان نصاب الجماعة لا يتم بالنساء والصبيان ولا يعقد بهم ولا برجلين وعن ابي يوسف رح انه يتم باثنين كما في المحيط لكن في النظم انه ثلثة عنده



واثنان عندهما [سوي الامام] وفيه اشعار بان الامام شرط من شروط الاداء كالجماعة كما صرح به في الكافي [فان] شرع القوم ثم [نفردا] اي خرجوا من المسجد من التغير وهو الخروج [بعد سجدة] ولو اولا [اتمها] اي الجمعة عند الثالثة اذ الركعة في حكم الصلوة فصح التفريع على الجماعة [و] ان نفردا [قبله] اي السجود [بدء بالظهر] ولو بعد الشروع لان ما دون الركعة غير معتبر وهذا عنده وعند زفر راجح واما عندهما فاتمها لكن في التمرتاشي لو افتمح وهم حضور فكبر قبل قراءة آية عنده وقراءة ثلث عند ابي يوسف راجح وتام الركوع عند محمد راجح صبح الجمعة ولو كبر بعده لم يصح [والاذن العام] بالصلوة بان يفتح باب الجامع او دار السلطان بلا مانع لاحد من الدخول فيه حتى لو اجتمع جماعة في الجامع او السلطان وحشمه في دارة واغلقوا الباب لا يجوز الصلوة لان صحة صلوة السلطان وغيره مشروطة بالاذن العام كما في المحيط [وكرة] يوم الجمعة كراهة تحريم [في المصر] لا في القرى اذ هذا اليوم في حقهم كسائر الايام كما في المحيط [ظهر المعذور] الذي لا يجب عليه السعي كالمرضى والمسافر والعبد [وغبرة] الذي عليه السعي [جماعة] وعن محمد راجح انها حسنة من المريض كما في الكافي والاطلاق مشير الى ان المعذور يصلي الظهر منفردا باذان واقامة لكن في القدوري انه يصلي بغيرهما كما في المحيط والى انه يكره الجماعة اذا ترك الجمعة لمانع لكن في المضمرات انهم يصلون وحدها استحبابا [و] كره وجاز عند الشيخين ولم يجوز عند محمد راجح على اختلاف الاصلين [ظهر غير المعذور قبل] اداء [الجمعة] فلا يكره ظهر المعذور قبلها الا انه يستحب له التأخير الى ان يفرغ الامام من الجمعة كما في المحيط وقيل الى ان يعلم انها لا يدرك وقيل التعجيل والتأخير سواء والاول اشبه كما في التمرتاشي [وسعيه] اي سعي من صلى الظهر من بيته الى الصلوة [والامام فيها] اي الجمعة [يبطله] اي يبطل وصف فرضة الظهر لا اصله وفي الكلام اشارة الى انه لا يبطل الذهاب بلا سرعة والظاهر انه يبطل واليه اشير في شرح التاويلات والى انه لو صلى الظهر في المسجد وقت الخطبة وام بتابع الامام في الجمعة لا يبطل ظهره وعن الامام الحلواني انه لا يبطل اذا كان بيته واسعا مالم يتجاوز العتبة كما في النهاية وقيل مالم يخط خطوتين وقيل انه يبطل اذا مشى كما في التمرتاشي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يبطل بالاجماع كما لو فرغ الامام حين خرج من بيته كما في المحيط لكن في التمرتاشي لو سعى في دارة ففرغ الامام قبل خروجه منها لم يبطل بالانفاق [وان لم يدركها] بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه او بعده بلا احرام حتى سلم الامام وقالا سعيه في الصورتين لا يبطله كما في المحيط وعنه انه غير مبطل بدون اتمامها وعن اسد وان اتمها [ومدركها] اي مدرك الجمعة في [التشهد] الاول [او سجود السهو يتمها] اي الجمعة وهذا عند الشيخين واما عند محمد راجح فلا يتمها الا اذا ادرك ركعة كاملة كما في المحيط او اكثر الركعة النانية بان ادركه في الركوع فان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع راسه من

الركوع بصليها اربعا وفيه اشارة بانه جمعة من وجه وظهر من وجه كما في النهاية لكن في المبسوط انه جمعة ولذا لزمه القراءة وعليه القعدة الاولى كما على الامام على ما روى الطحاوي بخلاف ما روى المعلي لكن قال ابو حفص قلت لمحمد رح يتأذى الظهر بتحريم الجمعة قال ما تضع وقد جاءت به الآثار وقوله في مجود السهو مشير الى ان الجمعة كمائر الصلوات في وجوب اداء السجدة وقد مر خلاف المشائخ والى انه لو ادركها بعد السجدة قبل التشهد او في حال التشهد او بعد التشهد قبل السلام يتم الجمعة عندهما خلافا لمحمد رح كما في عيد المحيط والظهيرية وفيهما ان الحاكم ارسل في المنتقى وقال اذا ادرك المسافر امام الجمعة في التشهد صلى اربعا بالنكبير الذي دخل معه [ واذا اذن الاول ] اي اول اذان بعد الزوال سواء كان على النار او عند الخطبة وقال الحسن رح المعتبر ما على النار وفي النوازل ما عند الخطبة والصحيح الاول كما ذكر الحلواني والسرخسي كما في المحيط وذكر ابو اليسر الصحيح ان كلا الاذنين معتبر كما في التمرتاشي وفيه اشعار بتجويد تكرير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتنبيه على غلبة اهل الاسلام و اظهار كرامة الاحكام كما في المصنوعات [ تركوا ] كراهة [ البيع ] جالسين او قائمين واقفين وكذا كل ما يشغله عن حضور الصلوة من اعمال الدنيا الى الفراغ منها وانما خص البيع لانه اكثر مما يشغل به الانسان وفيه اشعار بان ما لم يجب عليه الجمعة من نحو النساء مستثناة من الحكم [ وسعوا ] اي مشوا مشيا سريعا دون العدو وفيه اشارة الى وجوب الفعل بوصف الاسراع على ما قال بعضهم كما اشار اليه كلام النهاية وذكر في شرح التاويلات ان هذا محتمل الا ان الفقهاء اجمعوا على انه يمضي الى الجمعة على السكينة والى انه لا يركب في الذهاب فان المشي مستحب واختلف في الرجوع كما في المنية [ واذا خرج الامام ] من مكانه للخطبة [ حرم الصلوة ] اي الشروع في النفل بقريئة الاذان فلو شرع فيه قبل الخطبة اثم وفيه اشعار بانه يصلي السنة وقت الخطبة كما قال السيد ابو شجاع وقيل يصلي ان كان بعيدا والا ينتظر الى الفراغ من الصلوة كما في المصنوعات لكن في الخلاصة ( ويكره الصلوة في هذا الوقت بالاجماع ) وانما اثر الامام على الخطيب اشارة الى انه لا ينبغي ان يكون الامام غير الخطيب لان الصلوة والخطبة كشي واحد معنى كما في الكافي [ والكلام ] اي كلام الدنيا مباحا والاخرة كالقرآن والتسبيح والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وهذا اذا سمع الخطبة والا فغبه اختلاف والسكوت افضل كما في المصنوعات وظاهرة مشعر بان مجرد الخروج للخطبة توجب حرمتها كما في الكافي والمحيط وغيرهما لكن في المصنوعات يريد به اذا صعد المنبر وهذا عنده واما عندهما فلا بأس بالكلام قبل الخطبة واطلاقه مشير الى انه لا يجيب المسلم والعاطس وعن ابي يوسف رح انه يجيب والى انه لا يدرس الفقه وقيل لا بأس به اذا بعد وقيل انما لزم السكوت في زمانه صلى الله عليه وسلم واما في زماننا فغير لازم كما في المحيط وكما منع الكلام منع الاكل والشرب والعبث والالتفات والتخطي



وغيرها مما منع في الصلوة كما في الجلابي وإنما خص الكلام لانه أكثر ابتلاء والكلام ليس بمستندرك  
 بما من الكراهة والانصات لانه مفسر له كما لا يخفى [حتى يتم الخطبة] وفيه اشارة الى انهما يحترمان  
 عند الجلسة الخفيفة وقد مر الخلاف ولا يحترمان بعد الخطبة وهذا عندهما واما عنده فيحترمان  
 كما في المضمرة لكن في الخلاصة يكره الصلوة في هذا الوقت اجماعاً وانه اختار قوله قبل الخطبة  
 وقولهما بعدها تعظيماً للذكر الله تعالى ورسوله وتحقيراً للذكر الوالي والدعاء له بالنسبة اليه  
 [واذا جلس] الامام [على المنبر] بكسر الميم ما يرفع مما يشتمل على الدرجات من المنبر الرفع ويسن  
 ان يضع يasar القبلة [اذن] اذنا [تانياً] الا ان اصحابنا لم يقولوا الا بهذا الاذان فانه في زمانه صلى  
 الله عليه وسلم و زمان الشيخين رضي الله تعالى عنهما لانهم يتكبرون للجمعة وزيد الاول في زمن  
 عثمان رضي الله تعالى عنه لكثرة الناس كما في الجلابي واما اليوم فقالوا بالاول للاعلام وبما قبل السنة  
 والخطبة لاهياء الاحكام كما في المضمرة وقيل ما للسنة احداثه الحجاج كما في الكفاية وقال الحسن  
 ما يكون عند خروج الامام وقبلة محدث وفي وحدة الفعل اشارة الى ان المؤذن ان كان اكثر من  
 واحد اذنوا واحداً بعد واحد ولا يجمعوا كما في الجلابي والتمرناشي و اليه اشار ما في الهداية  
 وغيره انهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه [بين يديه] اي بين الجهتين المستامين ليمين المنبر  
 او الامام ويساره قريباً منه ووسطهما بالسكون فيشتمل ما اذا اذن في زاوية قائمة او حادة او منفرجة  
 حادثة من خطين خارجين من هاتين الجهتين ولا بأس بشموله بحسب المفهوم ما اذا كان ظهر المؤذن  
 الى وجهه ما يضاف اليه اليدين فان قرينة الاذان يدل ان وجهه يكون اليه لكن يشكل بما اذا كان ظهره  
 الى ظهر المضاف اليه الا اذا قيل باخراجه بقرينة قوله [واستقبلوه] سنة عند الخطبة بوجوههم سواء كانوا  
 في امامه او يمينه او يساره على ما قال الحلواني لكن الرسم الان انهم يستقبلون القبلة ولا يؤمرون  
 بتركه لما يلحقهم من الحرج بتسوية الصفوف بعد الخطبة على ما قال الفرخسي وهذا احسن  
 من الاول كما في المحيط و اطلاقه مشير الى انه يجوز ان يجلس ح محتبياً او متربعاً او غيره مما تيسر  
 له لانه ليس بصلوة حقيقة كما في المضمرة فيحوز ان يقعد في المسجد كيف يشاء كما في الزاهدي  
 [مستمعين] اذا الاستماع فرض كما في المحيط او واجب كما في الصلوة السعودية او سنة وفيه اشعار بان  
 النوم عند الخطبة مكروه الا اذا غلب عليه كما في الزاهدي [ويخطب] متقلداً بالسيف في كل بلد  
 فتح عنوة كمكة وغير متقلد به في غيره كاللدينة كما في المضمرة [خطبتين] خفيفتين بقدر ضرورة  
 من طوال الفصل وزيادة التطويل مكروهة مستقبلاً لقوم فيهما بوجهه ويجهز بالخطبة الثانية كالاولى فيبدأ  
 بالتعوذ سرا ثم يحمده الله ثم ياتي بالشهادتين ثم يصلي عليه عليه السلام ثم يعظ الناس ثم يقرأ قدر ثلث  
 آيات (سورة العصر) او (لا يستوي اصحاب النار) او (نادوا يا مالك) فان لم يقرأ فمسيب كما في الجلابي  
 [بيهما جلسة] خفيفة مقدار ما يمسه موضع جلوسه المنبر عند الطحاري او مقدار قراءة ثلث آيات

في الظاهر كما في الخزانة و تاركها مسمي على الاصح كما في المنية لانها سنة ثم يشرح في الخطبة الثانية فيأتي بالحمد ثم الشهادة ثم الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل ما في الخطبتين سنة كما في الجلابي لكنها صارت فريضة كالقراءة فالمفروض مأمور من نحو الحمد لله كما في المبسوط ثم يستحسن الثناء على الخلفاء الراشدين كما في الزاهدي ثم على سائر الصحابة اجمعين ثم يدعوا لملطان الزمان بالعدل والاحسان مجتنبا في مدحه عما قالوا انه كفر وخسران كما في الترغيب وغيره [ قائما ] غير متكبر على عصا او قوس فانه مكروه كما في المحيط وغيره لكن في عيده ان اخذ العصا سنة كالقيام كما في الجلابي [ طاهرا ] من الحدث والافكرة لانه سنة اولم يجز على ما قال ابو يوسف رح كما في الجلابي [ واذا تمت ] الخطبة [ اقيمت ] اي اوقعت الائمة بحيث يتصل اول الائمة باخر الخطبة وينتهي الائمة بقيام الخطيب مقام الصلوة [ و صلى الامام ] باعادة المعرف تأكيد لما مر من ابتغاء اتحاد الخطيب والامام [ ركعتين ] يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة الجمعة والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكره كما في شرح الطحاري وذكر الزاهدي انه يقرأ فيهما سورة الاملى والغاشية وفي حديث سلمان انه قال صلى الله عليه وسلم ( لا يغتسل رجل يوم الجمعة ولا يتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الا غفرا له ما بينه وبين الجمعة الاخرى ) \*

[ فصل \* نذب ] عند بعضهم الا انه عد في السابق الغسل من السنة فهو من التغليب فالباقي مستحب على ما قال بعضهم الا ان الصحيح ان الكل سنة كما ذكره الزاهدي فيحتمل انه نبه على هذا حيث قدم لفظا يودي السنة على النذب والاطلاق دال على اشتراك المرأة مع الرجل في الاكثر الا ان الزاهدي وغيره خصوا به [ يوم الفطر ] اي بعد صبح هذا اليوم والفطر بالكسر اسم من الافطار ترك الصوم ويوم الفطر كعيد الفطر اسم للاول من شوال كما لا يخفى على المتتبع ولبس من حذف العيد في شيء كما ظن وفيه اشارة الى ان التبكير اي سرعة الانتباه مستحب كما في المنية [ ان يا كل ] شيئا كما في المشاهير لكن في الزاهدي يا كل حلوا وفي حديث انس رضي الله عنه ( يا كل تمرات ) فلا يائتم بترك الاكل قبل الصلوة لكن بالترك في اليوم يعاتب [ ويستاك ] لانه مندوب اليه في سائر الصلوة كما في الاختيار [ ويغتسل ] للصلوة على مقتضى كلامه وسيأتي الخلاف [ ويتطرب ] اي يمس طيبا [ ويلبس احسن ثيابه ] الجديدة او الغسيلة او الحلاوات كما في المسعودية [ ويؤدي فطرته ] التي وجبت عليه ولم يذكره مما نذب من نحو صلوة الغداة في مسجد حيه لاشتهاه واما التختيم فلانه مخصص بذي سلطان كما سيأتي [ ثم ] ان [ يخرج ] من مكانه [ الى المصلى ] محوط في الغناء ومنه اليه من طريق آخر على الوفا مع غض البصر عما لا ينبغي وفيه اشارة الى انه يندب المشي وهذا للشبان واما للمشائخ فالركوب والى ان الخروج اليه يندب وان كان الجامع يسعهم فالخروج ليس



بواجب ولا تعسف فيه كما ظن فان في كلمة ثم دلالة على ان هذه الامور مندوبة قبل الصلوة ومن آدابها لا من آداب اليوم كما في الجلابي لكن في التحفة ان في غسله اختلاف الجمعة والاكتفاء مشعر بان تهنئة العيد (قبل الله منا ومنكم) لا اصل له وهي مكروهة ومن فعل الاعاجم كما روي عنه صلى الله عليه وسلم وعن الحسن والاذاعي ان تلاقيهم بالدعاء بدعة بخلاف السلام وفي الدرر يجوز تهنئة العيد كما في الزاهدي [ولا يتنفل] اي يكره التنفل عند العامة [قبل الصلوة] اي صلوة يوم الفطر في المصلي وغيره وهو المختار وقال ابن مقاتل انها لا يكره في بيته او ناحية المسجد كما في المضمرات ولا يكره مطلقا عند بعضهم ولا بأس للمرأة ان تصلي الضحى قبل صلوته عند ابن مقاتل وتصلي بعدها عند العامة كما في المحيط والكلام يدل على انه يتنفل بعدها الا ان مشائخنا قالوا يستحب ان يصلي اربعاً في بيته كيلا يظن ظان انه سنة كما في المضمرات وأعلم ان صلوة العيد قائمة مقام الضحى فاذا فاتت بعذر يستحب ان يصلي ركعتين او اربعاً وهو افضل ويقرأ فيها سورة الاطى والشمس والليل والضحى كما في المحيط وفي رواية سرورة الاخلاص ثلث مرات اعطي له ثواب بعدد كل ما نبت في هذه السنة كما في السعدية [وشروط لها] اي لصلوته [شروط الجمعة وجوبا واداء] تميز الجمعة اي شروط وجوب الجملة وجوب ادائها من نحو الإقامة والمصر فلا يصلي اهل القرى والبوادي كما في الجلابي وقال شرف الائمة والقاضي انها في الرساتيق مكروهة كراهة تحريم واليه مال كلام شيخ الاسلام وعن عين الائمة انها قبحت كما في الزاهدي وظاهرة مشعر بان هذه الشروط وجوب صلوته وعليه عامة المشائخ كما في المحيط وهو الاصح كما في الذخيرة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل انها فرض كفاية كما في الجلابي ويحتمل ان تكون شروط سنيتها وفي الزاهدي انها سنة مؤكدة على الصحيح وهو الاظهر كما في المبسوط [الا الخطبة] فانها غير مشروطة فيه وان كان التارك مسياً لان تعليم الفطر والاضحية واجب على الامام كما في الجلابي والاطلاق دال على جواز تقديم الخطبة على الصلوة الا انه مكروه فان التأخير سنة كما في الخزائنة وعلى ان الكلام لا يكره فيه كما يكره في الجمعة كذا في المنية [وقتها] اي وقت صلوته [من ارتفاع الشمس] قدر رمح او رمحين كما في الخلاصة او من وقت يحل الصلوة فيه كما في المضمرات ولعل فيه اشعاراً بما مر من الاختلاف في اول الكتاب [الى زوالها] اي الى ما قبل زوال الشمس والغاية غير داخلية في المغيا بقريئة ما مر ان الصلوة الواجبة لم يجز عند قيامها ولا يشك قضاءها على ما ياتي لانه كالوترورد فيه الحديث وفيه اشعار بانه لو صلى في اليوم الثاني كان قضاء [ويكبر] في الصلوة [تدلياً] من تكبيرات الزوائد او اربعاً او خمساً والاول المختار الا ان القوم تابعوه لانه روي عن الصحابة رضي الله عنهم والاكتفاء دال على ان ليس بين التكبيرات ذكر مسنون ولا مستحب لكن يستحب المكث بين كل تكبيرتين مقدار ثلث سببحات وقيل باختلاف المكث بكثرة الزحام وقلته كما في الزاهدي وعن عين الائمة ان النسب بينك وبينك [وافعا يديه] كل مرة

ولا يرفع عند أبي يوسف رح وقد مر الخلاف في الوضع والارسال وهو مختار شيخ الاسلام كما في الظهيرية [ بعد الثناء ] ظرف يكبر وعن أبي حنيفة وزفر رحمهما الله قبل الثناء وعند أبي يوسف رح بعده قبل التعوذ كما في المحيط [ و ] يكبر ثلاثا رافعا يديه [ في الركعة النانية بعد القراءة ] أي الفاتحة وسورة الاملى والغاشية استحبابا [ ويصلي ] أي يقضي صلاته كما اشار اليه الكرمانى والجلابى والهداية وغيرها اريؤدي كما في التحفة ولعله مبني على اختلاف الروايتين ويؤيده ما في زكاة النظم ان لصلوته يوما واحدا في الاصول ويومين في مختصر الكرخي وذكر الزاهدي انه يقضي عند أبي يوسف رح ولا يقضي اصلا عند أبي حنيفة رح وهو المختار عند ابن شجاع كما في الخزانة [ غدا ] من ارتفاع الشمس الى زوالها [ تعذر ] حدث في الوقت كما اذا غم الهلال وشهدوا برويته بعد الزوال وفيه اشارة الى انها لو تركت في الاول بغير عذر سقطت كما في الخزانة والى انها لو تركت من الغد لم تصل بعده كما في المحيط [ واذا صلى الامام ] صلاته مع بعض القوم [ لا يقضي من فات ] تلك الصلوة عنه لا في اليوم الاول ولا من الغد فاذا فات عن الامام ايضا بعذر يقضي غدا كما في الكرمانى وقد مر [ والاضحى ] بمعنى التضحية على ما اشير اليه في اول اضحية لهداية فيوافق يوم النحر والفطر اجمعين شاة يضحى فيه وبه سمي يوم الاضحى كما في الصباح وغيره فحذف اليوم لامن الالباس والمعنى صلوة يوم الاضحى [ كالفطر ] أي كصلوة يوم الفطر في الاداب والشروط المذكورة فلا يشك بصدقة الفطر ولا بها في الزاهدي انه يستحب ان يختار قرب الامام ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قدر رمح حتى لا يحتاج الى انتظار القوم ولا بها في الخلاصة انه يستحب تعجيل صلاته أي صلوة الفطر وتأخير الاضحى وفي المنية يجب تعجيل صلوة العيدين [ لكن ندب ] وقيل من مطلقا وقيل لمن يضحى دون غيره فيه [ الامساك ] عما ينافي الصوم من صبحه [ الى ان يصلي ] فانه قد تواتر الاخبار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في منع الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحى كما في الزاهدي وفيه رمز الى ان ترك الامساك لم يكره وهو المختار كما في المضمرات والى ان هذه الامساك ليس بصوم ولذا لم يشترط النية والى انه مندوب في حق المصريين خاصة كما في تقسيم المأمور به من الكشف [ ويكبر ] سنة فيه [ جهرا في الطريق ] أي طريق المصلى بلا خلاف وفيه اشارة الى انه يقطعه اذا انتهى اليه وفي رواية يكبر الى ان يفتتح الامام صلاته والى انه لا يكبر في الفطر جهرا في الطريق وفي رواية عنه انه يكبر وهو فواهما كما في المحيط وقال الطحاوي ان الجهر به في الطريق سنة عند اصحابنا جميعا وهو الصحيح على ما قال الرازي كما في الجلابي وعنه انه يكبر خفية كما في الزاهدي والمختار عند اكثر المشائخ ان يكبر فيهما خفية وبه نأخذ كما في المضمرات تحررا عن بدعة الجهر بالذكر ومدار الامر ان الفعل متني حام حول السنة والبدعة معا كان تركه اولى من اتيانه كما في الكرمانى واعلم انه ذكر ابو بكر الرازي قال مشائخنا ان التكبير جهرا في غير هذه الايام لا يسن الا بازاء العدو والمصوص تهيبا لهم وقيل وكذا



في التحريق والمخاف كلها وكان كلما لقي جمعا وعلا شرفا أو هبطا وادي كما في الزاهدي [ ويصلي ]  
 أي يؤدي صلوته كما في التحفة لكن في الفصل الثالث من اضية المحيط انها في اليوم الاول اداه وفي  
 الباقي قضاء ولعل فيه اختلاف لرواية ولذا اطلق [ ثلثة ايام ] لا غير [ بعدد وبغيره ] الا انه اساء في  
 التأخير عن اليوم الاول بغير عذر كما في شرح الطحاري وعنهم انه يصلي في اليوم الثاني لا الثالث  
 كالفطر وهذه الرواية غير صحيحة كما في الجلابي [ ويعلم في خطبته ] أي الاضية [ تكبير التشريق ]  
 أي تكبير ايام التشريق وإنما اضيف اليه لان اكثر هذه التكبيرات في هذه الايام عندهما وكلها قريبة  
 منها عنده [ و ] يعلم [ الاضية ] بضم الهمزة وكسرها ما يضحى به [ و ] يعلم [ ثم ] أي في خطبة  
 الفطر فانه بلا هاء للبعيد [ احكام الفطر ] حتى يعمل به من لم يعمل به للجهل وفيه اشعار بوجوب  
 السكوت والامتناع بخطبة العيدين كما في النصاب فيكرة فيها الكلام لكن في المضمومات اذا كبر  
 الامام في الخطبة يكبروا معه وفي القنية لا يكرة فيها الكلام كما يكرة في خطبة الجمعة ويفعل في  
 خطبتهما ما في خطبة الجمعة من الافعال والاقوال المسنونة الا انه يكبر فيهما ايضا لكنه في الاضية  
 اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر الخطبة وليس له عدد في ظاهر الرواية كما في قاضيان  
 وفيه اشعار برواية النوادر ويشبه انها ما في الزاهدي انه يستحب وقيل يسن افتتاح الخطبة الاولى بتسع  
 تكبيرات تتروى والثانية بسبع وفي لنتف يكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشر مرات [ ولا اجتماع ]  
 أي لا يعتبر شرعا ان يجتمع الناس بعد الزوال في مساجدهم ذاكرين [ يوم عرفة ] أي تسمع  
 ذي الحجة [ تشبيها بالواقفين ] بعرفات لانهم لم يرو عنه وعن الخلفاء الراشدين صلى الله عليه وسلم  
 وعليهم فكان محدثا والمحدث من شر الامور وقيل انه نفى كونه واجبا او سنة واما نفى استحبابه فلا لانه  
 دعه وتسبيح وذكر وعن الحسن ان اول من فعله ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنه بالبصرة كما في  
 الكرماني والتعليل مشير الى انهم لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لا للتشبيه جاز كما في التمر تاشي  
 [ ويجب ] وقيل يسن والاول اصح كما في الزاهدي وقال الحلواني يسن بالاجماع وفي التحفة انه  
 من اطلاق السنة على الواجب وقد جاز لانها طريقه مرضية [ قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله  
 والله اكبر الله كبر الله الحمد ] ست عشرة كلمة عندنا فهل مرة بين اربع تكبيرات ثم يحمد  
 مرة وهكذا قال الشافعي الا انه زاد تكبيرة في الاول كما في الحقايق وغيره ومن علمائنا لم يوجد  
 التثليث كما ظن ونما زيد القول اشارة الى ان الجهر واجب وقيل سنة كما في الكافي وهو محل الخلاف  
 بينه وبينهما كما في الحقايق وغيره [ من فجر عرفة ] في ظاهر الرواية وهو قول عمر وعلي رضي الله تعالى  
 عنهما وعن ابي يوسف رح من ظهر النحر وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله تعالى  
 عنهما كما في المحيط [ عقيب كل فرض ] أي بعد كل فرد من افراد الصلوة المفروضة ولو جمعة والعقيب  
 ظرف يجب فان الياء للاشباع اصله عقب بكسر القاف والمتبادر منه ان يكون محله بعد السلام قبل ان

يفعل ما ينافي الصلاة كالمسند بار القبلة والكلام والحدث العمد وان لا يكبر بعد الواجب والمستنوتة  
والمندوبة وعن بعضهم يكبر بعد ما كما في الكرمانى والبلخيون يكبرون بعد العيد لانه كالجمعة  
كافى التمرناشي [ادي] كل في هذه الاوقات فلو قضى صلاتها في غيرها لم يكبر كالموقفى صلاتها فيها  
من قابل وعن ابي يوسف رح انه يكبر منه واما لو قضى منها من تلك السنة يكبر فلو قضى صلاة  
غيرها فيها لم يكبر وعن ابي يوسف رح انه يكبر كما في المحيط [بجماعة مستحبة] اي غير مكروهة  
هي ما يكون لكل او البعض رجالا فلا يكبر النساء المصليات وحدثن بجماعة [على المقيم بمصر] طرف  
آخر وفيه رمز الى انه لا يجب على المرأة ولا على المسافر على الاصح كما في المضمرة والى انه لا يشترط  
الحرية وهو الاصح كما في التمرناشي والتبادر ان يكون ذلك المقيم صحيحا فاذا صلى المريض بجماعة  
لم يكبروا كما في الحلبي [و] على امرأة بلا رفع الصوت [مقتدية] مقيمة كانت او مسافرة [برجل]  
موصوف بالصفات المذكورة ولم يذكره لظهوره ولو اضر لكان اظهر [ومسافر مقتد بمقيم] موصوف بها  
وقروي ومريض مقتديين بذلك المقيم [الى عصر العيد] فيكبر بعد ثمانى صلوات على ما قال ابن  
مسعود رضي الله تعالى عنه كما ذهب اليه ابو حنيفة رح والعيد من العود العرور العائد كما في الكشاف  
وذكر في المفردات انه ما يعاد مرة بعد اخرى وخص في الشريعة بيوم الفطر والنحر ويستعمل في  
كل يوم فيه مرة ولذا قيل \*

\* عيد وعيد وعيد صرن مجتمعة \* \* وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة \*

فلو اجتمعا لم يلزم الا صلاة احدهما وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كما في التمرناشي  
[وقالا] انه يجب بعد الفرض [الى عصر آخر ايام التشريق] اذكروا الله في ايام معدودات  
حادي عشر و ثاني عشر و ثالث عشر فيكبر بعد ثلث وعشرين صلاة وانما سمي بذلك لان  
التشريق تقديد اللحم وفيه يقدر لحم الاضاحي بالشمس وفيه اشعار بانهما لم يشترطا له الا كونه  
بعد الفرض في هذه الايام فلم يشترطا الاقامة والذكورة والصحة والمصر والجماعة كما شرط كما في  
المحيط وغيره فم يكون الجملة معطوفة على قوله يجب [وبه] اي بقول الصاحبين [يفتى] ولا يلعبه  
اي لا يترك التكبير [الموت ولو ترك امامه] التكبير عمدا او سهوا فلا يجب المتابعة بل يستحب فينتظر  
امامه الى ان يقوم او يتكلم كما في التمرناشي والله اعلم \*

[فصل \* من للمحتضر] بفتح الضاد المعجمة اي للداني من الموت [ان يوجه الى القبلة]  
مضطجعا [على يمينه] وهذا اذ لم يشق عليه ولا ترك على حاله وجعل رجلاه الى القبلة ويستثنى  
منه المرجوم فانه لم يوجه كما في الحلبي [واختير] في بلادنا [الاستلقاء] على قفاه لانه ايسر لخروج  
الروح الا ان الاول هو العنة [ويلقن] اي يفهم [الشهادة] فيجب على اخواته واصلثائه ان يقولوا  
عنده كلمة الشهادة ولا يقولوا له قل كيلا يابى عنه كما في شرح الطحاوي والكرمانى فلو قال تلك



الكلمة فيها من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة فاذا قالها مرة كفاه ولا يكثر عليه ما لم يتكلم بعده اذ الغرض من التلقين ان يكون آخر كلامه تلك الكلمة كما في الزهدي و اشار في الكافي والمضمرات الى ان المراد من الشهادة ( اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ) وفي التنف انه يقرأ عنده ( يس ) ويحضر من الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب وانما خص التلقين بالمحضر لان تلقين الميت لم يجز عند الاثمة الثلاثة وغيرهم من اصحابنا رضي الله تعالى عنهم وعليه فتوى ائمة بلخ وبخارا كما في الجواهر لكن قال الامام الصغار في التلخيص انه مشروع لانه يعاد روحه وعقله ويفهم ما يلقي وقال صاحب الغياث اني سمعت استاذي قاضيخان يحكي عن الامام ظهير الدين انه لقن بعض الاثمة وادصاني بتلقينه فلقنته فيجوز في الجواهر انه لما سئل القاضي مجد الكرمانى عنه قال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وروي في ذلك حديثين وصفته على ما في الحقايق ان يقول ( يا فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه وضيت بالله ربا وبالاسلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ) [ فاذا مات ] المحضر [ يشد لحياه ] بالفتح تشنية لحي اي عظم عليه الاسنان [ ويغمض عيناه ] من التغميض اي يطبق اجفانها ثم يمد اعضاؤه ويوضع سيف على بطنه لئلا ينتفخ ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع الى المغتسل كما في التنف و يعلم به جبرانه واقرباؤه ويسرع في جهازه كما في شرح الطحاوي [ ويحمر ] من الاجمار او التجمير وهو اكثر اي يطيب [ تخته ] اي الذي يغسل عليه بان يدار حوله المجر وهو ما يوقد فيه العود [ ويحمر ] كفته قبل ان يدرج فيه كما في الهداية [ وترا ] اي تجمير التخت والكفن ثلاثا او خمسا او سعا ولا يزيد عليه كما في شرح الطحاوي وقال اسمعيل المتكلم اراد بالتخت الجنائزة وقال الزاهدي ان التجمير في زماننا مقصور على الكفن [ ويغسل ] اي يفرض غسله كفاية وقبل يحب وقيل يسن سنة مؤكدة للحدث وقيل لنجاسة حادثة بالموت كما في التمرتاشي وذلك بان يجرد عن الثياب سوى العورة الغليظة في ظاهر الرواية وفي البوارد سوى العورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح والاطلاق دال على ان يوضع على التخت كما تيسر وقبل يوضع طولا وقيل عرضا والاول اصح كما في المحيط والمبتادر ان يكون المغسول مسلما تام البدن او اكثره وفي حكمه النصف مع الرأس فلا يغسل الكافر والنصف بلا رأس وان يكون الغاسل يحل له النظر الى المغسول فلموات امرأة في السفر يتيممها ذو رحم محرم منها وان لم يوجد لف اجنبي على يده خرفة ثم يتيممها وان ماتت امة يتيممها اجنبي بغير ثوب وكذا لومات رجل يبن النساء تيممه ذات رحم محرم منه او امته بغير ثوب وغيرها بثوب ولومات غير مشتهى او مشتهاة غسله الرجل او المرأة وعن ابي يوسف رح ان الرضيعة يغسلها ذو الرحم وكرة غيرها ولا يغسل زوجته وتغسل زوجها الا اذا ارتفع الزوجية بوجه ويستحب ان يكون الغاسل اقرب الى الميت فان لم يعلم الغسل فاهل الورع والامانة

في الاكْتفاء اشعار بأنه لا يشترط غسل الغافل ولا وضوءه ولو جنباً او حائضاً او كافراً ولا نية الغسل والاطلاق دال على انه لو وجد في الماء غسل وعن محمد رح يغسل مرتين فان التثليث سنة اكل في الزاهدي [بلا] غسل يد اولا ولا [مضمضة واستنشاق] وقيل يجعل الغاسل على اصبعيه خرقة ويمسح بها اسنانه و لسانه وشفتيه ومنخريه و سرتة وعليه الناس اليوم كما قال الحلواني ولا يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجليه ويستنجي بان يغسل السوءة بخرقه على يده خلافا لابي يوسف رح والسنة ان يضجعه على شقه الايسر ورجلاه الى القبلة فيغسل بالماء الحار الخالص ثم على شقه الايمن بالماء و ورق السدر ثم يمسح بطنه مسحاً رقيقاً فان اخرج منه شيء غسله ولم يعده ثم على شقه الايسر بالماء والكافور كما في المحيط وغيره و يصب الماء عند كل اضطجاع ثلث مرات كما في الزاهدي [و] لا [قَمْ ظفر] اي قطعه و لو اخذ منكسرة فلا بأس به كما في المحيط [وتسريح شعر] اي تخلص بعضه عن بعض وقيل تخليله بالمشط وقيل مشطه كما في الكرمانى فلو قطع ظفراً او شعرة ادرج معه في الكفن كما في العتابي [ويجعل الحنوط] بالفتح وهو عطر مركب من اشياء طيبة لتطيب الموتى خاصة كما في الكرمانى ولا بأس بمسائر الطيب فيه غير الزعفران والورس للرجل ولا بأس بذلك للمرأة كما في الجلابي [على راسه ولحيته] بعد ان يوضع على الازار كما في المبسوط [والكافور] صمغ شجر عظيم بالهند والصين [على مما جده] اي مواضع سجدة من جبهته وانفه ويديه وركبتيه و قدميه كما في الكرمانى [وسنة الكفن] اي كفنه الممسون فان التكفين فرض كفاية كما في المحيط وما في التحفة انه سنة فالمراد ما ثبت بها فانه قال بعده كفنه من ماله والا فعلى من عليه نفقته والا فعلى بيت المال [له ازار] من الرأس الى القدم على المشهور وفي الاختيار من المسكين [وقميص] من اصل العنق الى القدم لكن بلا جيب ولا كمين ولا دخريص ولا كف اطراف كما في المحيط فيكرة المضرب لكن قال الحوانى الصحيح ان يضرب كما في التمرناشي [ولفافة] بالكسر ويسمى بالرداء ايضاً من الرأس الى القدم [واستحسن] على الصحيح [العمامة] بالكسر فعمم يميناً وبذنب ويلف ذنبه على كورة من قبل يمينه وقيل يذنب على وجهه كما في التمرناشي قيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعمم بكل حال كما في المحيط والاصح ان يكرة العمامة كما في الزاهدي والظاهر من الضمير استواء جنس الذكر في الحكم وفي الجلابي لو كفن الصغير في ازار ولفافة اجزاءه وقال محمد رح لا يعجبني ان ينقص من خرقتين وظاهر كلامه ان يوزر اولا فانه نائب عن السراويل فيعطف من اليسار ثم اليمين ثم يقمص وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح العكس والاصح يبسط الازار طولاً لا عرضاً كما في الزاهدي [ويزاد لها] على ازار و قميص ولفافة [الخمار] من ثوب يستربه رأسها وفي الهداية بدل القميص الدرع و فرق بينهما ان شقه الى الصدر والقميص الى المنكب وقالوا بالترادف فيقمص ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق القميص ثم الخمار فوقه



ثم الازار كما في التمر تاشي [ وخرفة تربط بها ثدياها ] لئلا ينتشر الاكفان و عن زفر رح يربط فخذيها  
لئلا يضطرب والاولى ان تكون بحيث تصل الى الموضعين لانه استر لها كما في المحيط والظاهر من  
الضمير استواء المونث وهو احسن فجاز للصغيرة ثوبان كما في التمر تاشي [ وكفاية ] اي الكفن [ له ازار  
ولقافه ويزاد لها الخمار ] كما في الهداية لكن في التمر تاشي بدل الازار القميص لها فيكرة الاقتصار  
له على ثوب ولها على ثوبين الا عند الضرورة كما في الكافي فالكفن ثلاثة كفن السنة والكفاية والضرورة  
وهو ما يوجد فان حمزة رضي الله تعالى عنه حين استشهد غطي رأسه بكساء وقدمه بالاذخر كما  
في الكرماني والاولى كفن السنة عند كثرة المال وقلة الرثة والكفاية عند غيرهما كما في التمر تاشي  
ويستحب البيض ويستوي الجدبد والخلق المغسول وعن الصديق رضي الله تعالى عنه ان الحي اولى  
بالحديد ويكفن بالكتان والقطن والبرود والقصب وعن محمد رح لها الا بريمم والحريور المعصفر  
والمزعفر كما في الجلابي وقالوا له ما يلبس في العبد ولها ما في زيارة الابهوين كما في الزاهدي وقيل  
لها كفن المثل ما تلبس غالبا كما في التمر تاشي [ ويعقد ان خبف انتشاره ] صونا عن الكشف واعلم انه  
لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولي لما ياتي من قوله ( وتحل العقدة ) [ وصلوته فرض كفاية ]  
عند العامة وقيل سنة كما في النظم وسبب الوحوب الميت المسلم كما في الخلاصة وشرطها استقبال المصلي  
وصدر الميت كما في التمر تاشي وستر عورتها وطهارت ثوبهما وبدنهما ومكانهما ونية كما في الزاهدي  
وكونه على الارض او الايدي قريبا منها كما في المحيط ووقتها وقت حضرة ولذا قدمت على هنة المغرب  
كما في الخزانة واعلم ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كما في المصنوعات [ وهي  
ان يكبر ويثني ] اي يقول الامام او الموتى او المنفرد ( سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى  
جداك ولا اله غيرك وجل ثناءك ) وفي ظاهر الرواية انه يحمد كما في المحيط والاول رواية الحسن عنه  
كما في الاختيار [ ثم يكبر ] وفيه اشعار بانه لا يقرأ والا يكره كما في قاضيخان [ ويصلي ] على النبي  
صلى الله عليه وسلم بها يحضرة كما في الحلبي او بما مر في الصلوة كما في المستصفى [ ثم يكبر ويدعوله ]  
اي للميت او لكل مسلم ولوحيا وبسن من الدعاء المعروف ( اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا  
وصغيرنا وكبيرنا وذكرونا واثاننا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه  
على الايمان ) والغرض الاستيعاب فالمعنى اغفر للمسلمين كلهم فلا يشك باستغفار الصغير نظرا الى محرد  
المفردات وللصبي يدعو ( اللهم اجعله لنا فرطا و ذخرا شافعا ومشفعا ) ومن لم يحسن دعاءها في آخر  
الصلوة ( اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ) اذ لا توقيت فيه ولا يحجر بها لانها اذكار وقال البلخية من  
ان يسمع صف بعد ذكر صف قبل وعن ابي يوسف رح انه بين الجهر والاختفاء كما في المحيط [ ثم  
يكبر ويسلم ] من يمينه وشماله بنية من ثمة الا الميت غير رافع صوته مثل سائر الصلوات ومن  
خفض النانبة ولا يقوم داعيا له وفيه اشارة الى ان ليس بعد الرابعة ذكر وقيل هو ما في العقدة

وقيل ( ربنا لا تزع قلوبنا ) وقيل ( سبحان رب العزة عما يصفون ) كما في المحيط وفي الكلام رمز خفي الى ان الركن هو التكبيرات الاربعة فالاربعة الباقية سنة كما في الجلابي والى ان الجماعة لم يشترط ولهذا لو كان الامام امرأة يسقط الفرض كما في المنية [ ولا يرفع اليد الا في ] التكبير [ الاول ] وقال البلخية في الكل وقد مر الوضع والارصال [ ويقوم الامام بحذاء الصدر ] لانه محل العلم ونور الايمان كما في الكرمانبي وغيره وهذا ظاهر الرواية وعنه يقوم بحذاء وسطهما وعن ابي يوسف رح بحذاء وسطهما ورأيه لانه معدن العقل كما في المحيط والاول المختار كما في الخزانة وفيه اشعار بان القيام ركن كما ياتي وكذا محاذاته الى جزء من الميت كما في التحفة والاكتفاء دال على ان البعد عن الامام غير مفسد وفيه خلاف كما في البعد بالنهر كما في المنية [ والاحق ] اي الاولى [ بالامامة السلطان ] اي الخليفة ثم الوالي [ ثم القاضي ] او امام الجامع [ ثم امام الحي ] وقال كثير من مشائخنا ان بعد الخليفة امام مصر ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي ثم امام الحي كما في المحيط وفي ظاهر الرواية السلطان ثم امام الحي والاول المختار كما في الخلاصة [ ثم الولي ] كما قال الطرفان وعند ابي يوسف رح الاولى الولي بكل حال والكلام مشير الى وجوب تقديم السلطان ثم و<sup>ث</sup>م وقال ابن شجاع ان تقديم امام الحي سنة كما اشير في الزاهدي وغيره [ كما ] وقع [ في العصابات ] من الترتيب فالبنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة كما في الكافي وذكر محمد رح ان الاب اولى فقليل انه قوله وذلك قول ابي حنيفة رح واما قول ابي يوسف رح فالولاية لهما الا انه قدم الاب احتراماً وقيل انه مقدم عند الكل في الجنازة وفي الكلام رمز الى ان الا بعد احق من الاقرب الغائب ولذا لو كتب ان انسانا كذا يصلي عليه فلا بعد منعه وح<sup>د</sup> الغيبة ههنا ان يكون بمكان يفوت الصلوة اذا حضروا الى ان ابن العبد واباه احق من المولى وهو احق والى ان المستويين كاخوين لاب وام كلاهما ولي وليس الولي الا الاكبر ههنا منهما كما في المحيط والى ان الصغير منهم ولي وليس كذلك والى ان لا ولاية للنساء ولا للزوج الا انه احق من الاجنبي كما ان الجار احق من غيره كما في الزاهدي [ ويصح الاذن ] اي اذن ولي الصلوة لغيره بالصلوة ويحتمل اذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فانه لا ينبغي ان ينصرفوا الا باذنه [ فان صلى غيرهم ] ممن لبست حقه [ يعيد الولي ] اي من هي حقه اي الاحق بالصلوة مع من صلى او لم يصل كما في النظم فالسلطان اذا صلى بلا اذن الخليفة يعيد كما في النهاية وغيره فالاحسن فان صلى غير الاحق يعبد [ ان شاء ] الاعادة كما في الهداية وفيه اشعار بان صلوة غير الاحق جائزة لكن في النافع والزاد ما يدل على انها غير جائزة فيعيد لها الولي وجوباً [ ولا يصلي ] اي لا يجوز ان يصلي [ غيره ] اي غير الولي والاحق سواء كان من اهل الولاية او لا [ بعده ] اي بعد صلوة الولي والاحق قال الله تعالى الله ولي الذين امنوا اي احقهم كما في كشف البيان وفيه اشعار بانه لا يصلي على ميت الا مرة واعلم ان الافضل ان يكون الصفوف ثلثة حتى لو كانوا سعة اصطف ثلثة ثم



اثنان ثم واحد قَالَ عليه السلام ( من اصطف عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له ) كما في المصنوعات وفضلها الصف الاخير بخلاف سائر الصلوات كما في الكفاية الشعبي [ ومن لم يصل عليه فدفن صلى على قبره ما لم يظن تفسخه ] اي تفرق اجزائه وقيل ما لم يمض ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقيل شهر كما في الزاهدي والاول الصحيح وفيه اشارة الى ان التراب اهيل عليه وحينئذ يصل على عليه وان لم يغسل والا اخرج من القبر فيغسل ان لم يغسل ثم يصل على عليه كما في المصنوعات والمحيط والى انه لو شك في التفسخ لم يصل كما في التمرناشي [ ولم تجز راكبا ] او قاعدا الا بعذر [ وكراهة التحريم ] وقيل كراهة التنزيه [ في مسجد جماعة ] اي مسجد الجامع او المحلة فيجوز فيما بني لها في الدور والكروم كما في المنية وهذا اعني الكراهة اذا كان الميت والامام والقوم في المسجد بقريضة قوله [ ولو وضع الميت ] وحده او مع الامام والقوم كلا او بعضا [ خارجه ] اي من خارج المسجد والباقي داخله [ اختلف المشايخ ] في كراهة الصلوة بناء على اختلاف العلة تلويث المسجد او بناؤه للمكتوبة وعن ابي يوسف رح روايتان لا يكره اذا وضع الميت وحده خارجه ولا يكره مطلقا كما في المحيط وغيره لكن في الخرافة لو كان الميت مع الامام وبعض القوم خارجه لم يكره اجماعا كما لو كان بعذر من مطر ونحوه داخله لم يكره اتفاقا كما في فاضيخان و الكلام مشير الى انه لو كان الميت وحده في المسجد والباقي خارجه لم يختلفوا فيه وفي المحيط فيه اختلافهم وفي العدول عن الخلاف تنبيه على ان لكل من طائفتين دليلا فانه قول بلا دليل بخلاف الاختلاف فصلح للعمل ما ذهب اليه كل منهما والمشايخ بالياء فانها جمع المشيخة بفتح الميم والشين اما مكسورة مع سكون الياء او ساكنة مع فتحها وهي اسم جمع فان الاشياخ واليشوخ جمع للشيوخ من خمسين او احدى وخمسين او احدى وستين وقد يعبر به عما يكثر علمه لكثرة تجاربه ومعارفه والمراد المتأخرون من علمائنا غير المنقذين من الامام وتلاميذه [ وسن في حمل الجنائز اربعة ] من الرجال بقريضة تكبير العدد فيكره ان يكون الحامل اقل من ذلك او الحامل دابة كما في المحيط واللام للعهد اي جنازة الكبير فلو كان صغيرا جاز حمل الواحد كما في المشارح والجنائز سنة كما في الجلايبي واما الحمل والدفن ففرض كفاية ولذا لا يجوز الاستيجار للحمل اذا تعينوا له كما في المصنوعات و الجنائز بالفتح و الكسر الميت بسريره كما قال ابن الاثير وفي المغرب انها بالفتح الميت و بالكسر السرير وفي الصحيح ان العامة قالوا بالفتح وهي الميت على السرير فان لم يكن عليه فهو سرير ونعش [ و ] سن [ ان نضع ] انت يا ابا يوسف خاطبه به ابو حنيفة رح تعلبما فرواه محمد رح على سنه ثم غيره هكذا تبركا بعبارة [ مقدمها ] على يمينك وهو يسارها ويمين الميت [ ثم ] تضع [ موخرها على يمينك ثم كذا ] تضع مقدمها ثم موخرها [ على يسارك ] حاملا في كل وضع من الارضاع الاربعة عشر خطوات او اكثر ففي الحديث ( من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت له اربعين كبرة ) [ ويهرعون ] من الاسراع [ بها ] اي في سير الجنائز او اليه كما في

الاساس وغيره [ لا خبياً ] بفتحيتين وهو اول عدو القوم وكلمة لا اما لنفي المضارع او للتبرية بمعنى غير روح يكون حالاً او مصدراً [ والمشي خلفها احب ] وفضل فلا باس بالمشي امامها ويمينها ويمارها وكرة ابو يوسف روح ان يتقدمها منقطعاً عن القوم وعنه رأيت ابا حنيفة روح راكباً يتقدم امامها ثم يقف حتى ياتيها وهذا دليل على انه لا باس بالركوب كما في المحيط وهذا دليل على ان فعل المجتهد كقوله والاكتفاء مشعر بانه لا باس لمشيّع الجنازة بالجهر بالقرآن والذكر وقيل انه مكروه كراهة التحريم كما في المنية وكذا لا باس بمرثية الميت شعراً او غيره كما في الجلابي وذكر قاضيخان انه كره قول الماشي ( استغفروا له غفر الله لكم ) [ وكرة الجلوس ] اي جلوس متبعي الجنازة [ قبل وضعها ] فلا باس بالجلوس بعد وضعها كما في الكافي وفيه اشعار بان القيام اولى قال الجلابي ان القيام يستحب حتى يدفن ولا يقوم للجنازة اذا مرت به الا اذا اريد ان يشهد قال محمد روح هذا شيء محدث لا اصل له كما قال ابو حنيفة روح وفي المحيط اذا كان القوم في المصلي فجيئ بالجنازة يقومون لها اذا رأوها قبل وضعها عند بعض الناس والصحيح انهم لا يقومون فعلى ما في قاضيخان وغيره انه كره القيام محمول على احد هذين [ ويلحد القبر ] من لحد او الحدة اي حفر في جانب القبلة من القبر حفرة تسمى بالملحد اسم مفعول كما في المفردات وباللحد بفتح اللام وضمها وسكون الحاء كما ذكره الجوهري وغيره و بفتح الحاء عن صاحب المذهب والقبر مقر الميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه الى السرة وقيل الى النحر كذا في المصنوعات وان زاد عليه فهو افضل فلو كان على قدر قامة فهو احسن واللحد سنة ويكره الشق وهو ان يحفر وسط القبر ويعمق وهذا اذا صلب الارض واما اذا ضعفت فالشق واوصى كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ان يرموا في التراب من غير لحد ولا شق ويوقى الوجه من التراب بلنتين او ثلث كما في المحيط واما التابوت فعن البقالي انه يكره وعن ابي بكر محمد بن الفضل لا باس به في ديارنا ولر من الحديد لر خاوة ارضنا الا ان السنة ان يفتش فيه التراب ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ويطين الطبقة الاعلى مما يلي الميت ليصير كاللحد كما في الزاهدي والمتبادر من عطف الواو ان الاحب ان يدفن الميت او القتل في مقابر قوم كان في بلادهم وان نقل ميلاً او ميلين او غيره فلا باس به كما في الجلابي وهذا قبل الدفن واما بعده فان غلب عليه الماء ففي نقله خلاف والا لا ينقل بالاتفاق الا اذا دفن في ارض غصبت كما في المصنوعات او شغعت كما في قاضيخان واعلم انه اذا مات في السفينة يغسل ويكفن ويرمى في البحر لتعذر الدفن كما في المحيط [ ويدخل ] الميت [ فيه ] اي في القبر [ مما يلي القبلة ] بان يضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت الى اللحد وفي افراد الفاعل اشارة الى انه لا يدفن الميتان او الاكثر في قبر ولا باس به عند الضرورة فح يقدم الافضل والرجل ويجعل بينهما حاجزاً من الصعيد وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يلقي الحصير في القبر تحت الميت فانه مكروه



كافي المحيط وقال الحلواني لا يجوز القاء المصربة كما في الخزانة وذكر في الزاهدي انه مكروه خلافاً  
 لاهل الحجاز وفي الجلابي لا رواية في ذلك والظاهر انه لا يفعل وفي المصمرات لا بأس به وهذا اذا  
 لم يكن محشواً كما قال قاضيخان [ويقول واضعه] استحباباً [بسم الله وعلى ملة رسول الله] اي به  
 وضعناك وعليه سلمناك وفي رواية (بسم الله وبالله وفي الله وعلى ملة رسول الله) اي ابتدأنا امرنا هذا  
 وهو وضع الميت في القبر متبركين بسم الله وبه آمنا وفي رضاء وما عنده من الثواب والكرامة وغنا و  
 نحن في ذلك كله على ملته ودينه كذا في الكرمانى وفي لفظ الراضع اشعار بان الشفع غير لازم  
 وذو الرحم المحرم اولى بالمرأة ويكره ادخال الاجنبى والزوج كما في الجلابي وعند فقد المحرم الشيوخ  
 ثم الشبان الصلحاء كما في الخلاصة [ويوجه الى القبلة] على شقه الايمن [ويحل العقدة] التي على الكفن  
 فيقول (اللهم لا تحرمنا اجرة ولا تفتنا بعده) كما في الجلابي [ويسوى] على اللحد [اللبن] بالفتح  
 والكسر بالفارسي (خست) [والقصب] غير المعمول فان المعمول الذي بالفارسي (بوريا بافة) مكروه  
 عند بعضهم وكلمة الواو تشير الى اباحة الجمع كما في الجامع الصغير لكن في الاصل كلمة او كما في المحيط  
 [ويسجى قبرها] اي يستر قبر المرأة بثوب حتى يسوى اللبن كما في الكافي لكن في المحيط اذا وضعت  
 النساء في اللحد استغني عن التسجية ولا يسجى قبر الرجل عندنا الا لدفع الحر او الثلج او المطر عن  
 واضعه وفي الجلابي عبارة اصحابنا في تسجية قبره مختلفة منها تدل على الجواز ومنها على الكراهة  
 [وكرة الاجر والخشب] اي كره ستر اللحد بهما وبالحجارة والجص كما في الجلابي وقيل ان الاجر  
 لم يكره الا للزينة وفيه اشعار بكراهة التابوت من الخشب كما في المحيط [ويهل التراب] اي يرسل  
 تراب اخرج من القبر اليه فلا يزداد عليه من تراب غيره وعنه لا بأس برش الماء عليه وعن ابي يوسف  
 رح انه مكروه كما في الزاهدي [ويسنم] اي يرفع القبر استحباباً غير مسطح قدر شبر في ظاهر الرواية كما  
 في الكرمانى وفيه اشعار باباحة الزيادة على قدر شبر في رواية وفي التمرتاشي لا بأس بالاجر بعد  
 الاهالة وفي الخزانة لا بأس بان يوضع حجارة على رأس القبر ويكتب عليه شيء وفي التنف كره ان  
 يكتب عليه اسم صاحبه وان يبنى عليه بناء وينقش وبصغ ويرفع ويخص وفي المصمرات عن النبي  
 عليه الصلوة والسلام انه قال (صفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه) ونهي عن  
 الاكليل والتجصيص واختار ان التطيين غير مكروه وكان عصام بن يوسف يطوف حول المدينة  
 ويعمر القبور الخربة واعلم انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليتفرقوا ويشغلوا بأمورهم وهو بامرة  
 ويكره اجتماعهم عنده للتنعزية وزيارة القبور مستحبة للرجال وكذا للنساء على الاصح فيقرب من  
 القبور ويبعد مثل ما في الحيرة وقيل الدعاء قائماً اولى فيقوم بحذاء وجهه وقيل لا بأس بان يطأ  
 القبور وهو يقرأ القرآن او يسبح او يدعولهم وعنه لا يطأها الا ضرورة كما في الخزانة والله اعلم \*

[فصل \* الشهيد] من الشهود اي الحضور او من الشهادة اي الحضور مع المشاهدة بالبصر

أو بالبصيرة ثم سمي به من قتل في سبيل الله أما لحضور الملائكة إياه ( تنزل عليه الملائكة ) و  
أما لحضور روحه عنده تعالى ( والشهداء عند ربهم ) كما في المفردات فهو على الأول بمعنى المفعول والثاني  
بمعنى الفاعل ولما أطلق الشهيد بطريق الاتساع على الغريق والحريق والمبطون والمطعون والغريب  
والعاشق وذات الطلق وذات الجنب وغيرهم مما كان لهم ثواب المقتولين كما أشير إليه في المبسوط  
وغيره فهم شهداء في أحكام الآخرة بين الشهيد الحقيقي شرعاً وهو الشهيد في أحكام الدنيا فقال [مسلم]  
جنس فلا يحتز به من شيء وقيل به احتراز عن الكافر فيغسل وفيه أنه لا يجب غسل كافر أصلاً وإنما يباح  
غسل كافر غير حربي له ولي مسلم كما في الجلابي [طاهر] أي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا  
انقطاع أحدهما كما هو المتبادر فإذا استشهد الجنب يغسل وهذا عند خلافهما وإذا انقطع الحيض  
والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف وإذا استشهدت قبل الانقطاع تغسل على أصح الروايتين عنه  
كما في المصنوعات وفيه إشعار بأن الحيض والنفاس موجبان للغسل كما في الكرمانى وهذا خلاف  
ما مر منه [بالغ] فإذا قتل صبي يغسل عنده إذا الشهادة صفة مدح يستحق الإنسان بعقله ولا عقل له  
يعتد به وإذا قتل المجنون يغسل عنده أيضاً خلافاً لهما فيهما كما في الحصر فعلى هذا خروج المجنون أيضاً  
بقوله بالغ فلا حاجة إلى قيد عاقل كما ظن إلا أنه لا يخلو عن إشعار بأن غير الطاهر والبالغ غير شهيد  
عنده في أحكام الآخرة وفي المحيط أن الغسل ساقط عن البالغ لأنه يخاصم من قتله فيبقى عليه أثره ليكون  
شاهداً له بخلاف الصبي فإنه لا يخاصم بنفسه بل الله يخاصم عنه فلا حاجة إلى إبقاء الأثر [قتل]  
قتلاً [ظلماً] بأن يقتله أهل الحرب أو البغي أو قطاع الطريق قاتلاً ذاباً عن نفسه أو ماله أو أهله أو مسلم  
أو ذمي أو أن يقتله المكابرون عليه في المصر ليلاً أو نهاراً بسلاح أو خارجه بسلاح أو غيره  
كما في شرح الطحاوي فإذا قتل في قتال هؤلاء لم يغسل وإن لم يصف القتل اليهم وهذا عند وأما  
عند الطرفين فيشترط أن يضاف القتل اليهم ولو بالنسيب فلو قتل مسلم بالوقوع في حفرتهم  
منهزماً أو بإبطاء دابة منغلطة منهم بلا راكب أو سائق أو قائد لم يغسل عنده خلافاً لهما ولو أوطئته  
وعليها راكب لم يغسل بلا خلاف كما في المحيط وإنما قال قتل لأنه إذا مات ولو في المعركة غسل  
فلو خرج الدم من موضع غير معتاد كالاذن أو العين لم يغسل وإنما قال ظلماً لأنه لو قتل برجم أو  
قصاص أو تعزير أو افتراس سبع أو سقوط بناء أو غرق أو طلق أو نحوها غسل بلا خلاف كما لو قتل لبغي  
أو قطع طريق أو عصبية [ولم يجب] على القاتل أو عاقلته [به] أي بنفس ذلك القتل [مال] أي  
دية فلا يضره الدية الواجبة بالصلح أو بصيانة الدم عن الهدر كما إذا قتل أحد الأبوين ابنه إذ يجب  
فيهما القصاص إلا أنه سقط بالصلح وحرمة الأبوة مثلاً على أن في شهادته روايتين كما في الكافي وفيه  
إيماء إلى أنه متى وجب القصاص فهو شهيد والدية فلا فإذا قتل عمداً كما إذا أتلف بالسلاح قصداً  
يجب القصاص بالاجماع وإذا قتل بشبهة العمد أو الخطأ أو الجاري مجراه كما إذا ضربه بالعصا أو رمى



غرضاً فاصايه او سقط نائم عليه فهلك يجب الدية بالاجماع [ ولم يرتث ] اي لم يخلق قتله من وجه  
اي خلق كما في الكافي [ فينزع عنه ] اي عن هذا المقتول [ غير ثوبه ] اي الثوب المختص به مما  
هو من جنس الكفن فينزع عنه السلاح والفرء والخف والمحشور ونحوه لانه كره التكفين بها ابتداء  
فكره بقاء والا شبه ان لا ينزع السراويل [ ويزاد ] عليه ما شاءوا من جنسه [ وينقص ] عنه ذلك في  
المحيط قيل معناه يزداد ثوب جديد تكريماً له وينقص ما شاءوا وان كان ما عليه يبلغ السنة وقيل يزداد  
وينقص اذا قل وكثر حتى يبلغ السنة وهذا انسب بقوله [ ليتم كفنه ] اي ليصير على وفق السنة  
ويخيطونه ان شاءوا [ ولا يغسل ] القتل الا لجاسته [ ويصلى عليه ] كغيره [ ويدفن بدمه ] الذي  
على يده وثوبه ويكره ازالته وفيه اشعار بطهارة دمه وهذا اذا كان عليه واما اذا بان منه لم يظهر  
كما في الظهيرية [ وغسل ] اتفاقاً لوجوب المال [ من وجد ] مجهول مفعوله الثاني [ قتيلاً ] بما يؤثر في  
ازهاق الروح وان كان حليداً [ في مصر ] او قرية سواء كان في مواضع القسامة كالحلجة والدار او لا  
كالشارع والجامع وما ذكره المصنف انه لا يغسل القتل فيهما فصور بدليل ذكره في محله ولا عيب  
فيه بل في الخطأ وانما قال في مصر لانه لو وجد خارجه غير الغناء لا يغسل ان لم يكن مملوكاً  
[ لم يعلم قائله ] فان علم لم يغسل سواء كان القتل بحديدة او حجر او عصا كبير او صغير لكن في  
الدخيرة ان قتل بعصا صغير غسل اتفاقاً لوجوب المال وبالحجر والعصا الكبيرين غسل عنده خلافاً  
لهمما للخلاف في المال والقصاص وهذا لم يخالف الهداية ( من قتل بحديدة ظلماً لم يغسل ) فان  
قوله ظلماً معناه وقد علم قائله اذ لو لم يعلم جاز ان يكون معتدياً فلا يكون القتل ظلماً كما في الكرمانى  
وغيره [ ومن جرح وارث ] اي صار خلقاً [ بان نام ] ذلك المجروح [ او اكل او شرب او عولج او آراه  
خيمة ] اي انزلته بها من الايواء او الراي وهو متعل بالى وبنفسه وانكر بعضهم كونه متعلياً بنفسه و  
قال الازهري انها لغة فصيحة كما ذكره ابن الاثير [ او نقل ] للتداوي [ من المعركة ] بفتح الراء حيا  
تنازع فيه آراه ونقل والمعركة ذكرت على العادة والا فالانسب نقل من مكانه بل تحرك منه وكذا  
قام منه كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه اذا نقل لثلاً يطأه الخيل فليس بارتثا وقال  
الحاكم اذا نقل والقتال بحاله لم يرتث [ او بقي ] في المعركة [ عافاً وقت صلوة ] كامل كما روي عن  
ابي يوسف رح وظاهر الرزية يوم او ليلة كما في التمرتاشي وقال الزاهدي اراد ابو يوسف رح وقت  
ما صار الصلوة ديناً عليه وفي المحيط ان بقي حياً يوماً او اكثر وهم في القتال لم يرتث وان كلمهم  
وفي التحفة ان بقي حياً اقل من يوم وليلة لم يرتث عند محمد رح [ او اوصى بشئ ] عند ابي يوسف  
رح خلافاً لمحمد رح وقيل جوابه في الديني وجواب ابي يوسف رح في الديني وقيل لا خلاف  
فما قال قال في الديني وما قال محمد قال في الديني كما في التمرتاشي وعن ابي جعفر انما ارتث  
اذا زاد الوصية على كلمتين كما في الحقايق وقيل هذا اذا تكلم كثيراً من امر الدنيا كالبيع

فإن قل فلم يرث كما في الذخيرة والحاصل أنه إذا جرد عليه شيء من الأحكام أو انتفع بشيء من الدنيا فقد ارتث كما في التحفة وأعلم أن المرتث له ثواب الشهيد وإن غسل كالغريق كما في الكافي [و صلى عليهم] عطف على غسل وليس بمحتدرك لمنع للضرورة بين الغسل والصلوة [و إن قتل لبغي أو قطع طريق غسل] في رواية [ولا يصلي عليه] في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة روح لا يصلي عليه وقت الحرب ويصلي بعده في رواية وعن أبي حنيفة روح في الصلوة على المصلوب روايتان كما في الظهيرية وفيه إشعار بأنه إذا قتل نفسه خطأ يصلي عليه وهذا بخلاف و أما إذا تعمّد فيه فقد صلى عند الطرفين والأصح عند السفلي أن لا يصلي عليه لأنه لا توبة له وعند الحلواني بعكس كما في النهاية \*

[فصل \* إذا اشتد خوف العدو] بحيث يمكن الضرر منه ولو سبعا والاشتداد مشروط عند بعضهم ولذا ذكر في القدوري والكافي إلا أن العامة لم يشترطوا ولذا لم يذكر في المبسوط والمحيط والتحفة وغيرها وقيل حضرة العدو كافية كما في النهاية والعدو يقع على الواحد والجمع [جعل الإمام] أي الخليفة أو السلطان أو نائبه [أمة] بالضم أي جماعة من السرية [نحو العدو] اظهار في موضع الاضمار [و صلى] الإمام [بأخرى] من الأمة [ركعة] فيقعد ينتظر [في الثنائي] أي صلوة الفجر والمسافر والجمعة والعيد [و] صلى [ركعتين] فقعد ينتظر [في غيره] من الظهريين والعشائين وفيه إشعار بأنه لو صلى بأمة ركعة وبأخرى ما بقي ظنا أن المعتبر قسمة القراءة فمعد صلوة غير الإمام للانحراف في غير آرائه كما في المحيط [ومضت هذه] الأمة بعد السجدة الثانية في الثنائي وبعد التشهد في غيره [إليه] أي إلى العدو وقفت بأرائه ولو مستدبرة القبلة [وجاءت تلك] الأمة التي جعلهم نحوهم [و صلى] الإمام [بهم] تفنن بعد الأفراد [مابقي] من ركعة الثنائي وركعتي غيره [وسلم] الإمام وحده [ومضت] هذه الأمة المسبوق من غير سلام [إليه] بعد سلامه وقفت بأرائه [وجاءت] الأمة [الأخرى] اللاحقة [واتمت] صلواتها [بلا قراءة ثم] مضت إليه وجاءت الأمة [الأخرى] المسبوقه [واتمت] الصلوة [بها] أي بقراءة ولا يخفى أن هذا إذا كان الكل مسافرين أو مقيمين أو الإمام مقيما وأما إذا كان الإمام مسافرا والقوم أو بعضهم مقيمين أو مسافرين ففي غير الثنائي يصلي الإمام ركعة بكل أمة كما مر فإذا سلم الإمام جاءت الأولى فصلى المسافر ركعة بلا قراءة والمقيم ثلث ركعات بغيرها في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الآخرين الفاتحة وأما الأمة الثانية فتصلي بقراءة المسافر ركعة والمقيم ثلثا لأنهم مسبوقون والكلام مشير إلى أن الأصل والأفضل إذا لم يتنازعا في الصلوة مع الإمام أن يجعل الإمام أمة منهم نحو العدو فيصلي بأخرى فيجعلهم نحوه فيجيء الأولى فيأمر واحدا منهم أن يصلي بهم الكل في المحيط وإلى أن صلوة الخوف مشروعة في زماننا خلافا لأبي يوسف روح لما فيه المشي واستند بار القبلة كما في الهداية والكافي وغيرهما من المتداولات



فكان الفاضل التفتازاني لم يتصفح كتبنا المتداولة حتى التصفح والا لم يقل في شرح الكشاف ( ان خلافه لم اجل في كتب الفقه في الخلافات ) [ وان زاد الخوف ] اعتسدا اذا بحيث لم يتيسر لهم النزول عن الدراب [ صلوا ركباناً ] جمع راكب و هو ان اختص في التعارف بمن على ظهر البعير لكن في الاصل اعم [ فرادى ] اذا كانت واقفة او سائرة بنفسها ولا يجوز الجماعة الا اذا كان المقتدي على دابة الامام كما في المحيط وهذا ظاهر الرواية وعن محمد ر ح ان الجماعة جائزة كما في شرح الطحاوي [ بايماء ] للركوع والسجود [ الى اي جهة قدرنا ] فسقط الترجع ضرورة [ ويفسدها القتال ] كغيرها وفيه اشعار بانهم ياخذون السلاح في الصلوة وذلك لانه مستحب كما في الكافي [ والمشي ] فيها هاربا من العدو فيأخر الصلوة الى مكان الوقوف [ و ] يفسدها [ الركوب ] فيها اذا ابتدا على الارض وهذا كله اذا قربوا من العدو واما اذا بعدوا فلا يجوز وان ظنوا عدوا بان رؤا شبحا او غبارا فصلوها فان كان كما ظنوا فيها والا فقد اعادوا كما في التحفة والله علم \*

[ فصل \* صح في الكعبة ] اي البيت الحرام سمي بها اما لارتفاعها او تربيعها او لكونها بناء منفردا او لان طولها كعب الثلاثة وهو سبعة وعشرون كما في الازاهير ولعل ذلك من الاعلام الغالبة ولذلك يعرف باللام [ الفرض والنفل ولو ] كان [ ظهرا الى ظهر امامه ] وفيه اشعار بصحة الجماعة في صلوة النفل وفيه تفصيل ذكرناه [ لا ] يصحان [ لمن ظهرا الى وجهه ] اي الامام فيجوز اذا كان وجهه وجه امامه لكنه مكروه لما فيه من استقبال الصورة كما في الزاهدي وينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة بان يعلق نطعا او ثوبا كما في الجلابي [ وكرة ] الصلوة [ فوفها ] لترك التعظيم و جاز على جدارها اذا كان وجهه الى سطحها والا فلا كما في المحيط [ وان اقتدوا ] في الفرض او النفل [ حولها ] اي حول الكعبة من المسجد الحرام [ وبعضهم اقرب اليها من امامه صح ] الاقتداء فيهما فصح الصلوة [ ان لم يكن ] ذلك البعض [ في جابه ] اي الجانب الذي يكون امامه فيه بل في جانب آخر كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي والمقتدي الاقرب الى الكعبة في الجانب الغربي وفيه اشعار بان الامام خارج البيت فاذا كان داخله صح الاقتداء اذا فتح الباب \* وفق الله تعالى لاتمام العمر في جانبه من البيت الحرام كما وفقه لاتمام الكتاب مرردا للفظ الجانب في آخره لحسن الاختتام \*

## \* [ كتاب الزكاة ] \*

ذكر بعد الصلوة لانها افضل العبادات بعدها كما نقرر وهي اهم من التزكية وكلاهما مستعملان وفي المفردات انها في اللغة البمو الحاصل من بركة الله تعالى وفي الشريعة القدر الذي يخرج من الفقير وفي الكرمانى انها في القدر مجاز شرعا فانها ابتاء ذلك القدر وعليه المحققون كما في المضمورات وهو القابل للعنوان وبلاشتراك قال الزمخشري وابن الاثير وانما ترك في العنوان العشر

وغيره مما ذكر فيه لانه داخل فيه تغليباً او تبعاً واعلم ان سببها المال وله شروط كما للمكلف فصرح ببيان شروطه اولا فقال [ وهي لا تجب ] اي لا يفرض فرضاً قطعياً [ الا على حر ] حقيقي كالمسلم او حكمي كالذمي فان المأخوذ منه الزكوة كما في التحفة وغيره واحتترز به عن الحربي فان الكفار كلهم ارقاء كما في عتق المستصفي وسير الزاهدي وما اخذ منه عوض مما اخذ منا او حماية ما في يده كما في المحيط ولا يخفى ان ما ذكرنا مغن عن قيد مسلم ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهرة ان الحرية والاسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط البقاء ايضاً حتى لو ارتد ( عياداً بالله ) سقطت الزكوة الواجبة كما في الزاهدي [ مكلف ] اي عاقل بالغ فيجب على المعترة والمغمى عليه ولو استوعب حولا كما في قاضيخان ولا يجب على المجنون والصبي وظاهرة ان العقل شرط في جميع الحول كالبلوغ حتى انه اذا افاق في بعضه يستأنف الحول من وقت الافاقة كما روي عنه وقيل هذا في الذي بلغ مجنوناً ثم افاق واما اذا كان مغيباً في اهل الحول ثم جن فعنه ان استغرق جنونه الحول سقط عنه الزكوة والارجبت من اذله وعنه انها تجب بالافاقة في الحول قل او كثر كذا في الزاهدي وهذا قول ابي حنيفة رحمة الله عليه كما في الكافي وبه اخذ محمد رح وهو رواية عن ابي يوسف رح وعنه الافاقة في اكثر الحول كما في المحيط ثم اشار الى شرط المال بقوله [ مالك ] اي قادر على التصرف على وجه لا يتعلق بذلك تبعه في الدين ولا غرامة في العقبي كما في الكرماني [ ملكاً ] مثلث مصدر كما في القاموس لكن في المقائس انه بالكسر اسم [ ناماً ] اي كاملاً بان يكون في يده او يد امينه كالضارب او يد غيرهما كالمستقرض المقر ونحوه كما في المظم ولو فسد التام بيد ورقبة لخرج عنه بعض ما ذكرنا ولا يغني هذا القيد عن قيد الحرية كما ظن لانه مخرج للحربي وقيد مسلم لم يذكره الظان [ لصاب ] في اللغة الاصل وفي الشريعة ما لا تجب فيما دونه زكوة من المال كما في الكرماني وفيه اشكال لان اللام للتنقية فانه مفعول مالك ولا يخلو عن اختصاص وحينئذ لا يحتاج الى قوله ملكاً ناماً وفيه اشعار بانه لو كان نصاب بين اثنين او اكثر فلا زكوة فيه كما اذا كان لرجلين اربعون شاة كما في المحيط والمبتادر ان يكون النصاب مالا حلالاً فان كان حراماً فان كان له خصم حاضر فواجب الرد والا فواجب التصدق الى الفقير ولا يحل له منه شيء كما في التنف ومثله في المسية فلا زكوة في المغصوب والمملوك شراء فامدا كما في المظم [ نام ] اي زائد يقال نما ينمي نماء ونما ونميا اذا زاد وينمو لغة كما في التاج [ وهو اما بالتمنية ] اي بكونه ثمناً وهو في اللغة ما هو عوض عن شيء وفي الشريعة ما لزم بالبيع وان لم يدخل تحت تقويم مقوم والمراد ما خلق في الاصل لان يقابل المبيع به كالذهب والفضة لكن في الذخيرة ان طلب النماء في الاثمان غير مشروط لوجوب الزكوة [ او السوم ] اي الرعي يقال سامت الماشية سوما اذا رعت [ او نية التجارة ] اي القصد الجزم او الغالب منه للتجارة كما في المحيط وهي التصرف في راس المال طلباً للربح قيل لبس في كلامهم تاء بعدها جيم غيرها كما في المفردات [ مع الحول ] اي مصاحب كل من الثمنية و



أخويها لدوران الشمس في البطالع والمغرب من موضع الى العود اليه اذ اصله الدور كما ذكره  
 الراغب وفيه اشعار بان العبرة في الزكاة للسنة الشمسية كما اشار اليه الكافي والكرمانى والى الخلاف  
 اشار ما في النية ان المرغيناني اعتبر القمرية والتحقيق ان الشرع يريد اليسر فيعتبر النماء الا انه امر  
 خفي فيقيم الثمنية في الحجريين والسوم في السوائيم والنية في مال التجارة حولا مقام النماء ويدير  
 الحكم على ذلك ولذلك لو امسك رجل حولا مائتي درهم لا مال له غيرهما كان عليه الزكاة كما  
 في المحيط والذخيرة واليه اشير في التحفة فعلى هذا ينبغي ان تجب الزكاة على من ليس له غير السائمة  
 او مال التجارة شيء واسم او نوع التجارة حولا والظاهر ان كون النصاب والسوم شرطا في كل الحول  
 والنصاب لم يشترط الا في طرفيه والسوم في اكثره كما ياتي [فاضل] صفة لنصاب [عن حاجته الاصلية]  
 اي عما يدفع منه الهلاك تحقيقا او تقديرا كطعامه وطعام اهله وكسوتهما والممكن والخدام  
 والمركب وآلة المحترف فان هذه الاموال ليست بنامية فلم يحب فيه شيء كما في الهداية وغيره فقله  
 نام حامل لمؤنة هذا القيد على انه مخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى ان الدين داخل  
 تحت الحاجة الاصلية الا انه لما كان فيه تفصيل خصه بالذكر فقال [و] فاضل [عن دين] حادث  
 في الحول او بعده فان كلا منهما مانع لوجوب الزكاة والثاني لا يسقط زكاة الحول عند الاثمة الثلاثة  
 خلافا لفررح كما في المزارع والدين شامل لدين الله تعالى كدين العشر والخراج وقيل ان كان بحق  
 يمنع والا فلا وكدين الزكاة فانه يمنع في السائمة وكذا في غيرها عند الطرفين سواء كان ذلك  
 في العين بمان كان قائما او في الذمة بان كان مستهلكا وعند ابي يوسف رح في العين يمنع لا في  
 غيره وعند زفر رح لا يمنع اصلا وشامل لدين العباد كالثمن والاجرة والمهر فانه مانع وقيل ان كان  
 نية الزوج اداءه متى طالبت به يمنع والا فلا كما في المحيط وقيل يمنع المعجل دون الموجل كما في الاختيار  
 وذكر في المغني ان دين العباد يمنع ولو موجلا وعن الصدر الشهيد لا رواية فيه وللمنع وعدمه  
 وجه كما في الكافي والصحيح انه غير مانع كما في الجواهر [مطالب] ولو بالجبر والحبس طلبا واقعا  
 [من مبد] هو اما الامام في الاموال الظاهرة اي السوائيم او الملاك في الاموال الباطنة اي العروض و  
 الحجريين او الدائن في دين العبد واحترازه عن دين النذور والكفارة وصدقة الفطر والحج وغيرها  
 مما لا يجبر على ادائه ولا يحبس لاجله كما في شرح الطحاوي والاطلاق دال على ان وجوب الزكاة  
 على التراخي فكان جميع العمر وقته كما روي عن اصحابنا وفي المنتقى انه على الفور عندهما وعن محمد  
 رح لا يقبل شهادة من اخر كما في المحيط وذكر التمر تاشي في مجلة التلاوة انها عند ابي يوسف رح  
 على الفور وعند محمد رح على التراخي وعن ابي حنيفة رح روايتان وفي الخلاصة عن الشيخين ان  
 التأخير مكروه [فلا تجب] الزكاة [على مكاتب] لكونه عبدا غير مالك ما بقي عليه درهم [ولا]  
 تجب على مالك [بعد الوصول] اي وصول المال اليه [لا يام كان] ذلك المال فيها مالا [ضمارا]

بالكسر مخفي صفة من الاضمار الاخفاء وشرعا مال زائل اليد غير مرجح الوصول غالبا وانما لا يجب الزكوة فيه عندهم لان كلا من الملك والنماء فيه مفقود [كمفقود] اي كعبد مفقود وابق وضال او مال مدفون في بركة نسي مكانه بخلاف ما اذا نسي في دارة او حانوته او بيته فانه يزكي لما مضى لامكان الوصول بالحفر الممكن واما المدفون في ارضه او كرمه ففيه اختلاف المشائخ كما في المحيط [و] كمال [مجهود] علانية لا سرا [بلا حجة] اي بينة او علم القاضي وقيل ان نسي ان له حجة ثم علم فلا زكوة عليه لما مضى بخلاف ما اذا علم ابتداء فانه يزكي ويحتمل ان يكون المعنى بلا اقامة حجة فلو جحد دينه سنين وله حجة الا انه لم تقم ثم اقام لا يزكي لما مضى كما قال البعض وعن محمد رح ان لا زكوة فيه وان كان له بينة عادلة كما في المحيط ويدخل فيه ما على وال مقر لا يعطيه ولذا لا يزكي والكلام مشير الى انه يزكي لما مضى في دين المقر ولو معسرا وهذا اذا قبض والملك بدل عما للتجارة واما اذا لم يكن بدلا عن مال كالوصية والميراث والمهر والدية وبدل الكتابة فلا يزكي لما مضى واما ما يبدل عما ليس بمال التجارة كعبيد الخدمة ففيه خلاف وقال انه يزكي في كل ما قبض الا الدية والبدل كما في الزاهدي [و] كمال [ما خوذ] اخذه السلطان او غيره [مصادرة] اي تكليفا قال البيهقي المصادرة كسي را شكنج كردن والمتبادر ان يشترط دوام الضمانية الى زمان الوصول فلوحثت بعد مضي الحول لزم زكوة ذلك الحول كما في التنوير [و شرط النية] في الزكوة [وقت الاداء] الى المصرف عند ابي يوسف رح [او] وقت [العزل] اي افرار الزكوة عند محمد رح كما في الكرمانى ومال الطحاوي الى الاول ومشائخنا الى كليهما كما في التحفة وعن محمد رح لو قال ما تصدقت الى آخر السنة فمن الزكوة ثم تصدق بلا نية ارجوان يجزيه كما في المحيط لكن في العيون عنه خلافه وفي الروضة لو دفع الى فقير بلا نية ثم نوى جاز ان كان في يده وظاهر كلامه انه لو سمى هبة ونوى الزكوة اجزأه كما لو دفع الى محترم وسماه قرضا ونوى الزكوة اذ العبرة للقلب كما في المسئلة لكن في الزاهدي عن اصحابنا انه اذا لم يعلم انه من الزكوة لم يجزي [الا اذا تصدق] على الفقير بان لا يخطر بباله الغرض والنفل [بالكل] اي بجميع النصاب فمح لم يشترط النية وفيه اشعار بانه لو نوى النفل لم يسقط الزكوة كما في الكرمانى وهذا رواية عن محمد رح لكنها تسقط كما في شرح الطحاوي وجمع التفاريق وفي التقييد بالكل رهز الى انه لو تصدق ببعض لم يسقط زكوته كما قال ابو يوسف رح خلافا لمحمد رح وهو رواية عنه وهذا اشبه كما في الزاهدي ومثله عن ابي يوسف رح كما في الخزائنة والهبة كالتصدق فلو وهب النفل من مدبونه سقط زكوته وان لم ينو اما لو نوى زكوة عين عنده او دين له على آخر فلا يسقط ولو وهب منه بعضه سقط زكوته عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح كما في المحيط ولما ابتداء محمد رح في الاصل بزكوة الابل اقتداء به صلى الله عليه وسلم على انها هي المال عند العرب تبعه المصنف رح فقال [وتجب في كل خمس]



بالفتح اي كل فرد من افرادها الى عشرين [ من الابل ] السائمة [ شاة ] متوسط فلو كانت للتجارة ففيها  
 زكوة التجارة كما في الخلاصة والاطلاق دال على ان العجفاء والمريضة سواء في الزكوة فيدخل فيه  
 العمياء كما في الظاهر وكذا العرجاء لا مقطوع القوائم وكذا الذكور والاباث ولا ينافي تجرد الخمس  
 عن التاء كما ظن فان ما فوق الاثنين لم يستعمل بالتاء اصلاً اذا كان تميزه اسم جمع يقع على الذكر  
 والانثى كالابل كما في شرح التمهيل وهي شاملة للعربي والبختي اي لتولد بين العربي والغالغ  
 وهو ذو السنامين يحمل على السند للفحل في الاصل منسوب الى بخت نصر كما في النهاية وانما ابتدأ  
 بالخمس اشارة الى ان لا زكوة فيما دونه كما في الننف واعلم ان المدار في زكوتها على الخمس و  
 العشر والخمسة عشر والعشرين والثلاثين كما لا يخفى [ ثم ] يجب [ في خمس وعشرين ] الى خمس و  
 ثلثين ابلاً [ بنت مخاض ] متوسطة لغة ما اتى عليه حولان و شريعة حول واحد كما في شرح الطحاوي  
 لكن في جامع الاصول انها ناقة تم لها سنة الى تمام سنتين لان امها ذات مخاض اي حمل وفي المغرب  
 المخاض وجع الولادة والنوق الحوامل واحداً مخضة ككلمة وفي الاساس كلها مجاز حقيقة اضطراب شيء  
 مائع في وعائه وفي قوله خمس اشعار بان ما زاد على عشرين عفو وفي المظم قال ابو مطيع البلخي ان في  
 خمس وعشرين خمس شياه فاذا صارت ستاً وعشرين ففيها بنت مخاض كما جاء عن علي رضي الله تعالى  
 عنه [ وفي ست وثلثين ] الى خمس واربعين [ بنت لبون ] لغة ما اتى عليه ثلث سنين و شريعة  
 سنتان [ وفي ست واربعين ] الى ستين [ حقة ] بالكسر ما اتى عليه اربع سنين و شريعة ثلث [ وفي  
 احدى وستين ] الى خمس وسبعين [ جدعة ] بفتحين ما اتى عليه خمس سنين و شريعة اربع الكل  
 في شرح الطحاوي لكن في عامة كتب الفقه واللغة ان بنت لبون ما تم له سنتان الى تمام ثلث  
 لان امها ذات لبن بولد آخر والحقة ثلث الى تمام اربع لانها استحققت الركوب والحمل والجدعة  
 اربع الى تمام خمس لانها شابة واصل الجدع الشاب كما قال ابن الاثير وفي تانيث هذه الاسامي اشعار  
 بان من صفات الواجب الانوثة ولا يجوز الذكران الا بطريق القيمة كما في النهاية وعن ابي يوسف  
 رح ان لم يوجد بنت مخاض فابن لبون كما في شرح الطحاوي [ وفي ست وسبعين ] الى تسعين  
 [ بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ] الاحسن تقديمه فان عطف الاكثر على  
 الاقل اكثر استعمالاً [ ثم ] يجب [ في كل خمس ] يزداد على مائة وعشرين [ شاة ] مع الواجب السابق  
 ففي مائة وخمس وعشرين حقتان و شاة [ وفي خمس وعشرين ] يزداد عليه الى مائة وتسعة و  
 اربعين [ بنت مخاض ] مع السابق عليه فالواجب هي مع حقتين [ وفي مائة وخمسين ثلث حقائق ]  
 بالمقاط بنت اللبون من البين وهو الفارق بين ما قبله وما بعده [ ثم ] اي بعد مائة و  
 خمسين [ يسداف ] النصاب او الواجب [ كالاول ] من النصاب او الواجب [ فيزداد في كل ست و  
 اربعين الى خمسين حقة ] اي في كل خمس يزداد على مائة وخمسين شاة وفي خمس وعشرين

بنت مخاض وفي ست وثلثين بنت لبون مع ثلث حقائق في كل فاذا بلغ النصاب الى مائتين بان  
يزاد ست واربعون الى خمسين فالواجب اربع حقائق ويجوز فيه خمس من بنات اللبون من كل  
اربعين واحدة ثم في كل خمس يراد على المائتين شاة مع الحقائق الاربع وفي خمس وعشرين  
بنت مخاض وفي ست وثلثين بنت لبون وفي ست واربعين الى خمسين حقة فيصير النصاب  
خمسين و مائتين والواجب خمس حقائق وهكذا ابدا [ و ] يجب [ في ثلثين ] ذئب [ بقرا ]  
مائما صحيا او مريضا مرتفعا او غيره وهو كالبقرة اسم جنس يقع على الذكر والانثى فالتاء للافراد  
لا للتانيث وفي المنتقى انها للتانيث والجاموس نوع منه الا ترى ان النصاب يكمل به لكن  
لا يراد منه عرفا والمطلق ينصرف اليه كما في العمادية والمتبادر منه البقر الاهلي فالوحشي  
والتولد بينه وبين الاهلي لا يعتبر في النصاب كما في الزاهدي لكن في المحيط الاعتبار فيه للام  
فان كانت اهلية تزكى والا فلا وفي الافتتاح بالثلثين اشعار بانه لا زكاة فيما دونه كما في التتف [ تبيع ]  
اي ذكر من اولاد البقراتي عليه سنة [ او تبعة ] اي انثى منه فيجوز كون الواجب من كرا او مؤنثا  
[ وفي اربعين ] بقرا [ مسن او مسنة ] بضم الميم وكسر السين وهو ما دخل في السنة الثالثة ماخوذ  
من الاسنان وهو طلوع السن في هذه السنة لا الكبير كما قال ابن الاثير لكن قال المطرزي انه المشتق  
من السن وهو الاسنان وهو في الدواب ان ينبت السن التي بها يصير صاحبها مسنا اي كبيرا  
[ وفيما زاد ] على الاربعين [ يحسب ] اي ان يحسب اي حساب ما تقدم فيكون فاعل يحسب  
فلم تظن انه لا يصغوا عن شوب والا قيل فيه ( تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ) [ الى ستين ] ففيه  
تبيعان وفي كل واحدة زادت جزء من ثنتين جزء من قيمة تبيع او من اربعين من قيمة مسنة كما في  
المشارع وغيره وهذا رواية عنه وعنه لا شيء الى ما زاد خمسة ففيه مسنة وثمانها وعنه لا شيء الى  
خمين ففيه مسنة وربع مسنة ثم لا شيء الى ستين وهو قولهما ففيه تبيعان كما مر كذا في المحيط  
[ ثم ] اي بعد الستين [ في كل ثلثين ] من البقر والاولى ( الى ما زاد على ستين ) [ تبيع ] او تبعة  
[ وفي ] كل [ اربعين ] منه [ مسنة ] او مسن فيتغير الواجب بكل عشرة عشرة ففي سبعين تبيع  
ومسنة للثلثين والاربعين وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلثة اتبعة وفي مائة تبيعان ومسنة  
فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلثينات والاربعينات وانما لم يذكر المسنة والتبعة والمسن في  
هذه المواضع انكالا على السابق [ و ] يجب [ في اربعين ] لا فيما دونه الى عشرين ومائة [ ضانا او معزا ]  
بسكون الهمزة والعين وفتحهما جمع ضائن وما عز كما في القاموس والكشاف وغيرهما لكني  
ارى انه على مذهب الاخفش فان عنده كل ما افاد معنى الجمع وكان على وزن فعل واحدة فاعلا  
فهو جمع فاعل كصحب وصاحب والاصح ما ذهب اليه هيبوبه من ان كلا منهما اسم جنس يقع على  
القليل والكثير والذكر والانثى كما تقرر في موضعه فالضأن ما كان من ذوات الصوف والمعز من



الشعر والإحسن غنما فانه اخصر وخص بالكبار كالابل والبقر كما في المضمرات [ شاة ] اسم جنس تاءها للأفراد يقع على الضأن والمعز الا ان العرف يخصها بالضأن كما في التورير وغيره وفي القاموس الشاة واحدة من الغنم للذكر والانثى او تكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والعام وحمير الوحش والمرأة وفي المحيط يتنازل الصغير فالاحسن واحدة من الغنم فان المراد ما تم له سنة لانه لا يجوز في الزكوة الا ذاك وعنه انه لا يجوز من الضأن ما اتى عليه اكثر السنة وهو قولهما والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الاختيار [ وفي مائة ] تاخيرها احسن [ واحد وعشرين ] الى مائتين [ شاتان ] وفي مائتين واحدة [ الى تسعة وتسعين ] وثلاثمائة [ ثلث شياه ] بالكسر جمع شاة فان اصلها شوهة قلب الواو الفا وحذف الهاء شذوذا [ وفي اربعمائة ] الى ما زاد من تسعة وتسعين [ اربع ] من الشياه [ ثم في كل مائة شاة ] ففي خمسمائة خمس وهكذا ابدا [ و ] يحب [ في كل فرس ] سائمة [ من الاناث ] المجردة في رواية [ او ] الاناث والذكور [ المختلطة ] تلك في رواية ففي رواية لا شيء في الفرس اصلا الا للتجارة وهو المأخوذ عندهما وعليه الفتوى وفيه اشارة الى انه لا نصاب للفرس وهو الصحيح كما في المضمرات وقيل ثلث وقيل خمس كما في الكافي والى انه لا شيء اصلا في الذكور وهو الاصح كما في الاختيار والى ان الفرس اسم جنس يقع على الذكر والانثى ويعم العربي وغيره وعن محمد رح انها يخص العربي كما في المغرب لكن في الذخيرة وشروط الظهيرية وغيرهما انها يخص فالخيل الاعم اولى بالذكر كما في اكثر المتداولات ويمكن ان يقال انه مشير به الى ما قالوا ان التخيير الا ترى في العربي لقلة التفاوت وقيمة كل اربعمائة درهم غالبا واما في افراسنا فالتفاوت فاحش فيقوم [ دينار ] او عشرة دراهم كما في التنف وغيره والدينار من دثر وجهه اي اشرق اصله دنار بالتشديد فابدل من النون الاولى ياء وقيل انه معرب دين آراى جاءت به الشريعة في الاصل اسم لمضروب مدور من الذهب وفي الشريعة اسم لثقال من ذلك المضروب [ او ربع عشر ] بضم الاول منهما وسكن الثاني ارضه اي خمسة دراهم [ قيمتها ] اي الفرس فانها مما يذكر ويؤثث وقيمة الشيء عبارة عن قدر مالية بالدرهم او الدينار بتقويم المقوم وهي مساوية له بخلاف الثمن فانه يكون ناقصا وزائدا كما في الازاهير [ نصابا ] حال من قيمتها المضاف اليه كقوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا [ ولا يجب ] في الحيوانات [ الا في السائمة ] عادة من الابل والبقر والغنم والخيل فلا يجب في الحمير والبغل لانهما غير سائمتين عادة ثم فسر السائمة شرعا فقال [ اي المكتفية بالرعي ] بالكسر اسم ما يؤكل من العلف ويجوز الفتح على المصدرية في [ اكنر الحول ] فلواريد الاعلاف او الاستعمال بلا فعله ففيه الزكوة كما لو اعلف اراسعمال نصف الحول ثم اسام الى تمامه لم يجب شيء كما في الخلاصة وقال عيين الاثمة لو عمل بالابل اربعة اشهر ثم اسامها في الباقي فلا شيء فيه كما في المنية وفيه ايماء الى انه لو استبدلت قبل الحول بجنسها استونف حول آخر وكذا لو استبدلت بخلاف جنسها الا انه مكروه على محمد رح اذا ورث من الزوجب خلافا

لابي يوسف رح كافي المزارع وهو الاصح فلرباع قبل الحول للنفقة لم يكره اجماعا كما لو احتال  
 لاسقاط الواجب يكره اجماعا كما في الزاهدي [ ولا ] تجب [ في الصغار ] بالكسراي صغار السوائم  
 التي لم يتم عليها الحول جمع الصغير من الفصيل والعجل والحمل فان الزكوة لم يجب الا على  
 الكبار التي يتم الحول عليها من الابل والبقر والغنم والخيول وهذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف  
 رح فلو ملك بالشراء او الهبة او غيرها خمسة وعشرين فصيلا او ثلثين عجلا او اربعين حملا  
 ثم حال الحول عليه لم يجب شيء عندهما ويجب واحد منه عنده وعنه روايات اخر في التمرناشي  
 فالاختلاف في انعقاد النصاب على الصغار وقيل في بقاءه كما اذا ولدت السوائم قبل الحول  
 فهلكت فتم الحول على الصغار فلا شيء عندهما خلافا له والصحيح قولهما كما في التحفة وينبغي  
 ان لا زكوة عندهم في المهر [ الا تبعا للكبار ] اي الكبير من المائة التامة الحول فيجعلون الصغار  
 نابعة للكبير في انعقاد النصاب دون تأدية الزكوة ولذا لو كان له مسنة وتمعة وثلثون حملا  
 فعليه المسنة عندهم الا اذا هلكت فان الزكوة سقطت عن الباقي عندهما اذ الوجوب باعتبارها  
 ويجب جزء من اربعين جزء من مسنة عنده لانه جعل الكل مسنة بعد هلاكها كما اذا هلك الحملان  
 وبقي المسنة عندهم كما في المحيط وغيره وينبغي ان يجب الزكوة عنده في المهر بتبعية الفرس ثم  
 صرح بما اشار اليه بقوله ولا يجب الا في المائة فقال [ ولا ] تجب [ فيما يعمل ] اي يعد من  
 الابل والبقر والخيول لحمل الاثقال واثارة الارض والركوب وغيرها [ والواجب ] في المائة [ الوسط ]  
 اي ما يتوسط بين الاملى والادنى لكن في الكافي لو كان له خمس من الابل العجاف نظر الى بنت مخاض  
 متوسطة لانها المعتبرة في انعقاد السبب وما فضل عنه في السن عفوا الى قيمة افضلها ونقص من  
 الشاة الوسط بتلك النسبة فان كانت قيمة بنت مخاض وسط مائة وقيمة الافضل خمسون فالتفاوت  
 بينهما بالنصف فعرفنا ان الواجب في العجاف شاة تساري نصف قيمة شاة وسط وكذا لو كان له ثلثون  
 بقرا من العجاف نظر الى قيمة تسع ومسنة وسط [ وان لم يوجد ] الوسط [ يأخذ العامل ] اي آخذ  
 الصدقات [ الادنى ] من السوائم [ مع الفضل ] على الادنى حتى يصير المأخوذ وسطا وفيه اشارة الى  
 ان الوجوب لم يتعلق بأعيانها وان يجوز اخذ الصغيرة والمريضة والعجفاء والعمياء وذالا يجوز كما  
 في المزارع وان الاختيار للعامل لا للمالك كما في لنافع وغيره والصحيح ان الخيار له للعامل كما في  
 الاختيار وغيره [ او ] يأخذ [ الاملى ] منها [ ويرد ] الى المالك [ الفضل ] على الوسط وفيه اشعار بانه  
 يجوز ان يأخذ التي في بطنها ولد والتي يسمن للاكل والفحل وفي المزارع لا يأخذ واحدة منها  
 ولا يخفى ان الانصب تقديم هذا المبحث على مسألة زكوة الفرس الا انه اخراختصارا ولما فرغ من  
 حكم الباطق الفاضل شرع في الصامت المفضل [ ونصاب الذهب ] اي الحجر الاصفر الرزين مضروبا  
 كان او غيره وانما سمي به لكونه ذاهبا بلا بقاء [ عشرون ] اي مقدار بعشرين [ منقلا ] هو لغة ما يوزن



به قليلا كان او كثيرا وعرفا ما يكون موزونه قطعة ذهب مقدار بعشرين قيراطا وظاهر كلام الجوهري انه معناه لغة والقبراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما امتد من طرفيها فالمشقال مائة شعيرة وهذا على رأي المتأخرين وهنجة اهل الحجاز واكثر البلاد واما على رأي المتقدمين وهنجة اهل سمرقند فالمشقال ستة درانق والدانق اربع طموجات والطسوج حبتان والحنة شعيرتان فالمشقال شعيرة وتسعة عشر قيراطا فالتفاوت بين القولين اربع شعيرات على ما في التكميل فلا يصح ان المشقال لم يختلف في الجاهلية والاسلام [و] نصاب [الفضة] اي الحجر الابيض الرزين ولو غير مضروب وانه سمي بها لازالة الكربة عن مالكةا من الفض وهو التفريق [مأنتا درهم] بفتح الهاء وكسرهما وربما قالوا درهام لغة اسم لمضروب مدور من الفضة والمشهور ان تدويره في خلافة الفاروق رضي الله تعالى عنه و كان قبله على شبه النواة بلا نقش ثم نقش في زمن ابن الزبير رضي الله تعالى عنه على طرف بكلمة (من الله) وعلى آخر (بالبركة) ثم غيره الحجاج فنقش بسورة الاخلاص وقيل باسمه وقيل غير ذلك واختلف في وزنه على عهد صلى الله عليه وسلم انه وزن عشرة او تسعة او ستة او خمسة اي كل عشرة خمسة مثاقيل وهو الاصح ثم انتقل على عهد عمر رضي الله تعالى عنه الى وزن سبعة [كل عشرة] منها [سبعة مثاقيل] فكل درهم سبعة اعشار مثقال هي اربعة عشر قيراطا وسبعون شعيرة فمأنتا درهم مائة واربعون مثقالا كل درهم نصف مثقال وخمس مثقال وفيه اشعار بان المعتبر في الزكاة وزن مكة في الدنانير والدرهم كما قال الترجماني وفي مشكل الآثار انه في الدنانير فلوملك ثمانية عشر دينارا وثلثي دينار بوزن بلدنا ففيه الزكاة لانه وزن عشرين دينارا بوزن مكة كما في التمرناشي وفي اقرار الزاهدي ان الوزن الشرعي في جميع الاحكام وزن سبعة وفي النوازل وجمع نجم الاثمة ان المعتبر في الزكاة والعقود والاقارات وزن كل بلد فلوملك مأتى درهم في زماننا ففيه الزكاة وان لم يبلغ وزن مائة مثقال ولا قيمتها اثني عشر دينارا كما في المنية وفي اعتبار المنقال ومزالي انه لا يعتبر القيمة حتى اذا كان له ابريق ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او مائة درهم و قيمته لصياغته عشرون او مأنتان لم يجب فيه شيء بالاحماع كما في الحقائق [فيجب ربع العشر] وهو نصف مثقال في نصاب الذهب وخمسة دراهم في الفضة [معمولا] كان ذلك النصاب كالدينار والدرهم وحلية المصحف والخواتيم والاسورة والسيوف والسروج والاراني [اونبرا] بالكسر هو الحجران قبل الضرب فاذا ضربا يسمى بالعين وقد يطلق على غيرهما من المعدنية كالنحاس والحدبد الا انه بالذهب اكثر اختصا و قبل فيه حقبة وفي غيره مجاز كما قال ابن الاثير [و] يجب خمس نصف دينار او درهم [في كل خمس] بالضم هو اربعة دنانير او اربعون درهما [زاد على النصاب] اي نصابهما [بحسابه] اي الخمس وفيه اشعار بان لا شيء فيما زاد من اقل من الخمس وهذا عمدة وهو الصحيح كما في التحفة واما عندهما فقد وجب بحسابه فلوزاد دينار رجب جزء واحد

من عشرين جزء من نصف دينار و لو زاد درهم وجب جزء من اربعين جزء من درهم وهكذا [ ويعتبر  
الغالب ] اي الزائد على النصف من الحجرين والغش فان غلب الذهب او الفضة فالغشوش دينار  
او درهم ففيه الزكاة وفيه اشعار بعدم الوجوب اذا تساوى الفضة والغش كما قال بعض المتأخرين  
وقيل فيه خمسة دراهم وقيل درهمان ونصف كما في المضمرات واما الذهب فمضطرب على ما في  
الزاهدي [ وان غلب ] عليهما [ الغش ] بالكسري النحاس والصفرو غيرهما اسم من الغش بالغش  
في الاصل اضمار على خلاف الاظهار [ يقوم ] ان نوى التجارة لانه بمنزلة العروض حينئذ فان بلغ نصابا  
ففيه الزكاة والا فلا وان لم ينو فلا شيء فيه وهذا اذا لم يخلص منه فضة تبلغ نصابا والا ففيه الزكاة  
كما لا غش فيه كما في الهداية وفي الجواهر اذا كان مقدار ثلثة دراهم من كل عشرة فضة والباقي نحاس  
واللون لون الفضة بحيث لا يتغير بمرور الايام فلا شيء فيه [ لا ] يجب [ في غير ما مر ] من نصاب  
السوائم والحجرين كالحيوانات والدرعيات والعدديات والمكيلات والموزونات كالماء في الاجباب  
والقرب [ الابنية التجارة ] كما مر فلو اشترى جارية للخدمة ونوى انه ان اصاب ربحا باعها فلا شيء فيه  
وكذا لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم ليواجرها من الناس وان نوى ان يبيعها آخرا لانه اشترى  
للغلة لا للتجارة وكذا اهل الحماليين وحمير المكارين وظاهرة شامل للعقار فلو اشترى ارضا عشرية او  
خراجية قيمتها مائتا درهم وجب فيها الزكاة الا انها لا يجتمع مع العشر والخراج فلا يجب الزكاة  
فيها وعن محمد رح انها يجب مع العشرية الكل في المحيط [ عند تملكه ] اي تملك المالك ذلك الغير  
فلو ملك عرضا ثم نوى التجارة ليس فيه شيء حتى يتصرف فيه [ بغير الارث ] اي بسبب اختياري فلو ملك  
مال التجارة بالارث ونوى التجارة وقت موت المورث لا يصير للتجارة بلا تصرف والكلام مشعر بانه اذا  
ملك بالتبرع كالهبة والصدقة والوصية والخلع ونوى التجارة عنده يصير للتجارة كما قال ابو يوسف  
رح خلافا للطرفين على ما قيل ولا يعمل النية في العروض على الاصح كما في المحيط [ اذا بلغ ] ظرف  
يجب المستفاد من الاستثناء [ قبمته ] اي ذلك الغير [ نصابا ] حاصل [ من احدهما ] فلا يلزم ان يبلغ من  
كل نصابا ويقوم بما يبلغ نصابا [ انفع للفقير ] مثلا صفة للنصاب جارية مجرى التعليل اي لكونه  
انفع له فلو بلغ بالتقويم كل منهما نصابا قوم بما هو انفع وراجا وان تساويا فالمالك مخير وعن ابي  
يوسف رح يقوم بما اشترى به وعن محمد رح يقوم بالنقد الغالب في ذلك البلد ولا ينظر الى موضع  
الشراء ولا موضع المالك وقت حلول الحول وفي الاصل يقوم المالك بالدرهم او الدينار وانما خص  
القيمة اشعارا بانه لو اشترى عبدا للتجارة بفضة وزنها مائتا درهم وحال الحول عليه وهو لا يساوي مائتي  
درهم مضروبة فلا زكاة فيه الكل في المحيط [ ويجوز دفع القيمة في الزكاة ] اي بحسب جزء من النصاب  
سواء كان سائمة او غيرها لكن للمالك ولاية نقل قيمة يوم الاداء عندهما ويؤدى الوجوب عنه على ما قال  
بعضهم وقال آخرون في السائمة العين ويجوز قومة يوم الاداء وفي غيرها العين او قيمة يوم الوجوب



وبالفعل بتعين ففي مائتي قفيز من الحنطة قيمتها مائتا درهم يوم الوجوب خمسة اقفة بلا خلاف ويجوز عنده خمسة دراهم وان تغير السعر بعد الحول واما عندهما فان زاد بعد القيمة الى اربعمائة فعشرة دراهم وان نقص الى مائة فدرهمان ونصف وفي خمس وعشرين من الابل بنت مخاض بلا خلاف ويجوز عنده خمسة دراهم في قول اذا كان قيمتها يوم الوجوب مائتين وان تغير السعر واما عندهما وفي قول عشرة دراهم او درهمان ونصف لتغير القيمة يوم الاداء كما يستفاد من المحيط ثم قال للاختصار [و] يجوز دفع القيمة المنصوص عليه من نحو قيمة نصف صاع [في الفطرة] اي صدقة الفطر [والكفارة] اي كفارة رمضان والظهار والصيد واليمين [والعشر] والخراج [والنذر] كما اذا نذر بالتصدق بصاع فتصدق بقيمته لكن في النظام اذا نذر بذبح شاتين يوم النحر فنحر بشاة مسمينة تبلغ قيمتها قيمة شاتين وسطين لا يجوز كما لو نذر باهداء شاتين واعتاق عبيدين وفي وصية قاضيخان ان اوصى بالدرهم فاعطي حنطة ففي جواز خلاف واعلم ان القيمة فيما ذكر لبست ببدل عن الواجب كما ظن والا لا يجوز مع وجود المنصوص عليه كما في المبسوط وغيره [والهلاك] اي هلاك النصاب او بعضه [بعد الحول] وان تمكن من الاداء [يسقط] الزكاة [بحصته] اي الهلاك وان كان بعد طالب العامل وقيل لم تسقط بعده والاول اصح كما في الكرمانني فلو هلك من ثلثين ومائة من الغنم ما سوى الاربعين لكان الواجب شاة والكلام مشير الى انه لو هلك قبل الحول ثم وجد مثله استوف منه الحول والى انه لو استهلك بعده لم تسقط وقيل سقطت ثم استبدل غير الحجرين استهلك كما في الظهيرية واما استبدالهما قبل الحول فغير مبطل للحول كما في المحيط [والزكاة] واجبة [في] جنس [النصاب] بلا خلاف [لا العفو] لغة الزائد على النفقة وشرا ما زاد على النصاب فلا شيء فيه استحسانا كما قال الشيخان الا ان الهلاك يصرف الى الزائد على النصاب الاول ولو نصابا والى العفو او النصاب فصاعدا عند ابي يوسف رح وفي الكل قياسا كما قال محمد وزفر رح وانما سمي عفوا لانه يجب بدونه كما في المحيط وغيره ثم اشار الى توضيح الكليتين لسابقتين فقال [فيجب بنت مخاض اذا هلك بعد الحول خمسة عشر من اربعين] بعيرا فيصرف الهلاك الى ما سوى خمس وعشرين بعير الان الزوائد اربعة عفوا واحد عشر من نصاب يليه ست وثلثين فبقي الخمس والعشرون فيجب بنت مخاض وهذا عنده واما عند غيره فيجب خمسة وعشرون جزأ اما من ست وثلثين كما قال ابو يوسف رح او من اربعين كما قال محمد وزفر رح فان الهلاك يصرف اولا الى اربعة عفوا ثم الى ما يليه من النصاب اذ اليهما معا فاندفع ما ظن ان الاولى عشرة من خمس وثلثين والبعير اهم جنس يقع على الذكر والانثى ويطلق على البختي والنجيب وهوان يكون ابوه عربيا وامه غيره كما في العمادي [ويضم المستفاد] اي الزائد على النصاب بشراء او توليد اذ هبة او وصية او ميراث او غيرها [وسط الحول] بالسكون فيضم الاحداث ولو قبيل اخر الحول لانه قبل وقت الوجوب [الى نصاب

من جنسه [ فيضم اربعون درهما زاد على مائتين منه ثم يزكى عن الكل وفيه اشارة الى ان المستفاد بعد الحول لا يضم بل يستأنف له حول آخر اجماعا و الى انه لا يضم اذا لم يكن له نصاب و اذا بلا خلاف ثم اشار الى بيان ما هو من جنس النصاب من الحجريين و العروس لا السوائم و قال [ و ] يضم [ الذهب الى الفضة ] و بالعكس [ بالقيمة ] لاتمام النصاب عنده و بالاجزاء و الوزن عندهما و في رواية عنه و عن ابي يوسف رح انه رجع الى قوله و ثمرة الخلاف في صورة ذهب عشرة مثاقيل قيمتها مائة و خمسون درهما و فضة خمسين فان فيه الزكاة عنده لا عندهما و لا خلاف في وجوبها عند تكامل الاجزاء مائة درهم فضة و عشرة مثاقيل ذهبا و ان كان قيمتها اقل من تلك المائة و قيل لا شيء فيه عنده و الصحيح الاصل فيؤدي من كل ربع عشرة و هو الصحيح كما في الحقايق و غيره [ و ] يضم [ العروس ] اي عروس يكون للتجارة فلا يضم السوائم [ اليهما ] اي الى الذهب و الفضة [ بالقيمة ] قيد المسئلتين مثل [ لاتمام النصاب ] فيزكي عن قفبز حنطة للتجارة و خمسة مثاقيل من ذهب قيمة كل مائة درهم و قال لا شيء فيه و لا خلاف فيما اذا كان الذهب عشرة مثاقيل و فيه اشعار بان الحجريين لا يقومان فيضم قيمتهما الى قيمة العروس بل يعكس كما قال و اما عنده فيجوز تقويم كل ثم يضم احد الى آخر كما في التحفة و العروس بالضم جمع العرض بالفتح و السكون و هو كل صنف من الاموال غير الحجريين كما في المقائس و غيره فعلى هذا كان عليه استثناء السوائم الا ان يقال ان اللام للعهد [ و نقصانه ] اي نقصان النصاب [ في ] اثناء [ الحول هدر ] بفتحيتين و السكون اي باطل غير مسقط للزكاة وفيه اشارة الى ان الدين في الحول لا يقطع حكم الحول و ان استغرق خلافا لزورح و الى انه لو كان له اربعون شاة مانت في الحول ففيه الزكاة اذا كان صرفها مائتي درهم و الى انه لو كان له عصير فتخمر ثم تخلل انقطع لان الخمر ليست بمال كما في الزاهدي [ و جاز له تقديمها لحول ] اي على حول [ از اكثر منه ] لذي نصاب اي جاز لمالك نصاب او اكثر ان يؤدي زكاة سنين كثيرة قبل ان تجي تلك السنون فلو هلك المال لم يرجع على الفقير كما في الزاهدي و ذكر في المحيط انه لو ادى زكاة الفضة مالك الحجريين ثم هلكت كان المؤدى عن الذهب اذ التعيين غير صحيح و عن ابي يوسف رح عليه زكوته و اختلف فيما اذا عين بعد الحول ثم هلكت [ و ] جاز تقديمها [ لنصب ] اي على نصب [ لذي نصاب ] اي جاز لمالك نصاب واحد ان يؤدي زكاة نصب كثيرة و الكلام مشير الى انه لا يجوز التقديم لكل منهما بلا نصاب اجماعا فلو عجل فان كان في يد الفقير لم يأخذه و في يد الامام اخذه كما في الزاهدي \*

[ فصل \* و ينصب العاشر ] مستأنفة شاملة لعاشر اهل العدل و الجور و هو آخذ العشر من عشرت القوم اعشرهم عُسْرًا بالضم فيهما اي اخذت منهم العشر و شريعة من نصبه الامام على الطريق لاخذ صدقة التجار و امنهم عن اللصوص كما في الكرماني و غيره من المتداولات



وانما سمي به للملاحظة الحربي في ذلك دون العلم والذمي وعلى ما ذكرنا من المعنى الشرعي لا حاجة الى نصب مثل قوله [ على الطريق لاخذ زكوة التجار ] المسلمين او غيرهم وانما سمي بالزكوة لتغليب غير الحربي عليه والتجار بضم التاء وتشديد الجيم او كسرهما وتخفيفها جمع تاجر وفيه رمز الى ان العاشر ماجور فانه امر جميل قد فعله الصحابة بنصب الرسول والخلفاء صلوات الله عليهم اجمعين وحديث ( ان لقيتم عاشرا فاقتلوه ) معناه تاركا للفرض في هذا الامر كما قال ابن الاثير لكن فيه اشكال ولعله تغليظ [ فياخذ ] العاشر [ من المسلم ربع العشر ] اي عشر امواله الظاهرة والباطنة [ ومن الذمي ضعفه ] بالكسر الميل الى ما زاد وعرفا المتلان فالمراد نصف العشر وفيه اشعار بان جميع النصاب معهما فلو كان بعض النصاب في بيتهما لم ياخذ منهما شيئا لكن يجب فيه الزكوة ديانة لكمال النصاب كما في التحفة [ وصدقا ] اي المسلم والذمي [ مع تحليفهما ] في ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رح ان التحليف لا يشترط كما في مائر العبادات [ ان انكرا الحول ] اي ان انكر المسلم والذمي تمام الحول ولو حكما كما في المستفاد وسط الحول [ ان الفراغ ] اي انكر فراغ الذمة [ من الدين ] المطالب به من عبد [ ازادعيا اداؤه ] اي ربع العشر او ضعفه [ الى عاشر آخر يعلم ] في هذا الحول [ وجودة ] لان الامين يصدق بما اخبر الا بما هو كذاب بيقين فلاحسن ان يقال ( الى عاشر ان كان ) كما في التداولات فيشتمل الكائن بلا علم في الكافي ان لم يكن في هذه السنة عاشر آخر لا يصدق لما ذكرنا وفيه اشعار بان خط البراءة لم يشترط وهو الاصح لانه قد يضيع كما في النمرتاشي فلو جاء به بلا حلف لم يصدق في قوله وصدق في قولهما على قياس الشهادة بالخط [ او ] ادعيا اداؤه في مصرهما [ الى فقير ] مثلا [ في غير السوائم ] اي الاموال الباطنة فلو ادعيا الاداء في الاموال الظاهرة لم يصدق لان حق الصرف للامام فيضمنان الزكوة هو الثاني على الصحيح وقيل الزكوة الاول والثاني سياسة ما به كما في الكافي وغيره [ و ] ياخذ [ من الحربي العشر ] من امواله الظاهرة او الباطنة اذا كانت نصابا [ ان لم يعلم ما ياخذون منا ] اي مقدار ما ياخذ اهل الحرب من المسلمين في ديارهم لكن علم نفس الاخذ منهم [ وان علم ] ذلك [ اخذ مثله ] قلبا او كثيرا تحقيقا للمجازاة وفي رواية لا ياخذ من القليل لانه عفو [ ان كان ] ما ياخذون منا [ بعضا ] فان كان كلا لا ياخذ اصلا لانه غدر كما في الاختيار وقيل ياخذ كلا زجرا لهم وقيل ياخذ كله الا قدر ما يوصله الى مأمنه لان الايصال علينا \* ثم ابلغه ما منه \* كما في المحيط [ ولم ياخذ منه ان لم ياخذوا منا ] لانه اقرب الى مقصود الامان وفي الاكتفاء اشعار بان الحربي اذا انكر الحول او الفراغ عن الدين ياخذ منه العشر كما قال بعضهم وقيل هذا اذا علم انهم لا يصدقوننا في ذلك او لم يعلم واما اذا علم انهم يصدقوننا فلا ياخذ منه شيئا كما في المحيط [ وعشر خمر الذمي ] لا يخاو عن تسامح فان المعنى اخذ العاشر نصف عشر قيمة خمره ويعرف القيمة من اهل الدمه وانما ياخذها المسلم لانها من المولى فلم يكن في حكم العين

والإضافة للعهد فيشيرانها عشر إذا كانت للتجارة وفي حكم الخمر جلود الميتة [ لا ] عشر [ خنؤيرة ]  
لأنه من القيمي في حكم العين وقال زفر ربح عشر وقال أبو يوسف ربح يخشهما إن مر بهما جملة  
و[ لا ] عشر [ أمانة ] لمسلم أو ذمي من بضاعة أو ودعة أو مضاربة أو غيرها إذا التاجر ليس بمالك فلو بلغ  
نصيب المضارب من الربح نصاباً عشر [ وعشر الحربي ] عشراً [ ثانياً قبل الحول جائياً من دارة ] وهذا  
إذا علم أنهم يأخذونه مما فلو علم بخلافه فلم يعشر كما قال شيخ الإسلام وإنما قيد بالحربي إذ لا يعشر  
المسلم والذمي في سنة إلا مرة ويعشر كل عشرين في الحول الثاني إذا لم يعشر في الأول وقوله ثانياً  
أي غير مرة فيعشر في سنة كلما جاء من دارة ولو في سنة عشر مرات وقوله قبل الحول من قبيل  
التجارب فإنه متعلق بعشر وجائياً فإذا لم يعشر في هذا الحول لم يعشر بعده في الحول الثاني وقوله  
جائياً من دارة مشعر بأنه لو تردد في دارنا ثم مر على العاشر لم يعشر ثانياً وهذا إذا علم أنهم  
لم يأخذوا منا أو لم يعلم أما إذا علم أنهم يأخذون فيعشر كما قال شيخ الإسلام وأعلم أنه لو مر تاجر على  
عاشر بمناخ وأخبر أنه مروي وظن العاشر أنه مروي وأراد فتحه فإن كان في الفتح ضرر على التاجر صدق  
مع اليمين ولا يفتحه الكل في المحيط [ وخمس معدن ذهب ] أي أخذ الخمس من معدنه  
وجوباً وإن قل وفيه إشعار بأن في الخمس لا يشترط النصاب ولا الحول ولا سائر شروط الزكاة لأنه  
في حكم الغنيمة كما أشر إليه في التحفة وإضافته لكل درهم لأنه جوهر أودعه الله تعالى في الأرض  
يوم خلقها وهو منقسم على ثلاثة منطبع كالذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد ومائع كالماء  
والمح والقيرو النفط وماليس شيئاً منهما كاللؤلؤ ولغروزج واللؤلؤ والزجاج وغيرها كما في المعبوط  
والتحفة وغيرهما لكن المطرزي خصه بالحجرين والظاهر أنه في الأصل اسم لمركز كل شيء [ أو ] معدن  
[ نحرة ] في الانطباع كالفضة [ وجد في أرض خراج أو عشر ] الأخصر في أرضنا سواء كانت جبلاً أو  
سهلاً أمواناً أو ملكاً واحتسره عن دارة وأرضه وأرض الحرب [ وباقيته ] من أربعة أخماس  
[ للواجد إن لم يملك الأرض ] كما إذا وجد في أموات [ ولا ] تكن غير مملوكة [ فلما لكها ] أي  
فالباني لمالك الأرض سواء كانت داراً أو غيرها وهذا عندهما كما في شرح الطحاوي وأما عنده ففيه  
تفصيل أشار إليه فقال [ ولا شيء ] من الخمس وغيره لغير الواجد [ فيه ] أي المعدن [ أو ] وجد  
في دارة [ وما في حكمها كالنزل والحائوت ] وفي أرضه [ كرماً وغبرة ] روايتان [ ففي الأصل  
لا شيء فيه وفي الجامع خمس ] [ ولا شيء في لؤلؤ ] هو جوهر مضى يخلق الله تعالى من مطر الربيع  
الواقع في الصدف الذي قيل أنه حيوان من جنس السمك يخلق الله تعالى اللؤلؤ فيه كما في الكرمانى  
[ ولا في ] عنبر [ من محمد ] رح أنه في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقبل صمغ شجر وقيل زيد البحر  
وقيل خشي البقر البحري وقيل روث غيره كما في الكرمانى وقيل في دابة وقال ابن سينا إن العسل  
بعيد والحق أنه ما يخرج من عين في البحر ويظفر ويرمى بالساحل كما في حل الموجز وإنما خصهما



بالذكر ولا شيء في شيء مما استخرج من البحر ولو ذهباً أو فضة كما في المحيط لانهما خمساً عند  
أبي يوسف روح كما في النتف لكن في الكافي أن هذا الخلاف جارٍ في كل حلية يستخرج من البحر  
فالاولى أن يقال وما في البحر كلؤلؤ وغيره [ وفيروزج ] وياقوت وزاج وغيرها [ مما وجد في  
جبل ] فلا يخمس شيء يستخرج من أرض بلا علاج نار قليلاً كان أو كثيراً وجدته مسلم أو كافراً كما في  
النتف وإنما قيدنا بالبحر كما قيد بالجبل لأنه يخمس ما وجد منهما في خزائن الكفار كما في النهاية  
وغيرها وذكر في النظم أن الزبيق يخمس عنده خلافاً لأبي يوسف روح ولا شيء في المائع بلا خلاف  
كالنفط [ وكنز ] في أرضنا هو في الأصل مال دفنه إنسان في أرض [ فيه سمة الإسلام ] أي علامة  
مثل آية من القرآن أو كلمة الشهادة أو أهم ملك من ملوك الإسلام و السمة مصدر رسمه أي أثر  
فيه بكمي فالحاء عوض عن الواو ذكره ابن الأثير [ كاللقة ] أي أن يعرف على أبواب المساجد والأسواق  
زماناً يظن أن صاحبه يطلب فيه فإن لم يوجد صاحبه فله أن يصدقته على نفسه فقيراً وعلى غيره  
غنياً بشرط الضمان والنقطة بضم اللام وفتح القاف ما وجد من مال غير حيوان مطروح على الأرض  
وتمام الكلام يأتي و [ ما فيه سمة الكفر ] من الكنز كالصنم [ خمس و باقيه للواجد ] ولو صغيراً  
أو عبداً أو ذمياً ويسترد من الحربي المستامن إلا إذا عمل بأذن الإمام [ و شرطه ] أن لم تملك  
الأرض [ أي أن كان الأرض غير مملوكة كالجبل والمفازة ونحوهما وهذا قيد مما فيه سمة الإسلام  
والكفر جميعاً كما صرح به في المحيط وغيره فمن بعض الظن أنه قيد ما يليه [ والا ] يكن الأرض أي  
أرض خمس ما فيه غير مملوكة [ فلمختط له ] أي الباقي من الخمس لصاحب الخطه والخطه بالكسر  
أرض يختطها إنسان بأن يخط عليها خطاً ليعلم أنه قد اختارها لنفسه للبناء فيها كما في الصحاح ثم أشار  
إلى المراد بقوله [ أي المالك ] لهذه الأرض من قبل الإمام [ أول الفتح ] أي في أول زمان فتح الإسلام  
تلك البلدة إن كان المالك حياً ولا فلورثته ثم وثم وبيع المختط له لا يبطل ملكية الكنز وإن تداركته  
الأيدي كما في المحيط وإن لم يعرف المختط له ولا وارثه فقد وضع في بيت المال كما ذكره أبو اليسر  
ويصرف إلى أقصى مالك يعرف له في الإسلام وهذا كله عندهما وأما عند أبي يوسف روح فالباقي  
للواجد وهذا إذا تصادقا أنه كنز فلو قال صاحبه أنا وضعته فالقول له لأنه في يده كما في الزاهدي  
ولم يذكّر مالك له سمة أصلاً فقليل أنه في حكم سمة الإسلام وقيل سمة الكفر كما في الاختيار  
[ وركاز صحراء دار الحرب ] أي معدن ذهب ونحوه في أرض غير مملوكة لأحد في دار الحرب  
كالمفازة فإن الركاز اسم للمعدن حقيقة وللكنز مجازاً كما في المحيط والكافي وغيرهما فلا ينبغي أن  
يراد به الكنز على أنه قال شيخ الإسلام إذا وجد المستامن كنزاً في صحرائهم يلزمه الرد عليهم لأن  
في أخذه غدراً كما في المحيط لكن فيه عن القدوري أن الكنز والمعدن في هذا المقام متساويان  
في الحكم وفي المسوط أن الركاز يتناولهما وكلام المغرب يحتمل المسبوط والمحيط جميعاً فلا يبعد

ان يراد بالركاز ما في الصحراء من المال بوضع الله تعالى ووضع انسان [ كله لمستأمن ] اي لمسلم دخل دارهم بأمان [ وجده ] اي وجد ذلك المستأمن الركاز الشامل للمعدن والكنز وفي ذكر المستأمن اشعار بأنه لو دخل متلصص دارهم ووجد في صحرائهم ركازا فهو له بالطريق الاول كما اشار اليه في التحفة [ وان وجده ] المستأمن من الركاز [ في دار منها ] اي ارض مملوكة لاحد من اهل الحرب [ رده ] اي الركاز [ على مالكها ] اي الدار ولو لم يرده و اخرجته الى داريا كان ملكا له ملكا خبيثا كما في التحفة وهذا قول الطرفين واما عنده فيخمس كما في الننف و انما اسند الوجدان الى المستأمن لانه لو وجده متلصص فهو له كما في الزاهدي [ وان وجد ] في دار الاسلام بقرينة السابق [ ركاز ] بالرفع ومن الظن ان فاعله ضمير المستأمن لان ما وجده من الكنز في صحراء دارهم لا يخمس بلا خلاف [ متاعهم ] بالجر على الاضافة بيانا للمعنى المجازي كاضافة المتاع بيانا لسمة الكفر والمتاع لغة كل ما ينتفع به من عروض الدنيا قليلها وكثيرها ذكره ابن الاثير فيكون ما سوى الحرين متاعا وعرفا كل ما يلبسه الناس و يبسطه كما في العمادي و اختلف الشائخ في تفسيره هنا والصحيح ان المراد هو المعنى اللغوي كما اشير اليه في الكرمانى [ في ارض لم تملك ] كالمغارة [ خمس و باقيه له ] اي للواجد واما في ارض تملك فللمختط له وهذه المسئلة و ان فهمت مما سبق الا انه ذكرها تبعا للهداية ليصرح ان في وجوب الخمس لا يتفاوت المتاع وغيره بخلاف الزكوة فانها لا تجب في المتاع بغير التجارة ولما اشترك الزكوة والعشر في تطهير المالك عن الاثام و اطلق عليه الزكوة في لسان ائمة الانام شرع فيه بعد الفراغ منها وقال [ وفي عمل ارض ] ولو مغارة والعسل لعاب النحل وفي حكمه المن الواقع على الشوك الاخضر في قول كما في الظهيرية والظرف خبر لمبتدأ متأخر هو عشر [ عشوية ] لا خراجية اذ لا يجتمع العشر والخراج في ارض واحدة [ او ] عمل [ جبل ] عشري احتراز عما في الخزانة ان لا شيء في الجبل في رواية والا لاكتفي بالارض فانها جرم مقابل للسماء [ او ثمرة ] اي ثمر الشجر في ارض او جبل عشري ويدخل فيه القطن لان الثمر اسم لشيء متفرع من اصل يصلح للاكل واللباس كما في الكرمانى وذكر في القاموس انه اسم لحمل الشجر وقال ابن الاثير انه ما ينتجه الشجر لكن المشهور ما في المفردات انه اسم لطل ما يستطعم من احوال الشجر وفيه اشارة الى ان لا شيء في ثمر شجر في دار رجل فانها ليست عشوية و ان كان البلدة عشوية كما في المحيط وكذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كما في قاضيخان والكلام دال على وجوب العشر ولو كان الشجر غير مملوك و لم يعالج احد كما قال اسد بن عمر ولكن قال الحسن لا عشرفيه وهو احب عند ابي النُتث كما في المحيط لكن قال التمرناشي ان كان الامام يحميه ففيه العشر والا فلا وعن ابي يوسف والحسن رح لا عشر فيه لانه باق على الاباحة و انما لم يكتف عنهما بما بعد تنبيهها على ان فرع الخارج مثله في الحكم [ وما خرج من الارض ] العشوية مما ينسبته الناس عادة من اصناف الحبوب والبقول والرياحين



و الفواكه و الاوراد و قصب السكر و الادوية و البذور و فيه رمز الى انه لا يرفع مؤن الزرع كما صرح به و الى انه عشر ما اكل كما قال ابو حنيفة رح و ذهب ابو يوسف رح الى انه عشر ما اكل سواء كفاية الرجل و عياله و قال محمد رح ان ما اكل حسب عليه من تسعة اعشاره كما في المحيط و ذكر التمرناشي ان لا يسعه اكل شيء منه حتى يؤدي عشرها و قيل هذا اذا عزم ان لا يؤدي فان عزم فلا باس باكل تسعة اعشاره و الكف احوط و عن ابي حنيفة رح ان اكل قليلا قليلا بالمعروف فلا شيء عليه قال الفقيه به فاحذر كما في المضمرات و الى انه لا يشترط كون الارض ملكا و الخارج معالجا فلو نبت في ارض غير مملوكة عشر و مرتفيله و الى انه يجب في ارض الوقف و الصبي و المجنون و المكاتب و الماذون و المديون كما في الخزانة فالدين لا يمنع الوجوب كما في ظاهر الرواية على ما في المبسوط و المتبادر ان يكون العشر على المالك سواء كان مزارعا او دافعا الى مزارع او موجرا و هذا عدة و قالوا انه على الدافع و المزارع جميعا و على المستاجر و لا خلاف انه على المستعير كما في الننف [ و ان قل ] ذلك العسل و النمر و الخارج فلا يشترط له نصاب كما قال ابو حنيفة و زفر رح و هو الى كما في الكرمانى و هو الصحيح كما في النخلة و اما عندهما فان كان الخارج مما لا يبقى سنة فلا شيء فيه مثل الخوخ و الكمثرى و التفاح و المشمش و الثوم و البصل و ان كان مما يبقى فان كان مما يوسق و بقال كالتمر و العنب و الرمان و العناب و التين و الحنطة و الشعير و الذرة فلا شيء فيه الا اذا بلغ الغار ما نبتي ما و ان كان مما لا يوسق كالقطن و الزعفران و السكر فنصابه عند ابي يوسف رح قيمة ما ذكر من ادنى ما يوسق من بحواله من عند محمد رح خمسة امثال من اقل ما يقدر به نوعه فنصاب القطن خمسة احمال كل حمل ثلثمائة من و الزعفران و نحوه خمسة املاء فانه قدر بالاوقية و الرطل و الحمل و بالدرهم و الاستار و الماء [ عشر ] واجب ذكره و قته في الحبوب ظهورها عنده و رقت الحصاد عند ابي يوسف رح و وقت التصفية في الخطائر عند محمد رح فيضمن على الخلاف لو استهلك الحب بعد هذه الاوقات كما في النخبس و ظاهرة مشير الى انه لا يعجل به قبل الزرع و ذا بلا خلاف و كذا قبل النبت و ذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح و يجوز التعجيل بعده اتفاقا كما في المبسوط و الى انه لو اجتمع انواع من جنس يؤدي من كل بحصته و هذا عنده و اما عند محمد رح فمن الوسط كما في المحيط و الاطلاق دال على ان وقت الاداء جميع العمر فهو على التراخي كما قال محمد رح و ذهب ابو يوسف رح الى انه على الفور و عن ابي حنيفة رح و رايتان كما في سجدة تلاوة التمرناشى [ ان سقاها ] اي ذلك العسل و النمر و الخارج [ سبع ] اي ماء جار كالانهار و الادوية في اكثر السنة فان سقاها في النصف او الاقل ففي الخارج نصف العشر كما في الاختيار [ او مطر ] او ثلج او برد فالسحاب اشمل [ الا في بحر حطب ] في عدم استغلال البساطين و الاراضي به عادة فدخل فيه القصب الفارسي و الحشيش و السعف و البن و نحوها فلو اتخذها شجرة او مقصبة او مبيتا للحشيش ففيه العشر [ و فيما ] خرج و ان قل

[ نصف عشر ] عنده كما قال في نصايه [ ان سقي ] الخارج اكثرا الخول [ بغرب ] اي دلو عظيم يدبيرة البقر [ او دالبة ] اي ما يدبيرة البقر وهي جذع طويل يركب تركيب مذاق الارز وفي راسه مغرفة كبيرة كما ذكره المطرزي [ بلا رفع مؤن الزرع ] يضم اليهم وفتح الصخرة جمع المؤنثة عكسه على فعولة على الاصح وهي الثقل والمعنى بلا اخراج ما صرف له من نفقة العمال والبقر وكري الانهار وغيرها وفيه تصويح بما علم ضمنا كما في قوله [ وماء السماء ] اي ماء الانهار والبحار والامطار [ و ] ماء [ العيون ] الواقعة في ارض عشرية [ و ] ماء [ البئر ] المحفورة فيها [ عشري ] اي منسوب الى العشر فانه حصل منه فما كان منها في ارض خراجية فخراجي فلو انقطع عن الارض الخراجية ماء الخراج ثم سقيت بماء العشر صارت عشرية ولو انعكس صارت خراجية لان الماء مؤثر في تغيير الوظيفة كما في المحيط ولو سقيت مرة بالعشري ومرة بالخراجي ففيه العشر لان فيه معنى العباداة كما في التمرناشي [ وماء انهار ] جمع نهر بالمسكون والفتح مجرى الماء [ حفرها ] من مال الخراج [ العجم ] اسم جمع واللام للعهد اي بعض ملوكهم كشداديان وكيابان واشكانيان ومانانيان وآخرهم يزدجرد المقتول في خلافة عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه [ خراجي ] وان كان اصل بعضها من ماء فيه خلاف كنهج الملك فلن كسرى حفرة من الفرات على طريق الكوفة من بغداد ومنها مرورد ونهر يزدجرد والخراجي منسوب الى الخراج وهو في الاصل ما حصل من ربع ارض او كرائها او اجرة غلام او نحوها ثم سمي به ما يأخذه السلطان فيقع على الضريبة والجزية ومال الفج كما في الازاهير وفي الغالب يختص بضريبة الارض كما في المفردات والاصل ان كل نهر يحتاج الى العمارة فعشري والخراجي [ وكذا ] اي مثل ماء انهار العجم في الخراجية [ الانهار ] اي ماء الانهار [ الاربعة ] جيحون نهر بلخ او ترمذ و سيحون نهر خجند او الترك والهند وذحلة نهر بغداد والفرات نهر الكوفة او العراق [ عند ابي يوسف ر ح ] وفي رواية عنه [ لا عند محمد ر ح ] وذكر شيخ الاسلام عن محمد ر ح فيها روايتين كما في المحيط والاولى الانهار الخمسة فان السبل على هذا الخلاف كنهج ينشق عن هذه الانهار [ وارض العرب ] بلادها نحو تهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف وعمان والبحرين ثنية البحر اسم اقليم مشهور مشتمل على مدن كثيرة كما في قاضخان لكن في التنقيب ان مكة من تهامة وقيل من الحجاز واما مدينة فمه وفيل من نجد وذكره لزيادة الايضاح والافقد جاز الاكتفاء عنه بقوله [ وما اسلم اهله ] من بلد طوعا بلا قتال ولا دعوة الى الاسلام او كرها ثم اقراه عليه في صورتين مثل مكة كما في النتف [ او ما فتح عبوة ] اي فها بالسف اسماء اسم اهله او لا والعنوة بالفتح اسم من العنوب بالضم وهو الذل والخضوع كما ذكره المطرزي [ وقد قسم بين جيشا ] المسلمين احتراز به عما اذا قسم بين قوم كافرين غير اهله فانه خراجي كما في النتف ولوفال بينما كان شاملا بما اذا قسم بين قوم مسلمين غير جيشا فانه عشري لان الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء وشاملا لابل الجيش واكره وانه اربعماية عند ابي حنيفة ر ح وعن الحسن اربعة



الاف كما في قاضيخان [والبصرة عشرية] اتفاقا والقياس ان يكون خراجية عند ابي يوسف رح لانها بقرب ارض الخراج الا انه ترك القياس يا جماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين [والسواد] اي سواد العراق طولا من حديثة الموصل قرية الى عبادان بالفتح والتشديد حصن على شط البحر وعرضا من العذيب ماء قريب من كوفة الى حلوان بالضم بلد و سواد البلد قراها كما في القاموس وانما سمي به لخضرة اشجاره وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم للبصرة والكوفة وبغداد ونواحيها وذكره كذا في ارض العرب لاندراجها تحت قوله [وما فتح عنوة واقراهله عليه] بلا اسلاهم فان السواد فتح عنوة ولما لم يسلموا وضع عمر رضي الله تعالى عنه الخراج عليهم ولم يسقط عنهم حين اسلموا [او صالحهم] اي ما صالح الامام اهله على شيء معين قبل الغلبة [خراجية] منه ما صالح صلى الله عليه وسلم على ان يأخذ من اراضي بني نجران الفي حلة وفي رواية الفار ماأتي حلة و صالح عمر رضي الله عنه على ان يأخذ من اراضي بني تغلب العشر مضاعفة وجعل هذا بمنزلة الخراج لا يتغير كما في شرح الطحاوي ومنه بلغ وسعد سمرقند واما نخارا فقد فتح عنوة باقرار اهله عليه فهي خراجية الا مرسان فانه عشري وكذا سمرقند الا انها لحفظ النغور جعلت عشربة كما في السراجية و ينبغي ان يكون مرو صلحة خراجية كهرة فان امبرها صالح ابن عامر على الف الف درهم ثم صالحه امبر مرو على الفي الف درهم و ماأتي درهم كما ذكره ابن الاثير في الكامل لكن في الننف ان الصلحية عشربة فان الامام ان صالح المسلمين على مال معلوم فظاهر انها عشرية وكذا ان صالح الكافرين ثم اسلموا فان كان بدل الصلح في الصورتين اقل من العشر فالفاضل صرفوا الى الفقراء [وموات احيي] اي ارض غير سالمة للزراعة بالفعل جعلت سالمة لذلك [يعنبر] للعشيرة والخراجية [بفروبه] اي قرب الموات فان قرب الموات من الارض العشيرة فعشيرة ومن الخراجية فخراجية كما قال ابو يوسف رح وذهب محمد رح الى ان العبرة للماء فان عشرين عشيرة وخراجيا فخراجية كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي ان كل ارض تسقى من عين او قناة او نهري يستنبط من بيت المال فخراجية [والخراج] اي خراج الاراضي المذكورة [اما خراج مقاسمة] بالاضافة وهو جزء معين من الخراج يوضع الامام عليه كما ثبت بامره صلى الله عليه وسلم كما اشير اليه بقوله [كما يوضع ربع] من الخراج [او نحوه] كالثلث وفيه اشارة الى ان هذا الخراج بتعلق بالخراج فلو عطل الارض وقد تمكن من الزراعة لم يحب عليه شيء كما في الظهيرية لكن لو عجل وادى خراج ارضه لسنة او سنتين جاز لان سببه ارض نامية و الى انه يتكرر بتكرار الخراج كما في المحيط و الى ان الخراج يحل اكله قبل اداء الخراج وقيل لا يحل و الى انه يسقط بهلاك الخراج ولو بعد الحصاد كما في التمرناشي ويرفع مؤن الزرع ثم يؤدي الخراج كما في المحيط و الى ان الدين غيره مانع لوجوبه كما في المبة و الى ان وجهه على التراخي وفيه خلاف العشرو قد مر و الخراج بقدر طاقة الارض كما اشار اليه بقوله [ونصف الخراج غاية الطاقه] فلا يزداد عليه لان النصف عيب

الانصاف وعن محمد رح اخذ منه الا بذر الارض وما يقرت نفسه وعياله الى قابل كما في المحيط [ اما ]  
خراج [ موظف ] بالاضافة ويجوز ان يكون وصفا ويسمى خراج الوظيفة والمقاطعة ايضا وهو شيء معين  
من النقل او الطعام بوضع الامام عليه كما ثبت بامر عمر رضي الله تعالى عنه كما اشار اليه بقوله [ كما وضع  
عمر رضي الله تعالى عنه ] او عماله بامره [ على اهل السواد ] فانه بعث اليه عثمان بن حنيف وجعل  
الحذيفة مشرفا فمسحه وبلغ هتا وستين الف جريب ثم وضع بامره [ لكل جريب ] بالفتح وهو ستون  
ذراعا في ستين بذراع الملك سبع قبضات كما قال محمد رح وانما لم يفسره لانه قال شيخ الاسلام انه  
تقدير جريب اراضيهم بذراع ملك زمانهم واما جريب سائر الاراضي فمتعارف اهلها كما في المحيط لكن  
في المضمرة اراد بالملك انوشيروان وبسبع قبضات تلك السبع مع زيادة ابهام موزعة في كل قبضة  
وفي المنية قيل ان القبضات غير منصوبة الابهام وفي المغرب ان ذراع الجريب مئة قبضات كل قبضة  
اربع اصابع وفي الزاهدي قيل الجريب ما يسع فيه ستون منا من الحنطة وقيل خمسون و اريد  
بالجريب بقريته ما ياتي ما يزرع فيه مثل الحنطة ويدخل فيه ما اذا كان مشجرة اشجارها غير مثمرة  
كما يدخل ما كان اطراف الجريب اشجارا ولو مثمرة كما في قاضيخان وغيره [ يبلغه الماء ] اي جنس الماء  
وان كان العهد اصلا فلولا لم يبلغه ماء الخراج عاما او عامين والسماء يسقيه لم يسقط الخراج لانه بمنزلة ماء  
النهر وفي ذكر الماء اشعار باصالته حتى لو بلغ الارض السبخة وجب الخراج لانها تنزل بالماء كذا في المحيط  
[ صاع ] كايين في عهده صلى الله عليه وسلم مقدار ما فيه باربعة المداد و تمامه في الفطرة [ من برار  
شعير ] يحتمل ان يكون مشيرا الى ان خراجه منهما والى انه مما يزرع فيه فيشتمل الذرة والدخن  
وغيرهما وهو الصحيح وفي رواية من بر كما في الزاهدي وغيره [ و درهم ] بوزن سبعة فيشير الى ان المراد  
وزن مكة [ ولجريب الرطبة ] بالفتح الاسفست الرطبة [ خمسة دراهم ] وفيه اشعار بان لا شيء في اليابس  
وينبغي ان يجب فيه الخراج ايضا لانه عطل الارض الخراجية [ و ] لجريب [ الدرهم ] اي ارض يحيط بها  
حائط فيها اشجار العنب [ و ] لجريب [ النخل ] وغيره من الاشجار المثمرة [ متصه ] تلك الاشجار التي  
للعنب والنمر وغيرهما بحيث لا يمكن ان يزرع ما بينهما [ ضعفه ] اي ذلك وهو عشرة دراهم لما فيها  
من الاثمار فلو كانت لم تثمر بعد ففيها خراج الزرع كما في قاضيخان [ ولما سواه ] ذلك من اصناف الاجربة  
كجريب الزعفران والقطن والبستان وغيرها فاستدرك قوله [ والبستان ] اي ارض يحوط بها حائط فيها  
اشجار متفرقة ممكنة الزراعة كما في الكافي وغيره ولعله دفع توهم انه داخل في الكرم بدليل اطلاق الناس  
ويشكل بما ذكرنا من شجرة غير مثمرة [ ما يطبق ] من الثلث والربع وغيرهما وقالوا غاية الطاقة  
نصف الخراج كما في المضمرة فلو كان الارض لا يطبق ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه لقلة الربيع جاز  
المقصان عنه بالاجماع واما الزيادة عليه لكثرة الربيع فلا يجوز بالاجماع كما لا يجوز ان يحول وظيفة  
الموظف الى المقاسمة وبالعكس ولوزاد الامام عليه ابتداء جاز عند محمد رح وعن ابي يوسف رح



روايتان ولا يجوز عند بي حنيفة رح على الصحيح والكلام مشير الى انه لم يتكرر بتكرر الخراج و الى ان الدين لم يمنعه و الى انه واجب على الصغير والكاتب والمأذون والمرأة والكافر ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لا بعده و جاز ان يجعله للمالك خلافا لمحمد رح الكل في المحيط و اكل الخراج في المحيط في الحل والحرمه كما في المقاسمة على ما في التمر تاشي و الى انه لا يجوز ان يوظفوا في الارض كلها شيئا من الدراهم و في الكافي انهم وظفوا هكذا في ديارنا لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة فلا يبالي بكونه من اي جنس [ ولا خراج لو انقطع ] في اثناء الزراعة [ الماء عن ارضه ] اي ارض الخراج و بما تقرر ان المفهوم ليس بكلي لا يصح دعوى الاستدراك بمفهوم قوله لا يبلغه الماء اصلا [ او غلب ] الماء عليه بحيث لا يتمكن منه الزراعة كما اذا صار ذا نثر [ او اصاب الزرع آفة ] مساوية لا يمكن التحرز عنه كالحره والبرده والحرق والغرق ارضية ممكنة التحرز كاكل الدواب والاصح انه اذا اصابته آفة ارضية لا يسقط الخراج و فيه رمز الى انه اذا غلب الماء ثم نضب او اصاب الزرع آفة في بعض الحول وقد تمكن من الزرع فعليه الخراج و اختلفوا ان المعتبر زرع الحنطة او الشعير او اي زرع كان كما في المحيط و الى انه لم يسقط بالموت لانه دين وقيل يسقط كما في التمر تاشي [ ويجب ] الخراج [ ان عطلها ] اي عطل الارض الصالحة للزراعة [ مالكتها ] بعد القدرة فان لم يقدر يدفعها الامام الى غيره اجارة ثم ياخذ الخراج من الاجرة و يدفع الباقي الى رب الارض و ان لم يجد يدفع مزارعة على هذا الوجه و ان لم يجد يدفع الى من يقوم عليها ويؤدي الخراج و ان لم يجد يبيعها و ياخذ الخراج من ثمنها و يدفع الباقي الى رب الارض كما في المحيط [ ويبقى ] الخراج على الارض [ ان اسلم المالك ] فان اهل السواد اسلموا ولم يوضع الخراج عنهم فلا يخلو عن شيء ما ذكرنا من حكم الارض الصالحة من النفع [ او شربها ] اي ارض الخراج [ مسلم ] من ذمي او مسلم فيؤديه المشتري اذا قبضها فان لم يقبضها او قبض لكن يمنعه انسان من الزراعة فعلى البائع كما في المحيط وفيه اشعار بانه متى المشتري اذا بقي من السنة ما يزرع فيه وهو ثلثة اشهر على المختار وكذا على المشتري اذا باعها وفيها زرع لم ينعد حبه والا فهي كالبيضاء كما في المضمرة [ وان شرب الكافر ] الذمي ارضا [ عشرية ] من مسلم وضع الخراج [ عليه بعد القبض و بطل العشر ] وعند ابي يوسف رح ضعف عشرها و صرف الى مصرف الخراج وعند محمد رح عليه عشر واحد مصرفه في رواية مصرف الخراج وفي أخرى مصرف الزكوة والله اعلم \*

[ فصل \* مصرف الزكوة ] اي مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان والزكوة شاملة للعشر وصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة و اشار الى ذلك بما بعد من قوله جاز غيرها اليه و صرح به في الاختيار وغيره ويستثنى منه ما ياخذة العاشر من الذمي وغيره من الكفار بدليل ما ياني في الجهاد من مصرف الخراج والخمس

وأنما اختبر هذا الاسم للاشعار بأنه لا يجوز له اخذ الزكوة بغير علم المالك ولا المطالبة ولو اخذ ضمن قضاء واما ديانة فيرجى ان يحل له ذلك اذا لم يكن من قرابته من هو احوج منه كما في المنية [الفقير] من فقر مقدر فانه لم يقل الا افتقر فهو فقير ذكره ابن الاثير وغيره فهو صاحب الفقر والحاجة و شريعة على الصحيح ما اشير اليه بقوله [اي من له مال دون النصاب] اي غير ما يبلغ نصابا قدر ما أنتى درهم او قيمتهما فصاعدا فاضلا من حاجته الاصلية سواء كان نلميا او لا فاللام للعهد والاطلاق دال على ان الصحة والاكتساب غير مانعين للدفع اليه كما في الاختيار [والمسكين] من المسكون فكانه ساكن من الجهد غير متحرك فهو مفعيل يمتوي فيه المذكور والمؤنث وقد يقال مسكينة ثم فسر معناه الشرعي والعرفي فقال [اي من لا شيء له] من المال وعنه ان الفقير من يسأل والمسكين من لا يسأل وقيل هو الزمن المحتاج وهو الصحيح المحتاج كما في الزاهدي وقيل هو من له ادنى شيء وهو من لا شيء له وقيل هو من كان له ولعياله قوت يوم او قدر على الكسب لهما وهو من ليس له شيء ولم يقدر على الكسب كما في المضمرات وقيل كلاهما بمعنى كما في النظم وقائدة الاختلافات في الوقف والوصية [وعامل الصدقة] من العاشر وعبرة والعمل فعل من الانسان بقصد فهو اخص من الفعل ولذلك لم يستعمل في الحيوانات كما في المفردات والصدقة من الصدق وسمي بها عطية يراد بها المثوبة لا التكرمة لان بها يظهر صدقه في العبودية كما في الكرمانى وذكر في الازاهير ان تركيبة يدل على قوة في الشيء قولاً وفعلًا وسمي بها ما يتصدق به لانه بقوته يرد البلاء وقيل لان اول عامل بعثه صلى الله عليه وسلم لجمع الزكوة رجل من بني صدق بكسر الدال وهم قوم من كندة والنسبة اليهم صدقي بالفتح فاشتق الصدقة من اسمهم وقيل لانهم كانوا يؤدون الزكوة في الجاهلية [فيعطى] مما في يده من مال الصدقة [بقدر عمله] فلو ضاع ذلك المال لم يعط له شيء ولو ادى الى الامام لم يستحق شيئاً كما في المضمرات والاطلاق مشعر بان غناه غير مانع وكذا كونه هاشمياً وقيل لا يحل له كما في الكافي وذكر في المنتقى انه لو عمل فيها واعطي من غيرها فلا بأس به وقوله بقدر عمله موافق لمختصر القدوري وفيه اشعار بأنه يعطى اجر عمله بالغاً ما بلغ لا بقدر احتياجه لكن في المحيط وغيره انه يعطى ما يكفيه وعياله واعوانه في ذهابهم ومحيهم ولو تلبه ارباع العشر [والمكاتب] اي مكاتب غيره ولو غنيا فلو عجز حل ما اخذ كما في المضمرات وقال ابو الليث (ولا الى مكاتب غنى) والاولى هو الصحيح وقالوا لا يجوز دفعها الى مكاتب هاشمي كما في الاختيار [فيعان في فك رقبتة] اي تخليصها من الرق وفيه اشعار بأنه ينبغي ان يعطى ما عجز عنه فيؤدي الى عتقه والرقبة يعبر بها عن الجملة ويحعل اسماً للمملوك فاضافته كما في كل الدراهم [ومديون] تقديمه على الفقير اولى من حيث انه اولى منه بالدفع والمراد من عليه الدين من اي جهة كان وقيل من حصل له دين من غرامة في اصلاح ذات البين كما في الزاهدي وقيل المصرف الدائن الذي لا يصل يده الى مديونه



فانه الغارم كما في الذخيرة [ لا يملك نصابا فاضلا عن دينه ] اي عما يحتاج اليه فيدخل فيه من هو مصرف بلا خلاف من مديون ملك قوت شهر يساوي قيمته نصابا فاضلا عن دينه كما سيأتي في الفطرة [ ر ] الدين [ في سبيل الله اي منقطع الغزاة ] اي الذين عجزوا عن الحقوق بجيش الاسلام لفقرهم فيحل لهم الصدقة وان كانوا كاسبين اذ الكسب يقعدهم عن الجهاد فالغزاة جمع الغازي وهو اولى موافقا للباقي و المنقطع بفتح الطاء من قولهم انقطع بالمسافر بضم القاف وباء التعدية بمعنى عجز عن السفر لهلاك النفقة او الدابة وغيرها فاصله منقطع بالغزاة فحذف الحار واستعمل استعمال المحصول وغيره [ عند ابي يوسف رح ] وفي رواية عن محمد رح وهو الصحيح لان سبيل الله تعالى وان عم كل طاعة الا انه خص بالغزو اذا طلق كما في المضمرات [ منقطع الحاج ] اي بالحاج الذين يحجرون فانه ربما يطلق على الجمع وان كان في الاصل مفردا كما قال ابن لاثير على انه يوافق ما قبل في الاداء وان كان الاصل الافراد [ عند محمد رح ] وقيل هم فقراء حملة القرآن وقيل طلبة العلم كما في المضمرات وغيره [ وابن السبيل ] المسافر الكثير السير سمي به لملازمته الطريق اي [ من له مال لا معه ] متناول للمعافر الغني رقبة الفقير يدا فعليه الزكاة لا الاداء وله اخذ الصدقة كما في الزاهدي وللمقيم الذي له مال في غير وطنه فينبغي ان يكون بمنزلة ابن السبيل وللدائن الذي مد بونه مقر اكنه معسر فهو كابن السبيل كما في المحيط وفيه ان القرض له خير من قبول الصدقة وفي المنية اذا كان له ما يكفي الى وطنه لا يجوز ان يدفع اليه وكذا اذا كان كسوبا على ما وروى عن اصحابنا كما في الكرماني هذا هو المصارف المذكورة في النص واما المؤلف فلو بهم اي طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا من الصدقة تقريرا وتحريضا وخونا فممنسوخة باجماع اصحابه او باجتهادهم كما في شرح التاويلات ولا يشترط للنسخ زمانه صلى الله عليه وسلم على ما قال بعض المتأخرين كما في النهاية [ فيصرف ] الزكاة [ الى الطل ] اي كل من المصارف السبعة [ اذ البعض ] منهم كالمديون [ نمديكا ] اي صرف تملك فلا يصرف الى بناء مسجد وقنطرة وكفن ميت وقضاء دينه وان اربد الصرف الى هذه الوجوه صرف الى الفقير ثم يامر بالصرف اليها فيثاب المذكي والفقير وفيه اشارة الى انه لا يصرف الى مجنون و صبي غير مراهق الا اذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالأب والوصي وغيرهما و يصرف الى مراهق يعقل الاخذ كما في المحيط وقد جاز الصرف الى طفل الفقير كما يشير اليه وفي المضمرات يصرف الصدقة الواجبة الى صبيان اقاربه للعيدي والى انه لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد رح خلافا لابي يوسف رح فلم اكل مع من في عباله باويا للزكاة والفطرة جازعه خلافا لمحمد رح كما في النظم وعليه الفتوى كما في الخزانة وينبغي ان يكون العشر والنذر على هذا الخلاف ويستثنى منه اباحة الكفارة على ما ياني [ لا لى من بينهما ولاد ] بالكسر مصدر يلد اي لا يصرف الى الوالد وان علا والى الولد وان سفل سواء كان بالنكاح او السفاح [ وزوجية ] فلا يصرف الزوج الى الزوجة ولو معتدة من بائن

او ثلث وكذا العكس عنده خلافا لهما [ ومملوكه ] قنا او غيره [ وعبد اعتق بعضه ] خلافا لهما [ وغني ] غير عامل ومكاتب وابن سبيل وهذا تصريح بما علم ضمننا فان المتبادر من الغني خلاف الفقير كما في العكس فهو من له نصاب فلا يرد ما في الاختيار ان الغني ثلثة صحيح كاسب قادر على قوت يوم ومالك لنصاب موجب للفطرة والاضحية لا الزكوة ومالك لنصاب موجب للملك وقد جار الصرف الى الاول بلا خلاف وفيه اشعار بأنه لو صرف ناريا الى سلطان زماننا لم تمسقط عنه ولذا انتفى كثير من ائمة بلخ رح بالاعادة ديانة لكن الاصح انه يسقط كما في المبسوط لكن في المضمرة لو علم انه لم يصرف الى مصرفه اعاد على المختار وقيل لو نوى عند صرف الحبايات جاز عن الزكوة لانه فقير حقيقة والمختار الاعادة وسوق الكلام مشير الى جواز صرف صدقة التطوع الى الغني كما في المضمرة [ ولا ] الى [ مملوكه ] اي مملوك الغني غير المكاتب وعن ابي يوسف رح انه لو كان مولا غنيا غائبا جاز الصرف اليه وكذا لو كان عبدا زمنا ليس في عياله كما في المحيط [ وطفله ] اي الغني فبصرف الى البالغ ولو ذكرا صحيحا وقال بعضهم انه قولهما واما في قوله فيصرف الى ولد الغني ولو صغيرا وقيل لا يصرف الى بالغه الغني وامراته وقيل يصرف اليهما كما في المحيط ولا يخفى ان في الاضافة اشارة الى جواز الصرف الى طفل الفقير وقد مر [ وبني هاشم ] من الهشم وهو كسر الشعي الرخو وسمي به عمرو بن عبد مناف جده صلى الله عليه وسلم لانه اول من هشم الثريد لاهل الحرم واطلاق بنيه ليس كما ينبغي لان له اربعة بنين انقطع نسل الكل الا نسل عبد المطلب وله اثنا عشر ابنا يصرف الزكوة الى اولاد كل مسلمين فقراء الا اولاد عباس وحارث واولاد ابي طالب من علي وجعفر وعقيل رضي الله تعالى عنهم فانه لا يصرف اليهم وسوقه مشير الى جواز صرف التطوع اليهم وكذا صرف بعضهم الى بعض عنده خلافا لابي يوسف رح كما في المضمرة وفي شرح الاثار لا يصرف التطوع اليهم عندهما وعن ابي حنيفة رح روايتان وبالجواز ناخذ لان الحرمة مخصوص بزمانه صلى الله عليه وسلم [ ومواليهم ] اي معنقي بني هاشم ومن ابي يوسف رح لا يصرف غير بني هاشم اليهم كما في المحيط [ ولا ] الى [ ذمي ] للامر بالصرف الى فقراة فلا يصرف الى الحربي والمرد وينبغي ان لا يصرف الى من يكفر من المبتدعة [ وجاز غيرها ] من قبيل الاستخدام اي غير الزكوة من الفطرة والكفارة والنذر والتطوع [ اليه ] اي الذمي عندهما خلافا لابي يوسف رح [ وان دفع ] الزكوة [ الى ] من ظنه مصرفا فظهر انه مملوكه [ اي قنه او مكاتبه او غيره ] يعيدها [ وفي الزاهدي في العبد الغني اجزاه عندهما خلافا لابي يوسف رح ] وان ظهر موانع آخر [ من كونه هاشميا او غنيا او ولدا او ولدا او كافرا او غيرها ] لا يعيد عندهما خلافا لابي يوسف رح وعن ابي حنيفة رح في الكافر وقرابة الولاد والزوجة لا يجزي وهذا اذا تحرى اما اذا شك فلم يتحرر وتحري فظن انه ليس بمصرف فلم يجزيه ولو علم انه فقير اجزاه على الصحيح ولو لم يخطر بباله انه غني او فقير جاز ولا يسترد



عنده ولو ظهر انه عبد او حربي وفي الهاشمي روايتان ولا يسترد في الولد والغني و هل يطيب له فيه خلاف واما اذا لم يطب قيل يتصدق وقيل يرد على المعطي الكل في الزاهدي [ و ندب دفع ] مقدار [ ما يغنيه ] اي المدفوع اليه [ من السؤال يوما ] لان المقصود هو الاغناء عن السؤال ولذا قال مشائخنا من اراد ان يتصدق بدرهم يبتغي فقيرا واحدا و يعطيه ولا يشتري به فلوما ويفرقها على المساكين كما في المحيط وفيه اشعار بجواز السؤال اذا لم يكن له قوت يوم وقيل لا يجوز وقيل يجوز للكامب والمالك خمسين درهما كما في قاضيان [ وكرة ] عند العلماء الثلاثة [ دفع النصاب ] فصاعدا [ الى فقير غير مديون ] وغير معيل وقال زفر رح لا يجوز وعن ابي يوسف رح يجوز دفع نصاب واحد فقط كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه لا يجوز فوق النصاب بدفعات الا ان يخرج الفقير من ملكه وفي المنتقى يجوز اكثر من النصاب بدفعات اذا كان المجلس واحدا ولا ينبغي ان يعطيه وقد علم انه ينفقه في سرف او معصية وقال ابو حفص انه لا يصرف الى من لا يصلي الا احيانا وان اجزأه اذا صرف والتصدق على الفقير العالم افضل من الجاهل [ و ] كرة [ نقلها من بلد الى بلد آخر ] وان كان المزكي فيه فالمعتبر مكان الملك لا المالك والتبادر من الضمير انه لا يكره النقل قبل الحول كما روي عنه كما في المحيط [ الا الى قريبه او ] شخص [ اخرج من اهل بلده ] فانه لا يكره النقل حينئذ وهذا اذا لم يكن فقير غير بلده اذرع او انفع بتعليم الشرائع وتعلمها والا فلا يكره كما في النهاية وعن ابي حنيفة رح انه لا يخرج لقريبه ولا لغيره والا فقل اسماء كما في المحيط ويبدأ في الصدقات من الاقارب ثم الموالي ثم الجيران وقال ابو حفص الكبير لا تقبل صدقة و قرابته مجاوزة حتى يبدأ بهم كما في المصنوعات والافضل اخوته و اخواته ثم اولادهما ثم اعمامه و عماته ثم احواله و خالاته ثم ذور ارحامه ثم جيرانه ثم اهل مسكنه ثم اهل بلده كما في النظم والله اعلم \*

[ فصل \* الفطرة ] يحذف المضاف ومثل الخلقة وزنا ومعنى فالمراد صدقة انسان مخلوق فيؤول الى قولهم زكاة الراس فانه السبب عند الجمهور [ من ] عين [ بر ] اي حنطة [ و ] عين [ ما يتخذ منه ] اي البر من نحو السويق والدقيق والخبز لانه قريب من المقصود وفي الذخيرة ان لدقيق قيل باعتبار القيمة وكذا الخبز على الاصح وفي التمر تاشي قيل باعتبار العين وقيل باعتبار القيمة فليس في تعميمه تساهل كما ظن وانما قدم البر لما قيل انه افضل لانه ابعد من الخلاف وقيل هذا في الشدة واما في السعة فالقيمة وعن ابي يوسف رح الدرهم ثم الدقيق ثم البر كما في التمر تاشي [ و ] عين [ زبيب ] عند بعضهم وقال العامة قيمته وهو الاحوط كما في الذخيرة [ نصف صاع ] اي مقدار نصف ما يكال بالصاع وعنه صاع وهو قولهما وهذا اختلاف عصر كما في النظم والصاع ما يسمع فيه اربعة امداد كل مد رطلان وقيل خمسة ارطال وثلاث رطل وقيل رطل وثلاث واليه ذهب ابو يوسف رح لانه حجازي الا انه صاع النفقات دون صاع الصدقات ولذا مال الطرفان بالاول على انه احوط لانه صاع عمر رضي الله

تعالى عنه عراقي حجاجي يمسح فيه ثمانية ارطال مما يستوي كيله و وزنه من نحو الماش كما في اكثر الكتب الا انه اثقل من البرمكيا له اكبر منه فالاحوط ان يقدر بالبرطل انه متوسط بين الماش والشعير كما اشار المص رح اليه في الشرح [ و من ] صان [ تمر و شعير ] ولما يتخذ منه من السويق والدقيق والخبز وفيه خلاف ما مر [ صاع ] مذكور وجاز ربع صاع من بر ونصف صاع من شعير او تمر وكذا نصف منه ونصف من شعير كما في النظم ولا يجوز نصف من تمر ومك من بر كما في التمر تاشي وهذا كله اذا صرف بطريق الكيل وهو الاصل واما غيره من الوزن فاشار اليه وقال [ و جاز ] عنده [ منوان برا ] و زيبا و اربعة امناء من تمر و شعير وعند ابي يوسف رح منا وثلاثة عشر استارا ومثقال ونصف مثقال برا ومنوان ونصف منا وستة اساتير وثلاثة مثاقيل شعيرا والمنوان تشبيه المنا كالعصا وجمعه امناء واما المن فلغة ضعيفة تجمع على امنان فالمن شرعا وعرفا بهراة اربعون استارا لكن كل استار شرعا اربعة مثاقيل ونصف مثقال وعرفا سبعة مثاقيل فالمنوان شرعا عندنا منا واحد عشر استارا وثلاثة مثاقيل عرفا ونصف مثقال وقيل منا و اثنا عشر استارا ومثقال و اربعة درانق لزيادة دانق في كل استار عرفي وعند ابي يوسف رح ثلثون استارا و اربعة اساتير و اربعة مثاقيل ولا يجوز عند محمد رح الا كيلا وفي ذكر الصاع والمنا اشعار بانه لا يجوز الاباحة في الفطرة كما في صوم قاضيخان وذكر في الزاهدي انه يجوز عند الشيخين واطلاقه مشير الى انه يجوز صدقة جملة الى واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين عند الكرخي رح خلافا لغيره كما في المحيط وقيل لا ينبغي ان يوزع وقيل لا بأس به وقيل يكره والافضل ان يؤدي صدقة نفسه وعياله الى واحد كما فعل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كما في التمر تاشي [ و يجب ] الفطرة كالتمر واما في المجرد عنه انه سنة معناه وجوبه ثبت بالسنة [ على حر مسلم ] فتجب على المسافر والمجنون والصبي وسباني ولا تجب على العبد والكافر وفيه رمز الى انه يؤدي حيث هو وان كان من ادنى عنه في بلد آخر لان الوجوب عليه وعن ابي حنيفة رح حيث هو لان الوجوب بسببه كما في التمر تاشي وذكر في المضمرات اذا وقع التعارض في الفطرة يعتبر مكانه لنفسه وكذا للولد والرقيق عند ابي يوسف رح وعليه الفتوى ويعتبر مكانهما عند محمد رح [ له نصاب الزكاة ] اي مأنتا درهم او قيمتهما مثلا فاضلا عن حاجته الاصلية كما في الكرمانني والاختيار وغيرهما فيعتبر في الغناء ما زاد على دار واحدة وعلى الدسوت الثلاثة من الثياب للشتاء والصيف وعلى فرسين للغازي وعلى الواحد من فرس او حمار لغيره وعلى نسخة واحدة من مصنف من كتب الفقه لاهلها وعلى اثنين من التفسير والحديث وعلى الواحد من المصاحف وقيل كله معتبر مثل كتب الطب والنجوم والادب كما في الزاهدي وقال اكثر المشائخ ان الكتب لا يعتبر ولو قيمتها مائة الف دينار اذا احتاج اليها للحفظ والدراسة وان اشترى ما قيمته بصاب من قوت شهر لا يعتبر بلا خلاف واختلفوا في اكثر من قوت شهر ارسنة كما في المضمرات



وان اشترط عقارا قيمته نصاب فمعتبر عند الزعفراني وغير معتبر عند الفضلي الا اذا كان دخله يكفي له ولعِياله سنة وفضل عنه نصاب كما في النظم لكن في اصحيته ان ملك مأتي درهم بلا شيء آخر فهو غني وظاهر كلامه ان الدين مانع لوجوب الصدقة كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرهما وفي حسن الكشف ان الدين الحاصل وقت الوجوب مانع دون اللاحق بعده [وان لم ينم] ذلك النصاب وملك قبل طلوع فجر الفطر [وبه] اي النصاب [تحريم] على مالكه [الصدقة] اي الزكاة والعشر والفطرة وغيرهما [و] به [تجب الاصحية] في ظاهر الرواية وعنه ان غناء الزكاة والاصحية سواء كما في اصحية الدخيرة [ونفقة القريب] اي ذى الرحم المحرم من الاء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلا والاخوة والاخوات واولادهم والاعمام والعمات والاحوال والخالات من اي جهة كانوا وفيه اشعار بانه لا تجب نفقة ذى الرحم غير محرم كالاولاد الاعمام ولا نفقة المحرم غير ذى الرحم كالزواج الاء ولا الاجنبي اذا عجزوا كما في النظم فيجب عليه [لنفسه] وان لم يصم لمرض او سفر او كبر كما في الخزانة وفيه رمز الى ان السبب هو الرأس [وطفله فقيرا] في عياله كما هو المتبادر فلو زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه لم تجب عليه كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجب لنا فلتة وكذا لماليكه ويؤدي من ماله كما في التمرناشي والى انه لم يجب لولده الكبير والغني كما صرح به [وخادمه] غلاما كان او جارية فانه صيغة النسبة [ملكا] لزيادة التوضيح فان الاضافة يغني عنه ويمكن ان يكون احترازا عن المصروب المحمود فانه لا يؤدي عنه كما في الزاهدي [ولو] كان [مدبرا] او ام ولد او كافرا [وجانبا عمدا او خطاء او ماذونا وكذا] اذا كان في يد غيره باجارة او اعارة او ودیعة او رهن كما في المحيط [لا] تجب [لزوجه وولده الكبير] ولو في عياله في ظاهر الرواية لكن لو ادعى لهما بغير امرهما جاز ولا يؤدي لغير عياله الا بامره كما في المحيط وعن محمد رح ان الكبير المحنون اذا بلغ مجنونوا ففطرته على ابيه لاستمرار الولاية عليه وان كان مفقدا ثم جن لا كما في الزاهدي [و] لا [طفله الغني بل] تجب عليه [من ماله] اي الطفل وهذا عندهما خلافا لمحمد وزفر رحمهما الله تعالى وعلى هذا الخلاف مماليكه كما في المحيط وانما اطلق اشارة الى جوار اداء وصي الاب او الجد عند علمهما او وصي القاضي كما في المضمرات [ومكابه] ولو عجز [وعنده للتجارة] وعبد له ابق الا بعد عودة [فانه يؤدي له فطرة السنين الماضية] [وعبد] للخدمة [مشتركا] وجارية مشتركة فلو جاءت بولد فادعياء فعلى كل منهما له صدقة نامة عند ابي يوسف رح وعلبهما صدقة واحدة عند محمد رح واذا كان احدهما ميتا او معسرا فعلى الآخر صدقة نامة عندهما كما في المحيط [وكذا العبد المشترك] اي لا يجب لهم اذا كانوا للخدمة على كل من الموالي عنده [خلافا لهما] فانه يجب على كل فطرة بالحصصة من الرؤس لا الاشخاص حتى انه اذا كان العبد تمعة تجب عندهما في الثمانية فقط وقيل لا تجب لهم بالاجماع كما في الكرماني [وتجب] الفطرة [بطلوع] اي

بعد طلوع [فجر] يوم [الفطر] حتى انه اذا مات بعض اولاده او عبيده او افتقر او باع عبده او وهبه وسلم او اعتقه او غير ذلك قبل الطلوع لا تجب الفطرة عليه وان وقع هذه الامور بعد الطلوع تجب وقد مر ان الوقت المستحب قبل الصلوة ونفسه اشارة الى ان وجوبها على التراخي كما قال محمد رح ذهب ابو يوسف رح الى انه على الفور وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان والاولى ان يقال واول وقتها صبح الفطر [وجاز] لعشر سنين او اكثر او اقل [نقد يمهأ] على الصحيح وقيل لسنة او سنتين وهو الصحيح كما قال الامام السرخسي كذا في المضمرات وقيل جاز ان يؤدي في رمضان وقيل في نصفه وقيل في العشر الاخير وقيل قبله يوم اريومين ولا يقدم عند الحسن رح كما في الكرمانى [ولا نسقط] الفطرة ولو صار فقيرا [ان اخر] عن الطلوع ولا يكره التأخير وان طال كما في الخزانة لكن فيه اساءة كما في التمرناشي وعند الحسن رح تسقط بصلوة العيد كما في الزاهدى وبيوم الفطر كما في الكافي ولا يخفى ان في قوله اخر شيأ من حسن اداء الكلام كما في الباقي لاداء زكوة العلم بالتمام والله اعلم \*

### \* [كتاب الصوم] \*

اتبعه الزكوة اشارة الى ما تقرر في اصول القوم من ان افضل الاعمال بعد الزكوة الصوم [وهو] في اللغة الامساك عن الفعل مطعما كان او كلاما او مشيا كما في المفردات او ترك الانسان الاكل كما في المغرب وفي الشريعة [ترك الاكل والشرب] بالحركات [والوطى] اي كف النفس عن هذه الافعال قصدا فلا يشكل بما فعل نسيانا كما ظن والمراد الوطى الكامل فلا يشمل وطى ميتة او بهيمة بلا انزال كما في النظم على ان التعريف بالاعم جائز ولو قال ترك المفطرات لزم الدور اذ هي مفسدات الصوم [من] اول زمان [الصبح] الصادق او انتشاره على الخلاف وهو اوسع والاول احوط على ما قال الحلواني كما في المحيط [الى المغرب] اي زمان غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث يظهر الظلمة في جهة الشرق كما اشار اليه في تحفة المسترشدين والتحفة الشاهية وغيرهما في البخاري والاختيار وغيرهما انه قال صلى الله عليه وسلم (اذا قبل الليل من هنا فقد افطر الصائم) اي اذا وجد الظلمة حسائي جهة الشرق فقد دخل في وقت الفطر او صار مفطرا في الحكم لان الليل ليس ظروفا للصوم وانما ادى الامر بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الانطار كما في فتح الباري [مع النية] اي قصد طاعة الله تعالى في جزء من اجزاء الوقت المعتبر شرعا فمن نوى اول الليل ثم لم يخطر به اله الصوم الى المغرب يكون صائما بالاجماع كمن لم ينو صوما ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صائما على الاظهر كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو نوى بعد الغروب ثم رفض قبيل الصبح لم يكن صائما والى انه لو نوى النفل ثم الفرض قبيله صار ناقضا للنفل الى الفرض لكن لو نوى الفرض من الليل ثم النفل بعد الصبح لا يصير ناقضا كما في التمرناشي



والى انه لو نوى الامساك في بعض اليوم ليس بصائم وعليه الاجماع كما في الكشف لكن فيه لو حلف ان لا يصوم فاصبح صائما ثم افطرحنث لانه اذا شرع فيه يوجد ذلك وما زاد عليه تكرار للمحلف عليه لان ما يتركب من اجزاء متفقة متجانسة كان للبعض اسم الكل كالماء وفي ايمان المحيط ان صوم ساعة مما يتقرب الى الله تعالى والى ان النية لا بد ان يتحدد في كل يوم لجميع الصيامات وذا بلا خلاف سوى رمضان فانه يصح بنية واحدة عند زفر ر ح [ ويصح اداء ] صوم شهر [ رمضان ] فان المجموع علم حذف جزؤه للشهرة كما في الكرمانى [ بنية ] واقعة [ قبل نصف النهار ] وهو لغة ضوء واسع ممتد من الطلوع الى الغروب وعرفا زمان هذا الضوء فمنتصفه وقت الزوال والنهار [ الشرعي ] من الصبح الى المغرب فمنتصفه الضحوة الكبرى فجعل الشرع ساعة من الليل مع كسري اكثر الاوقات داخلا في النهار فلو نوى عند الضحوة او بعد ما لم يصح على الصحيح كما في المحيط واما قبلها الى المغرب المتقدم فيصح بلا خلاف والافضل ان ينوي مقارنا للصبح كما في التحفة [ و ] يصح صومه بلا خلاف [ بنية نفل و ] يصح [ بنية مطلقة ] باعادة النية الموصوفة بالاطلاق فاضافتها على ما في بعض النسخ مما لا ينبغي مثل نويت الصوم [ و ] بنية [ واجب آخر ] كالقضاء والكفارة والنذر فهو عطف على النفل والفصل ليس باجنبي ولو سلم لم يقدح كما ظن وفيه اشارة الى ان صوم رمضان والقضاء فرض وكذا صوم الكفارات والنذور كما في التحفة لكن في المشارع ان النذور واجبة وفي الاختيار ان كليهما واجب الا [ في سفر ] شرعي [ او مرض ] مبيح للفطر خفيف زيادته مثلا فانه لا يصح بها من رمضان بل مما نواه من واجب آخر وفيه اشعار بان المسافر او المريض اذا تنفل فمفترض بومضان وعن كثير من المشائخ انه متنفل والاول ظاهر الرواية وكذا اذا اطلق وقيل انه متنفل والاول الصحيح وهذا كله عنده واما عندهما فعن رمضان و ان نوى واجبا آخر كما في الكشف [ وكذا ] اي مثل رمضان [ النفل والنذر المعين ] وقته في صحة الاداء بكل من النيات الثلث الاول فلو قال نذرت صوم يوم الخميس ونواه قبل نصف النهار بنية الغرض او النفل او المطلق وصام فقد ادى المنذور وعنه ان المنذور بنية النفل نفل كما في الزاهدي [ الا في الاخير ] اي في الاداء بنية واجب آخر فانهما لا يؤديان بها بل هو يؤدي بها وهذا اذا نوى بالليل كما في النهاية واما اذا نوى بالنهار فيؤديان بها اما النفل فمشهور واما النذر فقد اشار اليه الكفاية اشارة خفية كما قال به المصنف اما اذا نذر صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب فان قوله واجبا حال عامله في قوله في ذلك اليوم وحينئذ لم يرد على المصنف شيء كما على الهداية ( هذا الضرب يتأدى بنية واجب آخر ) فانه اراد بالمشار اليه رمضان كما في الكرمانى وغبرة [ و شرط للقضاء ] اي قضاء رمضان والنذر والنفل الفاسد [ والكفارة ] اي كفارة رمضان والطهار واليمين والقتل والاحصار والصيد والحلق ومتعة الحج [ والنذر المطلق ] غير المعين كالنذر بصوم يوم او شهر او سنة والاحصر ( و شرط للدين ) [ ان يبيت ] اي ينوي من الليل

ولو عند الطلوع فإن كل صوم وجب في الدمة بلا وقت معلوم لم يجز بنية إلا من الليل فلو نوى من اليوم كان تطوعا و اتمامه مستحب ولا قضاء بافطاره كما في الزاهدي وغيره والتبسيط في الاصل كل فعل دبر فيه بالليل كما في المفردات [ وان يعين ] كلا من هذه الثلاثة فإن غير رمضان من الاوقات متعين للنفل وقال بعضهم ان غير لجميع الصيامات على الابهام وبالوصف يتعين كما في التحفة وفيه اشارة الى ان في الصوم المعين من رمضان والنفل والنذر المعين لم يشترط التبسيط والتعيين كما مر والى انه لو نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن صائما عن شيء منهما بل هو متنفل كما قال محمد بن روح وقال ابو يوسف رح انه قاض كما في الكافي [ والصوم بنية ] مطلقة او بنية النفل [ يوم الشك ] اي يوما لم يعلم انه الثلاثون من شعبان او الحادي والثلاثون منه بان غم هلاله او الثلاثون من شعبان او الاول من رمضان بان غم هلاله ولم ير اذ رآه احد او فاسقان بلا قبول فلو كان السماء مضحية بلا رؤيته فليس من يوم الشك في شيء [ افضل ] بالاتفاق كما في المحيط [ لمن وافق ] من الخواص والعوام [ صوما يعتاده ] كصوم الخميس او الاثنين او ثلثة من آخر شهر [ و ] افضل عند العامة [ للخواص ] اي العلماء كما في التمرتاشي او الذين يعلمون نيته وهي ان يقصد التطوع بلا قصد رمضان كما في النهاية [ ويفطر غيرهم ] الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص [ بعد نصف النهار ] العربي وهو وقت الزوال كما في الهداية والكافي والخلاصة والرقاية وغيرها فالتقييد بالشرعي ليس بشرعي كما ظن وفي المزارع الاصح انه ان صام قبله يومين او ثلثة فالصوم افضل فان افردته و وافق ما يعتاده فذلك والا فالصوم افضل للعالم و يغني العامة بالتلوم وفي التمرتاشي قيل ان الافضل الفطر لحديث ( من صام يوم الشك فقد عصي ابا القاسم ) وقيل الصوم لحديث ( من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه . صام الدهر كله ) وقيل يكره الصوم و ياثم وقيل لا ياثم واجمعوا انه لا ياثم بالفطر [ وكرة ] الصوم [ ان نوى ] يوم الشك [ واجبا ] من رمضان او غيره لكن الثاني في الكراهية دون الاول وفي الننف لو صام عن الكفارة او نذر لم يكره بلا خلاف وفيه اشعار بانه لو اطلق النية لم يكره وفي المحيط انه في حكم الواجب فحق الكلام ان بقول بعد قوله ( وغيره ) وان اطلق او نوى واجبا فانه موافق لما بعده في الحكم الاتي كما سيأتي [ ولا صوم ] لانه لم ينو [ لو نوى ان كان الغد ] الذي هو يوم الشك واقعا [ من رمضان فانا صائم ] منه [ والا ] يكن ذلك اليوم منه بل من شعبان [ فلا ] اكن صائما اصلا وعن محمد بن روح ينبغي ان يعزم ايلة الشك انه ان كان الغد من رمضان فهو صائم والا فلا وهو مذهب اصحابنا رحمهم الله اجمع ولو قال فويت ان اصوم غدا انشاء الله تعالى فلا رواية قبل انه صائم استحسانا وقيل ان اراد التعليق فغير صائم والا فصائم كما في الزاهدي [ وكرة ] ان ردد بين صوم رمضان و [ صوم ] غيره [ واجبا ] او نفلا او مطلقا بان نوى ان يصوم غدا من رمضان ان كان منه وان كان من شعبان فهو صائم قضاء او نفلا او غير مقيد به [ فان كان ] يوم الشك الذي نوى واجبا او ردد



بين رمضان او غيره [ من رمضان يقع عنه ] لوجود اصل النية [ والا ] يكن من رمضان بان كان من شعبان او لم يظهر واحد منهما [ فنقل ] لو افطر فلا قضاء عليه لكن عامة المشائخ قالوا اذا نوى واجبا آخر فظهر انه من شعبان فهو عما نوى من ذلك الواجب كما في المحيط [ ومن رأى ] ولو اماما [ هلال صوم ] اي غرة الصوم وهذا احسن في القاموس الهلال غرة القمر او الليلتين او الى ثلث او الى سبع والليلتين ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر [ او ] هلال [ فطر وحده يصوم ] وقال محمد بن سلمة اذا رأى هلال الفطر ولم يقبل قوله فانه يملك بلا نية الصوم وفي قول ان كان اما ما ياكل جهرا وغيره سرا كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو رآه رجل ثم دخل مصرا واهله صائمون فعليه ان يصوم معهم فان افطر اساء ولا شيء عليه كما في الزاهدي [ وان رد قوله ] والحال انه مردد القول لنهية الفسق اذا كانت السماء متغيمة و لتفردة اذا كانت مضحية وفيه اشارة الى انه يشهد عند حاكم و الشهادة لازمة ليلا ثلثا يفطر الناس اذا كان عدلا ولو مخدرة وكذا الفاسق ان علم قبول قوله وفي المستور شبهة الروايتين وان لم يوجد حاكم يشهد في المسجد وصاموا بقوله اذا كان عدلا والى انه لو قبل قوله وامر الناس بالصوم فافطر لزمه الكفارة على ما قال العامة وقال الامام لا يلزم كما في الزاهدي والى انه لو قبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاولى فان ما قبله من رمضان قطعاً ولذا شرط فيه نصاب الشهادة فلا يرد ان المشهور ان الوصلية لا تستعمل الا في موضع يكون الجزاء اولى بنقيض الشرط فيلزم ان يكون صوم يوم الفطر بالطريق الاولى عند قبول القول [ وان افطر ] بعد الرد [ قضى ولا كفارة ] عليه وفيه اشعار بانه اذا افطر قبل الشهادة او الرد يلزمه الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم كما في الكافي [ وقبل خبر عدل ] واحد وفيه رمز الى انه يقبل خبر واحد والى انه لا يشترط الدعوى و الشهادة كما قالوا واما عنده فقد اشترط الدعوى والى انه يشترط الاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا يقبل قول المستور والصحيح انه يقبل ولا الفاسق خلافا للطحاوي كما في المصنوعات [ ولو ] كان ذلك العدل [ قنا ] بالكسر عرفا خلاف المدبر والمكاتب فقبل خبرهما بالطريق الاولى ولغة عبد ملك هو و ابوه او خالص العبودية ويقال للواحد والجمع كما في القاموس [ او امرأة ] او امة او محدودا في قذف نائبا وعنه لا يقبل شهادته [ لصوم ] ظرف قبل [ مع ] نحو [ غيم ] اي سحب كالغبار والدخان وقال القضيبي انما يقبل اذا قال رأيت في الصحراء او بين خلال الغيم وعن الحسن يشترط النصاب له كما في المحيط [ و شرط مع ] نحو [ الغيم للفطر ] في ظاهر الرواية [ نصاب الشهادة ] اي شهادة غير الزنا وهو رجلان او رجل وامرأتان وفي المنتقى انه يقبل فيه شهادة واحد [ و ] شرط ايضا [ لفظها ] اي الشهادة [ والعدالة ] اي الاسلام التام والعقل والبلوغ للشاهد وفي الاكتفاء اشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد والامة والمحدود في القذف وفي المحيط انها غير مقبولة منهم [ لا ] يشترط [ الدعوى ] فيه

وفي العدة انه يشترط والاكتفاء مشير الى ان في الصوم والفطر لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي ان يأمر الناس بالصوم والخروج الى المصلى كما في العمادية [وبلاغيم جمع عظيم] غير مقدر في ظاهر الرواية [فيهما] اي في الصوم والفطر اي يشترط جمع يقع الظن بخبرهم كما في الكرماني فلا يشترط علم اليقين الناشي من المتواتر كما اشير اليه في المصنوعات لكن كلام الشرح مشير اليه وفي الزاد الصحيح انه يكونوا من اطراف شتى حتى لا يتوهم تراطوهم على الكذب وفي الكرماني عن ابي حفص اربعة آلاف قليل ببخارا وعن خلف خمسمائة قليل ببلخ وفي المحيط عن ابي يوسف رح انه خمسون وقال الطحاوي انه يقبل فيهما شهادة واحد جاء من خارج المصر او اعلى اماكنه وعن ابي حنيفة رح نصاب الشهادة وعنه في الصوم شهادة واحد والاكتفاء مشعر بانه لا يشترط فيهما الدعوى والشهادة والعدالة والحرية وفي المحيط انه يشترط الاخيران والظاهر من العمادية ان الصوم والفطر مع الغيم وبلاغيم مستويان في تلك الشروط وفي اعتبار الرؤية اشارة الى ان ما قال اهل التنجيم غير معتبر فمن قال انه يرجع في ذلك الى قولهم فقد خالف الشرع قال صلى الله عليه وسلم ( من اتى كاهنا او منجما فصدقه بما قال فهو كافر بما أنزل على محمد ) وعن ابي حنيفة رح ان رأى القمر قدام الشمس فليللة الماضية وان رآه خلفها فللمستقبلية وتفسير القدام ان يكون الى المشرق والخلف الى المغرب لان سير السيارة الى المشرق فالقمر اذا جاوز الشمس يرى الهلال في جهة المشرق والى ان لا عبرة لرؤية الهلال قبل الزوال ولا بعده وهي الليلة المستقبلية كما قال محمد رح وذهب ابو يوسف رح الى انه اذا رأى قبل الزوال فللماضية وعن ابي حنيفة رح ان غاب قبل الشفق فمن هذه الليلة كما في الزاهدي والى ان حكم احدى البلدين بالرؤية لا يلزم الاخرى وعن محمد رح انه يلزم والصحيح من مذهب اصحابنا انه يلزم اذا استفاض الخبر في البلدة الاخرى وان لا عبرة لاتحاد المطالع واختلافها وهذا ظاهر الرواية وقبل يعتبر كما في المصنوعات وحده على ما في الجواهر مسيرة شهر فصاعدا اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل غدو ورواح من اقليم الى اقليم و بين كل منهما مسيرة شهر [وبعد صوم ثلثين] يوما من رمضان [بقول عدلين] ظرف صوم او حال او صفة [حل الفطر] من يوم الحادي والثلثين سواء تغيمت السماء في الزمانين او لا فالاطلاق دال على ان هذا الحكم جار فيما اذا تغيمت السماء في الصوم والفطر جميعا وهذا بلا خلاف او في الصوم فقط وفيه خلاف والصحيح الفطر او في الفطر فقط او اضحيت فيهما وفيه خلاف ايضا قال الحسن يحتاج الصوم والفطر الى شهادة رجلين وان كانت السماء مضحية الكل في المحيط ولا يلزم منه كذبهما لانه لا اتصال القضاء به صار حجة فكأنهم راؤة [و] بعد صوم ثلثين [بقول عدل] واحد [لا] يحل الفطر الا اذا صاموا يوما آخر سواء تغيمت السماء في الزمانين او لا وقال محمد رح لو تغيمت السماء فيهما حل الفطر قال الحلواني لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا اضحيت في الفطر كما في الذخيرة [والاضحى] اي هلال يومه



من ذي الحجة [كالفطر] أي كهلل يومه من شوال في ظاهر الرواية فشرط مع الغيم العذلان مع الشهادة وبلاغيم جمع عظيم و عنه كالصوم فقبل مع الغيم خبر عدل وقد مر تمام الكلام \*

[فصل \* من جامع] من الجماع وهو ادخال الفرج في الفرج لكن في الخزانة ان

التقاء الختانين موجب للكفارة [او جومع في احد السبيلين] أي القبل والدبر من انسان حي فالجماع في الدبر موجب للكفارة كما فلا وهو الصحيح من مذهبه كما في المحيط لكن في الجواهر ان الرجل اذا لاط مع رجل لم يكفر وقضى كما لو محقت المرأة بمرأة وانزل ماؤها وفيه اشارة الى انه لو طلع العجور وهو مواقع وامسك لم يكفر كما لو جامع ناسبا وعن ابي يوسف رح ان بقي بعد الطلوع كفر وان بقي بعد الذكر لا وعليه القضاء ولو كتمت من الزوج الطلوع فعليها الكفارة ولو جامعها ثم مرض في يومه سقطت الكفارة كما في المحيط واني انه لو لف ذكره بخرفة مانعة للحراة لم يكفر كما في المنية والى ان الرجل بجماع المشتهاة كفر كالمراة بالصبي والمجنون وفي الصورتين اختلاف المشائخ كما في التمرناشي [او اكل او شرب] سواء نوى من الليل او النهار وفي النوازل اذا نوى من النهار ثم اكل لم يكفر والاول الصحيح كما في الكشف ولو اصبغ غير ناول للصوم ثم اكل لم يكفر عنده وكفر عندهما ولو اكل بعد الزوال فلا كفارة عند الكل كما في النظم [غداء] هو اصطلاحا ما يقوم بدل ما يتحلل عن شيء وهو بالتحقيقه الدم وبافي الاخلاط كالبازير وعرفا وهو المراد ما من شأنه ان يصير البدل كالحنطة والخبز واللحم وانما عد الماء منه وهو لا يغذو لبساطته لانه معين الغداء اذ هو جوهر ارضية لا بد له من مرفق الى الاعضاء سيما المجاري الضيقة لكن في النظم لم يكفر باكل الحبوب سوى الحنطة وقيل لم يكفر عندهما وفي المحيط اذا اكل ما يوكل عادة يكفر وما لا فلا فاذا ابتلع اللوزة الرطبة يكفر واليابسة لا وان مضغهما يكفر وفي المية لو ابتلع بزاق حبيبه يكفر على الخلاف وفي الزاهدي لو شرب الخمر كفر مع القضاء والتعزير والحد كما لو زنى لاختلاف الاسباب [او دواء] وهو ما يؤثر في البدن بالكيفية فقط كالكانفور وغرة لكن في المحيط لو اكل ما يتداوى به قصدا وتبعالا غيره بكفر وما لا فلا وفي الهلبج روايتان [عمدا] اي جماعا او اكلا او شربا قصدا احترازا عن الاكراه والخطاء والسببان كما ياتي [فصى] ما افسده مما فعل فيه فعلا مباحا [وكفر] عنه وانما ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بانه على التراخي كما قال محمد رح وقال ابو يوسف رح انه على الفور وعن ابي حنيفة رح روايتان كما في التمرناشي وقبل بين رمضانين وبه اخذ الكرخي والاول الصحيح ولذا لا يكره نقله كما في الزاهدي وانما قدم القضاء اشعارا بانه ينبغي ان يقدمه على الكفارة كما في الحيرة ويستحب التتابع كما في الهداية [كالمظاهر] اي تكفيرا كتكفيرة بان يعتقد رقة فان لم يستطع فصوم شهرين ولاء اذ بافطار يوم استقل فان لم يستطع فاطعام ستين ممكينا كالفطرة وفيه اشارة الى جواز الاباحة بالتغذية والتعشية او السحور والعشاء ليوم كما في المراجعة والى

ابن السلطان وغيره في ذلك سواء لكن في الحقائق عن محمد بن سلام وفي الخزائن عن نصير بن يحيى  
انهما افتيا بالصوم في الجبائرة وقالوا لا نامرهم بالاعتناق فانهم ربما يفطرون ثم يعتقون و بمجرد التشبيه  
لم يرد انه اذا جامع امرأته ليلا عامدا او نهارا ساهيا في اثناء كفارة الصوم لا يستأنف وفي الظهار  
يستأنف ولا بد ان يحفظ الصوم فان الكفارة عند ابراهيم النخعي رح صوم ثلاثة آلاف يوم وعند  
بعضهم لا يخرج من العهدة وان صام الدهر كله كافي النظم [ وهي ] اي كفارة الصوم [ بافساد اداء  
صوم ] شهر [ رمضان ] بعضا وكلا او على التقديرين كفارة واحدة فان الثانية لا تجب او يسقط على  
الخطاف وهذا اذا لم يكفر فاذا كفر للأولى فلا تدخل وعنه يكفيه الأولى وفيه اشعار بأنه بافساد رمضانين  
لزم كفارتان كما روي عن محمد رح وقال اكبر المشائخ كفارة واحدة وهو الصحيح للتداخل وقبل بغير  
الجماع يكفي واحدة الكل في الزاهدي وقال المرغيناني من اكل شهرة يؤمر بقتله كافي المبة والمتبادر  
من الافساد انه متعمد في ذلك كما دل عليه ما قبله فمن احتجم فاستفتى ومن يرخل منه الغقه فانتهى  
بفساد صومه فاكل لم يكفر لان على العامي العمل بفتوى المفتي فهو معذور في ذلك و ان اخطأ  
المفتي فيه كافي المحيط وعنه لو بلغه حديث فاكل لم يكفر لانه اعتمد على ما هو حجة في الاصل وعن  
ابي يوسف رح كفر لان عليه استفتاء فقط لان الحديث قل يترك ظاهرة دينه كافي التحفة [ لا غير ]  
اي لا يكفر بافساد صوم غير رمضان وهو قضاؤه والكفارة والنذر وغيرها [ وقضي فقط ] فلا يكفر  
[ ان افطر خطأ ] اي ذاكر للصوم غير قاصد للافطار كافي الكرمانى فلو تمضمض او استنشق فسبق  
الماء جوفه وهو ذاكر للصوم فسد بلا كفارة وقيل لم يفسد الا في الرابعة وقيل في التطوع وقيل في  
المبالغة ملأ الفم لا الغرغرة كافي الزاهدي وعن نصر اذا اغتسل فدخل الماء حلقه لا يفسد الا اذا  
صب فيه متعمدا كافي المحيط [ او ] افطر [ مكرها ] من سلطان او غيره فلم اكره رجلا او امرأة  
على الجماع مثلا فضي بلا كفارة عندهم كما لو طارحته لا في الابتداء كافي النظم وذكر في المضمرات  
لو اكرهت زوجها يكفران لكن في الذخيرة لا كفارة علمه وعليه الفتوى [ او ] فعل مثل الاكل بعد  
الصبح او قبل الغروب [ بطن انه ] اي وقت هذا الفعل [ لبل ] اي قبل الصبح او بعد الغروب لكن  
قال القدوري ان في القضاء بالاكل بعد الصبح روايتين والصحيح استحباب القضاء وفي لفظ الظن  
اشارة الى تحييز التسحر والافطار بالتحري وقيل لا يتحري في الافطار والى انه لو شك في الفجر فاكل  
لم يفسد لكن تركه مستحب اما لو شك في الغروب ففي الكفارة خلاف كافي المحيط والى انه لو تيقن انه  
ليل وكان خلافه لم يقض وفيه القضاء كافي فاضيل خان والى انه يتسحر بقول عدل وكذا بضرب الطبول  
واختلف في الديك واما الافطار فلا يحز بقول واحد بل المتن و ظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان  
مدلا صدقه كافي الزاهدي والى انه لو افطر اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الاثنين ظاهرين انه يوم  
العين وهو ليلة لم يكفر كافي المية [ او ] ان [ وصل دواء ] ونحوه مما فيه صلاح البدن [ الى جوفه ]



و هو ذاكر لصومه [ او دماغه ] بالكفر فلو اقطر في اذنه دهن فسد صومه وعهد رح لم يذكر الوصول الى الدماغ فاختلفوا انه شرط ام لا حتى اذا غاب الدهن في اذنه وجب القضاء ولو دخل الماء في اذنه لم يفسد بلا خلاف و فسد على الخلاف لو بلغ موضع الحقنة في الاستنجاء و اذا اقطر في التحليل لا يفسد وعده اذا بلغ الجوف يفسد كما يفسد اذا وصل الى قبل المرأة على الصحيح وفيه اشارة الى انه لو وضعت الكرسف في الفرج الداخل وعلقت بها خيطا ضعيفا ليس له قوة الاخراج و هو في حكم الخارج لم يفسد كما في التقنية و ظاهرة ان الرطب و اليابس منه سواء كما هو راي اكثر المشائخ فلو لم يصل الرطب الى الجوف لم يفسد و انما شرط كونه مما فيه صلاح البدن احترازا عما اذا طعن برميح فانه غير مفسد و ان بقي الزج في جوفه لكن اذا نفل السهم الى جانب آخر او دخل حجر الى جوفه من جائفة او ابتلع حصاة او غيب خشبة في دبره فمفسد و كذا لو دخل اصبعه فيه على المختار و انما شرط ذكر الصوم لانه لم يفسد في جميع هذه الصور بلا ذكره كما اذا فسا او ضرط في الماء الكلى في الزاهدي وجوف الانسان بطنه [ من غير المسام ] فلو وصل شيء منها الى الجوف لم يفسد بلا خلاف لكن ينبغي ان يكون مكررها على الخلاف قياسا على صب الماء على البدن كما يأتي و ما وصل من الحلق مستثنى منه و المسام بفتح الاول وتشديد الاخر منافذ الجسم كما في المغرب و الصباح و القاموس و غيرها فمن خفف الميم جعل اسم مكان من السوم بمعنى المرور فقد صحف فهي جمع الواحد المقدرا و المحقق من السم بالضم و هو الثقب مثل محاسن و حسن [ او ابتلع حصاة ] و نحوها مما لبس فيه صلاح البدن ولم يرغب الناس في اكله و هو ذاكر لصومه سواء كان اقل من الحمصة او اكثر لكن في النظم لو اعتاد اكل الحمصة و الزجاج وجب الكفارة و في المنية لو ابتلع الحمصة مثلا مرارا لاجل المعصية كفر زجرا و عليه الفتوى و في الزاهدي لو اكل الطين الذي يوكل تفكها فعن محمد رح لا كفارة فيه الا ان مشائخنا قالوا بوجوبها استحسانا و عنه انه كفر في الطين مطلقا و عن ابي يوسف رح لا كفارة في الطين الارمني ايضا و لو ابتلع حبة عنب كفر ومع ما يلتزق به اختلف المشائخ و لو ابتلع فستقا مشقوق الراس كفر و قبل انما يكفر بالملح و القستق الرطب [ او نقياً ] اي اخرج ما في جوفه متعمدا بالتكلف حال كونه [ ملاء فيه ] اي بحيث لا يمكن ضبطه الا بخرج كما مر في الطهارة و هذا عند الشبختين و اما عند محمد و زفر رحمهما الله تعالى فقد فسد صومه و ان لم يملأ الفم كما في الاختيار و ذكر في المحيط لو تقياً قليلا اقل من ملاء الفم مرارا جمع اذا فعله لعله و لا يجمع اذا فعل باختياره و في شرح الجامع يجمع عند ابي يوسف رح اذا كان بغتيان واحد و ظاهر كلامه ان البلغم الكثير مفسد كما قال ابو يوسف رح لكنه غير مفسد عندهما و هذا خلاف ما مر من الاختيار في الطهارة [ ولا ] يتضي [ ان ] غلبه [ القمي ] اي خرج ما في جوفه بلا تكلف و ملاء فيه [ او افطر ] بالجماع او الاكل او غيرهما [ ناسبا ] اي قاصدا للافطار غير ذاكر الصوم نفلا كان او فرضا و قال مالك انه مفسد للقرض لا النفل كما في

النية وقال ابو يوسف رح انه يفسد الصوم مطلقا فيقضي كما في النظم وقيل جماع النامي مفسد والصحيح خلافه كما في التحفة والأصح ان النسيان قبل النية وبعدها سواء فلو اكل اول النهار ثم نوى في وقته جاز وقيل انما جاز اذا لم يوجد منافيه ومن رأى صائما ياكل ناسيا يخبره اذا كان غابا والا فلا كما في الزاهدي والاولى ان يقضي اذا افطر ناسيا كما في الخزانة [ از احتلم ] اي رأى نوما مخصوصا في نهاره [ او نظر ] مرة او اكثر الى امرأة او صبي بشهوة ارتفكر [ فانزل ] في الصور [ او دخل غبار ] من الطاحونة او غيرها كما في الخزانة [ او دخان او ذباب في حلقه ] فلو ابتلع الذباب قصدا فسد كما لو وقع ثلج او مطرة في فيه وابتلع كما في الزاهدي وفيما ذكر اشعار بان طعم الادوية وريح العطر اذا وجد في حلقه لم يفطر كما في المحيط [ ولو وطى بهيمة ] اي ذات اربع من الحيوانات [ او ميتة او ] وطى [ في غير فرج ] كما اذا فخذ [ او قبل او لمس ] اي مس البشرة بلا حائل [ ان انزل قضى ] بلا كفارة وقيل لا قضاء برطي البهيمة وفي كلامه اشارة الى انها لو قبلته او مسته مع انزال منه لم يفسد صومه والى انه لو قبل بهيمة او مس فرجها فانزل لم يفسد بلا خلاف والى ان الرجل والمرأة في التقبيل والمس سواء والى انه لو خرج بالمس مذى لم يفسد وقيل لو خرج ذا دفق فسد ولو مسها من وراء الثوب فانزل فسد اذا وجد حرارة اعضائها والا فلا كما في المحيط والى انه لو استمنى بالكف فسد وهذا قول العامة وهل يباح ذلك قالوا لقضاء الشهوة لا لقوله صلى الله عليه وسلم ( نكح اليد ملعون ) ولتسكينها يرجي ن لا ياثم كما في الكرمانى [ ولا يفسد ] الصوم عند بعض المشائخ [ باكل ] اي بابتلاع [ ما استقر بين اسنانه ] من الغذاء او الدواء حال كونه [ اقل من ] قدر [ الحمصة ] بكمر الحاء المهملة وفتح الميم المشددة وكسرها فلو اكل قدرها او اكثر فسد وقدر ابو نصر الدبوسي المفسد بما قدر على ابتلاعه من غير ريق وعبارة محمد رح ( اذا كان بين اسنانه شئ قد دخل جوفه وهو كاره له لم يفسد ) كما في الدخيرة [ الا اذا اخرج ] اي الاقل باللسان او اليل او الخلال [ من فيه ] ثم اكل فانه مفسد بلا خلاف وقال ابو يوسف رح لم يلزمه الكفارة وفي الكلام رمز الى انه لو ابتلع لقمة كانت في فيه قبل الطلوع لم يكفر وهذا اذا كانت لقمة عيرة والا فان اخرجت فكفر ان لم تبرد والا فالقضاء وقيل الكل في الكل وقيل لم يجب الا القضاء في الكل عند الكل كما في النظم والى انه لو قتل خيطا فبله ببزاقه ثم ادخله في فيه ثم اخرج لم يفسد صومه وان فعل عشر مرات كما في النية والى انه لو اكل ما اخرج من بين اسنانه بالخلال جاز واما باللسان فلاحسن ان ياكله كما في البستان [ ولا ] يفسد [ باكل سمسة ] واحدة اخذها من الخارج [ مضغا ] الا اذا وجد طعمه فمفسد وعن ابي القاسم ان مضغه مفسد مطلقا وفيه اشارة الى انه لو ابتلعها كذلك فسد ووجب الكفارة على المختار كما في الخلاصة والى انه فسد باكل الماش والعفس والجاورس والارز لكن في الزهدي انه غير مفسد [ وعود القمي يفسد ] الصوم مع تذكرة عند ابي يوسف رح [ ان كسر ] اي ملأ فاه ولا يفسد عند محمد رح



وهو الصحيح كما في النهاية [ و ] يفسد [ عند محمد ر ح ان اعيد ] سواء كان قليلا او كثيرا و  
يفسد عند ابي يوسف ر ح ان قل وهو الصحيح كما في الخلاصة فلا يفسد عود القليل اتفاقا كما  
يفسد اعادة الكثير وهذا اذا ذكر الصوم و الا فلا يفسد كما في التحفة [ وكرة الذوق ] اي ذوق  
مقطر من غذاء او دواء في صوم وقيل في القرض كما في المحيط [ و ] كره [ مضغ شيء ] منه [ الاطعام  
صبي ] او زوج او نحوه [ ضرورة ] بان لا يجد من يمضغ او نحو ذلك والا فيكره وقيل لا يكره مطلقا  
وبان يكون الزوج سمى الخلق او يكون خوف غبن في المشتري فانه لا يكره الذوق والكلام مشير  
الى ان المضمضة والاستنشاق بغير الوضوء يكره لا الاستنقاع والغتسال وصب الماء على الرأس والتلفف  
بالثوب المبلول وعنه انه يكره الكل في الزاهدي والى انه يكره ادخال الماء في القم ثم اخراجه كما في قاضيخان  
[ و ] كره [ القبلة ان خاف ] الوقوع في الرقاق او الانزال وفيه رمز الى انه يكره ان يمضغ الشقة على  
ما روي عنه كما في الظهيرية والى انه يكره المباشرة الفاحشة وكذا المعانقة والمصافحة على ما روي عنه  
كما في الذخيرة [ ولا ] يكره [ السواك ] اي استعمال الخشب المخصوص في الوضوء للقرض او النقل  
وغيرهما سواء كان مبلولا او لا صباحا او راحا وهذا عندنا وقيل يكره في وضوء النعل كما في الزاهدي  
وغيره [ و الكحل ] اي استعمال الكحل ويجوز ضم الكاف وفيه اشعار بانه لا باس للنساء غير الصائمات  
بالاكتحال وكذا للرجال بالكحل الاسود للتداوي دون الزينة كما في الكافي وذكر في المصنوعات انه  
لا باس به للجمع يوم عاشورا على المختار لقوله عليه السلام ( من اكتحل يوم عاشورا لم ترمد عيناه ابدا )  
وقيل لا يجوز لان يزيد اكتحل بدم الحسين رضي الله تعالى عنه او به ليقر عينيه بالنظر اليه رضي الله  
تعالى عنه وعن ابويه والسلام على جده ولعله من مفترقات الروافض فان الغالي من الفساق  
لم يقع عنه مثل هذه الافعال [ وشيخ ] جاز عمره خمسين [ فان ] سمي به لفناء قواه او للقرب منه  
[ عجز عن الصوم ] لزيادة الايضاح فان الشيخ الفاني الذي يعجز عنه في الحال بسبب الهرم ويزداد  
كل يوم الى ان يسوت كما في المحيط والكرماي وفي حكمه كل من يعجز عن الصوم في الحال  
ويشس عنه في الاستقبال [ افطر و اطعم ] تمليكا او اباحة فان ما ورد بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة  
والتمليك بخلاف ما بلفظ الاداء والاتيان فانه للتمليك كما في المصنفات و غيرة فيشكل ما في التلويح  
( انهم قالوا ان مفعوله الثاني اذا ذكرتم لتتمليك و الا فلا باحة ) و يؤيد الاشكال ما في الزاهدي عن  
ابي يوسف ر ح انه اذا غداهم او عشاها لم يجز لان الاباحة لا ينبي عن التمليك والفدية مبنية عنه  
[ لكل يوم ] افطريه [ مسكينا ] اي مصرفا من المصارف كما اشرنا اليه [ كالفطرة ] نصف صاع من  
بر او زبيب او صاع من تمر او شعير فلو اطعم مساكين نصف صاع من بر من يوم جاز عندنا و  
لو اطعم مسكينا صاعا منه من يومين لم يجز عنده وعن ابي يوسف ر ح رايتان والاطلاق مشير الى  
ان له ان يقدي اول رمضان بركة كافي المنية وذكر في الزاهدي انه يطعم في كل يوم ولا ينتظر مضي

الشهر والى ان وقت وجوبه كقضاء رمضان كما في التمر تاشى [ويقضى] ما افطر واطعم [ان قدر] على الصوم لانه يشترط لجواز الخلف دوام العجز [وحامل] اي ذات حمل بالفتح اي ولد في البطن [او مرضع] اي ذات ارضاع اي التى لها ولد رضيع [خافت] كل واحدة الضرر بلجتهاها او بقول طبيب حاذق مسلم [على نفسها او ولدها] المخصوص بالمرضع التى هي ام له كما هو الظاهر لكن الارضاع لم يجب عليها بل على الاب بل المراد بها الظئير فانه واجب عليها بعقد الاجارة كما في الكرمانى وعن اسمعيل المتكلم ان الظئير المستأجرة كالام في اباحة الافطار فعلى هذا لو تعينت الام للارضاع بان لم يوجد غيرها مثلاً اباح لها الافطار وفيه اشارة الى انها تشرب الدواء اذا خافت عليه وهو لم يشرب والى ان المحترف المحتاج لم يفطر قبل مرض مبيح له فلو خاف الخبز ضعفاً خبز نصف النهار فقط وان لم يكف اجرتة فلو اتعب نفسه حتى اجتهد العطش فافطر كفر وقبل بخلافه كما في المنية وذكر في الخزانة ان الحر الخادم او العبد او الداهب بسد الزهر او كربه اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الافطار كحرارة او امة ضعفت للطبخ او غسل الثوب [ومريض خاف] بالاجتهاد او بقول الطبيب [زيادة مرضه] الكائن او امتداد او رجوع العين او جراحة او صداع او غيرة ويدخل فيه خوف عود المرض ونقصان العقل فمن له نوبة حمى فافطر مخافة الضعف عند اصابة الحمى فلا بأس به لان الغالب كالكائن وقال نجم الائمة من اشتد مرضه كره صومه وفيه رمز الى انه لو زال المرض وبقي ضعفه لم يفطر لزوال المبيح الكل في الزاهدي والى انه لو خاف حدوث المرض افطر كما في الاختيسار [والمسافر] الذي له قصر الصلوة [افطروا] اي اباح افطار هؤلاء الاربعة لكنهم اسروا فيه الا اذا ظهر عذرهم وقال الزاجري يفترض على الحامل الافطار في آخر النهار ويصح في اوله واطلاق المسافر مشير الى انه لو سافر من مكانه او حضر من سفره افطر لكنه مكروه وقال المرغيناني لو انشأ السفر بعد الصبح لم يفطر بخلاف ما لو مرض بعده صائماً كذا في المنية وعن ابي حنيفة رح لو اصبحت المديض صائماً ثم صح ثم افطر لم يكفر كما في الظهيرية [وفضوا] ما افطروا قبل رمضان آخر او بعده [بلا فدية] اسم من الغداء بمعنى البدل الذي يخلص به عن مكروه يتوجه اليه كما في الكشف [وصوم سفر لا يضره احب] اذا لم يفطر عامة رفقائه والا فلا فطار افضل اذا كانت النفقة مشتركة بينهم وفيه اشعار بان الصوم مكروه للمسافر اذا اجهد كما في قاضيهان [وان صح] المريض الحقيقي او الحكمي كالحامل والمرضع والحائض والنفساء وغيرهم [او اقام] المسافر [ثم مات] الصحيح او المقيم [فدى وارثه مافات] اي وحب عليه ان يؤدي فدية مافات عنه من ايام الصيام كالفطرة عيناً او قيمة [ان عاش بعده] اي ائكان حياً بعد الصحة والاقامة [بقدره] اي بقدر ما ذات فلو ذات بالمرض او السفر صوم خمسة ايام مثلاً وعاش بعده خمسة ايام بلا قضاء ادى وارثه فدية صوم خمسة ايام [ولا] يعيش بعد بقدره بل اقل [فبقدره ما] اي فينحدي بقدر الصحة والاقامة لا القوت فلو فات خمسة زعاش ثلثة فدى ثلثة فقط والطحاوي رحمه وقال انه



قول محمد رح واما قولهما فالوصية بخمسة والاستجابي حرر الخلاف هكذا ( لو عاش اقل مما فات فان صام فيما عاش فلا شيء عليه عندهم و ان فرط ولم يصم اصلا فكذا عند محمد رح وقالوا عليه الوصية بكل ما فات ) والمتن ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام مشعر بانه لو كان المريض لم يصح فلا شيء عليه وهذا اذا لم يتحقق البأس عنه والا فعليه الفدية لكل يوم من المرض كما مر من الكرماني وقال صاحب المحيط انه شيء يجب حفظه جدا وينبغي ان يستثنى ايام المنهية مما عاش لما سيأتي ان اداء الواجب لم يجز فيها [ و شرط ] لوجوب الفداء على الوارث [ الايضاء به ] بشرطه [ ونفل ] وجوز الايضاء من التنعيل [ من الثلث ] اي ثلث ماله ان كان له وارث والا فمن الكل والمتبادر من هذا الكلام ان الايضاء واجب عليه ان كان له مال كما في المنية وغيرها [ وفدية كل صلوة ] مكتوبة او واجبة كالتردد في السنة فالحال في سعة من الترك [ كصوم يوم ] اي كفديته وقيل فدية صلوة يوم كصومه ان كان معسرا والظاهر خلافه كما في الخزائنة وقال محمد بن مقاتل به بلا قيد الاعسار وعامة المشائخ مالوا الى الاول وعليه الفتوى كما في الكرماني والقياس ان لا يجوز الفداء من الصلوة واليه ذهب البلخي كما في قاضيخان والاستحسان ان يجوز الفداء عنهما اما في الصوم فلورود النص واما في الصلوة فلمعموم الفضل ولذا قال محمد رح انه يجزئها انشاء الله تعالى وفي الكلام رمز الى انه لو فرط في ادائها باطاعة النفس وخداع الشيطان ثم ندم في آخر عمره و اوصى بالفداء لم يجز لكن في ديباجة المستصفى دلالة على الاجزاء والى انه لو لم يوص بالفداء وتبرع وارثه جاز وقال محمد رح انه اجزئ انشاء الله تعالى وفي الزاهدي قيل انه لم يجز الصوم وفي التحقيق قيل لم يجز الصلوة ولا خلاف انه امر مستحسن يصل ثوابه اليه وينبغي ان يغدي قبل الدفن وان جاز بعده وكيفية ان يسقط من عمرة اثنا عشرة سنة ومن عمرها تسعة ثم يدفع الباقي من العمر الى مسكين من ملكه دفعة واحدة ان كان الثلث وافيا بالفدية والا فيدفع اليه ما يملكه فيقبضه ثم يهبه من الدافع فيقبضه ثم يدفعه الى المسكين ثم وثم الى ان ينتهي عمره وان لم يملك شيئا استقرض وارثه وينبغي ان يقول الدافع للمسكين في كل مرة اني ادفعك مال كذا لفدية صوم كذا لفلان بن فلان بن فلان المتوفى وبقول المسكين قبلته واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى فقير جملة جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه من اقل من نصف صاع لم يعتد به وبه يفتى كما في ايمان الصغرى [ وعبادة غيره لا يجزيه ] اي صوم الوارث وغيره للميت وصلواتهما له لا يكفي فالإضافة للعهد فلا يرد ان الزكوة والحج والكفارة مجزئة بلا خلاف وعن عصام ومحمد بن مسلمة رض ان غيره صام او اطعم عنه احتياطا لان السنة وردت بهما ولو لم تأخذ بهما لضرب من الاحتياط كما في المحيط وذكر في الزاهدي عن عصام و ابراهيم بن يوسف يقضي غيره صلواته [ ويلزم النفل ] اي اتمام صوم النفل [ بالشرع ] اي بشرع غير مظنون انه عليه والا لا يلزمه كما في الصلوة

وفيه اشعار بان افطاره لا يجوز كما ياتي [ الا في الايام المنهية ] اي في المنهي الصوم فيها فجعل الايام منهيّة لعلاقة الحل [ اي يوم الفطر ] يوم [ الاضحى مع ثلثة ] من الايام [ بعده ] اي الاضحى تسمى تلك الثلثة بالتشريق و الاحسن اي العيدين و التشريق فان صومها لا يلزم بالشروع فيه فبالاقتداء لا يلزم القضاء وعن ابي يوسف رح انه يلزم به كما في الكشف وذكرني الزاهدي وغيره انه لا يلزم بالشروع عنده خلافا لهما و انما احتاج الى التفسير لان الايام المنهية كثيرة وان لم يكن بمثل تلك الايام منها ستة شوال فان الصوم فيها يكره مطلقا عنده و متتابعاً عند ابي يوسف رح و عن الحسن لا يكره مطلقاً كما قال المتأخرون الا انهم اختلفوا ان المتتابع افضل ام التفرق وقال الحلواني يستحب صومها اذا اكل بعد العيد اياما كما في المضمرات وذكرني النظم انه يستحب التفرق في كل اسبوع يومان لطعن اهل الكتاب ومنها يوم التروية وعرفة وقيل النهي في حق الحاج ومنها الجمعة منفرداً وهذا عنده خلافا للطرفين ومنها يوم المهرجان و النيروز اذا لم يوافق ما اعتاده و المختار ان صومه غير مكروه ومنها صوم الدهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابي يوسف رح كما في المحيط ومنها صوم الرصال اي صوم يومين او ثلثة بلا افطار كما في المضمرات ومنها صوم ايام البيض فانه مكروه عند بعض كما في الخلاصة وهي الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر و قيل من الرابع عشر كما في الزاهدي و عن ابي يوسف رح انه مستحب كصوم الاثنين و الخميس كما في المحيط [ وصرح النذر فيها ] اي في هذه الايام المنهية بالاصالة مثل نذرت ان اصوم لله يوم النحر او غدا وكان الغد يوم النحر او بالتبعية مثل ان يندر صوم هذه السنة او سنة متتابعة او ابداً عنه انه لا يصح النذر فيها [ لكن افطر ] لكرهية الصوم [ وقضى ] في ايام آخر الا صوم الابد فانه اطعم لكل يوم مسكيناً كما في الفطرة و عن محمد رح اوصى بالاطعام [ وان صام صح ] و خرج عن عهده وفيه اشعار بانه لو نذر صوم الاضحى و افطر و قضى يوم الفطر صح كما في الزاهدي و بانه لو صام فيها عن واجب آخر كالقضاء و الكفارة لم يصح لان ما في الذمة كامل اذاه ناقصاً كما في المضمرات [ و يفطر ] النفل اباحة [ بعذر ضيافة ثم يقضي ] المفطر سواء كان ضيفاً او مضيفاً ذكره المصنف لكن لم يوجد رواية المضيف و الضيافة مشعر بان غيرها ليس بعذر مبيح و اما هي فعنه انها ليست بعذر و عنهما انها عذر كما في الكافي و ينبغي ان يقول اني صائم و يسأله ان لا يفطر كما في فتاوى الحجة و الأفضل ان يفطر ولا يقول اني صائم حتى لا يعلم الناس صومه و قال ابو الليث ان كان الافطار لسرو مسلم فمباح و الا فلا كما في النظم و الصحيح انه ان تأذى الداعي بترك الافطار يفطر و الا فلا و قال الحلواني الاحسن انه ان يثق من نفسه القضاء يفطر و الا فلا و قال خلف انه لا يفطر وان حلف بالطلاق و ينبغي ان يكون فيه تفصيل على قياس ما قال الحلواني كما في المحيط وفي كلامه اشارة الى ان لا يفطر بلا عذر كما روي ابو بكر الرازي عن اصحابنا رضي الله عنهم و عن الشيخين انه يباح و اختلف فيه المتأخرون



والاول المأخوذ كما في نكاح الكافي و الى ان غير النفل لا يفطر كما في المحيط وعن ابي يوسف رح  
ان صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر وهذا قبل الزوال واما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه  
عقوق احد الوالدين كما في الزاهدي [ ويمسك ببقية يومه ] وجوبا او استحبابا والاول الصحيح لحق  
الوقت كما في النهاية و ضمير يومه لفاعل يمسك مما يأتي من قوله [ مسافر قدم ] اي جاء من السفر  
و نوى الإقامة في محلها بعد الطلوع [ و حائض ] او نفساء [ طهرت ] بعد الطلوع او معه او قبله  
على الاقل منهما و لم يبق من الليل مقدار الغسل و التحريمه و في النهاية قيل ياكل الحائض سرا  
وقيل هي والمسافر والمريض جهرا [ وصبي ] او صببة [ بلغ ] في بعض اليوم [ وكافر ] مرتد او غيره  
[ اسلم ] فيه والاصل فيه ان من صار اهلا للاداء في اليوم يومر بالامساك من هذا الوقت و فيه اشعار  
بانه يمسك بالطريق الاولى من افطر متعمدا او خطأ او مكرها او دخل يوم الشك وظهر رمضانته كما  
في قاضيجان [ ولا يقضي ] ذلك اليوم [ هذان ] اي الصبي الذي بلغ و الكافر الذي اسلم ولو عند  
الضحوة وعن ابي يوسف رح انهما قضيا اذا صار اهليين عندهما و في الامساك اشعار بانهم مفطرون  
في بعض السهار فلو لم يفطروا فيه و نورا الصوم في وقتها لم يجزئهم عن رمضان لانعدام الاهلية في  
اوله الا المسافر فانه يجزئه عنه لاهليته كما في الاختيار فلو افطروا بعدها فلا كفارة عليهم بالاتفاق و في  
القضاء على المسافر والكافر خلاف ولا خلاف في قضاء الحائض ولا قضاء على الصبي كما في النظم ويومر الصبي  
بالصوم اذا اطاقه كما قال التوكر الرازي وعن محمد رح انه يؤدب حينئذ وقال ابو حفص انه يضرب ابن  
عشر سنين على الصوم كما على الصلوة وهو الصحيح فلو لم يصم ليس عليه القضاء كما في الزاهدي [ ويتم ]  
وينبغي ان لا يفطر [ مقيم ] صائم [ سافر ] بعيد الصبح [ ولو افطر ] وان كره [ لا كفارة ] عليه  
الاحسن لم يكفر فان جواب لو ماض وخالف الزمخشري السلف في تجويز الاسميه و يجوز ان يقال  
ان لو بمعنى ان رح يصح ان يكون الجواب اسميه بلا فاء كما في المغني [ و جنون كل الشهر ] مما يمكن  
ابتداء الصوم منه والاحسن جميع الشهر [ مسقط ] للصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر  
من رمضان لا يلزم القضاء على الصحيح لان الصوم غير صحيح فيه كما في النهاية [ لا ] يسقطه جنون  
[ البعض ] فيما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولو من آخر رمضان لزم قضاء الكل ولو افاق في ليلة منه  
لم يلزم قضاؤه على الصحيح كما في عامة المتداولات كما في المحيط وغيره و من الظن ان في التحقيق افاقته  
في جزء من ليلة موجبة للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق مشعر بانه لم يفرق بين الجنون الاصلي  
والطاري فلو بلغ مجنونا ثم افاق في بعض منه لزم قضاء الماضي وعن محمد رح انه لم يلزم كما في المحيط  
وذكر في الزاهدي المعتبر في الافاقة زوال جميع ما به من الجنون [ وان اغمي عليه اياما ] اي ثلثين  
يوما او بعضها لكن في دلالة الايام عليه خفاء [ قضاها ] اي قضى تلك الايام [ الا يوما نواه ] في وقتها  
كما اذا افاق قبل الزوال او اغمي عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقضي ذلك اليوم لوجود النية فيه

على ما هو الظاهر من حال كل مؤمن و البناء عليه احب ما لم يعلم خلافه فلو اعتاد الفطر او سافر لزم القضاء كما في المحيط و اعلم انه قال ابن عبد البر ان احاديث تعجيل الافطار و تأخير السحور صحاح متواترة كما في فتح الباري و ذكر في الزاهدي انه قال من سنن الصوم التسحر و تأخير و تعجيل الافطار و يستحب الافطار قبل الصلوة و من السنة ان يقول عنده ( اللهم لك صمت و بك آمنت و عليك توكلت و على رزقك افطرت و صوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت و ما اخرت ) \*

[ فصل \* الاعتكاف ] لغة اللبث من العكف اي الحبس او من العكوف اي الإقامة كما في الكرمانى و شريعة على ضربين هنة و واجب و باللام اشارة الى الاول و هو مكث في مسجد بنية عبادة غير واجبة بقريئة قوله [ سنة مؤكدة ] مطلقا و قيل في العشر الاخير من رمضان و اما في غيره فمستحب كما في بيان الاحكام و قيل هنة على الكفاية حتى لو ترك في بلدة لاساعوا و قيل سنة لا يائمه تاركه و قيل مستحب كما في الزاهدي و الصحيح الثاني لمواظبته صلى الله عليه و سلم على ذلك و قضائه في شوال حين تركه كما في المضمورات و الكلام مشير الى ان اقل مدة هذا الاعتكاف ساعة و هذا ظاهر الرواية و عنه انه يوم فعلي الاول لا يقضي اذا انمده و على الثاني يقضي لان اعتكاف النفل لازم الاتمام و الى ان الصوم ليس بشرط و هو ظاهر الرواية كما في النهاية و الى انه يجوز ان يعتكف ليلا كما في النظم و الى انه يجوز في كل مسجد و عن ابي يوسف ر ح يجوز في غير مسجد جماعة كما في الكافي و فيه ايماء الى انه لا يجوز في ظاهر الرواية الا في مسجد جماعة كالواجب ثم اشار الى القسم الثاني من الواجب بقريئة الصوم و القضاء و غيرهما من الاحكام الاتية فقال [ و هو ] اي الاعتكاف الواجب بالنذر على طريق الاستخدام [ لبث صائم ] اي قرارة و فيه رمز الى انه تعريف اعتكاف الذكر و اما تعريف اعتكاف الانثى فسياتي و الى ان الصوم شرط او ركن كما في التحفة و الصوم شامل لغير الفرض ففي المزارع من الصوم الواجب ما يجب على نادر الاعتكاف و في الخزائنة انه لو قال بغير صوم لزمه مع الصوم و الى انه لا يصح النذر باعتكاف الليل و عن ابي يوسف ر ح انه يجوز فان عمر رضى الله تعالى عنه نذر في الجاهلية اعتكاف ليلة و قد امره صلى الله عليه و سلم بايفائه كما في النظم [ في مسجد جماعة ] اي يقوم فيه جماعة و لو مرة في يوم كما اشار اليه الكرمانى و عن ابي حنيفة ر ح انه لا يصح الا فيما تقوم خمس مرات و قيل يصح في الجامع بلا جماعة كما في المحيط و الصحيح انه يصح فيما اذن و اقيم فلا يصح عند الحياض و مسجد قوارع الطريق كما في الخلاصة و ينبغي ان لا يصح في مصلى العبد و الجنائز و في المضمورات الافضل في المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التي كثر اهلها [ بنبته ] اي بنية اللبث و الاولى ان يكون الضمير للرجوع ليشعر بان اللبث للعبادة له تعالى و فيه اشعار بانه لا يجب بمجرد الشروع فيه و عن ابي حنيفة ر ح انه يجب به كما في الظهيرية و بانه يجب بمجرد قصد القلب و النذر واجب على النفس مما



ليس عليها بالقرول ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كما في كتب الفروع والاصول كالخزانة والتحقيق وغيرهما [واقله] اي اقل مدة الاعتكاف الواجب او مدة اقله [يوم] كما في عامة المتداولات لكن في بحر المحيط عن كنز الورد وخزانة الاكمل ان اقله يوم عنده واكثر من نصف يوم عند ابي يوسف رح وساعة عند محمد رح فلو نذر الاعتكاف قبل الزوال في يوم صام لم يصح عنده خلافا لهما كما في الزاهدي [فيقضي] ذلك الاعتكاف الواجب [من قطعه فيه] اي في ذلك اليوم فان لم يقضه فعليه الايصاء [ولا يخرج] من يعتكف للواجب ليلا او نهارا [منه] اي من المسجد وسطحه كداخله [الا لحاجة الانسان] اي لما فيه ضرورة كداء الشهادة وقضاء الدين وحمل الطعام والشراب اذا لم يكن له خادم كما في النظم والخوف على النفس والمال واخراج ظالم له كما في المضمرة وكاجابة السلطان والبول والغائط والغسل والوضوء ولا يتروضا في المسجد او عرصته خلافا لمحمد رح كما في الزاهدي ولا بأس بان يدخل بيته للوضوء ولا يمكث بعد الفراغ كما في المحيط واعلم ان الجمعة من اهم الحوائج كما في الكرمانى وغيره الا انه لما كان فيه تفصيل قال [او] [الجمعة] من قرب من الجامع منزله [بعد الزوال ومن بعد منه منزله] اي معتكفه [فوقتا] يخرج [يدركها] اي الجمعة [ويصلى السنن] حال كونها [للجمعة] قبلها وبعدها كما في الاصل او قبلها اربعا او ستا سنة وتحية كما في المحيط وعنه انه يخرج بقدر ما يصلي ركعتين ثم يرجع من غير تراخ والعيدان كالجمعة كما في النظم والكلام مشير الى انه لا يخرج لعيادة المريض ومجلس العلم وعلوة الجنازة الا اذا استثنى عن نذره وقبل يخرج اليها اذا لم يكن للميت من يقوم بأمرة كما في الزاهدي [ولا يفسد] الاعتكاف [بمكثه] اي المعتكف في الجامع [اكثر منه] اي من وقت يصلي فيه الفرض والسنة ولو يوما و ليلة [فان خرج عنه] الناذر ولو بالنسيان [ساعة] عنده واكثر من نصف يوم عندهما وهو ايسر للمسلمين كما في الخلاصة [بلا عذر] اي حاجة الانسان [فسد] اعتكافه [وياكل ويشرب وينام] ويطيب ويدهن ويزوج ويخلع [ويبيع ويشترى] لحاجته الاصلية لا للتجارة فانه مكروه [فيه] اي في المسجد [بلا احضار مبيع] فيه فانه مكروه على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس به عند بعض والى انه لا بأس باحضار الثمن [لا] يفعل هذه الافعال فيه [غيره] اي غير المعتكف فانه مكروه وفي الزاهدي لغيره النوم فيه ولو مقيما مضطجعا رجلاه الى القبلة [ولا يصمت] اي يكره له ترك التحدث واطالة السكوت لان الصمت ليس بقربة في شريعتنا كما في الكرمانى او يكره له ان ينوي الصوم مع زيادة ان لا يتكلم وقيل ان ينذر ان لا يتكلم اصلا كما في النهاية ويستحب الذكر كما في السراجية [ولا يتكلم الا بخير] اي بما لا اثم فيه فان حرمة التكلم بالشري في وقت الاعتكاف اشد منه في غيره [ويبطله] اي الاعتكاف [الوطي]

في القبل او الدبر [ ولو ] وطى [ ليلا او ناسيا ] وفيه اشعار بان الاكل ناسيا لم يبطله [ و ] يبطله [ وطئه في غير فرج ] من الانسان كالتخمين [ او قبلة او لمس ] كلباهرة [ ان انزل ] وفيه رمز الى انه لو نظر فانزل لم يبطل كما في المحيط [ و الا ] بنزل [ فلا ] يبطله [ وان حرم ] هذا الفعل عليه [ والمرأة تعتكف ] باذن زوجها لا غير [ في بيتها ] فان كان فيه مسجد والا فيجعل موضعها مسجدا كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انها لا تعتكف في مسجد جماعة وعنه ان مسجد بيتها افضل ثم مسجد حبيها و الى انها لا تعتكف في بيتها في غير مسجد ولا يانيها زوجها ولا تخرج منه كالرجل كما في شرح الطحاوي و لو حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال بنذر الشهر الا اذا لم تقض ايام الحيض متصلة بالشهر [ ولو ] نذرت اعتكاف عشر اعتكفت لا مكان التتابع كما في الزاهدي [ نذر ] بلا نية الليالي [ اعتكاف ايام ] مفعول نذر الجملة صلة لموصول محذوف فان الكوفية جوزوا حذفه ولا وجه لمنع البصرية عنه كما في الرضي والمعنى من نذره [ لزمه ] فمن لم يشترط لصحة النذر الا كون المندور عبادة فظاهر وكذا عند من اشترط ان يكون من جنسه فرض لانه لبث في المسجد كما اذا صلى كذا في المحيط والمراد من الفرض ما هو فرض قصدا فلا يلزم النذر بصلوة الجنائز وعبادة المرضى لانها واجبة ولا بالوضوء وقراءة القرآن لانها للصلوة لا لعينه كما في الكفاية ولا بدعاء كذا دبر كل صلوة عشر مرات وكذا بالصلوة عليه (عليه السلام) كل يوم كذا وقيل يلزم النذر بها كما في النية [ بلياليها ] المتقدمة عليها وفيه اشعار بان من نذر اعتكاف ليال لزمه بايامها المتأخرة لان كلا من الايام والليالي يستتبع ما بازائه من الليالي والايام بانفاق الروايات [ ولاء ] اي متتابعة [ وان لم يشترط ] الولاء [ وفي ] نذر اعتكاف [ يومين ] بلا نية ليلتهما لزمه [ بليستهما ] ولاء وكذا العكس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ر ح في الليلتين لا يلزمه شيء وفي اليومين لزمه الليلة المتوسطة ايضا كما في المحيط وعنه يدخل فيه هذه الليلة استحبابا لا وجوبا كما في شرح الطحاوي وعنه لا يدخل الا البومان كما في قاضيجان [ و ص ] في نذر ايام او يومين [ نية النهار خاصة ] لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه رمز الى انه صح في نذر ليال او ايلتين نية الليل خاصة لانه نوى الحقيقة الا انه لا يلزمه شيء و الى انه لا يصح نية النهار في نذر الشهر لانه اسم لثنتين يوما وليلة و الى انه صح نذر يوم فبدخل المسجد في اعتكافه قبل طلوع الفجر وفي اعتكاف ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد الغروب من اليوم الاخر كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة اي خصت نية النهار وانفردت من نية الليل خاصة وانفرادا منها والجملة حال من النية ويحتمل ان يكون صفة فيكون حالا من النية لا من النهار كما ظن اذ التانيث يابى عنه ولا يخفى انه يشعر بانفراده و فراغ باله فيشير الى ما التزمه من رعاية حسن الاختتام كما الى الحديث القدسي على صاحبه الصلوة والسلام والله اعلم \*



## \* [ كتاب الحج ] \*

قدمه على النكاح لانه ليس من العبادات المحضة وليس من آخر العبادات كما ظن بل الجهاد كما تقرر في الاصول فالاولى تقديمه على النكاح [ والحج ] لغة القصد الى شيء وشريعة القصد الى بيت الحرام باعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما قالوا والفتح والكسر لغة وقيل الكسر لغة نجد والفتح لغيرهم وقيل الفتح الاسم والكسر المصدر وقيل بالعكس كما في فتح الباري وهو نوعان الحج الاكبر حج الاسلام والحج الاصغر العمرة كما في الننف فلم يكن العنوان من التخصيص في شيء [ فرض ] الحج الاكبر [ على حر مسلم مكلف ] فلا يفرض على العبد والكافر والصبي والمجنون ولا يبعد ان يترك قيد مسلم لان المكلف يغني عنه [ صحيح ] من الامراض فلا يفرض على الزمن والمقطوع الرجل وغيرهما عنده وفي رواية عنهما واما عندهما وفي رواية عنه يفرض على هؤلاء فبلزم الاحجاج عندهما خلافا له فلو كان صحيحا ثم صار زمنيا لزمه الاحجاج بلا خلاف [ بصير ] فلا يفرض عنده على الاعمى وان وجد قائدا ويفرض عندهما وفي رواية عنه وعن محمد رح انه لا يفرض عليه وذكر القدوري ان من له آفة يعمل معها بالمعين وقد وجد ففي الوجوب عليه روايتان الكل في المحيط وظاهر كلامه ان الصحة شرط الوجوب عنده وللمشائخ فيه خلاف والصحيح انه شرط الاداء فعلى هذا يلزم على المريض الايصاء لا على الاول كما في النهاية [ له زاد ] اي نفقة وسط وهو في الاصل الذخر الزائد على ما يحتاج اليه في الوقت كما في المفردات [ وراحلة ] اي ما يحمله وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا ومجيئا وهي في الاصل لبعير القوي على الاسفار والاحمال ويستوي الذكر والانثى والتناء للمبالغة كما قال ابن الاثير وفيه اشارة الى انه لو وجد ما يكتري مرحلة ويمشي مرحلة لعجز عن الراحلة كما في فاضيلان وكذا لو استاجر اثنان بعيرا ثم ركب كل منهما فرسحا كما في الزاهدي والى انه يشترط الملك او الاستيجار فيهما فلا يفرض باباحتهما ولو كان المبيع قريبا له كما في المضمرات والى انه لا يجب بالمال الحرام لكن لو حج به جاز لان المعاصي لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يقال انها غير مقبولة كما في مكروهات صلوة الخزانة ولا يخفى ان هذين في حق الافاقى واما في غيره فالشرط فيه الزاد والقدرة على المشي والمتبادر ان هذه الامور شرط عند خروج قافلة بلدة فان ملكهما قبله فلا ياتم بصرفه الى حيث شاء كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرهما [ فضلا ] اي فضل الزاد والراحلة ويحتمل ان يكون مصدر يفضلان [ عما لا بد منه ] اي من حاجته الاصلية كما مرفى الفطرة [ وعن نفقه ] وسط [ عياله ] اي الذين عليه اسباب معيشتهم كالزوجات والاولاد الصغار والخدم والعيال بالكسر جمع العيل كالنير ولا يخفى ان النفقة مستدركة بما لا بد منه ولعل الذكر لزيادة الاهتمام [ الى حين عودة ] الى وطنه من ابتداء سفره فلا يشترط بقاء نفقة يوم بعد العود خلافا لابن عبد الله

الجرجاني وعن أبي يوسف رج نفقة شهر كما في المحيط وقيل في التاجر راس مال التجارة وفي  
المحترف الات حرقته وفي صاحب الضيعة ما يعيش بغلتها وفي الجراث والاكاز آلاتهما من البقر ونحوه  
كما في قاضيخان والكلام مشير الى انه لو كان له كروم وعقارات واواض وجوانيت يستغلها يكفيه وعياله  
الى العود غلتها وقيمتها لزم الحج كما في المنية وكذا اذا كان له جواهر او ثياب للزينة كما في الجواهر  
[ مع امن الطريق ] اي مع ظن مريد الحج ان طريقه آمن من العصيان والقنل وغيرهما فان علم  
انه لم يامن غالبا يجوز تأخيرها كما في الجواهر الا يرى ان ابابكر الوراق خرج حاجا فلما ذهب مرحلة قال  
لاصحابه ردوني فقد ارتكبت سبعاية كبيرة في مرحلة فردوه وفي واقعات الناطقي ان قتل بعض  
الحاج عذر في ترك الحج وعن أبي القاسم الصغار يبلغ قال لا شك في سقوط الحج عن النساء وانما  
اشك في الرجال وافتي ابوبكر الجصاص ببغداد انه سقط عن الرجال ايضا لكثرة الاخطار و به  
افتي الهري والترجماني الصغير بخوارزم وابو الفضل الكرمانى بخراسان كما في الزاهدي وقال عبد الله  
البلخي (ن) ليس الحج على اهل خراسان منذ كذا سنة وقال ابو القاسم الصغار لا ارى الحج فرضا منذ  
عشرين سنة و البادية عندي دار من دار الحرب ومثله قال ابوبكر الاسكاف في سنة ست وعشرين  
و ثلثائة فكيف في زماننا قيل انما قالوا ذلك لانه لا يتوصل الى الحج الا بالرشوة فيكون سببا للمعصية  
ومتى يؤل الامر الى هذا يرتفع الطاعة كما في المضمرات وقاضيخان وغيرهما لكن في المنية لا يمنع  
الحج بالمكس فانه لا يخلو قافلة عن ذلك فلو سقط الحج بمثل ذلك ارتفع العمل بقوله تعالى والله  
على الناس حج البيت الاية فالاعتماد على ما قال الفقيه ابو الليث انه ان غلب سلامة الطريق ففرض  
والا فساقط وظاهرة ان امن الطريق شرط الوجوب كما روي عنه وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو  
الصحيح فيلزمه الايصاء كما في النهاية ولما فرغ من الشروط المشتركة شرع فيما يختص بالمرأة فقال  
[ والزوج ] بالجر اي مع الزوج ويجوز الرفع على الابتداء [ او المحرم ] اي الذي حرم عليه نكاحها  
ابدا بقراءة او رضاع او صهرية كما في المشاهير وهذا وان كان مخرجاً لاخت زوجته وعمتها وخالتها فان  
حرماتها مقيدة بالنكاح لكنه مخرج للزوج ايضا ولو عرف بما حل الوطع وحرم النكاح ابدا للدخل فيه  
الزوج وان لم يكن محتاجا اليه في هذا المقام واطلاقه يدل على وجوب الحج عليها وان كان المحرم  
لم يوافقها الا بنفقتها وفيه اختلاف الروايتين كما في المحيط وفي معزى كلامه ومؤخفي الى اشتراط كون  
الزوج والمحرم عاقلين بالغين موافقين لها في ذلك بلا اجبار فلا عبرة للصبي والمجنون ولا يجبر الزوج  
والمحرم على ذلك كما في شرح الطحاوي والى اشتراط كون المحرم غير فاسق والا فلا يجب عليها كما في  
الخزانة [ للمرأة ] الشابة او العجوز والاكتفاء مشير الى ان اذن الزوج لا يشترط لان حقه لا يظهر  
في الفرائض والى ان التزوج غير واجب عليها اذا لم يكن لها زوج وبنبغي ان يقعد المرأة بالخالية  
عن العدة لان من شرط الرجوع الخلوع عن العدة اي عدة كانت كما في الزاهدي وغيره و ظاهر كلامه

(الزوجة)  
(ن)  
(الزوج)  
(المحرم)



ان المحرم شرط الوجوب و للمشاغ فيه خلاف كما من الطريق و في تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على الامر بالصحيح الوجه بلا شرط كون قريب معه لكن للاب ان يمنع عنه حتى يلتحي و يكون له ذلك ان احتاج اليه الاب او الام كما في الخلاصة [ ان كان بينها ] اي بين مكن المرأة [ وبين مكة ] مأخوذة من تمسكت العظم اي خرجت منه و لكون البلدة الحرام وسط الارض تسمى بها كما في المفردات و انما ذكر الحرام لاضمحلال معنى الوصفية بالاسمية [ مسيرة سفر ] اي مسافة ثلاثة ايام و لياليها و فيه اشارة الى انها لا تسافر بلا محرم الا الى ما دون السفر كما في الكافي [ في العمر ] بسكون الميم و ضمها اسم لمدة عمارة البدن بالحياة [ مرة ] واحدة اسم لجزء من الزمان كلاهما ظرف فرض [ على الفور ] في اصح الرايتين عن ابي حنيفة رح و هو قول ابي يوسف رح و قال محمد رح على التراخي كما في المحيط و الاول المختار كما في السراجية و لذا سقط عدالته بتأخيرها كما في التمرتاشي و الفور لغة الغليان ثم استعير للسرعة ثم سمي به الساعة التي لا لبث فيها كما في المغرب و قال ابن الاثير فور كلشي اوله و شريعة تعجيل الفعل في اول اوقات امكانه و التراخي لغة التباعد و شرعا جواز تأخير الفعل عن الاول الى ظن الفوت فيشتمل العمر و المراد من الفور ان يتعين اشهر الحج من العام الاول للاداء فياثم عند الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا ادعى ولو في آخر عمره فانه رافع للاثم بلا خلاف و من التراخي ان لا يتعين هذه الاشهر له فيجوز التأخير عند محمد رح لكن يشترط سلامة العاقبة كما نقل منه في المبسوط و غيره و فيه اشكال لان العاقبة مستورة غير قابلة لبناء شيء الا ترى انه لو سأل سائل هل يحل التأخير عن هذه العام عند محمد رح لم يجز للمفتي ان يجزم بالتحليل و التحريم و الصحيح ما قال ابو الفضل في اشارات الاسرار انه لا ياثم عند محمد رح بالتأخير اذا مات فجأة و اما اذا ظن الموت بالامارات فياثم بالفوت لان العمل بدليل القلب واجب عند فقدان غيره و كذا في الكشف لكن في الزهدي لو وجب عليه الحج و حبل بينه و بينه حتى مات سقط لان وجوبه موسع كما سقط عن الحائض قبل خروج الوقت و قيل لم يسقط لانه على الفور و كذا اذا افتقر بعد اليسار و ان فرط حتى اتلف ماله يسمعه ان يستقرض فيحج و ان مات قبل قضاء القرض برجى ان لا يواخذ به اذا عزم على القضاء و في النمرناشي عن ابي يوسف رح لزمه الاستقراض و لو حج الفقير ثم استغنى لم يحج ثانيا لان شرط الوجوب التمكن من الوصول الى موضع الاداء الا ترى ان المال لا يشترط في حق المكى لكن في النوادر انه يحج ثانيا [ ولو احرم ] من مبيعات [ صبي فبلغ او عبد فعتق فمضى ] كل منهما على احرامه و اتم اعمال الحج [ لم يؤد فرضه ] اي لصبي او العبد لانه متنفل في الاحرام فلا ينقلب فرضا [ و لو جدد الصبي البالغ ] قبل الطواف و الوقوف [ احرامه ] بان يرجع الى مبيعات من الواقيت و بحداد الدليبة بالحج [ للفرض صح ] ذلك التجديد لانه لعدم الاهلية لم يكن احرامه لازما فلو

رجع الى تجديد الاحرام ادى فرضه [ لا العبد ] اي لا يصح تجديد احرام العبد المعتق لانه لاهلية الاحرام كان احرامه لازما فلا يخرج عنه الا بالاتمام وفيه اشعار بان المجنون اذا افاق والكافر اذا اسلم بعد الاحرام ومضي كل منهما عليه لم يؤد فرضه و لوجود الاحرام اداة كما في المضمرات [ وفرضه ] اي فرض الحج الاعم من الشروط والركن [ الاحرام ] لغة المنع كما قال ابن الاثير وشرعا تحريم اشياء واجباب اشياء كما في تمتع الهداية وهو شرط كما في النهاية وغيره ولا يبعد ان يكون فيه اختلاف في الركنية فانه كالتكبير في الصلوة كما في تمتع الكافي وغيره [ والوقوف ] اي الحضور ولو ساعة من زوال عرفة الى طلوع فجر النحر [ بعرفة ] هي كعرفات اسم لموضع شرقي من مكة على اثني عشر ميلا منها تقريبا وينبغي ان لا ينون وفي الصحاح انها شبيهة بمزال لكن قد تكرر ذكرها في الاحاديث الصحيحة كالبخاري ومسلم وانما سمي بها لان ابراهيم عليه السلام وضع اسمعيل وهاجر بمكة ورجع الى الشام ولم يتلاقيا سنين ثم التقيا يوم عرفة بعرفة [ وطواف الزيارة ] و يسمى طواف يوم النحر وطواف الركن وطواف الافاضة فالطواف الدوران حول الشئ والزيارة مصدر زرت فلانا اي لقيته بزوري بالفتح اي قصدت زوره وهو اعلى الصدر كما في المفردات والاضافة بادنى ملابسة والمعنى الدوران حول البيت في يوم من ايام النحر سبع مرات فالكل ركن لكنه قول الشافعي رحمه الله فان الركن عندنا اربعة والباقي واجب كما في جنايات المضمرات وفي تأخير الطواف اشعار بان الوقوف فوقه ولذا لم يغسل الحج بالوقاع قبله [ و راجبه ] اي الحج وهو ما بتركه الدم [ وقوف جمع ] اي الوقوف بجمع ولو ساعة من بعد صلوة فجر النحر الى ان يسفر جدا وهو كالمزلفة اسم لبعثة على سبعة اميال من مكة شرقيا وانما سمي به لانه اجتمع فيه آدم وحواء عليهما السلام [ والسعي ] اي سعي سبع مرات [ بين ] الى [ الصفا ] بالقصر [ و ] الى [ المروة ] فيفيد ان صعودهما واجب كما في شرح النواويل والنتف لكن في الكلام اشكل من وجهين احدهما ان لا يجب الا المشي لا غير في بطن الوادي والثاني ان يسن السعي في بطن الوادي كما سيجيى وهما جبلان شرقان الاول مائل الى جنوب البيت والثاني الى شماله ما بينهما ستة وستون وسبعمئة ذراع والسعي مائة ذراع واثنى عشر ذراعا [ ورمي الجمار ] اي رمي سبعين جمرة في ايام النحر والتشريق بالجمار بالكسر وهي ثلاثة مواضع من منا يرمي بها جمارا اي صغارا من الاحجار كما يجيى وانما سمي بالجمار كما بالجمرات اعلاقة الحلول [ وطواف الصدر ] و يسمى طواف الوداع وطواف آخر العهد بالبيت وفي النتف انه سنة فالصدر بفتحيتين رجوع المسافر من مقصده والشاربة من مورده والمعنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه [ للافاق ] اي الخارج من المواقيت فلم يجب على الحلي والحرمي والمكي وقال ابو يوسف ر ح اني احبه للمكي كما في شرح الطحاوي والافاقى بالمد منسوب الى الافاق جمع افق فالصواب افقي كما في المغرب والتهذيب وغيرهما ولناصر الفقهاء ان يقول لا نسلم ان الافاق جمع حتى وجب



ودة في النسبة الى الواحد فعن سيبويه ان الافعال للواحد وقال بعض العرب هو انعام كما في الفائق وغيره ولو سلم انه جمع فلم لا يجوز ان يكون الياء للوحدة كما قالوا في رومي ولو سلم انها للنسبة فالرد غير واجب فانهم ارادوا بالافق الخارجين وبالاتاقى الخارجين وهذا معنى آخر له لورد الى الافقي لم يفهم منه ذلك فصار كالانصاري على ما نقل صاحب الكشف عن النزمشري [والخلق] اي قطع شعر الرأس بالموسى وغيره عند الخروج عن الاحرام والادنى ان يقال والاخل ليشمل التقصير ايضا والواجب السادس الاحرام من الميقات كما في الضمرات وذكر في النظم للمفرد ثثة عشر فعلا وللقارن ستة عشر وللمتمتع سبعة عشر ثم قال ان الترتيب بين هذه الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضا من اشواط الزيارة واجب [وغيرهما] من الفريض الثلث والواجبات [سنن] ناركها مسعى وهي التيامن في الطواف وتقبيل الحجر كما في النصف والرمل في الثلثة الاول من اشواط الطواف والسعي في بطن الوادي وطواف القدوم والببتوتة ممنا وجمع والاضطباع والجمع بين الظهر والعصر بعرفة باذان وقامتين وبين المغرب والعشاء بمزدلفة باذان واقامة كما في النظم والبواقي من الاغتسال قبل الوقوف والاجتهاد في الدعاء [و] غير ذلك [آداب] ناركها غير مسعى كما في شرح الطحاوي [واشهره] اي الحج [شمال وذو القعدة] بالكسر والسكون [وعشر ذى الحجة] بالكسر وقال الجوهرى انها بالكسر المرة الواحدة من الشواذ وقال ابن الاثير انها بالفتح المرة الواحدة على القياس الا ان المطري قال الفتح لم يسمع وظاهرة يدل على انه عشريال وتسعة ايام كما قال ابو يوسف رح في الجامع وقال ابو عبد الله الجرجاني وابو بكر الرازي ان يوم النحر من اشهر الحج وثمرته انه ان احرم يوم النحر لحج القابل لم يكره عندنا كما في الذخيرة ويمكن ان يحمل الكلام عليه لانه اذا حذف التمييز جاز التذكير وفيه اشعار بان في قوله اشهره تسامحا او مجازا حيث جعل بعض الشهر شهرا وما في الكشف وغيره ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد فمخرج للعشر لانه خارج عن الشهرين على انه قول مرحوح لا يليق بفصاحه القرآن وانما اضيف الى الحج اشارة الى انه لو ملك الزاد والراحلة قبل هذه الاشهر فاستهلك ام بحب عليه الحج كما في المحيط والى انه لا يحل شيء من اعمال الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافيه اجزاء الاحرام قبلها ولا اجزاء الرمي والخلق وطواف الزيارة وغيرها بعدها لان كل ذلك محرم فيه وانما سميت بهذه الاسامي لانهم لما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بما يوافق تلك الازمنة فهم يحجون ويقعدون عن الحرب و ينتقلون عن مواضع يقال شال زيد اذا زال عن مكانه واعلم ان ايام الحج وما لا بد منه خمسة يوم عرفة وايام النحر والتشريق [وكره] كراهة تحريم [احرامه] اي المحرم [له] اي للحج [قبها] اي الاشهر كما اشير اليه في شرح الطحاوي وذكر في التحفة انه مكروه بالاجماع وفي المحيط ان امن من الوقوع في محذور الاحرام لا يكره وفي النظم عنه يكره الا عند ابي يوسف رح وفي كلامه اشعار

بأنه لا يكره الاحرام في اوائل الاشهر ولا في غيرها الا اذا اُخِرَ بحيث يفوت الوقوف بعرفة كما اذا احرم يوم النحر فانه لا ينعقد الحج لغوات اقرى اركانه [ والعمرة ] اهم من الاعتناء لغة القصد الى مكان عامر كما في المغرب او الزيارة التي فيها عمارة الود كما في الفودات و شريعة افعال مخصوصة [ منة ] موكدة وقيل واجبة كما في التحفة وعن بعض اصحابنا انها فرض كفاية كما في الكافي [ وهي طواف ] للبيت [ وسعي ] بين الصفاء والمروة فليس سواهما ركن فالاحرام والحلق شرط كما في التحفة لكن في شرح الطحاوي ان الاحرام ركن والسعي والحلق او التقصير واجبان وما سوى ذلك سنن وآداب تاركها مسيىم [ وحازت ] العمرة [ في كل المنة ] مرة او اكثر واجتنب فيها ما في الحج و اذا استلم الحجر يقطع التلبية في اصح الروايات و اذا حلق يخرج عن احرامها كما في قاضيان [ وكرهت ] العمرة وصحت في [ يوم عرفة و اربعة بعدها ] من ابام النحر والتشريق وعن ابي يوسف رح لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال وعنه الارلى التاخير عن هذه الايام اذا احرم بها في غيرها و اما اذا احرم فيها فيرفضها كما في المحيط [ وميقات المدني ] اي مبدأ احرام اهل المدينة ومن سلك هذا الطريق من غيرهم سواء كان مكيا او غيره للحج او العمرة وهكذا في سائر المواقيت لانه مما عينه صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الاختيار وغيره وقال ابن حجر انه صلى الله عليه وسلم وقتها لاهل الافاق قبل الفتح لما علم انه ستفتح والميقات في الاصل الوقت المحدود ثم استعير للمكان اي موضع الاحرام كما في الكرماني والمدني كالمدينى منسوب الى مدينته صلى الله عليه وسلم كما في شرح مسلم [ ذكر الحليفة ] على المصغر مكان على اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة فهو ابعد المواقيت اما لعظم اجور اهل المدينة و اما للرفق باهل سائر الافاق فان المدينة اقرب الى مكة من غيرها [ و ] ميقات [ العرفي ] و الخزامي و اهل ما وراء النهر و العراق بالكسر بلاد يذكر و يؤثث معرب ايران شهر بشهر وهو موضع الملوك كما في الاراهير [ ذات عرق ] بالكسر ارض سبخة على ستة و اربعين ميلا من مكة وانما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق [ و ] ميقات [ الشامي ] والمصري وغيرهما من ارض المغرب بالقصر والبائين والنسبة او بالمديانيين اذ اتياء لواحدة وحذف الاخرى كما في الرضي [ جحفة ] بضم الجيم وسكون الحاء قرية خربة على خمس مراحل او ستة سمي بها لان قوما نزلوا بها فاجحفهم السبل اي استاصلهم واهل مصر تركها الان الى رائغ بالراء والهمزة والغين المعجمة لانه لا ينزلها احد الا سم كما في فتح الباري [ والنجدي ] ومن سلك هذا الطريق والنجد اسم لعشرة مواضع مرتفعة بين اليمن والتهامة وهما اعلاها والعراق والشام اسفلها و اولها من ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقويم البلدان [ قرن ] بالتحريك كما في الصحاح وفيه انه بالسكون و هو محل مشرف على عرفات كما في المغرب لكن نقل القاضي عياض ان المتحرك الطريق والساكن الحبل وهو على مرحلتين من مكة كما في فتح الباري [ و اليمني ] و النهامي و غيرها [ يحمل ] بفتح الباء



واللامين و مكون الميم و يقال ان اصله الملم بالهمزة و الياء تسهيل و حكي يرمزم و هو مكان على مرحلتين من مكة و هذه المواقيت كالتحديد فيلملم جنوبي و يقابله ذو الحليفة و قرن شرقي و يقابله الجحفة و اما ذات عرق فيحاذي قرن و لا يخلو بقعة من البقاع الا ان يحاذي ميقاتا منها كما في فتح الباري و هذا اذا قصد مكة من طريق مسلوكة و اما اذا قصد من غيرها فميقاته ما يحاذي ميقاتا من هذه المواقيت كما في الاختيار [ و حرم تاخير الاحرام عنها ] اي عن هذه المواقيت [ لمن قصد ] من الانفاقي و الحلي و الحرمي و الملكي الخارجين للتجارة او غيرها [ دخول مكة ] للحج و العمرة او التجارة او التوطن او غيرها فان دخل بلا احرام فعليه حجة او عمرة و كذا في كل مرة و فيه اشعار بان له لو قصد دخول بستان بني عامر او غيره من الحل فدخل فيه ثم دخل مكة فلا شيء عليه و عن ابي يوسف رح انه شرط نية الإقامة فيه خمسة عشر يوما كما في الزاهدي و غيره [ لا ] يحرم [ التقديم ] اي تقديم الاحرام على هذه المواقيت بعد دخول الاشهر و الافضل من ديرة امله لان التأخير الى الميقات بطريق الترخص و عن ابي حنيفة رح هذا اذا امن ان لا يقع في محذور الاحرام و عن محمد رح هذا اذا كان اول ما يجمع و حسن التأخير الى الميقات كما في المحيط [ و حل لاهل داخلها ] اي داخل هذه المواقيت و يدخل فيه اهلها [ دخول مكة ] ل الحاجة لا للنسك [ غير محرم و ميقاته ] اي ميقات اهل داخلها للحج و العمرة [ الحل ] بالكسر هو ما بين المواقيت و الحرم لا الحل الذي هو خارج المواقيت [ و ] الميقات [ لمن ] استقر [ بمكة ] و الحرم [ للحج الحرم ] فجاز ان يحرموا من دورهم و قال ابو جعفر الحرم من جانب المشرق ستة اميال و من الشمال اثنا عشر و من المغرب ثمانية عشر و من الجنوب اربعة و عشرون كذا في الكبرى لكن الاصح انه من الشمال ثلثة اميال تقريبا كما في المضمرة او اربعة فانه التسعيم و قيل انه ليس بطرف الحل بل بينهما نحو ميل كما في فتح الباري [ و ] لمن بمكة [ للعمرة الحل ] من اي مكان شاء منه و اقربه التنعيم كما في المحيط [ و من شاء ] من الحاج او المعتبر [ احرامه ] قص شاربه و اظفاره و عانته [ ثم توضأ و الغسل ] للتنظيف حتى يومر به الحائض [ احب ] و فيه اشعار باستحباب الكل كما في الاختيار [ و لبس ازارا ] بلا عقد حبل عليه فانه مكروه و هو من وسط الانسان [ و رداء ] من الكتف فيستر به الكتف و في النهاية انه يدخل تحت يدة البمنى و يلقي على كتفه الا يمر و يبقى الابمن مكشوفاً الا ان الاول اولى كما في عدة الماسك لصاحب الهداية و هذا اذا وجد و الا فيشق سراويله و بنأزوبه ارقميصه و يرتدي به كما في الظهيرية و فيه اشارة الى انه لا يلبس السراويل و التنبان و القميص كما باتي و لا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يديه في كميه كما في النظم و الى ان السنة للحاج ان يلبس ثوبين كما في الكرماني فلو اكتفى بما بستر عورته جاز كما في الاختيار [ طاهر بن ] بالغسل او الجدة و في الاختيار ان للسرب الجدد الابيض افضل [ و يطيب ] اي استعمل عينا لها رائحة طيبة ان وجدها استحباباً و عن محمد رح انه لا يطيب بما يبقى اثره بعد الاحرام و الاول الصحيح

كما في المحيط [ وصلى ] في موضع الاحرام [ شفعا ] قرأ فيهما ما شاء والافضل هوية الكافرون والاخلاص  
كما في الكرمانى [ وقال المفرد ] اي المحرم بالحج [ اللهم ] اصله يا الله حذف حرف النداء لانه انما يليق  
بالغافل تعالى الله تعالى عنه و آخر ما عوض عنه من الميم المشددة تبركا بالابتداء باهمه تعالى وقد  
زيف ما قال الفراء ان اصله ( يا الله آمنا بالخير ) حذف الحرف مع المفعولين و ادغم [ اني اريد الحج ]  
مشير الى ان الغرض يتأدى بمطابق النية وهذا استحسان وعن الحسن انه لا يتأدى به كما لا يتأدى بنية  
النفل كما في الزاهدي و الى ان النية يصح بلفظ الحال و ان كان الماضي في الانشاء اغلب و الى ان النية  
مع اللفظ افضل لكن يجوز بالقلب و الاول افضل كما في الاختيار [ فيسره لي ] لاني لا اقدر على هذه  
الافعال الا بتيسيرك [ وتقبله مني ] كما تقبلت من حبيبك و خليلك عليهما الصلوة والسلام ربنا تقبل  
منا [ ثم لبى ينوي بها ] اي قال لبيك الخ حال كونه ناريا بالتلبية [ الحج ] وفيه اشارة الى انه يشترط  
اقتران النية بالتلبية وقد صح بالنية السابقة كما في سائر العبادات على ما روي عن محمد ر ح كما في الزاهدي  
و الى انه لم يبعد الصلوة و ان استوى على بعيرة و الاقتران بها افضل كما في الاختيار [ وهي ] اي  
التلبية [ لبيك اللهم لبيك ] اي الب لك البابين اي اجبتك اجابة بعد اجابة فحذف الفعل مع الحار  
ورد المزيد الى الثلاثي ثم اضيف الى ضمير الخطاب الداعي هو الله تعالى او الرسول عليه الصلوة والسلام  
لانه دعاهم الله او رموله الى الحج و الاظهر انه ابراهيم عليه السلام لانه بعد فراغه من بناء البيت امر  
ان يدعوه اليه فدعاهم على ابي قبيس فاسمع الله صوته لادلاء آدم عليه السلام فمن وافق بالتلبية  
مرة فقد حج مرة و من زاد فزاد و من لم يوافق بها اصلا لم يحج اصلا كما في المبسوط و المضمورات و غيرها  
فان قلت ان الخطاب بكلمة اللهم هو الله تعالى فيلزمه ان يخاطب اثنان في كلام واحد وهو غير جائز  
كما تقرر في موضعه قلت قد صرحوا بجوازه اذا عطف احدهما على الآخر و قال النسوي بحذف العاطف  
في الكلام القديم كما نقله الرضي و غيره فيجوز ان يكون تقديرة لبيك و اللهم لبيك فصح الخطاب  
بالكاف الاول لابراهيم عليه السلام و بالباقي له تعالى على طريق الجواب عن سلام الغائب فانه يرد  
الجواب على المبلغ اولا ثم على ذلك الغائب لانه محسن اليه بالتسليم و المبلغ بالتبليغ و لا يخفى ما في  
وحدة الجواب عن دعاء ابراهيم عليه السلام و كثرته عن دعائه تعالى مع صيغة الخطاب لا الغيبة من اللطافة  
[ لبيك لا شريك لك ] استيناف [ لبيك ان الحمد ] بكسر الهمزة على الاستيناف بفتحها على التعليل  
و الاول اصح كما في المحيط و هو اختيار محمد ر ح كما في الكرمانى [ و النعمة ] بالكسر اسم او مصدر  
بمعنى الانعام منصوبة و هذا اشهر او مرفوعة على الابتدائية [ لك ] خبران او خبر المبتداء او خبرهما  
محذوف تقديرة ان الحمد و النعمة يثبتان لك او الحمد لك [ و الملك ] كالنعمة [ لا شريك لك ]  
استيناف [ و لا ينقص منها ] اي من هذه الكلمات حتى يكون احرامه على وجه السة [ و ان زاد ]  
من المرويات عليها [ حاز ] مثل لبيك اله الخلق لبيك و يستحب رفع الصوت بها [ فصار محرما ]



بهذه الافعال لكن الركن هو التلبية مع النية فكل منهما لا يجزئ عن الآخر كما في التنتف وذكور  
 في الاختيار ان التلبية مرة شرط والباقي سنة تاركها مسيئ وفي المحيط عن الصاحبين ان النية كافية <sup>ويقال</sup>  
 الطرفان ان التلبية لم يشترط بل لفظ دال على التعظيم كالتسبيح و التهليل و لو بالفارسية لكن في  
 الهداية انه قول الثلاثة و اذا عرفت ذلك [فيتقي] اي يجتنب [الرفث] اي ما يستقبح من ذكر الجماع  
 ودواعيه وهو الاصح كما في المفردات وقبل هو بالفرج الجماع و باللسان المواعدة به و بالعين الغمز  
 له كما في المغرب [والفسوق] لغة الخروج و شريعة الخروج عن حدود الشريعة وقيل التساب والتنازع  
 بالالقباب كما في الكرمانى [والجدال] اي شدة الخصام و مراجعة الكلام مع الرفقاء و المكارين  
 و الخدام و ما قيل انه مجادلة المشركين في تقديم الحج و ناخبة فليس مراد ههنا كما في الكرمانى  
 [و قتل صيد البر] و هو ما يكون توالده في غير الماء فما في الماء حل قتله و يستثنى منه الغواسق  
 الاتية [والاشارة] في الحضرة [اليه] اي الى القتل [والدلالة] في الغيبة [عليه] فيتقي عن  
 اخذ الصيد و الاعانة عليه [والتطيب] اي استعمال الطيب بحيث يلزق شئ منه بشئ من بدنه او  
 ثوبه كاستعمال ماء الورد و المسك و غيرهما و الدهن في معنى الطيب و يكره شم الطيب و الريحان  
 و الشمار الطيبة كما في المحيط [وقلم] اي قطع [الظفر] ولو واحدا سواء فله بنفسه او غيره بأمره او قلم  
 ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به ح كما في المحيط [و] يتقى الرجل و المرأة [ستر الوجه]  
 لانه محرم عليهما [و] يتقى الرجل ستر [الرأس] فلا يجوز للمرأة كشفه كما سيأتي فالاولى راسه  
 و فيه اشعار بانه لو حمل على راسه شئ مما لا يغطي به الرأس كالطست فلا شئ عليه و الا فعليه الجزء كما  
 في المحيط [و غسل رأسه] بالخطمي و الخل و الزيت [و لحيته بالخطمي] اي بما امتزج به وقيل اريد  
 به الخطمي العراقي اذ فيه رائحة مستلذة و عن ابي يوسف ر ح لا بأس به كما في المضمرة و فيه  
 اشعار بانه لو غسل بالصابون او الحرض او الماء القراح ليس عليه شئ و ذا بالاجماع كما في شرح  
 الطحاري [وقصها] اي قطع اللحية كلا او بعضا و فيه رمز الى انه قد يقص في النهاية ان الكاسرة  
 يحلقونها للشجاعة و كذا بعض العصاة [وحلق رأسه] كلا او بعضا و كذا حلق رأس محرم او حلال  
 فالاولى حلق الرأس [و شعر بدنه] ولو من الابط و الاولى اخذ الشعر فيشمل التقصير و التنتف و اخذ  
 الشارب و غيرها بلا استدراك و يتقي احتراق شعر اليد للخبز كما في المحيط [و لبس مخيط] لبسا  
 معتادا كما اذا ادخل اليد في كم القباء او القميص او الحبة مثلا فلوارتدى بها او اتزر بالسراويل ليس  
 عليه شئ كما في الكافي [و] لبس [عمامة] فلبس بعض الرأس ممنوع كستر الكل [و] لبس [خفين]  
 الا بعد قطع الساق منهما و هو لم يجد النعلين و انما ثني مع لبس الخف ممنوع لانه يشعر باباحة  
 المشي به و هو منهى و الاولى لبسه مخيطا او خفين فان المرأة تلبس المخيط و الخفين كما في قاضيخان  
 و لا يخفى ان ذكرهما تخصيص بعد تعميم [و المصبوغ بطيب] اي بشئ له رائحة مستلذة كالزعفران

والحناء بخلاف الرسمة فان فيها خلاف [الا بعد زواله] اي زوال الطيب بلا وائحة بالغسل او الخلق او مرور الايام وعن محمد بن روح لو لم يتعد صبغه الى غيره جاز لبسه كما في المغرب وعنه لو لم يتناثر الصبغ جاز كما في الكرمانى و اشار في المضمومات الى عدم صحة القولين الاخيرين واعلم انه لو قال ويتقي الرفث وغيره مما هو محظور الاحرام لكان احسن لان ما اجمل هنا قد فصل في الجنايات [لا] يتقي [الاستحمام] اي الاغتسال باي ماء كان لكن بحيث لا يزيل الوسخ في المحيط ازالة التفت حرام وهو في الاصل الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الاثير ودخول الحمام كما قال المطرزي [ولا] الاستظلال ببیت [مما يتخذ من حجر او مدر او صوف او وبر] [او] الاستظلال [بمحمل] بفتح الميم الاول وكسر الثاني او بالعكس الهودج الكبير [رشد هميان] بالكسر ما يجعل فيه الدراهم او الدنانير من همي المطراي انصب كما في الكرمانى [في خصرة] بالفتح اي على وسطه والمنطقة كذلك [واكثر التلبية] اي قال لبك الخ ما استطاع فانها سنة [متى صلى] اي كلما فرغ من صلاة ولو نافلة وهذا ظاهر الرواية وقال ابو جعفر من صلاة وقتية دون فائنة او نافلة كما في شرح الطحاوي [او] متى [علا شرفا] بفتحين اي مكانا مرتفعا [او هبط] اي نزل [راديا] اي حضيا وهو في الاصل مهيل فيه الماء [او لقي ركبا] اي لقي بعض الحجاج بعضا آخر سواء كانوا ماشيين او راكبين كما اشار اليه النهاية والركب في الاصل اسم جمع او جمع الراكب الابل [او اسحر] اي دخل في السحر سدس آخر الليل او مال واس دابته بالزمام كما في النهاية او كلما استيقظ من منامه كما في المحيط والاصل في ذلك ان التلبية كالتكبير في الصلاة فيوتى بها عند الانتقال من حال الى حال كما في الهداية [واذا دخل مكة] ليلا ويستحب نهارا [بدأ] منها [بالمسجد] الحرام من جانب الشرق من باب بني شيبه فانه من هذا الباب مستحب كما في الاختيار والمسجد في وسط مكة ذراعه مائة الف وعشرون وطاقانه سبعة واربعون ومائة واسطواناته اربع وعشرون واربع مائة كلها من مرمر او رخام وابوابه خمسة عشر [وحين رأي البيت] الحرام الواقع في وسط المسجد هو علم انفاقي لهذا المكان الشريف زاده الله تعالى شرفا وتعظيما له سقفان وعرض السطح ثمانية عشر في خمسة عشر ذراعا وحيطانه الى السماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضها ذراعان من ركنه الشامي الى العراقى اثنان وعشرون ذراعا ومنه الى اليماني اربعة وعشرون ومنه الى الحجر احد وعشرون وشبر [كبر] اي قال الله اكبر اي من الببت وغيرها [وهلل] اي قال لا اله الا الله تحرزا عن الوقوع في نوع شرك لعظمته [ودعا] لانه يستجاب اذا رآه في العدة وصي بعضهم ان يقال اللهم اجعل لي مستجاب الدعوة [بما شاء] فان التعيين يذهب رقة القلب ولذا لم يذكر محمد بن روح في الاصل للحج شيئا من الدعوات انبي في العدة والظهيرية وغيرها [ثم استقبل] استحبابا [الحجر] الذي كان ابيض مضيا ما بين المشرق والمغرب ثم صار اسود لينحجب اهل الدنيا عن زينة العقبى والمرئي منه قدر شبر واربعة



اصابع [ وكبر وهلل ] حال كونه [ يرفع يديه كالصلوة ] اي كما يرفع اليدين لها ثم يرسلهما <sup>كفهما</sup> التحفة وذكر في شرح الطحاوي انه يجعل بطن كفيه نحو الحجر رافعا لهما حل ومنكبيه [ واستلمه ] اي مس الحجر باليد والقبلة [ ان قدر ] على الاستلام [ غير موز ] لاحد [ والا ] يقدر عليه غير موز [ يمس ] بالحجر [ شيئا ] من عصا او غيره [ في يده وقبله ] اي الشيء [ وان عجز ] عن الامساس [ استقبله ] اي قام بحذاء الحجر و اشار اليه بباطن كفيه [ وكبر وهلل وحمد الله تعالى و صلى على النبي عليه الصلوة والسلام ] ثم قبل كفيه [ وطاف ] ماشيا بلا عذر فلو طاف راكبا او محمولا بغير عذر اعاد ان اقام بحكة والا فعليه دم كما في المحيط [ طواف القدوم ] ويقال له طواف التحية وطواف اللقاء وطواف ازل عهد بالبيت والاطلاق دال على انه جاز فيما يكره فيه الصلوة كما في قاضيهان [ و ] قد [ من ] هذا الطواف [ للفاقي ] اي الخارج في المتداولات لكن في خزنة المفتين انه واجب على الاصح فلا يسن للمكي لذل قدوم له ويسن لاهل المواقيت و داخلها و خارجها حال كونه [ آخدا عن يمينه ] اي يمين الطائف ولا ينبغي ان يجعل الضمير للحج كما في التحفة وغيره فانه لو بدأ منه الى الركن البعدي لم يجز وقال العامة بالجواز كما في المحيط لكنه مكرره وذكر في الرقيات انه لا يعتد به كما في الكشف [ مما يلي الباب ] اي مدخل البيت والاولى مما يلي الملتزم فان الولي لغة وعرفا يقتضي عدم الفصل كما في المفردات والباب من الساج مضرب بالقضة عرضه اربعة اذرع طوله ستة اذرع وعشرة اصابع والكلام مشير الى انه لو لم يأخذه عن يمينه مما يلي الحجر لكن لو اخذ عنه جاز الا ان فيه نقصانا فاحشا واجب الاعادة وذكر في الرقيات لا يعتد به كما في الكشف [ وراء الحطيم ] موضع من الركن العراقي الى الشامي فيه ميزاب له على ستة اذرع وشبر من البيت قريب من ربعه لانه قد كان ثلثين ذراعا في ثمانية عشر من الحطم الكسرا ما بمعنى مفعول لانه ترك حين رفع البيت بالبناء او بمعنى فاعل فان العرب طرح عليه ثيابا طافوا بها فانحطم بالمرور والكلام مشعر بانه لو طاف فيه لم يجز كما في الاختيار وذلك لانه من البيت الا ان قربها اخرجته منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على السفقة الطيبة كما في فتح الباري [ سبعة اشواط ] جمع شوط اي طوفة في الاصل جري مرة الى الغاية [ يرمل ] بضم الميم اي يسرع في المشي ويحرك منكبيه [ في الثلاثة ] من الطواف ( بكسر الطاء جمع طوفة ) [ الاول ] جمع الاولى وفيه رمز الى ان الرمل في كل منها من الحجر فلو زحمه الناس في رملة فام حتى يجد مملكا فيرمل لانه سنة بلا بدل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي انه ان زحموه يمشي حتى يجد الرمل والى انه لا يرمل في الاربعة الباقية لكن لو رمل فيها فلا شيء عليه كما لو مشي سهوا فيما يرمل ثم ذكر لم يرمل بلا شيء كما في الزاهدي والاطلاق دال على انه يسن الرمل وان لم يسع بعده وفي العدة انه لا يسن الا اذا سعى بعده [ مضطبعا ] اي جاعلا وسط الرداء تحت ابطه اليميني مائقا طرفيه على كتفه اليسرى من جهتي الظهر والصدر كما قال ابن

الاثير والاكْتفاء مؤمى الى ان النية لم يشترط في الطواف وانما الشرطان لا ينوي شيئاً آخر كما قال بعضهم واما عند الباقيين فيشترط فلو طاف بلا نية او بنية التطوع وقت الحج وقع عن الفرض عند الاولين خلافاً للآخرين ولو طاف طالباً لغريم او هارباً من عدو لم يقع عنه بلا خلاف لانه نوى شيئاً آخر وإلى انه لا يقرأ القرآن في الطواف ولا بأس بذكره تعالى كما في المحيط وإلى انه لا يدعوه لانه صلوة كما في النظم [وكلماً مر بالحجر] للطواف [فعل ما ذكر] من نحو الاستقبال والاستلام والذكر [واستلام الركن اليماني حسن] فلا يسن في ظاهر الرواية كما في الكافي لكن في المحيط لم يذكر في الاصل استلامه وعن ابي حنيفة رح انه حسن وعن محمد رح انه كما استلام الحجر والاكْتفاء مشير الى انه لا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كما في الكرمانى لان للركن الاول فضيلتين كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم عليه السلام وللثاني النائية فقط وليس للآخرين شيء منهما اما الاولى فظاهرة واما الثانية فلانها من بناء الحجاج اذ لم يتصرف الا في مرمة الجدار والسقف والفرش والباب والعتبة والميزاب كما في فتح الباري والاولى ان يقال مس الركن اليماني باليد فانه لا يقبل كما في الاختيار واليماني بالتخفيف والتشديد والالف للعرض او الاشباع والاصلي يمني [وختم الطواف] اي جنسه فيشمل طواف الزيارة والصدر واللقاء وغيرها [باستلام الحجر] كما مر من التفصيل [ثم صلى] في وقت يباح فيه التطوع [شفعاً] كالحرام الا انه لا يجزئه المكنوبة ويدعو بعدها للمؤمنين والمؤمنات كما في الزاهدي [سج] تلك الشفعة عندنا كما في المحيط وغيره لكن في النظم والنتف انها سنة والجملة مهتاتفة او صفة شفعاً كقوله [بعد كل طواف] بالفتح ويجوز الكسر على انه جمع طوفة والمعنى كل اسبوع والبعدية عامة فلو طاف اسبوعين فصاعداً ثم صلى لكل شفع صح بلا كراهة عند الطرفين سواء انصرف عن شفع او وتر واما عبد ابي يوسف رح فكذلك اذا انصرف عن شفع كاربعة اسابيع او ستة واما اذا انصرف عن وتر كثلثة اسابيع او خمسة او سبعة فيكرة عنده كما في النظم [عند المقام] بالفتح اي موضع قيام الخليل عليه الصلوة والسلام وقت النزول والركوب وهو حجر فيه آثار قدمه الشريف على سبعة وعشرين ذراعاً من الحجر طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة [او] عند [غيره] اي المقام [من المسجد] حيث شاء كما في الكافي لكن في المحيط ان زحمة الناس من الصلوة في المقام يصلي في المسجد حيث يتبصر وهذا بيان الافضية والا فان صلى في غير المسجد جاز كما في قاضيهان [ثم] اي بعد الصلوة [عاد] الى الحجر الاسود [واستلم الحجر] كما مر من التفصيل لانه يعنى بعده والسعي كالطواف ولذا لا يعود الى الاستلام بعد طواف ليس بعده سعي كما في المحيط [وكبر] وهذل كما مر [وخرج] على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من اي باب شاء والاولى من باب بني مخزوم كما فعل صلى الله عليه وسلم كما في العدة [فصعد الصفا] حتى يرى



البيت كما في الكافي و الارقف للمروة في الصغار و النكان في الاساس صعد السطح و في العلم [ و استقبل  
 البيت ] اي تحول اليه و مكث فيه قدر ما يقرأ سورة من الفصل كما في العدة و ان لم يهت  
 يجزئه كما في المحيط [ و كبر و هلل ] و صبح كثيرا كما في الاختيار [ و صلى عليه عليه الصلوة  
 و السلام ] و الاولى و حمد الله و صلى عليه و كبر و هلل كما في المحيط [ و رفع يديه ] كاللحاء [ و دعا ]  
 و طلب [ بما شاء ] من الحوائج الدينية و الدنيوية بشرطه و لبى [ ثم ] نزل من الصفا و قد [ مشى  
 نحو المروة ] و فيه اشعار بانه لا يركب في هذا الطريق و لا يحمل كالطواف كما في المحيط و لا يبعد  
 ان يكون في نيته اختلاف كما في الطواف [ ساعيا ] بقدر ما يقرأ خمس و عشرون آية من البقرة كما في  
 الزاهدي و لا يخلو عن اشعار بما بان المرأة لا تسعى كما سيجي [ بين الميلين ] الواقعين في طرفي الوادي  
 الذي كبسه السيول اليوم و هما علامتان للسعي منحوتتان عن جدار المسجد متصلان به [ الاخضرين ]  
 على التغليب فان احدهما احمر كما في النهاية او اصفر كما في المصبرات و في كلامه رمز الى انه مشى  
 على السكينة في جانب الميلين كما مر [ فصعد فيها ] اي في المروة [ و فعل ] عليها [ ما فعل على  
 الصفا ] من الاستقبال و الذكر و غيرهما [ ثم سعى ] من المروة [ الى الصفا ] كما فعل [ فصار ] معي  
 الصفا مع معي المروة [ اثني ] فمجموع السعيين ليس بواحد من السبعة كما قال بعضهم فان الصحيح  
 هو الاول كما في شرح الطحاري [ يفعل هكذا ] اي مثل السعيين في الابتداء بالصفا و الاختتام على  
 المروة [ سبعا ] من المرات اربع منها سعي الصفا و ثلث سعي المروة و فيه اشارة الى انه لو صعد في  
 الصفا ثلث مرات بان بدأ بالمروة فعليه اعادة سعي اذ لا يمكن ذلك الا به و من اصحابنا من يعتد  
 بالاول الا انه مكروه و الصحيح الاول كما في الذخيرة [ ثم ] اي بعد السعي دخل المسجد و صلى شفعا  
 كما في قاضيخان و [ سكن مكة ] ان قدم قبل ايام الحج [ محرما ] فيتقي محظور الاحرام و اختز به  
 عما نسخ من قول ابن عباس رضي الله عنهما انه خلق وحل كما في النهاية [ و طاف ] سبعة اشواط يعدها  
 شفعا [ نفلا ما شاء ] و ذلك لانه افضل من الصلوة الا في حق المكي و في الاكتفاء اشعار بانه  
 لا يسعى بعد هذه الطواف لانه لم يشرع الا مرة و لا يرمل لانه لا يكون الا مع السعي كما في  
 شرح الطحاري [ و خطب الامام ] اي الخليفة او نائبه ثلث خطب بين كل خطبتين فاصل بيوم فخطب خطبة  
 واحدة بلا جلسة بعد الظهر [ سابع ذي الحجة ] بمكة [ و علم ] فيها [ المناسك ] التي يؤدي من  
 غداة التروية الى زوال عرفة و هي كبقية الخروج الى منى و المكث و الصلوة فيها و الخروج الى  
 عرفات و غير ذلك و المناسك امور الحج جمع المناسك بفتح السين و كسرهما في الاصل المتعبد و يقع على  
 المصدر و الزمان و المكان كما قال ابن الاثير لكن في الاساس و المغرب انه بمعنى الذبح ثم استعمل  
 في كل عبادة [ ثم ] خطب خطبتين بينهما جلسة معلما للمناسك التي من زوال عرفة الى زوال يوم  
 التشريق و هي الرقوف بعرفة و المزدلفة و رمي الجمار و النحر و غير ذلك [ التاسع ] من ذي الحجة

[عرفات] بالكسر والتنوين فانها منصرفة بالاجماع ويجوز منع صرفه في الامل جمع صار احما لموضع واحد يقال له عرفة كما قال الزجاج في تفسيره وقيل انها من الاسماء المرتجلة فلن عرفة لا يعرف في اسماء الاجناس كما في الكرمانى [ثم] خطب خطبة واحدة بعد الظهر معلما لباقي النامكة الذي هو رمي الجمار والنزول بالحصب وغيره [الحادي عشر] من ذي الحجة [بمنى] بكسر الميم والياء وقد يكتب بالالف والغالب عليه الصرف والتذكير كما في الكرمانى وهي قرية لها ثلث مكك فيها يذبح الهدايا والضحايا على اربعة اميال عن مكة شرقا ويميل الى الجنوب [ويخرج] من مكة الامام مع الناس [غداة] اي بعد صلوة الفجر كما ذكره القندوزي او بعد طلوع الشمس كما في المبسوط من يوم [التروية] اي الثامن من ذي الحجة ويسمى بها لان الخليل عليه السلام رأى ليلة كان قائلا يقول له ان الله تعالى يأمرك بذبح ابنك هذا فلما اصبح رآي اي تفكر في ذلك الامر انه من الله تعالى ام لا ثم عرف في اليوم التاسع انه منه تعالى فسمي عرفة ثم رآه في الليلة العاشرة فهم بشجرة يومها فسمي يوم النحر كما في الكرمانى [الى منى] بقرب مسجد الخيف [ومكث] وبات بها فصلى بهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيها لاوقاتها الى ان يصلي صلوة [فجر] يوم [عرفة] بغسل كما في المحيط اوفي وقتها المعروف كما في شرح الطحاوي وهذا سنة فلوبات بمكة ثم خرج منها بعد فجر عرفة مارا بمنى الى عرفات جاز الا انه مسيى كما في الاختيار وغيره [ثم] اي بعد طلوع الشمس وعنه قبله خرج [منها] اي من منى [الى عرفات] هي على ستة اميال من منى تقريبا [وكلها موقف] اي جميع مواضع عرفات يصلح لاداء فرض الوقوف [الا] للاستثناء المنقطع لان [بطن عرفة] بضم العين المهملة وفتح الراء واد بحذاء عرفات كما في الكرمانى وغيره وينبغي ان لا ينزل الطريق لتضر المارة كما في المحيط [فاذا زالت الشمس خطب الامام] خطبتين بينهما اجاسة (ن) [كالجمعة وجمع] الامام بالساس بين [العصر و الظهر] في آخر وقت الظهر كما في النظم واطلاقه مشير الى اعتناء كونهم مسافرين او مقيمين وكون الامام مسافرا والقوم مقيمين وبالعكس والاكتفاء مشعر بانه لا يقصر الامام ولا القوم للموافقة كما في المحيط [باذان] واحد بعد جلوس الامام على المنبر وعن ابي يوسف رح قبله وعنه بعد مضي صدر الخطبة كما في شرح الطحاوي وفيه رمز الى انه لا يتطوع بينهما والا فيؤذن ثانيا قبل العصر خلافا لمحمد رح ويكره التطوع كما في قاضيخان وهي شاملة لسنة الظهر وغيرها كما في الكرمانى لكن في المحيط لو تنفل سوى سنة الظهر يؤذن ثانيا الا في رواية شاذة عن محمد رح [واقامتين] قبل كل صلوة اقامة [وشرط] لجواز الجمع [الجماعة] مع

( ن ) [كالجمعة] وعلم فيها الوقوف بعرفة ومزدلفة ورمي الجمار والحر والحلق وطواف الزيارة [وجمع] النخ \*



الامام <sup>عليه السلام</sup> في شرح الطحاوي [ والاحرام ] بالحج قبل الزوال في رواية <sup>وهي</sup> الصلوة في اخرى كما في الزاهدي [ فيهما ] اي في الظهر والعصر والظرف متعلق بالكل [ فلا يجوز العصر ] في آخر وقت الظهر بل في وقتها [ لفاقد احدهما ] اي الجماعة والاحرام كمصلي الظهر منفردا وجماعة صلوا احد <sup>الصلوة</sup> لثما مع غير الامام وكحلل ومحرم بالعمرة اذا احرم بالحج بعد ان يصلبها الظهر بالجماعة فبشروط للجمع عند ابي حنيفة رح يوم عرفة والاحرام والجماعة والامام وعندهما الاولان فقط والصلوان بمنزلة صلوة واحدة ولذا لو ظهر فساد في الظهر مثلا بان ادنى قبل الوقت او بلا طهارة اعيد العصر وان ادنى في وقته مع الطهارة كما في النهاية ثم اي بعد اداء العصر [ ذهب ] الامام مع الناس [ الى الموقف ] وهو موضع من عرفات يقرب جبل يقال له جبل الرحمة على اربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الاعظم وموقف الامام وفيه اشعار بانه جاء ماشيا لكن الافضل ان يكون راكبا قريبا من الامام داعيا بعد الحمد والصلوة والتهليل والتكبير كما في المحيط [ بغسل ] اي جمع بين الصلوتين وذهب اليه حال كونه مغتسلا في وقت الجمع او الذهاب فيكون حالا من فاعل جمع او ذهب والاول في خزنة المغنيين والباقي في الكافي [ سن ] فالاغتسال افضل من الرضوء كما في الهداية [ ويكفى ] لاداء فرض الوقوف [ حضور ساعة ] اي ادنى زمان [ من زوال ] يوم [ عرفة الى ] طلوع [ فجر يوم النحر ] لانه وقت الوقوف لا غير فلو وقف قبل الزوال او بعد الطلوع لم يدرك فرض الوقوف والاطلاق مشير الى انه يصح الوقوف مع الجبابة والحيض كما في الخلاصة [ ولو ] كان المحرم الحاضر في الموقف [ نائما او مغمى عليه ] لانه وجد منه الحضور في عرفات ولا يشترط النية في كل ركن وكان الحاضر النائم او المغمى عليه [ اهل ] اي احرم بالحج [ عنه ] اي عن ذلك الحاضر [ ربيقه ] وان لم يأمره بالاهلال قبل الفجر وفالا ان لم يأمره به لا يصير المغمى عليه محرما وفيه اشارة الى انه لو اهل عنه غير ربيقه لم يصير محرما كما فالا واما عنده فغبه اختلاف المشائخ كما في الذخيرة والى ان الرفيق ليس بسائب عنه في سائر المناسك الا ان يطيف به والاصح انه نائب عنه الا ان الاولى ان يطيف به ليكون اقرب الى ادائه لو كان مفيقا كما في النهاية [ او ] كان المحرم الحاضر [ جهل انها ] اي عرفات [ عرفه ] اي عرفات والاكتفاء مشعربان احرام الرفيق ههنا غير كاف كما قيل و [ اذا غربت الشمس ] من يوم عرفة [ انى ] الامام بالناس على السكينة [ مزدلفة ] بضم الميم وكون الزاء وفتح المهملة وكسر اللام على ثلثه امال من مسجد عرفات وهي اسم آخر لجمع لان آدم عليه السلام اردلف فيها اي دنى الى حوا وظاهر كلامه ان الناس يتابعون الامام فلا يتقدمون عليه الا عند الزحام فانه جائز اذا لم يحاذروا حدود عرفة ولا يتأخرون عنه لكنه يجوز التأخير القليل للزحام كما في الهداية [ وكلها موقف ] اي جميع مواضع مزدلفة صالح لاداء الوقوف الواجب الا ان المستحب هو الوقوف وراء الامام بقرب جبل يقال له قرح بالضم كما في العدة [ الا ] للاستثناء المقطع فان [ رادي محسر ] بضم

للیم و كسر السین المشددة موضع علی یحار المزلفة سمي بذلك لانه لا يقف فيه بل يمشی منه مریحا فكانه اتعب نفسه والتحمیو الاتعاب و سيجی وقت هذه الوقوف [ و صلی العشائین ] ای المغرب و العشاء فانها تجی بمعنى المغرب كما فی المفردات فلا حاجة إلى التغليب [ فی ] اول [ وقت العشاء ] علی ما فی النظم و المتبادر منه ان یقدم المغرب علی العشاء فلما اخرج احاد العشاء ما لم یطلع الفجر كما فی الظهیریة و ان لا یتطوع بينهما فانه مكروه كما اشیر الیه فی قاضیخان و الاكتفاء مشیر إلى انه لا یشرط الاحرام و الجماعة و الامام كما فی النهاية لكن فی الروضة انه یشرط الامام لا الجماعة عنده و یشرط الجماعة لا الامام عندهما [ باذان ] واحد [ و اقامة ] واحدة كلاهما قبل المغرب و لا یقیم للعشاء الا اذا تطوع بينهما او اشتغل بشیء آخر لانقطاع حکم الاقامة الاولی كما فی الاختیار [ و ان ادی المغرب ] فی عرفات او فی طریق مزدلفة اعاد ای وجب اعادتها ما لم یطلع الفجر الثاني فاذا طلع لا یجب الاعادة كما قالوا اما عند ابی یوسف رح فلا یجب الاعادة اصلا لكنه مصحح [ ثم ] ای بعد الطلوع [ صلی الفجر بغسل ] بفتحین و هو ظلمة اللیل المختلط بضوء الصبح كما قال ابن الاثیر و فیه ایماء إلى انه یصلي بعد الصبح [ ثم وقف ] بمزدلفة و حمد و صلی و هلل و کبر و كلمة ثم لمجرد الترتیب الذکری فان وقت هذا الوقوف بعد الصلوة إلى ان یسفر جدا كما فی المضمرة لكن فی الخلاصة ان وقته ما بعد طلوع الفجر لان ما قبله وقت الوقوف بعرفة و فی الفعلية اشعار بانه یكفي حضور ساعة فیهما كما فی الوقوف بعرفة كما فی التحفة [ و دعا ] و طلب حاجته رافعا یدیه نحو السماء فانه صلی الله علیه و سلم قال بالغ فی ذلك حتی استجیب دعاؤه فی مظالم الامة ای فی تجاوزها عنهم ان شاء الله تعالى كما فی العدة و بزيادة القید ینحل الاشكال المشهور فی الحدیث [ و اذا امقر ] ای اضاء بحيث کادت الشمس تطلع و عن محمد رح اذا اضاء بحيث لا یبقى إلى طلوعها الا مقدار ما یصلي رکعتین كما فی المحيط [ اتی منا ] هو علی ثلثة امیال من مزدلفة و الظاهر انه یأنی قبل طلوع الشمس و فی السراجیة انه یأتیه عند طلوعها او بعدها و قریب منه ما فی مختصر القدوري لكن فی الهدایة انه غلط لانه صلی الله علیه و سلم اتاه قبل طلوعها [ و رمی ] الامام بالناس و فی لفظ الرمی اشعار بان المسافة بین الرامی و المرمی ینبغي ان یكون خمسة اذرع فصاعدا لان مادون ذلك وضع فلا یجوز او طرح فیجوز لكنه مصحح لمخالفة السنة و اطلاقه یدل علی جواز رمیه راكبا او غیر راكب [ جمرة العقبة ] بفتحین ثلثة الجمرات علی حد منی من جهة مكة و لیس من منی و یقال لها الجمرة الكبرى و الجمرة الاخيرة و فیه رمز إلى انه لا یرمی الجمرة الاولى و الوسطی فی هذا الیوم و إلى ان ابتداء وقته المستحب فی هذا الیوم من حین طلوع الشمس و اما آخره فقبیل الزوال و یجوز بعد طلوع الفجر و کذا بعد الزوال إلى ما قبل فجر ثانی النحر الا انه مكروه و فی الظرفیة اشعار بانه یقف حین یرى موضع الحصى و بانه لو بعدت الحصة عنها لم یجز كما لو وقع علی ظهر رجل او محمل و ثبت علیه اما لو سقط و وقع فیهما فقد جاز كما لو وقع قریبا



منها لا يهدي فكيفها [ من بطن الوادي ] اي من استقله الى اعلاه فوق حاجبيه الايمن متوجها الى  
الجمرة جاعلا الكعبة عن يساره و منى عن يمينه و رافعا يديه خذاء منكبيه [ سبعا ] من البراءة  
فلو رمى سبع حصيات جملة لم يجز الا عن واحدة [ خذفا ] بفتح الخاء و سكون الذال المعجمتين مصدر  
نوعي و هو ان يرمي مثل الحصاة و فيه رمز الى انه لا يرمي الا ما كان من جنس الارض كالطين  
و المدر و الياقوت و مقدارة مقدار النواة او اقل او اكثر لكنه غير مستحب و ينبغي ان يكون مغسولا  
ماخوذا من غير الجمرة الرمية اذ في الاثر انه لا يبقى الاحصاة من لا يقبل حجه و لذا لا يجتمع  
فيها الا قدر خمسة اجمال و قد خذف منذ سبعة آلاف سنة كما في الجواهر و الى انه يرمي كيف شاء  
و هو المختار عند مشائخ بخارا و قيل كيفيته ان يضع الحصاة على الابهام و يستعين بالمسبحة و قيل  
ياخذ بطرف ابهامه و سبابته و قيل يحلق سبابته و يضعها على مفصل ابهامه و قيل يرمي الرمية  
المعروفة الكل في المحيط [ و كبر ] اي قال الله اكبر و نحوه فانه لو صبح مكانه جاز اذ المقصود ذكر الله  
و ذا يحصل به كافي الكافي [ بكل ] اي مع كل منها [ و قطع التلبية بأولها ] اي يرمي الفرد السابق من  
الحصيات السبع على الصحيح كما في قاضيخان و عند الطرفين انه لا يقطع التلبية الا بعد الزوال كما  
في المحيط [ ثم ذبح ان شاء ] الاولى استحبابا فانه مفرد بالحج فليس عليه دم و الاكتفاء دال على انه  
بعد الرمي لا يقف للدعاء عند الجمرة بل ياتي منزله و ذبح [ ثم حلق ] راسه [ او قصر ] اي اخذ من  
رؤس شعرة قدر اتملة [ و حلقه افضل ] من التقصير كما ان حلق الكل افضل من حلق الربع لانه مسمى  
به لمخالفة السنة و اختلفوا ان اجراء التوسعي واجب او مستحب كما في النهاية و هذا اذا قدر عليه بان  
لم يكن على راسه قرحة و الا فنقد حل بمنزلة من حلق و لم يعذر من لم يجد الحلاق او الموسى فاذا  
مضى ايام النحر فعليه دم كما في المحيط و انما ذكر الضمير اشعارا بانه من احكام الرجال و اما حكم النساء  
فسيجي [ و حل له ] كل شيء من محظورات الاحرام بعد احد هذين [ الا النساء ] اي جماعهن  
و دواعيه كالقبلة و المس بشهوة فانه لم يحل اذ الاخذ و ان كان بمنزلة السلام الا ان عمله يتأخر في  
حقهن الى الطواف [ ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر ] الثلاثة و فيه رمز الى انه ياتي مكة من  
ما بعد الحلق من يومه كما باتي من الغد و بعد الغد و لا يؤخر عنه كما في المحيط و الى ان اول وقت  
الطواف بعد فجر النحر و آخرة وقت غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة الكتب لكن في المستصفى ان  
آخرة آخر ايام التشريق و الى ان الطواف لم يجز في الليلتين بينهما لانه فعل ممتد متعلق لليوم فيراد  
به النهار لا غير لكن في الظهيرية و غيره انه يجز فيهما فلا بد ان يحمل على مطلق الوقت و ميأتي  
في محله [ سبعة ] من الاشواط [ بلا رمل ] بالتحريك [ و معي ] بين الصفا والمروة [ ان كان سعي قبل ]  
اي قبل هذا الطواف بعن طواف القدوم و فيه اشعار بانه لو لم يسع رمل و سعى و ان رمل و قد مر  
ان الرمل لم يشرع الا مرة و الاكتفاء مشعر بانه يصلي في المقام او غيره بعد هذا الطواف

كما في طواف القدوم كما في المحيط [ أو أول وقته ] أي وقت طواف الزيارة [ بعد ] طلوع [ فجر يوم النحر ] وهو اليوم الأول لأن اليوم الثاني والثالث يكرهان للنحر والتشريق معا واما اليوم الرابع فهو يوم التشريق ويقال للثاني يوم الفتر وللثالث يوم النحر الأول [ بالسكون ] وللرابع النحر الثاني والكلام مشير إلى أنه يجوز هذا الطواف بعد الفجر قبل رمي الجمار كما سيأتي وفيه استدراك لا يخفى [ وهو ] أي طواف الزيارة [ فيه ] أي في يوم النحر [ أفضل ] منه في اليومين الآخرين [ وحل ] له [ النساء ] بد ولو في الحقيقة بالخلق السابق وفيه اشعار بأنه وإن حل كان له السعي الفائت ولتاخيرته ليس عليه شيء إلا إذا رجع إلى أصله فعليه دم كما في شرح الطحاوي [ فإن آخر ] هذا الطواف [ عنها ] أي عن أيام النحر [ كره ] عنده كراهة تحريم و للاهتمام ببيانه لم يكتف بما في الجنايات وقال [ ويجب ] عليه [ دم ] وقال لا يكره ذلك فلا يجب عليه شيء [ وبعد زوال ] الشمس من [ ثاني النحر ] إلى الغروب استحبابا وإلى آخر الليل جوازا [ رمى ] الحسن يرمي [ الجمار الثلاث ] المعهود وفيه اشعار ما بأنه بعد الطواف رجع من مكة إلى منى ولا يبيت بمكة ولا بالطريق فإن البيتوتة مكروهة في غير منى في أيامه كما في التحفة [ يبدأ ] في الرمي بيان لما قبله ولذا لم يعطف عليه [ مما يلي المسجد ] أي من جمرة قريبة من مسجد بنته عائشة رضي الله تعالى عنها على ذيل جبل يسمى بمسجد الخيف بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء وهو المكان المرتفع كما في الكرماني [ ثم ] يرمي [ ما يليه ] أي يلي ما يلي المسجد مما يقال له الجمرة الوسطى وبينها وبين الأولى ثلثمائة وخمسة أذرع [ ثم العقبة ] أي يرمي جمرة العقبة وبينها وبين الوسطى أربع مائة وسبعة وثمانون ذراعا [ سبعا سبعا ] أي يرمي كلا من الثلث سبع مرات فلو قال سباع لخلا عن التكرار على مذهب الكوفية فلو رمى من كل جمرة ثلاثا أتم الأولى بأربع واستأنف الباقي و لو رمى أربعاً أتم كلاهما بقي إذ للاكثر حكم الكل ولو عكس ترتيب الجمار جاز إلا أنه مغفوت للسنة كما في المحيط [ وكبر بكل ] أي مع كل حصاة أو رمية [ ووقف ] استحبابا في أعلى الوادي مع الناس مستقبل القبلة رافعا يديه نحو السماء حذاء مكبيه كما في الاختيار وقد روي هذا الوقوف بمقدار قراءة عشرين آية كما في الضمومات [ بعد كل من الأوليين ] أي ما يلي المسجد وما يليه فلا يقف بعد العقبة [ ودعا ] أي طلب حوائجه عند تعالى بشرطه كالحمد والصلوة قبله كما في المحيط [ ثم غدا ] أي في ثالث النحر [ كذلك ] أي بعد زواله إلى آخر الليل رمي الجمارات على الترتيب [ ثم بعده ] أي بعد الغد وهو يوم التشريق [ كذلك ] أي بعد زواله إلى الغروب لا غير وماها على الترتيب والكلام مشير إلى أن في هذه الأيام قبل زوال الثاني والثالث منها لا يرمي أي لا يجوز رميه كما روي عن أبي حنيفة رخص في المشهور وعنه أنه جاز إلا أن بعد الزوال أفضل كما في الكافي وعن أبي يوسف رخص إذا نفر في اليوم الثالث جاز الرمي قبله وإن أقام لا يجوز و لو رمى قبله في



يوم التعمير في جاز عنده خلافا لهما كما في شرح الطحاوي [ ان مكث ] في اليوم الرابع منى ولم يرجع الى مكة بعد رمي الجمار [ وهو ] اي المكث [ احب ] من النفر [ ويمقط ] منه رمي هذا اليوم [ بنفرة ] بالتحريك او السكون اي بخروجه من منى [ قبل طلوع فجر ] اليوم [ الرابع ] وهو يوم التشريق وهذا اظهار في مقام الاضمار اهتماما بعدم النفر في هذا اليوم وفيه اشعار بان بعد الطلوع لا يجوز له ان ينفر منه بلا رمي [ واذا نفر ] في اليوم الثاني او الثالث بعد الرمي مع احواله فانه يكره تقديما الى مكة وهو منى لاشتغال القلب بها كما في قاضيخان [ الى مكة ] للتوديع [ نزل بالحصب ] ولو ساعة وهذا سنة على الاصح كما في المبسوط وذكر في المضمرات انه وقف فيه على راحلته و يدعو والمحصب بضم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة المهملتين راد وميع بين مكة ومنى يقال له الابطح والبطحاء وحدها من الجبلين الى المقبرة كما في فتح الباري [ ثم ] اتى مكة [ وطاف للصدر سبعة بلا رمل وسعي ] ثم صلى ركعتين وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا فصل فلو طاف ثم اقام الى العشاء قال ابو حنيفة رح احب ان يطوف طوافا آخر كما في المحيط فلو اتخذها دارا قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اتخذ بعده وجب عليه عندهما و اما عند ابي يوسف رح فان اقام قبل الشروع في الطواف سقط كما في الكافي والاقامة فيها افضل بالاجماع اذا قدر على نفسه الخير كالطواف والصلوة والصدقة وان يجتنب الشرك انشاد الشعر وحديث الفحش وما لا يعنيه في الحديث ان الحسنه فيها يضاعف كالسيئه الى مائة الف فلو لم يقدر كره الاقامة عنده كما في الاختيسار [ ثم شرب ] استحبابا [ من ] ماء [ زمزم ] وصب على وجهه و رأسه و سائر جسده فانه شفاء عن كل داء ودواء لكل داء على ما قال ابو حنيفة رح كما في الطهريه وغيره وذلك لقوله عليه السلام ماء زمزم لما شرب له وهذا حديث رجاله موثق بهم الا انه اختلف في وصله وارساله وهو الاصح كما في فتح الباري ويستحب ان يتنفس في الشرب ثلاث مرات وينظر الى البيت في كل مرة كما في الاختبار و زمزم بئر في المسجد على بعد ثلث و ثلثين ذراعا من البيت عرض رأسها اربعة اذرع في اربعة وعمقها تسعة و تسعون ذراعا سمي به لكثرة مائها يقال ماء زمزم اي كثير و قيل مشتقة من الزمة وهي الغمز بالعقب في الارض [ وقبل ] اي ثم قبل [ العتبه ] المرتفعة عن الارض [ و وضع ] اي ثم وضع [ وجهه و صدره ] ساعة [ على الملتزم ] فكبر و هلل و حمد و صلى ودعا كما في قاضيخان و الملتزم بضم الميم وفتح الزاء ما بين الباب والحجر مسافة اربعة اذرع [ و تشبث بالامتار ] اي تعلق بما يكتسى به البيت من الثوب كما يتعلق عبد ذليل بطرف ثوب لمولى جليل للاستعانة في امر ليس له اليه سبيل [ ودعا مجتهدا ] مغتنما لموضع الاجابة [ يبكي ] او يتباكى فانه للقبول علامة [ ويتحسر ] على فراق البيت المكرم المعظم و الحرمان عن فوائد الحرم المحترم ( رزقنا الله تعالى قبل حلول الاجل المحترم ) واعلم ان تاخير هذه الاحكام عن شرب زمزم مذكور

في قاضيخان و الظهيرية و غيرها فلا يظن ان التقديم اولى على ما في الكفاية [ ويرجع ] من المسجد [ قهقري ] اي رجوعا الى خلف ناظرا الى البيت [ حتى يخرج من المسجد ] ثم من مكة و ينزل بقرب منها الى ان يجتمع القافلة ثم يرحلون الى المدينة على قصد زيارة روضة النبوية على صاحبها افضل التحية و كفيئتها مع الدعوات في العدة [ والمرأة كالرجل ] في جميع الاحكام [ الا انها لا تكشف رأسها بل ] تكشف [ وجهها ] لو مدلت شيئا عليه [ اي ارملة على وجهها وفي بعض النسخ استدللت كما في بعض نسخ الهداية و هو لغة كسدل كما في القاموس فهذا ليس بخطئه كما قال المطرزي [ مجافيا ] ذلك المرأة فاجري الضمير محروا اسم الاشارة [ عنه ] اي عن وجهها [ جاز ] ذلك السدل و فيه اشعار بان الاولى كشف و وجهها كما في شرح الطحاوي لكن في النهاية ان السدل واجب [ ولا نلبي جهرا ] لان صوتها عورة [ ولا تسعى ] بين الميئين ولا تصعد في الصفا و المروة الا ان تجد خلوة كما في الننف [ ولا تحلق ] لان حلق رأسها كحلق لحيته [ بل تقصر ] الكل و هو افضل من تقصير الربع [ و نلبس المخيط ] كالقميص و الخف حتى تستركلها [ ولا تقرب الحجر في الزحام ] اي الكثرة لانها ممنوعة عن ممامة الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه [ وحيضها لا يمنع شيئا ] من اعمال الحج كنفاسها [ الا الطواف ] فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت و احرست و شهدت جميع المناسك الا الطواف و السعي و لو حاضت يوم النحر قبل الطواف لم تنفر حتى تطهر و تطوف و لو حاضت بعده سقط عنها طواف الصدر كما في قاضيخان [ و فائت الحج ] بفوت الوقوف بعرفة لا غير كما في السراجية [ طاف و سعى و تحلل ] اي خرج عن احرام الحج بالاخذ حاصله ان على فائت الحج خروجا عن احرامه باعمال العمرة و فيه اشعار ببقاء احرامه بعد فوت الحج وهذا قول الطرفين و اما عند ابي يوسف رح فأحرامه انقلب باحرام العمرة و فائدة الخلاف انه لو احرم بحجة أخرى بعد الفوت وجب رفضها عند ابي حنيفة رح لان الجمع بين الاحرامين بدعة و لا يصح الثانية عند محمد رح لانه لا يتصور اداء حجتين معا و مضى فيها عند ابي يوسف رح لانه محرم بعد مرة اضاف الى احرامه حجة و الصحيح قول ابي حنيفة رح كما في المحيط [ وقضى الحج ] الفائت باحرام جديد من مبقاته و ان احرم اولا قبل ميقاته [ من قابل ] اي في عام مقبل و فيه اشعار بانه لا يقضي لعمرة لانه قد اداها في عامه ذلك كما في الظهيرية \*

[ فصل ] في المركب من الحج و العمرة [ القرآن ] لغة مصدر قرن بين الحج و العمرة اي جمع بينهما كما في الاساس و غيره فلا يظن انه بيان الحكم قبل التعريف [ افضل ] من الافراد و التمتع فحذف بقربة قوله [ مطلقا ] اي فضلا عن مقيد بواحد و هو غير مفسر بما استعمل الافعل به من كلمة من و الا لزم التكرار و لخلو عنه و في النظام ان القران افضل من التمتع عند لطرفين و انهما سواء عند ابي يوسف رح و مباني ان الافراد افضل في غير الافاقي [ و هو ] اي افضل اقسام



القران على طريق الاستخدام [ ان يهل ] اي يحرم [ بحج وعمرة ] وانما اخرها اشعارا بانها نايعة للحج في حق القارن و لذلك لا يتحلل من احرامها بمجرد الحلق بعد سعيها [ من ميقات ] او قبله في اشهر الحج او قبلها [ معا ] اي في زمان واحد او مجتمعين والكلام مشير الى انه لو احرم باحدهما ثم اضاف اليه الاخر جاز لكنه لم يضاف العمرة كان مسيئا لانه تعالى جعل الحج نهاية [ وان يقول ] القارن بعد الصلوة [ اللهم اني اريد العمرة والحج الى آخرة ] اي فيسره هالي ونقبلهما مني ثم يلبي ناويا اياهما ولا يخفى انه تصريح بما علم ضمنا وانما قدم العمرة وان جاز تأخيرها لموافقة القول الفعل [ وطاف ] الا حسن ثم يطوف بعد دخول مكة [ للعمرة سبعة اشواط ] حال كونه [ يرمل للثلاثة الاول ويسعى ] لها والاطلاق مشير الى انه لا يكره عمرة القارن في الايام الخمسة المذكورة كعمرة المتمتع كافي التحفة والاكتفاء مشعر بانه لا يحلق بعد السعي بل يوم النحر كالمفرد والا قد كان جانبيا على احرامين كافي المحيط [ ثم يحج كما مر ] فيطوف للقدوم سبعة ثم يسعى ثم يأتي ببائي ما يفعل المفرد كافي الهداية والكافي او يقف بعرفات ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعى كما في قاضيخان والظهيرية وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو طاف للعمرة ثلثة اقل ثم وقف بعرفة انتقض القران و انتقض العمرة وعليه دم للرفض واختلف في الرفض اذا اخذ في السير الى عرفات لكن في المختلفات لو طاف القارن للقدوم وسعى له ثم وقف بعرفات كان ما اتى به للعمرة لاشقاقها وعن محمد رح انه لو طاف للعمرة ثم للحج ثم سعى له كان للعمرة كافي المحيط [ وذبح ] اي وجب عليه ذبح للهدي شكرا [ للقران ] اي لتوفيق الجمع بين العبادتين والمتبادر ان يقيد الذبح بما اذا طاف للعمرة في اشهر الحج فلو طاف لها في رمضان مثلا لم يذبح وان كان قارنا كافي المحيط [ بعد رمي يوم النحر ] اي يوم من ايام النحر [ وان عجز ] عن ذبح الهدي بان لم يوجد هو ولا ثمنه [ صام ] القارن عشرة ايام بدلا للودي [ ثلثه ] من ال [ ايام آخرها ] يوم [ عرفة ] وهذا بيان الافضلية فيجوز ان يصوم الثلثة قبلها بعد ما صار قارنا وفيه اشارة الى انه لا يجزئه الصوم بعد عرفة كما سيأتي و الى انه لو وجد الهدي بعد صيامها قبل الحلق ذبح و بعد الحلق لا ولو في ايام الذبح كافي المحيط [ و ] صام اياما أخرى [ سبعة بعد ] ما فرغ من اعمال [ حجه ] لان الصوم منه في ايام التشريق وفيه اشعار بانه لا يصوم قبل افعال الحج [ اين شاء ] بمكة او غيرها والاطلاق مشير الى انه لا يشترط التتابع في صوم الثلثة والسبعة كافي التنتف [ فان فانت التنته ] اي صومها بان يدخل يوم النحر او مات وقد ارضى بالفدية [ تعين الدم ] اي دم واجب للقران وفيه اشعار بانه لا يصوم السبعة ايضا لان العشرة وجبت بدلا عن التحليل وقد فانت بفوت البعض فوجب دم فان لم يقدر عليه تحلل وعليه دمان دم للقران و دم للتحليل قبل الهدي كافي الاختيار [ والنمتع ] لغة الجمع بين العمرة والحج باحرامين وهو غير ما نهى عنه عمر رضي الله تعالى عنه كما في المبسوط

فان المنهي ان يحرم بالحج قبل اشهره ثم اتى بافعال العمرة ورجل ثم احرم بالحج في اشهره كما في شرح الطحاري [افضل من الافراد] اي افراد كل من الحج والعمرة كما في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح انه افضل من التمتع [وهو] اي افضل اقسام التمتع [ان يحرم بعمرة من الميقات] او قبله [في اشهر الحج] او قبلها [ويطوف] اربعة او اكثر الى السبعة في اشهر الحج ويسعى ويحلق او يقصر كالمفرد بالعمرة [ويقطع التلبية في اول طوافه] اي اذا استلم الحجر اول مرة للعمرة [ثم يحرم بالحج] من الحرم ان كان بمكة او من الحل ان كان بالمواقيت او من المواقيت وقبله ان كان خارج المواقيت [يوم التروية] كالمكي [وقبله] اي قبل يوم التروية من اشهر الحج [افضل] لزيادة التعب [وحج كالمفرد] اي وقف بعرفات يوم عرفة ثم طاف واملا وسعى الا اذا طاف للتحية وانما كان هذا افضل لانه لا يجوز ان يحرم بالعمرة يوم النحر واتي باعمالها ثم احرم بالحج في يومه ذلك وبقي محرما الى قابل فاتي باعمال الحج في هذه السنة كما في الذخيرة وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو اتخذ البصرة دارا بعد العمرة ثم حج من عامه ذلك كان متمتعا قيل هذا بالاتفاق وهو الظاهر لانه اطلق الجصاص وروى الحاكم انه عند ابي حنيفة رح واما عندهما فلا يكون متمتعا كما في الكرمانى والى انه لو رجع الى اهله حللا وحج بعده كان متمتعا ولم يكن متمتعا بلا خلاف وانما الخلاف فيما اذا رجع محرما فانه لو اتى باعمال العمرة ولم يتحلل او طاف اربعة اشواط فنزل باهله ثم رجع الى مكة وحج لكان متمتعا عند الشيخين خلافا لمحمد رح كما في الكافي [وذبح] بعد الرمي في بعض ايام النحر شكرا للعمرة التمتع [وان عجز] عن الذبح [صام كالقران] اي صام ثلاثة آخرها عرفة وسبعة بعد حجه اين شاء فان فأتت الثلاثة تعين الدم [وان احرم] التمتع [بسوق الهدي] اي مع ان يبحث على السير ما يهدي الى مكة من غنم او بقر او ابل واحدته هدية ويقال بالتشديد على فعيل واحدته هدية كمطية كما في المغرب ولم يذكر تجليل البقر والابل ولا تقلبدهما ولا تقليد الغنم بان يربط على عنقها قطعة نعل او غيرها لانه ليس بشرط بل هو سنة [وهو] اي سوق الهدي او الاحرام مع السوق [افضل] من القود الا ان لا ينقاد او من احرام لا معه كما في الكافي [لا يتحلل] اي لا يخرج عن احرام العمرة بالحلق للعمرة بل بالحلق للحج في يوم النحر فلو نزل المحرم بالسوق باهله ثم حج كان متمتعا عند الشيخين خلافا لمحمد رح [ثم] اي بعد افعال العمرة [يحرم] يوم التروية وقبله افضل [بالحج كما مر] فيطوف ويسعى كالمفرد [والمكي] اي غير اهل الافاق [يفرد] بالحج او العمرة [فقط] فيكره له القران والتمتع الا اذا خرج من الكوفة وقرن فانه كان قارنا \*

[فصل \* ان طيب] اي استعمل طيبا ولو بالسهر [محرم] بالغ فالصبي

لا يواخذ به [عضوا] كاملا حقيقيا كالرأس واللحية والساق والفخذ او حكما كما اذا طيب اجزاء متفرقة



تبلغ عضوا ولو طيب كل البدن في مجلس كفاه دم وفي مجالس وجب لكل دم عند الشيخين واما عند محمد رح فان اراق للاول يجب آخر والا فواحد كما في شرح الطحاوي وقال بعضهم اذ لم يطيب ربيع عضو يلزمه دم وقال شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قليلا والا فلا يعتبر العضو في وجوب الدم وقال الفقيه ابو جعفر ان كان الطيب بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكفين من المسك او الغالبة فهو جنابة والا فلا كما في المحيط [ او ادهن ] اي استعمل الدهن في عضو كامل سواء كان مطيبا كدهن البسقمج والزيت او غير مطيب وهذا عنده واما عندهما فان كان غير مطيب وغير مطبوخ فعليه صدقة ولو ادهن بسمن او شحم او الية لم يجب عليه شيء بالاتفاق ولا بأس بان يداوي جرحه او شقوق رجله بشحم او زيت في ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي [ او لبس ] بلا ضرورة [ محيطا ] كالقميص والسراويل والقباء والخفين يوما كاملا على وجه المعتاد كما مر [ او ستر ] بما كان من جنس ما يغطي به [ رأسه ] او وجهه ربعا فصاعدا وعن محمد رح اكثره ويستوي في ذلك ان يستر بنفسه او يلقي عليه غيره وهو نائم [ يوما ] كاملا او ليلة وعن ابي يوسف رح اكثر من نصف يوم او ليلة كما في المحيط [ او حلق ] او قصر او تنور [ ربع رأسه ] او اكثر وفي الاصل ثلثه وكذلك اللحية وعن محمد رح اذا سقط من احدهما عند التوضي عشر شعرات لزمه دم كما في المحيط [ او ] حلق او تنور [ عضوا ] كاملا كالرقبة والابط والساعد والصدر والعانة وفي المنتقي اذا نتف ثلث شعرات ابطه وهو كثير الشعر فعليه دم كما اذا نتف اكثره وهو قليل الشعر وعن ابي حنيفة رح لو حلق شارب لزمه دم وبه اخذ بعض اصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام السرخسي رح كما في المحيط وذكر في النهاية انه لو ازال شعر الصدر والساق بالنورة فعليه الصدقة [ او قص ] اي قطع [ اظفار بد ] واحدة [ او رحل ] واحدة او خمسة من يديه او رجله او يد ورجل [ او اكل ] اي يديه ورجليه [ في مجلس ] واحد فلو قص الكل في اربعة مجالس لزمه اربعة دماء وهذا عند الشيخين واما عندهما اي محمد وزفر رح فقد لزمه دم واحد الا اذا تخلل بينهما كفارة فانه لزم كفارة اخرى فلو قص اظفار بد وذبح ثم قص اظفار بد اخرى لزمه ذبح آخر كما في المحيط [ او طاف ] كله او اربعة [ للفرض ] اي طواف الزيارة [ محدثا ] والاعادة مستحبة فان عاد فقد سقط الدم وعنه لو اعاد بعد ايام النحر وجب عليه صدقة وفي كلامه اشعار بانه يجب الطهارة للطواف ولا يشترط كما في المحيط وغبرة وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة كما في المبسوط لكن في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في المسجد فالطهارة شرطها [ ازغرة ] اي لغير الفرض وهو طواف القدوم والصدر والعمرة والفعل [ جنبا ] اي شخصا جنبا يجب عليه الغسل فيشتمل الحايض وغيرها وهذا اذا لم يعد وان كانت واجبة ما دام ممكة فلو اعاد سقط الدم ولا يلزم التسوية بين الواجب والسنة والفعل لانهما صاروا واجبين بالشروع كما في الهداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف للقدوم جنبا

ولم يعد لم يجب عليه شيء لانه لو ترك اصلا بالحكم كذلك وفيه اشارة الى انه لا شيء على المتنفل وان لم يعد ففعل ذلك من اختلاف الرواية [ اذ افاض ] او دفع او رجع من عرفات بحيث خرج عن حدودها [ قبل ] فوجب الشمس و افاضة [ الامام ] فان عاد الى عرفات قبلهما سقط الدم وان عاد بعد الغروب او قبله او بعد افاضة الامام لا يمقط كما في الاختيار [ او ترك واجبا ] مما ذكر كترك رمي جميع الايام والوقوف بمزدلفة وغيرها [ ار ] ترك [ اكثر ] اي اكثر الواجب كترك رمي يوم واحد او جمرتين منه وترك اكثر طواف الصدر والسعي و يؤمر بالاعادة في الوقت فاذا عاد يسقط الدم [ او قدم نسكا ] بالضم والسكون اي عبادة من عباداته في الاصل مصدر بمعنى الذبح لله تعالى ثم استعير للذبيحة ثم لكل عبادة كما اشير اليه في المغرب [ على ] نسك [ آخر ] كما اذا طاف في آخر ايام النحر ثم حلق او حلق القارن او المتمتع ثم ذبح وهذا عنده واما عندهما فلا دم عليه في التقديم الا انه مسمى واطلاقه يشكل بما اذا حلق المفرد ثم ذبح فانه غير موجب لشيء بالاجماع كما في شرح الطحاوي [ او اخر طواف الفرض ] كله او اكثر [ عن ايام النحر ] عنده خلافا لهما كما مر في التقديم وفيه اشارة الى انه لو اخر اقل طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنده و الى انه لو اخر طواف الصدر والعمرة لم يجب عليه شيء وينبغي ان يتعرض لما اذا ترك رمي يوم الى يوم آخر و حلق للحج والعمرة من الحل الى الحرم فان الاول موجب للدم عنده خلافا لهما والثاني عند ابي حنيفة وعمر وحمهما الله خلافا لابي يوسف رح الكل في شرح الطحاوي [ او ترك اقله ] اي اقل طواف الفرض وهو النلتة وما دونها وفيه اشعار بانه لو ترك اقل طواف العمرة لم يجب عليه دم وهذا اذا لم يرجع الى اهله والا فعليه دم كما في الظهيرية [ فعليه ] اي المحرم [ دم ] اي اراقة دم هدي والشاة كافية وهذه الجملة جزاء لكل شرط قبلها [ وبترك ] كل طواف الفرض او [ اكثره بقي محرما ] وان رجع الى اهله [ حتى يطوف ] اي يقع كل طواف او اكثره بذلك الاحرام لانه ركن فلا يجوز عنه بدل وفيه اشعار بانه لو ترك كل طواف العمرة او اكثره بقي محرما كذلك لانه ركن كما في الظهيرية [ وان طافه ] اي طاف كل طواف الفرض او اكثره [ جنبا ] بلا اعادة [ فبدنة ] واحدة عليه فان اعاد في ايام النحر تسقط عنه بلا خلاف والخلاف في ان المعتبر هو الاول ام الثاني والاخر جائز كما في المحيط وان اعاد بعدها ففي وجوب الدم خلاف كما مر وكذا في تجديد الاحرام ان رجع من اهله وهو افضل كما في الكافي والبدنة في اللغة الابل ولو ذكرا وفي الشريعة الابل و البقرة عند ابي حنيفة رح واصحابه كما في الكشاف [ وان فعل ] من التطيب او الادهان او اللبس او الستر او الحلق او القص [ اقل مما ذكر ] من عضو او يوم او ربع راس او يد او رجل [ او طاف غير الفرض ] كطواف القدوم وغيره مما ذكرنا [ محدثا ] وهو مكية بلا اعادة و عليه الاعادة وان رجع الى اهله فعليه دم في رواية ابي حفص و صدقة في رواية ابي سليمان رضي الله عنهما



كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي انه اذا طاف للقدوم محدثا فلا شيء عليه و ينبغي ان يكون طواف التفل كذلك و اعلم انه لو طاف اقله محدثا واكثره طاهرا اعاد ما طاف محدثا او تصدق لكل شرط نصف صاع من برالا اذا بلغ دما و لو طاف اقله جنبا لوجب عليه الاعادة او الدم كما في الظهيرية [ او ترك ] العدد [ القليل من ] العدد [ الواجب ] اي واجب مذكور بقرينة اللام كترك ثلثة من طواف الصدر و واحد من الجمار الثلث في يوم اوحصاة الى الثلث من جمرة العقبة و بما ذكرنا لا يشكل ما في الهداية من وجوب الدم بترك ما هو قريب من الربع بان يدخل في الطواف الواجب بين الحطيم و يرجع الى اهله بلا اعادة [ او حلق راس غيره ] محرما كان او حلالا لكن في المحيط لو حلق راس غيره او اخذ شاربه او قلم اظفاره اطعم ما شاء [ تصدق ] على مسكين جزاء الشرط [ بنصف صاع من بر ] او صاع من تمر او شعير و الاصل ان كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهو نصف صاع من برالا صدقة قتل القمل و الجراد فان له في ذلك ما شاء كما في المحيط [ و ان تطيب ] بعذر كالعلة [ او حلق بعذر ] كالقمل و منه الجمل و النسيان كما في النتف [ ذبح ] في الحرم لا غير فلو ذبح في غيره لا يجزئه الا اذا تصدق بلحمه على ستة مساكين لكل قدر نصف صاع كما في شرح الطحاوي [ او تصدق ] بمكة او غيرها وفيه اشارة الى انه لا يجوز الا التمليك كما قال محمد رح و اما عندهما فيجوز الاباحة كما في شرح الطحاوي [ بثلثة اصوع طعام ] اي بر بطريق الغلبة و الاصوع بفتح الهمزة و هكون الصاد و ضم الواو جمع صاع [ على ستة مساكين ] مثلا من مصارف الزكاة سواء كانوا من مكة او غيرها و الافضل ان يتصدق على فقراء مكة كما في المحيط [ او صام ] بمكة او غيرها [ ثلثة ايام ] ولو غير متتابعة و التطيب و الحلق بطريق المنال فان جمع محظورات الاحرام اذا كان بعد فقيه الخيارات الثلثة كما في المحيط [ و وطبه ] اي وطى المفرد بالحج في قبل الادمي الحي و كذا في دبره في رواية ولو نائما او مجنونا [ قبل وقوف عرفة افسد حجه ] اي نقصه نقصانا فاحشا ولم يبطله كما في المضمرات و في ذكر الرطي اشعار بان ما سواه من التعجيل و المس و النقبيل و النظر بشهوة لم يفسده لكنه اوجب دما و ان لم ينزل كما في النتف [ و مضى ] اي وجب عليه اتمام الحج الفاسد كالصحيح فيما يفعل و يحتنب [ و ذبح ] هديا و الشاة الواحدة كافيته الا اذا وطى ثانيا قبل الوقوف فانه ذبح اخرى عند الشيخين و اما عند محمد رح فقد كفاه كفارة واحدة الا اذا كفر عن الاول و لا خلاف انه يكفي واحدة اذا وطى مرتين في مجلس واحد كما في المحيط [ و قضى ] اي لازم قضاء ذلك الحج [ من قابل ] كما في المتداولات و الاولى ان يقال اعاد لان جميع العمر و فته [ و لم يفترقا ] اي لم يحب افتراق الرجل و المرأة وقت القضاء بل هو مستحب اذا خاف العود كما في الاختيار [ و ] وطيه [ بعده ] اي بعد الوقوف لم يفسد و [ يجب بدنه ] لغلط الجماية [ و ] وطيه [ بعد الحلق ] لم يفسد لكن عليه [ شاة ] و وطى المفرد بالعمرة قبل الطواف افسده و مضى و ذبح و قضى و بعده

لم يفسد وعليه شاة وفي وطى القارن والتمتع تفصيل في المحيط [ وان قتل مفرم ] ولو مخطياً [ صيدا ] ولو من غير الحرم وغير مملوك مأكول والمراد صيد البر فان صيد البحر مباح له كما مرّ فالاولى ان يقول الصيد [ او دل ] الحرم [ عليه ] اي الصيد [ قاتله ] اي الصيد [ يجب جزاءه ] اي جزاء الصيد بسبب الاحرام ولهذا لو قتلته في الحرم لم يختلف الجزاء وفيه اشعار بوجوبه على القاتل المحرم بخلاف الحلال لكنه اذا دل عليه محرماً ففي الهاروني عليه نصف قيمته وفي الجامع لا شيء عليه عندهما وكلامه لا يخلو عن اشارة ما الى انه يشترط لوجوب الجزاء كون الدال محرماً عند اخذ المدلول الصيد وكون المدلول غير عالم بمكانه وتصديقه الدال في هذه الدلالة واتباع اثره واتصال القتل بالدلالة فاذا فقد واحد من هذه الشروط لم يجب عليه الجزاء كما في المحيط [ اي ما قومه ] بحذف الضمير المجرور والجار متعين اي قيمة قوم بها الصيد [ عدلان ] لهما بصارة في قيمة الصيد اتباعاً للنص وان كان عدل يكفي قياساً وفي كلامه اشارة الى ان نفس الصيد يقوم فلا يعتبر كون البازي معلماً الى انها واجبة بالغة ما بلغت وهذا في المأكول واما في غيره فلا يجاوز دماً الى انه يقوم المأكول وغيره وما كان له مثل وغيره وهذا عند الشيخين وكذا عند محمد رح فيما لا مثل له كالحمامة واما ما له مثل فمثله ففي النعامة ابل وفي حمار الوحش بقرو وفي الظبي والضبع شاة وفي الارنب عناق كذا في المحيط [ في مقتله ] ان كان مما يباع فيه كبئد [ او اقرب مكان منه ] اي من المقتل ان كان مما لا يباع فيه كالصحراء والمقتل يحتمل الزمان والمكان وهذا ادنى بالنظر الى ما بعده لكن في المحيط الاصح ان كلا من الزمان والمكان يعتبر في القيمة لانها مختلفة باعتبارها [ فيشتري ] اي القاتل [ به ] اي بما قومه [ هدياً ] اي شاة او بقرا او ابلا وفيه اشعار بانه لا يشتري الصغار منها اذ لا يجوز من الضان الا الحذع العظيم ومن غيره الشني نعم لو تصدق بلحم الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فيجوز الصغار كما في الكافي ومعه ابو يوسف رح في شرح التاويلات [ يدبج بمكة ] وان تصدق على غير اهل الحرم لا بغيرها وان تصدق على اهله الا على وجه الاطعام كما في هذا الشرح وفي كلامه اشارة الى ان مجرد الذبج بمكة كاف فلو هلك بعده بوجه من الوحوش سقط الجزاء و الى انه اذا كان قيمة الهدي حياً مساوية لقيمة الصيد حياً يجوز وان انتقص عنها فقيمة لحم الهدي كما قال الناطقي وعن ابي حنيفة رح عليه قيمة ما نقص بالذبج كما في المحيط والاكنفاء مشعر بانه يجوز ان يتصدق بكله على مسكين واحد كما في التحفة [ او ] يشتري به [ طعاماً ويتصدق به ] اي بذلك الطعام ولو على غير اهل مكة [ كالفطرة ] لكل مسكين نصف صاع من برّ او صاع من شعير او نمر كما في المشاهير لكن التشبيه يقتضي جواز نصف صاع من زبيب كما يقتضي جواز اقل من نصف صاع لمسكين وعدم جواز الاباحة كما يقتضيه قوله يتصدق الا ان في شرح التاويلات لا يجوز اقل من نصف لمسكين وفي التحفة يجوز الاباحة ايضاً [ و صام ] عطف



على يشتري وإن لم يجز عند بعض النحاة [عن طعام كل مسكين] أي بدل كل نصف ضاع أو ضاع ماخوذ من القيمة [يوما] وفيه اشعار بان للقاتل خيار احد الثلاثة وهذا عند الشيخين وأما عند محمد رح فالخيار للعدلين و الاول اصح والاطلاق مشير الى جواز الصوم متتابعاً ومتفرقاً كما في شرح الطحاوي [وما فضل عنه] أي ما كان اقل من قيمة هدي أو طعام مسكين ولم يبلغه فالضمير لاحدهما لا للطعام كما ظن [تصدق به] أي بما فضل [أرصام] عنه [يوما] لان الصوم ليس اقل منه ثم بعد الفراغ عن القتل شرع في النقصان فقال [وان نقصه] بقطع عضو أو جراحة أو نتف شعر أو غيرها [يجب] عليه قيمة [ما نقص] من الصيد فيقوم صحيحاً ثم ناقصاً فيشتري بما بين القيمتين هدياً أو يصوم وفي المحيط ان جرحه و برأ مع بقاء اثرها ضمن نقصانه و بلا بقاءه ليس عليه شيء عند الطرفين و عنده عليه صدقة لا يصلح الالم [وان اخرجته] بقطع القوائم أو كسر الجناح أو نتف الريش أو نحرها [عن حيز الامتناع] أي عن ان يكون ممتنعاً مما اراد فالحيز مقتحم و عن ابي يوسف رح اذا نتف ريشه أو ضرب على عينه فأبيضت فعليه صدقة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو صار سالماً عن النقصان أو عاد الى حيز الامتناع لم يجب عليه شيء من القيمة عندهم [أو كسر البيض] أي بيضا غير فاسد و الا فلا شيء عليه كما اذا علم ان فيه فرخاً ميتاً وكسر واما اذا علم كونه حياً ولم يعلم فعليه قيمة الفروخ كما في المحيط والبيض بالفتح واحده بيضة [قيمه] أي قيمة الصيد الموصوف او البيض واجبة عليه كقيمة ما قتل فلو انحط في سلكه كان مناسبا [وكذا] أي عليه قيمته [ان ذبح الحلال] أي غير المحرم بلا دلالة محرم [صيد الحرم] أي ما يكون فيه بعض بدنه نائماً أو بعض قوائمه غير نائم [أو حبله] أي الصيد فيجب قيمة لبنه [أو قطع] محرم أو حلال بتحرر الحديد [حشيشه] أي نبات الحرم مما لا ساق له رطباً كان أو يابساً بقرينة ما بعده والافه في اللغة اليابس منه كما في عامة الكتب واخترز به عن مثل الكمأة فانها ليست بنبات بل هي شيء مردع في الارض و لهذا بباح اخراجها من الحرم كحجرة و قدر بسير من ترابه للتبرك كما في المحيط [أو شجرة] وهو ما كان له ساق من النبات رطباً كان أو يابساً على ما يظاهر عبارة كتب اللغة و ما نقل عن النهاية انه اسم للرطب منه فمعنى شجر المضاف الى الحرم الموجب للحزاء و شجر الحرم ما كان شيء من اصله في الحرم سواء كان اغصانه فيه أو في الحل فبقطع هذه الاغصان عليه القيمة كما في المحيط وينبغي ان يكون حشيش الحرم كذلك و انما فصل هذه الاشياء عما قبله بقوله (كذا) لانه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد ذبحه الحلال و يجوز الهدي على الصحيح ولا خلاف في جواز الاطعام كما في المحيط و كذا لا يجوز الصوم عن قيمة الحشيش والشجر و يجوز الطعام والهدي كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه لا يجوز الهدي عن قيمة الشجر و عن ابي يوسف رح انه يجوز [الا] للاستثناء المتصل عن حشيشه و شجره معا كما في

هرح الطحاري [مملوكا] وطبا منبتا وهو مما لم ينبت به الناس بقريئة التي فلو قطع النبات بنفسه منه فعليه القيمة كما في هرح الطحاري الا انه لو كان مملوكا فعليه قيمة الملك كما عليه قيمة الشرع كما في المحيط [او منبتا] اي من شأنه ان ينبت به الناس وطبا مملوكا او غير مملوك [او جافا] ولو نابتا مملوكا فانه لم يجب شيء بقطع الشجر والحشيش في هذه الصور الثلاث [ولا يرعى الحشيش] اي يحرم ارسال البهيمة على حشيش الحرم للرعي عند الطرفين لانه كالقطع وعنده لا بأس به لضرورة الزايرين [ولا يقطع] حشيشه [الا الاذخر] بكسر الهمزة والخاء وسكون الدال المعجمتين وهو ما ينبت في السهل والجبل وله اصل دقيق وقضبان دفاق يطيب ريحه والذي همكة اجوده يسقفون به البسوت بين الخشبات ويسدون به في القبور الخلل بين اللبانات كما في فتح الباري [و] يجب [بقتل قملة] واحدة على بدنه او ثوبه لا على الارض والقتل اعم من الحقيقي والحكمي فيشتمل الالتقاء في الشمس وفي ترك الفاعل اشعار بان الامر بالقتل والاشارة اليه كقتله وفي ذكر القتل اشعار بانه لو عمل ثيابه فمات القمل لم يجب عليه شيء وانما قال قملة لان بقتل اثنين او ثلثة قبضة طعام وبقتل اكثر نصف صاع كما في المحيط [او جرادة] واحدة [صدقة] وان قلت تلك الصدقة ككسرة خبز او ثمرة فان اهل حمص جعلوا يتصدقون بكل جرادة درهما فقال عمر رضي الله تعالى عنه (اروا درهمكم كنيرة ثمرة خير من جرادة) كما في الكافي [ولا شيء بقتل غراب] شروع في الفواسق المرودة وما في حكمها وتنكير الغراب مشير الى انه لا شيء بقتل جميع انواعها وكلام قاضيخان مشعر بانه قول بعضهم وفي المحيط لو قتل الزاغ والعقق وجب عليه الكفارة وانواعها على ما في فتح الباري خمسة العقق والابقع وهو الذي في ظهره او بطنه بياض والغراب وهو المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان عن فوح واشتغل بحيفة حين ارسله للخبر عن الارض والاعمى وهو الذي في رجله او جناحه او بطنه بياض او حمرة والزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي ياكل الحب [وحدة] بكسر الحاء وفتح الدال والهمزة وحكي الحدة بالمد مع التاء وبدونها ليست للتانيث بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائر ياخذ الفارة [وعقرب] للذكر والاشئ ويقال عقرب وعقربة ونقل ان عينها في ظهرها ولا يضر ميتا ولا نائما حتى يتحرك كما في فتح الباري [وحية] ومثلها السرطان بخلاف الضب كما في قاضيخان [وفارة] بسكون الهمزة ويجوز فيها التسهيل كما في فتح الباري وظاهر كلامه ان الاهلية والبرية سواء وعن ابي حنيفة رح انه يجب القيمة بقتل اليربوع كما في الكافي [وكلب عقور] بالفتح من العقور وهو الجرح والكلب ما يفرط شدة وايداؤه كما في الكرماني والمراد منه الذئب وقيل الذئب ملحق به وعن ابي حنيفة رح ان العقور وغيره والمستأنس وغيره سواء وفي حكمه السنور كما في الكافي و [بعوض] اي بق وقبل صغارة واحدة بعوضة كما قال ابن الاثير



[ و برغوث ] و زنبور و ذباب و كذا النمل الموزي وهو السوداء والصفراء كما في الهداية [ و قراد ] بالضم يقال له بالفارسية كنه [ و سلحفاة ] و قنفذ و غيره من هوام الارض [ و سبع ] كالفهد والنمر [ صائيل ] اي قاهر و حامل على المحرم من الصولة او الصالة بالهمزة و احترز به عما اذا لم يصله السبع فقتله فانه واجب القيمة وعن ابي يوسف رح ان الاسد كالكلب كما في قاضيخان [ وله ] اي المحرم [ ذبح الحيوان الاهلي ] كالغنم والدجاجة والبط الذي في المازل لا الذي يطبر فانه صيد كالحمام الذي على قوائمه الريش كما في المحيط و المتبادر من الاهلي ما يكون باصل الخلقة حتى انه اذا ند بعير بذبحه و اذا استانس ظبي لا يذبحه كما اشير اليه في الهداية [ و ] له [ اكل ما ] في الحل [ صاده ] مما يوكل [ حلال ] احتراز عما صاده محرم و سيأتي [ و ذبحه ] حال كونه [ بلا دلالة محرم ] وهذا في رواية وهو المختار و في رواية ان الصيد لا يحرم بالدلالة كما في الكافي وفي الكلام اظهار في مقام الاضمار و اشارة الى انه لا يحل للمحرم اكل ما دل عليه محرم آخر كما في المحيط [ و امرة ] و اشارة فلو وجد واحد منهما لم يحل اكله ولو حل من احرامه كما في المنتقى [ من دخل الحرم ] حلالا او محرما [ بصيد ] اي مع صيد سواء كان في يده او قصصه او رحله كما اشار اليه اطلاق المسبوط و التحفة لكن في الكرمانى و غيره انه لو كان في قصصه او رحله لم يرسله [ ارسله ] اي وجب ارساله و اطارته ولا يزول به عن يده حتى انه اذا حل ثم وجدته في يد احد فهو احق به كما في الكرمانى و غيره و يحتمل ان يكون المعنى ارسله الى الحل و وضعه في يد رجل و ديعه كما في التحفة [ ورد بيعه ] اي بيع صيد واقع من محرم او حلال بعد دخول الحرم بذلك الصيد [ ان بقي ] ذلك الصيد في يد المشتري لانه بيع فاسد او باطل كما يأتي [ والا ] يبق في يده [ جزئ ] البائع عنه [ كبيع المحرم ] من المحرم او الحلال [ صيدا ] اخذه بعد الاحرام او قبله فانه رده ان بقي و الا جزئ وفي كلامه اشعار بانه لو كان المتبائعان حلالين وهما في الحرم والصيد في الحل جاز البيع عند ابي حنيفة رح خلافا لمحمد رح كما في المحيط ولا يخفى انه اجري بكتاب البيع [ لا ] يرسل [ صيدا ] ولا يجب اطارته [ معه ] اي في قصصه او رحله او يده [ اذا احرم ] ولم يدخل في الحرم بعد و الا فقد وجب ارساله كما مر [ ومن ارسل صيدا ] كائنا [ في يد محرم ان اخذه ] اي اخذ المحرم ذلك الصيد حال كونه [ حلالا ضمن ] ذلك المرسل قيمته عنده خلافا لهما وفيه اشارة الى انه لو اخذه محرما لم يضمن اجماعا لانه لم يملكه بالاخذ ولهذا لو ارسله بنفسه ثم حل فوجده في يد رجل لم يسترده منه كما في شرح الطحاوي [ وان قتل محرم ] او حلال [ صيد محرم ] كان في يده وقت الاحرام او اخذه بعده [ فكل ] منهما [ يجزي ] جزاء تاما هو جميع القيمة لتعرض كل [ و رجع ] اي ثم رجع بما ضمن [ آخذه ] و من في يده [ على قاتله ] لتأكيد الضمان عليه فلو قتل حلال في الحل صيد محرم لم يجزئ لكن المحرم رجع عليه بما ضمن كما اذا قتله غير مخاطب كالصبي والمجنون والكافر كذا في شرح

الطحاوي ولو قتل حلال صيد حلال اخذه من الحرم جزئ كل و رجع أخذه على قاتله كما في المحيط  
ولو قتل محرم صيد حلال كان عليه قيمة للمالك وقيمة للشرع كما في الظهيرية و[ما] يلزم [به]  
اي بمسببه من محظورات الاحرام كالنطيبة و قتل الصيد وغيرهما [على المفرد] بالحج او العمرة دم  
[فعلى القارن دمان] للحج والعمرة لهتك حرمة امرأته وهذا اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما  
بعده ففي غير الجماع دم على ما ذكره شيخ الاسلام كما في النهاية [الا يجوز الوقت] اي للقبضات  
كما مر [غير محرم] بالعمرة او الحج فحينئذ عليه دم لترك حق الوقت الا اذا عاد الى الوقت واحرم فانه  
سقط عنه كما اذا احرم من مكانه وعاد اليه محرما وجدد التلبية وان لم يجددها لا يسقط  
وقالا سقط جددها اولا وتمامه في المحيط [ويشني جزاء صيد] مملوك وغير مملوك [قتله  
محرمان] فعلى كل جزاء تام لكن بغرمان معا بقيمة واحدة للمالك وينبغي ان يثلاث اذا قتل ثلاثة  
[واحد] الجزاء [لو قتل صيد الحرم حلالان] فعلى كل نصف قيمة وينبغي ان يقسم  
على عدد الرؤس اذا قتله جماعة ولو قتل قتله حلال ومحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال  
نصفها ولو قتله حلال ومفرد وقارن فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القارن جزاء [ان  
باع المحرم] من محرم او حلال [صيدا] اخذه بعد الاحرام او قبله [او شراه] عنه [بطل]  
البيع والشراء كما في الهداية لكن في مبسوط شيخ الاسلام انه فسد ولا يخفى انه مشير اليه فيما تقدم  
[ولو ذبحه] اي ذبح المحرم صيدا [حرم] لحمة على كل محرم وحلال لانه مبيته فلا يجوز اكله الا  
اذا اضطر وتفصيله في المحيط [ولو اكل] الذابح [منه] استغفر [وغرم] اي ضمن [قيمة ما اكل]  
سوى الجزاء عنده واما عندهما فليس عليه الا الاستغفار كما في الهداية وهذا اذا اكل بعد اداء  
الجزاء واما قبله فلا يجب الا الجزاء اجماعا كذا في الحقائق [لا] يغرمها بالاكل اجماعا بل يستغفر  
[محرم] او حلال [لم يدبحه] وما [ولدت] من خارج الحرم [ظبية] اظهار في مقام الاضرار  
على تقدير حذف الموصول [اخرجت من الحرم وما نا] اي الظبية ولدها [غرمها] اي ضمن  
المخرج محرما او حلالا قيمتهما لانهما صيد الحرم حكما [وان ادنى] المخرج [جزاءها] اي جزاء  
الظبية [ثم ولدت لم يجزه] اي ليس عليه جزاء ولدها لان ادنى جزائها صيرها صيد الحل \*

[فصل \* ان احصر] اي منع ومنه المحصر بفتح الصاد وهولغة المنوع من كل

شيء كما في الكشاف وغيره وشرعا المنوع عن الحج او العمرة بعد الاحرام وحكمه انه لا يتحلل الا  
بالذبح او بافعال العمرة كما في البنابيع [المحرم] او المحرمة بحج او عمرة او بهما [بعد مسلم]  
او كافر ولو غير سلطان [او مرض] زاد بالذهاب از الركوب او غيرهما مثل فقدان المحرم وهلاك  
النفقة وغيرهما وهو غير قادر على المشي ولو في بعض الطريق كما في المحيط [بعث المفرد] بالحج  
او العمرة الى الحرم [دما] او ثمنه ليشتري به بمكة فلم بعث دمين يحلل باولهما فان الثاني تطوع



كافي الينابيع [ والقارن دمين ] وفيه إشارة الى انه لا يتحلل الا بذبح آخرهما و الى انه لا يشترط تعيين احدهما للحج و الاخر للعمرة و الى انه لو بعث دما لاحدهما لم يتحلل بذبحه عن احد من الاحرامين كافي الهداية [ وعبن ] المحصر بالحج او العمرة عنده [ يوما يذبح ] المبعوث [ فيه ] اي في ذلك اليوم لان دمه غير موقت بوقت فاحتيج الى التعيين ليعلم وقت الاحلال [ ولو كان ] ذلك اليوم [ قبل يوم النحر ] اي وقت شاء و اما عندهما فالمحصر بالعمرة يعين دمه لانه غير موقت بخلاف المحصر بالحج فان دمه مختص بيوم من ايام النحر فلا يحتاج الى التعيين كافي المحيط [ وفي حل لا ] يذبح لان ذبح الهدايا مختص بالحرم ولهذا لو ذبح عن المحصر في غير الحرم بقي محرما حتى يبعث باخر و يذبح بالحرم كافي المبسوط [ وبذبحه يحل ] المحصر عن الاحرام وفيه إشارة الى انه لا يحل بغير الذبح فيبقى محرما الى ان يجد الهدي فيذبح او يزول احصاره فيحج في وقته او يعتمر في غير وقته وعن ابي يوسف رح انه يقوم الهدي فيطعم المساكين و ان لم يجد الطعام يصوم لكل نصف صاع يوما و الى انه لا يحتاج الى الحلق وعن ابي يوسف رح انه واجب كافي التحفة و الى انه لو عين يوما ثم حل من احرامه في ذلك اليوم و المبعوث لم يذبح فيه او ذبح في غير الحرم لم يحل من احرامه وعليه دم لهذا المحذور و قال بعضهم اذا شرط في وقت الاحرام الاحلال عند الاحصار حل به قبل الذبح كذا في شرح الطحاوي وفي الاكفاء اشعار بانه اذا بعث بالهدي فله ان يرجع الى اهله لانه اذا لم يتمكن من المشي الى الحج فلا فائدة في المقام كافي التحفة [ و ] يجب [ عليه ] اي المحصر [ ان حل من حج ] فرضا او نفلا [ حج ] من قابل [ وعمرة ] كذلك لان على فائت الحج التحلل بافعال العمرة ولم يوجد [ و من عمرة عمرة و من قران حج ] قضاء [ وعمرتان ] الاولى للقران والثانية لكونها كالغائت [ و اذا زال احصاره ] بعد بعث الهدي [ وامكنه ادراك الهدي ] بوجدانه غير مذبح [ و ] ادراك [ الحج ] بالوقوف بعرفات [ توجه ] لادائه ولا يتحلل [ والا ] يمكن ادراكهما جميعا بان لم يدرك احدا منهما او ادرك احدهما يجوز [ له ان يحل ] بعد ذبح الهدي و ان يتوجه ليتحلل بافعال العمرة في الصرة الاولى و فيما اذا ادرك الهدي فقط و اما اذا ادرك الحج فقط فعندة جاز له ان يحل و ان يؤدي الحج باحرام جديد ولا عمرة عليه و اما عندهما فلا يتصور لانه لا يذبح عندهما قبل يوم النحر وفيه اشعار بانه لو زال قبل بعث الهدي لم يحل فذهب الى مكة فان ادرك الحج فيها وان لم يدرك يكون فائت الحج فيتحلل بالعمرة كافي شرح الطحاوي [ ومعه ] اي منع عدو او مرض للمحرم [ عن ركني الحج ] اي الوقوف بعرفات و طواف الزيارة [ بمكة ] ظرف منعه وكذا المنع عنهما بالحرم [ احصار ] سواء كان مفردا او قارنا فتحلل بالهدي وعنه ان المنع بمكة ليس باحصار بعد ما صارت دار اسلام كافي المحيط [ و ] منعه [ عن احدهما ] اي ركني الحج [ لا ] يكون احصارا فانه لو منع من الوقوف تحلل بافعال العمرة وقضى الحج بدلونها من قابل مفردا او قاربا و ان منع عن الطواف قضاء في عامه و

وعليه دم لتأخيرته عنده وفيه إشارة الى انه لو اُفرد بالعمرة ثم منع بها من الطواف والسعي كان محصرا [ومن عجز] عن اداء الحج الفرض بنفسه عجزا يرجي زواله غالبا كالمرض والحبس وغيرهما [فأحج] اي بعث غيره ليحج عنه كما في الصحاح [صح] ذلك الاحجاج وإنما قيد بالفرض ملئ ما هو المتبادر إشارة الى ان النفل يصح بلا شرط و يكون ثواب النفقة للامر بالاتفاق واما ثواب النفل فالمأمور يجعله للامر وقد صح ذلك عند اهل السنة كالصلوة والصوم والصدقة كما في الهداية وإنما وصف العجز بوجاء الزوال لانه اذا كان لا يرجي بحج عليه الاحجاج كما في المحيط والاطلاق مشير الى انه لو أحج امرأة او عبدا او امة باذن السيد جاز لكنه اماء والافضل ان يكون المأمور رجلا قد حج عن نفسه ليكون ابعد عن الخلاف كما في شرح الطحاوي [ويقع] ذلك الحج [عنه] اي عن الامر على الصحيح كما في الكافي وهو ظاهر المذهب كما في الهداية لكن في المحيط قل شيخ الاسلام انه يقع عن المأمور في قول اصحابنا وللامر ثواب النفقة لان النيابة لا تجري في العبادات البدنية ولا شرائط اهلية المأمور الا ان الحج يسقط عن الامر لاقامة الاتفاق مقام الافعال [ان دام عجزه الى موته] فلو زال عجزه صار ما ادى تطوعا للامر وعليه الحج كما في الكافي وعن ابي يوسف رح ان زال العجز بعد فراغ المأمور عن الحج يقع عن الفرض وان زال قبله فعن النفل كما في المحيط [و] ان [نوى] المأمور [عنه] اي عن الامر فان نوى عن نفسه او عن رجلين أمريين وقع عنه وضمن النفقة ولو نوى عن احدهما مبهما ثم عينه جاز وعن ابي يوسف رح انه وقع عنه وضمن كما اذا امر احد بالحج وآخر بالعمرة فقرن بينهما الا اذا اذنا بالجمع كما في التمرتاشي [ودم الاحصار] ان وقع فهو [على الامر] عند الطرفين وعلى المأمور عنده ولا يبعد ان يكون شاملا لما اذا وصى ومات فان دم الاحصار في ثلث مال الميت وفيل في كله عندهما وفي مال المأمور عنده كما في الكافي [و] دم [القران] في صورة الامر بهما كدم التمتع [و] دم [الجناية] كقلم الظفر ونحوه [على الحاج] اي المأمور فانه المختص بنعمة الجمع بين النسكين وانه الجاني [وضمن] الحاج [النفقة] اي كل نفقة [ان جامع قبل وقوفه] بعرفات فلا يضمن شيئا ان جامع بعده كما اذا فاته الحج لمرض او حبس او موت دابة او فرار مكاري فانه لم يضمن ان كان ينفق من مال الميت حتى يعود الى اهله وعن محمد رح له نفقة ذهابه لا غير كما في الاختيار [وان مات] الحاج المأمور [في الطريق] اي طريق الحج [يحج] غيرة وجوبا [من منزل أمرة] الموصي او الوصي او الوارث قياسا اذا اتحد مكانهما والمال واف به فان لم يكن وافيا به يحج من حيث يمكن وفيه إشارة الى ان الوصي يدفع النفقة الى المأمور مكررا فيقضي المال او يحج عنه والى انه لا يحج من منزل الحاج ولا من منزل الوصي ولا من حيث مات اذا اختلف مكانهما والمبادر وحدة الوطن والا فان كان احدهما اقرب من مكة يحج عنه [بنثل ما بقي] من المال في ايدي الورثة والامور فانه قد بقي في يده شيء مما دفع اليه لا محالة وهذا عنده واما عند ابي يوسف رح فصح بما بقي



من الثلث الاول سواء كان في يد الورثة او المأمور وعند محمد رح يحج بما بقي في يد المأمور فان لم يبق في يده شيء بطل الوصية عنده واما عند ابي يوسف رح فيحج ان بقي شيء من الثلث و الا بطلت وقال ابو حنيفة رح يحج من ثلث ما في ايديهم فان كانت التركة ثلاثة آلاف درهم فدفن الالف فسرق يحج عنده بثلث الالفين ستمائة وستة وستين وثلثين وبطلت عند ابي يوسف رح وان كانت اربعة يحج عنده بثلثمائة وثلاثة وثلثين وثلث وعند ابي حنيفة رح بالف [ لا من حيث مات ] المأمور وهذا تأكيد لرد مذهب صاحبيه فان عندهما يحج من حيث مات استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الامر في الطريق ووصى به والاصل فيه ان السفر هل يبطل بالموت او لا وهذا اذا لم يبين مكانا يحج منه و الا يحج منه بالاجماع اكل من المحبط [ ولا يجوز للهدي ] سواء كان لدم النسك او الجبر او الاحصار او غيرها [ الا جائز للتضحية ] مقدار السن سالم العيوب كما يحج ان شاء الله تعالى وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فيجوز الصغار كما مر والشاة كافية في الكل الا اذا طاف طواف الزيارة جنبا او وطئ قبل الوقوف فانه لا يكفي فبهما الا البدنه كما مر [ و اكل ] استحسانا كالاضحية [ من هدي تطوع ] اذا بلغ محله [ و ] من [ متعة ] اسم من التمتع [ وقران فقط ] فلا يوكل من دم الجزاء والاحصار والنذر والتطوع اذا لم يبلغ محله بل يجب ان يتصدق بلحمه الا اذا استهلك فانه يتصدق بقيمته كما في شرح الطحاوي [ وخصا ] اي خص ذبيح هدي المتعة والقران كالاضحية [ بيوم النحر ] لا يخص به [ غيرهما ] من دم الجزاء والنذر والتطوع والاحصار وفيه خلاف صاحبيه كما مر [ و ] خص [ اكل ] اي جميع ما ذكره من الهدايا [ بالحرم ] فلا يرد بدنه مندورة لم ينون نحرها بمكة فانه يجوز في اي موضع شاء عنده لان المصنف رح لم يتعرض للمندورة على انها لم تنحر عنده الا بمكة كما في المحيط [ ويتصدق بجمله ] بالضم وهو ما يطرح على ظهر الهدي من كساء ونحوه [ وخطامه ] بالكسر وهو حبل يجعل في عنق البعير ويشني في انفه [ ولا يعطي اجر الجزار ] اي الذابح [ منه ] اي من لحم الهدي وشحمه وجلده وغيرها وفيه اشارة الى جواز ذبح غبرة وان كان احسن ان يذبح بنفسه ان احسن وينبغي ان يشهدا ان لم يدبحا بنفسه كما في الاختيار [ ولا يركب ] الابل والثور من الهدي [ الا ضرورة ] بان لا يقدر على المشي فان تعظيمه واجب ولوركبه فانتقص منه ضمن ما نقص وتصدق به وفيه اشعار بانه لا يحمل عليه فلو نقص من الحمل غرم كما في الاختيار [ ولا يحلب ] الهدي اذا كان له لبن لانه جزء منه بل ينضح ضرعها بالماء البارد لينقطع لبنه فالوا هذا اذا قرب من وقت الذبح واما اذا بعد عنه فيحلب دفعا للضرر ويتصدق بمثله او قيمته الا اذا استهلك فانه بالقيمة ولو ولد الهدي ذبح مع الولد وان شاء تصدق به كما في الاختيار [ وما عطب ] بالكسر اي الهدي الذي هلك في الطريق [ او نعيب بفاحش ] مما بسلم منه كالعرج والعمي [ ففي الواجب ابدله ] بغيره [ والمعيب له ] يفعل به ما يشاء وفيه اشارة

الى انه لا يجب ابدال التطوع فيذبح ولا ياكل منه غير الفقراء كما في شرح الطحاوي وفي الغل لا شيء عليه [وان شهدوا] اي شهد جمع من العدول حجاجا او غيرهم عند الامام قبل وقت الوقوف بعرفات [بالوقوف] اي بان الحجاج وقفوا بعرفات [قبل وقته] اي وقت الوقوف كما اذا شهدوا في اول يوم عرفة انهم وقفوا يوم التروية وذلك بان يتغميم السماء ليلة الثلاثين فيظن الحجاج انها من اول ذي الحجة وهي في نفس الامر من آخر ذي القعدة [قبلت] هذه الشهادة عند الاكثرين لامكان التدارك وقال الامام الحلواني ينبغي للقاضي ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تهيجا للفتنة كما في الكافي وانما قال شهدوا بلفظ الجمع اشارة الى انه لا يقبل فيه الا شهادة جمع عظيم فلا يقبل شهادة عدلين وقال بعضهم يقبل شهادتهما كما في المحيط وقوله قبل وقته ظرف الفعلين كما اشرنا اليه وفيه اشعار بانه لا يقبل شهادتهم بعد وقته كما اذا شهدوا يوم النحر انهم وقفوا يوم التروية او شهدوا ثاني النحر انهم وقفوا يوم النحر لان التدارك غير ممكن والمصنف اكد ذلك بقوله [لا] يقبل شهادتهم بعد وقت الوقوف بالوقوف [بعده] اي بعد وقته والحاصل ان كلما لو قبلت الشهادة فيه لغات الحج على الكل لم تقبل الشهادة فيه و ان كثر الشهود بخلاف ما اذا فات على البعض فانها تقبل كما في المحيط [من نذر] حجا يمشي فيه [مشيا] وكونه حالا منظور فيه [مشى] اي وجب عليه المشي من وقت خروجه عن بيته وقيل من وقت الاحرام والاول اصح وقال ابو جعفر انما يركب اذا بعد المسافة وشق عليه فاذا قربت ولم يشق ينبغي ان لا يركب [حتى يطوف الفرض] اي طواف الزيارة وانما وجب المشي لان من جنسه واجبا وهو مشى الفقير الى عرفات وفيه اشارة الى ان الحج ماشيا افضل وانما كرهه ابو حنيفة رح اذا جمع بينه وبين الصوم لانه مسمى بالخلق كما في الكرمانى و الى انه لو نذر عمرة مشي مشيا حتى يسعى ولو ركب فيهما اجزاء لكن يجب عليه دم كما في المحيط وفي الختم على الفرض الدال على القطع في الجملة اشعار بما يراعى في الاختتام كما في هذه المسئلة الدالة على ان محرد النذر مع القدرة على المشي يكفي للنقص الى زيارة البيت الحرام رزقنا الله تعالى اياها مع شرف زيارة تربة قبر نبينا عليه اتم الصلوة والسلام والتحية \*



قد تم الجزء الاول من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير  
و يتلوه الجزء الثاني ان شاء الله العزيز الكبير \*







\* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \*

## \* [كتاب النكاح] \*



اخره عما تقدم لانه بالنسبة اليه كالبعيطة الى المركب فانه معاملته من وجه وعبادة من وجه قال الجمهور انه مستحب وقيل واجب عين وقيل واجب كفاية وقيل فرض عين وقيل فرض كفاية فمهر اولي من التخلي لعبادة النفل كما في التحفة وقيل مباح حال العجز عن موجب النكاح ومستحب حال الاعتدال وواجب حال غلبة الشهوة والقدرة على موجهه ومكروه حال خوف الجور [و] هو لغة الوطؤ وقيل الضم وفيه انه مجاز فيه على الصحيح كما في الزاهدي وشرعا ما اشير اليه بقوله [ينعقد بايجاب] اي يتحقق ويحصل شرعا بسبب ايجاب هو شرعا لفظ صدر عن احد المتعاقدين اولا همي به لانه يثبت الجواب على الاخر بنعم اولا [وقبول] هو لفظ صدر عن الاخر ثانيا وفيه مع الكلام الاتي اشارة الى ان النكاح عقد خاص موضوع لحل الوطئ وفيه احتراز عن نحو البيع والهبة فانه وان افاد حله لكنه لم يوضع له والى ان العقد وان كان في الاصل الجمع بين اطراف الجسم لكنه شرعا عبارة عن الايجاب والقبول لكن مع الارتباط الذي اعتبره الشرع ولكونه امرا اعتباريا لا يشير اليه والى ان الايجاب والقبول انشاء فالنكاح ثابت اما بالكلام اللفظي لكنه خلاف ما دل عليه كلامه في التوضيح ( ان النكاح ثابت بالكلام النفسي ) فان اللفظي اخبار عما في الذهن واما بطريق الاقتضاء فان الانشاءات الشرعية لا تعدل بالكلية عن المعاني الاخبارية وتماهه في الاصول ويحتمل ان يكون الباء للالة فيفيد ان العقد ارتباط الايجاب بالقبول فهما شرطا للعقد حينئذ كما قال الاكثرون على ما دل عليه الكروماني وغيره والاول المختار عند المصنف رح كما ذكره في الشرح فان قلت اكثر اجزاء العقد كلمات لا يتصور بقاؤه فكيف يبقى وينفسخ العقد قلت نعم الا انه غير قادح لان حكمه باق والفسخ يرد على الحكم على ما قال اكثر الفقهاء والبقاء اسهل من الابطاء وذهب بعضهم الى ان بقاؤه ضروري لفسخ العقد



[ لفظهما ماض ] صفة للايجاب والقبول ومشير الى ان الفارسي كالعربي في الماضوية الاتري ان ( پذيرفتم وعهد كردم ) يمين مثل نذرت وعهدت على ما في ايمان الذخيرة و الى ان النكاح لا ينعقد بالتعاطي فلا ينعقد ان دفع المهر اليها وقبلت وقيل لو زوجت منه ودفع المهر اليها انعقد كما في المنية و الى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون قائما مقام الايجاب والقبول كما سيأتي [ كزوجت ] نفسي بك [ وتزوجت ] نفسك او المعنى كقول الرجل او المرأة زوجتك ايائي وقال الاخر زوجتك بي وكذا في تزوجت فان كلامهما صالح للايجاب والقبول من الجانبين كما في الزاهدي وبه يشعر ما قال البيهقي ان التزويج ( مرد را زن و زن را شوي دادن ) والتزويج ( زن کردن و شوي کردن ) وكل منهما يتعدى بنفسه وبالباء كما في الاساس والديوان وغيرهما ولا يتعدى من وان كثر ذلك في كلامهم ولعل ذلك من اقامة حرف مقام حرف كما قال الكوفي وذا غير عزيز عند البصرية كما لا يخفى على المتتبع وانما ترك المفعولين دفعا لتوهم الاختصاص على انه قد صح التعلق بكل ما يعبر به عن جميع البدن كالراس والرقبة وغيرهما كما في المحيط [ و امر ] مختص عندهم بالامر بغير اللام فالاولى مضارع فيشمل الحال كما في بيع المستصفي والمستقبل كما في الزاهدي والامر بقريئة النال وفي المنية انه يصح بلسان الخوارزمية بصيغة الحال بلانية واما المستقبل فينبغي ان لا ينعقد به الا مع النية [ و ماض كزوجني ] بنتك مثلا [ فقال ] الاب مثلا [ زوجت ] اياها بك وفيه رمز الى ما هو المستحب من تولى الولي العقد بنفسه كما في الننف و الى ان الامر ركن العقد كما في المحيط والنخبة وغيرهما وقيل انه غير صحيح لان الماضي هو الايجاب والقبول والامر توكيل الا انه مبني على استعارة المعدوم للموجود كما في الكرمانى [ وان لم يعلم ] اي المتعاقدان [ معناه ] اي معنى لفظهما سواء كان عربيا او عجميا وسواء علما انه مما ينعقد به النكاح او لا وهذا في الحكم واما فيما بينه وبينه تعالى فلا ينعقد ان لم يعلم انه مما ينعقد به كما في قاضيان لكنه مما اختلف فيه المشائخ كما في الخزانة وذكر في العمادي انه لا يصح عقد من العقود اذا لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع وقيل ان كان مما يستوي جده وهزله يصح كالنكاح والا فلا كالبيع [ و ] ينعقد بحكم العرف بسبب [ قولهما ] اي قول المرأة والرجل [ ( داد و پذيرفت ) ] بلا ميم [ متصلة بهما والميم احوط ] بعد [ قوله لها ] ( نفس خویش بمن [ دادی ] ) و بعد قولها له ( تو نفس مرا [ پذيرفتی ] ) وفيه اشارة الى انه لا ينعقد بمجرد قولها ( داد ) بدون قوله ( پذيرفت ) الا اذا اريد بقوله ( دادی ) التحقيق و الى انه ينعقد بدون قولهما ( بزنی ) وقال بعض المشائخ انه لا بد منه واختلف في ان ( دادی ) استفهام او امر وهو الراجح كما في المحيط [ كبيع وشراء ] فانه ينعقد بقولهما ( فروخت و خرید ) بلا ميم بعد ( فرضی و خریدی ) [ لا ] ينعقد على المختار [ بقولهما مند الشهود ] جمع الشاهد مع كفاية الشاهدين كما ياتي جريا على العادة في النكاح ولا يخفى ان الترك اولى فان الشهادة شرط

الكل [ (ما زن و شو نیم) ] ونحن زوجان وفيهما اختلاف المشايخ لكن ابن قاضي فهو نافذ وهذا دليل على ان القضاء صحيح في المختلف عند المشايخ كما في المحيط ولفظ (فمن) عند الاطلاق الزوجة كما في الاخيرة كما ان (شون) مختص بالزوج [ ويصح ] النكاح بعد تحقق مائر الشروط [ بلفظ نكاح ] و [ وتزويج ] قد ذكره مرة [ وما وضع ] اي يصح بلفظ موضوع [ لتمليك العين ] من نحو تمليك وصدقة ومن نحو بيع وشراء على الصحيح فلا يصح بالخلع والاباحة والاقالة والاجازة والقرض والرهن والاعارة والصلح والشركة لكن في الستة الاخيرة اختلاف المشايخ كما في المحيط الا انه لو ترك قوله يصح وقدم هذا القول على قوله لا بقولهما لسلم من التطويل [ حالا ] ظرف تمليك فلو قال اوصيت لك ببضع امتي بالف وقبل الاخر اضاف الى ما بعد الموت وقبل الاخر لم ينعقد ولو اوصى به في الحال انعقد وقال السرخسي لا ينعقد به مطلقا ولو قالت جعلت نفسي لك بكذا فقال قبلت صح وعن ابي حنيفة رح انه ينعقد بها وضع لتمليك الشيء الكل في المحيط واعلم ان ما لا ينعقد به النكاح ينعقد به شبهته حتى يسقط به الحد كما في الخزانة [ وشرط ] لصحة النكاح [ سماع كل منهما ] اي المتعاقدين [ لفظ الاخر ] فلو لم يسمع الا احدهما لم يصح كما في مائر العقود الا انه يشكل الاطلاق بنكاح الفضولي وبما اذا ذكر الزوج اسم امرأة غائبة كما هيجهي [ و ] شرط ايضا [ حضور ] شاهدين [ حرين ] عند العقد فلا يصح عند قنين ومكاتبين ومدبرين ولا حضور حرين عند الاجازة في الموقوف ولا عند التوكيل كما في المزارع وذكر في النظم انه ينعقد بلا شهود عند محمد رح الا انه لا يطيب [ احر و حرتين ] مما في حكم حر ولذا قال [ مكلفين ] على لفظ المشي المذكر فيصح عند سكرانيين يعرفان النكاح وان لم يذكر عند الصحر ولا يصح عند صبيين ومجنونين كما في المحيط ولا عند مراهقين كما في الينابيع [ مسلمين ] في نكاح مسلمين او مسلم وكتابية بلا خلاف فلو تزوجها عند كتابيين جاز عند الشيخين خلافا لمحمد وفررحمها الله تعالى كما في النظم [ سامعين معالفظهما ] اي لفظ العاقدين حتى انهما لو سمعا متفرقين بان يسمع احدهما في عقد و الاخر في آخر والمجلس متحد لم يجز عند عامة العلماء و جاز عند بعضهم وعن ابي يوسف رح فيه وايتان ولو كان العاقدان في مجلسين لم يجز بالاتفاق كما في النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره البقالي والظاهر خلافه وعن محمد رح لو امكنهما ان يعبرا ما سمعا جاز والا فلا والى انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا رؤية وجهها فلو سمع صوتها من بيت لم يكن فيه غيرها جاز النكاح والا فلا فلو كانت منتقبة جاز وهو المختار والاحتياط حينئذ ان يكشف وجهه او يذكر ابرها وجدها والى انه يشترط حضورهما لكن لو غابت جاز بذكر الاسم بلا معرفتهما وهذا مختار الخصاف هو رجل كثير العلم ممن يقتدى به على ما قال الحلواني وذكر في الواقعات انه يشترط ذكر اسمها واسم ابائها وجدها عند عدم معرفتهما الكل في المحيط وفي اشتراط الحضور لا ثم السماع اشارة ما الى



انه مختلف فيه ولذا قيل صح بحضور اعميين الا ان اشتراطه اصح كما في الذخيرة [وصح] النكاح [عند فاسقين] ولو محدودين بالقذف بلا توبة [ولا يظهر] النكاح على الحكم بشهادتهما حتى يحكم بالمهر وغيره [عند الدعوى] وانكار احد المتعاقدين [و] صح بعد الطلاق والعنق [عند ابنيهما] اي بحضورهما وهذا ظاهر الرواية وفي المنتقى انه لا يصح كما في قاضيخان [او] عند ابني [احدهما] بحذف المضاف فالتشنيع الشنيع انه قلب عطف في تصانيفه على الضمير المجرور بلا اعادة الجار وهو مذهب كوفي مردود على ان المذهب ان اكثر البصرية اشتروا اثبات الجار لفظاً او تقديراً ويونس و الاخفش وجل الكوفية لم يشترطوا كما في الجعبري [ولا تقبل] شهادة الابنين [للقريب] اي لنفع القريب فان كان الابنان منهما لا تقبل لهما وان كانا من احدهما لا تقبل له وتقبل عليهما كما ياتي في القضاء فكلامه لا يخلو عن نوع تكرار [كنكاح مسلم ذمية] كتابية اي كما صح نكاحها [عند ذميين] عند الشيخين خلافاً لمحمد رح [ولا تقبل] شهادتهما [على المسلم] وتقبل على الذمية كما ياتي في الشهادة [والوكيل] اي الذي وكل بتزويج كبيرة او صغيرة برجل [شاهد] واحد فصح عنده مع آخر [عند حضور الموكل] اي الزوج والاب وكذا وكيل المرأة بتزويجها برجل شاهد عند حضورها كما في المحيط والمتن حامل لها بالتغليب [كالولي] اي كما ان الاب او السيد شاهد للنكاح [عند حضور المولية] اي البنت والامة حال كونها عاقلة [بالغة] بخلاف الصغيرة فانه ليس بشاهد عند حضورها لكونه مباشراً وشهادة المباشر مردودة بالاجماع سواء باشرة لنفسه او لغيره وكذا المولى اذا تزوج عبده بامة شاهد عند حضوره بخلاف ما اذا كان غائباً او غيب عاقل لانه لبس بشاهد حينئذ لما مر ولو اذن له بالتزويج وهو حاضر قيل ليس بشاهد لانه وكيل من جهته فكانه المزوج والصواب انه شاهد اذا اذن ليس بوكالة بل فك حكر كما في الذخيرة والولي من الولاية بالكسر كالمولية على المرمية في المقدمة ولي الامر (خداوندى كرد كار را) ويجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اي جعل الشخص والياً ومالكاً لامر [وحرّم على المرء] اي الرجل كما في القاموس [اصله] القريب من الام او البعيد من ام الام والاب وان علت والحرمة يجوز ان يفسر بالبطلان والفساد لانه لا فرق بينهما في باب النكاح كما في قاضيخان والنهاية والكرمانى والمستصفى وغيرها ولذا لا يصح التوكيل بالنكاح الفاسد ولا طلاق زوجة به ولاظهارها كما في المحيط فما في العمادي انهم اختلفوا في نكاح المحارم انه باطل او فاسد لا يخلو عن اشكال والاسناد يجوز ان يكون حقيقة او مجازاً على اختلاف ان الحرمة هل يتعلق بالاعيان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاق اسم المحل على الحال او من قبيل حذف المضاف اي نكاح اصله [وفرعه] من البنت و بنت الولد وان سفلت ولو فسر المرأ بالانسان كما في القاموس لا يبعد ان يقال ان ذكره لتوهم ان حرمة نكاح البالغة على البالغ لا يستلزم حرمة نكاح الصغيرة عليه مع توطية قوله [وفرع اصله القريب] من الاخوات لاب وام او لاحدهما

و بناتهن و بنات الاخوة و ان بعدت ولما كان اطلاقه مرهنا لحدية فرع اصله البعيد مطلقا ازال ذلك فقال [ و صلبية اصله البعيد ] من عماته و خالاته لاب و ام و لاخلهما و عماتهما و عمات احدهما و ان علت و خالاتهما و خالات احدهما و ان علت و اطلاقه مشكل فانه ذكر في المزارع و قاضيجان و غيرهما ان عمة العمة لاب غير محرمة عليه كبنيات العم و العمة و الخال و الخالة و اليه اشار بالصلبية بضم الصاد و سكون اللام ثم الباء الموحدة ثم الياء للنسبة ثم التاء للتانيث و يحتمل ان يكون بفتح الصاد و كسر اللام ثم الياء المثناة الساكنة ثم الياء الموحدة ثم التاء فانها كالصلبية من كانت من صلب الرجل و ظهرة كما في المغرب و فيه اشعار باصالة الاب في انتساب الولد ولما فرغ من المحرمات النسبية شرع في السببية فقال [ و ] حرم [ ام زوجته ] بنفس العقد الصحيح كما هو المتبادر فلا يحرم بمجرد العقد الفاسد كما في النظم و النتف و غيرهما [ و بنتها ] اي بنت زوجته حال كون الزوجة [ موطوءة ] فهي حال من المضاف اليه على مذهب بعض النحويين كما في ايضاح المقامات فلا يرد عليه شيء كما ظن و الكلام مشير الى ان مجرد العقد غير محرم و الى ان الخلوة الصحيحة ليست كالوطي و فيه اختلاف الروايات كما في الخلاصة و الى انه لحرمة البنت يشترط العقد الصحيح بينه و بين امها و قد ذكر في النظم انه لو وطئها بِنكاح فاسد حرمت بنتها و ام الزوجة شاملة للجدة و ان علت كما ان بنتها لبنت الولد و ان سفلت كما في المحيط [ و زوجة اصله ] من امرأة الاب و الجد و ان علا [ و ] زوجة [ فرعه ] من امرأة الابن و ابن الولد و ان سفل و في اطلاقه رمز الى ان كليهما محرمتان بنفس العقد و ذا بلا خلاف كما في النظم و هذه اربعة اصناف من المحرمات المصاهرة و منها ما حرم بالزنا و المس و النظر كما سيأتي و حكم الكل حرمة كل منهما على اصل الاخر و فرعه [ و كل هذه ] المذكورات من الاصناف الثمانية [ رضاعا ] اي للرضاع فيكون مفعولا له و ههنا اشكال لفظا و معنى اما لفظا فلان كلا اذا اضيف الى المعرفة يعيد امتغراق الاجزاء و اما معنى فلانه تحل اخت ولده و ام اخيه و اخته و جدة ولده رضاعا و يحرم نسبيا كما في قاضيجان و غيره [ و فرع مزنيته ] من بنت امرأة زنى بها و بنت ابن مزنية و فيه رمز الى انه لو اتاها في دبرها لم يحرم عليه فرعها كما قال بعض المشايخ و يحرم عند بعضهم و به افتى شمس الاسلام الاورجندي رح و الاشمل ان يقول موطوءته بلا نكاح فانه يحرم فرع الموطوءة بملك اليمين و شبهة النكاح و الملك كما في النتف و غيره [ و ] فرع [ ممسومة ] عضوها بلا حائل كما هو المتبادر فان كان بينهما ثوب لا يجد به حرارة المسوس لا يثبت الحرمة و الا فيثبت [ و ماسة ] اذا صدقها الرجل انه بشهوة فانه لو كذبها و اكبر رأيه انه بغير شهوة لم يحرم كما في النهاية و اطلاقه مشير الى ان مس شعر الراس يثبت به الحرمة و ان انكورة الامام السعدي و المس شامل للتفخيز و التقبيل كما في المحيط [ و ] فرع [ منظور الى فرجها الداخل ] و هو المدور و قيل الى الخارج و هو الطويل كما في الروضة و قيل الى العانة و قيل الى الشق و عليه الفتوى



كما في النظم والفتوى على الاول كما في الخزانة وفيه اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت  
الحرمه والى انها لو نظرت الى فرجه لم يثبت خلافا للطرفين والى ان النظر الى ما وراء الزناج معتبر  
بخلاف النظر الى عكسه في المرأة او الماء كما في الخلاصة وهذا كله اذا كانت متكئة فان كانت قاعدة  
مستوية او قائمة لم يثبت الحرمه على الصحيح وانما ذكر مجرد المس والنظر اشارة الى انه لو امنى  
بعدهما لم يثبت الحرمه لزال سببها وهو المس او النظر الذي هو سبب الرطبي الذي هو سبب  
الجزئية كما في المحيط وقيل يثبت كما في الخزانة والاول هو الصحيح كما في الكافي [ بشهوة ]  
حدها في الشاب انتشار الالة او زيادته وفي الشيخ والعين ميل القلب او زيادته على ما حكى عن  
اصحابنا كما في المحيط وقال عامة العلماء ان يميل اليها بالقلب ويشتهي ان يعانقها وقيل ان  
يقصد مرافقتها ولا يبالي من الحرام كما في النظم وهذا في حق الرجال واماي في حق النساء  
قالا شتهاء بالقلب لا غير كما قال المنصف ر ح وفيه اشارة الى ان شهوة احدهما كافية اذا كان الآخر  
محل الشهوة كما في المضمرات والى انه ظرف النظر لا المس ويحتمل ان يكون ظرفا لهما ولكل رواية  
في النظم ولو مس الاعضاء او عانق او قبل بلا شهوة تثبت الحرمه وفي المحيط قال الصدر الشهيد ان  
في المس والنظر لا يفتى بالحرمه الا اذا تبين انه بشهوة وفي القبله يفتى بها ما لم يتبين انه بلا شهوة  
ويسنوي ان يقبل الفم او الذقن او الخد او الرأس وقيل ان قبل القم يفتى بها وان ادعى انه  
بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتى بها الا اذا ثبت الشهوة [ و ] حرم [ اصلهن ] من ام المزنبة  
والممسومة والماسة والمنظورة الى الفرج وجدتهن من اي جهة كانت والكلام مشير الى انه لو وطئ  
غير المشتهاة يحرم عليه امها وبنتها لكنهما غير محرمين عند الطرفين كما في حدود المنظومة والى  
ان فرع المزنبة واصلها رضاعا لا تحرم كما في رضاع شرح الطحاوي وهيأتي منه في الرضاع اشارة  
الى انه لكن في النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والمزنبة على اصل الآخر وفرعه رضاعا [ وما ]  
كان عمرها من الصغيرة [ دون تسع سنين ليست بمشتهاة ] اي مرغوب فيها للرجال فبالوطئ  
والدواعي لم يثبت الحرمه وفيه رمز الى ان بنت تسع سنين مشتهاة وعليه الفتوى والى ان بنت  
خمس سنين وما دونها ليست بمشتهاة وكذا ما فوقها من الست والسبع والثمان الا اذا كانت  
ضخمة كما في الخزانة وعن الشيعيين ان بنت خمس سنين مشتهاة اذا اشتبهت مثلها وعن محمد  
رح ان بنت ثمان او تسع مشتهاة اذا كانت ضخمة كما في المحيط والى انه يكفي اشتهاه احدهما  
فلا يشترط ان يكون بالغين كما في المضمرات وعن صاحب المحيط لو مس ابن خمس سنين بشهوة  
لم ينبت الحرمه وان مس ابن ست او سبع تثبت وعن شرف الائمة لو نظر الى فرج صبية تحامع  
منلها او على العكس تثبت الحرمه كما في القنية واعلم ان حرمة المصاهرة تثبت بالاقرار وان كان بطريق  
الهزل ولا يصدق في تكذيب نفسه كما في الخلاصة ولا يرفع النكاح ولذا لو وطئها زوجها لم يكن

زنا وحرمت على زوج آخر ان مضى عليها منون كما في العمادي وغيره [ ويحرم ] بكسر الراء من التحريم [ نكاح امرأة وعدتها ] لكل فرقة من قبل الرجل او المرأة في طلاق وجعي او بائن واحد او اكثر في نكاح صحيح او غيره في وطئ صحيح او غيره في عدة وفاة او غيرها كما في النتف لكن في مبسوط صدر الاسلام والخلاصة اذا ماتت الزوجة يجوز لزوجها ان يتزوج باختها بعد يوم [ نكاح امرأة ] مفعول يحرم [ ابنتها ] اي كل واحدة منهما [ فرضت ذكرا لم يحل ] بالنسب او المصباح كالمصباح [ له ] اي للذكر المفروض [ الاخرى ] كما اذا نكح امرأة او كان في عدتها ثم نكح عمتها او خالتها او عمته امها او خالة امها او عمة ابها او خالة ابها او بنت اخها او اختها او بنتها او غير ذلك بخلاف ما اذا نكح امرأة ثم نكح بنت زوجها فانه لو فرضت البنت ذكرا كان ابن زوجها لكن لو فرضت المرأة ذكرا كان اجنبيا فلم يحرم كما اذا جمع بين ابنتي العمين او الخالين او الخاليتين كما في النظم وهذه الكلية كالكلبات قبلها في بيان المحرمات المؤبدة كما في القنية فلا يرد ما قيل ان هذه الكلية تقتضي ان لا يجوز نكاح امة ثم نكاح سيدتها وقد جاز ذلك كما في الجامع والزيادات فانها موقته بزوال ملك اليمين على انه لا يجوز عند نجم الاثمة البخاري كما في المنية [ و ] يحرم نكاح امرأة وعدتها [ وطئها ] اي وطأ امرأة ايتها فرضت ذكرا لم تحل له الاخرى [ ملكا ] بشراء او هبة او صدقة او ميراث او وصية كما اذا نكح امرأة حرة او امة فاشترى اختها فانه لا يجوز وطؤ المملوكة [ وكذا ] يحرم [ وطؤها ملكا وطئها ] اي وطأ تلك المرأة [ نكاحا وملكاً ] كما اذا نكح او اشترى اخت ام واهة فان وطئها يحرم وطؤ اختها باحد هذين [ لا ] يحرم وطؤها ملكا [ نكاحها ] اي نكاح تلك المرأة الاخرى [ فان نكحها ] اي نكح تلك المرأة [ لا يطأ واحدة ] من المرأة المملوكة والمنكوحة [ حتى يحرم ] المرأة [ الاخرى ] فالمنكوحة بالطلاق والخلع والردة مع انقضاء العدة والمملوكة باحد هما مما ذكرنا كالشراء او بالاعتاق او التزويج او الكتابة مع الاستبراء وهذا فيما سوى البنات والامهات فان وطئ احدهما يحرم وطئ الاخرى ابد كما في النتف والكلام مشعر بان الوطئ لا غير محرم للوطئ لا غير وليس كذلك فانه لو كان له اثنان اختان فقبلهما بشهوة حرم وطؤ كل منهما مع الدواعي حتى يحرم الاخرى كما في كراهية الخلاصة [ وصح ] للمسلم [ نكاح ] المرأة [ الكتابية ] اي اليهودية والنصرانية ذمية كانت او حربية الا انه لو نكح حربية في دار الحرب كره فقبل انما كره اذا قصد التنوطن به وقبل اذا قصد الوطئ وقبل اذا قصد استيلاها كما في المحيط والكلام منير الى انه ليس للمسلم ان ينكح كافرة غيرها ولا للمسلمة الكتابي و سبجي والى انه لا يحل وطؤ الكافرة بملك اليمين لانه كالوطئ بالنكاح كما في التحفة [ ولو ] كانت تلك لكتابية [ امة و ] صح نكاح الامة للحرافة لم يكن تحته حرة [ مع طول الحرية ] اي مع القدرة على مهرها ونفقها الا انه مكروه كما في خزائن الفقه ولعل الكراهة للتنزيه في المبسوط الاولى ان لا يفعله والطول بالغنى في الاصل الفضل وبعدي بعلي والى فطول الحرية متسع فيه يحذف الصلة ثم الاضافة الى المفعول على



ما اشار اليه المطرزي [و] صح نكاح [المحرم والمحرمة] بالحج او العمرة [و] صح لغير الزاني نكاح [حبلى من زنا] عند الطرفين وعليه الفتوى كافي المحيط وفيه اشعار بأنه لو نكح الزاني صح وذا بالاجماع كافي الهداية وسيجي [ولا توطأ] اي يحرم وطؤ غير الزاني الحبلى من الزنا وكذا دواعيه ولا يجب النفقة [حتى تضع] الحمل وفي الفوائد عن النوازل انه يحل الوطؤ عند الكل وتستحق النفقة عند الكل كما اذا نكحها الزاني كافي النهاية [و] صح نكاح [من ضمت] اي جمعت في عقد واحد من امرأة محللة [الى] امرأة [محرمة] على النكح بنسب او سبب فوجب المسمى للمحللة عنده وقسم على مهر مثلها عندهما كافي الهداية [لا] يصح للمولى [نكاح امة] اي لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق وغيرها فيصح تزوجها متنزها عن وطئها حراما لاحتمال كونها حرة او معتقة الغير او محلوفا عليها بعنتها وقد حثت الحالف وهذا ليس بغريب سيما اذا تداولتها الايدي ولهذا كان الامام الشداد رح يفعل ذلك كما في المضمرات والينابيع [و] لا للعبد نكاح [مالكنه] اي سيدته [و] لا للمسلم نكاح امرأة [كافرة غير كتابية] كالوثنية والمجوسية و المرتدة كما اشار اليه فلا يجوز به الوطؤ كما يملك اليمين وفيه اشارة الى انه يصح نكاح صابية قوم من النصارى يعظمون الكراكب كتعظيم المسلمين الكعبة والى انه لا يصح نكاح صابية قوم يعبدونها كعبادة الكافرين الاوثان والادل قوله والثاني قولهما فالخلاف بينهما لفظي كما ترى والى انه لا يصح نكاح المعتزلة لانها كافرة عندنا والى انه لا يصح نكاح الشافعية لانها صارت كافرة بالاستثناء على ما روي عن الفضلي ومسلم من قال تتزوج بناتهم الكل في المحيط ولعل ترك التعرض بمثله ادلى فانهم متأولون في ذلك كما بين في محله [و] لا يصح للحرنكاح امرأة [اخرى] خامسة [في عدة رابعة] وفيه اشعار بأنه لا يجوز ان تزوج اكثر من اربعة والاحسن للرجال ان يتزوج امرأتين فانه تعالى بدأ بالاشنى كما في المضمرات [و] لا [للعبد] نكاح ثالثة [في عدة ثالثة و] لا نكاح [امة] مسلمة او كتابية او مدبرة او مكاتبه او ام ولد ولو صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة [على حرة] ولو كتابية صغيرة او مجنونة فلو تزوجهما في عقد لم يجز الا نكاح الحرة [او] امة [في عدتها] اي عدة حرة من طلاق يائن في قوله ويصح في قولهما واما من الرجعي فلا يصح في قولهم [و] لا [حامل ثبت سب حملها] اجماعا كالمسبية وعن ابي حنيفة رح انه يصح النكاح ولا توطأ حتى تضع حملها كما في النهاية [و] لا [نكاح المتعة] وصورته ان يقول لامرأة متعيني بكذا من الدارهم مدة عشرة ايام او اياما او بلا ذكر المدة وهذا قد كان مباحا مرتين ايام خيبر و ايام فتح مكة كافي المنتف الا انها صارت منسوخة باجماع الصحابة كافي النهاية وغيره وسنده حديث علي رضي الله تعالى عنه [فلو قضي بجوازه لم يجز] كافي العمادي ولو اباحه صار كافرا كما في شهادات المضمرات وغيره لكنه لبس فيه تعزيز ولاحد ولا رجم كافي المنتف ولا طلاق ولا ابلاء ولا ارث وعن ابي حنيفة رح لو قال اتزوجك متعة انعقد

النكاح ولغى قوله متعة كما في قاضيها وذكر في الهداية وشرح المقاصد انه مباح عند مالك ر ح لكن في ثبوته كلام [ و ] لا نكاح [ الوقت ] وصورته صورة المتعة الا انه لا يكون الا بلفظ التزوج او النكاح مع التوقيت كما في الظهيرية والمضمورات والعمادي وغيرها وعن ابي حنيفة ر ح اذا وقتنا وقتا لا يعيشان اليه كآلة سنة او اكثر يكون صحيحا كما في النهاية واعلم انه لا يجوز المناكحة بين بني آدم وانسان الماء والجن كما في السراجية لكن في القنية عن حسن البصري يجوز تزوج الجنية بشهود رجلين \*

[ فصل \* نقد نكاح حرة ] اي صح ذلك مع ترتب الاحكام من الطلاق والظهار والتوارث وغيرها الا انه يمكن رفعه فالنافذ اعم من اللازم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه واخص من المنعقد والصحيح فان نكاح الفضولي منعقد صحيح لكنه غير نافذ وتامه في الاصول والحرمة اعم من البكر والنيب وانما قيد بها لان نكاح الامة موقوف على اذن مولاهما كنكاح الصغيرة والمجنونة على اذن الولي ولذا قال [ مكلفة ولو ] زوجت نفسها [ من غير كفؤ ] بضميتين و بضم الكاف وكسرهما مع سكون الفاء كما في الكشف وبسكون الفاء رضمها مع الهمزة وبسكونها مع الواو لغة النظير والمساوي كما في الطلبة فهو صفة كالكفي وشرعا رجل يساري امرأة في امور ستأتي وفيه اشعار بان الاعتبار للكفاءة وهذا عند خلافا لهما كما في الظهيرية [ بلا ولي ] سيأتي وفيه اشعار بان الولاية شرط للزوم في الكبيرة وهذا ظاهر الرواية عند ابي حنيفة ر ح والرواية منهما مضطربة في المبسوط والمحيط وغيرهما انهما قالوا بالتوقف على اجازة الولي فالوطؤ بلا اذن حرام ولا فيه طلاق وظهار وميراث ثم رجعا الى قوله وفي النظم روى ابو حفص عن محمد ر ح انه يجوز اذا لم يكن ولي والا فموقوف ان اجاز جاز والا بطل وروى ابو سليمان انه باطل وبه قال الشافعي ر ح فلا ينعقد بعبارتها اصلا عنده ويؤيده ما في موضع آخر منه انه لو زوجت نفسها من كفؤ بمهر المتل جاز عندهما ولو بكر او لم يجز عند العامة منهم محمد ر ح وفي خزانة الواقعات لو قضى القاضي بابطال الطلقات الثلاث لعدم الولي صح على الصحيح ولم يتعد الى حرمة الوطئ والولد لانهما حنفان يعتقدان صحته وفي الخلاصة والمضمورات وعبرهما ان الشافعية لو زوجت نفسها من حنفى ووليها كاره لذلك صح وكذا العكس [ وله ] اي لكل من الاولياء اذا لم يرض واحد منهم [ الاعتراض ] اي ولاية المراجعة الى القاضي ليفسخ [ هنا ] اي في تزويجها لنفسها من غير كفؤ بلا ولي فان رضى واحد منهم لبس لمن في درجته او اسفل اعتراض واما الاقرب فله ذلك وقال ابو يوسف ر ح للمباي الاعتراض مطلقا كما في الاختبار وقال شرف الائمة لاحد الاولياء المستويين في الدرجة ان يتفرد بالاعتراض اذا سكنت الباقون كما في المنية واطلاقه مشر الى ان له الاعتراض وان ولدت اولادا كما قبل وقال بعضهم لا اعتراض ان ولدت ولدا والى انه ثابت لكل ولي عصبة او غيرها محرما او غيرة كما



في العمادي وذكر قاضيان انه للعصبة وقال بعض المشايخ انه للمحارم والاول الصحيح كما في المحيط [وروي] عن ابي حنيفة رح [بطلانه بلا كفؤ] وبه اخذ كثير من مشايخنا كما في المحيط وعليه الفتوى كما في قاضيان [ولا يجبر] ولي حرة [بالغة] اي ليس له ولاية تزويجها بكفؤ وهي ساخطة غير راضية [ولو] كانت [بكرًا] لغة امرأة لم تلد ثم سميت التي لم تفتض اعتبارا بالثيب لتقدمها عليها كما في المفردات وشرها اسم لامرأة لم توطأ بالنكاح كما في المسبوط وقيل لم تجماع بكاح ولا غيره وهذا قولهما والاول قوله والصحيح ان الاول قول الكل كما في الظهيرية وذكر في المغرب انه يقع على الذكر الذي لم يدخل بامرأة والكلام مشير الى انه لا يجبر الحر البالغ بالطريق الاول لكنه غير محصور فانه لا يجبر المكاتب والمكاتبة ولو صغيرتان كما في النظم [صمتها] اي سكوت البكر البالغة [وضحكها] غير مستهزئة فلو ضحكت مستهزئة لم يكن اذنا على ما قال السرخسي كما في المحيط وعن الطرفين ان ضحكها ليس باذن وعن محمد رح انه اذن كما في المشارع وفيه اشعار بان التبسم ليس باذن والصحيح انه اذن كما في النهاية [وبكاؤها بلا صوت] لزيادة الايضاح فان البكاء بالمد لم يكن بلا صوت [اذن] لنكاح الولي وهو خبر للبكاء وخبر الاوليين محذوف فيكون من عطف الجملة ويجوز ان يكون خبرا لكل فانه مصدر [و] بكاؤها [معه] اي الصوت [رد] جملة معترضه وهذا التفصيل هو المختار كما في الاختيار وعنه ان البكاء ليس باذن وعن ابي يوسف رح انه اذن كما في المشارع وفيه رمز الى ان الاعتبار للحرارة والبرودة والعدوبة والملوحة للدمع وقيل انه ان كان باردا اذن وحارا رد وقيل عذبا اذن وملحا رد كما في النظم [حين استيذانه] لبكر البالغة سواء كان قبل النكاح او بعده والسنة ان يستأذنها قبله ويقول ان فلانا يذكرك كما قال صلى الله عليه وسلم لعاطمة رضي الله تعالى عنها والكلام مشير الى ان صمتها اذن اذا كانت حاضرة في مجلس العقد وفيه اختلاف المشايخ والاول اصح كما في المسية والظرف متعلق باذن والجملة المعترضة غير مانع عنه وضميره طاهرا لمطلق الولي الا ان ما بعده يدل على انه للاب فان سكوتها عند استيذان غيره من الاولياء ليس باذن كما اشير اليه في العمادي وافراد الضمير يدل على افراد الولي فلو زوجها وليان من رجلين فسكتت عند الاستيذان توقف النكاح في رواية وبطل في اخرى كما في المحيط [او] حين [بلوغ الخبر] اي خبر النكاح سواء كان المخبر عدلا او غير عدل واحدا او متعددا فضوليا او غيره وهذا عندهما واما عنده فان اخبرها فضولي فلا بد من العدد او العدالة كما في الاختيار وغيره وظاهرة مشير الى ان الاستيذان والبلوغ امر حتم حتى لا يجوز نكاح البالغة ولو ثيبا الا باذنها كما في النظم [بشرط تسمية الزوج] اي ذكره حال من الاستيذان والبلوغ وبما ذكرنا من اعتراض الجملة سقط ما ظن ان كلمه حين ظرف اذن ورد والباء متعلق بالنسبة الاولى من الاسمين وان جعله من باب التنازع وهم [لا] يشترط تسمية [المهر] عند المتقدمين ويشترط عند المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الخزائنة

و الصحيح انه ان كان المزوج اباً او جداً فلا يشترط والا فيشترط كما في الكفاية [ولو استأذن] البكر  
 البالغة [غير ولي اقرب] من الولي البعيد كالجد او الاجنبي [فرضاها] تغنى [بالقول] اذا غاب  
 الاقرب غيبة منقطعة والا فسكوتها رضا كما في قاضيهان وقال الكرخي ان رضاها بالمكوت [كالثيب]  
 فانه لو زوجها الولي كان رضاها بالقول وما يقوم مقامه كالتمكين من الجماع وطلب النفقة والمهر  
 وغيرها كما في المحيط و الغلام كالثيب في ان الرضى بالقول او الفعل كما في قاضيهان و الثيب امرأة  
 تزوجت فبانت بوجهه ولا يقال للرجل وعن الكسائي رجل ثيب اذا دخل بامرأة وامرأة ثيب اذا دخل بها  
 من ثاب اذا رجع لمعاودتها الخطاب كذا في المغرب و اعلم ان كلمة لو قد يكون بمعنى ان كما ان  
 جوابها قد يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء وان كان الاصل ان يكون ماضوية مقرونة باللام كما اشتهر  
 اليه في المغني و غيره فارتفع اشكال قوي عن موارد استعمالها سيما كلام الفقهاء [و] المرأة [الزائل  
 بكارتها زناً] بلا اقامة حد عليها كما هو المتبادر [او غير جماع] كالوثبة والظفرة والجراحة ودرور الدم  
 ومبالغة الاستنجاء او التعنيس [كالبكر] فيما ذكر من الاحكام فصمتها مثلاً اذن و الكلام مشير  
 الى انها لو زنت ثم اقيم عليها الحد او صار الزنا عادة لها ازجومت بشبهة او نكاح فامد فرضاها بالقول  
 لانها ثيب كما في المبسوط ولا يخفى ان ما ذكره نصريح بما علم فمنان زائل البكارة هذه بكراً شرعاً  
 وان لم تكن عذراء كما نص عليه السرخي رح و قال ابو يوسف رح ان الزائل البكارة بالزنا لم تكن بكراً  
 [وقولها] اي قول البكر البالغة عند الدعوي [رددت] اي النكاح عند الاستيذان او البلوغ [اولى]  
 بالقبول [من قوله] اي زوج البكر [مكت] بكسر التاء لان القول للمنكر وعن محمد رح ان قوله  
 اولى [ونقبل بينته] اي الزوج [على مكوثها] و هو في الاصل ضم الشفتين فيكون مثبتاً فلا يرد  
 انها شهادة على السفي على انها مقبولة فيما اذا احاط به علم الشاهد و لو قال على اجازتها او رضائها  
 او اذنها لم يرد سوى الكل في النهاية [ولا نحلف] من التحليف [هي] تأكيد لدفع الالتباس  
 [ان لم يقم] الزوج بينة على سكوتها وهذا مما لا يحلف فيه عنده خلافاً لهما وهو المختار كما في المضمرات  
 فان بكت يقضى عليها بالنكول [وللولي] خاصة [النكاح الصغير] اي تزويجه [والصغيرة ولو]  
 كانت [ثيباً] فلا ينكحها عائلها ولا الوصي وان اوصى اليه الاب وعنه لو اوصى اليه جاز ولو وكل  
 الاب رجلاً بتزويج صغيرته فزوجها بغير كفؤ قيل يجوز عنده و قبل لا يجوز كما في الجامع الصغير  
 [ثم] اي بعد كون ولايه الانكاح للولي [ان زوجها الاب او الجد] بعدة من غير كفؤ ولو بغبن فاحش  
 [لزم] النكاح فلا يمكن رفعه ولو بعد البلوغ و هذا عنده و اما عندهما فلا يجوز النكاح و عن  
 محمد رح انه يجوز و عن ابي يوسف رح ان التسمية لا يجوز والاول هو الصحيح كما في الجامع [وفي]  
 تزويج [غيرهما] للصغيرين كالوصي والام [فسخ الصغيران] بالنكاح القاهي عند الطرفين خلافاً  
 لابي يوسف رح وفيه اشارة الى ان السلطان اذا قضى اذا زوجها لم يفسخ على ما روي عن الطرفين



كما في التخيئة والى انه يصح انكاح الصغيرة نفسها اذا لم يوجد ولي ولا قاض الا انه موقوف على اجازتها بعد البلوغ كما في القنية و الى انه يصح تزويج غيرهما بغبن فاحش كما قال بعضهم على ما في الجواهر و بغير كفو كما قال بعضهم على ما في الجامع فلا يصح قول الشارحين انه لا يصح اصلا وكذا تأييدهم بما في التلويح ( انه لم يوجد رواية اصلا لصحة النكاح في هاتين الصورتين ) فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصحيح كما في الجواهر والجامع وغيرهما وهذا يدل على وجود الرواية لا على عدمه كما لا يخفى [ حين بلغا ] سواء علما بالنكاح قبل البلوغ او عنده [ او ] حين [ علما ] بالنكاح [ بعده ] اي بعد البلوغ [ وسكوت الكبررضا ] ايضا [ هنا ] اي حين بلغت ادخلت بالنكاح بعده [ ولا يمتد خيارها ] اي البكر [ الى آخر المجلس ] اي مجلس البلوغ او العلم فاللام للعهد فخيارها على الفور حتى لو سلمت على الشهود او سألت عن اسم الزوج او عن المهر بطل خيارها كذا في المحيط فلو بلغت في الليل بلا شهود قالت نقضت النكاح ثم استشهدت بعد الصبح و قالت بلغت ساعة كذا واخترت نفسي وهذا رواية عن محمد بن رح وعنه او قالت عد الشهود او القاضي نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الحلف وفي الاكتفاء اشارة الى ان الاشهاد ليس بشرط لاختيارها وانما شرط ذلك لاسقاط اليمين كما في العمادي [ وان جهلت به ] اي بان الخيار ثابت لها وهذا عند الشيخين وقال محمد بن رح ان خيارها يمتد الى ان تعلم ان لها خيار كما في الننف [ بخلاف ] القنة والمدبرة والكانبة وام الولد المنكوح [ المعتقة ] قبل الدخول او بعده فانه يلزمها الرضاء بالقول او الفعل ويمتد خيارها وتعذر بالجهل سواء كان زوجها حرا او عبدا وفيه اشعار بان خيار العتق لم يثبت للغلام كما في قاضيهان [ وخيار ] بلوغ [ الغلام ] اي الصغير [ والثيب ] الحرة او الامة [ لا يبطل بلارضا ] اسم او مصدر [ صريح ] كرضيت [ او دلالة ] اي الرضاء كاعطاء المهر وقبوله و التمكهن و طلب النفقة دون اكل طعامه وخدمتها به والخلو بلا مس [ ولا ] يبطل [ بقيامها عن المجلس ] فجميع العمر وقته [ وشرط القضاء لفسخ من بلغ ] من الغلام والثيب والبكر والجارية وفيه اشارة الى ان هذا فرقة بغير طلاق فان دخل بها لزم المهر والا فلا والى انه لا يصح الفسخ بغيبة الزوج والا لزم القضاء على الغائب وكذا في كل فرقة يحتاج الى القضاء والى ان فرقة الخيرة لا يحتاج اليه فانه طلاق كما في العمادي [ لا ] يشترط القضاء لفسخ [ من عتقت ] فوقع الفرقة بينهما بمجرد قولهما اخترت نفسي وفيه رمز الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها نفسها ولا حضرة وقيل لا يصح بلا حضرة كما في العمادي ولما اجمل الولي فصله فقال [ والولي ] لغة المالك و شرعا وارث مكلف كما في المحيط والتممة وعبرهما [ لعصبه ] جمعها عصبات ومفرد ها عاصب قياسا كفجرة وظلمة من العصوبة اي الاحاطة حول شيء لغة ذكور يتصلون باب كما في الطلبة وغيرها وقال المطرزي انها يقال للغلبة على الواحد والجمع والمذكور المؤنث و شرعا اربعة اصناف منها التي فرضها النصف و الثلثان المنت و بنت الابن

والأخت لأب وأم والأخت لأب ومنها التي تصير عصة مع أخرى كالأخت مع البنت ومنها الذكور  
الآتية ومنها مولى العتاقة وعصبة والمراد الصنفان الأخيران بشهادة تفكير الضمير في قوله  
[على ترتيبهم] فالولاية أولى بالبنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم بالعتق كما في المحيط وغيره  
وهذا عند الطرفين وقال أبو يوسف رحمه بتقديم الأبوة على البنوة وعندهما متساويان كما في النظم  
[بشرط حرية وتكليف] أي عقل وبلوغ [وإسلام] فلا ولاية للعبد والصبي والمجنون والكافر  
[في ولد مسلم] صفة ولد فلو زوج كافر ولده المسلم لم يجز [دون] ولد [كافر] وفي الاكتفاء  
أشعار بان الديانة لم يشترط في الكرمانى قال مشايخنا لو عرف موه اختيار الأب فسقار مجانة  
لم يجز عند أبي حنيفة رحمه وهو الصحيح فالديانة واجبة الذكر وأما البراقى فمستدركة بما ذكرنا  
في تعريف الولي اللهم إلا أن يقال المراد بالولي مالك النكاح بقرينة القاضي وغيره [ثم الأم] وقال  
شيخ الإسلام أن الأخت لأب وأم أو لأب أولى من الأم كما في المحيط وقال القاضي بدعي الدين  
أم أن الأب أولى من الأم كما في المنية ثم [ذو الرحم] الذي سوى ما ذكر قبل والرحم القرابة وفي  
الأصل وعاء الولد [الأقرب فالأقرب] أي يقدم ذو الرحم الذي لا يكون أقرب منه إلى الصغير  
على من دونه ثم الذي لا يكون أقرب منه فذو الرحم فاعل لفعل محذوف بقرينة المقام والأقرب  
اسم تفضيل مستعمل بمن المقدر صفة واللام للعهد والغاء بمعنى ثم كما في المغني وتفصيل  
الأجمال أن بعد الأم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت البنت  
ثم الأخت لأب وأم ثم لأب ثم لام ثم لأولادهم ثم العمات والأخوال والخالات ثم أولادهم على  
هذا الترتيب هذا هو المشهور عن أبي حنيفة رحمه وعندهما وفي رواية عنه أن ولاية لغير  
العصبات وعليه الفتوى كما في المصمرات لكن في التمرتاشي أن للواتي من قبل الأب كالأخت  
والعمة وبنت الأخ وبنت العم وغيرها ولاية التزويج حال حضور الأم بإجماع أصحابنا [ثم مولى  
الموالة] أي من عاهد إنسانا على أنه أن جنى فارشه عليه وإن مات فآرثه له ولو امرأتين  
وهذا عنده وقال أنه ليس بولى كما في التمرتاشي [ثم السلطان ثم قاض] كتب السلطان [في  
منشورة ذلك] أي تزويج الصغار وفيه رمز إلى أنه لو لم يكن في منشورة لم يزوجه ثم أن زوجها  
ثم كتب فيه ثم أذن القاضي جاز على الصحيح كما في المصمرات وإلى أنه ولاية السلطان بعد مولى الموالة  
قبل القاضي كما في المحيط لكن في النظم أن القاضي مقدم على الأم وفي غياث المفتين أن  
الأقرب لو لم يزوج زوج القاضي عند فوت الكفو والمنشور ما كتب فيه السلطان أني جعلت فلانا  
قاضيا لبلدة كذا وإنما سمي به لأن القاضي نشره وقت قراءته على الناس [و] الولي [الأبعد يزوج]  
الصغير مثلا [بغيبه] الولي [الأقرب] غيبة حقبقة وحكمية كما إذا كان مابعا له عن التزويج  
فانه جاز حينئذ للأبعد أن يزوجه بالاتفاق كما في النظم والغيبة شاملة للاختفاء في البلد فلو يزوج



الابعد ثم ظهر الاقرب جاز ثم انه مشير الى انه لو زوج الابعد وقد حضر الاقرب توقف على اجازته  
 ولهذا لو تحول الولاية بعد النكاح الى الابعد لم يجز الا باجازه بعد التحول كما في العمادي وذكر  
 في المحيط انه لو زوج الاقرب حيث هو اختلف فيه المشايخ وعن محمد بن ابي حنيفة لم يكن للمرأة ولي  
 حاضر استحسن ان توالى رجلا فزوجها ثم اشار الى ان المراد من الغيبة الغيبة المسقطعة وان العلماء  
 اختلفوا في مقدارها فقال الفضلي والسرخسي وغيرهما ان مدتها [هي ما لم ينتظر الكفو الخاطب  
 حضرة ا] [خبرة] المجوز للنكاح او غير المجوز فلما انتظروا الخاطب لم ينكح الابعد وهذا اشبه بالفقه كما  
 في الكرماني وهو الاصح وعليه اكثر المشايخ وفيه اشعار بانه لو كان في السواد لم يزوج الابعد كما  
 في المحيط [وعند البعض] ابي عصمة المروزي ومحمد بن مقاتل الرازي وغيرهما [مدة السفر] اي  
 ثلثة ايام ولياليها وهو الصحيح وبه يفتي وعند اكثر المشايخ مسيرة شهر كما في الكبرى وهو  
 للروزي عن ابي يوسف رح وعن محمد رح في رواية خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية عشرون  
 مرحلة كما في شرح الطحاوي وقيل مدتها ان لا يصل اليه القافلة في سنة الا مرة يعني ذهابا  
 ومجيا وهو اختيار القدوري وقيل ان لا يعرف له اثر بان كان جولا في البلاد او مفقودا وهو  
 اختيار السعدي كما في الكرماني [ويعتبر الكفاءة في] وقت [النكاح] للزومه اول صحته على  
 الاختلاف والكفاءة بالفتح والمد مصدر الكفو فهي لغة المساواة وشرعا مساواة الرجل للمرأة في  
 الامور الاتية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الرضيعة لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس فانه  
 وان كان نافذا لكنه غير لازم كما في شرح الطحاوي وانما اعتبر من جانب الرجل لان المرأة تعبر  
 باستغراش من دونها بخلاف الرجل وانما قلنا بحذف المضاف لانه اذا لم يبق كفوا بعد النكاح بان  
 صار فاسقا مثلا لا يفسخ كما في النهاية ثم يعتبر في العرب [نسبا] اي من جهة النسب وهو الاشتراك  
 من جهة احد الابوين طولا او عرضا وقد يطلق على ذوي النسب كالحسب [مقرش] هو من ولد  
 نصر بن كنانة ومن دونه على الاشهر ومن ولد فهر بن مالك بن نصر على الاكثر كما قاله ابن  
 حجر ويحوز فيه الصرف وعدمه على ارادة الحي والقبيلة وهو مصغر القرش تعظيما وهو الكسب  
 والجمع كما في الصحاح وانما سمي به لانهم يتجرون ويجمعون بمكة بعد التفريق في البلاد كما  
 قال ابن الاثير [بعضهم كفؤ لبعض] مشير الى انه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي  
 والتميمي والعدوي وغيرهم ولهذا زوج علي وهو هاشمي بنت فاطمة ام كلثوم بعمر وهو عدوي  
 والى انه ليس العرب ولا العجم كفؤ المقرش فلا يكون العالم ولا الوجيه كالسلطان كفؤا للعلوبة  
 وهو الاصح كما في المضمرات لكن في المحيط وغيره ان العالم كفؤ للعلوبة اذ شرف العلم  
 فوق شرف السب ولذا قيل ان عايشة افضل من فاطمة رضي الله تعالى عنهما [والعرب]  
 اي من اجمعهم اب فوق النصر او الفهر [بعضهم كفؤ لبعض] منهم لا العجم الا ان يكون

عالمًا او وجيها فانه يكون كفؤًا لهم كما في المضمرة وينبغي ان يستثنى بنو باهلة فانهم ليسوا  
بأكفاء لغيرهم من العرب لخساستهم كما في الكرمانى [ وفي العجم ] مطف على قولنا في العرب  
وكلاهما من اسماء الجموع كما في ذيل المغرب [ اسلامًا ] اي من جهة اسلام الاب والجد  
وفيه اشارة الى انه لا تعتبر الكفاءة فيهم نسبا فبعضهم كفؤ لبعض لانهم ضيعوا انسابهم وما  
استثنى محمد رح من رجل مشهور فذلك لتعظيم الخلافة او تسكين الغنّة والى انه لا يعتبر  
الكفاءة في القريش والعرب من اي جهة الا من جهة النسب فلا تعتبر اسلامًا كما في المحيط  
والنهاية وغيرهما ولا ديانة كما في البطم ولا حرفة وفي المضمرة ان العرب لا يتخذون هذه الصنائع  
حرفًا واما الباقي فلم يوجد و الظاهر من عباراتهم انه معتبر [ فذو ابوين ] اي رجل له اب وجد  
[ في الاسلام كفؤ لذي ] المرأة التي لها [ آباء فيه ] اي اب واجداد في الاسلام فذي اسم اشارة وآباء  
مبتدأ محذوف الخبر وعن ابي يوسف رح انه لبس بكفؤ له والصحيح هو الاول كما في المضمرة  
[ لا ] يكون [ ذواب ] واحد كفؤًا [ لهما ] اي لذات ابوين فيه وعن ابي يوسف رح فيه خلاف  
[ ولا ] يكون [ مسلم بنفسه ] دون الاب كفؤًا [ له ] اي لذات اب فيه وعن ابي يوسف رح  
ان العالم المسلم بنفسه كفؤًا له كما في النهاية [ وحرية وهي كالا سلام فيما ذكرنا ] فذو ابوين في الحرية  
كفؤ لذات آباء فيها لا ذواب لهما ولا عبد للحرّة ولا معتق للحرّة الاصلية ولا معتق ابوه او جده  
لهما عندهما خلافا لابي يوسف رح في الجد كما في المحيط وعنه ان العالم المعتق كفؤ للنسب كما في  
النهاية [ وديانة ] اي صلاحا وحسبا وتقوى كما في الكفاية او عدالة كما في الكرمانى وفيه اشعار بأنه  
لو كان مبتدعا والمرأة سنية لم يكن كفؤًا لها كما في التنف [ فليس فاسق ] ولو غير معلى [ كفؤ بنت ]  
رجل [ صالح ] وهي سالحة وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت سالحة بصلاحه ولا يعد ان  
ينوي البنت ويحمل الصالح على البنت اي ذات صلاح وهذا مذهب مشايخ بلخ وعند ابي يوسف رح  
انه اذا لم يعلن فكفؤ والا فلا وعن محمد رح انه ان كان محترما عند الناس كاعوان السلطان فكفؤ والا فلا  
ولم يرد عن ابي حنيفة رح شيء في ظاهر الرواية والصحيح عنه ان الفسق لا يمنع الكفاءة كما في  
قاضيخان [ و مالا فالعاجز ] يوم التزوج [ عن ] اداء المهر [ المعجل ] وقبل عن المؤجل ايضا  
وقيل عن نصف المهر كما في قاضيخان والاول هو الصحيح كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه اذا  
تعارف كونه مؤجلا لا يعتبر القدرة عليه [ و ] عن [ السفقة ] هكذا اطلق في مختصر القلوري وذكر  
في المحيط انها نفقة سنة وقيل شهر وذكر الواو مشير الى انه يشترط القدرة عليهما وهذا عندهما  
اما عند ابي يوسف رح فالعجز لا يبطل الكفاءة كذا في الحقائق والى انه لو قدر عليها بالكسب  
ولا يقدر على المهر لم يكن كفؤًا وهذا عند عامة المشايخ وعن ابي يوسف رح انه كفؤ كما في المضمرة  
[ غير كفؤ للفقيرة ] في ظاهر الرواية هذا اذا كانت سالحة للوطى والا فلا يعتبر القدرة على السفقة



كافي المحيط وفيه إشارة الى ان ذلك العاجز غير كفو للغنية و الى ان العاجز عن احدهما غير كفو لها وفي التجنيس العاجز عن المهر دون النفقة كفو لصغيرة فقيرة وفي المضمرات ان علويا او عالما غير قادر على مهر المثل كفو للصغيرة الغنية [ والقادر عليهما ] اي المهر المعجل والنفقة [ كفوء لغنية ] اي امرأة لها مال زائد عليهما وهذا عند ابي يوسف رح لا عندهما والصحيح قوله كما في الحقائق [ وحرفة ] هي اسم من الاحتراف اي الاكتساب وهذا اظهر روايتي الصاحبين واما اظهر روايته فهو انه لا يعتبر الكفاءة حرفة والاول هو المعتبر في زماننا كما في الحقائق فهو من اختلاف الزمان كما في التحفة [ فحائلك او حجام او كناس او دباغ ] او حلاق او بيطار او حداد او صغار [ ليس بكفو لعطار ونحوه ] من البزاز و الصراف و عليه الفتوى كما في المضمرات و الخفاف ليس بكفو للبزاز و العطار كما في الكافي واخس كلهم خادم الظلمة وان كان ذا مال كثير لانه من آكلي دماء الناس واموالهم كما في المحيط وفيه إشارة الى ان الحرف جنسان ليس احدهما كفوا لآخر لكن افراد كل منهما كفوء لجنسها و به يفتى كما في الزاهدي و الى ان الكفاءة في الجمال والقوة غير معتبرة وكذا التجارة في الاصول كما في النظم و الى ان المرض لم يسلب الكفاءة فالمرضى كفو للصحيحة والمحنون للعاقلة وكذا القرويه فالقروي كفو للبلدية كما في المحط [ وان تلحت ] الحرية المكلفة كفوها بلا ولي [ باول من مهرها ] اي مهر مثلها [ فللولي الاعتراض ] اي المرافعة كما مر [ حتى يتم ] الساكن مهرها [ او يفرق ] القاضي اي يوقع الفرقة بينهما فيفرق معلوم او مجهول من الثلاثي ويجوز ان يكون من التفعيل على التفضيل يفرقون به بين المرأ و زوجها فقبل الدخول لا شيء عليه و بعده عليه المسمى وفيه إشارة الى ان المسمى اذا كان مساويا لمهر المثل ليس لولي اعتراض كما في شرح الطحاوي وهذا عنده واما عندهما ففيه تفصيل قد مر ولا يخفى انه انسب بما قبله [ و وقف نكاح الفضولي ] اي نكاح صدر طرفاه بكلام واحد او كلامين من واحد فضولي سواء كان فضوليا من الجانبين او من جانب واحد و اصيلا او ولبا او وكبلا من آخر فزوج الفضولي غائبة بغائب او بنفسه او ابنه او موكله مثل زوجت فلانة من فلان او زاد عليه فقال وقبلت منه وقس عليه الباقي وهذا عنده واما عند الطرفين فلا ينعقد اذا كان فضوليا من الجانبين او من احدهما و ولبا او اصيلا او وكبلا من الآخر قبل الخلاف فيما اذا تكلم بكلام واحد اما باثنين فينعقد موقوفا بلا خلاف كما اذا كان النكاح من الفضوليين كذا في الاخيار والنهاية والكرمانى وغيرها هذا الا ان هذا التعميم ينافي ما ياتي من غير فضولي فيوفق بينهما بان يحمل ما ياتي على مذهبهما و مانحن فيه على مذهبه او يخص بما اذا عقد الفضوليان وهو بضم الغاء شرعا من ليس بوكيل كما قال المطرزي وفيه انه يصدق على الولي و الاصيل و من ينسرب الى فضول بالضم في الاصل جمع فضل وهو الزيادة على ما لا خير فيه و يشتغل بما لا ينفعه و لذا لم يرد الى الواحد عند النسبه ولا يبعد ان يفتح الغاء فيكون مبالغة

فأصل من الفضل [على لاجازة] أي اجازة من له العقد بالقول أو الفعل كطلب المهر و النفقة  
و التمكين و بعث شيء من المهر إلى البالغة أو الولي ( و اختلف في اشتراط وصوله كما في الهداية )  
و الخلوة بها و لو قبلها أو لمساها بشهوة كان اجازة لكنه مكروه كما في العمادي [و يتولى] أي يملك  
[طرفي النكاح] أي الإيجاب و القبول بكلام أو كلامين [واحد غير فضولي] سواء كان وكيلًا من  
الجانبيين أو وليًا منهما بالقراءة أو الملك كمن يزوج ابنته من ابن أخيه أو بنت أخيه من ابنه  
وهما صغيران أو أمة من عبده أو وكيلًا من جانب و وليًا من جانب كابن عم يزوج بنت عمه  
الصغيرة من موكلة أو وكيلًا أو أصيلا كمن يزوج موكلته بنفسه أو وليًا أو أصيلا كابن عم يزوج بنفسه  
بنت عمه الصغيرة \*

[فصل \* اقل المهر] أي اقل ما يصلح أن يكون قيمة للبضع مما يباح الانتفاع به شرعا  
من المال أو المسفعة معجلا كان أو مؤجلا بالفارسي ( دست بيمان و كابين ) [عشرة دراهم] عينا أو قيمة  
يوم العقد أو القبض فلو سمي تبرًا وزنه عشرة و قيمته اقل لزم فضل ما بينهما و من محمد ر ح لم  
يلزمه و ظاهرة أن المنافع لم يصلح أن يكون مهرًا و قد اختلف أصحابنا في ذلك كما في المحيط و ميانى  
أن الخدمة تصلح مهرًا [فوجب] العشرة [أن سمي دونها] أي العشرة كالتسعة و كذا الحال في  
القيمة حتى لو سمي ثوب قيمته ثمانية و جب ذلك الثوب و درهمان و إن صار قيمته عشرة و لا حاجة  
إلى استثناء الأمة فإن لها مهرًا إلا أنه سقط و قيل أنه لم يجب أصلا كما في المحيط [و إن سمي غيره]  
أي غير ذلك من العشرة أو أكثر [فالمسمى] واجب و لا ينح هذا عن إشعار بوحدة المسمى فلو سمي  
في العلانية أكثر مما في السر فالعلانية عنده و السر عندهما إلا إذا شهدا فالسر عندهم على ما ذكره  
السرخسي [عند موت أحدهما] أي الزوج و الزوجة فإن الموت كالوطي في حكم المهر و العدة لا  
غير كما في الزاهدي [أو] عند [خلوة صحت] فإنها كالوطي في التزويج فتزوج البكر كالنبيب  
كما في الزاهدي وفي نكاح المسمى و مهر المثل بلا تسمية و ثبوت النسب و وجوب النفقة و السكنى  
و العدة و حرمة نكاح اختها و أربع سواها في عدتها و حرمة الأمة عليها و لا يكون كالوطي في  
الاحلال للزوج الأول و ثبوت الاحصان و الرجعة و الميراث منه كما في المحيط و إنما لم يذكر الوطى  
لأن الخلوة مغنّية عنه فسقط تكلف عموم المجاز و الاستخدام كما ظن [وهي] أي الخلوة الصحيحة [أن  
لا يوجد] فيها [مانع و طي حسا] أي منعا حسا [أو شرعا أو طبعا] فالأول الحسي [كمريض]  
لأحدهما [يضعه] من الوطى و يدخل فيه ما إذا لحقه ضرر من الوطى و كذا ما إذا كان أحد  
الزوجين صغيرا كما في التفت و كذا إذا كان معهما أمة من أحدهما أو امرأة كذلك إلا إذا كان الثالث  
صغيرا لا يعقل أو مغمي عليه أو مجنونًا أو أعمى أو نائما و كذا إذا كان المكان غير مأمون الاطلاع  
كالطريق الأعظم أو المسجد أو الحمام و قال شداد يصح فيها في الظلمة و لو لم يعرفها اختلف في كونها



خلوة ولم تعرفت يصح الخلوة الكل في المحيط [ و ] الثاني مثل [ صوم رمضان ] فصور القضاء والنفل  
 والنذر والكفارة لم يمنع الصحة على الاصح [ وصلوة فرض ] شرع فيها احدهما فصلوة النفل  
 لم يمنع وينبغي ان يكون صلوة القضاء والنذر كذلك [ و احرام ] من احدهما لحج فرضا  
 او نفلا او عمرة [ و ] الثالث مع الثاني مثل [ حيض ونفاس ] من دم حقيقي او حكمي فيشتمل  
 الظهر المتخلل والحاصل ان المذكورات مانعة لصحة الخلوة [ بخلاف الجب ] بفتح الجيم اي قطع  
 الذكر والانثيين فانه غير مانع عنده خلافا لها [ والعنة ] بضم العين اي عدم القدرة على اتيان النساء  
 وهي اسم من التعنيين كما في الصباح لكنه مرذول كما في المغرب وغيره فالاولى التعنيين [ والنساء ]  
 بكسر الناء والمد نزع الخصيتين فانه والعنة لا يمنعان لصحتها اتفاقا [ ويجب نصفه ] اي نصف  
 ما سمي من العشرة في العشرة وما دونها او اكثر في غيره كما في المحيط وغيره لكن في الخلاصة  
 ان في اقل من العشرة عينا او قيمة وجب نصفه [ بطلاق ] واقع [ قبلها ] اي قبل الخلوة الصحيحة  
 و لو قال بكل فرقة من قبله لكان شاملا لمتل رده وزناه و تقبله و معانقته لام امراته او ابنتها قبل  
 الخلوة كما في النظم وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عاد نصفه الى ملكه بمجرد الطلاق  
 والا فلا يعود الا بقضاء القاضي [ فان لم يسم ] لها مهر [ فالتعه ] واجبة بطلاق وكل فرقة من  
 قبله [ قبلها ] اي الخلوة والمتعة درع وخمار وملحفة بالفارسي ( پادر ) ولا ينقص المتعة من  
 خمسة دراهم ولا تزداد على نصف المهر و يعتبر حالها في اليسار والاعسار فان كانت من السفلة فمن  
 الكرباس ومن الوسطي فمن القزو ومن مرتفعة الحال فمن الابرسم وقيل يعتبر حاله والاول  
 اصح كما في المضمورات وافضل المتعة خادم كما في النتف [ و ] ان لم يسم يجب [ مهر المتل ] بطلاق  
 [ بعدها ] اي الخلوة وكذا بموت احدهما قبلها كما في النظم ويستحب المتعة بكل فرقة من  
 قبله بعدها سمي المهر او لا و بطلاق قبلها مع التسمية كما في المحيط وذكر في لكرمانى  
 وغيره انها لا تستحب في هذه الصورة [ وصح النكاح بلا ذكر مهر ] اي بغير ان يسمى لها مهر  
 وهذا التصريح بعد بيان حكم ما لم يسم لدفع توهم انه نكاح فاسد ولتوطئة قوله [ و ] اصح [ مع نفيه ]  
 اي يشترط ان لا مهر لها [ وبشي غير مال متقوم ] اي صح النكاح بمنفعة وعين سواء كان ذلك  
 العين مالا او غيره كخدمة نفسه و التراب و حبة حنطة و سمسم و شربة ماء و الدم و الميتة و الخمر  
 و سباني في البيع [ و مجهول جنسه ] كدابة او ثوب لم يبين جنسه من الخيل و الحمير او القطن  
 و الكتان مثلا و فيه اشعار بجواز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنسا عند  
 الفلاسفة از نوعا وقد يطلق على الخاص كالرجل و المرأة نظرا الى فحش التفاوت في المقاصد و الاحكام  
 كما يطلق النوع عليهما نظرا الى اشتراكهما في الانسانية و اختلافهما في الذكورة و الانوثة و فيه  
 دلالة على ان المشرعين ينبغي ان لا يلتفتوا الى ما اصطلاح الفلاسفة عليه كما في الكشف [ و يجب ]

في الصور الأربع [مهر المثل] بالموت أو الطلاق بعد الخلوة والمتعة قبلها وقيل يجب نصفه ولم يوجد  
 [كامر] أنفا [أو] بمجهول [صفته] لا جنسه كابل أو فرس أو أمة أو ثوب من القطن كافي المبسوط  
 وغيره وفيه إشارة إلى أن الغنم ليس بمجهول الجنس كما ظن [فالوسط] أي له خيار الوسط من هذا  
 الجنس وفيه إشعار بأنه لا خيار للمرأة كافي المحيط [أو قيمته] أي قيمة الوسط يوم العقد أو التسليم  
 كما مر وعن أبي حنيفة رح لو زوجها على كرحنطة غير موصوفة أجبر على الكر والكلام مشعر بأنه لو وصفه  
 ليس له أن يعطيها القيمة كما إذا زوجها على عبد يضاف إلى نفسه أو يشار إليه وكذا إذا زوجها على كرحنطة  
 مشروطة بشروط السلم وكذا إذا زوج على ثوب طوله وعرضه كذا وهذا رواية عنه وله الخيار  
 في ظاهر الرواية كافي المحيط [وبخدمه الزوج العبد] أي بان تزوج عبد امرأة على خدمة سنة مثلا  
 باذن مولاه [تجب] الخدمة [هي] لرفع اللبس وفيه إشارة إلى أن بخدمه حر غير الزوج لا يجب  
 الخدمة والصحيح أن قيمتها واجبة كافي الكافي وإلى أن بخدمه الزوج الحر لا تجب الخدمة بل  
 مهر المثل عند الشيخين وقيمة الخدمة عند محمد رح وإلى أن بخدمه العبد يجب الخدمة وإذا  
 بلا خلاف كافي المحيط [و] صح [بهذا] العبد مثلا [أو هذا] العبد على الإبهام واحد هما أكثر  
 قيمة [فمهر مثل] يجب [ان كان] مهر المثل [بينهما] بأن زاد على الأقل وينقص من الأكثر [و] العبد  
 [الأخس] أي الأقل قيمة يجب [لو كان] المهر [دونه] أي الأخس إلا أن يرضى الزوج بالأعز  
 [و] العبد [الأعز] أي الأكثر قيمة يجب [لو كان] [فوفه] أي الأعز إلا أن ترضى المرأة بالأخس  
 وفيه إشعار بأن مهر المثل إن كان مساويا لأحد العبدين قيمة يجب العبد لأنه المسمى كافي الكافي  
 وغيره فلا على المصنف بتركه تصريحاً كما ظن وهذا كله عنده وأما عندهما فلها الأخس في كله كافي  
 الهداية لكن في النظم أن الخلاف فيما إذا كان بينهما لا غير [وإن طلق] امرأة ومهرها أحد  
 هذين العبدين مثلا [فبل الخلوة] الصحيحة [فمنصف الأخس] يجب بلا خلاف [وإن نكح]  
 امرأة [بألف] من الدراهم مثلا [على أن لا يخرجها] من وطنها أي بشرط عدم الإخراج فان على  
 عند الفقهاء للشرط يعني يستعملونه في معنى يفهم منه كون ما بعدها شرطاً لما قبلها فلا فرق  
 في الحاصل بينهما وبين أن الشرطية عندهم في الدخول على الشرط وللتنبية على هذا قال [أو] أن  
 نكح [بألف إن أقام] به [وبالفين إن أخرج] منه [فإن وفي] في الأولى بأن لا يخرجها  
 [وأقام] في الثانية [بألف] أي فالواجب ألف في المسئلتين [والأ] يف بان أخرجها ولم يقر [فمهر  
 المثل] في المسئلتين لكن في الثانية [لا يزداد على الفين] بأن زاد عليهما لأنها رضى به [و لا  
 ينقص عن ألف] أن نقص منه لأنه رضى به وهذا عنده وأما عندهما فيعتبر الشرطان فلها الألف  
 إن أقام والألفان إن أخرج كما إذا نكح على الفين إن جمعت وعلى ألف إن قبحت بالاتفاق والأصل  
 عنده أن المرجح الأصلي في النكاح مهر المثل وإنما يصار إلى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه



و عندهما المسمى وإنما يصار إلى مهر المثل عند فساد التسمية من كلوجه كما في المحيط [ وان نكح  
بهذين العبدین و احدهما حر فلها العبد فقط ان ساوى ] العبد اي قيمته [ عشرة ] من الدراهم  
وان لم يساو فيكمل العشرة وهذا في ظاهر الرواية كما في قاضيخان وعنه العبد إلى تمام مهر المثل  
وعنه العبد لا غير كما قال محمد كما في المحيط و ذكرني شرح الطحاوي عن محمد رح ان لها العبد  
إلى تمام مهر المثل ان كان أكثر من العبد والا فلها العبد وقال ابو يوسف رح لها العبد وقيمة الحرفرضا  
و على هذا الخلاف اذا جمع بين حلال وحرام [ وان شرط ] في النكاح [ البكارة ] بلا زيادة شيء  
لها [ ووجدت ثيبا لزم الكل ] اي جميع مهر المثل بلا تسمية او المسمى بلانقصان فلو قبل البكارة  
بشيء زائد على مهر المثل لزم فلو اعطاه الزوج اياها لم يرجع عليها وفي كل منهما اختلاف المشائخ على  
ما اشير اليه في الفصولين [ وفي النكاح الفاسد ] اي الباطل كالنكاح للمحارم المؤبدة او المؤقتة او  
باكره من جهتها او بغير شهود او للامة على الحرة او في العدة او في غيرها [ ن لم يطأ لم يجب شيء ]  
من المسمى ومهر المثل والمتعة والعدة والنفقة وان خلا بها ولهذا قيل الصحيحة في الفاسد كالفسادة  
في الصحيح والمتبادر من الوطئ ان يكون في القبل فلو وطأ في الدبر لم يجب المهر وفي التعميم  
اشعار بأنه لو مس امها بشهوة كان له ان يزوجه بعد المتاركة كما في الخزانة [ وان وطأ ] معترفا  
به [ ثبت النسب منه ] لو جاءت بولد لستة اشهر [ من وقت الوطئ ] عند محمد رح وعليه الفتوى  
و من النكاح عندهما ولهذا اختلف المشائخ ان القرش في النكاح الفاسد ينعقد بالدخول او بالعقد  
وانما قلنا معترفا به لانه اذا خلا بها ثم جاءت بولد لستة اشهر فانكر الوطي لم يثبت النسب منه  
ولم يجب المهر والعدة عند زفر رح وفي رواية عنه ويثبت ويجب في رواية عن الشيخين كما في  
المحيط [ و ] يثبت ايضا [ مهر المثل ] لانه قيمة البضع [ لا يزداد على المسمى ] فيجب مهر المثل ان لم  
يسم او سمى وهو مساو للمهر او اكثر فلو كان المهر اكثر فالمسمى وهذا كله عندهم واما  
عند زفر رح مهر المثل بالغ ما بلغ وفيه اشعار ما بأنه لو اختلف لسقط المهر وهو لم يسقط كما في  
العمادي ثم فسر مهر المثل الشرعي وقال [ اي مهر ] امرأة [ مثلها ] اي قيمة بضع امرأة مماثلة لها  
[ من قوم ابوها ] صفة اخرى لامرأة الا ان القوم مختص بالرجال عند المحققين فالاولى من قرائب ابوها  
اي اخواتها لاب وام او لاب وعمانها وبنانها وبنات الاعمام وعمه ابوها وامه كما في النظم  
و غيره ثم بين وجه الشبه فقال [ سنا ] اي في السن ثبوته بشهادة رجلين او رجل او امرأتين فان لم  
يوجد فالقول له مع اليمين وهكذا في البواقي كما في الخلاصة وانما اعتبر ذلك التساوي في السن  
لان باختلافه يختلف الهر قلة وكثرة وهكذا في البواقي وفي الننف حدثة السن وما يشير اليه  
من اعتبار مهر الام بدل على ان السن لم يعتبر مطلقا كما لا يخفى [ و جمالا ] وحسبا كما في  
النتف وقيل لا يعتبر الجمال اذا كانت ذات حسب وقال ابو القاسم انما يعتبر حال المرأتين في السن

و الحال حالة التزوج كما في المحيط [ و مالا وعقلا ] و هو قوة مميزة بين الامور الحمسة والقبيحة او قوة يحصل الادراك للقلب باشرافها كما للبصر بالشمس او هيئة محمودة للانسان في مثل حركاته ومكناته كما في كتب الاصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرطنى النتف من العلم والادب والتقوى والعفة وكمال الخلق فعلى هذا لا حاجة الى قوله [ ديننا ] اي ديانة وصلاحا [ و بلدا وعصرا ] لم يذكره المحيط [ وبكارة و ثيابة ] بالفتح مصدر ثيب ليس من كلامهم [ فان لم يوجد ] مثلها في شيء منها [ منهم ] اي من قوم ابيها [ فمن الاجانب ] مثلها في هذه الامور والنسب والكفاءة كما في اللخيرة والاجانب جمع الاجنب اي البعيد فهو الاجنبي بمعنى كما في الصحاح وانما قلنا في شيء منها لانه ان لم يوجد كله فالذي يوجد منه لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانها مثلها كما في الاختيار [ لا الام وقومها ] كالتحالات وبناتهن وغيرهما وهما معطوفتان معا على قوم ابيها لان الام لم يصلح ان يكون مدخولة لكلمة من التبعية في هذا التصريح لقوله [ ان لم تكن الام ] وقومها [ من قوم ابيها ] فان كانت منهم بان يزوج ابنة عمه مثلا فتولد بنت فتزوجها من رجل بلا مهر ثم يطلقها بعد الخلوة وامها مثلها في هذه الصفات فانه يحكم لها بمهرها وهذا كله اذا لم يفرض القاضي في مهر المثل شيئا و لم يتراض الزوجان على شيء منه والا فهو المهر كما في المشرع وهذا كله بيان مهر مثل الحرة واما مهر مثل الامه فهو قدر الرغبة فيها وعن الارزاعي ثلث قيمتها كما في الخزانة [ و صح ضمان وابها ] بنفسه او رسوله [ مهرها ] فلها اخذ منه ومن الزوج ثم للولي ان يرجع عليه ان ضمن بامره الحقيقي او الحكمي [ ولو ] كانت [ صغيرة ] والولي مطالب بمهرها حينئذ ولو ثيبا واطلاقه مشعر بان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولي مع انها ليست الا للاب او اب الاب والقاضي كما في قاضيخان وغبره وللاب مطالبة مهر البالغة بكرا ما لم تنه لا ثيبا كما في الحواهر وغبره [ و ] المهر [ المعجل والمؤجل ان بينا ] اي ان بين في العقد ان كله او بعضه يكون معجلا او مؤجلا [ فذلك ] المبين واجب ندائه على ما بين وفيه اشارة الى ان ناجيل الكل الى غاية مجهولة صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت و قال بعض المشايخ انه غير صحيح والصحيح هو الاول و الى انه لو قال نصفه معجل و نصفه مؤجل لصح وقوع الاجل على الطلاق او الموت و قال بعضهم لم يصح و وجب حالا كما لو كان الاجل مبهما كعبرب الربيع كما في المضمرات و الى انه لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل فالاجل على حاله كما في الحواهر [ و الا ] يبين بان يمكت عنهما او يقال مطلقا [ فالمتعارف ] اي ما حكم به العرف وهو ما استقر في النفوس من جهة شهادات العقول وتسقته لطباع السليمة بالقبول يعني ينظر الى التسمي والمرأة فان حكم بتعجيل بعض لها منه وناجيل بعض فذاك وهو لصحيح في المحيط وكذا ان حكم بتعجيل الكل او بتأجيله فحينئذ ان طلقها رجعيلا لا يصبر معجلا عند العامة فلا تأخذ منه الا بعد العدة كما في



المنية و [ قبل اخذ ] المهر [ المعجل ] كلا او بعضا [ لها منعه ] اي الزوج [ من الوطى ] ولكن بعد اخذه له ان يطلب الجهاز بقدره عند بعضهم كما في الفصولين والكلام مشير الى انها اذا احوالت عليه غريما لها به فلها المنع منه قيل اخذ الغريم بمنزلة وكيلها ر الى انه اذا كان المهر حالا فاجلته مدة فلها المنع قبل مضي المدة لان الاجل المقارن للعقد والطارى عليه سواء وهذا على قول ابي يوسف ر ح استحسنانا كما في المحيط ر الى ان بعد الاخذ ليس لها المنع و الى ان قبل اخذ الكل مؤجلا لا يمنع خلافا لابي يوسف ر ح استحسنانا وبه افتى الصدر الشهيد كما في الحقائق [ و ] من [ السفر بها ] اي اخراجها من بلد الى بلد بينهما مسيرة سفر فله الاخراج بعد الاخذ كما ان له الاخراج من بلد الى قرية بلا مضافة وذا بلا خلاف من الثلاثة وهو الصواب عند نجم الاثمة كما في المنية [ ولو ] كان المنع من الوطى والسفر [ بعد وطى ] حقيقة او حكما كالخلوة الصحيحة [ برضاها ] المعتبر شرعا فلا حاجة الى زيادة قيد المكلفة وهذا عنده وقال ليس لها المنع منها بعد الوطى و ابو القاسم الصغار افتى به في عدم المنع من الوطى و بقوله في المنع من السفر وبه يفتى كما في الحقائق و فيما ذكرنا رمز الى ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقا على نفي قول ثالث ويعبر عن هذا بعدم القائل بالفصل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه مخصوص بالصحابة رضي الله تعالى عنهم اذ لا يجوز ظن الجهل بهم كما ذكره المصنف ر ح في التوضيح وكلامه مشير الى انه ان لم يطئها او وطئها كارهة او صغيرة او مجنونة فلها المنع منها وذا بالاجماع كما في الهداية [ بلا سقوط النفقة ] اي الطعام او هو مع الكسوة ارضا مع السكنى على ما ياتي من الخلاف في مفهوم النفقة وينبغي ان يكون الكل واجبا وهذا عنده واما عندهما فساقة بعد الوطى وبه افتى ابو القاسم الصغار [ و ] قبل الاخذ لها [ السفر ] بشرطه [ والخروج ] من منزله [ للحاجة ] والضرورة [ بلا اذنه ] كزيارة احد الابوين و عيادته وتعزيته وزيارة المحارم وكونها قابلة ارغالة واخذ الحق واعطائه والحج وتعلم المسائل الضرورية و لا يعلم بهازوجها وفيه رمز الى انها لا يخرج بلا اذنه بما عداه من زيارة الاجانب و عيادتهم والوليمة ونحوها فلو اذن و خرجت كانا عاصيين و الى انها بعد الاخذ لا يخرج الا باذنه كما اذا قضى حاجتها كذا في الخزانة [ ر بعد اخذه ] المعجل [ ينقلها ] الزوج من بلد الى بلد في ظاهر الرواية كما في الكرمانى وعليه الفتوى كما في العمادي وغيره وانما صرح به بعد ما اشار اليه لتفصيل فيه ولذا لم يذكر الوطى [ وقيل ] اي قال الصغار [ لا يسافر بها ] بعد الاخذ و اليه مال كثير من المشايخ كما في الخزانة [ وبه يفتى ] لفساد الزمان و اضرار الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى ( امكنوهن من حيث سكنتم ) مقيد بعدم الاضرار كما دل عليه السياق فلا ينبغي ما قال المرغنياني ان الاخذ بقوله تعالى اولى من الاخذ بقول الفقيه [ ان بعث ] الزوج [ اليها شيئا ] من المال ثم اختلفا فقالت الزوجة [ هو هدية ] اي شئ يعطى للمودة وقال الزوج هو مهر [ فالقول له ] اي القول المعتبر في

هذا المقام ينفع له او القول المعتبر شرعا قوله مع يمينه لانه المملك وانما لم يذكر اليمين لانه مراد ترك عرفا الا في قلائل من المسائل [ الا فيما هيى للاكل ] مما يفسد ولا يبقى كاللحم والثريد فان القول لها في ذلك استحسانا وفيه اشارة الى ان فيما يبقى كالطعام والدقيق واللوز والعسل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه انه ان كان مما يجب على الزوج كالخمار والدرع ومتاع البيت فهدية والا فالقول له كالخف والملاء والله اعلم \*

[ فصل \* نكاح القن ] بالكسر لغة خالص القنونة اى العبودية وهما قنان وهم اقنان على ما قال ابن الاعرابي وقال غيره انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما في الاساس وشريعة على ما في المغرب عبد غير مكاتب ولا مدبر وفيه اشارة الى ان القن لا يشتمل الامة عند الفقهاء ولهذا كثر في كلامهم قن وقنة [ والمكاتب والمدبر ] هما غير شاملين للامة بالغليب كما ظن لانه محاز لا يراد بلا قرينة على انه حينئذ يستدرك ما بعده [ و الامة ] من هذه الثلاثة امرأة ذات عبودية اصلها امرة كما اشير اليه في المقائس [ و ام الولد ] ذكر بعد الامة لدفع توهم تخصيصها بما ذكرنا من الثابت فانها المذكورة صريحا [ بلا اذن السيد ] اى المتفرد فى السيادة فلا ينتقض بالشريك شركة عنان فانه لا يزوج العبد والامة عندهما خلافا لابي يوسف رح كالضارب والعبد الماذون ولا بالمفاوض فانه وان كان يزوج امة المفاوضة لكنه لا يزوج العبد كالا ب فانه يزوج امة ولده الصغير لا عبده وكالمكاتب فانه يزوج امة ابنه لا عبده وكالوصي فانه يزوج امة اليتيم لا عبده كما في النظم [ موقوف ] نكاح هؤلاء ولذا لو طلق احدهم تلك المرأة كان متاركة ولم ينقص من عدد الطلاق لكن لو اذن بعده كره له وطؤها بلا نكاح الغير كما في المحيط [ ان اجاز ] السيد النكاح صريحا او دلالة كما اذا اعتقه او امرة بالطلاق الرجعي [ بقدر ] النكاح وفيه رمز الى ان مكوته بعد العلم ليس باجازة كما في القنية والى انه لو اذن بالنكاح ثم زوج العبد امرأة جاز العقد الا انه غير بائن الا اذا اجاز والسيد شامل للوارث والمشتري حتى ان المولى اذا اجاز فمات او باعه فاجاز سيده الوارث او المشتري يجوز والا فلا كما اشير اليه في العمادي [ وان رد ] السيد [ بطل ] النكاح لانه عيب [ و اذا اذن ] السيد احدا منهم او اجنبيا بنكاحه بمهر معين [ بيع القن للمهر ] والنفقة والسكنى ان لم يوفها السيد اذ كل ذلك واجب عليه كما في المنتف وفيه اشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة عن تلك الحقوق يطلب النقصان عن السيد وان كانت زائدة فالزائد له والى انه لو تزوج بأكثر مما اذن له من المهر توقف الحل على اجازة المولى كما في المنية واطلاقه مشير الى انه لو اذن له ان يتزوج على رقبته فتزوج حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز النكاح بقيمته لكن فى المحيط ان النكاح فى الاوليين غير جائز الى انه لو اخرجه من ملكه ببيعة او صدقة او وصية ايس لمن صار اليه ان يفسخ النكاح وكان المهر في رقة العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر او القيمة كما فى المنتف ولو باعه كان المهر في رقبته وقيل في ثمنه



والاول الصحيح كما في النية [ ويسعى الاخران ] اي المكاتب والمدبر للمهر و النفقة والسكنى لانه  
تعدر الاستيفاء عن عين الرقبة فيعتوفى عن الكسب فان اخرج المدبر عن ملكه كان ضامنا للجميع  
كما اذا عجز المكاتب فرد الى الرق فانه يكون الكل على المولى فان اوفى قبها والا بيع لها كما في الننف  
[ والاذن ] له [ في النكاح ] مطلقا [ يعم جائزة ] اي النكاح [ وفاسدة ] في حق السيد عنده ويصرف  
الى الحائز عندهما فيلزم المهر بالفاسد في الحال عنده وبعد العتق عندهما وينتهي الاذن بهذا  
النكاح عنده لا عندهما فلا يملك التزويج ولو صححنا عنده ويملك عندهما كما في المحيط [ ومن زوج ]  
حرا او قننا او مكاتبا او مدبرا [ امته ] من قنة او مكاتبة او مدبرة او ام ولد [ لا يجب ] عليه [ التبوية ]  
وهي ان يخلي بينها وبين زوجها بلا استخدام يقال بواله منزلا وبواه منزلا اذا هبأ له كما في المغرب  
وفيه اشعار بأنه لو برأ المولى لها بيتا وترك استخدامها كان له ان يردّها الى بته ويستخدمها وكذا  
لو شرط ذلك للزوج لان الاستخدام بحكم الملك وهو باق كما في المحيط [ ولا نفقة ] عليه اولا يجب  
عليه نفقة لها [ الا بها ] اي بالتبوية فان ردها السيد الى خدمته سقط عن الزوج نفقتها ووجب  
على السيد فلورخدمت السيد اليوم و الزوج الليل كان نفقة اليوم على السيد والليل على الزوج كما في  
نفقات القنية ويستثنى من ذلك المكاتبة فانها كالسيرة فلا يحتاج الى التبوية لاستحقاق النفقة ولا يبقى  
للسيد ولاية الاستخدام كما في نفقات المحيط وغيره [ ويطلق الزوج ] امته [ ان ظفر بها ] فليس  
للسيد ولاية المنع الا قبل اخذ المعجل [ وله ] اي للسيد [ انكاح عبدة وامته كرها ] بالضم اي كراهة  
وبلا رضاهما وهو المراد من الاجبار الواقع في عباراتهم كما في باب الشافعي من الحقائق لا اكرهما  
على الايجاب والقبول كما قيل وعن ابي حنيفة رح انه لا يجوز انكاحهما بلا رضاهما والاضافة للعهد  
فلا يجوز للسيد انكاح المكاتب والمكاتبة بلا رضاهما ومن اعجب المسائل ان المشايخ صححوا اجازة السيد  
نكاح المكاتبة الصغيرة بعد العتق باعتبار اثر الملك وهو الولاء ولم يصححوا قبله مع حقيقة الملك وكذا  
صححوا اجازة المكاتبة الصغيرة نكاحها قبل العتق وهي حرة يدا ولم يصححوا بعدة وهي حرة يدا  
ورقبة لانها في الصورتين لم يصح تصرفها بعد العتق لصغرهما واما قبله فيصح الحاقا بالبالغة كما في المحيط  
[ وخيرت ] بين اختيار نفسها وزوجها الى آخر المجلس [ امة ومكاتبة ] كبيرة فانه لا خيار للصغيرة  
كما مر [ عتقت ] تلك الامة والمكاتبة حال كونها [ تحت حرا وعبدا ] ولو حكما كما في عدة عن  
طلاق رجعي وهذه المسئلة مستدركة بما سبق من قوله بخلاف المعتقة كالمكاتبة فان الامة شاملة لها  
كما لام الولد والدبرة الهم الا ان يقال انه للتنبيه على التعميم وفيه اشعار بان علم الزوج باختيار  
نفسها ليس بشرط وقيل يشترط حضوره فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلا مهر وبعد الدخول فالمهر  
كما في العمسادي ولو اختارت زوجها كان المهر للسيد كما في الكرمانى [ وان نكحت ] تلك الامة  
و المكاتبة [ بلا اذن ] من سيدها [ فعتقت ] اي قبل وطئ مولاهما فان بالوطئ انفسخ النكاح عند

ابي يوسف ر ح خلافا لمحمد ر ح كما في المحيط [نفذ] نكاحها وان وطبها الزوج قبل العتق كما في التمرتاشي الا ان فيه اشكالا من وجهين احدهما ان ام الولد اذا عتقت قبل وطئ الزوج بطل نكاحها لوجوب العدة عن المولى والثاني ان المكاتب والمدبر والقن كالأمة فيما ذكر كما في النظم وغيرها [بلا خيارها] للعتق لانها رضيت وقد مر ان لا خيار للغلام [وما سمي] من المهر وان زاد على مهر المثل كالمهر المثل بلا تسمية [للسيد] اذ لا قائل بالفصل [لوطئت] المنكوحه بلا اذن [فعتقت] اي بعد الوطئ [وان عتقت اولا] ثم وطئت [فلها] ما سمي لانه بدل بضعها حرة والكلام مشعر بانه يجب مهر واحد استحسانا [وروج الأمة يعزل] اي يجوز له ان ينزع ذكره عن فرجها فيقع الماء خارج الفرج في المقائس يقال عزل عن امرأته اذا لم يرد ولدها [بأذن میدهها] ورضاه عنده وبأذنها عندهما على اختلاف السلف الصالح وفيه اشعار بان للسيد العزل وذا بلا خلاف [و] زوج [الحرّة] يعزل بلا خلاف [بأذنها] وهذا اذا لم يخف عن الولد الموء لفساد الزمان والا فيجوز بلا اذنها وفيه رمز الى جواز اخراج ما في الرحم قبل مضي مائة وعشرون يوما وقال بعض المشايخ انه لا يجوز كما في استحسان المحيط [دان وطئ] الاب المسلم [أمة] اي قنة [ابنه] ولو كانوا [فولدت] هذه الأمة ولدا [فادعاه] اي ادعى الاب الولد [ثبت نسبه] وان كذبه الابن وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان مرتدا وقفت عنده و نفذت عندهما وانما نسر الأمة بالقنة لان دعوة ولد مكاتبته وام ولده ومدبرته لم تصح وعن ابي يوسف ر ح ان دعوة ولد المدبرة تصح وعليه قيمته مع العقر في الاضافة اشعار بانه لو ادعى ولد أمة ابيه او امه لم تصح وبأنها لو كانت مشتركة بين الاب والابن ثبت النسب وعليه العقر والاطلاق مشعر بان الابن لو وطئها فولدت ولم يدعه بل ابوه ثبت النسب لان موطوءة الابن وان لم تحل للاب لكن يحتمل النقل اليه بعوض وفي الفئتين رمز الى اشتراط كون الأمة في ملك الابن من وقت العلق الى وقت الدعوة حتى اذا كنت في ملكه وقت العلق فباعها ثم ردت بخيار او فساد ثم ادعاه لم يتبث الا اذا صدقه الابن الكل في الظهيرية وأصل الدعوة ان يحيل الشئ اليك بصوت وكلام يكون منك وهي في النسب بكسر الدال وقد يفتح كما في المقائس [وهي] اي الأمة حينئذ [ام ولده] اي الاب [زوج] عليه [قبمتها] اي الأمة [لا مهرها] لانها مشتركة بينهما حينئذ [ولا قيمة ولدها] لانه انعلق حرا [والبعد] الصحيح الذي لا يدخل في طريق النسبة اليه ام كاب الاب [كلا ب بعد موته] اي موت الاب ولو حكما كما اذا كان كفرا او رقيقا [دان نكحها] اي الاب أمة ابنه [صح] النكاح لانها ملك الغير حقيقة وفوله صلى الله عليه وسلم (انت وما لك لايلك) مجاز حقيقة وهي ثبوت الملك للاب متروكة بالإجماع كما في حدود المستصفي [ولم نصر] الأمة [ام ولده] ويحب [مهرها] للنكاح [لا قيمتها] لعدم الملك [واسود] الحاصل منهما [حربقربنه] اي الابن فان لأمة ملك



الابن والولد تابع لها فيعتق على اخيه [ و الطفل ] الذي لا يعقل الاسلام ولا يصفه فاللام للعهد  
 [ يتبع خير الابوين ديناً ] اي من جهة الدين فلوزوج نصراني صغيرته من مسلم ثم تمجس  
 احد ابويها لم تبين عن زوجها وفي الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صار مسلماً  
 بالاصالة كما في المحيط وغيره والتمييز لا يشلو عن شئ لانه فاعل خير في المعنى وفي  
 الخلاصة لو قال اليهودية خير من النصرانية كفر ولما ذكر حكم طفل معها في احد الدارين ذكر  
 حكمه بدونهما في احدهما وقال [ وعند عدمهما ] اي فقد الابوين [ يتبع ] الطفل [ الدار ]  
 فلوزوج مسلم صغيرته من مسلم في دارنا ثم انتقل الزوجان الى دار الحرب بانته عنه وجاز سببها  
 كما لو ارتد ابواها ولحقا بدار الحرب لم تبين عنه [ والمجوسي شر من الكتابي ] كما بينا فهذا تصريح بما  
 علم ضمناً والمجوسي واحد المجوس معرب ( ميرگوش ) في الاصل رجل صغير الاذنين وضع ديناً ودعا  
 اليه كما في القاموس لكن في الملل والنحل انهم طائفة كان لهم كتاب فبدلوه فاصبحوا وقد اسري  
 به فليسوا من اهل الكتاب [ وان اسلم ] الازميان [ المتزوجان ] تزوجا [ بلا شهود ] از تزوجا في  
 وقت كانت [ في عدة كافر معتقدين ] حال من ضمير المتزوجان [ ذلك ] التزوج بلا شهود او في عدة  
 كافر [ اقرا ] اي تركا [ عليه ] اي ذلك النكاح ولم يجدد وقال رفرح فرق بينهما في الوجهين  
 وقال لا يقران في الاخير والصحيح قول ابي حنيفة رح كما في المضرات وانفق المشايخ على جواز نكاح  
 المعتدة عن كافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعضهم قالوا انها غير واجبة وهو الاصح كما في الكرمانى  
 وفيه اشارة الى انها لو كانت في عدة مسلم فسد النكاح وذا بالاجماع [ وفرق ] بالاجماع كافرين متزوجان  
 [ محرمان ] كوثنى واخته [ اسلم ] معاً واحد منهما كافر متزوجان وقع بينهما ثلث طلاقات  
 كما في المنتف وفيه رمز الى انها لا تبين بلا تفريق القاضى وفي المنية انها تبين والى انها لو  
 لم يسلم بلا ترافع اليها لم يفرق بينهما معتقدين ذلك ويجري الارث بينهما وبقضى بالنفقة و  
 لا يسقط احصانه حتى يحد قاذفه وهذا عنده خلافا لهما في كل من الاربعة كما في المحيط والى ان نكاح  
 الكفار نكاح جائز فيما بينهم مثبت للنسب وذلك لان النكاح سنة آدم عليه الصلوة والسلام فهم  
 على شريعته في ذلك وقال صلى الله عليه وسلم ( ولدت من النكاح لا من السفاح ) كما في التحفة  
 [ وفي ] دارنا في قضية [ اسلام زوج ] المرأة [ المجوسية ] الاولى غير الكتابية حتى يشمل الذمية  
 والوثنية وغيرهما [ او ] اسلام [ امرأة ] الزوج [ الكافر ] ولو كتابيا [ عرض ] من قبل القاضى  
 [ الاسلام على ] الشخص [ الاخر ] من المجوسية او الكافر [ فان اسلم ] الاخر من احدهما [ فهي ]  
 الزوجة المسامة بعد العرض او قبله [ له ] اي للزوج المسلم كذلك [ والا ] يسلم الاخر [ فرق ]  
 بينهما وفيه اشارة الى ان الفرقة لا يقع بلا قضاء ولو مضى ثلث حيض كما في المنتف [ وهو ] اي  
 التفريق [ طلاق ] ولو كان الزوج صبياً عاقلاً عندهما وفسخ عند ابي يوسف رح [ ان ابى ] الزوج

عن الاسلام [ ولا مهر ] لمجوسية [ ان ابت ] عنه وفرق بينهما فانه فسخ اتفاناً [ الا للموطوءة ] منها فان لها كل المهر [ رقي دارهم ] في اسلام احد الزوجين المذكورين [ تبين ] الزوجة عن زوجها [ بمضي ثلث حيض ] في ذات حيض و ثلثة اشهر في غيرها كما في شرح الطحاوي فالاولى ما في بعض النسخ ( بمضي العدة ) اي بمضي مقدار عدة الطلاق وهذا شامل لوضع الحمل [ قبل اسلام ] الزوج [ الآخر ] من المجوسية او الكافر فلو اسلم قبل مضي الحيض لم تبين منه وفيه اشارة الى ان لا فرق في هذه المسئلة بين الموطوءة وغيرها والى ان هذه الفروقة طلاق وهذا عندهما خلافاً لابي يوسف رح وفي رواية عنهما كما في الاختيار وغيره [ وتبين ] الزوجة عنه [ بتباين الدارين ] اي باختلاف داري الاسلام والحرب لهما حقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين من دار الحرب الى دار الاسلام مسلماً او ذمياً او مسبياً فلو اختلفا حكماً بان يخرج احدهما الى احدهما مستانماً لم تبين كما في شرح الطحاوي [ لا السبي ] بالفتح اي تبين بسبيهما واسبيهما معاً فالتام للعهد [ واراد اكل منهما ] اي تبدل اعتقاد الاسلام بالكفر لاحدهما حقيقة كما اذا تمسك او تنصر او حكماً كما اذا قال بالاختيار ما هو كفر بالاتفاق [ فسخ ] اي رفع لعقد النكاح بلا خلاف سواء كانت موطوءة او غيرها [ عاجل ] اي في الحال بدون القضاء وفي الكلام اشارة الى انها لو ارتداً معاً لا يفسخ النكاح وهذا عندنا خلافاً لفررح كما في التحفة وغيرها والى انه لا ردة لطفل اذا اعتقاده بخلاف آبائه وقال بعض المشايخ ان رده صحيحة كآبائه ومنهم من لم يصحح احداً منهما وهذا كله على قول ابي يوسف رح وما على قولهما فردته صحيحة كآبائه كما في المحيط والى ان ردة المرأة فسخ ومنهم من قال انها لا تكون فسخاً حسماً لباب المعصية وهي الوصول الى غير الزوج والازل ظائر الرأفة وهو الصحيح لان حسم بابها يحصل بالجبر على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى ابتداء النكاح مع الردة كما في المفمرات وقال الشافعية انها تجبر على النكاح بنزوحها الازل وقال عيين الائمة وغيره نص فاض ان يحدد النكاح بينهما بهما يصير يصير ولودينارا وضيت او ابت كذا في النية والى ان رده فسخ ولا تجبر المرأة على النكاح بعد اسلامه وليست بطلاق خلافاً لمحمد رح كما في الخلاصة ولما كان في المهر لارتداد احدهما تفصيل لم يعلم من السابق قال [ ثم للموطوءة ] الحقيقة او المحبة كما اذا خلى بها خلواً صحيحة [ كل مهرها ] من المسمى ومهر المثل سواء ارتدت او ارتدت [ ولغيرها ] اي الموطوءة المذكورة [ نصفه ] اي المهر [ لو ارتدت ] الزوج وهذا اذا كان مسمى والا فعليه المتعة [ و ] لغيرها [ لا شيء ] من المهر والنفقة سوى السكنى ( المسائل في الخلاصة ) [ لو ارتدت ] الزوجة [ وبقي النكاح ] بينهما [ ان ارتدا معاً فاسلما معاً ] سواء كانا في دارنا او دارهم وفي السراجية ان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما وجداً معاً وكلامه مشعر الى انهما لم ارتدا ثم اسلما متفرقاً او ارتدا متفرقاً لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كما في الظهيرية والنفث وغيرهما والى ما هو مصرح بقوله [ فسد ] النكاح



[ ان ارتدا معا ثم اسلم احدهما ] اي المرتدين [ قبل الاخر ] لان القرار على الردة كانشائها \*  
 [ وكل الزوجات ] من العاقلة والجديدة والبكر والمراقة وضدها المسلمة والكتابية وغيرهن  
 [ في القسم ] بفتح القاف وسكون السين وهو لغة قسمة المال بين الشركاء وتعيين انصباهم وشرعا تسوية  
 الزوج بين الزوجات في الماكول والمشروب والملبوس والبيتونة لا في المحبة والوطى وهو واجب على  
 الزوج ولو مريضا او مجبورا او خصيا او عنيانا او ذميا او غيرهم وهو ظرف لقوله [ سواء ] اي مستوية في القسم  
 فلو قضى بالتسوية فجاء فراغتة اليه او جعه عقوبة لارتكابه المحذور ولو اقام عند احدهما شهرا قبل  
 الخصومة او بعدها ثم خاصمته أخرى أمر بالتسوية في المستقبل وما مضى كان هدر او الاختيار في مقدار  
 الدور للزوج وكذا في بدائته فله ان يقيم عند امرأة ثلثة او سبعة وعند أخرى كذلك كما في قاضيخان  
 والسراجية وغيرهما وذكر في الخلاصة والخزانة ان التسوية في الوطى ليست بلزمة في ظاهر الرواية  
 وفيه اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجز له  
 ان يتزوج أخرى كما في الخلاصة وغيرها لكن في شرح التاويلات جاز له ذلك فان الامر في قوله  
 تعالى ( فان خفتن ان لا تعدلوا فواحدة ) اي الزمها محمول على الندب لا الحتم وفي لفظ الزوجات  
 اشعار بانه لو كان للزوج امرأة واحدة ليس لبيتوته عندها تقدير وفي الخلاصة لوصام بالنهار وقام  
 بالليل فاستعدت عليه امرأته امر ان يبيت عندها ويرامى حقها احيانا ولم يقدر وعن ابي حنيفة  
 رح لها ليلة من اربع ليل وفي المضمرات انه رجع عن ذلك [ الا ] الزوجة [ المملوكة ] لاحد من  
 القنة والمدبرة وام الولد والمكاتبه فانها لا تستوي الحرة في البيتوتة لكنها تستوي في الماكول والمشروب  
 والملبوس كما في المضمرات [ ولها نصف الحرة ] فلها يومان وللمملوكة يوم وفي قاضيخان لو كان له  
 امرأة وسراي اقام يوما وليلة من كل اربع عندها وفي البواني عند من يشاء منهم وعلى هذا لو كان  
 له ثلث نسوة اقام يوما وليلة عند كل منهم و يوما وليلة عند من شاء من السراي ولا قسم لهن  
 في السفر فله ان يسافر بمن شاء منهم [ والقرعة ] بالضم طينه او عجينة مدورة مثلا يدرج فيها رقعة  
 يكتب فيها اسم العفر والحضر ثم يسلم الى صبي يعطي كل امرأة واحدة منها [ اولى ] و افضل تطيبا  
 لقلوبهن [ ويصح ] منهم [ ترك القسم ] لصاحبهن بالمال وبدونه [ و ] يصح [ الرجوع ] عن الترك  
 وكلامه مشير الى انها لو جعلت لزوجها مالا او حنطة من مهرها ليزيد في قسمها كان لها الرجوع بما  
 اعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها ليجعل يومها لغيرها ولو اراد ان يستبدل شابة بالقديمة فطلست  
 ان يمسكها بشرط ان يقيم عند الشابة اياما وعندها يوما جاز كما في قاضيخان وفي لفظ الرجوع اشارة  
 الى الشروع والانمام ولا يخفى ان هذا من حسن الاختتام \*



## \* [كتاب الرضاع] \*

اخره عن النكاح لانه كالفصل من بعضه وهو كالرضاعة بفتح الراء وكسرها كما في الديوان والطلبة لغة شرب اللبن من الضرع او الثدي كما في المقائس و شريعة شرب الطفل حقيقة او حكما للبن خالص او مختلط غالبا من آدمية في وقت مخصوص [ثبت يهصة] اي بشرب اللبن الخارج من ثدي الادمية بسبب المص وهو فعل الرضيع او بالاملاج وهو فعل المرضعة او بغيرهما كما يجيى وانما اكتفى بالمص لانه اكثر واشهر وفي ذكر التاء اشعار بثبوت الحرمة بوصول اللبن الى الجوف ولو قطرة وهذا اذا علم ان اللبن وصل اليه و الا لم يثبت الحرمة كما في الخلاصة [في حولين] من وقت الولادة عندهما وعليه الفتوى كما في الحقائق والظرف لمصه او صفة لها وحولين [ونصف] عنده و ثلثة عند زفر رح وقيل خمسة عشر سنة وقيل اربعين سنة وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي ولفظ الحول على ما في الزكوة مشعر بالشمسية لكن يابى عنه قوله تعالى ( وحمله وفصاله ثلثون شهرا ) فانه مشعر بالقمرية مثل كلام المحيط [فقط] فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهرة مشير الى ان الارضاع الى هذه المدة واجب لكن في اجارة القاعدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى حولين وجائز الى حولين ونصف والى انه لو فطم في هذه المدة ثم شرب فيها يثبت الحرمة و ان استغنى عن اللبن بالطعام وهذا رواية عن الشيخين و الى انه يجبر الاب على اجارة الارضاع فيها عنده وفي حولين عندهما ولا يجبر بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجبر بعد حولين عند الكل فالمطلقة لا تستحق الاجرة بعدهما اجماعا والى انه لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولا يأنثم عند العامة خلافا لخلف بن ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر في المنية عن ابي يوسف رح لا بأس بشربه للبالغ [امومة المرضعة] حتى لو ارضعت صبيا بكر لم تنزوج قط حرم عليها كما يجيى و الامومة مصدر هو كون الشخص اما والمرضعة من لها ولد ترضعه وفيه اشعار بان التاء قد نلتق بما لم يقصد منه الحدث كالحاملة كما ذكره الرضي لكن في الصحاح انها هي الموصوفة بالارضاع [وابوة زوج] اي كونه ابا وفيه اشعار بان رجلا لو زنى باسرة فولدت و ارضعت صبية جازاه ان يتزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة انه لم يحرم وقد مر فاعل فيه روايتين [لبنها منه] كما اذا طلق ذات لبن فتزوجت باخوه بعد العدة ولم تحبل فان لبنها منه بالاجماع وكذا ان حبلت بلا ولادة عنده واما عند ابي يوسف رح فان علم انه من الاول او الثاني فهو منه والا فمن الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد رح منهما واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع وفي كلامه اشعار بانه اذا لم نزل زوجة قط او يبس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها فالتحريم كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج



ويسميه الفقهاء لبن الفعل وهو ما كان نزوله من جهته كما في المحيط ويدخل النازل بالزنا على رأي [للرضيع] ظرف المصدرين او الفعل ولم يذكر الرضیعة لان هذين الحكمين من الاحكام المشتركة واعام ان الرضاع لا يثبت بشهادة رجل ولا نساء وحدهن بل بشهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول فاذا شهدا فرق بينهما فقبل الدخول لا مهر و بعده الاقل من المسمى و مهر المثل بلا نفقة كما في المضمرات [فيحرمان] اي المرضعة و الزوج [مع قومهما] فيه تغليب [عليه] اي على الرضيع [كالنسب] اي حرمة كحرمة فيحرم على الرضيع اولادهما واولادهما و اولاده المتقدمة و المتأخرة لانهم اخوة و اخوات له من قبل الام و الاب و احدهما و كذا اباؤهما و امهاتهما لانهم اجداد وجدات من قبل الام و الاب و كذا اخوتها و اخوانها لانهم اخوال و خالات و كذا اخوته و اخواته لانهم اعمام و عمات و في كلامه اشعار بانه يحل من الرضاع من يحل من النسب كاولاد الاعمام و العمات و الاخوال و الخالات و اخت الاخ كما سيأتي [و] يحرم [فروعه] اي اولاد الرضيع ذكورا و اناثا و كذا فروع الرضیعة [و الزوجان] للرضيعين اي زوجة الرضيع و زوج الرضیعة [عليهما] اي على المرضعة و زوجها فيحرم ابن الرضيع على المرضعة لانها جدته و كذا بنته على زوجها لانه جدها و كذا زوجته على زوجها لانها زوجة فروع و كذا زوج الرضیعة على المرضعة لانها ام زوجته و اعلم ان التفريع المذكور و ان علم من النكاح الا انه ذكره ههنا اهتماما لزيادة ضبطه ولذا نظمه فقال \* شعر \*

[ \* از جانب شیر ده همه خویش شوند \* \* و از جانب شیر خوار زوجان و فروع \* ]

يشي شیر دهنده و شوهرش با فرزندان و پدران و مادران و برادران و خواهران ایشان خویش شیر خواره شوند و شیر خواره و زنش یا شوهرش با فرزندان خویش شیر دهنده و شوهرش شوند [و يحل] ان يتزوج [اخت اخيه] رضاعا اي الاخت رضاعا للاخ نسبا او بالعكس او كلاهما رضاعا [كما في النسب] بان كان له اخ لآب و اخت لآم فلاخيه لآب ان يتزوج اخته لآم لانه ليس بينهما نسب يوجب الحرمة و الاكتفاء مشعر بانه يحرم غير الاخت و قد ذكرنا في النكاح انه حلت نحرام اخته و اخيه و غيرهما رضاعا و كلاهما ثلث صور كما ذكرنا [و الاحتقان] في ظاهر الرواية وعن محمد رح انه محرم و فيه اشارة الى ان الاقطار في الاذن و الاحليل و الجائفة و الامة لا يحرم كما في الاختيار و الاحتقان محققان و منه احتقن الرجل بالضم كما ذكره البهقي فهو متعد و عليه استعمال الفقهاء فاندفع ما ذكره المطرزي ان الضم غير جائز فانه لازم و الصواب حقن [و لبن الرجل] فانه ليس بلبن حقيقة [وما خلط بطعام] من اللبن ولو غالبا غير مطبوخ [لا يحرم] لانه يسلب قوة اللبن و قالوا ان كان غير مطبوخ و اللبن غالب يحرم و اما المطبوخ فغير محرم بالاجماع كما في الاختيار و فيه اشارة الى انه لو تنقأ طر اللبن عنه او حسا لم يحرم و فيه خلاف كما في المحيط [و] ما خلط [بغيره] اي غير الطعام من الجنس و خلافه كالماء و الدواء [يعتبر] في التكريم و ضده [الغلبة] عند الشيخين و كذا عند محمد و زفر رحهما الله تعالى في غير الجنس و اما في الجنس فقد ثبت

الحرمه منهما كافي الاختيار والغلبة في الجنس بالاجزاء كافي الزاهدي وفي غيره يعتبر اللون او الطعم  
 على ما روى ابن سماعة عن ابي يوسف روح كافي المحيط وفي الغلبة اشعار بالتحريم اذا تساوى كافي الاختيار  
 هذا لكن في الننف انه لا يحرم غير اللبن الخالص عنده [ ويحرم الاستعاط ] اي صب اللبن  
 في الانف كما قال البيهقي وفيه اشعار بانه متعدد وعليه استعمال الفقهاء وفي الصحاح والمغرب انه  
 لازم فكاكه يتعدى ولا يتعدى [ ويحرم لبن البكر ] ولم يتجاوز الى الزوج ولهذا لو طلقها  
 قبل الدخول كان له ان يتزوج وضيعها لان اللبن ليست منه [ ولا لبن ] الميت حتى انه لو حلب بعد  
 الموت و شرب صبي او ارتضع من ثديها حرم و انما قال ميتا لانه مما يستوي فيه المنكر و المؤنث  
 كافي الصحاح لكن ( و آية لهم الارض الميتة ) [ وان ارضعت ] امرأة [ حرمها ] اي امرأة زوجها حال  
 كونها [ رضيعا ] مستدركة بما في السابق [ حرمها ] على الزوج لكونهما بنتا و اما وفيه اشعار بانه  
 لو تزوج صبيتين ثم ارضعتها امرأة معا او واحدة بعد اخرى حرمها عليه ولو تزوج صغيرة ثم طلقها  
 وتزوج كبيرة ثم ارضعتها بلبنه او لبن غيره حرمها عليه لانها صارت ام امرأته كافي المحيط و لا مهر  
 للكبيرة ان لم توطأ [ اذا افرقة من جهتها بلا تاكل المهر و له ان يتزوج الصغيرة حينئذ لانها  
 ربيته بلا دخول بالام كافي المحيط وفيه اشعار بان بعد الوطء لها كمال المهر ولا يتزوج الصغيرة حينئذ  
 [ و للرضيعه نصفه ] اي المهر [ و رجع ] الزوج [ على المرضعة به ] اي بذلك النصف [ ان قصدت  
 الفساد ] و ان لم تقصد بان لم تعلم بالنكاح او الفساد او قصدت اكرامها او دفع الجوع عنها فلا شيء  
 عليها و القول لها في عدم قصد الفساد كافي الحقايق و عن محمد روح انه يرجع عليها بكل حال و في  
 كلامه اشعار بان الكبيرة لو كانت نائمة او معنومة او مجنونة لم يرجع عليها و كذا لو اخذ رجل  
 بشيء من لبنها و صب في فم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد كافي المحيط و لا يخفى  
 ما في لفظ الفساد من الصلاح التام و هو الرعاية لما عليه من حسن الاختتام والله اعلم \*

### \* [ كتاب الطلاق ] \*

اخره عن الرضاع لانه من كاح يتوقف عليه الطلاق و هو اسم من التطليق الارسال و يجوز ان يكون  
 مصدر طلقت بالضم او الفتح فهي طالقة فانه شرعا ازالة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص و احتوز  
 به عن القسح بخيار العتق و انما قلنا بالتحديد على خلاف المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعي لانه  
 ليس مزيلا للنكاح كما صرح به في المبسوط وغيره و الى الحد الثاني اشير في الننف والمستصفي [ يقع  
 الطلاق ] من كل مكلف [ كالمكره و المحجور الذي بلغ غير رشيد و المختل و النحسي و المجرب  
 و الخنثى و الهازل و الخاطي ] فقط [ فلا يقع طلاق الصبي مراهقا كان او لا و المجنون الذي لا يفقه  
 اصلا او يفقه في بعض الاوقات و المعنى عابه في النظم و فيه اشارة الى ان عقله لو زال بالبنج لم يقع



طلاقه وهو الصحيح كما في الكبرى والى ان الطلاق مباح لكن عند عدم موافقة الاخلاق لانه في الاصل ابغض المباحات اي اقربها الى البغض كما في قولهم اتم الامور [ولو] كان المكف [سكران] اي مغيرا عقله لكن يميز ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان تصرفه باطلا كما في الزاهدي و يدخل فيه البهجي فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما في النهاية وكذا من سكر من الخمر او المثلث او النبيذ وغيره كما في الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخي وكذا السكران مما يتخذ من العسل والحبوب خلافا لمحمد رح [او عبدا] خص بالذكر لعدم نفاذ اكثر تصرفاته [لا] يقع [من سيده] الا اذا شرط في العقد فقال زوجتها منك على ان امرها بيدي اطلقها كلما شئت فقال العبد قبلت [ولا] من [نائم] ولو اجاز بعده [واحسنه] اي احسن الطلاق و مستحبه [طلقة] واحدة [فقط] اي لا يطلق اثنتين اخرين في الطهرين الاخرين في الحرة واحدة اخرى في طهر آخر في لامة وفيه رد الى انها للمدخولة [في طهر] من الحيض او النفاس لانه منفر [لا وطئ فيه] لقلة الرغبة بعد الوطئ فالاحسن باربعة شرائط واحدة الطلاق وكونها طاهرة ومدخولة و غير حامل بقريضة ما ياتي والاطلاق مشير الى ان البائن يكون سنيا وهذا عنده خلافا لهما كما في التنف [واحسنه] بالاضافة وهو اي الطلاق باعتبار الاحسنية والحسنية ويجوز ان يجري الضمير مجرى اسم الاشارة [السني] اي منسوب الى السنة فحذف التاء للنسبة كما تقرر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة و سنة اتباعا كالطلاق على الوجه المذكور متبعة للنبي صلى الله عليه وسلم فالحاجب على كل مسلم ان يجتهد في اتباع سنته صلى الله عليه وسلم كما في المضمرات [طلقة] واحدة [لغير المدخولة] اي اغير الموطوءة ولو حكما فدخل ما اذا لم يكن بينهما خلوة [ولو] كان الطلاق [في حيض] رد لما قال زفر رح ان الطلاق في الحيض مكروه [وللموطوءة تفريق] الطلقات [الثلاث] الرجعية [في] اوائل [اطهار] ثلاثة وقيل في اخرها وهو رواية عن ابي حنيفة رح والادل اظهر كما في الهداية وذكر في التنف لو طلق على اثر كل حيضة واحدة فسني مكروه [لا وطئ] من الزوج فلوزنت ثم طلقها فسني على ما قال بعضهم كما في المحيط [فيها] اي الاطهار [فيمن تحيض] وللموطوءة تفريق الثلاث [في] ثلاثة [اشهر في الصغيرة واليسة] وينبغي ان يطلقها في غرة الشهر حتى يفصل بين كل تطليقين بشهر بالاتفاق ولو طلقها في وسط الشهر يفصل بينهما بثلاثين يوما عنده وعندهما يكمل الاول من الرابع والثاني والثالث بالاهلة كما في النظم [و] في ثلاثة اشهر [في الحامل] عند الشبخين وعند محمد وزفر رح لا يطلق للسنة الا واحدة كما في النظم [ولو] طلق هولاء المنسوة الثلاث [بعد الوطئ] فيجوز طلاقهن للسنة عقيب الوطئ [وبدعيه] اي بدعي الطلاق وحرامه نوعان الاول لمعنى في الوقت والناني في العدد فالاول طلقة [واحدة] وقعت [في طهر وطئت] المرأة [فيه] [او] في [حيض] امرأة [موطوءة] او نفاسها فانها اولم توطأ فهو احسن او حسن كما مر [و] الثاني

[ ما فوقها ] اي فوق واحدة من الطلقتين او الطلقات [ بلا رجعة ] صفة لما فوقها [ بينه ] اي بين ما فوقها من الاعداد [ في طهر ] صفة اخرى حاصله ان الطلقتين او الثلث جمرة او اكثر بلا رجعة في طهر بدعة كالطلقتين والطلقات في حيض الموطوءة و اعلم ان في الصدر الاول اذا ارسل الثلث جملة لم يحكم الا بوقوع واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلث سياحة لكثرتة بين الناس وتمامه في التمرناشي [ ويرجع ] اي يجب رجوعه الى الاصح وقيل يستحب كافي الهداية [ ان طلق ] المدخولة [ في الحيض فاذا طهرت ] عن هذا الحيض [ طلقها ان شاء ] لانه بالرجعة يعود الطهر الذي عقيب هذا الحيض محلا للطلاق السني كما قال ابو حنيفة وزفر رحمهما الله وعند ابي يوسف رج لا يعود وقول محمد رج مضطرب كما في شرح الطحاوي وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض بدون المراجعة يخرج الطهر المذكور عن ان يكون محلا للطلاق المعني كالجماع في حالة الحيض بدون المراجعة كما في المحيط [ و طلاق الحرة ثلثة و ] طلاق [ الامه ] اي القمة او المكاتبه او المدبرة او ام الولد [ اثنان ولو زوجهما خلاهما وصريحه ] اي صريح الطلاق ولفظ ظاهر المعنى فيه ظهورا بينا [ ما استعمل ] لغة او عرفا من لفظ [ فيه ] اي الطلاق [ دون غيره ] وهذا اعم مما في التحفة وغيره انه ما اشتق من الطلاق وهو نوعان احدهما [ مثل انت طالق ] اي ذات طلاق فهو من النسبة بالصيغة او شيء ذو طلاق على ما ذهب اليه صيبويه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطالقة لغة [ و مطلقة ] وكذا يا مطلقة بفتح الطاء واللام المشددة واما سكوبن الطاء ففي حكم الكناية [ و طلقتك ] بتشديد اللام وفي المثل يدخل نحو ترا طلاغ او تلاغ او طلاك او تلاك بلا فرق بين الجاهل والعالم على ما قال الفضلي وان قال تعدته تخويفا لا يصدق قضاء الا بالشهاد عليه وكذا انت طلاق او طلاق باش او طلاق شو كما في الخلاصة [ وتقع به ] اي بمثل ما ذكر لا بالصريح والا يدخل فيه النوع لتاني ظاهرا ظيقة [ رجعية ] لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا رضاء المرأة وولي الصغيرة وينقلب عدته الى عدة الرفاة لو مات فيها ولا تترك الزينة فيها ويترك في بيت واحد وتعدت الامة عدة الحرائر اذا اعتقت فيها ويرث الحي منهما لو مات الاخر فيها ويكون مظاهرا او مؤليا اذا ظاهر منها او آلى فيها ويجب اللعان لا الحد بالقذف بخلاف البائنة فانها نقيض لها في النكاح ولذا قيل الرجعي كالقطع والبائن كالقتل كما في التنف و اعلم ان الجزاء اذا كان صريحا فالشرطية يوجب طلاقا رجعيا كما اذا كان بائنا فبائنا كما اذا قارنه في منتصف طلاق القاعدي ( كفت اگر قلان كار كنن بر وى طلاق و طال بر وى حرام گردد طلاق باين شود ) لان الصريح اذا طرأ على البائن يكون بائنا فكذا اذا قارنه والرجعية منسوبة الى الرجعة بالفتح او الكسر عود المطلق الى مطلقته كما في القاموس [ ابدا ] اي فيما اذا نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة او لم ينو شيئا وعنه انه اذا قال انت طالق ونوى الثلث فثلث كما في شرح الطحاوي ولو نوى الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء وعن العمل لم يصدق اصلا



وعنه صدق ديانة كما في التحفة ولو نوى الاخبار كذباً لم يصدق قضاء كما في المزارع والكلام مشعر بان علم الزوج بمعناه لم يشترط فلو لقنته الطلاق بالعربية فطلقها بلا علم به وقع قضاء كما في الظهيرية والمنية والتاني ما اشير اليه بقوله [ وان ذكر المصدر ] المعهود بان قال بالعربية معروفاً او منكراً انت طالق او طالق طلاقاً او مطلقه او تطليقة او طلقته طلاقاً او طالق للسنة او تطليقاً للسنة كما في الكافي او بالفارسية تو طالق او ترا طلاق طلاقى او تو طلاق داده او دادست طلاق [ فثلث ] من الطلاق وقعت في الحرة واثنان في الامة [ ان نواها ] اي نوى الزوج بالمصدر الثالث لانها واحدة حكمية [ والا ] اي ان لم ينو بالمصدر الثالث بان لم ينو به شيئاً او نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة [ فرجعية ] اي فواحدة رجعية وقعت لانها مدلوله الحقيقي ولا يرد النقص بمثل طلقي نفسك حيث جاز فيه نية الثالث لان مصدره جعل كالمذكور بخلاف مصدر طالق وطلقته وتمام تحقيقه في التنقيح والكلام مشير الى انه لو قال انت طالق الطلاق كله وقع الثالث بلا نية لان مصدره يركد كما في المحيط الى انه لو قال انت طالق الطلاق واريد بالصفة والمصدر طلقته وقع رجعتان كما في الكافي والى ان اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر الرواية كما مر [ وصح اضافة الطلاق ] ونسبته [ الى كلها ] نحو كلك او جميعك او جملتك طالق وبطل دعوى الاستغناء عنه بقوله انت طالق [ و ] الى [ ما يعبر به ] اي يعبر العرب به من الاجزاء [ عن الكل ] اي كل البدن [ كراسك ] فلو قال طلقته رأسك واراد الرأس فقط لم يبعد ان لا يقع كما في الخلاصة وكذا اذا قال الرأس منك واما لو قال هذا الرأس وقع على الاصح كما في قاضيخان [ او رقبته ] او عنقه [ او روحك ] او نفسك او شخصك او جسدك او جسمك او بدنك او صورتك كما في النتنف [ او وجهك او فرجك ] بخلاف الدبر وفي الامت والدم خلاف [ و ] الى جزء شائع كنصفك [ او ثلثك الى عشرتك او جزء من الف جزء منك ] لا يصح اضافة الطلاق [ الى ] جزء معين لا يعبر به عن الكل كالعين والانف والصدر و [ اليد والرجل ] الا ان يراد بهما جميع البدن [ و ] منل [ البطن والظهر ] على الاصح [ وبعض الطلقة ] كصف الطلقة وثلثها الى عشرها [ طقة ] كاملة لكن في المحيط لو قال نصف تطليقة وثلاث تطليقة وربع تطليقة فتنان على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدسها فثلث وقيل واحدة [ واثنان ] مضروبان [ في اثنين ] في قولك انت طالق اثنين في اثنين [ ثنتان ] من الطلاق وان لم ينو الضرب فانه لغة الجعل وفي للظرفية والطلاق لا يصح ان يكون ظرفاً لنفسه فيلغو الثاني فوق اثنان على ما اختاره العلماء التلمة وذهب زفر راجح الى انه بالمعنى المصطلح اعني تصعيف احد العددين بقدر ما في العدد الاخر فيقع ثنتان عندنا على ما في الاختيار وغيره لكن في الكشف انه مذهب الحسن بن زياد ونسب الى زفر ما نسب المصنف الى الكل بقوله [ ويصح نية مع ] او الراوي فيقع ثالث كما يقع واحدة في واحدة في اثنين او ثلث [ و ] يصح نية مع [ ابتداء الغاية ] اي المسافة المستغاد من كلمة من في قوله انت طالق من واحدة الى اثنين او ثلث

مثلا [يدخل] في الحكم [لا انتهاؤها] المستفاد من كلمة الى عنده لقولهم عمري من ستين الى سبعين وبدخلان عندهما لقولهم خذ من مالي من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفر رح لقولهم بعت من هذا الحائط الى هذا الحائط فيقع واحدة في الاول واثنان في الثاني عنده واثنان وثلاث وقيل واحدة عندهما ولا يقع شيء عنده كما في المحيط والاصح انه يقع واحدة عنده للغو الثاني كما في النهاية [و] لفظ [ما بين كمن] في الحكم ففي انت طالق ما بين واحدة الى اثنين او ثلاث يقع واحدة واثنان عنده واثنان وثلاث عندهما ولا يقع شيء اذ وقع واحدة عند زفر رح وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى اخرى وقد حاج ابو حنيفة از الاصمعي رحمهما الله زفر رح وقال كم هنك فقال ما بين ستين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين فتجبر زفر رح [و] قوله لها رهما في غير مكة [انت طالق في مكة] او بها مثلا [ننجيز] اي ايقاع الطلاق في جميع البلاد في الحال والتنجيز في الاصل التعجيل من قولهم ناجز يناجز اي نقد ينقد كما في الطلبة [و] في انت طالق [في دخولك مكة] اي في وقت الدخول اذ مع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون في مستعارا لان الشرطية فهو [تعليق] فلا تطلق الا بعد الدخول والاول اصح وعلى هذا لو قال لاجنبية انت طالق في نكاحك اذ مع نكاحك فنكحها لم تطلق بخلاف ما لو قال انت طالق ان نكحتك كما في الكشف [ويقع] الطلاق [عند الفجر] اي في اول جزء من الغد [في] قوله [انت طالق غدا او في غدا] ولا نية له [ويصح فيه العصر] اي صدق قضاء في بمة آخر الغد كما صدق في غيره من الاجزاء [في الثاني] اي في الغد عنده ولا يصدق عندهما [فقط] فلا يصح قضاء في الاول اتفاقا كما صدق ديانة في كليهما والفرق لا يبينه رحمه رح ان في المغموظة تقضي الوقوع في جزء والمقدرة الاستيعاب لانه شابه المفعول به كما في الكشف [ويقع الان] تصحيحا لكلامه [في انت طالق امس] ان نكح قبل امس [وان نكح بعده فلغو] لانه اضاف الطلاق الى غير المحل [ويقع] في الاصح [آخر العمر] اي قبيل موته او موتها وفي النواذر لا يقع بموتها [في] قوله [انت طالق] ان لم اطلقك فان مات اذ ماتت قبل الدخول فلا ميراث وان دخل فلها الميراث بحكم الفرار ولا ميراث له منها كما في النهاية [و] يقع [حالا] لانه اسم للوقت [في] قوله انت طالق [متى] اي متى ما او ما [لم اطلقك و] قد [سكت] بعده زمانا يسع التطليق فلو قال متصلا انت طالق لم يقع الا به [وفي] لفظ [اذا] المشترك بين الشرط والوقت عند الكوفية المستعمل مكان متى [يسوي] من التنوية اي يفرض الى نية فان نوى الاول يقع آخر العمر وان نوى الثاني يقع حالا بلا خلاف [وان لم ينو] لا الشرط ولا الوقت [فكان] الشرطية معنى و حكما فكان حرفا ووقع آخر العمر [عند ابي حنيفة رح] لانه لا مشتركه عنده وقع شك في وقعه فلم تطلق و اما عندهما فموضوع للوقت ويستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصرية فتطلق حالا وهذا اقرب الى الصواب



كما في مبسوط أبي اليسر [ واليوم ] موضوع للوقت ليلا او غمرة قليلا او غيره وعرفا من طلوع الشمس الى غروبها وشرعا من طلوع الفجر الى الغروب كما في الكواشي وغيره لكن في المحيط انه للمعنى العربي وفي الوقت مجاز وما نقل عنه في التلويح وغمره انه مشترك بينهما فلم يوجد فيه يستعمل بتقدير في [ للنهار ] لغة ضروا ممتد من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا وشرعا كالיום والعرف مراد [ مع فعل ] اي اذا كان اليوم تابعا للفعل ومتعلقا به لا ان يكون مضافا اليه كما دل عليه كلمة مع على ما اشير اليه في كناية المطول [ ممتد ] يصح تقديره جملة مثل ان يقال لبست الثوب يومين بخلاف غير الممتد فانه لا يقال دخلت يوما كما في الكشف والكافي وغيرهما ولا يورد ما في التلويح انه يشكل بالتكلم فانه مما يقبل التقدير بالمدة وهو غير ممتد لان المراد بالممتد ما يستوعب مثل النهار كما ذكره المصنف ولا نسلم انه يقدر جملة النهار عرفا على انه ممتد عند بعض المشائخ وهو الظاهر كما في الكشف والاضح في تفسير الممتد ما يتجدد من المرات المماثلة من كل وجه كما [ كما مرك بيدك يوم يقدم زيد ] اي يحكي من السفر فان كون الامر باليد يقدر بالمدة المستوعبة للنهار فيكون فعلا ممتدا فالיום فيه للنهار العربي فلو قدم ايلا لم يكن لها خيار كما لو قدم نهارا بلا علمها حتى مضى كما في الكافي فيشترط علمها [ و ] اليوم يستعمل [ للوقت المطلق ] اي في جزء من الزمان ولوليليا [ مع فعل لا يمتد ] تفنن وهو بخلاف الممتد [ كانت طالق يوم يقدم زيد ] فان الطلاق لا يقدر بالمدة المستوعبة فتطلق بقدر يوم زيد و لوليليا فالقاعدتان كالمثالين يدلان على انهم اعتبروا في الامتداد وعدمه جانب العامل لا المضاف اليه سواء كان متنفقين او مختلفين وذا بلا خلاف على ما هو تحقيق الكشف الا ان بعضهم اعتبر جانب العامل في مثل المثال الاول وجانب المضاف اليه في نحو يوم انزوجه فانت طالق وان كان المختار جانب العامل وفي هذه الفاء اشعار بانهم جعلوا مثلا هذا الطرف بمنزلة الشرط كما ان العامل بمنزلة الجزء في الحكم كما اشير اليه في الكافي وهذا كله عند عدم القرينة والا فانعكس الحكم نحو انت طالق يوم يصوم زيد وانت حر يوم ينكشف الشمس كما في الاصول وان نوى النهار في غير الممتد صدق قضاء وعن ابي يوسف رح انه لا يصدق كما في النظم واعلم ان ما ذكره المصنف في الشرح قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق فلا تغفل عنه [ وفي انت طالق ثلثا ] من الطلقات [ لغير الموطوءة يقعن ] تلك الثلث كما يقع اثنتان في اثنتين [ وبالعطف ] اي بان قال لها انت طالق وطالق او فطالق او ثم طالق [ تبين ] تلك الغير الموطوءة [ بالاول ] من طالق لا غير لعدم توقف اول الكلام على آخرة وهي غير قابلة لغيره وفيه اشعار بانها تبين بالاول بالطريق الاول لو قال انت طالق طالق طالق كما في المحيط وغيره [ كما لو علق ] طلاق تلك [ وقدم الشرط ] بان قال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق او فطالق فان الاول معلق والناني لغو عنده كما ان الكل معلق عندهما كما اذا كانت موطوءة عندهم ولوعطف بثم فالاول معلق عندهم والبواقي

لغوا لا انتهاتين بالثاني بوحدة في الحال عنده كما ان الموطوءة تبين في الحال بالتاني والثالث والاول معلق عنده كما ان الكل عندهما و بلا عطف كالعطف بثم عنده بالاتفاق وفي الموطوءة الاول معلق والباقي واقع [ ويقع ] بالعطف بالراء والفاء [ الكل ] اي كل ما ذكرنا من الثنتين او الثلث بلا خلاف بعد الشرط و لو غير موطوءة [ ان اخر ] الشرط لتوقف الاول على الاخر فلو عطف بثم لكان حكمه ما كان بلا عطف والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالاول واقع والباقي لغو وفي الموطوءة الثالث معلق والباقي واقع الكل في شرح الطحاوي [ وفي ] غير الموطوءة بقوله [ انت طالق واحدة ] كائنة [ قبل واحدة او بعدها واحدة ] تقع طلقة [ واحدة ] لانه انشاء طلاق سابق باخر فباتت بالاول فلا يبقى محلا لغيره [ وفي الموطوءة ] يقع في هاتين [ اثنتان ] لانها قابلة لهما [ وفي ] الموطوءة و غيرها بقوله انت طالق واحدة كائنة [ قبلها ] واحدة [ و ] واحدة [ بعدها ] اي بعد واحدة [ و ] واحدة [ معها واحدة و ] واحدة [ مع ] واحدة يقع في تلك الصور الاربعة [ اثنتان ] لانه انشاء طلاق سبق عليه طلاق آخر فكانه انشاء طلقتين بعبارة واحدة فيقع اثنتان ولو غير موطوءة [ وان ] ذكر العدد المبهم بان قال انت طالق هكذا و [ اشار ] الى عدد الطلاق [ بالاصبع ] اي ببطونها بان يجعل باطن الكف اليها [ يعتبر عدد ] الاصبع [ المنشورة ] فبالاصبع الواحدة واحدة و بالاثنتين اثنتان وبالثلث ثلث وانما قدر الشرط لان الاشارة تقتضي ذلك لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه ولذا ذكر في المحيط وغيره انه لو اشير بلا ذكر العدد المبهم لم تقع الا واحدة [ وان اشار بظهورها ] بان يجعل باطن الكف الى نفسه [ فالمضمومة ] تعتبر عددا هكذا في المضمورات والاختيار وغيرهما لكن في الكافي وقاضيهان اعتبر المنشورة مطلقا وفي المزارع ان اشار باصبع فواحدة وباصبعين فاثنتان وبثلث فثلث و لو نوى الاشارة بالكف وهي واحدة صدق قضاء بخلاف ما اذا نوى بالمعقودتين [ وان وصف الطلاق بالشدة ] مثل انت طالق تطليقة شديدة او قوية او افحش الطلاق او اكبره او اعظمه او اشده [ او الطول ] نحو تطليقة طويلة [ او العرض ] نحو تطليقة عريضة [ او ] ان [ شبهه ] اي الطلاق [ بما يدل على هذا ] اي على الوصف بالشدة مثل انت طالق مثل الجبل او الالف او ملاء الدار او الجب او بالطول كظل الرمح او بالعرض كسطح الارض [ فثلث ] من الطلقات وقعن [ ان نولها ] اي الثلث [ والا ] ينوها بان نوى باثثة او رجعية او ثنتين او لم ينو شيئا [ فبائثة ] لان في هذه الالفاظ وصفا للطلاق بالشدة والبائن الشديد الذي لا يقدر على الرجعة فلو اكتفى بالشدة لم يكن طوبلا ولعله رد لما في الاختيار وغيره ان بالمشبه به لم تبين عند ابي يوسف رح الا اذا ذكر العظم ولا عند زفر رح الا اذا وصف بالعظم عند الناس ففي مثل انت طالق مثل رأس الابرة او مثل عظمه او مثل الجبل او مثل عظمه تبين بالكل عند الطرفين ولم تبين الا بالتاني والرابع عند ابي يوسف رح وبالاخيرين عند زفر رح [ وكمايته ] عطف على صريحه والكناية



لغة مصدر كنى او كنا به عن كذا يكنى او يكنو اذا تكلم بشيء يستدل به على غيره او يراد به غيره و شريعة ما استتر في نفسه معناه الحقيقي او المجازي فان الحقيقة المهجورة كناية كالمجاز غير الغالب الاستعمال وكناية الطلاق [ ما يحتمله وغيره ] اي لفظ يحتمل الطلاق وغير الطلاق فيستمر المراد منه في نفسه فان البائن مثلا يراد منه المنفصل عن وصلة النكاح وفي الدلالة عليه خفاء زال بقرينة ويجوز ان يراد بالكناية ههنا ما ذهب اليه البيانية مما استعمل في معناه لينتقل الى ملزومه فان البائن يستعمل في معناه لينتقل بقرينة الى ملزومه الذي هو الطلاق فتطلق بصفة البينونة كما ذكره المصنف في التوضيح ورد بان معناه الحقيقي لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن اين يلزم الطلاق بصفة البينونة كما في التلويح واجيب بانه وان لم يلزم لكن ملاحظته لازمة قيصر ان يكون المكنى منه طول القامة اذا لوحظ اتصافه بطول النجاد ولو فرضا على ان البائن انما يكون كناية عن الطلاق الملزوم للبينونة لا عن مطلق الطلاق فيستلزم البينونة لاستتباعه لها فثبت الطلاق بصفة البينونة ثم الكناية على ثلاثة اقسام اما الاول فنحو [ اخرجني واذهبي ] وانتقلي وانطلقني [ وقومي ] من عندي لاني اطلقك او اضربك مثلا واتركي سوال الطلاق فيحتمل جوابا عن سوال الطلاق [ ويحتمل رداله ] نحو تقنعي وتخمري ويسمى هذا القسم من الكنايات بمدلولات الطلاق [ ر ] الثاني [ نحو خلية ] اي خالية عن الكساح او الحسن فهي صفة على فعيلة [ برة ] عن البهتان فعيلة فهي صفة يجب همزها كما في الكافي والكرمانبي وفي الرضي ان تخفيفه لازم عند سيبويه والهمز ردي قليل وقيل ان التخفيف غير لازم [ بته ] من المروءة بالتشديد مصدر بمعنى القطع او صفة كما في المقدمة اي مقطوعة [ بائن ] من الخير اي ذات بين او بينونة الفرقة [ حرام ] ذات منع او ممنوعة من غير المحرم صفة كما في المقدمة وغيره او مصدر يراد به الصفة كما في الطلبة وانما ترك الصلة مني وعلي اشارة الى انه صح اسناد البينونة والحرمة اليها كما سيأتي ونحوها انت بري وانت علي كالخمر او الخنزير او غيره مما هو محرم العين فيصلح جوابا [ ويصلح سبا ] اي شتما وكلاما في عرضها بما يعيب وفيه تفنن [ ر ] الثالث [ نحو اعتدي ] اي عدي ما عليك من الاقراء او نعم الله تعالى [ واستبرئي ] بكسر الهمزة قبل الياء [ رحمك ] اي اطلبني براءة رحمك من الولد لزوج آخر او للعلم بعدم الولد [ انت ] طالق طلقة [ واحدة ] وانت منفردة من بين قومك فواحدة مصدر او خبر ويجوز سكونها ويقع بالكل مع النية وقيل انما يقع بالسكون واما اذا امرت فان رفعت لم يقع وان نوى وان نصبت وقع وان لم ينو والصحيح الاول كما في الكرمانبي [ انت حرة ] عن رق النكاح او غيره [ اختاري ] لك زوجا او ثوبا [ امرك ] اي عملك فيتناول الطلاق وكذا طلاقك وامري [ بيدك ] او في يدك [ او بيمينك ] او شمالك او فمك او لسانك كما في الخلاصة واليد القدرة [ سرحتك ] اي ارسلتك عن قيد الكساح او عن عمل كذا [ فارقتك ] عنه فيحتمل جوابا و

[ لا يحتملها ] اي الرد والسب كما توفى وفي اعادة النحر اشعار بان الفاظ الكناية كثيرة حتى ترتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا على ما في النظم ولنتف وذكروا في الجواهر لو قال ( ترايله كرم او راكروم او دست باز داستم او تراشتم ) لم تعمل بلا نية [ ففي ] حالة [ الرضاء ] اي غير الغضب والمذاكرة [ يتوقف الكل ] اي الاقسام الثلاثة تأثيرا [ على النية ] فلا يقع شيء من البائن والرجعي بلا نية لاحتماله غير الطلاق والقول له في ترك النية [ وفي ] حالة [ الغضب ] يتوقف القسمان [ الاولان ] اي ما يحتمل الرد والسب على النية لاحتماله الرد والسب [ وفي ] حالة [ مذاكرة الطلاق ] اي سوالها او سوال غيرها الطلاق يتوقف القسم [ الاول ] على النية [ فقط ] اي لا الاخير والاخير ان فلم يصدق الزوج في ترك النية قضاء لا ديانة في الغضب في الاخير وفي مذاكرة الطلاق في الاخيرين وطلقت بهذه الالفاظ قضاء اذا اقر بالغضب والمذاكرة وكذا اذا اقامت البينة عليهما او على اقراره بنية الطلاق اذا انكر ولا تقيم على نفس النية كما في المحيط وغيره وذكر في الزاهدي انه يحلف في ترك النية سواء ادعته او لا وقال ابن سلمة ان حلفته في منزله فقد كفى والكلام مشير الى ان الكنايات غير مؤثرة بدون النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول ما فيها من استتار المراد [ فان نوى ] بهذه الالفاظ ونحوها سوى الثلاثة المستثناة ومضى اختاري كما ياتي [ الثالث ] من الطلقات [ يقع ] الثالث لانها من نوعي البينونة الدالة عليها [ والا ] ينوبان نوى بائنة او رجعية او اثنتين او لم ينوشياً [ فبائنة ] واحدة وقعت لانها ادنى ما تدل عليه وفيه اشعار بانه اذا لم ينوشياً لم يكن يميناً اي ايلاء وقيل يمين والاول المختار كما اشير اليه في المحيط وما بق كلامه دال على ان ما يتوقف على النية من هذه الالفاظ يستثنى مما لم ينو كما لا يخفى [ وفي اعتدي واستبرئي رحمك وانت واحدة ] من الفاظ الكناية يقع بالنية واحدة [ رجعية ] وان نوى الثالث او البائن لانه عليه الصلوة والسلام طلق سرودة رضي الله تعالى عنها باعتدي وراجع والاستبراء كالاعتداد فان فيه امراً بالعدة واحدة لم يقع صفة لبائن بل لطارق كما قالوا [ ويقع ] الطلاق [ باسناد البينونة والحرمة اليه ] اي الزوج كما يقع باسنادهما اليها بان قال انا منك بائن و عليك حرام لكن بدون الصلة يقع بالاسناد اليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك ومنك لم يقع وان نوى كما في المحيط وغيره [ لا ] يقع باسناد [ الطلاق اليه ] وان نوى بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه \*

[ فصل \* تفويض طلاقها اليها ] اي تفويض الزوج تطليق زوجته الى زوجته في الكرماني

التفويض ( كار باسى باز گذاشتن ) مثل ان يقول لزوجته طلقي نفسك او اختاري او امرك بيدك او غيره [ يتقيد ] ذلك التفويض [ بمجلس علمها ] اي بمجلس ظنت التفويض فيه بسماع او خبر وان امتد اكثر من يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي وفيه اشعار بان التفويض



تمليك يقتضي الجواب في المجلس كما قال بعضهم لا توكيل يقتضي بان يكون جميع العمر وقته كما قال آخرون وكلام الفصولين مائل الى الاول والخزانة الى الآخر [الا ان يقول] الزوج متصلا بصيغة التفويض [كلما شئت] فانه لا يتقيد بالمجلس ولها تفريق الثلث قبل التحليل كما سيأتي [او] يقول [متى شئت او اذا شئت] فان لها ان تطلق نفسها واحدة في مجلس آخر لانهما لتعميم الاوقات [بخلاف ان شئت] فانه يتقيد به لانه ليس للتعميم و [لا يرجع] المفوض [عنه] اي التفويض و ان قيد بالمشية ولهذه الفائدة اخر عن الاستثناء وهذا مشعر ايضا بان التفويض تمليك لا توكيل يقتضي ان يرجع عنه [و] تفويض طلاقها [الى غيرها] اي غير زوجته من رجل او صبي او مجنون او زوجته الاخرى [لا يتقيد] بالمجلس [ويرجع] عنه ان شاء فيكون التفويض الى غيرها توكيلا الا اذا علق بالمشية فانه تمليك فيتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه كما في المحبط وغيره لكن في العمادي لو قال لاجنبي امرأتي بيدك كان تمليكا حتى يتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه [والمجلس] اي مجلس العلم [انما يختلف] بالاعراض عنه [بالقيام] اي قيامها عنه ولو كررها فان القيام يفرق الرأي وفيه ايماء الى انها لو قامت لدعوة الشهود اختلف المجلس وفيه خلاف كما في العمادي و الى انها لو وقعت عن القيام او الانكاء او الاضطجاع او اتكأت عن القعود او تربعت عن الاحتباء لم يختلف كما في الاختيار [او الذهاب] الى مجلس آخر بغائره عرفا فلو مشت من جانب بيت الى جانب آخر منه لم يختلف [او الشرع في قول] لا يتعلق بما مضى كما اذا امرت وكيلها او اجنبيا ببيع او شراء [او عمل لا يتعلق بما مضى] اي يعرف انه قاطع لما كان فيه لا مطلق العمل حتى لو لبست ثيابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او اتمت المكتوبة او تكلمت قليلا لم يختلف كما في النهاية وفيه اشعار بانها لو اشتغلت بنوم او اغتسال او امتشاط او اختصاب او تمكن من الزوج اختلف كما في الكفاية [وفلكنها كبيتها] فلا يختلف المجلس بسير الفلك والاولى ان يبين حكم البيت اولا ثم يشبه به ويمكن ان يقال ان الذهاب بيان له متى ما ذكرنا [وسير دابتها كسيرها] فيختلف المجلس بما اذا وقفت ثم صارت بعد التفويض او بالعكس والدابة شاملة للرجل حتى لو كانت على عاتقه فاختلفت نفسها في خطواته بانته منه بخلاف ما اذا سبق خطواته اختيارها كما في العمادي وغيره [وفي] قوله لها [اختاري بنية التفويض] بنية حقيقية او حكمية كما اذا قال في الغضب او المداكرة فلا يرد انه ليس على اطلاقه اذ قد مر ان في الصورتين لاجابة الى النية [فقال] بتاويل مصدر معطوف على قوله المقدر اي فقولها و مثله غير عزيز في كلام العرب فليس في كلامه خرازة كما ظن وانما اختار الفاء اشعارا بالاختيار في المجلس كما فيما يأتي [اخترت] الاولى زيادة نفمي عملا بما ياني الا ان يقال ان الفاء رافعة لمؤنثه [لا تقع الا] طلاقة [بأئمة] فلا يقع ثلث لانه لا عموم للمقتضى ولا رجعة و ان نوى لان اختيار النفس على الكمال

في البائن [ و شرط ] لوقوع الطلاق و تصديقها في اختيار نفسها [ ذكر ] مثل [ النفس ] في كونه للذات كالام والاب والاهل [ من احدهما ] اي في كلام احد الزوجين [ او ] مثل [ قوله ] اختياره في كونه للصفة كطلقة في قوله [ اختاري اختياره فتقول ] بالنصب اي فقولها بالحر [ اخترت ] فيكون قوله معطوفا على النفس و من احدهما مراد منها لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيود وانما ذكر احد النوعين الدالين على البينونة هكذا تنبيهها على كيفية استعمال المعين للاختيار والمعنى لابد في كلام احدهما مما يدل على انها اختارت نفسها دون زوجها من الالفاظ المذكورة مثل ان يقول اختاري اختياره او طلقة او امها فتقول المرأة اخترت او اختاري فاخترت اختياره مثلا كما في المحيط وغيره فلم يختص اختياره بكلام الزوج كما ظن [ لو كررها ثلثا ] اي لو قال الزوج كلمة اختاري ثلث مرات بلا حرف عطف [ فاخترت احدهما ] اي قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة [ فتث ] من الطلقات وقعت عنده و بائنة عندهما و فيه اشعار بانها لو قالت اخترت اختياره وقع الثلث عندهم كما في الهداية [ ولو قالت ] بعد قوله اختاري ثلثا [ طلقت نفسي ] بتطليقة [ او اخترت نفسي بتطليقة فبائنة ] وقعت لان الاعتبار لجانب التفويض و ما في الهداية والاختيار انه رجعي فليس بصواب كما في الكافي و لو عطف بكلمة ثم فقالت اخترت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانيا و ثالثا فيقع الثلث حينئذ كما في المحيط [ ولو قال امرك بيدك ] او لسانك او غيره مما ذكرنا [ بنية التفويض فطلقت ] اي قالت طلقت نفسي [ فبائنة ] وقعت لان الامر حقيقة للبائن [ وان نوى ] بقوله امرك الطلقات [ الثلث ] فقالت طلقت او اخترت نفسي [ يقعن ] اي الطلقات الثلث لان الامر بحتمل العموم [ وفي قوله ] اي في وقت قوله [ امرك بيدك في تطليقه او ] في قوله [ اختاري بتطليقة فاخترت ] اي قالت اخترت نفسي اي فقولها اخترت نفسي فانفاء علقه كمر بلا تعسف كما ظن [ فرجعية ] وقعت لانعدام الكناية بالصريح والفاء فيه جزائية فان قوله في قوله ظرف لانه مصدر حينئذ كما اشرنا فيكون شرطا في المعنى و يؤيد الفقيه ما ذكرناه من بحث امتداد الفعل فليس المنعسف لا المناسب الى التعسف لقصر باعه في العربية اذ لم يهتموا به فسيقولون [ وفي امرك بيدك اليوم وعدا يدخل ] في الحكم [ ايل ] الواقع بينهما فلها الخيار في اليل حينئذ اذ الجمع بالعطف كالتثنية وفي ليومين استتبع الليل [ وان ردت ] الامر باليد في اليوم المذكور [ لا يبقى ] الامر [ بعده ] اي بعد اليوم او الرد وفي الغد لانه امر واحد و عه انه يبقى في الغد لانها لا تملك الرد والاول ظاهر الرواية كما في الكافي [ وان ] امرك بيدك [ اليوم ] و بعد غد يختلف الحكم [ اي دخول الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد و قد يقع الامر بعد غد ] وفي طمى نفسك و نوى زوج [ ثلثا ] و طلقت نسبه [ بتقن ] اي لم يمت لابد مختصرا من افعلي فعل الطلاق مدر



على الواحد الحقيقي والحكمي [ والا ] ينوها بان نوى واحدة او اثنتين او بائنة او لم ينو شيئاً [ فرجعية ] لانه صريحة [ وفي ] قوله [ طلقي ثلثا فطلقت واحدة تقع ] تلك الواحدة لانها في ضمن تمليك الثلث [ لا ] يقع اصلاً [ في عكسه ] اي في طلقي واحدة فطلقت ثلثا لان بينهما مغايرة ضدية وهذا عنده واما عندهما فواحدة للغوازيادة [ ولو امر ] لها [ بالبائن او الرجعي ] كما قال طلقي نفسك بائناً او رجعيًا [ فعكست ] اي قالت طلقت نفسي واحدة رجعية او بائنة [ يقع ما امر به ] من البائن والرجعي لا ما عكست لان صفتي الواحدة يلغو بقريضة التفويض [ والشرط ] اي شرط وقوع الطلاق [ في ] مثل قوله [ انت طالق ان شئت ] او هويت او اردت او اعجبك او وافقك [ مشية ] منها [ منجزة ] اي موقعة في الحال كما قالت في جوابه بلا مهلة شئت فوقع رجعية [ او ] مشية [ معلقه بما ] اي بامر [ قد علم ] وتحقق [ وجودة ] في الماضي او الحال كما قالت شئت ان فسد الزمان وهذا لان فساد الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشية المنجزة [ لا ما يعلم ] اي لا مشية معلقة بشرط سيوجد [ بعد ] اي بعد هذا التعليق ومن سهو النامخ ان مكان ما [ كما قالت شئت ان شئت فقال شئت ] فانه لا يقع به شيء لان ما فوض اليها مشية منجزة فيخرج الامر من يدها بالاشتغال بما لم يفوض اليها من الشرط [ وفي ] قوله انت طالق او طلقي نفسك [ كلما شئت تطلق ] اي يصح لها تطليقها قبل التحليل ولو بعد تجديد النكاح او زوج آخر [ ثلثا ] من الطلاقات [ متفرقة ] اي في ثلثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كلما لعموم الانفراد فلا تطلق ثلثا مجتمعة وهذا عنده واما عندهما فتطلق واحدة [ لا ] تطلق شيئاً [ بعد ] الثلث و [ التحليل ] والعود الى الزوج الاول لان التفويض قد انتهى بالتثليث ولا يخفى انه مستفاد من اول الفصل [ وفي ] قوله انت طالق [ كيف ] اي اي حال [ شئت ] من الصفة والعدد فان بيان كل منهما اليه كما في النهاية وكيف في الاصل سوال عن الحال ثم سلب عنه معنى الاستفهام [ تقع بائنة او ثلثا ان نوت ] الزوجة بالمشية احدهما بان قالت شئت بائنة او ثلثا [ ولم يخالفها ] اي نيتها [ نيته ] اي حال كون الزوج نوى بائنة او ثلثة او لم ينو شيئاً [ والا ] تنو الزوجة على هذه الحال بان ام تنو شيئاً ونوى الزوج بائنة او ثلثا او رجعية او نوت بائنة والزوج ثلثا او رجعية او نوت ثلثا والزوج بائنة او رجعية او نوت رجعية والزوج ثلثا او بائنة او انعكس الثلث الاخيرة او كان غيرها من الافسام [ فرجعية ] فعند اتفاهما في النية وقع ما اتفقا عليه مما ذكرنا وعند اختلافهما ما يقتضي صيغة طالق من واحدة رجعية فقط فلا تطلق اثنتين ولا ثلثا [ وفي قوله ] انت طالق او طلقي نفسك [ ما شئت من ثلث ] تطلق [ ما دونها ] اي دون الثلث من الواحدة والاثنتين الدالة عليهما كلمة من التبعية و عندهما تطلق ثلثا لان من للبيان الا ان التبعية في مثله اشيع \*

[ فصل \* شرط صحة التعليق ] اي شرط ترتب الجزاء على الشرط في باب الطلاق كالعتق [ الملك ] اي القدرة على التصرف في الزوجية بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع حل العقد فانه لو وجد احدهما والمرأة مدخولة محرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تاويل الملك بوجود النكاح والمتبادران الملك لم يشترط لصحة التنجيز وليس كذلك كما لا يخفى وبقاء الملك في عدة الرجعي مما لا خلاف فيه واما في عدة البائن ففيه خلاف سيأتي [ او الاضافة ] اي التعليق [ اليه ] اي الملك او مبيه على حذف المضاف او الاستخدام فان لم يوجد واحد منهما كما اذا قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فالتعليق غير صحيح وفي الزاهدي وقد ظفرت برواية عن محمد رح انه لو اضاف الى سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول مثل ان تزوجت عليك يا زوجة فانت طالق والثاني ان ملكتك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في نكاحي او تصير حلالي او كل امرأة اتزوجها او يزوجه غيري لاجلي فاجيزه فهي طالق ثلثا ففي مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا زوجها فضولي فانها لم تطلق كما في المحيط وكذا لو قال كلما تزوجت فلانة او زوجت مني بعقد فضولي واجزت بقول او فعل او كلما تصير زوجة لي او كل امرأة تدخل في نكاحي باي مذهب كان فهي طالق ثلثا فعقد الفضولي لاجله او فسخه القاضي الشافعي لم تطلق كما في المنية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ لو حلف ايمانا على امرأة او يمينا على جميع النساء الا في كلما وكيفية ان تزوج الحالف امرأة فيرافعان الامر الى القاضي فيدعي انه زوجها وقد تمردت عليه وزعمت انها بالحلف صارت مطلقة فيلتمس من القاضي فسخ اليمين فيقول فسخت هذه اليمين وابطلتها وجوزت النكاح كما في المضمرات وعقد الفضولي في زماننا اولى من الفسخ كما في الكبرى لكن في الجواهر ان الفسخ اولى لكونه متفقا عليه الا في رواية عن ابي يوسف رح ثم ان كان الحالف شابا فاقد امه عليه افضل من العزوبة وان كان شيخا فالعزوبة اولى [ والفاظه ] اي الفاظ الشرط بغريزة التعليق [ ان ] ولو لم يذكره لانه بمعنى ان في استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الغاء في جوابها عندهم كما في الكشف [ واذا زاما ] بما يسمى بالسلطة لانه جعلها جازمة [ ومتى ] متى [ ومتى ] هيشم [ وكل ] هر [ وكلما ] هرار على المختار وقيل هرگاه وهر دنت وهر زمان ويؤيد الكل ما في الرضي والمغني وغيرهما ان كلما ظرف معرب وما موصولة بمعنى الوقت او توقيته او مبني على الفتح وما كافة عن مضاف اليه مفرد ولا بد حينئذ من مضاف اسم زمان ولا يخلو عن رائحة الشرطية ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية ولو معنى وهي مقطوعة الوقوع غالبا وعامله ما في محل الجزاء وذكر في التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه منصوب على الظرفية ومن ظن انه مفعول مطلق عند الفقهاء اذ قلنا مرة بمعنى بار ففيه ان مرة ظرف كما في المغنمة والكشاف وفي كريمة نزلة اخرى وقال الراغب انه اسم لجزء



من الزمان وأعلم ان الأولى ذكر من وما كما ذكر عامة المشايخ فان ما يتعلق بهما من المسائل كثير كما لا يخفى على واقف الأصول و ان الاحسن ذكر ( ك ) نانه للشرط على الاصح نحو امرأته طالق ثلثا ( ك اين كاره ام ) كما في الخزانة [ و زوال الملك ] بانقضاء العدة من رجعية او رجعتين او من بائن كذلك على الاظهر عند بعض و قيل ان الزوال بمجرد البينونة كما في متفرقات ايمان المنية و غيره [ لا يبطله ] اي لا يعدم التعليق بالرجعي او البائن بل يعدمه وجود الشرط فان قال لزوجته ان دخلت الدار فانت بائن او طالق ثم ابانها او طلقها واحدة قبل ان تدخل الدار ثم تزوجها في العدة او بعدها ثم دخلت الدار تطلق لان التعليق لم يبطل بالزوال بلا وجود الشرط و فيه اشعار بان كلا من البائن و الرجعي يلحق نفسه و غيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق خلعا او شرطية او مثل انت مني بائن كل يوم كما في الننف و غيره [ ففي غير كلما ] من ان و اذا و اخواتهما [ ان وجد الشرط مرة ] في الملك [ ينحل الى جزاء ] اي ينتهي التعليق الى وقوع الطلاق فيجري مجرى النطير فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعليق قد انحل بوجود شرط الدخول مرة في الملك [ و ] في غير كلما ان وجد الشرط مرة [ في غير الملك ] ينحل التعليق و يبطل لكنه [ لا ] ينتهي [ الى جزاء ] و لم تطلق المرأة ففي هذه الصورة لو طلقت ثم دخلت بعد العدة بلا تزوج لم تطلق لانحلال اليمين في غير الملك و فيه اشارة الى حيلة مشهورة لمن علق بالثلث ثم ندم و اراد لا يقعن و قد اشرنا الى ما هو اسهل من انه لو وجد الشرط في عدة البائن انحل بلا جزاء به صرح في قاضيان و غيره و في كلما ينحل [ التعليق ] [ بعد الثلث ] لانه يقتضي التكرار ففي كلما تكلمت فهي طالق يتكرر الحنث بتكرار الكلام الى الثلث فبطل اليمين و عن ابي يوسف رح انه لو دخل على المنكر فهي بمنزله كل راطلاقه مشبر الى ان دوام الفعل بمنزله انشائه فلو قال كلما قعدت عندك فانت طالق فقعد عندها ساعة طاعت ثلثا و الى ان التكرار لم يلزم ان يكون في زمانين فلو قال كلما ضربتك فانت طالق فضربها بيديه طلقت ثنتين لان الضرب بكل يد كالضرب بضغث كما في قاضيان [ فلا يقح ] شيء [ ان نكحها ] اي المطقة الثلث [ بعد ] العدة من طلاق [ زوج آخر ] لانه لا يملك في هذا النكاح الا الثلث وقد استوفاه [ الا اذا دخلت ] كلمة كلما [ في ] ماض او مضارع مشتق من [ التزوج ] نحو كلما تزوجتك فانت طالق فانه وقع طلقه كلما تزوجها و لو سبعين مرة و ينبغي ان يكون في حكم التزوج نسو دخلت في نكاحي او صارت حلالا لي او ( هربا ك ترأ نكاح او برني كنم ) لكن لو قال كلما نكحتك فمحمول على الموطى كما في خزانة المفتين [ و ان اختلفا ] اي الزوجان [ في وجود الشرط ] فقالت وجد الشرط في الملك فوقع الطلاق وقال بخلافه [ فالقول له ] مع يمينه لانه المنكر لكن في العمادي و غيره لو جعل امرها بيدها ان لم يصل النفقة في وقت كذا ثم

اختلفا في وصولها فالقول لها على الاصح [الامع] إقامة [حجتها] اللاتقة بكل مقام فلو اختلفا في الولادة ثبت بقول امرأة [و] ان اختلفا [في شرط لا يعلم] من احد [الامنها] اي من جهة الزوجة و باقرارها [نحو ان حضت فانت طالق وفلانة] من عطف المفرد بلا حذف النحر او الجملة مع حذفه اي فلانة طالق معك فقالت حضت [صدت] اي قبل قولها [في حقها فقط] فلم يصدق في حق فلانة فلم نطلق اصلا وهذا اذا كذبها الزوج فان صدقها تطبق فلانة ايضا وفيه اشعار بانه لو قال ان حضت فلانة طالق وعبدى حر فقالت حضت لم تطلق ولم يعتق الا اذا صدقها الزوج كما في شرح الطحاوي والى انه لو قال ان كان لك وجع البطن فانت طالق فقالت لي وجعه فقد طلقت وفي النية لو انكره الزوج ففي طلاقها خلاف فاذا صدقت في حقها [فيحكم] بعد مضي [ثلاثة ايام] رأت الدم ولو حكما [بالطلاق] اي بوقوع طلاقها دون فلانة [في اولها] اي اول ثلثة ايام ولذا لو كانت غير مدخولة فتزوجت باخر في ثلثة ايام صح النكاح هذا لكن عبارة الهداية كالوقاية والكافي وغيرهما موهمة انه فرع لمسئنة اخرى حيث قال لو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي ولم تطلق فلانة ولو قال ان حضت فانت طالق فرات الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام وفي خزانة المفتيين لو قال لغير المدخولة ان حضت فانت طالق فقالت حضت فتزوجت باخر في ثلثة ايام ثم ماتت كان الزوج الاول وارثا دون الثاني [وفي] قوله [ان حضت حيضة] فانت طالق [يقع] الطلاق [اذا طهرت] من الحيض لان الحيضة في العرف لم يكن الا كاملة [وفي] قوله [ان صمت يوما] فانت طالق فصامت يقع [اذا غربت] الشمس لان اليوم للنهار [بخلاف] قوله [ان صمت] فانت طالق فانه يقع بالصوم ساعة لوجدان مطلق الامساك عن الامل مع النية [وان علق طلقه] واحدة [بولادة ذكر وطلقتين] ثنتين [بانثى] من الولد [فولدتهم] اي الذكر والانثى [دلم بدر] الولد [الاول طقت] الزوجة [واحدة قضاء] طلقت [ثنتين تنزها] اي ديانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف رح وغيره وفيه اشارة الى ان الثلثة عندهم بمعنى كالقضاء والحكم والشرع والى انه كالقضاء منصوب على الظرفية اي في قضاء ونظر القاضى وتصديقه وفي تنزه ونظر المفتي وتصديقه كما في علاقة المجاز من الكشف وغيره [وانقضت العدة] باخرهما وعن محمد رح بخروج نصف بدنه [وان علق] الطلاق [بشيئين] اي بفعل متعلق باسمين غير طرفين فغبه تسامح [يقع] الطلاق [ان وجد] الشئ [الثاني] اي الفعل المتعلق بالثاني منهما ولو ذكرا او انا [في الملك] سواء وجد الاول فيه او لا فلا يقع ان لم يوجد في الملك او وجد الاول لا غير مثل ان كلمت زيدا وعمر فانت طالق فان كلمت احدهما ثم ابانها بواحدة وانقضت العدة ثم تزوجه ثم كلمت لاخر يقع الطلاق وان ابانها وانقضت العدة ثم كلمتهما او كلمت احدهما ثم ابانها وانقضت العدة ثم كلمت الاخر لم يقع وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون



انهما لو كلمت احدهما وقع الطلاق كما في النية وذكر في الملتقط انه لم يقع اذا لم يوجد الشيان وانما  
 استثنى التعليق بالظرفين لانه لو قال انت طالق اذا جاء صديق وذهب عد وطلقت عند جبهة الصديق  
 وكلامه مشير الى انه لو علق باحدهما لوقع بوجود كل منهما في الملك والى انه لو قال ان اكلت كذا  
 وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالمجموع شرط واحد وقال الفضلي ان كل واحد  
 شرط على حدة كما اذا كان الكل منفيا ولو قال ( اگر ) فانه نحو ايم خو استن و نحو ايم او راسه طلاق  
 فتزوجها لم تطلق كما في الخزانه ولو كرر الحرف نحو ان شربت ان اكلت فعبدى حر فالطريق ان  
 يجعل الآخر او لا الانعقاد والباقي للانحلال فان شرب ثم اكل لم يعتق كما اذا اكل ولم يشرب لان  
 في الصمرة الاولى يازم انحلال اليمين قبل الانعقاد وفي الثانية انعقد وتعلق بوجود الشرط وان اكل  
 ثم شرب عتق لوجود الانعقاد والانحلال وقد يترك هذا الاصل كما اذا قال اگر بخانه ما در روى اگر ترا نيم  
 و راسه طلاق فذهبت الى دار امها ولم يضربها في الفور فانه حنث وقيل انما يحنث اذا اراد الفور  
 وذلك لانه قل يعد ان يجعل عدم الضرب شرطا للانعقاد والذهاب للانحلال كما في النية [ والتنجيز ]  
 اي تنجيز الملت لا غير بقريئة اللاحق وهو في اللغة التحميل وفي الشريعة ايقاع الطلاق في الحال  
 كما مر فمن الظن انه من النجيز بالسكون القضاء او التحريك الغناء [ يبطل التعليق ] بواحدة  
 فصاعدا ولو بكلمة كلما الا اذا دخلت على الزوج كما مر [ فروع ] الطلاق فقال ان كلمت  
 فلانة فانت طالق الطلاق [ ثم نجز ] اي اذقع في الحال الطلقات [ التلث ] بان قال انت طالق ثلثا  
 [ ثم عادت ] المطلقة التلث [ اليه بعد التحليل ] والعدين [ ثم وجد الشرط ] بان تكلمت فلانا  
 [ لا يقع ] الطلاق وفيه اشعار بانه لو نجز مادون التلث في هذه الصورة وقع الطلاق كما سيحكي في الرجعة  
 [ وان وصل ] وصلا متعارفا فلا يضر لو مكث قدر ما يتنفس او عطس او تجشأ او كان بلسانه ثقل فطال تردده  
 [ ان شاء الله تعالى ] او لم يشاء او لو شاء او مالم يشاء او لا ان يشاء او ان شاء الملك او الجن او الشجر  
 والحائط او غيره مما لم يعلم مشيئته وانما سميت بالاستثناء لانها تؤدي مؤداه [ بكلامه ] الدال على حكم  
 كاصرم والطلاق والعتاق والاقرار وغيرها خبري نحو انت دائن ان شاء الله او انشائي نحو طلق امرأتي  
 ان شاء الشيطان لكنه لا يعمل في الامر عند بعضهم [ بطل ] الكلام بالاستثناء ابطال واعدام لحكمه  
 كما قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى لا تعليق كما ذهب اليه محمد رح فو قال ان شاء الله انت طالق وقع  
 عنده لانه لم يذكر فاء التعليق ولم يقع عند ابي يوسف رح لانه ابطله ولو مقدما كما في النهاية والكلام  
 يمين عنده خلافا لمحمد رح فلو قال ان حدثت بطلاقك فعبدى حر ثم قل لها انت طالق ان شاء الله  
 تعالى لم يحنث عنده خلافا لابي يوسف رح ولم يقع الطلاق عندهما والكلام موم الى انه لو قال  
 ذلك الكلام وكتب لاستثناء موصولا او عكس وزال الاستثناء بعد الكتابة ابطال كما لو تلفظ بهما  
 كذا في العمادي والى ان لقصد لم يشترط فلو جرى على لسانه لكان رافعا للحكم كما في المحيط والى

ان الاستثناء نوعان تعطيل كما ذكره وتحصيل بان يقول انت طالق اربعا الا ثلثا او ثلثا الا واحدة او  
 ثلثا فانها تطلق واحدة او اثنتين او ثلثا كما في مجمع العلوم وقد مر ما يتعلق به في الصلوة والله اعلم \*

[ فصل \* من ] مبتدأ خبره مريض [ غالب حاله ] اي حاله الغالبة او غالب الظن  
 في حاله فحذف الظن لكثرة الاستعمال واكثر احواله فانهم اعتبروا الغالب والكثير بالصحيح والمريض  
 [ الهلاك ] اي خوفه وهذا حد للمريض مرض الموت شرعا شامل للرجل والمرأة ثم ذكر لتوضيحه  
 ما يختص بالرجل من حد آخر على ما قال النجارية فقال [ كمريض عجز عن اقامة مصالحه ]  
 اي عن الذهاب الى حوائجه [ خارج البيت ] وهو الصحيح كما في المحيط وقيل حد المرأة عجزت  
 في البيت وقيل لا يصلي قايما وقيل لا يمشي وقيل يزداد مرضه كما في الكفاية والمرأة اذا اخذها  
 الوجع الذي يكون آخره انفصال الولد كالمریضة اما اذا اخذها ثم مكن فغير معتبر كما في  
 الخيانة وقيل يعتبر والاول اوجه كما في الزاهدي والمسلول والمقعد والمفلوج والمدقوق مادام  
 يزداد به فهو مريض كما في المحيط [ و ] مثل [ من بارز ] اي خرج من صف القنال لاجله وعنه البارز  
 كالصحيح [ او قدم ليقتل لقصاص ] عند بعضهم وقيل هو كالصحيح [ اورجم ] على المختار ويدخل  
 فيه من قدمه ظلم ليقتله كمن اخذه السبع بغيه او انكسر السفينة وبقي على لوح [ مريض ]  
 شرعي لا يعتبر تصرفاته كاملة [ مرض الموت ] مصدر مريض لزيادة الايضاح [ فلوا بان ] اي فرق  
 المريض في حالة المرض [ زوجته ] بان طلقها رجعا او بائنا واحدة او اكثر او قال قد كنت طلقتك في  
 صحتي ثلثا او جاءعت ام امرأتي او بنتها او زوجتها بغير شهود او في العدة او كان بيننا رضاع [ بغير  
 رضاها ] احتراز عن نحو الخلع وكل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين نفسها [ ومات ] في  
 ذلك المرض حتى لو صح ثم مات لم ترث ولو في العدة [ ولو ] كان موته [ بغير ذلك السبب ] من  
 نحو قتل او مرض آخر [ وهي في العدة ترث ] تلك الزوجة عن الزوج لانه قصد ابطال ارثها فرد  
 عليه ولد اسمي بالفار والزوجة بامرأة الفار واطاعة زوجته للعهد فلا ترث من الزوجات أمة تحت  
 حرطقتها بائنا ثم انقحها المولى ثم مات ونصرانية او يهودية تحت مسلم طلقها رجعا او بائنا ثم اسلمت  
 ثم مات كما في النظم والنتف وغيرهما [ ومن هو ] واقف [ في صف القتال ارحم ] بالضم اي  
 صار محموما وهو الذي اصابته الحمى لكن لم يصرع اجزا عن الحوائج [ ارحس لقتل ] قصاصا  
 اورجما [ صحيح ] شرعا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات او قتل لم ترث منه [ ولو تصادقا  
 في مرضه على طلاقها ] في صحته [ و ] على [ مضي عدتها ] بان قال المريض لها طلقك ثلثا  
 في صحتي وانقضت عدتك وصدقته الزوجة فالاحسن لو صدقته في مرضه على طلاقها  
 وعدتها [ واياها ] اي ابان المريض زوجته [ بامرأها ] بان قالت له طلقي بائنا او ثلثا  
 فطلقها كذلك [ ثم ] اي بعد التصديق او الابانة [ افر ] المريض [ لها ] عليه بدین مهر كان او



غيره [ او اوصى لها ] بمال [ فلها ] اي فقد كان لها عنده [ الاقل منه ] اي من الدين او المال [ و من الارث ] او فلها الاقل اي اقلهما حال كونهما منه و من الارث فعلى الاول الاقل معمول الظرف كمن على ما قال الاخفش و على الثاني المبتدأ و من بيان لما دل عليه اللام من المفضل عليه و لا ينبغي ان يقال ان من لبيان الاقل والواو بمعنى او فانه شاذ كما في امالي ابن الحاجب ومن الظن عطف الارث على الضمير المجزوم مع اعادة الجار على نحو بيني وبينك فانه يوهم ان يؤدي حقها بكل بعض من افراد المجزومين ومن واما قلنا عنده لان عندهما جاز الاقرار والوصية لهما في صورة التصادق اذ النكاح قد زال [ وان علق ] في الصحة او المرض [ بينوثتها بشرط ووجد ] ذلك الشرط [ في مرضه ترث ] لانه فار [ ان علق ] البينوثه [ بفعله ] سواء كان له بد منه كد خول الدار او لا كالتنفس والصلوة و الاكل وكلام احد الابوين وطلب الحق من الخصم وغيرها [ او ] علقها [ بفعلها ] اي بفعل زوجته [ ولا بد لها منه ] كالتنفس و غيره فاذا كان فعلا لها بد منه فلا ترث على كل حال وهذا عندهما وكذا عند محمد رح اذا كان كل من التعليق والشرط في المرض و اما اذا لم يكن فيه الا الشرط فلا ترث [ او ] علقها [ بغيرهما ] اي بفعل غير الزوج و الزوجة [ وقد علق في المرض ] ووجد الشرط فيه ايضا كما اذا علق بفعل اجنبي او فعل سمادي لمجي رأس الشهر فان علق في الصحة لم ترث فيه ولعل فيه روايتين في النظم قال صحيح لها ان دخل فلان الدار او مضى رمضان فانت طالق ثم مرض ووجد الشرط فيه لم ترث على بعض الروايات وترث على آخر واللائق بالكتاب ان يقال وترث ان علق بينوثتها بفعله او بفعلها ولا بد منه او غيرهما في مرضه ووجد فيه والله اعلم \*

### [ فصل \* تصح الرجعة ] بالكسر والفتح افصح لغة الاعادة و شرعا اعادة الزوج

الزوجة الى الحالة التي كانت عليها وذلك لانها كاذت بحيث لا تسين بايام الحيض والاشهر وبالرجعة عادت الى ما كانت ولها شروط منها ان تكون [ في العدة ] كما في الكافي وغيره فمن اخذها في تعريف الرجعة فمواخذ فاذا انقضت العدة بطل حق المراجعة ففي ذات الحيض انقضت بمجرد الانقطاع اذا كان عشر او اما اذا كان اقل فحين تغتسل او يمضي الوقت الذي يسه الغسل والتحرية كما مر او تفرغ عن الصلوة بالتييم عند عدا و النيم عند محمد رح [ وان ابت ] المرأة عن رجوعه لانها ستامة النكاح لا ابتداء ولذا لا حاجة الى العقد والولي والمهر [ اذا لم تبين ] ظرف تصح او الرجعة وكذا الباء بعده [ خفيفة ] اي طلقه بائة او تسين او فرقة بالفسخ [ او غليظة ] اي تلك طلاقات سواء كان تنجيزا او تعليقا فبشرط للرجعة صريح الطلاق او بعض الكناية وان لا يكون بمقابلة مال وان لا يستوفي الثلث جملة او تميمها وان يكون مدخولة كما في النهاية وكذا ذكر في المحيط وغيره انها لم تصح من منكر الدخول [ بنحو راجعتك ] في الحضرة وراحت امرأتي في الحضرة او الغيبة بشرط الاعلام ورددتك وامسكتك وانت عندي كما كنت وانت امرأتي ان نوى بها الرجعة

او ( باز آوردن را ) كما في النهاية والاطلاق مشير الى انها تصح عن وكيله كما في الخزانة وانما قدم على الفعلية لانها مكروهة كما في لظهيرية [ وبوطيها ] لا بعد التزوج في العدة كما يتبادر لان تزوجها لغو والوطؤ بناء عليه كما في المنية وفيه احتراز عن الخلوة لانه ليس برجعة [ ومسها بشهوة ] تفبيلا او عيرة والضمير مفعول الفعلين ويجوز ان يكون فاعلا فانها منها رجعة وان كان كارها كما في الزاهدي [ ونظرة الى فرجها ] الداخل [ بشهوة ] لا الى دبرها وان كان يفتنى بانه رجعة كما في المنية وذكر في خزانة المفتيين انها تصح بما ثبت به حرمة المصاهرة فالاحسن ( وبما يوجب حرمة المصاهرة ) [ وندب ] واستحب [ اشهاد ] نصاب الشهادة [ على الرجعة ] السنية وهي ان يكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطئ والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية [ و ] ندب [ اعلامها ] اي اعلام الزوج الزوجة [ بها ] اي بالرجعة قولاً او فعلاً فان لم يشهد او لم يعلم فرجعة بدعية كما في المضمرات [ و ] ندب [ ان لا يدخل ] الزوج [ عليها حتى يوذنها ] اي يعلمها بدخوله بخفق النعل او التنحنح او النداء او غيرها [ ان لم يقصد رجعتها ] اذ ربما تكون مجردة تكرة ان يراها كذلك الا اذا قصد الرجعة وحينئذ لا حاجة الى الاعلام [ ومعتدة ] الطلاق [ الرجعي ] لا المبتوتة والمتوفى عنها الزوج [ تتزين ] بجلاء الوجه ولبس الثياب الجميلة اذا ظنت الرجعة [ و ] يحل [ له وطؤها ] كمسها ونظرها اذا الرجعي لا يحرم وليس بتكرار لان صحة الرجعة لا تقتضي الحلية الا ترى انهم قالوا ان الوطأ في دبر الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام [ ولا يسافر بها ] اي لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان المسافرة محمولة على اللغة بقرينة ما يأتي في العدة [ حتى يشهد على رجعتها ] اي حتى يرجع لان اخراجها حرام بدون المراجعة كما في الكافي فزيادة الاشهاد بيان طريق الاستحباب بقرينة ما سبق فمن الظن ان منع المسافرة بها استحبابي [ و صدقت ] الزوجة [ في مضي عدتها ] اي في ادعائها انقضاء العدة عند انشائه الرجعة فلو قال راجعتك فقلت قد مضت عدتي لم تصح الرجعة على الصحيح وقالوا انها تصح فلو سكنت ساعة ثم اجابت فقد صحت بالاجماع [ ان امكن ] تصديقها بان كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يستعمل مضي العدة من المدة وهي لغير الحائض حرة ثلاثة اشهر وامة نصفها وللحائض حرة شهران وامة اربعون يوما عنده وتسعة وثلثون واحد وعشرون عندها لانه يعتبر الحيض خمسة او عشرة و الطلاق آخر الطهر او اوله على اختلاف اهل التخريج والحيض عندهما ثلثة و الطهر عندهم خمسة عشر و زاد شيخ الاسلام ثلث ساعات للاغتسال كما في الحقائق ومبسوطه في جامع المضمرات [ و ] صدقت [ في بقائها ] اي في بقاء العدة عند اخبار الزوج بالرجعة في العدة فتصح رجعته [ و ] صدقت [ في تكذيبها ] اخباره بالرجعة في العدة [ بلا يمين عليها عنده ] خلافا لهما فلم يصح الرجعة واما فرغ عن بيان ما يتدارك به طلقة او طلقتان من الرجعة شرع فبما يتدارك به الثالث فقال



[ولا تحل] زوجة [حرة] على زوجها [بعد ثلث] من الطلقت [ولا] زوجة [أمة] على زوجها [بعد اثنتين] منها فلو اشترى الزوج هذه الأمة لم يحل له وطؤها [حتى يطاها] أي الحرة أو الأمة فإن كلمة (لا) ككلمة (أو) زوج [بالغ أو] صبي ولو غير حر أو مجنوناً [مراهق] أي مقارب للحلم وفي شروط الظهيرية إذا تجاوز عشر سنين فهو ناشئ وإذا قارب الحلم فهو مراهق وقيل هو الذي يتحرك آلتة ويشتهي كما في المستصفى وقدر غير البالغ للتحليل بعشر سنين وإن كان الأولي أن يكون حراً بالغاً فإن الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لأنه كالتلميذ لا يحنيفة روح ولذا مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كما في ديباجة المصنف والكلام ميسر إلى أن الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو أُلج بمساعدة اليد تحل كما في الزاهدي وإلى أنه يكفي غيبة الحشفة في القبل وإلى أنها لا تحل بدونها ومن الظن الغامض أن الإمام السرخسي ذكر في مبسوطه عن الشافعي أنه لا يشترط إلا النكاح وعن الصدر الشهيد في الفتاوى وغيره أن القاضي لو قضى بالحل للأول بمجرد النكاح صح بالأجماع وذلك لأن السرخسي رح أقدم منه بمدة مديدة وأنه أجل وأعلى رتبة أن يروي عن مجتهدات الصدر الشهيد كما دل عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرهما فيما نقل عنه وليس في المبسوط سوى ما قال أن الدخول شرط عند الجمهور وما قال سعيد بن المسيب أنه لا يشترط الدخول فغير معتبر ولو قضى به القاضي لا ينفذ فإنه شرط ثابت بالأثر المشهورة ومثله في الهداية والكافي وغيرهما وفي الكشف وغيره من كتب الأصول أن العلماء غير سعيد انفقوا على اشتراط الدخول وفي الزاهدي أن ذلك ثابت بأجماع الأمة وفي المنية أن سعيداً رجع عنه إلى قول الجمهور فمن عمل به يسود وجهه ويبعد ومن أفتى به يعزّر وما نسب إلى صدر الشهيد فليس له أثر في مصنفاته بل نقيضه وذكر في الخلاصة عنه أن من أفتى به فعليه لعنة الله الملائكة والناس أجمعين فإنه يخالف الأجماع فلا ينفذ قضاء القاضي به وفيه دلالة على أن ما نقل عنه في بعض الحواشي أنه نافذ فافتراء عليه كما في النهاية فلعل الظاهر (عفى الله عنه) اعتمد على مثل هذه حواشي نعم قد ذكر فيما ألف أفضل من أفضل النص من شرح هذا الكتاب عن المشكلات أن غير المدخولة نحل بمجرد النكاح وأما قوله تعالى (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) ففي حق المدخولة انتهى مكنه لم يوجد في التفاسير والخلافات [بنكاح] فلا تحل بوطئ الأولي [صحيح] لأن بالفساد لم يحل وقيل تحل في الخزانة وكيفيته على وجه لا يقدر على إمساكها أن تقول المرأة له زوجت نفسي منك على أن أمري بيدي وقبل الزوج أو يقول المحلل أن تزوجتك وأمسكتك فوق ثلثة أيام من لا فأت طلق فإنها بطلاق بمضي المدة كأي خزانة المفتين [و] حتى [تمضي عدة طلاقه] أي البائع أو المرائق أو المحلل [أو] عدة [موه] لأنها موطوءة والآن

مشير الى ان الزوج الثاني لو تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها بلا وطئ حلت للاول بلا مضي العدة كما قال زفر رح فلو قضى به حاكم نفذ كما في العمادي والى ان علم الزوج ليس بشرط في التحليل في المحيط اذا انكر الطلقات وليس لها بينة وام تقدر على منعه كان لها ان تحلل اذا سافر وتجدد النكاح لشئ دخل في القلب وقيل تقتل بدواء وقيل لا تقتل والاثم عليه [و] [جاز] [النكاح] الثاني [بشرط التحليل] بان تقول المرأة او الزوج الثاني اتزوجك على ان احلل فالشرط والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطلقها بعد الوطئ أُجبر عليه كما في النظم و [بكرة] [لالول] والثاني [وتحل] [للزوج الاول] وهذا عنده و اما عند محمد رح فقد جاز النكاح لكن لم تحل له و قال ابو يوسف رح لم يجز النكاح فلا تحل والاول هو الصحيح والكلام مشير الى انه لو نوى التحليل بالقبض حل له في قولهم جميعا كما في الاضمرات والى ان المحلل ليس عليه شيء والعن الواقع في الحديث لاشتراط الاجر عليه كما في الخلاصة والاشبه ان حقيقة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اظهار حساسة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام فتأمل [و ان قالت] [الطالقة] [حللت] اي انقضت عدتي و تزوجت بزوج آخر ودخل بي وطلقني و انقضت عدتي [والمدة] التي ادعت المرأة التحليل فيها [تحتمل] ذلك كما مر [و] قد [غلب على ظنه] اي الزوج الاول [صدقها] و ذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يحتاط فيه من العبادات والمحرمات [حل] [لالول] [نكاحها] سواء كانت ثقة او غيرها [و الزوج الثاني يهدم] اي يبطل [ما دون الثلث] من الطلقات فلو طلقت الامة واحدة او الحرة اثنتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت بثلاث والامة بثنيتين عندهما [خلافا لمحمد رح] فانهما تعودان اليه عنده بما بقي من طهقة للامة او الحرة و طلقتين لها وفيه اشارة الى انه يهدم الثلث بالاتفاق فلو طلق حرة ثلثا و امة اثنتين ثم تزوجها بعد التحليل عادت اليه الحرة بثلاث والامة باثنتين \*

[فصل — مل \* الايلاء] لغة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فآليت الهمزة

ياء و الياء الفاعل همزة والاسم منه الية وتعديته ممن في القسم على قربان المرأة لتضمين معنى البعد منه قوله تعالى (والذين يواون من نسائهم) و شرعا [حلف] بكسر اللام مصدر او اسم [يمنع] ذلك الحلف في الجملة فلا يرد انه ربما لم يمنع [وطئ الزوجة] لا غير الوطئ كما هو المتبادر فلم قال (والله لا يمسه جلدي جلدك) لم يكن مولبا لانه يحثت بالمس دون الوطئ كما في قاضيهان فلا حاجة الى زيادة ولا بحث الا بالوطئ على انه لو نوى الوطئ كان موليا كما قال البقالى و اطلاق الزوجة دال على انها اعم من ان يكون في الابتداء والبقاء معا او في الابتداء فقط فلم آتى من زوجة الحرة ثم ابانها بتطليقة ثم مضت مدة الايلاء وهي معتدة وقع عليها طهقة كما في الذخيرة لكن في قاضيهان لو آلى من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع [اربعة اشهر]



متوالية هلالية اريوسية وتمامه في اجازة الحقائق [ حرة ] حال من الزوجة [ وشهرين من امة ] عطف على اربعة اشهر حرة وفيه اشارة الى انه لو عقد على اقل من المدين لم يكن ايلاء بل يمينا والى ان الوطي في تلك المدة لازم ديانة ومطالب شرعا فلو لم يطأ فيها لأثم واجبره القاضي عليه بخلاف ما دون تلك المدة كما في خزانة المفتين والى ان مطلقة البائنة وامته لم يصح الايلاء منهما والى ان الايلاء نفس اليمين كما في المحيط والكافي والتحفة وغيرها لكن في قاضيهان والنهاية ان الايلاء منع النفس عن قربان المنكوحة منعاً مؤكداً باليمين بالله تعالى او غيره من طلاق ونحوه مطلقاً ارموقنا بالمادة المذكورة وفي شرح الطحاوي ان جميع الالفاظ يكون يمينا ايلاء ههنا وفي الاختيار ان مثل لا اقربك ولا اجامعك ولا اطأك ولا اعتمل منك من جنابة صريح غير محتاج الى النية ومثل لا امسك ولا ادخل بك ولا آتيك ولا ابست معك على فراش كناية محتاج الى النية وفي النظم لو قصد بالصرح غير الوطي صدق ديانة وفي التنف ان الايلاء مكروه ولما كان حكم الايلاء مخالف لسائر الايمان في السربين حكمه فقال [ فان قربها ] بالكسر من القربان وهو الدنو ثم استعير للمحامعة كما في الطلبة [ في المدة المذكورة حنت ] في يمينه بالكسر اي نقضها كما في الطلبة [ ونحب الكفارة ] المعلومة [ في الحلف بالله ] اي بذاته تعالى وصفاته [ وفي غيره ] اي حلف غير الحلف بالله من الشرط والجزاء [ الجزء ] فلو قال ان قربتك فانت طالق او والله لا اقربك تبين بواحدة في الصورة الاولى ويجب اطعام عشرة او كموتهم او اعتاق عبد في الثانية ولم يصرح بها اذا جمع بينهما وفي النظم لو قال ان تزوجتك فوالله لا اقربك وانت طالق ثم تزوجها لزم كفارة بالقربان ووقع بائن بتركه بلا خلاف [ ويسقط الايلاء ] ويبطل اليمين كسائر الايمان [ والا ] يقربها في المدة [ بانث ] الزوجة [ بواحدة ] ثم استأنف كلاماً بلا عطف على بانث كما ظن وقال [ ويسقط الحلف الموقت ] اي المصريح بمدة او مدتين من التوقيت وهو تعيين الوقت فلو قال والله لا اقربك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاول اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بانث منه بواحدة وسقط الايلاء وفي الثانية اذا بانث ثم تزوجها ثانياً ثم مضت اربعة اشهر أخرى بانث بواحدة أخرى وسقط الايلاء [ لا ] تسقط الحلف [ المؤبد ] اي غير الموقت فيثنى القسم وهذا احسن مما في التنف انه موقت ومؤبد ومجهول نحو والله لا اقربك وحكمه حكم المؤبد فلو قال والله لا اقربك او والله لا اقربك ابداً ولم يقربها في المدة بانث بواحدة ولم يسقط الايلاء وقس عليه غيره لان تقدير المؤبد كلما مضت اربعة اشهر فكذا [ فتبين ] المانة [ باخريين ] اي بطلقتين اخريين غير الاولى فتعسف من فسر بطلقة اخرى مع طلقة اولى وقال بالتغليب [ ان مضت مدة ] اي اربعة اشهر [ اخرى بعد نكاح ثان ] ظرف مضت كلتيه بعده [ بلائيء ] في اللغة الرجوع وفي الشريعة جعل نفسه حائناً في المدة بالوطي عند القدرة وباقول عند العجز [ ثم ] مضت مدة [ اخرى ]

كذلك [ اي بلائيء ] بعد [ نكاح ] ثالث [ وفيه اشارة الى ان الايلاء لا ينعقد بعد البيئونة  
بلا نكاح فلو كانت البائنة ممتدة الطهر ومضى اربعة اشهر اخرى لم تمن بشئ وهو الاصح كما في المسموط  
والى ان ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مضي العدة او بعده وفي  
النهاية ان ابتداءها من وقت الطلاق ان كان قبله [ وبقي الحلف ] بالله و يترتب عليه حكمه  
[ بعد ] وقوع [ ثلث ] من الطلقات سواء كانت بالايلاء كما مر او بالتنجيز مثل والله لا اقربك ثم  
طلقها ثلثا [ لا ايلاء ] ثابت حكما بعدها لانه استكمل ما يملك في هذا انعقد من الثلث فاذا  
تزوجها بعد زوج آخر [ فان قربها ] فيها [ كفر ] عن الحلف لبقائه [ ولا بين بالايلاء ] لانه لا ايلاء  
[ ولو عجز ] المولي [ عن الفم ] الشرعي المذكور [ بالوطي ] ظرف الفم [ ارض احدهما ] اي الزوجين  
مرضا لا يقدر معه على الوطي في كل المدة [ او غيره ] اي المرض ككونها رقاء او صغيرة او  
غائبة او ناشزة [ فقيته ان يقول فيثت اليها ] او راجعتها او ابطلت الايلاء [ فان قدر ] على الوطي  
من فاء بلسانه [ قبل ] مضي [ المدة ] المذكورة [ فقيته بالوطي ] وبطل فيته باللسان [ و ] اذا  
قال لامراته في غير مذاكرة الطلاق [ انت علي حرام ان نوى الظهار ] فهو ظهار عندهما خلافا  
لمحمد رح والاول هو الصحيح كما في المصمات [ او ] الطلقات [ الثلث ] فثلث كما مر في الطلاق  
[ او الكذب فما نوى ] اي فهو كذب وذا ديانة واما قضاء فايلاء كما في المصمات [ وان نوى  
التحريم ] او اليمين [ فايلاء وان نوى الطلاق ] باثنا او رجعي واحد او اثنين [ او لم ينوشيا ] من الظهار  
و الطلاق والايلاء والكذب [ فيه ] اي في قوله ( انت حرام ) فبائية كما مر في الطلاق ولذا لم يذكره  
لكن في المصمات ان لم ينوشيا فايلاء وفي المحيط ان المرأة اذا فالته كان يميننا فلمكنت زوجها  
كفرت [ وكذا ] ان نوى الطلاق او لم ينوشيا [ في ] قوله [ كل حل ] او كل حلال او حلال الله او ( طال  
هـ اي ) او ( طال ايرد ) او ( طال المسمين ) [ علي حرام فبائنة ] بالفاء الزائدة في خبر المبتدأ كذا  
على مذهب الاخفش وقيل انه يصرف الى المأكول والملبوس والفتوى على الاول كما في المصمات  
وعن محمد رح لنوى الطلاق في نسائه واليمين في نعم الله فطلاق ويمين كما في المحيط و  
لو حلف بالحل والحمة من لا زوجة له فتعلق عند ابي جعفر ويمين عند ابي بكر فلو تزوج  
امراة طلقت على الاول وكفر على الثاني وبه نأخذ كما في المحيط \*

[ فصل \* لا باس بالخلع ] بالضم في المرأة وبالفتح في غيرها كما في الاختيار لكن في

المغرب انه بالضم اسم لغة النزع والقلع وشرعا عقد لازالة الزوجية بما تعطيه من المال كما في  
الاختيار والايضاح والخزانة والنهاية والمصمات وغيرها فاستعماله في الطلاق البائن مجاز كما  
في التحفة وذكر في التنف انه حقيقة في كليهما وفي الفصولين ان الخلع بعوض وغير عوض  
متعارف والاستعمال فيهما اكثر مما ان يحصى كما لا يخفى فبينغي ان يقال الخلع لفظ زال به ملكه



النكاح والفاظه الخلع والمباراة والتطليق والمبائنة والبيع والشراء كما في النتنف وصورته بالعربية ان تقول الزوجة ( خالعت نفسي منك بكذا ) فقال ( خلعت ) وبالفارسية ( خوشن را از تو بکایم ) مرا است بر تو و نفقه مدت خردم یک طلاق ) فقال ( فرو ختم تو باین شهرها ) و في الصدر دلالة على انه جاز وكرة و ذلك لتعارض النصين [ عند الحاجة ] اي ضرورة عدم قبول الصلح في شرح الطحاوي اذا وقع بينهما اختلاف فالسنة ان يجتمع اهل الرجل و المرأة ليصلحا بينهما فان لم يصلحا جازله الطلاق و الخلع [ بما صلح مهرا ] من المال سواء كان معيناً فيأخذه لا غير او غير معين معلوم فيأخذه وسطا او مجهول فيرجع عليها بمهرها كما في النتنف والباء متعلق بالخلع والمفهوم ليس بقطعي فلا يلزم بأس بالخلع بما دون العشرة و بما في بطون غنمها ارجاريتها من الولد او شروع غنمها من اللبن او فخيملها من الثمار كما في المحيط وغيره و [ هو ] اي الخلع [ طلاق بائن ] لانه من جملة الكنايات فيشترط النية الا ان المشائخ قالوا انهما لم يشترط ههنا لانه بحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح كما في متعارفات طلاق المحيط وفيه اشارة الى اشتراط النية في ظاهر الرواية [ و يجب عليها ] اي المرأة [ بدله ] اي الخلع وفيه اشارة الى ان ذلك البدل واجب في الحال لكن التأجيل جائز الى معلوم ومجهول وكذا الكفالة والرهن به كما في الخلاصة والى ان قبول البدل شرط لوقوع الخلع كما في النظم [ وكرة ] تحريماً وقيل تنزيهاً كما في الاختيار [ اخذه ] اي اخذ شيء من المهر لقوله تعالى ( فلا تأخذوا منه شيئاً ) لكن لواجده طاب عند العامة كما في النظم [ ان نشز ] المرأة اي كرهها [ و ] كره اخذ [ الفضل ] على ما قبضته من المهر على رواية الاصل ولم يكره في رواية الجامع كما في الكافي ولم يفصل الحاكم وقال اذا اختلع على اكثر من مهر المثل يكره ان ياخذ اكثر مما اعطاها وفي الجامع لا يكره كما في النظم [ ان نشزت ] الرجل فلا يكره اخذ ما قبضته منه [ وان طلق بمال ] اي قال لها انت طالق بعوض مال يجب لي عليك [ او على مال ] اي على شرط مال يكون لي عليك [ وقع بائن ] لانه في معنى الخلع [ ان قبلت ] المرأة المال في المجلس وفيه اشعار بان الطلاق لم يتوقف على اداء المال وان لزم عليها اداؤه كما في الفصولين [ و ] ان خالع مسلم او طالق [ نخمر ] او على خمر كما في الكافي والاختيار والفصولين ولم يذكره اعتماداً على ما سبق فلم يختص الحكم بالباء كما ظن [ او خنزير ] او دم اوميتة او غيرها مما لا قيمة له اصلاً [ لا يحب ] على المرأة للرجل [ شيء ] من المال وان قبلت ثم عطف عليه وقال [ ووقع ] طلاق [ بائن في ] صورة [ الخلع ] و طلاق [ رجعي ] في صورة [ الطلاق ] فانه ان لم يجب البدل فان خرج مخرج الكناية فبائن ومخرج الافصاح فرجعي [ و ان طلبت ] الزوجة من الزوج [ ثلثا ] من الطلقات بالف و قالت طلقني ثلثا [ بالف فطلقها ] طلقة [ واحدة فبائنة ] يقع [ بثلاث الالف ] بلا خلاف لانقسام اجزاء العوض على اجزاء المعوض [ وني ] ان طلبت ثلثا [ على الالف ] فطلقها واحدة طلقت واحدة

[ رجعية بلا شيء ] من الالف للزوج على الزوجة [ عند ابي حنيفة رح ] وبأئنة بثلاث الالف عندهما كالازل وان طلبت ثلثا بالالف او على الف فان طلقها ثلثا طلقت ثلثا بلا شيء عنده واما عندهما فيقع الثلث واحدة بالالف وثنان بلا شيء وان طلقها ثلثا بالالف طلقت الثلث بالالف ان قبلت والا لا يقع شيء عنده واما عندهما فان لم تقبل يقع واحدة بالالف والا يقع الثلث واحدة بالالف والاخرين بلا شيء كافي الحقائق [ والخلع ] كالطلاق بمال [ معارضة بي حقها ] اي المرأة فلا يتفرد به فكان من جانبها شرط العقد ومن فروعه انه [ يصح رجوعها ] عن ايجابها قبل قبول الزوج فاذا قالت اختلعت نفسي منك بكذا او اشتريت طلاقى منك بكذا او اخلعني على كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل الايجاب ومنها انه يصح [ شرط الخيار لها ] اي شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خالعتك او طلقتك على كذا على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت جاز فبطل الخيار ان ردت في الثلث وطلقت ان لم ترد فيه ولزم البطل وهذا عنده واما عندهما فلم يجز الخيار فوقع الطلاق ولزم البطل [ ومنها انه ] يقتصر على المجلس [ اي مجلس الايجاب فالاجاب في الامتلة يبطل قبل القبول بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس او اقام ومنها انه لا يصح منها التعليق بالشرط ولا الاضافة الى وقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه واجاز لم يجز كما في المحيط [ و ] الخلع كالطلاق بمال [ يمين ] اي تعليق الطلاق بقبولها [ في حقها ] اي الزوج [ حتى انعكس الاحكام ] المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح خياره لنفسه اجماعا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقيامه عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقيامها ولا يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت عاتبة فاذا خلعها فلها خيار القبول في المجلس ويصح منه التعليق بالشرط نحو ان جئتني بالالف فانت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاء الغد فقد خالعتك على كذا [ والعبد ] والامة في العتق [ بمنزلتها ] اي المرأة في الخلع فالمولى بمنزلته حتى انه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى واذا قال المولى له بعت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقتصار على المجلس وبسقط من الاسقاط [ الخلع ] بلا ذكر المال على ما هو المتبادر [ و ] وكذا [ المباراة ] هي ان يبرئ كل منهما الاخر وقال المطري انها من البراءة وترك الهمزة فيها خطأ [ حقوق النكاح عنهما ] اي عن الزوجين منها النفقة المفروضة بالقضاء واما نفقة العدة والولد فلا يسقط الا بالذكر والسكنى لا يسقط مطلقا ومنها المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المختار وان نوى بالخلع الطلاق يقع ولا يسقط المهر بالانفاق والتبادر من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط لمهر واذا وطأ المنكوحه بهذا النكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا بان امرأته ثم خالعتها في العدة وفيه اشارة الى انها لا يسقطان ماسوى ما ذكرنا من الديون وعنه انه محقق كافي الفصولين وقال محمد رح لا يسقطان الا ما هما و ابو يوسف رح مع محمد رح



في الخلع ومع أبي حنيفة رح في للبركات [وان خلع] الاب [صبيته بما لها لغا] اي لم يوثق في شيء [الا في وقرع الطلاق] فلا شيء عليه من ماله وماله وقيل لا يقع الطلاق والاول اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان الطلاق لا يتوقف على اجازتها وقيل يتوقف والاول الصحيح والمراد بالطلاق البائن اذ الفرقه اذا كانت بلفظ الخلع فبائن وبالطلاق رجعي كما في العمادي واعلم انه قد اجري لفظ لغا مجرى الفعل المنقي ليصح الاستثناء وهذا الاجراء في الفاظ محصورة ليس هو منها كما بين في موضعه [وكذا] لغا الا في وقوع الطلاق [ان قبلت] الصبية المال سواء كان احد العاقدين ابها او اياها وفي رواية لم يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البدل لان عبارته في صغرهما كعبارتها في كبرهما وفي رواية لم يجب عليه شيء لعدم الضمان ولا عليها لان مالها لا يتبرع به كما في الكرمانى وفيه اشارة الى اشتراط كونها من اهل القبول بان كانت تعرف كون الخلع سائبا والنكاح جالبا والى ان لا شيء عليها والى ان العاقد لو كان اجنبيا لم يقع بلا قبول الصبية والاب وذا بلا خلاف كما في الذخيرة [و] ان خلع الاب صبيته [على انه ضامن] اي ملزم للمال وان كان في الاصل المتحمل لما على الاصيل [فعليه] اي الاب [المال] اي البدل كما على الزوج المهر فيقع الطلاق ولم يسقط المهر كما في الهداية وذكر في الفصولين ان الاب اذا رأى ان الخلع خير لها بان علم انها لا تحسن العشيرة معه وخلعها يسقط المهر عند مالك رح ولو قضى به القاضي ينفلق قضاؤه لانه مجتهد فيه والله اعلم \*

[فصل \* الظهار] لغة مصدر ظاهر الرجل اي قال لزوجته انت علي كظهر أمي اي انت علي حرام كبطن أمي فكنى عن البطن بالظهر الذي هو عمود البطن لثلا يذكر ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهر من امرأته فعلى بمن لتضمين معنى التجنب لاجتناب اهل الجاهلية عن المرأة المظاهر منها اذا الظهار طلاق عندهم كما في الكشاف وشرعا [تشبيهه] مسلم عاقل بالغ ولم يصرح به لشهرته فلا يصح ظهار الذمي والمجنون والصبي [ما يضاف] وينسب [اليه الطلاق من الزوجة] للتبيين والمعنى مجموع الزوجة حقيقة او حكما مثل جزء من الاجزاء الشائعة او المعبر بها عن الكل [بما يحرم اليه النظر من عضو محرمة] اي المحرم نكاحه موبدا سواء كان بنسب او رضاع او صهرية فالتشبيه مخرج لنحو انت أمي او اختي او بنتي فانه ليس بظهار كما في مبسوط صدر الاسلام والعتالي فلو قال ان فعلت كذا فانت أمي وفعلته فهو باطل وان نوى التحريم وضافته مخرجة لما قالت لزوجها انت علي كظهر أمي فانه ليس بشيء وعن أبي يوسف رح انه ظهار وقال الحسن رح انه يمين كما في المحيط و الببان مخرج لاجنبية او امة ان تزوجتك فانت علي كظهر أمي فانه لم يكن ظهارا الا اذا تزوج الاجنبية او الامة بعد اعتاقها فانه ينقلب الى الظهار كما في قاضيان وغيره والمحرم مخرج لما اذا شبه بمنزلة الاب او الابن فان حرمتها لا يكون مؤبدة والذا لو حكم بجواز نكاحها نفذ وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله ومدخل لما اذا شبه بظهر ام امرأة قبل هذه المرأة او نظر الى فرجها

بشهوة فانه ظاهر عند ابي يوسف خلافا لابي حنيفة رحمهما الله ولما اذا قال انت كامي فان التشبيه بالام تشبيه بظهرها وزيادة كما صرح بذلك في المحيط متى ان ذكر الموصول وارد على طريق المثال نبطل ما ظن ان التعريف باطل بخروجها وان من الاولى للتبعيض او الابتداء ومن الثانية ليس لهما ولا للبيان وما بيننا من المراد بالموصول دخل فيه ما في النظم من انه اذا شبهها بالخمر او الخنزير او الدم او الميتة او قتل المسلم او الغيبة او النميمة او الزنا او الربوا او الرشوة فانها ظاهر اذا نوى نحو انت علي كامي وفي التنف ان الظهار مكروه ثم شرع في حكمه فقال [وهو] اي الظهار [يحرم] [وطئها ودراعيه] اي دواعي الوطئ كالتقبيل والمس بشهوة فلو فعل امتغفر وعن محمد رح لم يحرم التقبيل اذا قدم السفر كما في المحيط وذكر في الظهيرية ان النظر الى ظهرها وبطنها لم يحرم [حتى يكفر] سواء كان موبدا او مطلقا اما اذا كان موقتا بان قال انت علي كظهر امي الى سنة فقد حرم الوطئ في السنة قبل التكفير اما بعدها فلا يحرم قبله لانه سقط الكفارة بهضي الوقت والمتبادر منه ان ليس لها مطالبة التكفير وليس كذلك فان ليا ذلك والحاكم اجبر عليه بالحبس ثم بالضرب وان النكاح باق وان هذه الحرمة لانزول الا بالتكفير ولهذا لو طلقها ثم تزوجها بعد العدة او زوج آخر حرم وطئها قبل التكفير كما في النهاية [وفي انت علي كامي] او مثل امي [صح نية الكرامة] اي استحقاق البر فلا يقع طلاق ولا ظهار [د] صح نية [الظهار] بان يقصد التشبيه بالام في الحرمة فيترتب عليه احكام الظهار لا غير [و] نية [الطلاق] بان يقصد ايجاب الحرمة [فان لم ينوشيثا لغا] اي لم يلزم شيء عنده واما عند محمد رح نظهار وكذا في رواية عن ابي يوسف رح في الغضب وعنه انه ايلاء فيه كما في المحيط والصحيح الاول كما في المضمرات وانما قيد بعلي لانه لو لم يقيد به ولم ينزل عند الكل كما في قاضينان وانما قيد بالكاف لانه لغوبدونه كما مر ومن بعض الظن جعله من باب زيد اسد [وانت على حرام كامي] صح فيه [مانوى من ظهار او طلاق او ايلاء وان لم يسو] شيا [فايلاء عند ابي حنيفة وابي يوسف] رحمهما الله وفي رواية عنه [وظهار عند محمد] رح وهو الصحيح من مذهبه كما في قاضينان ولو قال انت على حرام كظهر امي ونوى الطلاق فظهار عنده و طلاق عندهما واذا نوى الظهار او لم ينوطها اجماعا كما في الخائق [وفي انن على] او مني او عندي او معي [كظهر امي] اذا قاله [لنساءه] الثلث او الاربعة فهو مظاهر مهن فمح [تسب لكل] منها [كفارة] كما لو ظاهر من امرأه الواحدة امرأتي محالس او في مجلس الا اذا عني بغير الاولى فلزم كفارة واحدة كما في المحيط [وهي] اي الكفارة [تجب] غير مستقرة [بالعود] واحدة عند المحققين من اصحابنا وقبل بالظهار واحدة وقال العامة بهما كما في المحيط وغيره [اي العزم على وطئها] كما قال العامة وعليه الفتوى كما في السطرم فان عزم على الحرمة بالظهار لم يجب الكفارة وانما قلنا غير مستقرة لان العزم قد يرد عليه لنقض كما بداله بعد العزم ان لا يطأها وتسقط



الكفارة حينئذ كما اذا مات احدهما كما في المحيط فتفسير قوله يجب بان يستقر وجوبها صرف عن ظاهرة مع انه غير صحيح كما ذكرنا [وهي] اي الكفارة [عتق رقبة] اي اعتاقها كما في المغرب والرقبة ذات مرقوق مملوك سواء كان مومنا او كافرا ذكرا او انثى كبيرا او صغيرا والتبادر ان يكون الاعتاق مقرونا بالنية فلو نوى بعد العتق ان لم ينو لم يجز كما في شرح الطحاوي والنكرة في الاثبات قد تعم على انه في معنى نكرة موصوفة فالمعنى اعتاق كل مملوك [الافانث جنس المنفعة] اي المصر والسمع والنطق والبطش والسعي والعقل ونحوها [كالاغمي] والاصم الاصلي والاخرس والمجنون فانه لا يجوز وفيه اشعار بجواز اعتاق الاعور كما في الاختيار [و] كذلك [مقطوع يده] او رجلاه [ارايها ماه] او ثلثة اصابع من كل يد سواءهما [او يد ورجل] كلاهما [من جانب] بخلاف ما اذا قطعنا من جانبين [و] الا [المدبر] وام الولد [ومكاتبا ادنى بعض بدله] في ظاهر الرواية ويجوز في رواية الحسن رح عنه كما اذا لم يؤد شيئا من بدل الكتابة [ونصف عبد مشترك] بينه وبين غيره [ثم باقيه] اي النصف الباقي منه [بعد] اداء [ضمانه] اي ما التزمه بالعتق الى شريكه وفيه اشارة الى ان المعتق موسر فلا يجوز كما ذهب اليه ابو حنيفة رح لانه صار كالمدبر بتاخر عتق الباقي واما عندهما فيجوز لانه عتق كله والى انه لو كان معسرا لم يجز وذا بلا خلاف وتامه في العتاق واعلم ان المشتني هو مجموع التابع والمتبوع وقد شاع ذلك فلا تسامح فيه كما ظن [ونصف عبدة] قبل وطئها [ثم باقيه بعد وطئها] لانه لم يعتق الكل قبل المسيس وهذا عنده واما عندهما فيجوز لانه عتق الكل والكلام مشير الى انه لو لم يجمع بين الاعتاقين يجوز وذا بالاجماع كما في الاختيار و[ان عجز] المظاهر [عن العتق] بان كان فقيرا وقت التكفير وهو من حين العزم الى ان تقرب الشمس من الغروب من اليوم الاخير مما صام فيه من الشهرين فلا يتحقق العجز الحقيقي الا به كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار بالمسكن والتياب التي لا بدله منها فان المعتبر في ذلك الفضل وعن ابي يوسف رح انما يعتبر الفضل اذا بلغ نصابا وعن محمد رح انه يحبس المحترف فرت يومه وغيره قوت شهرة كما في المحيط [صام] المظاهر [شهرين] بالاهله وان كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما وان صام بالايام وافطر لتمام تسعة وخمسين فعليه الاستقبال لانه لم يكمل السنين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالاهلال وثلثين بالايام جاز كما في النظم [ولاء] اي صوم متتابعة [ليس فيهما] شهر [رمضان ولا الايام] الخمسة [اسهيه] مجاز حكيم اي المنهي الصوم فيها وليس من قبيل الحذف والايصال في شيء كما ظن لانه مما عي [وان افطر] فيهما يوما اذاكثر بعد او غيره [استأنف] اي ابتدأ بصوم الكفارة ولم يحسب ما صام الا اذا حاضت فانه لا يلزمها الامتناف ولكنها تصل صومها بايام حيضها [وكذا] استأنف الصوم [ان وطئها] اي المظاهر منها [ليلا عمدا] كما في المبسوط والنظم والهداية والكافي والقنوري والمضمرات والزاهدي والنتف وغيرها فمجرد قول الامام الاسيبجاني في شرح

الطحاوي بالليل عمدا او نسيانا لا يلحق ان يحمل العمد في كلام الهداية و المصنف على انه قيد  
 اتفائي كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأيده عدم النفقات صاحب النهاية بذلك [ او يوما  
 مطلقا ] اي عمدا او نسيانا وقال ابو يوسف رح لا يستأنف في الوطى ليلا عمدا او نهارا ناميا وفيه  
 اشعار بان له لو وطى غير المظاهر منها ليلا عمدا لم يستأنف وذا بلا خلاف كالموطئها يوما مطلقا  
 بلا خلاف كما في السنن [ وان عجز ] عن الصوم لمرض او غيره [ اطعم ستين مسكينا ] ولو حكما  
 فيتناول ما اذا اعطى واحدا ستين يوما وفيه رمز الى جواز التملك والاباحة في الكفارة لان الاطعام  
 جعل الغير طاعما وقيد المسكين اتفائي لجواز صرفه الى غيره من مصارف الزكاة [ كلا ] منهم  
 [ قدر الفطرة ] من برّ وزبيب نصف صاع ومن تمر و شعير صاع و جاز منوان برّ و انكلام مشير  
 الى انه لو اطعم عن ظهاري ستين مسكينا كل مسكين ماعا لم يجز الا عن احدهما كما قالوا وذهب  
 محمد رح الى انه جاز عنهما ولا خلاف في انها لو كانت عن ظهاري و افطار يجوز عنهما كما في  
 الحقائق والى انه اذا اعطى كل مسكين مدا من الحنطة ولم يجدهم حتى اعطى مدا آخر فاعطى  
 آخرين لا يجوز [ او ] اطعم [ قيمته ] اي اعطى كلاً قيمة قدر الفطرة مطعما فيكون من قبيل التضمين  
 الذي هو اكثر من ان يحصى كما قال ابن جني فهذا اول ما ظن انه من قبيل حذف اعطى از اطعم  
 بمعنى اعطى مجازا ولما فرغ من طعام التملك شرع في الاباحة فقال [ وان غداهم وعشاهم ]  
 اي اعطى السنين الفداء والعشاء بالفتح فيهما اي طعام الغداة والعشي فالغداة من طلوع الفجر  
 الى الظهر ومنه الى نصف الليل هو العشي وفي كلمة الواشاة الى انه لا يجوز الفداء بدون العشاء  
 ولان العكس فالمعتبران اما بغدائيين او عشائيين او سحورين او غداة وعشاء او غداة وعشاء وسحور  
 والمستحب ان يغديهم وبعشيهم بخبز معه ادام وفي خبز الشعير اختلاف المشائخ ومن جوز فقد شرط  
 الادام و اذا غداهم واعطاهم قيمة العشاء او عشاهم واعطاهم قيمة الغداة يجوز وفي البقائي فيه  
 روايتان [ واشبعهم ] ولو بقليل من الطعام ولهذا الراشيح عشرة بثلاثة ارغفة جاز وفي جمعية الصمير  
 اشعار بان واحدا منهم لو كان شعبانا لم يجز و اليه مال الحلواني وقيل يجوز لانه وجن طعامهم  
 ولو كان احدهم فطيما او اكثر منه سنا لم يجز [ او اعطى ] كل واحد منهم [ من بر ] الافصح  
 منا بر [ ومنوى تمر او شعير ] اي كمل احد الجنسين بالآخر وفي المقلّي فيه روايتان وفي الاصل  
 انه لا يجوز [ او ] اعطى مسكينا [ واحدا ] في كل يوم [ من شهرين ] قدر الفطرة او قيمته او غداه  
 وعشاءه جاز جزاء الشرط وعند ابي يوسف رح لو غدا مسكينا واحدا وعشاءه في متين يوما  
 لم يجز وان اعطاه [ في يوم ] واحد [ قدر شهرين ] قدر الفطرة او قيمته ولم يدفعات [ لا ] يجوز  
 الا عن يومه على الصحيح وقبل بدفعات يجوز وفيه اشعار بان طعام الاباحة فيه لا يجوز وفي الاكفاء  
 اشارة الى ان الوطى في خلال الاطعام لا يوجب الامتناف كذا حاط المحبط مسائل الطعام وفي



اسناد هذه الافعال دلالة على ان المظاهر كان حرا فلو كان عبدا كفر بالصوم وان اعطاه لمولى المال وليس له منعه عن الصوم فان اعتق و ايسر قبل التكفير كفر بالمال كذا في المشرع \*

[ فصل \* من قذف ] اي اقرب قذفه او ثبت بالبينة قذفه فانه لو انكروا لم يكن لها بينة سقط اللعان والقذف الرمي البعيد ثم استعير للشتم والعيب كما في المفردات لكن ما في الصحاح والاساس والمقدمة ناظر الى انه حقيقة في السب لكن في الاختيار انه لغة الرمي مطلقا وشرعية رمي مخصوص وهو الرمي بالزنا والنسبة اليه فقد استدرك قوله [ بالزنا ] الصريح لا بكناية مثل ان يقول يا زانية يا زاني قد زנית قبل ان تنزجك ازجسدك او نفسك زان [ زوجته ] بنكاح صحيح سواء دخل بها او لا وفيه رمز الى انه لو قذف اجنبية او مبائنة فلا لعان لكن يحل والى انه لو طلقها رجعية لم يسقط اللعان كما في شرح الطحاوي [ العفيفة ] نفس ذات لها صفة بها تغلب على الشهوة وشرعية امرأة بريئة عن الوطى الحرام والهمة به فلا لعان بقذف الموطوءة بالزنا وشبهته وبالنكاح الفاسد كما في الظلم ولا بقذف من لها ولد غير معروف الاب كما في النهاية [ وكل ] من القاذف والزوجة [ صلح ] في وقت اللعان ولو بحكم القاضي [ شاهدا ] بان يكون مسلما حرا مكلفا ناطقا غير محدود في قذف فبصري اللعان بين الاعميين والفاسقين لانه جاز قبول شهادتهما بالحكم وانما قلنا في وقت اللعان فان في الهداية الاصل ان اللعان شهادات مؤكدة بالايمان فلا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيها الشهادة فمن الظن ان كلام المصنف كلام الهداية يدل على اشتراط صلاحية الشهادة حالة القذف وهي شرط حالة اللعان [ او ] من [ نفى ] اي ابعد منه عند الولادة او بعدها بيوم او يومين بان يقول ليس مني [ ولدها ] اي زوجة العفيفة و كل صلح شاهدا كما في الزنتف ولم يذكره لان الاصل اشتراك المعطوفين في القيود [ و ] قد [ طالبت ] الزوجة [ به ] اي بموجب القذف على الاستخدام وفيه اشارة الى انها لو لم تطلب حقها لم يبطل وان طالبت المدة كما في القصاص وغيره من حقوق العباد كما في شرح الطحاوي والى انه سقط اللعان ولو طلبت المرأة بعد لعدة من الرجعي وبعد الطلاق البائن وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره وهذا حيلة لدفع اللعان كما لا يخفى [ لا عن ] خبر لموصول اي شارك القاذف الزوجة في اللعن وهو في الاصل الطرد وشرعا في حق الكفار الاعداء من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الابرار واللعان في الشرع شهادات مؤكدة بالايمان من الجانبين موثقة باللعن من جانبه والغضب من جانبها من الله تعالى ونمى به مع انه ليس اللعن الا في آخر كلامه تغليبا اولان انفسب قائم مقام اللعن وهو في جانبه يقوم مقام حد القذف وفي جانبها مقام حد الزنا ثم شرع في تفسيره فيقول الزوج بامره القاضي بعد ما ضمهما بين يديه قائما [ اربعا ] من المرات [ اشهد ] لي مقسما اراقس [ بالله ] الذي لا اله الا هو كما في لظن [ اي ] باني [ صادق فيما رميتها ] اي

شتمت زوجتي او زميتك [ به من الزنا ] ان قذف به [ او ] من [ نفي الولد ] ان نفاه و من الزنا و نفي الولد ان قذف بهما وفي النظم ثم يقول القاضي اتق الله تعالى فانها موجبة يعني لعنة و فرقة و عقوبة فان لم يتق الله يتم الامر [ و ] يقول [ في ] المرة [ الخامسة لعنة الله ] بتاء الوحدة [ عليه ] و انما أثر الغيبة على التكلم لانه لا ينج عن شذاعة كما لا يخفى [ ان كان كاذبا فيما زميتها ] او كنت من الكاذبين فيما زميتك به من الزنا و نفي الولد [ ثم ] يقعد الرجل و [ تقول ] المرأة قائمة [ اربعا اشهد بالله انه كاذب فيما زماني ] او انك كاذب فيما زميتني [ به ] من الزنا ثم يقول القاضي كما مر [ و ] تقول [ في الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما زماني ] او ان كنت من الصادقين فيما زميتني [ به ] من الزنا و انما خص الغضب في جانبها لانها ينجاسر باللعن على نفسها كاذبة فاختر الغضب لتتقي و لا تقدم عليه و انما أثر الغيبة على الخطاب لانه ظاهر الرواية و لان الإشارة ابلغ اسباب التعريف و عن الشيخين انا نحتاج الى لفظ المخاطبة كما في المضمرات [ ثم ] اي بعد اللعان [ يفرق القاضي بينهما ] فلا فرقة بمجرد اللعان حتى يجوز الظهار و الايلاء و تجري التوارث بينهما وفيه إشارة الى ان التفريق قبل اكثر اللعان غير موجب للفرقة و الى ان بعده لو سئل ان لا يفرق بينهما لم يلتفت اليه كما في شرح الطحاوي و الى انه لو فرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن في الظهيرية انه صح لانه مجتهد فيه [ فتبين بطلقة ] على الصحيح فيجب العدة مع النفقة و السكنى و هذا عند الطرفين و اما عنده فتحرم حرمة مؤبدة كالرضاع كذا في المضمرات و ثمرة الخلاف تأتي في مسائل [ وينفي ] القاضي [ نسب الولد عنه ] اي يفرق بينهما و يلحق الولد عن القاذف بأمه في صورة القذف بنفيه و عن ابي يوسف ر ح انه يفرق و يقول قد الزمته امه و اخرجته من نسبه كما في الهداية و لا يخفى انه ليس بدال على انه اقوى مما في المتن و ليس في النهاية انه هو الصحيح كما ظن و الكلام دال على انه لو اكذب نفسه ثبت نسبه منه و لو ادعاه غيره لم يثبت نسبه منه لانه الموقوف فلم يعتبر الا فيما يحتاط كامتناع قبول الشهادة و وضع الزكوة و حرمة المناكحة كما في الصغرى [ و ان ابي ] القاذف [ عن اللعان حبس ] اي جعل في موضع حصين سواء كان سجيناً او غيره [ حتى يلاعن او يكذب نفسه ] اي يقرّ بكذب نفسه و ح ارتفع اللعان فيحد بعد الاكذاب حد القذف لاقراره بما يوجب [ و ان ابت ] الزوجة عن اللعان [ حبست حتى تلاعن او تصدقه ] اي تصدق الزوجة الزوج فيما رماها به فلا تحد بعد التصديق لكن ينفي نسب الولد عنه ان نفاه [ فان ] صلحت الزوجة شاهدة و الزوج لا لانه [ كان عبدا ] قنا و غيره [ او كافرا ] بأن اسلمت نقدنها قبل عرض الاسلام عليه كما في النهاية [ او محمدا في قذف ] فلم يلاعن [ حد ] ذلك حد القذف فاربعون سوطا للعبد و ثمانون لغيره و الصبي و المجنون مما لم يصلح شاهدا الا انهما ليسا من اهل وجوب الحد فلم يتعرض لهما [ و ان صلح ] الزوج [ شاهدا وهي ] لا لانها [ امة ] قنة و غيرها [ او



كافرة [ يهودية او نصرانية او مرتدة او مجوسية والزوج اسلم فقدنها قبل عرض الاسلام عليها ] او محدودة في قذف او صبية او مجنونة [ ازخرساء والزوج ناطق ] او زانية [ حقيقة او حكما كالملوطة بشبهة او نكاح فاسد ] فلا حد على [ الزوج ] ولا لعان [ بفقد الشرط ] والمتلاعنان [ اي المتشاركان في اللعن تغليباً ] لا يجتمعان [ على النكاح ] ابدأ [ عند ابي يوسف روح وكذا عندهما قبل زوال العفة وصلاحية الشهادة واما بعده فيجتمعان كما اشار اليه بقوله ] وان اكذب نفسه [ بعد اللعان ] حد [ حد القذف ] وحل [ لذلك الزوج المحدود ] نكاحها [ اي الزوجة الملاعنة ] وكذا [ حل له نكاحها ] ان قذف غيرها [ رجلاً كان او امرأة في حد ] فحد [ حداً واحداً لان الحد يتداخل فبحد قذف غيرها سقط حد قذفها وكذا لو ثبتت غيره فحدت ] و [ كذا حل النكاح ] ان زنت [ اي وطئت حراماً قبل التفريق الملاعنة الغير المدخولة او المدخولة وصورته ان ترتد وتلحق بدار الحرب ثم تسبي وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها لان الزنا لم يبق اهل الشهادة فارتفع اللعان مع حكم التحريم اليه اشير في المضمرات ولعل النهاية والكفاية ومن تابعهما لم يفرقا في التامل فيه حيث صرفوا الكلام العام عن ظاهرة وحكموا بانه لم يتصور في المدخولة لان حدها الرجم [ فحدت ] ليس له فائدة تامة فان نكاحها يحل بمجرد الزنا كما ذكرنا [ ولا لعان ] ولا حد [ بقذف الاخرس ] اي الابكم زوجته [ ولا نفى ] الحمل [ عنده ] بان قال ليس هذا الحمل مني او هو من الزنا وعندهما اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر لاعن وعن ابي يوسف روح انه لاعن قبل الولادة والاول الصحيح كما في المضمرات [ وبزنيته ] انت [ وهذا الحمل منه ] اي من الزنا [ تلاعننا ] للقذف [ ولم ينتف الحمل ] عنه وثبت نسبه منه اذا لم ينغه بخلاف نفى الحمل [ ومن نفى الولد زمان التهنية ] والاستبشار بالولد [ و ] زمان [ شراء آلة الولادة ] بلا توقيت وقت معين وفي رواية ثلثة ايام وفي اخرى سبعة اعتباراً بالعقيقة [ صح ] نفية [ و ] من نفاه [ بعده ] اي هذا الزمان [ لا ] يصح نفية [ ولا عن فيهما ] اي في الصورتين وهذا عنده وهو الصحيح واما عندهما فقد صح نفية الى اربعين يوماً اذا كان حاضراً واذا غاب فقد صح عنده بعد العلم في مدة التهنية كما ذكرنا وعندهما في اربعين يوماً كما في المضمرات [ وان نفى اول توأمين ] اي ولدين من بطن واحد [ واقر بالآخر ] الثاني [ يحل ] لانه قذف ثم كذب نفسه وفي [ عكسه ] بان اقر بالاول ونفى الآخر [ لاعن ] لانه قذف بالتاني [ وتبت نسبهما ] اي التوأمين [ فيهما ] اي في الصورتين كما لو لاعن امرأته بالولد وقطع النسب ثم جاءت بولد آخر من الغل ثبت نسبهما \*

[ فصل ] \* ان اقر [ زوج بالغ ذو ذكر طويل بقرنية المقام فيشتمل العنين والخصي و لنكاس و المسحور و الخنثى المشكل و المعتوه و الشيخ الكبير دون الصبي اذ ليس لامرأته طلب التفريق قبل بلوغه دون القصير الذكر بحيث لم يصل الى فرجها فانه لا يكون لها طلب التفريق كما

في المنية [ انه لم يصل اليها ] اي لم يتمكن من وطئ زوجة بالغة ولو ثيبا في هذا النكاح سواء كان يصل اليها قبله ام لا كما في الخزانة [ اجنه الحاكم ] اي لا يمهل الا سلطان يجوز قضاؤه كما في الذخيرة وغيره او قاضي مصر او مدينة كما في قاضيخان فلا يوجله الزوجة ولا غير الحاكم [ سنة ] من وقت الخصومة بلا مانع مرض او غيره كما سيأتي [ قمرية ] بالاهلة فان المطلقة تنصرف اليها وداثلثائة واربعة وخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر ثلثون يوما ونصفها تسعة وعشرين وزاد يوم اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوما اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وفيه اشارة الى انه لم يعتبر القمرية بالحساب وداثلثائة واربعة وخمسون يوما وثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة وهي مدة من اجتماع القمر والشمس اثنى عشرة مرة والى انه لم يعتبر الشمسية وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من الفلك الثامن الى العود اليها وداثلثائة وخمسة وستين يوما وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة واثنى عشر ثانية برصد بطليموس او تسع واربعين دقيقة بالرصد الا يلخاني وهي اكثر من الاولى بعشرة ايام وربع يوم تقريبا او احد عشر واثنى عشر يوما واربعا وتقريبا ومن الثانية باحد عشر يوما والى انه لم تعتبر السنة العددية وهي ثلثمائة وستون يوما والاول ظاهر الرواية كما في الخزانة وغيره وهو الصحيح كما في الهداية وغيره وعليه اكثر اصحابنا كما في الكرماني لكن في المحيط ان الاعتبار للشمسية عند اكثر المشايخ وفي رواية ابن سماعة عن محمد رح وعليه الفتوى كما في الخلاصة وعن محمد رح ان الاعتبار المعددية كما في المضمورات ولا يخفى ان الشمسية اولى بحال الزوج ثم العددية [ و ] شهر [ رمضان و ايام حيضها ] يحتسب عليه [ منها ] اي من السنة لكونهما منها [ لا ] يحتسب عند محمد رح [ ايام مرض احدهما ] اي الزوجين مرضا لا يستطيع معه على الوطئ وعليه الفتوى كما في الخزانة وعن صاحبين انها احتسب ان كانت اقل من نصف شهر وعن ابي يوسف رح ان مادون الشهر احتسب ولو يوما ولا يحتسب مدة غيبة احدهما وحبسها واحرامها كما في المحيط [ فان ] اثرانه [ لم يصل ] اليها [ فيها ] اي في السنة [ فرق بينهما ] اي قال الحاكم فرقت بينكما ان ابي الزوج عن تطليقها فيشترط للفرقة حضور الزوجين والقضاء وعن محمد رح انه لم يشترط كما في المحيط لكن في المضمورات وغيره ان الفرقة لم تقع الا بتفريق القاضي في رواية عن ابي حنيفة رح وعندهما يقع باختيارها وهو ظاهر الرواية [ ان طلبته ] اي الزوجة التفريق وفيه اشعار بان حقها لم يبطل بتأخير الطلب بل بقولها رضىت المقام معه [ وتبين ] بعد التفريق [ بطلقة ] لان دفع الظالم بترك الوطئ كاملا لم يكن الا به [ ولها كل المهران خلا ] المنصور منه الوطئ [ بها وتجب العدة ] احتياطا وان [ اختلفا ] في الوصول اليها قبل التاجيل فادعاه وانكرته [ وكانت ثيبا ] زایل البكارة بوجه [ او بكرًا فنظرت ] اليها [ النساء ] بان تمتحن بصب بياض البيض في موضع البكارة او بيضة الحمامة المطبوخة المنقشرة فان دخلت بلا عنف فتيب ولا فبكر



وقيل بالبول على جدار فان سال على الفخذ فثيب وفيه تردد فان موضع البكارة غير المبال و  
الاحسن المرأة العدل فانها كافيته وان كانت ثنتان فاحوط لان النابت بالضرورة يتقدر بقدرها كما في  
الكرمانى وغيره ومن الظن ان اللام يرد الى الجنس اذا الجمع غير مراد والجنس لم يدل على  
العدد عندنا كما تقرر [ فقلن ] بعد النظر انهما [ ثيب ] ثبت ثيابتها لكن لم يثبت وصوله ففي  
صورة الثيابة [ حلف ] الزوج بالله لقد اصبته [ فان حلف ] عليه [ بطل حقها ] في الفرقة  
بشهادتهن مع حلفه [ وان نكل ] اي امتنع الزوج عن الحلف بالسكوت او غيره [ او ] نظرن اليها  
فهن [ فلن ] انهما [ بكر اجل ] سنة فاذا مضت فان كانت ثيبا فالحقول له مع اليمين وان كانت بكرا  
نظرن اليها فان قلن ثيب حلف فان نكل خيرت كما في الهداية والكافي وغيرهما فلا بد من نظرهن  
مرتين مرة قبل الاجل للتاجيل ومرة بعده للتخير كما في الكفاية وغيرها فكلام المتن غير راف  
ككلام الشارحين [ ولو ] اقرانه لم يصل اليها [ واجل ثم اختلفا فالتقسيم هنا ] اي فيما اذا اجل ثم  
اختلفا [ كما مر ] من التقسيم فيما اذا اختلفا ثم اجل [ وبطل ] هنا [ حقها بحلفه ] من قبيل  
التجاذب فانه متعلق ببطل الاول لفظا وبه وبطل الثاني معنا [ حيث بطل ] اي فيما اذا كانت ثيبا  
او بكرا فقلن ثيب [ ثمة ] اي فيما اذا اختلفا ثم اجل [ كما ] بطل حقها [ لو اختارته ] اي الزوج  
قبل تمام السنة او بعدها ورضيت بالاقامة معه [ وخيرت ] بتخير القاضي [ هنا ] اي فيما اذا اجل ثم  
اختلفا فان اختارت زوجها او قامت عن محلها او اقامها اعوان القاضي او قام القاضي قبل اختيارها بطل  
خيارها وان اختارت الفرقة فقد مر [ حيث اجل ] اي فيما نكل او قلن بكر [ ثمة ] والنخى الذي نزع  
خصياه كالعنين فيه [ اي فيما مر من التاجيل ونحوه لبقاء الالة فيمكن الوصول اليها وان لم يحبل  
والعنين كالحكين من التعنين والاسم العناية هو الذي لا يصل الى النساء كلها او البكر فقط او  
بعض الثيب او البكر لمرض او ضعف او كبر من او سحر كما في الكافي وهذا شامل للخصى والمسحور  
وغيرهما مما ذكرنا كما لا يخفى [ وي ] الصبي [ المحبوب ] الذي قطع ذكره [ فرق ] بينهما  
فيشترط حضورهما والقضاء وفيه اشارة الى انه فرقة بغير طلاق لانه لبس باهل له وقبل بطلاق اذا  
الحاكم يوقعه والى انه فرق بين الزوجة والزوج بالغاً بالطريق الارلى وانه طلاق بلا خلاف كما في المحيط  
وغيره [ حالا ] لانه لا يفيد التاجيل [ بطلبها ] والمتبادر من كلامه انها لو تزوجت وهي عالة  
بحاله فلا خيار لها وقيل هذا في المحبوب واما في النخى والعنين فالخيار كما في المحيط [ ولا يتخير  
احدهما ] اي احد الزوجين في طلب التفريق [ بعيب الاخر ] سواء كان فاحشا او غيره كالجنون والبرص  
والجذام والفتق والرتق والحدري والحرب والزمانة وموء الخلق والمرض وغير ذلك سوى العناية  
والجب والخصاء لما مر فالبرص بياض في ظاهر الجلد يتشأم به والجذام داء يتشقق به الجلد وبنتن  
ويقطع اللحم كما في الطنبية والفتق بالتحريك ضيق الفرج خنقة بحيث لا يدخل الذكر فيه والرتق

بالسكون ما يمنع من دخوله فيه من غدة غليظة او لحمية غليظة او عظم كما في المغرب و بتخير عند  
مخرج الزوجة بالثلاثة الاول و بكل عيب لا يمكنها المقام معه الا بضرر \*

[ قصة \* العدة ] بالكسر لغة مصدر يستعمل بمعنى المعدود و شرعا قيل تربص  
يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول وفيه انه يشك بام الولد والصغيرة والموطوءة بالشبهة  
و بالنكاح الفاسد و بالمخلوبها خلوة صحيحة و بالمعتدين فانهم اكثر من اربعة عشر رجلا كما في النظم  
و غيره مع التسامح في الحمل والاحسن ايام يصير الزوج حلال بانقضائها [ لحرة ] مسلمة او كتابية  
ظرف لثبوت الخبر للمبتدأ [ تحيز للطلاق ] اي طلاق الفحل و الخصي و المجبوب و غيرها بعد  
الدخول و الخلوة الصحيحة فانه لو طلقها قبل الدخول او بعد الخلوة الفاسدة و الفساد لعجزه عن  
الوطي حقيقة لم يجب العدة ولا مرشعي كصوم الفرض يجب كما في قاضيان و ذكر في المحيط انه  
لا عدة بخلوة الرتقاء و ان الطلاق اعم من الرجعي و البائن بالكناية او الايلاء او اللعان او العنانة  
او ابائه عن الاسلام بعد اسلامها او ارتداده عند محمد ر ح او غير ذلك [ والفسخ ] بعد الخلوة كالفرقة  
بخيار البلوغ و العتق و عدم الكفاءة و تقبيل ابن الزوج و ابائها عن الاسلام بعد اسلامه و  
ارتدادها و ارتدادها عند الشيخين و ملك احد الزوجين صاحبه و غير ذلك [ ثلاث حيض كوامل ]  
من وقت الطلاق او الفسخ لا من وقت الخبر فلو طلقت في حيضة لم تعد من العدة [ كام ولد ] اي  
كالعدة لام ولد تحيض ثلاث حيض كوامل فلا عدة على قنة و مدبرة [ مات مولاه ] الراطي [ او اعتقها ]  
ذلك المولى فلو مات او اعتق وهي تحت زوج او عدته فلا عدة عليها من المولى لزوال فراشه بالتزوج  
[ او ] كامرأة [ موطوءة ] تحيض ثلاث حيض [ بشبهة ] كملك النكاح كمن استاجر فانه يجب العدة  
عنده خلافا لهما و كمن زفت الى احد من غير امرأته او كملك اليمين كجارية ابنه و ابنيه و امه او  
امرأته و قال اظن انها تحل لي فان الكل موجب للعدة كما في النظم [ او ] بسبب [ نكاح فاسد ]  
كالتمتع والموقت و بلا شهود و غيرها مما ذكرنا وفيه اشارة الى انه لا عدة على الموطوءة بانزلاء ولا على  
المخلوبها بالشبهة كما في شرح الطحاوي [ في الموت ] اي للموت على نحو ( فذلك الذي لم تنني فيه )  
[ والفرقة ] بقضاء او غيره كما في قاضيان و هما متعلقان بالموطوءة بهما [ و ] العدة [ لمن ] اي حرة او  
ام ولد او حرة موطوءة بهما [ لا تحيض ] للطلاق او الفسخ او موت مولاه او اعتاقها او الموت او الفرقة  
[ لصغر ] فيه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة و اكثر مشائخنا لا يطلقون لفظ الوجوب لانها غير  
مخاطبة وينبغي ان يقال ( عدت ما يد اشتر ) كما في المحيط وغيره [ او كبر ] اي بلوغ الى الاياس  
[ او ] لمن [ بلغت ] من حرة ونسوها [ بالسن ] سبع عشرة او خمس عشرة للطلاق ونسوة [ ولم تحض ]  
وانها لو حاضت فارتفع حيضها فان عدتها بالحيض الا اذا آبست فح بالاشهر بعده كما يأتي [ ثنية ]  
اشهر [ بالامه ] اذا اتفق ذلك في غرة اشهر او بالايام اذا اتفق في غيرها عند ابي حنيفة ر ح



وفي رواية عن ابي يوسف ر ح وعنه وعند محمد ر ح اتمام الشهر الاول من الرابع بالايام والباقي بالاهلة كما في المحيط وقاضيهان والنظم والتممة الحقايق وكذا في المبسوط فقد اشكل ما في النهاية عن المبسوط ان الخلاف في الاجارة واما العدة فبالايام بالاتفاق لكن في اجارة الصغرى ان العدة بالايام لا بالاهلة اجماعا [و] العدة لحرمة مؤمنة او كافرة صغيرة او كبيرة ولو غير مخلوبها [للموت] من وقته لا وقت الخبر [اربعة اشهر] هلالية اريومية كما مر وعشر من الليالي كما قال محمد بن الفضل او من الايام كما في ظاهر الاصول والاول احوط لزيادة ليلة كما في النظم وغيره لكن زيادتها محل تأمل ومائل الى ما في الكرمانى عن بعض الصحابة رض ان الايام تسعة والاحوط ما في الكافي ان الايام تابعة لليالي ومن الظن ترجيح الاول بتذكير عشر في قوله تعالى ( يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا ) فان المميز اذا حذف جاز تذكير العدد [ولامة] اي قنة او مدبرة او مكاتبة او ام ولد [تحيض] ويخلى بها للطلاق والفسخ او توطى بشبهة او نكاح فاسد للموت والفرقة [حيضتان] كاملتان [ولن] اي لامة [لم تحض] لصغرها وكبر يخلى بها للطلاق وغيره [او مات عنها زوجها] اي انفرد عن الزوجة زوجها بموته تحيض او لا ويخلوبها او لا [نصف ما للحرمة] اي التي لم تحض او مات عنها زوجها وهو شهر ونصف وشهران وخمس [و] العدة [للحامل] قبل وجوب العدة او بعده [الحرمة او الامة] الموطؤتين ولو بنكاح فاسد للطلاق والفسخ والموت والفرقة والعنق [وان مات عنها] زوج [صبي] لم يبلغ اثنتي عشرة سنة ولدت بعد موته لاقل من سنة اشهر عند ابي يوسف ر ح اربعة اشهر وعشر وعندهما [وضع حملها] كله ولو سقطا فانه اسم ما في البطن فلو خرج اقله والطلاق رجعي حل للزوج وطئه وان خرج اكثره بانته فلا يحل وقيل يحل والاول احوط وعن محمد ر ح ان العدة تنقضي بخروج البدن وهو من المكب الى الالية كما في المحيط [ولن] اي لحرمة او امة [حبلت] اي حدث حملها [بعد موت الصبي] المذكور في العدة او بعدها بان ولدت بعد موته لمتة اشهر فصاعدا عند العامة [عدة الموت] اي اربعة اشهر وعشر ونصف ذلك لانها لم تتغير بحدوث الحمل وفيه اشعار بان العدة لامرأة البالغ التي حبلت بعد موته وضع الحمل اذا ولدت لاقل من سنتين كما في التمرناشي لكن في الخلاصة وغيره لمن حبلت بعد موت الزوج عدة الموت [ولا نسب] يثبت من الصبي الميت [في وجهيه] اي ثبوت الحمل وحدوثه لان ادنى مدة مثبت للنسب اثنتا عشرة سنة وهو لم يبلغه كما في جامع الصغار وفيه اشعار بانه يثبت من غير الصبي في وجهيه الا اذا ولدت لاكثر من سنتين فيحكم بانقضائها قبل الوضع بمتة اشهر كما في التمرناشي [و] العدة [لامرأة الفار] اي الذي طلقها في مرض الموت [للبائن] او الثلث [ابعد الاجلين] اي العديتين ثلث حيض و اربعة اشهر وعشرا احتياطا وقال ابو يوسف ر ح ثلث حيض لانها مبانة وفيه اشعار ما بان امرأة الفار لم يتغير عدتها بموته

كما في قاضيخان [و] لامرأة الفار [للرجعي] واحدا او ثنتين [ما للموت] من اربعة اشهر وعشرا  
اجمعا [و] العدة [لمن اعتقت في عدة] طلاق [رجعي] صارت [كعدة حرة] وانقلبت اليها  
كانقلاب العدة بالشهور للصغيرة الى الحيض اذا رأت دما كما في الايضاح فاذا طلق امة صغيرة رجعيًا  
فعدتها شهر ونصف فان رأت دما صار عدتها حيضتين فان اعتقت صارت ثلث حيض فان مات  
زوجها قبل انقضائها صارت اربعة اشهر وعشرا فعلى امرأة واحدة حظ من اربع عدد [و] لمن اعتقت  
[في عدة] طلاق [بائن] واحدا او اكثر [او] في عدة [موت كاملة] اي كعدة امة حيضتين او  
شهر ونصف او شهرين وخمس بلا انقلاب الى عدة الحرة [و] امرأة [أيمة] اي بالغة الى خمس و  
خمسين سنة وعليه الفتوى كما مر او خمسين سنة و به يفنى اليوم كما في المفاتيح اوستين سنة او ثلث  
وستين كما في النظم او ثلثين و عنه انه مفروض الى مجتهد الزمان وقد ربح بعض بعدم روثه الدم مرة  
وقيل مرتين وقيل بثلاث وقيل بستة اشهر فينقضي العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالك رح  
فلو قضى به قاض نفل وكذا في ممتدة الطهر وهذا مما يجب حفظه كما في الخزائن وذكر في الزاهدي  
انه لو ارتفع حيضها تنتظر تسعة اشهر بان بان بها حبل والا اعتدت بثلاثة اشهر بعد ما به اخل مالك  
رح ويختي به بعض اصحابها واستاذينا رح للضرورة [رات الدم بعد عدة الاشهر] اضافة بيانية اي  
بعد مضي العدة والفراغ من اشهرها اذ لامية اي ايام معدودة من الاشهر الثلاثة [تستأنف] اي  
تبتدأ العدة [بالحيض] ولا تعد من العدة ما مضى منها ولورات الدم بعد الاشهر وفيه اشارة الى  
انها لو فرغت وتزوجت باخر ثم رأت دما كان نكاحها فاسدا وعليه العدة بالحيض كما في النظم لكن لو قضى  
القاضي بجواز النكاح ثم رأت الدم لم يكن فاسدا والاصح ان القضاء ليس بشرط لجوزة كما في المضمورات  
فما رأت من الدم استحاضة وهو الصحيح كما في الخلاصة واليه اشار المصنف رح في الحيض فما ذكر  
ههنا مجرد تنبيه على الخلاف [كما تستأنف] العدة [بالشهور من حاضت حيضة] او حيضتين [ثم آتت]  
اي لا يعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر فكان الطلاق قد وقع قبيل الاياس هكذا لاح على  
المصنف رح من الوقاية وذلك منطوق عبارته وعبارة سائر الكتب اجمع واكع وهو منصوص عليه في  
متن المبسوط في آخر باب الرجعة فمن الظن السوء نسبة المصنف الى التوهم والقول بان معناه كما يبدأ  
اعتبار العدة بالشهور ويعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر [و] يجب [على معتدة] الطلاق  
والفسخ والموت وغيرها [وطئت بشبهة] من قبل الزوج او الاجنبي [عدة اخرى] للوطئ وفيه  
اشعار بانه لو وطئها مبنوتة مقرا بالطلاق لم تستأنف العدة وان لم تقربه تحتأنف كما في المحيط  
[وتدأخلنا] اي تشارك العدان في دخول بعض من كل منهما في الآخر وكان السبب الاول  
والثاني وقعا معاني الوقت الثاني فيعتد منه سواء كانتا من رجلين او من رجل من جنسين كما تنوفى  
عنها زوجها اذا وطئت بشبهة او من جنس [فاذا تم] العدة [الاولى انقضت بعض] لعدة [الساوية]



وعليها ان يتم ما بقي منها فالمطلقة البائن اذا وطئها الزوج الاول او رجل آخر بشبهة بعد انقضاء الحيضة ثم انقضى حيضتان كانتا للاولى والثانية معا فاذا مضى حيضة كانت للثانية خاصة ولا نفقة فيها لانها عدة الوطئ لا عدة النكاح وكذا اذا انقضى حيضتان ثم وطئها كما في المحيط ويمكن ان ينقضي العدتان معا كما اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ما انقضى شهر منها فحاضت ثلثا آخرها آخر ثلثة اشهر وعشر [ وعدة ] اي ابتداء عدة [ النكاح ] الغامد عقيب تفريقه [ اي زمان يصلح لابتدائها بعيد التفريق بالموت او القضاء او غيره فلا يشكل بما اذا فرق في الحيض او بعيدة بقرينة ما مر من الحيض الكوامل [ او ] عقيب [ عزمه ترك الوطئ ] بان يقول صريحا عزمتم على ترك وطئها او وطئك كما في الكرماي قيل هذا في المدخولة واماي غيرها فان يتركها على قصد ان لا يعود اليها اصلا كما في المستصفى وليس في الكلام ان يشترط لكون العزم تركا للوطئ ان يقول تركتك ونحوه كما ظن وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول ابي يوسف رح وفي الفصولين ان ابتدائها من حين التفريق عند الثلثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة الصحيح عقيب الطلاق او الموت لانه السبب كما في الهداية لكن في الاسرار ان السبب نكاح متأكد بالدخول وما يقوم مقامه [ و تنقضي العدة ] اي عدة النكاح او الوطئ [ وان جهلت ] الزوجة سببها من الطلاق او الموت او غيرها فاذا بلغها طلاقه او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشعار بانه لو اقربا لطلاق فقد انقضت من وقته وهذا اذا صدقته والا فمن وقت الاقرار وهذا في حق النفقة والسكنى واماي في حق النزوج باختها او اربع سواء فمن وقت الطلاق كما في الكافي [ وان نكح معتدة ] نكاحا صحيحا او فاسدا [ من ] طلاق [ بائن ] عن نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزمه المهر ولا العدة بالاجماع كما في الصغرى [ وطلق قبل الوطئ ] ولو حكما [ يجب ] عليه [ مهر تام ] عندهما ونصف مهر عند محمد وزفر رح [ و ] يجب [ عدة مستقبلة ] بفتح الباء اي مبتدأة كما في المغرب فلا يعد ما مضى منها عندهما ويعد عند محمد رح فعلية اتمام العدة الاولى كما في الكافي [ ولا عدة على ذمية ] اي كتابية [ طلقها ] او مات عنها [ ذمي ] عنده اذا كان ذلك منهم تدبيرا واما عندهما فعليه العدة وانما تعرض بها لانه لا عدة على حريبة طلقها حربي بالاتفاق وانما قال ذمي لانه لو ضيقها مسلم فعليه العدة [ ولا ] على [ حريبة خرجت لنا مسلمة ] او ذمية او مستامنة فالاسلام ليس بشروط وإنما الشرط الخروج على نية ان لا تعود اليها كما في النهاية لكن في نكاح الهداية والمضمرة وغيرهما ان الخروج ليس بشرط لانهم قالوا انها لو اسلمت في دار الحرب ومضى ثلث حيض نأنت منه ولا عدة عنها عنده خلافا لهما [ اد الجامل ] فان عليها العدة سواء كانت ذمية او حريبة عنده وعنه جوز نكاح الحريبة ولا يبطء حتى تضع الحمل وهو اختيار الكرخي كما في المحيط ونحوه [ اي تلافى وجوبا على فوت نعمة النكاح من ] احداث الزوجة احدا فهي محدة ( او من تحل

بالضم أو الكسر إذا فهي حادة أي امتنعت من الزينة بعد وفات زوجها كما في الصحاح [معتدة  
البائن] بالطلاق أو الأيلاء أو اللعان أو فرقة أخرى كما في المصارع [والموت] حال كونها [كبيرة  
مسلمة] حرة أو أمة فلا يجب الحداد على المطلقة قبل الدخول أو المطلقة الرجعية والصغيرة والكتيبة  
و يجب على قنة و أم ولد و مكاتبه بانت أو ماتت أزواجهن كما في النظم وينبغي أن يقول  
مكلفة بدل كبيرة لأنه لا حداد على المجنونة كما في الاختيار وغيره وذكر في السراجية أن المطلقة  
الرجعية يستحب لها التزيين والتطيب ولبس أحسن الثياب لترغيب الزوج [بترك الزينة]  
ظرف تحد و الزينة ما تزينت به المرأة من حلي أو كحل كما في الكشف فقد استدرك ما بعده  
ويؤيده ما في قاضيخان أن المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو الخضاب ولبس المطيب وكذا ما يأتي من  
المحيط [ولبس] الثوب [المزفر والمصفر] أي المصبوغ بالزعفران والعصفر بالضم بالفارسية (بم)  
وكذا لبس القصب والخز و عن أبي يوسف رح لا بأس بالقصب والخز الأحمر كما في الاختيار  
والمراد من الثوب ما كان جديدا يقع به الزينة والأفلا بأس بلبسه لأنه لا يقصد به الاستر العورة  
والأحكام تبني عن المقاصد كما في المحيط [والدهن] بزيت أو غيره ولو غير مطيب والدهن  
بالفتح والضم [والحناء] أي الاختضاب به [والطيب] أي استعماله في البدن أو الثوب [واللحل]  
بالفتح والضم أي الاكتحال به [الأبعدر] بأن كانت فقيرة لا تجد إلا هذه الأثواب أو اشتكت  
رأسها أو عينها أو اعتادت الدهن أو أكتحلت للمعالجة أو امتشطت بالأسنان المنفرجة لدفع الأذى  
فحينئذ لا بأس به لأنه واجب الدفع شرعا فكيف تناسف عليه وأما الامتناع بالطرف الآخر فللزينة فلم  
يحل كما في المحيط [لا] تحد بترك الزينة أم ولد [معتدة عتق] بموت المولى أو اعتاقه والعتق المضاف  
إليه [و] امرأة معتدة [نكاح فاسد ولا تخطب] بالضم وهو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة  
بالضم والكسر لكن الضم يختص بالوعظ والكسر بطلب المرأة [معتدة إلا تعريضا] هو كلام له  
وجهان من صدق وكذب أو ظاهر وباطن كما في المغرب والتحقيق أن التعريض هو أن يقصد من  
اللفظ معناه حقيقة أو مجازا أو كناية ومن السياق معناه معرضا به فالمرحوم له والعرض به كلاهما  
مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج إليه جئتكم لاسلم عليكم فيقصد  
من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء وحسبك بالتسليم مني التقاضا وفيه إشارة إلى أنه لا يصرح  
بتزويجها بعد انقضاء العدة مثل أن يقول أنكحك أتزوجك بل يقول مثل أريد أن أتزوج امرأة  
أنك لجميلة أني حسن الخلق كثير الانفاق محسن إلى النساء ولني جواز التعريض لكل معتدة مع  
أنه لا يجوز للمعتدة الرجعية أصلا وكذا معتدة البائن كما في النهاية وغيره عن شرح التاويلات  
لكن في المختار أنه يجوز كما للمتوفى عنهما زوجها اتفاقا ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطى  
بالشبهة وفرقة ونكاح فاسد وينبغي أن تعرض للاثنين بخلاف الآخرين وفي ظهري لا يجوز



خروجها من البيت بخلاف الارليين وفي المضمرة ان بناء التعريض على الخروج [ولا تخرج معتدة الرجعي والبائن] اذا كانت حرة مكلفة فاما الامة فعن محمد رح انها تخرج بلا امر المولى وكذا الصبية الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا يخرج حينئذ الا باذن الزوج كما في المحيط والكتابية بمنزلة الصبية كما في قاضيان وكذا المجنونة والمعتومة والذمية كما في المختار وقد مرت معتدة غير الرجعي ويشتمل البائن المختلة وفي المختار لو انها اختلعت على ان لا نفقة لها قيل تخرج نهارا لمعاشها والاصح ان لا تخرج كالمختلة على ان لا سكنى لها فانها لا تخرج [من بيتها] الذي كانت تسكنه وقت الفرقة بقوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) الآية وفيه اشارة الى انها لا تخرج الى صحن الدار وهذا اذا كانت في الدار منازل لغيرهم لان صحنها بمنزلة السكة والافتحرج والى ان المعتدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسد لا تخرج اصلا لا ليلا ولا نهارا ولو اذن الزوج لان الاعتداد في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا لضرورة كما في المحيط [وتخرج معتدة الموت] للمعاش لانها بلا نفقة [في الملوين] اي الليل والنهار [وتبيت] اي تكون في جميع الليل او اكثره [في منزلها وتعتد] المعتدة [في منزلها] اي منزل زوجها [وقت الفرقة] اي فرقة كانت [و] وقت [الموت] ظرف المنزل لاصفته والا لزم حذف الموصول مع بعض الصلة ولا دلالة للطرف على المعرف وفيه اشعار بانها لو طلقت غائبة عادت الى منزلها والتدبير في اختيار المنزل في الوفات والبائن والزوج غائب اليها وفي الرجعي اليه كما في المحيط [الا ان تخرج] المعتدة بان كان المنزل عارية او موجرا مشاهرا واما ان اوجر مدة طويلة فلا تخرج كما في المحيط [او] ان [خافت تلف مالها] في ذلك المنزل بالسرقه او الحرق او الغرق [او] خافت [الانهدام] اي انهدام المنزل وفيه اشعار بانه ان خافت بالقلب من ام الميت خوفا شديدا فلها ان تخرج كما في قاضيان [اولم تجد] المعتدة [كراء البيت] الذي آخذه الزوج ومات فاجر عليها في مالها فلوام تجد الكراء تخرج فاذا خرجت انتقلت حيث شأت الا ان يكون مبتوتة فتنتقل حيث شاء كما في المختار [ولا بد من سترة] اي متر وحجاب [بينهما في البائن] واحدا او اكثر [وان ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه] فجاز خروجها ولا يجوز ان يحتكما بدون السترة [وكذا] الاولى خروجه [مع فسقه] في الكافي ان كان فاسقا تخاف منه فليخرج الى منزل اخر [وحسن ان نجعل] اي يجعل القاضي [بينهما] امرأة ثقة [قادرة على الحيلولة] والمنع عن الوطي [ولو ابانها] الزوج واحدة او اكثر [او مات عنها في سفرهما] في مصر او مفازة بقربنة قوله وان كان في مصر فالتفسير بغير موضع الاقامة ظن ولو من المصنف ونما قيد بالابانة لانها لو طلقها رجعيا في مفازة وبعدها عن مصر والمقصد مسيرة سفر تبعته في الذهاب ولو كان البعد عن مصر مسيرة خيرة ولو كان بعكس رجعت [فان كان بعدها عن مصرها] الذي انشأ منه او بعدها [عن مقصدها] الذي

يتوجهان اليه والمقصود بكسر الصاد اهم مكان من يقصد بالكسر [مسيرة سفر] اي ثلاثة ايام و  
لياليها [وعن الآخر] اي المصر او المقصد [اقل] من مسيرة سفر [تتوجه] المرأة [اليه] اي الى  
الآخر الاقل مصرا كان او مقصدا وفي النهاية ان كان بينها وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام رجعت  
الى مصرها وان كان البعد من المقصد اقل من المسيرة [والا] يكن بعدها كذلك بان كان البعد عن  
كل منهما مسيرة سفر او اقل منهما [خيرت] بين الرجوع الى مصرها وبين التوجه الى مقصدها  
[معها ولي] اي محرم سواء كان عصبة [اولا والعود] الى الرجوع الى مصرها في الصورتين  
[احمد] واولى من المقصد لتعتد في منزله ولو اكتفى بالاسمية لكان كافيا [وان كانت] قد  
ابانها او مات عنها في سفرهما [في مصر] اي موضع اقامة ولوقرية وبعدها عن كل من المصر  
والمقصد مسيرة سفر بقرينة قوله ثم يخرج بمحرم لان الخروج الى ما دون السفر يجوز بلا محرم  
[تعتد] المرأة [ثم] اي في المصر ولو معها محرم وهذا عنده واما عندهما فتخرج مع المحرم وفي  
المشارع وقاضينا انها ان كانت في مفازة وكل منهما مسيرة سفر سارت الى ادنى موضع فيه امن و  
ان كانت في ما من تربصت فيه عنده وقلنا اذا وجدت محرما خرجت معه الى ايها شاءت والا تعتد ثم  
[ثم] اي بعد الاعتداد في المصر [تخرج] المعتدة منه [بمحرم] اي بسببه او معه وذكر في  
النتف اذا لم يكن لها محرم اقامت في المصر حتى تنقضى عدتها او تجد محرما واذا وجدت قوما  
فيهم نساء فامنت على نفسها تتوجه او ترجع معهم \*

### [فصل \* الحضانة] بالكسر لغة مصدر حضن الصبي اي رباه كما في المقائس

وشرعا تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة قبل الفاقة او بعدها [للأم] اي لام الصغير ما لم  
يستغن ونفقتها على الاب حيا وعلى ذي رحم الصغير على قدر الارث ميتا [بلا جبر] اي بلا اكراه  
للأم على اخذه اذا ابت مطلقا كما ذكره البقالي وفي الكرمانى انها لا تجبر الا اذا لم يكن له ذو رحم  
محرم فاجبرت حينئذ وفيه اشارة الى انها اولى من المحرم وان طلبت اجرا والمحرم لم يطلبه  
والاصح ان يقال لها امسكبه او ادفعه الى المحرم كما في النظم والى انه يدفع اليها بلا طلبها  
لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للحضانة [قد طلقت] اي اوقعت بينهما فرقة  
سواء كانت بالطلاق او الموت او غيره [اولا] تطلق [ثم] اي بعد الام بان ماتت او لم تقبل  
او تزوجت بغير محرم [امها] اي لام الام وان علت وعن ابي يوسف رح ان ام الاب  
اولى من ام الام [ثم ام ابيه] اي الصغير وان علت وهذا اولى مما في بعض النسخ  
(من امه) اي الاب لانه يلزم الحذف او الانتشار [ثم اخته] اي الصغير [لاب وام تم] اخته  
[لام ثم] اخته [لاب] وفي اختيار عن ابي حنيفة رح تاخيرها عن الخالة ثم بنت اخته لاب  
وام ثم لام ثم لاب وام يذكره استغناء بالاصل عن الفرع كما هو العادة فكلامه ليس بقاصر كما ظن



[ ثم خالته كذلك ] اي خالته لاب وام ثم لام ثم لاب ثم بنت خالته كذلك [ ثم عمته كذلك ]  
ثم بنت عمه فالولاية من قبل الام لانها اشفق وفي المحيط لا حضانة لنبت الخالة والعمة كبنت الخال  
والعم [ بشرط حريتهن ] ظرف الطرف اي للام وغيره [ فلا حق ] في الحضانة [ لامة ] اي قنة ومديرة  
و مكاتبة [ وام ولد ] كمن اذا اعتقن صرن كالحرائر وفي المشرع ان الامة اذا فارقتها زوجها  
فالحق للمولى وان كان الاب حراً ولا يفرق بينه وبين امه ولا يخفى استغناء الامة عن ام ولد  
[ والدمية ] لا المرتدة [ كالسلمه ] في حضانة ولد المسلم [ حتى يعقل ] اي يدرك [ ديناً ] فحينئذ  
يؤخذ عنها جارية كانت او غلاماً لعدم الامن من تعليم الكفر [ وبنكاح غير محرم ] من الصغير  
مجرور بالاضافة ويجوز نصبه بالمفعولية والفاعل مسحقة الحضانة [ يسقط ] منها [ حقها ] اي حق  
الحضانة فاذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن كما في المحيط [ و  
بمحرم ] اي بنكاح محرم منه [ لا ] يسقط حقها [ كام ] الصغير [ تكف عمة ] اي الصغير [ و ]  
مثل [ جدة ] ام الام او الاب [ تكف جده ] ابا ابي الصغير او ابا امه [ ويعود الحق ] اي حق الحضانة  
اليها [ بزوال نكاح سقط ] ذلك الحق [ به ] اي بذلك النكاح والاحسن بزواله فلولم تقر بالنكاح او  
اقرت بالبينونة صدقت كما في المحيط [ ثم ] اي بعد فقد النساء المذكورات الحضانة [ للعصبات على  
ترتيبهم ] في الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه  
واذا اجتمع مستحقوا الحضانة في درجة فالأورع ثم الامن كما في الاختيار [ لكن لا يدفع صبية ] اي  
لا يدفع القاضي صبية لا صبياً [ الى عصة غير محرم ] الا اذا لم يوجد محرم فدفع الى افضل موضع  
[ كمولى العتاقة وابن العم ولا ] يدفع صبي وصبية [ الى ] عصة [ فاسق ] ولو محرماً كما في الكافي  
[ ما جن ] اي شخص لا يبالى بما صنع وما قيل له كما في المغرب [ ولا يخير ] في المقام مع ايها  
شاء طفل مميز ولا ينظر الى سبع سنين كما قيل في الحقائق وفيه اشعار بأنه يخير اذا بلغ كما في الهداية  
واطفال كالصبي من التولد الى الاحتلام الا انه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كما في المغرب [ والام  
والجدة ] ام الام او ام الاب [ احق به ] اي الابن الصغير [ حتى ياكل ] وحده [ ويشرب ] وحده  
[ ويلبس ] وحده [ وبسبي ] اي يمكنه ان يفتح سراويله عند الاستنجاء ويشده بعده كما في  
الكرواني [ وحده ] حال اذ ظرف وقدره ابو بكر الرازي بتسع سنين والخصاف بسبع وعليه الفتوى  
كما في الخزانة وغيره [ وهما ] احق [ بالست ] الصغيرة [ حتى نحيض ] او تبلغ بالسن وفي الدظم تصوير  
دنت اربع عشرة سنة [ و ] روي ههنا [ عن محمد ] رح انهما احق بها [ حتى تشتهي ] اي تبلغ حد الشهوة  
كما مر في النكاح [ وهو المعتمد علامة ] لما بغت به [ لفساد الزمان ] اي اهل الزمان [ وغيرهما ] الام  
والجدة ممن يستحق الحضانه احق بالنسب [ حتى ينتهي ] وقبل حتى تستغني عن الخدمة واذا  
استغني المولى عند واحدة من فالاولى اقربهم تعصياً فالاب ثم الجد الاقرب فالاقرب كما في الاختيار

[ولا نساfer] امرأة [مطلقة] انقضت عدتها [بولدها] اي لا تخرجه من بلد الى آخر [الا الى وطنها الذي نكحها فيه] فلا تخرجه الى بلد ليس وطنها لها وان وقع النكاح فيه في رواية الاصل و تخرجه في رواية الجامع الصغير والاول اصح ولا الى وطنها الذي لا يعقد فيه فيلزم ان لا تخرجه الى بلد ليس وطنها لها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج الى الولد امكه ان يبيت في اهله وحكم القريتين كالبلدين ولها ان تخرجه من القرية الى البلد القريب للتأديب دون العكس الا اذا وقع العقد فيه لان (اهل الكفور اهل القبور) ولا يخرجه الى دار الحرب اصلا انك في الكافي [وهذا] اي السفر بالولد الى الوطن [للام فقط] فلا يخرجه الاب الا ان يستغنى ولا عيرة ممن يستحق الحضانة نظرا للمصغر \*

[فصل \* اقل مدة] استقرار [الحمل] بالفتح اي حمل المرأة مما في البطن من الولد [ستة اشهر] يومية فان عشرين ومائة لنفخ الروح وستين لصلب الاعضاء كما في الحديث فلوجأت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه لتيقن العلق قبل النكاح كما في الكافي [واكثرها] كثيرا [سنتان] وغالبها تسعة اشهر [فيثبت] من زوجها [نسب ولد] الزوجة [معتدة] الطلاق [الرجعي] وفيه اشعار باشتراط النكاح الصحيح له مع ان الفاسد كالصحيح في ذلك الا انه اعتمد على ما مر في النكاح والنسب اشتراك من جهة احد الابوين كما مر في النكاح [وان جاءت به] اي بالولد [لاكثر] اي بعد الاكثر [من سنتين] من وقت الفرقة لاحتمال العلق في العدة بامتداد الطهر [ما لم تقر] المعتدة ظرف يثبت [بانقضاء العدة] فلو اقرت به في مدة محتملة الانقضاء ثم جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبه [فيثبت الرجعة] بوطئه فان الظاهر انتفاء الزنا والحكم بابقاء النكاح اسهل من الحكم بانشائه فلا تساهل في التفريع كما ظن [وان جاءت به] [لاول منهما] اي السنتين [لا] يثبت الرجعة لاحتمال العلق قبل الفرقة [وان] يثبت نسب ولد امرأة [مبتوتة] اي مختصة او مطلقه بائنة او ثلث والاصل مبتوتة اي مقطوعة عن النكاح او مستوت طارقيها [ولدت لاقل منهما] اي السنتين من وقت البينونة ما لم تقر بانقضاء العدة فانه قبل في المعطوف عليه فلو اقرت به ثم ولدت لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه لانها اخطأت في الاقرار وان ولدت لاكثر فلا كافي وامتداد ان تكون مدخوله ولا فان ولدت لستة اشهر فصاعدا لم يثبت اذ العلق متوهم وان ولدت لاقل يثبت لنعلم بالعلق كما في مبسوط صدر الاسلام [لا] يثبت نسب ولد مبتوتة ولدت [لثماهما] لتيقن حدوث الحمل بعد الفرقة كما في الدراية والذفي مكن في المحيط وشرح الطحاوي والايضاح وشرح الرقاع وغبرها انه يثبت نسبه بلا دعوة وبه يشعر قوله وكتبنا سنن في البدعوة بانفسر اي بان بدعي الزوج له ولده فثبت نسبه كما في الهداية والكافي مكن في شرح الطحاوي بدعوة مشروعة في الولادة لاكثر منهما وهل احتاج الى تصديقها فيه رويتهن وكتبنا مشير الى ان مرة وكذت له



لم يثبت نسبه بلا دعوة فلو عزل عنها وولدت فإن ظن انه منه أم ينفعه كما في المحيط [ ويحمل ] ثبوت النسب بالدعوة [ على رطبها بشبهة ] وظن انه جاز [ في العدة ] ظرف الوطى وفيه دلالة على انه ليس بزنا وقيل انه زنا سقط حده بادعائه الشبهة وقيل انه محمول على انشاء نكاح آخر كما في مبسوط صدر الاسلام [ وإذا جحد ] الزوج وانكر [ ولادة زوجته ] مسلمة كانت او كتابية حرة او امة [ تثبت ] الولادة [ بشهادة امرأة ] واحدة حرة عدل كما هو المتبادر فلو نفاه لأعن والزوجه تشير الى انها غير مطلقة فلو طلقها ولو رجعا لم يثبت نسبه بشهادتها الا اذا كان الحبل ظاهرا او اقر بالحبل وهذا عنده واما عندهما فيثبت بشهادتها مطلقا كما في قاضيان والشهادة دالة على انه لم يثبت بدونها والصحيح انها لا يشترط كما في الكافي \*

[ فصل \* يجب ] اي تفرض [ النفقة ] لغة اسم من الانفاق والتركيب دال على المضي بالبيع نحو نفق البيع نفقا بالفتح اي راج او بالموت نحو نفقت الدابة نفقا اي ماتت او بالفاء نحو نفقت الدراهم نفقا اي فنتت كما في المفردات وشريعة ما يتوقف عليه بقاء شيء من نحو مأكول وملبوس وسكنى فيتناول نحو العبيد فان مالكة مجبور على الانفاق عليه بالانفاق وكذا البهائم عند ابي يوسف رح واما عند غيره فيفتى به ديانة واما العقار فلا يفتى به الا ان تضييعه مكروه كما في المحيط وغيره وقال هشام سالت محمدا عن النفقة فقال انها الطعام والكسوة والسكنى كما في الخلاصة وذكر في قاضيان ان النفقة الواجبة هذه الشئ الا ان اكثرهم (منهم المصنف رح) ذهبوا الى انها الطعام والنخبوم مع اللحم اطلق ومع الدهن اوسط ومع اللبن ادنى وذا غير لازم لاختلاف الاحوال كما يجي [ والكسوة ] بالضم والكسر اللباس كما في المغرب وغيره او اللباس كما في الناج وغيره وفيه تردد وقد روي عن حماد بن عمارين وملحفة وسراويل وجبة كلاهما في الشتاء لكنه لا يلزم لتغيير الاوقات [ والسكنى ] اسم من الاسكان لا من السكون كما في الصحاح فتسكن في بيت يجب الزوج لكن بين جيران الصالحين كما ياتى وهذه الاسماء ان حملت على المعاني المصدرية والا يحتاج الى تقدير نحو الاداء [ على الزوج ] اي رجل حر او عبد بنكاح صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة في الغاسد ولو كان الزوج [ صغيرا لا يقدز على الوطى ] لان سبب الجواب الاحتباس بحيث يتعبد له الاستداع بهارطيا او دواعي فانه يعجزها عن الاكتساب ثم لا فاق [ للعرس ] بالكسراي لاجل امرأة الرجل كما في الصحاح والمغرب وغيره فلا يتناول الصغيرة [ مسلمة او كافرة ] موطوءة او غيرها حرة او امة ولو عنية [ كبيرة او صغيرة قوطاء ] اي تصلح للوطى في الحيلة بلا منع نفسها عنه فنسب نفقة الرثاء والقرباء او غيرهما مما لا تمنع الوطى ولا اعتبار لكونها مشتهاة على الصحيح [ بقر حالها ] اي الزوجين وعاليه الفتوى كما في الهداية وذكر في الخزانة انه بقدر حالها فينفق بقدر ما يقدره الباقي دين عليه لكن في ظاهر الزاوية انه بقدر حاله وهو الصحيح فوجب بقدر واقته

وان كانت مفوطة اليسار كما في المضمورات [ في الموسرين ] من الزوجين [ نفقة ] اهل [ اليسار ] ككسوتهم واليسار اسم من اليسار الاستغناء [ وفي المعسرين نفقة العسار ] اسم من الاعسار الافتقار يستعمله بعض اهل العلم الا انه غير مسموع كما في الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وانه ارتكبها لمزاوجة اليسار لكنه ليس في اختيار غير الواضع [ وفي ] الزوج [ الموسر ] الزوجة [ المعسرة ] بين الحالين اي بين اليسار والعسار [ وفي عكسه ] اي عكس ذلك بان كانت موسرة والزوج معسرا [ بين الحالين ] اي نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين لما تقرّر في الشرع والاطلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع والرخص والغلاء فيقدر ما يكفيها بقول عدل .  
 ع .نا او قيمة وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة دراهم او خمسة ولو كان احدهما معسرا فخبز البر وباجة او باجتان فيفرض كل شهر وقال السرخسي انه غير لازم وقيل في المحترف كل يوم وفي التجار كل شهر وفي الدهقان كل سنة كما في الزاهدي والى ان الزوج يلي الانفاق فلا ضرورة الى القاضي الا اذا قدر ما يكفي فان للقاضي ان يزيد على ما فرض وينقص عنه للغلاء والرخص والمستحب ان يطعمها ما ياكله لانه مأمور بحسن المعشرة والاكتفاء مشعر بان الكسوة كالنفقة فيما ذكرنا ولذا لو هلكا قبل مضي الوقت لم يقض عليه ببدلهما حتى يمضي كما في المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة الكسوة في النساء ستة اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر [ ولو ] كانت العرس [ هي في بيت ابوها ] بلا طالب الزفاف وقال بعض ائمة بلخ انها لا تستحق اذا لم تزف اليه واقتوى على الاول فلو امتنعت عن الانتقال اليه لاستيفاء مهرها المعجل كان لها النفقة كما في المحيط [ او مرضت ] اي حدث لزوجة صحيحة في بيت ابوها مرض [ في بيت الزوج ] فبنفق عليها في بيته الا ان يتناول فتسقط لانها صارت كصغيرة فان قلت لافائدة المظرف لانها لو مرضت في بيت الاب ثم زفت الى بيت الزوج مريضة قالوا لها النفقة كما في قاضيخان قلت الاحالة على الغير مشعر بالضعف والخلاف مع انه روي عن ابي يوسف رح لان نفقة لها ان كانت لا تطبق الجمع وفي الفصوليين انهم قالوا انها تجب النفقة للمريضة في بيته اذا تمكن من الانتفاع بها بوجه والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انها لا تستحق ثمن الادوية كما في المحيط [ لا ] تجب النفقة [ لناشئة ] ما دامت على تلك الحالة ثم وصفها على وجه الكشف فقال [ خرجت ] الناشئة [ من بيته ] خروجا حقيقيا او حكما [ بغير حق ] واذن من الشرع فمن النواشز ما اذا منعت نفسها لاستيفاء المهر بعد ما سلمتها كما قالوا وليست بناشئة عنده واما اذا كان الزوج ساكنا معها في منزلها فمنعته عن الدخول عليها فانها ناشئة الا اذا منعت ليتحولها الى منزله او يكتري لها منزلا فح لا تكون ناشئة كما في قاضيخان واما اذا سلمت نفسها بالنهار او الليل فقط فلا نفقة لمحترفات لم تكن مع الزوج الا بالليل كما قال الزاهدي واما اذا ابت ان يتحول معه الى منزله او بلد يريد و قد اوفى مهرها فلما سكنها في ارض الغصب فامتنعت منه ليست بناشئة كما في المحيط



وَمَا ذَكَرْنَا فِي أَثْنَاءِ الْمَسَائِلِ ظَهَرَ فَائِدَةُ الْقَيْدِ [وَلَا لِلزَّوْجَةِ] مَحْبُوسَةً بِلَدَيْنِ [وَأَنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى إِدَائِهِ أَوْ زَفْتٍ أَوْ فَرَضْتَ لَهَا لَأَنْ الْاِحْتِبَاسَ لَا يَفُوتُ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ وَهَذَا عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ حَبَسَ بِلَدَيْنِ قَدَرٌ عَلَى إِدَائِهِ أَوْ بَغَيْرِ حَقِّ فَلَهَا النِّفَقَةُ وَإِلَى أَنَّهَا لَوْ حَبَسَتْ ظُلْمًا وَجِبَ النِّفَقَةُ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَافًا لَهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْمَحِيطِ فَأَحْسَنُ الْإِدَاءِ تَرْكُ الدَّيْنِ [وَمَرِيضَةً] فِي بَيْتِ أَحَدِ الْإِبْرَةِ [لَمْ تَزَفْ] إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ أَيْ لَمْ تَزَفْ إِلَيْهِ أَوْ زَفْتٍ وَقَدْ خَرَجْتَ إِلَى بَيْتِ أَحَدِهِمَا زِيَارَةً وَهِيَ بِحَالَةٍ يُمْكِنُ أَنْ تَحْمِلَ فِي مُحَقَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا إِلَى بَيْتِهِ وَالْأُفْلَحُ النِّفَقَةُ كَمَا فِي الْمَضْمُونَاتِ وَذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ إِذَا مَرَضَتْ فِي بَيْتِ الْآبِ مَرَضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الرُّطْبِيِّ وَلَمْ تَزَفْ إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَمْنَعْ نَفْسَهَا عَنْهُ بِغَيْرِ حَقِّ وَجِبَ النِّفَقَةُ [وَلَا لِلزَّوْجَةِ] مَغْضُوبَةً كَرَاهَا [وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ النِّفَقَةُ وَالْأَحْسَنُ تَرْكُ الْقَيْدِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ إِذَا رَضِيَ بِهَا] [وَحَاجَةً] أَيْ حَالُ كَوْنِهَا [لَا] يَكُونُ [مَعَهُ] أَيْ الزَّوْجُ حَجَّ الْإِسْلَامَ قَبْلَ تَسْلِيمِ النَّفْسِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا ذَكَرَهُ الْخَصَافُ وَقَالَ الْقُدُورِيُّ لَوْ بَنَى بِهَا ثُمَّ حَبَسَتْ مَعَ مُحَرَّمٍ فَلَهَا النِّفَقَةُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ لَهَا نِفَقَةً لِمُدَّةِ الدَّهَابِ وَالْمَجْعَى لَكِنْ يُعْطِيهَا نِفَقَةُ شَهْرٍ لَأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ نِفَقَةُ الْحَضَرِ وَهِيَ تَفْرُضُ لَهَا شَهْرًا فَشَهْرًا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا ارَادَتْ حَجَّ الْإِسْلَامَ يَوْمَ مَرِّ الزَّوْجِ بِالشَّوْجِ مَعَهَا وَبِالِاتِّفَاقِ عَلَيْهَا الْكُلُّ فِي الْمَحِيطِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا نِفَقَةَ فِي حَجِّ النِّفْلِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ [وَلَوْ كَانَتْ] حَاجَةً [مَعَهُ] أَيْ الزَّوْجِ [فَلَهَا نِفَقَةُ الْحَضَرِ لَا السَّفَرِ] فِيمَا زَادَ عَلَى نِفَقَةِ الْحَضَرِ يَكُونُ فِي مَالِهَا لِأَنَّهُ بَازَاءُ مَنْفَعَةٍ لَهَا [وَلَا الْكِرَاءُ] أَيْ أَجْرَةُ الْإِبِلِ وَنَحْوِهَا وَأَنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُكَارِيٍّ وَلَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِنَفْيِ الْجِنْسِ مُسَلِّغَةً أَوْ لِلْعُطْفِ وَمَا بَعْدَهَا فَيُحْمَلُ مَرْفُوعٌ مَحْذُوفٌ مُضَافٌ عَنِ الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي أَوْ فِي الْأَوَّلِ لِلْعُطْفِ وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ فِي الثَّانِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ مُسَلِّغَةً وَمَا بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَهَا ذَلِكَ فِي الْمَعْرِفَةِ مَعَ عَدَمِ التَّكْرِيرِ وَمَنْ الظَّنُّ تَقْدِيرًا لَا مَا هُوَ قِيَمَةٌ فِي السَّعْرِ وَلَا أَيْ لَيْسَ لَهَا الْكِرَاءُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَمَلٌ لَا عَمَلٌ لَيْسَ وَحَذْفُ اسْمِهَا وَحَذْفُ الْمَوْصُولِ مَعَ بَعْضِ الصَّلَةِ وَحَذْفُ حَرْفِ جَرِّ لَيْسَ بِقِيَاسٍ مَعَ كَثْرَةِ الْحَذْفِ بِلاَ ضَرُورَةٍ [وَلَا] يَجِبُ [عَلَيْهِ] مَوْسِرًا [نِفَقَةُ خَادِمٍ] وَلَوْ صَغِيرَةً قَادِرَةً عَلَى الْخِدْمَةِ وَنِفَقَتُهَا نَقْصٌ مِنَ نِفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْمُعْتَبَرَةُ الْكَفَايَةُ وَيَدْخُلُ فِيهِ الْكُسُوفَةُ قَمِيصٌ وَإِزَارٌ مِنْ كَرَابِيْسٍ وَكِسَاءٌ رَخِيصٌ وَخَفٌ لَا خَمَارٌ [وَاحِدٌ] لَا اثْنَيْنِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا كَانَتْ مِنْ بَنَاتِ لِأَشْرَافٍ فَإِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى نِفَقَتَيْهِمَا [لَهَا فَقَطْ] فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجَةِ خَادِمٌ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ بِشَرْطِ تَلَا جَبَارٍ عَلَى النِّفَقَةِ كَوْنِ الْخَادِمِ مُلْكًا لَهَا كَمَا قَالَ بَعْضُ الشَّائِخِ وَقِيلَ عَلَيْهِ نِفَقَةُ الْخَادِمِ وَلَوْ حُرًّا وَهَذَا إِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ حُرَّةً فَمَا إِذَا كَانَتْ أَمَةً فَبَعْضٌ مَجْبُورٌ لَهَا وَاعْلَمْ أَنَّ نِفَقَتَهَا لَمْ تَجِبْ إِلَّا إِذَا قَامَتْ عَلَى أَعْمَالِ الْبَيْتِ الْكُلِّ فِي الْمَحِيطِ [لَا] تَجِبُ عَلَيْهِ نِفَقَةُ خَادِمٍ وَاحِدٍ لَهَا [مَعْسِرًا فِي الْأَصَحِّ] مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَهُوَ رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْخَادِمَ لِيُزِيدَ الزَّيْنَةَ وَذَلِكَ فِي حَالِ الْيَسَارِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ

عليه نفقة خادم كما في المحيط [ولا يفرق بينهما] اي الزوجين [بعجزة] اي بسبب عجز الزوج [عنها] اي النفقة هي مأكول وملبوس ومسكن فلو اختصمت معه لها لا يباع مسكنه وخادمه لانه من اصول حوائجه وهي مقلمة على ديونه وقيل بيع ما سوى الازار الا في البرد وقيل ما سوى دست من الثياب واليد مال الحلواني وقيل دستين واليه مال السرخسي ولا يباع عمامة كما في المحيط [وتومر] اي يأمر القاضي اياها بعجزة عنها بقرينة العطف [بالاستدانة] اي باستقراض ما فرض القاضي لاجلها عليه من النفقة [عليه] اي على الزوج ليؤدي عند اليسار كما ذكره المصنف رح واليه يشعر كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقراض لم يصح على الاصح كما يأتي فالاصح ما قال الخصاص انه اشترى بالنسيئة لتقضي من مال الزوج فرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلاف ما اذا فرضها ولم يأمر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجة ثم هي على الزوج وفيه اشارة الى انها لو استدانته بغير الغرض لم يرجع عليه كما في التحفة والى انها لا ترجع عليه الا بالتصريح بالاستدانة عليه وقال ركن الائمة ان نيتها كالتصريح بها فلو لم تنو لم ترجع بها كما في الزاهدي والاكتفاء مشير الى انها اذا امرت بالاستدانة ولم يدنها احد وطلبت من القاضي التفريق لم يفرق بينهما وقال الشافعي رح يفسخ بينهما كما اذا عجز عن ايفاء المهر المعجل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فرق القاضي الشافعي نفذ قضاؤه عند الكل وان فرق القاضي الحنفي بلا اجتهاده ففي نفاذه روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا فاما اذا كان غائبا فلا ينفذ على الصحيح كما في الحقايق وغيره وذكر المصنف رح ان مشائخنا استحسنا ان ينصب القاضي نائبا شافعيًا فيفرق للضرورة [ومن فرضت] مجاز اي نفقة زوجته نفقة العسار [لعساره] اي لاجل عساره اي وقت عساره [فايسر] اي صار موسرا [ثم] القاضي بالغرض عليه [نفقة يساره ان طلبت] الزوجة نفقة اليسار فيعتبر حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره وفيه رمز ان من فرضت لیساره ثم اعسرتهم نفقة عساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فلها المطالبة بقدرها كما في الاختيار لكنه اختار ما ضعفه في السابق فانه اعتبر حالهما ثمه وحاله ههنا كما لا يخفى [وتسقط] نفقة الزوجة مأكولة او ملبسة [في مدت مضت] ولم تصل اليها اما بعجزة او تعنته او غيبته بالحبس او غيره [الا اذا سبق فرض قاضي] بالنفقة مع الاستدانة اولا [اَرْضِيَا] بشئ معلوم منها لكل شهر او سنة وان ولايته عليه اقوى من ولاية القاضي عليه [فتجب] النفقة المفروضة او المرضية [لما مضى] من زمان الغرض او الرضاء [مادامًا حيين فان مات احد هما] بعد احد هذين [او طلقها قبل قبض] من الزوج شيئاً منها ظرف الفعلين [سقط] بالموت او الطلاق [المفروض] بالنقض او الرضاء من النفقة لانها صلة ساقطة باحدهما قبل القبض كالهبة وفي خزائن المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح وفيه اشعار بانها لو لم تتعين باحدهما تسقط بالطريق الاول كما في المحيط [الا اذا استدانته بأمر القاضي] فانها لا تسقط بالموت والطلاق



وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة بالموت روايتان والصحيح انها لا تسقط كافي المحيط [ ولا يسترد ] عند الشيخين [ معجلة مدة ] اي نفقة عجلت في ادائها المدة [ مات احدهما قبلها ] اي قبل مضي تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا ملئ تركتها بنفقة ايام خالية عن الزوجة وقال محمد يسترد نفقة تلك الايام عنها ان بقبت وقيمتها ان اهلكت فان هلكت لا تسترد بلا خلاف وعنه تسترد نفقة شهر لا أكثر كما في المحيط [ ونفقة عرس القن ] الماذون بالتزوج [ عليه ] اي القن والعرس اعم من الحرة والمكاتبه وام الولد والقنة الا ان فيما سوى الاوليين يشترط البيتوتة بوجوب النفقة كما يأتي ويدخل في القن المدبر والمكاتب تغليباً الا انهما يرديان النفقة من كسبهما كافي المحيط [ ويبيع القن ] لا غير [ فيهما ] اي في النفقة المفروضة او المرضية الا ان يفديه المولى او يموت او يقتل [ مرة بعد ] مرة [ اخرى ] فاذا اجتمع عليه نفقة خمسمائة مثلاً يبيع فيها ثم اذا اجتمع مرة اخرى يبيع اخرى ثم و ثم لان النفقة يتجدد وحبوبها بمضي الزمان فهو في حكم دين حادث كما في شرح ادب القاضي والمحيط وغيرهما وقد بعن ما صورته المصنف من انه اذا فرض القاضي عليه الف درهم مثلاً فيبيع بخمسمائة وهي قيمته والمشتري يعلم ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى فانه لم يوجد اصل يستبسط منه على انه ينبغي ان يسقط ما بقي من البيع الاول الى العتق او بالكلية كافي الموت ولا يزيد علم المشنوي على علم البائع ولا يوخل شيء منه فكيف يوخل الباقي من المشتري [ و ] يباع [ في دين غيرها ] اي غير النفقة مرة واحدة لانه لا يتجدد بمضي الزمان فاذا بيع في المهر [ مرة ] و بقي شيء منه اخر الى العتق [ ويجب ] عليه [ سكنها ] اي اسكان زوجته [ في بيت ] اي في مكان يصلح ماوى للانسان حيث احب لكن بين جيران صالحين سيما اذا كان ممن يتهم بالايذاء [ ليس فيه احد من اهله ] من الضرة وذي رحم محرم منه كوالدته واخته وفيه اشعار بان لها ان لا تسكن مع ضررتها [ وام ولده ] كافي المحيط وقال محمد بن سلام له ان يجمع بينهما كافي الزاهدي وفيه ايضاً ان امكنه ان يجعل لكل واحد بيتاً فلها طلب ذلك والا فلا وفي المتن كره وطبها وفي البيه نائم او مغمي عليه او صبي عاقل [ و ] لو كان ذلك الاحد [ ولده ] اي ولد الزوج [ من غيرها ] اي الزوجة لمعاداة بينهما غالباً [ الا برضاها ] اي بان ترضي ان يكون معها من اهله لانه حقها [ وفي بيت ] مفردة معين [ من دار ] للزوج مشتملة على بيوت [ له ] اي لذلك البيت [ غلق ] بالتحريك ما يغلق ويفتح بالمفتاح [ كفاه ] لحصول المقصود وفيه رمز الى انه اذا جمع بينهما وبين ضررتها او احد من اهله في دار فيها بيوت وعطي لكل واحد بيتاً على حدة ليس لها ان يطالبه مكاناً آخر الى انه لو لم يكن له الا بيت واحد كان لها ذلك كما في الاختيار [ وله ] اي الزوج [ منع والديها وولدها ] وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك الوالد من غيره يغير ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة [ من الدخول عليها ] لان المكان ملكه كافي الكافي وفيه اشعار بان ليس له لمع من ملك الغير [ لا من اثار اليها ] عطف على

من او لنفي الجنس اي لا منع منه اوللنفي اي لا يمنعون من النظر ومن الظن ان المقد ير ايس له منعهم من النظر كما ذكرناه سابقا [ و ] من [ كلامهما متى ] اي في اي وقت [ شاؤا ] اذ لا ضرر فيه والمبع قطيعة الرحم وقيل لا يمنعون من ذلك والكلام وانما يمنع من التقرار لانه الفتنة كما في الهداية [ وقيل لا يمنع من الخروج الى الوالدين ولا من دخولهما عليها كل جمعة ] اي سبعة ايام كما في الهداية لكن في قاضيخان ان اهلها لا يمنع من الزيارة في كل جمعة وانما يمنع عن البيتوتة و به اخذ مشائخنا وعليه الفتوى [ و ] كذا لا يمنع [ في ] الدخول والخروج الى محرم [ غيرهما ] كالخاله والعمة [ كل سنة ] لا كل شهر ملق ما قال ابن مقاتل ربالاول يفتي كما في قاضيخان [ وهو ] اي ما قال صاحب القيل [ الصحيح ] كما دل عليه كلام قاضيخان [ ويفرض ] القاضي [ نفقة عرس الغائب ] عن البلد سواء كان بينهما مدة السفر ام لا كما في المنية وينبغي ان يفرض نفقة عرس المتواري في البلد و يدخل فيه المفقود [ و ] نفقة [ طفله ] الذكر والانثى [ وابويه ] لا دينهم وغرهم ولا نفقة غيرهم من الاقارب كالاخوة والعمات لان نفقة هؤلاء انما يجب بالقضاء ولا يقضي على الغائب [ في مال له ] اي الغائب ثم بين المال فقال [ من جس حقهم ] النفقة كالمأكل والملبوس او قيمتهما كالنقدين والتبر فلا يفرض نفقتهم في مال له من غير جنس حقهم كالعروض والعقار كما ياتي ثم أكد ما قلنا فقال [ فقط ] فيفيد ان لا يفرض في ماله دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير الجنس كما ذكرنا [ عند مودع ] ظرف له او حال [ از مضارب او مديون ] والوديعة اولى من الدين في البدأة بالانفاق كما في قاضيخان وفيه اشعار بانه لو كان المال حاضرا في منزله يفرضها القاضي اذا علم بالكاح وحلفها وكفلها كما في المحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامة البينة عند ابي يوسف ربح خلافا لابي حنيفة كما في الخلاصة [ ان اقر ] لمودع او مضارب او المديون [ به ] اي بمال الوديعة او المضاربة او الدين [ وبالنكاح ] في نفقة العرس وبالنسب في البواقي كما في مفقود الكافي و يذكر لانه يعلم منه بطريق المقائسة [ او علم استقاضي ] عطف على اقر [ بذلك ] اي بالوديعة والمضاربة والدين والنكاح والنسب فان علم ببعض من التلته بشرط افرادهم بما لم يعلم به والصحيح كما في مفقود الهداية فمن الظن الاشارة الى المال او الزوجية [ ويحلفها ] اي العرس [ انه ] اي الغائب [ لم يعطها النفقة ] بان قالت ( بالله ما استوفيت النفقة ) في قاضيخان [ ويكفلها ] اي ياخذ لقاضي من العرس كفيلا بالنفقة في قولهم لعنها اخذتها واذا رجع واقام البينة انه خلفها مالا او حلفها فمكلت رجع على الكفيل او العرس و اذا اقرت باخذها يرحع عندها فقط كما في شرح الطحاوي [ لا ] يفرض نفقة عرسه في المال الذي عندهم [ باقامة بينة ] منها [ منى النكاح ] اذا لم يعلم واقروا بكون المال عندهم واذا علم وانكروا المال وذكر في الاصل انها لا يفرض عندهما ولم يحك عنه شيء وعنه انها يفرض كما في النظم وذكر في العمادي انه اذا قامت البينة على النكاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم عرس جاربعيه



في الطفل واخويه كما في النظم وقد اشرنا اليه [ ولا ] يفرض بطلبها [ ان لم يخلف ] الغائب [ مالا ] في منزله ولم يعلم الكاح [ ما قامت ] العرس [ بنته ] على الكاح [ ليفرض ] القاضي النفقة [ عليه ] اي الغائب [ ويامرها ] اي يامر القاضي العرس [ بالاستدانة ] عليه [ ولا يقضي ] عطف على لا يفرض اي كما لا يفرض القاضي النفقة على الغائب بالبينة لا يقضي [ به ] اي بالكاح على ما قال العلماء المئنة لان في هذا قضاء على الغائب [ وقال زفر يقضي بالنفقة ] اي بوجوب ادائها و يامرها بالاستدانة عليه فان حضر واقرب بالكاح قضى الدين فان انكر كلّفها القاضي اعادة البينة فان اعادت فيها والا مرها برد ما اخذت كما في المحيط [ لا ] يقضي [ بالكاح ] بالبينة عنده في هذه الصورة [ وعمل القضاة ] بالتخفيف اصلها قضيه جمع قاض [ اليوم ] في زماننا [ على هذا ] اي قول زفر وح [ للحاجة ] اي لضرورة الناس اليه [ ولمطلقة الرجعي ] اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي مفيد انها معتدة وانها لم تجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا اعتق ام ولده الا ان في الاحتراز عنه لا يحتاج الى ذكر الماطقة كما ظن [ و ] مطلقة [ البائن ] واحدا او اكثر بلا عوض فلا نفقة لمختلعه وان لم يشترط في العقد ولا لها النفقة الا اذا شرط فيه كما في النظم [ و المعركة بلا معصية ] صادرة عنها [ كخيار العتق والبلوغ ] وطوى ابن الزوج ايها مكرهه كما في النهاية [ والتفريق لعدم الكفاءة النفقة ] اي الماكول والملبوس كما في النظم وان ذهب المصنف ان النفقة الماكول والام مشير الى انها غير مقدرة فنها ما يكفيها من الوسط كما في المحيط [ والسكنى ] اي المنزل الذي يسكن فيه قبل الطلاق ويلزم ان تلزمه كما اشير اليه فلو تسكن زمانا وتخرج زمانا كانت ناسئة فلا تستحق النفقة كما في قاضيان والمطلقة شاملة للامة فلها النفقة اذا بوأها بيتا في العدة سواء كانت البيتونة عند قيام الكاح ام لا وذكر الصدر الشهيد انه اذا بوأها في العدة والطلاق بائن ليس لها النفقة كما في المحيط ونقديم المسند للنخعيص واليه اشار بقوله [ لا ] نفقة [ لمعتدة الموت ] اصلا سواء كانت حاملا ام لا وقبل للحامل النفقة في جميع الحال كما في المضمرات [ ولا ] المفرقة [ بمعصية ] صادرة منها [ كردة ] اي ردتها وان رجعت عنها [ ونقبيل ابن الزوج ] اي نقيلها ابنه او اباه بشهوة او الزنا به طوعا و التام مشير الى ان رده وتقبيله ابنتها بشهوة وغيرهما ما هو معصية منه لم يسقط النفقة و الى ان لا سكنى في هذه الغرفة وهذا اذا اخرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه في الكفاية [ وردة معتدة الثلث ازا به ثن ] مبتداء خبره [ نسقط ] النفقة وهذا اذا خرجت من بيت الزوج والافها النفقة كما في اكرمانى [ لا ] يسقط [ بمكينها ] اي معتدة الثلث وكذا البائن [ ابنه ] اي اباه لانه لا اثر المتمكين [ ونفقة الطفل الحرفقير على ابيه ] البحر الى حد الكسب وحيث لا لب ان يسلمه الى عمل و ينفق عليه من كسبه فقبل ان يحسن العمل ينفق عليه من ماله وفيه اشعار بانه ينفق على الغني من ماله فان انفق من ماله رجع على ماله

بشرط الاشهاد والاب اعم من المهر والعمر الا انها تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى المهر بقدر ما يراه الحاكم كما في المحيط واما قيد بالحر لان حكم المملوك يأتي [ لا يشاركه ] اي الاب في نفقة طغله [ احد ] من الام وغيرها فان كان الاب معسرا والام موسرة امرت بالانفاق ثم رجعت عليه بعد اليسار ومنهم من قال بعدم الرجوع وهي اولى من الجدل المهور وعن ابي حنيفة ان ثلثها عليها وثلثها على الاب كما في المحيط [ كنفقة ابويه ] فانه لا يشاركه الولد احد في نفقة ثلثها [ وعرضه ] لانه لا يشارك الزوج احد في نفقتها [ وليس على امه ارضاعه ] اي الطفل لان ما عليها تسليم النفس الى الزوج وما سواه من اعمال ككتس الببت و غسل الثوب و الطبخ والخبز والارضاع لم تومر به الا تدينا كما في الكافي [ الا اذا تعينت ] بان لم يكن له مال والاب موسرا ولم يوجد مرضعة او لم يأخذ ثدي الغير وغيرها فم تجبر على الارضاع وهو الصحيح كما في الاختصار وهذا مروي عن الشيخين وظاهر الرواية انها لا تجبر كما في المحيط [ ويستاجر الاب من نرضعه ] من مال الطفل بان ماتت امه فورث مالا مثلا فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كما في المحيط [ عندها ] اي الام ظرف ترضعه وفيه اشارة الى ان للظئ ان يخرج الى منزلها في غير حالة الارضاع فان مكثها دائما عند الام لم يجب الا اذا شرط ذلك عند العقد و الى انه يجب الارضاع عند الام وذا غير واجب الا اذا شرط كما في المحيط [ ولو استاجرها ] حال كون الام [ منكوحة ] له غير مطلقة [ او ] مطلقة [ معتدة ] من طلاق رجعي [ لترضعه لم يجز ] الاستيجار و لم يستحق اجرة [ وفي ] جواز استيجار المعتدة [ المبتوتة ] اي المطلقة الثلث او البائن [ روايتان ] ففي ظاهر الرواية انه يجوز وفي رواية الحسن لا يجوز [ و ] لو استاجرها [ لارضاعه ] اي الطفل منها [ بعد ] مضى [ العدة ] من رجعي او بائن [ او ] استاجرها لارضاعها [ لابنه ] اي الزوج حال كونه [ من ] غيرها صح [ هذا ] الاستيجار وان كان حال قيام النكاح لانها اجنبية من كلوجه [ وهي ] اي المعتدة عن طلاق بائن على احدي الروائين او الام بعد العدة [ احق ] واولى [ من الاجنبية ] لان ارضاعها يدفع للصغير [ الا اذا طلبت ] المعتدة او الام [ زيادة اجر ] على اجر الاجنبية فم له ان يدفع اليها [ ونفقة البنت ] التي لا تكون لها زوج [ بالغة ] او صغيرة ولم يذكرها لاغناء الطفل فمن الظن ان الاولى ترك القيد [ والابن ] الكبير [ زمنا ] بفتح الزاء وكسر الميم اي الذي طال مرضه زمنا كما في المغرب او الذي لا يمشي على رجليه كما في المهذب و اليه اشار في الطلبة وفيه رمز الى ان نفقة العاجز عن الكسب على ابيه و يدخل فيه المعترة والمنسج الاعضاء والرجل الصحيح الذي لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذي لا يهتدي اليه وهذا اذا كان به رشد كما في الخلاصة ولذا قال صاحب المنية انا افتى بعدم وجوبها فان قلنا منهم حسن لسيرة مشغلا بالعلم الديني واكثرهم فساق سرهم اكثر من خسرهم يحضرون لدرس مائة تلافيات ركبة



ضررها في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس و  
 غيرها مما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فالقى الله تعالى البغض في قلوب  
 آبائهم وينزع عنهم الشفقة فلا يعطون مناهم في الملابس والمطاعم وهم يطلبونها ويؤذونهم  
 مع حرمة التانيق ولوعلم السلف حالهم لحرمتهم الانفاق عليهم فلم يفرضوا نفقاتهم [على الاب] خص  
 من بين الاقارب [خاصة] كما في ظاهر الرواية [وبه يفتي] وقد مر عنه ان ثلثها على الام [وعلى  
 الموسر] اي موسر ذي رحم محرم دون غيره من نحو العبد والمديرو المكاتب وام الولد [يسار  
 الفطرة] بان يملك ما فضل من حاجته مما يبلغ مائتي درهم فصاعدا وعن ابي يوسف يسار الزكاة  
 وعن محمد يسار الفاضل على نفقة شهر لنفسه وعياله فان لم يكن له شيء واكتسب كليوم درهما و  
 كغاه اربعة درانق ينفق الفضل عليهم واليه ذهب الخصاص فان لم يفضل عن كسبه فلا شيء عليه  
 لكن يومرديانة ان لا يضع والده والاول هو الصحيح كما في المحيط [نفقة اصوله] من الاب والام  
 والجد والجددة [الفقراء] سواء كانوا قادرين على الكسب او لا وهذا ظاهر الرواية وقال الحلواني  
 ان الابن الكاسب لا يجبر على نفقة الاب الكاسب خلافا للسرخسي رح وفيه اشعار بانه لا يجبر الابن  
 على نفقة امرأة ابيه وام ولده وامته الا اذا كان بالاب علة يحتاج الى خادم فيجبر على نفقته وعن  
 ابي يوسف انه يجبر على نفقة امرأة ابيه اذا كانت عنده مطلقا [بالسوية على الابن والبنت]  
 ولو احدهما فايق اليسار وعنه انه يفرض عليهما اثلاثا والاول اظهر وفيه اشعار بانه لو كان له ابنان  
 واحد هما اكثر مالا فبالسوية وقال مشائخنا انهما لو تفاوتتا في اليسار تفاوتتا فاحشا تفرض بقدره  
 كما في المحيط ثم شرع في اصل لذلك فقال [ويعتبر فيها] اي في نفقة الاصول [القرب والجزئية]  
 اي النفقة على القريب ان استويا في الجزئية وعلى السوء ان استويا في القرب فمن الظن ان ذكر الجزئية  
 مستدرك اذا الكلام في نفقة الاصول [لا] يعتبر [الارث] كما هو رواية عنه [ففي من] اي في قضية اصل  
 [له بنت وابن ابن] كان كل النفقة [على البنت] مع الاستواء في الجزئية والارث لانها القريب [وفي  
 ولد بنت واخ] فقير كان كل النفقة [على ولدها] اي البنت مع استواء بهما في القرب وكون  
 الاخ وارثا لان الولد الجزء [و] على الموسر يسار الفطرة [نفقة كل ذي رحم] اي قرابة منه [محرم]  
 لا يحوز الشاكح بينهما مثل الاخوة والاخوات واولادهما والاعمام والعمات والاخوال و  
 الخالات فلا نفقة لذي رحم غير محرم مثل اولادهم ولا نفقة لمحرم غير ذي رحم كزوجات الاءاء و  
 ابنتين والاصهار والاءاء والامهات والاخوة والاخوات من الرضاة واولادهم والمتبادر ان يكون  
 المحرمية من جهة الرحم لا من جهة اخرى فلا نفقة عليه لابن عم وهو ابن اخيه من الرضاع  
 والاصول والفروع مستثناة عن ذلك كما لا يخفى [صغيرا] او صغيرا [او بالغة فقيرة او ذكر  
 زن او اعمى] هو مستدرك لان الزمانة تكون في مته اعمى وذاهب اليدين والرجلين وذاهب

اليد والرجل من جانب الآخر والفلولج كما في احكام الصغار وحق الاداء محرم فقير غير كسوب  
 سواء كان زمنا او صغيرا او صغيرة او كبيرة فان في الصغار مطلقا بشرط الفقر وكذا في الكبار  
 الاناث واما في الكبار الذكوران فهو شرط مع الزمانة وفي الكل كونهم غير كسوبيين كما في المحيط  
 واعلم ان الموصر المذكور قسمان احدهما انه الوارث حقيقة والثاني انه اهل للورثة فاشار الى الاول  
 بقوله [على قدر] اخذ [الارث] منه كلا او بعضا فمن له خال وعمان فهي عليهما بقدره الا اذا كانا  
 معسرين فعلى الخال ويجعلان كاليت وانما لم يذكر له مثال لظهوره ثم اشار الى الثاني فقال  
 [ويعتبر اهلية الارث] اي قابلية كونه وارثا [لا حقيقته] اذ لا يعلم ذلك في حال الحيوة فيفرض عليه  
 لا على الوارث حقيقة [فنفقة من له خال وابن عم] موصران [على الخال] لانه ذو رحم محرم اهل  
 للارث دون ابن العم وان كان وارثا لانه ليس بمحرم فمن الظن ان الاولى في التمثيل خال وعم  
 لآب لان الكلام في ذي رحم محرم واعلم ان ما ذكرنا لا يخلو عن نزع مخالفة لكلام القوم الا انه اسب  
 ظهرا [او لا نفقة] لاحد [مع الاختلاف] بينهما [دينا] كالكفر والاسلام وفيه اشعار بان نفقة السني على  
 الموصر الشيعي مثلا كما اشير اليه في التكميل [الا للزوجة والاصول] اي الرالدين [والفروع] اي المولودين  
 فانهم معه يستحقون النفقة فالزوجة بحكم العقد والباقي بحكم الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه بالورثة  
 ولا وراثته مع هذا الاختلاف [ولا] نفقة لاحد [على الفقير الا لها] اي الزوجة على الزوج ولو كانا معسرين  
 ولها ان موصرا بومر الابن بالاقراض على الزوج ولو كاسبا حتى اذا ايسر رجع عليه وكذا اخوها الموصر  
 كما في المحيط [و] [الا] للفروع [المولودين الفقراء على الاب الا اذا كان معسرا] والام موصرة فعلى  
 الام ولو كاسبا لكنها ترجع عليه عند البسار ولا يضر وجوب نفقة الخادم والمأوك على الفقير لانه  
 في بيان نفقة الاحرار [ولا] نفقة [لغني] اسم منسوب الى ذات غني [الا لها] اي الزوجة [وباع  
 الاب عرض ابنه] بالسكون والسرقة اي ماله النقدين والمأكول والملبوس من المنقولات وهو  
 في الاصل غير النقدين من المال كما في المغرب والمقائس وغرهم [لا] بيع [عقاره] باعنه  
 في اللغة الارض والشجر والناع كما في الصحاح وغيره فهو شامل للمنقول وفي الشريعة العرصة مبنية  
 كانت او لا وما في العمادي انه العرصة المبنية لا يخلو عن شيء فان البناء ليس من العقار في شيء كما لا  
 يخفى على المتتبع [لنفقته] اي نفقة نفسه استحسانا وقلا يبيع وفيه اشارة الى انه لا يبيع الزيادة  
 على قدر الحاجة والى ان الابن لا يبيع عرض ابيه وعقاره لنفقته كما في شرح الطحاوي [ولا] يبيع  
 الاب عرض ابنه مطلقا [لدين له] اي الاب [عليه] اي الابن [مراه] اي النفقة وهذا اذ كان  
 الابن كبيرا غائبا فاذا كان حاضرا فلا يبيعها اجماعا كما يبيعها في نفقته اذا كان صغيرا كما في العمادي و  
 غيره [ولا الام تباع ماله] من العرض والعقار فماله كلمتان او ثلث وفي لزعمي اي ما ومع في  
 المختصر من قوله باع ابواه فالنفق فيه من الكتبة لكن في الخلاصة ان في لافضة حوز مع زوجين



أما في ظاهر الرواية فالأم لا تتبع [لنفقةها] لأن بيع الأب على خلاف القياس [وضمن مودع الابن لو انفقها] أي الوديعة [على أبويه] أو ولده أو زوجته [بلا امر قاض] وقيل لا يضمن والاول هو الصحيح فإن إعطاهم بأمر القاضي لا يضمن هو الصحيح كما في المحيط [لا] يضمن [الأبوان] وكذلك الولد والزوجة كما أشبهوا به [لو انفقا ماله] من جنس حقهما [عندهما] بوديعة [وإذا قضى] القاضي [بنفقة غير العرس] كالولد وذو الرحم المحرم [ومضت مدة] بدون الاتفاق [سقطت] نفقة تلك المدة فلا يصير نفقة الأقارب دينا بقضاء القاضي وفي الخلاصة فيه رواية أن وقيل هذا إذا كانت المدة أكثر من شهر وفي المحيط هي شهر وقبل لا خلاف أنه لا يصير دينا وإنما الخلاف في الموضوع في الفتاوي أن نفقة الصبي تصير دينا بخلاف سائر الأقارب وفي النظم أن بعد القضاء أو الصلح يورث نفقة ما مضى [الا إن ياذن القاضي] بعد الفرض لمستحق النفقة [بالاستدانة] عليه فح لا تسقط بمضي المدة [ونفقة المملوك] عبدا أو أمة ولم يشمل المكاتب والمملوك المشترك [على سيده] سواء كان فقيرا أو غنيا [فإن أبى] السيد عن الاتفاق [كسب] المملوك [وانفق] على نفسه [وان عجز] المملوك [عنه] أي الكسب بعد صغره أو غيره ففي العبد والقنة [أمر] السيد [ببيعه] وفي المدبر دام الولد يجبر المولى على الاتفاق لا غير كما في المحيط وذكر في الزاهدي لو تتر السيد على المملوك في نفقته ليس له أن يأكل من مال سيده لكنه يكسب فيأكل إلا إذا كان صغيرا أو جارية أو عاجزا عن الكسب فله أن يأكل وإن لم ياذن له في الكسب فله أن يأكل من ماله قدر كفايته ثم أيراد هذه الرواية مع لفظ العجز في آخر الكتاب ينهي عن رعاية حق الاختتام بأعانة معتق الرقاب \*

### \* [كتاب العتاق] \*

لما شارك الطلاق في زوال الملك و هو اقل وقوعا عقبه به و هو العتاقة و العتق كلها بالفتح الخروج عن الرق و العتق بالكسر اسم منه و شريعة قوة حكمية يصير بها اهلا للقضاء والشهادة وغيرهما والمراد الاعتاق فإنه الموافق بالفقه وقد جاء لغة كما ذكره المطرزي و هو تصرف مندوب مرضى لملك المملوك و المملوك حتى ينزل ما يوجب الصف من النار بأزالة اثره دل عليه المشاهير من الاخبار والصحيحة من الآثار وفي الزملي يستحب أن يعتق الرجل عبدا أو المرأة وفي الاختيار يستحب أن يكتب كتابا به ويشهد عليه خوفا من التجاحد [يصح من حر] من الحر بالفتح و هو لغة الخلوص و شريعة خلوص حكمي يظهر في الأدمي لا بقطاع حق الغير عنه [مكف] فلا يصح من العبد و المجنون والصبي و يصح من المسلم والكافر والسكران والمكره وينبغي أن يشترط استقرار الملك فإنه لو اشترى الوكيل بالشراء قريبه لم يعتق عليه لأنه انتقل منه إلى الموكل كما في وكالة الكرمانى وغيره [بصريح لفظه] أي بما استعمل فيه وضعاً و شرعاً من نحو العتق والحر وغيرهما سواء كان في جملة

اسمية او فعلية نداءية او غيرها عن قصد او خطأ فعنق لو جرى على لسانه اعتقتك و عنه انه لا يعتق  
 كما في المحيط [ بلا ] حاجة الى [ نية كانت حر ] اي ذرحر او ذات حر والتاء مفتوحة او مكسورة كلاهما  
 لخطاب العبد او الامة في حروف المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو  
 قال لرجل زينت بكسر التاء او لا امرأة بفتحها وجب حذف القذف وفي المحيط لو قال لعبده انت حر  
 او لامته انت حر فقد عتق [ او معتق ] بفتح التاء من الاعتاق وهو ازالة الملك و اثبات العتق كما  
 يجي [ او عتيق ] و ينبغي ان يكون مائق كذلك لانهما صفتان من العتاق كما في الصحاح او الاعتاق  
 كما في التهذيب [ او ] انت [ اعتقتك ] ويجوز ان يعطف على الجملة وانما اخوت لان الاصل في الخبر  
 الافراد [ او محرر ] بالفتح اي معتق [ او حررتك ] او مولائي [ او هذا مولائي ] اي معتقي فانه  
 يعتق وان كان مشتركا بينه وبين التاجر وغيره لان القرينة معينة له فيلتحق بالصريح [ او با مولائي ]  
 او يا حر او يا محرر او يا عتيق او يا آزاد الا اذا سماه به ثم ناداه ولو قال عنيت بهذه الالفاظ الاخبار  
 الباطل صدق ديانة لا قضاء لانه خلاف الظاهر لانها جعلت انشاء كما في الزاهدي وذكر في المحيط لو قال  
 اردت اللعب عتق ديانة وقضاء لانه وجد في العتق هواء ولو قال لغلامه انت مولائي او يا مولائي  
 اختلف المشائخ فيه كما لو قال له ياسيدي اولها ياسيدة وفي مبسوط صدر الاسلام لو قال له يا غلام  
 اولها يا كاهن لم يعتق على الصحيح وفي المحيط لو قال ( تو آزاد تر از مني ) لم يعتق ولو قال انت اعتق  
 من فلان ) وعني به عبدا آخر عتق ديانة لا قضاء [ و راهك حر و نحوه ] مثل زيد قائم وعمر و  
 فلا تساهل فيه كما ظن [ مما عبر به عن ] كل [ البدن ] بيان ( نحوه ) اي البدن والوجه والرقعة والغرج  
 وغيرها مما مر في الطلاق فلا يعتق بقوله يدك او رجلك حر لانه مما لا يعبر به عنه لكن  
 في النظم قيل لا يعتق الغلام بقوله فرحك وفي المحيط عن ابي يوسف انه يعتق به كما بذلك كرك  
 والاكتفاء لا يخلو عن شيء فانه لو اعنق جزأ شاعرا كالثلث والربع عتق ذلك الجزء عنده وسعى في  
 الباقي وكله عندهما كما في الاختبار [ و ] يصح [ بكنايته ] اي كناية لفظ العتاق [ ان نوي ] العتاق  
 وتحقيق الكناية في الطلاق [ كلا منك لي عليك ] لاني بعثك او اعتقتك وكذا في الامنة الخمسة  
 الاتية [ ولا سبيل ] اي لا ملك لي عليك لان العمل بحقيقته اعني الطريق غير ممكن اذا اضيف الى  
 الانسان فجعل كناية عن الملك [ ولا رق ] لي عليك وهو الضعف وشريعة العجز الحكمي كما يجي  
 [ وخرجت من ملكي وخليت سبيلك ] قوله [ لامته قد اطلقتك ] اي خليت سبيلك وخص  
 الامة لانه في الاصل بمعنى طلقته وان لم يستعمل فيه كما في النهاية وذكر في المحيط عن ابي يوسف  
 لو قال - الف - نون - تا - حا - را - فقد عتق ان نوي [ و ] يصح العتاق بدون النية عندهم [ بهذ - سي ]  
 للعبد وهذا ابنتي للامة [ للاصغر ] هنا بحيث يولد مثله بمثله سواء كان معروفا بالنسب و لا  
 [ والاكبر ] عطف على الاصغر فيصح منه واذ لم يولد مثله لم يولد مثله خلافا لهما وادع محمد بن يحيى حقيقته



فقال الاترى انه لو قال لغلامه هذه ابنتي او لجارسته هذا ابني لم يعتق ثم قال بعض المشايخ انه على خلاف ايضا وكثيرا ما استشهد محمد بالمختلف على المختلف و الفرض نفل الكلام الى الاوضح وقال بعضهم انه على الرفاق وهو اظهر ولو قال هذا ولدي للكبر عتق قضاء ولو قال له هذا عمي او خالي او لها هذه عمتي او خالتي عتقت ولو قال هذا اخي او هذه اختي لم يعتق وعنه انه يعتق كما لو قال هذا اخي او ابي او امي الكل في المحيط وذكر في النظم ( انت ولدي ) كهذا ابني ولو قال للكبر هذا جدي او الكبرى هذه جدتي يعتق اتفانا ولا يعتق لو قال للتصغير او الصغيرة ولما فرغ عما يعتق بالنية شرع فيما لا يعتق وان نوى فقال [ لا ] يصح [ بيا ابني ويا اخي ] في رواية الحسن وفي النوادر انه يصح وهو الصحيح ولو قال ( يؤمن ) لم يعتق على الصحيح ولو قال لعبد ( يا بابا ) لم يعتق كما في الصغير ولو قال يا بني او يا بنية بالتصغير من غير اضافة لم يعتق كما في الهداية وعن ابي حفص انه لو قال يا بني بضم الباء لم يعتق وبالنصب عتق كما في التجنيس [ ولا سلطان لي عليك ] بمنزلة لا حجة ولا بد [ ولفظ ] اي لا بلفظ [ الطلاق وكنايته ] اي الطلاق [ مع نية العتق ] اي اذا قال لامته انت طالق او خلية او بنت مني او حرمتك لم تعتق وان نوى [ و ] لا يصح بقوله [ انت مثل الحر ] او الحرية وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية كما في الاختيار ولو قال لحررة انت مثل هذه واراد امته لم تعتق ولو قال لم ارد العتق لم يدين قضاء وكذا لو قال مثل هذه الامة كما في السهايه [ بخلاف ما انت الا حر ] فانه يعتق بخلاف ما انت الا مثل الحر كما في المحيط [ ومن ملك ] بالشراء او الهبة او الوصية او غيره والمالك اعم من ان يكون صغيرا او كبيرا عاقلا او مجنونا مسلما او كافرا [ ذارحم محرم ] منه صفة ذارحم للجوار وهو عامله والمنامة مقتضية وفيه اشعار بانه عتق بالملك قرابة قريبة كالولاد ومتوسطة كالقرابة المتبادلة بالحرمية ولم يعتق بعيدة كبنات العم ولا بمحرم غير رحم كالمحرم بالرضاع والصهرية [ او ] من [ اعتق لوجه الله ] اي لله نفسه او لرضاء فحصل به ثواب عظيم فانه فعل المسلمين [ او للشيطان ] ولد ابليس او كل متمرد [ او للصنم ] او الوثن فحصل به عذاب اليم فانه فعل الكافرين [ او ] اعتق [ مكرها او سكران ] من الخمر او الزبيب او البنج او غيرها واكتفيت بما ذكرنا في الطلاق فان عتق السكران كطلاقه كما في المحيط [ او اضاف عتقه الى ] نفس [ ملك ] او الى صبيه كقوله ان ملكتك او اشتريتك فانت حر ولو قال ذلك لمملوكه فقد عتق عليه حين سكنت كما في المحيط [ او ] الى [ شرط ] مصدر بان ونحوها كما هو المتبادر نحو ان فعلت كذا فانت حر [ ورجد ] اي الملك والشرط المذكور فلا يتوقف العتق على وجود الدخول لو قال انت حر على ان تدخل الدار كما في المحيط [ عتق ] المملوك في الصور الثلاث ولا حاجة الى هذه الجملة لوضيف الخلاف الى من كالا يحتاج الى ما ذكره المصنف ان الجزء خبره وعائده ضمير محذوف تقليرة عتق مملوكه عليه فان الجزء الشرطية بتمامها والشرط مشتمل على عائده على ان حذف الضمير المجرور

ليس بقياس الا في موضع ليس هو منه كما في الرضي [كعبد] اي كعتق عبد قن او مدبر ويدخل فيه القنة والمدبرة وام الولد تبعا [لحربي] اذا [خرج البنا] فلم يعتق اذا لم يخرج الا اذا بيع من مسلم او ذمي فانه يعتق قبل قبض المشركي كما في قاضيخان [مسلم] ولو حكما فيشتمل المستامن كما في النظم [والحمل تتبع امه] لتوجيه مائها باستقراؤه في موضعه [في الملك والرق] فان كانت الام ملكا فالحمل ملك وان كان رقابلا ملك فوق بلا ملك كالكفار في دار الحرب فان كلهم ارقاء غير مملوكين لاحد كما في الاستملاذ المستصفي فما ذكره المصنف وغيره ان الرق لم يوجد بلا ملك فلا يخلو عن شيء فالرق عجز شرعي لاثار الكفر والملك انصال شرعي بين المملوك والمالك مبني لتصرفه فيه مانع عن تصرف غيره وسيأتي زيادة تفصيل [و] في [العتق وفروعه] اي في فروع العتق من الكتابة والتدبير و امية الولد ولد الزوج ام ولده من احد فحملت منه ثم مات المولى عتق الحمل كامه من كل التركة هذا الا ان الطلاق مشكل فان الولد لا تتبع المدبرة المتقيلة كما في خزنة المفتين [الا ان ولد الامة من] قبل [مولاهما حر] وليس بتابع لامه لانه من ماء ابيه وهذا شامل لولدها من ابي مولاهما ولده ولده كما اذا تزوج رجل حر جاريته من ابنه وهو عبد لآخر باذنه فولدت منه فان هذا الولد حر وان كان من زوجين رقيقين لانه ولد ولد المولى كما في الظهريه \*

[فصل \* ان اعتق بعض عبده] او امته كالربع او النصف او غيره [صح] [الاعتاق

اي صح] ازالة ملكه عن ذلك البعض وفيه اشارة الى ان العبد لا يتمكن الا من ازالة صفة الملكية والى ان الباقي مملوك له لكنه موصوف بصفه الفساد ولذا لا يباع والى انه لا يتمكن من ازالة شيء من الرق فيبقى كله وذلك لانه صفة له كالحيوة فلم يكن مملوكا له كالحيوة وذلك لانه حق الله تعالى عقوبة لكفرة او حق العامة معونة على العبادة الا انه اذا تم فعله بازالة الملك كله يعقبه العتق كما اذا تم فعل القاتل في بنية يعقبه انزهاق لروح فالرق كالعتق لا يتجزى والاعتاق كالمالك يتجزى ولذا قال [وسعى] اي عمل للعبد وكسب وجوبا من السعاية بالكسر كسبه لعتق رقبة [فيما بقي] من ملك المولى وصرفه اليه [وهو] اي المعتق البعض [كالمكاتب] في ان لا يباع ولا يورث ولا يورث ولا يتزوج ولا يقبل شهادته ويصير احق بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق وينزل بعض الملك عنه كما يزول ملك اليد عن المكاتب [بلارد الى الرق لو عجز] ذلك المعتق البعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز وينبغي ان المولى يعتق الباقي منه عبد عجزه في الاختيار قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اعتق شقصا من عبد فعليه عتق كله وهذا كله عند ابي حنيفة وهو الصحيح كما في المصنوعات واعلم ان كلامه لا يخلو عن شيء وحق لاداء الى ملك فانه لا يزول شيء من الرق [وقالا] اي ابو يوسف ومحمد رح ان اعتق بعضه [عتق كله] لان العتق



مطالع الاعناق اذ هو اثبات العتق فالاعتاق لا يتجزى كالعتق ولذا عتق كله وليس له الاستسعاء  
 عند هاتين اشارة الى فائدة اخرى من فوائد الخلاف فقال [ ولو اعتق شريك ] في عبد [ حظه ]  
 اي نصيبه منه كالنصف وغيره بلا اذن [ اعتق ] الشريك [ الاخر ] حظه منه او كاتبه او دبره كما  
 في الاختيار وذكر الزاهدي انه اذا دبر حظه فقد سعى وعتق بالاداء والولاء له في هذه الوجوه  
 [ او استسعى ] العبد في قيمة حظه يوم العتاق ولم يرجع العبد به على المعتق [ ارضمن ] الشريك  
 الاخر [ المعتق ] حال كونه [ موسرا ] مالكا مقدار نصيب الساكت من المال والعرض سوى  
 ملبوسه وقوت يومه كما قال محمد ومنهم من اعتبر يسارا محرما للصدقة وعن ابي حنيفة رح انه  
 قال المهر الذي له نصف القيمة سوي المنزل والخدام ومتاع البيت وثياب جسده والاول الصحيح  
 كما في المحيط [ قيمة حظه ] يوم العتاق مفعول ضمن الثاني وفيه اشارة الى ان الاعتبار في اليسار  
 والعسار ليوم الاعتاق فلو ايسر فيه ثم اعسر لم يسقط الضمان بخلاف العكس والى ان له اختيار  
 الاستسعاء والتضمين لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع الى التضمين كما لو اختار التضمين لم يرجع  
 الى الاستسعاء وعنه انه يرجع الا اذا حكم كما في المحيط والى انه اذا اشترك بين جماعة جاز ان يعتق  
 بعضهم حظه ويختار بعض الضمان وبعض الاعتاق وبعض السعاية وكذا الورثة في رواية محمد  
 وروى الحسن ان ليس لهم الا الاجتماع على التضمين او الاستسعاء او الاعتاق وفيه خلاف  
 صاحبين كما في الزاهدي [ لا ] يضمه [ معسرا ] بل يعتقه او استسعاء وعن ابي يوسف رح انه  
 يوجر من رجل ولو صغيرا يعقل فيأخذ من أجرته كالحرم المديون [ والولاء ] الميراث منه [ لهما ] اي  
 للشريكين بقدر حظهما [ ان اعتق ] اي الشريك الاخر [ او استسعى ] العبد [ و ] الولاء  
 [ للمعتق ان ضممه ] اي الشريك الاخر قيمة حظه [ ورجع ] المعتق [ به ] اي الضمان [ على العبد ]  
 اي صح له الاستسعاء كما صح له الاعتاق والتدبير والكتابة على ما قال ابو حنيفة [ وقال ] في صورة  
 اعتاق الحظ [ له ] اي للشريك الاخر [ ضممه ] اي المعتق اذا كان [ غنيا والسعاية فقيرا ] ولم ياذن  
 بالاعتاق [ فقط ] فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوي ولا للشريك  
 الاستسعاء غنيا ولا الاعتاق غنيا او فقيرا اذ الاعتاق لا يتجزى [ والولاء للمعتق ] عندهما في كل  
 الاحوال [ ومن ملك ابنه ] او غيره من ذي رحم محرم منه بالشراء او الارث او الهبة او غيره  
 حال كون المالك شريكا [ مع ] شخص [ آخر عتق حصته ] نصفا او غيره ولم [ يضمه ] حصته شريكه  
 ولو موسرا سواء علم انه ابن شريكه او لا وعنه انه ضمن اذا لم يعلم وللشريك الخيار بين اعتاق  
 نصيبه والاستسعاء [ قال ] ضمن الاب حصته شريكه [ غنيا ] وسعى ابنه فقيرا [ الا في الارث ]  
 دانه لم يضمه بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عم وله جارية فزوجهما احدهما  
 فولدت ولدا ثم مات اعم فورثاه فانه عتق الولد لانه ملك بالارث [ وان فول ] من له عبيد

[لعبدية] عنده [أحد كما حر فخرج واحد] منهما [ودخل ثالث فاعاد] (أحد كما حر) يومر بالبيان كما أشار إليه بقوله [ومات بلا بيان] فإن بدأ ببيان الإيجاب الأول وقال عنيت به الثابت عتق وبطل الإيجاب الثاني وإن قال عنيت به الخارج عتق ويومر ببيان الإيجاب الثاني وإن بدأ بالثاني وقال عنيت به الثابت عتق وعتق الخارج بالإيجاب الأول وإن قال عنيت به الداخل عتق ويومر ببيان الإيجاب الأول [عتق] عندهم [ممن ثبت] عنده [ثلثة ارباعه] وسعى في ربه فيه تسامح فإن العتق لا يتجزى بلا خلاف ويمكن أن الإيجاب عنه بما يأتي من جواب تجزى الاعتاق [و] عتق عند الشيخين [من كل من غيره] وهو الخارج والداخل [نصفه] لأنه عتق نصف الثابت والخارج بالإيجاب الأول الدائر بينهما ونصف الداخل بالثاني الدائر بينه وبين الثابت وعتق ربه به لأنه بطل مالا في النصف الحر فلم يبق إلا الربع [و] عتق [عند محمد] ثلثة ارباع من ثبت ونصف من خرج [ربع من دخل] لأن بالإيجاب الثاني عتق ربع كل من الداخل والثابت عنده والكلام الوافي في الكافي [وإن قال ذلك في مرضه] والسهام أعني رقبة وثلثة ارباع رقبة عندهما ورقبة ونصف رقبة عنده تخرج من ثلث المال ولم تخرج لكن الورثة إن أجازوا العتق عتقت تلك السهام [و] إن [لم يجز وارث] من الورثة والمال هو العبد وقيمتهم سواء [جعل] عند الشيخين [كل عبد مبيعة] من السهام حتى يخرج منه سهام العتق والسعاية لأن حق كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلثة فبلغت سهام العتق سبعة وسهام السعاية أربعة عشر [و] حينئذ [عتق ممن ثبت ثلثة] من الأسباع [ومن كل من غيره سهمان] [و] جعل [عند محمد كل] من العبيد [ستة] من السهام لأن حق الداخل في سهم وحق الخارج في سهمين فبلغت سهامه ستة وسهامها اثني عشر [و] حينئذ عتق [ممن خرج سهمان] من الأسداس [وممن ثبت ثلثة] منها [وممن دخل سهم] منها [وسعى كل] من العبيد على المذهبين [في الباقي] من سهام العتق فعندهما الثابت في أربعة أسباع من قيمته وكل من الداخل والخارج في خمسة أسباع وعنده الثابت في نصف من قيمته والخارج في الثلثين منها والداخل في خمسة أسداس فإن قلت ينبغي أن يعتقوا عندهما بلا سعاية فإن الاعتاق لا يتجزى قلت هذا إذا صادق محلاً معلوماً وأما إذا لم يصادق كما إذا كان بطريق التوزيع باعتدال الأحوال فيتجزى بلا خلاف لأن ثبوته حينئذ بطريق الضرورة والثابت بهذا الطريق لا يعد وموضعها كما في الكرمانبي وغرة [والوطي والموت بيان في طلاق مبهم] فمن كان له امرأتان وقال هذه أو هذه إحداهما طالق ثلثاً ثم وطئ إحداهما وماتت تعين أن المطلقة غير الموطوءة أو الحية ولو طلق طلقة واحدة فهل هو بيان قبل مدة صالحة لانقضاء العدة وينبغي أن لا يكون بيانا لأن الطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ كما في [كبيع] صحيح أو فاسد وإن لم يسلم المبيع بات أو بشرط الخيار لأحدهما وفيه إشعار بان العرض من البيع ليس ببيان كجارية [وموت] وقتل وتزويج [وبدبير واستيلاد] وكتابة واعتاق لكن لو



قال اردت المعتقة صدق قضاء [ وهبته وصدقته مسلمتين ] الى الموهوب له والمتصدق عليه والرهن كالصدقة كافي النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم لم يكن بيانا وفي الكرمانى وغيره انه بيان والتسليم بمجرد التاكيد [ في عتق مبهم ] فلوقال احدهما حر ثم وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنسبة الى احدهما بعينه عتق الاخر لانها بيان اذ التعيين ثبت بالدلالة كالتصريح والكلام مشير الى ان هذا الطلاق والعتق ينزلان فان البيان اظهر لا انشاء وقال بعضهم انهما لا ينزلان الا اذا وجد من الموجب فعل دال على الايقاع والى انه لو باعهما او وهبهما او تصدقهما لكان فاسدا لكن في الاخيرين يجبر على البيان وتمامه في المحيط [ دون وطى ] لاحديهما فانه ليس بيان [ فيه ] اي في العتق المبهم لانه غير نازل معلق بشرط البيان على ما قيل ولذا حل وطيهما وان لم يجز ان يفتى به لان هذا العتق لا يعد وهما وانما صرح بنفيه والمتهم مغني لانه نازل عندهما على ما قبل والوطي بيان ولذا لم يحل وطيهما وفيه رمز الى ان التقبيل والمعانقة والنظر الى الفرج بشهوة ليس ببيان وعن ابي يوسف انه بيان والى ان الاستخدام لم يكن بيانا وذا بلا خلاف كافي النظم [ والشهادة على العتق المبهم ] في صحته او مرضه او بعد وفاته [ باطل ] ذلك الشهادة وغير مقبولة لاشتراط الدعوى والدعوى عن المجهول لم يصح وهذا عنده واما عندهما فلم يبطل لان العتق حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفي الحقائق ان الشهادة على اعتاق احدي امتيه على الخلاف والدعوى ليس بشرط بلا خلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حرية الاصل لم يبطل وتمامه في العمادي [ لا ] يبطل الشهادة وتقبل على [ الطلاق المبهم ] فيجبر على البيان وفيه رمز بان الدعوى ليس بشرط لانها متضمنة لتحريم الفرج وهو حق الله تعالى \*

[ فصل \* ويعتق ] الوافيه للاهتيناك والفاعل الموصول [ بان دخلت

الدار ] مثلا [ فكل مملوك ] عبده ارامة فانه كالادمي يقع على الذكر والانثى كافي الذخيرة ولو قال عنيت الذكر دون الانثى لم يدين قضاء ولا يتناول جنين الا بالتبعية ولا المكاتب ولا المملوك المشترك الا ان يعينهم كما في النهاية [ لي ] للاختصاص والاختصاص انما يكون لشئ هو ملكه في الحال دون ما يحدث في المال كما في الكرمانى وفيه تأمل على ان المتبادر من المملوك هو الحال كما في الرضي وغيره وفي بعض النسخ ( فكل عبد لي ) [ يومئذ ] اي وقت الدخول [ حر ] من [ كان ملكا ] له [ اي المعتق بالكسر ] حين دخل [ في الدار مثلا هراء ] ملكه وقت اليقين او بعده [ وحين ظرف له كيومئذ ظرف لي ] ولهذا قيل انه مخالف لما مر من ان اليوم مع فعل ممتد للنهار لانه لمطلق الوقت وفيه ان يومئذ مركب والمركب غير المفرد الا ترى ان الرضي ذهب الى ان اذ بدل من يوم وفي الموصول انه كخمسة عشر ولذلك بنى الاول او شبهت الهمزة بالمتوسط في نحو ستم وكتب بصورة الياء على انه ليس بكلي كما مر [ و ]

يعتق بهذا الحلف حال كونه [ بلا ] ذكر [ يومئذ من ] كان ملكا [ له وقت حلفه فقط ] فلا يعتق ما ملك بعد الحلف [ لا ] يعتق [ الحمل بكل مملوك ] اي بان قال لامته الحامل كل مملوك لي فهو [ حر ] ثم ولدت ذكرا ولو لاقل من ستة اشهر لان الحمل كعضو من المملوك ولذلك لو لم يقيد بالذكر عتق الحمل بتبعية الام كما في الكافي وفيه اشعار بانه لو قال كل مملوك املكه او الى سنة فصاعدا فعلى ما يستفيد دون ما في ملكه ولو قال عنيته دين ديانة لا قضاء كما في المحيط [ ومن اعتق ] عبده بكسر التاء [ على مال ] نقد او عرض حيوان معلوم الجنس او لا مكيل او موزون معلوم الجنس [ او به ] اي بذلك المال بان قال انت اذ هو حر على الف او بالف [ فقبل ] المال في المجلس حاضرا او غائبا بقريضة القاء [ عتق ] سواء ادّى المال او لا [ والمال ] المشروط [ دين عليه ] وينبغي ان يراد بالمال المتقوم فان العتق كالطلاق فلو عتق على خمر فعلى تفصيله وفي كلمة ( على ) اشعار بانه لو علقه باذا او متى لم يتقيد بالمجلس كما في الاختيار [ و ] العبد [ المعلق عتقه بالاداء ] اي اداء المال بان قال ان ادبت الي الف درهم فانت حر [ ماذون ] في التجارة دون التكدي لانها المشروعة عند الاختيار [ ان ادّى ] ذلك المال في المجلس [ عتق ] وعن ابي يوسف روح انه لا يتوقف على المجلس كما في اذ او متى وفي اضرار فاعل ادّى اشارة الى ان المولى لو اخذ مكانها مائة دينار لا يعتق والكلام مشعر بانه لو استقرض المال من رجل و ادّى الى المولى عتق الا ان الغريم يرجع على المولى الكل في المحيط والمتبادر ان الاداء بالتخلية بعد رفع المانع سواء قبض ام لا كما اشير اليه في الكافي لكن في العمادي قال يضر انهم كانوا يقرلون في الدين اذا وضعه بين يدي المالك لا يبرأ حتى يضعه في يده او بحجرة [ لا مكاتب ] ولهذا لا يحتاج الى قبول العبد ولا يبطل بالرد وللمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب [ وفي انت حر بعد موتى بالف ] او عليه [ ان قبل ] العبد الالف [ بعد موته ] اي موت المولى ولو بساعة [ واعتقه الوارث ] او الوصى او القاضي [ عتق ] عند الطرفين ولزمه الالف اما بالقبول بعده فلانه قابل الالف بالحرية بعد الموت واما اعتاق الوارث فلان العبد صار للوارث فلم ينقل ما علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشعار بانه لو قال اذا مت فانت حر على الف فالقبول للحال لا بعد الوفاة فذا قبل صح التدبير ولا يلزمه المال كما قال ابو يوسف روح وبانه لو قال ( انت حر على الف بعد موتى ) فالقبول على الحياة وبعد القبول صار مدبرا ولم يجب المال وذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي [ والا ] يقبل ولا يعتقه بان لم يرجد واحد منهما او وجد احد هما دون الآخر [ لا ] يعتق ولا يلزمه الالف [ وان حرره ] المولى [ على خدمة سنة ] مثلا كما اذا قال لعبده انت حر على ان تخدمني سنة [ فقبل ] العبد ذلك في المجلس [ عتق ] من ساعته [ ويخدمه ] في بيته او من خارجه على وجه متعارف [ سنة ] لانه معاوضة [ فان مات مولاه ] او عبده [ قبلها ] اي قبل خدمة السنة بان مات ساعته بلا خدمة او نصف



سنة مع الخدمة [ يجب ] عليه عند الشيخين [ قيمته ] اي قيمة العبد كلا في الاولى اربعضا في الثانية [ و ] يجب [ عند محمد قيمة خدمته ] اي اجر مثله كلا اربعضا فلواتفق قيمته وقيمة الخدمة فلا خلاف بينهم واما الخلاف فيما اذا اختلفتا كما اذا كان قيمة العبد الف درهم وقيمة الخدمة خمسمائة وقيل اذا مات في نصف السنة مثلا ياخذ بما بقي من خدمة السنة في قولهم كما لو اعتقه على الف واستوفى بعضها ثم مات فانه كان للورثة ان ياخذوه بما بقي من الالف كما في النهاية \*

[ فصل \* من ] مبتداء خبره (مدبر) [ اعتق ] ولو سكران او مكرها [ بعد موته ] اي المعتق وفيه اشعار بانه لا يصح تدبير العبد والصبي والمجنون والمعتوه ثم المدبر ضربان مطلق من علق عتقه بمطلق موت المولى ومقيد ضده فاشا رالى الاول بقوله موتا [ مطلقا ] غير المقيد بشئ اصلا بان قال دبرتك - او انت حر - او مدبر بعد موتي - او ان مت فانت حر - او انت حر مع موتي - او عند موتي - او في موتي - او هلاكى - او وصيت لك برقبتك - او ثلث مالى - [ او ] موتا [ الى مدة غلب ] وكثر [ موته قبلها ] نحرانت حر ان مت الى مائة سنة و مثله لا يعيش اليه في الغالب اذ الغالب كالكائن كما في الكافي وفيه اشعار بانه لو قال انت حر ان مت الى ما تى سنة فهذا مدبر مطلق وفي المحيط انه مقيد لانه يتصور ان لا يموت الى ما تى سنة لكن في الاختيار انه قول ابي يوسف وقال الحسن انه مدبر مطلق وهو المختار [ مدبر ] مجاز اي معتق من التدبير وهو لغة التفكير في عاقبة الامور وشريعة اعتاق الملوك بعد الموت بلا فصل وقيل عتقه بعده وقيل تعليق المعتق بالموت فالمدبر هو المعتق بعد الموت ومن حكمه قبله ان [ لا يباح ] لانه وجد سبب الحرية وان اخر كالبيع بشرط الخيار [ ولا يوهب ] ولا يتصدق به ولا يمهر ولا يرهن ويستخدم [ ويستاجر ] بالضم ويعتق ويكاتب واكسابه للمولى [ والمدبرة توطأ ] بملك اليمين [ وتكح ] ولوكرها ومهرها وارثها للمولى [ وان مات سيده ] بالقتل او غيره [ عتق من ثلث ماله ] بعد الدين اذا خرج منه وان لم يخرج واجاز الورثة فكذلك [ و ] ان لم يجيزوا [ سعى فيما زاد على الثلث ] من قيمة مدبرا سواء كان ثلثيه او اقل او اكثر وفيه اشعار بانه لو خرج من الثلث وهلك باقي التركة قبل الوصول الى الورثة ليس لهم حق السعاية وقد ذكر في المنية ان لهم حقها [ وان استغرق ] اي احاط [ دينه ] قيمة مدبرة مع مال او بدونه [ ففي كله ] اي فهو سعى في كل قيمته مدبرا وهي نصف قيمته قنا وقيل ثلثا قيمته قنا وقيل بخدمته مدة عمره على النخمين وقيل قيمته قنا كما في فاضيلان وقيل قيمته مدبرا كما في النظم والازل هو المختار كما في الكبرى وبه يقتضى كما في الصغرى ثم اشار الى الضرب الثاني فقال [ و ان قال ان مت في مرضي هذا ] او من مرض كذا او في هذا الشهر [ او في هذه السنة ] او الى عشرين سنة فهو حر فليس بمدبر مطلق بل مقيد من حكمه انه [ صح بيعة ] وسائر تصرفاته [ وان ] لم يبع و [ وجد الشرط ] اي الموت في المرض او السنة او غيره

[عتق] من ثلث ما له وسعى فيما زاد و ان استغرق دينه ففي كله [كالدبر] المطلق ولا تظن منه ان المقيّد يختص بالشرطية فانه لو قال انت حر يوم اموت فان نوى النهار فمقيّد و ان نوى الوقت فمطلق كافي المحيط وانما لم يذكر تدبير البعض فانه كاعتاق البعض في التجزي عند عدم التجزي عندهما و اثر الخلاف فيه كافي المحيط و غيره [ و امة ] مبتداء خبره ام ولده فهذا شروع في الاستيلاد و هو لغة طلب الولد مطلقا و شريعة جعل الامة ام الولد و هو بشيئين ادعاء الولد و تملك الامة كما قال [ ولدت ] تلك الامة [ من سيدها ] حقيقة او حكما فيشتمل ما اذا وطئ الاب جارية الابن ثم ولدت [ فادعى ] الولد اي السقط او غيره ولو ادعى ان الفاء بمعنى الواو لكان شاملا لما اذا كانت حاملا فاقتر المولى ان الحمل منه فانها تصير ام ولد له كما في المحيط [ او ] ولدت [ من زوج ] و لو حكما فيتناول ما اذا وطئ بشبهة [ فملكها ] اي الزوج الحقيقي او الحكمي بالشراء او الهبة او غيره [ ام ولده ] سواء كانت في الاصل قنة او مدبرة او مشتركة بينه و بين غيره فولدت فادعاه احدهما فام الولد جارية استولدها الرجل بملك اليمين او النكاح او بالشبهة ثم ملكها فاذا استولدها بالزنا لا تصير ام ولد استحسانا عندهم و تصير ام ولد قياسا كما قال زفر كذا ذكر في المحيط و ينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يسترق ولده بعد موته كما في قاضيخان [ و حكمها كالدبرة ] اي مثل حكم المدبرة المطلقة فلا تباع ولا توهب و تجبر على النكاح و تزوج عليها و تستخدم و توطأ و غيرها [ الا انها ] اي ام ولده [ تعتق عند موته ] اي السيد [ من كل ماله ] بخلاف المدبرة فانها تعتق من ثلثه و الفرق ان الاستيلاد من الحوائج الاصلية كالاكل بخلاف التدبير فان قلت قد ذكر في قاضيخان انه لو اقر في المرض بانها ام ولدي و امكن معها ولد تعتق من الثلث قلت قد ذكر في المحيط انه لم يصح اقراره بالاستيلاد و انه وصية حتى تعتق من الثلث [ و ] انها [ لم تسع لدينه ] اي دين المولى بخلاف المدبرة فانها تسعي له [ ولا يثبت ] من السيد [ نسب ولد الامة ] اي كل موطوءة بملك يمين او شبهة [ الا بدعوة ] بالكسر اي ادعاء كون الولد منه [ ثم ] اي بعد ما ثبت نسب الولد الاول ثبت نسب الثاني [ بلا دعوة ] الا انهم قالوا هذا اذا كانت بحيث يحل له الرطب اما اذا كانت لا يحل كما اذا كانت ام ولده فجاءت بولد بعده فلا يثبت نسبه وكذلك الجارية اذا كانت بين رجلين ثم جاءت بولد فادعياه حتى يثبت النسب منهما ثم جاءت بولد آخر لا يثبت بلا دعوة كافي المحيط و الكلام مشهور الى انه لو اعتق ام و اده ثم جاءت بولد يثبت نسبه و ذا الى سنتين لا غير كما في قاضيخان [ لكن ينتفي ] نسبة [ بالسفي ] لضعف الفراش و عنه انه اذ حفظها ولم يعزل عنها لم ينفها ديانة لان البناء على الظاهر واجب فيما لم يعلم حقيقة و عن ابي يوسف انه اذا وطئها بلا 'ستبرء' فولدت فعليه ان يدعيه و عن محمد انه لا يدعيه ما لم يعلم انه منه لانه لا يحل استلحاق نسب ليس منه بكنهه يعتقه كما في الكافي \*



[ **فصل \* في الولاء** ] فانه لما كان مسببا عن الاعتاق عند بعض المشايخ او العتق على الملك عند الاكثرين وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ذيله به وهو بالغنى لغة القرابة كما في الكافي وشرعة التناصر ويسمى بولاء العتاقة والنعمة ومن حكمه الارث كما في النهاية وغيره فما قال المصنف انه ميراث يستحق المرأ بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب عقد المولاة فتفسير بالحكم وذا غير عزيز وانما لم يذكر المولات لقلتها وهي لغة التناصر كما في الحقايق وشرعة ان يعاهدة على انه ان جنى فعليه ارشه وان مات فميراثه له سواء كانا رجلين او امرأتين از احدهما رجلا والاخر امرأة كما في الننف وفيه اشعار بان الاسلام على يده ليس بشرط لصحة هذا العقد كما في المبسوط وكذا كونه مجهول النسب وقال بعض المشايخ انه شرط كما في الحقايق [ **من اعتق** ] بكسر التاء سواء كان مسلما او ذميا او حربيا من مسلم او ذمي في دار الحرب او غيرها كما قال ابو يوسف لكن ذهب الطرفان الى ان المسلم او الذمي لو اعتق حربيا في دار الحرب لم يكن له ولاء وكذا لو اعتق حربيا حربيا فيها وخلاه وقال ابو يوسف بالولاء والعتق بلا تخليه كما في شرح الطحاوي [ **باعتاق** ] لكفارة او بدل او غيره لنفسه او غيره في الضمرات من اعتق عن ابيه الميت فالولاء له والثواب للميت من غير ان ينقص شيء من ثوابه [ **او بفرع له** ] اي الاعناق كالتدبير والاستيلاد والكتابة [ **او بملك قريبه** ] اي بان يملك ذا رحم محرم منه بالشراء او غيره ولو اكتفى عنه بالفرع لكان جائزا [ **فولاء** ] اي تناصر العتاق والمعتق [ **لسيدة** ] ان كان حبا ولا قرب عصبته ان كان ميتا فعلى هذا لا يحتاج الى تصوير لولاء المدبر و ام الولد و اما اذا اريد به الارث فبيانه ان يرتد السيد (نعوذ بالله) و صار حربيا فيعتقان ثم جاء مسلما فمانا او لم يموتا لكنهما ملكا عبدا او امة ودبرا او استولدا ثم صارا حربيين فمات مدبرهما او ام واليهما فالولاء له في الصورتين والكلام شامل لما اذا كان ولاء كل منهما لصاحبه كما اذا اعتق حربى عبدا في دار الاسلام و رجع الى دار الحرب ثم سُبِيَ واشتراه ذلك العبد ثم اعتقه كما في الظهيرية [ **وان** ] تبرأ منه و [ **شرط عدمه** ] اي الولاء لانه شرط باطل لا يقتضيه العقد [ **ومن اعتق امة** ] ظهر حبها او لا [ **زوجها** ] لآخر [ **قن** ] غير معتق [ **فولدت** ] ولدا لاقل من ستة اشهر او ولدين احدهما اقل منها و مات ذلك الولد [ **فله** ] اي لمولى الامة ومعتقها [ **ولاء الولد** ] لان العتق ورد عليه [ **فان اعتق** ] ذلك الزوج القن ثم مات الوالد [ **جرة** ] اي مد الزوج ولاء الولد من مولى الامة [ **الى فومه** ] اي مولى الزوج اي المعتق وعصبته [ **ان كان بين اعتاق الامة و ولادتها** ] الولد [ **اكسر من نصف حول** ] الاحسن (نصف الحول) لانه حيثئذ لم يتيقن وجودة وقت العتق فلم يكن الولاء مولى الام وفيه اشارة ما الى ان الولد لو مات قبل عتق الزوج لم يجزئ اليهم والى انه لا ولاء للنساء كما سيبي و لى انه لو اعتق ولم يكن بينهما ستة اشهر لم يحره لتقرر الولاء على مواليتها [ **والعتق** ] المذكور [ **عصبه** ] سببية [ **قدم** ] العصبية [ **النسبية** ] باقسامها الثلاثة [ **عليه** ] اي

المعتق في الارث وقد مر في النكاح [ وهو ] اي المعتق مقدم في الارث [ لمن ذي الرحم ] اي قريب لا فرض ولا تعصيب له وأعلم انه قد تقرر في محله ان آخر العصبات هو المعتق ثم عصبت ثم صاحب الفرض النسبي مما يرد عليه ثم ذو رحم محرم ثم مولى المولاة فالاولى هو الالتزام او الترك وأما الا انه تابع الهداية [ فان مات ] المعتق [ السيد ] او السيدة [ ثم ] مات العبد [ المعتق ] بلا وارث [ فولاية ] اي ميراثه على ما قال المصنف ومن الظن ان موت المعتق ليس بشروط لثبوت الولاية فان صيرورة المال ميراثا لا يكون الا بعد موته [ لا قرب عصبة سيده ] على الترتيب فلو مات المعتق عن ابنين ثم ماتا واحدهما ابن و لآخر ابنان فالولاية بينهم على السواء لانهم في القرب الى المعتق على السواء فالولاية لا يورث على ما قال اصحابنا كما في المحيط وغيره وعن نجم الاثمة ان ذوي الارحام يورثون في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث كما في المنية [ ولا ولاية ] ثابت بحسب الشرع [ للنساء الا ما اعتقن ] اي لا ولاية معتق او عبد اعتقنه بالاعتاق او فرع او لا ولاية لهن في وقت الا وقت اعتاقهن فعلى الاول ما موصولة وقد يستعمل في ذوي العلم على انه ناقص في بعض الصفات فمحقق بغير ذوى العلم و على الثاني مصدرية زمانية بمعنى الوقت ويحذف الضمير على الاول وفي الثاني يجوز الحذف والتنزيل منزلة اللازم [ كما في الحديث ] ليس للنساء من الولاية الا ما اعتقن او اعتق من امتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين او دبرين او دبر من دبرين او جر ولاء معتقهن او معتق معتقهن اي ما اعتقنه او اعتقنه من اعتقنه وصورته امرأة اعتقت عبدا ثم هو اعتق عبدا ملكه ثم مات العبد الاول ثم مات الثاني ولم يكن له وارث سواها فولاية لها وقوله جر عطف على دبر او اعتق و ولاية مفعوله ومعتقهن فاعله و صورته كصور الباقي ظاهرة مما مر ومن الظن ان قوله ما اعتقن منصوب او مجرور باللام او الباء المقدرتين اي الا باعتاقهن وفي المنية عن نجم الاثمة ان بنات المعتق تورث في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث والحديث متضمن للاجرو كفى ذلك رعاية لحسن الاختتام \*

### \* [ كتاب المكاتب ] \*

لم يجعل كالاстиلاذ في التذييل للعتاق ولم يعنون بالفصل لكثرة مباحثه و المكاتب الكتابة فانه مصدر ميمي ليكون موافقا للباقي و العذرل عنها للتفادي عن نوع تكرار و هو مستحب ان علم فيه خير اى امانة ورشد في التجارة وقدرة على الاكتساب كما في قاضيخان وقيل اي اداء الفرض وقيل عدم الضرر بالمسلمين والا فالافضل ان لا يكاتب كما في شرح الطحاوي [ الكتابة ] لغة مصدر ( كانب عبده ) كما في الاساس والمقدمة وقال الراغب انها ابتياع العبد نفسه من سيده بما يؤدي من كسبه واشتقاقها من الكتابة التي هي الايجاب او النظم و لوضمر لكان اظهر و شريعة [ اعتاق ] المملوك [ اي العبد او الامة ] [ يبا ] تميز اي اعتاق يد وهو التصرف اي التملك و النملك وحاصله



ازالة المولى عن نفسه ملك اليد و تمليكك الى العبد [حالا] اي في الحال و زمان العقد فيملك البيع والشراء والخروج الى السفر وغيرها وان نهى المولى [ورقة] اي ذاتا فانها وان كانت في الاصل لعنق الا انها جعلت كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسم الجزء [مالا] اي في وقت اداء بدل الكتابة عند عامة المشايخ و حالا فيزول ملك الرقبة ايضا لكن لا يملكها الا عند الاداء كشرط الخيار على ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوي وحكمه في جانب المولى حالا بثبوت ولايته طلب المال وما لا حقيقة الملك في البدل وانما سمي هذا العقد كتابة اما لانه يكتب العبد على نفسه لمولاه ثمنه ويكتب المولى له عليه العنق اولان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة واما الخط فقد لا يكتب لانه غير واجب [فان كاتب] بلفظ الكتابة و قال كاتب [قنة] اي مملوكة بقرنية التعريف فيتناول المدبر وام الولد [ولو] كان [صغيرا يعقل] البيع والشراء بان يعرف ان البيع سالب للملك والشراء جالب كما في الكرمانى وزاد في المضمرة و يعرف الغبن اليسير من الفاحش وفيه اشعار بان غير العاقل لا يصير مكاتباً حتى لو ادنى المال عنه غيره لم يعتق ويسترد ما دفع كما في الزاهدي وغيره [بمال] معلوم صالح للمهر برضاها كما في النظم وفيه اشعار لجواز الكتابة على عين لغيره كالكيل والموزون والمزروع والظاهر الفساد كما في قاضيخان [حال] اي معجل من (حل عليه الدين حلولا) اي وجب ولزم كما في المغرب [ارمنجم] اي مفرق في الاداء والعرب تسمي المفرق منجماً كما في التهذيب وقال الراغب اصل النجم الكواكب الطالع ويقال نجمت عليه اذا اوزمته كانك فرضت ان تدفع عند كل طلوع نجم نصيباً ثم صار متعارفاً في تقدير الدفع بما قدرته [او مؤجل] اي مجعول له اجل و هو المدة المضروبة للشئ كما في المفردات وفيه اشارة الى ان الاجل لو كان مجهولاً كالحصاد جاز الكتابة و الى انه يكفي مجرد العقد اذا كان بلفظ الكتابة ولا يشترط ان يزداد عليه (ان اديت فخر و ان عجزت فغن) خلافاً للشافعي رح كما في النظم او كاتب بغير لفظ الكتابة [و قال جعلت] لازماً [عليك الفاء] من الدراهم فقدم المفعول الثاني على الاول ثم وصف بقوله [توديه نجوما] اي في اوقات فانها جمع نجم يسمى بالوقت كما في المغرب ثم وصفه و قال [اولها] بالنصب اي في ازل النجوم [كذا] اي خمسمائة مثلاً [واخرها كذا] اي خمسمائة [فان اديته فانت حر و ان عجزت فغن] اي فانت عبد وانما اشترط هذان الشرطان ليكون العقد متققاً والا فالاول كاف عندنا كما مر وبه صرح الكرمانى [وقبل العبد] المالى عطف على قال او كاتب [صح] الكتابة ولزم المال بالتمام وقال بعضهم انه يندب خطأ بعضه كما في شرح الطحاوي وغيره [و خرج من يده دون ملكه] مستدرك بصريح التعريف الا انه ذكر ليتفرع مسائل الاولى على القيد الثاني والباقي على الاول الا ان الفاء اولى حينئذ في قوله [وعتق] المكاتب كله لبقاء الملكية [مجاناً] اي بلا بدل قبل ادائه [ان اعتق] اي اعتقه السيد الصحيح لا المريض فان تصرفه يعتبر من الثالث [وغرم]

اي ضمن [ السيد العقر ] اي مقدار مهر مثل المكاتبه او مقدار بدل اجارتها للوطي لو كان الاستيجار مباحا و الفتوى على الاول كما في استيلاد المضمرات [ ان وطى مكاتبته ] لانها خرجت من يده [ و ] غرم [ الارش ] اي دية الجراحة [ ان جنى عليها او على ولدها ] اي جرح احدهما [ او ] غرم المثل او القيمة ان جنى على [ مالها ] اي اتلفه و كذا غرم ارشه ان جنى عليه كما في قاضيجان فالاولى تذكير الضمير ليدخل المكاتبه تبعا فان التخصيص موهم بخلاف العكس [ وصحت ] الكتابة و انما انت منها تنبيهها على جواز الوجهين كما عرف [ على حيوان ذكر جنسه ] كالعبد و الحمار [ نقط ] اي لا نوعه كالتركي و الهندي ولا صفته كالجيد و الردي [ و يودى ] المكاتب [ الوسط ] بين الجيد و الردي من ذلك الجنس [ او قيمته ] اي الوسط في العبد اربعون دينارا عنده وعلى قدر غلاء السعر و رخصه عندهما ولم يقدر في غيره بشئ ولو كاتبه على مال متقوم الا انه مجهول الجنس او القدر ينقل على القيمة و فيه اشعار بانه لو كاتبه على شعير او حنطة مع بيان المقدار ادى الوسط كما في المحيط [ و فسدت ] الكتابة واقعة [ على قيمته ] اي قيمة العبد لاختلاف المقومين فلا يتعين لكن يعتق بآداء القيمة و يثبت بتصادقهما و ان اختلفا رجعا الى المقومين فان اتفق اثنان على شئ فهو القيمة و ان اختلفا بان يقوم احدهما بالالف و الاخر به و بعشرة يعتق بآداء الاقصى و فيه اشعار بانه لو كاتبه على ثوب لفست كما في المحيط [ او ] على [ خمر ] اي نفسها او قيمتها [ او خنزير ] و غيرهما مما لا يتقوم به [ من المسلم ] فلو كاتب ذمي عبده الكافر على نحو الخمر العلوم المقدار جاز و فيه اشعار بانه لو ادى الخمر عتق و هذا ظاهر الرواية و عن الطرفين انه انما يعتق به اذا قال ان ادبتها فانت حر و عند زفر لا يعتق الا بآداء قيمة العبد و عند ابي يوسف ان ادى المشروطة او قيمة العبد عتق فما في الهداية من آداء قيمة الخمر مشكل كما في الكافي و ذكر في الحصر انه لا يعتق عند الطرفين بآداء الخمر بل بآداء قيمة نفسه لان القيمة في العقد الغامد كالمسمى في الصحيح [ و صح للمكاتب ] كما لولده و عبده و امته [ البيع و الشراء ] و لو بغبن فاحش عنده و اما عندهما فلا يصحان به و المحاباة فيهما على هذا الخلاف فيصحان بالغبن اليسير و لو قال صح له التجارة لكان شاملا لمثل المضاربة و الشراكة و الاجارة و الاستيجار و الاستقراض و الابطاع و الاستبضاع و الرهن و الارتهان و الاستعارة كما في المحيط [ و السفر ] و ان شرط عليه استحسانا [ و انكاح امته ] من عبد غيره و التوكيل به لاستفادته المهر و فيه اشعار بانه لا يجوز انكاح عبده اصلا حتى لو اجاز بعد العتق لم ينقل ولا انكاح امته من عبد و عن ابي يوسف انه يجوز كما في المحيط [ و كتابة قنه ] خلافا لزفر [ وله ] اي المكاتب الاعلى [ و لاؤه ] اي المكاتب الاسفل [ ان ادى ] الاسفل بدل كتابته [ بعد عتقه ] اي الاعلى لانه صار حر [ و اسيدة ] اي الاعلى و لاؤه [ ان ادى قبله ] اي عتقه [ ولا ] يصح [ تزوجه ] بنفسه و بالتوكيل الا باجزة السيد



فان اعتق قبل اجازته نفذ ذلك النكاح على المكاتب كما مرفى النكاح [و] لا [هبة ولو بعوض و] لا [تصدق الا بيسير] منهما وهو مادون الدرهم لانه قليل يتروصع فيه الناس كما فى الكرماني وفيه اشعار بانه لو اهدى بطعام او دعي اليه فلا باس بقبوله ولو اهدى بالدرهم او الثياب لم يقبل كما فى المحيط [و تكفله] بالنفس والمال و فى المضمرات لو كاتب عبده كتابة واحدة بالف فله ان يطالب كل واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة [واقراضه] لانه تبرع لم يدخل تحت الكتابة و ينبغي ان يحوز باليسير كالهبة [واعتاق عبده ولو بمال و] لا [بيع نفس عبده منه] اي من عبده لان فيهما امقاط الملك واثبات الدين على المفلس [وانكاحه] اي عبده كما اشير اليه [والاب و الوصي في رقيق] الحر [الصغير كالمكاتب] حكما فيملكان كتابة عنه وانكاح امته لا اعتاق عبده ولو بمال ولا بيع عبده وانكاحه [واذا عجز عن نجم] ولو اولا [ان كان له] اي للمكاتب [وجه] كدين و مال ولو في سفر [سيصل] ذلك الوجه [اليه] اي المكاتب [لا يعجزه] من التعجيز اي لا يعجل [الحاكم] والقاضي بتعجيز المكاتب بل يمهل [الى] يومين او [ثلاثة ايام] فانها مدة ابلاء العذر فى الغالب كشرط الخيار وقضية الاخبار وامهال المرتد كما فى الكافي [والا] يكن له ذلك الوجه [عجزه] الحاكم عند الطوفين وقال ابو يوسف لا يعجز حتى يتوالى نجمان و الاول هو الصحيح كما فى المضمرات [وفسخها] اي فسخ الحاكم الكتابة وان لم يرض المكاتب به [بطلب سيده] الفسخ [او] فسخها [سيده] بنفسه بلا قضاء [برضاه] اي المكاتب وفي فسخه بدون رضاه روايتان وفيه اشعار بان المكاتب ليس له ان يعجز نفسه بلا رضاه السيد فان الكتابة لازمة في جانبه على ما ذهب اليه محمد بن سلمة الا انه خلاف ما ذهب اليه اصحابنا فان الكتابة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر البلخي كما فى المحيط [وعاد] بالفسخ [رقه] كما كان اولا وفيه اشكال بانه مشعر بان الرق يزول بعقد الكتابة وقد مر ان الزايل هو اليد وان الرق حق الغير والعبد لا يقدر على ازالته كما حققنا ولذا فال فى الهداية عاد الى احكام الرق فالتحقيق الا ان لرق ثابت فيه الا ان الكتابة منعت المولى عن بعض الاحكام فلوقبل بحذف المضاف وهو الحكم لاندفع الاشكال [وما] كان [في يده] من الاكتساب ملكا [لسيده] ملكا موكدا عند ابى يوسف و ملكا مبتدأ عند محمد ولهذا لو آجر المكاتب امه ظئيرا ثم عجز بطل عنده خلافا لابى يوسف كما فى الكرماني [فان مات] متجاوزا [عن] اداء [وفاء] اي مال يفى بما عليه اي مات وترك مالا رافيا به [لم نفسخ] الكتابة لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بانه اذا لم يترك وفاء تنفسخ حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابى بكر الاسكاف وذهب انفعيه ابو الليث الى انه لا ينفسخ بدون الحكم كما فى الصغرى واعلم انه اذا مات عن وفاء وعليه ديون بدء بدين الاجنبى ثم دلى المولى ثم ببدل الكتابة كما فى المحيط [وقضى

البذل [ من ماله ] الذي لم يتعلق به دين [ وحكم بموته ] اي المكاتب [ حراً ] في آخر جزء من اجزاء حيوته عند الاكثريين ومنهم من يقول انه يعتق بعد الموت بان يقدر حياً قابلاً للعتق كما يقدر المولى حياً مالكا معتقاً كما في الكرمانى [ و ] حكم للوارث سيدا كان او غيره باخذ [ الارث ] اي الميراث والهمزة بدل من الواو [ منه ] اي من المكاتب والاكتفاء مشعر بان وصاياه باطله فلا يعتبر تدبيره فيقسم بعد اداء البذل بين الورثة لا غير كما في المحيط [ وعتق بنيه ] اي حكم بعتق اولاده ذكورا واناثا في آخر حيوة المكاتب فان الاناث يدخلن تغليبا حال كونهم قد [ ولدوا في ] وقت [ كتابته ] لا قبلها فلا يعتقون [ او ] قد [ شراهم ] اي ملك والديه و مولوديه بالشراء وغيره من اسباب الملك فهو مجاز واستخدام فلا يعتق بالملك غيرهم من امرأته وسائر ذى رحم منه عنده خلافا لهما والاصل ان من يدخل في الكتابة يعتق ومن لا فلا وهم يدخلون اتفاقا واما غيرهم فلا يدخلون عنده استحسانا ويدخلون عندهما قايما كما في المحيط [ او ] عتق ابنه قد [ كرتب ] المكاتب [ هو وابن ] حال كونه [ صغيرا او كبيرا بمرّة ] اي بكتابة واحدة فانهما جعللا كشخص فهو معطوف على عتق بنيه وابن على المستتر في كرتب وهو من وضع الظاهر موضع الضمير فلا تعامل فيه كما ظن [ وطاب ] اي حلّ [ لعيده ] الغني [ ان ادى ] المكاتب [ اليه ] شيأ [ من صدقة ] اي زكوة او غيرها [ فعجز ] فلو عجز فادى اليه لا يطيب له لكن الصحيح انه يطيب لان النخبث في الاخذ لانه ذل على اصل ابي يوسف ولنبذل الملك عند محمد كما في الكافي فلو قال وعجز لكان احسن [ ولا يفسخ ] الكتابة [ بموت السيد ] والا لبطل حق المكاتب [ وادى ] المكاتب [ البذل الى ورثته ] اي وارثه الكبير ووصي الصغير [ على نجومة ] اي على وجه وقع العقد عليه من النجوم [ وان ] اعتقه بعضهم لا يصح [ اعتاقه ] نصيبه لتوقف الاعتاق على الملك والمكاتب غير مملوك لاحد [ وان ] اعتقوه جميعا او متفرقين [ عتق مجانا ] استحسانا لانه جعل اعتاقهم امقاطا لبذل الكتابة لا قياسا لما ذكرناه والابراء والهبة وما في معناه كالاعتاق حكما ولا يخفى ما يראה من وجه حسن الاختتام \*

### \* [ كتاب الايمان ] \*

عقب الكتابة بهما لما بينهما من المرافقة في المخانقة فان الكتابة مطلقة واليمين مقيدة والاطلاق مقدم على التقييد والايمان اي ايقاع الايمان جمع اليمين لغة اليد اليمنى على ما في عامة الكتب فليست بمصدر كالطهارة وغيرها و اذا جمعت مع حذف رحلة دون سائر الكتب وشريعة ما قوي به العزم على الفعل او الترك وانما سمي به لانهم يتماشون بايمانهم حالة التحالف وهو على ما في المبسوط والتحفة وشروح الهداية وغيرها قسمان قسم وجملة شرطية سياني تفسيرهما فمن الظن السوء ان يجعل القسم الثاني خارجا عن اليمين الشرعية ولا يكره الحلف به عند الجمهور



ميمًا في زماننا لقلة مبالاة الناس بالقسم الاول و لا يكره الحلف به اتفاقا و ان كان تقليده اولى  
 كما في الكافي وغيره وفي كفاية الشعبي ان ليس لاحد ان يحلف بالله الا عند الضرورة ولما كان هذا القسم  
 اشيع مع الاشرفية ابتداء به فقال [وهي] اليمين بالله وصفته وما في حكمه كتحریم الحلال [ثالث]  
 باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار العدد اكثر من ان يعد ثم فصله وقال [فحلفه] بفتح الحاء وكسر  
 اللام او مكونها يمين يوخذ بها العبد ثم سمي به كل يمين كما في المفردات والمراد به المعني  
 المصدرى اي حلف الحالف بالله [على فعل] مفتوح الفاء وهو الظاهر المقابل للترك لا ما هو مصطلح  
 النحاة ولا عرف المتكلمين من صرف الممكن من الامكان الى الوجود كما ذهب اليه المصنف والمشهور  
 المكسور الا انه بمعنى المفتوح فاذه و ان كان لغة اسم للآثر المرتب على المعني المصدرى وعرفا اسم  
 للفظين اشتراكا كضرب و ضرب الا ان الاسم يستعمل بمعني المصدر كما تقرر [او ترك] اي عدم  
 فعل [ماض] حال كون الحالف [كاذبا] [كاذبا] [عمدا] او كذب عمدا و كونه حالا من فاعل  
 كاذبا كذب وهو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه عمدا كان او سهوا الا انه لا ياثم بالسهو  
 وهذا هو المشهور لكن في الكرمانى والمستصفي وغيرهما ان الكذب يرجع الى ما في الذهن دون  
 الخارج وفيه رمز الى ان محل اليمين في الحقيقة الجملة الخبرية لانها الموصوفة بالكذب و الى ان  
 تلك الجملة وجب ان تشمل على الماضي المثبت از النفي فتوصيف الفعل و الترك به يجوز وانما  
 خص الماضي وقد وصفا بالحال لانه اكثر وقوما وما قال المصنف انه داخل في الماضي لانه زمان التكلم  
 واليمين انما تنعقد بعد الفراغ منه ففيه ان الحال بالاجماع ما قارن وجود لفظه وجود جزء من معناه  
 كما ذكره ابن مالك وغيره ويمكن ان يقال ان الماضي غير محمول على العرف بقريضة ما ياتي من  
 قوله آت فلم يكن في التوصيف تجوز وقد اندرج فيه الحال كما ذكره [غموس] اي يمين غموس  
 و يجوز ان يضاف اضافة الجنس الى النوع كما في الكرمانى وغيره من المتداولات وقال المطرزي  
 ان الاضافة خطأ لغة وسماعا والغموس صفة من الغمس اي الادخال في الماء سميت به لانه يدخل  
 صاحبه في الاثم ثم في النار وفيه اشعار بانه يمين حقيقة كما يشعر به شرح الطحاوي لكن في المبسوط  
 والكرمانى وغيرهما انه يمين مجازا كبيع الحران اليمين مشروع وهو كبيرة محضة  
 واعلم انما ذكره اعم مما ينقطع به حق مسلم وفي المحيط انه الغموس [ياثم] صاحبه [به]  
 اي بذلك الحلف و لا يرفعه الا التوبة النصوح والاستغفار لانه اعظم من ان يرفعه الكفارة بخلاف  
 المنعقدة [و] حلفه عليه [ظانا] وقيل انه عطف على (عمدا) على تقدير كونه حالا من فاعل  
 (كاذبا) وفيه انه على تقدير التسليم مستلزم لاستدراك قوله و هو ضده ولو تركه و قال عامدا  
 لكان اخصر [انه] اي الفعل الماضي او الترك الماضي وكذا الحال في الحال [حق] اي مطابقة  
 الواقع له لا مطابقة للواقع فان اتصافه بالحق ليس لذاته كما عرف واعلم ان الكذب يستعمل غالبا

في الأقوال والحق في المعتقدات [ وهو ] أي الفعل أو الترك [ ضده ] أي لا يطابقه الواقع [ لغو ] ساقط لم يتعلق به حكم وفي المقائس اللغو ما لا يعتد به وفي الزاوي عن ابن عباس هو اليمين في الغضب وفي الاختيار عن أبي حنيفة أنه قول الرجل لا والله و بلى والله وفي المصنوعات أنه غموس عندنا و مثال اللغو في الماضي والحال أن يقول والله ما دخلت الدار و أنه زيد ظاناً أنه كذلك وقد كان بخلافه وفي المحيط لو أراد رجل أن يقوم لأخر فقال ( بالله اگر بریزی ) فقام لا يلزمه كفارة لأنه لغو من الكلام [ يرجي عفو ] أي ترك عقوبة لأنه لم يتعمد الكذب و إنما لم يقطع باللغو متابعة لمحمد في المبسوط و لأنه غير منصوص فلا يعتد كونه مراداً [ أو ] حلف [ على ] فعل أو ترك [ آت ] أي مستقبل آت زمانه [ ينعقد ] وفي بعض النسخ منعقدة باعتبار اليمين و يسمى منعقدة أيضاً لتوثيق الحالف إياها بالقصد والنية [ وكفر فيه ] أي في المنعقد من الإيمان [ فقط ] دون الغموس واللغو وهذا تصريح بما أشير إليه [ أن حنث ] في يمينه بالكسر أي نقضها وآثم فيها والحنث الذنب العظيم كما في طلاق الطالبة وفيه إشارة إلى أن الكفارة لم يعتبر إلا بعد الحنث و إلى أنه يحتمل أن يكون البر والحنث واجبين كما على فعل الغرض وترك المعصية و بالعكس و أن يكون الحنث خيراً من البر كما على محران المسلم وغيره و أن يكون البر خيراً كما على المباحاة كما في الاختيار وغيره [ لو سهوا أو كرها حلف أو حنث ] أي وجب الكفارة و أن كان الحلف أو الحنث بطريق السهو أو الإكراه كذا ذكره المصنف وفيه رمز إلى أن سهواً وكرهاً تميز متقدم على عامله إلا أن تقديمه غير جائز على الأصح و إلى أن كرهاً بالفتح فإنه بالضم الكراهة والسهو كالنسيان في اللغة الغفلة و ذهاب القلب إلى الغير كما في القاموس و أما عرفاً فالسهو قسم من النسيان فإنه فقدان صورة حاصلة عند العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت شاء و يسمى هذا سهواً و سهواً و بحيث لا يتمكن منها إلا بعد تبشيم كسب جديد و يسمى نسياناً عند الحكماء كما في التلويح فالأولى ذكر النسيان و أن علم من السهو حكم قسم آخر منه بالطريق الأولى و يدخل فيه ما جرى على لسانه من اليمين عند إرادة غيره و يسمى هذا خطأ كما في المستصفى [ والقسم ] بفتحيتين اسم من الأقسام و عرفاً جملة مؤكدة يحتاج إلى ما يلصق بها من اسم دال على التعظيم و يسمى بالمقسم به و جملة مؤكدة تسمى بالمقسم عليها و جواب القسم فهو اخص من اليمين والحلف الشاملين للشرطية الآتية و لما كان المقسم به شريعياً في نفسه قال [ بالله ] أي يلصق باسم دال على ذات الواجب تعالى فهو اسم للذات و ذا عند الأكثرين و قال بعضهم أنه في الأصل صفة انقلب علماً وفيه إشعار بأن باسم الله ليس بيمين و هو المختار عند صدر الشهيد و ذكر القدوري أنه يمين مع النية وعن محمد أنه يمين مطلقاً كما في المحيط والإطلاق دال على أنه يمين و ن كان مرفوعاً أو منصوباً أو ساكناً لأنه ذكر اسم الله تعالى مع حرف القسم والخطأ في الأعراب غير



مانع كافي النهاية [ اربامم ] هو عرفنا لفظ دال على الذات والصفة معا فالله اسم على راي [ من اممائه ] تعالى ولو غير مختص به ولم يحلف الناس به ولم يكن صريحا نحو بك لا فعلن كما في الاختيار وغيره [ كالرحمن ] فانه لم يستعمل في غيره [ والرحيم ] يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يمينا بلانية والاول هو الصحيح كافي المحيط والكلام مشير الى انه لو قال والله والله لكان يمينين وفي النوادر انه يمين واحد وقال والله والله فواحدة بالاتفاق والى انه لو قال والله والرحمان والرحيم والعزيز والحكيم فكل منها يمين عليحدة و عنه ان الكل يمين واحدة كافي الصغرى [ والحق ] اي من لا يقبح منه فعل فهو صفة سلبية وقيل من لا يفتقر في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول كافي شرح المواقف وفيه اشارة الى ان (حق الله تعالى وحقا) لم يكن يخينا وفيه خلاف سياي [ او بصفة ] هي عرفنا مصدر ممكن الاشتقاق [ يحلف بها ] اي يحلف العرب بتلك الصفة بلا ورود نهى احتراز عما يحلفون بها من نحو الاباء والابناء فانه قد نهى الشريعة عنه [ من صفاته ] تعالى ذاتية او فعلية وقال مشايخ العراق ان اليمين هي الاولى لا غير والاول هو الاصح كافي النهاية والفرق ان الذاتية ما يتعلق به حدوث ممكن اولا يجوز وصفه بضده والفعلية بخلافه على القولين كالعلم والخلق [ كعزة الله ] اي غلبته من حد نصر اعدم النظير من حد ضرب اعدم الخط من منزلته من حد علم [ وجلاله ] اي كونه كامل الصفات [ وكبريائه ] اي كونه كامل الذات [ وعظمته ] اي كونه كامل الذات اصاله وكامل الصفات تبعا [ وقدرته ] اي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والترك بحسب الدواعي [ لا ] يلصق القسم [ بغير الله ] فانه حرام عن ابن عباس انه قال لو حلفت بالله كاذبا احب الي من ان احلف بغير الله صادقا وعن ابن مسعود انه قال الاشتراك بالله ثلاثة منها الحلف بغير الله وعن ابن عمر انه قال الحلف بغير الله شرك كافي الكفاية الشعبي فما قسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهار وغيرهما ليس للعبد ان يحلف بهما وما اعتاد الناس من الحلف ( بجان ومرتو ) فان اعتقد انه حلف والبر به واجب يكفروا قال علي الرازي اني اخاف الكفر على من قال بحيوتي وحيونك وما اشبهه كافي النهاية وذكر في المنية ان الجاهل الذي يحلف بروح الامير وحيوته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد [ كالنبي والقرآن ] وسورة منه والمصحف والشرائع والعبادات كالصلوة وغيرها والعرش [ والكعبة ] كل ذلك لان العرب ما تعارفوا يمينا كما في شرح الطحاوي [ ولا بصفة ] من صفاته تعالى [ لا يحلف بها عرفا ] اي في عرف العرب كافي شرح الطحاوي [ كرحمته ] من الصفات الحقيقية فان مرجعه الارادة اذ المعنى ارادة الانعام [ وعلمه ] صفة بها لا يخفى عليه شيء وفي الخلاصة انه يمين بالنية [ ورضائه ] اي ترك الاعتراض لا الارادة كما قال المعتزلة فان الكفر مع كونه مرادا له تعالى ليس مرضيا عنده لانه يعترض عليه ويواخذ به [ وعضبه ] اي انتقامه و كونه معاقبا لمن عصاه وقال ابو حنيفة انهما صفتان له

تعالى بلا كيف [ وسخطه ] اي انزال عقوبة وفي الاصل الغضب الشديد المقتضي للعقوبة كما في  
المفردات [ وعدا به ] اي عقوبته وقال الراغب هو الالبجاع الشديد [ وقوله ] مبتداء خبره قسم بعده  
[ لعمر الله ] عطف بيان لقوله وهو مبتداء خبره محذوف هو قسمي او ما اقسم به فهذا يجري مجرى  
قولك اقسمت بعمرى واذا قال لعمر الله بمنزلة قوله والله الباقي والعمر هو البقاء مضموما او  
مفتوحا ولم يستعمل في اليمين الا المفتوح كما في الكشف وقال الراغب هو دون البقاء لانه اسم  
لمدة عمارة البدن بالحياة والبقاء ضد الفناء ولهذا وصف الله به وقتما يوصف بالعمر وفي الاضافة  
اشعار بان لا يجوز ان يحلف ويقال لعمر فلان فانه كبيرة بلا خلاف واذا حلف ليس له ان يبرر بل  
يجب ان يحنث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كفاية الشعبي [ وايم الله ] بفتح الهمزة و  
كسرها مع ضم الميم مقصور ايم الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة  
المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها ولا يستعمل مقصور  
الايمن الا مع الجلالة وهو جمع يمين عند الكوفية همزته قطعية جعلت وصلية لكثرة الاستعمال  
تخفيفا ومفرد كانك عند سيبويه مشتق من اليمين وهو البركة وعلى المذهبين مبتداء خبره  
محذوف هو نحو يميني ومعنى يمين الله تعالى ما حلف الله تعالى به من نحو الشمس والضحى  
او اليمين الذي يكون باسمائه تعالى نحو والله كما في الرضي وذكر في البسوط ان ايم صلة عند  
البصرية [ وعهد الله ] بالجرب بواسطة حرف القسم كما ذكره المصنف وفيه ان الواو للعطف وحينئذ لم  
يجزجره والحكاية بعيدة جدا على ان النصب جائز على اضرار فعل القسم والرفع شائع على الابتداء  
اي اقسم عهدا وعلى عهد الله اي يمينه وقد مر معناه وفي المحيط ان المعنى موجب يمين الله و  
يجوز ان يكون المعنى والله الحافظ فان العهد حفظ الشيء ومراعاته حالا بعد حال و يسمى الموثق  
الذي يلزم مراعاته عهدا وعهد الله ما يلزمه وليس يلزم في الشرع كالنذر وما يجري مجراها  
[ و ] ذمته [ وميثاقه ] وبالميثاق هو عقد موكد بيمين وعهد كما في المفردات وذكر في المحيط  
ان ( پذيرفتم و عهد كردم ) هواء في اليمين [ واقسم ] واعظم [ واحلف ] بكسر اللام وعن محمد بن  
البنية لا احلف كذا فيمين كما في المحيط [ واشهد ] اي اقسم لجريه مجرى الحلف [ وان لم يقل ]  
مع كل من الثلث [ بالله ] وقال زفران لم يذكر معها لم يكن يميننا [ وعلي نذر ] وهو ان توجب  
على نفسك ما ليس بواجب كما في المفردات وفيه اشعار بانه لو قال نذرت ان لا افعل كذا فيمين  
كما في قاضيان وغيره وهذا اذا لم يرد بالنذر شيئا بعينه والا فليس بيمين ولهذا وجب عليه  
الوفاء كما يجي [ او ] علي [ يمين ] معناه ( بر سن سوگند است که اين کار ناسم ) وهو يمين ايضا كما  
في المحيط [ او ] علي عهد او [ عهد ] لي او علي عهد كما في النظم [ وان لم يصف ] هذه الاغلاط [ الى الله ]  
ولم يقل علي نذر الله او يمين الله او عهد الله وعن ابي يوسف اذا قل الله علي يمين وهو يريد ان



يوجبها على نفسه ولا يقول ان فعلت فليس يمين كما في المحيط [ وان فعل كذا ] اي بان دخل الدار مثلا [ فهو كافر ] او مجوسي او يهودي او نصراني لانه تحريم الحلال الذي هو يمين فان المعنى هذا الفعل المباح حرام علي لانه علقه بالكفر [ وان لم يكفر ] بهذا التعليق من الكفر هو الظاهر حال كونه [ علقه بماض ] بان يجعل الشرط لفظ كان مثلا فانه لنصوصيته في الماضي لا يستفاد منه المستقبل اصلا نحو ان كان فعل كذا فهو كافر [ او آت ] كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال ذلك لشي فعله يكفر والصحيح انه ان اعتقد انه يمين لم يكفر فيهما وان اعتقد الكفر بالحنث يكفر لانه لما اقدم على الحنث لوضي بالكفر كما في الهداية والى ان من الايمان جملة شرطية غير مغمرة بجملة لم يكن يمينا جزاؤها صالح للمنع او الحمل وشرطها مطلق عن الشخص والوقت فلو قال انت طالق ان شئت لم يكن يمينا لانه تفسير لاختياري الذي ليس بيمين و لانه مقيد بالمرأة والمجلس وكذا لو قال ان مت فانت حر فانه تدبير وكذا لو قال انت طالق غدا بخلاف انت طالق في ذبح الناس لان الفعل بدخول ( في ) صار بمعنى الشرط كما في المحيط [ وسوگند می خورم ] بخداي قسم [ اي يمين فهو مجاز اذ الشرطية ليست بقسم كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال ( سوگند می خورم بطلاق ) فليس بيمين كما في الخلاصة والى انه لو قال ( سوگند می خورم بدون بخداي ) او قال ( سوگند خوردم ) لم يكن يمينا وليس كذلك بخلاف ما لو قال ( سوگند خورده ام ) فانه اخبار ان صدق حنث والا فلا شيء عليه كما في المحيط [ وحقا ] لا افعل كذا لم يذكر في شيء من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه ومعناه لا محالة كما في المحيط لكن في النظم انه ليس بيمين عند المتقدمين واكثر المتأخرين وفي المضمرة الصحيح انه ليس بيمين وفي قاضيخان الصحيح انه ان اراد به اهم الله يكون يمينا [ وحق الله ] ليس بيمين على الصحيح لان معناه ما يستحقه على عادة من العبادات كما في المحيط وعن ابي يوسف انه يمين وعن ابي حنيفة انه يمين السفلة اي الدنبا وفيه اشارة الى ان بحق الله يمين وذا بلا خلاف كما في قاضيخان والى ان بحق رسول الله ليس بيمين وذا بالانفاق وكذا بحق الكعبة والاسلام والقران والمساجد كما في النظم [ وحرمة ] اسم من الاحترام وهي ما يحرم تركه [ وسوگند خورم بخداي ] ليس بيمين لانه وعد وفي المحيط انه يمين [ يا ] سوگند خورم [ بطلاق زن ] والاحسن (او) مكان (يا) الا انه راعى تناسب الطرفين [ وان فعله فعليه غضبه او سخطه او لعنته ] اسم من اللعن وهو ابادة من رحمته في الدنيا بانقطاع التوفيق وفي العقبي بالابتلاء في العقوبة كما في المفردات وهذا في حق الكفار واما في حق المؤمنين فاسقاطهم عن درجة الابرار ومقام الصالحين كما في كراهة الكرمانى وغيره [ او انا زن ] اي ان افعله فانا زن [ او سارق او شارب خمر او آكل ربوا ] اودم او ميتة او خنزير [ لا ] يكون قسما ويمينا خبر لحقا وما بعده والفرق بينهما وبين الشرطية السابقة ان الكفر مما

لم يسقط حرمة بحال بخلاف هذه الاشياء فان حرمتها تسقط عند الضرورة فكل ما هو حرام موبد فاستحلاله معلقا بالشروط يمين والا فلا والمبتادر ان لا يفصل بين المقسم به وعليه ولو كان الفصل سكتة فلو حلفه وقال قل (بايزد) فقال (بايزد) ثم قال (كرو ز آدينه يائي) فقل (كرو ز آدينه ياييم) فلم يانه قالوا لا حنث عليه كافي قاضيخان وكذا في الخلاصة والكبرى والمحيط بلا قالوا وفيه ينشعب كثير من المسائل [وحروف القسم] اي احرفه [الواو والباء والتاء] افتتح بالواو مع ان اصلها الباء لانها اكثر استعمالا في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظاهر بخلاف الباء والتاء منصفة بالله والاضافة تشير الى الانحصار ومنها اللام المختصة بالله في الامور العظام بمعنى الباء ومنها من بكسر الميم وضمها المختصة بربي كافي الرضي والى انها موضوعة للقسم وما وضع له الا ايم كافي الكشف [ويضم] ما هو حرف القسم الاصلي من الباء كافي الكشف والرضي فيكون من قبيل تقدم المعنوي الا انه بلا قرينة [كالله] اي اقسام بالله لا [افعله] وفي اختيار الاضمار اشعار بان الجلالة بعد اسقاط الباء محروور وفي الكشف ان النصب اكثر وفي الرضي هو المختار وفي الخلاصة يجوز فيه الحركات الثلاث والمكون فيه عند ذكرها وفي الله وقبل لم يكن يمينا الا اذا كان مجرورا ولو قال له و اراد اليمين فيمين وفي قوله كالله اشعار بان بعد الاسقاط جاز ترك الهمزة والهاء عوضا في جميع ما يقسم به و ذا عند الكوفية واما عند البصرية فغير جائز ولذا قالوا الله وها الله ذا لافعلن كافي الكشف لكن في الرضي ان الحلاله مختص بحوار الترك [وكفاره] اي كفارة الحلف والحنث بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب وهي مبالغة فاعل والتاء للتاكيد لا للسقل كما ظن لانها غير لازمة غالبا وانما سمي بها لانها مانرة للآثم [عتق رقبة] اي اعتاقه له لان الية شرط في التكفير وقد مروج له لعتق مقام الاعتاق فمن الظن الاحسن اعتاق رقبة [او اطعام عشرة مساكين] متل فان مصرف الكفارة والزكوة واحد والعشرة اعم من الحقيقي والحكمي [كا] ببناء [هما] من الاعتاق و الاطعام [في الطهار] فالكاف مصدر وما كناية عنهما و هما تاكيد فلو اعتق عبدا من كفارة يمينين جاز جعله عن احدهما عند العلماء الثلاثة كافي الطهار ولو اعتق ثلث رقبات عن ثلث كفارات و نوى اعتاق كل عن كفارة بلا تعيين جاز عندهم كافي الطهار كذا في المحيط وذكر في كشف المنار ان الكفارة لم تتداخل بالاجماع فاليمين اذا تعددت تعدد الكفارة لكن في النية عن شهاب الائمة ان الايمان بالله اذا كثرت تداخلت وكفى كفارة كما قال محمد وهو المختار عندي وعن ابي يوسف انهما لا يتداخل وشرف الائمة لا يفتى به [او كسوتهم] اي كسوة تلك العشرة فيجوز ان يكسو مسكيا واحد عشرة ايام او عشرة مساكين عشر ساعات من يوم عشرة اثواب او ثوبا واحدا بان يرديه الى مسكين ثم يسترد منه اليه والى غيره بالهبة او غيرها فان لتبديل الوصف تأثيرا في تبديل العين لكن لا يجوز



عند أكثرهم كما في الكشف [ لكل ] منهم [ ثوب ] جديد أو خلق يمكن الانتفاع به أكثر من نصف الجديد بأن ينتفع مثلاً بالجديد ستة أشهر وبهذا أربعة على ما قال الفقيه أبو الليث وذهب أبو بكر الأمكاف إلى أنه إن كان بحال يجوز به الصلوة يجوز وقيل يعتبر في الثوب الوسط الصالح لأوساط الناس وهو أشبه بالصواب على ما قال الحلواني كما في المحيط [ يستر عامة بدنه ] أي أكثره كاللثة أو الجبة أو القميص أو القباء وأما العامة فلا يجوز في ظاهر الرواية وعنه أنه يجوز إذا كانت سابقة كما في المحيط وذكر في النظام أن الكسوة لرجل ما يوارى به عورة وللمرأة درع وخمار في ظاهر الأصول وعن أبي يوسف يجب كسوة معروفة أزار و قميص له و أزار و درع لها [ فلم يجوز السراويل ] على ما ذكره القدوري وهذا إذا أريد بالبدن ما هو مجاز من جميع الأعضاء وأما إذا أريد به ما هو حقيقة من العتق إلى الورك فإن الرجلين ناقلتان واليدين باطشتان والرأس طليعة فينبغي أن يجوز لأنه جمع سرولة تقديراً أو تحقيقاً تعريب (شوار) ولو أريد به التبان بضم التاء وتشديد الباء وهو سراويل صغير مقدار شبر سائر للعودة الغليظة للملاحين فينبغي أن لا يجوز إلا في زماننا لا يفرق بينهما إلا بأن يكون مدخل الرجل من النبان أضيق وربما يكون ذا طاقين فينبغي أن يجوز وفي المحيط عن محمد بن السراويل يجوز وعنه أنه للرجل يجوز وللمرأة لا وقال أبو يوسف لا يجوز لهما والكلام مشير إلى أنه لو أطمع خمسة وكسا خمسة جاز وتمامه في قاضيخان وإلى أن الواجب أحد من الثلاثة لم يتعين فإن الفعل معين فلم يجب الكل على سبيل البدل فإذا أتى بواحد سقط الباقي والاول مذهب جمهور الفقهاء والثاني مذهب بعض العراقيين والمعتزلة منهم فعند الجمهور إذا أتى بأكل كان الواجب واحداً منها هو أعلاها قيمة ولو ترك الكل كان معاقباً بواحد هو أدناها قيمة لأن الغرض سقط بالدني وأما عند غيرهم فإذا أتى بالجميع يثاب ثواب الجميع ولو ترك الجميع يعاقب على ترك الجميع وتامه في الكشف [ فإن عجز عنها ] أي عن هذه الثلاثة بأن لم يكن له فضل عن كفائه مقدار ما يكفر ولم يملك عين المنصوص عليه [ وقت الأداء ] لا وقت اليمين والاولى ذكره في المظاهر [ صام ] وجوباً [ ثلثه أبام ] وعنه أنه إذا كان له قدر ما يشتري به طعام العشرة لا يصوم وعن ابن مقبل إن كان له ذلك الطعام وقوت ملوئين لا يصوم وفي الأصل لو كان له مال مع الدين صام بعد قضاؤه وأما قبله ففيه اختلاف المشايخ كما في المحيط وذكر في الزاهدي لو بذل ابن المعسر والأجنبي مالا ليكفر به لم يثبت القدرة بالأجماع [ ولاء ] أي متتابعة حتى لو مرض فيها أو أضر أو حاضت استقبل بخلاف كفارة الظهار والقتل وأعلم أنه لو أخر كفارة اليمين آثم ولم تسقط بالموت والقتل وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كما في الخزانة [ ولم تجز ] الكفارة [ بلا حنت ] لأنه السبب فلو قدمت عليه أعتدت وهذا تصريح بما أشار إليه في السابق كقوله [ ومن حلف ] بالقسم أو الشرطية [ على معصية كعدم التكلام مع ] أحد [ أبويه ] أو غيره بأن يقول والله لا أكلمه إلا أن كلمته فعلي

نذر وهذا اذا لم ينزبه شيئاً والا فعليه الوفاء كما ياتي [حنث] اي وجب ان يجعل نفسه حائثا [وكفر] عنه بعده لقوله صلى الله عليه وسلم ﷺ (من حلف على يمين اي اقسم عليه وراى غيرها خيرا منها فليأت بالذي هو خير منه ثم ليكفر) وفيه دلالة على ان اليمين اذا كان على معصية وجب الحنث بالطريق الاول كما في المستصفي وقد قال صلى الله عليه وسلم (من حلف ان يعصى الله فلا يعصه) والكلام دال على ان الحنث قد يكون خيرا من البر وبالعكس كما مر وقد صرح به النهاية والكفاية وغيرهما في اول الايمان فمن الظن ان لا دلالة للحديث على كون الحلف على معصية وان الحديث دال على اشتراط كون الحنث خيرا من البر وهم لم يشترطوا ذلك في الرواية فليس الا من فرط جهله بكمال هولاء الائمة العظام وقصور تتبعه لكتبهم المشهورة بين الانام [ولا كفارة في حلف كافر] محرمي او يهودي [وان حنث] حال كونه [معصيا] والاشمل في حلف غير مكلف وان حنث مكلفا فان الصبي او المحدث اذا حلف ثم كلف ثم حنث لم يكفر كما في المظم [ومن حرم ملكه] على نفسه بان يقول هذا العمل او كلام فلان حرام علي او (حرام است مرا يا تسخن گفتن) [لا يحرم] ملكه عليه لانه تعالى المحرم [وان استباحه] اي فعل ما حرم عليه [كفر] عن يمينه لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فلو قال ما في يدي من الدراهم حرام علي فان اشترى بها شئاً حنث بخلاف ما اذا وهبها او تصدق فانه يراد به تحريم الشراء عرفا وانما اختار ملكه على حلاله اشارة الى انه لو حرم الخمر ثم شرب كفر على المختار وفي البقرة لو ذل الخنزير حرام علي فليس بيمين والقياس على الخمر يقتضي ان يكون يمينا على الخلاف وعن ابي حنيفة لو قال لجماعه كلامكم حرام علي حنث بكلام احدهم انكل في المحيط [ومن نذر] بما هو واجب فصدا من جنسه نذرا [مطلقا] غير معنق بشرط بقربنة النقابل مثل ان يقول الله علي حج او عمرة او اعتكاف او لله علي نذر و اراد به شيئا بعينه كالصدقة وانما قيد النذر به لانه لو نذر بقراءة القرآن او صلوة الحنافة او بناء المسجد او لسقاية او عمارتهما او اكرام الابرار او عيادة المريض او زيارة القبور او زيارة قبره صلى الله عليه وسلم او كفان الموتى او تطليق امرأته او تزويج فلانة لم يلزمه شيء في هذه الوجوه كما في النظم وكذا لو نذر بالدعاء دبر كل صلاة عشرة واختلف في النذر بصلوة عليه

---

يقول العمدة نسقهم الكيل كبر الدين احمد ان الصحيح في متن الحديث ما فرأت على شيخني في صحيح النسائي حبت قال اخبرنا اسحق بن منصور اخبرنا عبد الرحمن اخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن عمرو بن مولى الحسن بن علي يحدث عن علي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرائ غير ما خيرا منها فيأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه \*



صلى الله عليه وسلم كافي المنية ولو قال الله عليّ دخول هذه الدار ونوى اليمين فيمين و ان لم يكن له نية فليس بيمين ولا نذر كافي المحيط [او] نذر [معلقا بشرط يريده] اي يريد وجوده لجلب منفعة او دفع مضرة [كان قدم غايبي] او شفى الله مريضى او مات عدوي فله على صوم سنة او عتق مملوك او صلوة [فوجد] الشرط بان قدم الغائب مثلاً [وفى] بما نذر ولم يخرج عن العهدة بالكفارة في هذين بلا خلاف وعن محمد ر ح ان المعلق عدة ان وفى به ما فضل لكنه خلاف ما في الاصل على ما قال الحاكم ولو قال الله عليّ صدقة ولم ينوشياً فعليه نصف صاع من بر ومن نذر ان يتصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فتصدق مائة اخرى قيل ان يجزئ ذلك اليوم جاز كافي المحيط وعن ابي حنيفة ر ح انه رجع عن الوفاء في النذر المطلق او المعلق الى الكفارة فانه يمين كافي المضمرات [و] معلقا [بما لم يرد] من الشرط [كان زنيته] او شربته فله على كذا او نذر [وفى] بما نذر باعتبار الصيغة في ظاهر الرواية [او كفر] عن بيمينه باعتبار المعنى المقصود وحاصله انه ان نذر نذرا معلقا بشرط لا يريده فالوفاء عند الثلثة وبه ائتمى ابو على السغدي وغيره وعن محمد ما ذكره من التفصيل وعن ابي حنيفة انه رجع اليه و ائتمى مشايخ بلخ به وهو مختار السرخسي وغيره وبه ورد الاثر عن بعض الصحابة رضي الله عنهم كافي المحيط وغيره [وهو] اي التفصيل المذكور [الصحيح] كافي الهداية الا ان الاولى ان يرجع الضمير الى ما يليه من التكفير في الصغرى انه رجع من الوفاء الى الكفارة وهو اختيار السرخسي وغيره و قد يغتنى كافي الخلاصة \*

### [ فصل \* من حلف بالقسم او الشرطية [لا يدخل بيتا يحنت بدخول صفة]

لان البيت ماوى الانسان سواء كان من حجر او مدر او صوف و دبر كافي المفردات قيل هذا في عرفهم فان الصفة عندهم اسم لبيت صفي يسمى في ديارنا (كاشانه) و اما في عرفنا فهي غير البيت ذات ثلثة حوائط والصحيح الاول كافي النهاية لكن في بيعه انه اسم لمسقف واحد له دهليز بخلاف (فانه) فانه اسم لكل مسكن صغيرا او كبيرا كافي بيع الكفاية فهو اعم من الدار والمنزل الذي يشتمل على صحن مسقف او بيتين او ثلثة و الشجرة نظير البيت فانها اسم لما حفر بالبناء والدخول هو الاتصال من خارج الى داخل سواء كان راكبا او ماشيا من الباب او من غيره وفيه اشعار بانه لو ادخل احدي رجله او رأسه لم يحنت كافي الايضاح [لا] يحنت بدخول [الكعبة او مسجد او بيعة] بكسر الباء وسكون الياء معبد النصارى بالفارسية (كيس) او معبد اليهود او الكفار كافي القاموس [او كنيسة] بفتح الكاف وكسر النون معبد اليهود بالفارسية (كنست) [او دهليز] معرب بكسر الدال ما بين الباب و داخل الدار كافي الصحاح فلو كان مسقفا لو اغلق بابه بقى داخل البيت يحنت على ما قال مشائخ كافي المحيط [ارطة باب دار] بالضم ما يباط على بابها بلا بناء فوقه او مع بناء مفتحه الى الطريق كافي المحيط فهي على هيئة صفة كافي القاموس [كما] لا يحنت [في] ان

قال والله [ لا يدخل دارا يدخل ] عطف على قال [ دارا خربة ] لان الدار اسم جامع للبناء والعروة كما في المغرب وغيره الا افهم قالوا انها اسم للعروة عند العرب والعجم وضعفه الكافي واستدل عليه بهذه المسئلة ولا يبعد ان يقال البناء وصف مرغوب كان العروة ينقص بنقصانه و المطلق يتصرف الى الكامل فاذا انعقد اليمين على الكامل لا يحث بالتناقص واما ( سرى ) فمرادف للدار في عرفنا الا ان في بيع الكفاية انه اسم للدار السلطان [ وفي هذه الدار يحث ان دخلها ] حال كونها [ منهدة ] لمجرد الايضاح في العبارة [ ولو صحراء ] مشير الى زوال الجدران و انما يحث لان البناء وصف والوصف في الحاضر لغو وقال ابو اللث ان حلف بالفارسية لا يحث في السكر والمعرف الا بدخول المبنية كما في الكافي [ او ] دخلها [ بعد ما بنيت ] هذه الدار المنهدة دارا [ اخرى ] فبعد ما معطوف على الحال او الشرط بتقدير الفعل [ او ] ان [ وقف على سطحها ] او حائطها الغير المشترك وفيه اشعار بانه لو ارتقى غصن شجر في الدار او حائطها او سطحها لا يحث و عليه الفتوى كما في المحيط [ وقيل ] اي قال ابو الميث [ في عرفنا ] العجمي [ لا يحث ] بالوقوف على السطح او الحائط و عليه الفتوى كما في المحيط [ كما ] لا يحث للتبدل [ لو جعلت ] هذه الدار المحلوفة بعد الانهدام [ مسجدا او حماما او بستانا او بيتا ] او نهرا او دارا ثم دخلها [ او ] لو [ دخلها ] اي الدار المحلوفة المبنية [ بعد هدم ] مثل [ الحمام ] فان حذف المثل غير عزيز في كلامهم فيشتمل البيت و غيره اليه اشير في الهداية وفي اضافة الهدم الى الحمام دون المسجد مع كونه اقدم رعاية امر حسن كما لا يخفى [ وكهذا البيت ] اي كما لا يحث في هذا البيت [ ودخله ] منهدا صحراء [ فيحث بالدخول ] لو بقي الحيطان كما في الكافي [ او ] دخله [ بعد ما بني بيتا آخر ] دانه لا يحث و الفرق بين المعرفين ما قال شاعرهم \*

\* شعر \*

آخر [ دانه لا يحث و الفرق بين المعرفين ما قال شاعرهم \*

\* و الدار دار وان زالت حوايطها \* و البيت ليس ببيت بعد تهديم \*

[ از ] مثل هذه [ الدار ] او البيت [ فوق ] التالف في [ طاق باب ] اي فيما عطف من الابنية كما في الصحاح فمن الظن التخصيص بالعتبة على ان في الاختبار في كل موضع [ لو اغلق ] الباب [ كان ] الطاق [ خارجا ] من الدار فانه لا يحث و اعلم انه لو قال ( اگر تو گرد دیوار من گردی ) او قال ( گرد در دیوار من گردی ) فهو على الدخول كما في الشراة [ او لا يسكنها ] من السكنى اي الكون من المكان على سبيل الاستقرار كما في الايضاح [ وهو ساكنها او لا يلبسه ] من اللبس وهو الاستتار [ وهو لابعه او لا يركبه ] من الركوب وهو كون الانسان على ظهر الحيوان [ وهو راكبه ] ثم شرع في الترتيب فقال [ فاذن ] اي شرع [ في ابقائه ] بانضم و السكن اسم لا مصدر اي انتقاله من باب الدار فانه لا يحث فلو اغلق الباب بحيث لم يخرج منه اختار ابو الميث و الصدر السهيد انه لا يحث كما في المحيط ولو لم يخرج لسمى



حنث بخلاف ما اذا قيد كما في المضمورات و انما خص مكنت بالدار لان في البيت تفصيلا فانه لو كان الحالف مصريا و يمكن في بيت من شجر او خيمة لا يحنث و من مدر يحنث ولو كان بدويا يحنث في الوجهين كما في المحيط [ ونزع ] الثوب منه بهكون الزاء [ ونزل ] من ركوبه بكسر الزاء اى النزول كما في بعض النسخ و هو في الاصل مكان النزول كما في القاموس و انما لم يعرفا باللام اعتمادا على الاول كما لم يذكر او مكان الواو في الموضعين [ بلا مكث ] متنازع فيه لتأكيد الفاء [ او لا يدخل ] هذه الدار و هو داخلها [ ففعل ] اى دام على القعود [ فيها ] فانه لم يحنث استحسانا [ الا ان يخرج ] منها [ ثم يدخل فيها ] فانه يحنث [ وفي لا يمكن هذه الدار ] او البيت او المحلة او السكة بقريضة تخصيص المصر و القرية [ لابد من خروجه باهله ] اتفاقا الا ان يمنع مانع منه فانه لا يحنث حينئذ كما في الكافي [ و متاعه اجمع حتى يحنث بوقد ] بكسر التاء فانه افصح من الفتح [ بقي ] فيها كما يحنث لوبقي شيى لا قيمة له وهذا كله عند ابي حنيفة و ح كما في النظم والهداية لكن في المحيط والكافي وغيرهما ان مشايخنا قالوا انه لا يحنث عنده الا ببقاء ما يقصد به السكنى وعند محمد ببقاء ما يتاتي به وعليه الفتوى كما في الزاهدى وعند ابي يوسف ببقاء الاكثر وعليه الفتوى وهذا اذا حلف بالعربية والا فلا يحنث بمجرد الخروج بنفسه بنية ان لا يعود به افتى الصدر الشهيد والكلام مشير الى انه لو اخرج متاعه الى السكة مثلا لم يحنث وقيل يحنث وهذا اذا لم يطلب منزلا والا فلا يحنث اجماعا كما في المحيط والى انه لو لم يخرج بان كان شريفا او ضعيفا او خائفا من اللص او من الباب لم يحنث كما في النظم [ بخلاف المصر ] هو العمران داخل الربض [ و ] كذا [ القرية ] فانه لو خرج بنفسه من المصر لم يحنث بلا خلاف و اما في القرية ففيه اختلاف المشايخ والاصح انها كالمصر كما في المضمورات وفيه اشعار بان له لو خرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى ولو ساعة حنث وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يحنث كما في المحيط واعلم ان البر لا يبطل اليمين في الفعل الممتد كالسكنى واللبس كما في خزانة المفتيين [ و حنث في لا يخرج ] من هذه الدار مثلا من الخروج وهو الانفصال من الداخل الى الخارج [ لو حمل ] الحالف [ واخرج بامره ] لتحقيق الخروج وفيه اشعار بان له لو خرج بقدميه للتهديد لم يحنث وقيل حنث كما في المحيط [ لا ] يحنث [ ان ] حمل و [ اخرج بامره مكرها ] بحيث لا يمكنه الامتناع والافقد اختلف فيه المشايخ وينبغي ان لا يحنث عند الشحيين كما في المحيط وفيه اشعار بان له اذا دخل بعد الاخراج ثم خرج اختيارا فقد حنث وهو الصحيح وقال حفص انه لم يحنث وهذا ارفق بالناس كما في التمر تاشي [ او راضيا ] بقلبه لانتقال الفعل اليه وهو الاصح كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لو دخل بعد الاخراج ثم خرج ينبغي ان يحنث كما في صورة الاكراه واللائق بالكتاب ان يترك هذه الجملة لانه مفهوم لسابقه [ ومنه ] اى لا يخرج [ لا يدخل اقساما ] من الحمل والادخال بالامر او

بغيره مكرها او راضيا [ وحكما ] من الحنث وعدمه وبهذا ظهر وجه جمعية الاقسام دون الحكم وفيه اشعار بانه لو قدر على الامتناع عن الدخول ففي الحنث اختلاف كما لو دخل بعد الادخال والصحيح الحنث كما في الكافي [ ولا ] يحنث [ في لا يخرج ] منها [ الا الى الجنابة ] مثلا [ فخرج ] من باب دارة اليها حال كونه [ يريد ها ثم ] اي بعد الخروج والارادة اراد وذهب [ الى امر آخر ] من مثل المسجد اذ لم يخرج الا الى الجنابة والذهاب الى امر آخر بعده ليس بخروج اليه حتى يحنث وفي التمرناشي انه يحنث لان المستثنى خروج مخصوص الا ان ينوى مرة اخرى واعلم انه يراعى اللفظ والغرض في الايمان وقيل يراعى اللفظ لا الغرض وقيل هذا عند ابي يوسف واما عند الطرفين فيراعى الغرض [ وحنث في لا يخرج ] من بلدة [ الى مكة ] مثلا والاولى الى الهند لانه لا يليق بالمسلم [ فخرج ] من ربه [ يريد ها ورجع ] اليه لتحقيق الخروج [ لا ] يحنث [ في لا ياتيها ] اي مكة [ حتى يدخلها ] فان الاتيان عبارة عن الوصول [ وذهابه ] معنى [ كخروجه ] على ما روي عن صاحبين فيشترط الخروج لا الوصول [ في الاصح ] كما في التمرناشي وغيره وقال نصير بن يحيى انه كاتيانه فيشترط الوصول وهو الصحيح كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشعار بانه لو نوى بالذهاب الانيان او الخروج فكما نوى ولو قال ( اگر ازين كوى من روم ) فكذا ( فرفق ) ضد ( باثيدن و باثيدن ) مكنتي فلو خرج عنه بنية ان لا يعود ثم عاد بنية السكنى يحنث كما في المحيط [ وفي ] والله [ لياتين مكة ] ولم ياتها لا يحنث الا في آخر [ جزء من اجزاء ] حياته [ لان عدم الاتيان حينئذ يتحقق ] وحنث في [ والله ] لياتينه غذا ان استطاع ان لم يانه [ متعلق بحنث ] بلا مانع كمرض او سلطان [ وغيره ] فان الاستطاعة عرفا القوة من حيث سلامة الاسباب والالات وقد وجدت بلا اتيان [ ودين ] اي صدق ديانة من دينه اي وكل الى دينه بالتخفيف اي بتركه كما في الطلبة [ نية ] الاستطاعة [ الحقيقة ] فاعل دين وهي القدرة التي يحسنها الله تعالى في العبد عند الفعل وذا شرط عند الجمهور لا ملة وفيه شعار بانه لم يصدق قضاء وفي رواية صدق فان الانسان 'ذا' نوى حقيقة كلامه وان كان الظاهر لا يخالفه صدق ديانة وقضاء والا ففي تصديقه قضاء روايتان كما في الكرماني وذكر ابو الشكور في التمهيد ان الاستطاعة ثلثة استطاعة الاموال كالزاد والراحلة واستطاعة الافعال كالاعضاء السليمة واستطاعة الاحوال وهي القدرة على الافعال لا بتقدم عليها بخلاف الاولين وتسميان بالتوفيقية والاخيرة بالتكليفية [ وشرط للبر في لا يخرج الا باذنه ] اي لا يخرج الا خروجا ملصقا باذنه فوقع النكرة في حيز النفي [ لكل خروج ] ظرف لفعل شرط وهو [ اذن ] بالخروج لا للشرط كما ظن على ما لا يخفى على انه يلزم منه تعدية فعل يحرفين متفقين في النمط والمعنى وفيه اشارة الى انه يشترط ذلك الشرط في غير اذني او ( نى و سئوى من ) او ( مئوى من ) كما في السظم وكذا في الا برضائي او ارادتي او امري ولى انه لو اذن بلا فهم اكونها ذئمة او عجمية فليس باذن لانه



يتحقق بدون العلم والى انه لو قال عنيت الاذن مرة لم يصدق قضاء كما قال ابو يوسف روح خلافا للطرفين  
ويغنى بقوله ولو اراد الخروج عن موته الاذن لكل خروج قال لها كلما اردت الخروج فقد اذنت لك  
الكل في الصغرى [ لا ] يشترط للبر لكل خروج اذن [ في ] لا يخرج [ الا ان اذن ] اي حتى اذن ارضي  
له ارضى او اراد فانحل اليمين بالاذن مرة وعن الفراء انه في الحكم مثل الا باذنه كما في الصغرى  
ووجهه انه بتقدير الباء او مصدر حنبى تقديرة كل وقت الا وقت اذني الا ان الادلة عند التعارض  
يرجح بقوتها لا بكثرتها و السالم عن الحذف اقوى على ان احتمال الشك ثابت فيه كما بين في الاصول  
وذكر في الكافي انه لو اراد به الا باذنه صدق قضاء [ و ] شرط [ للحنث في ان خرجت ] انت  
من الدار فانت طالق [ و ان ضربت ] عبدك فعبدى حرّ و الضرب فعل موم [ لمريدة خروج ]  
منها از مريدة [ او ] مريد [ ضرب عبد ] لها اوله [ فعلهما ] فاعل شرط اي فعل المريد من الخروج  
والضرب فهو مصدر مضاف الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول [ فورا ] اي في الحال فلو مكثت  
ساعة ثم خرجت او ضربت لم يحنث الحالف وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم اخرج او لم اذهب من هذه  
الدار ونوى الخروج والذهاب دون السكنى والغور لم يحنث بالتوقف والى انه لو نوى السكنى  
او الغور ادل دليل عليه حنث كما في خزانة المفتيين والى ما تفرد ابو حنيفة روح في استنباطه من اتمام  
اقسام اليمين فان سلفه قسموها الى الموبدة لفظا ومعنا والموقته كذلك مثل لا افعل كذا ولا افعله  
اليوم ثم زاد الامام اتماما ما سمي بيمين الغور او يمين الحال مما هي الموبدة لفظا والموقته معنى  
كما مرّ والغور في الاصل مصدر فارت القدر اذا غلت فاستعير للسرعة ثم للحالة التي لا لبث فيها  
كما في النهاية [ و ] شرط للحنث [ في ] قوله [ ان تغديت ] اي اكلت طعام الغداة [ بعد ] ان  
قال له رجل [ تعال ] بفتح اللام امر من يتعالى اي جىء و في الاصل بمعنى ارتفع ولم يجىء منه امر  
غائب ولا نهى [ تغد معي ] بفتح الدال المشددة جواب الامر [ تغديه ] فاعل شرط و ضميرة  
للحالف [ معه ] اي الامر فلو تغدى لا معه لا يحنث لان الجواب يتقيد بالسؤال ابدا [ وكفى ]  
للحنث [ مطلق التغدي ] سواء كان منفردا او معه او مع غيره [ ان ضم ] الحالف [ اليوم ] فقال  
ان تغديت اليوم فكذا [ و مركب ] العبد [ الماذون ] في التجارة سواء كان عليه دين او لا  
والدين مستغرقا لكسبه ورقبته ام لا [ ليس لمولاه في حق الحلف ] سواء نواه الحالف ام لا [ الا  
اذا لم يكن عليه ] اي الماذون دين مستغرق بكسر الراء بان لم يكن عليه دين اصلا او كان ولم  
يستغرق [ و نواه ] اي مركب الماذون فان مركبه حينئذ لمولاه فلو حلف ان لا يركب مركب زيد فركب  
مركب عبده الماذون فان استغرق الدين لا يحنث نواه ام لا وان لم يكن عليه دين او كان ولم  
يستغرق لا يحنث الا اذا نوى مركب الماذون وهذا عنده واما عند ابى يوسف فلا يحنث في الاحوال  
كلها الا اذا نوى وعند محمد يحنث في كل الاحوال و ان لم ينو و الاضافة الى الماذون مشير الى انه

لو ركب مركب المكاتب لم يحنث و لو حلف لا يركب دابة ولا نية له لم يحنث الا اذا ركب  
 الفرس او البرذون بكسر الباء وفتح الذال المعجمة اي الفرس التركي او البغل او الحمار  
 و لو حلف ان لا يركب فرسا فركب برذونا او بالعكس لم يحنث و لو حلف ان لا يركب خيلا  
 فركب احدهما حنث الكل في النظم و لفظ ( اسب ) كالخيل كما في قاضيهان [ ويقيد الاكل ] اي ايصال  
 ما ياتي فيه المضغ الى جوفه بغيره سواء مضغه ام لا و لذلك لو حلف ان لا ياكل من هذه البيضة  
 او الجوزة فابتلع كذلك حنث كما في المحيط [ من هذه النخلة ] من النخل بمنزلة التمرة من التمر  
 [ بثمرها ] بالثاء المثناة اي حملها مما يخرج منها بلا صنع احد فيحنث باكل الطلع والخلال والبلح  
 والبسر والرطب التمر و الجمار اي شحم النخل وكذا باكل الدبس الا اذا كان مطبوخا فلا يحنث  
 باكل ما يتخذ منها كالساطر والنبيذ والنخل وفيه اشارة الى انه لو قطع منها غصنا فوصل باخرى  
 فثمر فاكل من ثمرها لا يحنث كما في التمر تاشي والى انه لا يحنث باكل عين النخلة والى انه لو كان  
 عين الشجرة مما ياكل حنث باكل عينها كالريباس و قصب السكر و الى انه لو كان كالخلاف فباكل  
 ثمنها وهذا اذا لم يكن له نية و الا فعلى ما نرى ان احتمله اللفظ كما في التحقيق [ و ] يقيد  
 الاكل [ من هذا البر ] اي الحنطة و الواحدة برّة و انما اختار اسم الجنس ههنا لانه قلما وقع  
 اليمين على البرة [ باكله ] اي بابتلاعه [ قضا ] بالقاف والضاد المعجمة اي كسرا فلما ابتلعه صحيحا حنث  
 بالطريق الاول كما في الكرمانى فانه احترز بالقضم عما يتخذ منه كالخبز والصويق فانه لا يحنث  
 به وهذا عنده واما عندهما فالصحيح انه يحنث لترجيح المجاز المتعارف ولو اكل مما خرج من زرع  
 البر المحلوف عليه لم يحنث كما في المحيط وهذا كله ان لم يكن له نية فان نوى عيين البر لم يحنث  
 باكل خبزه وسوبقه بالاجماع كما لا يحنث ان نوى ما يتخذ منه فاكل عينه كما في النهاية [ و ] من  
 [ هذا الدقيق باكل خبزه ] فلو نوى عينه لم يحنث باكل خبزه كما في المحيط [ فلا يحنث ] على الصحيح كما  
 في المضمرات [ لو استغف ] اي ابتلعه يابسه كما في المقدمة فمن الظن انه في هذا المعنى غير مشهور  
 [ كما هو ] اي استغافا منل ما هو متسف فهو كقولهم كن كما نت اي انت كايين [ و اكل الشواء ]  
 بالكسر و الضم [ باللحم ] المشوي اي المطبوخ الا السمك فلا يحنث باكل الجذر و الباذنجان  
 والبيض المشوي وهذا اذا لم ينوكل شواء و الا فعلى ما نوى كما في المحيط وذكر في النظم ان ( بر يان  
 كره ) يشمل الخبز ايضا [ و لطبخ ] اي المطبوخ [ بما طبخ ] ونضج حال كونه [ من اللحم ]  
 كما في الاصل وذكر المطرزي انه ما له مرق ولحم او شحم فلم يحنث بالقلية اليابسة وفيه رمز الى انه  
 لو اكل من مرق اللحم حنث لما فيه من اجزاء اللحم كما لو طبخ ارض او عدس بودك و الى انه لو طبخ بسمن  
 او زيت لم يحنث ولو نوى ما طبخ حنث باكله كما في المحيط وهذا في عرفهم واما في عرفنا فيحنث بكل  
 ما طبخ كما في الزاهدى و الى انه لو كل لحم الادمي او الخنزير حنث والصحيح انه لم يحنث كما في الكفاية



[و] اكل [الرأس برأس يكبس] اي يدخل [في التنانير] جمع تنور الخبز بالتشديد [ويباع] و يشتري [في مصره] اي الحالف فيحنث باكل رأس الغنم والبقر عنده واما عندهما فباكل رأس الغنم خاصة والمعول في زماننا العادة كافي المضمرة ولا يحنث باكل رأس السمك والجراد والطيور والوحوش الا بالنية كافي النظم [و] اكل [الشحم] الذائب بالنار [نشحم البطن] اي الكلية فلا يحنث باكل ما على الامعاء ولا بما اختلط بالعظم ولا بما على الظهر الذي يسمى بلحم سمين و بشحم و (فربي) من الشحوم على ما قال ابو حنيفة وقال يحنث بالثلاثة فلا خلاف في الاول كافي الكرمانى وهذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يقع اسم الشحم على شحم الظهر بحال كافي الاختيار ولا خلاف انه لا يحنث باكل شحم الظهر باسم (بيه) كافي الكافي وفيه اشارة الى انه لو عزل شحم الظهر ثم اكل لم يحنث وهذا قياس قوله كافي المحيط والى انه لا يحنث باكل الالية كما يأتى ولا يخفى ان الشحم باللحم النسب فالاولى التقديم او التأخير [والخبز] بلا نية [بخبز البر والشعير] ببلاد يعتاد فلو كان في موضع لا يعتاد فيه خبز الشعير مثلاً لم يحنث باكله كما لو جفف الخبز ودقه ثم شربه بماء كافي المحيط [لا خبز الارز] والجاورس والذرة [ببلد لا يعتاد] فيه فيحنث لو كان معتاداً [والفاكهة] مثل اللابن على ما قال ابن الاثير فهي صيغة نسبة معناها ذو تفكه وتنعم دون الاستغذاء والاستنداء [بالتفاح] اي بمثل التفاح [والمشمش] (زردالو) او (الو) والخوخ والسفرجل والتين والعناب والفسق واللوز والجوز والتوت [والبطيخ] وليس بعاكهة عند السرخسي [لا العنب والرومان والرطب] فانهما مما قد يستغذى فسقط عن كمال التفكه فلا يتناوله مطلق الفاكهة وهذا عنده واما عندهما فهي فاكهة نظراً الى الاصل و عليه الفتوى ولا خلاف في ان الياوس منها كالزبيب وحب الرومان والتمر ليس بفاكهة كافي الكرمانى [والقثاء] بالكمر والضم بالفارسية (خيادراز) [والخيار] (بادرنگ) والباقلا والسهم والجوز [والشرب] مثلث الشين ايصال ماء لا يتانى فيه المضغ الى جوفه بفيه فلو حلف لا يشرب هذا اللبن فيشرب فيه الخبز فياكله لم يحنث وقال الرستغنى ان الاكل والشرب عبارة عن عمل الشفة والخلق فلو حلف لا ياكل وفي فمه شيء فابتلعه لم يحنث كما لو حلف لا يشرب وفي فمه رمانة فمصها وابتلعها لانه لم يعمل الشفة فيهما كافي المحيط [من نهر] بالسكون والحركة مجرى الماء الفايض [بالكرع منه] بالفتح والسكون وهو تدارل الماء من موضعه بفيه لا بالكف والناء كافي القاموس فلو مد عنقه نحوه وشرب بفيه حنث وان لم يدخل رجليه فيه كافي الكشف وغيره لكن في الطلبة انه انما يحنث اذا دخل الماء وتناول بفيه وفيه اشارة الى انه اذا شرب من فوق رأسه حنث كافي النظم والى انه لو حلف على نهر بعينه فشرب من نهر اخل منه كراً او اغترافاً لم يحنث وذا بلا خلاف كافي المحيط [فلا يحنث لو شرب منه بآناء] او كف فاذا نوى الاغتراف صدق ديانة وهذا عنده واما عندهما

بالاغتراء واما بالكرع فقد اختلف للشافعي فيه و ان نوى الكرع صدق ديانته وقضاء ومنهزم من قال انه اختلاف زمان لا برهان كما في المحيط وغيره [ بخلاف الحلف ] على شرب [ من مائه ] فانه يحنث بالشرب منه كرماء او اغترافا عندهم كما في المحيط لكن في النظم انه لم يحنث بالشرب بالاناء والاغتراء وانما لم يقل بخلاف الشرب مع انه اليق بالسابق ليكون تنصيحا على المراد في الموضعين [ و تحليف الرائي ] اي مالك امر بلك [ رجلا ليعلمه بكل داعر ] اي فاهق خبيث مفسد من الدعر بالتحريك كما في القاموس [ اتى ] البلد [ بحال ولايته ] بالكسر اي بزمان تسلطه هذا على اهل هذا البلد فلم يجب الاعلام بعد عودة اليه كما لم يجب على الفور فان لم يعلمه حتى مات ازعل فقد حنث كما في الزاد [ والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه ] المقصود منها الايلام والتمليك والافهام والزيادة [ بالحيرة ] فلو قال والله لا ضربن زيدا او اكسوته او اكلمته او ادخلن عليه ثم يفعله حال حيرة زيد لم يحنث و الا فحنث والمعذب في القبر كحي بقدر ما يتالم به وهو اقرب الى الحق فلو حلف لا ضربن مائة سوط برّ بضربة واحدة ان وصل اليه كل سوط كما في الولوالجي و قيل ( پوشايدن ) ينصرف الى الالباس دون التملك و لو نوى بها السترة لم يحنث بالالباس بعد الموت كما في الهداية و لو دخل عليه في المسجد حنث على المختار كما في المضمرات [ لا ] يتقيد [ الغسل ] بالحيرة فلو غسله بعده حنث [ والقريب ] السريع و العاجل [ بما دون الشهر في ] والله [ ليقضين دينه الى قريب ] من الزمان از قريبا او سريعا او عاجلا وعنه ان السريع بلانية اكثر منه وكذا عن ابي يوسف رح في العاجل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان العاجل ايام وعنه سنة وعنه انه مفوض الى القاضي وقيل ستة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود التمر تاشي [ والشهر بعيد و ما اصطبغ به ] على المجهول من الاصطباغ ( نان خوش گزفتن ) و يعدى بالباء كما ذكره البيهقي ولا يقال اصطبغ الخبز بالخل كما في نسخ المغرب المصححة و اليه يشعر كلام الفيروز آبادي وغيره فمن الظن ما اصطبغ به الخبز والمعنى ما يغمس فيه و يكون به يقال اصطبغ بالخل و فيه كما ذكره المطرزي [ فادام ] اسم لما توتدم به كما في القاموس وغيره و هذا التفسير اولي و يدخل فيه عند اكل الخل و العسل و الرب و السمن و الذائب و الثريد و اللبن و الشيراز [ وكذا الملح قال عليه السلام نعم الا دام الملح ولانه يذوب ] لا [ يكون ] [ الشواء ] اذ اما كالجبين والبصل واللحم و الفانيد و التمر و القصب و البيضة و السمن السجمل عند الشيعيين خلافا لمحمد كما في النظم و ذلك لانه عندهما ما احتاج في اكله الى غيره فما امكن افراده بالاكل ليس بادام و عنده ما يוכל مع الخبز عادة وهو المختار كما في الاختيار وعليه الغثوى كما في التهذيب [ ولا يحنث في لا ياكل من هذا البسر ] اوله طلع فاذا انعقد فسياب و اذا اخضر فاستبداد فخلل و اذا اعظم فبسر بأفغارية ( غوره خرا ) [ فاكله رطبا ] ما ادرك غير يابس من ثمر النخل [ او من هذا الرطب از لبن فاكله تمرا ]



ما ادرك يابساً من تمر النخل كالزبيب من العنب [ او شيرازا ] هو اللبن الذائب اذا استخرج منه  
 ماؤه وفيه اشعار بان الاكل يضاف الى المشروب كما مر [ او بسراً فاكل رطباً ] وانما ينكر المحلوف  
 عليه بعد تعريفه اذا اليمين متى انعقد على شيء يوصف فان صلح داعياً الى اليمين يتقيد به سواء  
 كان معرفاً او منكراً احترازاً عن الالغاء وان لم يصلح فان كان المحلوف عليه منكراً يتقيد به ايضاً  
 لان الوصف صار مقصوداً باليمين وان كان معرفاً لا يتقيد كما اذا حلف لا ياكل هذا الحمل فاكله  
 لحمه كبشاً كما في الكشف [ او لحماً ] بلا نية [ فاكل سمكاً ] فان اليمين على اللحم يصرف الى ما  
 يعيش في البر محرماً او غيرة طيراً او غيرة فلا يحنت باكل ما يعيش في البحر كما في المحيط [ او لحماً  
 او سمكاً فاكل الية ] بالفارسية ( ذنبه ) كما في المذهب وهذا تصريح بما اشار اليه و لا يخفى بان  
 الالية انسب بالشحم والسمك باللحم [ ولا في لا يشتري رطباً فاشترى كباسة بسر ] بالكسر هي عنقود  
 النخل [ فيها رطب ] اذا المتبادر من اضافة الكباسة الى البسر وجعلها ظرفاً للرطب ان البسر غالب  
 فلو كان الرطب غالباً او هو والبسر متساويين ينبغي ان يحنت [ وحنث لو حلف لا ياكل رطباً او بسراً  
 او لا بسراً و لا رطباً فاكل مذنباً ] اي لا ياكل رطباً فاكل رطباً مذنباً او بسراً فبسراً مذنباً او رطباً  
 فبسراً مذنباً او بسراً فربطاً مذنباً او رطباً و لا بسراً فبسراً او رطباً مذنباً ففي الاولين كالثالثين حنث  
 عندهم وفي الثانيين حنث عند الطرفين خلافاً لابن يوسف وفيه اشعار بان العاطفة كما في  
 الاثبات لا كالرادقانه لو قال لا ياكل رطباً و بسراً فاكل احدهما لا يحنت على ما في الاصل و قال  
 الصدر الشهيد ان نوى اكلهما او اكل احدهما فعلى ما نوى وان لم ينو فالمختار ان لا يحنت كما في  
 المحيط والمذنب بكسر النون والتشديد وما قبل انه بالفتح مذهب الفقهاء فمن حواش لا اصل لها  
 و هو الرطب او البسر الذي بدأ الاضطراب من جانب ذنبه الذي هو الحاد دون جانب السفلى الذي  
 هو رأسه وفيه العلاقة كما اشار اليه المطرزي ويدل عليه ما في خامس المرصاد ان رأس الشجر و غيرة  
 ما ياخذ الغذاء منه وما في الهداية انه ما في ذنبه او رأسه قليل بسر او رطب فمشكل [ او لا ياكل  
 لحماً فاكل كبداً ] بالفتح والكسر مع السكون او طحالا او فواداً او كلية او امعاء او رأساً او اكارع  
 [ او كرشاً ] بفتح الكاف وكسر الراء او سكونها ( شكبه ) وهذا في بلاد يباع هذه الاشياء مع اللحم  
 و الا فلا يحنت كما في الاختيار [ از ] فاكل [ لحم خنزير او انسان ] او مبتة او متروك التسمية  
 او ذبيحة المجوسي او صيد المحرم فان لحمهما لحم نشاء من الدم وعليه الفتوى كما في الكرمانى  
 [ والعذاء ] بالفتح [ الاكل ] اي المأكول الذي يقصد به الشبع عادة فلو اكل لقمة او لقمتين لم يحنت  
 حتى يزيد على نصف الشبع و يعتبر في كل موضع عادتهم فلو حلف لا يتغذى فشرب اللبن فان كان  
 مصرياً لا يحنت و بدوياً يحنت و قال الكرخي لو اكل تمراً او ارزاً او غيرة حتى يشبع لا يحنت  
 و لا يكون غداء حتى ياكل الخبز كما في الاختيار و غيره و من الظن تكلف التغليب بلا قرينة في

الاكل لما مر انه متناول للشرب [ من طلوع الفجر ] اي الصبح الصادق [ الى الظهر ] وفي القاموس انه طعام الغدوة بالضم وهي البكرة او ما بين صلاة الفجر الى طلوع الشمس [ والعشاء ] بالفتح الماكول [ منه ] اي الظهر [ الى نصف الليل ] وفي القاموس طعام العشي وهو من الزوال الى الصباح كما في المفردات او الى المغرب كما في المغرب [ والسحور ] بالفتح الماكول [ منه ] اي نصف الليل [ الى ] طلوع [ الفجر ] وفي القاموس هو ما يتسحر به والسحر قبيل الصبح وفي المغرب هو السدس الاخير من الليل وما ذكره مرري عن ابي يوسف كما في التحفة وذكرها بفصل بعده انسب [ وفي ] ان لبست او اكلت او شربت [ او اغتسلت او نكحت او اعطيت فعبدي حر ] ونوى عينا [ ثوبا او طعاما او شرابا او غسلا او امرأة او شخصا معينا ] ، يصدق اصلا [ اي تصديقا كليا لا ديانة ولا قضاء في ظاهر الرواية لان هذه الامور غير ملفوظ وغير مقتضى لانها غير محتاج اليها عند اليمين ومنع النفس بل عند المباشرة على ان التخصيص من صفات اللفظ وعن ابي يوسف انه صدق ديانة وبه اخذ الخصاص وفيه اشارة الى انه لا يصح التخصيص في مصدر الفعل فلو قل ان اكلت ونوى اكلا خاصا من الاكلات لم يدين فان المصدر لا يدل الا على الماهية كما ذكره في التوضيح لكن في الجامع لوقال ان خرجت واراد السفر خاصة دين فان ما دل عليه الفعل نكرة منفية والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان اغتسل احد ونوى ويدا فانه دين والى انه لا يصح تخصيص صفته غير مذكورة فلو قل ان لم اتزوج امرأة ونوى كوفية يدين لانه غير ملفوظ لكن لو نوى العجمية او الحبشية دين كما في المحيط وغيره [ ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا ] او غسلا من الجنابة وغيرها [ تدّين ] ديانة و هذا مخصوص بالعربية فلو قال لامرأته ( اگر کسی را زنگم من دین ) فكذا ونوى امها خاصة لم يصدق اصلا وعليه الفقيه ابو الليث وقال ( لان كس ) لفظ خاص فلا يصح تخصيصها كما في المحيط لكنه مشكل لانه وقع في حيز النفي المستفاد من الشرط كما تقرّر [ وصور بهو ] رجاء الصدق عند الطرفين [ شرط صحة ] اي انعقاد [ الحلف ] المطلق و 'تقيد سواء كان فسا او غيره [ خلافا لابي يوسف ] وان ليمين عقد فلا بد له من محل عنده خبر استقبالي وان لم يقدر عليه كمسئلة مس اسماء وعندهما خبر فيه رجاء الصدق لان محل الشيء ما يكون دايلا لحكمه وحكم اليمين البر ولا يخفى بان ارايل تكتاب اولي بهذا الاصل [ فمن حلف ] بالله [ لا شربن ماء هذا امكوز اليوم ] وان لم اشربه اليوم فعبدي حر [ ولا ماء فيه ] سواء علم به اولا [ او ] قد [ كان ] فيه [ قصب ] او شرب غيره او مات [ في يومه لا يحسب ] في صورتين في يوم باجماع و اما بعده فكذلك عندهما لانه لا ينعقد في الاولى وينحل في الثانية بهلاك المحلوف عليه او تحالف و اما عنده فيحسب لانه انعقد لكنه يعجز في الاولى ولم ينحل في الثانية بالهلاك لما ذكر من الاصلين كما في عامة متدارلات كالمحيط والهداية وكافي لكن في الحقايق و لمصفي وغيرهما في باب زفرانه في المستحيل عادة كما يأتي من المسائل



واما في المستحيل عقلا كمسئلة الكوز بلا ماء فلم ينعقد اجماعا وفي النظم الخلاف فيما اذا لم يعلم ان لا ماء فيه فان علم فقد حنت بالاتفاق [ و ان اطلق ] هذا الحلف بان لم يذكر اليوم [ فكذا ] لا يحنت مطلقا عندهما لعدم شرط الانعقاد ويحنت عنده في الحال للعجز [ في الاول ] اي فيما لا ماء فيه ولم يتصور البر بخلق الله تعالى لان المخلوق غير المحلوف عليه [ دون الثاني ] اي فيما كان فصب فانه انعقد الحلف فحنت عندهما اما عنده فظاهر واما عندهما فانه لم ينحل الحلف المطلق بهلاكها فيلزم الجزاء [ ربي ليصعدن ] اوليمسن [ السماء ] اولاطيرن في الهواء [ اوليقلبن هذا الحجر ] مثلا [ ذهبا اوليقتلن فلانا ] اوليعطينه ماله حال كون الحالف [ عالما بموته ] في هاتين [ انعقد ] كل من هذه الايمان لتوهم وجودها بخلاف ما اذا لم يتوهم كبيع الحرفانه لم يدخل تحت العقد متوهمها وفيه اشعار بان مسئلة الكوز لم ينعقد [ لتصور البر ] اي لامكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء [ و حنت ] في الحال اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال في الحال [ للعجز ] العادي عنها وفي النظم عن ابي حنيفة لا يحنت في الاخيرين [ و ان لم يعلم ] بموت فلان [ فلا ] يحنت في الاخيرين عندهما ويحنت عنده كما ذكر وفيه اشعار بانه لو قيد اليمين فيها بوقت لم يحنت مالم يمض ذلك الوقت كما في النهاية وعند زفرح لم يحنت في هذه المسائل كلها علم به او لا لكنه اساء كما في النظم وذكر في التمرتاشي انه آثم لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالبا فكان معرضا لهتك الاسم [ ومد شعورها ] و نتفه [ و خنقها ] بفتح الخاء وكسر النون اي عصر حلقها واما بالسكون فهو ما يخنق به من حبل وغيره [ وعضها كضربها ] فلو حلف لا يضربها ففعل واحد منها منتقما مولما يحنت فلو كان مما زحا لم يحنت كما لو كانت اليمين بالفارسية ولو رماها بحجارة او ضربها بقبض الفاس فليس بضرب كما في المحيط [ وقطن ] مبتداء خبره هدي [ ملكه ] الزوج بشواء او غيره [ بعد ] نذر [ ان لبست ] انا [ من غزلك ] ايتها الزوجة اي مغزولك بالفارسية ( ريسان ) [ فهدي ] اي فعلى التصديق بهذا الثوب بمكة فان الهدي ما يهدي الى مكة [ فغزله ] الزوجة [ ونسج ] الغزل سواء كانت ناسجة او غيرها وفي الجامع الصغير نسجته [ ولبس ] الزوج على المعتاد [ هدي ] اي واجب التصدق بمكة ولو تصدق بقيمته جاز ولو التزم هدي الشاة لم يجز قيمتها وقيل جاز ولو تصدق في هذا كله على غير فقراء مكة جاز خلافا لزفر كما في التمرتاشي وقال ليس عليه الهدي الا اذا كان من قطن مكة يوم النذر وانكلام مشير الى ان الغزل كله من فعلها لكن لو قال ان لبست من غزلك فلبس ثوبا بعضه من غزل غيرها حنت بخلاف ما لو قال ثوبا من غزلك فانه لم يحنت وان كان جزءا واحدا من مائة من غزل غيرها وعلى هذا لو قال من نسجك او ثوبا من نسجك كما في المحيط والى انه لو ملك قبل النذر لزمه الهدي بالطريق الاولى والى انه لو زاد من قطني لزمه الهدي وذا بالاجماع والى

انه لو زاد من قطنها لم يلزمه الهدى وذا بلا خلاف كما في الكفاية [ وخاتم ذهب ] يفتح تاء وكسرها  
 الختم بفتحيتين لغة كالتخاتم [ حلي ] يفتح الحاء وضمة وكون اللام اي ما يزين به من مصنوع  
 المعدينات او الحجارة كما في القاموس وقال المطرزي انه ما تحلى به المرأة من ذهب او فضة وقيل او  
 جواهر [ لا ] يكون حليا [ خاتم فضة ] فلو حلف لا يلبس حليا فلبسه لم يحنث لانه كما يستعمل للتزيين  
 يستعمل لاقامة السنة والتختم وهذا ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال  
 واما على هيئة خاتم النساء بان كان ذا فص فيحنث وقيل لا يحنث على كل حال والاول اصح وعن  
 محمد انه حلي مطلقا كما في المحيط [ وعندهما عقد لوء لوء ] بالكسر كل ما يعقد ويعلق في العنق  
 واللاء لوء الدر جمع اللؤلؤة والدررة بالفارسية ( مرداريد ) كاذكرة الجوهري [ لم يرصع ] بذهب او فضة  
 اي لم يركب منه [ حلي وبه يفتني ] للعرف وعند ابي حنيفة ليس بحلي وعلى هذا الخلاف عقد  
 زبرجد او زمررد او ياقوت وهذا اختلاف زمان ولا خلاف في المرصع كما في الاختيار [ ومن حلف  
 لا ينام على هذا الفراش ] بالكسر اي المبسوط من الثوب او البوريا وغيرهما وفي الاصل البسط كما  
 في التاموس [ فنام على قرام ] بالكسر ستر رقيق كما في القاموس بالفارسية ( يادرسب ) [ فوقه حنث ]  
 لانه تابع له وفيه اشعار بما ذكره انه [ لا ] يحنث [ من ] حلف به و [ جعل فوقه فراشا آخر ]  
 لانه مثل الاول على انه لو اخرج الشئ من الفراش ونام عليه او رفع الظهارة ونام على  
 الشئ لم يحنث واعل ذكره للرد على ما في الكافي انه يحنث عند ابي يوسف رحمه الله  
 وقيل هو قول محمد رحمه الله على انه مشير الى انه لو جعل فوق المحلوف عليه بناء لم يحنث كما  
 في المحيط [ ولا من حلف لا يجلس على الارض ] او السطح او الدكان [ فجلس على بساط او  
 حصير ] فوقها [ ولو حال بينه ] اي الحالف [ وبينها ] اي الارض [ لباسه ] الذي يلبسه [ حنث ] فلو  
 نزع لداسه و بسط عليه او جلس عليه لم يحنث كما في النجاشية [ كمن حلف لا يجلس على هذا السرير  
 فجلس على بساط ] او فرش [ فوقه ] فانه حنث [ بخلاف جنوسه على سرير آخر فوقه ] فانه لا يحنث  
 وهذا تصريح بما علم ضمنا كما لا يشفي [ ولا يفعله يقع على الاول ] اي على زمان خبرته من وقت اليمين  
 لانه في موضع النفي [ ويفعله ] يقع [ على مرة ] واحدة من الفعل لانه في موضع الاثبات فيحنث  
 بوقوع اليأس عن الفعل بهلاك الفاعل او محيل الفعل وينبغي ان يندرج فيه كل منفي او مثبت  
 كلا ضرب واخر ب الا اذا نصب قدينة [ وبعلي الشئ الى بيت الله ] والى الكعبة [ او مكة ] رزقنا  
 الله تعالى [ يجب ] عليه استسناد [ حج ] انتهاء طواف الزيارة [ وعمرة ] انتهؤها السعي [ مشيا ]  
 من باب دارة ان قلنا وقيل من موضع يحرم كذا عرق لاهل الشرق كما في النظم وان نوى من  
 بيت الله مسجد لم يلزمه شئ كما في لنية [ و ] يجب [ دم ] اي ذبح شاة [ ان ركب ] في الاكثر  
 وفي الاقل نصدق بقدره وعن ابي حنيفة انه رجع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة وعن



ابي يوسف ان نوى اليمين كفر والا فلا وعن محمد ان اخرج اليمين كفر والا فلا وعن  
 زفر ان شاء فعل ما اوجب وان شاء كفر والا فلا ظاهر الاصول وعليه الفتوى كما في الروضة [ ولا  
 شيء بعلی الخروج او الذهاب ] او السفر او الركوب او الاتيان [ الى بيت الله ] لانه لم يلزم  
 الاحرام [ او المشي الى الحرم او المسجد الحرام ] ويجب فيهما حج او عمرة عند الصاحبين [ او ] الى  
 [ الصفا والمروة ] والمدينة وبيت المقدس [ ولا يعتق ] عند الشيخين [ عبد قيل ] اي قال المولى  
 [ له ان لم احج العام ] اي السنة بالتخفيف [ فانت حر ] ثم قال حججت وانكرك العبد [ فشهدا ]  
 اي الشاهدان عليه [ بنكرك ] اي بتضحية العام [ بكوفة ] ويعتق عند محمد لانها شهادة على نحر  
 يلزمه عدم الحج وقالوا ان الشهادة على النفي مردودة مطلقا تيسيرا ولا اعتداد باقتران النفي  
 بالاثبات لو احاطة العلم بالنفي وتمامه في الكافي [ وحنث بصوم ساعة ] اي جزء من النهار [ في لا  
 يصوم ] لانه صوم شرعا اذ هو امساك مع النية وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار للمحلف عليه  
 كما في المحيط وغيره [ لا ] يحنث به [ لو ضم ] اليه [ يوما ] او اليوم [ او صوما حتى يتم ] الصوم [ يوما ]  
 تأمل ان المطلق ينصرف اليه كما ذكره الكرخي ولم يذكر محمد في كتبه وعن القاضي ابي الهيثم انه اذا نوى  
 المصدر يحنث وعن بعض مشايخ العراق انه يحنث مطلقا ولذا قالوا يستحب ان يصوم يوم العيد حتى  
 يصلي كما في المحيط لكن في الكشف ليس بصوم ولذا لا يشترط النية [ وبركة ] صحيحة عند محمد وبركتين  
 عند ابي يوسف [ في لا يصلي ] واختلف في اشتراط رفع الرأس من السجدة ولا رواية فيه كما في المحيط  
 كما اختلف في القراءة ولا رواية فيه كما في الطهبرية [ لا بما دونها ] لزيادة الايضاح [ ولو ضم ] اليه  
 [ صلاة فبشفع ] يحنث فلا يشترط قعدة التشهد وقيل يشترط والاشبه انها لو كانت فرضا رباعيا يشترط  
 والا فلا كما في المحيط [ لا باقل منه ] لا حاجة اليه [ و ] حنث او طلقت وعتقت [ بولد ميت في ]  
 قوله لامراته او جاريته [ ان ولدت فانت كذا ] اي طالق او حرة [ وعتق ] الولد [ الحي ] لانه القابل  
 [ في ] قوله لجاريته [ ان ولدت فهو ] اي الولد [ حران ولدت ] ولدا [ ميتا ثم ] ولدا [ حيا ]  
 وهي في ملكه والا فلا يعتق لانحلال اليمين لا الى جزاء كما قال [ وفي ] من حلف [ ليقضين دينه  
 اليوم وقضاه ] بنفقة او بامره غيره ولو بطريق الحوالة وقبض المحتال فلو تبرع به لم يبر بخلاف ما لو  
 اعطى ولم يقبله لكنه وضعه بحيث ينال يده ولو كان الدائن غايبا لم يحنث بترك القضاء والاحسن  
 ان يدفع الى القاضي فانه المختار عند الصدر الشهيد كما في المحيط والاولى ان يقال بالاتساع في  
 الظرف فالضمير البارز لليوم وما ياتي مفعوله التحقيق وما ظن ان الضمير للدين مع حذف فيه  
 فلا يخلم عن شيء [ زيونا ] بالضم مصدر زانت الدراهم زينا اي صارت مردودة للغش كما في القاموس  
 او جمع زيف نعنا وهو الذي خلط به نحاس او غيره ففات صفة الجودة كما في الطلبة وقال ابن الفارس  
 النزاء والياء والغاء فيه كلام وما اظن شيئا منه صحيحا [ او بهرجة ] والاحسن ترك النون فانه لم يوجد

الا للحياني تعريب نبهرة كما في المغرب ولعل الهاء للاشعار بجمعية موصوفها من الدراهم وهي  
والزيف كلاهما من جنس الدراهم ونضتهما غالبية والفرق ان الزيف ما يردده بيت المال لانه لا يقبل  
الا ما هو في غاية الجودة ولا يردده التجار ويجري فيه المعاملة بخلاف النبهرة فانه يرددها التجار  
ايضا فرداءة الزيف دون النبهرة وقيل ان النبهرة ما بطل مكنته كما ذكره المصنف في القضاء  
[ او مستحقة ] بفتح الحاء اي مستحقة صاحبها اياها على الدائن والبر لا ينتقض برد المقبوض لان  
اليمين قد انحلت به [ او باعه ] اي باع المديون دايته [ به ] اي بدله [ شيئا ] من ملكه كالعبد  
و غيره بيعا صحيحا كما هو المتبادر فلو باع فاسدا وليس فيه وفاء بالدائن فقد حنث و الا فقد بر  
[ وقبضه ] اي قبض الدائن ذلك الشيء [ بر ] في هذه الصور وانما اشترط القبض وقد وجب  
التمن بنفس البيع لانه لا يتقرر قبله [ ولو كان ] المقضي به في هذه الصور [ حنثا ] بالفتح او الضم  
وتشديد التاء اذ من النبهرة فانه مما علب عليه الصفر والنحاس ولعل التاء كنبهرة [ او رصاصا ]  
اي مموها وهذا اذا لم يستبدله في اليوم والا فينبغي ان يبر [ او وهبه ] اي وهب الدائن [ له ]  
اي للمديون مجانا [ لا ] يبر الحالف وانحل يمينه في صورة الهبة واما في الصورتين الاوليين  
فلم يبر وحنث فجواب الشرط السابق محذوف من هذا الجنس و ان اختلف معني وانما يحتاج  
الى هذه التكلفة لان اليمين لما كانت موقنة فاذا وهبه له قبل انقضائه فقد عجز عن البر وانحل  
اليمين وهذا كله عندهما واما عند ابي يوسف فمستقيم بلا تكلفة لانه قد حنث في هذه الصور  
كما في مسألة الكوز وقبل ان لفظ اليوم في التصوير فهو ويدل عليه انه لم يذكر في كتب محمد ر ح  
[ وفي لا يقبض دينه ] مائة مثلا [ درهما دزن درهم ] اي يقبض كله غير متفرقة [ حنث بقبض  
كله متفرقا ] كما اذا قبض اليوم خمسين ومن الغد خمسين مثلا والحيلة في ذلك ان يأخذه من غير  
قضاء عنه [ لا ] يحنث [ ببعضه ] اي بقبض بعضه [ دزن ] قبض [ باقيه ] بان ترك عليه شيئا  
من الدين وهذا حبة اخرى لانه و ان وجد التفرق لكن لم يوحد قبض [ بل ] [ او ] بقبض [ كله  
بوزن ] مثلا فانه قد يكون كثيرا لا يمكنه الا بدفعات [ لم يتخللهم ] لا عمل اسرة ود [ يحث  
في ان كان لي الا مائة ] من الدراهم [ فكذا ] اي عدي حر [ ولم يملك الا خمسين ] درهما  
مثلا فانه لو لم يملك شيئا لم يحنث لان الاستثناء تعلم بامقي من المستثنى منه بعد المستثنى ولا يحكم  
بتموت المستثنى ولا يغيره فهو في حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لي شيء زائد على الهبة اما كون  
المائة او دونه فشيء زائد على ما نوله ومن ظن انه معلل بان المتعارف بهذا الحلف بفي زيادة  
فتن عدل الى مذنب الخصم [ ولا في لا يشم ربنا فشم وردا او ياسبنا ] فليهما ورفان و اسنان  
بعدة زرات لا سابق له وقيل يحنث لانه عرفا نهات له راحة طيبة كما في الاختيار لكن في المغرب  
الربان نبات طاب ريحه وعند الفقهاء ما له فيه راحة طيبة كما لورقه كداس و لورده ما سوره راحة



طيبة فحسب كالياسمين وفي جامع ابن البيطار انه زهر كل شجر واشتهر في الذي يوخد منه العرق والياسمين كالياسمون والياسم بكسر السين وفتحها وهذا اذا كان معرب ياسمين و الا فالياسم واحد لهما كالصاحب والعالم كما في القاموس [ والبنفسج ] بفتح الباء والسين المهملة [ والورد ] يقعان [ على الورق ] بفتحيتين دون الدهن و من الظن دون الذنب و الساق فان في النهاية وعيرها انه لو حلف ان لا يشتري البنفسج فاشترى دهنه لم يحنث للعرف وينعكس الحكم في عرف غيرنا و اللفظ حقيقة فيهما او من عموم المجاز و لو حلف ان لا يشتري الورد و لا نية له فاشترى دهنه لم يحنث ولو اشترى ورقه يحنث حقيقة وعرفا و لا يخفى ان الورق مستدرك \*

[ فصل \* حنث في لا يكلمه ان كلمه ] حال كون المحلوف عليه [ نايما ] لانه

وصل الى سمعه وان لم يفهم [ بشرط ايقاظه ] وعليه مشايخنا وهذا اظهر كما في النهاية والصحيح انه ليس بشرط وفيه ايماء الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصغى اليه حنث و الى انه لو حلف ان لا يكلم فلانا قد مرّ به يقول يا حايط اسمع كذا لم يحنث و الى انه لو سلم على قوم فيهم المحلوف عليه و لم يقصده بالسلام لم يحنث لكنه حنث قضاء و الاكتفاء مشعر بان فهم المحلوف عليه ليس بشرط حتى لو حلف ان لا يكلم بعبارة لم يعرفه حنث الكل في المحيط [ و ] حنث [ في لا يكلم ] فلانا [ الا باذنه ] اي فلان [ ان اذن ] فلان [ ولم يعلم ] الحالف [ به ] اي بالاذن [ فكلمه ] اذ الاذن هو الاعلام و قال ابو يوسف و زفر انه لا يحنث لحصول الاذن بدون العلم به على ما ذكره ابو سليمان وقال نصير عن الثلجي ان الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع وانما الخلاف في الامر كما في التتمة و تتمّة الكلام قد مرت وفيه اشعار بانه لو اذن العبد بالتجارة و لم يعلم به لم يصرمادونا و ذا بالاجماع كما في الظهيرية وغيره لكن في النهاية وغيره انه صار ماذونا عند الطرفين [ و ] حنث [ في لا بكلم صاحب هذا الثوب فباعه ] صاحب [ فكلمه ] لانه يعادي الثوب [ وفي لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيئا ] لانه مجاز عن الذات اذا الشباب ليس بداع الى اليمين و الشباب لغه من تسع عشرة والكهل من اربع و ثلثين والشيخ من احد و خمسين الى آخر العمر كما في التتمة وذكر في القاموس ان الكهل من احدي و ثلثين والشيخ من خمسين الى الثمانين و شرعا من البلوغ وعن ابي يوسف و ح من خمس عشرة والكهل من ثلثين والشيخ من خمسين الى آخر العمر كما في التتمة وفي طي الراسطة اشعار بانه لو كان المحلوف عليه صبيا فصار كهلا حنث بالتكلم وفي التعريف اشارة الى انه لو كان منكرا لم يحنث كما لو قال لا يكلمه صبيا فكلمه كبيرا كما في الكشف [ و ] حنث او عتق [ في هذا ] القن [ حران بعته ] اي القن [ او ] هذا حران [ اشتريته ] ان عقد [ اي باع او اشترى ] بالخيار [ للبايع في البيع او للمشتري في الشراء ] ثلثة ايام عنده ومدة معلومة عندهما لانه في الاول يملكه البايع الان اتفاقا وفي الثانية ملك المشتري عندهما او صار

المعلق كالمَنْجَز عنده وفي هذا الخيار إشارة إلى أنه لو انعكس الخيار لم يعتق ولم يحنث و ذكر  
القدوري أن لو باع بخيار أحدهما حنث عند محمد خلافاً لأبي يوسف لأن الشرط مطلق البيع والبيع  
الفاسد كالصحيح وفيه رمز إلى أنه لو عقد بيمينته أو دم لم يحنث كما لو اشترى مكاتباً  
أو مدبراً أو أم ولد وقيل يحنث به الكل في المحيط [ وفي أن ] عبداً [ لم أبعه فكذا ] أي أمته حرة  
مثلاً [ فاعتق ] العبد [ أو دبر ] لأنه قد نحقق أن لا يبيع وفيه إشعار بأنه لو دبر أمته أو استولدها  
حنث وبأنه لو قيد البيع بوقت واعتق أو دبر قبل مضيه لم يحنث عند الطرفين خلافاً لأبي يوسف  
كمسألة الكوز [ و ] حنث الحالف [ بفعل وكيله ] في كل فعل يرجع حقوقه إلى الموكل لأن مقصوده  
التوقي عن رجوع الحقوق إليه و إذا لم يوجد لأنها راجعة إليه فيحنث [ في ] مثل [ حلف النكاح ]  
بأن حلف لا ينكح فلانة ثم وكل فلانا بالنكاح فنكح له حنث وكذا لو وكل قبل الحلف أو زوجها  
فضولي وإجازة قولاً أو ما فعلاً فلا يحنث على المختار كما في الكافي وعن صاحبين أنه لا يحنث بنكاح  
الوكيل وفيه إشارة إلى أنه لو حلف أن لا يزوج أمته أو ابنته الصغيرة يحنث بنكاح الوكيل وعن  
محمد أنه لم يحنث كما لو كان المحلف عليه ابنته أو أمته الكبيرتين وإلى أن المرأة كالرجل في حكم التوكيل  
كما في الظهيرية وإلى أن النكاح الفاسد كالصحيح فيما ذكر كما في الصغير و ذكر في فاضلخان أنه  
لا يحنث بالفاسد [ و ] حلف [ الطلاق ] سواء كان التوكيل به قبل الحلف أو بعده ولو طلق  
الفضولي فإجاز قيل لا يجوز مطلقاً وقيل يحنث مطلقاً وقبل أن إجاز بالقول يحنث وبالفعل  
بأن أخذ بدل الخلع لا يحنث كما في المحيط [ والخلع وعتق ] أي الاعتاق سواء كان التوكيل قبله  
أو بعده فإن علق الطلاق وعتق بشرط ثم حلف به ثم وجد الشرط لم يحنث ولو حلف أن لا حنث  
كما في النظم [ وكتابة ] إذا لم يكاتب بنفسه و إلا فلا يحنث بكتابة الوكيل كما في النظم فينبغي  
أن يذكرها فيما لا يحنث [ و الصلح عن دم محمد ] لأنه كالنكاح في مبادلة المال بغيرة وفي حكمه  
الصلح عن أنكار على ما ذكره في التوبة [ و الهبة ] ولو فاسدة وعن أبي يوسف أنه لا يحنث حمله  
كما في الاختيار وعن محمد لو إجاز هبة الفضولي حنث كما في المحيط [ و الصدقة و القرض ] أي لا إجاز  
بأن بدفع كذا إلى رجل أعطاه آخر وكأله قرضاً [ و الاستقراض ] كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن  
مهتبي أن فيه خلافاً ويمكن أن يحمل على ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكيلاً  
كما إذا قال المستقرض وكلتك أن تستقرض لي من فلان كذا درهمين وقال لوكيل للمقرض أن فلانا  
يستقرض منك كذا و لو قال قرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى لا يثبت الملك إلا للوكيل كما في  
وكالة الذخيرة [ والأيدع والاستيداع والإعارة ] وإن لم يقبل المستعير فمجرد الإعارة حنث عندنا  
خلافاً للزفر وعلى الخلاف الهبة والصدقة والقرض كما في النظم و ذكر في الاختيار أن في القرض  
عن أبي حنيفة روايتين وفي المحيط أنه يحنث بالاستقراض [ و الاستعارة ] ولو حلف لا يعبر



ثوبه من فلان فبعث المحلوف عليه وكيلاً ليقبض المستعار فاعارة حنث عند زفر ويعقوب و عليه الفتوى لان هذا الركيل رسول وهذا اذا اخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة بان قال ان فلانا يستعير منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا يحنث كما لو حلف ان لا يعير شيئاً ثم ردّه على دابته كما في المحيط [ والذبح ] كما اذا حلف لا يذبح شاة وهو ممن لا يذبح حنث كما في النظم وفيه اشعار بانه اذا كان ممن يذبح بنفسه لم يحنث [ وضرب العبد ] كما اذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب عبده فامر غيره بضربه حنث وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي ان يذكر هاتين فيما لا يحنث وفي المنيّة قيل الزوجة كالعبد وسيأتي خلافه [ وقضاء الدين وقبضه ] وفيه تفصيل في وكالة الخلاصة [ والبناء والخياطة والكسوة ] بان حلف ان لا يكسوه فامر غيره به [ والحمل ] (ردا شن وكسرا برستور خود نشايدن) وكل وجه وتسلیم الشفعة كما في قاضيخان والشركة والقتل كما في الصغرى والابراء والانفاق كما في الزاهدي وقطع الثوب وهدم الدار واتخاذ النعل كما يأتي على ما في النظم واعلم انه لو نوى ان يفعل بنفسه في نحو النكاح والطلاق والعنق صدق ديانة وفي الذبح وضرب العبد قضاء كما في الكافي [ لا ] يحنث بفعل وكيله فيما لا يرجع حقوقه الى الموكل فان مقصودة التوقي عن رجوعها اليه وقد حصل ذلك فلا يحنث [ في ] حلف [ البيع ] اي حلف لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا يحنث اذا لم يكن متولياً بنفسه والا فقل حنث وكذا الحكم فيما يأتي من الافعال كما في النظم وفيه اذا حلف لا يتخذ له نعلا وهو ممن لا يتخذ فامر غيره به حنث فينبغي ان يذكره فيه ولا يخفى ما فيه من الاطلاق [ والشراء والاجارة ] وعن ابي يوسف انها بدون القبول اجارة كما في المحيط [ والاستجارة والصلح ] عن دم الخطاء او [ عن مال ] عن اقرار على مال او منفعة كما يأتي في الوكالة وفي الظهيرية انه يحنث بصلح الوكيل عند محمد رح و عن ابي يوسف فيه ردان [ والخصومة ] اي جواب الدعوي سواء كل اقرار او انكارا وهي ملحقة بالبيع على المختار كما في الخلاصة وفيه اشعار بالخلاف [ والقسمه وضرب الولد ] صغيرا او كبيرا او عبدا لغيره او حرا او ان حرم ضربه وان امر به الاب الا اذا كان معلما كما في كراهية المنيّة او سلطانا او فاضيا كما في الكافي وينبغي ان يدخل فيه المحتسب لحوزة تعزيرة فمن حل له ضربه صح امره به فيحنث بالضرب ومن لا يحل لا يصح ولا يحنث لان منفعة التأديب يرجع الى الولد لا الى الموكل كما في الاختبار ولا شك ان تلك المنفعة حق الضرب فلا يرد على مولاه لائمه ما ظن من الائمة ان المدار على رجوع الحقوق وعدمه فالتمسك في لئق بين ضرب العبد والولد برجوع المنافع خروج عن القانون واللم ان ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الاربعين فلا ينبغي ما ذكره من انحصارها في الثلثين كما في الكرماني وفي احادي وعشرين كما في القنبه [ ولا ] يحنث استحبابا [ في لا يتكلم ] ولانبة له [ فترا القرآن او سبح او هد او كبر ] دعاء [ في صلوته او ] من [ خارجها ] وقبل

يحدث منه وقال ابو الليث انه يحدث في الصورتين ان حلف بالفارسية وعليه الفتوى كافي الكافي وفيه  
اشارة الى انه لو صبح مهوا او فتح على امامه بالقراءة لا يحدث كما في المحيط [ ويوم اكلمه ] انت  
طالق يقع اليوم فيه [ على الملوتين ] اي على مطلق الوقت لانه قرن مع غير ممتد بقريئة ما مرفى  
الطلاق فمن الظن انه تمام في الاطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العامل [ وصح بية النهار ]  
في الحكم لارادة الحقيقة وعن ابي يوسف لا يصح [ وليلة اكلمه ] يقع [ على الليل ] دون  
مطلق الوقت لانه المستعمل فيه وما في قوله \*

\* وكما حسبناكل بيضاء شحمة \* \* ليالي لا قينا جديم وحميرا \*

فجمع و الكلام في المفرد [ والا ان ] وان كان للاستثناء الا انه مجاز ههنا [ للغاية ] اي للدلالة على  
ان ما بعدها غاية لما قبلها كقولك جاء القوم الا فلانا [ كحني ] قال الله تعالى الا ان اي حتى  
تغمضوا فيه وهذا تصريح بما اشار اليه فيما سبق كما لا يخفى [ ففي ان كلمته ] فانت طالق [ الا ان  
يقدم زيد او حتى يقدم ] ذكره اولي وكذا في سائر المواضع [ حدث ان كلمه قبل قدومه ] لا بعده  
لانتهاء اليمين وفي المحيط لو قال ان كلمتك الا ان تكلمني او حتى تكلمني فتكلمنا معا حدث  
عند محمد خلافا لابي يوسف وكذا سائر الافعال نحو لا ادخل هذه الدار حتى يدخلها فلان فلا  
معا [ وفي لا يكلم عبده ] اي فلان [ او امرأته او صديقه ] اي في حلفه على فعل في محل  
منسوب الى الغير بغير الملك فالاحسن تأخير العبد [ او لا يدخل دارة ] او لا يلبس ثوبه او لا يأكل  
طعامه او لا يركب دابته [ مثلا ] اي في حلفه على فعل في محل منسوب الى الغير بالملك والاضافة  
وان كانت للاختصاص الا انها شاملة للاجارة والاعارة [ ان زالت اضافته ] اي اضافة المضاف عن المضاف  
اليه في الصورتين بان طلق او عادي او باع المملوك مثلا [ وكلمه ] من عموم المجازي فعل  
الحنث واحدا من هذه الافعال بان كلم العبد ودخل الدار المبيعين او غيره [ لا يحدث في العبد ]  
اي في محل منسوب الى الغير بالملك فيشمل الدار والثوب وغيرهما [ اشار اليه ] الى العبد  
[ بهذا ] بان قال لا اكلم عبده هذا او لا ادخل دارة هذه او غيره [ او لا ] يشير اليه بان لم يذكر اسم  
الاشارة كما مر لاشتراط وجود النية في الصورتين وقت العقد لا وقت اليمين و قال محمد بالعكس  
في صورة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يحدث عند الشيخين و حدث عند محمد وعن ابي  
يوسف لو لم ينو اليمين على ما في ملكه عند الحلف [ وفي غيره ] اي غير العبد من محل منسوب  
الى غيره بغير الملك كمرأة [ ان اشار ] اليه [ بهذا حدث ] فلو تكلم الزوجة بعد الطلاق حدث لاشتراط  
وجود النسبة وقت اليمين عند الاشارة [ والا ] يشير اليه [ فلا ] يحدث فلو تكلم صديقه بعد  
المعاداة لم يحدث لاشتراط النسبة وقت الفعل عند عدم الاشارة فلو اخذ صديقا آخر ثم كلمه حدث  
وعلم ان ما ذكرنا موافق للمتمد ولات كالمحيط والذخيرة وغيرهما وان خالف ما في الشرح فانه



قد اختار قول محمد ر ح وقال بالحنث في حلف الدار عند الاشارة فمن الظن انه قول جما هو خلاف الرواية [ وحين ] بالكسر الدهر او المدة او وقت مبهم اذ هتة او اكثر او معين او شهران او هتة اشهر او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما في القاموس [ وزمان ] كزمن بفتحتيين الوقت قل او اكثر كما في القاموس [ بلانية نصف سنة ذكر ] ذلك اللفظان [ او عرف ] للعرف [ ومعها ] اي النية [ ما نوى ] كما في الجامع وذكر في الجامع الكبير انه ان نوى بالزمان شهران الى ستة اشهر فعلى ما نوى وعن ايي يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر فعلى هذا لو نوى اقل من ستة اشهر لم يصدق والصحيح ما في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى ستة اشهر كما في المحيط [ والدهر ] بالسكون والفتح الزمان الطويل والابد الممدود والالف سنة كما في القاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبداء وجوده الى انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد [ لم يدرك ] اي توقف ابو حنيفة في معناه [ منكرا ] وهو لانه لانص فيه وقال انه سنة اشهر [ و ] الدهر عندهم [ للابد ] اي العمر [ معرفا ] على ما قال بعض المشايخ المتقدمين وعنه لم ادركه وقيل الخلاف في الفصلين كما في المحيط والصحيح ما في المتن كما في الهداية وغيره واعلم ان ما توقف فيه اربع مسائل منها الخنثي المشكل ووقت الختان ومحل اطفال المشركين في الاخرة كما في جامع المحبوبي وذكر في المضمرات انها ثمان منها الملائكة افضل ام الانبياء وحكم سور الحمار والجلالة متي طاب لحماها والكلب متي صار معلما وفي هذا التوقف تصريح بكمال علمه وورعه روى ان ابن عمر رضي الله عنهما مثل عن شج لا يدري فقال لا ادري وفي الكرمانني مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل البقاع فقال لا ادري حتى اسال جبرئيل عليه السلام فسأله فقال لا ادري حتى اسال ربي فقال عز وجل خبر البقاع المساجد وخير اهلها اولهم دخولا وآخرهم خروجا وشر اهلها آخرهم دخولا واولهم خروجا وفي الحقايق انه تنبيه لكل مفتي ان لا يستنكف من التوقف فيما لا يقف له عليه اذا لمجازفة افتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضده [ وايام ] وجمع وشهور وسنن ودهور وازمنة [ منكرة ] بلانية [ ثلاثة ] منها لانها اقل الجمع وعنه ان اياما عشرة مثل ( چندوز ) ويوم على طلوع الفجر الى الغروب كما في المحيط [ وايام كثيرة و الايام ] واجمع [ والشهور ] والسنن والدهور والازمنة [ عشرة ] منها عنده وهو الصحيح كما في المضمرات واما عندهما فالاولان سبعة والشهور اثنا عشر والباقي ابد وايام العيد اسبوع العيد كما في المحيط وقيل لو كان اليمين بالفارسية فالايام سبعة بالاتفاق كما في الكافي ورأس الشهر وغرة الشهر الليلة الاولى مع اليوم وبلغ الشهر اليوم التاسع والعشرون واول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر وآخر الشهر منه الى الاخر الا اذا كان تسعة وعشرين فانه اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر

و ما بعده آخر الشهر و اول اليوم الى ما قبل الزوال و بحكم العرف في فصول السنة على ما روي عن محمد كافي المحيط [ و في اول عبد اشتريته ] او املكه [ حر ان اشترى عبدا ] فردا [ عتق ] لتحقيق الاولية فانه اهم لفرد سابق و فيه تأمل [ و ان اشترى عبدين ] صفقة [ ثم ] عبدا [ آخر فلا ] يعتق واحد منهم [ اصلا ] لعدم التقرد و السابق [ فان ضم ] الى قوله اشتريته [ وحدة عتق الثالث ] لتحقيقه و في الكافي لو قال اول عبد املكه واحدا لم يعتق الثالث الا اذا عني الوحدة و الفرق انه يقتضي نفي مشاركة الغير اياه في فعل مقرون به لا في الذات و الواحد عكسه [ وفي ] ان قال [ آخر عبد اشتريته ] حر [ فاشترى ] عطف على ما قال و في بعض النسخ ( ان اشترى ) [ عبدا و مات ] المشتري او الحالف او السيد [ لم يعتق ] هذا العبد اذ الاخر اسم لفرد لاحق [ فان اشترى ] بعد هذا الحلف [ عبدا ثم آخر مات عتق ] عبده [ الاخر ] بفتح الخاء او كسرها [ يوم شري من كل ماله ] لانه صحيح يوم الشري [ و ] عتق [ عندهما يوم مات ] و ان كان وقت الشراء صحيحا [ من ثلثه ] اي ثلث ماله لتحقيق الاخرية حينئذ [ و ] يتفرع عليه انه [ لا يصير الزوج فارا لو علق الثلث به ] اي بالآخر فلو قال آخر امرأة اتزوجها طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم اخرت ثم ماتت تطلق الاخرى يوم تزوجها عنده فلا يصير فارا لانه كان صحيحا في هذا اليوم فلا ترث و تعتد عدة الطلاق بلا حداد لانه كان حيا [ خلافا لهما ] فانها تطلق عندهما يوم مات فيصير فارا فتترث و تعتد مع الحداد عند ابي يوسف عدة الفراق ثلث حيض وعند محمد عدة الوفاة تستكمل فيها ثلث حيض كافي مبسوط صدر الاسلام [ و ] عتق [ بكل عبد بشرني بكذا فهو حر عتق اول ] عبيد [ ثلثة ] اعتقدوا انهم [ بشرة ] فان الاول هو المبشر فان البشارة وان كانت لغة خبر ما يربط بشرة الوجه لانتشار الدم في الجلد حينئذ كانتشار الماء في الشجر لكنها عرفا خبر سار غاب عن المخبر علمه و العرف مقدم [ متفرقين ] اي واحد بعد واحد [ و ] عتق [ لكل ان بشرة معا ] فلو ارسل واحدا اخر منهم ببشارته فان اضاف الى المرسل عتق و الا فالمرسل [ و سقط بشرة ابنه ] او غيره من ذي رحم محرم [ كفارته ] اي كفارة يمين الابن اوظهاره [ هي ] اي الكفارة و نعم ابرز فاعل سقط الفصل وحاصله ان الكفارة تسقط بشارته قريبه بنيتها [ لا ] تسقط الكفارة [ بشراء عبد ] لكفارته [ حلف ] سيده [ بعقده ] لا للكفارة بان قال ان اشتريته فهو حر فلو ضم اليه عن يميني مثلا ثم اشتراه تسقط كافي المحيط [ و ] لا بشراء [ مستولدة بنكاح ] اي امة لغيره نكحها فولدت [ علق ] الناكح او الحالف [ عتقها ] ذابا [ عن كفارته بشارتها ] بان قال لها ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني و من الظن امتدادا و كذا في الظاهر ان المدبر لا يعتق للكفارة لنقصان الرق فان التعليل غير مذكور ههنا [ و يعتق بان تسريت امة فبهي حرة من تسراها ] اي اتخذها سرية بان بواها بيتا و حصنها و جامعها عزل ام لا عندهما و عند ابي يوسف طلب الولد شرط حتى لو عزل لم يكن تسرياً و السرية فعينة على لاشهد من تسر



الجماع او ضد العلانية والضم من تغييرات المنهبة او من المرور بقلب احدى الرائيين ياء و قيل  
فعوله من السر والسيارة [ وهي ملكه يوم حلف ] فلا يعتق امة اشتراها ثم تسرى فاستدرك قوله  
[ لا ] يعتق [ من ] اي امة [ شرها ] الحالف [ فتسراها ] يعتق [ بكل مملوك لي حرامهات  
اولاده ] جمع ام في الاصل امه و امة لغة وقد يجمع امات الا انه اكثر في غير الانسان بخلاف الاول  
[ و مدبرة و عبدة ] القن [ لا ] يعتق [ مكاتبه ] لانهم مالكو اليد [ الا بنبتهم ] يعتق [ بهذا  
حرا وهذا وهذا العبيدة ثالثهم ] حالا [ وخير في ] تعيين احد من [ الاولين ] لان او دخل بينهما  
فكانه قال احد كما حرو هذا [ كالطلاق ] فانه لو قال لثلث من نسائه هذه طالق او هذه وهذه تطلق  
ثالثهم وخير في الاوليين [ ولام دخل على فعل ] اي تعلق بفعل [ يقع عن غيره ] اي يجوز وقوع  
ذلك الفعل لغير فاعل ذلك الفعل بطريق توكيل يرجع الوكيل بحقوقه على الموكل و ( عن ) يجزى  
للتعليل كما في القاموس و الجملة صفة لفعل [ كبيع و شراء و اجارة و خياطة و صبغة ] بباء بنقطة  
او نقطتين من تحت [ وبناء ] وغيرها مما يجري فيه هذه الوكالة [ اقتضى ] اللام الداخلة على  
الفعل [ امره ] اي امر ذلك الغير الحالف بذلك الفعل وتوكيله اياه و الجملة خبر اللام [ ليخصه ]  
اي يخص ذلك الامر الفعل [ به ] اي بذلك الغير [ فلم يحنت ] الحالف [ في ] حلف [ ان بعث لك ]  
اي لاحتك [ ثوبا ] فعبدني حر [ ان باعه ] اي باع الحالف ذلك الثوب [ بلا امر ] و وكالة بالبيع  
من الغير المخاطب [ ملكه ] اي ملك الحالف هذا الثوب [ او لا ] يملكه لان المعني ان بعث ثوبا  
بامرك و وكالتك [ وان دخل ] اللام [ على عين ] اي محل لفعل يجري فيه التوكيل او لا كالاكل  
[ او فعل لا يقع عن غيره ] اي لا يجري فيه الوكالة اصلا [ كاكل و شرب و دخول و ضرب الولد ]  
والعبد [ اقتضى ] اللام في الصورتين [ ملكه ] اي اختصاص هذا العين ولولده بذلك الغير [ فحنت  
في ان بعث ثوبا لك ] او ضربت لك عبدا او قمت لك مكانا اي هو ملك لك فكذا [ ان باع ] الحالف  
[ ثوبه ] اي المخاطب و ضرب ولده [ بلا امره ] سواء علم الحالف ان الثوب او العبد ملك له او لا  
فان المعني ثوبا او عبدا او مكانا ملكته والحاصل ان لام التملك اما ان يقرن بفعل ازاهم فان  
كان الثاني بان كان مملوكا للمحلف عليه فقد حنت بالفعل و الا فلا سواء كان مما يجري فيه  
التوكيل ام لا و سواء كان بامره او بغير امره و ان كان الاول فان كان الفعل مما يجري فيه الوكالة وله  
حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل فاليمين على التوكيل فلا يحنت بدونه و ان لم يجز فيه التوكيل  
او لم يكن له حقوق فاليمين على تملك محل الفعل فيجعل محله مقدما صيانة عن الالغاء و هذا  
اذا لم ينو شيئا فان نوى الملك في الفصل الاول و التوكيل في الثاني صدق ديانة في كليهما و قضاء  
في الاول دون الثاني كما في المحيط و غيره من المتداولات و اعترض على ما ذكره من الثاني  
بوجه اما الاول فلان صرف اللام الى الفعل و العين مما يتعلق بقصد المتكلم فلم يكن اللام

للاختصاص بالعين و اما الثاني فلان من الافعال ما لا يقتضى التعلق بعين نحو ان قمت لك فلا وجه لاعتبار صرف اللام الى العين و اما الثالث فلانه لو صح في جميع هذه الافعال صرف اللام الى العين فلا وجه لاعتبار تعلقه بفعل لا يقع عن الغير اذ تعلقه حينئذ بالعين فيكفي اعتبار تعلقه بالفعل و العين فتقييد الفعل بالوقوع عن الغير تعسف و اعتبار القسم الثاني من الفعل تكلف و الكل مردود اما الاول فانهم قد اعتبروا قصد المتكلم و نيته الا ان الظاهر ما ذكر في المتن على ما قالوا بقريضة العرف كما في النمر تاشي و اما الثاني فنحو القيام مما يقتضى التعلق بالعين نحو قمت لك مكانا كما في المحيط و غيره و اما الثالث فلان المدار لما كان على دخول اللام على الفعل و العين و بعض الاول كالثاني في الحكم وجب التفصيل على المنهاج فظهر ان الاعتراض على المجتهدين الذين كل واحد منهم بحر من الحقائق و الطعن بالاعتساف على الهاديين للخلايق من كل القصور عن ادراك ما في كلامهم من الدقائق [ و ] في حلف [ كل عرس ] بالكسر [ لي فكذا ] اي طالق [ بعد قول عرسه نكحت ] انت امرأة [ على ] انا [ طلقت هي ] اي عرسه القائلة به و كذا غيرها قضاء لعموم الكلام و عن ابي يوسف ان عرسه لا تطلق وهو الاصح لان الكلام في غيرها كما في الكرمانى [ و صح نية غيرها ديانته ] لا قضاء لانه تخصيص العام و اعلم ان اليمين على نية المظلوم حالفا او مستحلفا قال القدوري هذا اذا استحلف على ما في الماضي و اما على ما في المستقبل فعلى نية الحالف و لو ظالما و قال شيخ الاسلام انه في اليمين بالله و اما في غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما لو نوى الطلاق عن وثاق صدق ديانة الا انه ياثم اثم الغموس ظالما كما في المحيط و غيره و لا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الاختتام و الايماء الى قصد الشروع في الغير من المرام \*



قد تم الجزء الثاني من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير  
ويتنوه الجزء الثالث ان شاء الله العزيز الكبير \*







\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

## \* [ كتاب البيع ] \*



لما تشارك هو و اليمين في تعهد العاقد ولها شرف في ذاتها عقبها به فقال [ هو ] اي البيع كالمبيع لغة [ مبادلة مال بمال ] اي اعطاء المثلثين واخذ الثمن ويقال على الشراء و هو اعطاء الثمن واخذ المثلثين ويقال ان على ما اذا اعطى سلعة بسلعة كافي المفردات فالمبادلة اعطاء مثل ما اخذ و المال ما ملكته من كل شئ كافي القاموس وكذا في المغرب على ما روي عن محمد وفيه اشعار بان المبيعة مال والتحقيق على ما في الاصول انها ليست بمال فانه ما يدخل وقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعا وما لا يكون كالخمر والخنزير و يخرج عنه نحو حبة من نحو شعير وكف تراب و شربة ماء كما يخرج الميتة والدم فالمال بثت بالتمول اي بادخار كل الناس او بعضهم فان ابيع الانتفاع به شرعا فمتقوم بالكسر والا فغير متقوم فان عدم التمول و الانتفاع عنه لم يكن مالا ويطلق المال كالمالية على القيمة وهي ما يدخل تحت تقويم متقوم من الدراهم او الدينار وعلى الثمن وهو ما لزم بالبيع وان لم يقوم به وانما خص الاول بالثمن بقريضة الباء وفيه اشعار بان البيع يتعدى الى المفعولين كلاهما بنفسه او الثاني بمن كافي الاساس والمغرب وغيرهما فقد اشكل ما في الرضي من حمل النقيض على النقيض فان الشراء يتعدى بمن [ يتراض ] من الجانين فلو كان احدهما مكرها لم يكن بيعا لغة كافي كراهية الكفاية والكرمانى وعليه يدل كلام الراغب خلافا لفخر الاسلام وما اشار اليه المصنف وغيره وانه معنى له شرعي فمشكل لانه يدخل فيه بيع باطل كبيع الخنزير و يخرج عنه بيع صحيح كبيع الكره على انه كغيره من المحققين قد صرحوا بان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله [ وينعقد ] لبيع و يحصل شرعا [ بايجاب وقبول ] اي من ايجاب وقبول او بسببهما فمن الظن انهما خارجان من حقيقة البيع ويسبغي ان يكون التوزيع معنى فاء فانهما لو كانا



معاً لم ينعقد كما قالوا في السلام وفيه إشارة إلى أن الأب إذا باع ماله من ابنه الصغير أو اشترياً لم ينعقد بغيرهما كما ذهب إليه بعض المشايخ والصحيح أنه لو قال بعته أو اشتريته من مال ولدي فقد تمّ العقد كما في المحيط وكذلك الوصي لو باع مال اليتيم لنفسه أو القاضى بأمره أو العبد نفسه من مولاه بأمره كما في الزاهدي ولما تقرر أن الأحكام الشرعية على وفق المعاني اللغوية لزم أن يكون البدلان مالا وعن نجم الأئمة لم ينعقد بما هو اقل من فلس كما في النظم وغيره فيتناول النوعين من التجارة الحلال المسمى بالبيع والحرام المسمى بالربوا فإنه يطلق على كل بيع فاسد كما في الثاني من شهادات الذخيرة وتتمة الكلام قد مرّ في النكاح [ بلفظي ماض ] كقول البائع أعطيت أو بدلت أو رضيت والمشتري اجزت أو قبلت أو فعلت أو رضيت كما في النخبة والماضي أهم من الحقيقي فينعقد بلفظ الحال نحو ابيع وهو الصحيح كما في الكوماني وفيه إشارة إلى أنه لو قال اشتري فقال اشتريت لم ينعقد إلا إذا قال بعته كما في شرح الطحاوي لكن في الزاهدي ينعقد بلفظ الأمر عند بعض لا بالمستقبل وعن أبي يوسف لو قال عبدي هذا لك بالف إن أعجبك فقال أعجبني فهذا بيع وكذا وافقتك ووافقني وعنه لو قال ابعتني عبداً فقال نعم فقال قد أخذته فهذا بيع لازم ولو كتب إلى رجل اشتريت فكتب قد بعته فهذا بيع ولو كتب بعته فكتب قد بعته لم يكن بيعاً لأنه لم يوجد أحد الركنتين ولو قال ( سن ابن أسب خود را بر عرض کردم ) فقال الآخر أنا فعلت أيضاً فهذا بيع وإلى أنه يشترط سماع كل من العاقلين كلام الآخر كما في المحيط ولعل الاكتفاء مشعر بأن البيع ينعقد بلا ذكر الثمن وفي التمر تاشي فيه روايتان [ وبتعاط ] أي بتشارك البائع والمشتري في العطاء وأخذ الثمن في المجلس فقبض أحد البديلين لا يكفي كما قال الحلواني والصحيح أنه يكفي كما في الظهيرية وقيل هذا إذا قبض المبيع وأما إذا قبض الثمن لم يكف كما في العمادي لكن في الزاهدي أنه يكفي إذا كان على وجه الشراء [ مطلقاً ] أي غير مقيد بالنفيس والخميس نص عليه محمد كما في الاختيار وهو الصحيح وقال الكرخي أنه لا ينعقد إلا في الخميس كما في المحيط والمراد بالنفيس ما يكثر قيمته كالعبيد والاماء والخميس ما يقل كالبقل والرومان واللحم والخبز كما في النهاية [ وإذا أوجب ] أي أوقع الإيجاب [ واحد ] من المتعاقدين [ قبل ] أي أوقع القبول [ الآخر ] منهما في المجلس إن شاء وهذا خيار القبول ويمتد للحاجة إلى التفكير كما في الاختيار [ كل المبيع ] أي كل جزء من أجزاء ما يتعين بالعقد [ بكل الثمن أو ترك ] الآخر البيع فليس للمشتري أن يقبل كل المبيع ببعض الثمن أو بعضه بأكمله أو بعضه لأنه يلزم تفريق الصفقة الواحدة وإذا لا يجوز لتضرر البائع وإنما اتحد الصفقة إذا اتحد العقد بأن لا يكرر لفظ البيع أو الشراء وإن تعدد العاقد والثمن بأن يذكر لكل ثمن ولم يتعدد عندهما إلا إذا تعدد الأكثر من الثلاثة وبالاول يغني كما في الخلاصة وغيره [ إلا إذا بين ثمن كل ] من المبيع بأن يقول بعته هذا بذاك وهذا بكذا

فانه يقبل البعض بالبعض وفي الاكتفاء اشعار بانه لو رضى البائع في المجلس وقسم اتهم باعتبار  
الاجزاء كما اذا اضيف العقد الى قفيزين لم يجز وهو جائز نعم لو قسم باعتبار القيمة كما اذا اضيف الى  
عبدین لم يجز وان رضى به لانه استيناف عقد بلا تعيين حصّة المبيع كما في المحيط [ وما ] دام او ان  
[ لم يقبل ] الاخر المبيع [ بطل الايجاب ان رجع الموجب ] عنه وان لم يعلم به الاخر كما في التتمه [ او ]  
ان [ قام احدهما ] من المجلس وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يبطل كما في المحيط وفيه  
اشعار بانهما لو تباعا يمشيان بلا سكة بين الكلامين انعقد البيع وقيل ما لم يتفرقا بالابدان  
والاول اصح كما في الاختبار [ واذا وجدا ] اي الايجاب والقبول [ لزمت ] البيع بلا خيار المجلس وفيه  
اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج الى القبض كما في المحيط [ ويعرف المبيع ] الحاضر [ بالاشارة ]  
اليه [ لا ] يعرف المبيع الحاضر ولا يحتاج الى معرفته [ بذكر القدر ] بالسكون والفتح اي الكمية  
[ والصفه ] اي الحالة التي عليها الشئ من حالته بان قال عشرا من البرّ الجيد مثلا [ الا في السلم ]  
لكن في نحو السلم واموال الربوة مما كان المبيع غائبا يعرف بذكرهما كما هو المشهور ويعرف  
الثاني كالكيلى بالانموذج الا ان يختلف وله خيار العيب كما في الاختيار وما ذكرنا من تحقيق  
المتن ظهوره غير مخالف للشرح وغيره من انه يعرف بذكرهما كما ظن [ و ] يعرف [ الثمن ]  
وجوبا [ باحدهما ] اي بالاشارة حاضرا وذكر القدر والصفة غائبا اي لازما في الذمة [ ولا يضر ]  
ولا يفسد [ الجزاف ] في مبيع مكيل او موزون كما اذا باع صبرة من البرّ بصبرة من الشعير والجزاف  
مثلثة الجيم كما في القاموس وغيره معرب ( گراف ) بالضم وهو الحديس بلا كبل ولا وزن كما ذكره  
المطرزي [ الا في ] بيع [ الجنس ] اخص من النوع عند الاصولية [ بالجنس ] كبرّ بالبرّ فيه  
بضر الجزاف فيه لاحتمال اربوا فشرط العلم بالمائلة فبكال او يوزن وانما عرف باللام اشارة الى انه  
انما يضر اذا دخل تحت معيار الشرعي كما اذا باع نصف من من 'برّ منوبن منه فصاعدا لان دني  
الربوا نصف صاع او قفيز على اختلاف 'عبارتين او الروايتين كما يأتي [ ومطلق ] من [ ندي ] ذكر  
قدره دون صفته فاللام للتعهد وهذا الذي من الثمن لطلق فيه يتناول ماهية كونها مضقة  
والمنكور يتناول الماهية على اي حال كانت يشمل [ على الزوج ] اي اكثر نقود بلد في التعامل  
وقال ابن الفارس اني اظن الرء والرو والجيم دخيلا و'علم انه لوقال بعث الدار والشوب و  
البطين فعلي الدنيا نراو الدراهم او الفلوس ان تعاملوا بها والا فالمعتاد [ فان استوى رواج النقود ]  
جمع النقل اي الدرهم او الدينار المميز فانه في الاصل تميز الدرهم وغيره كما في القاموس [ فسد  
البيع ] ان اختلف ما يبيته [ اي قيمتها ] فان اسنوت صح وصرف الى ما قدره من اي جنس كن [ وان  
بيع ] شبيه مشار اليه [ ذو فرد ] و جزء من اسلي و 'القيمي [ كواحد ] وفرد من هذه لفرد  
[ بكا ] فبين ثمن كل فرد بلا بيان مجموع تسع و ستم و يدخل فيه كل ثمين و نتمه



[فان لم يتفاوت] الافراد كالكيلات و الموزونات و العدديات المتقاربة كما اذا باع هذه الصبرة كل قفيز بخمسة دراهم [صح] البيع [في واحد] منها لا غير الا اذا علم عدد الكل في المجلس بالكيل او التسمية فانقلب جائزا و كان للمشتري خيار التكشف ان شاء اخذ بما ظهر له من الثمن و ان شاء ترك و قيل ذكر المجلس وقع اتفاقا فانقلب لو علم بعد المجلس [والا] يرجع عدم التفاوت بان تفاوت من حيث الذات كالعدديات كالاغنام و الثياب او القيمة كالدرعيات فان الذراع من مقدم البيت او الثوب اكثر قيمة منه من موخره كما اذا باع هذه الاغنام كلا بعشرة دراهم [فلا] يصح و يغفل [اصلا] لا في كل ولا في بعض لجهالة مفضية الى المنازعة وهذا كله عنده واما عندهما فقد صح في الكل في الصورتين بلا خيار المشتري ان رآه و عليه الفتوى كما في المحيط وغيره ثم اشار الى ان البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع البيع او الثمن بلا بيان كل فقال [فان باع صبرة] مجازفة بقرينة المذروح اي مجموعا من المعدود او الموزون او المكيل فان الصبرة بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن [على انه] اي المجموع [مائة صاع] او من او شاة او ثوب [بماية] من الدراهم [فان نقص] عن المائة عشرة مثلا [اخذ المشتري] التسعين [بالحصة] بالكسر بنصيبه من الثمن واسقط ثمن ما علم [او فسخ] البيع [وان زاد] على المائة [فللبايع] ما زاد لانه لم يدخل تحت البيع وقيل ان نقص المكيل او المعدود فالبيع فاسد كما في المنية وفيه اشارة الى ان التخيير فيما اذا لم يقبض شيئا منه فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق بلا خيار له كما في البيع الفاسد من قاضيجان [وفي] بيع [المذروح] من نحو الارض والثوب ان لم يبين حصة كل فان نقص [اخذ] المشتري [الاقل بكل الثمن] اي مجموعه او كل جزء من الاقل بكل جزء من الثمن [او ترك] و فسخ البيع [و] ان زاد كان [الاكثر له] اي للمشتري بالثمن بلا زيادة قضاء وليس له ديانة كما في قاضيجان [وان] بين حصة كل بان [قال كل ذرع بدرهم فبالحصة] ياخذ ان شاء [فيهما] اي في الزيادة والنقصان ويترك البيع ان شاء والاصل ان الذراع يشبه الاصل من حيث ان القيمة يزداد بزيادته والوصف من حيث انه يصير اطول و اقصر فباعثبار الاول صار كل مبيعا عند بيان حصة كل ذراع و باعثبار الثاني لم يقابله شئ عند بيان حصة المجموع وفيه اشعار بان ما وجد من الزائد على الذراع من الكسر يقابله شئ من الثمن فهو للمشتري بلا خيار و قال محمد انه ياخذة بالحصة مع بخيار و عند ابي يوسف فرض الكسر صحيحا ان شاء و الاول قول ابي حنيفة رحمه الله وهو الاصح ومنهم من قال ان الخيار فيما يتفاوت جوانبه كالعقيمص والسراويل واما فيما لا يتفاوت كالكراس فلا ياخذ الزيد لانه في معنى المكيل كما في المحيط [و صح بيع البر] والشعير [في سنبلة] اي حال كونه فيما على الذرع بشعير و بر و دراهم فلو باعه بجنسه لم يجز لشبهة الربو [و] بيع [الباقلي ونحوه] كالسمم والارز والحور [في قشرة الارز] الظاهر فصيح في قشرة الثاني

لانه ملحق بالمقصود والتخليص بالدباس والتذرية في هذه الصور على البائع كما في الاختيار والقشر  
بالكسر غناء الشيع خلقه او عرضا كما في القاموس [ و ] صح [ بيع ثمرة لم يبدؤ ] من البلد بالنشيد  
[ صلاحها ] اي لم يظهر صيرورتها منتفعا بها بان ياكلها حيوان وقيل انه لا يصح والصحيح هو الاول  
كما في الكافي وغيره فلو بيع مثل ورد الكمثرى مع اوراقه جاز بيعها عند الكل وفيه اشارة الى ان البيع  
قبل الظهور لم يصح كما اذا اشترى ثمار بستان يقال بالفارسية (مباغ) وبعضها لم يخرج وافتى الغضاي  
وغيره بجوازه بتبعيه الموجود اذا كان اكثر من المعلوم ولو بيع الاشجار ايضا حتى يحدث الباقي على  
ملك المشتري جاز عند الكل ولو لم يرض به البائع اشترى الموجود ببعض الثمن و اخر البائع في الباقي  
الى وقت وجودة الكل في المحيط [ او قد بدأ ] صلاحها وصارت منتفعة وعظمت واما ذكره وان كان  
السابق مشيرا اليه لفائدة ستعلم واعلم ان النضج من الشمس واللون من القمر والطعم من ساير  
الكواكب [ ويجب ] على المشتري في الحال [ قطعها ] اي قطع ثمرة ولو بدأ صلاحها فان تركها بامره  
بغير شرط جاز وطاب الفضل وبغير امره تصدق بالفضل الا اذا تناهت واستاجر شجرها ولو باطلة لانها  
غير معتادة كما في الاختيار [ و شرط تركها على الشجر ] والرضى به [ يفسد البيع ] عندهما وعليه  
القنوى كما في النهاية ولا يفسد عند محمد ان بدأ صلاح بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى  
كما في المصبرات وفيه اشارة الى انه اذا باع بشرط القطع جاز كما اذا باع نصف الزرع من شريكه كما في  
المحيط وفيه لو انه باع من انسان نصيبه من مطبخه لا يجوز وان رضى به شريكه فينبغي ان يشتري  
كلها منه ثم يفسخ في النصف [ كاستثناء قدر معلوم ] منها كالنصف والصاع والصبرة لان الباقي مجهول  
وزنا ومشاهدة ولم يفسد في ظاهر الرواية كما في النهاية وفيه اشارة الى انه لو باع زطلا صح لانه  
استثناء القليل من الكثير كما في الكرماني \*

الاستثناء قدر معلوم منها [ كالنصف ] ( ن )

[ فصل \* صح خيار الشرط ] اي لاختيار الفسخ والاجارة بسبب شرطه ولو بعد  
البيع فالخيار اسم من الاختيار واضافة كصلوة لظهور ويجوز ان يكون كصلوة لاولى اي لخيار  
المشروط او كجرد قطيعة اي الشرط الذي يوجب الخيار [ كل منهما ] اي لبائع ومشتري منفرد  
[ ولهما ] جميعا وفيه اشعار بانه لا يختص بالبائع الصحيح ولا يجري في اصرف والسلم حتى  
لو شرط لبطل كما ياتي [ ثلثه ايام ] بالنصب على الطرف او بالرفع على الابتداء والخبر هو الطرف  
المقدم ويجوز ان يكون هو مبتدأ على نحو قوله تعالى ومنهم من ذنوبهم فيكون من قبيل التناوب  
[ واول ] منها [ لا ] يجوز بالتوقف او الفساد كما ياتي [ كسر ] منها عنده وهو الصحيح واما عندهما  
فيجوز بشرط التعيين كما في المحيط ويجعل اخصم من ضرر للمتعاقدين كن شاملا للاجارة والكتابة  
والقسمة والصلح عن المال والدين والخلع وغيرها كما في العمادي [ لانه ] اي ابيع سري الخيار  
اكثر من ثلثه ايام [ يجوز ] اي يرتفع التوقف والفساد عنده عن تحريم الخرافة وعرقبة



والاول اوجه كما في النهاية [ ان اجاز ] البيع [ في الثلث ] من الايام فترك التاء لحذف التمييز وفيه تسامح فانه لو اجاز في الليل الرابع جاز ولو دخل في الصحيح بلا اجازة فقد تقرر الفساد كما قال اهل خراسان والكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار موقتا لم يكن الاجازة في الثلث وقد جاز عند الكل وكذا بعده عندهما خلافا له وعن ابي يوسف انه اذا شرط الخيار يوما بعد سنة جاز البيع وله الخيار بعد سنة كما في المحيط وغيره [ وكذا ] اي مثل خيار الشرط في الصحة [ ان شرط انه ] اي المشتري [ ان لم ينقد ] اي لم يعط البايع [ الثمن ] مفعوله الثاني اي ثمن العبد مثلا [ الى ثلثة ايام ] او اقل [ او اكثر ] منها [ فلا بيع ] بينهما ويسمى خيار النقد فان العقد في الاولين جائز عند الثلاثة وفي الثاني فاسد عنده يرتفع بالنقد قبل مضي اليوم الثالث على تخريج العراقيه وهو موقوف بفسد بلا نقد اذا مضى اليوم الثالث على تخريج الخراسانية كما في المحيط فلا يفسخ العقد وهو الصحيح ولذا لو اعتقه المشتري وهو في يده يفسد عتقه ولو كان في يد البائع لا يفسد واما عند هما فجائز كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا وبين مجهولا كالايام فقد فسد كما في الذخيرة [ ولا يخرج مبيع عن ملك بايعه ] بالاتفاق [ مع خياره ] فيخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البايع عنده ويدخل عند هما [ فهلكه ] بالضم اسم او مصدر اي هلاك المبيع [ في يد المشتري ] مدة الخيار يكون ضمانه عليه [ بالقيمة ] في القيمي و بالمثل في المثلي وعن الشيخين بالمسمى [ كلقبوض على موم الشرى ] اي للشرى فالاضافة للبيان والسوم من المشتري الاستيلاء ومن البايع العرض على البيع مع بيان الثمن كما في المغرب فالتفسير بالعرض على المبيع لا ينبغي من وجهين احدهما انه من البايع وما نحن فيه من المشتري والثاني الاكتفاء بحزء المعنى الا ترى انه لو قال اذهب بهذا الثوب فان رضىته اشتريته فذهب بها فهلك لا يضمن ولو قال ان رضىته اشتريته بعشرة فذهب فهلك ضمن قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية [ ويخرج ] المبيع عن ملك البايع [ مع خيار المشتري ] فلا يخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البطل الذي من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه [ فهلكه ] اي المبيع [ في يده ] اي المشتري يكون [ بالثمن كتعيبه ] اي صبرورة المبيع ذا عيب في يده بفعله او بفعل اجنبي او بفعل المبيع او بافة سماوية كما في الكافي و المراد عيب لا يرتفع في مدة الخيار كقطع البدن و الا فهو على خياره حينئذ كما في النهاية فاذا نعيم بطل خياره فعليه الثمن [ لكن لا يملكه ] اي المبيع الخارج عن ملك البايع [ اشترى ] وهذا عنده واما عند هما فيملكه المشتري والتعويل على الاول لان كون الشيء مملوكا بلا مالك له مشروع في الجملة كحركة مستغرقة بالدين كما في النهاية و كذا ر استر لها قيم الكعبة او المسجد له ولذا وجب به النشعة كما في النظم فاذا لم يملكه عنده [ فلا يثبت حكام الملك ] في مدة الخيار [ كعتق فريبه ] اي لا يعتق ذورحم محرم منه اذا اشترى

بالخيار لانه يملكه [ ونحوه ] كعتق مشرق بالخيار اذا حلف المشتري ان ملكته فهو حر و كفساد  
النكاح اذا اشترى زوجته بالخيار وكالاجزاء عن الاستبراء اذا حاضت المشتراة في مدة الخيار وكالهلاك  
على المشتري بالخيار اذا اودع عند البائع بعد القبض فانه لا يثبت هذه الاحكام عنده وتثبت عندهما  
وعن ابي يوسف اذا اشترى عبدا على انه بالخيار لم يجبر البائع على دفع العبد الى المشتري ولا المشتري  
على دفع الثمن اليه ولو دفع احدهما يجبر الاخر كافي المحيط [ والفسخ ] اي فسخ العاقد بعقد الخيار  
بان يقول احدهما فسخت هذا البيع او تركته كما هو المتبادر [ لا يعمل ] في دفع العقد [ الا ان يعلم  
صاحبه ] فلا يشترط حضوره ولا رضاه ولا قضاء عليه [ في المدة ] للخيار فلا يعمل ان علم بعد ما فان  
فسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين وفي رواية عن ابي يوسف وعنده يعمل بدون  
العلم كافي المحيط ولو اختفى صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب من القاضي ان ينصب عن صاحبه  
خصما ليرده عليه قيل ينصبه وهو اختيار نصر بن يحيى وقيل لا ينصب وهو اختيار ابي عبد الله  
البلخي وان طلب الاعذار وهو الاعداء بان يبعث منادي ينادي على باب البائع ان القاضي  
بقول ان خصمك فلان ابن فلان يريد رد البيع عليك فان حضرت والا نقضت البيع وعن محمد  
في رواية يجيب الى ذلك وفي رواية لا يجيب لكن ياخذ من صاحبه وكيل ثقة حتى يرد عليه  
وفي قيد التبادر اشعار بانه ان فسخ بفعله عمل بلا علم صاحبه بلا خلاف كالوطي والتقبيل  
وكرهن المشتري وهبته واجارته وكذا من البائع من التمليم كافي العمادي وشيخه اليه  
[ بخلاف الاجازة ] فانها تعمل بدون العلم [ ويسقط الخيار بمضي المدة ] وبموت من له الخيار  
لا من عليه الخيار كافي الكافي وباعثاته وجنونه في المدة فلو اوفق فيها فالاصح انه لا يسقط كما اذا  
سكر من الخمر او السج كافي المحيط ولما فرغ عما يفصح من القول العام شرع فيما يختص بالمشتري  
من الفعل فقال [ وما ] اي بما [ يدل على الرضاء ] بالبيع من فعل لا يحتاج اليه للامتحان او يحتاج  
الى انه لا يحل في غير الملك بحال فانه لو فعل مرة يدل على رضاه بخلاف ما لو فعل ما يحتاج اليه  
للامتحان او يحل في غير الملك فان الاشتغال به مرة لا يدل على الرضاء كافي المحيط [ كنركوب ]  
الخاص فلو ركب دابة لينظر الى سيرها لا يدل على رضاه كما لو ركبها ليردها او بسقيها او يعلفها  
وفيه اشعار بانه لو استخدم الجارية مرة للامتحان ثم اخرى فان كان من نوع واحد فهو رضاه والا  
فلا كافي المحيط [ والوطي ] والمس والتقبيل والنظر الى الفرج بالشهوة والاسكان والرممة والبناء  
والتخصيص والهدية و رعي الماشية و كرى الانهار كافي المحيط ثم شرع في خيار لتعيين فقال  
[ وشراء احد الثوبين ] او العبدين [ از احد ] ثياب [ ثلثة ] بعشرة دراهم [ على ان يعين ]  
المشتري بالقول او الفعل [ احدا ] منهما او منها [ صح ] الشراء استحمانا [ لا ] يصح شراء الاحد  
الواقع [ في الاكثر ] من الثلثة كشراء احد الاربعة للتعامل في الاول دون الثاني والاكتفاء من



الى ان خيار الشرط لا يشترط فيه وهو الصحيح على ما قال فخر الاسلام وقيل يشترط فيشتري احد الثوبين على انه بالخيار ياخذ ايهما شاء وهو بالخيار ثلثة اشهر وهو الصحيح على ما قال الامام السرخسي كافي النهاية وقيل فيه روايتان فعلى الاول يصح بدونه العقد ويلزم في احدهما فلا يردهما وعلى الثاني انعكس الحكم والى انه يجوز البيع مع الخيار ثلثة ايام فصاعدا عنده وهذا على تخريج ابن الشجاع خلافا للكرخي وانما خص هذا الخيار بخيار المشتري لان خيار البائع لم يذكره فقليل لا يجوز وقيل يجوز كافي المحيط وهو الاصح كما في الكافي [وشراء عباين] مهمين بالقابل والمقبول [بالخيار في احدهما] ثلثة ايام [صح] الشراء [ان فصل الثمن] بان قال كل واحد منهما بماية [وعين محل الخيار] بان قال على اني بالخيار في المقابل [وفسد] الشراء في كليهما [في الادجه] الثلثة [الباقية] ان لا يفصل الثمن ولا يعين محل الخيار وان يفصله ولا يعينه وان لا يفصله ويعينه لجهالة الثمن والمبيع او احدهما كما في عامة الكتب وقال ابو زيد انه صح في الثالثة فلو فسخ فيما عين بقي الاخر على الصحة فعمل الايجاب فيه بحصته من الثمن الذي ذكر جملة كما في المقام المخصوص من الكشف وفيه اشعار بانه اذا اشترى عبدا وشرط الخيار في نصفه للمبايع او المشتري صح لاستواء النصفين قيمة وكذا اذا اشترى كلبا او زنيا كافي المحيط وغيره ولا يخفى ان الاحسن تقديمه على مسئلة خيار التعيين لان المبيع مجموع العباين والخيار خيار الشرط [وعبد مشتري بشرط كتبه] اي كتابته او غيره من الحرف [ولم يوجد] الكتب [اخذ] ثمنه [لان الوصف لا يقابل بشيء من الثمن كما اذا اشترى دارا او ارضا على ان فيها كذا وكذا بيتا ونخلة فوجد ما ناقصة] او ترك [ان امكن] و الا فيرجع المشتري على البائع بالنقصان وعن ابي حمزة انه لا يرجع كافي النهاية [ويورث] اي يعطي للمورث بالفنح ويثبت له [خيار التعيين] لخلاط ملكه بملك الغير فللمورث رد احدهما كما للمورث [و] يورث خيار [العيب] بتبعية عين لان للمورث طلب الجزء الغايت من المبيع كما للمورث ولا يبعد ان يترك التكلف في موضعين فان الايراث وان وضع للجواهر الا انه قد كثر استعماله في الاعراض [لا] يورث خيار شرط والرؤية [لانهما مخصصان بالعاقد بالنص ويجري هذه الخيارات فيما يفسخ برد البدل كافي الاجارة ونحوها لا فيما لا يفسخ كافي الخلع والنكاح وتماه في العمادي وضافة الخيار في لائحة كافي الثالثة اي خيار المشتري بسبب رواية المبيع \*

[فصل \* صح شراء ما لم يره] المشتري كامة منتقبة حاضرة مزار اليها او غايبة متار الى مكانها وليس فيه غيرها او البائع كما ورثه ولم يره قط كافي المبسوط والمحيط والخيرة عبرها وفيه اشعار بانه لو قال بعث نفسك ما في كمي هذا او ما في كفي هذا من شيء حاز عند العامة ولمشتريه خيار الرؤية كافي المحيط [ولمشتريه] اي مشتري العين بالدين اي الدرهم

او الدينار كما هو المتبادر [الخيار] للفسخ والاجازة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك في البديلين بل لزومه و الى انه لو باع دينارا بدين فلا خيار لهما ولو باع عينا بعين كان لهما الخيار كافي المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن صح شراء ما لم يره المشتري وله الخيار [عندها] اي بعد الروية فلو اجازة ثم رآه كان له ان يرده وقال بعضهم ليس له ذلك لكن لا رواية فيه كافي التحفة والاول مروى عن ابي يوسف وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح والاطلاق دال على ان الفسخ لا يشترط فيه قضاء القاضي ولا رضا البائع ولا حضوره وذهب الطرفان الى ان الفسخ لا يصح بدون حضوره كافي المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعدها فقال [الى ان يوجد ما يبطله] اي الخيار كالنصرف الاتي وقال بعض المشايخ انه لو تمكن من الفسخ بعد الروية بلفسخ سقط خياره كافي النهاية [وان رضى] المشتري بالبائع واجازة [قبلها] اي الروية فان الخيار معلق بالروية بالبصر وهذا مستدرك بقوله عندها كما لا يخفى [لا] خيار في ظاهر الرواية [لبايعه] اي ما لم يره البائع في هذه الصورة وهذا تأكيد لما سبق واحتراز عما روي عن ابي حنيفة ان الخيار للبائع ايضا كافي العمادي وما ذكرنا في السابق ظهر ان لا تسامح فيه لكون الضمير راجعا الى ما لم يره المشتري [ويبطله] اي خيار الروية [وخيار الشرط تعيبه] اي المبيع عند المشتري تعيبا حقيقيا كما مر في خيار الشرط او حكما كما اذا اشترى لبنًا لم يره وحمله البائع الى منزل المشتري ثم رآه فاراد رده فانه لا يرد لانه يحتاج الى الحمل فهو بمنزلة عيب حادث عند المشتري وعن محمد من اشترى تمرًا لم يره بالري فحمله الى الكوفة ليس له ان يرده بالكوفة ولكن يحمله الى الري ويرده ثمه كافي المحيط [ونصرف يوجب حقا غيره] اي غير امشوري سواء كان ذلك الغير هو الله تعالى او عبد من عباده فيدخل فيه الاعتاق والتدبير والاجارة والرهن والهبة مع التسليم [كالبائع بلا خيار] للبائع سواء كان للمشتري فيه خيار ولا [قبل الروية وبعدها] ظرفا تعيب ونصرف لا يبطل والا نزم ابطال الشيء قبل ثبوته وارتكاب استجوز ضمن غير محتاج اليه على نهما اقرب [ما لا يوجبها] من النصرف والبارز للحق [كالبائع بخيار] من البائع ثلثة ايام [ومسوه] اي عرض المبيع على المشتري للبيع مع ذكر الثمن [وهبة بلا تسليم يبطل] هذه التصرفات الخيار [بعدها] اي الروية [فقط] اي لا يبطل هذه التصرفات قبل الروية وذكر في العمادي ان خيار البائع لا يبطل خيار الروية الا في رواية الحسن عنه وذكر في المحيط انه اصح كما قيل وقال المغدي ان المساومة لا يبطل وهذا قول ابي يوسف خلافا للمحمد [ويعتبر روية المقصود] من المبيع لتعذر روية الكل [كوجه الامة] والعبد فاذا رآه ظهرها وبطنها فله الخيار [وجه تدبيرة وكفلها] معا عند ابي يوسف وقال محمد يعتبر النظر الى مؤخرها لا غير وعنه انه يعتبر النظر الى وجهها هو حسنها والنظر الى قوائمها لا يكفي وعن ابي حنيفة في لبرذون وسمار وانبغل يكفي ان



يروى شيئاً منه إلا الحافر والذئب والناصية وفي شاة العقيقة لا بد من النظر إلى ضرعها وسائر  
جملتها وفي شاة اللحم لا بد من التجسس حتى يظهر به الهزال والسمن كما في المحيط والكفل  
محركة العجز والدابة من الأسماء الغالبة في الأصل ما يدب على الأرض وفي العرف ما له قوائم  
أربع كالفرس [ وموضع علم ] الثوب [ المعلم ] على ما روى عنه [ وظاهر غيره ] أي المعلم من  
الثوب كالكرباس لقلة التفاروت فله الخيار أن وجد الباقي دونه وعنه روية جميع البساط وما كان  
له الوجهان من ثوبين مختلفين فروية كلا الوجهين وعن محمد إذا كان البطانة دون الظهارة فروية  
البطانة وفي المكعب الوجه دون الصرم ولو جعل الغيراعم من الثوب كان إشارة إلى روية أحد  
المصراعين أو الخفين غير كاف فإذا اشترى رجا بأداتها ومنها شيمي مباين لم يره فله الخيار وكذا  
إذا اشترى سرجاً بأداته ورآه دون اللبد وإلى أنه إذا كان عدييات متفاوتة كالثياب التي في الجراب  
فروية كل واحد وإذا كانت متفاوتة كالجزر والبيض فروية البعض يكفي إذا وجد الباقي مثل  
الرئي وكذا المكيل والموزون إذا كان في وعاء وأما في وعائين فإن كان متماثلاً فكذلك عند العراقة  
فإن كان دونه فعلى خياره ويرد الكل عند الرد على الصحيح احترازاً عن تفريق الصفقة وفي الكرم  
روية داخله وفي البستان روية رؤس الأشجار وإذا اشترى ما غاب في الأرض كالجزر والبصل  
فروية البعض لا يكفي عنده وأما عندهما فإن استدلل به على الباقي في عظمه ورضي فهو لازم الكل  
في المحيط [ وبيوت مقصودة ] من الدار حتى أنه إذا كان فيها بيتان شتويان وبيتان صيفيان فروية  
الكل مع روية الصحن فلا يشترط روية المذيلة والعلو إلا في بلد يكون مقصوداً وبعضهم اشترطوا  
روية الكل وهو الظاهر والأشبه وفي البيت الصغير الذي يسمى ( غله فانه ) يكفي روية الخارج كما في  
المحيط [ و ] يعتبر [ نظروكيله بالشراء ] أي بشراء غيره عيّن فلو اشترى شيئاً رآه الموكل كان للوكيل خيار  
الروية وفيه إشارة إلى أنه لو وكل بشراء معين وقد رآه موكله فليس للوكيل خيار الروية وإلى أن  
روية الوكيل بالروية لا يكون كروية الموكل فلو وكل إنساناً بروية ما اشتراه ولم يره فقال إن  
رضيته فخذ فذهب ورضى لا يجوز كما في الفصولين [ أو بالقبض ] أي وكيل المشتري شيئاً لم يره  
بقبضه وقد رآه فلبس للموكل المشتري أن يرده عنده وأما عندهما فله ذلك إذا رآه وعلى هذا  
الخلافاً إذا اشترى شيئاً على أنه بالخيار فوكل وكيله بقبضه وهذا كله إذا كان مكشوفاً وأما إذا كان  
مستوراً فمجرد القبض لا يبطل خيار المشتري وفيه إشعار بأن خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل  
بالقبض وهو الصحيح كما في المحيط وصورة التوكيل بالقبض أن يقول كن وكيلاً مني بالقبض  
[ لا ] يعتبر عندهم [ نظروموله ] بالشراء أو القبض وصورته أن يقول كن لي رسولاً مني بذلك  
وليس إليه إلا تبليغ الرماله [ وجسّ الأعمى ] بالجيم فيما يجس ويلمس باليد وبقلب كالثياب  
[ وشمه ] فيما يشم [ وذرقه ] فيما يذاق [ ووصف العقار ] من أحد [ عنده ] ما بلغ ما يمكن

وَقَالَ الْحَسَنُ يَرْكَبُ بَصِيرًا يَقْبِضُهُ وَهُوَ أَشْبَهُ بِقَوْلِهِ وَعَنْ أَبِي يَرْهَفٍ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَوْ كَانَ بَصِيرًا يَرَاهُ يَسْقُطُ خِيَارُهُ وَقَالَ بَعْضُ أَئِمَّةِ بَلْخِ يَمَسُّ الْحَيِّطَانَ وَالْأَشْجَارَ فَإِذَا رَضِيَ سَقَطَ خِيَارُهُ وَحَكَى أَنَّ أَعْمَى اشْتَرَى أَرْضًا فَمِمَّا حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا فَقَالَ هَذَا مَوْضِعُ كَدَسٍ فَقَالُوا لَا فَقَالَ هَذِهِ لَا تَصْلُحُ لِي لِأَنَّهَا لَا يَكْسُوهَا نَفْسُهَا فَكَيْفَ تَكْسُرُونِي كَمَا فِي الْمَبْصُوطِ وَلَوْ وَصَفَ لَهُ ثُمَّ أَبْصَرَ فَلَا خِيَارَ لَهُ وَلَوْ اشْتَرَاهُ ثُمَّ عَمِيَ انْتَقَلَ الْخِيَارُ إِلَى الصَّفَةِ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَفِيهِ اشْعَارُ بَانَ هَذِهِ الْأَعْمَالُ مِنَ الْبَصِيرِ غَيْرَ مَسْقُطَةٍ لَخِيَارِهِ وَكَلَامُ الْكُرْمَانِيِّ مُشِيرًا إِلَى أَنَّهَا مَسْقُوطَةٌ وَفِي الْمَنِيَةِ لَوْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ مِمَّا يَذَاقُ فَذَاقَهُ لَيْلًا سَقَطَ خِيَارُهُ [ وَمَنْ رَأَى شَيْئًا ثُمَّ شَرَى ] مَا رَأَى مِنَ الشَّيْءِ [ فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ تَغَيَّرَ ] ذَلِكَ الشَّيْءُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ عِنْدَهَا وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا فُصْلَ بَيْنَ طَوْلِ الْمُدَّةِ وَقَصَرِهَا وَإِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَيْسَ لَهُ خِيَارٌ بَلَا فُصْلَ بَيْنَهُمَا كَمَا إِشَارَ إِلَيْهِ الْكَافِّي لَكِنْ فِي الْعَمَادِيِّ عَنْ الذَّخِيرَةِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى مَا رَأَاهُ فَلَا خِيَارَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَمْضِيَ لَهُ شَهْرٌ فَصَاعِدًا وَقِيلَ إِنَّ اشْتَرَى مَا رَأَاهُ غَيْرَ قَاصِدٍ لِلشَّرَاءِ فَلَهُ الْخِيَارُ [ وَالْقَوْلُ لِلْبَايِعِ ] مَعَ يَمِينِهِ وَالْبَيْئَةِ عَلَى الْمُشْتَرِي إِذَا اخْتَلَفَا [ فِي عَدَمِ تَغْيِيرِهِ ] لِأَنَّهُ مَتَمَسِّكٌ بِالظَّاهِرِ لَكِنْ قَالُوا هَذَا إِذَا كَانَتْ الْمُدَّةُ قَرِيبَةً فَإِنْ كَانَتْ بَعِيدَةً بَانَ رَأْيُ أُمَّةٍ شَابَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً وَزَعَمَ الْبَايِعُ أَنَّهَا لَمْ تَتَغَيَّرْ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي كَمَا فِي الْكَافِّي [ وَ ] الْقَوْلُ [ لِلْمُشْتَرِي ] مَعَ يَمِينِهِ وَالْبَيْئَةِ عَلَى الْبَايِعِ [ فِي عَدَمِ رَدِّهِ ] أَيْ الْمُشْتَرِي الْمُبِيعِ فَيُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ وَقَدْ يَضَافُ إِلَى الْفِعْلِ \*

[ فَصْلٌ \* وَلِشُرْطِ ] خَيْرُ رَدِّهِ [ وَجَدَ مَشْرِيهِ عَيْبًا ] كُنْ عِنْدَ الْبَايِعِ وَلَمْ يَرَهُ الْمَشْتَرِي عِنْدَ الْبَيْعِ وَلَا عِنْدَ الْقَبْضِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ أَوْ رَأَاهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَيْبًا بَيْنًا لَا يَخْفَى عَلَى النَّاسِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَيْبٌ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَفِي كَلَامِهِ اشْعَارُ بَانَ الْعَيْبِ الْمَوْجُودِ عِنْدَ الْبَايِعِ مَا لَمْ يَوْجَدْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدٌّ إِلَّا رَدُّ مَا سَمِعَ ثُمَّ وَصَفَ الْعَيْبَ عَلَى وَجْهِ الْكَشْفِ فَقَالَ [ نَقْصٌ ] ذَلِكَ الْعَيْبُ [ ثَمَنُهُ ] نَقْصًا وَلَوْ يَسِيرًا [ عِنْدَ التَّجَارِ ] عَلَى اخْتِبَارِ الْقُدُورِيِّ وَقِيلَ يَعِدُهُ أَهْلُ صِنَاعَتِهِ وَأَحْشَا وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ يَعِدُهُ النَّاسُ عَيْبًا [ رَدُّهُ ] أَيْ رَدُّ الْمُشْتَرِي مَشْرِيهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرْعِ بِأَنْ يَكُونَ يَرْضَى الْبَايِعُ أَوْ قَضَاءُ الْقَاضِي وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَسُخِّ فَلَوْ رَدُّهُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَحَدٍ هَذَيْنِ فَيُغْسَخُ بِمَجْرَدِ قَوْلِهِ رَدَّدَتْ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ إِزَالَةِ الْعَيْبِ بِلَا مَوْئِنَةٍ وَانْتَقَصَ الْمُبِيعُ بِأَزَالَتِهِ وَالْأَوَّلُ فَلَيْسَ لَهُ الرَّدُّ كَمَا فِي الْمَحِيطِ فَالْإِطْلَاقُ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ [ أَوْ أَخَذَ بِكُلِّ ثَمَنِهِ ] بِلَا مَانِعٍ فُلَيْسَ لَهُ أَمْسَاكُهُ وَحُطُّهُ بَعْضُ ثَمَنِهِ [ وَالْأَوَّلُ ] كَالْكِتَابِ لُغَةُ الاسْتِخْفَاءِ وَشَرْعًا اسْتِخْفَاءُ الْعَبْدِ عَنِ الْمَوْلَى تَمَرْدًا وَيُدْخَلُ فِيهِ الْمَسَاجِرُ وَالْمُسْتَعْبِرُ وَالْمُسْتَوْدَعُ وَلَيْسَ بِإِذَا لَوْ فَرَّ مِنْ مَحَلَّةٍ إِلَى مَحَلَّةٍ أَوْ قَرْبَةٍ إِلَى بَلَدٍ وَأَمَّا الْعَكْسُ فَابَانَ وَلَا يَشْتَرُطُ مَسِيرَةُ السَّفَرِ كَمَا فِي الْخَزَنَةِ وَالْأَحْسَنُ فَالْأَوَّلُ [ وَنَبُولٌ فِي الْقَرَّاشِ ] بِلَا مَالٍ الْعَبْدُ أَيْ إِذَا بَقِيَ صَغِيرٌ وَنَبُولٌ صَغِيرٌ [ وَسُرْقَةٌ صَغِيرٌ ] أَيْ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ وَقِيلَ سَادُونَ دِرْهَمٌ يَبْسُ بِعَيْبِ



ولا فرق بين ان يسرق من مولاة او غيره لكن هرقه الماكول من المولى للاكل ليس بعيب [يعقل] العقد [عيب] فكل من هذه الثلاثة من غير المميز بان يكون ما دون خمس سنين ليس بعيب على ما قيل فلو عاد واحد من هذه في صغره في يد المشتري فقد رده وقيل لا يشترط المعادة بل وجوده في يد البايع والاول الصحيح [ومن بالغ] من عطف جملة على جملة والتقدير الاباق والبول والسرقة من شخص بالغ عبدا او امة [عيب آخر] فلو حدث واحد منها في الصغر عند البايع ثم في الكبر عند المشتري لم يردده لانه من الكبير للخبث ومن الصغير للمرض وقلة المبالاة [وجنون الصغير] المطبق وقيل أكثر من يوم وليلة وقبل ساعة [عيب] واحد [ابدا] اى في الصغر والكبر فلو جن في الصغر عند البايع ثم جن في الكبر عند المشتري فله الرد ولو لم يجن عنده فقد رد عند كثير من المشايخ المسائل في المحيط والصحيح انه لم يرد بدون المعادة وعليه الجمهور كما في الكافي واعلم ان العقل مقدمة القلب وشعاعه الى الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع يبس الدماغ كما في النهاية [والبخر] بفتحيتين الباء بنقطة من تحت والحاء المعجمة نثن الفم وغيره كما في القاموس والاول مراد الفقهاء كما في المبسوط [والذفر] بفتحيتين الذال المعجمة والفاء شدة الريح طيبة او خبيثة و مرادهم نثن الابط كما في الطلبة وغيره ومن الظن الفاسد الناشي عن قلة التأمل ان في المغرب مرادهم منه حلة الرايحة منتنة او طيبة لانه قال اراد منه الصنان بضم المهملة وهن نثن الابط على ان عد الرايحة الطيبة من العيوب عيب لا يخفى على عاقل [والزنا والتولد منه] اى من الزنا كل من هذه الاربعة [عيب فيها] اى في الجارية [لا فيه] اى العبد لانه لا يستفرش في المحيط ليس الاولان بعيب فيه الا اذا كانا فاحشين والزنا عيب فيه مديما وفيه اشارة الى ان تمكينه من الفعل القبيح عيب لكن في العمادي هذا اذا كان بلا اجر والا فليس بعيب يرد به والى ان نفس الولادة ليس بعيب وفيه روايتان والى ان المعادة لا يشترط في جميع العيوب وفي الخزانة وغيره انه شرط الا في الزنا وفي الزاهدي ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب [والكفر عيب فيهما] اى في الجارية والعبد لعدم الايمان على المصالحة الدينية [والاستحاضة وارتفاع] اى انقطاع [حيض بنت سبع عشرة سنة] وخمس عشرة عندهما والاخصر الاشمل (في آرائه) كما في المحيط [عيب] لانه علامة الداء والاطلاق لا يخلو عن شيء فان ادنى مدته شهران وخمسة ايام في رواية محمد وعليه عمل الناس اليوم كما في الخلاصة وهنئان في رواية ابي حنيفة وزفر وبه يأخذ القاضي المقلد وثلاثة اشهر في رواية ابي يوسف كما في الكافي وطريق اثباته اقرار البايع او نكوله ولا يقبل قول الامة ولا يسمع الدعوى الا اذا ادعى الانقطاع بالحبل او الداء ومن العيوب المشتركة ترك ختان الولد الكبير كما في المحيط [وان ظهر] عند القاضي [عيب] في المبيع فلو هلك قبل الظهور في المحكمة لم يرجع بالنقصان كما في الخزانة [قديم] اي كائن عند البايع [بعد ما مات] المبيع عند

المشتري [ أو اعتقه ] أي المشتري المبيع [ مجاناً ] أي بلا مال [ أو دبرة أو استولد ] المبيعة [ رجع ] المشتري على البائع [ بالنقصان ] أي بما نقص بالعيب من بعض الثمن وهو تفاوت ما بين القيمتين قيمة مقوم بلا عيب ومع عيب فإن كان التفاوت عشراً فيرجع بعشر الثمن ونصفاً فنصفه [ لا ] يرجع بشيء أو ظهر عيب عندهما خلافاً لأبي يوسف [ بعد ما اعتق على مال أو قتله ] المشتري فإن قتل غيره ضمن القيمة و عنهما يرجع بالنقصان كما في المضمرات والأصل أنه إن تلف المشتري من غير فعل المشتري كالموت رجع به وكذا من فعله فعلاً لم يضمن به لو وقع عنه في ملك الغير كالاعتاق مجاناً وأما التلف بما ضمن به كالاعتاق على مال فلم يرجع [ أو ] بعد ما [ أكل بعضه ] من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما أكل وبقي ولا يرد ما بقي وعن أبي يوسف يرجع بنقصانها وعند محمد يرد ويرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى فإن المكبل والموزون في حكم شيئين كشعير وحنطة وأما عندهما ففي حكم شيء واحد وهذا إذا كان الطعام في وعاء والألفي حكم شيئين بلا خلاف ولذا يرد ما في وعاء آخر بالاتفاق كما في المحيط والعمادي [ أو ] بعد ما أكل [ كله ] فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كما في الاختيار وغيره [ أو ] بعد ما [ لبس فتخرق ] الثوب من اللبس فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح وقال يرجع بالنقصان وفيه إشعار بأنه لو تخرق لا من لبس لم يرجع بالنقصان بلا خلاف كما في المحيط وغيره فلا وجه لما قيل الظاهر أن المراد تخرقه بحيث يصير مستهلكاً والا فلا فرق بين التخرق وقطع الثوب مع أنه يرجع فيه [ و ] أن ظهر عيب قديم [ بعد ما حدث ] في يد المشتري [ عيب ] جديد بفعل المشتري أو فعل الأجنبي أو باقة سماوية كما في العمادي [ رجع ] المشتري [ به ] أي بالنقصان وفي المنية لو زال العيب الجديد بعد الرجوع به جاز رد العيب مع بدل النقصان خلافاً للموغياني ومال الترجماني إلى الرد إذا كان بدل النقصان قائماً والا فلا [ إلا أن يأخذه ] أي المبيع [ البائع كذلك ] أي معيباً غير طالب لحصة النقصان [ ما لم يختلط ] أي يأخذه زمان عدم اختلاط المبيع [ بملك المشتري ] كما اشترى ثوباً وقطعه ولم يخط وفيه إشارة إلى أن لو اختلط بملكه لا يأخذه البائع وإذا خلافاً وإن رضى به المشتري كما إذا زاد زيادة متصلة غير متولدة من المبيع كالصبغ والخياطة والبناء وأما المتولدة منه كالسمن والجمال فلا يمنع أخذه في ظاهر الرواية إن رضى به المشتري فإن أبي وطلب نقصان العيب فليس للبائع أخذه عند الشيخين خلافاً لمحمد وأما المفصلة المتولدة كالولد والثمر والأرض فقبل القبض لا يمنع الرد بالعيب وبعده يمنع فيرجع بالنقصان وأما غير المتولدة كالصوب والغلة والهبة فلا يمنع الرد فيفسخ العقد في الأصل ويسلم الزيادة للمشتري مجاناً كما في المحيط وغيره [ فلا يرجع ] المشتري على البائع بالنقصان [ إن باع ] أي المبيع [ قبله ] أي لا اختلاط لأنه إزالة عن ملكه مع إمكان الرد وفيه إشعار بأنه



لرباع بعضه لم يرجع بالنقصان بحصة ما باع و كذا بحصة ما بقى على الصحيح ولم يردده عنده كما في المحيط [ لا ] يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان باعه [ بعده ] اي الاختلاط لانه ازالة عن ملكه مع عدم امكان الرد [ و ] ان ظهر عيب قديم بقلعة اللب [ بعد كسر الجوز ونحوه ] كاللوز والفستق [ رجع ] المشتري [ بالنقصان ] من الثمن [ في ] المكسور [ المنتفع به ] لتعذر الرد بالكسر الا اذا رضي باخذ المكسور [ و ] رجع [ بالكل ] من الثمن [ في غيره ] اي المنتفع به بان كان خاديا او منتنا او لم يكن لقشرة قيمة لبطلان البيع فيرده وما بقى وفيه اشارة الى انه لو كان لقشرة قيمة او البعض منتفعا به رجع بحصة غيره وقيل بطل العقد فود القشر ورجع بكل الثمن و الى الاول مال السرخسي وعلى هذا البطيخ والدباء والقثد والقثاء فان قطع ووجد منتنا لم يصلح لاكل حيوان رجع بالثمن وان صالح رجع بالنقصان كما في الكرمانى [ واذا ادعى الابق ] اي نحو الابق والبول على الفراش والسرقة والجنون من عيوب لا تعرف الا بالخبر بان يقول المشتري ان الجنون كان في يد البايع وقد وجد في يدي و زاد في غيره كلاهما في الصغر والكبر فانه لبس بعيب عند الاختلاف كما مرفسأل القاضي اوقع عند المشتري فان انكر [ اثبت ] المشتري [ انه ابق ] عنده [ اي المشتري ] بالبينه [ ان كانت ] او نكول البايع [ اي امتناعه ] عن الحلف على العلم [ بشبهت الابق عند المشتري ان لم يكن للمشتري بينة وفيه اشعار بان تحليف البايع قول الكل وقوله وفي الكافي وغيره انه يحلف عندهما واما عنده ففيه خلاف والاصح انه لا يحلف [ ثم ] بعد احدهما ان انكر البايع الابق عند المشتري واتحاد حاله فان قدر المشتري على اقامة البرهان والبينه [ برهن انه ابق عند البايع ] او على انه اقر بالابق وان الحال متحدة [ او حلفه ] اي البايع على اثبات لانه تحليف على فعل نفسه وهو تسليم المعقود عليه سليما فلا يرد انه يقتضى ان يكون تحليفا على العلم لانه على فعل الغير وهو الابق [ انه باعه وسلمه وما ابق ] عندك [ فط ] بضم الطاء وفتحها مخففة وحركات الطاء مشددة كما في القاموس والمعنى على ما ظن باع العبد وسلمه حال كونه غير حادث الابق عند البايع الى وقت التسليم فانه حال من مفعول كل من الفعلين والفعل دال على الحدوث اليه اشير في المحيط والخيرة والتحفة والكائي والنهاية وغيرها وهذا مما يحفظ فان الشارحين والمفتيين في زماننا قد ظنوا باستعانة كلمة قط انه يحلف انه لم يابق في الازمنة الماضية لا في بدءه ولا في يد بايع آخر ولا يشغى انه حكم ليس له نظير لانه قريب مما لا يطاق من التكليف على انه لو اريد ذلك يقال ما ابق الا عندك ثم اشار الى عبارة اخرى في كيفية التحليف تبركا بما روى عن ابي يوسف فقال [ او ] حلف بالله [ ماله حق الرد ] اي حق هو ان رد على [ بهذه الدعوى ] اي بسبب يدعيه فان حلف و الا رد على البايع وفيه اشعار بانه لو استحلف البايع على الرضا حلف ما سقط حقه في الرد بهذه الدعوى على ما قال اكثر القضاة وانما

خص هذا النوع من العيب لانه لو كان مما يعرفه الاطباء او النماء فواحد منهم يكفى و ان كان  
الاثنان احوط ولو كان مما هو الظاهر كالاصبع الزائدة رد بلا اختلاف وتامه في الذخيرة  
[ ولا ثمن ] بالاجبار [ على المشتري ] وان قبض المبيع [ اذا ادعى العيب ] الموجب للفسخ بان  
لم يبرء البايع عن كل عيب ولم يرض به ولذا عرف العيب [ حتى يتبين ] عند القاضي [ عدمه ]  
اي عدم العيب الحقيقي او الحكمي اما بحلف البايع او ببيينة على ان المشتري رضى بالعيب او براء  
عن كل عيب او نكول المشتري عن الحلف على الرضاء او البراءة [ ومداواة المعيب ] كسقى الدواء  
للاطلاق بخلاف سقى الكشك وفي مداواة الجرح و الاحتجام روايتان كما في المحيط [ وركوبه ]  
اي العيب [ في حاجته ] اي المشتري [ رضا ] فان تصرف المشتري بعد العلم بالعيب تصرف الملاك  
مطل لحقه في الرد لانه دليل الامساك بخلاف ما اذا وجد في الدابة عيبا في السفر و خاف على  
الحمل ان تركها فانه يرد لها لانه معذور كما في الزهدي [ لا ] يكون رضا ركوبه [ لردة ] على  
صاحبه [ او سقيه او شراء علفه ] استحسانا ثم اشار الى تعليقه فقال [ ولا بد له منه ] اي للمشتري  
من الركوب اي للضرورة وقيل ان الاخيرين محمولان على ما لا بد منه لعجزه كالشيخوخة او لصعوبتها  
كالحمالة والركوب بدون العجز والصعوبة رضى كما في التمرثاشي ونقل عنه في النهاية والكفاية  
تفصيل لم يوجد فيه [ ولو شري ] نحو [ عباين ] مما استغنى كل منهما عن الاخر في الانتفاع  
كنوبيين وزوجي ثور غير مالوفين و احتزبه عما لا يستغني كزوجيه المالفين و زوجي خف  
ومصري باب كما مباني [ صفقة ] اي شراء واحدا بان لم يتكرر لفظه فانها في الشريعة عبارة عن  
العقد نفسه وفي اللغة ضرب اليد على اليد عند البيع والبيعة و الاسم الصفق [ و وجد باحدهما  
عيبا ردة ] اي المعيب بحصته من الثمن غير معيب بالرضاء او القضاء [ خاصة ان قبضهما ] لان تفريق  
الصفقة بعد التمام بجوز وفي خيار العيب بالقبض يتم اي يصير البيع به لازما [ والا ] يقبضهما  
بان قبض احدهما او لم يقبض اصلا [ اخذهما ] بكل الثمن [ او رد هما ] كما عرف [ في ] حق  
العددي المتقارب و [ نكيلي والوزني ] من الاخذ او الرد [ وان قبض ] المبيع كله فلا يرد بعض  
الجوز والبيض والحنطة الصغار وهذا اذا كان في رءاء والافله رد المعيب خاصة وبه افنى ابو جعفر  
و ابوبكر خواهر زاده كما في المحيط [ ولو استحق البعض ] مما ليس في تبعيضه ضرر بقريضة الانبي  
كنوبيين و عبد بن و صبرة من كيلبي او وزني [ لم يرد ] المشتري [ الباقي ] بل اخذ بحصته من الثمن  
وعنه له خيار الباقي وفيه اشعار بان الاستحقاق كان بعد قبض الكل فلو استحق البعض قبله او بعد قبض  
البعض فله رد الباقي [ بخلاف ] استحقاق بعض مثل [ التوب ] والدار والكرم و العبد مما في تبعيضه  
ضرر فان له رد الباقي واخذ ثمن ما استحق [ و صرح ] البيع [ ان يربح ] البايع بالكسر انفصل والغنم  
زادر والمصدر براء وبراءة بالغنم و الصفة يربح [ من كل عيب ] موجود عند البيع و حادث قبل



القبض عند الغيبين ولم يدخل فيه الحادث عند محمد ان علما مفصلة نحو ابرأتك من الزنا والكفر  
والسرقة وغيرها [ وان لم يعد لها ] اي لم يذكر العيوب مفصلة نحو ابرأتك عن كل عيب وفيه اشارة  
الى انه لو برأ عن كل داء لم يبرأ عن العيوب كما في الخزائنة وبرا عن كل مرض دون الكي واثرقرح  
قد برأ واصبح زائدة وعنه ان الداء مرض الجوف كما في المحيط والى انه لا يشترط روية ما ابراه خلافا  
لابن ابي ليلى فناظره ابو حنيفة في مجلس الدوانقي فقال لو باع عبدا في ذكره برص لزمه الرؤية  
فاثمه وضحك الدوانقي كما في المبسوط وغيره \*

[ فصل \* بطل ] اي انتفى [ بيع ما ليس به مال ] من مبيع على ما هو المتبادر على  
انه قال بعده بالثمن بالتعميم ظن وفيه اشعار بان البيع الباطل ما انتفى ركنه وان كان الباطل  
اعم فانه ما لا ثبات له عند التفحص عنه وشرعا ما انتفى ركنه او شرطه سواء كان من قبيل العباداة او  
المعاملة كصلوة بلا وضوء ونكاح بلا شهود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس وهو لغة  
الذهب البرونق وشرعا ما وجد اركانه وشروطه دون او صافاته الخارجية المعتبرة شرعا كبيع بخمر و  
صورة بلا فاتحة وقد تسامح في الامانة ان السطون كالفساد في الحقيقة صفة المصدر دون الحاصل منه  
كما في اصول [ كدم ] مسفوح فينبغي ان يصح بيع كل دم غير مسفوح من غير الادمي والخنزير  
[ واليتة ] بيع [ الحر ] فيكون كلاحقه معطوفا على ما بقريته ما على انه كان مالا في شريعة يعقوب  
عليه الصلوة والسلام حتى استرق السارق على ما قالوا كما في شرح التاويلات وغيره فلا ينبغي  
ان يقال انه لم يكن مالا عند احد [ وانباعه ] جمع التبع جمع التابع اي اشباه الحر وهي معتق  
البعض والكاتب والمذبر وام الولد لكن قد مر ان معتق البعض كالكاتب عنده والحر عندهما  
ويشبه به انه حاز بيع المكاتب برضاه في اصح الرويتين وبيع المذبر المقيد اجماعا وكذا جاز  
بيع صنق وام اول من نفسيهما وبطل القضاء بجواز بيعهما [ و ] بطل [ بيع مال غير متقوم ]  
بكسر الواو غير منفع به شرعا [ كالخمر ] فيما بين المسلمين ومسلم وكافر [ والخنزير ] وقال  
عبد الواحد والشافعي وعبد الصمد ان لبيع ديهما فاسد لا باطل كما في النظم وكذا بيع ما مات  
من خلق والجرح في غير المدح كما في كشف لكن في المحيط ان بيع مخنق المجوس باطل  
عند ابي يوسف خلافا لمحمد وخرج عنه بيع لسرفين لانه منتفع به من حيث الالقاء في الارض  
ويدخل فيه فرس وثور من حيث لا يتيسر صمى لانه لا قيمة له ولا يضمن متلفه وكذلك بيع  
ببريات يكتب اليها على عمل كما في سبعة [ بسم ] بطل بيع هذه الاشياء بالدرهم او  
الدينار وفيه اشارة الى ان بيعها تعرض عبر باطل وفي شرح ان بيع غير متقوم بالعرض باطل كالبيع  
بسمه بسمه وفي نسخة انه فاسد عند بعضهم [ و ] بص [ بيع قن ] اي عبد تمامه في النكاح [ ضم  
الى حر ] من المذنين [ و ] بيع [ ركنه ] اي مذبوحة صمت الى ميتة [ منهما ] وان سمي تمن كل

من البدلين و جاز في القن و الذكية ان ممي عندهما كما في الكافي وغيره لكن في المحيط  
والمبسوط وغيرهما انه فسد فيهما عندهما كما فسد قبل التسمية عندهم والكلام مشير الى ان  
حكم بيع الباطل ان لا يصير البدلان ملكا لاحد من المتبايعين و ان قبضا باذنهما فالتقبوض امانة  
يهلك بلا شيء عنده و مضمون يهلك بالقيمة عند هذا كما في الاختيار وهو الصحيح على ما ذكره  
السرخسي كما في قاضيان [وصح] البيع اي وجد بجميع اركانه و شروطه و اوصافه الخارجية المعتبرة  
[في قن ضم الي] مملوك له من [مدبر] او مكاتب او ام ولد فالمملوك اعم [او] ضم الي  
[قن غيره] اي البايع سواء كان ذلك القن قن المشتري او غيره [بحصته] من القن في الصورتين  
وان لم يسم الحصه [كمملك ضم الي وقف] اي موقوف كما اذا باع ضيعة بعضها وقف فانه صح في الملك  
بحصته عند السرخسي و السعدي وفيه اشعار بانه اذا باع كرما فيه مسجد لم يدخل المسجد فيه و اذا اذا  
كان عامرا و الا فقد دخل على ما قال بعضهم كما في المحيط [وفسد] في العرض [بيع العرض] اي  
غير الثمن [بالخمر] ونحوها مما ليس بمقوم [وبطل في الخمر] اي انتفى اوصافه دون اركانه  
وشروطه [و] كذا فسد [عكسه] اي بيع نحو الخمر بالعرض لان العرض مقصود في الصورتين بخلاف  
الخمر والتنبيه على الفماد لم ينخرط في سلك عدم الجواز لاحتمال البطلان فهو ليس بانسب كما ظن  
واعلم انه منه شروع في تفصيل ما اجمل مما يفسد البيع من ستة اشياء على ما في المشرح من عدم  
الملك والغرور والجهالة والعجز عن التسليم وورود النهي والشرط [ولا يجوز] ويفسد [بيع المباحات]  
اي غير المملوك كخطب الصحراء وحشيشه و طير الهواء و سمك البحر و مائه و ماء البير و السهر  
[قبل ان تملك] بنسب الاحراز فلم احراز الماء في حوضه من نحاس او صفر او جص و باعه جاز بشرط ان  
يمقطع الجاري حتى لا يختلط البيع بغيره ولو شترى كذا وكذا فربة من ماء الفرات بدينهم جاز وعنه  
لو اشترى من سقاء كذا وكذا فربة من ماء دجلة على ان يوفيهما في منزله جاز وعنه انه فاسد لان  
الماء معدوم والقربة لم يدين كما في المحيط والنوادر ببعها بالعرض لا بائتمن فان بيعها به باطل كما ذكره  
في الشرح [و] لا يجوز بيع [ما لا فدره] للبايع [على نسيمه] من مملوك كطير و سمك  
اخذ و ارسل في بيت از جب لا يمكن اخذه [لا بحيلة] اي باحتيال منه وفيه إشارة الى انه لا يجوز  
بيع الا بقر الا اذا علم انه عاد اليه ورضى المشتري بالانتظار على ما قال الكرخي و ذهب كثير  
من المشايخ الى انه لو عاد احتيج الى عقد جديد والى انه لو باع فرخ حمام بالنهار لم يجز وبالليل  
جاز ولو باع ما دخل مريض لا يستطيع الخروج عنه ففيه خلاف وهذا اذا لم يتهيأ له موضعا  
والا فيجوز بلا خلاف كما في المحيط و اني انه لو بيع ما يطير في بهرء فلو عاد الى بيته جاز كما في  
النهاية [و] الا [بضر] للبايع كما اذا باع جذعا في سقف و لبننة في جدار و ذراعا من توب و من  
خسبة من طرف معلوم او حلبة سيع او نصف زرع غير محصود من غير شريك فانه فاسد لا اذا



ملكه قبل الفسخ فانه يعود صحيحا كما في المزارع وغيره [و] لا يجوز بيع [ما فيه] من مملوك او غيره [عز] بفتحيتين اسم من التغرير التعريض للهلاك و شرعا ما يوهم انه غير موجود [كحمل] بالفتح اى مثل بيع جنين [و] مثل [لبن في ضرع] كيلا او مجازفة فانه فاسد لاحتمال الريح والدم ونحوهما ومثله بيع بذر البطيخ ودقيق الحنطة ودهن السمسم وعصير العنب والكرباس قبل السج [و] لا بيع [ما يفضي] اى يصل [جهالة] اى جهالة نفس المبيع او ثمنه او لفظ دال عليه [لى المازعة] بين المتعاقدين ففسد لو باع ما في هذه الدار من بحر الدقيق و الثوب لانه بمنزلة بيع ما في الدنيا او باع دارا و المشتري لم يعلم بحلها وكذا لو باع نصيبه منها وهو لم يعلم به عند الطرفين كما في فاضلخان وذكر في النظم انه لم يجوز عنده خلافا للمصاحبين و منه انه لم يجوز الا اذا علما وكذا فسد لو باع عدل زطي بقيمة لجهالة الثمن لكن في المحيط بطل بيع طعام لم يبين كميته ثم شرع فيما نهى عنه مما في الجاهلية فقال [و] لا يجوز بيع [المزانة] [وهي] لغة المدافعة من الذنب وهو الدفع وعندنا [بيع تمر] بنقطتين و يجوز الثلث [مجدوذ] كيلا او مجازفة بالجيم و المهملتين و يجوز الاعجام فانها بمعنى المقطوع [بمثله] و الاخصر بيع تمر بما [على النخل خرصا] بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء والصاد المهملة اى بطريق الحرز و التخمين فيكون تميزا عن نسبة المنزل الى الضمير و في القاموس الذنب بيع كل تمر على شجر بتمر كيلا و المزانة بيع وطب في النخل بالتمر [و] لا بيع [اللامسة والقاء الحجر والمناذلة] وهو ان يمس المشتري ما يريد شراءه و يلقي حصاة عليه وينبذه البائع اليه كما في النظم وغيره وقد استدرك التفسير ههنا بما اشتهر انه يقول احدهما اذا لمست انا ثوبك او انت ثوبى او لمستك و اقيمت حصاة اليك ونبذت انا اليك او انت الى المبيع فقد وجب بيعه بكذا فان الكل غرر كما لا ريب فيه وقد صرح به الفايق وغيره و ظاهر كلامه ناظر الى ان ما ذكره كله من البيوع الفاسدة التي هي اكثر من ثلثين كما في الننف وغيره لكن في النظم ان ما سوي ما يفضي الى الجهالة من البيوع الباطلة التي هي اكثر من ثلثين و في المحيط عن ابي يوسف انه باطل ايضا ولا يخفى ان الانسب باكتاب ترك امثال هذه المسائل [ولا] بيع [مراعي] بكسر العين جمع المرمي بفتحها وهو رمي بكسر لراء خذ رطبا اريابسا كما في الصحاح وغيره فمن الظن انه من ذكر المحل و ارادة الحال و الملام للمعتد بقربنه ما مر من ان لا يجوز بيع الباحات فاشار الى انه لو سقى ارضه لاجل الحشيش و ست بتكلفه لم يحز وهو مختار القدر و لكن في النوازل جاز بيعه لانه ملكه كما في المحيط [ولا] يجوز و يفسد [اجرتها] حتى لا يملك الاجر الاجرة بالقبض اذ الاجارة لاستهلاك المنفعة دون العين [و] لا بيع [النخل] زبور لعمل و عن محمد يجوز اذا كان محرزا او مجموعا [الامع كوزت] جمع الكورة بالضم و تخفيف و يكسر و بشل المعسل من الخشب او الطين او العسل

في الشمع كما في القاموس وعلى التقديرين يجوز بيعه معها بالاجماع كما في المضمّرات لكن الكرخي قد انكر وقد قال ان النحل لم يدخل في البيع تبعا للعمل لانه يدخل التبّع اذا كان من حقوقه كما في المحيط وغيره [و] لا بيع [اجزاء الادمي] كالشعر والعظم واللبن وعن ابي يوسف جاز بيع لبن الامة وعنه لا بأس باكل المرأة وقيل لا يباح للطفل اذا امتعنى و صب في العين اذا علم زوال الرمى به كما في التمر تاشي [و] اجزاء [الخنزير] فان بيع نفسه قد مر والانتفاع بشعره من حيث الخنزير ضرورة يستثنى في الشرع وعن ابي يوسف انه مكروه لانه نجس ولذا لا يلبس السلف مثل هذا الخف وفي الاكتفاء اشعار بجواز بيع اجزاء غيرهما كالشعر وغيره ولو ميتة وفي العصب روايتان كما في المحيط [و] لا يجوز ويبطل بيع [جلد الميتة ولحمها قبل دبحه] فيجوز بيع جلد السبع المذبوح ولحمه الا لحم الخنزير وان كان للسمنور فانه لا يطعم له لانه نجس كما في المحيط [و] لا [دود القز] اي الابرسم خلافا لمحمد وكذا لابي يوسف الا اذا لم يظهر القز فيه كما في الهداية لكن في المحيط انه قول الشيخين والفتوى على قول محمد [و] لا [بيضه] بفتح الباء اي بذر القز او بذر دوده بالفارسية (نجم) لانه ينتفع به من حيث ذاته [خلافا لهما] في الجواز لانه كبذر البطيخ وعليه الفتوى كما في الخلاصة ويجوز ان يتعلق الخلاف ببيع الدود ايضا في التجنيس عن صاحبين يجوز بيع دود القز ويضمن مئلفه [و] لا موضع [العلو] اي علو السفلى بكسر الفاء وضمها فيهما [بعد سقوطه] اي العلو لانه لم يبق الا حق تعالى متعلق بهواء الساحة فلم يكن مالا ولا متعلقا به وفيه اشارة الى بطلان بيعه بعد سقوط السفلى والى جواز بيع العلوق قبل سقوطه والى جواز بيع الشرب بدون الارض لانه متعلق بالمال وفي رواية لم يجز للجهالة وهو مختار مشايخنا والى جواز بيع الطريق وحق المرور ولم يجز بيعه عند العامة للجهالة واما بيع السيل وحق التعميل فلم يجز بالاتفاق الكل في المحيط [و] لا بيع [شخص] مشار اليه [على انه امة و هو عبد] وبالعكس واختلف انه فاسد او باطل كما في الكرماني وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على انها نعجة فاذا هي ضان فالبّيع جاز كما اذا اشترى فصا على انه ياقوت احمر فاذا هو اصفر الا ان للمشتري الخيار فيه اذا رآه والاصل ان لاشارة والتسمية اذا اجتمعنا في عقد فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغو فالبّيع باطل لان المبيع معدوم والذكر والانثى في بني آدم جنسان بخلاف البهائم وان كان من خلاف وصف المسمى فالعبرة للمشار اليه والتسمية لغو فالبّيع جاز والى ان العبرة للمسمى اذا لم يعلم ان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فاما اذا علما به فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعت منك هذا الحمار و اشار الى عبد فایم بينهما انعقد العقد على العبد كما في المحيط [و] لا يجوز و يفصل [شراء ما باع] البایع من سلعة او غيرها سواء كان الشراء من البایع او من قام مقامه كالوارث وسواء كان البيع لنفسه ولغيره



بالوكالة [ باقل مما باع ] من الثمن [ قبل نقد كل ثمنه ] اي ثمن ما باع [ الاول ] او بعضه لان بين الثمنين جهة المقابلة وهي مثبتة لشبهة الربوا والشبهة في الحرمات كالحقيقة وانما ترك قاعل الشراء ليشمل شراء من لا يقبل شهادته للبائع كعبده ومثل ولده ووالده سواء كان شراؤه لنفسه في حيوة البائع او بعدها فهذا عنده على قول بعض المشايخ واما عند ابى يوسف فلا يجوز شراء الوارث مطلقا خلافا لمحمد وانما قلنا من البائع لانه المتبادر فلو اشتراه من المشتري الثاني او الموهوب له او الموصى له جاز وفي قوله باقل مما باع اشارة الى انه لو اشترى مثله او اكثر جاز والى ان الفساد عند اتحاد الجنس فلو اختلف جنسه جاز وفي قوله قبل نقد ثمنه اشعار بانه لو اشترى بعده يجوز وبان المبيع لم يتغير بعيب فلو تغير جاز كما اذا تغير معرة الكل في المحيط [ و ] كذا [ شراء ما باع ] البائع او وكيله حال كون ما باع [ مع شيء ] آخر [ لم يبعده ] اي ذلك الشيء قبل نقد ثمنه الاول ولم يذكره للسابق [ بثمنه ] متعلق بالشراء [ الاول ] او الاقل او الاكثر لكن يكون حصة ثمن المبيع الاول اقل من ثمنه [ فيما باع ] متعلق بلا يجوز فيصح فيما لم يبعده فلو اشترى جارية بالف ثم باع مع عبد بها من البائع قبل نقدها جاز في العبد وفسد في الجارية لانه شراء باقل مما باع ولا يصري 'فساد' لضعفه و فوئد 'تقيود' قد مرت ولو فرع المسئلة لكان اسلم من الاستدراك [ و ] لا شراء [ زيت ] دهن الزيتون [ متى ن يوزن بظرفه ] اي بشرط وزنه معه [ و ] ان [ يطرح لنظرف كذا ] اي احد عشر [ رطلا ] مثلا لانه شرط ذافع لا يقتضيه العقد [ بخلاف شرط طرح ] مقدار وزن الظرف [ فانه يجوز لانه شرط يقتضيه العقد وان اختلفا في الظرف و مقداره فالقول للمشوي مع يمينه ولا يخفى انه مستغني عنه بقوله لا يجوز [ و ] يفسد [ البيع بشرط ] حرقه الباء او على دون ان و ان كان خلاف الظاهر فان ان مبطل للبيع و ان كان في شرطه ضرر الا في صورة ان يقول بعته ان رضى فلان به فانه قال ابو الفضل يحوز الخيار فيه اذا وقت ثلثة ايام كما في آخرهبة النهاية وغيره و المتبادر ان يكون بلا و ان نلو قال بعث هذا العبد بالف درهم و على ان يقرضني عشرة حاز البيع كما في المحيط [ لا يقتضيه العقد ] اي لا يجب بنفس البيع [ و فيه ] اي ذلك الشرط [ ينع لاحدهما ] اي المتعاقدين كشرط البائع ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر او يقرضه مالا او يهبه او يصدق عليه بمال او يواجره او يعيره وكذا شرط المشتري [ او ] نفع [ لمبيع يستحق ] اي يثبت له حق فيصح منه طلبه مثل ان يبيع عبد بشرط ان لا يخرج من ملكه او يستولد او يكتب او يدبر او غير ذلك وان كل واحد منهما مفسد للبيع و فيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع و الثمن او املك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحدهما خلافا لابى يوسف وكذا بشرط فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط ان لا يخرج فرس مبيع من ملكه فانه ربما يكون المشتري اكثر تعاهدا به وكذا بشرط لا ينفع ولا يضر كما اذا باع طعاما بشرط الاكل كما في

المحيط و كذا بشرط ان ينفع لغيرهم كشرط ان يقرض اجنبيا دراهم فان الشرط باطل كما في الاختصار  
والى انه لو كان شرطا لا يقتضيه لكن يلزم كاعطاء المشتري الكفيل او الرهن بالثمن و لا يلزمه  
لكن يرد الشرع بجوازه كالخيار والاجل و لم يرد لكنه متعارف كالاقتضاء وحذر البائع فعلا كان  
البيع فاسدا لكنه صحيح كما في المحيط وغيره [ و ] لا البيع بشرط هو تأجيل الثمن او المبيع العين  
او الدين [ الى اجل ] اى زمان امر منتظر الوجود [ جهل ] ذلك الاجل كوقت قدوم الحاج  
او الحصاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاجال صح واخر المطالبة والى ان الاجل  
المعلوم فى المبيع والثن العيني صحيح لكنه باطل كما فى النهاية والى انه لو اجل الى النيروز  
او المهرجان او صوم النصارى او فطر اليهود فان كان معلوما فصحيح والا ففاسد كما فى  
الاختصار وانما جهل لان النيروز انواع نيروز العامة وهو ازل يوم من فروردين ماه و نيروز  
الخاصة وهو يوم السادس منه و نيروز السلطان وهو اول يوم يكون في نصف نهار الشمس  
في اول درجة من درجات الحمل و نيروز المجوس ويقال نيروز الدهاقين وهو اليوم الذي دخل  
فيه الشمس فى الحوت والمهرجان نوعان عامة وهو اول يوم من الخريف اعني يوم السادس عشر  
من مهرماه وخاصة وهو اليوم الحادي والعشرون منه وصوم النصارى سبعة وثلثون يوما في مدة  
ثمانية و اربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع النيرين الواقع  
بين ثاني شباط و ثامن آزر ولا يصومون يوم الاحد ويوم السبت الا يوم السبت الثامن و الاربعين  
و يكون فطرهم يعني عيدهم يوم الاحد بعد ذلك وفطر اليهود ان ياكلوه سبعة ايام من خامس  
عشر من الشهر السابع من شهور تاريخهم ابتداءه قبل سنة الروم بشهر موافقة لموسى و قومه عليه  
الصلوة والسلام فانه خرج من مصر فى الخامس عشر وعبر عن البحر ولم يجدوا من الطعام الا برا  
فى السنبلة فيطبخ من دقيقه فطير ثم ياكلونه فاغرق سبحانه و تعالى فرعون و قومه فنجوا عنه  
واما فطر اليهود كما فى الهداية وغيره فليس بيوم مشهور عنهم الا ان يقال اريد يوم فطرا فيه  
فانهم يصومون بنص التوراة ستة وثلثين يوما و تمام الكلام في شروح الزيادات بما كشف  
الحقايق [ و صح ] البيع و صار بائنا بعد ما يوقف او صحيحا بعد ما فسد على ما مر من اختلاف اهل  
خراسان و العراق [ ان امقط ] المشتري الاجل بان قال ابطلته او تركته لا يبريت منه اولا حاجة لي فيه  
[ قبل الحول ] اى حلول الاجل [ وان قبض المشتري المبيع بيعا فامدا ] يحتاج اليه و ان كان  
شروعا في حكم البيع الفاسد لان بعض سابقه بيع باطل [ برضاء بايعه صريحا ] كقبض المشتري لمبيع  
بامره فى المجلس او بعده على الزاينة المشهورة [ او دلالة كعبضه ] من الاضافة الى الفاعل او المفعول  
[ فى مجلس عقده ] في رواية الزيادة وهو الاصح وفيه اشارة الى ان التولية فى البيع السادس  
ليست بقبض وهو الاصح كما فى لزمدي لكن الصحيح انها قبض كما في قاضيان و لى ان القبض



بعد المجلس بلا رضا لم يعتبر ولو بعد قبض الثمن لكنهم قالوا انه محمول على ما اذا كان الثمن شيئاً لا يملكه البائع بالقبض كالخمر والخنزير والا فقبض الثمن اذن له بالقبض كما في النهاية [ وكل من ]  
اي والحال ان كل واحد من المبيع والثمن [ عوضيه ] اي البيع [ مال ] ذكره القلوري  
ومن تابعه لكن الصواب انه غير لازم ولذا تركه صاحب الاختبار وغيره وما في الكافي انه لاخراج  
البيع مع نفي الثمن فانه ليس ببيع حقيقة في رواية لانعدام الركن ففيه ان حق الاداء على هذا وثبت  
عوضيه و ان الثمن ليس بركن و ان اعتبر في مفهومه كما في الاصول و ان الكلام في البيع الفاسد  
على ان مثل بيع الخمر يدخل فيه [ ملكه ] ملكاً حبيثاً حراماً فلا يحل للمشتري الاكل والشرب  
واللبس والطهي وقيل يحل وفيه اشارة الى انه يملك عين المبيع ولهذا ثبت الشفعة بالدار المستراة  
شراء فاسداً كما ذهب اليه مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق انه لا يملك ولذا قالوا ان الشفعة غير  
ثابتة واما تصرفه فيه فبتسليط المالك وان كرهه والاول اصح كما في الزاهدي وغيره [ ولزمه ] اي  
المشتري بوجوب الاعتراض لا للعطف على ملكه كما ظن [ مثله ] اي المبيع [ حقيقة ] اي صورة ومعني  
في ذوات الامثال كالكيالي والوزني [ او ] مثله [ معنى ] اي قيمة في ذوات القيم كالحيوان و  
العرض وفيه اشارة الى ان المبيع لو كان موجوداً لرد بعينه والى ان العبرة للقيمة يوم القبض وعند  
محمد يوم الاستهلاك لا اذا زادت من حيث العين لا السعر فانه يوافق الشيخين كما في المحيط [ فان  
كان الفساد ] اي فساد البع [ بشرط زائد ] على العقد كالقرض والخيار والاجل ونحو ذلك وقد  
كان المبيع قابلاً لزيادة ونقصان في يد المشتري وبقرينة الماضي والاتي [ فلمن ] دفع [ له السرط ]  
دون من عليه [ فسسخه ] بلا قضاء وعلم من غيره وفي رواية المبسوط لا بد من احدهما وفي رواية  
ابن حنبل المبيع الفسخ كما في الخزنة وبه فسر الكرماني وعلى بان الرضى قد يتحقق من المشتري  
لكن في الكافي ان الفسخ له عند محمد ولكل منهما عند الشيخين بشرط علم صاحبه عندهم وفيه  
اشارة الى ان لمن علمه الشرط يفسخ بالقضاء او الرضاء على ما قال محمد والى ان قبل القبض لهما الفسخ  
بالطريق الاولى وذات الاجماع وفي اشتراط علم المصاحب اختلاف المشايخ كما في العمادي والى ان ليس  
للمبيع حل المبيع بعد الفسخ قبل اداء الثمن كما في الكافي [ والا ] بكن الفساد به بل بامره  
في تعقد كسع عرس بالخمر [ فكأن متهما ] اي العاقلين [ فسسخه ] بلا علم المصاحب على ما  
و ان ابو يوسف واما عند محمد ويستتد علمه كما في الغصاوين اكن في الكافي انه شرط عندهم  
ولا يفي في الموضوعين مكان الامة كلمة على فان عدم الفساد واجب حقاً للشرع كما في المحيط وغيره  
[ ون حرج ] هذا الجمع المقبوض [ عن ملك المشتري ] بتصرف يحتمل النقص كالمبيع والرهن والهبة  
مع التمسيم او لا كالاتاق والتدبير وكتابة [ اوسى فيه ] بقاء وغرس فيه شجر اولته بهمن او غسله  
وطعه او خطه او عزه ونسخه و طحن او صاع او عبر ذلك مما زاد المشتري في يد المشتري [ فلا

فمنع [ لكل منهما في شيء منها الا اذا رضى المشتري بالفتح وقبده اشارة الى انه ان لم يخرج كالاجارة والنكاح فمنع لكنه للمقاضي و الى انه لو عاد الى ملكه بفك الرهن والرجوع في الهبة او عجز المالك ان رد المشتري بالعيب فقد منع الا اذا قضي بالقيمة و الى انه لو انتقص بفعل المشتري للبايع الفسخ وله اخذ الارش وكذا باقية مما روية او بفعل الاجنبي لكن له اخذ الارش منه او من المشتري بخلاف ما اذا قتله اجنبي فان له ان يضمن المشتري لا القاتل الكل في المحيط [ وطاب ] اي حل [ للبايع ربح ثمنه ] من دراهم المبيع او دنائيره [ بعد التقابض ] اي اشتراك البايع والمشتري في قبض المبيع والثلث لثمنه لعله لم يطلب قبله لعدم تملكه والاحسن القبض اذ لا دخل لقبض المبيع فيه [ لا ] يطيب [ للمشتري ربح مبيعه ] و لو بعد التقابض [ فتصدق ] المشتري [ به ] اي الربح وجوبا كالبائع قبل القبض فانه لا يطيب له و الاصل ان المال نوعان ما يتعين بالتعيين كالعروض و ما لا يتعين به كالقديين فانه واجب في الذمة لا بعينه وخبثه نوعان ما لعدم الملك وما لفساد سبب الملك كربح الوديعة وهذا المبيع والاول منه يعمل عند الطرفين في كل من نوعي المال فلا يطيب ربح الوديعة عرضا او نقدا لانه حصل من مال الغير فوجب تصدقه واما الثاني فيعمل في الاول من المال لا الربح جزء من بدل المملوك ملكا فاسدا فوجب النصديق دون الثاني لانه وان تعين في العقود للرد عند قيامه لكنه لم يتعين على الاصح في العقد الثاني لان الربح حصل به لا بالمقد فلا يكون الربح جزء من بدل ما يملكه ملكا فاسدا فلا يجب تصدقه كما اشير اليه في الكرمانى وغيره [ وكرة ] و حرم [ النجس ] بفتح النون والجيم او مكوونها وهو لغة الادارة و شرعا الزيادة في الثمن لرغبة المشتري بان يقول اليس هذا ما كنت اطلب منك بكذا وهو اكثر مما اشتراه وهذا اذا كان مثل الثمن فان كان اقل فزاد الى القيمة فمحمود كما في شرح الطحاوي [ و ] كرة [ السوم ] اي الاشتراء بثمن كثير [ على سوم غيره ] اي اشتراء غيره بثمن قليل [ و ] رضى [ ظرف السوم ] بثمن معلوم لم يبق بينهما الا العتد فلوزاد قبل التراخي فهو بيع الزيادة الاتي الدال على جواز المفهوم فان نادى دلال على سلعة فطبه انسان بثمن فقال الدلال اهل مالك فلا باس ان يزيد احد في هذه الحالة فان اخبر الدلال بذلك فقل بع به واقبض الثمن فليس لاحد ان يزيد بعد ذلك كما في المحيط والكلام مشعر بجواز هذين البيعين كما في النظم وغيره لكهما باطلان على ما دل الظهيرية [ و ] كرة [ تقى الجلب ] اي استقبال من في مصر حلبا خنطين او اسكون اي مجلونا من طعام او حيوان او غيره [ المضر ] صفة لتلقي [ باهل مصر ] الذين جاؤا بالسلب او جيع اليهم فلو اضربهم او لبس عليهم اسعر لكره و لا لم يكره كما في الاختبار وغيره [ وبيع الحاضر ] اي التقيم في المصر ما لا جلب لباع بالثمن الغالي [ مادي ] اي لاجل التقيم ماديه وقبل ببعه الطعام او العلف من البادي بذلك الثمن فلام معني من [ زمان ] سخط اي دند من مطر



وفيه إشارة الى انه يكره اذا اضرت باهل المصروالا لم يكره كما في الاختيار [و] كره [البيع] جالسا او قائما  
او واقفا لا ما شيا الى الجمعة [وقت النداء] اى بعد الزوال الى ان يصلي [و] كره في ظاهر الرواية  
[تفريق صغير] بالبيع والهبة والصدقة والوصية والمهر وغيره مما ليس بحق عليه [عن] صغير او  
كبير [ذي رحم محرم] للقربة [منه] اى الصغير اجتماعا في ملك احد فلا يكره التفريق بين كبيرين  
ولا بين جاني او مدبر او ام ولد او مكاتب او معتق وغيره ولا بين ذي رحم غير محرم مثل ولدي  
عمين واخوين من الرضاع والزوجين ولا بينهما اذا كانا لرجلين لكل منهما شقص او لصبي رجل  
او لرجل و امرأته او مكاتبه او مضاربه و تمامه في النظم و عن ابي يوسف ان بيع احدهما باطل  
وعنه انه جائز مكروه في غير الوالدين وفيه اشعار بان الكراهة يمتد الى البلوغ و ان رضا  
بالتفريق وقبل اذا رافقا و رضيا به فلا بأس و هو رواية عن ابي يوسف و عنه لا بأس به بلا  
مراعاة اذا رضيا كما في المحيط و [لا] يكره [بيع من يزيد] و المزايدة انسب الا انه تبرك  
بعبارة صلى الله عليه وسلم و إشارة الى صورته و هي ان ينادي الرجل على سلعة بذمسه او نايبه  
و يزيد الناس الى ان يرضيا بثمان وفيه اشعار بانه لا يكره بيع ما يساوي درهما بالف درهم و هذا  
عند ابي يوسف خلافا لمحمد كما في الخزانة وغيره و تمامه في كراهته هي به انسب \*

**فصل في اقامة البيع غير السلم فانه ليس بفسخ كما في تحالف الهداية**  
[فسخ] لنعقد - امكن [في حق المتعاقدين] اى فيما ثبت بنفس العقل من غير شرط فيجب  
على البائع رد الثمن الاول كما ياتي ولا يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع و يصح ان يبيع منه  
قبل استرداد المبيع ولو كانت ببعا لبطل و يصح استرداد المبيع بلا اعادة الكيل و الوزن و الفسخ  
لغة انقضى و التفريق كما في المقاموس و شرعا رفع العقد على وصف كان قبله بلا زيادة و لا نقصان  
و امتداد عم من استقبلي و لتكمي فيشتمل على الوارث و فيه إشارة الى انها لغة الفسخ كما في  
المقاموس فان الاحكام الشرعية على وفات المعالي لغوية كما في حوالة الهداية و قيل ازالة القول  
سابق فان مهمة للمسلم و رد بانها من بذت بقاء على ان معاني الابواب مما يحتاج الى السماع كما  
تقرر و لى انها شرعا فسخ العقد عند ائدم منه و لى انها باطلة ان لم يمكن جعلها فسخا و الى انها  
حتاج الى لا يثبت و نقول فبصح بمعنى ما غ و بمر و ما غ عند الشيخين و الطرفين على اختلاف  
مشايخ [فتبصر] ثلاثة بعد زيادة مبيعة مقبوضة في زيادة مغبضة مانعة للفسخ بخلاف المتصلة  
فانه لا يسمع في لا يسمع في مبيع قبل اتمص [بيع] من جهة المشتري من البائع [في حق  
ثالث] عمر معاودين هو الله سبحانه و غيره معاني فيما ثبت بالشرط لا بالعقد [فيجب بها]  
في الاقامة الاستبراء في سجارية فانه حق الله تعالى و لله ثلثهما و يجب بها [لشفعة] في العقار  
فان اسمع ثلثهما و يجب متواضع لو كان جميع السابق صرفا ولا تسقط الزكوة اذا اشترى بعروض

التجارة عبدا للخدمة بعد التحول ثم رد بالعيب بغير قضاء فاسترد العروض فهلك في يده فانه  
 بيع في حق الفقير [ وصحت ] الاقالة [ بمثل الثمن الاول وان شرط غير جنسه ] اي الثمن الاول  
 واحترز به عما قيل انها تبطل عنده بغير جنسه كما في المحيط والاحسن تقديم هذه الجملة لانها من  
 فروع الفسخ [ او ] شرط [ الاكثر ] حال كونه [ منه ] اي جنس الثمن الاول فيكون من  
 للتبعيض ويحوز ان يكون اللام زائدة ومن تفصيلية او يقدر ان فعل آخر عاريا عن اللام متعلقة به  
 اي اكثر منه كما ذكره الرضي [ وكذا ] صحت بمثله وان شرط [ الاقل ] لانه فسخ هو رفع ما كان  
 فيلزم المثل وبلغو غير الجنس والاكثر والاقل [ الا اذا نعيب ] المبيع عند المشتري فانها تصح  
 بالاقل وصار المحطوط بازاء نقصان العيب. وهذا كله اصل ابي حنيفة وفرعه واما اصل ابي  
 يوسف فهو ان الاقالة بيع في حق النكاح لا يمكن بان كان المبيع منقولاً غير مقبوض  
 فيجعل فسخاً الا ان لا يمكن بان كان المبيع عوضاً لثمنه فانه فسخ فبطل واما اصل محمد فهو انها  
 فسخ الا اذا تعذر بان زاد فيجعل بيعاً الا ان لا يمكن فبطل كما في الضمرات فجميع ما ذكره من  
 الصور السبع بيع الا الاخير عند ابي يوسف لان مبيعها مقبوض وكذا عند محمد الا السادسة  
 المشروطة الاقل فانها فسخ لانه غير متعذر فيهما بخلاف البرائي واعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا  
 حصلت الاقالة بلفظ الادالة اما اذا حصلت بغيرها كلفظ المناسخة والتاركة والرد فانها فسخ بلا خلاف  
 كما في الذخيرة وغيره ولو كان بلفظ البيع فبيع بلا خلاف كما في الاختيار [ ولم يمنعها ] اي الاقالة  
 [ هلاك الثمن ] لانه باق بوجود الذمة [ بل ] هلاك [ المبيع ] لان الاقالة تقتضي بقاء العقد  
 القائم ببقاء المعقود عليه فصحت اقالته ببيع عبد بكثر بر بعينه بعد هلاك العبد لان ابو مبيع من  
 وجهه كما في المحيط [ وهلاك بعينه ] اي المبيع كموت احد العبدتين البيعتين [ يمنع ] الاقالة  
 [ بقدره ] اي الهالك ولم يمنع في الباقي والكلام مشير الى ان هلاك البدلين يمنع الاقالة لكن  
 في الاختيار وغيره انه لم يمنع في الصرف لان لاثم ان لم يتعين في الاقالة \*

[ فصل \* لتولية ] لغة جعل الشخص ولياً و شريعة ما اشير اليه بقوله

[ ان يشترط ] اي يحصل بان يشترط بقربة التي [ في بيع ] اي بيع العرض احتراز عن الصرف  
 بقربة تاخيره فالتولية والمراصة لم يكونا في بيع الدراهم والدنانير كما في كفاية [ انه ]  
 اي المبيع [ بما شري ] به اي بما قام على البايع من الثمن او غيره بقربة ما يئني [ والمراصة ] يحصل  
 [ به ] اي بذلك اي بان يشترط في البيع انه بما شري به [ مع فضل ] اي زيادة شيعي معلوم من  
 الربح فيخرج به التولية ولا يصح بربح (ده يارده) الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما في الاختيار  
 وقولهم (ده يارده) عجمي معناه عشرة باحد عشر او بعشرة مع احد عشر والمعني باع ما استره بعشرة  
 باحد عشر استيساراً او باحد وعشرين قياساً واول مذهب الجمهور كما في الظاهر واما قلنا من



معني ما شري به صح مرايحة بيع المصوب بعد اداء قيمته بالقضاء و المملوك بهبة او صدقة او وراثة كما في النهاية و فيه اشارة الى ان البيع باعتبار الثمن اربعة فان الثمن السابق ان لم يكن ملتفتا اليه فهو المساومة و ان كان ملتفتا فبالمثل تولية و الزيادة مرايحة و النقصان وضاعة و الى ان الجار و المجرور في الموضعين خبر و اجرى الصمير مجرى اسم الاشارة بلا تسامح فمن الظن ما وقع عن اكل ان قوله به معناه بما شري به و عن البعض انه حينئذ ان كان المرايحة من عطف الجملة ينتقض بالمساومة و ان كان من عطف المفرد يلزم عطف الممولين بلا تقديم المجرور [ و شراهما ] اي لتولية و المرايحة [ شراء ] قبلهما [ بمثلي ] كيلي او وزني او عددي متقارب لانه لو اشترى بقبلي لا يباع تولية و لا مرايحة لجهالة قيمة لا يعرف الا بالتخمين و كان عليه ان يزيل او يبيعه ممن يملك فانه لو اشترى بثوب فباعه مرايحة ممن يملك ذلك الثوب يجوز لقدرته على ادائه و ان لم يملك بطل البيع لانه انعقد بقيمة مجهولة كما في المحبط و غيره [ وله ] اي للبايع تولية و مرايحة [ ضم اجر القصار ] الى راس المال و هو من انقصر الدق كالضراب من الضرب و في بعض النسخ اجر القصار بالكسر فانه المصدر في الحرف غالبا [ و ] اجر [ الحمل ] و كراء الدابة [ و نحوهما ] كاجر الصباغ و الخياط و الغسال و الغنسل و الكروي و سوق الغنم و نفقة الرفيق و حيوان و كسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب و البيطار و الختان و الرابض و معلم اعران و السعور و غيرهما من الاعمال فانما يوجب زيادة في البيع او قيمة يضم و ما لا فلا كما في المضمرات و فيه اشارة الى انه لا يضم (الباح) الذي اخذ في الطريق الا اذا عرف بين التجار بالضم وكذا اجرة السمسار لا اذا شرطت في العقد و الى ان ما عمل ببدة من قصارة او خياطة او غيرها لا يضم كما في المحبط و غيره [ و بقول ] البايع اذا ضم [ قام ] المبيع [ على بكنا ] من الدراهم و لا يقول استديته به صيانة عن الكذب و قد يكون مما لا يصح ان يقول ذلك من ان يشتري متاعا ثم رقه بالكسر من ثمنه ثم باعه على رقه لانه لو قل ذلك لكان كذبا و لا رخصة فيه و لكن بقول رقه كذا فان بيعه مرايحة على ذلك كما في المبسوط و غيره [ من طهر ] عن البايع بالاقرار و البينة و السكول [ خبئه ] ان شترى ممن لا يقلل شهادته له كايوبه بلا بيان فانه لا يصح البيع فيهما خلافا لهما كما ذاقته في عيبه و اجنسى فدخل ارشها بلا بيان بخلاف ما اذا فرض الغار و حرق النار [ في رده ] و [ من شترى ] باسمه [ و رده ] يبيع [ وفي التولية ] ظرف ما بعده كظرف منه و يجوز بهما عكس [ حظ ] عند بي حيفة عن اثنين قدر الخبائه [ و عند ابي يوسف ] حظا مقدار خبائة لربح و حابه لاصل [ بيهما ] اي في المرايحة و التولية فاذا باع بعشرة على ربح خمسة ثم ظهر ان له بيع تنصت به لينة حظ درهمان من الاصل و درهم من الربح و اخذه مني عشر - و عند محمد خير بينهما [ بين الاصل و الثمن و بين الرد و لم يحط شي فيهما ] و في

المحيط لو حدث به ما يمنع الفسخ من نحو الهلاك لزمه المسمى بلا خيار ولا شئ له في قول الطرفين وعن محمد ان المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع بالثمن والكلام مشعر بانه لو قال للمشتري قيمة متاعي كذا ومتاعي ليساري كذا فاشترى بناء على ذلك فظهر بخلافه كان له الرد بحكم التقرير وان لم يقل ذلك ليس له الرد وبعضهم لا يفتون بالرد بكل حال والصحيح ان يفتى بالرد اذا وجد التقرير وبدونه لا يفتى بالرد كما في الكافي \*

[ فصل \* الربوا ] بالكسر والقصر اسم من الربو بالفتح والمكسور كما قال ابن الاثير فلامه واو ولذا قيل في النسبة ربوي وكتب بالالف والياء والواو كما في التهذيب لكن الياء كوفية وفي الكافي انه قد يكتب بالواو وهذا اقبح من كتابة الصلوة لانها في الطرف متعرضة للوقف واقبح منه انهم زادوا بعدها الفا تشبيها بواو الجمع وخط القرآن لا يقاس عليه فالاول ارجه وهو لغة الفضل وشرعا مشترك بين معاني الاول كل بيع فاسد والثاني كل عقد فيه فضل والقبض فيه مفيد للملك كما في شهادات النهاية والثالث ربا النساء والرابع ربا النقد والى الاخيرين اشار بقوله [ فضل ] شرعي وهو فضل الحلول على الاجل والعين على الدين كما في ربا النساء او فضل احد المتجانسين على الاخر بالمعيار الشرعي اي الكيل والوزن كما في ربا النقد للاحتراز عن نحو بيع ثوب برب نسيئة وبيع كربر وشعير بكري بر وشعير وبيع مائة بمائة ودانق وحفنة بمغنين وذراع من الثوب بذراعيين نقدا فان الفضل فيما لم يعتبر شرعا [ خال عن عوض ] للاحتراز عن نحو بيع كرتي بر بكربر وفلس [ شرط ] صفة اخرى تركه اولي ذاته مشعر بان تحقق الربوا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يتم بالعناية [ لاحد للتعاقدين ] اي الباعين او المقرضين او الراهنين للاحتراز عما اذا شرط لغيرهما [ في ] عقد [ المعارضة ] للاحتراز عن هبة بعوض زايد و يدخل فيه ما اذا شرط فيه من الانتفاع بالرهن كالاستخدام والركوب والزراعة واللبس وشرب اللبن واكل الثمر فان الكل حرام كما في الجواهر والنتف [ وعلته ] اي علة الفضل وموجب حرمة وفيه تسامح والتحقيق علة وجوب التماوي من الجهتين المذكورتين للاحتراز عن هذين الفضلين كما في كتب الاصول والفروع فهذا مشير الى علة ربا النساء و ربا النقد كما يجبي فلم يكن قرينة لاختصاص التعريف بربا النقد كما ظن [ القدر ] لغة كون الشيء مساويا لغيره بلا زيادة ولا نقصان وشرعا التماوي في المعيار الشرعي الموجب للمماثلة الصورية واليه اشار بقوله [ اي الكيل ] في المكيلات [ والوزن ] في الموزونات [ مع الجنس ] شرعا التماوي في المعني باتخاذ اسم الذات والمقصود او المضاف اليه او المنتصب فكل من الصغور والغيبة ولحم البقر والغنم والثوب الهروي والمروي جنسان لفقدان الاتحاد المذكور [ والبر والشعير والتمر والتملح كيل ] اي منسوب ذلك الكيل [ والذهب والفضة وزني ] ذلك [ وغيرها ] اي الاشياء الستة يبنى [ على العرف ]



اي عرف زمانه صلى الله عليه وسلم او زماننا فالاموال الربوية غير مقصورة على الستة فما عرف كيله ووزنه بالنص من الستة فكيله ووزنيه ابدا كما مر واما ما لا نص فيه فما عرف كيله ووزنه على عهد صلى الله تعالى عليه وسلم فكذا وان خالف عرفنا وما لم يعرف فالمعتبر عرفنا وهذا عند الطرفين واما عنده فالمعتبر عرفنا وان كان كيليا او وزنيا على عهد صلى الله تعالى عليه وسلم كما في المحيط وفيه اشارة الى جواز كون الشيئ كيليا ووزنيا وليس بكيله ووزنيه كالماء فانه عند الشيخين ليس بكيله ووزنيه وعنده كيله ووزنيه كما في الخزانة و الى انه لا ريب في الحيوان والزروع والعددي نقدا فجاز بيع مائة جوز بها يتين منه كما في النظم وغيره [ فان وجد الوصفان ] اي القدر والجنس معا [ حرم الفضل والنساء ] كالجناد اسم من نساء اي تاجر كالنسية على الفعلية كما في الطلبة والعنى حرم هذان المبيعان بسبب الفضل الحقيقي والحكمي فلا يحل اكله ولو بعد القبض لكن يجوز فيه سائر التصرفات مع الكراهة لانه بيع فاسد وفي تأخير النساء اشعار بانه انكر من ربا النخل ولذا كفر منكره بلا خلاف بخلاف منكر ربا النخل بخلاف ابن عباس رضي الله عنهما كما في الزائدي وروي رجوعه عنه على ان الصحابة لم يسوغوا اجتهاده فيه فمستحله كفر اولئك اصحاب النارهم فيها خالدون كما في المبسوط وغيره [ وان عدما ] اي الوصفان [ حلا ] اي الفضل والنساء كبيع عشرة اذرع من النياب بقفيزي شعير نقدا ونساء [ وان وجد أحدهما ] وهو القدر في المئمين والمئمين والجنس في المئمين [ حرم النساء ] حتى اذا اسلم قفيز برقي قفيز شعير لا يجوز لوجود الكيل في مئمين وكذا اذا اسلم الحدبد في الزعفران لوجود الوزن فيهما وكذا اذا اسلم الدرهم في الذهب لوجود الوزن في مئمين وكذا اذا اسلم ثوب مروي في مثله لوجود الجنس في مئمين واما اذا اسلم الدرهم في الزعفران فيجوز لانه لم يوجد وزن في مئمين او مئمين بل في ثمن ومئمين وكذا اذا اسلم الفلوس في الرصاص لانه لم يوجد الجنس والوزن الا اذا صار كاسد فانه صار وزنيا فوجد الوزن في مئمين كما في المحيط [ فقط ] فلا يحرم الفضل في بيع قفيز برقي قفيز شعير وخمس اذرع من الاثواب بعشر منها نقدا فان قدر والجنس موثران في ثبات التسوية فوجبه تحريم الفضل الحقيقي والحكمي بحكم حديث وكانا معا واحدة له والفضل الحقيقي قوي والحكمي ضعيف فكل منهما صالح لان يكون عليه نية به دون الاول ولا يصح نية تحريم فضل مع أحدهما فضل كذا [ ولا يجوز ان يباع كيله كيله لا يسويا كيلا ] فلا يجوز بيع رطل متسويا وزنا الا اذا علم انهما متماثلان كبلال لا روايه شاذة عن ابي يوسف وقد احتاره بعض محابيا كما في الخزانة وعليه الفتوى بعموم النوى كما في المضمرات [ ر ] د [ 'وزني' ] بمثله [ لا متساويا وزنا ] فلا يجوز بيع الذهب بمثله متساويا كيلا الا رواية شاذة عن ابي يوسف انه جار اذا اعتاده الناس والكلام مشير الى انه

لو باع تمرا بتمر كيلا بكيلا بمثل و تفاوت الوزن جاز و كذا لو باع وزنا بمثل  
و تفاوت الكيل كما في المحيط و اعلم ان الكلام معطوف على الشرطية فيكون مصدرا بغاء النتيجة فلم  
يكن مكررا كما ظن [ و الجيد ] من الرواية [ و الردي ] من رداه الكرم رداءة اي فسد  
و يجوز ان يكون من ردي كرضي و ربي بفتحين فهو ردي اي هالك از من رد عليه اي لم يقبله  
و خطاه كما في القاموس فهو مهموز از ناقص على فعل او مضاعف منسوب [ سواء ] اي متساويان  
في حكم الربا و لذا لو باع فقيرا من البر الجيد بفقير من الردي جاز و لو استهلك البر الجيد  
او باعه الوصي فابدل بالردي لم يجز و كذا لو باعه المريض حتى اعتبر من التلث كما في حكم امر  
الكشف [ و جاز بيع حفنة ] من بر او از او عدس او نحوه و هي بفتح المهملة و مكون الفاء ملا  
الكفين كما في الصحاح و المقدس لكن في المغرب و القاموس و الطائفة و النهاية ملا لكف  
[ بحفنتين ] و لو من جنس لانه كمقابلة الحفنة الجيدة بالرديتين فيتساويان و فيه اشارة الى ان  
كل واحد من البديلين من المكيلات اذا لم يبلغ نصف صاع او فقير على الروايتين او العبارتين فلا  
باس به و اما اذا بلغ احدهما دون الاخر ففيه روايتان فلو باع قل من نصف الفقير من البر بفقير  
منه جاز على رواية الاصل لكنه مكرره على ما روي عن ابي يوسف انه يكره ان يبيع تمرة بتمرين  
و كان يقول ان ما حرم منه الكثير فقد حرم منه القليل كما في المحيط و غيره [ و ] جاز بيع [ فلس  
بفلسين باعيانهما ] اي بسبب تعيين ذوات البديلين و نقلهما فالباء للسببية لا بمعنى مع كما ظن فانه  
حال و لم يميز تنكير صاحبها كما تقرّر و جمع العين على نحو قوله بكميا و هذا البيع لم يجز عند محمد  
لانه ثمن كالدرهم و قالوا ان الثمن بالاصطلاح و قد بطل منله و فيه اشارة الى انه لو كان كلاهما  
او احدهما غير معين لم يجز كما في النهاية [ و ] بيع [ اللحم ] المفصول من الشاة او البقر مثلا  
[ بالحيوان ] اسمي و لو من جنسه متفاضلا لانه موزون بغيره و قال محمد لم يجز في الجنس الا اذا علم ان  
اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان ليكون بعض بازاء السقط و فيه شعار بانه اذا كان مذبوحا غير مسلوخ  
اي غير مفصول عن السقط لم يجز و هذا اذا لم يكن المفصول كذا و الا فيحوز كما يجوز ان 'سلخ و تساوبا كما  
في المحيط و بان يبيع لحم السبع جاز و فيه روايتان و عن ابي حنيفة ان اللحم اذا طبخ خرج من الوزن  
حتى جاز بيع بعضها ببعض متفاضلا كما في الخزائنة و لا باس بلحم الطير واحدا بدين يدا  
بد كما في الطهيرية [ و الدقيق ] بالمنخول [ بجنسه ] و لو غير منخول متساوبا [ ككلا ] لانه  
كيلى و عن الفضلي انه انما جاز اذا كان مكوسين و فيه شعار بانه لو بيع وزنا لم يجز و فيه رواية  
كما في الطهيرية [ و ] بيع [ الرطب بالرطب ] متساوبا كيلا [ و ] بيع الرطب [ بالرطب ] كذلك  
و بيع الرطب بالبسر و التمر بالبسر و قد لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه صلى الله تعالى عليه وسلم  
مئل عنه فقال أينقص اذا جف فقيل نعم قل قل ذن و احبيب بن اسرل عن بيع حيا على



الصحيح كما في سنن أبي داود والمراد من السؤال التنبيه على اشتراط المساواة لا الامتلاء فعلقه النهي  
عدم المساواة بين النقد و النمية كما اشير اليه في غاية المنى فمن الظن السوء رد الجواب بان  
الموال حينئذ لا يلايم استفساره عليه الصلوة والسلام [ و ] بيع [العنب بالزبيب] والعنب متساويا كيلا  
وقالا لا يجوز وفيه اشعار بان العنب والزبيب جنس واحد وان اختلف الرأيه كما روي عن ابي يوسف  
في المحيط [ و البروطيا او مبلولا بمثله ] اى بيع البروطيا بالبروطيا او مبلولا وبيع البر مبلولا بالبر  
مبلولا متساويا كيلا او بيع البروطيا [ او ] مبلولا [ باليابس ] متساويا كيلا وكله جائز عند ابي يوسف  
الا بيع الرطب باليابس وغير جائز عند محمد الا ان يعلم تساويهما بعد الجفاف واليابس كما في  
الظهيرية [ والتمر ] المنقع [ او الزبيب المنقع ] اسم مفعول من انقع الزبيب في الخابية اذا القاه  
فيها ليبتل ويخرج منه الحلاوة كما في المغرب اى الذي اصابه ماء وانتفخ [ بالمنقع منهما ] اى التمر  
والزبيب ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف بار مع المعطوف عليه كما ظن على ما ذكره  
الرضي وهذا عند الشيخين خلافا لمحمد وفيه اشارة الى ان لا يجوز بيع احدهما باليابس منه  
وهذا عنده خلافا للشيخين كما في الكافي وغيره ولا يظهر اختيار قوله في هذين [ متساويا ]  
كيلا قيد ما بعد اللحم فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد كما تقرر والكلام لا يخلو عن اشعار  
بان اسما كالتفاح والكمثري كلها جنس واحد وان اختلف انواعه والوانه فلم يجوز بيع نوع  
من العنب بنوع آخر منه متفاضلا كما في المحيط [ ولحم حيوان ] حي كالشاة [ بلحم حيوان ]  
حي [ آخر ] كالبعير ولو [ متفاضلا ] لاختلاف الجنس [ وكذا ] اى مثل اللحم [ اللبن ]  
فكذلك بيع لبن الغنم بلبن البقر متفاضلا للاختلاف [ وكذا حل الدقل ] بفتحيتين اردء التمر كما في  
القاموس [ نخل نعب ] متفاضلا للاختلاف [ و ] كذا [ شحم البطن ] ( يه ) او اللحم [ بالالية ] ( و نه )  
[ و شحم ] متفاضلا [ و نخبز ] ولو من البر [ بالبر والدقيق ] ولو منه متفاضلا بالاجماع  
على ما ذكره القلوري و عن ابي حنيفة انه لا خرف فيه والفتوى على الاول كما في المضمرات وفيه  
اشعار بان بيع النخبز بالنخبز لم يجوز عن محمد لا باس ببيع قرص بقرصين يدا بيد كما في المحيط [ وان  
كس حذما ] اى البر والدقيق [ نسيئة ] والنخبز نقدا فلم يجوز عكسه عنده خلافا لابى يوسف  
وعنه الفتوى كما في الكبرى فالسليم في نخبز وزيا حابز وكذا عددا وعليه الفتوى كما في المضمرات  
ولاحسن انه سورد ونع ابر الى اعتبار واحد النخبز متفرقا فطريقه ان يباع خاتم مثلا من النخباز  
بقدر ما اراد من النخبز ويحعل النخبز الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصير ديننا في ذمة النخباز  
و يسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر كما في الخزانة [ لا ] يجوز ويفسد بيع [ البر بالدقيق ]  
او بالصوبق [ متفاضلا او متساويا ] لا في قولهم لاذمما مكتنزان والبر متخلخل والصوبق دقيق  
سراقلي [ والدقيق بالصوبق متفاضلا ومتساويا ] في قوله قياسا على بيع البر باحدهما وقالوا

يجوز نقدا لانهما جنسان [ ولا السمس بالحل ] بفتح المهملة دهن السمس بالسكر [ الا ان يكون الحل اكثر مما في السمس ] من الحل عند المتعاقدين فانه جاز بلا خلاف فلو علم ان الحل مثله او اقل لم يجز بالاتفاق و كذا لو لم يعلم عندنا خلافا للزفر و مثله في الوجوه الاربعة بيع اللبن بالسمن او بشاة ذات لبن و بيع شاة ذات صوف بصرف و الرطب بالدبس و القطن بجبه و التمر بالنواة و العنب بالزبيب في قول او بالعصير و النحاس الابيض بالاحمر و لب الجوز بالدهن كما في النظم و ينبغي ان يكون فساد المثل فيما اذا كان لغير الجنس قيمة ففي المحيط قالوا اذا كان الحل مثل ما في السمس و لم يكن للمثل قيمة جاز بيعه [ ويستقرض الخبز ] عند ابي يوسف [ وزنا لا عددا ] للتفاوت ولا يستقرض مطلقا عند ابي حنيفة خلافا لمحمد و الفتوى على الاول كما في النهاية و غيره قيل هذا اختلاف زمان و قيل اختلاف مكان و اتفقوا انه ليس باختلاف بزمان كما في الروضة [ ولا ربوا بين السيد و عبده ] اي مملوكة التقن و المدبر و ام الولد الا اذا كان ماذوبا مديونا لان ما في يده ليس للسيد [ و ] لا ربوا عند الطرفين بين [ مسلم و حربي في دارة ] لاياحة اخذه بلا عذر و فيه اشارة الى انه ربوا بين مسلم و محتامن في دارنا و الى ان لا ربوا بين الحربيين في دار الحرب خلافا لابي يوسف كما في النظم \*

[ فصل \* لا يجوز بيع مشري ] دون المهر و بدل الخلع و الصلح عن دم العمد و العتق و المهر و الميراث و الصدقة [ منقول ] دون عقار خلافا لمحمد و مباتي [ قبل قبضه ] للنهي عن بيع ما لم يقبض [ و صح التصرف ] كالاستبدال [ في الثمن ] ولو مكبلا او موزونا [ قبله ] اي قبضه و فيه رمز الى انه لا يصح الاستبدال في العروض و تقروض منه و الاول صحيح كما في العمادي و كذا الثاني عند الطحاوي و ذهب القدوري الى انه سهو منه و لا يشكل ببديل الصرف و السلم فان الترع جعله يتعلق به العقد فلا يقبل التصرف [ و الخط عنه ] اي صح للمشتري القاء كل المبيع او بعضه عن البايع او سبابع انشاء كل اتمن و بعضه عن المستري و ان لم يبق المبيع و لم يقبض الثمن فصح ان يقول حططت كله او بعضه عنك او رهبتك منك او برئتك منه على ما ذكره السرخسي و ذهب شيخ الاسلام الى ان لبراء قبل القبض غير صحيح فان كان هذه الامور قبل القبض فهو حط بالاتفاق و ان لم يلتحق باصل العقد و ان كانت بعد القبض فكذلك البراء فانه ليس بحط عند شيخ الاسلام فثم يجب رد المقبوض عنده كما في المحيط فمن التوهم الظاهر ان الضمير للثمن و ان كونه للمشتري توهم [ و ] صح للمشتري [ المزيد ] المعهود اي الزيادة المقبولة في المجلس فان القبول شرط كما في الاختيار و غيره [ فيه ] اي الثمن بقربنة ما بعده [ ان بقي المبيع ] بحيث يكون مالا لتقابلة في حق المشتري فلا يصح الزيادة في الثمن بعد ما باعه او نسج الغزل المشتري ثوبا لم يهلك بالنسج بخلاف ما اذا قطع و خاط الثوب امسري



فميصا لان المبيع باق فلو اشترى عبدين صفقة بالف درهم فزاد مائة يقسم الزيادة على قيمتهما بخلاف ما لو حط فانه ينصف وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعنه انه صح وان لم يبق المبيع وعن محمد انه صح ان يبقى في نفسه فيصح بعد بيعه كما في المحيط [و] صح المزيّد [في المبيع] وان لم يبق فالمزيّد يلتحق بالعقد حتى يجعل كانه وقع على الاصل والمزيّد معا فلو اشترى و زاد و امتنع البايع عن المزيّد اجبر عليه ثم اشار الى دفع توهم ان الشفيع ينبغي ان ياخذ بالثمن الاول في الحط و بالمجموع في المزيّد واستدرك بقوله [ لكن الشفيع ] فيهما [ ياخذ ] المبيع [ بالاقل ] اي الثمن الاقل من الثمن الاول والباقي بعد الحط وهذا في الحط ظاهر واما في المزيّد فلانه يتعلق به حق الشفيع بالعقد الاول وفيه اشعار بان ما زاده البايع ارحط المشتري من المبيع اخذ الشفيع الكل لان حقه متعلق به [ و صح ] و جاز [ تاجيل كل دين ] اي مال واجب بالعقد والاستهلاك والاستقراض معجل الى اجل معلوم او مجهول جهالة متقاربة كالاحصاد تيسر على المدين وفيه اشعار بان تعجيله لم يصح وهو صحيح والمتبادر ان يكون المدين حيا فلو مات و اجله الدائن بسؤال وارثه لم يصح هذا التاجيل قيل هذا قول محمد خلافا لابي يوسف وهو الاصح عند بعضهم لكن الاختصاص ذكر ان الاول قول الكل كما في العمادي ولا يرد السلم والصرف لما ذكرنا انهما يجعلان عينيّ [ الا القرض ] بالفتح والكسر فان تاجيله لم يصح و حرم لانه معارضة انتهاء فيصير بالنسيئة كما ذكره المصنف فلاحسن ذكره في الفصل السابق الا ان التعويل على انه عارضة ابتداء وانتهاء كما في النهاية وغيره فالاصح ان يبدل صح يلزم والمعنى لزم تاجيل كل دين الا القرض فانه لم يلزم وله ان ياخذ متى شاء بقي ان الاستثناء لا يخلو عن شيء لان القرض مال يعطيه من مثلي فيستردّه بعينه والدين عند المحققين فعل تملك او تسليم كما في كفالة الكرمانى وغيره من المتداولات وفي القاموس الدين ما له اجل و القرض ما لا اجل له و اعلم لو اجال المستقرض المقرض على احد دينه فاجله المقرض مدة معلومة يصح و لم يطلب قبلها لان الحوالة مبرأة ثم عطف على قوله لا يجوز فقال [ و يدخل البناء ] هو في الاصل مصدر بمعنى المبني و يدخل فيه الباب و السلم و لو من خشب ان كان متصلا به [ و المفتاح ] اي مفتاح الغلق و كذا الغلق بالفارسية ( كيد آن ) و لا يدخل مفتاح القفل [ و العلو ] اي علو العروة اختراز عن حتى تعني للغير و لا يدخل في عدان السماء فيبيع الهواء فيفسد لان المراد ما يدخل تحت لعقد دون غيره من نحو الهواء [ و كنيّف ] اي المستراح و لو في الشارع والمربوط والمطبخ و البير [ في بيع الدار ] بطريق تتبعه لان الدراهم لما ادبر عليه الحايط و الاصل ان ما اتصل بالبناء يدخل في البيع من غير ذكر و ما لا يتصل به فلا يدخل الا اذا كان مما لا يجري فيه الضنة عرفا [ لا ] يدخل [ اطلّة ] اي الساباط التي احد طرفيها على جدار هذه الدار والطرف الاخر على جدار دار اخرى او على اطراف ذات التي تكون خارج الدار و تمامه في الايمان [ الا بذكر كل ]

وغيره [حق هو] اي ذلك الحق [لها] اي الدار صفة حق فحق الشيء تابع لا بد له منه كالطريق والشرب كما في الكرمانى وغيره [او بمراقبتها] اي بذكر مراقبتها جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وليس بمعطوف على المجرور كما ظن وفيه اشعار بانه والحق مترادفان شرعا وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه اعم فانه تابع الدار مما يرتفق به كالتنوضى والمطبخ كما في شروط الصيرفي [او بكل] حق [قليل وكثير] بالوار كما قال محمد آخر دون او للاباحة فوجب العموم كما في النزهة [هو] داخل [فيها او] خارج [منها] باز دون الوار على ما اختار اصحابنا كما ذكره الصيرفي والجملة صفة لحق مقدر لا لقليل وكثير فان الصفة لم يوصف ولا بكل على الراي كما تقرر وبهذا التقدير اندفع طعن ابي يوسف على محمد بدخول الامتعة فيها وطعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والحشرات وفيه اشعار بانه مرادف للاولين والركب مرصوف به كما في الكشاف والظلة لا يدخل بدون اخذها عند ابي حنيفة وكذا عندهما اذا لم يكن مفتحا الى الدار والافتدخال مطلقا كما في الكافي [و] يدخل [الشجر] ولو غير مشمر صغيرا وقيل لا يدخل غير المشمر وقيل لا الكبير غير المشمر ولا الصغير مطلقا وفي دخول قوايم الخلاف خلاف والاول اصح لاتصاله بالارض اتصال قرار [لا الزرع] وما في حكمي كالزرد والآس والقطن والرطبة والشجر الباريجان [في بيع الارض] لانه لم يتقرر فلو غرس للقطع كشجر الحطب لم يدخل كما في المحيط وفيه اشعار بان الزرع اذا لم يصر له قيمة لم يدخل كما قيل والصواب انه يدخل ولا خلاف ان ما لم ينبت لم يدخل كما في المضمرة [ولا] يدخل [التمر] كالارض [في بيع الشجر] ويدخل الارض عند محمد وعن ابي يوسف روايتان والفتوى على انها تدخل لكن مقدارها مقدار الشجر وقت البيع فلو زاد غلظا مامران ينبت منه وقيل مقدار ما يكون فيه عروق لا بقاء لذلك لشجر بدونها وقيل مقدار ما ياخذ ظلها اذا فام الشمس في كبد السماء كما في اقرار اظهيرة وهذا اذا اشترى مطلقا واما اذا اشترى للقطع بدون الارض فيومر بقلعه مع عروقه على ما عليه العادة لا في ما يتناهي من لعروق الا اذا اشترى البيع انقطع على وجه الارض او كان في القلع مضرة نحوا يكون بقرب حايطه فيومر ان يقطع على وجه الارض فان قلعه او قطعه ثم نبت من اصله او عروقه فالسأبت للبائع وان قطع من اعلى الشجر فلمشتري كما في المحيط [ولا] يدخل [العنوفي بيع بيت] هو مستغف له دهليز كما في النهاية [الا بشرطه] اي شرط البيع وهو التنصص على البيع متعلق بما بعد الشجر فلا يدخل الزرع والتمر والعلو في بيع الارض والشجر والبيت الا بذكر كل واحد منهما باعيانه فلا يدخلان بذكر احد من الاغلاظ الثلاثة وعن ابي يوسف ان الاولين يدخلان بذكر كل منهما [ولا] العلو [في بيع منزل] هو لغة موضع المنزل وشرعا دون الدار وفوق البيت وقوله بيتان كما ذكره المطرزي لكن في النهاية انه اسم لا شتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه لرحل بعياله والدار اسم لا شتمل على بيوت ومنزل وصحن



غير مستقف [ الا بذكر ما ذكر ] اي بذكر واحد من الالفاظ الثلاثة و في الكفاية انهم قالوا التفصيل في عرف الكوفة و اما في عرفنا فيدخل العلو في بيع ممكن صغيرا كان او كبيرا ( بخانه ) الا دار السلطان فانها يسمى ( بسرائر ) [ كالطريق والشرب والمسيل ] فانها لا تدخل في البيع الا بذكر ما ذكر واللام للعهد اي مسيل الماء والنهر في ملك خاص وشرب الارض و مائها و ينبغي ان لا يدخل الشرب اصلا في موضع يتعارف بيع الارض بلا شرب و طريق المدار عرضه عرض للباب الذي هو مدخلها و طولها منه الى الشارع او اعم منه و من طريق خاص في ملك انسان وقت البيع فلو سد الطريق القديم لم يدخل بذكره فالتريق الى الشارع العام و الى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخلاصة ان الاخيرة لا يدخل الا بما ذكر بخلاف الطريق النافذة فانها لا تدخل اصلا و ان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء [ و يدخل ] الطريق و اخواه [ في الاجارة ] للدار و نحوها بلا ذكر ما ذكر اذ لم ينتفع الوجر بدونها و مثلها الرهن و الصدقة الموقوفة [ و يدخل ] من المشتري [ الولد ] الذي ولدته امه عندة بلا استيلاد [ ان استحققت امه ] على المشتري [ ببينه ] لانها حجة كاملة و فيه اشعار ما بان الولد يدخل في القضاء بالام تبعا كما قال بعضهم لكن الاصح ان القضاء بالولد شرط ايضا لانقضاء وقت الغصاء كما في النهاية [ وان اقر ] المشتري لرجل [ بها ] اي الامة [ لا ] يوجب تولد بانسبعية اذ لا مزارحة ناصرة ولم يذكر النكول لانه في حكم الاقرار كما في العمادي [ و ملك ] خير فسخه اذ اذ تقدم ان لبس للمشتري ولاية الفسخ وهذا منه شروع في البيع لموقوف مما يوجد فيه ركن البيع مع اشتراط الانعقاد وهو الاهلية لكن لم يوجد شرط النفاذ وهو الملك و الولاية كما في التلخيص [ باع غيره ] الفضولي من احد [ ملكه ] مفعول باع [ فسخه ] اي البيع وان لم يبق اركان ابيع و فيه اشعار بان في فسخ بيع الفضولي لا يحتاج الى القضاء [ وله ] اي ملك [ اجاره ] بان بقبض الثمن او يطلبه او يقول اجزئه او تصدقت بثمنه عليك ولو قال احسنت ففسخه و روايتان كما اذ قال نسما صنعت في ظاهر الرواية انه رد و عليه الفتوى و في تقديم سبب عبارات لمع لم يفقد لواجازه ورف ملك بعد موته كما في العمادي وفي الكلامين رمز الى ان بقاء ملك شرط لفسخ و الاجازة و لذا لم يصرح به في قوله [ ان بقى العاقدان والمبيع ] لان الاجازة بتروك على بقاء ركن معتقل فهو كان نوبا فصنعده ثم اجزاه رب النوب لم يجز لهلاك المبيع و في الكتاب اشعر بان العلم بتمك و ثمن لم يستلزم صحة الاجازة فهو اجاز ثم علم فرد لم يرتد بالرد كما في العمادي [ و كذا ] للمالك اجازة ان يعي في يد السابح [ التمن ] مع بقيتهم حال كونه [ عرضا ] لانه مسمع من وجه فيستلزم للاجازة قيام الخمسة فيما يتعين وهذه الاجازة اجازة نقد لا عقد فهو للبائع دون المحذول لانه صار مستريا و رجع المجيز على البائع بقيمة المبيع او مثله و فيه اشارة الى انه لو كان قد لم يستلزم للاجازة بقاء الثمن و في منتقى انه شرط كما في العمادي [ وهو ] اي الثمن

الذي لم يتعين كالتقديين [ملك] عند الاجازة [للمجيز] فيكون البايع كوكيل له [و] هو [امانة] ولو بعد الاجازة [عند بايعه] من قبيل التنازع فملك بلا شيع الا انه اذا هلك قبلها ولم يعلم المشتري وقت ادائه انه فضولي فانه كان مضمونا كما في العمادي [وله] اي لهذا البايع [فسخه قبل الاجازة] اي اجازة المالك بخلاف فسخ النكاح فانه لا يجوز قبل الاجازة بالقول ويجوز بالفعل [وجاز] عندهما خلافا لمحمد وزفر [اعتاق] العبد [المشتري] اسم مفعول او فاعل صلته [من الغاصب] ان اجاز المالك اعتاقه بعد بيع الغاصب لوجود الملك الذي يشترط عند العتق لا العتاق [لا] يجوز ويبطل بلا خلاف [بيعه] اي ذلك المشتري من اجل ان اجاز المالك بعد بيعه بيع الغاصب لان الملك للمشتري الثاني الموقوف ابطله حينئذ ملك بان للمشتري الاول فقوله [ان اجيز بيع الغاصب] قيد المسئلة الاولى والمسئلة الثانية معترضة لاحتجاج الى شروط كما ظن \*

[فصل \* يصح السلم] بفتحيتين اسم من الاسلام وهو التقديم وقال القدوري انه في اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البديلين وتأجيل الاخر ثم خص الشرع بعقد يوجب تعجيل الثمن وتأجيل المثلن وينعقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلف والسلم كما في الاختيار يقال اسلم اليه الدراهم في البراي قدمه اليه عليه فالمشتري مسلم ورب السلم والبائع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والثمن رأس المال وانما اخر عن الربوا لانه كالمقدمة له الا ترى ان المسلم فيه ورأس المال المنحدي الجنس لا يجوز ان يكونا مكيلين او موزونين وان كانا متساويين [فيما يعلم قدره ووصفه] اي فيما يمكن ان يضبط بالوصف والقدر من مسلم فيه يكون من الاجناس الاربعة والا يفضي الى المنازعة [كالمكيل] اي ما يعرف مقداره بالكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من مكيل كالحنطة والشعير والتمر والملح والحمص والارز والذرة والرب والسمن والخل والعسل والملح والعدس والتوتيا والمحل وغيرها [والموزون] اي ما يعرف مقداره بالوزن من منسوين او اكثر مما يباع بالاسماء والاراني كالدمن والسك والعنبر والزعفران والغايز والعكر والبصل والفوم والحديد والنحاس والصغرة القطن وحبه وغيرها حال كون موزون [متمنا] لانه لو كان المسلم فيه ورأس المال دراهم او دنانير لم يحز السلم بالاجماع وكذا لو كان احدهما مسلما فيه فقط على الاصح وقيل انه يجعل بيعا بثمن مؤجل صيانة لكلامه وفيه اشارة الى ان السلم يجوز في الفلوس عددا خلافا للمحمل فانه ثمن عده والى انه لا يجوز في التبر لانه ملحق بالمضروب وفي رواية يلحق بالعروض كما في التحفة [والمذروع] اي ما يعرف مقداره بالذراع الخشب المعروف [كالثوب] من الكتان والقطن والصوف والخز والحبر واللبساط والبوراء حال كون المذروع [مبيناً طوله وعرضه] ذراعاً [ورقعته] بالضم اي غلظه في الاص ما يكتب ويرفع به ثوب وفي عمومته يدخل الحرير وقد اشترط بيان وزنه ايضا على الصحيح كما في المحبط وكذلك الشر كما في



الظهيرية [ و المعدود ] أى ما يعرف قدره بالعدد [ متقاربا ] أى متحد كل أحاده فى القيمة كالجوز والبيض والبارنجان والاجر واللبن فانه لا يباع عرفا ببضة ضخمة ببيضة صغيرة باهدار التفاوت وفيه اشعار بان السلم صح فى المتقارب كيلا و وزنا و عددا و ذا عند العلماء الثلاثة ولم يصح عددا عند زفرو بانه لم يصح فيما يتفاوت كالرمان والبطين كفى التحفة [ فيصح ] السلم [ فى السمك ] بفتحين الحوت [ الملبى ] وزنا او كيلا معلوما وفيه اشعار بانه لا يصح فى الطري منه وان كان فى جمعه وهو صحيح والصحيح انه يصح كيلا و وزنا فى الصغار وفى الكبار روايتان و اعلم انه اذا سلم مكائلة او موازنة فيما ثبت وزنه او كيله نصا فغيه عن اصحابنا روايتان والمبلغ المقدد الذى فيه ملح و خالف الهداية وغيره فى اثاره على المالح لانه لغة ردية كفى النهاية [ لا ] يصح السلم و يبطل وزنا و عددا [ فى الحيوان ] طائرا او غيرة لانه لا يضبط و عن الشيخين انه يصح وزنا [ و ] لا عددا فى [ اطرافه ] كالروس و الكرش و الامعاء و الكبد و الطحال و الاكارع لانها معدودة متفاوتة و فى الكافي انهم اختلفوا فيما اذا سلم فيها وزنا [ و ] لا عددا فى [ جلوده ] أى الحيوان كالابل والبقر والغنم وغيرها الا اذا بين له ضرب معلوم و يصح وزنا وفيه اشعار بانه يصح فى اللحم المنزوع و لا خلاف فيه بل فى غير المنزوع ولو قضي بصحة السلم فى اللحم جازا جماعا و بانه يصح فى السهم و الالية وزنا كفى التخرانة [ و ] لا عددا او وزنا و كيلا فى [ الجواهر ] كبارا و صغارا كاللعل والعقيق والزمرد والياقوت و البلور و اللؤلؤ و فى المحيط انه يصح وزنا فى صغاره للدوية و لا يخفى ان الجواهر يشتمل الشبد و الاصب و الحديد و نحورها [ و ] لا يصح فى مقدار [ بصاع ] أى كيل معين [ وذراع ] أى خشبة [ معينين ] ذلك عند المتعاقدين ويشتمل الاضامة و المعنى صاع رجل معروف و ذراع رجل معروف [ ولم يدر قدره ] أى قدر ذلك الصاع و الذراع لا عندهما و لا عند الناس و اعلم ان الوصف الاخير لم يذكر فى الاصل و قالوا انه اراد فعل الكيل و الدرع الصادر من الرجل المعروف وانما لم يصح السلم لاحتمال موته [ و شرطه ] أى شروط السلم بصيغة الكثرة اشارة الى ان الشروط اكثر من عشرة فان رأس المال يشتمل على خمسة كما نبين و سارى لسابق أى شرطين كون السلم فيه مما يضبط و مما يتعين و فى الربوا الى شرطين كون السلم فيه و رأس مال خائبين عن احد وصفى علة الربوا كفى النهاية وغيره ثم اشار الى السوقى فقال [ بين حمسه ] أى سلم فيه [ كبر ] و نمر فلما سلم فى طعام قرية معينة يفسد بخلاف ما اذا سلم فى طعام نحر حرامان [ ربوعه ] ذا اختلاف انواعه و الا فليس بشرط كفى الخلاصة وغيره [ كعقبة ] أى رقيقة على تاويل حطة سقية نحوا ( لدبن القيمة ) على تاويل الملة القيمة كما فى سورة البينة من الكساف و به اشار امصاف فى الشرح و السقي ما يسقيه الماء الحارى خلاف البخمي ما يستقيه ماء اسماء فهو فعيل بمعنى مفعول يحتمل فيه المذكر والمؤنث و لا يلحق التأء الا اذا حذف

موصوفه كما تقرر فمن الظن ان الناء للنقل على انه سماعي كافي الايضاح وغيره والجسم والنوع  
 قد مر في الطلاق [وصفته] التي يختلف بها القيمة [كجيد] و (يكويك و مره) واجبر رب السلم  
 على القبول لو اعطى الجيد مكان الردى بخلاف العكس كما في قاضيخان [وقدره] بمقدار معروف  
 عند الناس مثل كذا صاعا او منا او ذراعا او عددا [واجله] اي اجل المسلم فيه المعلوم ولم يقيد به  
 لما سيأتي [واقله شهر] اي ادنى الاجل شهر وعن اصحابنا انه ثلثه ايام وقيل عشرة ايام وقبل أكثر  
 من نصف يوم وعن الجصاص ما زاد على مجلس العقد ولو ساعة والمختار ما يمكن من تحصيل  
 مثل المسلم فيه والاول اصح وعليه الفتوى كافي المضمرات ويسبغى ان يكون الاجل بحيث يمكن من  
 الوصول الى الموضع المشروط والا فالبيع فاسد كما في شرح الطحاوي [و] بيان [راس المال] جنسا  
 كدرهم او مرويا اذا اجتمعت النقود كهريرة وصفة وقدر و انتقادا ولو كان مشارا اليه حال كون  
 راس المال متحققا [في] ضمن [الكلي والوزني والعددي] المتقارب فلو اسلم هذه الدراهم  
 او الشعير او الارز او الجص او الحديد او البيض او الجوز في كرحطة لم يجز لانه يفضي الى  
 المنازعة اذ ربما وجد ببعض رأس المال عيبا فاذا لم يبين لم يقسم المسلم فيه على قدره فلم يصح قدر  
 ما صح فيه البيع وهذا عنده واما عندهما فقد جاز لانه يتعين بالاشارة فيقسم على القيمة وفيه  
 اشعار بانه لو كان راس المال شيئا ذريعا او حيوانا او عدديا متقاربا بلا بيان صح عند الكل لان الاشارة  
 كافية فيه عندهم كما اشير اليه في المحيط والاختيار وغيره وذكر في الزاهدي ان رأس المال لو كان  
 زبفا ان تجوز به في المجلس و بعده جاز لانه جنس حقه وكذا ان لم يتجوز واستبدل في المجلس  
 وكذا لو كان مستحقا او متوقفا واستبدل في المجلس بخلاف ما لم تجوز وان استبدل الريف بعد  
 الافتراق بطل فيه وان كان في مجلس الرد الا اذا كان فيللا وهذا عنده واما عندهما فلا يبطل اذا  
 استبدل في مجلس الرد لان الدراهم قلما يخلو عن زيف ولانه لا يخلو عن القليل فعفي في ذلك  
 اقل من النصف وروي ان النصف قليل وروي اتلت وان وجدته متوقفا او مستحقا بعد الافتراق  
 ولم يجز المستحق بطل بقدره اتفقا لانه خلاف جنسه ومن الظن انه ليس من تفرعه ما في لوقاه  
 انه لم يجز ما اذا اسلم نقدين بلا بيان حصة كل منهما من المسلم فيه لان من تفرعه ما اذا لم يبين  
 بعض رأس المال كما في الهداية وشروحها وغيره [و] بيان [مكان ايقاء] اي اعطاء [مسلم  
 فيه] وفيها اذا كان شبا [لحملة] بالفتح مصدر حمل الشيء بالكسر والاحسن ان يقال باقحام الحمل  
 والمعني لمسلم فيه [مؤنة] بالفتح اي ثقل يحتاج في حمله الى ظهر او اجرة حمال كالحنطة وقيل  
 ما لا يحمل الى مجلس القضاء مجازا وقبل ما لا يمكن رفعه بيد واحدة كما في الكرماني وهذا  
 قوله آخره وقال انه ليس بشرط فان مكان العقد متعين له والاول المختار فان الخلاف لم يذكر في  
 خزانة المفتيين وفيه رمز الى انه لو طلب في مكان آخر قيمة فيه مثل قيمة في مشروط حارز

[مكان ايقاء مسلم فيه]



حل الاجل متى ما قال نجم الائمة خلافا لبعض المفتيين وهذا احب الا اذا عجز رب السلم عن استيفاء حقه بحسب اقامة السلم اليه في ذلك المكان كما في المنية والى انه اذا لم يكن له مؤنة كالمسك لم يشترط بيانه بالاجماع و يتعين مكان العقد على اصح الروايتين ولو بين مكان قيل لم يتعين لعدم الفائدة وقيل يتعين لان قيمة العنبر في المصر اكثر مما في السواد مع الامن من الطريق كما في الاختيار والى ان وجود المسلم فيه وبقاؤه شرط عند حلول الاجل وهو شرط من وقت العقد الى الاجل فلو وجد عند احدهما او فيما بينهما لا غير فالمسلم لم يجزوا اذا انتهى الاجل فلم يأخذه رب السلم حتى انقطع بان لا يوجد في الاسواق فله الفسخ واخذ رأس المال وانتظار وجوده كما في المحيط والى ان السلم لا يحوز فيما لا يوجد في ذلك الاقليم كالرطب في خراسان لانه كالمقطع كما في الاختيار [ وقبض رأس المال ] ولو غير نقد بالتخلية [ قبل الافتراق ] بالبلد فلا يضر القبض بعد مشيهما او نومهما بلا غيبة [ شرط بقائه ] اى بقاء السلم على الصحة فلو ابى المسلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه وفيه اشارة الى ان شرط الخيار مفسد للسلم لانه يمنع تمام القبض سواء كان لاحدهما او لهما الا اذا ابطله صاحبه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يدي السلم اليه فانه ينقلب جائزا ولو هلك لم ينقلب كما في المحيط والى ان غير القبض شرط صحة العقد واذا فقد واحد منها فقد بطل العقد بشهادة ما تقرر في الاصولين وبه يسهل تفريع في قوله [ فنوكن ] بعض رأس المال [ دينارا ] بعضه [ عينا ] فقد [ بطل ] العقد عندهم [ في حصة الدين ] سواء كان العقد مطلقا بان قال اسلمت اليك مائتي درهم في كرا حنطة ثم جعلنا مائة من رأس المال فصاها بالدين او مقيدا بان قال اسلمت اليك في مائة نقد ومائة دين لى عليك سواء اضيف الى دراهم بعينها او لا وذلك لفقدان القبض وفيه اشارة بان العقد قد صح عندهم في حصة العين والمراد من الدين هو ما اؤلى المسلم اليه فلو كان الدين على لاجنبي فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو نقد الكل من ماله في المجلس لم ينقلب جائزا بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه بالنقد في المجلس ينقلب الى الجواز كما في المحيط [ ولا يجوز ] للمسلم اليه [ التصرف في رأس المال ] بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد شريكا او بابيع او لاستبدال او التولية او نحوها [ ولا يجوز ] لرب السلم انصرف [ في المسلم فيه ] بشيء مما ذكرنا [ قبل قبضه ] اى رأس المال والمسلم فيه فلو تقابلا سلما صحيحا فاشترى المسلم اليه من رب السلم برأس المال قبل قبضه شيئا لم يجز للمسلم اليه ان يبري رب السلم من رأس المال لان البراءة سقاط بعدم به القبض سواء حد من حدود اشرع فلا يحوز اسقاطه [ والاستصناع ] لغة طلب لعمل متعدي الى مفعولين ونوعا بيع ما بصنعه عنه فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان لعين من المستصنع كان اجارة لا امتصناعا كما في اجارة المحيط وكيفيته ان يقول لصانع كخفاف مثلا اخرزلى من ديمك خفاصته كذا بكذا درهما [ باجل ] كشهريع [ سلم ] وحكي

عن الهند و اني انه ان ذكره المصنوع فليس بعلم و ان ذكره الصانع فسلم و قيل ان ذكر ادنى مدة تمكن فيه من العمل فاستصناع و ان كان اكثر فسلم يراعى شرايطه من نحو قبض رأس المال و مكان الايفاء و الاستقصاء فى الارصاف و عدم الخيار كفى السلم و غيره [ تعاملوا ] اى الناس من غير تكبير يرد من علماء كل عصر [ فيه ] اى الاستصناع كإواني الصفر و النحاس و الزجاج و العيدان و الاسلحة و الخفاف و القلانس و الاوعية من الادم و الطين [ اولاً ] تعاملوا فيه كالحجاب و نسيج الثياب و لا خلاف منهم فيه للضرورة و اما ما تعاملوا و صلح عقده سلماً و استصناعاً فاستصناع عندهما عملاً بحقيقة اللفظ لكن السلم اقوى اثبوتاً بالنص و الاجماع [ و ] الامتصناع [ بلا اجل ] ذكر [ فيما يتعامل ] فيه معاقلة اجازة ابتداء و لذا لومات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفي من تركته [ بيع ] انتهاء قبل تسليمه و اذا ثبت له خيار الروية و كان الحاكم الشاهد يقول هو مواعدة و انما ينعقد بالتعاطي اذا جاء مفروضاً عنه و لذا ثبت الخيار لكل و الاول اصح كفى النهاية و فيه اشعار بأنه اذا فقد الاجل و التعامل فليس ببيع و الاستصناع صحيح عملاً بالقياس كما اشير اليه فى الكافي ثم اذا كان بيعاً [ فيجبر الصانع على العمل ] فلا خيار له و عنه انه لا يجبر فله الخيار و عن ابي يوسف لا خيار لواحد منهما [ و لا يرجع الأمر ] عن امره خلافاً للحاكم [ و المبيع ] هو [ العين لا العمل ] كما قال البردعي و الاول اصح لان المقصود هو العين و ذكر الصفة لبيان الوصف كما فى المبسوط و الاحسن ( و يكون المبيع هو العين ) لانه معطوف على ما بعد الفاء لا العمل لا يوضح التفريع [ فلو جاء ] الصانع [ بما صعه غيره او ] صنعه [ هو قبل العقد فاختاره ] المستصنع [ صح ] الاحل [ و لا يتعين ] المصنوع [ له ] اى الامر [ بلا اختباره ] اى الصانع و اذا لم يمعين له [ فيصح بيعه ] اى الصانع المصنوع من غيره [ فل روية الأمر ] و اختباره فلو اختار لم يصح البيع اتفاقاً \*

[ مسائل شتى \* ] و صح بيع كلب و اسباع [ كالنمر و الصقر عام بعد انخاص ] علمت [ الكلب و اسباع ] [ اولاً ] كفى الهداية و قال الامام لسرخسي ان بيع الكلب العقور الغير المتعلم لم يجوز و قال محمد ان الاسد ان لم يعلم لم يجز بيعه و انفرد و يبازي يقبلان التعلم فيجوز بيعهما و اختلف الرواية عن ابي حنيفة فى القرد و كرهه عند ابي يوسف و جاز عند محمد و الفيل كالهرة فى الحواز و فى التخصيص اشعار بعدم جواز بيع هوام الارض كالحيّة و العقرب و الوزغ و دواب البحر غير السمك كالضفدع و السرطان لان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع بها الكل فى المحيط و قال بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا انتفع بها الادوية كفى التنية و لا يشعئ ان هذه المسئلة مستدركة بما مر فى البيع الفاسد [ و لزمى فى بيع كاسم ] لانه مكلف بمنزلة هذه الاحكام كالكاسم [ الا فى الثمر و الخنزير ] فان بيعهما من اسمهما بغير [ فهم ] اى الثمر و الخنزير فى جواز عقده [ كالخل و الشعيرة ] جواز [ عقده ] فيكون ثمر مستندة و الخنزير فاسد عند



وفي تخصيص الخمر اشعار بجواز بيع ما يرا الاشرية المحرمة ولذا وجب الضمان على المستهلك عنده ولم يجب عندهما [ و درهم ] او دينار او فلس او لؤلؤ او سكر او نحوها [ نشر ] بالتخفيف و التشديد اي رمي متفرقا على العروس او غيرها [ فوقع في ثوب رجل ] ذيل كان او غيره [ فهو ] اي الدرهم و الفاء في حيز نكرة موصوفة [ له ان اعده ] اي هيا ذلك الثوب بان بسطه [ له ] اي لوقوعه فيه [ او كفه ] بالكاف او اللام كما في بعض النسخ اي ضم الثوب بعد و وقوعه فيه فان اخذ غيره منه فله الاسترداد [ والا ] يعده او يكفه [ فللاخذ ] الماخوذ وفيه اشعار بانه لا يكره نشر ما كتب عليه اسمه تعالى و اختلف المشايخ فيه و اعلم انه اذا وقع الدرهم الى غيره للنشر لم يحبس لنفسه شيئا منه كما انه لم يلنقطه بعد النشر وفي السكر له ذلك ولو حضر رجل لم يحضر عند النشر و اختلف في جواز اخذه كما في المحيط [ واعتبر به ] اي قس على نشر الدرهم [ ساير المباحات ] فلو صار طيرا اذا بيضة او فرخ او خرج ظبي في ملك رجل كان له ان اعده له والا فلاخذ و اذا اعد مكانا للمرقين فما وقع فيه فهو له عند بعضه كما في النهاية ولا يخفى ان هذه الاحكام بالكراهة انسب ولذا ذكر بعض المشايخ فيه \*

[ فصل \* انصرف ] في اللغة الدفع وفي الشريعة [ بيع التمن بالثمن ] اي احد التجارين بالاخر ولو غير مضروب بقربة ما ياتي حال كونه [ جنسا بجنس ] اي فضة بفضة او ذهبا بذهب [ او ] جنسا [ بغير جنس ] اي فضة بذهب او ذهبا بفضة او ثوبا و ذهبا بذهب او فضة فيجوز بيع احد الجنسين مع غيره فيصرف حصة التجارين الى الصرف و ما في الاصول ان المعرفة اذا عيدت فالسابقة عين الاولى و النكرة بالعكس فليس بكلي و انما سمي به لوجوب دفع ما في يد كل من التعاقدين الى الاخر [ و شرطه ] اي شرط جواز الصرف و صحته كما هو المتبادر و اليه ذهب بعض المشايخ اذ الموجود في مجلس العقد كالموجود وقت العقد و سياقي اشارة الى ما قال بعض المشايخ من انه شرط البقاء على الصحة و الى كل منهما اشار محمد في الكتاب كما في الذخيرة [ التقابض ] اي اشتراك المتعاقدين في قبض الثمنين [ قبل الافتراق ] بالبدن حتى لو طال قعودهما في مجلس العقد او اغمى عليهما او ذهبا فرسحا او ناما فتقابضا صح و عن محمد ان النوم افتراق و عنه ان النوم انطويل افتراق و عنه انه جعل الصرف كالتخيير فيبطل بما هو دليل الاعراض كالقيام عن المجلس وفي هذا الشرط اشارة الى شرطين ان لا يكون فيه اجل و لا خيار شرط بخلاف خيار العيب والروبة فان افترا من غير تقابض او من اجل او شرط خيار فسد البيع ولو تقابضا في الصور قبل التفرق انقلب صحيحا كما في المحيط ولم يذكر ما هو شرط رابع من التساوي في الوزن اذا كان من جنس واحد اعتماد على ما سبق في الربوا على انه بصدد الشروط المختصة فلو بيع ذهب بذهب مجازفة لم يجز الا اذا علم تساويهما قبل الافتراق [ وان وقع ] التقابض [ في البعض ] من البدلين [ صح ]

البيع [فيه] من قبيل التقديم الحكمي اي في ذلك المقبوض من البديلين وفسد فيما لم يقبض [في] مثل [اناء فضة] ظرف وقع فمن الظن انه منه تمام وحذف فان المعني ان وقع قبض البايع في البعض من الثمن صح البيع فيه اي فيما يقابل ذلك البعض من المبيع حال كون المبيع في اناء فضة فالصواب (وفي اناء فضة) ان وقع في البعض صح بقدره [وصار] الاناء [مشتركا] بينهما فيكون للمشتري منه بقدر ما نقد من الثمن ولا خيار له لان عيب الشركة من قبله حيث لم ينقل جميع ثمنه وانما لم يذكره على سبيل التفريع اشعارا بما قال بعض المشايخ ان التقابض شرط لبقاء الصرف لانه لو جعل شرطا لجوازه ينبغي ان لا يصح هذا العقد عند ابيحنفة لان الفساد في البعض اذا تمكن في صلب العقد يسري الى الكل عنده خلافا لهما كما تقرر بخلاف ما لو كان شرطا لبقاء فانه لا يتمكن في صلب العقد بل هو عارض فيصح فعلى هذا يشير الى كلا القولين في التقابض [وكذا] اي مثل الحكم في بيع الاناء الحكم [في] بيع مثل [السيف] واللجام وغيرهما [المحلى] اي المزين بعين الذهب او الفضة فالمحلى اتم من المذهب والمفض [ان خلصت الحلية] اي امكن تخليصها وازالتها من السيف [بلا ضرر] يعود الى البايع فصح البيع في السيف والحلية جميعا بقدر ما قبض وصار السيف مشتركا بينهما وهذا اذا باع بثمن من جنسها او اكثر منها فان كان من خلاف جنسها جاز كيف كان واذا كان مثله او اقل او لا يدري انه اقل او اكثر لا يجوز لا في السيف ولا في الحلية وفي الصفة اشارة الى انه لو كان السيف مموها اي مطلقا جاء الذهب او الفضة جاز البيع مطلقا لان بالتمويه صار مستهلكا او خارجا عن الوزن اذ لا يمكن وزنها حالا ولا يخلص فلم يبق موزونا كحبة من الحنطة كما في المحيط [ويصرف القبض] اي قبض البايع الثمن وان مكن المشتري اولا [الى ثمنها] اي الحلية كلا او بعضا ثم الباقي الى ثمن الحديد [وان لم يقبض شيئا] من الثمن [بطل] البيع فيها اي في الحلية لانه صرف فقد شرطه وفي التخصيص اشعار بانه صح البيع في سيف لانه بيع لا يشترط فيه التقابض وقوله بطل مذكور في الهداية وعبرها نكن في قاضيتان ويفسد الصرف بالافتراق قبل القبض ولا يبطل وهل يتعين المقبوض للرد فيه دويتان والظاهر انها يتعين [وان لم يخلص] الحلية من السيف [بطل] البيع [صلا] اي في الحلية والسيف لانعدام شرطه ولا يخفى انه اشار بهذا الكلام الى رعاية حسن الاختتام \*

### \* كتاب الشفعة \*

عقب البيع بها لانها بعدة على انه شرط عند الجمهور وهو لشركة سبب لها كما قال شيخ الاسلام [هي] لغة فعلة بانضم بمعنى مفعول عن قولهم كن هذا الشيعة وترا فشفعته باخر اي جعلته زوجا له فهي في الاصل اتم للملك المسفوع بملك ولم يسمع منها فعل ومن لغة لغفهاء



باع الشفيع الدار التي تشفع بها اي يوخذ بالشفعة كما في المغرب وشرعا [ تملك العقار ] دون  
 المنقول كالشجر والبناء فانه منقول لم يجب الشفعة فيه الا بتبعية العقار كالدار والكروم والرحا و  
 البير وغيرها وتامه في آخر الطلاق والنفاد ان يملك ملكا طيبا لطلاقه واحتراز به عن الخبيث  
 كما اذا اشترى غير الشفيع بالاكراه فانه تصرف فاسد يشترط الصحة للشفعة كما باتي [ على مشتريه ]  
 المتجدد الملك ظرف جبر او احتراز به عما ملكه بلا عوض كما في الهبة والارث والصدقة او بعوض  
 غير عين كالمهر والاجازة والخلع والصلح عن دم عمد فانه لا شفعة في شيء منها وحل فيه ما  
 وهب بعوض فانه اشتراه انتهاء كما مر [ جبرا ] فان المشتري لا يرضى به في الاكثر وهو تمهيز من  
 جبره قهرا كما ذكره ابن الاثير والاحسن تركه لانه مستدركة بكلمة على [ بمثل ثمنه ] اي  
 ثمن العقار المشتري به في المثلية والقيمية وما لزم بالخط والبناء ونحوهما فعارض فاحتراز به عما  
 اذا اخذه باكثر او اقل منه فانه بالشراء لا الشفعة [ ويثبت ] تملك ذلك العقار [ بقدر روس  
 الشفعة لا ] بقدر [ الملك ] اي ملكهم لان علمه الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولذا قسم على  
 التخصيص ما باع شريك لصاحب نصف وثلاث وسدس وجار له جاران احدهما من ثلثة جوانب  
 وثانيهما من جانب او لا ينسب [ للخليط ] اي لشريك فهو فعيل بمعنى الفاعل من خالطه شاركه  
 [ في نفس ] اعفار [ لمبيع ] اي في كل جزء منه اي بعض فيثبت للشريك في البيت ثم في الدار  
 ثم في الاساس كما في النظم وغيره وفي اضافة النبت الى النمسك اشارة الى ان الطلب واجب  
 على الكل وان لم يتمكنوا من اخذه الاثرى ان الجار ان لم يطلب الشفعة لمكان الشريك ثم سلم  
 الشريك الشفعة لم يكن للجار شفعة كما في الثامن عشر من المحيط [ ثم ] بعد ما لم يكن فيه  
 شريك اركان لكن بطل شفعته بوجه ما يثبت [ للخليط ] تركه اخصر الا انه ذكره للتنبيه  
 على انه المسمى بالخليط حقيقة فان الاول والثاني بسميان بالشريك كما اشار اليه الاسيبجاني وغيره  
 فيكون ذكره على سبيل المشاكلة [ في حق لمبيع ] اي فيما لا بد له منه من تابع له وعن ابي  
 يوسف لا شفعة للغير مع الشريك في الرقبة وان سلم لاه حبه [ كالشرب ] بالكسر اي شرب  
 بهر اربعة ارباب ومائه والاحسن من الشرب [ والطريق ] اي ثم الطريق كما في النظم ولذا اخرت  
 في بيع عتار لا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب  
 فخر في الطريق فصاحب الشرب اثنى من صاحب الطريق [ الخاصين ] فلو كانا عامين فللجار فالشرب  
 الخاص [ كسرب نهر ] نعتار بين [ لا يجري فيه السمن ] اي اصغر السفن فالنهر العام  
 عند البيهقيفة ما يجري فيه السفن كل جملة وفرات وذكر شيخ الاسلام ان المشايخ اختلفوا فيه فقيل  
 الخاص ما يتفرق معه بين الشركاء ولا يبقى اذ انتهى الى آخر الاراضي ولا يكون له منفذ الى  
 المغاور التي لجماعة المسلمين والعلم ما يتفرق ويقتضي له منفذ وعامه المشايخ على انه ما كان

شركاؤه لا يحصون واختلفوا فيما لا يحصى من خمسمائة او مائة واربعين او عشرة والاصح انه مفروض الى راي كل مجتهد في زمانه كما في المحيط فلو باع حصه هربها فالشفعة للمحيط ثم لاهل الجدرول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في المنتف [ و ] الطريق الخاص مثل [ طريق لا ينفذ ] اي لا يخرج اي طريق راسها ضيق وآخرها واسع فيها دور مثلا وجميع اهلها متفعاء ولو مقابلا [ ثم ] بعد الطريق [ لجار ] له عقار واحترز به عما يكون رقفا او اجارة او دبعة [ ملاصق ] اي متصل بالمبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان الملازق له ولاقصى الدار في الشفعة سواء [ بابه ] اي والحال باب عقار الجار او المبيع [ في سكة ] بالكسر في الاصل طريق مستوي [ اخرى ] نافذة او غير نافذة بان يكون ظهرة الى ظهر المبيع وبه يمتاز عن الطريق وهذا اذا كان المبيع ذا باب الا ترى انه لو اشترى نهرا ورجل ارض في اعلاه اثنى جنبه و لاخر في اسفله فلهما الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منهما جار له كما في المحيط [ و يطلبها ] بان يقول اطلب الشفعة في المكان الذي اشتريت بالحق الذي لي او ( شفعة خوانم بدانجائي كه فريدي بدان حق كه راست ) كما في النظم او طلبت الشفعة وانا طالبها كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضي والمستقبل عند بعضهم وعن الفضلي ولو قال قروي شفعة شفعة كان طلبا والصحيح صحة الطلب بما يفهم منه الطلب كما في قاضيخان وغيره وفيه اشعار بان الاشهاد على هذا الطلب لا يشترط فيصح بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره [ في مجلس علمه ] اي الشفيخ [ بالمبيع ] حتى لو سكت ساعة لم تبطل ولو قام تبطل على رواية عن محمد واختيار الكرخي وبعض مشايخ بخارا في ظاهر الرواية يشترط على نور علمه بالمبيع حتى لو سكت ساعة تبطل واليه ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخارا كما في المحيط وغيره وقيل في يوم وقيل في سنة وقال الحسن في ثلثه ايام كما في النظم و لاول اصح على ما قال الحصاص كما في الظهيرية والظن كالعلم ولذا لو اخبر عدل وجب اطلب وقال لا يشترط عدالة الخسر لا بلوغه كما اشار اليه الزاهدي وغيره والاطلاق دال على وجوب الطلب لو لم يكن عنده احد لثلا يسقط الشفعة ديانة او لبتمكن من الحلف عند الحاجة كما في النهاية [ وهو ] اي الطلب في المجلس [ طلب مراثية ] بالجر اي مسارعة من الوثوب سمي به ليدل على غاية التعجيل [ ثم ] اي بعد طلب المراثية طلب الاشهاد ويسمي بطلب التقرير ايضا كما اشار اليه بقوله [ يشهد ] من الاشهاد [ على طلبه ] اي الشفيخ [ عند العقار ] بان يقول يا قوم اشهدوا اني طلبت الشفعة في هذا العقار و ابو زيد الكبير لا يشترط هذا الطلب عنده كما في المحيط والاحسن ان يجعل الطرف متعلقا يشهد كما دل عليه الرواية وشرحه فان الفعل اصل في العمل على انه يشير الى طلب الاشهاد فلما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد عند احد هؤلاء الثلاثة كما في المحيط وعبرة فمن الظن ان الاحسن ان يجعل متعلقا بطلبه [ و ] عند [ ذي يده ] اي متصرف العقار



حال كونه [ من بايع ] فلا يصح الاشهاد عند بايع ليس بذى يده على ما ذكره القدرى وعصام  
و الناطقى واختاره الصدر الشهيد وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد يصح عنده استحيانا  
كما فى المحيط [ او ] عند [ مشتر ] ولو غير ذى بد بان يقول له اطلب ملك الشفعة فى دار  
اشتريتها من فلان حدودها كذا وانا شفيعتها بالشركة فى الدار او الطريق او بالجوار بدار حدودها  
كذا فسلمها لى فلا بد ان يبين حدود الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كما فى قاضىخان  
لكن فى الكافي وغيره ان يبين هذه الامور لبس مما لا بد منه وفيه اشارة الى ان له الاشهاد  
عند ابعد هؤلاء مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه انما يشهد عند الاقرب  
كما فى المحيط وغيره لكن فى النظم ان الاشهاد عند العقار انما شرط اذا لم يقدر عليه عند البايع  
او المشتري وانما ذكر كلمة ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب لم يكن على فور المجلس فى الاكثر بل  
مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كما فى النهاية وغيره [ فان آخر ] الشفيع [ احدهما ] اى الطالبين  
طلب موثبة عن المجلس وطلب الاشهاد عن مدة التمكن منه وبممكن ان يراد بالضمير النوعان من  
الطالبين النوع الاول ما ذكرنا والثاني الاشهاد عند البايع او المشتري او عند المشتري فانه لو اشهد  
عند العقار ولم يشهد عند احدهما او اشهد عند البايع ولم يشهد عند المشتري بطل الشفعة الا  
بعذر مثل غيبة مدة امغر و تمامه فى لنظم [ بطلت ] الشفعة وعن محمد بن احمد بن حنبل  
او صحيح او اجاب سلاما قبله او شمت عطاسا ليس باعراض كما اذا اتم الاربع قبل الظهور و بعذر الجمعة  
او سأل عن كمية التمن كما فى الاختيار [ ثم ] اى بعد الطالبين [ يطلب ] طلبا يسمى بطلب  
خصومة و نمليك [ عند القاضي ] اذا لم يسلم المشتري العقار اليه بان يقول الشفيع للقاضي ان فلان  
اشترى عقارا حدوده كذا وانا شفيعه بعقار لى حدوده كذا فمرة ليسلمه الي [ و بتأخير ]  
اى طلب الخصومة [ شهرا تبطل عند محمد ] كما فى الهداية لكن فى المحيط والذخيرة والخلاصة  
والمضمرات وغيرها من المتداولات انه رواية عن صاحبين وعنهم ثلاثة ايام وعن محمد بن سبعة ايام  
وعنه شهرين كما فى النظم و لا تبطل اصلا عند ابي حنيفة [ و به ] اى بما عند محمد [ يفتى ]  
لحاجة الناس اليه كما فى المساهير كالذخيرة والخلاصة والمضمرات وغيرها فقد اشكل ما فى الهداية  
و الكافي ان المعتوى على قواه ويستمنى الاعذار من ذلك فتأخير واحدة من هذه الطلبات بها  
لم تبطل نسفعة كما اذا علم بالبيع نصف الليل واخر الطلب الى الصبح او طلب موثبة و آخر الطالبين  
للمرض او الحبس او غيره كفى المحيط او غيره [ فاذا طلب ] طلب الخصومة [ سأل القاضي الخصم ]  
الدال على الاثنين المدعى والمدعى عليه بالاشتراك فسأل اول الشفيع المدعى عن موضع المشفوع  
به وحدوده ثم عن سبب الاستحقاق واختلاف لاسباب ثم سأل المدعى عليه هل المشفوع به ملك  
الشفيع [ فان اقر ] الخصم [ بملك ما يشفع ] الشفيع المدعى [ به ] من عقاره [ او نكل عن الحلف ]

بطلب الشفيع اما [ على العلم ] كما قال ابو يوسف لانه فعل الغير نحو بالله ما تعلم [ بانه ] اي الشفيع [ مالكة ] اي العقار و اما على البتات كما قال محمد و الفتوى على الاول كما في الكبرى [ او برهن الشفيع ] على انه ملكه بان اقام الشاهدين ان هذا العقار الذي بجوار هذا العقار المبيع ملك هذا الشفيع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهو له الى الساعة لا نعلم انه خرج عن ملكه ولو قال ان هذا العقار لهذا الجار لا يكفي كما في المحيط و عن ابي يوسف لا حاجة الى البرهان [ سأل ] اي مال القاضي الخصم المدعى عليه [ عن الشراء ] اي شراء المشتري للعقار وقال هل اشتريته [ فان اقر ] الخصم [ به ] اي لشراء [ او نكل عن الحلف ] على البتات فان كان ثبوت الشفعة مختلفا فيه فعلى السبب بالله لم تشتروا لم تبع و ان كان متفقا عليه فعلى الحاصل بالله ما استحق السفع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذي ذكره على مقتضى ما مر في الدعوى و فيه اشعار بان المشتري لو انكر طلب الموائمة حلف على العلم و لو انكر طلب التقريب فعلى البتات لاحاطة العلم به كما في الكبرى و لو كان المدعي وكيل شفيع فادعى المشتري تسليم الشفيع سلم العقار الى الوكيل و اتبع الموكل للتخليف كما في قاضيان [ او برهن الشفيع ] على انه اشترى [ قضى ] القاضي في ظاهر الرواية [ له ] اي للشفيع [ بها ] اي الشفعة و عن الطرفين انه لا يقضي بلا احضار الثمن و ان نقد لو قضى كما في الاختيار و ان طلب المشتري اجلا آجله يومين او ثلاثة بلا قضاء [ فليزمه ] اي اذا قضى فقد لزم الشفيع [ احضار الثمن ] فلو لم يقدمه حبسه القاضي كما في المحيط [ و يحبس ] المشتري [ يد ] اي العقار [ له ] اي الثمن [ ولا يسمع ] القاضي [ البيه ] و لا يقبل خصومة الشفيع [ على البائع ] اي بايع ذي يد [ حتى يحضر المشتري فيفسخ بخصومه ] اي يزيل نفعي حضور المشتري الاضافة من المشتري الى الشفيع في قول البائع بعت منك فيصير المخاطب بالكف شفعا مع بقاء باقي فان شاء الشفعة على سبع و نظيره من المحسوس رمى سهم لي احد فان لم يبدل باصابة غيره لتخلله و إنما اشترط حضوره بضاربة ليقا المالك [ و يقضي بالشفعة ] كما في الهداية لكنه مستدرك لان هذا الغسخ متضمن له [ و نهضة ] بالجمع جواز الرفع [ على البائع ] ظرف بقضي او خير مبندا هو عهده من العهد لحفظ و باعتباره مما بها حقوق العقل كضمان الدرك و تسليم العقار و ائلك التقديم و عن ابي يوسف ان العهدة على المشتري ان يقدم الثمن للبائع و فيه اشعار بانها نسمع على مشتري يد بلا حضور البائع لانه احبني على مشتري عهده و له منع كتاب اشراء لانه ملكه كما في المحيط [ و لم يسمع ] ثبت [ خيار الرزق ] و ان رآه لمشتري [ و ] خاز [ عيب ] لانها مبيعة البائع و لمشتري و لا كفاءة منسرة الى انه لا يست له خيار السوط و لاجل لعدم اشراط [ و ن شرط ] في شراء [ لدرية ] اي براءة البائع [ منه ] اي من العيب و ترد عليه به عيب [ ز نون ] مصدر [ مع ] و من عند مختلف



المشتري والشفيع [ في ] قدر [ الثمن ] لانكاره الاقل ولا يتخالفان لاشتراط كون كل مدعى عليه وهو مفقود في الشفيع [ وبينه الشفيع ] على الشراء بثمن اقل [ احق ] عند الطرفين [ من ] بينته [ اي المشتري على الشراء باكثر منه لان الملزم بينة الشفيع وفيه اشعار بانه لو اختلف البائع والمشتري او هما والشفيع فبينه البائع احق لانها تثبت الزيادة [ ولو ادعى المشتري ثمنًا ] ادعى [ بايعه ] اي العقار ثمنًا [ اقل منه ] اي من ذلك الثمن [ اخذ ] الشفيع العقار [ بقوله ] اي بثمن الذي قاله البائع بلا يمين حال كون ذلك القول صادرا منه [ قبل القبض ] اي البائع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار اولا لانه حط من البائع وفيه اشارة الى ان البائع لم ادعى الاكثر لم يأخذ به فانهما يتخالفان وتماه في المحيط [ و ] اخذه الشفيع [ بقول المشتري ] حال كونه [ بعده ] اي القبض لان البائع حينئذ اجنبي [ واخذ ] الشفيع العقار [ في ] صورة [ حط بعض الثمن ] بان قال البائع حططت عن المشتري بعض الثمن او هبته منه سواء كان قبل قبضه او بعده [ او زيادته ] اي زيادة الثمن من المشتري ولو بالتحديد [ باقلهما ] اي التمينين ففي الحط اخذ العقار بما وراء المحطوط لانه التحق باصل العقد وفي الزيادة اخذه بالثمن الاول لانه حق الشفيع فتكليف الزيادة ابطال حقه [ وفي حط الكل ] وهبته قبل القبض وبعده [ باصل ] فلا يصح في حق الشفيع لانه لا يلتحق باصل العقد لكنه يصح في حق المشتري واما البراءة عن البعض او الكل فقبل القبض كالبينة واما بعده فلا يصح لاني حق الشفيع ولا في حق المشتري وقد مر منه في البيع [ وفي الشراء ] اي شراء مسلم من مسلم [ بثمن متلي ] اي مكيل او موزون او عددي متقارب [ بمثله ] وانما قيد بالمسلم لانه اذا اشترى ذمي من ذمي بخمر او خنزير وشفيع مسلم فان اخذ بقيمة الخمر او الخنزير كما في الكافي [ وفي غيره ] اي مثلي كالعقار والحيون ولا فمشتري [ بقيمة استمن ] وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما في الذخيرة [ وفي ] صورة [ عذر ] كذا اشتري احد [ بعقار ] كذا [ اخذ كل ] على المعلوم والمجهول اي اخذ كل من الشفيعين عقارا وهو شفيعته او اخذ كل من العقارين [ بقيمة ] العقار [ الاخر ] لانه بدله [ وفي ] صورة [ ثمن مؤجل ] اجلا معلوما فانه اذا جهل الاجل كالحصاد فالبيع فاسد [ حال ] اي اخذ بثمن حال [ و ] في ثمن مؤجل [ طلب ] الشفيع الشفعة [ في الحال ] اي في محاس فان سكنت عنه بطئت خلافاً لابى يوسف [ واخذ ] العقار [ بعد الاجل ] لا في الحال [ وفي هذه المشتري ] في العقار قبل القضاء بالشفعة [ و ] في [ عرسه ] شجرة فيه [ بالتمن ] اي اخذ العقار بالتمن في الصورتين [ وفيهما ] اي بقيمة المبنى والمغروس [ مقلوعين ] اي مستحقين للقطع وان قسمته اقل من قيمته مقلوعاً بقدر اجرة القلع اي رفع البناء والغرس كما ياتي في غصب [ و لو لم يسري فعهم ] الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فان الشفيع له ان

ياخذها مع قيمة البناء والاغراس مقلوعة غير ثابتة وعن ابي يوسف ان الشفيع يخمرون بين الترك والاخل بالثمن مع قيمة البناء والغرس بلا قلع كافي النهاية فلو اشترى دارا وضعها باشياء كثيرة ثم جاء الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالشفعة واعطاه ما زاد فيها وان شاء ترك ولو جعل مسجدا او مقبرة ثم حضر الشفيع قضى له بالشفعة وله ان ينقض المسجد وينبش الموتى كافي المحيط وذكر في المظام انه لا ينقض المسجد وبطلت شفيعته كما لا ينبش الموتى [ وليست ] الشفعة [ الا في بيع ] صحيح للعقار موجب لخروجه عن ملك البايع من كل الوجوه فلا شفعة في بيع الوفاء لان حق البايع لا ينقطع رأسا كما في قاضيتان وفيه اشعار بثبوت الشفعة باقرار البايع بالبيع ولو انكره المشتري كافي المحيط [ اوهبة بعرض ] مشروط في العقد مقبوض غير مشاع فان هذه الهبة بيع انتهاء فيعتبر الطلب عند التقاضي في ظاهر الرواية كافي المحيط وفي غير الاصول انها لا تثبت في الهبة كما في قاضيتان [ ولا ] يثبت الشفعة [ في ] بيع نحو [ شجر وثمر ] من المنقولات كبناء [ بيعا ] اوهبا [ فصدا ] واما قصديا فيثبت الشفعة فيها بتبعيه العقار فلو اشترى نخلة بارضها ففيها الشفعة تبعا للارض بخلاف ما اذا اشترى ليقبلها حيث لا شفعة فيها لانها نقلية كافي البناء والزرع كافي المحيط والاحسن ان يقال ( ولا في نحو شجر ) [ ولا في البيع خيار ] للبايع اتفاقا اذا المبيع لم يخرج من ملكه بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري فانه خرج عن ملك البايع اتفاقا وعن ابي حنيفة انه لا شفعة في خيار المشتري واذا كان الخيار لهما فلا شفعة لاجل خيار البايع كافي المحيط [ الا بعد سقوطه ] اي خيار البايع فانه يثبت له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بأنه يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند اسع والاول اصح كافي الكافي والذاني الصحيح كافي البداية [ ولا في البيع انفسا ] ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ فتوقع فاسدا بول ما كان صحيحا فقد بقى حق الشفعة [ الا بعد سقوط مسخه ] بالهبة وساء او الغرس فان له الشفعة حينئذ خلافا لهما فانه لا بمسقط الفسخ بالاخيرين فلم باع صحيحا سقط مسخه وشفيع ان ياخذ بالثمن اساي او القيمة كافي المحيط [ ولا في رد بخيار ] اي اذا اشترى عقارا وسلم الشفيع الشفعة ثم ردها بمشري خيار روبة او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد القبض لان الرد ليس بسع بل مسخه [ الا ] في رد بسبب [ خيار عيب ] بعد القبض [ بلا فضاء ] فان له فيه الشفعة كما لو تقابلا فلا شفعة لو رد بخيار عيب بلا قضاء قبل القبض او بقضاء بطله او بعد كافي زيدي [ ولا من ] اي لو كيل [ باع ] ما كان بحجب عقاره من عقار موكله لانه يلزم منه ابطال عمله [ او بيعه ] اي لا يוכל باع وكبله ما بحجب عقاره لانه بايع معنى [ وضمن الدرك ] حنكيزين او اسكوني ممن عند الاستحقاق فلا شفعة لضامنه في عقار بايع لانه كسايح [ بر ] الشفعة [ من ] اي لو كيل [ مسرى ] ما بحجب عقاره من عقار لم يملكه فطلب الشفعة من مكيل [ او مسرى ] اي موكل اشترى له وكيله عقار بحجب عقاره [ وبمسره ] اي شفعة [ بسبب ]



و اسقاطها بان قال بلا تعيين احد اسقطت شفعتي فيما اشترى او قال لذي اليد سلمتها لك ولو قال  
للوكيل سلمتها لك فتسليم و ان كان المبيع في يد الموكل [ بعد البيع ] و ان لم يعلم بوجودها  
[ لا ] يبطلها [ قبله ] اي البيع اذ يلزم اسقاط الحق قبل تحققه [ و ] يبطلها [ الصلح ] عنها على  
ما سوى المشفوع [ مع بطلانه ] اي الصلح فلا يجب البطلان فان للمشفيع ليس الا حق اخذ المشفوع  
وانما استثنى المشفوع لانه لو صلح على بيت معين مثلا منه لم يبطل الشفعة لان الثمن مجهول فله  
اخذ الكل بخلاف ما اذا صلح على شجر معلوم منه كالنصف فانها تبطل [ و ] يبطلها [ موت الشفيع ]  
قبل القضاء لا بعده فلورثته اخذه وعليه ثمنه [ لا ] موت [ المشتري ] فللمشفيع ان يأخذه ولو بانه  
الوصي او القاصي لبقاء السبب و هو الاتصال بالملك [ و ] يبطلها [ بيع ما يشفع به قبل القضاء ]  
بيعا بانا فلورثته بالخيار لم تبطل [ و شفيع ] بالضم اي اخذ بالشفعة و ملك بهما [ حصه احد المشتري ]  
اي نصيب بعض جماعة اشترى عقار احد صفقة واحدة كما شفيع حصه كلهم لانه ليس في اخذها ضرر  
عيب الشركة و فيه ايماء الى ان الشفيع لم يأخذ نصيب احدهم قبل القبض وهذا اذا لم يؤد الشفيع  
و امشترى ثمن والا فيأخذ و عنهم انه لم يأخذ الا بعد القبض والاول الصحيح كافي الهداية وغيره  
و ان المشتري لو لم يتعدد لم يأخذ بعض عقار البائع لضرر الشركة و اذا بلا خلاف عن اصحابنا كافي  
الذخيرة و من الظن ان المصنف عدل عن عبارة الهداية و الكافي و للمشفيع ان يأخذ نصيب احد  
المشتريين و لعل وجهه صيغة الحكم بجواز الشفعة سواء كان قبل قبض المشتري او بعده فتأمل  
لا يشفع حصه [ احد ابائهم ] اي البائعين عقارهم للضرر على المشتري و فيه اشعار بانه يأخذ حصه كلهم  
و عندهم انه يأخذ حصته قبل القبض و اعلم انه اذا طلب الحصه فهو على شفيعته في الباقي و قيل بطلت  
و اذا اشترى دارين او فريتين صفقة و الشفيع واحد لا يشفع احدهما و ان كانت بالمشرك و الاخرى  
بالمغرب فيشفعهما و بتركهما كافي الخزانة [ فان سلم ] الشفيع [ شراء زيد ] بان اخبر ان المشتري زيد  
[ فظهر شراء غيره ] عمرو [ او ] سلم [ الشراء بالف ] من الدراهم [ فظهر ] انه اشترى [ بافل ]  
منها لا تسقط شفيعته لانه استكرم فان ظهر انه باكثر تسقط [ او ] ظهر انه اشترى [ بمثلي ]  
ي مكمل او موزون او عددي متقارب قيمته اقل او اكثر [ لا تسقط ] شفيعته فان ظهر انه اشترى  
بدل بغير قيمته اف لم يستطع كقول الصوفان على ما في الاسرار و قال ابو حنيفة و زفر ويسقط عند ابي  
يوسف بناء على اسمها جنسان و جنس كذا في الذخيرة وغيره فمن عدم اتباع ظن معتمدا على الكافي  
و الهداية ان في اطلاق منى هذا لا بعدم سقوط الشفعة فيسقط [ ان ] سلم الشراء بالف ثم  
[ ظهر ] انه اشترى [ بقيمي قيمته الف او اكثر ] فلا يسقط ان ظهر انه بافل و في الاكتفاء اشعار بانه  
ذكره القيمة لدفع شفعة قبل الموت بنحو ان يستعمل ثمن مجهولا كما اذا باع بدراهم معلومة و فلو  
عن معلومة و انه لا يحكم بها بموت و عندنا اي كرامة عند محمد و قال ابو يوسف انها لم يكره

و يكره بعد الثبوت بأن يقول المشتري للشفيح اشتريه مني بما اخذت فقال الشفيح اشتريته و قيل لا يكره كافي المحيط وذكر في الواقعات والكبرى والنصاب والمضمرات انها يكره بعد الثبوت بالاتفاق واما قبله فلا بأس وهو المختار وكذا الحيلة في دفع الربوا بان باع مائة دراهم ونسأ بمائة وعشرين درهما وكذا في منع وجوب الزكوة بان باع السائمة بغيرها قبل التحول و يشيع المصنف وغيره في ذلك على الامام ابي يوسف في غاية الشناعة فانه اطلق مكانا و ارفع شانا ان بطعن عليه احد وقد ايداه ما صح عندنا ان افضل العلماء في زمانه واكمل العرفاء في آوانه زيننا للملة والدين ابو بكر التائب الذي قد رأى في المنام ان شافعي المذهب قال في مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابا يوسف جوز حيلة في اسقاط الزكوة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان ما جوزة ابو يوسف حق او صدق وانما اورد مسئلة اسقاط الشفعة في آخر الكتاب اشارة الى حسن الاختتام كما هو شان اولى الالباب \*

### \* [ كتاب القسمة ] \*

عقب بالشفعة مع اشتمال كل على المبادلة ترقيا من الادنى الى الاعلى لجوازها وجوب القسمة في السملة [هي] اى القسمة بالكسر لغة اسم من الاقتسام كما في المغرب وغيره او التقسيم كما في القاموس لكن الانسب مما ياتي من لفظ القاسم ان يكون مصدر قسمه بالفتح اى جزاه كما في المقدمة وعرفا [يعين الحق] اى تميز حق كل مما يتولى صاحبه اثباته واسقاطه من المال فيخرج تعيين لديون ولو كان تعيين الملك ثم يشكل بالمهاياة فان الحق يستعمل غالبا في المانية [الشايح] اى المشترك بين اثنين فصعدا قبل ذلك التعيين وفيه اشعار بان القسمة تتضمن معنى الافراز والمبادلة فان ما اجتمع بكل كن بعضه به وبعضه نصاحبه فباعنبار الاول افراز والثاني مبادلة الا ان احدهما راجح في بعض المواد اشار اليه فقال [وعلى فيها] اى راجح من معنى تقسمه وسجوز تسديد غلب [لا يفرز] اى التمييز المحص [في المتلى] اى المكيل والموزن والمعدود المتقارب لعدم التفاوت بين ابعاضه [و] غلب فيها [المبادلة] اى الاعطاء من الجانبين [في غيره] اى غير المتلى من العقار وسائر المنقولات للتفاوت بين ابعاضه و اذا كان كذلك [فباخذ كل شريك] من آخر [حصته] دعبه [حصه] و ن لم يرض به ويبيع كل نصيبه مراوحة [ثم] اى في المتلى وفيه اشعار بان العاضى لا يجبر احدا منهم على قسمة فيه لا اذا كان المتلى من جنس واحد [لا] ياخذ بغيبه صاحبه ولا يبيع مراوحة لانه ببس عين حقه [سأ] ي في غير المتلى [وذلك] بلاماء [نصب داهم بوزن] ي بوصول الله رزقا هو به يستمتع به [من] ما لا يجزى الى بيت من المعهود اى مكن معاد من يخرج وغيره مما اخل من كعز كالحزبه و حدة سبي نعلب فلا يوزق من بيت من بيت



الباقية كهيبت مال الزكوة وغيره الا بطريق القرض [ ليقسم ] المال بالكسر و يجوز التشديد  
 [ بلا اجر ] على المتقاسمين [ وان نصب ] الامام قاسما [ باجر ] عليهم مقدار غير زائد على اجر المثل  
 [ صح ] ذلك النص لان النفع لهم و الكلام مشير الى ان للقاضي القسمة و اخذ الاجرة لكنه غير  
 مستحب كما في المحيط لكن في الخلاصة انه لم يأخذ للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو المختار  
 [ وهو ] اي اجر القاسم عنده يقسم [ على عدد الرؤوس ] اي رؤوس المتقاسمين وعندهما على قدر  
 انصائبهم و الاول الصحيح فان المعقود عليه هو التمييز لا غير كما في المضمرات و عنه ان الاجر على  
 الطالب للقسمة دون الممتنع عنها و الاطلاق مشعر بان اجر الكيل و الوزن على هذا الخلاف و الاصح  
 انه على قدر الانصاء بلا خلاف كما في المبسوط [ و يجب كونه ] اي القاسم [ عدلا ] اي متقيا و انما  
 خالف الهداية في تركه الامين لشموله اياه [ علما بها ] اي بكيفية القسمة لانها من جنس عمل  
 القضاء كما في الهداية و في التعليل اشعار بان هذين الامرين غير واجبين فيها كما انهما غير واجبين  
 في القضاء على ما ذكره ثم فريد بالرجوب الرجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار اليه  
 الاختيار و خزائن المفتين [ ولا يعين ] من جهة امام قاسم [ واحد ] ولو بلا اجر منهم لضيق  
 الامر عليهم كما اشار اليه المصنف و تبعه بعض في ذلك لكنه خلاف ما مر انه صح نصب احد باجر فالاولى  
 ان يقول و لا يجبرون على واحد فمبصر المعنى و لا يجبرهم ان يستأجروا قاسما لانه لا يجبر على العقد  
 كما في الهداية و الكافي و غيرها و فيه اشعار بانه يعين اثنان فصاعدا الا اذا اشتركوا كما قال [ و لا  
 يشترك القسام ] بالضم جمع القاسم و المعنى لا يترك القاسمين ان يشتركوا في الاجر فيأمر كلا  
 بالانفراد في ذلك و الا فقد يتفقون على الاجر الزائد [ و قسم ] المال بين الشركاء [ بطلب احدهم ]  
 القسمة [ ان انتفع كل ] منهم [ بحصته ] بعد القسمة كما اذا كان المقسوم بيتين كبيرين متساويين [ و ]  
 قسم [ بطلب صاحب ] المال [ الكثير ] اي المنتفع به و ان ابى صاحب القليل [ فقط ] فلا يقسم بطلب  
 صاحب القليل مع اباة صاحب الكثير [ ان لم ينتفع ] بحصة [ الاخر ] صاحب القليل [ لقله حصته ]  
 و الاخر و قسم بطلب المنتفع بحصته و لو واحدا و قيل بطلب غير المنتفع و قيل بطلب كل منهما و  
 الاول اصح كما في الهداية و غيره و الاخر اصح كما في الاختيار و غيره و اليه ذهب اصحابنا و عليه الفتوى  
 كما في المضمرات و غيره [ و لم يقسم الا بطلبهم ] و رضاهم [ ان تضر كل ] منهم [ للقله ] و عدم المنفعة  
 بالحصة و في رواية يقسم القاضي بينهم و فيه اشعار بانهم لو اقتسموا لانفسهم جاز كما في المحيط [ و لا ]  
 يقسم [ الجنسان ] المختلفان اسما و معنى قسمة جمع بان يجمع حصة احد في جنس واحد و حصة  
 الاخر في الاخر لفحش التفاوت فيقسمان قسمة فرد بان يقسم كل جنس بانفراده فلو كان المقسوم ابلا  
 و عنما مثلا لم يجمع نصيب احد من الوارثين في الابل خاصة و نصيب الاخر منهما في الغنم خاصة  
 بل يقسم الابل بينهما ثم الغنم كذلك و على هذا المكيل و الموزون و تبر الذهب و الفضة و تبر

النجاس والحديد [والرقيق] ونحوه مما هو جنس واحد اما واجناسا مختلفة معني فلا يقسم  
عنده قسمة جمع الا اذا كان معه شئ آخر كالعروض واما عندهما فقليل يقسم بدونه وقيل الراي  
فيه الى القاضي واذا كانوا ذكورا وانا لا يقسم في قولهم كما في قاضيخان [والجواهر] والحلي  
كالؤلؤ والياقوت والزبرجد وقيل يقسم الصغير منها وقبل المتحد الجنس كما في الهداية وفيه  
اشعار بانه لا يقسم الدرّة الواحدة لانه لا يقسم ما يحتاج في قسمته الى كسر او قطع ارشق يضره كما في  
المحيط والجواهر كل حجر يستخرج منه ما ينتفع به [والحمام] ونحوه مما في تقسيمه ضرر  
كالرحي والجداز بين الدارين والبيت الصغير والباب والخشب والقميص وكذا القناة والبير  
والعين والنهر التي ليس معها ارض ولا يقسم الطريق الا اذا كان لبعض طريق آخر وتماه في  
المحيط [الابوضاهم] قسمة الجنسين والرقيق والجواهر والحمام فانها تقسم لان الحق لهم [ودور]  
او اقرحة او كروم [مشتركة] ولو في مصر قسم كل عدل ابي حنيفة وهو الصحيح كما في المصنوعات  
وهذا قسمة فرد لا قسمة جمع وقيل هذا نفى الاولوية لا نفى الجواز وقالوا ان كانت في مصر واحد  
فالراي الى القاضي في التسمتين وفي مصرين يقسم قسمة فرد عند ابي يوسف وقسمة جمع عند  
محمد وقيل هو مع ابي يوسف وفيه اشعار بان المازل والبيوت ليست كالدرور فان المازل ان تلازمت  
فقسمة فرد والا فقسمة جمع والبيوت تقسم قسمة فرد كما في المحيط [ازداروضيعة] اي عرصة  
غير مبنية [او دار وحانوت] اي دكان [قسم كل] من الدور المشتركة او الدار والضيعة او الدار  
والحانوت [وحدما] اي قسمة فرد فيقسم العرصة بالذراع والبناء بالقيمة لانها اجناس مختلفة  
او في حكمها فلما اكتفى بما سبق من قوله ولا الجنسان لكان اخصر [وصحت] القسمة [بالتراضي]  
اي اشتراك الشركاء في الرضاء بلا قضاء لان الحق لهم [الا عند صغراحدهم] فانها لا تصح الا ان  
يقسم وصيه او ولبه ثم من نصبه الناضي كما في الاختيار فمن الظن انها لا تصح الا بامر  
القاضي [وقسم] بمجرد الافرار اتفاداً [نقلي] اي منقول في ايديهم [يدعون] اي الشركاء  
عند القاضي [ارته] اي النقلي [بينهم] اي قسم بين الورثة وفيه اشعار بانهم اذا ادعوا ملكه  
او شراؤه قسم بينهم بمجرد الاقرار كما في النهاية وغيره [و] قسم بمجرد الاقرار وعنه لا يقسم الا بالبينة  
على الشراء [عقار يدعون شراءه] عن فلان [از] يدعون [ملكه مطلقا] اي بلا سبب من  
اسباب الملك كالهبة والصدقة على رواية المبسوط وسيأتي رواية الجامع [فان ادعوا ارته] اي العقار  
[عن فلان لا] يقسم [حتى يبرهوا على موته] اي فلان [و] على [عدد ورثته] وقالوا يقسم  
بمجرد الاقرار والاول الصحيح كما في المصنوعات [ولا] يقسم عند الكل وقبل عنده [ان يبرهنوا]  
على [انه معهم] بطريق الملك مطلقا وطلبوا القسمة [حتى يبرهنوا] على [انه لهم] اي ان ادعوا  
ملكاً مطلقاً لا يقسم حتى يقيموا البينة عليه لاحتساب ان يكون لغيره كما في الجامع الصغير



والآن نسب ان يجمع مع رواية المبسوط فيقول ولا ان ادعوا ملكه مطلقا حتى يبرهنوا عليه وقيل يقسم بلا برهان [ ولا ] يقسم [ ان كان شيعي منه ] اي العقار او كله [ مع الوارث الطفل ] اي في يده الا ان ينصب القاضي وصيا عنه ويقسم البينة فانه يقسم [ او ] مع الوارث [ الغائب ] الا ان ينصب عنه خصما ويقسم البينة فانه يقسم على ما روي عن ابي يوسف كافي المحيط فان حضر اثنان يجعل القاضي احدهما مدعيا والاخر مدعا عليه فان احد الورثة ينتصب خصما عن البيت وباقي الورثة ويسمع البينة ويقسم كافي الهداية فالاطلاق لا يخلو عن شيعي [ ولا يدخل ] من خارج التركة [ الدراهم ] او الدينارين [ في القسمة ] اي قسمة التركة عقارا كان او منقولا [ الا برضاهم ] فلو كان في قسم فضل لا يسوي بالدرهم بل بما كان من جنس المقسوم كفضل البناء فانه عوض بالارض دون القيمة و عن ابي يوسف يقسم الكل باعتبار القيمة و عن ابي حنيفة الاصل ان يقسم الارض بالمساحة ويجوز ان يسوي النصيب الاجود او البناء المغاضل بالدرهم والاول قول محمد وهو احسن واذفق للاصول وينبغي ان يستثنى ما اذا تعذر بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض او يقع لاحدهما جميع البناء فانه يجعل القسمة في البناء على الدراهم والنفي اما بمعنى عدم الجواز او بمعنى ترك الاولى و تمام الكلام في المضمرات والاختيار [ وان وقع ] عند قسمة العقار [ مسيل قسم ] لاحد المتقاسمين منه [ او طريقه في قسم ] متقاسم [ آخر ] منه [ صرف ] ذلك المسيل او الطريق [ عنه ] اي عن هذا القسم الى آخر سواء ذكر كل من المتقاسمين الحقوق او لا [ ان امكن ] الصرف بان يكون في هذا القسم ساحة يصلح مسيلا او طريقا له [ والا ] يمكن الصرف عنه بان لا يكون فيه هذه الساحة [ فسخت ] القسمة واستونفت لفسادها فان صحيحها ان لا يحتاج كل منهما الى ما يتعلق بنصيب الاخر فلو قسم صفة فيها بيت طريقه فيها ومسيله على ظهرها فان كان لذلك البيت تلك الساحة صح القسمة والا فلا وفيه اشارة الى ان القسمة فاسدة وان ذكر الحقوق لكنها لم تفسد حينئذ لانه قد رضي كل منهما بايفاء الطريق والمسيل على ما كان عليه بالتنصيب عليه وذكر الحاكم انها لم تفسد وان لم يذكر الحقوق لبقائهما على حالهما كافي الكافي وغيره واعلم ان في طريق الدار والارض يكفي مرور رجل وثور ولا يشترط مرور الحمولة والعجلة فلو لم يمر فيه رجل وثور لم يكن طريقا ولم يجز قسمته كافي المحيط وغيره [ وان اقر ] احد من المتقاسمين [ بالاستيفاء ] اي باخذ تمام حصته من المقسوم [ ثم ادعى ان بعض حصته ] منه [ وقع في يد صاحبه غلطا صدق ] ذلك في هذه الدعوى [ بالحجة ] ان كانت والا استخلف فان حلف لم يكن له عليه سبيل وان نكل جمع الحصتان ثم قسمتا على قدر النصيبين و انما صدق لانه يدعى فسح القسمة فلا يصدق الا بالبينة على ما قالوا كما ذكره المصنف وفيه اشعار بالضعف ولذا قال في المضمرات انه مشكل لان البينة تترتب على دعوى صحيحة ولم يوجد لتناقضه وقال صاحب الهداية والكافي ينبغي ان

لا يقبل دعواه للتناقض وفيه إشارة إلى أنه لم يوجد رواية وقد صرح به في شرح الطحاوي والمحيط والذخيرة وغيرها ويجوز أن يراد بالغلط الغصب فيصدق البينة والأقول للمدعى عليه كما في هذه الكتب والأوجه أن يراد بالحجة إقرار صاحبه ولذا عرفت في الرواية في المبسوط وغيره [وعهدة الغاسمين] على أحد المتقاسمين عند اختلافهما في الاستيفاء [حجة] تقبل إلا عند محمد وقال الطحاوي أنها لم تقبل بالاتفاق إذا قسما بأجرة وإليه مال بعض المشايخ [وفسخت] القسمة أجماعاً [أن استحق بعض] بالتنوين [مشاع في الكل] أي في نصيب كل واحد من المتقاسمين كنصف دار لأن المستحق شريك ثالث يتوقف القسمة على رضاه وفيه إشعار بأنه لو استحق بعض معين من نصيب كل لم تفسخ لأنه إن كان الباقي نصيب كل لم يرجع والارجع بنقصان نصيبه كما إذا كان الدار بينهما فاستحق عشرة أذرع أربعة من هذا وستة من ذاك فإنه يرجع بذراع على الأول [لا] تفسخ إن استحق [بعض حصة أحدهما] سواء كان جزءاً بعينه مما أصاب واحداً منهم أو جزءاً شائعاً [بل يرجع] المستحق عليه بحصة في نصيب صاحبه بالاتفاق وكذا في الشائع عند الطرفين واما عدة فيفسد القسمة فيستأنف لعدم الافراز [وصحت المهايأة] في الأعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها ولا ينافيها أنها يجبر عليه أن طلب أحدهما وفيه رمز إلى أنه يقسم ابتداءً وانتهاءً بطلب واحد منهما وإلى ما قال شيخ الإسلام أن لكل منهما نقضها وإن لم يكن هاربة عن المبادلة إلا إذا كانت بحكم الحاكم فيشترط رضي كل منهما وهي بالهمزة والالف لغة المراضعة ثم المراضاة أي اختيار كل واحد حالة واحدة مأخوذة من الهيئة الحالية الظاهرة للمتبعي للشيء وشرعية مقاسمة المنافع [في سكون هذا] أي أحد المتهايين [بعضاً] أي موضعاً معيناً [من دار] مشتركة بينهما [وهذا] الآخر منهما [بعضاً] آخر منهما وإنما أثر السكون لأن في الاستغلال خلافاً وإن كان الظاهر جوازاً وإنما قدم المهايأة المكانية لأن في الزمانية روايتين وإنما اختار الدار الواحدة إشارة إلى جوازها في الدارين بالطريق الأول [و] صحت في [خدمة عبد مشترك] بين زيد وعمرو مثلاً [هذا] زيداً [يوماً وهذا] عمرو [يوماً] آخر وخص خدمة العبد لأنه لا يجوز استغلاله بلا خلاف وكذا استغلال عبيدين عنده [كسكنى بيت صغير] هذا يوماً وهذا يوماً وفيه إيحاء إلى أن في الكبير لا يجوز الزمانية وينبغي أن يكون فيه روايتان كما مر في الدار [و] صحت في خدمة [عبدين] مشتركين بين بكر وخالد [هذا] العبد بدل بعض [هذا العبد] بكر [والآخر] للعبد [الآخر] خالد وفيه إشعار بأنها تصح في ركوب دابة ودابتين وهذا عندهما خلافاً لأبي حنيفة رح ويصح في أرضاع جارييتين هذه أدلة سنتين والآخرى كذلك ومسائل الباب في المحيط وغيره والكلام مشر إلى أنها لا تصح في المليات ولا تبطل بموت أحدهما كما في الاختيار ومن المظن المحصر على اثنتي عشرة مسألة والختم على الآخر من حسن الاختتام \*



## \* [ كتاب الهبة ] \*

عقب بالقسمة مع اشتغال كل على التملك ترقيا من الاعلى الى الادنى فانها تعري عن العوض [ وهي ] لغة تبرع بما ينفع المعطى له ويتعدي اما باللام نحو وهبته له وحكي ابو عمرو وهبتكده كما في القاموس وقالوا بحذف اللام منه واما من نحو وهبته منك على ما جاء به من احاديث كثيرة في الصحيح كما في دقايق النوري فظن من المطروري انه خطأ ومن التفتازاني انه عبارة الفقهاء وشريعة [ تملك عين ] ولو هزلا حالا كما هو المتبادر فلم يتناول الوصية كما ظن على ان الكرمانى قد ذكر انها هبة معلقة بالموت ويخرج عنه الاجارة والعارية والمهاياة لكن في النظم ان الهبة لعموم التملك حتى لو قال وهبت لك هذه الدار او الثوب ليسكن فيها او يلبسه شهرا فليل يصح ولا يقع من العبد والمستسعي والمجنون والصغير وغيرها مما ليسوا من اهل التملك ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاح فلو قال له هب لي كذا فقتل وهبت وقال الاخر قبلت وسام اليه جاز عن ابن المبارك انه مر يقوم يضربون بالطنبور فقتل متحززا عن الضمان على قوله هبوا لي حتى تردا كيف اضرب فلفعوا اليه فضرب به على الارض وكسره وقال ارايتم كيف اضرب كما في الظهيرية وغيره وفيه اشارة الى انها تصح بالتعاطي كما في اول النساء من شرح التاويلات فان التملك اعطاء الملك كما في المقدمة لكنه يوهم ان الايجاب ليس بركن وهو ركن بلا خلاف كما ياتي والمظاهر ان الهبة لا يتحقق فيما ليس بمال فذكره احسن وان اشكل بهبة الطاعات فانها هبة صحيحة عند اهل السنة كما صرح به الامام مجاهد الدين الاشتر وشني في الجامع وغيره [ بلا عوض ] اي بلا ذكر عوض فان سببها الثواب الدنيوي كالعوض والثناء او الاخروي كالنعيم المخلد كما في النهاية فيشمّل الهداية التي يراد بها اكرام المهدي لا غير والصدقة التي يردا بها وجه الله تعالى والكلام مشير الى ان الهبة امر محبوب مندوب وقال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كالتوحيد والايمان كما في النهاية [ وتصح ] الهبة [ بوهبت ] فيه دلالة على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه الخلاصة وغيرها وذكر في الكرمانى ان الايجاب في الهبة عقد تام وفي المبسوط ان القبض كالقبول في البيع ولذا لو وهب الدين من الغريم لم يفتقر الى القبول كما في الكبرى لكن في الكافي والتهذيب انه ركن وذكر في الكرمانى انها تغتفر الى الايجاب لان ملك الانسان لم ينتقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يحث اذا حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجور وقد وجد الاظهار ولعل الحق ما في المتن فان في التاويلات التصريح بالهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع جاز [ ونحلت ] اي اعطيت بطيبة من نفسه بلا عوض [ ونحوهما ] مثل جعلت وكسوت واعطيت وفي البقالي انه ان كان في يده هبة والا

فوديعة و منحتك هذه الدراهم دون الارض و الافعارية و اطعمتك هذا الطعام ان امرّ بقبضه  
( داين ترا ) فلو قال ( اين تراست ) فاقرار كما في المحيط و ذكر في الظهيرية انه اذا قل هب لي هذه الجارية  
فقال ( فد اي توباد ) او ( از تود ريغ نيست ) لا يكون هبة [ و تتم ] الهبة فيملك [ بالقبض ] اي الحيازة  
وهي ان يصير الشيء في حيز القابض كما في الكرمانني والمستصفي وفيه اشعار بان التخلية اي التمكن من  
الحيازة لم يكن قبضا وهذا عند ابي يوسف رح خلافا للمحمد رح فلو وهب ثوبا حاضرا من رجل فقال قبضته  
لم يصرف قبضا عنده خلافا للمحمد رح كما في الظهيرية و الاطلاق مشعر بان القبض شرط فيما لا يقسم الا  
انه يكتفى فيه بالقبض القاصر كما في الهداية [ في مجلسها ] اي الهبة [ ولو ] كان القبض [ بلا اذن ]  
صريح [ و ] يتم بالقبض [ بعده ] اي المجلس لو كان [ باذن ] صريح و الحاصل انه اذا اذن بالقبض  
صريحا يصح قبضه في المجلس و بعده و يملكه قياسا و استحسانا و لو نهى عن القبض بعد الهبة  
لا يصح القبض لا في المجلس ولا بعده ولا يملكه قياسا و لو لم ياذن له بالقبض و لم ينه عنه ان قبض  
في المجلس صح القبض استحسانا لا قياسا و ان قبض بعد المجلس لا يصح القبض قياسا و استحسانا  
و لو كان الموهوب غائبا فذهب و قبض فان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا و ان كان  
بغير اذنه لا يجوز هذا لكنه مخالف لما ذكرنا من التاويلات [ ولا تصح ] ان يهب و لو من شريكه  
و يفسد اذ لا يتم لعدم كمال القبض [ ني ] شيء [ مشاع ] غير مقسوم شيوعا مقارنا للعقد [ يقسم ]  
على وجه ينتفع به بعد القسمة كما قبلها كالارض و الدار و البيت الكبير فانها منتفع بها في الحالين  
فلو لم ينتفع به اصلا كعبد و دابة او لم ينتفع انتفاعا قبل القسمة كالحمام و الطاحونة و البيت الصغير  
فانها تصح فكل ما يوجب قسمته نقصانا فهو مما لا يقسم و الا فمما يقسم فاذا وهب درهما لرجلين  
لا يصح لان تنصيف الدرهم لا يوجب نقصانا فهو مما يقسم و الصحيح انه يصح لان الصحيح لا يكسر  
عادة فمما لا يقسم و عن ابي يوسف رح اذا وهب درهما من درهمين فان كانا مستويين لم يصح لانه  
مسهول و ان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قدر درهم وهو مشاع لا يقسم كما في المحيط [ فان قسم ] المشاع  
قبل التسليم [ وسلم ] الموهوب [ صح ] ذلك الهبة لكمال القبض و فيه اشارة الى انه لو وهب النصف  
شاهدا و سلم ثم وهب النصف الثاني و سلم لا يجوز و ان التسليم يغيد الملك على ما قال اصحابنا وهو  
الصحيح كما في الزاهدي لكنه ملك خبيث و به يفتي كما في موضع من الوقعات و في موضع آخر منه ان  
لا يغيد الملك وهو المختار كما في المضمرات و هذا مروي عن ابي حنيفة رح وهو الصحيح كما في العمادي  
و فيه دلالة على ان الشروع المقرون مبطل للهبة كما سيصح به المصنف [ و كذا ] لا يصح و يفسد [ هبة ]  
لبن في ضرع [ فان استخرج و سلم صح ] استحسانا [ و نحوه ] كصوف على ظهر الغنم و ثم على شجر  
و زرع و نخل في ارض فلو وهب دارا فيها متاع الوهب او جوارقا و جرابا فيها طعام الوهب لا يصح لان  
الموهوب مشغول بما ليس بهبة و لو وهب المتاع و الطعام دون الجوارق و الدار و سلم جاز لان الموهوب



غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره كما في قاضيخان [ ولا ] يصح ويبطل لعدم الوجود هبة [ دقيق في برّ دان طعن ] البر [ وسلم ] الدقيق وكذا هبة الدهن في السمسمة والزيت في الزيتون على الأصح وقيل يجوز إذا سلط على القبض كما في المحيط [ وهبة ما ] كان [ مع الموهوب له ] أي في يده وليس بمحضر منه من الوديعة والعارية والرهن ونحوها [ تامة ] لا يحتاج إلى قبض جديد بأن يرجع إلى الموضع الذي فيه العين وينقضي وقت تمكن فيه من قبضها فإن القبضين إذا تحانسا تناوبا للتشابه وإذا تغايروا لا تنسب إلا الأعلى عن الأدنى فقبض الوديعة مع قبض الهبة يتجانسان لانهما قبض امانة ومع قبض الشراء يتغايروا لانه قبض ضمان فلا ينوب الأول عنه كما في المحيط ومثله في شرح الطحاري لكنه ليس على إطلاقه فإنه إذا كان مضمونا بغيره كالمبيع المضمون بالثمن والمرهون المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كافي المستصفي ومثله في الزاهدي فلو باع من المودع احتاج إلى قبض جديد وتسامه في العمادي [ كهبة الأب لطفله ] ما معه فإنها تامة لا يحتاج إلى قبض جديد سواء كان في عياله أو لا [ وقبضه ] أي الطفل حال كونه [ عاقلا وقبض من يربيه ] أي الطفل [ وهو ] أي الطفل [ معه ] [ و ] قبض [ الزوج ] لزوجته الصغيرة [ بعد الزفاف ] بالكسر أي بعد البعث إلى بيته [ معتبر ] خسر القبض [ في هبة الأجنبية له ] أي الطفل فالأجنبي إذا وهب لصغيرة وقبض زوجها المبعوث إليه جاز وكذا إذا وهب أجنبي لطفل عاقل وقبضه بنفسه جاز قبضه استكسانا كما جاز قبض هبة الأجنبية لطفل من يربيه من الجد أو الأخ أو العم أو الأم أو وصيه أو أجنبي وهو في عياله وإن لم يكن عاقلا وكان أبوه حاضرا في هذه الصور على ما قالوا منهم فخر الإسلام وقال بعضهم لم يجز قبض مير الزوج حال حضرة الأب والأول المختار كما في المضمرات فمن الظن أن في الإطلاق تسامحا إذا القبض لم يصح حال حضرة الأب إلا من الزوج ومنهم من قال إن الصغيرة إذا كانت يجامع مثلها لم يجز قبض الزوج عليها كما إذا لم تزف إلى بيته وجاز قبضها بنفسها حينئذ ولو مات الأب أو عاب غيبة منقطعة جاز قبضهم لمن يعوله كما في المحيط [ وصح هبة اثنين ] أو أكثر معا [ دارا لواحد ] من موهوب له بالاجتماع لكمال القبض [ وعكسه ] بأن وهب واحد دارا لثنين أو أكثر [ لا ] يصح ويفسد عنده للشيوع خلافا لهما فإن القبض بمرّة فالشيوع من طرف الواهب غير مفسد بالانفاق ومن طرف الموهوب له مفسد على الخلاف فلو قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا نصفها ولهذا نصفها جاز عندهما أما لو قال وهبت لك نصفها ولهذا نصفها فلم يجز لاثبات الشيوع في العقل ولو وهب لابنيه صغيرا في عياله وكبيرا وقبض الكبير صح إلا عند أبي حنيفة رح وعن أبي يوسف رح أنها فاعلة إلا أن يحلم الدار إلى الكبير ثم يهب الدار لهما كافي الظهيرية فلو وهب لهما لم يجز في قولهم كافي الزاهدي [ كتصدق عشرة ] أو أكثر من الدراهم [ على غنيين ] فإنه

على الخلاف لان التصديق هبة مجازا عنده [وصح] التصديق [على فقيرين] عندهما في رواية عنه ولا يصح في رواية كالهبة لرجلين ففي مسألة الصدقة روايتان وهو الاظهر كما في المبسوط والصحيح الصحة كما في العمادى [ويصح] ويكره للدناءة [الرجوع عنها] اي رجوع الواهب عن الهبة الصحيحة بلا مانع [بتراض] اي برضى بالرجوع من الجانبين [او حكم قاض به] لانه فسخ والباء ظرف يصح ويدخل في الهبة الهدية فان للمهدي الرجوع كما في المنية والكلام مشير الى انه يرجع قبل القبض كما في النهاية والى انه صح الرجوع في الفاسدة وان وقع احد من الامور العبيعة لان المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فلم يصح الرجوع قبله كما في العمادى والى ان الرجوع لا يصح بغيرهما لكن في الكرمانى وغيره انه يصح من الاب حكما ولو كان لا يليق مروءة [ويمنعه] اي الرجوع عن الهبة الصحيحة بقربنة السابق زيادة تورث [زيادة] المالية كما هو المتبادر [متصلة] بالعين الموهوبة ولو من غير الموهوب له كالمقطة مع الاعراب وكتب الدفاتر وتعليم القرآن والكتابة وعمل آخر وقال محمد انه يرجع في التعليم وكاهلام العبد الكافر وكخراج الجارية الى دار الاسلام واخراج الثوب الهروي الى موضع زاد قيمته فيه وكتحديد المسكين والجمال والسمن والكبر وقصارة الكرباس والصحة وصيرورته سميعا او بصيرا او البناء والتجصيص والتطيين والاصلاح والفرس وكما اذا ذهب حلقة فركب فيها فصلا لا يمكن نزعها الا بضرر واحترز بالزيادة عن النقصان كما اذا كان طويلا وقت الهبة ثم صار طولا بحيث يكون اسمع وبالمتصلة عن المنفصلة كما اذا ولدت الجارية الموهوبة فانه يرجع عن ذلك وبالعين عن زيادة السعر وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بني ثم هدم عاد حق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه ينافيه ما في النهاية انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانتقص جميعا كما صرح نفسه به [وموت احدهما] اي الواهب والموهوب له ولا بد من ذكر كل فان الميت حي في حق التجهيز والتكفين وقضاء الدين و تنفيذ الوصية وغيرها كما تقرر فمن الظن ان الخروج عن الملك مغني عن ذكر موت الموهوب له [و] يمنعه [عوض] ولو من جنس الهبة لكن لا من عينها فلو عوض درهم من الف هبة ارجع وانما اطلق العوض ايشتمل ما هو عوض الجميع فيبطل الرجوع في الجميع وعوض البعض فلم يبطل في الباقي وحكم العوض حكم الهبة فيصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل كما في الاختيار [اضيف اليها] اي بشرط ان يضيف الموهوب له العوض الى الموهوب على وجه يعلم الواهب انه عوض هبته مثل ان يقول وهبتك عوض هبتك او جزاؤها او ثوابها او بدلها او مقابلها او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب انه عوض هبة كان لكل منهما الرجوع [ولو] وقع ذلك العوض [عن اجنبي] بغير امره ولم يرجع الاجنبي الى الموهوب له بما عرضه وان كان بامرته الا اذا ضمنه صريحا كما في النهاية [وخرجها] اي الهبة بالبيع والهبة والاعتاق والصدقة



و نحوها [ عن ملك الموهوب له ] لانه كتبدل العين فلو ضحى الشاة الموهوبة لم يرجع عند ابي يوسف رح خلافا للطرفين كما في المغني [ و الزوجية وقت الهبة ] فلو وهب لامرأته شيئا ثم ابانها لم يرجع ولو وهب لاحتبية ثم تزوجها لرجع و كذا الحكم اذا وهبت لزوجها او لاجنبي لان للبقاء حكم الابتداء [ و قرابة المحرمية ] من اضافة السبب الى المسبب ويجوز العكس و الباء مصدرية اي قرابة هي سبب لكون احدهما محرما لآخر و لو كان كافرا حربيا كالاصل و الفرع فيرجع قريب غير محرم كولد العم و الخال و محرم غير قريب للرضاع و المصاهرة كالبنات الرضاعية و ام المرأة و اعلم ان ما ذكره من الاطلاق موافق للكافي و غيره من المتداولات و ذكر في النظم ان هذه القرابة مانعة عندهما لا عنده لكن فيه لو وهب لمحرم مكاتب لم يرجع بالاتفاق و فيه اشعار بانه لو وهب و كيل اخيه لم يرجع لان القبض و الملك يقعان له كما في المنية [ و هلاك الموهوب ] ان تلف عينه او عامة منافعه مع بقاء الملكية و لا تظن ان الخروج عن الملك مغني عنه فلو لت بالماء تراب لم يرجع كما لو وهب سيفا فجعله سكيना او سيفا آخر و لو وهب شاة فذبحها لرجع بلا خلاف كما في المغني [ و ضابطها ] اي جامع الموانع السبع [ حروف دمع خزقه ] فالحروف لا تمام المعني و للتنبيه على ارادة الحروف مما بعده فالدال الزيادة المتصلة و الميم موت احدهما و العين العرض و الخاء الخروج عن الملك و الزاء الزوجية و القاف القرابة القريبة و الهاء الهلاك و المعني التركيب اي ان دمعه لكثرت بهال كان اطرافه فصول تخرج وجهه فالحروف الطرف و خزقه اي نفذ فيه و تد كبير الضمير على نحو قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين و لها ضوابط آخر كخزق قدمه و زعق خدمه و يقال خزق فلان اي نخلف و العز كالعزة و الخدم بفنختين جمع خادم و زعق بالكسر صاح [ وهو ] الرجوع عن الهبة بشرط [ فسخ ] للهبة [ من الاصل ] فلو هلك الموهوب في يد الموهوب له بعد الرجوع لم يكن للمراهب ان يضمه [ لا هبة للمراهب ] وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المنفصلة اذا العقل لم يرد على هذه الزيادة و هذا عند صاحبين على رواية الجامع و اما على رواية الاصل من ابي سليمان انه عقل جديد عند محمد رح اذا كان يتراض فاذا وهب و سلم ثم وهب الثاني و سلم ثم رجع هذا الواهب بشير فضاء وليس للمراهب الاول ان يرجع على هذه الرواية بالاتفاق اذا وصل الى الواهب الثاني بهبة او ارث او وصية او شراء او غير ذلك كما في المحيط [ وهي ] اي الهبة هدية كانت او غيرها [ بشرط العرض هبة ابتداء ] و عند العقد اي بشرط حرفه كلمة على دون الباء و انه يبع ابتداء و انتهاء اجماعا و صورة الاول ان يقول وهبت لك هذا العبد على ان تعوضني هذا النوب او كذا درهما و صورة الثاني ان يقول وهبته التوب بالف درهم كما في النهاية و فيه اشعار بانه اذا كان حرف الشرط كلمة ان بان يقول وهبتك كذا ان كان كذا ينبغي ان يكون الهبة بالمائة لبيع و اذا كان هبة ابتداء [ فشرط قبضهما ] اي قبض العاقدين العوضين و قد يضاف الى

المفعول [ وتبطل بالشيوع ] المقارن ويرجع كل عنهما وهذا منه بيان لنفي الصحة السابق كما وعدناه  
و [ بيع انتهاء ] عند اتصال القبض [ فيرد بالعيب ] الكاين بالموهوب [ و ] خيار [ الروية ويثبت  
الشفعة ] مع شرائطها ولا يرجع كل بعد ذلك ولو استحق ما في يد احدهما يرجع على الآخر بما في  
يده ان كان قائما وبقيمتة هالكا [ وان استثنى ] الواهب [ الحمل ] بان قال وهبت هذه الجارية  
او الناقة الا حملها [ او شرط ] في الهبة [ ما يفسد البيع ] من شرط نافع لاحدهما او الموهوب  
او غيره مما مر في البيع [ بطلا ] اي الاستثناء والشرط لان الحمل وصف لم يكن من جنس  
المستثنى منه ولهذا لا يجوز هبته والشرط مخالف لمقتضى العقد ومن الظن ان الاظهر توحيد  
الضمير لما مر غير مرة [ وصحت الهبة ] اي هبة الجارية والحمل معا [ وان اعتق ] المالك [ الحمل  
ثم وهبها ] اي الام [ وصحت الهبة ] اي هبة الام كما صح اعتاق الحمل [ وان دبره ] اي الحمل [ ثم  
وهبها لا ] يصح الهبة لانها هبة المشغول بملكه بخلاف الاول وفي قاضيان لا يجوز الهبة فهما  
في رواية وقيل جازت فيهما والصحيح ما ذكره [ ويصح العمري ] بالضم اسم من الاعمار كما في  
الصحاح يقال اعمرته الدار عمري اي جعلتها له يسكنها مدة عمره فاذا مات عادت اليه هكذا  
فعلوا في الجاهلية كما ذكره ابن الاثير [ وهي ] اي العمري في الشريعة [ جعل ] مثل [ دارة له ]  
اي العمر له [ مدة عمره ] اي العمر له [ بشرط ان يرد ] الدار على المعمر او على ورثته [ اذا مات ]  
المعمر او المعمر له بان قال اعمرتك داري هذه حيوتك او وهبت لك هذا العبد حيوتك فاذا مت فهي  
لي اذ انا مت اذ انا فهي لورثتي او هي هبة لك ولعقبك من بعدك وهذا كله تمليك صحيح في الحال  
وان قال اسكنتك داري هذه حيوتك ولعقبك من بعدك فهذه عارية لتصريحه بلفظ الاسكان  
وهو تصرف في المفعة كما في المبسوط وذكر في قاضيان انها ان يقول وهبتها منك على اذك ان  
مت قبلي فهي لي وان مت قبلك فهي لك [ وبطل ] في الشريعة [ الشرط ] اي شرط الرد على  
المعمر او ورثته كما في الجاهلية فالدار للمعمر له حال حيوته ولورثته بعد مماته [ ولا يصح ] ويبطل  
[ الرقي ] بالضم من المراقبة [ وهي ] لغة ان تعطي انسانا ملكا وتقول ان مت فهولك وان مت فلي كما في  
المبسوط والصحاح والمقاييس وغيرها وهو الصواب وكونها من الاقارب لم يقل به احد كما في المغرب بالعين  
وشريعة عند الطرفين ان تقول داري لك رقي اي [ ان مت قبلك فهي لك ] كناية عن  
قولك ان مت قبلي فهي لي وانما لم يصرح به احترازا عن سماجة ذكر مراقبة موته وعند ابي  
يوسف رح ان يقول داري لك رقي اي ان مت قبلك فهي لك فالرقي اسم من المراقبة بالاتفاق  
كما في الكرمانى وغيره والخلاف في تفسيره بناء على انها متضمنة للشرطين فقالوا انها تعليق  
بالخطر وهو انظار موت الموهوب له فتكون باطلة وقال انها تمليك في الحال والشرط وهو  
انتظار موت الواهب باطل فتكون صحيحة الاول هو الصحيح كما في المصنوعات وغيره فمن الظن ان القول



بان الرقبي من المراقبة لان كل واحد منهما يرقب موت صاحبه كأنه يقول ان مت فهي لك وان مت فهي لي لا يلائم شيئا من التفسيرين ومن الافتراء ما نسب الى الصحاح من ان الرقبي اسم من الاقارب [ والصدقة ] على غيره [ لا تصح ] ولا يثبت الملك [ الا بالقبض ] في المجلس او بعده اذنا كالهبة والصدقة على نفسه افضل عند ابي بكر اذا كان محتاجا وعلى غيره عند الفقيه اذا صبر على الشدة ولا بأس بالصدقة على من يسأل الناس الخافا الا اذا علم انه ينفق في معصية كما في المحيط [ ولا ] تصح [ في شايع يقسم ] كما اذا تصدق بنصف دار مثلا لانها هبة ابتداء [ ولا عود ] اي رجوع [ فيها ] اي الصدقة لانه اخذ الثواب فيلزم وفيه اشعار بان الفقير والغني يستويان في عدم العود وقال بعضهم ان له العود على الغني وفي هذا الكلام لطافة رماية حسن الاختتام كما لا يخفى على من وهب له الذوق التمام \*

(ن)  
ملا  
و

## \* [ كتاب الاجارة ] \*

عقده بالهبة ترقيا من الاعلى الى الأدنى فانه تمليك المنافع لا الاعيان [ وهي ] لغة بحركات الهمزة كما في القاموس بيع المنافع كما في الهداية فانها وان كاذت في الاصل مصدر اجر زيد ياجر بالضم اي صار اجيرا الا انها في الاعلب يستعمل بمعنى الايجار اذ المصادر يقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة اي اكريتها ولم يجبي من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا في الرضي لكن في القاموس وغيره انها اسم الاجرة و يقال اجرة المملوك اجرا و آجرة اياه ايجار او هو اجرة اي اكراه اي اعطاه ذلك باجرة وهي كالاجر ما يعود اليه من الثواب وشرعا [ بيع نفع ] في حق الحكم لا في حق العقد فانه بهذا الاعتبار بيع عين فائدة مقام النفع فيقع الملك في النفع و بدله ساعة فساعة ولذا جاز الاضافة الى المستقبل بان قال اجرتك داري غدا فالاجارة في حكم عقود منفردة يتجدد انقضاءها على حسب حدوث المنافع والنفع المنفعة وهي عبارة عن المدة والراحة من دفع الحر والبرد وغيرها كما في غصب النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة تنعقد بما يعقد به البيع من لفظ ماض ونحوه واختلفوا في الانعقاد بلفظ الحال مع النية والى انها تنعقد بالمعاطي كما اذا استاجر قدورا بغير عينها وانه لا يجوز للتفاوت بينهما من حيث الصغر والكبر الا انه لو جاء بقدر زور قبلها على الكراء الاول جاز وهي اجارة مبتدأة بالمعاطي والى انها لا تصح بما لا ينتفع به الا بعد هلاك عينه فلا يستاجر شجرة باكل ثمرها وناقة بشرب لبنها وماء بسقي رضه به كما في المحيط وغيره [ معلوم ] جنسا وقدرًا بما يجبي [ بعوض ] مالي او نفع من غير جنس العقود عليه كسكنى دار بركوب دابة ولا يجوز بسكنى دار للربوا واحترز به عن العارية وراوية بالنفع [ كذا ] اي معلوم قدر او صفة في غير العروض لانه شرط شروط في غيرها [ دين ]

أي مثلي كالمكيل و الموزون و العددي المتقارب [ أو عين ] أي قيمي كالثياب و الدواب و غيرها  
[ و يعلم النفع ] قدرا [ بذكر المدة و ان طالت ] كمكثني سنة أو أكثر [ لكن في ] اجارة [ الوقف ]  
أي الموقوف سواء كان دارا أو أرضا أو غيرها [ لا تصح ] و لا يلزم و يبطلها القاضي [ فوق ثلث سنين ]  
ولو لم يشترط ان لا يواجر أكثر من ثلث و عقد لكل سنة عقدا لكنه كلام مجمل فانه ان شرط  
الوقف ذلك لم يصح و الا فالمختار ان يصح في الضياع و ان لا يصح في غيرها الا اذا كانت المصلحة في  
العدم أو الصحة فانه امر يختلف باختلاف الزمان و المكان كما في المضمرات و من الظن ان مشايخ  
بلغ جوازها نعم جوزها بعض مشايخنا الا اذا خيف دعوي الملكية بطول المدة كما في قاضيان و قال  
بعض المشايخ ان اضطر المتولي في ذلك يرفع الى القاضي حتى يواجرها و قال بعضهم يعقد بنفسه  
عقودا فان الاول لازم انفا و كذا الباقي على الصحيح كما في الظهيرية [ و ] يعلم النفع جنسا [ بذكر  
العمل ] أي عمل متعلق بمحل خاص فانه معترف لنفع المستاجر من ذلك المحل [ كصبغ الثوب ]  
فانه اذا ذكر ثوب القطن أو الصوف مثلا و لون ما يصبغ به عرف جنس النفع و فيه اشارة الى انه  
لا يشترط بيان قدر الصبغ بان يبين انه يجعله في الصبغ مرة أو مرتين حتى يصير مشبعا وهذا اذا كان  
الصبغ مما لا يختلف و الا فيشترط قدره كما اشير اليه في الكافي و ذكر في الاختيار انه يصير معلوما  
بالسمية كما اذا اجار الدابة لحمل شئ معلوم فانه اذا عرف قدر المحمول و جنسه و المسافة صار  
معلوما و الصبغ بالفتح التلوين و بالكسر ما يصبغ به [ و ] يعلم حنما و قدوا [ باشارة ] أي  
بذكر العمل مع الاشارة الى انتهائه [ كنقل هذا ] الطعام مثلا [ الى ثمة ] أي موضع كذا لانه  
اذا عرف ما ينقله مع موضع ينتهي اليه صار معلوما [ ولا يجب الاجرة ] أي اداء الاجرة عينا كانت أو دينا  
و قيل انها راجعة دينا [ بالعقد ] نفسه لانها تنعقد ساعة فساعة وفيه اشعار بان نفس الرجوب قد ثبتت  
بنفس العقد كما في الذرة اني [ بل ] يجب و ثبت الملك فيها [ بتعجيلها ] أي بآداء الاجرة قبل استيفاء  
النفع من غير شرط فلا يستردّها فهي من عطف الجملة بحذف على نحو قوله تعالى و لله يسجد من  
في السموات الى قوله و الشمس و القمر و مثله كثير في التقديم و غيره من الكلام فمن لظن ان فيه  
نسائلا لانه جمع بين الرجوبين في لفظ نعم الاول تأخيرة عن المعطوفات الاتية لان معنى الرجوب  
فيها كما في الاول [ أو ] تحب بسبب [ بشرطه ] أي بشرط التعجيل في العقد لانه امقط حقه [ أو باستيفاء  
النفع ] أي اخذ كله [ أو اتمكن منه ] أي القدرة على النفع في المدة التي ورد عليها العقد في  
المكان الذي اضيف اليه العقد و الاجارة صحيحة كما هو المتبادر و اما اذا كانت فاسدة فقد اشترط  
الاستيفاء و التسليم من جهة المواجر فلو استاجر دابة يوما للركوب خارج المصر الى مكان  
كذا فذهب اليه بالذاهب بعد مضي اليوم بلا ركوب لم يجب شئ كما اذا امسكها في المصر لعدم  
تمكن من الاستيفاء في مكان العقد و كما اذا اشترى عبدا و آجره البائع للخدمة يوما فمضي ذلك



اليوم بلا خدمة لعدم الاستيفاء والتسليم من جهة المواجه كما في المحيط وغيره [ فتجب ] الاجرة [ للدار ] مستأجرة [ قبضت ] ولو بالسخية واخذ المفتاح [ ولم يسكنها ] لانه تمكن من السكنى [ وتسقط ] الاجرة وقيل لا تجب وفي انفساخها خلاف كما في الكافي وغيره [ بالغصب ] اي بان غصب من المستاجر احد عيننا مستأجرة [ بقدر فوت تمكنه ] من النفع ان كلا فكل وان بعضا فبعض [ وللموَجَر طلب الاجرة ] من المستاجر [ للدار والارض ] المستأجرتين مدة معلومة [ لكل يوم ] وان كان القياس في كل ساعة لان اليوم ايسر [ وللداية ] المستأجرة لقطع المسافة [ لكل مرحلة ] ومنزل وعن ابي يوسف اذا استأجر دارا يسكنها شهرا لا يلزمه حتى يستكمل سكنى الشهر و اذا سار نصف الطريق او ثلثه لزمه بحسابه [ وللقصارة ] اي غسل الثوب فانها بالكسر مصدر على قياس مائر الحرف [ والخياطة ] والصباغة وغيرها من الحرف [ اذا تمت ] القصارة والخياطة ونحوها على كل العمل او بعضه بان هرق الثوب قبل اتمام العمل كما ذكره المصنف فمن الظن ان اقوى دليل على وجوب الاجرة بقدر العمل ما في قاضيخان انه اذا قطع الخياط الثوب فمات كان له اجر القطع على الصحيح والاطلاق مشير الى انه لو عمل في بيت المستاجر لم يستحق الاجرة الا بعد التمام لان بعض العمل غير منتفع به كما في التجريد والهداية وقد نقل الكافي عنها بلا انكار وذكره في المحيط عن القدوري ثم قال انه خلاف ما في الاصل فانه قال انه يستحق الحق بقدر العمل وبه صرح الزندريسي والتمرتاشي وفخر الاسلام والمروغيناني وغيرهم فكان فيه روايتان [ وله ] طلبها [ للخبز ] في دارة [ بعد اخراجه ] اي الخبز الدال عليه المصدر [ من التنور ] لانه تم العمل حينئذ وفيه اشارة الى انه يستحق اجرا ما اخذه منه ولو بعضا بحسابه والى انه لو خبز في دار نفسه لم يستحق الاجر بلا تسليم كما اشير اليه في المضمرات [ فاذا احترق ] من غير فعله الخبز كله او بعضه بحيث يفسد ولا ينتفع به آدمي [ بعد ما اخذه ] اي بعد الاخراج منه [ فله الاجر ] تاما [ و ] اذا احترق [ قبله ] اي الاخراج [ لا ] اجر له وان خبز في بيت المستاجر المهلاك قبل التسليم [ ولا غرم ] اي لا ضمان على الخباز [ فيهما ] اي في هذين الاحتراقين لانه امانة عنده واما عندهما فعليه مثل دقيقه بلا اجر وقيمة الخبز مع الاجر ولا ضمان في الملح والحطب كما ذكره القدوري وفي المحيط ان في الاحتراق الاول لم يضمن عندهم [ وللطبخ ] اي طبخ الوليمة اي طعام العروس بقربنة اللام فمن الظن انه تسامح في الاطلاق [ بعد الغرف ] اي بعد جعل المرق في القصاع وفيه اشارة الى انه لو طبخ قدر طعام لصاحبه ليس عليه الغرف للعرف والى ان تسوية الخوان ووضع القصاع واجب عليه على ما قيل كما في الكرماني والى انه لو افسد طعام الوليمة بان اذقه او لم ينضجه ضمن كما في العمادي [ ولضرب اللبن ] في ملك المستاجر مع تعيين اللبن واللبن بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند المحققين وجمع عند الاكثرين ما يتخذ

من الطين و يبني بها [ بعد اقامته ] اي بعد نصب اللبن اذا صب و فلا بعد تشريجه و ضم بعضه الى بعض فان تلف قبل التشريح تلف من مال المستاجر عنده و من مال الاجر عندهما فاذا ضرب في ملك الاجر لم يجب الا اذا عد عليه بعد الاقامة عنده و بعد التشريح عندهما كما في النظم و فيه اشعار بانه اذا ضرب اللبن و اصابه المطر فافسده قبل ان يقيم فلا اجر له و ان عمل في دارة و انما قلنا مع تعيين الملبن لانه لو لم يعين و لهم ملاين يستعمل على السواء فسدت الاجارة فلو لم يكن لهم الا ملبن واحد ازمتعدد لكن يغلب استعمالهم لو احدث منها صحت كما في المحيط [ و يحبس العين ] بالفتح [ للاجر من خلط ] من صانع خلطاً حقيقياً او حكمياً [ ملكه ] اي شيئاً من ماله [ بها ] اي بالعين [ كالصبغ ] فان الصبغ ملك الاخر خلطاً بالعين المستاجر فله حبسها و انما عمم الخلط اشعاراً بانه يحبس كل صانع لعمله اثر في العين سواء كان ذلك الاثر عيناً منصلاً بالعين كالنشا و الغراء و نحوهما او عرضاً ترى و تعين في العين كبياض مرثي في ثوب غسل بالماء و ظهور جلد الرأس بالحق و الكسرى في الحطب و قال بعض المشايخ انه لا يحبس اذا كان الاثر العرض و الازل اصح كما في الزاوي و غيره [ فان حبس ] العين للاجر [ فضاع ] بلا صنعه [ فلا عرم ] عليه لانها امانة [ ولا اجر له ] لعدم التسليم و قال انه يغرم القيمة اما غير معمول بلا اجر او معمول مع الاجر [ بخلاف ] من لم يخلط ملكه بها و لم يحدث فيه اثر من عمله كاللحاح و الغسال و [ الحمل ] بالحاء من الحمل و بالجيم هو مكاري الحمل فانه لم يحبس للاجر اجماعاً و قال ابو يوسف رح في ائتمال ليس له طلب الاجر قبل الوضع لانه من تمام العمل كما في المحيط [ و لمن اطلق له العمل ] بان لم يقيد بيده و قال خط هذا الثوب لي او اصبغه بذرهم مثلاً [ ان يستعمل غيره ] لانه بلا اطلاق رضى بوجود عمل غيره [ فان قيد ] ذلك العمل [ بيده ] او نفقه [ لا ] يستعمل غيره ولو علامه از اجيره و الا فيضمن و ذكر في المحيط انه اذا دفع الى نساج غزلاً لينسجه كراباً فدفع النسيج الى غيره لينسجه فسرق منه ان كان اجيراً فلا ضمان على احد و ان كان اجنبياً ضمن الازل بلا خلاف و لا يضمن الاجنبي عنده خلافاً لهما [ و لاجير المجيء بعياله ] المعلومين فان جهلوا فسدت الاجارة و وجب اجر المثل [ ان مات بعضهم وجاء بمن بقى اجرة بحسابه ] مبتداء خبره لاجير المجيء اي من استاجر رجلاً لينسج الى البصرة و يجيء بعياله المعلومين فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء بمن بقى فله الاجر بحساب من بقى اي فله اجر الذهاب بكماله و اجر المجيء بقدر ما بقي لان الاجر يقابل بنقل العيال لا بقطع المسافة و لهذا لو ذهب و لم ينقل احداً منهم لم يستوجب شيئاً و قال الهندي هذا اذا كانت المؤنة تقل بنقصان العدد اما اذا كانت مؤنة البعض و الكل سواء فيجب الاجر بكماله كما في الكرمانى [ و حامل ] مثل [ كتاب ] مما ليس له مؤنة لكنه لو استاجر للرسالة و لم يرسل اليه او لم يبلغه فله كل الاجر [ او زاد ] مما له مؤنة من عمرو في الكوفة [ الى زيد ] بالبصرة



[ باجر ] معلوم [ ان رده ] اي الكتاب او الزاد [ لموته ] اي زيد او غيبته [ لا شيء له ] من اجرة الذهب والمجيب للزاد بلا خلاف وللكتاب عندهما واما عند محمد رح فاجرة الذهب واجبة سواء شرط المجيب بالجواب ام لا كما في النهاية وغيره فمن الظن انه لا بد من التقييد بالمجيب بالجواب حتى يتأتى خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد والكلام مشير الى انه لو ترك الكتاب ثمه وحب كل الاحرة وهذا اذا لم يشترط المجيب بالجواب والا فاجرة الذهب بالاجماع كما في النهاية وكذا اذا مرق الكتاب ثمه وقيل ينبغي ان لا يجب الاجرة حينئذ لانه اذا ترك ثمه انتفع به وارثه بخلاف ما اذا مرقه كما في الظهيرية [ وصح استيجار دار ودكان ] معد للسكنى وهو كمران معرب عند الجوهري عربي عند ابن الفارس من ركنات المتاع اي بضدت بعضه فوق بعض [ بلا ذكر ما يعمل فيه ] اي بلا ذكر السكنى عند العقد فانه المتعارف [ وله كل عمل فيه ] كالوضوء وغسل الثياب وكهر الحطب ووضع المتاع وربط الدراب هذا في عرفهم واما في عرفنا فله ذلك اذا كان فيها موضع معد له وفيه اشارة الى انه لو قال عند العقد امتاجرت هذه الدار للسكنى لبس له ان يعمل فيها غير السكنى كما في الكرمانى [ سوى موهن البناء ] كالحدادة والقصارة والرحى الا برضاء صاحبه وقيل اريد رحي الماء والثوردون رحي اليد وقيل اريد الكل وقيل اريد رحي يد يضر البساء والا فلا وعليه الفتوى وفيه اشعار بانه يسكن فيها من شاء وان لم يسم في العقد كما في العمادي [ لا ] يصح و يفسد [ استيجار ارض ] صالحة للزراعة مطلقا لان البعض يضر كالذرة والبعض لا يضر مثل البطيخ فلكل من المتعاقدين فسخ هذا الاستيجار الا اذا زرعا ومضت المدة فحينئذ يصح ويلزم المسمى بخلاف سائر الاجارات الفاسدة كما في المضمرات [ حتى يسمى ما يزرع ] فيها من نحو الحنطة والياء مفتوحة ويجوز الضم [ او ] حتى [ يعمه ] اي ما يزرع بان يقول متى ان يزرع فيها ما يشاء او متى ان يزرع كما في النهاية [ و ] حتى [ يكون ] الارض [ خالية عن ] مانع [ الزراعة ] فلو كان فيها رطبة او شجرة او قصب او كرم او غيرها مما لا يسلم الا بضرر ملحقة فالاجارة فاسدة والحيلة ان يبيع هذه الاشياء من المستاجر بثمن معلوم ويتقايضان ثم يواجر الارض او ان يدفعها اليه معاملة ثم يواجر كما في المحيط [ فان استاجرها ] اي الارض [ للبناء او الغرس ] اي لاجل احدهما مدة معلومة [ صح ] ذلك الاستيجار لانها منفعة [ فاذا انقضت المدة ] اي مدة الاستيجار لهما [ سلمها ] اي الارض [ فارغة ] بان يقلعهما المستاجر لانه ليس لهما نهايه فيضر صاحب الارض بابقائها وفيه اشعار بانه لو استاجر للزراعة وانقضت المدة لم يسلم ولا يجب زيادة الاجرة الا اذا ترك بالقضاء او العقد باجر المثل الى زمان الادراك كما في المنية [ الا ] في صورتين فاشار الى الاول فقال [ ان يغرم المجر ] للمستاجر [ قيمته ] اي البناء او الغرس حال كون كل [ مقلوعا ] اي مستحقا للقلع فانه اقل من قيمة المقلو ع كما في الغصب

[و] ان [يتملكه] اي يتملك الموجر كلا منهما وترك هذه الجملة غير مضر ثم شرع في قيد للفعلين فقال [بلا رضا المستاجر] بذلك الغرم والتملك [ان نقص القلع] اي رفعهما [الارض والا] (د) ينقصها [فبرضا] اي فيغرم الموجر القيمة ويتملك برضا المستاجر ثم اشار الى الصورة الثابتة فقال (و) [او] ان [يرضى] الموجر [بتركه] اي البناء او الغرس في ارضه ولو جعل ضمير يرضى لكل من الموجر والمستاجر كان احسن [فيكون البناء او الغرس لهذا] اي المستاجر [والارض لهذا] اي الموجر والاحسن لذا واعلم ان البناء في الدار المستاجرة خلاف ما في الارض المستاجرة فانه لو بني من تراب الدار فان كان من طينة لا يقلع والا يقلع ويغرم قيمة التراب كما في الظهيرية [والرطبة] والكراث ونحوهما [كالشجر] فاذا انقضت المدة يقلع لانه لا نهاية لهما [وضمن] مستاجر بعير حمل عليه كابة وعشرين منا من البر فعطب [الحصة] اي بعضا من سدس قيمته مائة وعشرين درهما مثلا المقابلة [بالزيادة] كعشرين منا من البر [على حمل] بالكسر كاية منا منه [ذكر] عند العقد [ان اطاق] ذلك البعير الحمل و الزيادة جميعا لانه هلك بسبب ثقلهما والثاني غير ما ذون فيه [و] ضمن [كل القيمة ان لم يطق] لان المستاجر حمل عليه ما هو غير ما ذون فيه فلو حمل الموجر عليه بلا مشاركة لم يضمن كما لو حمل المستاجر جوالقا والموجر جوالقا فلو حملا عليه جوالقا واحدا ضمن المستاجر ربع القيمة وفيه اشارة الى انه لو استاجر حمارا ليركب الى مكان كذا فركب وحمل عليه شيئا ضمن قدر الزائد فسئل اهل البصرة ان هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في الثقل وهذا اذا كان ركوبه في موضع والحمل في موضع اما اذا ركب على موضع الحمل فيضمن جميع القيمة وهذا اذا اطاق الراكب والحمل جميعا واما اذا لم يطق فيضمن كل القيمة كما في العمادي وغيره \*

### [فصل \* يفسدها شروط بفسد البيع] كجهالة المدة والاجرة او المعقود

عليه كما في الاختيار وكشرط لا يقتضيه العقد كشرط العشر وكري البهر والابته على المستاجر فان الكل عن الاجراء كما في المحيط [فيجب] عند فسادها [اجر المثل] اي اجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه لزمان الاستئجار كما في وقف الظهيرية ولما كان الاستئجار من جنس اندراهم او الدنانير لا من جنس المسمى ان كان غيره ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يطيب وان كان العيب حراما كما في المنية وفيه اشارة الى انه وجب اجر المثل بالغ ما بلغ سواء كان الفساد لعدم التسمية او لجهالة المسمى او غيره ثم استثنى ما اذا سمى فقال [لا يزداد على المسمى] فان كان مساويا لاجر المثل او زاد عليه فاجر المثل وان كان اقل منه فالمسمى كما في لكرمانى [وصح] ولزم [اجارة دار] وارض [كل شهر بكذا] اي بعشرة دراهم مثلا حال كون تلك لاحارة كائنة [بلا بيان للمدة] اي جملة الشهور كسنة شهر وفيه اشعار بانه لو بين جملة المدة



كعشرة اشهر صح في الكل كما في الكائي [ في واحد ] هو الشهر الاول وقيل في الاشهر الثلاثة الاول كما في  
النهاية وفي ظرف لصح [ فقط ] اي موقوف في الشهور لان كلمة كل للعموم وانه مجهول فاذا تم الشهر الاول  
فلكل منهما فسخ الاجارة بمحض صاحبه وكذا بلا محضه عنده خلافا للطرفين وقيل لا يصح بلا  
خلاف كما في النهاية [ و ] صح ذلك [ في كل شهر ] بعد الشهر الاول حال كونه [ يسكن ] في الدار  
[ في اوله ] اي في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل في الليلة الاولى وهذا اصح كما في المضمرات  
والصحيح احد الطرق الثلاثة اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فسخت الاجارة فيتوقف الفسخ  
الى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ او يقول قبله فسخت العقد رأس الشهر فيفسخ عند اهلل الهلال  
او يفسخ في الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعجل بالاجرة والا فلم يفسخ كل فيما عجل كما  
في النهاية [ وان سمي ] في الاجارة [ اول المدة ] بان قال اجرتها من المحرم [ فذاك ] المسمى  
اول المدة [ والا ] يسم اول المدة [ فوقت العقد ] اول المدة [ فان كان ] وقت العقد [ حين يهل ] بضم  
الياء وفتح الهاء اي يبصر الهلال اي اليوم الاول من الشهر كما في النهاية [ اعتبر الاهلة ] اي الهلال  
فان اللام يرد الجمع الى الجنس كما تقرّر [ والا ] يكن وقت العقد حين يهل الهلال بل في اثناء الشهر  
[ فالايام ] اعتبرت فان استاجرت فعلى ثلاثة اوجه اما على شهر في اليوم الاول منه فيعتبر الشهر  
بالحلال لانه اصل والايام كالبديل او في اثنائه فيعتبر بالايام لانه تعذر الاصل واما على كل شهر  
في الاثناء فيعتبر الكل بالايام بلا خلاف اما عنده فلانه وقع في الاثناء واما عندهما فانما يعتبر  
الاهلة كما ياتي اذا كان آخر المدة معلومة وههنا غير معلومة فيجب اعتباره مما يليه واما على  
شهور معلومة كاثني عشر شهرا اما في اليوم فيعتبر بالحلال نقص او تم او في الاثناء فعندهما  
يعتبر الشهر الاول بالايام ويكمل من الاخر وباقي الشهور بالاهلة وعنده يعتبر الكل بالايام  
كما في المحيط والذخيرة وغيرهما فعنده كل شهر ثلثون يوما والسنة ثلثمائة وستون وعندهما  
يعتبر ما بقي من الشهر الاول مع الاخر ثلثين يوما والبواقي احد عشر شهرا هلاليا كما في الحقايق  
وغيره فالسنة عنده عديدة لا شمسية ولا قمرية وعندهما قمرية لا غير والمختار مذهب الامام فانه لو  
أجر في عاشر ذي الحجة فالسنة تتم على عاشر ذي الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والا  
يلزم تكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية احدهما في اول المدة والثاني في آخرها هذا حاصل  
ما ذكره المصنف فمن الظن ان الظاهر ان هذا الاستنكار اي التكرار انما يتم في السنة القمرية واما  
اذا اعتبرت السنة بوجه آخر فرمما يجب تكرره وان ذلك الاستنكار على ما ذكره الامام النزم واقوي  
حيث يتكرر فيه العيد و ايام التشريق قطعا وايضا مثل هذا الاستنكار يتوجه على ما ذكره من  
الحق المختار وايضا لا يستقيم اطلاق ان الشهر الاول عندهما يعتبر بالايام ثلثين يوما انتهى  
فهذه خمسة اشكال على كلام المصنف منشأها عدم الاطلاع على مرادة بما بينا ينحل الكل فتأمل

[ كَالْعِدَّة ] فان الايقاع اذا كان حين يهل الهلال يعتبر شهر العدة بالاهلة ناقصة كانت او كاملة وهذا بلا خلاف واداك كان في اثناء الشهر ففي حق تغريق الطلاق يعتبر بالايام انفاذا وكذا في حق انقضاء العدة عنده واما عندهما فيعتبر شهر واحد بالايام وشهران بالاهلة كما في طلاق المبسوط وذكر في النهاية نقلا عن اجارة المبسوط ان العدة في هذه الصورة يعتبر بالايام اتفاقا وقد مر مستوفى [ و ] صح [ اجارة الحمام ] فيجوز اخذ الحمامي الاجرة ويكرمه بعض العلماء لانه شر ثبت بأشارته صلى الله عليه وسلم وكرة بعضهم اتخاذه للنساء لانه قلما يخلو اجتماعهن عن فتنة والصحيح انه لا باس باتخاذه للرجال والنساء جميعا للضرورة كما في الكرمانى ولا اعتبار للجها له مع اصطلاح المسلمين كما في الاختيار [ و ] كذا اجارة [ الحمام ] فيجوز اخذ الاجرة عليه لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اجرة والنهي الوارد عنه للانفاق لما فيه من الخماسة [ والظئر باجر معين ] لانه عقد على منفعة هي تربية الصبي والبن تابع وقيل عقد على اللبن لانه المقصود والخدمة تابعة والاول اقرب الى الفقه كما في الهداية وهو الاصح كما في الكافي لكن السرخسي قال ان الثاني اصح لانه لو كان اللبن نبعلا لم يستحق اجرا فمن رده فهو على هذا كذا كالحبي يغلب الف ميت وتمامه في النهاية وفيه شعار بان طعام الظئر وكسوتها على الظئر الا اذا شرط في العقد كما في المحيط وانه صح استيجار الظئر الكافرة والفاجرة كما في المصمورات لكن نهى عن ارضاع الحمقاء فان الرضاع يغير الطباع كما في تفسير الزاهدي [ و ] صح استيجارها مدة معلومة [ بطعامها وكسوتها ] وان لم يوصف كل منهما وحينئذ وجب الوسط منهما وقال لا يصح اذا لم يوصف والاول الاستحسان وفيه اشعار ما بانه اذا استاجر بن را هم او مكيل او موزون لا بد من القدر والوصف واذا استاجر بالثياب فلا بد من شرائط السلم كما في المحيط [ ولزوج وطيعها ] اي الظئر الموجهة وان خيف الحبل لانه حق ثابت بالنكاح لا يبطله الاجارة [ لا ] يجوز وطيعها [ في بيت المستاجر ] الا باذنه لانه ليس له ولاية الدخول في ملك الغير فعلى هذا لا يجوز الوطي في المرهون [ وله ] اي للزوج في [ نكاح ظاهر ] مشهور بين الناس [ فسئها ] اي اجارة الظئر وان لم يكن ممن يلحقه عار بارضاعها او خيف موت الصبي بان لا ياخذ لبن غيرها كما في المحيط [ ان لم ياذن ] بالاجارة [ لها ] اي الظئر لانه يتصور بها [ لا ان امرت بنكاحه ] اي لا يغسئها ان كان لها زوج مجهول لا يعرف زوجته الا بقولها [ ولاهل الصبي فسئها ] ان مرضت او حبلى [ لا ] لان اللبن يفسد بالمرض والحبل وفيه اشعار بان الظئر والمسترضع لا يغسئانها بلا عذر ككونها بينة الفجور او سارقة او سيئة الخلق او ممتنعة عن السفر بهم او ان لا ياخذ ثديها او يتقيا المسن او لا تكون معروفة بالظئورة وكان هذا اول اجارة لها او يتكثر ايذاؤهم لها كما في المحيط [ وعليها غسل الصبي ] و [ غسل ] ثيابه [ من النجاسة ] لا الدرن كما في الكرمانى [ و اصلاح طعامه ] اي مضغه او طبخه [ ودهنه ] بالفتح ويجوز الضم على نحو علفتها تبنا وماء باردا والمعنى على



التقديرين استعمال الدهن وفيه اشعار بانه ليس عليها ثمن ما يعالج به الصبي كالريحان و الدهن  
وهذا في عرفنا دون عرف الكوفية [ وعلى ابيه ] الحي [ الاجر ] اي اعطاء الاجرة على هذه الافعال  
للظئر فلو مات الاب فعلى الوصي من مال الصبي فلا يبطل الاجارة بموته وقال ابو بكر البلخي انها  
تبطل اذا كان للصبي مال [ و ] عليه [ ثمنها ] اي ثمن نحو الصابون و الثياب و الطعام و الدهن  
للعرف و لا يخفى انه مستدرك بالاشعار السابق [ فان ارضعه بلبن شاة ] اي صب في فيه لبن شاة  
مثلا فلو صبت لبن نفسها فيه لم يستحق الاجرة كما في الكفاية و غيره [ او غذته بطعام ] من الغذاء  
او التغذية كلاهما بمعنى التربية [ ومضت المدة فلا اجر ] لها لان هذا لا يسمى ارضاعا فان جمده  
الظئر فالاعتبار ليمينها و ليمينتهم وان اقام كل بينة فيبينتها وهذا اذا شهدوا انها ارضعته بلبن شاة  
و ما ارضعته بلبن نفسها فلو اكتفى بالنفي لم تقبل لانها شهادة على النفي بخلاف الاولى فان النفي  
فيها دخل في ضمن الاثبات كما في المحيط [ ولا تصح ] و تبطل الاجارة عند المتقدمين [ للعبادات ]  
اي لكل عبادة غير واجبة فلو كانت على امر مباح كتعليم الكتابة و النجوم و الطب و التعبير جازت  
بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او المفتي واحدا فانها لم تصح بالاجماع  
كما في الكرمانى و غيره [ كالاذان و الامامة ] و التذكير و التدريس و الحج و الغزو و العمرة [ و تعليم  
القرآن ] و الفقه و قرآتهما و انما لم تصح لقوة الرغبات و الاستغناء بالعطيات من بيت المال [ و يفتى  
اليوم ] اي يفتى المتأخرون [ بصحتها ] اي الاجارة لهذه العبادات لغتور الرغبات ولانه لا يكون  
لهم حظ من بيت المال فلو امتنع الاب من المرسوم الى المعلم مثل ما يقال ( بمشئى و عيى )  
و غيرهما حبس على ذلك فلو اريد ان يصح على قول الكل فيستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر  
بالتعليم و تمامه في الخلاصة و المضمرات [ ولا ] تصح [ للمعاصي كالغناء ] بالكسر و المد  
( سرود گفن ) كما في الكرمانى و تفصيله في الكراهية [ و النوح ] اي النوبة بان يبكي عليه و يعد  
محاسنه لانه صلى الله عليه وسلم قال كان ابليس اول من ناح و اول من تغنى كما في الكرمانى وفيه  
رمز الى انها تبطل للهو و المزامير و الطبل و غيرها و كذا تحت الاصنام و زخرفة البيت بالتمائيل  
و لو استاجر رجلا لينحت له طنورا او بربطا يطيب له الاجر الا انه ياثم في الاعانة على المعصية كما في  
المحيط و لو استاجر مشاة لتزيين العروس لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير  
شرط و لو استاجر رجلا ليكتب له غناء بالفارسية او العربية طاب له الاجر و كذا لو كتب لامرأة  
كتبا الى احبتها باجر كما في الظهيرية و لو استاجر لكتابة تعويد السحر يجوز اذا بين الكاغذ و الخط  
كما في المنية [ ولا لعصب التيس ] بفتح العين و يكون السين المهملتين اي نزل الذكر على الانثى  
واعطاء الكراء على النزول لانه حرام بالسنة و العصب ضرب الفحل و اعطاء الكراء عليه و التيس في  
الاصل الذكر من الظباء و المعز و الوعل كما في القاموس [ ولا اجارة المشاع ] فيما يقسم و لا يقسم عند

ابي حنيفة وزفر رح واما عندهما فيجوز وعليه الفتوى وطريق الجواز على قول الكل ان يباحقها حكم  
حاكم لبصر متفقا عليه او حكم حكم ان تعدل المرافعة او عقد الاجارة على الكل ثم يفسخ فيما يراد لان  
الشروع الطاري لا يفسدهما بالاجماع كما لو مات احدهما او استحق بعضها فانها تبقى في الباقي كما في  
المضمورات وذكر في النوادر عن ابي حنيفة رح انها تبطل في النصف الباقي كما في المحيط وفيه اشعار بان  
الشروع المقارن مانع للانعقاد فلا يجب الاجرا صلا على ما قال بعض المشايخ والصحيح انها تنعقد فاسدة  
فيجب اجر المثل كما في العمادي وعنه ان الشيوع المقارن غير مفصل كما في الخلاصة [ الامن الشريك ]  
فانها جائزة بالاتفاق في ظاهر الرواية وعنده انها لا تجوز ولو اجر البناء دون الارض لم يجز وفي  
النوادر يجوز وبه ائتي امو على النسفي وكذا لو اجر البناء ملكا والعروة وقف او ملك لآخر وقيل  
يجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة والاولى للشريك فان كلمة من زيادة عامية كما ذكره المطرزي  
[ ولا اجارة الرحي ] حجر يطحن به او بيت فيه الحجر يكتبه بالالف ايضا [ ببعض دفيقه ] اي  
الرحي فيفسد استيجار رجل رجلا او رحي او ثورا ليطحن به هذا البر بقفيز منه او بنصف او ثلث  
منلا من دقيق هذا البر لان المسمى غير مقدور التسليم عند العقد ويسمى هذا الاستيجار بقفيز  
الطحان بالفتح والتشديد ( آسيابان ) اقتفاء بالخبز وفيه اشارة الى انه لو جعل البديل شيئا من البر  
او الدقيق بلا اضافة لكان صحيحا لوجوبه في الذمة [ و ] لا يصح [ نحوه ] مما هو في معنى قفيز  
الطحان كما اذا استاجر رجلا لينسج غزله ببض منه فانه فاسد خلافا للمشايخ بلخ او حمل الطعام على دابته  
بنصفه او دفع ارضا ليغرس فيها اشجار من عند نفسه على ان الارض والاشجار بينهما فان للمدفوع  
اليه اجر المثل مع نصف قيمة الاشجار وللدافع الباقي او دفع الى آخر بقرة بالعلف ليكون الحادث  
بينهما فان الحادث كله لصاحب البقرة وعليه اجر المثل و ثمن العلف فلو باع الصاحب نصفها من  
المدفوع اليه و ابراه عن الثمن كان الخارج بينهما الكل في المحيط [ ولا ] يصح وبفسد في الاجارة  
عنده و يصح عندهما [ الجمع بين الوقت والعمل ] لجهالة ان العقود عليه العمل او المنفعة وان  
ذكر الوقت قد يقتضيها والمتبادر ان يكون العمل مبيعا المقدار معلوما فلو لم يبين صح لانه لجهالة  
كانه لم يذكر الا الوقت كما اذا يكارى رجلا يوما الى الليل ليبني بالاجر والجص وعنه في المبين اذا  
قال في اليوم جاز بخلاف اليوم بالنصب كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه  
يذكر احدهما مع الاجرة ثم العقد والباقي للتعجيل او تعيين العمل كما اذا قال استاجرتك اليوم  
بدرهم على ان تخبز لي هذا القفيز من الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر  
الاحرة لم يصح لانه لم يتعين احدهما للمقابل بالاحرة كما اذا قال استاجرتك لتخبز لي هذا القفيز من  
الدقيق اليوم بدرهم او استاجرتك اليوم لتخبز لي هذا الدقيق بدرهم كما في الكرماني وان ذكر



الاجرة او لا ثم العمل بان قال استاجرتك بدرهم اليوم على ان تدري هذا الكرس لم يصح لان ذكر  
الاجرة انما يحتاج اليه بعد العمل كما في المنية \*

[ فصل \* الاجير ] هو المستاجر بفتح الجيم كما في المفائس من اجرت الاجير

مواجرة اي عقدت معه عقد الاجارة كما في الرضي او من اجرت زيدا اي اعطيته اجورته فهو فعيل بمعنى  
مفاعل بالفتح او فاعل ومن الظن انه بمعنى مقعول او مفاعل بالكسر فانه سماعي [ المشترك ] صفة الاجير  
احتراز عن الخاص فالانساب العام وقد يقال اجير المشترك بالاضافة على ان يكون المشترك مصدر  
او اختلف المشايخ في الفاصل بين القسمين فقل هو من [ يستحق الاجر ] اي الاجرة [ بالعمل ] لا  
بتسليم النفس فالمعقود عليه في المشترك هو العمل المعلوم ببيان محله [ وله ان يعمل للعامة ] اشارة  
الى قول آخر وهو من يقبل العمل من غير واحد [ كالقصار ونحوه ] من الجزار والخرار والصباغ  
والحمامي والراعي وغيره من المحترفين [ و ] حكمه انه [ لا يضمن ] عند ابي حنيفة رح  
والحسن والزفر وهو القياس [ ما هلك ] من المال بلا صنعه [ في يده ] سواء امكن له التحرز عنه  
كالسرقه والغصب او لا كالحرقيق الغالب والغارة الغالبة وقالوا ان امكن التحرز عنه فضمن من قيمته  
قبل العمل بلا اجر وبعده معمول بلا اجر وغير معمول بلا اجر وبقولهما اخذ الفقيه والفتوى على قوله  
كما في المضمرات الا ان المتأخرين افتوا بالمصلح على نصف القيمة كما في الكرماني وغيره وقال الزاهدي  
على هذا ادركت مشائخنا بخوارزم [ وان شرط عليه ] اي ذلك الاجير [ الضمان ] وقال الفقيه  
ابوبكر رح انه يضمن حينئذ والى الاول مال الفقيهان ابو جعفر و ابو الليث رح وعليه الفتوى  
كما في الذخيرة [ بل ] يضمن [ بعمله ] ما هلك من حيوان وغيره بعمله عملا غير ما ذون فيه كالدق  
المخرق للثوب كما في المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف العمل به فمن الباطل ما ظن  
انه بطل تفسير المصنف بما في الكافي ان قوة الثوب ورقته مثلا يعرف بالاجتهاد فامكن التفثيد بالمصلح  
وبه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج او ريح و صدم جبل او نحوه لم يضمن [ الا الادمي ] اي  
لكن الادمي لم يضمن الاجير بهلاكه بالعمل [ ان لم يتجاوز ] العمل [ المعتاد ] فلو غرق او سقط  
من المد او السوق لم يضمن فمن الظن ان الاستثناء قاصر لدلالته على ان البزاع يضمن بعمله المعتاد  
وان تغيرة العمل يابى عنه الاستثناء والشرط نعم يشكل ما في العمادي انه لو فصل عبدا او غلاما طلب  
الفصل منه فمات بسببه كان قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة الفصاد [ والاجير الخاص ] يسمى  
باجير الواحد بالاضافة اي اجير المستاجر الواحد بالسكون و جاز الفتح يقال رجل وحل بفتحتيين اي منفرد  
كما في المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال [ يستحق ] الاجر [ بتسليم نفسه ] الى مستاجر واحد  
او اكثر ولذا اطلق فلو استاجر رجلان او ثلثة رجلا لرعي غنم لهما او لهما خاصة كان اجيرا خاصا  
كما في المحيط وغيره [ مدء ] اي الاستبجار مع القدرة على العمل [ وان لم يعمل ] لكن لا يمتنع

عنه فلو امتنع لم يستحق الاجر ثم اشار في ضمن المثال الى قول آخر في تعريفه على طريق الاجير المشترك وهو من يتقبل العمل من واحد اي حقيقي او حكمي كما مر فقال [كلاجير لرعي الغنم] اي كلاجير مسانه لرعي غنم لهذا المستاجر لا غير بقريئة المقام واللام في الموضعين فمن الظن انه تمثيل قاصر لتترك الشهر ولو قدر الشهر بعد الغنم لم يكن مثالا للمشارك كما ظن فان المعني كلاجير لرعي غنمي شهرا وهو مثال للخاص كما في المحيط وغيره نعم لزم ذلك الاجر على هذا بعد العمل وعلى ما قلنا اولا بعد الوقت والا فسد الاجارة عنده كما مر [و] حكمه انه [لا يضمن] بالاجماع [ما هلك] من غير صنعه [في يده] كما اذا سرق [او بعمله] كما اذا مد السفينة وغيرها مما ذكرنا في المشترك الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد كما اذا ضرب شاة ففقأ عينها او كسرها فانه يضمن [وان ردد] المستاجر [الاجر بترديد العمل] كما اذا قال ان خطته فارسيا فلك درهم وان روميا فدرهمان وان يزديا فثلثة [يجب اجر ما عمل] فان خط فارسيا فدرهم لوجوب الاجر بالعمل وكذلك الحكم في الصبغ بزعفران والعصفر والورس وكذا في السكنى في هذه وهذه وهذه وفي المسافة الى سمرقند وبشارا وخراسان ولم يجز الزيادة على الثلثة كالبيع فالاطلاق لا يخلو عن شيء [وان ردد] المستاجر [في عمله اليوم او غدا] كما اذا قال ان خاطه اليوم فله درهم وان غدا فنصف درهم [فله] اي الموجر [ما سمي] من درهم [ان عمل اليوم] فيصح الشرط الاول عندهم [و] له [اجر مثله ان عمل هذا] فلا يصح الشرط الثاني خلافا لهما فيجب ما سمي من نصف درهم عندهما ولو خاطه في اليوم الثالث فأجر المثل عندهم [ولا يجاوز] اجر المثل [المسمى] اي نصف درهم وان كان الاجر اكثر منه وفي الجامع لا يجاوز الدرهم ولا ينقص عن نصف درهم والاول الصحيح لان الاجارة فاسدة والمسمى في الغد نصف درهم هذا اذا جمع بينهما واما لو اقتصر على اليوم وخاطه في الغد فأجر المثل عندهما واما عنده فلقايل ان يقول باجر المثل او بلا اجر وتمامه في المحيط [ولا يسافر بعبد مستاجر للخدمة الا بشرطه] اي لا يخرج الى السفر عبدا استاجره للخدمة الا اذا اشترط ذلك وقت العقد لان خدمة السفر اشق وفيه رمز الى انه يخرج الى القرى وافنية البلد والى انه له ولاية الاستخدام في انواع الخدمة وذا من السحر الى ما بعد العشاء والى انه لا يضرب وطعامه على صاحبه كما في الظهيرية وما ذكر اولي مما في بعض النسخ من قوله ولا يسفر بالكرم فان مجيئ التلافي منه قد منعه صاحب ايضاح المفصل \*

[فصل \* تفسيخ] الاجارة جوازا [بعيب] قديم او حادث [اخل بالنفع]

من المستاجر فلو انهدم حائط من الدار او اعور الغلام بلا اخلال لم يفسخ كما في قاضيخان [كدبر اداية] المستاجرة بالفتح اي جرح ظهرها او خفها كما قال ابن الاثير ويدخل فيه نكح الالبانة ومرض بعد وانقطاع ماء الرحم والصنعة وفيه اشارة الى انها لا تفسخ بالعيب وقيل تفسخ والاول اصح



كما في الاختيار والى انه لا يشترط فيه القضاء والرضاء فينفرد به المستاجر ولو بعد القبض كما في العمادي والى انه لا يشترط حضور المالك كما في المضمرات وذكر في الصغرى انه شرط بالاجماع [فلو انتفع] المستاجر [بالمعيب] في مدة الاجارة [او ازيل العيب] كما اذا بنى الدار المهدومة او زال العيب [سقط خياره] ولزم بدله [و] تفسخ [بختيار الشرط] قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استاجر دكانا شهرا على انه بالخيار ثلاثة ايام يفسخ فيها فلو فسخ في الثالث منها لم يجب اجر اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار كما في الحصر وفيه اشعار بانه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا للطرفين والاول المختار وقيل للمفتي الخيار في ذلك كما في المضمرات [و] تفسخ بخيار [الردي] فلو استاجر قطعات من الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضها فله فسخ الاجارة في الكل وفيه اشعار بانه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء ولا الرضاء وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط [و] يفسخ [بالعذر] دفعا للضرر وفيه اشارة الى انها لا تنفسخ بالعذر وقيل تنفسخ والى الاول ذهب عامة المشايخ وهو الصحيح كما في الكافي والى انه ينفرد به صاحب العذر كما في الاصل لكنه الصحيح انه لا يفسخ بلا قضاء او رضاء وقيل انه يفسخ بدونهما في عذر ظاهر فلا يفسخ بالدين كما في التمر تاشي [وهو] اى العذر [لزوم ضرر] وهو نقصان احد المتعاقدين بدنا او مالا [لم يستحق] ذلك الضرر [بالعقد] ولم يلزم به [كسكون] اى مثل قلع السن الصحيح في صورة زوال [وجع ضرر استوجر لقلعه] اى استاجره به فانه يفسخ للزوم ضرر القلع [و] مثل الحبس بالدين [في لحوق دين] من جنس النفقة او غيره بعبان او بيان [لا يقضي] ذلك الدين بشيىء [الا بثمن ما اجر] الموجر من نحو العقار المستاجر فانه يفسخ لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع فيفسخ الاجارة كما في قاضيخان [و] مثل [سفر مستاجر عبد للخدمة مطلقا] بلا تقييد بمصر [او] للخدمة [في مصر] فان المولى يتضرر بمشقة السفر والمستاجر بتهية السفر وفيه اشارة الى اشتراط تحقق السفر فان انكراه الموجر استغفر القاضي عن من يسافر معه وقيل يثبت بثيابه للسفر وقيل القول فيه للموجر وقيل للمستاجر فيحلف بالله انك عزمتم على السفر وبه اخذ الكرخي والقنوري والى ان سفر الاجر لبس بعذر والى ان سفر مستاجر دار للمكنى عذر الكل في المحيط [و] مثل [افلاس مستاجر دكان] مثلا [ليسحرفيه] فانه عذر للافضاء الى اداء بدل الاجارة بلا تجارة وفيه رمز الى ان لحوق الدين عذر بالطريق الاولى والى ان ضيق الدكان لبس بعذر ككساد السوق وفيه خلاف كما في المسية [و] مثل افلاس [خياط استاجر عبدا ليخيط] معه [فتترك عمله] وفيه دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فانفس لم يكن عذرا لانه يتيسر بالابرة والقراض والى انه لو ظهر خيانتة فامتنع الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذرا لكل حق الدين كما في المحيط [وبداء مكنى الدابة عن سفرة] اى مثل انقلاب راي مستاجر الدابة من السفر الى الحضر عند العقد او بعده ولو في الطريق وفيه

ومن ان بدأ قلع السن و هادم الدار من القلع و الهدم عذر و البدء بالمد في الاصل و اري  
 مصدر بذاله اي نشا فيه راي و هو ذر بدوات و الاكتراء الاستيجار [ بخلاف ] مثل [ بدا المكاري ]  
 اي اجر الدابة فانه ليس بعذر لجواز ان يبعث اجيرا او تلميذا فلو مرض المكاري كان عذرا و عليه  
 الفتوى [ و ] بخلاف [ ترك خياطة مستاجر عبد ليخيط ] معه [ ليعمل ] ظرف ترك [ في الصرف ]  
 فان ذلك الترك ليس بعذر لا مكان ان يخيط العبد في جانب منه و يعمل في الصرف في آخر و فيه  
 اشعار بانه اذا استاجر دكانا للخياطة فاراد ان يتركها و يشتغل بعمل آخر كان عذرا كما في الهداية [ و ]  
 بخلاف بيع [ ما اجرة ] اي اذا باع الاجر الموجه من المشتري لم يكن البيع عذرا لان المستاجر لم يتضرر  
 و فيه اشارة الى انه لو باع باذنه لم يفسخ و ان يعتبر في حق الفسخ لم اعتبر في حق الحبس فلا ينزع  
 من يده حتى يصل اليه ماله و الى ان البيع بلا اذنه نافذ في حق الاجر و لا يمتري فلا يحدد البيع  
 بعد فسخ الاجارة و هو الصحيح كما في المحيط [ و تنفسخ ] الاجارة بلا فسخ [ بموت احد العاقدين ]  
 اي احد من الاجر و المستاجر او من الاجرين او المستاجرين اذا الاجارة تنعقد ساعة فساعة فيتوقف  
 على حيوتهما و فيه اشارة الى انه لو مات احد الاجرين او المستاجرين انفسخ العقد في حصته دون السي  
 كما في الكافي و قد يقدر استثناء الضروريات فمن الظن انه ينتقض بما اذا مات المكاري في الطريق فانه  
 لا ينفسخ حتى لا يبلغ مامنا وكذا اذا مات المزارع المستاجر لارض للزراعة نعم يشك بما اذا مات  
 المعقود عليه كدابة معينة فانه ينفسخ حال كونه [ قد عقد لها لنفسه فان عقد ] احد العاقدين  
 الاجارة [ لغيره فلا ] ينفسخ لبقاء العاقدين حقيقة [ كالوكيل ] اجرا او مستاجرا و فيه اشعار بانه  
 لا ينفسخ بموتهما اذا كانا وكيلين للاجر و المستاجر كما في فاضل بن [ الوصي ] والاب والقاضي [ و متولى  
 ارفف ] ولو موقوف عليه [ ولو قال ] ملك [ لغاصب دارة ] منه [ فرغها ] اي فاخرج من داري  
 [ و لا ] يفرغ [ فاجرتها كل شهر بكذا ] اي فهي عليك كل شهر بماية [ فسكت ] الغاصب [ و لم  
 يفرغ ] دارة [ يجب المسمى ] لانه رضي بالاجارة بطريق التعاطي وفي اضافة الدار اشعار بانه مقربا منها  
 ملك الغاصب منه فلو جحد و قام المغصوب منه اليه و لو بعد سنة انصاه يقضى بالدار بلا اجر  
 على الغاصب [ و صح ] اربعة عشر عقدا مضافة الى الزمان المستقبل [ لاجارة ] مثلا ان يقول في  
 ذي الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى سنة لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة و فيه  
 اشعار بانه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجيئ ذلك الوقت و لم يجز فلو عجل بالاجرة يملك وفي  
 رواية جاز فلم يملك بالتعجيل و الفتوى على الاول و بانه لو باع قبل ذلك صح البيع و عليه الفتوى  
 و بانه لو علق و قال في وسط الشهر اذا جاء رأس شهر كذا فقد اجرتك لم يحز كما قال ابو القاسم الصغار  
 و ذهب الفقهاء ابو الليث و ابو بكر الاسكاف انه جاز الكل في فاضل بن و الفرق ان الاضافة تنعقد  
 سدا بخلاف التعليق لا ترى انه لو قال لله على ان اتصدق بدارهم عدا فعجله جاز و لو ان فعلت



كذا فدلّ على ان اتصدق بدرهم لم يجوز وتمامه في الاصول [ و ] صح بالاجماع [ فسخها ] كما اذا قال فاسختك هذه الاجارة رأس الشهر الاتي و لو قال اذا جاء رأسه فقد فاسختك لم يجوز وقال السرخسي جاز والفتوى على الاول كما في قاضيخان وعن صاحب المحيط انه لا يصح اجماعا كما في العمادي [ والمزارعة والمسافة ] كما اذا قال دفعت اليك هذه الارض او الاشجار للمزارعة او العمل فيها بعد شهر من هذا الوقت [ والوكالة ] كما اذا قال بع عبدي غدا فانه يصير وكيل لا يصح تصرفه الا بعد الغد واختلف في العزل قبله وصح الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما في العمادي [ والكفالة ] بان قال كفلت بنفس فلان غدا [ والمضاربة ] كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ما صارت العشرة عشرين اعمل به مضاربة بالنصف فانه لم يصر مضاربة الا عند صيرورتها عشرين درهما [ والقضاء والامارة ] اي تفويضها كما اذا قال الوالي لزيد كن قاضيا او اميرا في بلد كذا غدا وفيه اشعار بان التحكيم لم يصح مضافا وعليه الفتوى كما في الخلاصة [ والا يضاء ] اي جعله وصيا [ والوصية والطلاق والعتاق والوقف مضافة ] اي مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضي هذه موفوفة غدا ويصح العارية والاذن في التجارة مضافين كما في العمادي وفيه اشعار بانه لم يصح تعليق كل منها وقد صح تعليق المزارعة والمسافة كما في النهاية وينبغي ان يكون لا يصح فسخ كل منهما غير الاجارة مضافا [ لا ] يصح [ البيع ] اذا عقد مضافا كما اذا قال بعنتك عبدي غدا [ واجازته ] اي البيع اذا عقد فصولي كما اذا قال اجزت البيع غدا [ وفسخه ] اي البيع ولو بيعا جازا فلما قال احد العاقلين فسخت البيع بعد مضي ستة اشهر لم يصح الفسخ كما في العمادي [ والقسمة ] فلم يصح اقتسمت غدا هذه الدار على كذا [ و ] على هذا [ الشركة والهبة والصدقة والنكاح والرجعة والصلح عن مال ] بخلاف الصلح عن غير المال كرم عمد [ و ابراء الدين ] اي من الدين كما اذا قال ابرأتك غدا عما لي عليك ولا يصح العفو عن القصاص مضافا كما في العمادي وفيه اشعار بانه تعليق كل منهما مضافا كما في النهاية وانما آخر البراء رمزا الى رعاية حسن المختتم فانه لغة الفصل \*

## \* [ كتاب العارية ] \*

او رد بعد الاجارة مع اشتغال كل على التملك لا نخطاطها من جهة العوض [ هي ] اي العارية بالنشيد وقد يخفف منسوبة الى العارفان طلبها عيب على ما قال الجوهري وابن الاثير ورد الراغب وغيره بان العاريائي والعارية واوية على ما صرحوا انفسهم به وفي المبسوط وغيره انها من العرية تملك النمار بلا عوض ورده المطرزي وغيره بالمشتقات استعارة منه فاعارة واستعارة الشيع على حذف من الصواب ان المنسوب اليه العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون من التعاور والتناوب وان يكون الياء لا المعني النسبة كالكرسي ذكره الزاهدي وشريعة [ تملك نفع ] من عين مع بقائها احتراز عن

قرض نحو الدراهم وعن البيع و الهبة ورد للذهب الكرخي اباحة الانتفاع بملك العين فان المستعير لا يوجرها و الاجارة جائزة فيما يملك بلا عوض لانه يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به و المباح له لا يملك ان يبيع غيره كما في المبسوط [ بلا عوض ] احتراز عن الاجارة و لا ينتقض بهبته حق المرور فانها العارية دون الهبة لانها لم تكن الا تمليك العين و فيه اشعار بان العارية تصح بالتعاطي و لا يشترط الايجاب و القبول جميعا كادل عليه قوله [ وتصح ] العارية [ باعرتك ] ارضى اي جعلتها عارية لك لكن في المضمرات ان اركانها الايجاب و القبول و شرطها القبض [ و منحتك و اطمعتك ارضى ] اي اعطيتك ما حصل من ارضي فان المنح في الاصل ان يعطي رجل رجلا ناقة او شاة ليشرب اللبن ثم يرد على انه اضيف الى ما ينتفع به مع بقاء عينه فلو اضيف الى ما لا ينتفع مع بقاء عينه كالدرهم لكان هبة كما في الاصل [ و حملتك على دابتي ] اي اركبتك عليها فان الحمل هو الراكب [ و اخذمتك عبدي ] اي اذنته لاستخدامك [ و داري لك سكني ] مصدر بمعنى الإقامة او اقم بمعنى الاسكان حال اي مسكنة او تميزاي ملكت داري لك سكني و ملكت سكنها لك [ و ] داري لك [ عمري ] ظرف اي مدة عمري او مصدر من اعمرت كما مر في الهبة [ سكني ] تمييز و تفسير للتنصيص على العارية [ و يرجع المعير ] عن العارية المطلقة او المقيدة [ متى شاء ] اذا لم ينقلب اجارة والا فلا يرجع كما اذا استعار زقا و جعل فيه زيتا فاسترد في الصحراء فانه لا يرجع وله اجر مثله الى موضع يجد فيه زقا وكذا لو استعار امة لتوضع ابنه فتعود و صار بحيث لا يأخذ ثدي غيرها فانه لا يسترد وعليه اجر منزل خادمته الى ان يعظم كما في المغني و غيره [ و لا يضمن ] العارية بالضم [ بلا بعد ] من المستعير [ ان هلك ] العارية ولو بشرط الضمان فلو وقع قصاع الحمام او كوز الفقاع من يده و انكسر لم يضمن كما لو سرق منه مستعار بين يديه و هو نايم قاعدا او مضطجعا و هو في الحصر فيضمن لو سرق منه نائما مضافا كما في المحيط [ و لا توجر ] العارية و ان لم يختلف استعماله [ فان آجرها ] المستعير [ فعطبت ] بالكسر اي هلكت في يد المستاجر بلا تعد [ ضمه ] اي المستعير [ المعبر ] بالمثل في المثلي و القيمة في القيمي قيمة ساعة العارية كما في شرح الطحاوي [ و لا يرجع ] المستعير فيما ضمنه المعير [ على احد ] اي المستاجر لا غير فلا فائدة في انكرة العامة [ او ] ضمن المعير [ المستاجر و يرجع ] المستاجر [ على موجرة ] المستعير [ ان لم يعلم ] المستاجر [ انه ] المستاجر [ عارية ] في يد الموجر فان علم بذلك لم يرجع لعدم الغرور و كان الاجرة للموجر المستعير لكنه يتصدق به عند الطرفين كما في المغني [ و يعار ما اختلف استعماله ] من العارية كالشوب للبس و الدابة للركوب [ او لا ] يختلف كالدابة للسكنى و الدابة للحمل [ ان ه يعين ] المعير [ منتفعا به ] اي من ينتفع بتلك العارية [ و ] يعار [ ما لا يختلف ] استعماله [ ان عين ] منتفعا به فلا يعار ما اختلف استعماله ان عين و في الاكتفاء اشعار بان المستعير لا يملك الابداع من الاجسي و هو الصحيح كما في النهاية



[ وكذا ] أى مثل المستعار [ الموجر ] بالفتح في جريان الصور الأربع فيعار الموجر ان لم يعين منتفعا وما لم لا يختلف استعماله ان عین [ فمن استعار دابة ] مطلقا [ واستأجرها مطلقا ] بلا تعيين الحمل والركوب والحامل والراكب وغيرها من انواع الانتفاع [ يحمل ] كل من المستعير والمستأجر نفسه الدابة [ ويعير ] كل الدابة [ له ] أى للحمل [ ويركب ] كل غيره [ وأيا ] من الحمل والركوب والاعارة لهما [ فعل ] المستعير والمستأجر [ تعين ] ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع عليه [ وضمن ] كل منهما [ بغيره ] أى الفعل فلو حمل أو ركب لا يعير ولا فيضمن بالهلاك ولو أعار للحمل أو الركوب لا يحمل ولا يركب ولا فيضمن هو الصحيح كما في الكافي ففي كل من الصور الأربع اختلاف المشايخ كما في المغني وفيه اشعار بأنه لو استعارها أو استأجرها مقيدا بنفسه لا يعير وهذا في الركوب دون الحمل لان الاستعمال لم يختلف فيه كما في الكافي [ وان اطلق ] المعير [ الانتفاع ] بالعارية [ في السوء ] ظرف اطلق [ والوقت انتفع ] بها [ ما شاء ] من انواع الانتفاع [ أي وقت ] شاء وفي بعض النسخ في الوقت والنوع فيكون على هذا نشرا على غير ترتيب اللف وهو صنعة بدیعة كيثرة الوقوع فمن الظن ان الأولى ترتيب النشر فمن استعار دابة فله الحمل والركوب اليوم والليل فلا يضمن لو هلك عند الاستعمال وقبله وبعده [ وان قيد ] المعير الانتفاع بنوع او قدر او وقت او مكان [ ضمن ] المستعير [ بالخلاف ] في واحد منها [ الى شرفقط ] فلم يضمن بالخلاف الى مثل او خير الا انه لا يخلو عن شيء فمن استعار ثورا ليكرب بها فلم يكرب او بعيرا يوما ليحمل عشرة اقفة من الحنطة فحمل شيئا اخف واسهل على الدابة او الى مكان كذا وذهب الى مكان آخر ولو اقصر منه او لم يذهب به وامسك في بيته فهلك في هذه الصور ضمن وتمامه في العمادى [ وكذا ] أى مثل تقييد الاعارة [ تقييد الاجارة ] واطلاقها [ بنوع او قدر ] او وقت او مكان في انه ضمن بالخلاف الى شرفقط وهذا من قبيل الاكتفاء على نحو قوله تعالى بيدك الخير اي الخير والشرو هذا كثير في الكلام القديم وغيره فمن الظن ان الاحسن وكذا الاجارة اطلاقا ونقيدا فان حكم الاجارة حكم الاعارة ففي كل موضع يضمن في العارية يضمن في الاجارة بلا اجر ففي كل موضع لا يضمن في العارية لا يضمن في الاجارة مع الاجر كما في العمادي وغيره [ وردها ] أى الدابة المستعارة مبتدأ خبره تسليم [ الى اصطبل ] أى مكان معد للدابة [ مالها ] تسليم فلا يضمن بالهلاك بعده لانه اتى بما هو المتعارف من رد العواري الى دار المالك كما في الهداية وفيه اشعار بان الاصطبل لو كان خارج الدار ضمن به لان الظاهر انها يكون بلا حافظ كما اشير اليه في النهاية والكلام مشير الى انه لو ردها الى منزله لم يضمن كما لو ردها ولم يجد صاحبها ولا خادمه فربطها في دارة على معلفها كما في المحيط وغيره [ و ] ردها [ مع ] من في عيال المستعير كولد [ او عبدة او اجيرة ] فهو مجاز [ مسانهة ] أى اجارة مسانهة ( چیزی سال دادن ) [ او مسانهرة ] ( چیزی نگاه دادن ) لا ميانمته

لأنه ليس في عياله كما في الهداية [ أو مع اجير ربها ] أي مع من في عيال المعير كاجيرة أو ولده [ أو عبده ] أي عبد من عباده [ يقوم على دابته ] أي يتعاهدها [ أو لا ] يقوم عليها [ تسليم ] إلى مالكها فيبرأ عن ضمان الرد لأنه الواجب عليه واما ضمان العين فلا يجب بعد فلو هلك في يد العبد لم يضمن ضمان العين وقال السرخسي القياس ان يضمن و تمامه في المحيط وفيه إشارة إلى انه لو استعار عبدا فردة إلى دار مالكة أو مع من في عياله براء من الضمان و إلى انه لو رد الدابة والعبد إلى اجنبي ضمن وقيل لو ردها إلى من لا يقوم عليها فليس بتسليم والأصح هو الأول كما في الهداية وغيره [ كرد مستعار غير نفيس ] كثير القيمة كالقدر والقصة والكوز ونحوها [ إلى دار مالكة ] فانه نسليم بخلاف النفيس كعقد جواهر فانه ليس بتسليم الا بالرد إلى المعير كما في الهداية [ بخلاف رد الوديعة والمغصوب إلى دار مالكة ] فانه ليس بتسليم فيضمن بالهلاك الا اذا رد إلى المالك ولو يوصع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديعة كالعارية وعليه الفتوى كما في العمادي [ و عارية النقدين ] أي الدرهم والدينار [ والمكيل والموزون والمعدود المتقارب ] كالفلوس النافقة [ قرض ] فانه إعطاء واحد كالعارية وان ضمن بالهلاك قبل الانتفاع ولو لم يستهلك بان استعار صيرفي دراهم لتسوية الميزان أو تزيين الدكان كان عارية لا قرضا فلو هلك لم يضمن كما في الكرماني وغيره [ وصح إعارة الأرض للبناء والغرس ] بالكسر والفتح [ وله ] أي المعير في العاريتين [ ان يرجع ] عنها لأنها غير لازمة [ و ] ان [ يكلف ] المستعير [ قلعهما ] أي البناء والغرس في الحال [ وضمن ] المعير للمستعير [ ما نقص ] أي انتقص عنها [ بالقلع ] أي بسبب قلعهما [ ان وقتها ] أي عين وقتنا للعارية لأنه ماد حينئذ [ ورجع قبله ] أي قبل انتهاء الوقت فلو كان قيمة البناء أو الغرس قائما في الحال أربعة دراهم وفي المال عشرة ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم ان له ان يضمن المعير قيمتهما قائمين في الحال ويكونان له وان يرفعهما الا اذا كان الرفع مضرا بالأرض فحينئذ يكون الخيار للمعير كما في الهداية وغيره وفيه رمز إلى ان لاضمان في العارية المطلقة وعنه ان عليه القيمة وإن ان لا ضمان في الموقعة بعد انقضاء الوقت فيقلع المعير البناء والغرس الا ان يضر القلع فحينئذ يضمن قيمتهما مقلوعين لا قائمين كما في المحيط [ وكرة ] كرامة تنزيه [ الرجوع ] عنها [ قبله ] أي ابقضاء الوقت لأنه خلف الوعد الذي هو علامة المنافقين ويستحب الوفاء بالوعد كما في الذخيرة [ و لواء ] الأرض [ للزرع ] فيها [ لا يأخذ ] من المستعير استحسانا لان التصريح بالمومن حرام [ حتى يحصل ] الزرع من احصاه أي جاء وقت الحصاد بالفتح والكسري قطع الزرع وتمامه في أرضي و جازان يكون من حصل الزرع يحصل به النصيب والكسري جزء كما في المغرب وغيره [ وقت ] العارية [ أولا ] يوقت كما في الأصل وذكر الحاكم ان المعير لو أراد اخذ الأرض قبل ان يستحصل فبلمستعير ان يقلع الزرع وان يترك باجر مثل أي لحصاد وكان أبو النيث الحافظ يقول انها يجب



الاجر اذا اجره المعير او القاضي وفيه اشعار بانه ليس للمستعير ان يكلف المعير قيمة الزرع و ان اراد المعير ان يعطى المستعير بذرة و نفقته و الزرع له فان رضى المستعير و طلع الزرع يجوز و الا فلا الكل فى المحيط [ و اجرة رد المستعار ] فى العاريتين [ و ] اجرة رد [ المستاجر و المغصوب ] و الرهون و الوديعة و المبيع بيعا فاسدا بعد الفسخ و المبيع بعد الافالة و المبيع بالعيب او بخيار الردية و الشرط يجب [ على المستعير و الموجر و الغاصب ] و الراهن و المودع بالكسر و القابض و البائع و المشتري كما فى العمادي و غيره وهذا على ترتيب اللف مع الاشعار فى الكل بالاختتام اذا لاجرة انما تجب بعد قطع الحرام \*

## \* [ كتاب الوديعة ] \*

عقب بالعارية مع اشتراك كل فى الامانة لترقى الى الادنى لغة فعيلة بمعنى مفعولة بناء المقل الى الاسمىة من ودع ودعا اي ترك و كلاهما مستعمل فى القرآن والحديث كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان يحكم بشذوذهما و فى المغرب يقال ازدعت زيدا مالا و استودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده فانا مودع و مستودع بالكسر و زيد كمال مودع و مستودع بالفتح و شرعا [ هي امانة تركت للحفظ ] ادنى تصامح والمعنى ترك امانة و دفعها ليحفظها فخرج العارية لانها للانتفاع فالامانة مصدر امن بالضم اى صار امنا ثم سمي بها ما يؤمن عليه فهي اعم من الوديعة لاشتراط قصد الحفظ فيه بخلاف الامانة كما اذا وقع الربح ثوب احد فى حجر احد و يبرأ عن الضمان بالرفاق فيها بخلاف الوديعة الا اذا انكرها كما فى شرح الهداية و غيرها لكن الامانة عين و الوديعة معنى فيكونان منبائين كما لا يخفى وفيه اشعار بانها عقد استحفاظ فيلزم الايجاب والقبول و لو دلالة و لذا لو قال لصاحب الحمام اين اضع ثيابي فقال هناك فوضع فيه ثم خرج عنه و لم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد و لم يقلوا شأما اما لو قال لم اقبله لم يضمن بالهلاك لان الدلالة لا يعارض الصريح كما فى المحيط و غيره ثم شرح فى الحكم فقال [ وضمانها ] اى حكم ضمان الوديعة [ كالعارية ] اى مثل حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالهلاك فلا يضمن بالهرقة ويستثنى منه اعادة الوديعة فانها موجهة للضمان بخلاف العارية كما فى الخزانة [ وله ] اى المودع [ حفظها بنفسه ] فى دارة و منزله و حانوته ولو اجارة او عارية كما فى الاختيار [ و ] ببعض [ عياله ] بالكسر جمع عيل بالفتح والتشديد وهو من يعوله ويقومه وينفق عليه كالزوجة كما فى المغرب ويجوز ان يكون بلا حذف البعض فانه مفرد على ما فى القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو النفقة لا المساكنة معه وليس كذلك فان العبرة فى هذا الباب للمساكنة الا فى حق الزوجة والولد الصغير حتى لو كانت فى محلة اخرى بلا نفقة لم يضمن بالدفع اليها كما لم يضمن الزوجة لو دفعت الى الزوج وهو يسكن معها كما فى المحيط و غيره لكن فى شرح

الطحاوي انه من يسكن معه وينفق عليه كالغلام و الاجير و الاضافة للعهد اي عيال غير متهمة  
والا فيضمن بالدفع كما في قاضيخان [ وان نهى ] المودع عن حفظه بعياله و الاحسن تركه لما سجيبي  
تفصيله [ و ] له [ السفر بها ] وان كان له مؤنة وفيه رمز الى انه لا فرق بين السفر الطويل والقصير وهذا  
عنده وقال محمد رح لا يسافر مطلقا وقال ابو يوسف رح لا يسافر سفرا طويلا كما في الذخيرة [ عند عدم  
النهي عنه ] بان امره بالحفظ مطلقا واما اذا قال احفظها في هذا المصر ولا تخرجها منه فان كان  
سفرا له بد منه ضمن و ان كان سفرا لا بد منه وكان في المصر من في عياله فكذاك والا لم يضمن  
كما في المحيط [ و ] عدم [ الخوف ] بان كان الطريق آمنا بلا مؤنة فاذا كان لها مؤنة فان كان سفرا  
لا بد منه ولم يكن في المصر من في عياله لم يضمن عندهم واما اذا كان سفرا له بد منه فلا ضمان  
عنده وان بعدت المسافة وكذلك عند ابي يوسف رح ان قربت والا فيضمن اما عند محمد رح  
فيضمن مطلقا وفيه اشعار بانه لو كان الطريق مخوفا لا يسافر بها [ وضمن ] بالاجماع كما في المحيط [ و ]  
حفظ بغيرهم [ اي بغير نفسه و عياله ] بان استأجر اجنبيا ليحفظها وحينئذ يكون حافظا لا مودعا كما في  
الكرماني [ ضمن ] المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بانه لو دفع الى عيال صاحبه ضمن كما ذكره  
القدوري لكن في الجامع انه لم يضمن كما في العمادي [ الا اذا خاف الحرق ] اي حرقا يحيط بجميع  
محلها بالنسريك وقد يسكن النار كما في الصحاح [ او اغرق ] اي غرق سفينة الوديعه بالنسريك مصدر  
و يجوز السكن على ان يكون اسما من الاغراق [ فوضعها عند جارة ] فانه لم يضمن استحسانا وفيه  
رمز الى انه ان امكن ان يدفع الى من في عياله فدفع الى اجنبي ضمن كما في الكرماني و الى انه ان  
ارتفع الحريق ولم يستردها منه لم يضمن على ما قال بعضهم كما في العمادي [ ان عندك آخر ]  
فانه لا يضمن لانه طريق الحفظ وهذا كله اذا كان الحرق مشهورا بين الناس و الا لم يصدق فيه  
اد بالبدنة كما في الكرماني [ فن حبسها ] اي 'مسكها' المودع [ بعد طب زبها ] ولو حكما كالوكيل  
على ما في المضمرات [ فادرا على التسليم ] اي تسليم الوديعه وفيه اشارة الى انه لو استردها فقال لم  
اقدر ان احضر هذه الساعة فتركها فهلكت لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء و الى انه لو استردها  
فقال اطلبها غذا فلما كان من الغد قال هلكت لم يضمن ان هككت قبل قوله اطلبها و الى انه لو قال  
في السر من اخبرك بعلامة كذا فادفع اليه ثم جاء رجل نبلك لعلامة و لم يدفعها اليه حتى هلكت لم  
يضمن و الى انه لو طُلب في ايام الفسنة فقال لم اقدر عليه هذه الساعة لبعدها او لضيق الوقت فاغاروا  
على تلك الذاحية فقال اغير عليهما لم يضمن والقول له اكل في المحيط [ او ] ان [ جعلها ] اي انكر  
الوديعه بعد طلب المالك او دأب مقامه بحضرته بلا ذية الحفظ كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه يضمن  
بحدود العقار كالمقول وعن ابي حنيفة رح في العقار زوابة و المحسنة لو انكرها بعد طسه بان  
قال المالك ما حال وديعتي فقال ليس كذلك عندي وديعة او انكر بلا حضرة او في وجهه عذر ومخافة



التلف لم يضمن كما في المحيط وعن الجرجاني انه انما يضمن اذا انقلبت عن موضعها كما في الزاهدي  
 [ او خلط ] الوديعة [ بماله حتى لا يتميز ] ماله عنها خلط الجنس بالجنس كاللبن باللبن والبر  
 بالبر والدرهم بالدرهم او بغير الجنس كالخل بالزيت والبر بالشعير وانما يضمن عنده في هذه  
 الصور لان الخلط استهلاك من كل وجه وقال انه كذلك اذا خلط مائعا بمائع من غير جنسه واما  
 اذا خلط جنسا بجنس غير مائع فقد شاركه فيها فهلك من مالهما وكذلك حكم المائع عند محمد رح  
 واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن صاحب الكثير كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى انه لو  
 اختلط بغير صنعه لم يضمن وهو شريكه بلا خلاف والى انه لو خلط على وجه يتميز لم يضمن  
 والى انه لو خلط بعض عياله لم يضمن هو بل الخالط ولو عبدا صغيرا وتمامه في الكافي [ او تعدي ] فيها  
 بان كانت ثوبا او دابة [ فلبس او ركب ] او عبدا فاستخدم وليس قسما للجنس حتى يكون جعله  
 قسيما له من قبيل التسامح كما ظن نعم لو تركه لما ذكره في ازالة التعدي [ او حفظ ] الوديعة [ في دار ]  
 ولو احرز [ امر ] المودع [ به ] اي بحفظها [ في غيرها ] اي غير هذه الدار ولا باس باعمال  
 الضمير كما في الرضي وفيه اشارة الى انه لو امر بالحفظ في هذا البيت او هذا الجانب منه او هذا  
 الصندوق او بيمينك فحفظ في بيت او جانب او صندوق آخر او يساره لم يضمن لانها لم يتفاوت  
 في الحرز كما في الكرمانى [ او جهلها ] بالتشديد اي جهل المودع الوديعة حيث لم يعرفها الورثة من  
 جهله اي نسب الجهل اليه [ عند الموت ] اي لم يبينها عند موته [ ضمن ] اي المستودع في هذه الصور  
 الست لانه غاصب فيها وينبغي ان يستثنى من الاخير ست صور متولى وقف عنده غله الوقف  
 ومستودع عنده مال اليتيم وغار عنده الغنيمة واحد المغاوضين عنده مال الشركة على قول ومعتوة  
 او مراهق محجور عنده مال احد فادرك ومات بلا بيان فانه لم يضمن في هذه الصور كما في المحيط  
 وغيره [ وان ازال التعدي ] بان ترك اللبس او الركوب او الاستخدام سليما [ زال ضمانه ]  
 الواجب بالتعدي وهذا ما وعدنا انه اشارة بالضمان في التعدي فلو اخذ بعض الوديعة لنفقته ثم بدله  
 ورده في مكانه فضاع ضمن ثم برى بالرد وقيل لم يضمن اصلا والاول الصحيح لان الاخذ بنية  
 الانفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمان كما في المحيط [ وان اختلطت ] الوديعة بماله [ بلا فعله ] كما اذا  
 انشق صرنان وانصب احد لهما في الاخرى [ اشتركا ] اي المودع والمالك شركة اختلاط فالحالك من  
 مالهما فلم يضمن كما اشير اليه [ ولا يدفع ] المودع [ الى احد المودعين ] كما في الاصل ولا ياخذ منه  
 كما في الجامع [ قسطه ] اي نصيبه مما ادعاه من قيمى او مثلى كالثياب والمكيل [ بغيبة الاخر ]  
 لانه لا يكون له ولاية القسمة ولا يدفع او ياخذ لانه طالب لما سلم اليه من نصفه كما قال بعض المشايخ  
 والاصح ان القيمي لا يدفع بالاجماع كما في الاختيار [ ولا احد المودعين ] بالفتح [ دفعها ] اي الوديعة  
 كلها [ الى ] المودع [ الاخر فيما لا يقسم ] كعبد او ثوب واحد او غيرهما مما يعيب بالتقسيم وفي

مبصوط شيخ الاسلام انه يقسم من حيث الزمان [ وله دفع نصفها ] عنده و دفع كلها عندهما  
 [ فيما يقسم ] كالكيل والثياب وغيرهما مما لا يعيب بالتقسيم [ وضمن دافع الكل ] نصف القيمة  
 فيما يقسم عنده ولا يضمن شيئاً عندهما وذكر شيخ الاسلام انه اذا رضى ان يكون المال عند  
 احدهما الى ان يحضر صاحب المال جازو لم يذكر خلافاً [ لا ] يضمن شيئاً بالاجماع [ قابضه ] اى  
 الكل وفي كلامه اشارة الى انهما اذا اردعا ما يقسم عند رجل فهلكت فقد ضمنا وكذا الحكم فى المستبضعين  
 والرصيين والعدلين فى الرهن والوكيلين بالقبض والمرتهنين كما فى المغني [ ولا اعتبار للنهي  
 عن الدفع الى من لابد ] من بعض عياله [ من حفظه ] فلو قال لا تدفعها الى امراتك او ابنك او  
 عبدك او غير ذلك والمودع لم يجد بدا من الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن فان وجد  
 بدا منه فهو ضامن كما فى المحيط [ ولا ] للهي [ عن الحفظ في بيت ] معين [ من دار ] فلو وضعها  
 فيه وضاعت لم يضمن استحساناً وانما خص النهي بالذكر مع ان الامر كذلك لانه قد اشار اليه فى  
 السابق كما ذكرنا [ الا ان يكون له ] اى لهذا البيت [ خلل ظاهر ] فانه يعتبر ويضمن بالخلاف  
 وفي شرح الطحاوي اذا كان البيت الاخر احراز من المنهي عنه ضمن [ ولو اودع المودع ] الوديعة الى  
 من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كالخوق [ فهلك ] في يد المودع الثاني بعد ان يفارق الاول  
 [ ضمن ] المودع [ الاول ] بخلاف واما المودع الثاني فلا يضمن عنده خلافاً لهما فان الثاني  
 امين عنده لا عندهما كما فى المغني فلو ضمن الناني رجع على الاول اذا لم يعلم ان الاول مودع والا  
 لم يرجع على ما اشار اليه الحلواني كما فى الزاهدي [ ولو اودع الغاصب ] المغصوب المودع ثم هلك في  
 يده [ ضمن ايّ شاء ] من الغاصب والمودع وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غصب كما فى العمادي  
 ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب والضمان يدل على الفراغ عما تقدم فى  
 الجملة فيصلح ان يكون من قبيل حسن المختتم والله اعلم بالصواب \*

### \* [ كتاب الغصب ] \*

اخر عن الوديعة مع مناسبة التضاد لان الخيانة موقرة عن الامانة [ وهو ] لغة اخذ مال او غيره  
 من الغير قهراً يقول غصب يغصب بالكسر الزوجة الرجل وعليه ومنه غصباً وكثير ما يسمى به  
 المغصوب وشريعة [ اخذ مال ] احتراز عن اخذ الدم والخمر والميتة وكف من تراب وقطرة ماء  
 ومنفعة فلو منع صاحب الماشية عن نفعها فهلكت لم يضمن كما فى النهاية [ متقوم ] اى مباح  
 الانتفاع شرعاً احتراز عن التخنيز والخمر والمعازف عندهما [ محترم ] اى حرام اخذه بلا سبب  
 شرعي احتراز عن مال الحربي في دارهم [ علماً ] اى اخذاً ظاهراً لا خفية احتراز عن السرقة  
 فهو قيد ضروري متروك عن الهداية [ بلا اذن مالكه ] احتراز عن نحو الرهن والعارية [ يزيل ]



ذلك الاخذ صفة له [يده] اى تصرف المالك من ماله واحترز به عن العقار كما ياتي فالاصل ازالة اليد المحقة لاثبات اليد المبطللة ولهذا لو كان في يد انسان درة فغصب عليها يده فوقع في البحر فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولوتلف ثمريستان مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ولا يخفى انه لو قال هو ازالة اليد اليه على مال آخى لكان احسن وذكر في الزاھدي انه على ضربين ما هو موجب للضمن في ازالة اليد وما هو موجب للرد في اشتراط اثبات اليد [فلا غصب] موجبا للضمن [في العقار] لعدم ازالة اليد لانه في محله بلا نقل والتصرف في المالك بالتبعية عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح ففى العقار غصب والصحيح الاول في غير الوقف في الثاني في الوقف كما في العمادي وغيره [حتى لو هلك] العقار بان غلب عليها الماء او انقطع شربه او ذهب به السيل [في يده] اى الغاصب [لا يضمن] عندهما ويضمن عنده وانما لم يضمن ببس الزرع والشجر في غصب الارض والكرم لانهما لم ينقلا من محلها او في حكم العقار كما في العمادي [وما نقص] من العقار بان فات جزء منه او غيره [بفعله] من السكنى والزراعة والحداثة ونحوها [يضمن] اتفاقا فلو هدم حائط الدار ضمن بالبناء والقيمة على الخلاف كما في المنية ولو اخذ التراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة وقيل يومر بالكبس وان كان له قيمة فقد ضمن وان لم ينقص كما في قاضيخان لكن في التنف ان يهلك العقار ونقصانه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما ويعرف النقصان بان ينظر بكم يستاجر هذه الارض قبل النقصان وبكم بعده فالتفاوت قيمة ما نقص كما في التهمة [راستخدام اعبد] ولو مشتركا [غصب] حتى لو هلك ضمن القيمة او نصيب صاحب لوجود ازالة اليد وعن ابن رستم عن محمد ان استخدام عبد مشترك لبس بغصب وفيه اشعار بان ركوب الدابة المشتركة وحملها غصب فيضمن نصيب صاحبها ولو ركب فنزل وتركها في مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط وينبغي ان يكون الاستخدام كذلك [لا] غصب [جلوسه] اى الجالس [على البساط] او في الدار لعدم ازالة [وحكمه] اى الغصب [الاثم] اى استحقاق النار [لمن علم] ان الماخوذ مال الغير فلو ظن او جهل فلا اثم لكنه يجب الضمان لانه يتعلق بالازالة وينبغي ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذ لا يوضع عليه وبال كفره الدائم ولا يكون له طاعة ولهذا قالوا ان خصومة الدابة اشد من خصومة الادمي كذا في المضمرات [ورد العين] المغصوبة في مكان غصبها لتفاوت القيمة بتفاوت اماكن حال كونها [فايمة] موحدة في يد الغاصب سواء كانت مثليه او قيمية فلو كانت القيمة في بلد الخصومة اقل مما في بلد الغصب فتحينيل للمغصوب منه ان ينتظر او يرضي او يأخذ القيمة يوم الخصومة كما في العمادي وفي التقديم اشعار بان رد العين اتم فانه الموجب الاصلي على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالضعف فان الجمهور

ذهبوا الى ان الموجب الاصلي هو القيمة كما في رهن الهداية والكافي [ و ] حكمه [ الغرم ] اي ضمان العين للمالك [ هالكة ] بفعله او بفعل غيره او بافة سماوية [ ويجب في المثلي ] اي ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت معتد به كذا ذكره المصنف الا انه يشكل بنحو التراب والصابون والسكنجبين فانه قيمى [ المثل ] اي مثل الهالكة في موضع الخصومة عند شيخ الاسلام وفي موضع الغصب عند الامام السرخسي كما في المحيط فان كان القيمة فيه اكثر فللمغصوب منه الخيارات الثلاثة وان كانت اقل فللغاصب الخيارات الا ان ينتظر كما في العمادي [ كالمكيل ] المتقارب [ والموزون ] المتقارب [ و العددي المتقارب ] والزراعي المتقارب اي مالا يتفاوت احاده في القيمة وانما قيد به لانه ليس مطلق كل منها متلبا الا ترى ان السويق والناطف المبزر بتقديم الزء بالفارسية ( طواى سزى ) قيميان وان كان الاول كيليا والثاني وزنيا على ما قال صدر الاسلام وذهب الاسبيجاني الى ان المثلي المكيل والعددي المتقارب وكل موزون مصنوع يضره التبعض [ فان انقطع المنل ] بحيث لم يوجد في الاسواق كما في الدرماي وغيره ولم يوجد اصلا كما في شرح الطحاوي [ فقيمته ] عند ابي حنيفة رح [ يوم يختصمان ] اي يقضى بينهما وهو الاصح كما في الخزانة وهو الصحيح كما في التحفة وعند ابي يوسف رح يوم الغصب وهو اعدل الاقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد رح يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما في حيرة الفتاوى وبه افتى كثير من المشايخ كما في صرف الكفاية [ و ] يجب [ في غير المثلي ] اي ما يتفاوت احاده في المآلية من القيمي [ قيمته يوم الغصب ] بالاجماع كما في المضمرات وهذا اذا كانت هالكة وكذا اذا استهلك عند راما عندهما قيمة يوم الاستهلاك كما في المختلفات [ كالعددي ] والزراعي [ المتفاوت ] والحيوان وكل موزون غير ذلك المصنوع وما دون نصف صاع وما اختلط من موزونين او مكيلين كالبر والشعير المختلطين وتمايه في العمادي [ فان ادعى ] العاصب [ الهلاك ] اي هلاك المغصوب [ حبس ] ذلك الغاصب لانه مقر بالغصب فاذا انكر اقام عليه بينة والصحيح انه يقبل البينة في حق الحبس وفيه رمز الى انه لا يشترط بيان الجنس والصفة والقيمة وقيل باشتراطه [ حتى يعلم ] ويظن بمضي مدة موكونة الى راي القاضي [ انه ] اي المغصوب [ لو بقى ] ولم يهلك [ لظهر ] وحيث يقضى بالقيمة وفيه اشعار بانه لو رضى بالقيمة قبل الحبس لم يقض بها عليه وقال الحلواني انه يقضى بها حينئذ الكل في المحيط [ ثم ] اي بعد هذا التلوم والعلام بالهلاك [ قضى عليه بالبدل ] مثليا او قيميا وفيه دلالة على ان الموجب الاصلي رد العين [ والقول فيه ] اي في مقدار البدل [ للغاصب ] مع يمينه لانه المنكر [ ان لم يقم ] للمالك [ حجة الزيادة ] التي ادعاها فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر قول الغاصب حينئذ وفيه اشعار بانه لو لم يقم واقام الغاصب حجة القلة لم يقبل وهو صحيح كما في النهاية [ فان ظهر ] مغصوب ادعى هلاكه [ وقيمته اكثر ] اي حال كونه قيمته



اكثر مما ضمن الغاصب به وان قل كدانق في الف درهم كما في الزاهدي [و] الحال انه [قد  
 ضمن] الغاصب [يقوله] اي الغاصب مع يمينه [اخذه] اي المغموصب الظاهر [المالك ورد بدله]  
 لانه لم يتم رضاه [او امضى الضمان] اي اجاز ضمانه بان رضى بالبدل و ترك المغموصب في يد  
 الغاصب وفيه اشعار بانه لو كان القيمة دونه او مثله لم يكن له خيار لانه توفر بدل ملكه لكن  
 في ظاهر الرواية الخيار وهو الاصح كما في الهداية فالاولى ترك قوله (وقيمته اكثر) [وان] ظهر و قيمته  
 اكثر او مثله او دونه وقد [ضمن] الغاصب [لا بقوله] اي الغاصب بل بنكوله او بقول المالك  
 او بيمينه [فهو] اي المغموصب [للاصحب] لرضاء المالك به [وان آخر] الغاصب [المغموصب او]  
 الامين [الامانة] كالعارية والوديعة [او ربح] الغاصب او الامين [بالتصرف] كالبيع [فيهما]  
 اي الغصوب والامانة [تصدق] الغاصب والامين وجوبا بالاجرة والربح عندهما خلافا لابي يوسف رح  
 وفيه اشارة الى ان كلا من الاجرة والربح صار ملكا لهما ملكا خبيثا وحراما لخبث السبب وهو التصرف  
 في ملك الغير وكل حلال عنده لان المضمونات تملك باداء الضمان والى انهما لا يصرفان في حاجتهما  
 الا اذا كانا فقيرين فالغني منهما لو تصرف تصدق بمثله والى انه لو ادى الى المالك حل له التناول  
 لزوال الخبث كما في الهداية والى انهما لا يصيران حلالين بتكرار العقود وتداول الالئنة كما في  
 الكرمانى [الا ان يكون] المغموصب والامانة [دراهم او دنانير لم يشر] اي لم يصف [اليهما]  
 وقت العقد بان اشار الى غيرهما او اطلق الثمن و نقدهما [او اشار] اليهما [و نقد غيرهما]  
 فانه لا يتصدق به لانه حلال وفيه اشارة الى انه لو اشار اليهما ونقدهما تصدق لانه وان لم يتعين  
 بالاشارة الا ان ضم النقل يورث الخبث هذا كله عند الكرخي وعليه الفتوى دفعا للخرج في هذا  
 الزمان كما في الذخيرة وغيره الا ان مشايخنا قالوا انه لا يطيب بكل حال وهو المختار لاطلاق المبسوط  
 والجامعين والى انه لو تزوج باحد هما امرأة واشترى امة او ثوبا او طعاما حل الانتفاع ولم يتصدق  
 بسبب في قولهم لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منها مخالف للدرهم او الدنانير كما اشير اليه  
 في الهداية وغيره ثم شرح فيما يوجب الملك فقال [وان غصب] شيئا [وغير] الغاصب اياه  
 بالتصرف فيه احتراز عن صبي فصبه فصار ملتحيا عنده فان اخذه بلا ضمان [فزال اسمه] احتراز  
 عن كاذب فكتب عليه او قطن فغزله اربلن فصيرة مخيضا او مصير فخلله فانه لا ينقطع به حق المالك  
 و قيل ينقطع كما في المحيط [واعظم منفعه] اي اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فمبكها بلا  
 ضرب فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منفعه والى لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره  
 فلم يكن زوال الاسم مغن عن اعظم المنافع كما ظن [ضمنه] اي الغاصب المغموصب [وملكه]  
 بتقرر الضمان على الغاصب كما هو المتبادر و اليه ذهب بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين ان  
 سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المبسوط فلو ابى المالك عن اخذ القيمة و اراد اخذ المغير

لم يكن له ذلك كما في النهاية لكن حكى عن الامام مفتى الثقلين ان الصحيح عند المحققين من مشايخنا على قضية مذهب اصحابنا انه لا يملك الا عند تراضي الخصمين بالضمان او قضاء القاضي به واداء البذل كما في الذخيرة وغيره [بلا حل] للانتفاع به لانه ملك خبيث [قبل اداء بدله] منليا او قيميا حقيقة او حكما كما اذا ضمنه الحاكم او المالك كما في الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه لا يستخلص عن وباله بعد اداء البذل بلا توبة و الى انه يحل بعه بلا استحلال لكنه لم يحل كما في المحيط وغيره [كذب شاة] او ابل او بقرمغصوبة مع صلحها وتاريخها [وطبخها] فانه حينئذ غيرها فلا يزول الاسم بالصلح ولذا لا ينقطع به حق المالك وضمن النقصان وكذا بالتاريخ لا ينقطع وقيل ينقطع اذا كان للاراب قيمة كما في الزمعي وفيه اشارة بانه لو طبخ الحنطة او اللحم المغصوب صار ملكا له بلا حل وهذا عندهما واما عنده فيحل وكذا لو مضغ طعاما مغصوبا فابتلع و شرط الطيب عنده وجوب البذل وعندهما اداؤه وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره [و] مثل [جعل صفر] او حل بد او حاجة مغصوبة [اناء] مثل كوز او فلما او سكين او بابا فانه ضمنه وملك بلا حل [بخلاف] جعل [التجوين] الفضة والذهب اناء او درهما او ديناراً فان الاسم باق [فهما] عنده [للمالك بلا شيع] عليه او له وضمن مثله عندهما وفيه اشعار بانه لو دفع دراهم الى تاذن لينقذ ففهمها وكسر ضمن الا اذا امر بالغمر على ما قالوا كما في قاضيان وفيه اشعار بانه لم يضمن عند بعضهم على ما تقرر [ولو خرق ثوبا] مغصوبا بالتشديد او التخفيف كما في المضمرات والازل اذلى لانه يشبر الى الخرق الفاحش فللمساخرين في تفسيره اختلاف والصحيح ما اشار اليه بقوله [وفوت] بذلك التخريق [بعض العينه] وبقى بعضها [وبعض نفعه] وبقى بعضه بالوار وفي بعض النسخ بكلمة او كما في نسخ الوقاية وهي بمعنى الوار كما في المغني وغيره فان الاول هو الصحيح كما في الكرماني والهداية والمحيط وغيرها فمن الظن الحكم الحزم بفساد كلامه بانه يفيد فحش خرق فات به بعض العين دون بعض النفع [طرحه] اي الثوب [المالك عليه] اي المخرق [واخذ] منه [قيمته] سالما [او اخذه] اي الثوب المخرق [وضمن] المالك مشرقة [نقصانه وفي الخرق اليسير] ضد الفاحش فوت الجودة لا فوت بعض العين وبعض النفع كما اشير اليه في المحيط وحكمه انه [ضمن ما نقص] لانه تعيب من وجه وقبل الفاحش ما نقص ربع القيمة واليسير دونه وقيل نصف القيمة ودونه وقيل ما لا يصلح بعده لثوب ما وما يصلح له وقيل يرجع فيهما اي اهل الصناعة فما عدوا فاحشا ففاحش ويصبرا فيسير وقيل ان طويلا ففاحش وعريضا فيسير والاول اصح وانما ذكر هذه المسئلة ههنا لانه غصب حقيقة او حكما او مبني عليه بعض مسائله من قطع الثوب المغصوب فاحشا او يسيرا الكل في المحيط والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفي اكل ضمان الا في الاول تراجع السعر وفوت جزء من



العين وفوت وصف مرغوب كفوت السمح واليد في العبد وفوت معني مرغوب كنسيان حرفة في العبد في يد الغاصب كما في الزاهدي [ ومن بنى ] بناء [ في ارض عيرة ] عصبا [ او غرس ] شجرا كذلك [ امر ] الغاصب [ بالقلع ] اى قلع البناء او الشجر [ والرد ] اى رد الارض فارعة الى المالك ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا يومر به حينئذ و يضمن القيمة وهذا اوفق لمسائل الباب كما في النهاية وبه افتى بعض المتأخرين كصدر الاسلام وانه حسن ولكن نحن نفتي بحواب الكتاب انبعا لاشياخنا كما في العمادي ومما لا بد من معرفته ان القلع انما يحل اذا لم يقض عليه بالقيمة والاقيل انه يحل وقيل لا يحل لانه تضييع المال بلا فائدة كما في الزاهدي [ وللمالك ان يضمن ] للغاصب [ قيمة بناء او شجر امر بقلعه ] اى قايم في الارض لا قيمته مقلوعا اذا المقلوع قيمته اكثر من القايم فان المؤنة والاجرة صرفت في قلع المقلوع دون القايم كما في النهاية وطريق معرفة القيمة ان يقوم الارض بلا بناء او غرس فتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل مثلا اذا كان قيمة الارض بدونه عشرة دراهم ومعه مستحق القلع خمسة عشر يضمن المالك خمسة للغاصب ويسلم الارض معه للمالك [ ان نقصت ] الارض [ به ] اى القلع و روى هشام عن محمد ان الارض ان نقصت به اخذ الارض وضمنه النقصان وليس له ان ياخذ الاشجار و يضمن قيمته للغاصب وانما له ذلك اذا فسد الارض بقلعهما كما في المحيط وغيره [ وان حمر ] بالنشيد او صغر الغاصب [ الثوب ] الابيض [ ضمنه ] اى ضمن الغاصب قيمة ذلك الثوب حال كونه [ ابيض ] وسلم الى الغاصب [ او اخذه ] اى الثوب [ وغرم ما زاد الصبغ ] فيه لان الصبغ مال متقوم للغاصب وللمالك ترك الثوب على حاله و الصبغ على حاله و يبيع الثوب و يقسم الثمن بينهما على قدرهما كما في المحيط [ وان سود ] ذلك الثوب [ ضمنه ] اى ضمن المالك قيمته [ ابيض او اخذه ولا شئ ] عليه [ للغاصب ] وقالوا ان السواد كالحمرة في حكم الخيار فيضمن او يغرم وقيل ان كان الثوب مما زاد قيمته بالسواد فالجواب ما قالوا وان انتقص فما قال وقيل ان هذا اختلاف زمان فاجاب على عادة بني أمية وهما على طريق العباسية حكى ان هارون الرشيد شاور ابا يوسف في لون ثوب اللبس فقال احسن الالوان ما كتب به كتاب الله تعالى فاستحسنه هارون و تبعه من بعده كما في الكرماني وغيره [ وان باع ] الغاصب العبد المغصوب [ او اعتق ثم ضمن نفذ البيع ] اى بيع الغاصب [ لا العتق ] لان المالك الناقص يكفي لنفاذ البيع لا العتق وفيه اشارة الى ان تضمين قيمة يوم الغصب ويوم البيع سواء في النفاذ وهو لم ينفذ الا اذا ضمنه قيمة يوم الغصب والى انه لو باعه المشتري ايضا ثم ضمن المالك الغاصب لم ينفذ البيع الثاني و يبطل وقيل ينفذ ايضا لانه صار ملكا من وقت الغصب كما في العمادي [ وزايد الغصب ] و غماؤه [ متصلة ] كالاسمن والجمال [ او منفصلة ] كالولد واللبن والثلث [ ولا يضمن ان

منها  
(ج)  
(د)

هلك [ اذ لا يزيلها الغاصب عن يد المالك والاحسن ترك الشرط اعتمادا على الاستثناء ] الا  
 بالتعدي [ بان اهلك فذبح او اكل او باع وسلم ] او المنع [ اى يمنع الغاصب اياها عن المالك  
 ] بعد الطلب [ اى طلبه منه ] وخمر المسلم [ لا يضمن مسلم او ذمي ان اهلكها بالشرب او القاء  
 الملح او الخل او بغيره فيصير خلا فلو اهلك خمر ذمي ضمن وتماه في النهاية وفيه اشعار بانه اثم به  
 وهذا اذا اتخذها للتخليل فلو اتخذ للشرب او البيع لم ياثم كما في الجواهر [ وخنزيرة ] كذلك  
 فلو اهلك مسلم او ذمي خنزير ذمي ضمن [ ومانع الغصب لا تضمن ] ان اهلكها لحدوثها في  
 يده فلو غصب عبدا خبيرا او دابة واستعمل اياما ثم رده على مالكه لا يضمن وفيه اشعار بانه  
 لو غصب مائة بدين الاهلاك لا يضمن بالطريق الاول كما اذا غصب ذلك العبد اياما بلا استعمال  
 ثم رد كما في الكرماني ويستثنى منه منافع غصب الوقف فانها تضمن وعليه الفتوى كما في العمادي  
 وسهي من ظن الاجارة غصبا واعترض على ما ذكره من الاصل اعتراضا فعليا بما في السراجية انه  
 لو سكن دارا معدة للاستغلال وجب اجرة المثل وعليه الفتوى [ بخلاف ] غصب [ السكر ]  
 بفتحين ني من ماء الرطب اذا اشتد [ والمنصف ] اسم مفعول من التنصيف ما ذهب نصفه بالطبخ  
 من ماء العنب فانه يضمن قيمتهما ان اهلكهما وقال لم يضمن وفيه اشعار بانه لم يضمن ان  
 اهلك الباقي ما ذهب قليله بالطبخ منه وعن ابي حنيفة رح فيه رأيان كما في الهداية [ والعزف ]  
 اى معزف مسلم او ذمي بالكسر وسكون العين المهملة وفتح الزاء والفاء نوح من الطنابير  
 يتخذها اهل اليمن كما في المغرب فمن الظن انه آلة اللهو كالزمار وغيره والاحسن ان العزف بفتح  
 العين والسكون واحد المعازف آلات اللهو كالربط والطنبور والصنج والعود والزار والطبل  
 والدف ونحوها [ فبسبب ] عنده [ قبمته لا للهو ] اى قيمة المعزف من حيث انه خشب منحوت  
 مستفيع به في الحملة لانه من حيث انه آلة للتلهي وقال لم يضمن وهذا الاختلاف فيما اذا فعل بلا امر  
 الامام والا فلا يضمن بلا خلاف وقبل هذا الخلاف في طبل ودف المهر واما فمما للعروس فيضمن  
 بلا خلاف كما في الهداية وغيره وعلى هذا الخلاف النرد والشطرنج ويفتى بقولهما لكثرة فساد الزمان  
 كما في الحقايق والمحبط وغيرهما وفي الزاهدي انه لم يضمن في قولهم بكسر دنان الخمر وخوابيه  
 وعود الغنى وفي الصغرى ان الاختلاف في الضمان دون اباحة اتلاف المعازف [ ومن حل قيد  
 عبد ] ولو عاقلا فذهب او باط سفينة فغرقت [ او فتح قفص طائر ] او باب اصطبل دابة فذهبت  
 [ لا يضمن ] عندهما خلافا لمحمد رح وعنه لو طار او ذهبت على الفور ضمن والا فلا وقال السرخسي  
 لو كان العبد عاقلا لم يضمن بالاتفاق وفي الكشف لو امر عبدا بالاباق ضمن [ ومن سعى ]  
 ونم الى سلطان ولو غير حايير فبضمن الماعى مطلقا وعليه الفتوى كما في الجواهر والسعاية يختص  
 بالسميمة كما في المفردات [ بغير حق ] فلو كان يوزيه ولم يمكنه دفعه الا بذلك لم يضمن كالمضروب اذا



اشتكى الى سلطان فاحل منه مالا كذلك وكذا اذا كان يفسق ولا يمتنع بالامر بالمعروف كما في المحيط [ اوقال ] ولو صادقا [ مع حاكم ] اى رجل مصاحب لظالم [ يغرم ] الناس جزافا لا محالة فلو كان قد لا يغرم جزافا لم يضمن كافي المحيط [ انه ] اى فلانا [ وجد ] او جمع [ مالا فغرمه ] السلطان اى الحاكم لا يضمن عندهما [ ويضمن ] عند محمد رح لانه غير مضطرفيه وهو المدار كما في القاءى وعليه الفتوى لكثرة الفساد كما في الخلاصة وغيرها فلو مات السامى اخذ المظلوم قدر الخسران من تركته وهو الصحيح ولو كان عبدا لم يطالب به الا عند العتق ولو كتب عامل سامى اهل بلد بامر سلطان ودفع الى اعوان فاحلوا منهم دراهم فالمظلمة على كل من الثلاثة فى الدنيا والاخرة وذكر الشهيد انه لو امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح وهكذا في كل موضع يكون الامر فيه غير صحيح الكل فى الجواهر وقد تقرر ما فى الختم على الضمان فهو الكافي الله اعلم بالصواب \*

### \* [ كتاب الرهن ] \*

اورد بعد الغصب لان فيه استيفاء فى الحال بخلاف الرهن [ هو ] اسم ما وضع وثيقة للدين كما فى المفردات و مصدر رهنه الشيعى وقد قالوا ارهنه اى جعله رهنا وارتهن منه اى اخذه كما فى القاموس فالراهن المالك و المرتهن آخذ الرهن لكن فى اكثر الكتب انه لغة الحبس و شرعا [ حبس مال متقوم ] حيوانا كان او جمادا عروضا كان او عقارا مذروعا او معدودا مكيلا او موزونا و فيه اشارة الى ان الحبس الدائم غير مشروط ولذا لو اعارة من الراهن او غيره باذنه او غصب منها الراهن لم يبطل والى انه يجوز الرهن بطريق التعاطي كما فى الكرمانى فيشكل ما بعده الا ان يعمم والمتبادر ان يكون الحبس على وجه الشرع فلو اكره المالك بالدفع اليه لم يكن رهنا كما فى الكبرى فليس عليه ذكر الاذن كاظن ويدخل فيه رهن ذمى خمرا عند ذمى [ بحق ] اى بسبب حق مالى ولو مجهولا و احترز عن نحو القصاص والحد واليمين [ يمكن اخذه منه ] اى استيفاء هذا الحق من ذلك المال واحترز به عن نحو ما يفسد كالجمد وعن نحو الامانة والمدبر وام الولد والمكاتب لكن لا يتناول ما كان اقل من الدين [ كالدين ] اى مثل ما وجب فى الذمة ولو حكما من نحو بدل الاجارة والكتابة والحماية وفى الكلام اشارة الى انه جاز بالعين المضمونة اما بنفسها مما يجب المثل او القيمة كالغصوب والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض بحكم البيع الفاسد و بدل الخلع في يدها والمهر في يده او غيرها كالمبيع قبل القبض فانه مضمون بالثمن كما فى الكرمانى وسياتي فمن الظن ان المناسب ترك الكاف و ان كلامه فى الشرح مائلا اليه نعم المناسب ترك الحكم الى التعريف وهو عقد وثيقة لطرف الاستيفاء [ وينعقد ] الرهن [ بايجاب ] كرهنتك بمالك على من الدين او اخذ

هذا الشيء رهنا به [وقبول] كارتبهنته سواء صدر من مسلم او كافر او عبد او صبي او اصيل او وكيل  
فالقبول ركن كالايجاب و اليه مال أكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لم يحتث من حلف انه لا يرهن  
بدون القبول و ذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الايجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم  
ويحتث من حلف به بلا قبول كافي الكرمانى و من الظن انه غير تام لكون الهبة تبرعا و القبول فيه  
ركن لانه على هذا الخلاف كما مر [ويلزم] الرهن [ان سلم] المرهون فالقبض شرط للزوم فالمرهون  
ان يرجع قبله و اليه مال شيخ الاسلام و فى الاصل انه شرط الجواز وهو الاصح كما فى الذخيرة و فيه  
اشعار بان التخلية يكفي كما صرح به و فى الجواهر اذا تصادقا على القبض يكفي حال كون المرهون  
[محوزا] اسم مفعول من الحوز الجمع اى مجموعا غير متفرق كالشمر على الشجر كما فى الزايدى  
او معلوما يمكن حيازته فان كونه مجهولا يخل بقبضه كما فى الاختيار او مقبوما فانه لم يصح مشاعا  
كما فى الكرمانى [مفرغا] غير مشغول بحق الغير كالارض و النخل المشغول بالزروع و الثمر  
[متميزا] غير مشاع كما فى النهاية و الاختيار و غيرهما او غير متصل اتصال خلقه كاتصال الثمر  
بالشجر كما فى الكرمانى و لا يضره الاستدراك على تفسير غيره و فيه رمز الى انه لو رهن دارا فيها  
جدار مشترك لم يصح كما لو اتصل جدار منها متصل بجدار مشترك الا اذا استثنى الجدار وقال نجم  
الايمة ان الحائط لو اشترك صح الرهن فى العرصة و السقف و الجدار كما فى الزايدى و الى ان اتصاف  
المرهون بهذه الصفات ليس بلازم عند العقد بل عند القبض فلو اتصل و اشتغل بغيره كان فاسدا  
لا باطلا و كذا لو كان شايعا و عند بعضهم يكون باطلا و هو اختيار الكرخى فلو ارتفع الفساد  
عند القبض صار صحيحا لازما كما فى الكرمانى [والتخلية] رفع الموانع و التمكين من القبض  
[تسليم] فى ظاهر الرواية وهو الصحيح كما فى الهداية و غيره و عن ابي يوسف رح ان التسليم  
لا يثبت فى المنقول الا باخذ بالبراهم كما فى الكرمانى [كافى البيع] الصحيح دون الفاسد فانه  
واجب الاعلام فلا يكفي فيه التخلية [وضمن] الرهن و لو رهن فاسدا مرهونا هائكا فى يده  
و لو فسخ العقد و عند الكرخى المقبوض بالرهن الفاسد امانة كالقبوض بالبطل و الاول اصح كما فى  
الذخيرة [باقل من قيمته] اى قيمة الرهن عند القبض كما فى الاختيار [و من الدين] اى بدين  
او قيمة اقل من قيمته او من الدين مرتبا فكلامة من تفضيلية و المفضل الدين اولا و القيمة ثانيا  
و المفضل عليه بالعكس و من الظن ان الاظهر بالاقل كما فى بعض النسخ و كذا ما فى الكرمانى  
ان الصحيح الاقل لان من تبعية و المعرفة لا يتناول النكرة الا ترى ان نحو افضل منهما اقتضى  
ثالثا بخلاف الافضل منهما فان الافضل صلح ان يكون بعضا منهما لان المعرفة يتناول المعرفة  
فانه قاعدة فقهية لم يشتهر عن النجاشى و تنمة الكلام فى طلاق المريض و لا يخفى انه مشعر بحكم  
مساواة ولد فرع فقال [فلو ملك] كل الرهن فى يده [وهما] اى القيمة و الدين [سواء]



اي متساويان في المقدار [ سقط دينه ] وأما للاستيفاء [ وان كانت قيمته ] اي الرهن [ اكثر ] من الدين سقط فلم يرجع الى الراهن بشيء [ فالفضل امانة ] اي ما كان زائدا على الدين من الرهن في يده كان امانة فلم يضمن بهلاكه [ وفي ] قيمة له [ اقل ] من الدين [ سقط من دينه بقدره ] اي ذلك الاقل [ ورجع المرتهن ] الى الراهن [ بالفضل ] من دينه وفيه اشعار بان له لو هلك بعض الرهن قسم الدين على الهالك والموجود فلورهن دارا قيمتها الف بالف فخربت في يده قسم الالف على قيمة البناء والعروة يوم القبض فما اصاب البناء سقط وما اصاب العروة بقي وتامه في العمادي [ ويحفظ ] الرهن وجوبا على المرتهن [ كالوديعة ] فيحفظ بنفسه وبيع بعض عياله كالوالد والزوجة والولد والعبد والاجير كما مر وفيه اشعار بان المرتهن يواخذ بما يواخذ به المودع ولذا قال [ وان تعدى ] المرتهن في الرهن كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى والاستخدام بلا اذن والسفر [ ضمن ] كله بكل قيمته [ كالعصب ] اي مثل ضمان الغصب لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمته يوم القبض في القيمي والمثل في الشئ الا اذا انقطع فقيمته يوم الخصومة وفيه اشارة الى انه يحرم الانتفاع من الرهن بلا اذن له واما بالاذن فيكرة كما في المصبرات وغيره ولا يكرة كافي المنية فلوراد استمرار الاذن قال كلما نهى عن الانتفاع كان ماذونا به في مدة الرهن كافي الخزانة [ ولا يصح ] من المرتهن والمودع [ فيهما ] اي الرهن والوديعة [ رهن واجارة واعارة ] وله عند عياله [ وايداع ] عند اجنبي وهذا تصريح بما علم ضمنا فان اكل تعدي كما لا يخفى [ و ] لا يصح [ في المودع ] بالفتح [ الاول ] اي الرهن فيصح فيه الاجارة والاعارة وكذا لا يداع وفيه اختلاف عند اصحابنا وتامه في العمادي [ و ] لا يصح [ في المعار الاولان ] اي الرهن والاجارة فيصح الاخران وقد نظم الكل فقال \* شعسر \*

\* مودع الرهن سقط من دار دور \* \* حاريت را مودع مودع مودع مودع \*

\* رهن ومودع قابل اين چار نيست \* \* بشوا از صدر الشريعة اين سخن \*

[ ولا يمتل الرهن ] عقدا [ لو فعل ] واحدا من العقود الاربعة لانه تعدي لا ينافيه عقد الرهن [ لكن يضمن ] بالهلاك حينئذ [ كما مر ] اي مثل ضمان الغصب وفيه اشعار بان له لو عاد الى الوفاق عاد رهنا وبراء عن الضمان كافي العمادي [ وجعل الخاتم ] بفتح التاء وكسرها [ في الخنصر ] اليمنى واليسرى بكسر الصاد وفتح الاصبع الصغرى [ تعدي ] واستعمال لا حفظ وفيه اشارة الى انه لو جعل الخاتم فوق خاتم له لم يضمن الا اذا كان ممن يتجمل بخاتميين كما في قاضيخان [ و ] جعله [ في اصبع اخرى ] ابهام او سبابة او وسطى او بنصر [ حفظ ] سواء كان الحافظ رجلا او امرأة وقال مشايخنا انه تعدي منها فهي ضامنة وتامه في العمادي ولا يخفى انه لو قال وجعل الخاتم في غير الخنصر حفظ لكان مغنيا عن سابقه [ واذا طلب ] المرتهن [ دينه ] في بلد العقد [ امر ] المرتهن [ باحضار رهنه ] ان لم يكن للرهن مؤنة حمل بقريضة الاتي

[ الا اذا رضع ] الرهن باتفاقهما [ عند عدل ] فحينئذ لا يومره وفيه اشعار بانه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يومره كما في الذخيرة [ فيسلم كل دينه ] عند احضاره ليتعين الحق [ ثم ] يسلم [ وهنه ] وفيه رمز الى انه لو سلم بعض الدين لم يومر بتسليم بعض الرهن كما في الهداية [ وكذا ان طلب ] دينه [ في غير بلد العقد ] امر باحضار وهنه وقيل لا يومر [ ان لم يكن للرهن مؤنة حمل ] اي ثقله ولا يخفى ان المؤنة يرفع مؤنة الحمل وفيه اشعار بانه اذا كان له المؤنة اجبر الراهن على قضاء الدين ولا يومر بالاحضار لكن ان طلب الراهن التحليف لئلا يلف على البتات ما هلك الرهن كما في الذخيرة [ وعليه ] اي المرتهن [ مؤن ] بضم الميم وفتح الهمزة جمع مؤنة [ حفظه ] اي ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن كاجرة الحافظ والبيت ومازى الغنم فلا يلزم شي من ذلك منه لو اشترط على الراهن كما في الذخيرة [ وعلى الراهن ] وان لم يكن في الرهن فضل [ مؤن ] تبقيته [ اي ما يحتاج اليه في نفس الرهن ] كاطعام والشراب واللباس واجرة الطئور الراعي والعلف وسقى البستان وكري الانهار وتلقيح النخل وجذاذ التمر وغيرها مما يصلح له وعليه العشر والخراج [ وجعل لابق ] بالضم اي اجرة رادة من الفوار [ دمداوة الجرح ] اي معالجته وثمان الدواء واجرة الطبيب وفداء الجناية [ منقسم ] ذلك بالحصص [ على المضمون ] اي ما دخل في ضمان من الرهن [ والامانة ] اي ما لم يدخل فيه منه وهذا اذا كان الدين بقيمة الرهن سواء قلر رهن عبدا بالف قيمته الفان فابق فردة رجل من مسيرة السفر فاجعل عليهما نصفان وعلى هذا المداواة وقال مشايخنا هذا اذا جرح عند المرتهن والا فعلى الراهن وقيل انه على المرتهن في السالين كما في الكرمانى واما اذا كانت اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في الخزائنة واعلم ان الراهن اذا غاب فانفق المرتهن عليه شيئا بلا اذنه فهو مقطوع الا اذا جعله القاضي ديناً على الراهن فبمجرد الامر بالاتفاق لم يرجع عليه عند المشايخ وعنه لو انفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعند ابي يوسف يرجع حاضرا او غائبا كما في الذخيرة لكن في قاضيهان انه لو كان حاضرا وابي عن الاتفاق فامر القاضي به رجع عليه ووه يفتى \*

[ فصل \* لا يصح ] ويبطل كما في المعطوفات بعدة على ما في الننف وغيره [ رهن مشاع ] ولو لم يقسم ومن الشريك شيئا مقارنا كرهن نصف الدار شايعا او طاريا كرهنها ثم الفسخ في النصف مثلا وانما بطل لان هذا الشروع راجع الى محل الرهن وما يرجع الى المحل فالبقاء كالاتداء وقد قالوا باستثناء الهبة من هذا الاصل لانها لا تحتاج الى القبض الا عند العقد بخلاف الرهن فان حكمه دوام القبض كما في الكرمانى وغيره فمن الظن انه منقوص بالهبة وعند ابي يوسف رح ان الطاري غير باطل فالباطل ما لا يكون مالا اذ لا يكون المقابل مضمونا فلو قبض مشاعا لم يدخل في ضمانه وعن محمد رح انه دخل في ضمانه ولو قبض مفزعا لم يكن رهنا لا تنجيد



الاعتد وانما لم يصرح بالبطلان لان بعضهم قالوا انه فاسد فلو قبضه مشاعا كان مضمونا و لو قبض مفزعا  
 ماد جازا والفاسد ضد الباطل ويستثنى ما كان الرهن اثنين فانه لو كان لرجل على رجلين دين على كل  
 على حدة فرهنا به عبدا مشتركا بينهما بجميع حقه رهنا واحدا جاز ولورهن كل نصيبه من العبد لم يحز  
 كافي الذخيرة [و] لا يصح رهن [تمر على نخل دونه] اى النخل [و] لا رهن [زرع ارض او نخلها  
 دونها] اى الارض وفيه اشارة الى انه لو رهن باصولها جاز لانه يدخل من الارض فى الرهن وذلك معلوم  
 معين والى انه لو فصل احدهما عن الآخر وسلم اليه مفصولا او امر المرتهن بالفصل والقبض جاز والى  
 انه لو رهن الارض دون النخل جاز هذا رواية ولم يجز في ظاهر الرواية والى انه لو رهن ببناء الارض  
 لم يجز كافي الذخيرة [و] لا يصح رهن [الحجر وفروعه] اى المدبر وام الولد والمكاتب [ولا]  
 يصح [بالامانات] اى بمقابلة امانة منها كالوديعة والعارية والمستاجر والشفعة ومال المضاربة  
 والشركة والبضاعة وغيرها حتى لو ادع زيد عند عمرو وديعة واخذ زيد من عمرو رهنا لم  
 يجز وفيه اشعار بانه لو اخذ برد العارية او بدل الاجارة رهنا جاز كافي النظم [و] لا يصح  
 بعين مضمونة بغيرهما من الثمن وغيره مثل [المبيع في يد البايع] حتى لو اشترى عينا ولم  
 يقبض فاخذ من البايع رهنا بها كان باطلا ولذا لم يضمن البايع بشيئ بهلاك الرهن وقال شيخ  
 الاسلام انه فاسد لان المبيع والرهن مال والفاسد ملحق بالصحيح فى الاحكام كافي الكرماني  
 وذكر فى المبسوط انه جاز الرهن فيضمن بالاقبل من قيمته ومن قيمة العين وبه اخذ الفقيه ابو سعيد  
 البردعي وابو الليث وعليه الفتوى كافي الكبرى وغيره [و] لا يصح ويبطل بمقابلة [القصاص]  
 بالنفس او ما دونها حتى لو كان لرجل على رجل دم عمد فرهن القاتل به رهنا لم يصح وكذا اذا جرح  
 رجل رجلا جراحة فيها قصاص فرهن الجراح به لانه لا يمكن الاستيفاء من الرهن وفيه اشعار بانه اذا  
 قتل رجل عمدا ثم صالح الولي على مال معلوم او قتل رجل خطأ فقضى القاضي على عاقلته بالدية فاخذ  
 الولي بالدية رهنا جاز وكذا اذا جرح جراحة لا يستطاع فيه القصاص فقضى القاضي للمجروح  
 بالارش فاخذ به رهنا جاز كافي النظم [وصح بعين مضمونة] بنفسها وهي ما يضمن عند الهلاك  
 [بالمثل] فى المثلي [وبالقيمة] فى القيمي كالمغصوب وبذل الطلاق والكتابة وغيرها وهذا  
 التفصيل ما فى المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كافي الذخيرة [و] صح  
 [بالدين] كما مر [ولو] كان ذلك الدين [موعودا بان رهن] شيئا [ليقرضه] المرتهن [كدا]  
 اى عشرة دراهم وانما قيد به لانه لو لم يعين المبلغ لم يكن مضمونا فى الاصح من الروايتين وعن ابي  
 يوسف رح عليه القيمة وعن محمد رح انه لم يستحسن اقل من درهم وعن الشيخين انه يقرضه ما شاء  
 كافي المنية لكن فى الكبرى انه قول الطرفين [فهلكه] بغير صنعه بضم الهاء واللام او سكونها  
 اسم من الهلاك [فى يد المرتهن عليه] اى المرتهن خبر هلكه [بما وعد] من المسمى كعشرة

دراهم وهذا اذا كان المسمى مساويا للقيمة او اقل واما اذا كان اكثر من القيمة فهو ضامن لها كما في الكفاية وغيره وانما اطلق تابعا للهداية وغيره فمن الظن انه لم يلتفت اليه لانه غير متعارف لانا لا نسلم ذلك و لو سلم لا نسلم انه مقيد به كما لا يخفى على واقف هذا الكتاب واعلم انه لو سمي فقال للمرتهن لا يكفيك فابعث الي رهنا حتى ابعث الكفاية فبعث فهلك الرهن كان عليه الاقل من الرهن ومن المسمى كما في الذخيرة وغيره [و] صح الرهن [برأس مال السلم و ثمن الصرف] قبل الافتراق ولم يصح عند زفر روح لانه استبدال ورد بان الاستبدال اخذ صورة ومعنى والاستيفاء في الرهن اخذ معنى فان العين امانة والمضمون هو المالية [و] صح بمقابلة [المسلم فيه] قبل الافتراق و بعده و عن زفر روح رواهتان [فان هلك] رهن رأس المال و ثمن الصرف ومن الظن ان الضمير شامل لرهن المسلم فيه فابتلى بما ابتلى فان ما بعده ككلامه في الشرح نادى بالعلم صوت على بطلانه [في المجلس] اي قبل الافتراق [فقد اخذ] المرهون به وفيه اشعار بان قيمة الرهن متساوية لرأس المال و ثمن الصرف او اكثر فان كانت اقل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال [وان اذترفا] اي المتبايعان تفرق الابدان [قبل نقد] اي اعطاء رأس المال و ثمن الصرف [و] قبل [هلك] للرهن [بطلا] اي السلم والصرف لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان المرتهن لم يصرفا بضال حقه الا بالهلاك وانما لم يذكر حكم رهن المسلم فيه وهو انه مستوف لحقه لانه يعلم من حكم الرهن بخلاف حكم اخويه [ويتم] الرهن ويلزم [بغض عدل] غير المرتهن وفيه اشعار باشتراط كون العدل عاقلا بالغالا لانه القادر على القبض كما في الحصر [شرط] باتفاق المتعاقدين في العقد [وضعه] اي الرهن [عنده] اي العدل [ولا اخذ] اي اخذ الرهن [لا حدهما] اي الراهن والمرتهن [منه] اي العدل وفيه رمز الى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جاز اخذه كما اشير اليه في الاختيار والى انه لو دفع العدل الى احدهما لم يضمن لكنه ضامن القيمة فدفع القيمة الى عدل آخر لانه خاين كما في الذخيرة [وهناك] اي الرهن [معه] اي العدل سواء كان في يده او يد امرأته او ولده او خادمه او اجيره [هلك رهن] لانه كالمرتهن [فان وكل] الراهن [العدل از غيره] من نحو المرتهن [ببيعه] اي الرهن مطلقا او عند انتهاء اجل الدين [صح] ذلك التوكيل بالبيع مطلقا او عند حلول اجله نشر على ترتيب اللف كما في قاضيهان وغيره فالتخصيص بالحلول من الظن وفيه رمز الى ان تأجيل دين الرهن لم يفسد الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافي درام الحبس كما في المسية والى انه لو ولى غيره اذل فباعه بعد بلوغه لم يصح وهذا عنده خلافا لهما واعلم ان العدل اذا لم يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كما في قاضيهان [فان شرط] هذا التوكيل [في] عقد [الرهن لم ينعزل] التوكيل لانه من توبع العقد [بالعزل] اي عزل الراهن فيبقى بقاء العقد وفيه رمز الى انه لم ينعزل بعزل المرتهن لانه لم يوكله كما في الهداية والى ان الراهن لم يعزله بلا رضا المرتهن



وذا بلا خلاف والى انه لو وكل بعد الرهن انعزل بالعزل وهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم ينعزل كما في الذخيرة لكن الصحيح انه انعزل كما في قاضيان [و] لم ينعزل هذا الوكيل [بموت احد] من الراهن او المرتهن او غيره وفيه اشعار بانه لو وكل بعد الرهن ومات الراهن انعزل متى ما قال بعض المشايخ ولم ينعزل عند غيرهم كما في المضمرات [الا بموت الوكيل] فانه رفع الوكالة فلا يقوم وارثه مقامه وعن ابي يوسف رح ان وصيته يقوم مقامه وهذا خلاف جواب الاصل وفي التخصيص اشعار ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كما في الذخيرة [فان حل الاجل والراهن او وارثه] بعد موته [عائب] وابي الوكيل ان يبيعه [احبر] بالاتفاق [الوكيل على البيع] اي حبسه القاضي اتياما حتى يباعه فان ابى بعده باعه القاضي عندهم وقيل لم يبعه عنده كما في الكرماني وفيه رمز الى انه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بلا جبر هو فان ابى باعه القاضي عندهم اذ لم يبع عنده والى انه لو وكل بعد الرهن لم يجبر الوكيل كذا ذكر الكرخي وروي عن ابي يوسف رح والصحيح انه يجبر كما في الذخيرة [وكيل] للمدعى عليه بالتماس المدعى [بالخصومة] اي جواب الدعوي [غاب موكله واباها] اي ابي الوكيل الخصومة فانه يجبر الوكيل على الخصومة ليلا يبطل حقه [واذا باع] الرهن [العدل] الوكيل بالبيع [فالممن رهن] وان لم يقبضه لقيامه مقامه بالبيع [هنا] اي الثمن في يد العدل [كهلكه] اي الرهن في يد المرتهن فيسقط من الدين بقدر الثمن وفيه اشعار بانه جاز ان يبيع الرهن بكل من الحجريين وان كان الدين حنطة كما في الذخيرة \*

[فصل \* ونف] على اجازة المرتهن وعن ابي يوسف رح نفذ [بيع الرهن] بلا اذن المرتهن [رهنه] كما وقف على اجازة الراهن ببيع المرتهن الرهن فان اجاز جاز والا فلا وله ان يبطله ويعيده رهنا ولو هلك في يدي المشتري قبل الاجازة ولم يجز الاجازة بعده وللراهن ان يضمن ايهما شاء وتمامه في شرح الطحاوي [ان اجاز مرتته] البيع [از قضى] الراهن [دينه] اي الراهن ومن انظن انه للراهن او المرتهن فانه الاقرب [نفذ] البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك مكا صحيبا وقيل مكا فاسدا كبيع الفضولي وعن ابي حنيفة رح انه يحتاج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من البسوط ان يبيعه جائز وفي آخر فاسد وفي آخر باطل ويؤول الكل الى الموقوف وتمامه في النهاية وفيه اشعار بانه لو باعه بلا اذنه من رجل ثم من آخر فاجاز يبيع الآخر كما في الزاهدي [وصارتمه رهنا] في ظاهر الرزانه لان للبديل حكم المبدل وعن ابي يوسف رح انه لا يصير رهنا الا اذا شرط المرتهن عند الاجازة صيرة الثمن رهنا والصحيح الاول كما في الذخيرة [وان لم يجز] المرتهن البيع [وفسخ لا يفسخ في] القول [الاصح] لان حقه الحبس لا غير فبقي موقوفا وينفسخ في رواية ابن سماعة كعقد الفضولي حتى لو استغفكه الراهن فلا سبيل للمشتري

عليه [ و ] اذا كان موقوفا [ صبر المشتري الى فك الرهن ] فيعلم له المبيع [ او رفع ] المشتري هذه الحادثة [ الى القاضي ليفسخ ] البيع وفيه اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرفا يقبل الفسخ لم يجز ذلك التصرف في حق المرتهن اصلا ولم يبطل حقه في الحبس الا بعد قضاء الدين كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقوار فان تصرفا لا يقبل الفسخ نفذ وبطل الرهن واليه اشار فقال [ وصح ] بلا اذن المرتهن [ اعتاقه ] اي الراهن موصرا او معسرا [ وتدييره ] وامتيلاده رهنه فان فعلها [ اي فعل الراهن هذه الافعال الثلاثة حال كونه ] غنيا ففي [ اي فهو في صورة كون ] دينه حالا [ في الحال سواء كان حالا في الاصل او موجلا ثم حل ] [ اخذ ] من الفاعل لها [ الدين ] ولو جبرا لان اجله قد انقضى ولا يضمه القيمة لانه يقع مقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنسها فحبست بالدين حينئذ كما في الكافي [ وفي ] دينه [ الموجل ] وللتفنن لم يقل وموجلا اقل منه [ قيمته ] اي الرهن لا تعدي في حق المرتهن حال كونها [ رهنا ] عنده ولا ضرورة الى تقدير يكون كما ظن [ الى محل اجله ] دفعا للضرر فقبضها حينئذ اذا كانت من جنس حقه والمحل بكسر الحاء فان مضارعه مكسور [ وان فعلها فقيرا ] اولى مما في بعض النسخ (معسرا) [ ففي ] صورة [ العتق ] اي الاعتاق [ سعى في اقل ] من هذه الثلاثة [ من قيمته ] اي قيمة العبد يوم الاعتاق ويوم الرهن [ ومن الدين ] اي معنى للمرتهن العبد لتحصيل العتق عنده ونكميله عندهما في الاقل من هذه الثلاثة وقضى به الدين سواء كان حالا او موجلا الا اذا كان من خلاف جنسه فحبس ورجع المرتهن على الراهن ببقية دينه ان فضل على السعاية كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره فمن التفسير الناقص اي ان كانت قيمته اقل من الدين سعى فيها و ان كان الدين اقل سعى فيه [ ورجع ] العبد الساعي بما سعى [ على سيده ] الراهن ان صار [ غنيا ] ان فعلها معسرا [ في اختيه ] اي العتق من التدبير والاستيلاد [ سعى ] ذلك المدبر والمستولدة [ في كل الدين ] سواء كان حالا او موجلا لان كسبها مال المولى بخلاف المعتق ولذا لا يزداد على قيمته وقيل ان كان موجلا سعى المدبر في جميع القيمة وحبسها رهنا مكانه [ ولا رجوع ] للمدبر والمستولدة على سيده غنيا لانه ماله [ واتلافه ] اي الراهن [ رهنه كاعتاقه ] اياه [ غنيا ] ففي دينه حالا اخذه وموجلا قيمته رهنا الى اجله ولا ضرورة الى قيد غنيا لاستحالة السعاية عليه [ راجنبي ] لا راهن ولا مرتهن ولا عباله [ اتلفه ] اي الاجنبي [ ضمنه مرتتهنه ] قيمة يوم اتلفه [ وكان ] الضمان [ رهنا معه ] اي المرتهن فلو كان الدين الفا كقيمة الرهن فانلفه اجنبي وقيمته خمسمائة ضمن خمسمائة وصارت رهنا وسقط من الدين خمسمائة كانها هلكت باقة [ ورهن اعارة مرتتهنه ] رهنه او [ اعارة ] احدهما باذن صاحبه آخر [ اجنبيا ] سقط [ من المرتهن ] ضمانه [ اي الرهن فلو هلك في يد المستعير هلك بغير شيى ولا يسقط شيى من الدين [ ولكل منهما ] اي الراهن والمرتهن



[ ان يرد ] اي الرهن المعار من الاجنبي حال كونه [ رهنا ] لانه لكل حقا والاصل في ذلك ان الضمان بنعدم بيد العارية ولا يرتفع عقد الرهن [ وان مات الراهن ] المستعير من المرتهن [ قبل رده ] اي الرهن المعار الى المرتهن [ فالمرتهن احق ] بالرهن [ من ] ساير [ غرمائه ] اي الراهن لبقاء العقد فلا يكون الرهن بينهم والغرماء جمع الغريم وهو مشترك بين المدينين والداين المراد وانما خص الاعارة اذ يد الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن وينبغي ان يذكر الربعة اذ حكمها حكم الاعارة كما في الذخيرة [ ومرنه اذن ] من قبل الراهن [ باستعمال رهنه ] ان هلك [ الرهن ] قبل عمله اربعة ضمن [ المرتهن ] كالرهن [ لبقاء يد الرهن ] و [ ان هلك ] حال عمله [ بلا تعد ] لا [ يضمن ] لانه يد العارية حتى لا يسقط شي من الدين وكذلك لو قرا المرتهن من المصحف الرهن باذن الراهن فهلك حال القراءة لم يضمن و بعد الفراغ ضمن لانه عاد رهنا وفيه اشعار بانه لو استعمل بغير اذنه فهلك حال الاستعمال ضمن والضمان رهن كما في الذخيرة ولو اباح هكني الدار للمرتهن فوق بسكناء خلل وخرب بعضه لم يسقط شي من الدين لانه صار بالاباحة عارية ولو اباح له اكل منال البستان او لبن الشاة فلا بأس به ان لم يكن مشروطا والا صار قرضا فيه منفعة فيكون ربوا كما في الحواهر [ و صح استعارة شي ليرهن ] ذلك الشيء بدين له [ فان اطلق ] المعير المعار الذي اراد الراهن رهنه عن قيد [ ارقيد ] بقيد [ يجري ] المطلق او المقيد [ عليه ] اي الاطلاق او التقييد فان اطلق فللراهن ان يرهنه بأي جنس او قدر او مرتهن او مكان شاء وان قيد بواحدة منها لم يخالفه اذ ربما يكون اداء جنس اسهل من جنس آخر وكذا في البواقي [ فان خالف ] الراهن المستعير في قيد [ وهناك ] المعار [ ضمن ] هو [ القيمة ] بتمامها المستعير لتعديده بالتسليم او المرتهن بالقبض فحينئذ يرجع المرتهن بالدين والضمان على الراهن وفي الاولى ملك الراهن المعار و يترتب عليه احكام الرهن في رواية ابن سماعة لتأخر الملك عن الرهن فان سلم او لاقم رهن ثم ضمن صح الرهن لانه ضمن الراهن بالتسليم فملك قبل الرهن و يترتب عليه في ظاهر الرواية لثبوت الملك بالتعاطي قبل الرهن لانه ضمن بالقبض بلا تسليم الا ترى انه لو قبض مال انسان واعطى بدله يثبت بيع التعاطي وان تأخر التسليم عن العقد بالقول كما في الكبرى [ و ان وافق ] المستعير بما قيد به المعير [ وهلك ] وصار ذا عيب [ فقد ردين ] اوفاه [ اي فغل ضمن المستعير مقدار دين ادى هذا القول ] منه [ اي ذلك المعار فان كان قيمته مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين ] وان كانت اقل وجب على الراهن للمرتهن بقية الدين [ ولا ] يمنع المرتهن [ عن دفع الرهن المعار الى المعير ] فانه يجبر على دفعه [ اذا قضى المعير دينه ] اي المرتهن ولو بغير رضاه لان المعير له حق القضاء لتخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بقضاء دينه فان للمرتهن ان يمنع عن دفع الرهن حينئذ ولا ضرورة الى قوله [ وفك رهنه ] وتخليص

ملكه عن يده ومن الظن الحمل على عدم امتناع قبول فان ما بعده من قضاء الدين يابى عنه الا اذا حمل على المجاز [ ورجع ] المعير بما قضى الى المرتهن [ على الراهن ] المستعير لانه مخلص غير متبرع كما هو المشهور لكن في قاضيه ان لا يرجع اليه بقيمة المعار حتى لو كانت قيمته الفا ورهنه بالفين باذن المعير وقضاهما المعير لم يرجع الا بالالف [ ولو ملك ] المعار [ مع الراهن ] اى في يده [ قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن ] الراهن لانه لم يستوف الدين منه [ وجناية الراهن على الرهن ] اى فعل محرم صدر من الراهن على نفس الرهن العبد او طرف منه [ مضمونة ] اى ضمن الراهن بها والضمان رهن لتعلق حق المرتهن به فالراهن كالاجنبى فى الضمان [ وجناية المرتهن ] على الرهن [ تسقط من دينه بقدرها ] من الاسقاط اى تسقط تلك الجناية بقدرها من دين له حال هو دراهم او دنانير فالإضافة للعهد فان كان الدين غير هاهنا كالمكيل لم يسقط شيئا منه وكان الدين على الراهن والجناية على المرتهن لكنه لو اءور عينه يسقط نصف دينه عنده كما فى الخلاصة [ وجناية الرهن عليهما ] اى فعل محرم من الرهن على طرف الراهن او المرتهن عمدا او خطأ او على نفسه مما يوجب القداء او الدفع بان قتله خطأ او شبه عمدا او عمدا والراهن صبي او مجنون [ وعلى ما بهما ] كالعبد [ هدر ] اى ساقط عن درجة الاعتبار شرعا اما بالنسبة الى الراهن فلا خلاف فيه لانه جناية المملوك على المالك وكذا بالنسبة الى مال المرتهن لان التطهير عن الجناية واجب عليه فلا فائدة في وجوب الضمان وعنه انه اذا كان القيمة اكثر من الدين يعتبر بقدر الامانة واما بالنسبة الى نفسه فعليه هدر لما مر واما عندهما فغير هدر لانه يغيد فائدة هي دفع الرهن اليه فبطل الرهن ولو ابطال المرتهن الجناية فهو رهن بحاله وفيه اشارة الى ان الرهن لو قتل الراهن او المرتهن او الاجنبى يقتص لانه حر في حق الدم وبطل الرهن والى ان جنايته على ولدهما او على مال غيرهما كالاجنبى وتماه في الزاهدي [ ونماء الرهن ] اى زيادته المتولدة من الاصل كالولد واللبن والصوف والوبر والعقرو الارش والنمر وقوائم الخلاف [ رهن ] كالاصل فغير المتولدة كالكسب والهبة والصدقة ليس برهن فحبس الارش دون الثانية فنلراهن ان ياكلها من المرتهن [ لكن ] النماء يخالف الاصل في انه ان هلك [ يهلك بلا ] سقوط [ شيى ] من اللبن الا الارش فانه اذا هلك سقط من الدين ما بازائه لانه بدل جزئه فقام مقام المبدل [ وان هلك الاصل وبقى ] النماء [ هو ] ولو حكما كما اذا اكل الراهن او المرتهن او اجنبى من النماء بالاذن فانه لم يسقط حصة ما اكل منه فيرجع به على الراهن وكما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه قسم الدين على قيمتهما ورجع على الراهن بقيمة ما اكل الكل في شرح الطحاوي [ فك ] النماء [ بتسقطه ] اى النماء وكيفيته انه [ يقسم الدين على قيمته ] اي النماء [ يوم نكح ] لا قبله [ و ] على [ قيمة الاصل يوم القبض ] لا بعده [ ويسقط حصة الاصل ] من الدين فاذا ولدت الجارية المرهونة بلف والقيمة كل لاف صار رهنا فله



يؤخذ منه بلا رضاء ولو هلك افتكت الام بالف ولو هلك افتكت الولد بخمسماية كما لو نقص قيمتها ولو نقص قيمة الولد حتى تغير الى خمسماية مثلا افتكت الام بثلاثي الدين والولد بثلته ولو صار قيمة الولد الفين افتكت بثلاثي الدين والام بثلته فرجع المرتهن على الراهن بثلاثي الالف في هذه الصورة وعلى هذا البواقي [وتبديل الرهن] برهن آخر يصح كما اذا رهن الراهن عبدا بالف درهم ثم جاء بجارية وقال خذها مكان العبد فرد المرتهن العبد اليه فانها تصير رهنا وان لم يقبضها فلو هلك الثاني بعد رد الاول هلك امانة وقيل باشتراط القبض لان يد المرتهن على الثاني يد امانة فلا تنوب عن يد ضمان كما في الهداية وهو المختار عند قاضيهان على ان اقامة الشيعي مقام غيره انما يكون اذا زال الاول عن مكانه فبقى رهنا ما قبض غاية ما في الباب ان يجعل فسحا في ضمن اقامة الثاني مقامه وتماه في الكرمانى [و الزيادة] التي تسمى بزيادة قصدية احتراز عن تضمينه كالنماء [فيه] اى الرهن [يصح] قبل قضاء الدين لا بعده فكان الاصل و الزيادة محبوسين عند المرتهن فيقسم الدين على قيمتها يوم القبض وان رادت بعده فلو رهن عبدا بمائة ثم عبدا كان قيمة كل مائة فهلك احدهما سقط خمسون منه [و] الزيادة [في الدين لا] تصح عند الطرفين و زفر رح خلافا له والاول استحسناني فاذا رهن عبدا بمائة قيمته مائتان ثم اخذ منه مائة على ان يكون العبد رهنا بالمائتين ثم مات فانه يسقط الدين الاول والفضل من العبد امانة ويبقى الدين الثاني بلا رهن عندهم واما عبده فسقط جموته الدينان جميعا [ولو هلك الرهن] في يد المرتهن بلا تعد كما اذا منعه عن الراهن [بعد] الهبة او [الابراء] اى ابراء المرتهن الراهن من الدين بان يقول ابرأت ذمتك منه [هلك] الرهن [بلا شيعي] من الضمان لانه امانة والمقياس ان يضمن كما قال زفر [لا] يهلك بلا شيعي وضمن المرتهن لو هلك الرهن في يده [بعد القبض] اى قبض المرتهن الدين من الراهن او غيره تبوعا [او] هلك الرهن بعد [الصلح] اى صلح المرتهن مع الراهن عن الدين على عين [او] بعد [الحالة] اى حوالة الراهن المرتهن بالدين على رجل هواء كان للراهن عليه دين ام لا فانه ضمن قياها واستحسنانا لتوهم وجود الدين بخلاف الابراء ولذا لو ابرأ رب الدين المديون بعد الاداء كان له ان يسترده كما في الهداية وشروحها وفيه اشعار بان للراهن اخذ الرهن من المرتهن بعد الحوالة كما في موضع من الزيادات وفي موضع آخر انه ليس له [فيرد] المرتهن في هذه الصورة [ما قبض] من الدين وبدل الصلح [وتبطل الحوالة] بالهلاك لحصول الاستيفاء كما في النظم وغيره وفيه اشعار بان الدين ليس باكثر من قيمة الرهن والا فينبغى ان لا تبطل الحوالة فيما راد عليها لان الاستيفاء التام لم يتحقق والى ان الصلح لا يبطل [وكذا] ضمن [لو] رهن رجل من آخر عبدا يساوى الف درهم بالف درهم ثم [تصادقا] اى توافق الراهن والمرتهن [على ان لا دين] له عليه [ثم هلك] الرهن في يد المرتهن [هلك] حال كونه مضمونا [بالدين] الموجود لتوهم الثبوت بتدكيرهما له بعد

التصادق فيأخذ الرهن من المرتهن على ما قال بعض المشايخ وقد نص محمد رح في الجامع انه هلك امانة  
 و اليه ذهب بعض المشايخ كما في الذخيرة وهو الصواب على ما قال الاسبجاني كما في الكفاية وقالوا  
 لا خلاف فيه كما في قاضيخان والاحسن ترك العاطف ففي الذخيرة وغيره انهما اذا تصادقا بعد هلاك  
 الرهن فهو مضمون وفي قاضيخان انه لو ارتهن عند انسان عبدا بكرت حنطة فمات العبد ثم ظهر ان  
 الكرم يكن على الرهن كان الكرم على المرتهن لان الكرم كان عليه في الظاهر ووجود الدين  
 من حيث الظاهر يكفي لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالكرم لا بقيمة الرهن و الرهن المظنون  
 مضمون عند صاحبيه و عن ابي يوسف رح انه لم يكن مضمونا وبكفي ما في هلاك الرهن  
 مما يراعي في باب حسن المختتم \*

## \* [ كتاب الكفالة ] \*

اورد بعد الرهن لان الطالب ليس ذا يد للوثيقة هنا [ وهي ] لغة الضم او الضمان مصدر كفل كطلب  
 وضرب و علم وكرم كما في القاموس ويعدي الى المفعول الداني في الاصل بلباء فالمكفول به الدين  
 ثم يعدي بعن للمدينين وكلاهما المدبون في الكفالة بالنفس كما قال العلامة النسفي وذكر الاسبجاني  
 ان لا يطلق عليه الا المكفول به وباللام للدائن ويقال له الطالب وللضامن الكفيل ولو امرءة كما في  
 المغرب وغيره وشريعة [ ضم ذمة ] اي نفس كفيل [ الى ذمه ] اخرى اصيل والذمة لغة العهد  
 وشرعا محل عهد جرى بينه وبين الله تعالى بوم الميثاق او وصف صار به الانسان مكلفا فالذمة كالسبب  
 والعقل كالشرط ثم استعير على القولين للنفس والذات بعلاقه الحزنية والحلول فقولهم وجب في ذمته  
 اي على نفسه وتمامه في الاصول [ في المطالبة ] اي اشتراك كل من الكفيل والاصيل في جواز طلب  
 المكفول له نفسها او دينها او عبا واجبة التسليم كالمغصوب والعارية ولا يلزم من لزوم المطالبة الدين على  
 الكفيل مطلقا الا ترى ان الوكيل مطالب بالنمن وهو على الموكل لا غير وفيه اشارة الى انه يشترط ان  
 يكون الكفيل مكلفا حرا فلا يصح ان يكون صبيا وعبدا كما في اشربة والى انه فعل مشروع لكن  
 الكف عنه اولى فان الاكثر ان يكون اوله ملامة واوسطه ندامة و آخرة غرامة فعليك بالسلامة كما في  
 الخزانة ولا يخفى انه تعريف بالحكم فالاولى عقد وثيقة لطرف الوجوب [ لا ] انها في الكفالة بالدين  
 ضم ذمة الى آخري [ في الدين ] والاستيفاء من احدهما كالغاصب وغاصب الغاصب على ما ذهب  
 اليه بعض المشايخ لانه صار دين دينين وهو غير معقول ولذا يصح هبة الدين من غير من عليه  
 الدين وصحة لهبة من الكفيل للضرورة [ وهو ] اي لقول الاول [ الاصح ] اي من الثاني  
 كما في الهداية وهو لصحيح كما في الاختيار وغيره لما ذكرنا ومن الظن انه يجعل الدين دينين  
 وهو قلب الحقيقة لان معناه عند المحققين انقلاب واحد من الواجب والممكن والمتنع الى



الاخر والدين فعل واجب في الذمة هو هنا تملك مال بلا عن شيء كما في الكرماني وغيره [وهي  
 اما [متلبسة [بالنفس] اي نفس الاصيل فهي رمان للاصيل الا ان كل مصدر يعدي بحرف جاز  
 ان يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر كما قالوا في اليك المصير و يقال كفلت بالنفس و بالمال  
 كما في المغرب [و نعتقد] هذه الكفالة [بكفلت] اي بنحو كفلت زيدا لعمر و [بنفسه] اي  
 زيد و فيه اشعار بانها تنعقد و نصح بمجرد الايجاب و سيجيى انها لا تصح بلا قبول الطالب في  
 المجلس عند الطرفين و لا يبعد ان يستعان بما ياتي و يقال ان معناه يحصل ايجاب الكفالة [و] نعتقد  
 بكفل [بما] اي بكفاله بجسده و غيره مما [صح اضافة الطلاق اليه] من جزء معين يعبر به عن جميع  
 البدن كالبدن و الروح و الرأس و الوجه و الرقبة و من جزء شائع كالخمس و الربع و البعض و الجزء  
 و بما ذكرنا من تاويل الفعل بالمصدر ظهر انه معطوف على قوله بكفلت لا على قوله بنفسه على تسامح  
 كما ظن [وكذا] نعتقد [بضمته] لانه تصريح بموجبه كما في الهداية و فيه اشكال لان الضمان مرادف  
 للكفالة كما في المغرب و الصحاح و القاموس و غيرها و فيه اشارة الى انه لو قال ( يذير فتم ) فهو كفيل كما  
 في العمادي و الى انه لو قال انا ضامن لك حتى نجتعا لم يكن كفيل كما روى ابو حفص لكنه كفيل  
 في رواية ابي سليمان كما في المحيط [او] بقوله هو لزم [علي] اي احضاره بقريضة على [او] هو ضم  
 [الي] بقريضة الي الدال على الضم المعتبر في الكفالة [او انا به] اي بالاصيل [زعيم او قبيل]  
 اي كفيل من زعم زعامة او قبل قبالة كما في القاموس فلو قال ( قبول كرم ) صار كفيل وقيل لا  
 وقيل ان اراد الكفالة و الا فومد كما في العمادي و يويد الاول ما في التاج القبول ( يذير فتم )  
 و فيه رمز الى انه لو قال ( فان آثماى مست ) او ( آثماى است ) لم يصير كفيل لكنه صار كفيل  
 في العرف و به يغنى كما في المضمرات و الى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون  
 كفيل بعد ذلك لم يصير كفيل اصلا و هذا حيلة لمن يلتمس منه الكفالة و لا يريد ان يصير  
 كفيل و تمامه في العمادي [ولا جبر] يكون [عليها] اي لا يجوز للمقاضي جبر الاصيل على  
 اعطاء الكفيل [في حد] من الحدود كحد القذف و الزنا [او قصاص] في النفس او الاطراف  
 لانه ينافي الكفالة فاذا لم يكفل لازمه و دارمعه الى قيام القاضي عن المجلس فان احضر بينة و الا  
 خلى سبيله كما في الكرماني و غيره و اجبر عليها عندهما في حد القذف وقيل في حد السرقة  
 ايضا و فيه اشارة الى ان الاصيل لو تبرع بها فيهما صح و هي غير صحيحة في الخالصة لله تعالى  
 و هي حد الزنا و شرب الخمر و السرقة و الى انه اجبر عليها في التعذيرات و كل جراحة بلا  
 قصاص كما في المحيط و الى ان المديون بالدين المرجل لو اراد ان يغيب اجبر عليها كما في المنتقى  
 و خلاف في ظاهر الرواية و عن عين الايمة ان المصلحة في الاول لجور الناس كما في الخزنة و غيره  
 و عن الترحماني في الكبير ان كان المديون معروفا بالتسويق اجبر عا عليها كما في القنية و الاطلاق مشعر

بانه يجبر عليها بمحرد الدعوي و ان كان المدعى عليه معروفا كما في الصغيرى وعن برهان الايمة الكافي انه لو قال لى عليه دعوى لم يجبر قبل بيان الدعوي كما في المنية ثم اشار الى الحكم فقال [ و يلزمه ] اى الكفيل بانفس [ احضار المكفول به ] اى الاصيل الذى عرف مكانه [ مطلقا ] اى في وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة [ او في وقت عين ] احضاره فيه ان كانت موقته [ ان طلب ] احضاره [ المكفول له ] اى الداين [ فان لم يحضر ] الكفيل الاصيل [ حبسه ] اى الكفيل [ الحاكم ] والقاضي لانه ظالم يمنع الحق وفيه اشارة الى انه حبس اول مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل لم يحبس اول مرة لان الحبس جزء الماطلة وقيل لا يحبس اولا اذا ثبت الكفالة باقراره والى انه لو لم يعرف مكانه لم يحبس لانه كموته فان عاب وعرف مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه ومجيئه كما في قاضيهان وغيره فان عجز عن احضاره لم يحبس بل يلزمه حتى يحضره كما في المضمرات فان ادعى الكفيل على الدائن ان المدبون عاب ولا بدري مكانه واقام على ذلك بينة انذفع عنه مطالبة الداين كما في المسبة [ ويبرأ ] الكفيل بالنفس [ بموت من كفل به ] من المديون لانه سقط الحضور عن الاصيل وفي الاضافة اشعار بان موت الكفيل غير مبطل للكفالة وليس كذلك فانه لم يواخذ به وارثه باحضار المكفول به كما في الهداية وغيره [ و ] يبرأ [ بتسليمه ] اى الكفيل ولو حكما كرسول المكفول به الى المكفول له ان لم يقبله [ حيث يمكنه مخاصمته ] اى في موضع يقدر المكفول له على مخاصمة المكفول به بان يكون فيه حاكم فلو سلم في بركة فيها فاضي بري عنها وعن بعضهم ان بالتسليم في الرستاق لم يبرأ لانه اكثر قضائه ظلمه كما في المنية فعلى هذا قلما برأ في زماننا ولو سلم في بلد فيه حكام من لم يصدق فليجرب وفيه رمز الى انه لا يشترط ان يقول سلمت اليك بجهة الكفالة ولا ان يعلم بعد الطلب كما قال السرخي وقال شيخ الاسلام انه لم يبرأ الا بعد الطلب كما في المحمط الى انه لم يبرأ بتسليم اجنبي وان قال سلمته نعم لو قيل المكفول له لبرأ كما في قاضيهان [ و بتسليمه ] اى المكفول به [ نفسه ] الى المكفول له بان قال دفعت نفسى اليك من كفالة فلان فلو لم يعلم على هذا الوجه لم يبرأ كما في النهاية وغيره [ هنا ] اى حيث يمكنه مخاصمته [ وان شرط ] وقت الكفالة متعلق بالبرائتين [ تسليمه عند القاضي ] لوجود الاستيفاء وهذا في زمانهم واما في زماننا ان شرط ذلك لم يبرأ الا بالتسليم في مجلس القاضي لفساد اكثر الناس وبه يفتى كما في المضمرات وغيره وفي الاكتفاء بالتسليم اشعار بانه لو اقر المكفول له انه لا حق له قبل المكفول عنه لم يبرأ الكفيل عن الكفالة كما لو اخذ من الكفيل كفيل آخر كما في النظم [ وان مات المكفول له فلو صيه او وارثه مطلبة ] اى الكفيل [ به ] اى المكفول به لقيامه مقام الميت وفيه رمز الى انه لو سلم الى وصى فلو صى آخر ان يطالبه بالاحضار وكذا ان سلم الى وارث كما في المضمرات والى ان لكل من الوصي و لو ارث ان يطالب 'ذا' اجتماعا وليس كذلك فان الوصى



مقدم على الوارث كما في الهداية والكافي وغيرهما فلو قال بالوارث كما في الوقاية لكان احسن لامكان الاستدلال بالتقديم [وان كفلا] رجل [بنفسه] اي المديون بما لكذا [على انه] اي الكفيل [ان لم يواف] اي لم يات الكفيل المكفول له [به] اي المكفول عنه فالموافاة عدى المصنف الى المفعول الثاني بالباء على ما هو القياس عند البعض [غدا] لم يذكره فخر الاسلام وقاضيهان في شرح الجامع [فعليه المال] المعلوم ويحتمل وجوها اخر المال الذي له عليه لكنه مجهول ثبت باقرار الكفيل او ببينة المكفول له ومائة درهم مثلا سواء اقر الكفيل انها دين او لا ومائة سوي الدين ومائة له آخر فان في هذه الاربع صح الكفالة عند الشيخين خلافا لمحمد رح وتمامه في المحيط وغيره [صح] ذلك الكفالتان الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والقياس ان الثانية لا تصح لانها سبب لجوب المال والتعليق بالاحضار ينفيه الا انه ترك القياس بالتعامل [فان لم يسلم] الكفيل نفس المكفول به الى المكفول [غدا ضمن] الكفيل [المال] ولم يبرأ من كفالته بالنفس [سواء ادعى المال او لا لانها وقعت مطلقة غير مقيدة باداء المال كما في المحيط وغيره فمن الظن انه يبرأ بالاداء [وان مات المكفول عنه] في هذه الصورة قبل انقضاء المدة [ضمن المال] فاخذ من تركته لتحقيق الشرط وانما ذكر هذه الشرطية ردا لما توهم انه لم يضمن لان الكفالة تبطل بموته كما في الكافي فليس الشرطية السابقة تغني عنها كما ظن وفيه اشعار بانه لو مات الكفيل قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك فان اخذ من تركته كما في النهاية [و] هي [اما] كفالة [بالمال] اي بنفس المال او بفعل يتعلق به كاحضار الامانات ونحوه واما لمنح الخلو [فيصح] الكفالة بالنفس والمال معا كما مر وفيه اشعار بانه يكفل المسلم عن الذمي بالخمر للذمي وهذا اذا كان الخمر عند المطلوب والا لم يصح كما في العمادي فتصح الكفالة بالمال كفالة مرسله اي حالة نحو كفلت بما له على فلان او مضافة نحو كفلت بما بايعت احدا منهم [وان جهل المكفول به] جهالة متعارفة فلو كانت فاحشة غير متعارفة لم تصح وفيه رمز الى انها تبطل بجهالة المكفول له وعنه مرسله او مضافة وهي تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة والى ان جهالتهما غير مانعة في الكفالة بالنفس وهي على هذا التفصيل ايضا الكل في النهاية [اذا صح دينه] اي لم يسقط من المتعاقدين الا بالاداء او البراء كما في شرح الهداية وغيرها فيخرج عنه ثمن المبيع بشرط الخيار فانه سقط بالفسخ وكذا بدل الكتابة فان سقط بالتمعيز كما في المشاهير لكن في النظم انها تصح ببذل الكتابة ويشكل بدين ميت مفلس فانه صحيح ولم يصح الكفالة به كما ياتي فلاحسن ان يزداد او بالموت والظرف متعلق بقوله فيصح نتيجة للسابق ولا يلزم منه ان الكفالة بالعين لم تصح ولذا قال في الهداية ان الكفالة بالاعيان المضمونة تصح وفيه اشعار بان الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما مر [نحو كفلت بما] وجب [لك عليه] من مال فالمكفول به مجهول وفيه اشعار بانه لو قال بما اقر بذلك فلان فهو على ثم مات فافر فلان بشيء فهو كفيل وذا في تركته كما في قاضيهان [او] كفلت

[ بما يدركك ] اي يلحقك [ في هذا البيع ] من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما في الازبكي او ضمان المبيع ان لحقه آفة كافي الكرماني فالمكفول به مجهول لاحتمال استحقاق الكل والبعض فيضمن الكفيل الكل والبعض والدرك بالفتح انصح من المكفول [ او ] يصح وان [ علق الكفالة ] بالمال [ بشرط ملائمة ] اي موكل لموجبها بامكان استيفاء المكفول به او تعذره از وجوبه [ نحو ] ان جاء المكفول عنه او غاب المكفول به او [ ما بايعت ] انت [ فلانا ] اي ان بيعت شيئاً من فلان فما شرطية كما بعد وفيه رمز الى ان كله لزمه قليلا او كثيرا مرة او مرارا بخلاف ما لو قال اذا بايعت شيئاً فانه على مرة كما في الخزنة وفي ذكر فلان اشعار بما مر من وجوب معلومية المكفول عنه في المضافه فان فلانا علم للاناسي كما نقرر [ او ما ذاب ] اي ثبت او وجب من الدوب [ لك عليه ] اي فلان [ او ما غصبك ] فلان [ فعلي ] واجب وانما لم يصرح بالخبر عنه اشارة الى ان الكفالة بالعس كما يكون مرسله يكون مضافة كما في قاضيخان والتقدير فتسليم ما وجب عليه او تسليم من وجب ذلك عليه واجب علي وفيه اشعار بان الشرط لو لم يكن ملائما يصح الكفالة واليه اشار بقوله [ وان علق ] الكفالة [ بمجرد الشرط ] اي بالشرط المجرد عن الملائمة [ فلا ] يصح الشرط وبطل ويصح الكفالة كما في الكافي وغيره فلا تمام فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان المعني لا تصح تلك الكفالة كما في التحفة والمضمرات [ كان هت الربح ] فتسليم المال او النفس علي واجب كما مر فليس الامثلة مختصة بالكفالة بالمال كما ظن [ وان كفل بماله عليه ] من مال مجهول [ ضمن ما فامت به ] من قدره [ بيته وان لم تقم ] بيته [ فالقول للكفيل ] فيما يعترف به مع الحلف على العلم كافي قاضيخان وغيره وانما يحلف على البتات في فعل الغير اذا رجع الى ما يلزم الحالف وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما ظن لان ذلك الفعل تسليم الزائد وهو فعل الاصيل حقيقة [ وصدق الاصيل في ] القدر [ الزائد على ] حق [ نفسه ] اذا خبر به فانه انشاء معني [ فقط ] فلم يصدق على الكفيل ولم يطالب الطالب عنه ذلك الزائد فلو اقر فيما ذاب لك عليه بالف وقال الطالب بالفين وصدقه الاصيل في ذلك لم يلزم على الكفيل الا الالف الا اذا ظهر انه معاند في ذلك فيلزمه الالفان على ما قال الامام السرخسي ولا يلتفت بما ظن في هذا المقام من الاطناب في الكلام فان ما ذكرناه هو مراد الكفاية والسلام [ واذا طالب الدائن ] المكفول له [ احدهما ] اي الاصيل والكفيل [ فله ] اي الدائن [ مطالبة الاخر ] لان له مطالبة الكل بخلاف تضمين احد الغاصبين اذا التزمين تملك [ وتصح ] الكفالة بالنفس والمال [ بامر الاصيل ] بالكفالة [ وبلا امره ] سواء كان نخطاب المكفول له او اجنبي كما قال اتكفل بنفس فلان او بماله او لفلان فقال كفلت [ فان امر ] الاصيل وقت العقد بالكفالة بالمال سواء كانت صحيحة او فاسدة كما في العمادي [ رجع ] الكفيل [ عليه ] اي الاصيل بما كفل جياداً كان او زبوراً فلو كفل بجياد وقبل الطالب



منه الزيوف فإنه رجع عليه بالجياد لأنه ملك بالاداء ما في ذمته وفيه اشعار بأنه لو لم يامر بالكفالة لم يرجع بما ادعى لأنه متبرع والامر شامل للرضاء فلو كفل بحضرتيها بلا امره فرضى المطلوب او لا رجع الكفيل عليه فلو رضى الطالب او لا لم يرجع لأنه تم العقل به فلم يتغير كما في قاضيخان و المتبادر من الامر من يصح امره شرعا فلا يرد ما اذا كفل عن صبي محمود بحال بامره واداه فإنه لا يرجع عليه وكذا اذا كفل الاجنبي من عهد فإنه لا يرجع الا بعد العتق ولا يرجع المولى عليه اصلا كما في المحيط وغيره [ بعد ادائه ] اي الكفيل لا قبله وانما خص اداؤه لأنه لو دفع الكفيل الى المكفول له بعد اداء الاصيل غير عالم به لم يرجع عليه كما في المنية [ وان لوزم ] اي لازم الطالب من يكفل له بالمال مأمورا بها اي دار معه اينما دار فاداه المال والملازمة في الاصل شدة المطالبة يقال فلان لازم فلانا اي صاحبه مصاحبة لا يعقبها مفارقة [ لازم ] الكفيل [ اصيله ] حتى يخلصه اي دار معه على نحوه حتى يخلصه فالجملة معطوفة على الشرطية دون الجملة اعني رجع عليه كما ظن وفيه اشعار بأنه لو كان الكفيل امرأة يلزمها و الاصح انه استاجر امرأة ليلازمها كما في اللبس [ وان حبس ] الكفيل [ حبسه ] اي الاصيل الا اذا كان كفيلا عن احد الابوين او الجددين فإنه ان حبس لم يحبسهم به يشعر قضاء الخلاصة [ وابراؤه ] اي ابراء الطالب الاصيل [ وتأجيله يسري ] ذلك الابراء والتأجيل بالنسبة [ الى الكفيل ] فلا يطالب الدين وفيه اشارة الى ان اداءه سرى اليه والى ان تحليفه لا يسري اذا الحلف لا يفيد الابراء الحالف كما في المنية والى ان تحليفه سرى اليه وهذا غير ظاهر اليه كما في الزاهدي [ لا عكسه ] اي ابراء الكفيل وتأجيله لا يسري الى الاصيل لأنه لا يجعل الفرع تابعا للاصل والكلام مشعربان ابراء الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولهما وهذا غير صحيح في ابراء الاصيل عن دين الصرف فإنه يتوقف على قبوله وتمامه في المحيط [ وان صالح ] الطالب [ الكفيل عن الف ] من الدراهم [ على مائة ] منها [ رجع ] الكفيل بعد الاداء عليه [ بها ] اي مائة لا بالف وفيه اشعار بأنه برئي كل منهما بالصلح وبان الطالب يطلب الاصل بتسعمائة لأنه لم يصل اليه الا مائة وذكر الالف اتفاقي فلو صالحه على مائة فالحكم كذلك كما في المحيط [ وان صالحه ] عن الالف [ على جنس آخر ] من مكيل او موزون او غيره [ فبالالف ] رجع على الاصيل لأنه بالصلح ملك ما في ذمة الاصيل [ وان ] ان صالحه [ عن موجب الكفالة ] من مطالبته [ لا يبرا الاصيل ] لأنه لم يبرا الا الكفيل [ ولا يصح ] و يبطل كما في الطلبة [ تعليق البراءة عنها ] اي تعليق كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل عن الكفالة [ بشرط ] محض ليس للطالب فيه منفعة نحو ان قدم زيد فانت انا برئي من الكفالة وعنه انه يصح لان عليه المطالبة فكان اسقاطا كالطلاق وانما لم يصح لان في الابراء تمليكا ينافيه التعليق وذكر في المحيط انه لو كفل بنفسه رجل على انه متى راي الطالب بنفسه فانا برئي منها كان جائزا [ كسائر البراءات ] اي مثل تعليق باقى البراءات عما يتعلق

به فبطل لو قال ان جاء زيد فانا برئى من ثمن هذا المبيع او من مهر كذا او غيره لما ذكرنا  
و ذكر في العمادي ان التعليق بشرط كان صحيح كما اذا اعطى مديون لعيال دائن كذا من دينه  
فقال الدائن ان اعطيته فقد ابرأتك عنه [ ولا ] يصح [ الكفالة ] بها لا يمكن استيفاءه من  
الكفيل كما ذاكفل رجل عن جاني للطالب [ بالخلود ] اى بنفس حد القذف والسرقه والزنا والشرب  
[ والقصاص ] فان النيابة لا يجري في العقوبة هذا الا انه مستدرك بما مر ان الكفالة بالنفس  
و المال [ و ] لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها مثل الكفالة عن البائع للمشتري [ بالمبيع ] اى بمالية  
على معنى انه لو هلك قبل القبض وجب عليه قيمته وانما لم يصح لان العقد قد انفسخ بالهلاك فلا  
شيء على الاصيل فما ظنك في الكفيل وفيه اشعار بانها يصح بتسليم المبيع لان التسليم بعد نقل  
الثمن لازم على الاصيل الكل في الكرمانى [ بخلاف الثمن ] فانه دهن صحيح لغيره وهذا مستدرك  
كما لا يخفى [ و ] لا [ بالرهون ] فانه مضمون بغيره ولذا لو هلك لم يجب على المرتهن شيء لكن  
في الاختيار انها تصح على الاصح بالمضمونة بغيرها كالبيع والرهون ويبطل بالهلاك للقدرة قبل  
الهلاك والعجز بعده [ والامانات ] سواء كانت واجبة التسليم كالثانية والثالثة او غير واجبة  
التسليم كالبنواقي لكن في التحفة انها تصح بواجبة التسليم كالبيع والرهون وغيرهما [ كالوديعة والعارية  
والمستاجر ومال المضاربة والشركة ] فانها غير مضمونة والشرط كون المكفول به مضمونا على  
الاصيل [ وبالحمل على دابة مستاجرة معينة ] بان استاجر زيد عن عمرو دابة معينة لحمل كذا  
فكفل بكر من زيد لعمرو بذلك الحمل على تلك الدابة لم تصح تلك الكفالة لانه لم ينبت له  
الولاية على دابة غيره فلو كفل بالحمل على دابة غير معينة تصح لانه قادر عليه وفيه اشعار بانه  
صح الكفالة بتسليم دابة مستاجرة معينة لتصور التسليم من غير نصرف في ماله باعلام مكانها وبانه  
صح اجارة دابة غير معينة وهو الاصح كما في المحيط وغيره [ وبخداثة عبد كذا ] اى مستاجر معين  
لانه لم يقدر عليه فان كفل بتسليمه جاز للقدرة عليه كما مر [ و ] لا [ عن ميت مفلس ] اى اذا  
مات الرجل مفلسا عليه دهن فكفل عنه رجل لغريمه لم يصح لانه كفل بدين ساقط لان الدين هو  
الفعل حقيقة وهو قد سقط عنه في الدنيا بالموت وصحتها تقتضى قيام الدين في الدنيا وهذا عنده  
واما عندهما فبصح الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابت ولم يوجد مسقط في الآخرة والمفلس من  
افلس اذا صار ذا فلس بعد ان كان ذا دراهم او دنانير ثم استعمل مكان افتقر كما في الطلبة [ و ]  
لا تصح عند الطرفين [ بلاقبول الطالب ] للكفالة [ في المجلس ] اى مجلس عقدها سواء كفل  
بالنفس او بالمال واما عند ابي يوسف رح فيصح موقوفا على اجازته وقيل نافذا وله حق الرد على  
اختلاف المشايخ واثرة فيما اذا مات قبل القبول فانه لم يأخذ الكفيل به عنده وفيه اشارة الى انه  
لو وجد الايجاب او القبول من المطلوب او قال اجنبي كفلت بفلان عن فلان فبلغ الطالب فقبل



لم يصح عندهما كافي المحيط والى انه لو كفل والمكفول عنه غايب واجاز الطالب صح الكفالة كافي قاضيخان [ الا اذا كفل ] الوارث [ عن مورثه في مرضه ] مرض الموت [ مع غيبة غرمائه ] فانه يصح الكفالة بلا قبول الطالب عندهما وفيه رمز الى ان صحة الكفالة لا يتوقف على تسمية المكفول به وله كافي النهاية والى ان المريض لو لم يامر الوارث بالكفالة صار كفيلا وهذا عند ابي يوسف رح وفي رواية عنه واما عند غيره فلا يصير كفيلا كافي قاضيخان والى انه لا حاجة الى كون المريض ذا مال وفي الهداية اشارة الى الخلاف قالوا انما يصح اذا كان له مال وفي الاختيار قيل هو وصية حتى لا يصح اذا لم يكن له مال وقيل يصح لحاجته الى ابراء ذمته وفي الزاهدى كفالة الوارث عن المريض بامره بغيبة الطالب بقدر التركة يجوز وقوله عن مورثه مشير الى انه لو امر اجنبيا بالكفالة فكفل لم تصح ومنهم من قال انها تصح نظرا الى المريض كافي النهاية وقوله مع غيبة غرمائه لمحرد الايضاح لانه يغني عنه قوله بلا قبول الطالب [ و ] لا [ بمال الكتابة ] لانه ليس بدين صحيح كما مر وكذا بدل السعاية عنده [ والعهد ] اي لا يصح الكفالة بالعهد لانها مشتركة بين معاني الصك القديم لانه وثيقة والعقل لان العهد و حقوقه لانها ثمراته وغيرها فان اشترى شيئا فضمن له رجل بالعهد لم يصح لانه لم يصح العمل به قبل البيان وذا بلا خلاف في ظاهر الرواية وعنهما انه ضمان الدرك كافي غاية البيان [ والخلاص ] اي بالاستخلاص عند الاستحقاق وعنهما هو ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق وفي الاكتفاء اشعار بان ضمان الدرك يصح وذا بلا خلاف كافي الغاية وغيرها [ ولا ] يصح عند بيع مال المضاربة [ ضمان المضارب الثمن ] عن المشتري [ لرب المال ] ظرف الضمان [ و ] لا يصح عند بيع مال الوكالة [ ضمان الوكيل بالبيع ] الثمن [ لمؤكله ] لان المال امانة في يد المضارب والوكيل كافي الهداية فقد اعتدرك هاتان بحكم الامانات [ و ] ضمان [ احد الباعين ] الشريكين حصة صاحبه من ثمن عبد مشترك بينهما باعاه [ بصفقة ] واحدة فلو باعاه بصفقتين بان سمى كل لنفسه ثمنا ثم ضمن احدهما الاخر صح الضمان لامتنياز نصيب كل عن الاخر والاشمل الاخصر ضمان احد الشريكين في دين مشترك لاخر كافي العمادي والاحسن تفصيل الفاسد ثم الباطل فان الفاسد منها الكفالة بمال الكتابة و ضمان الدين المشترك والمضارب والوكيل وبطل ما هواها على ما يشعر به كلام المحيط والفصوليين وغيرهما وينبغي ان يكون الاخرين من الاربعة باطلين [ وصح ضمان الخراج ] موظفا او مقاسمة فانه دين مطالب من جهة المقاتلة او غيرهم بدلا عن منافع الحفظ وغيرها وقيل اريد به الموظف الذي يراه الامام في كل سنة دون المقاسمة التي على الخارج فانه لم يجب في الدمة وفيه اشعار بانه لم يصح ضمان الزكاة لانه عبادة غير بدل عن شيء كافي النهاية وغيرها [ و ] ضمان [ النوائب ] جمع النايبة اي الحادثة وشروعا ما يضرب السلطان على الرعية لمصلحتهم كاجر

حفظ الطريق ونصب الدروب و ابواب السكك و كرى الانهار و اصلاح الرىض فانها دين واجب  
يحبس به طاعة للامام و قيل ما ينزل من جهة سلطان ولو غير حق و لكن يعلم و لا يفتى  
به ليلا يتجاسروا فى الزيادة و لان اكثر النوايب في زماننا ظلم و لذلك من تمكن من دفعه  
فهو خير له كذا فى المنية و قيل لا يصح الضمان بما يأخذ العظمة فى زماننا ظلما و قيل يصح  
و عليه الفتوى كما فى النهاية و ذكر الكرمانى انه يصح لتجهيز الجيش اذا لم يكن فى بيت المال  
ما يكفيهم و تعاونوا على البر والتقوى [ و ] ضمان [ القسمة ] اى ضمان احد بتقسيم قيمى  
بين الشريكين عند طلب احدهما و ان امتنع الاخر عنه و قيل انه فعل غير مضمون و قيل ان  
ما كان من الديوان راتبا في كل رقت فناية و غير راتب فقسمة و بما ذكرنا من التفصيل ظهر انه قد  
استدرك قوله [ وان كانت ] تلك النوايب و القسمة [ بعير حق و مال ] خبره حال [ لا يجب ]  
ادائه [ على عبد حتى يعتق ] كمال اقر عبد محجور باستهلاكه و كذبه المولى او بآءه انسان او اقرضه  
او امهر امرأة فكنت بغير اذنه و كفيل احد به [ حال على من كفيل به ] اى المال [ مطلقا ] غير  
مقيد بوصف التعجيل والتأجيل اذا الكفيل غير معسر و فيه ايماء الى انه لو استهلكه عبد معاينة  
او اذن فاقتر بدين فهو عليه فى الحال و الى انه لو كفيل موجلا فليس بحال [ و بطل دعوى ] مبيع  
من [ ضامن الدرك ] فمن باع دارا و كفيل عنه بالدرك و قبول الثمن عند الاستحقاق ثم ادعى  
الكفيل انها ملك له او لو كيله بطل دعواه لانه ينأى احكام البيع [ و ] بطل دعوى مبيع من  
[ شاهد كتب ] بامر او بغير امر [ شهد بذلك ] او شهد بما فيه او اشهد عليه [ على صك ] اى  
قبالة للبيع ظرف كتب [ كتب فيه ] اى في ذلك الصك [ باع ] فلان [ ملكه ] اى بيعا صحيحا  
او نافذا او لازما او غيره مما يدل على صحة البيع فان في تلك الشهادة اقرار بانه باع ما هو ملكه لان  
ذلك فيما كتب اشارة الى ذلك فلا يصح دعواه و فيه رمز الى انه لو قال احد اكتب شهادتى فيه  
فكتب المأمور شهد بذلك صح دعواه كما لو كتب باع فلان داره و قد اقرانه باع ملكه [ بخلاف ]  
دعوى [ شاهد كتب ] فيه [ شهد على اقرار العاقرين ] بان كتب قد اقر بالبيع عندي او جرى  
البيع بمشهدى او اشهد فلان بالبيع او غيره مما لا يدل على صحته فانه صح هذه الدعوى لانه ليس  
فيه اقرار بالملكية و لا يخفى ما في هذه المسئلة ههنا عند ذوى الالباب من رعاية اللطافة في ختم  
الكتاب والله اعلم \*

## [ كتاب الحوالة ]

يورد بعد الكفالة لانها تخص بالدين و لم يشمل العين بخلاف الكفالة [ هي ] لغة دالة على الانتقال  
فانها اسم من احلت زيدا بكذا من المال على رجل فاحتال زيد به عليه فانا محيل و زيد محال و



محتال والمال محال به ومحتال به والرجل محال عليه ومحتال عليه وقد لغى قولهم المحتال له للمحتال  
فانه بلا صلة رافع لمؤنة الصلة ومن الظن انه غير لغولان في التاج ان المحتال له صاحب الدين في  
الفقه فانه محل النزاع فكيف يستدل به و شريعة [ اثبات دين على آخر ] ولو حكما في ضمن  
عقل اول و هيجي تمامه و بما ذكرنا لم يخرج عنه حوالة الدراهم الوديعة كما ظن فان بالحوالة  
صار المحتال عليه مجبورا على الاداء واحترز به عن الكفالة بالنفس وغيرها فان الدين وصف  
شرعي قابل للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها محسوسة غير قابلة الا للنقل الحسي لاخر اى المحال  
على آخر اى على محتال عليه بقريضة المقام فمن الظن يخرج عنه الحوالة على المديون و يدخل فيه  
اثبات الثمن للبائع على المشتري والقرض للمقرض على المستقرض ونحوهما لان في الاول  
اثبات دين للمحال على المحال عليه وفي الثاني ليس كذلك واحترز به عن الكفالة على القرين  
الراجح والمرجوح [ مع عدم ] بقاء [ الدين ] ولو حكما [ على المحيل ] اى الاصيل [ بعده ]  
اى بعد اثبات الدين وهذا تأكيد لرد ما قال بعض المشايخ ان الدين باق في ذمة المحيل  
فانها اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد والاول قول ابي يوسف رح وهو الصحيح  
فلو احال الراهن المرتهن الدين على غيره لم يصح استرداد الرهن عنه ولو ابرأ المحال الدين عن  
المحيل لم يصح ويسترد ويصح عند محمد رح وقال بعضهم انه لم يثبت نصا انها اثبات المطالبة او الدين  
كما في النهاية لكن في الخلاصة الدين بالحوالة انتقل الى المحال عليه وبرئ المحيل عند العلماء  
الثلثة لكن في المحيط ان الدين بها صار مشغولا بحق المحل ولم يصرم ملكا له على الصحيح واعلم  
ان هذا تعريف رسمي وتعيين لمعنى الحوالة من بين سائر الافعال فان الحد هو العقد المخصوص  
فليس فيه دور لانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك  
الشيء كما في اساس الاقتباس وغيره ولا شك ان الثاني لا يتوقف على الاول بهذه الحيثية [ فهي ]  
اى الحوالة [ بشرط عدم براءته ] اى المحيل [ كفالة وهذه ] اى الكفالة [ بشرط براءة الاصيل  
حوالة ] اى كل واحدة من الحوالة والكفالة تستعار للاخرى عند تحقق موجبها فلوقال احلت بشرط  
عدم براءة المحيل او كفلت بشرط براءة الاصيل كان كفالة وحوالة لان العبرة للمعاني [ و يصح ]  
الحوالة [ بلا ] ثبوت [ دين للمحتال على المحيل ] بان يستعار الحوالة للوكالة لاشتمال كل على  
النفل كما في التكرماني [ و ] نصح [ به ] اى بدين له عليه والمتبادر ان يكون الدين معلوما والا فلا  
نصح كما اذا قال احلت جميع ما يدرب لك علي فلا في المنية [ برضاها ] اى تصح برضا المحيل  
والمحتال وفي الزيادات انها تصح بلا رضا المحيل ورجحه صاحب الهداية حيث لم يقم الدليل الا عليه  
كما في التكرماني فلوقال لطلب ان لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على فرضي به الطالب  
صححت و برئ الاصيل [ و رضا المحتال عليه ] سواء كان عليه دين اول و قيل لا يشترط رضاه

كافى الزاهدي و ذكر في شروط الظهيرية انه لا يشترط اجماعا وفيه رمز الى انه لا يشترط حضور المحال كما قال ابو يوسف رح لكنها باطلة عند الطرفين بلا حضورهما كما في النظم والى انه لا يشترط حضور المحيل والمحتال عليه كما في النهاية والى ان الحوالة في الشرع ليست بعقد وهو عقد صورته ان يقول المدينون للدائن احلت بما لك على من الدين على زيد وقال الدائن قبلت كما في المستصفي [ فيبراً المحيل من الدين ] الذي احاله للمحال على المحال عليه والتعريف وان حامل مؤنته لكنه ذكر لتوطية قوله [ الا ان يتوي ] حقه كي علم اي يهلك الدين المحال به [ بموت المحتال عليه ] اي بسبب موته حال كونه [ مفلساً ] اي لم يترك عينا ولا ديناً ولا كفيلًا [ او حلفه ] اي يحلف المحتال عليه [ مسكر الحوالة ] موصوفة بقوله [ لا بينة ] للمحيل والمحتال كما في قاضيخان وشرح الطحاوي فالإكتفاء بالمحتال ظن [ عليهما ] اي على تلك الحوالة فانه عند تحقق احد هذين الامرين عاد الى المحيل وعنه انه لا يعود [ وقال ] اي الصاحبان ان التوى يكون بما هو عنده من الامرين المذكورين [ وبان فلسه ] اي بتفليس [ القاضي ] المحتال عليه وقضائه بافلاسه حين ظهر عليه حال حيوته وفيه اشعار بانه لو غاب المحتال عليه بحيث لا يدري مكانه لعسرت لم يرجع المحتال على المحيل بالدين لكنه لو ماطله فجاء المحال الى المحيل وقال ( آن زرد غير كرمي نه دهر ) فقال المحيل ( سهل است من گيرم از دهن من تو انم گرت ) رجع المحال بالدين على المحيل لانه بطل به الحوالة كما في الجواهر والاحسن تأخير البراءة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي الحوالة المطلقة ان يحيل بما كان للمحيل على المحال عليه او لم يكن له عليه من دين اذعين والمقيدة ان يحيل بما له عليه من احدهما ولو غصبا فاشار الى الازلي فقال [ ونصح ] حوالة شيعي من دين اذعين [ بلا شيعي ] او بلا ذكر شيعي بجنب للمحيل [ على المحتال عليه ] فان اداة فعلى الازل يرجع بما اداة على المحيل لانه قضى دينه بامره وعلى الثاني برئي المحيل والمحتال عليه كما في قاضيخان لكن لو احال مائة من من السحنة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيعي ولا للمحتال على المحيل لم يصح الحوالة ولذا لو قال قبل المحتال عليه فلا شيعي عليه كما في المنية ثم اشار الى الثانية فابنداً بالعين فقال [ و ] تصح [ بدراهم الوديعة ] اي بمال الامانة كدنانير الوديعة وغيرها [ و يبرأ ] المودع المحتال عليه من موجب هذه الحوالة [ بهلاكها ] اي تلك الدراهم [ وكذا ] بالدراهم [ المغصوبة ] اي بما يكون مضمونا على المحتال عليه [ ولم يبرأ ] الغاصب المحتال عليه [ بهلاكها ] لانها فانت الى ضمان فكانها باقية بخلاف الوديعة [ و ] تصح [ بددين ] المحيل [ عليه ] اي على المحتال و يبرأ به ثم اشار الى حكم آخر من الحوالتين فقال في المقيدة [ فلا يطالبه ] احد اي لا يطالب المحتال عليه بشي من الوديعة والمغصوبة والدين [ الا المحتال ] فلا يطالبه المحيل [ وفي ] الحوالة [ المطلقة للمحيل انطلب ايضا ] فللمحتال الطلب وليس للتقديم فائدة ظاهرة



[ ولا تبطل ] الحوالة ولو مقيدة [ بأخذ ما ] كان [ عليه ] أى المحتال عليه من الدين والمغصوبة [ أو ] ما [ عنده ] من الرديعة فللمحيل أن يأخذ الدين أو العين من المحتال عليه في المطلقة لأنه لم يتعلق به حق المحتال لعدم الإضافة إليه بخلاف المقيدة فإنه ليس له أن يأخذ منه لأنه صار مشغولا بالحوالة فلودفع إليه ضمن [ ويكره السفنجة وهي ] لغة وشرعة بضم السين ومكون الفاء وفتح التاء اسم من السفنجة بفتح السين [ اقراض ] مالا ليأخذه صديقه وقيل نفسه في بلد آخر ثم ذكر بعد اتمام المعنى عليه وإن احتمل أن يكون من تتمته فقال [ لسقوط خطر الطريق ] أى إشرافه على الهلاك في الطريق فيكره وإن لم يذكر هذه المنفعة وقيل إنما يكره إذا ذكرت والأفلا بأس به كما في النهاية وإنما ذكر في الحوالة لأنه حال الخطر المتوقع على المستقرض ولا يخفى ما في سقوط خطر الطريق من رعاية حسن الاختتام \*

## [ كتاب الوكالة ]

وإنما عقبه بالحوالة لأنه وإن اشتمل كل على تفويض أمر لكن الوكالة بلا نفع [ وهي ] لغة بالفتح ويكسر اسم من التوكيل كما في الصحاح وغيره وبالكسر ويفتح مصدر يكل فهو وكيل فعيل بمعنى مفعول لأنه موكول إليه الأمر أي مفوض إليه وقولهم الوكالة الحفظ والوكيل الحفيظ مجاز بعلاقة السببية كما في المغرب ويطلق الوكيل على الجمع والمؤنث كما في القاموس وشرعية [ تفويض التصرف إلى غيره ] أى إقامة أحد غيره مقامه في فعل شرعي معلوم مورث لحكم شرعي كالنكاح والطلاق المورثين للحل والحرمه فإن اللام للعهد فلا حاجة إلى زيادة أمر شرعي كما ظن ويخرج عنه ما إذا قال أنت وكيل في كل شيء فإنه لم يصر به وكيلًا لجهالة التصرف وفي الاستحسان يصير وكيلًا بالحفظ فينبغي أن يزداد الحفظ كما في التحفة وكذا يخرج عنه الإيضاء فإنه نيابة بالولاية المنتقلة إليه دون القائمة به المتبادرة ويدخل فيه توكيل مسلم ذميا ببيع مال غير متقوم كما ياتي وفيه إشعار بأن القبول لم يشترط فلو قال وكلتك بطلاقها ولم يقل المخاطب قبلت ولا رددت ثم طلقها وقع استحسانا لأنه دليل القبول كما في المبسوط وفيه إيحاء إلى أن القبول شرط ولو حكما وبه يشعر كلام الهداية [ وشرطه ] أى شرط نفس ذلك الوكالة [ أن يملكه الموكل ] أى بقدر الموكل على التصرف المفوض إليه والأل فالتوكيل باطل فلا يشكل أنه خلاف عادته في اختيار رائه دون رائهما فإن المسلم لا يملك بيع الخمر والخنزير وشراءهما وقد صح عنده خلافا لهما توكيله للذمي فبتصدق بالثمن ويتخلى ويتسبب لأنه قادر عليه وإن امتنع بعارض النهي كما في المصبرات [ و ] أن [ يعفاه ] أى يدرك [ الوكيل ] ذلك التصرف بأن يعلم أن البيع مثلا مالم يملك والشرط جالب له وإن هذا الغبن فاحش وذاك يسير كما في الكرمانى فتوكيل الصبي والمجنون باطل وقيل فاسد فلو كبر ووافق لا يجدد العقد كما في المحيط

وغيره [ و ] شرط حكمه ان [ يقصده ] اى التصرف بان لا يحزل فيه و الا فلا يقع عن الموكل وفيه رمز الى ان المعتوه يصلح ان يكون وكيلًا لانه يعقله و يقصده و ان لم يرجح المصلحة عن المفسدة و الى ان علم الوكيل بالوكالة لم يشترط خلافاً لمحمد رح فلو وكل ببيع عبده و طلاق امرأته ففعل الوكيل قبل العلم جاز خلافاً له كما في المحيط وغيره [ فيصح توكيل الحر البالغ ] العاقل بقرينة الاتي او الحر الصبي او العبد الصبي [ او ] البالغ [ الماذون ] من جهة الولي والمولى العاقل [ مثلهما ] اى مثل الحر الماذون فيجوز توكيل الحر البالغ او الحر الصبي او العبد الصبي او البالغ ماذونين فالاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة فمن الظن انها تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة [ و ] صح توكيل الحر البالغ و الماذون [ صبيًا عاقلًا و عبداً ] صبيًا او بالغًا عاقلين حال كونهما [ محجورين ] عن التصرف فالاقسام اثني عشر من ضرب اربعة في ثلاثة [ ويرجع الحقوق ] اى حقوق العقد الواقع عن هذا الصبي و العبد [ الى موكلهما ] لا اليهما لقصور اهليتهما وفيه اشعار بان الحقوق يرجع الى الوكيل الماذون منهما وهذا اذا وكل بالبيع واما اذا وكل بالشراء فالى الموكل سواء كان الثمن حالا او موقلاً كما في المحيط وغيره [ بكل ما ] موضوفة اولى من الموصولة و الظرف للتوكيل اى صح التوكيل بكل عقد [ يعقده ] اى يحصله الانسان [ بنفسه ] اى مستبدًا بنفسه او بولاية نفسه عن الغير كالبيع والهبة والصدقة والوديعة وغيرها ولا يشكل بتوكيل المسلم او الذمي ذميًا او مسلمًا ببيع الخمر او شرائها او بالتوكيل ببيع السلم والاستقراض كما ظن فان الكفالة كافية للاولين والثالث مستثنى بقرينة الانبي والرابع مختلف فيه كما سيجي [ و ] صح التوكيل و لم يرض الخصم [ بالخصومة ] اى الجواب الصريح او الدعوى الصحيح كما في المستصفي والجواب اقرارا كان او انكارا كما في التلويح وقال بعض المشايخ انه لم يصح بلا رضاه والصحيح ان الخلاف في اللزوم كما في الظهيرية فعنده لا يلزم وعندهما يلزم وهو المختار فلا يرد الوكالة برد الخصم كما في النهاية وغيره وافتى بعض المتأخرين باللزوم عند تعنت المدعى عليه وبعده عند اضرار المدعى وهو المختار عند الامام السرخسي وشمس الاسلام وهذا كله اذا كان مقيمًا صحيحًا والا فقد لزم بالاجماع كما في الظهيرية وفي حكم المريض المخدرة التي لم يعهد لها الخروج الا عند الضرورة كما في النهاية فلو وكلت بالخصومة وتوجه اليها اليمين بعث القاضي اليها عدلًا مستحلفًا وشاهدين على الحلف او النكول وتمامه في خزنة المفتين والاطلاق مشعر بانه صار وكيلًا في هذه الصورة بالانكار والاعراض جميعًا وله ان يستثنى الاقرار عند محمد رح خلافاً لابن يوسف رح كما في الظهيرية [ في كل حق ] للرجل او المرأة ولو وضيعا على الناس او عندهم او معهم او بالعكس [ و ] صح [ بايقائه ] اى اداء كل حق [ و ] استيفائه [ اى قبضه ] [ الا في حد ] مصدر اى امتياف في حد من الحدود [ وقصاص بغيبة موكله ] عن المجلس كما اذا قال الموكل وجب لى على فلان حد او قصاص فى النفس او الطرف فوكلتك



ان تطلبه منه فان استيفاءهما بدون حضور الموكل باطل بالاجماع لمعقوبتها بالشبهة وفيه  
 رمز الى انه صح التوكيل باثبات الحد والمقصاص خلافا لابي يوسف رح والى انه صح التوكيل  
 باستيفاء التعزير كما في شرح الطحاوي [ ويرجع الحقوق ] اي حقوق عقود تصدر من غير الصبي  
 والعبد المحجورين [ الى الوكيل ] دون الموكل ولذا جاز للوكيل ان يوكل غيره بهذا الحقوق  
 ولم يحز للموكل كما في النهاية وانما اكتفى بالحقوق لان الملك يثبت للموكل ابتداء كما ياتي في كل  
 عقد فيه مبادلة ملك بملك كما [ في بيع ] سوى سلم وقد يشير اليه تنكيه وفي الاطلاق رمز الى  
 انه لو باع بحضرة الموكل فهي ترجع الى الوكيل كما في الصغرى لكن الصحيح انها ترجع الى الموكل  
 كما في الجواهر والى انه لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع بحضرة فالحقوق الى الوكيل الثاني هو  
 الصحيح كما في الكافي والى انه لو اضاف العقد الى موكله فهي ترجع الى الوكيل كما في العمادى قال شرف الدين  
 النواجزى انها لا ترجع اليه وفي التخصيص اشعار بالخلاف كما لا يخفى [ وشراء ] وان اضاف  
 الى الموكل وخلافه في العمادى وقيل لو وكل بالشراء فالحقوق الى الموكل لا غير كما في الخزانة [ و  
 اجارة ] واستيجار [ و صلح عن امر ] دون انكار فان الحقوق فيه الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى  
 تفصيل الحقوق فقال [ فيسلم ] الوكيل [ المبيع ] الى المشتري في الوكالة بالبيع [ ويقبضه ]  
 اي المبيع عن البائع في الوكالة بالشراء ففيه استخدام [ و ] يقبض [ تمن مبيعه ] في البيع [ و ]  
 يجب [ عليه ] اي الوكيل [ فمن مشتراه ] في الشراء وان لم يدفع اليه الموكل كما في الصغرى  
 [ ويخاصم ] بالفتح في الاستحقاق والعيب فلواستحق المبيع رجع المشتري بالثمن الى الوكيل بالبيع  
 ان نقد الثمن اليه وان نقد الى الموكل رجع به عليه ولو وجد المشتري عيبا وثبت العيب عليه  
 ورده بقضاء اخذ الثمن من الوكيل ويخاصم بالكسر [ في الاستحقاق ] اي استحقاق المبيع فرجع  
 الوكيل بالشراء الى الثمن الى البائع دون الموكل [ والعيب ] اي عيب المبيع فردة الوكيل الى البائع  
 وهو في يده فان سلم الى الموكل فلم يردده الا برضاء الموكل الكل في شرح الطحاوي واعلم ان المصنف  
 قد ترك قيودا في كثير من المسائل اعتمادا على الساطر المتبع كما ترى فلا وجه للقول بالنساجم ههنا  
 حيث لم يذكر قيد وهو في يده والرد بالعيب مقيد به كما ظن [ و ] يخاصم بالفتح في طلب  
 [ شفعة ما اشترى ] من عقار فالشفيع يخاصم الوكيل بالشراء [ وهو ] اي العقار [ في يده ]  
 اي الوكيل بخلاف ما اذا سلمه الى الموكل فانه يخاصم دون الوكيل لانتهاء الوكالة فقوله في شفعة  
 معطوف على ما قدر من قوله في الاستحقاق بقربة المعنى المراد فلا تساهل بانه معطوف على ما هو  
 معمول لكل من الفعلين كما ظن وفي قوله وعليه ثمن مشتروته اشعار بانه متى صار الوكيل  
 بفعله مدعى عليه اجبره المدعى على هذا الفعل كتسليم المبيع وغيره ومتى كان متبرعا لم يجبر الموكل  
 عليه كقبض المبيع والرجوع في العيب والاستحقاق فان كان حيا وكل موكل بهذه الافعال والا

فان ترفع وارثه و الا فوكل الموكل كذا ذكره المصنف لكن في التحفة ان الموكل لم يباشر بنفسه فان  
العهد على الوكيل حتى يجب عليه قبض الثمن و غيره و في الخلاصة لو باع بحضرة الموكل  
فالعهد على الوكيل و في عيوب بيع قاضيخان ان الرد بالعيب على الوكيل و في ما ذور المحيط اذا  
غاب الوكيل او مات فالحقوق ينتقل الى الموكل و في الظهيرية لو اخرج الوكيل بالبيع في قبض  
الثمن وكل الحاكم الموكل بقبضه و ينبغي ان يكون حقوق الاجازة والصلح على ما ذكرنا [ويثبت  
الملك للموكل] اي موكل الوكيل بالشراء وان اضاف الى نفسه [ابتداء] فان الوكيل نايب في حق الملك  
اصيل في حق الحقوق و انتقالا بمبادلة حكمية عند الكرخي و هو المختار عند ابي طاهر الدباس  
والاول عند القاضي ابي زيد وهو الاصح كما في النهاية و غيره [فلا يعتق قريب وكيل شراء] اي  
شري الوكيل قريبه بنية الموكل لانه يثبت الملك للموكل وان كان بطريق الانتقال فانه لا يستقر  
ملكية الوكيل بل ينتقل من ساعته و الملك المستقر شرط لثبوت العتق كما في الكرمانى فالقريب  
لا يعتق بالاتفاق كما ذكره المصنف فالاولى ان يقرع عليه ما ظهر فيه اثر الخلاف [و] يرجع الحقوق  
[الى الموكل في] كل عقد ليس فيه مبادلة ملك بملك كما في [نكاح و خلع] لان الوكيل فيهما سفير  
اي حاكمي حكاية غيره فلا يلزم عليه شيىء كما في الكفاية و غيره [وصلح عن انكار] لانه فداء بيمين  
للموكل دون اقرار فانه مبادلة [او] صلح [عن دم عمد] وشركة ومضاربة [و] في [عتق على مال  
وكتابة وصدق و هبة] و استيهاب [و اعارة] و امتعارة [و ايداع و رهن] و ارتهان [و اقراض]  
اي اعطاء مال اداة بعينه ولم يذكر الاستقراض لما مر في الايمان انه لا يصلح التوكيل به و عليه  
الفتوى كما في الخزائن فما اشتهر انه باطل اريد بطلانه على اصح الرابنين [فلا يطالب] على المحمول  
[و كل زوج بالمهر ولا وكيلها] اي الزوجة [بتسليمها] الى الموكل [و] لا [يبدل الخلع]  
للزوج لما مر انه سفير فيه [و للمشتري] من البائع الوكيل [منع الثمن من موكل بائعه] اي  
موكل وكيل ببيع ليس عبدا و صبيا محجورين لما مر فاضافة البائع عهديه [فان دفع] المشتري  
من الوكيل الثمن [اليه] اي الموكل [صح] الدفع لانه حقه [ولا يطالب ثانيا] اي لا يطالب  
بائعه الوكيل الثمن طالبا او طالبا ثانيا فهو مصدر او حال و يحوز ان يكون الفعل محمولا  
و المعنى ولا يطالب الثمن او المشتري طالبا او مطلوبا ثانيا لانه لا فائدة في الاخذ ثم الدفع  
ولذا لو كان للمشتري على الموكل دين وقع المقاصة به كما في الهداية وهذا حيلة للوصول الى دين  
لا يوصل اليه \*

[فصل \* لا يصح] و يفسد [بيع الوكيل] اي وكيل بوكالة مطلقة  
[وشراء] اي شراء ذلك الوكيل فلو قبل بتعميم المشية لصح كما اذا قال بع ممن شئت فباع  
[ممن يرد شهادته له] اي لذلك الوكيل للولد او الزوجة او غيره للثمة فلا يصح لو باع من



نفعه او ولده او ولد ولده الصغيرين و اضافة البيع للعهد فلو باع باقل من قيمة بغبن فاحش لم يصح بالاتفاق وكذا بمثل القيمة او بغبن يسير وفي رواية عنه ويصحان عندهما فلو باع باكثر من القيمة صح بلا خلاف كما في النهاية و غيره وفيه رمز الى انه لو باع من هولاء بامر الموكل صح كما في العمادي والى انه لو امر بالبيع وعين الثمن فدفع اليه الثمن من ماله وامسك له لم يصح لانه وكيل بالبيع لا بالشراء وقيل لو علم الموكل بذلك وقت دفع الثمن اليه كان بيعا بالتعاطي كما في المنية والى انه لو باع من ابي الموكل او ابنته او عبده صح كما في الخزانة [ و صح ] عنده [ بيع الوكيل ] بيعا مطلقا وليس الاضافة على نحو ما مر فمن الظن ان الظاهر الاضمار [ بما قل ] من الثمن ولو غبنا فاحشا [ او كسر ] منه وانما ذكره ليتنازل كل بدل فان القلة امر اضافي فلم يكن ذكره استطراديا كما ظن [ والعرض ] بالسكون والتحرك غير الحجريين [ والنسيه ] وتأخير الثمن مطلقا وقال لا يصح الا بالنقدين بمثل القيمة او بما يتغابن فيه او باجل يسير كما في التمر تاشى فلو باع الى خمسين سنة صح عنده خلافا لهما ولو باع نقدا واخر الثمن صح عنده خلافا لابي يوسف رح وفيه اشارة الى انه لو سمي الثمن فباع باقل لم يصح ولو باع باكثر صح كما في النظم والى انه لو امر بالبيع بالنقد فباع بالنسيه لم يصح كما في قاضيهان وكذا بالعكس كما في الخزانة [ و ] صح عنده [ بيع نصف ] اى بعض [ ما وكل ] وان ضرورة التبعض كالعبد كما في الحقايق [ ببيعه ] مطلقا وعندهما اذا ضرورة التبعض لم يصح بيع النصف الا اذا باع باقيه قبل ان يختصما لان الشركة عيب [ و ] صح [ اخذه ] اى الوكيل بالبيع [ رهبا ] ولو قليلا بالاتفاق الا اذا امر باخذه فانه لم يصح عندهما ان ياخذ رهنا قليلا بوجب نقصانا لا يتغابن مثله كما في الصغرى [ او كفيلا بالثمن ] للاستيثاق [ فلا يضمن ] الوكيل الثمن للموكل والقيمة للراهن [ ان ضاع ] الرهن [ في يده ] اى الوكيل [ او ] ان [ توى ] اى هلك [ ما على الكفيل ] من الثمن بان مات الكفيل او المكفول عنه مغلسا كما في الكرمانى [ و يقيد ] عندهم [ شراء الوكيل ] اى من وكل بشراء شئ غير معين وان كان الثمن مسمى [ بمثل القيمة ] اى بما قوم به المقومون كلهم [ و زيادة يتغابن ] اى يتحمل الناس بها [ وهي ] اى تلك الزيادة على رواية النوادر [ ما قوم به مقوم ] واحد دون الكل اى قدر ما بين من ظن برغبة الناس انهم يرغبون في ذلك الشئ بذلك القدر من الدراهم او الدينانير فالباء صلة وليس بحال فلو اشتري ذلك الوكيل شئاً بعشرة دراهم فامتنع الموكل من اخذه لكونه عاليا عنده فعرض المشتري على المقومين فقوم بعض بتسعة وبعض بعشرة فهو داخل تحت تقويم مقوم فهو الغبن اليسير فلزم الموكل وان لم يقوم احد منهم بعشرة فلا يدخل ولا يتغابن فهو الغبن الفاحش فلزم الوكيل وهذا هو الحد الفاصل بينهما وبه يعنى كما في بيع الصغرى وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد فيما اذا لم يكن له قيمة معلومة في البذل كالعبد واما اذا كانت معلومة في البلد كالخبز و غيره فالزيادة لا تنفذ على

الموكل وان كانت فلما لان اعتبار التقويم انما يكون فيما يحتاج اليه كما في المحيط وعلى رواية الجامع عن محمد رح ان اليسير نصف العشر اقل وعن نصير بن يحيى رح انه في العشرة في العروض زيادة نصف درهم وفي الحيوان زيادة درهم وفي العقار زيادة درهمين كما في شرح الطحاوي وذكر في بيع الخزانة في الحيوان ( ده نيم ) وفي العروض ( ده يازده ) وعن الحسن العكس وذكر في التمر تاشي انه في الكل ( ده نيم ) عند بعض وفي الكرمانني ان ما ذكر تفسير الفاحش عند بعضهم و عليه يدل كلام الهداية لكن الاول في اكثر الكتب والظاهر اليسير له الغبن اليسير جامعه ( من حاقب ) فالعين والحاء والقاف اشارة الى العروض و الحيوان والعقار والنون والالف والباء الى نصف درهم ودرهم و درهمين وفيه رمز الى انه لو امر بشراء شئ بعينه لا يتحمل منه الغبن اليسير ايضا عند بعضهم وقال بعضهم انه يتحمل اليسير لا الفاحش ولا نص فيه كما في المحيط و الى ان الغبن اليسير انما يعفى اذا كان منفردا واما اذا كان مع الفاحش فلا يعفى كزيادة النجاسة على قدر درهم كما في العمادي [ ويتوقف ] عندهم [ شراء نصف ما وكل بشرائه ] من شئ بعينه كعبد و دار و ثوب معينات [ على شراء ] النصف [ الباني ] لانه خالفه بشراء نصف فلا يلزم الموكل الا بعد شرائه الا اذا لزم القاضي شراء النصف على الوكيل كما اشير اليه في النهاية والكفاية وصرح به في قاضيهان وغيره فمن الظن انه محمول على الوكيل بشراء غير معين وان القياس يقتضي ان لا يتوقف على شراء الباقي اذا وكل بشراء معين [ ولورد مبيع على وكيل ] بالبيع [ بعيب رده ] الوكيل [ على امره ] اي موكله [ الا وكيل ] رفع على البدل اي لا يردده وكيل الا وكيل [ امر بعيب يحدث ] مثله في مدة قصيرة فرد عليه بغير قضاء فانه لا يردده [ وازمه ] اي الوكيل [ ذلك ] المبيع بلا خصومة الامر وفيه رمز الى انه لو رد الوكيل بقضاء القاضي بالبينة او مكول الوكيل يردده على الموكل و الى انه لو كان العيب مما لا يحدث في مدة قصيرة او لا يحدث في مدة اصلا كزيادة اصبع فرد على الوكيل بالاقرار بغير قضاء او بالقضاء بالبينة او بالنكول يردده على الموكل ايضا وفي عامة الروايات ان كان الرد بالاقرار بغير قضاء لا يخاصم الموكل ويلزم الوكيل و الى انه لو رد بالاقرار بالقضاء لزم الوكيل الا ان يخاصم الموكل فيلزم عليه بالبينة او بالنكول وانما جعل النكول في باب الشراء بالاقرار لان المشتري لم يكن مضطرا في النكول فان الشراء سبب الملك بخلاف الوكيل فانه مضطرب فيه كما اضطر عند اقامة البينة ونماه في الكرمانني وفي اسناد الاقرار الى الوكيل اشعار بانه لو اقر الامر بالبيع وانكر الوكيل لم ينقص البيع ولم يلزم الامر و لو قيل شئ كما في المحيط [ وان باع ] الوكيل بالنسيئة [ نساء ] اي موجلا اجلا مطلقا او متعارفا كما مر [ وقال ] الوكيل [ ود طيق ] الامر [ الامر ] اي الوكالة بالبيع [ فقال ] الامر [ امرتك ] ان تبعه [ بنقد صدق الامر ] مع البمين و على الوكيل النسيئة و فيه اشعار بانه لو امره بالنقد



فباع نساء لم يجز كما مر [ وفي المضاربة ] اذا باع المضارب نساء وقال قد اطلق رب المال امر المضاربة فقال امرتك بنقل صدق [ المضارب ] مع اليمين اذا العموم هو الاصل في المضاربة كما ان النقل في الوكالة [ ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده ] اى يبطل تصرف احدهما فيما يحتاج اليه راي كل حتى يجزيه الموكل او الوكيل الاخر الا انه اذا اشترى بنقل عليه فاذا باع او كاتب او خلع او زوج مثلاً يتوقف على اجازة الموكل او الوكيل الاخر سواء كان الثمن مسمى او لا والوكيل حاضراً او غائباً كما في شرح الطحاوي وفيه اشعار بأنه اذا تصرف احدهما والاخر حاضراً لم يجز الا اذا اجازة الاخر وان كان غائباً فاجاز لم يجز عنده وقال الحاكم انه خلاف ما في الاصل وقال ابو يوسف رح انه جائز كما في المحيط والمتبادر ان يكون وكالتهما بكلام واحد بان قال وكالتهما ببيع عبدي واما اذا وكلا بكلامين بان وكل به رجلا ثم آخر صح تصرف كل بدون اجازة الاخر [ الا ] اذا كان توكيلاً [ في خصومة ] فان لكل منهما ان يخاصم لكن على وجه لا يفوت فائدة توكيلهما بان يستوى الأمر برأيهما وانما انفرد احدهما بالتكلم وفيه رمز الى ان لا يشترط حضرة صاحبه في خصومته كما قال الجمهور وقيل يشترط والى ان لا يقبض احدهما بدون الاخر كما في الكافي [ و ] في [ رد رديعة ] كبضاعة و رد عارية و مغصوب [ وقضاء دين ] دون قبض الرديعة والدين [ وطلاق وعتق ] فان لاحدهما ان يطلق ويعتق دون صاحبه وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو وكل وكيلين وفالا لا يطلقن احدهما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الاخر او اجاز لم يجز وكذا العتق كما في المحيط وذكر في الهداية لو قال طلقاها ان شئتما لا ينفرد احدهما به والظاهر ان الاعتاق كذلك [ لم يعوضاً ] فانه لو كان الطلاق والعتق بعوض لم ينفرد احدهما الا اذا اجازة الموكل او الوكيل الاخر [ ولا يصح ] ويبطل [ بيع عبد ] مال صغيرة الحر المسلم من مشتري لرقبته [ او ] بيع [ مكاتب ] مال صغيرة المسلم [ او ذمي مال صغيرة ] فان ولد لهم الكبير كالاجنبي فلم يصح بالطريق الاولى [ المسلم ] قيد الكل وان لم يصح بيع الاولين مال صغيرهما الكافر ايضاً فان امر المفهوم اكثري لا كلي كما مر غير مرة فليس تسامح كما ظن [ و ] لا [ شراء ] اى شراء كل من هواء شيئاً من بيع للصغير المسلم بماله واما شرائهم للصغير بمالههم فيصح والارض شمولاً ولا يصح تصرف عبد او مكاتب او كثر في مال صغيرة المسلم لان ما سوى البيع من التصرفات لم يصح منهما كما في الكفاية ولا من انامي والمستامن والحربي والمرد في مال ذلك الصغير لانقطاع ولاية الكفار عن المسلمين كما في الكافي [ و الامر بشراء اطعام ] اى طعام غير رايمة محمول [ على البر في ] صورة دفع [ دراهم كثيرة ] بحيث يشتري بها في العرف البر لا الخبز والدقيق فلو اشترى احدهما لا يجوز على الأمر كالمو اشتري بها شعيراً او لحماً او فاكهة لا يجوز عليه وفي دفع الثمن الى الوكيل اشعار بأنه لو امر بالشراء بلا دفع له لا يصح التوكيل [ و على الخبز في ] دراهم [ قليلة ] بحيث لا يشتري بها في العرف

الا الخبز فلو اشترى بها غيره لا يجوز على الامر [ وعلى الدقيق في ] دراهم [ متوسطة ] بحيث لا يشتري بها في العرف الا الدقيق فلو اشترى غيره لا يجوز عليه كما في المحيط وغيره وقيل القليل مثل درهم الى ثلثة والمتوسط مثل اربعة الى خمسة او سبعة كما في الكفاية فالسبعة على هذا لم يكن من الكثير كما ظن وما في المتن وان ذكر في الهداية بلفظ قليل لكنه ربما ذكره وهو مرجح عنده وعليه يدل كلام الكرمانى وغيره وقالوا ان الطعام في عرف الكوفية على البر ودقيقه وخبزه وفي عرف غيرهم على ما يطعم وهو القياس وقال بعض مشايخنا انه ما يمكن اكله بلا ادام كاللحم والمشوي دون البر ودقيقه وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كما في الذخيرة [ و ] الامر بشراء الطعام [ في متخذ الوليمة ] اى طعام العرس والمتخذ بالفتح اسم زمان [ على الخبز ] ولو كثرت الدراهم از توسطت للعرف [ و الامر بشراء حمار ] او فرس او بغل [ يصح ] بلا بيان الثمن وينصرف الى ما يركبه مثل الموكل ولذا لو امر قاض بشراء حمار لا يجوز عليه فاذا اشترى مقطوع الاذن او الذنب منه كما في المحيط [ و ] الامر بشراء [ دار ] يصح [ ان ذكر ثمنها ومحلها ] ويقع على دار مصر وكل فيه وجواب الظاهر انه يصح ان ذكر احد هما كما في المحيط وذكر في المصنوعات ان ذكر الثمن يكفى وعن ابي يوسف رح لابد من الثمن والمصر [ و ] الامر بشراء [ شئ ] فيرمع معين يصح ان [ علم جنسه ] المبين في النكاح [ من وجه وذكر ثمن عين ] ذلك الثمن اى بين [ نوعا ] والاحسن ترك الصفة فان النوع صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كما في الهداية وعن ابي يوسف رح انه ينصرف الى مثل ما يليق بحال الموكل وفيه اشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كالشاة والبقر يصح وان لم يذكر الثمن والى ان جهالة وصف غير مانعة كما في المحيط [ لا ] يصح ذلك الامر بذكر الثمن [ ان فحش جهاله جنسه ] بان جهل الجنس [ من ] كل [ وجه ] فهذا تصريح بما علم ضمنا كما لا يخفى وفيه اشعار بانه لو بين نوع ذلك الجنس صح و اريد بالنوع الجنس السافل كالحمار كما ذكره المصنف ولعله سهو فان الحمار ليس بجنس سافل عند احد [ كالرقيق ] الشامل للذكر والانثى المختلفين في بنى آدم [ والتوب ] الشامل للديباج والكتان والقطن [ والداية ] الشاملة للفرس والبغل والحمار عرفا كما في الهداية وغيره او لكل ذي قوائم اربع كما في العربية وفي المفردات انها الفرس خاصة [ وصدق ] عندهم [ الوكيل ] لانه امين بشراء عبد ولو معين ومن الظن انه يشعر بعدم تعيين عبد [ في ] قوله [ شريت عبدا ] معين [ للامرفمات ] العبد عنده [ و ] قد [ قال الامر بل ] شريته [ لنفصك ] ان دفع الامر الثمن [ الى الوكيل ] وفيه اشعار بانه لو اختلفا وهو حي صدق الوكيل بالطريق الاولى كما في الهداية [ والا ] يدفع الثمن [ فالامر ] الموكل صدق لانه انكر الثمن وفيه اشعار بانه لو كان حيا صدق الامر بطريق الاولى عنده واما عندهما فكذلك اذا وكل بغير معين والا



صدق الوكيل وتمايمه في الهداية [ وللكيل ] بالشراء [ حسن المبيع ] اى المشتري وانما اختاره عليه  
لانه اشهر ولم يرد انه اظهر لانه مناقشة بعد ظهور المراد [ من آمره ] ظرف الحبس [ لقبض  
ثمنه ] منه [ وان لم يدفع ] الوكيل الثمن الى بايعه الا انه لم يذكره محمد رح اصلا وما في المتن  
عن الامام الحلواني كما في الذخيرة وفيه اشعار بان له ان يطلب الثمن من الموكل وان لم يرد  
من مال نفسه الى البايع كما في الصغرى [ فان هلك ] المبيع في يد الوكيل [ بعد الحبس ]  
مستدرك بالفاء [ سقط ] عند الطرفين [ النمن ] قل اذكر لانه بمنزلة البايع من الموكل فضمن  
الوكيل ضمان المبيع واما عند زفر رح فضمن الغصب فوجب قيمته بالغة ما بلغت وعند ابي  
يوسف رح ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة عشر والقيمة عشرة رجع على الامر بخمسة عنده ولم يرجع  
بشيء عند الباقيين ولو كان بالعكس رجع الموكل بخمسة عند زفر رح وسقط عندهم [ وليس  
للكيل بشراء ] شيء [ عين ] اى معين ولو بلا تسمية ثمن [ شراء لنفسه ] لانه تغريرو عزل  
بلا علم الموكل فلو شري لنفسه كان للموكل واحتراز بالشراء عن النكاح فانه لو وكل بنكاح امرأة بعينها  
فتزوجها لنفسه فهي له كما في الصغرى وفيه اشعار بانه لو وكل بشراء غير معين كان الشراء لنفسه  
الا اذا دفع الثمن من مال الموكل او نوى الشراء له كما في المضمرة [ فان شري بخلاف جنس  
المسمى ] كالمكيل ترك الجنس احسن فانه لو اشترى باكثر من الثمن [ وقع ] المشتري [ له ]  
اى الوكيل وفيه اشعار بانه لو لم يسم ثمنا كان في حكم المسمى لانه العرف في العقود العقود \*  
[ فصل \* للوكيل بالخصومة ] في الدين والعين [ القبض ] عند علمائنا  
لانه متم لها فلو وكل رجلا ان يدعي وينبت ماله على فلان ولا يزيد عليه فائنته عليه الوكيل  
بالبيينة او الاقرار كان له ان يقبضه [ ويفتى ] اى يفتى كثير من المناخرين من مشايخ بلخ  
وسمرقند وغيرهم [ الان ] اى بعد عصورهم [ بخلافه ] اى بان ليس له القبض لانه ما رضى الا  
بالخصومة كما قال العلماء لظهور المكر والخيانة في الوكلاء والجبر والتلبيس في القضاء نعوذ بالله  
واهل الاسلام من هؤلاء كما قال الزاهدي في نيف وخمسمائة فقس عليه ما في نيف و  
تسعمائة وفيه اشعار بان للوكيل بالتقاضي القبض عند علمائنا خلافا للزفر رح وعليه الفتوى  
كما في الهداية وذكر في المضمرة ان الاول ظاهر الرواية الا ان يحكم عرف التجار وبه يغنى  
[ وللكيل بقبض الدين بالخصومة ] فلو اقام هذا الوكيل البيينة على الدين او اقم عليه ان  
موكله استوفاه او ابراه يقبل خلافا لهما فان قبض الدين مدة قض بمنل حقه وعندهما قبض  
بعينه و تقبل على الوكالة عندهم وفيه رمز الى ان القاضي لو وكل بقبض دين الغايب لم يكن له  
الخصومة و الى ان الرسل والامور بقبض الدين ليس له بالخصومة كما في الذخيرة و الى انه لو ادعى  
الغريم الاستيفاء لم يسلف الوكيل في دفع المطلوب الى الوكيل ثم يتبع الموكل ويستحلفه كما في الهداية

ان الوكيل بقبض العين لا بخاصم كما صرح به فقال [ لا ] يكون للوكيل [ بقبض العين ] الخصومة لانه كالرسول فلو اقام البيينة عليه انه باع من موكله لم يصح في حق البيع و فيه اشعار بانه لم يدفع الوديعة الى الوكيل بقبضها بل دون اثبات الوكالة و ان اقرها المودع كما في دعوى خلاصة [ و يقصر يد الوكيل ] اي يتوقف على حضور الموكل قبض من وكل [ بقبض العبد ] له في يد فلان [ و نقل المرأة ] اي يقصر يد الوكيل بنقل المرأة الناشئة الى موضع كذا او يتوقف على الحضور نقل الوكيل اياها [ ان اقام ] العبد [ الحجة ] اي البيينة [ على العتق ] اي اعتناق موكله اياه [ و ] اقامة المرأة الحجة على [ الطلاق ] اي تطليق الموكل اياها قصرا [ بلا ثبوتها ] اي العتق و الطلاق لانهما اقاما حجة على وكيل غير خصم و لذا وجب اعادتها لو حضر موكله بخلاف قصر اليد [ و صح اقرار الوكيل ] اي وكيل المدعي او المدعى عليه [ بالخصومة عند القاضي ] لانه محل الخصومة فلو وكل رجلا بالخصومة مدعي فافر باستيفائه او ابرائه او مدعى عليه فافر بوجوب المال عليه صح لان الخصومة شاملة له كما مر و فيه اشعار بانه لو انكر ذلك الوكيل صح بالطريق الاول و بانه لو استثنى الاقرار صح و صار وكيل بالانكار كما لو استثنى الانكار صار وكيل بالاقرار كما في الذخيرة و ذكر في الصغرى انه لو استثنى الاقرار بحضرة الطالب صح و الا لم يصح وقال محمد رح انه ايضا يصح [ لا ] يصح اقراره على موكله المدعي او المدعى عليه عند الطرفين [ عند غيره ] اي القاضي غير انه لو اثبت ذلك الاقرار بالبيينة خرج عن الوكالة لمكان التناقض و قال ابو يوسف رح صح اقراره عند غيره ايضا [ و للموكل ] لا غير [ عزل وكيله ] وكالة مرسله او معلقة لان الوكالة حقه فلو مال عزلتك عن الوكالات كلها انعزل عن الوكالة المرسله بالاجماع كما في الصغرى و لو قال كلما عزلتك فانت وكيلي ثم قال رجعت عن الوكالة المعلقة انعزل على قول كثير من المشايخ و به يفتى كما في الخزانة و فيه المختار انه يملك اخراجه بمحض من الوكيل ما خلا الطلاق و العتاق و توكيله بسؤال الخصم و يدخل فيه جحود الوكالة فان جحود ما عدا النكاح نسخ و في رواية لم ينعزل بالجحود و لو وكل الدائن بدين مؤجل ببيع دارة بسواله عند الاجل كان له عزله قبله كما في الجواهر و اضافة الوكيل للعهد فانه لا يعزل و كيلا تعلق بوكالته حق الغير الا برضاة كوكالة في ضمن نكاح او رهن كما في الذخيرة و فيه اشارة الى انه لو علق وكالته بالشرط ثم عزل قبل وجوده صح وعليه الفتوى و الى انه بطل تعليق العزل بالشرط كما في الخلاصة [ و وقف ] عزل الوكيل [ على علمه ] اي الوكيل بهما منه و كتاب اليه او رسالة و لو من عبد صغير و ان اخبره عدل انعزل و ان لم يصدقه و بمخبر غير العدل لم ينعزل الا بالتصديق و عندهما انعزل اذا ظهر صدقه كما في المحيط و لا يبعد ان يرجع ضمير علمه الى الموكل والمعنى وقف عزل الوكيل نفسه عن الوكالة على علم موكله كما في الكرمانى [ و تبطل الوكالة ] بالبيع والشراء و غيره [ بموت احدهما ] اي الموكل والوكيل وينتقل



الحقوق من قبل القضاة المستوفين والرد بالعيب ونحوه الى من كان حيا منهما كما في العنادي وذكر في فصل  
 الوكيل بالامر من المحيط ان الوكيل لو مات فحق الرد بالعيب لوارثه او وصيه و ان لم يكن ~~فالمسؤول~~  
 فيه رواية ولوصى القاضي في اخرى ويستثنى منه ما اذا باع الوكيل بالبيع الجائز ثم مات الموكل فانه  
 لم ينعزل كما اذا وكل الوكيل وكيلا ثم مات موكله الاول فانه لم ينعزل وكيل الوكيل كما في الفصولين [و]  
 تبطل بسبب [جنونه] اي جنون احدهما بحيث لم يعرف البيع والشراء كما في الذخيرة فلو اختلط عقله  
 بالبنج بحيث لم يعرف الشراء لم يجز على الموكل كما في الكبرى جنونا [مطبعا] بكسر الباء لغة مستوعبا  
 و شريعة مستوعبا شهرا عنده وبه يفتى واكر السنة عند ابي يوسف رح وسنة كاملة عند محمد رح  
 كما في بيع الصغرى وهو الصحيح كما في الكافي وغيره واعلم ان الوكالة انما تبطل بالموت والجنون اذا  
 كان الموكل يملك عزل الوكيل و اما اذا لم يملك كالعدل في باب الرهن والمرأة في الامر باليد  
 فلا ينعزل بموته و جنونه كما في الصغرى [ولحاقه] بالكسر اي وصول احدهما [بدار الحرب] حال  
 كونه [مرتدا] وان لم يحكم القاضي بالحقاق وقالوا تبطل به ان حكم به فلو عاد احدهما من دار  
 الحرب معلما ولم يحكم بلحاظه يعود الوكالة عندهم و ان حكم به ثم عاد يعود الوكالة عند محمد رح  
 خلافا لابي يوسف رح كما في الكرمانى واما ذكر الارتداد مع اللحاق لان تصرف المرتد و ان نقل  
 عندهما لكنه موقوف عنده [وكذا] تبطل [بعجز موكله] حال كون الموكل [مكتبا] اي اذا وكل  
 مكاتب وكيلا بالبيع مثلا ثم صار رقيقا بطل وكالة وكيله لانه وقع نصرفه في مال الغير بلا امره واما فصل  
 بكنا للتنبيه على العامل البعيد لا لما ظن ان فيما بعده لم يشترط علم الوكيل لما سنذكره [وحجرة]  
 اي الموكل حال كون الموكل [ماذونا] اي اذا حجر عبده الماذون الموكل عن التصرف بطل وكالة وكيله  
 لما مر والكلام مشير الى ان المكاتب او الماذون اذا وكل رجلا بالتقاضي او الخصومة لم يبطل وكالته  
 بالعجز او الحجر كما في النهاية [و] تبطل الوكالة في حق من لم يوكل صريحا من الشريكين بسبب  
 [افتراق] هذين [الشريكين] عن الشركة شركة عنان او مغاوضة وقل فيه نظر كما في  
 المستصفى وفيه دلالة على ان الوكالة باقية في حق الموكل و ان كان في دلالة اللفظ على ذلك  
 خفاء واستدل صاحب الكفاية على ما ذكر بما في الجامع ان احد المغاضين لو وكل رجلا بالشراء  
 ثم افترقا لم تبطل الوكالة في حقه وفيه انه قياس غير ظاهر على ان في النظم لو وكل احد من  
 المغاضين او كلاهما رجلا لم ينعزل و كان وكيلا لكل منهما على حدة فان فعل احدهما كفعلهما  
 ولو وكل الشريكان عابا رجلا ثم افترقا انعزل لو علم بالافتراق ولو وكل احدهما رجلا لم ينعزل الا  
 اذا كان الشرط بينهما ان يتصرف كل على حدة فمن الظن انه لو وكل كلاهما ينبغي ان لا ينعزل في حق  
 كل منهما [و ان لم يعلم به] اي بموت الموكل او جنونه او لحاقه بها او عجزه او حجرة او افتراقهما  
 [وكيلهم] اي وكيل كل من الموكل الميت والمحنون واللاحق والمكاتب والماذون والشريك لانه

مزيل حكمي و العلم شرطا للعزل الحقيقي كما في الجواهر و النظم و غيرهما فهذا الحكم عام لكل من  
 الجهة فلا وجه لتخصيص المصنف و الشارحين بالثلثة الاخيرة [ و تصرف الموكل فيما وكل به ]  
 تصرفا بعجز الوكيل عنه سواء علم به الا كالبيع و الهبة مع التمليم و الاعتقاد و التبدير و الاستيلاء  
 و الكتابة و اما اذا كان تصرفا لا يعجز عنه كما اقره المصنف في التجارة او رهنه او اجرة فلا ينعزل  
 فلو باع الموكل بالبيع و الوكيل معا فهو بينهما عند ابي يوسف رح و للمشتري من الموكل عند  
 رح لانه باع ملكه فهو اولى كما في الاختيار و غيره و لا يخفى انه معطوف على افتراق الشريكين  
 فيكون مقيدا بالقيد فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد و انما لم يقله لانه لا يناسب الختم على  
 قوله لم يعلم فلا يرد ان الاحسن تاخير القيد و انما ختم على مسايل العزل رعاية لحسن الاختتام \*

## [ كتاب الشركة ]

اورد بعد الوكالة لانها كالقدمة للشركة كما سيظهر [ هي ] في اللغة بالكسر و الضم كما في القاموس  
 اسم و مصدر شرك في كذا بالكسر فهو شريك اي مشارك كما في الديوان و غيره فهي كالمشاركة خلط  
 الملكين كما في المفردات و يطلق على العقد كما في النهاية و شريعة اختصاص اثنين او اكثر محل  
 واحد كما في المصنفات و لما كان قريبا من اللغوي قسم بلا تعريف فقال [ ضريان ] اي نوعان [ شركة  
 ملك ] اي اختصاص احد باخر بسبب ملك فالإضافة بمعنى الباء [ وهي ] شرعا [ ان يملك  
 اثنان ] فصاعدا [ عينا ] وهي ضريان اختيارية بان يشتربا عينا او يتها او يوصى لهما فيقبلان  
 او يستوليا عليها في دار الحرب او بخلط ماليهما او غير ذلك و جبرية بان اختلطا بحيث يتعذر او يتعسر  
 التميز بينهما او ورثا مالا او غيره كما في الاختيار و غيره و هذا باعتبار الغالب فان من الجبرية  
 الشركة في الحفظ كما اذا يهب الربح بثوت في دار بينهما فانهما شريكان في الحفظ كما في النظم فلو  
 بدل عينا بامر نكان اولى [ وكل ] من هذين الاثنين [ كاجنبي فيما ] اي في الامتناع عن تصرف  
 مضر فيما كان [ لصاحبه ] من حصته فلو باع احدهما نصيبه من بناء مشترك من اجنبي بلا اذن  
 شريكه لا يجوز وكذا الزرع و الشجر ولو باع من شريكه جاز و عن هشام لم يحز كما في بيع الصغرى  
 و انما قبل بالمضمر لان لاحدهما ان يصعد على سطح دار مشتركة بينهما كما في المنية و للحاضر  
 زراعة ارض مشتركة بينه و بين غايب اذا نفعت الارض فلو نقصتها او زاد الترك قوة ليس  
 له ذلك كما في غصب الكبرى [ و شركة عقد ] اي الشركة القابلة للوكالة الواقعة بسبب العقد  
 بقرينة الاتي [ وركبها ] اي ماهبتها فان الركن يطلق على جميع الاجزاء كما في قياس الكشف و انما  
 ذكر بعد العقد دفعا لتوهم المحاز [ الالباب ] بان يقول احدهما شاركته في عموم التجارات  
 او في نوع [ و القبول ] بان يقول الاخر قبلت و حكمها الشركة في الربح [ و شرطها ] اي شركة



العقد [ ان لا يصح لاهلها دواهم ] مما لا [ من الربح ] والا فسدت الشركة لاحتمال ان لا ربح هي [ وهي ] اي هذه الشركة [ اربعة اوجه ] جمع الوجه اي الطريق منها شركة [ مفاوضة ] ويقال شركة المفاوضة قدمت لانها اعظم بركة بالسحديث [ وهي ] لغة المساواة والمشاركة مفاعلة من التفويض كان كل واحد منهما رد ما عنده الى صاحبه كما ذكره ابن الاثير وفيه اشعار بان المزيد قد يشق من المزيد اذا كان اشهر وهو خلاف المشهور وشريعة [ شركة ] اي عقد شريكين [ متساويين ] ازاكثر ولا باس بذكر لفظ الشركة لما مر في الحوالة والمبادر ان يكونا بالغين فلا يعقد بين صبيين ماذونين او صبي ماذون و بالغ [ مالا ] من النقلين او غيرهما مما ياتي والمراد التساوي من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد واما اذا كانا من جنسين او من جنس ونوعين كالكسور مع الصالح فيشترط مع ذلك التساوي في القيمة فلو كان ما لاحدهما قد فضل في القيمة لم يصح في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه يصح كما في الذخيرة و اشار بلفظ المتساويين الدال على التثبت الى انه لو كان لاحدهما من جنس ذلك المال لم يدخل في الشركة فسد المفاوضة كما في فاضيل خان والى انه لو قبض بعد الشركة ما على الناس من الديون او زاد احد المالكين قبل الشراء او زاد بعد الشراء بالآخر فسدت في كل هذه الصور كما في الذخيرة ولا باس بان يكون لاحدهما عقار او عروض كما في المزارع [ وحرية ] فلا يجوز بين الحر والعبد وبين عبيدين وبين حر ومكاتب وبين مكاتبين [ ودينا ] فيجوز بين المسلمين والذميين والكتابي والمجوسي والمسلم والمرند لا بين مسلم وكتابي عند الطرفين ويكره عند ابي يوسف رح ويتوقف بين مسلم ومرتد عنده لاحدهما كما في النظم ومن الشروط عموم التجارات والتساوي في الربح ولم يذكر لما يشير اليه ومنها لفظ المفاوضة اذ العوام فلما يعلمون شروطها كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو ذكر كل الشروط سواها صح العقد اذ العبرة للمعنى كما في المبسوط وغيره فلا باس بتركها مع ذكر الشرط [ ويتضمن ] المفاوضة [ الوكالة ] فيصير كل واحد وكيل عن صاحبه فحقوق عقد كل ينصرف الى الآخر كما ينصرف الى نفسه [ والكفالة ] فيصير كل كفيل عن آخر فيما لحقه من نحو ضمان التجارة والغصب والامتهلاك [ وشي كل ] من المفاوضين [ لهما ] فلا يملك احدهما شراء شئ لنفسه لتضمن الوكالة [ الا طعام اهله وكسوتهم ] وغيرهما مما لا بد منه كنفقه نفسه وكسوته والادام وجارية الخدمة [ وكل دين لازم احدهما بما نصح فيه الشركة ] من العقد [ كالشراء وبحوه ] كالبيع الجائز والفاقد [ ضمن الآخر ] لتضمن الكفالة فالشراء على ترتيب اللق فالتصديق بالفاء احسن واحترز بما يصح فيه الشركة عما لا يصح فانه لا يضمن به الاخر كالنكاح والخلع والصلح عن دم عمد وفي الننف ان كل ما لزم احدهما فعلى الآخر ايضا الا اقراره بالمهر وارش الجناية وعق رحم محرم وبخلفهما بدلين عليهما الا اذا حلف احدهما على البتات والاخر على العلم وفي شرح الطحاوي

لو كفل احدهما بالنفس لا يواخذ به الاخر بالاجماع ولو كفل بالمال اخذ به عنده خلافا لهما [ وان  
ورثت احدهما ] ما يصح فيه الشركة [ او وهب له ] او تصدق عليه او وصى له [ ما يصح فيه الشركة ]  
من النقد بن وغيرهما [ و ] قد [ قبض ] الوارث او الموهوب له او غيره وانما لم يثن الفعل لانه معطوف  
بار فيشترط قبض كل كما في شرح الطحاوي والنظم وقاضيخان والمستصفي والنتف وغيرهما وعبرة  
الهداية كلمتين بعينه فلا يشعر بان القبض شرط الهبة فقط كما ظن [ صارت ] المفارضة [ عنانا ] في  
جميع التجارات لانفاء المساواة والتخصيص غير ظاهر فانه اذا فقل شرط من شروطها صارت عنانا كما في  
شرح الطحاوي وغيره [ وفي العرض والعقار ] المقبوضين من جهة الارث او الهبة او الوصية او  
غيرها وبمستثنى من العروض نحو الفلوس الاتى والعقار داخل في العروض [ بقى ] العقد [ مفارضة ]  
لانه زاد غير مال الشركة [ و ] منها شركة [ عمان ] ويقال شركة العنان بالكسر اما اسم  
كما في الديوان من العن مصدر عن يعن بالضم والكسر اى عرض فكانه عن لهما شيى فاشتركا فيه  
كما في المقائس او العن بمعنى الحبس فكانه حبس بعض ماله عن الشركة او شريكه عن بعض  
التحارات في ماله كما في الاختيار واما مصدر عانه اى عارضه فكان كل واحد يعارض الآخر  
كما في الديوان [ وهو شركة ] بين اثنين كل واحد منهما حر او عبد مسلم او ذمي او صبي  
ماذون او بالغ او امرأة [ في كل سجارة او نوع ] منها كالتجارة في الدقيق وفيه اشعار بان المفارضة  
لا يكون الا عامة وذكر شيخ الاسلام انها قد تكون خاصة ايضا كما في الذخيرة [ ونصح ببعض ماله ]  
اى مال كل منهما دون بعض [ و ] يصح [ مع فضل مال احدهما ] ونساي الربح بينهما [ و ] مع  
[ تساوى مالهما مع تفاوت الربح ] بينهما فيصح بالطريق الاولى في الاول مع تفاوت وفي الثاني مع  
تساوى سواء كان العامل كلامهما او احدهما فالاقسام ثمانية يشير الى ان الكل صحيح لكن لم يصح ما كان  
العمل لصاحب الاكثر والربح بينهما او لاحد المتساويين ورحمة اقل فان شرط ذلك كان باطلا و  
الربح في الاول اثلاثا وفي الثاني بينهما كما في المغني وغيره [ و ] مع [ كون ] مال [ احدهما  
دراهم ] صحاحا او مكسورا بيضا او سودا اى ردية الغضة [ و ] مال [ الاخر دنانير ] سواء كانا  
متساويين في القيمة او لا وفيه اشعار بان المفارضة لا تصح مع اختلاف رأس المال وهذا رواية عن  
الشيخين وفي ظاهر الرواية انه يصح اذا تساوى في القيمة كما في المغني [ و ] يصح [ بلا خلط ] خلافا  
للزفر رح وفيه اشعار بان في المفارضة يشترط الخلط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كما في  
المبسوط وغيره [ وكل ] من الاثنين [ مطالب بضمن مشتراة ] لنضمن الوكالة والوكيل اصل في  
الحقوق [ لا غير ] اى لا بطالب بضمن مشترك صاحبه لانه لا يتضمن الكفالة [ ثم ] اى بعد  
المطالبة [ رجع على شريكه بحصته ] من النمن [ ان اداة من ماله ] لانه وكيله في حصته وفيه  
اسعار بانه ان اداة من مال الشركة لم يرجع كما في المضمرات وبانه لو لم يوده اصلا لم يرجع عليه



كما اشهر في التيارات ولا ينال ما مر في الوكالة ان الوكيل يجمع على الموكل وان لم يرد كما ظن لان  
 بين الوكالة المصرية القوبة و الضمنية الضعيفة فرقا كما لا يخفى [ ولا تصحان ] اى المفاوضة  
 و العنان [ الا بالنقلين ] اى الدراهم و الدنانير فلا يجوز بالمصوغ منهما فى الروايات كلها فانه  
 بمنزلة العروض كما فى المغنى [ و الفلوس النافقة ] اى الرايعة فان الشركة تصح فيه عند محمد رح  
 و المشهور عن الشيخين انها لا تصح كما فى المغنى و الفتوى على قول محمد رح كما فى المضمرات وقال  
الاصمغاني فى المبسوط انها تصح به على قول الكل لانها صارت ثمنا باصطلاح الناس كما فى الكافي  
 [ و التبر ] اى جوهر الذهب و الفضة قبل ان يضربا و قد يطلق على غيرهما من المعدنيات  
 كالنحاس و الحديد و اكثر اختصاصه بالذهب و منهم من جعله فى الذهب حقيقة و في غيرهما  
 مجازا كما قال ابن الاثير [ و النقرة ] اى القطعة المذابة من الذهب او الفضة كما فى المغرب و المراد  
 غير المضروبة فهي مستدركة بالتبر و لذا لم يذكر فى الكافي [ ان تعامل الناس بهما ] اى التبر  
 و النقرة فان لم يتعاملوا بهما لم يصح كما اذا لم يكن في ذلك عرف ظاهر و ظاهر المذهب انها  
 لا تصح بهما كما فى المبسوط [ و ] لا تصحان الا [ بالعرض ] غير البر و النقرة [ بعد ان باع كل ]  
 منهما اى الشريكين [ نصف عرضه بنصف عرض ] الشريك [ الاخر ] و تقابضا حتى صار مال كل  
 مشتركا بينهما شركة ملك ثم يعقد ان شركة عقد مفاوضة او عنانا فصار نصف مال كل مضمونا  
 بالنمن على صاحبه فان حصل الربح فهو ربح مال مضمون عليهما فيصح وكذا لو باع نصف  
 عرضه بنصف دراهم الاخر و تقابضا ثم عقدا عقدا مفاوضة او عنانا وكذا لو كان مالهما مما  
 يختلط بالخلط كالكيلى و الورني كلاهما من جنس واحد فخلطا فوقعت شركة ملك ثم يعقدان  
 كما فى شرح الطحاوي وهذا اذا تساويا قيمة فلو تفاوتنا بان يكون قيمة متاع احدهما لاربعة مائة وقيمة  
 الاخر مائة باع صاحب الاقل اربعة اخماسه بخمس الاكثر ولو كان احدهما اجود قسم بينهما بصفان  
 او على قدر قيمة الحميد و الردى كما فى المغنى ثم رأس المال بعد البيع عروض او دراهم فيه خلاف  
 المذكور فى المبسوطات [ و هلاك مالهما ] اى مال المفاوضة و العنان كما فى المغنى [ او مال  
 احدهما قبل الشراء ] من جهة المالك [ يفسدها ] اى الشركة رأسا لان المال محل العقد فلو هلك  
 مال احدهما فاشترى الاخر بماله كان المشتري له خاصة وهذا اذا اطلق العقد واما اذا قيد بان قال  
 ما يشتربه كل فمشارك لو اشترى ثم هلك كان المشتري مشتركا شركة عقد كما قال محمد رح فينفذ بيع  
 كل منهما جميعه و فان الحسن انه شركة ملك فلا ينفذ الا في نصيبه كما فى المغنى و غيره [ وهو ]  
 اى الهلاك يقع [ على صاحبه ] حال كونه [ قبل الخلط في يد ايهما ] او يد هما [ هلك ] لانه  
 باق على ملكه [ و ] هو [ بعد الخلط ] يقع الهلاك [ عليهما ] لانه لا يتميز ولو اكتفى  
 بالسابق لكفى [ و لكل من شريكي مفاوضة و عنان ان يبضع ] اى يجعل المال بضاعة [ و يردع

وَيَضَارِبُ [ اى يدفع مضاربة ] وَيُوكَلُ [ بالتصرف كالبيع ] وَلِلْمَالِ فِي يَدِهِ [ اى كل منهما ] [ امانة ]  
فَلَا يَضْمَنُ الا بالتعدي كما في اكثر المتساويات لكن في النظم ان لكل من المتفاوضين ما ذكره  
و ان يعبر استحضانا و يواجر و يستاجر و يحتقرض و يكتب و ياذن عبد للشركة و يشارك  
شركة عنان و بخاصم و يرهن و يرتهن و لا يهب و لا يتصدق و لا يفارض غيره و لا يقرض  
و الشريك شركة عنان لا يضارب و لا يوكل و لا يبيع و لا يفارض و لا يهب و لا يتصدق و لا  
يرهن و منها شركة الاعمال و شركة الابدان و شركة التضمن [ و شركة الصنائع ] جميع  
صنيعة كالصحائف و الصحيفة او جمع صناعة كرسائل و رسالة فان الصناعة كالصنيعة حرفة الصانع  
وعمله ولذا يقال شركة المحترفة [ و ] شركة [ التقبل ] من قبول احدهما العمل و القائه على صاحبه  
كما في الطلبة [ وهي ان يشترك صانعان ] اى عاملان بيدهما اى لا عرض لكل ولا عين فلا يشعر  
باشترط كون كل عاملا فان هذا الشركة باعتبار الوكالة و التوكيل بتقبل العمل صحيح ممن يحسن  
مباشرة ذلك العمل و ممن لا يحسن لانه لا يتعين على المتقبل اقامة العمل به بل له ان يقبم  
بأمرائه و اجرائه و كل واحد منهما غير عاجز عن ذلك كما في المبسوط [ كخياطين او خياط وصباغ ]  
تنبيه على ان اتحاد العمل و المكان ليس بشرط وان اختلفا لم يكن شرطا و في الكافي اشارة الى انه  
صح شركة الدالين و قال المرغيناني انه غير صحيح و الى انه صح شركة الحمالين كما في المنية  
[ و ] ان [ تقبل العمل ] اى مجل العمل له فان العمل عرض لا يقبل القبول و فيه اشعار بان  
تقبل كل منهما شرط و قد ذكر في المنية ان احدهما لو تقبل و الآخر عمل جاز و قد اشرنا اليه و ذكر  
في الخلاصة انه لو كان من احد اداة و من آخر عمل فعل الشركة [ باحر بينهما ] يتساوى  
از يتفاوت [ صحت ] هذه الشركة خبر بعد خبر ذكره لقوله [ و ان شرط العمل نصفين و المال ]  
اى الاجر [ اثلاثا ] و لا يخلو الكلامان عن اشعار بان هذه الشركة تكون مفارضة و عابا عند  
استجماع الشرائط و المطلق ينصرف الى العنان فانه المتعارف كما في الكافي [ و لزم كلا ] من  
الشريكين في شركة مطلقة [ عمل قبله احدهما ] فللامر بذلك العمل ان ياخذ به ايهما شاء  
[ و يطالب ] كل منهما [ الاجر ] و ان لم يعمل الا احدهما [ و يصح ] للامر [ الدفع ] اى دفع  
الاجر [ اليه ] اى كل منهما [ و الكسب ] اى الاجر تقنن [ بينهما ] و ان عمل احدهما [ و ] منها  
[ شركة الوجوه ] اى شركة ابتذال الشركاء اذ لا مال لهم ولا عمل و لذا يقال لها شركة المغاليس  
و فيه محاز من وجوه كما لا يخفى [ وهي ان يشتركا ] في نوع ازاكثر كما في المغني حال كونهما  
ملاسين [ بلا مال ] و لا عمل [ ليشتريا بوجوههما ] اى بابتذالهما و بالنسبة [ و يبيعا ] بالسقدين  
و النسيئة كما في النظم [ فتصح ] شركة الوجوه [ مفارضة ] اذا وجد شروطها وهي ان يكونا من  
اهل الكفالة و ثمن المشتري عليهما نصفين وكذلك المشتري و يتلفظا بلفظ المفارضة كما في المضمرات



[ ومطلقهما ] أي شركة الوجوه [ منان ] بالعرف إلا أن تخصيص شركة الوجوه بذلك لا يخلو عن  
شبهة وذكر في التحفة أن المطلق عنان ويصح مفاوضة إذا وجد شروطها وهي أن يتقبل العنان  
ويعملا على السواء ويتساوبا في الربح والوضيعة ويكونا من أهل الكفالة فإن لم يوجد واحد  
منهما فعنان هذا إلا أن شروطهما في المواضع الثلاثة ولم يتعرض في المتداولات بأنهما في كل منهما  
حقيقة والظاهر أنهما في الأول حقيقة وفي الباقيين محار ترجيحاً على المشترك [ وكل ] من  
الشريكين في شركة الصنائع والوجوه [ وكيل الآخر ] عانا وكفيل أيضاً مفاوضة لا مكان  
نحقق ذلك [ فإن شرطاً ] في شركة الوجوه [ مناصفة المشتري ] بينهما في المفاوضة والعنان  
[ أو متألماً ] أي المشتري في العنان [ فالربح ] بينهما [ كذلك ] أي مناصفة أو متألماً [ وشرط  
الفضل ] أي فضل الربح في هذه الشركة على قدر الملك [ باطل ] لأن انتحاق الربح بالضمان  
والضمان ينفع الملك فيقدر بقدره [ ولا يصح الشركة في ] كل شيء لا يصح فيه الوكالة فلا يصح  
في [ أخذ المباحات ] أي في كل شيء مباح أخذه كأخذ الصيد والملح والسنبلة وثمار الجبال والبراري  
والاستسقاء والأحجار والأنوبة والحصى والحشيش والخطب وغيرها من موضع يباح أخذه  
كما إذا اشتركا على أن يبنيا من طين أو أرض لا يملكانه ويطبخا آجراً فإنها فاسدة كما في المغني  
[ فخصت ] المباحات إذا أخذت [ بمن أخذها ] فلاحق فيهما من لم يأخذها [ وبصفت ] بينهما  
[ أن أخذها ] معاً لا مترواها في الأخذ وإن أخذها منفردين وخلطها وباعها قسم الثمن  
بينهما على قدر ملكهما فإن لم يعرف قدر ملك كان منهما صدق كل إلى النصف مع اليمين وأقيم  
البينة عليه في الزيادة كما في المغني [ وللمعين ] في الجمع أو القطع أو الربط أو الحمل أو غيره  
[ وصاحب العدة ] أي المالك ما يحتاج الأخذ إليه من نحو الدابة والأكاف والحوالق وهي  
بالضم في الأصل ما أعد لأمر يحدث كما في المقائس [ أجر المنزل ] على العامل وإن لم يأخذ المعين  
وصاحب العدة ماله قيمة وإذا بالاجتماع كما في قاضيخان [ ولا يزداد ] أجر المنزل [ على نصف  
القيمة ] أي قيمة المباح يوم الأخذ إن كان له قيمة ولا فينمغي إن يكون الحكم فيه بالتخمين  
والقياس [ عند أبي يوسف رح ] لأنه رضي به وهو المختار عند المصنف بناء على تقلده وهذا  
أصل جليل استدلل به صاحب الكفاية وغيره [ خلافاً لمحمد رح ] فإن عنده أجر المنزل بالغاً ما بلغ  
وهو المختار عند صاحب الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا ما يأتي من كلام المصنف في  
المضاربة [ والربح في ] الشركة [ العائدة ] كما إذا عين لأحد دراهم مائة [ على قدر المال ] فالشرط  
باطل [ ونبطل ] شركة العقد [ بالموت ] أي موت أحدهما [ والجنون ] أي بجنون أحدهما  
مطبقاً [ والحقاق ] أي لحاق أحدهما بدار الحرب مرتداً كما إذا قتل أحدهما مرتداً أو ححر  
على أحدهما سواء علم الآخر أو لا كما مر في الوكالة [ ولم يترك أحدهما مال الآخر ] بعد التحول

[ البلا اذنه ] فلواذاها احدهما لم يجوز [ فان اذن كل ] منهما لصاحبه بالاداء [ فاديا ولاء ]  
 اى متعاقبة ان ادعى احدهما زكوة مال صاحبه ثم ادعى الآخر [ ضمن الثاني ] للاول وان لم يعلم  
 باداء الاول او قالوا ضمن ان علم والا فلا كما في زكوة البهسوط و الصحيح انه لا يضمن عندهما  
 وان علم و طعن هنا ما اذا وكل باداء الزكوة ثم ادعى بعهد اداء الموكل كما في الكفاية [ وان اديا ]  
 بغيبة صاحبه [ معا ] اى في زمان واحد [ ضمن كل ] من الشريكين وان لم يعلم بادائه  
 [ فسط غيره ] اى نصيب صاحبه و لم يضمن عندهما كما في زيادات و العتابي و ذكر في الكافي  
 ان كلا منهما لم يضمن اصلا عندهما و في ذكر الاداء و الضمان رمز الى ختم الكتاب والله اعلم \*

## \* [ كتاب المضاربة ] \*

اورد بعد الشركة لانها كالمقدمة للمضاربة لاشتغالها عليها [ هي ] في اللغة مصدر ضارب فلان  
 لفلان في ماله اى اتجر له مشتقة من ضرب في الارض اذا سار فيها كما في المغرب و كلاهما مجاز  
 من الضرب كما في الاساس و انما أثر هذه المادة على المقارضة التي هي لغة اهل المدينة موافقة لـ  
 يضربون في الارض و هذه الهيئة لانه سار للضارب غالبا و نسب رب المال و في الشريعة [ عقد شركة ]  
 في الربح [ بان ] يقول رب المال دفعت مضاربة او معاملة على ان يكون لك من الربح جزء معين كالنصف  
 و الثلث او غيره و يقول المضارب قبلت ففيه رمز الى ان كلا من اليجاب و القبول ركن  
 و الظرف للشركة و احتراز به عن مزارعة يكون البذر فيها لرب الارض فان الحاصل من  
 الزراعة يسمى في العرف بالخارج و عن الشركة في رأس المال لا غير فانه شرط مفسد للمضاربة  
 كما في الكرماني فلم يكن التعريف جامعا [ جمال ] ظرف الربح [ من رجل ] او اكثر [ و عمل ]  
 [ من ] رجل [ آخر ] او اكثر فاكتفى بالاول لكنه يخرج عنه ما اذا كان العمل منهما فانه  
 مضاربة كما ياني [ وهي ] اى المدافعة المفهومة من التعريف [ ايداع ] حكما [ اولا ] اى اول اوقات  
 المضاربة و هو زمان كائن بعد القبض و قبل العمل فانه امين حينئذ لانه قابض باذنه بلا وثيقة و  
 غير ذلك و انما انصرف اول لان الوصف فيه ضعف بدون الموصوف كما بينه الرضي [ وتوكيل ]  
 حكما [ عند عمله ] لانه تصرف في ماله بامر [ وشركة ] حكما [ ان ربح ] للمضارب لاستحقاقه  
 بعض الربح [ وغصب ] حكما [ ان خالف ] رب المال و الربح للمضارب لكنه غير طيب عند  
 الطرفين ثم زيد في الرواية على قول المشائخ في المشهور و تبعه المصنف فقال [ وبضاعة ] حكما  
 اى انضاع فان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء [ ان شرط ] عند عقد المضاربة  
 [ كل الربح للمالك و فرض ] حكما [ ان شرط ] عمده كل الربح [ للمضارب ] اى العامل و انما  
 أثره عليه اشارة الى ان الدفع بلفظ المضاربة لم يصر به مضاربة كما في الذخيرة [ واجارة ] او شركة



او مزارعة [ فاسدة ] حكما [ ان فسدت ] المضاربة وبما بيننا من تفسير الضمير وغيرها من زيادة قوله حكما ظهر اندفاع ما ادعاه المصنف وغيرها من التساهل وهو ان المضاربة عقد شركة في الربح فكيف يكون ايداعا و اجارة [ فلا ربح له ] اى المضارب [ بل اجر ] مثل [ عمله ربح ] المضارب [ او لا ] يربح وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح اذا لم يربح لا اجر له كما في الذخيرة ولعل رده بعث على ما ذكره في الاجارة [ ولا يزداد ] اجر عمله [ على ما شرط ] عند ابي يوسف رح وهو المختار كما اشرنا اليه في الشركة [ خلافا لمحمد رح ] فانه عنده يجب اجر عمله بالغاما بلغ اذا ربح كما في الكرماني وفيه اشعار بان الخلاف فيما اذا ربح واما اذا لم يربح فاجر المنزل بالغاما بلغ لانه لا يمكن تقديره بنصف الربح المعدوم كما في الفصولين لكن في الواقعات ما قال ابو يوسف رح مخصوص بما اذا ربح وما قال محمد رح فيما هو اعم [ ولا يضمن ] المضارب [ المال ] بهلاك [ فيهما ] اى المضاربة الفاسدة وهذا ظاهر الرواية وبه يفتى كما في الواقعات وعن محمد رح انه يضمن كما في الكرماني وقال الطحاوى انه لا يضمن عنده خلافا لهما والاصح انه لم يضمن عند الكل كما في العمادي [ كما ] لا يضمن [ في ] المضاربة [ الصحيحة ] لانه امين ولو اراد رب المال ان يضمن المضارب بالهلاك يقرض المال منه ثم باخذ منه مضاربة ثم يبضع المضارب كما في الواقعات [ ولا تصح ] المضاربة [ الا بهال ] يصح فيه الشركة [ من النقدين والتبر والعلس النافق لكن في الكبرى ان في المضاربة بالتبر ربايتين وعن الشيعيين انها تصح بالفلس ولم يصح عند محمد رح و عليه الفتوى فتفسد بالعروض الا ان يقول الدافع معه و اعمل به مضاربة في ثمنه فانه جاز لانه اضاف المضاربة الى الثمن كما في الهداية [ و ] الا [ بتسليمه ] اى المال [ الى المضارب ] على وجه الكمال ليتمكن من العمل فلو شرط ان يكون المال كل ليلة في يد المالك فسد المضاربة وان كانت لا تبطل بالشروط الفاسدة كما في العمادي وفيه اشعار بأنه لو شرط عمل رب المال مع المضارب فسدت وعن محمد بن ابراهيم الضرير انها بفسد اذا شرط العمل معا واما اذا شرط ان يتصرف كل من رب المال والمضارب منفردا امتنع بهاله جازي كما في النهاية [ و ] الا بسبب [ شيوع ] كل [ الربح بينهما ] حتى لو شرط ان يسكن احدهما في دار صاحبه اذ يكون له دراهم مسماة فسد العقد فان كل شرط يوهم قطع الشركة يفسد المضاربة واما غيره من الشروط فباطلة غير مفسدة كاشتراط الرضيعة على المضارب وذكر شيخ الاسلام ان الشروط الفاسدة لا تفسد المضاربة على الاطلاق كما في العمادي وفيه اشعار بأنه لو شرط الربح ورأس المال معا از رأس المال ففط بينهما فسدت المضاربة كما في الاختيار وفي الاكتفاء ومزالي انها تصح و ان لم يكن المال ولا الربح معا وما في العمادي وغيرها انها لا تصح [ وللمضارب ] مضاربة صحيحة او فاسدة [ في مطلقها ] اى مطلق المضاربة غير مقيدة ببلدة او وقت او سلعة او شخص او نوع تجارة فلو دفعه المال على ان يعمل به في السخرة أو في البزفة مقيدة كما في المضمرات وغيرها وقد سمي في

الاختيار المطلقة بالعامة والمقبدة بالخاصة [ أن يبيع ] عنده [ بنقل و نسيئة ] ولو بغبن فاحش و فيه خلاف الصاحبين كما في الذخيرة [ الا باجل لم يعهد ] عند التجارة فانه لم يجز عندهما خلافا لا بمحنة رح كما في قاضيخان وذكر في الذخيرة والكافي انه لم يجز بلا ذكر الخلاف [ وان يشتري ] بنقل و نسيئة بغبن يسير فلو اشترى بغبن فاحش فمخالف وان قال له اعمل برائك كما في الذخيرة و الاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل احد لكن في النظم انه لا يتجر مع امرأته و ولده الكبير العاقل و والديه عنده خلافا للمصاحبين وابن زباد و زفر رح ولا يشتري من عنده المأذون و قيل من مكاتبه بالاتفاق [ و ] ان [ يوكل بهما ] اي البيع و الشراء بنقل و نسيئة [ ر يسافر ] بمال المضاربة برا و بحرا عنه انه لا يسافر عند ابي يوسف رح يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى اهله في يومه نحو فرسخين او ثلثة ولا يسافر سفرا مخوفا يتحامى الناس عنه في قولهم كما في قاضيخان [ ويبضع ] اي يستعين المضارب باحد في التجارة كما في النهاية [ ولو ] كان المستعان [ رب المال ] فيبيع و يشتري للمضارب و فيه اشعار بان الابضاع الى رب المال غير مفسد الا انه رد مذهب زفر رح فقال [ ولا تفسد ] المضاربة [ هي ] ناكيد غير محتاج اليه [ به ] اي بابضاع رب المال فلو امر المضارب رب المال ان يبيع و يشتري له جاز في قولهم كما في الوقعات [ ديودع ] و يعير ارضية لها [ ويرتهن ] و يوهن و يوجر و يستاجر و يحنال [ اي يقبل الحوالة ] بالنمن على الابسر و الاعسر [ اي على من ايسر و اعسر ] معاملة من المشتري فان كل ذلك من توابع التجارة [ ولا يقرض ] المضارب لانه تبرع كاخذ الشفعة و العق و الكتابة و الهبة و الصدقة [ ولا يستدين ] اي لا يستقرض على المضاربة كما اذا اشترى ملعة بثمن دين وليس عنده من مال المضاربة شيى من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيى كما في شرح الطحاوي [ اذا باذن المالك ] بالافراض و الاستدانة فصار كغيره من التبرعات و اذا اذن بالاستدانة فما اشترى بينهما فصان وكذا الدين عليهما ولا يتغير موجب المضاربة فربح مالها على ما شرط [ ولا يضارب ] المضارب لاحد في مالها [ ولا يخلطه ] اي مال رب المال [ بماله ] اي مال المضارب و الا ضمن و هذا اذا لم يكن الخلط متعارفا في تلك البلدة و الا لم يضمن به على ما قالوا كما في قاضيخان [ الا باذنه ] اي اذن رب المال بالمضاربة و الخلط نصا [ او باعمل برائك ] فحينئذ يضارب و يخلط [ فلو قيل ] هذا وقصر [ اي قال رب المال للمضارب اعمل برائك فاشترى ثوبا وقصره بماله اي غسله من قصر يقصر بالضم قصرا وقصارة بالفتح از من قصر الثوب بالتشديد اي جمعه فغسله [ او حمل ] المتاع المشتري من بلد الى بلد على دابة مستأجرة [ بماله ] اي المضارب فهو ظرف الفعلين [ تبرع ] لمضارب به فلا يرجع بماله على رب المال لانه استدانة بلا اذن صريح [ بخلاف ما اذا صبغ ] بماله [ احمر ] اي بخلاف ثوب مشتري صبغ احمر و بخلاف صبغ ثوب مشتري فما موصوفة او موصولة او مصدرية و اذا



زئدة في الصور كما صرح به الجوهري واحتراز بالحمرة عن العواد فانه نقصان عنده بخلاف الحمرة  
 فانها زيادة فيصير شريكا له فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة صاع المضارب وقيمة الثوب الابيض  
 للمضاربة بخلاف القسارة والحمل فانه لا يصير شريكا بهما اذ ليها جمال دائم حتى لو قصر بالنشا صار  
 شريكا ومائر الالوان كالحمرة ولم يذكر اعتمادا على الغصب ثم شرع في حكم المضاربة المقيدة فقال  
 [ولا يجاوز] المضارب [بلدا] عينه المالك بان يذكر بعد المضاربة ما لا يستقيم الابتداء به من احد  
 من الالفاظ الستة كما اذا قال دفعته مضاربة بالكوفة او في الكوفة او تعمل بالكوفة مرفوعا او مجزوما  
 او على ان يعمل به بالكوفة او فاعمل به بالكوفة او لتعمل به بالكوفة بخلاف ما اذا استقام الابتداء به  
 كاعمل بالكوفة بالوارد بدونه فانه مشورة من رب المال للمضارب وكأنه قال ان فعلت كذا فهو انفع  
 واحسن كما في المحيط وغيره [او] كذا [ساعة] بالكسر اي متاعا عينه باحد من الالفاظ الستة  
 والمشورة مثلها ثمة كما في الذخيرة فيقول مثلا دفعته مضاربة في الكرباس وفي قاضيخان لو سمي  
 شيئا فاشترى غيره كان الربح على ما شرط الا ان يقول ولا يشتري غيره ولا يبعد ان يكون اشارة  
 الى تعيين نوع من التجارة فلو قال دفعته على ان يعمل في الثياب او الدقيق او الطعام فقد اختص  
 كما في شرح الطحاوي [او وقتا] عينه بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بالصيف او الخريف او الليل  
 وفي المنقذ ان التعيين ان يقول في الصيف لا في الشتاء او في الخريف لا في الربيع او في اليوم  
 لا في الليل [او شخصا عينه] اي ذلك المذكور [المالك] بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بفلان  
 فلو باع او اشترى من غيره ضمن كما في الذخيرة وذكر في الخزانة ان اشترى من غيره جاز في  
 رواية [فان جاوز] المضارب عنه اي عما عينه المالك [ضمن] المال [و] كان [له ربح] وعليه  
 وضيعته لانه صار مخالفا وفيه اشارة الى ان اصل الضمان واجب بنفس المجاوزة عنه لكنه غير قار  
 لا بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوفاق وفي رواية الجامع انه لم يضمن الا اذا اشترى والاول هو  
 الصحيح كما في الهداية والى انه لو قال لا يتجر الا في موضع كذا من البلد كان له ان يتجر في  
 كل البلد كما في المظم وذكر في الذخيرة انه لو قال لا يعمل الا في سوق ككوفة كان له ان يعمل في  
 غير سوقها والى انه لو قال اتجر مع الاحرار لا العبيد او البالغين لا الصبيان او الرجال لا النساء وخالف  
 المضارب كما في الستف ولم يذكر حكم المخالفة في البيع والشراء بالنقد والنسيئة لما اشير اليه في المطلقة  
 انه خالفه [ولا يزوج] عند الطرفين [عبدا] من مالها بامرأة [وامة] منه برجل ولو تزوج  
 عبدا اخل بالمهر بعل الحرية وقال ابو يوسف رح انه يزوج الامة لانه نوع تجارة وهو وجوب النفقة  
 على الغير وفيه اشارة الى انه لا يحل للمضارب وطى جارية المضاربة ربح او لا واذن به او لا كما في  
 المضمرات [ولا يشري] المضارب [من يعتق على رب المال] من قريبه او محلوف بعته بان قال  
 ان اشتريته فهو حر [فلو اشترى] من يعتق عليه [فللمضارب] ويضمن دفعا للضرر [ولا] يشترى

[ من يعتق عليه ] اي المضارب مما ذكرنا [ ان كان ] المضارب [ ربح ] لانه وان تصرف في نصيبه الا انه يفسد نصيب رب المال عنده و يعتق عندهما [ ولو فعل ] هذا و اشتراه [ ضمن ] مال المضاربة لانه مشتري لنفسه [ وان لم يكن ] المضارب قد [ ربح صرح ] شراء من يعتق عليه على المضاربة لعدم المانع [ ونفقة مضارب عمل في مصر ] اي مصر نفسه او مصر اهله سواء كانا صغيرين او كبيرين متحدين او متعددين [ في ماله ] اي المضارب فان لم يخرج من صمران المصر فالنفقة في ماله وان دخل في غير مصر ففي ماله وان نوي الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا كما في شرح الطحاوي [ و ] نفقته مبتدأ خبره ( في ماله ) [ في سفره ] صفة نفقته [ طعامه ] بيانها و [ شرابه ] وادامه وعن ابي يوسف روح لحمه وعن الحسن فأكهنه كما في التجنيس [ وكسوته و اجرة خادمه ] اي خابزه و طابخه و غاسل ثيابه و عامل ما لا بد له منه كما في الكرمانى فقله [ و غسل ثيابه ] مستدرك اللهم الا ان يراد به ثمن ما يغسل به مثل الحرض و الصابون كما في الكفاية [ و ] اجرة [ ركوبه كراء ] اي اجرة كرايه و الركوب بالفتح المركوب [ و شراء و علقه ] اي اجرة علف ركوبه و الخطب [ في ماله ] اي في رأس مال المضاربة الصحيحة الا اذا ربح فانه يجبي حكمه و انما قيد بالصحيحة و هي المتبادرة لان في الفاسدة كان النفقة في مال المضارب لانه اجير كما في الخزانة و غيره وفيه اشارة الى ان ثمن الحجامة و الفصل و التنوير و الادهان و ما يرجع الى التداوي في ماله كما في شرح الطحاوي [ بالمعروف ] عند التجار بلا اسراف في الانفاق [ و ضمن ] المضارب لرب المال [ الفضل ] على المعروف [ و مادون سفر ] اي ثلثة ايام و ليالها كسواد المصر [ يغدو اليه ] اي يذهب المضارب الى مادونه غدوة [ و لا يبيت باهله ] اي لا يكون في جميع الليل عند اهله [ كالسفر ] فان بات باهله فكالمحضر فنفقته في ماله و نفقة الاول في ماله [ فان ربح ] المضارب بعد الانفاق من رأس المال [ اخذ المالك ] من الربح [ ما انفق ] المضارب من رأس المال [ ثم قسم الباقي ] من الربح بينهما فلو انفق من ماله او استدان رجع في ماله كما في الاختيار [ وان دفع المضارب ] المال الى غيره [ مضاربة بلا اذن ] من المالك لم يجز [ ضمن ] الاول [ عند عمل ] المضارب [ الثاني ] وان لم يربح و بمجرد الدفع ضمن عند زفر روح و في رواية عن ابي يوسف روح و الفتوى على الاول كما في الوقعات [ وقيل ] اي روى عن الشيخين انه ضمن [ عند ربحه ] اي الثاني و انما اسند الضمان الى الاول اشعارا بانه اذا ضمن الثاني رجع على الاول فان لرب المال الخيار في قولهم و بان المضاربة الثانية صحت بينهما و الربح على ما شرط كما في الوقعات و يطيب الربح للناني دون الاول لانه ملك مستندا كما في الهداية فان استهلكه الثاني فالضمان على الاول خاصة و عندهما يضمن الناني و الاشهر الخيار فيضمن ايهما شاء كما في الاختيار وهذا اذا كان المضاربتان صحيحتين و اما اذا كانتا فاسدتين او احدهما



فلا ضمان على احد منهما [ وصح ] العقد او الشرط [ ان شرط لعبد المالك شيئا ] من الربح مثل الثلث [ ليعمل مع المضارب ] وللشروط للمولى وان كان على العبد دين و فيه اشارة الى انه ان شرط شيئا لعبد المضارب والاجنبي ليعمل مع المضارب صح بالطريق الاولى والمشروط للمضارب والاجنبي والى انه لو لم يشترط عمل احد منهم صح العقد والمشروط للمالك سواء كان على العبد دين او لا وتمامه في الذخيرة [ وتبطل ] المضاربة [ بموت احدهما ] اى المالك والمضارب وكذا بقتله وحجرة نظرا على احدهما و بجنون احدهما مطبقا كما في النظم [ و ] بسبب [ لحاق المالك ] مع حكم القاضي به بدار الحرب [ مرتدا ] لانه كالموت وهذا اذا لم يرجع مسلما والا لم تبطل فان ربح فهو على ما شرطا كما في النهاية وغيره وفيه رمز الى ان العلم باحد منهما لم يشترط للبطلان كما في قاضيهان والى ان ردة المضارب لم تبطل لبقاء الملك كما في الاختيار والى انه لو لحق المضارب بدارهم لم تبطل وفي النظم انها تبطل بلحاق احدهما بدارهم فلو لحق المضارب فعلم ثم عاد مسلما كان الربح له وتصدق به عند ابي حنيفة رح [ ولا ينعزل ] المضارب [ حتى يعلم بعزله ] اى المالك المضارب لانه عزل حقيقي فلو اشترى بعد العزل قبل العلم نفذ كما في الاختيار [ فلو علم ] بعزله وفي المال عرض [ فله بيع عرضها ] اى غير النقدين من مال المضاربة لان الربح لا يظهر الا به وفيه اشعار بانه لم يجب البيع على المضارب وقد وجب عليه لما ياتي فالاولى ( باع عرضها ) [ تم ] اى بعد ما باع هذا العرض وغيره [ لا يتصرف ] المضارب بالبيع ونحوه [ في تمنه ] اى ما باع من العرض لعدم الضرورة [ ولا ] يتصرف [ في نقد نص ] صفة بالفتح والصاد المعجمة اى حصل من بيع مال المضاربة يقال خذ ما نص لك اى تيسر وحصل والناض عند اهل الحجاز الدراهم والدنانير كما في المغرب حال كون ذلك الثمن والنقد واقعين [ من جنس رأس ماله ] اى مال عقد المضاربة ومن اكتفى انه حال عن فاعل نص فقد اخطا كما ياتي الان [ ويبدل ] اى يجب ان يبيع [ خلافه ] اى خلاف جنس رأس ماله [ به ] اى بجنسه فانه اذا عزل و مال المضاربة من جنس رأس المال من كل وجه بان كانا دراهم او دنانير لم يتصرف المضارب فيه اصلا وان لم يكن من جنسه من كل وجه بان كان مال المضاربة عرضا ورأس المال احد النقدين لم يعمل عزله وتوقف حتى صار مثل رأس المال واذا كان من جنسه من وجه بان كان احدهما دراهم والاخر دنانير صرفه بما هو من جنس رأس المال دون العروض وتمامه في الذخيرة [ ولو افترقا ] عن المضاربة [ وفي المال ] اى مال المضاربة [ دبن ] على احد [ يؤمر ] اى المضارب [ بطلبه ] ونقده وان نهاه رب المال عن الطلب [ ان كان ] المضارب قد [ ربح ] اذا الربح كلاجرة له والكلام مشير الى ان نفقة الطلب في مال المضارب وهذا اذا كان الدين في مصره والا ففي مال المضاربة كما في الذخيرة [ والا ] بربح المضارب [ يوكل ] اى يقال

للمضارب وكل [المالك به] أي بطلبه و ما في الجامع انه يقال له احل فقد اريد بالحوالة الوكالة  
فانه قد استعير كل في كل كما اشير اليه في الكرمانى وغيره لكن في شرح الطحاوى ان المضارب  
يؤمر ان يحيل رب المال على المديون [و كذا] أي مثل ذلك المضارب المعزول [سائر  
الوكلاء] جمع الوكيل أي الركيل بالبيع اذا باع وانعزل يقال له وكل رب المال بالطلب كما في الكرمانى  
[و البياع] كالضارب من باع مال الناس باجر كما في العاشر من وكالة الدخيرة وليس في  
النهاية كما ظن [و السمسار] بالسمر المتوسط بين البائع والمشتري كما ذكره الزمخشري والمطري وابن  
الاثير والفيروز آبادي وفي المذهب السمسار كاللال ( عرض كنهه ) فتفسر المصنف البياع باللال  
لا يخلو عن شيء فالسمسار على ما ذكرنا ما لم يكن في يده مال الناس بخلاف البياع لكن في  
العاشر المذكور ان البياع و السمسار وكيل من جانب البائع باجر فان الناس يحملون الاشياء  
اليهما فيبيعانها وتلميذهما وكيل من جانب المشتري فانه يعرض الاشياء ولهذا كانت البيعة  
و السمسرة على النائع والشاكدانة على المشتري فعلى هذا يشكل التفرقة بينهما [يجبر ان عليه] أي  
طلب الثمن وقبضه وان يوجب لانهما كالاجيران عادة كما في الكافي [وما هلك] من مال المضاربة  
الصحيحة فان الفاسدة لم يضمن كما مر [صرف الى الربح اولا] لانه تبع فان زاد فالى رأس المال لان  
المضارب أمين فان قسم الربح ثم هلك كل ما في يد المضارب من رأس المال او بعضه بطل القسمة فرد  
من الربح حتى يستوفي رأس المال فيبدأ برأس المال ثم بالبقية ثم بالربح الا هم فالاهم كما في الاختيار  
فلو اريد ان لا يبطل القسمة استوفى رب المال رأس المال ثم بقسم الربح ثم عقد للمضاربة ثم يرد رأس  
المال الى المضارب كما في الدخيرة [وان قال المالك] بعد تصرف المضارب [عينت] لك [نوعا] من  
التصرف ودفعت المال اليك مضاربة في الدقيق مثلا [صدق المضارب] مع اليمين لان الاصل في  
المضاربة العموم [ان جحد] تعيينه وادعى العموم وقال دفعته الى مضاربة بالنصف ولم تسم  
شيئا وهذا لا يخلو عن اشعار بانهما اذا ادعياهما قبل التصرف صدق المالك كما اذا ادعى المالك بعد  
التصرف العموم و المضارب الخصوص صدق المالك ايضا فان اقاما بينة ووقتا يقضى ببينة الثاني  
فانه ناسخ للاول وان لم يوقت البينتان او وقنا على المراء او وقت احدهما دون الاخرى قضى ببينة  
المالك و تمامه في الدخيرة [وان ادعى كل] منهما [نوعا] فقال المالك عينت الطعام وقال  
المضارب التياب [صدق المالك] مع اليمين لان العبرة لبيان بعد اتفاقهما على الخصوص فان اقاما البينة  
فالجواب ما فصلناه وعن ابي يوسف رح اذا ادعى المضارب عموم البلاد والمالك خصوصها صدق المضارب  
وعلى العكس صدق المالك كما في الدخيرة [و كذا] صدق المالك [ان قال] ان المال المدفوع  
اليه [بضاعة او دبعة] وقال ذواليد انه مضاربة او قرض [لما مر وكذا] صدق المالك لو ادعى المضاربة  
وذواليد القرض او بالعكس وانما ختم على لفظ القرض الدال على القطع اشعارا بحسن الاختتام \*

هذا لا يخلو عن شيء وفيه اشعار بالبحر



## \* [ كتاب المزارعة ] \*

عقب به المضاربة مع اشتغال كل على شركة في شئ من الخارج رعاية لجانب مذهب الامام وانما لم يعنون بالمساقاة ايضا لانها نوع من المزارعة [ هي ] في اللغة من الزرع وهو طرح الزرعة بالضم وهي البذر وموضع المزرعة مثلثة الرء كما في القاموس الا انه مجاز حقيقة الانبات ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقولن احدكم زرعتم بل حرثت اي طرحت البذر كما في الكشف وغيره وانما أثر هذه المادة على المخابرة التي هي لغة مدينة لانه من خبير اهل ما دفع مزارعة والاشتقاق من الجوامد قليل وهذه الهيئة لعمل احد وسببية آخر واعلم ان المزارع آخذ الارض لا دافعها وان جاز ان يطلق عليه ايضا كما في الطلبة وفي الشريعة [ عقد الزرع ] اي عقد بالزرع على نحو شركة عقد بان يقول مالك الارض دفعتها اليك مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت فركننها الايجاب والقبول كما في الذخيرة والاولى عقد حرث [ ببعض الخارج ] اي خارج وحاصل مما طرح في الارض من بذر البر والشعير ونحوهما والباء متعلق بالزرع ولم ينقض بما كان الخارج كله لرب الارض او العامل فانه ليس مزارعة اذ الاول استعانة من الاول والثاني اعارة من المالك كما في الذخيرة [ ولا نصح ] وتفصل المزارعة حتى ان الافضل ترك اجابة دعوة المزارع [ عند ابي حنيفة رح ] الا اذا كان البذر والالات لصاحب الارض او للعامل فيكون صاحب مستاجرا للعامل والعامل للارض باجرة ومدة معلومتين ويكون له بعض الخارج بالتراضي وهذا حيلة زوال الخبث عنده وانما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصحابة والتابعين لتعارض الاخبار عن هيد المرسلين صلوات الله عليه وعليهم الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة رح بفسادها بلا حد ولم ينها عنها اشد النهي كما في الحقايق ويدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد رح انا فارس فيها لانه فرع عليها وراجل في الوقف لانه لم يفرع كما في النظم [ وصحت عندهما للحاجة وبه ] اي بما عندهما من الصحة [ يفتى ] كما في الوقعات والكافي وغيرهما وهذه معترضة [ بشرط ] اي صحت بشرط [ صلاحية الارض للزرع ] عند العقد فلو كان فيها قوائم القطن ومنعت عن الزراعة فسدت الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فحينئذ يجوز على ما قال الفضلي كما في الفصل الاخر من قاضيخان [ واهلية العاقدين ] اي بشرط كونهما حربن بالغين او عبدا او صبيبا ما ذنبن او ذميين لانه لم يصح عقد بدون الاهلية كما في الهداية فلم يختص به فتركه اولي [ وذكر المدة ] كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يتمكن فيه من الزراعة فهي فاسدة وكذا ذكر مدة لا يعيش احدهما الى مثاليها غالبا وجوزة بعض وعن محمد بن سلمة انها بلا ذكر المدة جائزة ويقع على زرع واحدة وبه اخذ الفقيه كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في الصغرى وبالاثر يفتى كما في الوقعات [ و ] ذاك [ رب البذر ] ولو دلالة بان قال دفعت اليك

لتزروعها لي او اجرتك اياها او استأجرتك لتعمل فيها فان فيها بيلن ان البذر من قبل رب الارض ولو قال لتزوعها لنفسك ففيه بيان ان البذر من العامل و ان لم يكن شيع من ذلك قال ابو بكر البلخي يحكم العرف في ذلك ان اتحد والا فقد فسدت المزارعة لان البذر اذا كان من رب الارض فهو مستأجر للعامل و اذا كان من العامل فمستأجر للارض و عند اختلاف الحكم لابد من البيان كما في الواقعات [ و ] ذكر [ جنسه ] اي البذر كالبرّ والشعير فان بعض الزروع يضر بالارض و ذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استحسانا و الا صوب انه شرط و ان لم يذكر ففاسدة الا اذا زرعتها فانقلبت جائزة لانه صار معلوما او عمم بان قال ما يد الي اولك كما في الدخيرة [ و ] ذكر [ فسط الاخر ] اي نصيب من لا بذر من جهته يعني نصيب العامل لانه اجرة في حقه فيشترط ان يكون معلوما فان ذكر قسطه و لم يذكر قسط صاحب البذر جازت بالاتفاق لكن لو ذكر قسطه وترك فسط الاخر جاز استحسانا كما في النظم [ و ] بشرط [ التخلية بين الارض والعامل ] ليقدر عليه فهي نفسل بما يمنع التخلية كاشتراط العمل على رب الارض و يجب ان يقول رب الارض سلمت اليك هذه الارض و هذا شرط لم يذكر في الكتاب كما في تنمة الواقعات [ و ] بشرط [ شيوع الحب ] اي حب خارج عنها سواء كان التبن بينهما او لرب البذر دون غيره بقريضة الاتي ويشكل اذا شرط الفّت لاحدهما والبذر لاخر فانه جاز كما في الدخيرة فمن الظن ان الحب اولى من الخارج لانه لا عبوة لشروع التبن و الاكتفاء مشير الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط و قد وجب العلم بها فانه لم يتم الرضاء بدونه كما في التتمة و الى ان العقد فسد بنرك احد هذه الشروط و المشايخ استحسنوا جوارها بمجرد ان يقول المزارع اعمل انا في ارضك مزارعة و يرضى الصاحب بذلك فان العرف كاف كما في الجواهر [ فتفسد ] المزارعة [ ان شرط ما ينافيه ] اي ينافي الشروع [ كرفع البذر ] و ناحية معينة من الزرع [ او الخراج ] اي خراج وظيفته دراهم او ففزان مسمانين فان شرط خراج مقاسمة جزء من الخراج كالثلث مثلا فانه غير مفسد للشروع فاللام للعهد وفيه اشعار بانه لو شرط روع العشر من الخارج و الباقي بينهما جاز و هذا حيلة لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذره [ تم قسمة الباقي ] من البذر و الخراج فهي مجرورة بالكاف و انما تفسد لانه ربما لم يبق شيع بعده [ وكذا ] فساد [ ان شرط التبن ] خبر كذا او بالعكس [ لغير رب البذر ] سواء شرط الحب بينهما او لرب البذر و انما يفسد لان التبن غناء البذر الذي هو الاصل فاستراحه لعبير صاحب الاصل مفسد سواء كان صاحب الارض او لا [ و صح ] العقد ان نعرض بالتبن [ للاخر ] اي رب البذر مع شيوع الحب في ظاهر الرواية و عن ابي يوسف رح انه لا يصح [ ان لم يتعرض ] بالتبن له مع شيوع الحب و التبن لرب الارض و عن بعض مشايخ بلخ انه بينهما كالحب لانه عرفهم و هو يحكم عند الاشتباه و عن الصاحبين انه لا يصح و فيه



اشعار بانه لو شط اتبن بينهما ومكت عن الحب فمكت لان المقصود هو الحب الكل في  
 الذخيرة [ ولا نسج ] وتفسد المزاغة في هذه الصور السبع [ الا ] في صور ثلث [ ان يكون  
 الارض و البذر لاحدهما ] اى المتعافدين [ و البقر و العمل ] و الالة [ لآخر ] منهما [ او  
 الارض از العمل له ] اى لاحدهما [ و اباقى ] من البذر و البقر و العمل و الالة او الارض  
 و البذر و البقر و الالات [ لآخر ] و اليه اشار المصنف في نظمه المشهور \* شعـر \*

\* زيمروتها كل منها زمين با تخم اى كامل • و رأى اين مـصـودت دان امر ناجيز و باطل •

( ينى ٤٤ است چهار صورت باقى ) و هي ان يكون الارض و البقر از البذر و البقر از احدهما  
 لاحدهما و الباقي لآخر و عن ابي يوسف رح انها تصح الا ان يكون البذر لاحدهما و الباقي  
 لآخر كما فى الذخيرة و القائل ان يقل انه قد منع الحصر في طرفي الصحة و الفساد في صورة  
 كثيرة اما فى الاول فلانه صح ان يكون الارض لاحد و البقر لآخر و البذر و العمل منهما  
 و الخارج نصفان و ان يكون البقر لاحد و العمل لآخر و الارض منهما و البذر اما منهما  
 و الخارج نصفان او من العامل و له ثلثا الخارج كما فى التمة و ان يكون الارض و البذر  
 و بقر واحد لاحدهما و العمل و بقر آخر لآخر كما فى المنية عن نجم الائمة و ان يكون البقر  
 لاحد و الارض و البذر لاحد و العمل لهما و الخارج نصفان كما فى الننف و اما فى الثاني فانه لا يصح  
 ان يكون كل من الاربعة لاحد كما فى التمة و ان يكون البذر و البقر لاحد و الارض لآخر  
 و العمل لثالث و ان يكون البذر و الارض لاحد و البقر لآخر و العمل لثالث و ان يكون الارض  
 و العمل و البقر لاحد و البذر بينهما كما فى العمادي و ان يكون البذر و العمل لاحد و البقر  
 لآخر و الارض لثالث و ان يكون العبد از البذر و العبد از البقر و العبد از الارض و العبد  
 و البقر لاحد و الباقي لآخر كما فى الننف فوضع بطلان ما ظن ان الحصر صحيح [ و اذا صحت ]  
 المزاغة و القى البذر و خرج [ فالخارج ] بينهما [ على الشوط ] اى على ما شرطاً عند العقد لصحة  
 الالتزام [ و لا شئ ] من اجر المنزل و غيره [ للعامل ان لم يخرج ] شئ من الزرع لانها  
 اما اجارة فالواجب المسمى وهو معدوم و اما شركة فى الخارج لا غير [ و يجبر ] اى يجبر الحاكم  
 [ من ابى ] من المزارعين [ عن المضى ] على ما هو موجب العقد من العمل [ الارب البذر ] فانه لم  
 يجبر على العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك البذر فى الحال و فيه اشعار بان هذا قبل الغاء البذر  
 فى الارض و اما بعده فيجبر لان العقد حينئذ يصير لازماً من الحائنين حتى لا يملك احدهما الفسخ  
 بعده الا بعدد كما فى الذخيرة [ فان اى ] رب البذر عن المضى و الارض له [ بعد ما كرب العامل ]  
 اى قلب الارض للحث [ يجب ان يسترضى ] العامل باعطاء اجر مثل عمله لئلا يلزم الغرور و قال  
 مشايخنا هذا ديانة و اما الحكم فلاشئ له فيه اذا العقد على الخارج كما فى المبسوط و فيه اشعار بانه

لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء [ وان فسدت ] المزارعة وخرج بعد القاء البذر [ فالخارج  
لرب البذر ] لانه غناء ما كسبه فان كان رب الارض طاب له الزرع وان زاد على قدر بذره واجر مثل  
ارضه وان كان عاملا يأخذ مثل بذره واجر مثل بقرة ومقدار ما انفق وما عزم من اجر مثل الارض  
ثم يتصدق بالفضل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح كما في التهمة والظلم [ والاخر اجر المثل ] وان  
لم ينبت شئ او نبت وهلك واللام في المثل للعهد اي مثل عمله ان كان صاحبه او مثل ارضه  
ان كان صاحبها او مثل البقر والارض مكروها ان كان صاحبه وكل ذلك من جنس النكاحين وان  
وجد الخارج كما في المية وان كان البذر مشتركا فالخارج بينهما على قدر ملكهما كما في التهمة  
[ ولا يزداد ] اجر المثل في هذه الفصول [ على ما شرط ] عند الشبخين لانه رضي به واجر المثل بالغنا  
ما بلغ عند محمد رح لانه استوفى مفاعله [ وبطل ] المزارعة [ بموت احدهما ] اي رب الارض والمزارع  
وان كرب الارض وحفر النهر وسوي المسنات ولا بغرم ورثة رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع  
فللاخر ان يمتنع وبعد الشروع يفسخ العقد كما في التهمة وان مات رب الارض بعد الزراعة قبل  
النبات ففي بقاء المزارعة اختلاف المشايخ ولو مات بعد ما نبت قبل ان يستحصل بقي العقد استحسانا الى  
ان يستحصل كما في الذخيرة ويدخل في الموت لحاق احدهما بدار الحرب مرتدا فانه يبطل عنده  
خلافا لهما كما في السظم وينبغي ان يكون الجنون المطبق والحجر كذلك [ ويفسخ ] اي ويجوز فسخ  
المزارعة ولو بلا قضاء ورضاء كما في رواية الاصل واليه ذهب بعضهم ويشترط فيه احدهما في رواية الزبادات  
وبه اخذ بعضهم كما في الذخيرة [ بدلين محجوج ] اي بسبب دين لرب الارض مضطر [ الى بيعها ] اي  
الارض وفيه اشارة الى ان لا مال له سواها والى ان لا حق للمزارع على رب الارض كفر الانهار وتسوية  
المسنيات والى ان الارض لم ينبت وقال بعضهم انه يبيع في هذه الصورة فان نبت لم يسع بالدين حتى  
يستحصل كما في الذخيرة وانما لم يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع كمرضه وخيانتة اكتفاء  
بما ميأتي في المسافات ومنه غريمة سفره والدخول في حرفة اخرى كما في السظم والى انه لو باع بعد  
الزرع بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم تجزه لم يفسخ حتى يستحصل او يمضي المدة على ما قال  
الفضلي كما في قاضيان [ فان مضت المدة ] المذكورة عند العقد [ ولم يدرك الزرع ] اي لم  
يستحصل [ فعلى العامل ] لرب الارض [ اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك ] الزرع الا اذا  
اريد فلعه فقليل لرب الارض اقلع الزرع فتكون بينهما كما اذا عطف قيمة نصيبه او انفق انت على الزرع  
وارجع بما تنفقه في حصته وفيه اشعار بانه ليس لرب الارض ان يأخذ الزرع بقل لا ما فيه من  
الاضرار كما في الهداية [ ونفقة الزرع ] كاحرة السقى والحفظ [ عليهما ] اي العامل ورب الارض  
[ بالحصص ] اي بقدر نصيبهما [ كاحر الحصاد ونحوه ] من الجمع والرفع الى البيدر والدياسة  
والتذرية والحفظ وغيرها فان اكل عليهما الى ان يقسم فاذا قسم فعلى كل نصيبه فانها ليست من



اعمال المزارعة بل هي مؤنة ملك مشترك بينهما كما في الكافي وفيه اشعار بان هذه الامور لم يختص بها ذكر من الشرطية السابقة بل عامة في جميع المزارعات كما في الهداية فهذا الكلام جملة اسمية مستقلة ولم تكن معطوفة على جواب الشرط كما ظن بل على الشرطية [ فان شرط ] اجر الحصاد ونحوه عند العقد [ على العامل صح ] الشرط او العقد [ عند ابي يوسف رح وبه يفتى ] لتعامل الناس و هو الصحيح في ديارنا كما في المبسوط وفسد في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح انه صح وهو مختار اكثر مشايخ بلخ كما في التتمة وذكر في المبسوط والهداية والكافي وغيرها انه صح في رواية عن ابي يوسف رح فكلامه لا يخلو عن شيء واعلم ان ما ذكره من الشرايط ونحوها هو الحكم والديانة فان الحلال ما يفتى به واما الطيب فما لا يعصى الله تعالى في كسبه ولا يتاذي حيوان بععله كما ذكره الزاهدي في تفسيره وذكر في الزاهدي عن احكام القرآن للرازي من اخذ ارضا مزارعة او معاملة او زرع ارضه محافظا على الصلوات في مواقيتها بجماعة لكنه اخر صلوة واحدة عن وقتها لاشتغاله بالزراعة لا يكون زرع طيبا وكذا لو زرع بلا طهارة او اخر الاجرة بعد ما جف عرقه او اخر اداء الثمن بعد حلول الاجل ازاداه متفرقا بلا رضاء البائع ويستحب ان يبذره على الطهارة ثم يقوم في ناحية ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم انا عبد ضعيف وسلمت هذا اليك فتسلمه لي وبارك لي فيها ثم يصلي على النبي صلي الله عليه وسلم فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن آفاته و يبارك فيها واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكمال على طهارة يستقبل القبلة والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كياله يصلي ثم يقول يارب القيم بذرا واعطينني شيئا كثيرا فاحفظها قوة طاعة ولا تجعلها قوة معصية واجعلني من الشاكرين وكذا في غرس الاشجار \*

[ فصل \* المساقاة ] من المزارعة كما في الننف وانما اثر على المعاملة التي هي لغة مدينة لانها ارفق بحسب الاشتقاق ولم يفرق بين معناها اللغوي والشرعي كما في النهاية وغيره فالتفرقة من الظن [ دفع الشجر ] اي كل نبات بالفعل او القوة يبقى في الارض سنة اداكثر بقريئة الاتي فيشتمل اصول الرطوبة والقوة ويصل الزعفران وما غرس وزرع في فضاء مدفوعة وغيرها مما ياتي ومن عطف الكرم والرطوبة على الشجر فقد افسد التعريف [ الى من يصلحه ] بتنظيف السواقي والسقي والتلقيح والمشييب والسدود والحراصة وغيرها بان يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلا مساقاة بكذا ويقول المساقى قبلت ففيه اشعار بان ركنها الايجاب والقبول كما اشير اليه في الكرمانى وغيره [ بجزء ] شائع بقريئة الاتي [ من ثمرة ] اي مما يتولد منه فيتناول الرطبة وغيرها [ وهي ] اي المساقاة [ كالزراعة ] اختلافا وشرطا وحكما [ الا انها ] اي المسافات [ تصح بلا ذكر المدة ] لانها معلومة عرفا وفيه اشارة الى انها لا تصح عنده وتصح عندهما وبه يفتى و يشترط فيها صلاحية الشجر للثمر حتى انه لو دفع غرسا لم يبلغ الاثمار مساقاة لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت

بقوة الارض و ضعفها تفاوتاً فاحشاً كما في الهداية و الى انه يشترط اهلية العاقدين و التخلية بين العامل و الشجر و شيوع الثمر و ذكر قسط العامل فان ذكر قسط الدافع و سكت عن قسط العامل جاز استحساناً كما في التتمة [ و تقع ] مدة المساقاة حينئذ [ على ] مدة [ اول ثمر يخرج ] في هذه السنة فالول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم و آخرها وقت ادراكه المعلوم فيجوز فلولم يخرج فيها انتقضت المساقاة [ و ادراك بذر الرطبة ] بالفتح و هي الاسفست الرطب كما في الكرمانى و البذر بالذال و في بعض النسخ بالزاء و هو اخص اذ هو ما كان للبقل من الحب كما في النهاية و البذر مما عزل للزراعة من الحبوب كما في القاموس [ كادراك السمر ] اى دفع الرطبة لادراك البذر كدفع الشجر لادراك النمر يعنى اذا دفعها بعد ما تنامي نباتها ولم يخرج بذرها فيقوم عليها ليخرج البذر فهو جاز كما في الكرمانى و غيره فعلى هذا لا يرد ما ذكره المصنف في الشرح من الاعتراض فان شئت فارجع اليه و في الاختيار اذا دفع الرطبة و قد نبت او دفع البذر لبذره فانها فائدة فان كان وقت جزها معلوماً جاز و وقع الحزة الاولى [ و ذكر مدة لا يخرج السمر فيها ] كالشتاء [ يفسد بها ] لانه فات الشركة في الخارج فللعامل اجر المثل [ بخلاف ] ذكر [ مدة قد يخرج ] النمر فيها [ و قد لا ] يخرج فانه يصح كما لو خرج النمر فيها فهو على الشرط بينهما [ وان لم يخرج ] الثمر [ فيها ] بل بعد ما يفسد ما [ فللعامل اجر المثل ] و ان اعطاه ما شرط له من النصف و غيره او اقل برضاه او اكثر جاز و كذا الحكم في كل مساقاة فاسدة كما في التنف و ذكر في الزاهدي ان النمر اذا لم يخرج فلا شيء للعامل عند ابي يوسف ر ح و قال له اجر المثل و في الذخيرة ان سمي وقتاً قد سمي عنه السمر فان خرج ما يرغب منه في المساقاة فيصح و الا فلا [ و لا يصح ] المساقاة [ ان ادرك السمر ] اى انتهى في العظم [ وقت العقد ] لانه لا اثر للعمل حينئذ [ كالزراعة ] فانه اذا دُع الزرع و قد استحصل على انه يحصل و يدسه و يذريه فانه لا يصح و عن ابي يوسف ر ح انه يصح و الاصل ان النمر و الزرع متى كان في حد الزيادة يصح المساقاة و الا فلا كما في العظم و ذكرني فاصيخان انه ان احتاج الى السقي او الحفظ جاز المعاملة و الا فلا [ فان سكت احدهما ] اى المالك او العامل و ينبغي ان يكون اللحاق بدارهم كالموت و في المبسوط اذا لحق صاحب الارض دبح فادح انتقض المساقاة [ و الثمرني ] اى غير مدرک فان مات رب الارض [ يقوم العامل عليه ] كما يقوم قبله الى ان يدرك و ان كان مكروها عند الورثة فان قال العامل انا اذن نصف النبي فللورثة ان يقسموه على ما شرط او يعطوه قيمة نصيبه لو ينفقوا عليه حتى يدرك فيرجعوا بذلك في حصة العامل من الثمر [ او ] يقوم عليه [ وارثه ] اى العامل ان مات و ان كره رب الارض فان قال ورثته انا آخذ نصفه فله رب الارض الخيارات الثلاثة و ان ماتا جميعاً فالخيار لورثة العامل بين العمل و الترك فان ابوا ان يقوموا عليه فلورثة



رب الارض الكل في الهداية [ ولا تفسخ ] اي لا يحوز فسخ المساقاة [ الا بعذر ] كالدين القادح  
 و هل يحتاج في الفسخ الى القضاء او الرضي قد مر [ و كون العامل مريضاً لا يقدر على العمل ]  
 في الشجر [ او سارقاً ] و الاشمل خائناً كما في التتمة [ يخاف ] منه [ على شعفه ] فانه قد  
 يتصرف فيه بالحرق و نسج الدبيل و المراوح و غيره و الشعف بالتحريك ورق جريد النخل  
 اي غصنه ويقال للجريد نفسه والواحدة شعفة كما في المغرب و فيه اشارة بان يحرم على العامل  
 حرق شئ من الاشجار و الدعائم و العريش و القصبان المشدبة بلا اذن صاحب الكرم لان  
 كلها ملكه كما في التتمة [ او ] على [ ثمرة ] قبل الادراك [ عذر ] فان بعده يمكن دفع  
 سرفته بالقسمة و فيه رمز الى انه يحرم اخراج شئ من الثمار للضيف و غيره بلا اذنه لانها  
 مشتركة بينهما و هذا لا يختص به فان الدافع كذلك الا ترى انه اذا اكل هو و اهله من  
 ثمرة بلا اذن المساقى ضمن كما في التتمة [ و دفع ] الى آخر [ قضاء ] اي ارضاً واسعة خالية فارغة  
 ذكره ابن الاثير [ ليغرس ] الاخر فيها غرساً [ و يكون الارض و الشجر بينهما لا تصح ]  
 المساقاة و يفسد لاشتراط الشركة فيما كان حاصله لا بعمله و هو الارض كما في الكرمانى و فيه  
 اشارة الى انها لو دفعها للغرس على ان يكون الشجر بينهما يصح و الى انه لو شرط ان الثمر او الشجر  
 و النمر بينهما يصح سواء كان الغرس لرب الارض او للعامل كما في النتف و غيره [ فللعامل  
 قيمة غرسه ] يوم الغرس [ و اجر عمله ] و ان كان الغرس للعامل فالشجر له يؤمر بقلعه و عليه  
 اجر مثل الارض كما في النتف و هذه المسئلة مما يشعر بالاتمام و يناسب ختم الكلام و السلام  
 و الله اعلم بالصواب \*

## \* [ كتاب احياء الموات ] \*

عقب المزارعة به لان متعلقها اشرف من متعلقه و الاحياء لغة جعل الشئ حياً اي ذا قوة حساسية  
 او نامية و عرفاً التصرف في ارض موات بالبناء او الغرس او الزرع او الكرب او السقي او غيره  
 كما في الخلاصة و غيرها [ هي ] اي الموات بفتح الميم و ضمها لغة ارض لا مالك لها كما في  
 العاموس و ذكر في المغرب المهمة انه فعال من الموات في الاصل ما لا روح فيه و في المعجمة  
 ارض غير عامرة و شريعة [ ارض ] متلبس [ بلا دفع ] اي لم يزرع [ لا نقطاع مائها ]  
 اي الارض عنها بسبب ارتفاعها [ و نحوه ] من غلبة الماء عليها او من غلبة الرمال او الاحجار  
 او صيرورتها نزة او كونها سنية او غيره و في الكرمانى و غيره انه تحديد لغوي زاد الشرع عليه  
 [ لا يعرف مالكمها ] بعينه سواء كان فيها آثار العمارة كالسناة او لم تكن كما في المنية لكن لو  
 ظهر لها مالك يرد عليه و يضمن نقصانها كما في الخزانة و عن محمد و ح لا يحبي ماله آثار العمارة

ولا يورث منه التراب كالقصور الخربة كما في قاضيخان فما ملك مسلم ارضي يوجه لم يكن مواتا وان مضت عليه القرون وصارت خربة كما في المضمرة و ذكر في الذخيرة ان الاراضي التي انقرض اهلها كالموات وقيل كاللقطة [ بعيدة عن العامر ] اي البلد والقرية فان العامر يعني المعمور كما في الصحاح وعند محمد رح اذا انقطع ارتفاق اهلها فموات ولو قريبة والاول قول ابي يوسف رح فمدار الحكم على البعد عنده وهو المختار كما في المختار وغيره وعلى الارتفاق عند محمد رح وبه يفتي كما في زكوة الكبرى وهو ظاهر الراية كما في شرح الطحاوي ثم بين البعد وقال [ لا يسمع صوت ] اي لا يسمع البعيد صوتا كما قال الطحاوي وذهب الجرجاني الى انه صوت على قدر اذان الناس عادة كما في الخزانة وعن ابي يوسف رح يقوم جهوري الصوت على اعلى مكان وينادي بأعلى صوت وعنه البعد قدر غلوة كما في الذخيرة [ من اقصاه ] اي اقصى العامر وطرفه فيعتبر الصوت من طرف الدور لا الاراضي العامة كما في التنجيس وقد تسامح كما في اضافته اسم النفصيل الى معرفة لم يكن باسم جنس [ من احياء ] اي الموات بحفر النهر او السقي على ما روي عنه كما في الاختيار او بالكرب والسقي معاملة ما روي عن محمد رح او باحدهما او بالغرس على ما روي عن ابي يوسف رح او البناء او الزرع او غيره كما في الهداية وغيره [ ملكه ] اي ملك المحبي موضع احياء دون غيره وعن ابي يوسف رح ان صمراكثر من النصف كان احياء للجميع والمتبادر انه ملك الرقبة وقيل المنفعة والاول اصح كما في الاختيار فلم يزرعها آخر كان له ان ينزعها منه [ ان اذن له الامام ] في الاحياء فلم ياذن له لم يملكه عنده وملكه عندهما والاول المختار فان قاضيخان قدمه وقد مر ذلك في اول كتابه والمتبادر ان يكون المحبي مسلما فان كان ذميا فلا يملكه بلا اذن بلا خلاف وان كان مستامسا فلا يملكه اصلا بالاتفاق كما في النظم [ ومن حجر ارضا ] اي عملها ولو بالاذن بان يضع حولها احجارا او حشيشا محصودا منها او يمسكها منه او يحرق شوكها او يغرس حولها اغصانا يابسة او يحفر فيها بئرا بقدر ذراع كما في الذخيرة وغيره فالتحجير الاعلام كما نص عليه صاحب الاوضح فلاشتقاق من الحجر ظن غير محتاج اليه [ ولم يعمرها ] اي لم يحيها [ ثلث حجج ] جمع الحجج بالكسر اي السنة [ دفعها الامام الى غيره ] اي غير المحجر وهذا ديانة فانه ان احياءا غيره قبل هذه المدة ملكها لتحقيق الاحياء منه دون الاول كما في الهداية وقال شيخ الاسلام ان التحجير يفيد ملكا موقتا بثلاث سنين وعند البعض لا يفيد اصلا كما في الكرمانني وفيه اشعار بانه لو احيى المحجر ونرکها ثم زرع غيره كان للمحجر النزع عنه وهو الاصح لان ملكه بالترك لا يزول كما في الهداية [ ومن حفر بئرا في ارض موات ] في قهر الامام [ بالاذن ] عند الكل وبغيره ايضا عندهما [ فله ] اي الحافر [ حريمها ] اي ما يحيط بها مما يلقي فيه التراب سمي به لانه يحرم تصرف الغير فيه فهو فعيل بمعنى فاعل اسناده مجاز وفيه زمر الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحریم ولو حفر في ملكه كان له من



الحريم ما شاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركها الملاك او ماتوا او انقرضوا لم يجز احيائها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريما لعامر جاز احيائها كما في المضمرات [ للعطن ] اي لبشره وهي البشر التي يستسقي منها باليد والعطن بفتح العين في الاصل مناخ الابل حول الماء [ والناصح ] اي بثره اي التي يستسقي منها بالبعير والناصح بغير يستسقى به والاضافة في الموضعين لادني ملابسة [ اربعون ذراعاً ] عامة كل ست قبضة كل قبضة اربع اصابع وقالا ان حريم الناصح ستون وعن محمد رح مقدار ما يمد الحبل اليه ولو اكثر من سبعين ويفتى بقول ابي حنيفة رح كما في التتمة [ من كل جانب ] من الجوانب الاربعة [ في الاصح ] احتراز عما قال عشرة من كل جانب والاول الصحيح لان الماء يتحول الى ما حفر دونها كما في الهداية [ و ] الحريم [ للعين ] المستخرجة في ارض موات بالاذن [ خمسمائة ] ذراع عامة [ كذلك ] من كل جانب في الاصح كما في المبسوط وغيره وقيل ثلثمائة والاول اظهر كما في الزامدي وقيل مائة وخمسة وعشرون من كل جانب وقيل التقدير المذكور في بئر وعين في اراضيهم لصلابتهما واما في اراضيها فيزاد لخاوتها كيلا ينتقل الماء الى الثاني كما في الهداية [ و منع غيره ] اي الحافر [ من السغر ] اي التصرف بحفر وزرع وبناء وغيره [ فيه ] اي حريم البشر والعين لانه ملكه فان حفر آخر بئرا في حريم الاول فللاول ان يكسبه تبرعا وقيل له ان يامر الثاني بالاصلاح جبرا وقيل يكسبه بنفسه و بضمنه المقصان بان يقول ذلك قبل الحفر اربعة فيضمن النفاوت كما في الكفاية و غيره [ قال حفر ] غيره بالاذن [ في مستهاة ] اي منتهى حريم البشر او العين في جانب اراكر [ فله ] اي الغير [ الحريم من ثلثة جوانب ] دون الاول لسبقه فلو حفر فيه اربعة على المعاقب فطريقه في الرابع وقيل له ان ينطرق من اي شاء كما في الظهيرية وفيه اشعار بانه لو ذهب ماء البئر الاولى بحفرة فلا شيء عليه لان الماء تحت الارض غير مملوك لاحد كما في المبسوط [ وللقناة ] اي مجرى الماء تحت الارض ويقال بالفارسية ( كاريز ) كما في النهاية [ حريم بقدر ما يصلحها ] اي يحتاج اليه لالقاء الطين ونحوه وقيل هذا عندهما واما عنده فلا حريم له الا اذا ظهر الماء على وجه الارض فاذا ظهر فهي كالعين وعن محمد رح ان القناة كالبئر في الحريم كما في الهداية وذكر في الاختيار انه مفوض الى راي الامام [ ولا حريم ] عنده [ للنهر ] اي المجرى الواسع للماء فانه فوق الساية وهي فوق الجدول كما في المغرب فهي مجرى كبير لا يحتاج الى الكري في كل حين واما عندهما فله حريم مقدار نصف بطن النهر عند ابي يوسف رح و عليه الغتوى كما في الكرماني و مقدار جميعه من كل جانب عند محمد رح وهذا ارفق كما في الهداية والزامدي والسبب في هذا الاختلاف كما في الاختيار وفيه اشارة الى ان المجرى لو كان صغيرا يحتاج الى الكري في كل وقت فله حريم بالانفاق كما في الكفاية وغيره عن كشف الغوامض وذكر في الاختيار وغيره انه لا حريم للنهر الظاهر عنده اذا كان في ملك الغير الا ببينة وكذا اذا حفر في موات خلافا لهما لكن المحققين من مشايخنا قالوا ان له الحريم بالانفاق بقدر ما يحتاج اليه

لا لقاء الطين ونحوه وهو الصحيح كما في التثنية وذكر في الكرمانى ان الخلاف في نهر مملوك له مسناة فارغة تلزقها ارض لغير صاحب الارض فالمسناة له عندهما ولصاحب الارض عنده وقد تسامح المصنف فانه لا نزاع عندهم ان ما به استمسك الماء فهو لصاحب النهر واعلم ان حريم شجر في موات خمسة اذرع من كل جانب كما في الهداية \*

[ فصل \* الشرب ] بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء المشروب واليه اشار بقوله [ نصيب الماء ] اى الحظ المعين من الماء الجارى او الراكد للحيوان والجماد وشريعة زمان الانتفاع بالماء سقيا للمزارع او الدواب وانما خالف دابه وذكر المعنى اللغوي دون الشرعي ليلا يتوهم انه مراد في هذا المقام [ والشفة ] بفتحين في الاصل شفة او شغرفا بدل اللام بالتاء تخفيفا وشريعة [ شرب بني آدم ] اى استعمالهم الماء لدفع العطش او الطبخ او الوضوء او الغسل او غسل الثياب او نحوها كما في المبسوط فالشرب بالضم او الفتح مصدر من حد علم [ و ] شرب [ البهائم ] اى استعمالهن الماء للعطش ونحوه مما يناسبهن والبهيمة ما لا نطق له وذلك لما في صوته من الابهام لكن خص التعارف بما عدا السباع والطير كما في المفردات والاكفاء مشعر بان الزرع والشجر ليسا من اهل الشفة كما في المبسوط [ وكل ] من بني آدم والبهائم [ حقها ] اى حق الشفة فلم يكن ملكا لهم لانه غير محرز [ و ] لكل من بني آدم [ حق سقي الدواب ] اى درابهم فيكون من قبيل حذف الخبر وانما ذكره لثلا يتوهم ان حق الشفة فهي ان يشربن بنفسهن ومن الظن ان افرادة للتخصيص بالقيد فان المعنى [ ان لم يخف ] اى بنو آدم والبهائم [ تخريب ] جانب [ النهر ] كما في الاختيار وغيره وفيه اشعار بان العلم والظن بالتخريب لم يشترط للمنع واليه اشير في الظهيرية والمراد من النهر بقرينة الاتي ما فيه ماء من ارض مملوكة فيشمل الساقية والجداول والبيرو العين والحوض المملوكات كما في التثنية [ في كل ماء ] ظرف الحق [ لم يحرز بانه ] الاول ( في اثناء ) في الاماس احرز الشيء في وعائه فلو احرز في جرة ارجب او حوض مسجد من نحاس او صفراو حص وانقطع جريان الماء فانه يملكه وانما اثر الاحراز اشارة الى انه لو ملا الداو من البير ولم يبعده من رأسها لم يملك ذلك الماء عند الشيخين اذ الاحراز جعل الشيء في موضع حصين والى انه لو اعترف الماء من حوض الحمام بانه الحمامي فانه يبقى على ملك الحمامي لكنه احق به من غيره كما في المنية وغيره وفي لفظ الحق اشعار بانه لو منعه عن غير المحرز وهو يخاف على نفسه او مركبه كان له ان يعاقله بالسلاح لانه قصده اهلاكه بمنع حقه وهو الشفة والماء في نحو البير غير مملوك له بخلاف الماء المحرز حيث يقايله بلا سلاح لانه ملكه وهذا اذا كان الماء كثيرا واما اذا لم يكن الا لاحدهما فانه يترك على ملك المالك كما في النهاية وغيره [ و ] لكل من بني آدم [ حق الشرب ] اى نصيب الماء للزرع بقرينة الماضي [ ونصيب الرحي ] والدالية على جميع الانهار بقرينة الاتي



[ الا اذا اضر ] ذلك الشرب والنصيب [ بالعامة ] بان يغرق اراضيهم بشق نهر عظيم كدجلة للسقى او الرهي [ او خص النهر بغيره ] اي غير صاحب الشرب والنصيب [ اي دخل ] ماءه [ في المقاسم ] اي المقسم اي مجري ماء مملوك للجماعة محصورة ليس صاحب الشرب والنصيب منهم فلم يكن له الحقان الا بروضاهم كما في التهمة والمقسم كالمجلس موضع القسمة اي موضع السكر المعهود كما ذكره المطرزي فالمقسم بمعنى القسمة افتراء عليه وفي تخصيص ماء الانهار رمز الى ان له الحقيين في ماء البحار وان اضر بالعامة وفي امتنائه النهر اشعار بانه ليس له هذان في البير والعين والحوض المعلومات بالطريق الاول فان لصاحبها ان يمنع ذا شقة من الدخول في ملكه ان كان يجد الماء في ارض مباحة فان لم يجد فاما ان يخرج الماء اليه او يترك حتى ياخذ بنفسه بلا كسر النهر كما في الهداية و غيره [ وكري نهر ] اي اخراج الطين و نحوه منه فالكري مختص بالنهر بخلاف الحفر على ما قال البهقي الا ان كلام المطرزي يدل على التوافق [ لم يملك ] ان لم يدخل ماءه في المقاسم كنيل وفرات وغيره [ من ] مال [ بيت المال ] اي مال المسلمين يعني من نحو الخراج والجزبة دون العشر والصدقة لانهما للفقراء وفيه اشعار بان اصلاح مسنانه منه ان خيف منه غرقا [ فان لم يكن فيه ] اي في بيت المال [ شيء فعلى العامة ] اي الذين يطبقون الكري ومؤنتهم من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه [ وكري نهر ] خاص او عام قد مرّ حده في الشفعة [ ملك ] ذلك النهر بان دخل في المقاسم [ على اهله ] الا ان في العام لو امتنع عنه كلهم او بعضهم يجبرون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين ولو امتنع البعض عنه اجبر على الصحيح كما في الخزانة ويمنع عند الشخين الابي عن شربه حتى يودي ما عليه من النفقة كما في العيون والاكتفاء مشير الى ان ليس الكري على اهل الشقة لانهم جميع من في الدنيا ولبس البعض اولي كما في الكرمانى وقال بعض المتأخرين انهم يجبرون عليه كما في الذخيرة [ من اعلاه ] خبر بعد خبر او ظرف للظرف وحاصله انه يبدأ في الكري من اول النهر عنده ومن اسفله عند المتأخرين كما في الطهيرة وذكر في الكافي انه يترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ من اسفله [ ومن جاوز ] كريبهم [ من ارضه بروج ] من مؤنة الكري عبده و اما عندهما فالكري عليهم جميعا من اول النهر الى آخره بحصص الشرب والاراضى و يفتى بقوله كما في التهمة وفيه اشعار بانه لو كان فم نهره في وسط ارضه لم يبرأ الا بالمحاوزة عن ارضه وهذا في النهر الخاص و اما في العام فقد بروج اذا بلغوا في فم نهر قريتهم وفي الاكتفاء رمز الى انه اذا جاوز الكري من ارضه جاز له فتح الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتمامه في الذخيرة واما في النهر العام فينبغي ان يفتح بالطريق الاول [ وصح ] استحسانا [ دعوى الشرب ] اي شرب يوم اذا كسر من شهر في نهر [ بلا ارض ] مع انه مجهول معدوم لا سيحيط به قد يملك

بدونها و هو على عرضية الوجود فلو ادعاه مع الارض صح بالطريق الاول وانما لم يذكر صحة الدعوى في آخر الكتاب و هو المناسب على ما ظن لانه وجب عليه اثبات صحة الخصومة ليصح قوله [ و ان اختصم ] و ادعى قوم [ في شرب ] من نهر مشترك [ بينهم ] لانه لم يدر كيف كان شرب اراضيهم [ قسم ] الشرب عند علمائنا [ بقدر اراضيهم ] اذا المقصود من الشرب سقى الارض و به يجوز و قيل يقسم على قدر الخراج كما في الذخيرة [ و مع ] الشريك [ الا على ] بالنسبة الى الاسفل فمنعه الكل الا الاسفل فان في منعه خلافا و هذا اذا كان الماء بحيث لو ارسل و لم يسكر يصل كل منهم الى حقه في الشرب و اما اذا كان بحيث لو ارسل الى الاسفل لا يمكن له الانتفاع اصلا بان كان النهر شفة لم يمنع كما في الذخيرة [ من سكر ] اي سد [ النهر ] المشترك فلو انحدر الماء من الجبل الى وجه الارض فانتشر لا يمنع الاعلى منه بل يكون لمن سبق اليه يده كما في الذخيرة و فيه اشعار بانه يشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون السكر كما في الهداية و السكر كالنصر مصدر سكر النهر و يجوز كسر السين فانه اسم منه و ما سد منه النهر و قد جاء فيه الفتح تسميه بالمصدر كما ذكره المطرزي [ و ان لم يشرب ] ارض الاعلى [ بدونه ] اي السكر [ الا برضاهم ] اي الشركاء الباقية بان يهكرو الاعلى حتى يملأ ارضه او بان يستغنوا عن الماء او يتفقوا على ان يهكرو كل في نوبته فان تمكن من ان يسكر بلوح باب فلا يسكر بالطين و التراب الا برضاهم كما في المبسوط و ينبغي ان يذكر ما لا يرضي الشركاء من انه يبدأ بالاسفل فيشرب بحصته ثم باعلاه ثم و ثم و قال شيخ الاسلام ان مشايخ الامام استحسنوا في المقام ان يقيم الامام بالامام كما في الذخيرة [ و ] منع [ كل منهم ] اي الشركاء [ من نصب رحي ] على ماء مشترك [ و نحوه ] كالالية و السانية و الجسر و القنطرة الا برضاهم كما في المبسوط و انما لم يذكر الاستثناء لاشتراك المعطوفين في القيد [ الا في ملكه ] الخاص لانه من اعلاه الى اسفله ملك مشترك بينهم [ بحيث لا يضر ] النصب [ بالنهر ] بأكسار صفته [ و لا بالماء ] ببطي جريانه او بانتقاضه فانه لا يمنع حينئذ لانه لا يكون الا للتعنت فلا يلتفت اليه [ و ] منع كل منهم من [ التغير ] المضر بالنهر او الشرب كتوسيع فم النهر او تحويل الكوة اي مفتح الماء الى الزرع من الاسفل الى الاعلى او بالعكس او تاخيرها عن فم النهر بهذه الصورة <sup>لـ</sup> او تسفلها او ترفعها و الاصح عند الامام الحلواني انهما لا يمنعان او زيادتها او نقصانها او ترفع القنطرة ان كان موجبا لزيادة اخذ الماء او التقسيم بالايام مثل ان يقال نجعل لكم اياما معلومة فسد فيها كوانا و لنا اياما معلومة تسدون فيها كوانا او سوق شرب ارضه الى ارض لا شرب لها او سوقه حتى ينتهي الى هذه الارض او سوقه الى نخيل في ارض اخرى الكل في المبسوط [ مما كان قديما ] الا برضاهم لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه و فيه اشعار بانه اذا كان



لرجل مياه في اوقات متفرقة في قرية لم يجر جمعها في وقت الا برضاهم كما في الجواهر لكن في التتمة انه جائز [ والشرب يورث ] كالقصاص والدين والخمر [ ويوصي ] اي يصح الوصية من الثلث [ بالانتفاع ] به اي بان يسقي ارض فلان يوما او شهرا من شربه كالوصية بالانتفاع بشمر نخله [ ولا يباع ] في ظاهر الرواية شرب يوم او اكثر و يفسد نص عليه محمد رح كما في الذخيرة [ بلا ارض ] لانه مجهول لانه غير مملوك والابطل وفيه اشعار بجواز بيعه ولو مع ارض اخرى وهو الصحيح كما في التتمة [ الا عند ] اكثر [ مشايخ بلخ رح ] للتعامل والقياس يترك به ولم يجر عند الفقيه ابي جعفر رح و استاذة ابي بكر البلخي وغيرهما اذ القياس لا يترك بتعامل بلدة واحدة كما في الذخيرة [ وكذا ] لا يصح ويفسد [ الاجارة ] اي اجارة الشرب سواء كان بلا ارض او مع ارض اخرى فلو باعه وآجره مع الارض جاز ويدخل الشرب في البيع والاجارة بتبعية الارض كما في الذخيرة [ والهبة ] والصدقة والعارية والرهن والقرض والمهر وبذل الخلع والصلح [ ومن سقى ارضه ] ولو كرما [ من شرب غيره يضمن ] بان ينظر بكم يشتري الشرب لو جاز بيعه سواء كان مثليا ارقيميا فان الماء مثلي في روايه وقبلي في اخرى وبالضمان اخذ فخر الاسلام المسمى بعلي البزدوي فمن اثبت المغايرة بينهما فقد اخطا ولعل تاخير الاتية من هو الناسخ او الكلام من قبيل التجازب فيكون متعلقه بما بعده لفظا وبه وما قبله معنى فان الاكثرين منهم الوقاية والهداية وغيرهما انه لا يضمن وعليه الفتوى كما في التتمة والخلاصة وذكر في الزاهد من سقى من شرب غيره يرفع الى السلطان ليؤذيه بالضرب والحبس وفي التتمة ان الماء وقع في كرم زاهد من غير نوبته امر بقلعه وعن بعضهم انه طرح منه التراب المبلول وقال الفقيه لا أمر به ولو تصدق بنزله لكان حسنا وهذا افضل لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المغصوب فان الدابة اذا سمن به انعدم وصار شيئا اخر [ لا ] يضمن [ من سقى ارضه فنزت ارض جاره ] اي صارت ذانز بالكسري قال بالفارسية ( ذنب ) كما في الطلبة وهذا اذا سقى في نوبته مقدار حقه واما اذا سقى في غير نوبته وزاد على حقه يضمن على ما قال الامام اسمعيل الزاهد كما في الذخيرة وذكر في التتمة انه اذا سقى سقيا غير معتاد فتعدى ضمن وعليه الفتوى ولا شك ان ارضا ذات نز انقطع عنه الارتفاق فيلائم ختم الكتاب كما لا يخفى على اهل الالباب \*

## \* [ كتاب الوقف ] \*

عقب به احياء الموات لانه موات بلا محي له الان ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الغانحين [ هو ] لغة مصدر وقفه اي حبسه فهو واقف وهم وقوف ويطلق على الموقوف فيجمع على الاوقاف ولا يقال اوقفته الا في لغة ردية على ما قالوا كما في الغريب وفيه اشعار بان التضعيف ضعيف في الدار المصون ان اوقفه لم يسمع عند ابي عمرو وسمع عند غيره على ان التعديّة

بالحمزة قياسية انتهى و شريعة عنده [حبس العين] ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقتصرة [على ملك الوقف] فالرقبة باقية على ملكه في حياته وملك ورثته في وفاته بحيث يباع ويوهب الا ان ما ياتي من البذل بالمنفعة يابى عنه ويشكل بالمسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه وانما قيد بالقول بانه لو كتب صورة الوقفية مع الشرائط بلا تلفظ لم يصرفها بالاتفاق كما في الجواهر [و] حبسها على [التصدق] او نذر بالتصدق على وجه الخير [بالمنفعة] منها فيكون من قبيل الاستغناء ويجوز ان يرفع و يكون حكمه كما اشير اليه في التحفة ولا يشكل بالوقف على عترته صلى الله تعالى عليه وسلم فان في جوازه روايتين [كالعارية] في الحبس على الملك والتصدق بالمنفعة وفيه اشارة الى انه لو قال ارضي هذه موقوفة على المساكين صار وقفا فالقبول ليس مما لا بد منه وهو ركن في التبرعات كالصدقة و الى انه سببه طلب زيادة الزلفى في العقبى عند ربه الاملى و اما شرط العام فكونه حراً عاقلاً بالغاً والخاص فالإضافة الى ما بعد الموت او الوصية خلافا لهما وقوله قوي من حيث المعنى وغير مخالف للآثار فانها محمولة على الإضافة او الوصية كما في المبسوط [و] شريعة [عندهما هو] غير محتاج اليه [حبس] للعين ازالة وملك المالك المجازي مقتصرة [على] حكم [ملك الله] المالك الحقيقي [تعالى] وتقديس والتصدق بالمنفعة بقروينة العطف فلا يصح بعد ان يكون ملكاً ل أحد من المخلوقين و يكون منفعة للمؤمنين وانما قدر الحكم لانه لم يصرف ملكاً ل أحد وله نظير في الشرع كالمسجد الذي نظيره الكعبة كما في النهاية و به يفتى كما في الحقايق وغيره و ان قال ابو يوسف رح لم نزل في حيرة منذ خالفنا الشيخ في الوقف كما في المستصفى و قال محمد رح ان الشيخ لم يفرع عليه ولذا كنت راجلاً فيه كما في النظم [فلا يزول ملك المالك] المجازي عن العين [عند ابي حنيفة رح] وان ملق بموته على الصحيح نحو ان مت فقد وقفت داري على كذا كما في الهداية [الا] اى لكن في صورة [ان يحكم به] اى بجواز الوقف [حاكم] مولى بانه يزول ملكه حينئذ و يصير لازماً فلم يصرف بعد ملكاً ل أحد وهذا اذا ذكر الوقف شرايط اللزوم و الا لم يزول ملكه الا اذا حكم بلزومه كما في الجواهر وصورة المرافعة ان يسلم الوقف الوقف الى المتولى ثم يرجع عنه محتجاً بعدم اللزوم فيختصمان اليه فيقضي بلزومه فحينئذ يزول ويلزم لانه قضاء بالمختلف فيه فلم يكن لغيره ابطاله كما في الظهيرية ولا يشترط المرافعة فانه لو كتب كاتب من اقرار الوقف ان قاضياً من قضاة المسلمين قضى بلزومه صار لازماً وهذا ليس بكذب مبطل لحق و مصحح لغبر صحيح فانه منع المبطل عن الابطال فلا بأس به وهذا اذا لم يختص بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم بمجتهد فيه كاجارة المشاع وغيره جاز فيه مثل هذه الكتابة كما في الجواهر ونظيره في المضمرات وغيره والحاكم مشعراً بانه لو حكم به حكم لا يزول



ملكه ولا يرتفع به الخلاف على الصحيح فللقاضي ان يبطله كما في الحقايق [ والا ] اي لكن [ في مسجد ] فانه يزول الملك عنه بالشروط الانية عند الطرفين وبنفس القول عند ابي يوسف رح ولم يشترط الاضافة والوصية فيه عند احد منهم كما في المحيط وغيره و الا في الموضعين للمنقطع كما اشرنا اليه و الا لا يصح التفريع كما لا يخفى وفي التخصيص اشعار بان له لوجعل ارضه مقبرة او خانا او سقاية او حوضا او بئرا او قنطرة لا يزول عنده وكذا لو اضيف الى ما بعد الموت وهو الصحيح كما في الخلاصة [ بني ] فانه لو كان ساحة رال ملكه بمجرد الامر بالصلوة فيها ذكر الابد او لا كما في المحيط [ وافرز ] اي ميزة عن ملكه من كل الوجوه فلو كان العلو مسجدا والسفل حوانيت او بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كما في الكافي وفيه خلاف كما فيما اذا جعل تحته حوض وتمامه في النهاية [ بطريقة ] اي مع طريق المسجد بان يجعل له سبيلا عامة حتى لو اذن الناس بالصلوة في وسط دارة لا يزول ملكه لانه لو لم يفرزه حتى ابقى الطريق لنفسه فلم يخلص الله تعالى واما ذكر هذا القيد مع القيد السابق لرد ما روي عن الشيخين انه يزول به ملكه كما في الهداية هذا لكن الصلوة شرط في المسجد كما سيجيء فلو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في السراجية [ واذن للناس ] اي كل الناس [ بالصلوة ] اي بكل صلوة [ فيه ] فلو اذن لقوم او للناس شهرا او سنة مثلا لا يزول ملكه كما في المحيط [ و صلى ] فبه وان لم يكن باذان واقامة واحد [ سواء كان بانيا او غيره فلو صلى بجماعة او باذان واقامة صار مسجدا بلا خلاف كما في اللخيرة وفي الاكتفاء بالاستثنائيين اشعار بان في غيرهما لا يزول وفي الصغرى وغيره انه لو اضاف الى ما بعد الموت فقال ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة حال حيوتي وبعد مماتي زال ملكه عنها بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض الموت لزم في رواية وقال السرخسي ان المباشر في المرض كالمباشر في الصحة على الصحيح كما في المغني [ وعند محمد رح ] بعد القول [ تسليمه ] اي الموقوف [ الى المنولى ] في المجلس كما في كتاب جامع النظم [ وقبضه ] اي المتولى اياه بما يليق به كقبض الخا بنزول مائة فبه باذنه والسقاية والحوض والبير بالاستسقاء منه فالتسليم والقبض للموقوف عليه [ شرط ] لزال ملكه عنه كما في فاضلخان فلا يحسن الاكتفاء بالمتولى وهو كالقيم من كان وكيلا للواقف في التصرف في الوقف ولذا انعزل بموته الا اذا فوضه حال حيوته وممانه فانه وكيل حال الحيوة ووصي حال الممات كما في المحيط وغيره والتسليم الى المشرف ليس بشيء فانه الحافظ لا غيره وهذا اذا لم يشترط الولاية لنفسه والا فقد سقط اشتراط التسليم لانه شرط مراعى كما في النهاية قبيل الفصل [ وعند ابي يوسف رح يزول ] ملكه [ بنفس القول ] اي بان يقول وقفه على كذا والكلام مشير الى انه لو كتب شرايط الوقف باجمعها بلا تلفظ به لم يصر وفيها عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود اشهدوا علي بضمونه فانه اقراره باني وقفت

كما ذكرت فيه او كلاما نحوه فحينئذ يصير وقفا وتماث في الجواهر ويكفي عنده الاشهاد كما في المغني وغيره وقوله اقوى من حيث انه اقرب من العتق وقول محمد رح اقوى لكونه اقرب من الاثار كما في الكرمانى وذكر في الخلاصة ابو حنيفة رح قد ضيق كل التضيق ولذا اخذ اكثر الاصحاب بقولهما و ابو يوسف رح قد وسع كل التوسيع ولذا افتى بقوله كما في الظهيرية والمضمرات ومحمد رح وسط بين القولين ولذا اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبه يفتى كما في الكبرى ثم شرع في تفريع قول ابي يوسف رح فقال [فصح عنده وقف المشاع] وقت القبض محتملا للقسمة واليه ذهب هلال ولم يصح عند محمد رح لانه لم يقبض فما شاع وقت العقد فقط اذ لم يحتمل القسمة اصلا يصح وقفه بلا خلاف الا المسجد والمقبرة فانهما وان كانا صغيرين بحيث لا يصلحان للصلوة والدفن بعد القسمة لا يصح وقفهما مشاعا بلا خلاف كما في النهاية والاطلاق دال على ان الشروع الطارى والمقارن فيه سواء فالتقييد بالمقارن ظن فلو وقف جميع ارضه ثم استحق بعض معين منها كهذا النصف لم يبطل في الباقي اصلا ولو استحق بعض شايع كنصف منها لم تبطل في الباقي عند ابي يوسف رح وبطل عند محمد رح كما في المغني وبه اخذ مشايخ بخارا وعليه الفتوى كما في المضمرات ومشايخ بلخ اخذوا بقول ابي يوسف رح وبه افتى المتأخرون كما في الخزانة وهو المختار عند المصنف [و] صح عنده وعليه الفتوى ولم يصح عند محمد رح [جعل الغلة] اى منافع الوقف كلا او بعضا مدة حياته وللفقراء مدة ممانه فاذا مات صار الغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس بمفيد فانه لو وقف وقفا موبدا واستثنى الغلة لنفسه وعياله وحشمه مدة حياته جاز الوقف والشرط عند ابي يوسف رح فاذا انقرضوا صارت للمساكين كما في المغني وفيه اشارة الى انه لا يحل للمواقف ان ياكل من وقفه الا بالشرط كما في المضمرات والى انه لو شرط لنفسه الاكل فمات وعده معاليف من عنب او زبيب رد الى الوقف واما اذا كان خبز البر فللورثة وهذا عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ على قوله كما في المحيط [و] صح عنده وبه افتى مشايخ بلخ جعل [الولاية] بالكسر والفتح اى تولى امر الوقف كالعزل والنصب وغيرهما [لنفسه] ولم يصح عند محمد رح الوقف والشرط لان التسليم شرط وبه افتى الصدر الشهيد كما في الخلاصة [و] صح عنده للتحويل الى افضل [شرطان يستبدل] الواقف [به] اى الوقف او ثمنه اذا بيع [ارضا اخرى اذا شاء] فيكون وقفا مكانه على شرطه وليس له ان يستبدل ثانيا الا بالشرط في اصل الوقف وعند محمد وهلال رح صح الوقف وبطل الشرط لان الوقف يتم بدونه ولو شرط البيع فقط بطل الوقف عند محمد رح وعن ابي يوسف رح انه جاز وبطل الشرط كما في المغني وفيه اشارة الى انه لو لم يشترط الاستبدال لم يستبدل وان كان ارض الوقف سجة لا ينتفع بها كما في فاضيل خان وذكر في الظهيرية انه قال ابو يوسف رح يجوز الاستبدال ومن المشايخ من لم يجوز في الخلاصة قال السرخسي



من يجوز الاستبدال فقد اخطأ وقال المصنف يجوز الاستبدال من غير شرط اذا ضعف الارض عن الربح ونحن لا نفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فان ظلمة القضية جعلوه حيلة الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا وهذا في زمانه ونعم الزمان هذا وهو شاك عنه واما زماننا فلا يبقى فيه اثر من الوقف فيستبدل ولا من الموقوف عليه فيستبدل به عليه ومع هذا نرجو من الله تعالى ان يحدث بعد ذلك امرا [و] صح عنده [ترك ذكر مصرف مؤبد] لان الوقف يغني عن ذكره فالتأبيد شرط بالاجماع واما ما ذكره فشرط عند الطرفين خلافا لابي يوسف كما في الهداية وغيره وذكر في قاضيخان ان ذكر التأبيد لم يشترط عند اصحابنا خلافا لابي يوسف السميتي بالسكون فلو وقف على جهة يتوهم انقطاعها بان وقف على اولاده مثلا صح [فاذا انقطع] ذلك المصروف [صرف] ذلك الوقف [الى الفقراء] وان لم يذكرهم فان المقصود هو التقرب اليه تعالى وذا حاصل بذلك ولم يصح عندهما الا اذا جعل آخرة للمساكين وقال ابو بكر سعيد صح ذلك بلا ذكره في قولهم وهو المختار كما في المصنفات [وصح عند محمد وقف منقول] من مكان الى مكان ومحول من هيئة الى هيئة وان لم يكن تابعا للعقار ولم تصح عند ابي حنيفة رح وان كان تابعا وصح عند ابي يوسف رح ان كان تابعا كما في الزاهدي وغيره وذكر في الخلاصة انه صح بالتبعية بالاجماع [فيه تعامل] اي تعارف [المصحف] الموقوف على اهل المسجد ويقرأ فيه او في غيره او على جيرانه او المارة [ونحوه] كالكتاب والفأس والمنشار والطست والجنابة وثيابها والسلاح والخيول والحمار والعبيد والثيران وآلات الزراعة والشجر والشرب مع الارض والحمام مع البرج والنحل مع الكوارة فلو لم يتعامل كالثياب والحيوان لم يجز الا بالتبعية كما في المغني وغيره وذكر في الزاهدي ان الوقف المنقول جاز عند محمد رح وان لم يتعامل فيه وبطل عند ابي يوسف رح ان لم يتعامل [وعليه الفتوى] اي يفتي بما صح عند محمد رح لحاجة الناس اليه وقيل لا يجوز وقف المصحف والكتب على المسجد والمدرسة ونحوه وعليه الفتوى كما في المصنفات والاول الصحيح كما في قاضيخان [ولا يملك] من التملك [الوقف] بالبيع ونحوه ولو لاهياء الباقي فلا يبدل ارض باخرى لقصور الدخول وقيل يجوز دفع شيء منه الى ظالم طمع فيه لحفظ الباقي كما في الجواهر عن الحلواني يجوز ان يباع ويشترى عند تعذر الاستغلال وجاز بيع المصحف الخرق وشراء آخر بثمنه وعن شمس الاسلام اذا افتقر الواقف جاز للقاضي ان يفسخ الوقف بطلبه كما في المحيط [ولا يملك] الوقف بوجه وان ملكه الواقف لانه آثم فمن الظن ان الظاهر الاكتفاء بالاول [لكن يجوز قسمة المشاع عند ابي يوسف رح] استحسننا لانه جعل القسمة في الوقف افرازا وان غلب فيها المبادلة في غير المثليات نظرا للوقف فلو كان العقار بينهما فوقف احدهما نصيبه جاز عنده ان يقتسما ولم يجب على الواقف ان يقف ثانيا ولا فضاء القاضي بجوازه الا اذا اراد رفع الخلاف [يبدل] اي يجب على القيم

المبدأة [ من ارتفاع الوقف ] أى حاصلاته [ بعمارته ] بالكم مصدر از اسم ما يعمر به المكان بأن يصرف إلى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة وإن لم يشترط ذلك كما في الزاهدي وغيره فلو كان الوقف شجرة يخاف القيم هلاكه كان له أن يشتري من غلته فصيلا فيغرسه لأن الشجر يفصل على امتداد الزمان وكذا إذا كان الأرض شجرة لا ينبت فيها شيء كان له أن يصلحها منه كما في المحيط وأعلم أنه إذا لم يكن في يده ما يعمره لا يستلزم إلا بأمر القاضي كما في المنية [ أن وقف على الفقراء ] فلو فضل عن العمارة صرف أولا إلى ولده الفقير ثم إلى قرابته ثم إلى مواليه ثم إلى جيرانه ثم إلى أهل مصره من كان أقرب إلى الواقف منزلا وقال أبو بكر الأسكاف أنه لا يعطى لأحد من أقربائه شيء كما في المحيط ومن الظن أنه يرجح بالفضل وقيل بالحاجة فإن موضوع هذه المسئلة ما إذا وقف على العلماء كما فيما نقل عنه من القنية [ وإن وقف على ] جمع أو واحد [ معين وآخرة للفقراء فهي ] أى العمارة بقدر ما كان عليه [ في ماله ] أى المعين وإن لم يشترط فلا يدخل من الارتفاع [ فإن امتنع ] المعين عن العمارة [ أو كان فقيرا ] لا يقدر عليها [ آجرة ] أى الوقف [ الحاكم ] القاضي أو القيم استحسانا صيانة للوقف وفيه إشعار بأن الواقف لا يوجره كما في الكافي [ و عمرة بأجرته ثم ] أى بعد التعمير [ رده ] أى باقي الوقف [ إلى مصرفه ] المعين وفيه إشارة إلى أنه إن امتنع بعضهم عن العمارة أجزأ حصته ثم رده إليه وإلى أن الخان إذا احتاج إلى المرمة أجر بيتا أو بيتين وانفق عليه من غلته وفي رواية يؤذن للناس بالنزول منه ويوجره سنة أخرى ويؤم من أجرته وقال الناطقي القياس في المسجد أن يجوز أجارة سطحه لمرمته كما في المحيط [ ونقصه ] أى نقض الوقف وما أنهدم من بنائه من الأجر والخشب والحجر والتراب وغيرها فالنقص بالضم والكسر البناء المقوض كما في المغرب فهو اسم من النقص بالفتح [ يصرف ] الحاكم أو القيم [ إلى عمارته ] أن احتاج إليها بالفعل [ أو يدخر ] أى يحبس [ إلى وقت الحاجة إليها ] أن لم يحتج إليها بالفعل [ وإن نذر صرفه ] أى صرف عين النقض [ إليها ] أى إلى العمارة بأن لا يصلح لذلك [ بيع ] أى باع نحو القيم النقض [ وصرف ثمنه إليها ] لأنه بدل النقض [ ولا يقسم ] النقض [ بين مصارفه ] أى مستحق الوقف لأنه جزء من العين وحقهم من المنفعة وهذا كله إذا بقي أصل الوقف وأما إذا خرب أو استغنى عنه فإن عرف الواقف يعود إليه أو إلى ورثته وإن لم يعرف فلقطة صرف إلى الفقراء و جاز الصرف بأذن القاضي إلى عمارة حوض ونحوه وهذا عند محمد رح وعليه الفتوى كما في قاضيخان وأما عند الشيخين فقد صرف إلى أقرب مصرف من جنس ذلك الوقف فالربط إلى الرباط والبئر إلى البئر أو الحوض ونحوه وعليه أكثر المشايخ كما في الزاهدي وبه يفتى لأن الوقف اعتاق الأرض كما في المضمرات ولا يخفى ما في مسئلة النقض من إحسن المرام وكال الدخول في استحسان الاتمام \*



## \* [ كتاب الكراهية ] \*

اورد بعد الوقف لانه اخذ بالارفق و الكراهية مشتلمة عليه الأثرى ان الاصل متر كل المرأة وقد ابيح كشف بعضها ولذا سماه محمد رح بالاستحسان وما يبحث عن دير الكراهية امتطرادي وهي في الاصل منسوب الى الكره بالضم فغير وموض الالف عن احد اليايين واستعمل كالكراهة مصدر كره الشيخ بالكسر اي لم يردده فهو كاره وشيى كره كنصر وخجل وكريه اي مكروه كما في القاموس وغيره وشرعا ما كان تركه اولى وهو على نوعين كراهة تحريم وكراهة تنزيه ثم ذكر التحريم على المذهبين فقال [ ما كره ] اي فعل اطلق عليه من هذه المادة شيى [ حرام ] اي كالحرام في العقوبة بالنار [ عند محمد رح ] وفي رواية عن الشيخين [ ولم يلقظ به ] اي لم يقل محمد رح انه حرام [ لعدم ] وجدان الدليل [ القاطع ] على حرمة فالحرام ما منع عنه دليل قطعي وتركه فرض كشرب الخمر والمكروه ما منع بظني وتركه واجب كاكل الضب واللعب بالشطرنج كما في الكشف والبدعة مرادفة للمكروه عند محمد رح كما في العمان [ و ] ما كره كالمشبهه [ عندهما ] اي الشيخين [ الى الحرام اقرب ] من الحلال اي ما لم يمنع عنه وعوقب فاعله وهو المختار كما في الخلاصة والمضمرات والكبرى والتجنيس وغيرها وهو الصحيح كما في الجواهر فلاحسن تقديمه على قول محمد رح وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها عندهم ما لم يمنع عنه الا انه عندهما ما كان الى الحل اقرب اي يثبت بركه ادنى ثواب فما كره تحريما وتنزيها عندهما تنزيه عنده كما في التلويح وعيرة وانما لم يصرح بالتنزيه لان التحريم في الباب اكثر والاهتمام به اولى والاصل في الفصل بين الكراهيين انه ان كان الاصل فيه حرمة اسقطت لعموم البلوى فتنزيه والا فتحريم كسور الهرة ولحم الحمار وان كان اباحة غلب على الظن وجود المحرم فتحريم والافتنزيه كسور البقرة الجلالة وسور سباع الطير كما في الجواهر واعلم انه اذا ترك سنة من السنن الهدى قيل يكره او يسيى واذا ترك سنة من السنن الزايد قيل لا باس به واذا ترك واجبا قيل يعيد كما في كشف المنار وعن محمد رح ان ما كان دليل جوازه ارجح قيل لا باس وما كان دليل فساد ارجح قيل يحرم وما نساي الدايلان قيل يكره كما في ربادات البقالي وذكر في ذبايح الهداية ان في الحل لا باس وفي الحرمة يكره او لم يوكل [ الاكل ] للغداء والشرب للعطش ولو من الحرام [ فرض ] يناب عليه بحكم الحديث [ ان دفع ] الاكل [ به ] اي بالاكل [ هلاكه ] فلو امتنع من السدادى حتى مات لم ياثم لان الشفاء غير متيقن بخلاف ما لو امتنع عن اكل الميتة كما في الاختيار ومقدارها ما يسد رمقه واختلف انه حلال او حرام رافع الاثم وقيل لو ضعف عن اداء الغرائب حل الاكل منها كما في المكمل للفقهاء وذكر في الخزانة انه لو خاف على نفسه الجوع والعطش قتل بالسيف [ و ] الاكل من المباح فوق الغرض [ ما جور ]

و مثاب عليه [ ان امكنه ] اى الاكل [ من ] اداء [ صلوته ] الغرض [ قائما ومن صومه ] الغرض  
وفيه اشعار بانه جاز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الغرض لكنه لم يجوز كما في الاختيار [ و مباح ]  
غير مكروه فيكون حلالا غير حرام فان كل مباح حلال بلا عكس كالبيع عند النداء فانه حلال غير  
مباح لانه مكروه كما في خلع النهاية [ الى الشبع ] بكسر الشين وفتح الباء وسكونها اسم ما يغذيه ويقوى  
بدنه [ ليزيد ] الشبع الاكل [ قوته ] مفعوله الثاني ويجوز رفعه فانه جاء لازما وفيه اشعار بانه لو اكل  
للسمن كره على ما قال ابن مقاتل وعن ابي مطيع لا بأس باكلها خبزا مكسورا في الماء  
البارد للسمن كما في قاضيهان ولا شيع على من رزق بطنا عظيما خلفه وقوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ان الله يبغض الخبز اسمين معناه اذا تعمل ليسمن نفسه فلو اكل الوان الطعام ثم  
ثقيا فوجده نافعا فلا بأس به كما روي عن انس لانه علاج كما في التجنيس [ و ] الاكل من  
المباحات [ حرام ] كما في المحيط ومكرره كما في قاضيهان [ فوقه ] اى الشبع وهو اكل طعام علب  
على ظنه انه افسد معدته وكذا في اشرب كما في اشربة الكرمانى وغيره واستثنى ما استثنى  
المتأخرون فقال [ الا لقصد ] غرض صحيح مثل [ قوة صوم الغد او ليلا يستحيي ضيفه ] الحاضر  
او الاتي بعد ما اكل قدر حاجته فانه غير حرام فوقه وفي المحيط من الاسراف الاكثار في الوان الطعام  
فانه منهى الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاضياف قوما بعد قوم [ وحل ] ولم يكره على الرجل  
والمرأة [ استعمال المغضض ] اى المزين بالفضة من الاناء والسكين والسروبر والكروسي واطراف المرأة  
والمجورة والملحمة والركاب واللجام والنغر وغيرها والتفضيض (سيم كوفت كردن) كما في الكرمانى وفي  
حكمه المنصب من هذه الاشياء والمضرب اى المزين بالذهب والمشدود بالفضة اى العريض منهما  
فالاحسن المنصب فانه المعلم لاخويه حال كون المستعمل للاناء والسروبر ونحوه [ متقيا ] ومجتنبا  
بالفم واليد وغيره من الاعضاء [ موضع الفضة ] فلا يشرب منها ولا ياخذ ولا يجلس الا على هذا  
الوجه وكره استعماله عندهما لان استعمال الجزء ككل وله ان الفضة تابعة ولا اعتبار للتابع وهو  
الصحيح وهذا اذا تميز الفضة منها بالاذابة واما اذا لم يتميز بان يطلي بمائها فلا بأس به بالاجماع كما في  
المصمرات وفيه اشعار بان استعمال الحبوب حرام على الرجل والمرأة وسباني [ و ] حل عليهما استعمال  
[ الاحجار ] بان يجعل النحاس او الرصاص او الصفر او الشبه او الحديد او الزجاج او البلور او العقيق  
او غيره آتية مثلا فينتفع بها بوجه كما في المصمرات وغيره وذكر في المغيد والشرعة ان الاكل  
في النحاس والصفر مكروه وفي الاختيار ان الخذف افضل قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اتخذ  
او انى بيته خلفا زارته الملائكة [ لا ] يحل ويحرم استعمال [ الذهب والفضة للرجال ] بان يؤخذ  
آتية منهما ويستعمل في الشرب والاكل والادهان والتوضي والاكئحال فلو ادخل يده فيها واخرج  
منها شيئا فلا بأس به كما في المحيط فينبغي ان يحل الاكل على الخوان وعنه انه يكره كما في الخلاصة



وفي الاستعمال اشعار بأنه لا بأس باتخاذ الادائي منهما للتجميل و يستثنى منه استعمال البيضة و الجوشن منهما في الحرب لانه ضرورة وما ذكره شامل للنساء ايضا كما اشار اليه في السابق و به صرح في الخزانة و غيره و ذكر الرجال للاستثناء الاتي [ الا ] استعمال [ خاتم ] منها على هيئة خاتم الرجال فانه يحل عليهم و اما اذا كان له فسان او اكسر فحرام كما اذا كان من الذهب فانه حرام عليهم عند عامة العلماء و قالوا ان قصد بالتختم التحير فمكره كما في الكفاية وفي الاختيار من ان يكون الخاتم على قدر منقال فما دونه و جاز ان يجعل فصه فضة او عقيقا او فيروزجا او ياقوتا او زمردا او غيره و في الجنيس لا ينقش صورة انسان او طير او هوام و ينقش اسمه او اسم ابيه او اسم من اسمائه تعالى و في المستان لا ينقش ( محمد رسول الله ) و كان ذلك نقش خاتمه صلى الله تعالى عليه وسلم بثلثة اسطر كل كلمة سطر و نقش خاتم ابي بكر رض ( نعم القادر الله ) و عمر رض ( كفى بالموت واعظا يا عمر ) و عثمان رض ( لتصبرن او لتندمن ) و علي رض ( الملك لله ) و خاتم ابي حنيفة رح ( قل الخير و الا فاسكت ) و ابي يوسف رح ( من عمل برائة فقد ندم ) و محمد رح ( من صبر ظفر ) و لو نقش اسمه تعالى او اسم نبي صلى الله عليه وسلم استحباب ان يجعل الفص في كفه اذا دخل الخلا و ان يجعل في يمينه اذا استنجد و في المحيط جاز ان يجعل في اليمين الا انه شعار الرافض و في الهداية ان يجعل الفص الى باطن كفه بخلاف النساء لانه زينة في حقهن و في الاختيار السختم منه لمن يحتاج اليه كالسلطان و القاضي و لغيره تركه افضل و في الكرمانى نهى السجواى بعض تلامذه عنه و قال اذا صرت قاضيا فتختم و في البستان عن بعض التابعين لا يتختم الا ثلثة امير او كاتب او احمق [ ر ] استعمال [ منطقة ] حلقته منها بكسر الهم و فتح الطاء و قيل ان كان كثيرا فيكرة كما في المية و فيه اشعار بأنه لو كان الكل او اكثر منها لكره كما في الظهيرية [ و حلية سيف ] اى استعمال سيف محلى [ منها ] اى الفضة و في قاضيان لا بأس بحلية المنطقة و السلاح و حمائل السيف بالفضة في قولهم و يكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا اذا خلص منه الفضة او الذهب و الا فلا بأس به عند الكل [ و ] استعمال [ مسمار ] اى و يد في وسط فص خاتم من [ ذهب في الخاتم ] لانه باع [ و لا يتختم بحديد و صفر ] اى لا يحل و يحرم على الرجل و المرأة ان يجعل حلقة خاتمه من نحو حديد و صفر و شبه فان التختم ( انما شئى كردن ) كما في التاج و غيره [ و حجر ] منل بلور و فيروزج و ياقوت و ينسب بالباء و قيل بالعاء و قبل بالميم و قبل ان يشب ليس بحجر فلا بأس به و هو الاصح كما في الخلاصة و يستثنى منه العقيق فانه قال صلى الله تعالى عليه وسلم من تختم بالعقيق فانه لم يزل في بركة و مرور كما في الزاهد و من الناس من اباح التختم بالذهب و الحديد و الحجر كما في التمرناشي [ و لا يلبس رجل ] اى لا يحل لبسه في جميع الاحوال عنده [ حريرا ] اى ثوبا يكون سداه و لحمته ابريسما و ان كان في الاصل الابريسم المطبوخ و فلا يكره في غير

الحرب وقال الاسيحي لا يكره عندهما في الحرب اذا كان ضعيفا لا يدفع مضرة السلاح وقيل لا يكره في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا بأس به اتفاقا كما في المحيط <sup>ومن</sup> ~~ومن~~ <sup>رح</sup> لا بأس للجندي اذا تاهب للحرب بلبس الحرب وان لم يحضره العدو ولكن لا يصلح فيه الا ان يخاف العدو وفيه اشارة الى انه لو ترك الابرسم ثم ندف و غزل ونسج منه ثوب لم يلبس و الى انه لو صلى على سجادة من الابرسم لم يكره فان الحرام هو اللبس اما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بحرام كما في صلوة الجواهر و الى انه لا يلبس وان لم يتصل بحلته وقال صاحب المحيط انه اذا لم يتصل به لم يكره عند ابي حنيفة رح الا ان الاول هو الصحيح وقيل انه حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء انه حل لهن وحرم عليهم و الى انه جاز ان يكون عروة القميص وزرة حريرا كالعلم في الثوب و الى انه لا بأس ان يشد خمارا اسود من الحرير على العين الرامدة والناظرة الى النلج وان يكون النكة حريرا كما في المنية [ الا قدر اربعة اصابع ] كما هي وقيل مضمومة وقيل منشورة في العرض دون الطول فان القليل منه معفو كما في الزاهدي و اطلاقه مشعوبان يجمع المتفرق و الظاهر ان لا يجمع كما في المنية [ ويتومده و يفرشه ] اى يجوز عنده للرجل ان يجعل الحرير تحت راسه وجنبه ويكره عندهما وبه اخذ اكثر المشايخ كما في الكرماني وعلى هذا الخلاف تعليق الحرير على الجدر والابواب كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس بالجلوس على بساط الحرير كما في الخزانة و الى انه لا يكره الاستناد الى وسادة من ديباج هو منقش من الحرير وكذا وضع ملاة الحرير على مهد الصبي [ ويلبس ] الرجل في الحرب وغيره بلا كراهة اجماعا [ ما سداه ] بالفتح اى ما سده من الثوب بالفارسية ( تان و تار ) [ ابرسم ] بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الراء وفتحها وحركات السين المهملة عربي او معرب كما في الصحاح والقاموس [ ولحمته ] بالضم ما دخل بين السدي بالفارسية ( باف و بود ) [ غيره ] سواء كان مغلوبا او مساويا للحرير كالقطن والكتان والصوف فان الاعتبار لآخر الوصفين وقيل لا يلبس الا اذا غلب اللحمة على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط وقد نظمه \* شعر \*

\* تان ز ابرسم بود و ز غير مات \* \* مرد را شايه كه پوشد بنى طاف \*

[ و ] يلبس بالاجماع [ عكسه ] اى ما لحمته ابرسم و سداه غيره [ في حرب فقط ] فلا يلبس في غير الحرب اجماعا [ وكرة لباس الصبي ذهبيا او حريرا ] لثلا يعتاده والاثم على اللبس لان الفعل مضاف اليه وفيه اشعار بانه يكره كل لباس خلاف السنة والمستحب ان يكون من القطن او الصوف او الكتان على وفاق السنة بان يكون ذيل القميص الى انصاف الساق و منتهي الكم الى رؤس الاصابع وفمه قدز شبر كما في التنف و احب الالوان البياض و لبس الاخضر سنة كما في الشرعة و لبس الاسود مستحب كما في الخلاصة ولا بأس بالنوب الاحمر كما في الزاهدي [ ويظهر الرجل ] جوارا الى اى عضو [ من ] اعضاء [ الرجل ] او بعضه فيكون من اسما كما في غير موضع



من الكشاف و النظر كما يتعدى بنفسه يتعدى بالى كما فى الاساس و الاولى تنكير الرجل لئلا يتوهم ان الثانى عين الاول و كذا الكلام فيما بعد و فيه اشعار بانه لا باس بالنظر الى الامر الصبيح الوجه و كذا الخلوة ولذا لم يوصر بالنقاب كما فى التجنيس و ذكر الزاهدي انه لو نظر الى عورة غيره باذنه لم ياثم [ و ] تنظر [ المرأة ] حرة او امة مسلمة او كافرة [ من المرأة ] من [ الرجل ] الاجنبى [ سوى ما ] كان [ بين المرأة ] وغيرها حال كونها منتهية [ الى الركبة ] فحذف المعطوف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا نفرق بين احد اي بين احد واحد لان بين يقتضى التعدد كما فى باب الحذف من المغنى والغاية داخلية تحت المغيا لان الصدر حينئذ متناول لها فالركبة عورة والسرة لا خلافا لابي عصمة المرزى من اصحابنا و لهذا لو كشفت لا ينكر عليه الا بالرفق بخلاف العورة الغليظة فانه يردب ان ليج لانه مجمع عليه و ما دون السرة الى العانة عورة خلافا للفضلي كما فى الكافي وغيره وينبغي ان ينكر على كاشفه برفق فانه مجتهد فيه الا ترى ان فى الكرماني ينكر على كاشف الفخذ بعنف و لا يردب لانه ليس بعورة عند اصحاب الظواهر و فى الهداية عن ابي حنيفة رح ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى المحرم حتى لا يباح له النظر الى ظهرها وبطنها وجنبها [ و ] ينظر الرجل [ من محرمه ] نسيبا او رضاعا او مصاهرة بالنكاح و كذا بالسفاح على الاصح كما فى التمرتاشي [ و ] من [ امة غيرة ] و لو مكاتبه او مدبرة او ام ولد او معتقة البعض عنده [ الى ما وراء الظهر والبطن والفخذ ] مع ما يتبعها من نحو الجنبين والفرجين والا لبتين والركبتين فينظر الى الشعر والراس والوجه والاذن والعين والصدر والثدي والكتف والعضد والساعد والساق والقدم و ينظر عند ابن مقاتل من امة الغير الى ما سوى السرة الى الركبة كما فى المحيط [ و ] ينظر الرجل [ من ] الحرة [ الاجنبية ] الى الوجه وهذا في زمانهم واما في زماننا فمنع من الشابة [ و ] ينظر العبد [ من السيدة ] الى الوجه فالعبد كالاجنبي وقيل كالمحرم كما فى التمرتاشي وفيه اشارة الى انه يحل النظر الى وجه الاجنبية الا انه مكرره كما فى ايمان الولوالجي وهذا اذا لم يكن عن شهوة ولا فحرام كما فى نادرة الفتاوى [ والكفين ] تغليب اي الكف والقدم وتنظر الى ذراعها في رواية كما فى الخزائن والاطلاق ناظر الى ان المنفصل كالم متصل والاصل فيه ان كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر بعده كشعر رأسها و قلامة رجلها وعظم ذراعها وساقها كما فى الزاهدي وفي المرأة والامة اشارة الى انه ينظر الى الصغيرتين منهما كما فصل كذا فى الذخيرة والكلام مشير الى ان الخلوة كالنظر وان كان معها عبرها كما فى حج الهداية ويدخل العبد على سيده بلا اذنها بالاجماع كما فى التتمة والى انه لا ينظر الى ثيابها الرقيقة التي تصفها كما فى الشارع والى انه لا باس بان يتكلم مع المرأة والامة بما لا يحتاج اليه كما فى صيد المبسوط [ وشرط ] لحل النظر اليها واليه [ الامن ] بطريق اليقين

[ عن الشهوة ] أي ميل النفس إلى القرب منها أو منه أو المس لها أو له مع النظر بحيث يدركه التفرقة بين الوجه الجميل و المتاع الجزيل فالميل إلى التقبيل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف ( اللوطيون اصناف صنف ينظرون وصنف يصافحون وصنف يعملون ) وفيه إشارة إلى أنه لو علم منه الشهوة اذ ظن أو شك حرم النظر كما في المحيط وغيره وفي السراجية لا تنظر امرأة إلى بطن امرأة عن شهوة [ إلا عند الضرورة ] فانه ينظر إلى الوجه وغيره ولو عن شهوة [ كالقضاء ] أي حكم القاضي عليها أو لها كما في المشرع [ والشهادة ] أي أدائها عليها أو لها أو تحملها وذكر شيخ الإسلام الأصمح أن لا يباح عند التحمل إذ قد يوجد من لا يشتهي وفيه إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يقصد القاضي أو الشاهد قضاء الشهوة بل مجرد الحكم وأداء الشهادة وتحملها كما في المحيط وإلى أن التحمل لم يصح بدون النظر ولو شهد شاهد أنها فلانة كما في العمادي وذكر في المنية إذا سمع صوتها وأخبرت به نساء عندها ووقف بذلك كان له أن يشهد به وهو المختار [ وإرادة النكاح ] فحينئذ لا بأس بالنظر إليها ولو عن شهوة عملاً بالسنة لا قضاء للشهوة كما في المصمرات [ و ] إرادة [ الشري ] للجارية فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه مضطر ليعلم مقدار ماليتهما [ و ] إرادة [ المدواة ] كالاحتقان والافتصاد فإن الأجنبية كالمحرم فيه ويدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة واستكشاف العنة والبكارة [ وينظر ] المداوي إلى [ موضع المرض بقدر الضرورة ] بأن يستر سائر المواضع أو يغض بصره أو نحو ذلك وينبغي أن يعلم المرأة تداويها لأن نظرها أبعد من الفتنة والاختتان ليس بضرورة ولذا قيل يختن الكبير نفسه إن أمكن والا لم يفعل إلا إذا أمكنه النكاح أو شراء جارية والظاهر أنه يختن وكان أبو حنيفة رح يرى لصاحب الحمام أن ينظر إلى العورة ولذا قيل يباح كشف العندين في الحمام ويكره في ملأ الناس كما في الزاهدي [ والخصي ] الذي قطع خصياه [ ونحوه ] كالمجبوب والمخنث والمتزين بزى النساء والمتشبه بهن في محلبة الوطي وتلين الكلام عن اختيار [ كالفعل ] في الامتناع عن النظر لأن الخصي قد يجامع وقيل هو أشد جماعاً والمجبوب يستحق وينزل والمخنث فعل فاسق وفيه إشعار بمنع مخالطة هؤلاء في الكبرى من جوز مخالطتهم فمن قلة التجربة والديانة [ و ] ينظر [ إلى كل أعضاء من يحل بينهما الوطي ] فينظر من زوجته ومملوكته وبالعكس إلى جميع البدن من الفرق إلى القدم ولو عن شهوة لأن النظر دزن الوطي الحلال وعن ابن عمر النظر وقت الوقاع أبلغ في تحصيل اللذة وفيه إشارة إلى جواز تجردهما للوطي في بيت وقيل يجوز ذلك إذا كان البيت صغيراً لم يكن أكثر من عشرة أذرع كما في المنية وإلى أن المظاهر لا ينظر إلى فرج المظاهر منها على ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لكن ينظر إلى الشعر والظهر والصدر منها كما في فاضلخان وإلى أنه لا ينظر إلى أمته المجوسية والوثنية والمزوجة والمكاتب والمشتركة فانهن كالأجنبيات كما في الزاهدي وبشكل



بالمغضاة فإنه لا يحل وطئها وينظر إليها وإلى أن لكل أن ينظر إلى عورة نفسه والاولى أن لا ينظر قال علي  
رض من أكثر النظر إلى سرورته عوقب بالنسيان وعد من شمائل الصديق رض أنه لم ينظر إلى عورته قط  
كما في الكرماني [ وما حل نظرة ] أي كل عضو حل نظر من حل بينهما الوطئ إليه [ حل مسه ]  
فجاز مس كل عضو الاخر فلا بأس بمس الزوج فرجها والزوجة فرجه ليتحرك فان فيه رجاء اجر عظيم  
على ما قال ابو حنيفة رح كما في الراهدى وغيره واو قال ( ولكل ممن حل بينهما الوطئ مس عضو منه )  
لكن مغنيا عن الجملة السابقة ايضا لان المس فوق النظر ولو كان الضمير للرجل كما ذهب اليه الناظرون  
فيه لاحتاج الى قيد عدم الشهوة والضرورة لاجرا القاضى والشاهد والناكح وغيرهم واشكل بمس  
وجه الاجنبية وكفها وان جاز مصادفة عجز غير مشتهة وفي رواية يشترط ان يكون الرجل ايضا  
غير مشتهى كما في الكرماني ولا تمس جارية عند شرائها وقال مشايخنا انه يباح بلا شهوة و  
جاز مس الرجل ما نظر اليه من الرجل والمحرم وعن ابن مقاتل لا بأس بان يطلي عورة غيره  
بالنورة كالختان الا انه يغض بصره وقيل اذا كان الازار كثيفا جاز غمز الفخذ من فوقه وبه  
اخذ الحلواني والاحتياط تركه واما مس ما نحت الازار على ما يعتاد الجهلة في الحمام فحرام  
كما في الزاهدى [ واذا حدث ] بالملك [ ملك امة ] رقبة ويذا بشراء او هبة او رجوع عنها او خلع  
او صلح او كتابة او عتق عبد او صدقة او وصية او ميراث او سبي او فسخ بيع بعد القبض او دفع  
بجناية او نحو ذلك واحترز بحديث الملك عما اذا رجعت الابقة او ردت المغصوبة او فكت المرهونة  
او عجزت المكاتبة او انتقضت الاجارة او نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حينئذ بلا خلاف كما في  
المحيط وملك الامة اعم من ان يكون كلا او بعضا حتى لو اشترى نصيب شريكه منها وقد حاضت  
عندهما مرارا يستبرأ كما في النظم [ ولو ] كانت [ بكرا او مشترية ممن لا يطا ] اصلا مثل المرأة  
والصبي والعنين والمحبوب او شرعا كالمحرم رضاعا او مصاهرة او نحو ذلك وعن ابي يوسف رح اذا  
تيقن بفراغ رحمها من ماء البائع لم يستبرئ كما في الصغرى [ حرم ] على المالك [ وطئها ودواعيه ]  
كالقبلة والمعانقة والنظر إلى فرجها بشهوة وغيرها وعن محمد رح لا يحرم في المسبية دواعيها  
كما في الكبرى [ حتى تستبرئ ] المالك او الامة اذا بني للمفعول أي يطلب براءة رحمها من  
الحمل فالاستبراء واجب لو انكر كفر عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو انكر المعروفين من  
الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يكفر لثبوته بخبر الواحد كما في النظم  
وسببه حدوث الملك كما ذكره المصنف وغيره وهو المراد بما ذكره المصنف في خيار الشرط  
من ان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك إلى ملك وظن بعض ان القولين منه فاسدان  
مستدلا بما قال قاضيخان ان البيع اذا انفسخ بعيب بعد القبض امتبرا وقبله لم يستبرئ فان الاول  
يدل على فساد قوله الاول والثاني على الثاني وهذا ظن فاسد فان في الاول وجد حدوث الملك

و في الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض متمم للبيع كما لا يخفى و قال فخر الاسلام ان سببه ارادة الوطي و قال صاحب الخلاصة ان علمه استحداث حل الوطي بملك اليمين في فرج فارغ من جهة الغير و شرطه حقيقة الشغل كما في الحبلى او توهمه كما في الحائلة و حكمته صيانة مائه عن الخلط بما جاء الغير ولا يجوز ان يكون الحكمة موجبة مستعقبة بخلاف السبب فانه سابق كما في الكرمانى [ بحیضة ] كاملة [ بعد القبض ] من البايع او وكيله فلو وضعت المشتراة في يد عدل حتى ينقل الثمن فحاضت عنده لم يحتسب منه كما في الخزانة فلا عبرة لحيضة واقعة في اثناء سبب الملك كالشراء و في اثناء القبض او بعده قبل الاجارة في بيع الفضولي او قبل التصحيح في البيع الفاسد كما في الهداية وهذا رواية الاصول و قال الفقيه انه قول الطرفين و في رواية عن ابي يوسف رح و عنه انها كافية عنه كما في النظم [ فيمن نحیض ] فلو اشترى مستحاضة لا يعلم حیضها يدعها من اول الشهر عشرة ايام كما في المحيط ولو ارتفع حیضها قبل انقضاء ايامه ترك حتى اعتبان انها غير حامل على ما في الاصول و قيل هذا قول الشيخين و قيل قولهما انه لا يقرب منها سنتين و قيل اربعة اشهر او ثلاثة اشهر و قال ابو مطيع تسعة اشهر و عن محمد رح اربعة اشهر و عشرة ايام و عنه نصفه كما في النظم و عليه عمل الناس اليوم كما في الخزانة و هو ارفق بالناس والاحوط منتان كما في الكرمانى [ و ] يستبرئ [ بشهر ] تام بعد القبض كما في كفاية الشعبي و ينبغي ان يكون فيه خلاف ابو يوسف رح فلو حاضت في اثناء الشهر انتقل الى الحيضة كالعدة [ في ذات شهر ] اى صغيرة او آيسه لقيام الشهر مقام الحيضة [ و بوضع الحمل ] بعد القبض [ في الحامل ] و لو من الزنا فان وضعت قبل القبض استبرئ بعد النفاس خلافا لابي يوسف رح كما في الظهيرية وغيره وانما قدر بعد القبض اذا المعطوفان يشتركان في القيود فمن الظن ان الاحسن تقديم قوله بعد القبض على قوله بحیضة [ و رخص حيلة اسقاطه ] اى الاستبراء و فيه اشعار بان العزيمة ترك الحيلة و لذا قال محمد رح انها يكره مطلقا خلافا لابي يوسف رح و المأخوذ قوله [ ان علم ] المشتري [ عدم وطى بايعها في هذا الطهر ] الذي يوجد فيه سبب الملك و قول محمد رح ان علم وطيه كما في الهداية و قيل التفصيل قول محمد رح و اما عندهما والحيلة يباح مطلقا كما في الخلاصة و انما قيد بعدم الوطي لانه لو وطىها فيه ثم باع قبل الحيض لم يجز ان يحتال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل لرجلين يؤمنان بالله و اليوم الاخر ان يجتمعا من امرأة في طهر واحد كما في التجنيس و بالطهر لانه ظاهر حال المسلم فلو وطى في الحيض لم يكره الحيلة [ وهي ] اى الحيلة [ ان لم تكن نحتة ] اى المشتري [ حرة ان ينكحها ] اى ينكح المشتري الامة بانكاح البايع [ ثم ] اى بعد النكاح [ بشترىها ] الناكح ولا يلزم الاستبراء لان بالنكاح ثبت له الفراش الدال شرعا على فراغ الرحم و لم يحدث بالبيع الا ملك الرقبة و ذكر في المنتقى انه عنده و اما عند ابي يوسف رح فالاستبراء واجب و اما عند محمد رح فمستحسن و فيه



اشعار بانه لا يشترط القبض والدخول قبل الشراء كما قاله السرخسي و قال الحلواني يشترط القبض كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح فانه لا يجتمع مع ملك اليمين و قال المرغيناني بشرط الدخول لتصير معتدة له بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخل بها لم تكن عند الشراء منكوحته ولا معتدته لان فساد النكاح سابق على الشراء فعليه الاستبراء بدون الدخول لتحقيق سببه كما في الظهيرية وبما ذكرنا ظهر ان المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو الامام فلا عليه بترك اختيار قول الحلواني كما ظن [ و ] هي [ ان كانت ] تحته حرة لان نكاحه لم يجز حينئذ [ ان ينكحها ] قبل البيع او القبض الرجل [ الاخر ] الذي لم يكن تحته حرة بالنكاح البائع او المشتري متى ان يكون امرها بيد المشتري في التطليقتين وهذه حيلة الدفع ان لا يطلقها [ ثم يشترى ] المشتري ان انكح البائع [ او قبض ] ان انكح المشتري [ ثم ] اي بعد الاشتراء او القبض بلا دخول [ يطلق ] الاخر قبل قبض المشتري او بعده فالمصنف اشار الى بيان روايتين بلا ترجيح احدهما على الاخرى فانه اشار اولاً الى ان وقت وجوب الاستبراء وقت الشراء وهو رواية الحنبل ثم اشار الى ان وقته وقت القبض وهو رواية الاصل فلم يطلقها قبل قبض المشتري لم يستبرأ على رواية الحنبل واستبرى على رواية الاصل بخلاف ما لوطلقها بعد قبضه فانه لم يستبرأ على الروايتين جميعاً فمن الظن ان رواية الاصل اصح وكلامه لا يدل عليه وانما قيد بلا دخول لانه لو طلق بعد الدخول لكان عليها حيضتان فيطول المدة فلا يحصل غرض المشتري وانما لم يجب الاستبراء في هاتين الصورتين لانه لم يحدث بالبيع الا ملك الرقبة فانها في الاولى في يد الزوج وفي الثانية في يد البائع ويشترط للاستبراء حدوث ملك الرقبة واليد جميعاً كما مر فاستقام ضابط وجوب الاستبراء على ما ذكره المصنف في قوله اذا حدث الى آخره ولم يحتج الى قيود اخر ذكرناها في اثناء الكلام كما ظن [ و من فعل بشهوة احدى دواعى الوأى ] كالقبلة والمس وغيرهما ولم يذكر الوطى لان كتاب النكاح قد اغناها عنه [ بامنيه لا يجتمعان نكاحاً ] كاختين او بنت وامها نسبا او رضاعاً والحمل حال لا صفة بخلاف اللتين فانه مما اختلف فيه ولم يحوز البصرية [ حرم عليه وطيهما بدواعيه ] اي وطى كل منهما مع دواعيه [ حتى يحرم احدهما ] بالاخراج عن ملكه كالاغتاق والبيع كلا او عفا او الهبة او الكفاية او النكاح الصحيح او غيرها فحينئذ حل وطى الاخرى بالدواعي لكن المستحب ان لا يمسها حتى يمضي حيضه على المحرمة بالاخراج عن الملك وهذا احداً نواع الاستبراء المستحب ومنها ما اذا اراد ان يبيع جاريتها ومنها ما اذا اراد تزوجها فان المستحب ان لا يطأها الا بعد الاستبراء وقيل هذا عنده واما عند محمد وح فلا بطا الا بعد الاستبراء وكذا الجواب في ام الولد والمدبر اذا زوجها قبل العتق ومنها ما اذا رأى امرأته او امته ان تزني ولم يحبل فلمو حبلت لا يطأ حتى تضع الحمل ومنها ما اذا زنى باخيه امرأته او بعمتها او خالتها او بنت اخيها او اختها بلا شبهة فان الافضل ان لا يطأ امرأته حتى يستبرأ

المزنية بحبيضة فلو زني بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يطأ امرأته حتى ينقضى عدة المزنية ومنها ما اذا راي امرأة تزني ثم تزوجها فان الافضل ان يستبرأ وهذا عنده واما عند محمد زح فلا يطأ الا بعد الاستبراء الكل في النظم [ وكرة ] اي حرم [ تقبيل الرجل ] فم رجل او يده او عضوا منه وهذا قول الطرفين وقال ابو يوسف زح لا بأس به كافي الهداية ويدخل بالتبعية تقبيل المرأة فم امرأة او خدما فانه مكروه عند اللقاء والوداع كافي المنية وهذا اذا كان عن شهوة اما على وجه البر فجاز عند الكل كافي فاضيلان ومن بعض المشايخ لا بأس به اذا قصد البر ولم يخف الشهوة كافي الاختيار واللام مشير الى انه لو قبل وجه فتيه او عالم او زاهد اعزازا للدين فلا بأس به كما لو قبل يد سلطان عادل لعدله ويد غيرهم لتعظيم اسلامه و اكرامه فلو قبل لنيل الدنيا فكرة كما لو قبل يد نفسه كافي المحيط وقال الصدر الشهيد ان تقبيل يد الغير لا يرخص على المختار كافي الكرماني وقال شرف الائمة لو طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه ليقبله لم يجبه وقيل اجابه كافي المنية لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم يقبلون اطراف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كافي الاختيار وقال الفقيه ان القبلة خمسة تحية كتقبيل بعضنا بعضا على اليد ورحمة كتقبيل الوالد ولده على الخد وشفقة كتقبيل الولد اياهما على الرأس ومودة كتقبيل الاخ اخا على الجبهة وشهوة كتقبيل الزوج زوجته على الفم كافي البسنان ومن القبلة قبلة الياقة كتقبيل الحجر والمصحف وقد قبله عمر وعثمان كل غداة وقيل انها بدعه كافي المنية والكلام مشير الى ان من قبل من الارض بين يدي سلطان او امير او سجد له بنية التحية لا يجوز فانه كبيرة كافي المحيط وذكر في اكره المبسوط ان من سجد غير الله على وجه التعظيم كفرو في الظهيرة انه يكفر بالسجدة مطلقا وفي الزاهدى الاحتناء في السلام الى قريب الركوع كالسجود وفي المحيط انه يكره الاحتناء للسلطان وغيره [ و ] يكره عند الطرفين لا عند ابي يوسف زح [ عساه ] بالكسر اي جعل كل من الرجلين يده في عنق الآخر [ في ازور ] سائر ما بين السرة والركبة [ واحد ] احتراز عما اذا كان معه قميص لرجبة او غيره فان كلا كارار ولم يكره بالاجماع وهو الصحيح وقال الامام ابو منصور ان المكروه منه ما على وجه الشهوة واما على وجه الكرامة فجاز كافي الكافي وفي الاكتفاء اشارة الى ان المصافحة لم تكرر بل هي سنة قديمة متواترة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من صافح اخاه المسلم وحرك يده تنأثرت ذنوبه وهي الصاق صفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه كما قال ابن الاثير فاخذ الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض كافي الصلوة المسعودية والسنة فيها ان يكون بكلتا يديه كافي المنية وبغير حائل من ثوب او غيره كافي الخزانة وعند اللقاء بعد السلام كافي الشريعة وان ياخذ الابهام قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا صافحتم فخذوا الابهام فان فيه عرقا ينشعب منه المحبة والى ان القيام لغيرة لم يكره وانما المكروه محبة القيام ممن يقام له كافي



مشكل الآثار و عن ابي القاسم الحكيم انه يقوم للاغنياء لا للفقراء وكان صلى الله تعالى عليه  
و سلم يكره القيام لتعظيم الغير كما في النهاية و ذكر في الزاهدي لا يكره ان يقوم لآخر في  
المسجد تعظيما له و كذا لوقام القاري في خلال قرآته تعظيما له و في الظهيرية لا يجوز ان  
يقوم القاري الا لعالم اولايه او استاذ المعلم و في كسر العباد لا يقوم لآخر في المسجد فانه قال  
صلى الله عليه وآله وسلم لا تعظموني في بيت ربي و لهذا اوصى السلف لتلاملتهم ان لا يقوموا  
لهم في المسجد اذا درسوا و فيه اشارة الى جواز ما تعارف في زماننا من قيامهم في غير المسجد عند  
اتمام الدرس [ وكره ] و بطل [ بيع العذرة ] بفتح العين و كسر الذال الغائط و كذا بيع كل  
ما انفصل عن الادمي كالشعر و الظفر فانه جزء الادمي ولذا وجب دفنه كما في التمر تاشي و غيره  
[ خالصة ] غير مخلوطة [ و صح ] بيعها [ مخلوطة ] بان يحمل اليها نحو التراب او الرماد دون  
العكس فان حمل النجس ممنوع هكذا اطلق المخلوط في المحيط و الهداية والاختيار لكن في  
موضع من المحيط والكافي والظهيرية انه صح اذا كان غيرها غالبا عليها فحينئذ اما ان يحمل المطلق  
على المقيد او يحمله على الرابطين او على الرخصة والاستحسان على ما علم من غنيمة الهداية وصيده  
وفي زيادات العتابي ان المطلق يجري على اطلاقه الا اذا قام ذلك دليل التقييد نصا او دلالة  
فاحفظه فانه للفقهاء ضروري [ و ] صح [ الانتفاع بها ] اي العذرة المخلوطة فلا ينتفع بالخالصة  
على الصحيح كما في الهداية فلو نقلت الى الضياع بنية تطهير السكك ثم نخلط بالتراب فتقوي الارض  
به يجوز ولو نقل بنية تقويتها يحرم كما في المنية [ و ] صح [ بيع السرفين ] بالكسر معرب ( سرغن )  
بالفتح لانه ينتفع به لاستكثار الربح و ان كان نحسا و كذا بيع ما انفصل من غير الادمي  
كما في الكفاية و يكره بيع طين الاكل و خاتم الحديد و الصفر و نحوه كما في القنية [ و ] صح  
خصاء البهائم [ بالكسراى نزع خصية الحيوانات كالستور والفوس و ذكر شيخ الاسلام ان خصاء الفوس  
حرام و اما خصاء غيره فلا بأس به ان كان فيه منفعة و الا فحرام كما في المحيط [ لا ] يصح و يحرم خصاء  
الادمي بالاتفاق لانه قطع النسل بلا منفعة و يزال عذرة الحامل البكر عند الولادة ببيضة او درهم  
و لو ماتت الحامل و الولد حي يشق بطنها من الجانب الايسر و لو عكس قطع الولد اربا اربا و لا  
يجوز اسقاط ولد مضى مدة نفخ فيها الروح من مائة و عشرين يوما و اما قبل مضيتها فقد كره عند  
بعض المشايخ وحل عند بعض كما في المحيط و يعالج الجراحات المخوفة والحصاة في المانة الا اذا قيل لا  
ينحروا اصلا و لا بأس بتقب اذن الطفل من البنات كما في الظهيرية و ذكر فاضيل ان احد الابوين  
ان قطع اصبعاً زائدة من الولد لم يضمن لانه معالجة [ و ] صح [ انزاء الحمير ] اي الحمار برد اللام  
الى الجنس والانزاء ( برهما بدن ) على الخيل الاحسن الفرمة لان الخيل اسم جمع يستوي فيه الذكر  
والانثى وفيه اشعار بانه لم يصح انزاء الفرس على الحمار وقد صح كما في شرح الطحاوي [ و ]

صح [ سفر الامة ] ثلثة ايام [ وام الولد ] مستدركة بالامة [ بلا محرم ] ويكره سفرها في زماننا لغلبة الفساد و عليه الفتوى كما في السراجية وفيه اشارة الى انها لا يعالج غير المحرم في الانزال والاركاب وقيل عولجت عند الامن من الشهوة والى ان الحرية لم يصح ان تسافر ثلثة ايام بلا محرم واختلف فيما دون الثلث وقيل انها تسافر مع الصالحين والصبي والمعترة غير محرمين كما في المحيط [ و ] صح عنده لا عندهما [ بيع العصير ] اى المعصور المستخرج من ماء العنب [ من متخذ ] اى ممن علم انه يتخذ [ خمرا ] كبيع الحرير من رجل لاحتمال ان يلبس امرأته كما في الكرمانى والافضل ان لا يبيعه وقيل انما لا يكره عنده اذا باعه من ذمي لا يشتريه مسلم والا فمكرهه بالاتفاق كما في الخانية وغيره وفي الجواهر عن العيون اريد البيع من المجوس واما من المسلم فيكره لانه اعانة على المعصية وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم انه متخذ الخمر لم يكره بلا خلاف والى ان بيع العنب والكرم منه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة ان بيع العنب على الخلاف [ وكرة ] وحرم [ استخدام الخصي ] اى استعمال خصي بلغ خمسة عشر سنة في الدخول في الحرم واما قبلها فلا بأس به كما في الكرمانى وغيره [ و ] كره [ اقراض بقال ] كخباز وغيره [ شيئا ] من البر أو الدراهم لخوف ان يهلك لو كان في يده مثلا بشرط انه [ ياخذ منه ] اى البقال [ ما شاء ] مما يحتاج اليه بحسابه حتى يستوفي ما يقابله لانه قرض جرّ به نفعاً وهو الاخذ منه حالا فحالا ولو اودعه ثم ياخذ منه لم يكره الا انه لو ضاع هلك عليه كما في الكافي فلو تقرر بينهما قبل الاقراض ان يعطيه كذا درهما لياخذ منه منفردا ثم اقترضه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط واليه اشار كلامه الا ان التخصيص بالاقرض غير ظاهر فانه لو قال اشتريت مائة من الخبز وجعل ياخذ منه كل يوم خمسة اماء فبيعه فاسد واكله مكروه كما في الكبرى والتصحيح ان يبيع من الخبز خاتمة مثلا بمقدار الخبز المذكور ووصفه حتى يصير ديناً في الذمة وسلم الخاتم ثم اشتراه منه بما اراد ان يدفع اليه من نحو البر كما في الخزانة [ و ] كره وحرم [ اللعب ] بكسر اللام وسكون العين وفتح اللام وكسر العين وسكونها مصدر لعب بالكسر والاسم اللعبة بالضم ما يلعب به كما في القاموس فاللعب ما لا فائدة فيه اصلاً كما في الكشف [ بالنرد ] هو اسم معرب يقال له النرد شير ايضاً بفتح الدال وكسر الشين والشير اسم ملك وضع له النرد كما في المهمات وفي زين العرب قيل ان الشير معناه الحلو وفيه نظر قالوا هو من موضوعات نيشابور بن اردشير ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مسقط للعدالة بالاجماع فانه كبيرة [ والشطرنج ] بكسر الميم المهملة والمعجمة ولم يفتح لعبة كما في القاموس معرب ( شطرنج ) يعني ان من اشتغل به ذهب عاهة الدنيا ويو و جاء العناء الاخرى به فهو حرام وكبيرة عندنا وفي اباحتها اعانة للشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي وذكر



في التجنيس والمزيد وغيره انه لو قال ان هذا اللعب لتهذيب الفهم غير محرم ولو حرم من الكتاب او السنة او القياس فامرأته طالق وقع الطلاق لانه حرم بالاثار والقياس وفي انوار الشافعي انه مكروه غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان او اقترن به قمار او فحش او اخراج صلوة عن وقتها عمدا وفي احيائه انه بالاصرار صار كبيرة وفي عمدته لا يرد شهادته ان لعب به في الاحاديث مرة وفي روضته من دأوم على اللعب بالشطرنج ردت شهادته بلا اقتران شيء موجب للتحريم و ابو حنيفة رحمه لم يرباسا بالسلام عليهم لشغلهم عن ذلك وقال يكره اهانة واستحقاقا لهم [و] كره و حرم [الغناء] بالكر والمد من التغنية في المجل غنى يغني تغنية وغناء وبالغارسية (سرود أغني) كما في اجارة الكرمانني وعرفا ترديد الصوت بالالحن في الشعر مع انضمام التصفيق المناسب لها فلم ينحقق الغناء بفقدان قيد من الثلاثة كون الالحن في الشعر و انضمام التصفيق بالالحن ومناسبة التصفيق لها فهو من انواع اللعب وكبيرة في جميع الاديان حتى يمنع المشركون عن ذلك كما في الاختيار وغيره وفي المضمومات من اباح الغناء يكون فاسقا وفي شرح سير الكبير للامام السرخسي انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يكره رفع الصوت عند قراءة القرآن والوعظ فما بفعله الذين يدعون الوجد والمحبة مكروه لا اصل له في الدين ويمنع الصوفية مما يعتادونه من رفع الصوت فان ذلك مكروه في الدين عند قراءة القرآن والوعظ فما ظنك عند سماع الغناء وفي الجواهر ان السماع و الرقص الذي بفعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد و الجلوس اليه وهو و الغناء و المزامير سواء و مشايخ قبلهم فعلوا غير ما فعلوا هولاء في العوارف سماع الغناء من الذنوب وما اباحه الا نفر قليل من الفقهاء ومن اباحه لم يراعلانه في المساجد والبقاع الشريفة وقال صلى الله عليه وآله وسلم كان ابليس اول من تغنى وما نقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباحة الغناء وكان النصرآبادي كثير الولوج بالسماع فعوتب في ذلك فقال هو خير من ان تفعل و تغتاب الناس فقال ابو عمر وغيره من اخوانه هيهات يا ابا القاسم زلة السماع شر من كذا وكذا هنة تغتاب الناس وقال السرخسي شرط التواجد في زعقته ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع وما روا عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في صحته و تخالجه سرى انه غير صحيح وفي الحقائق ان مجرد الغناء والاستماع اليه معصية وكذا قراءة القرآن بالالحن حتى قال مشايخنا التآلي والسامع آثمان وعن المرغنياني من قال لمثل هذا القاري احسنت فقد كفر والاطلاق مشعور بان التغني للناس ولنفسه كلاهما ممنوع وفي شهادات الذخيرة ان التغني لاستماع الغير مكروه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك في العرس والوليمة للاعلان و منهم من قال اذا تغنى ليستفيد نظم القوافي ويصير فصيح اللسان لا لباس به و قال

بعضهم التغني لنفسه دفعا للوحشة لا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك مكروه عند علمائنا و حمل ما ورد من الاحاديث على انشاد الشعر المباح للمشتغل بالحكمة والوعظ و في المضمومات من اباح الشعر كان فاهقا و لفظ الغناء مشعر بان النظر في كتب الاشعار بلا تحريك اللسان لا باس به على ما قالوا كما في قاضيخان وفيه اشارة الى ان مجرد النظر مكروه عند بعضهم و انما خص الغناء بالذكر مع التعميم فيما بعد اهتماما بالمنع عنه اذ هو شائع بين الناس ولذا انجر الى بعض الاطناب [ و كل لهر ] اي لعب ومبت فالثلاثة بمعنى كما في شرح التاويلات و الاطلاق شامل لنفس الفعل و استماعه فالفعل كالرقص و السخريه و التصفيق و التقليل و ضرب الاوتار من الطنبور و البربط و الرباب و القانون و الزمار و الصبح و السرناء و البوق و ما يقال بالفارسية ( سخيده ميره ) فان كلها مكروهة لا نهائي الكفار وكذلك ضرب النوبة للتفاخر و المباحات فلا ضرب للتنبيه فلا باس به كما اذا ضرب في ثلثة اوقات لتذكير ثلث نفحات من الصور لمناسبتها بينهما فبعد العصر للاشارة الى نفخة النزع و بعد العشاء الى نفخة الموت و بعد نصف الليل الى نفخة البعث كذا في الملاعب للامام البزدوي و ينبغي ان يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة و في الاختيار لا يكره ضرب الدف في غير العرس تضربه المرأة للمصبي في غير الفسق و عن الحسن لا باس به في العرس ليشتهر و في السراجية هذا اذا لم يكن له جلال و لا يضرب على هيئة التطريب و قال التورپشتي في النخبة انه حرام على قول اكثر المشايخ و ما ورد من ضرب الدف في العرس كناية من الاعلان و تمامه في البستان و يكره عمل الشعوذة والنظر اليه كما في المضمومات و لا باس بحبس الطيور والدجج في بيته ولكن يعلفها و هو خبر من ارسلها في السكك و اما امساك الحمامات في برجها فمكروه اذا اضر بالناس و قال ابن مقاتل يجب على صاحبها ان يحفظها و يعلفها و في شرح السير للسرخسي انه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحضر الملائكة شيئا من الملهى سوى النصال و الرهان اي المسابقة بالرمي و الفرس و الابل و الارجل و في الكبرى يجوز المسابقة لو كان البدل من جانب فاذا كان من الجانبين فحرام لانه قمار الا اذا ادخلا محلا و فرسه يسبق و يسبق فقال كل منهما ان سبقتنى فلك كذا و ان سبقتك فلي كذا و ان سبقه فلا شيء له فحينئذ يجوز و يحل ان اعطاه فلا يستحق و في الملاعب لو شرط المحلل انه ان سبقها لمعطاه احدهما او كل منهما شيئا جاز و في الكافي ان المنفعة عند اختلاف الجواب كالرامي و لا يجوز في الحمير و البغل لكن في الاختيار انه يجوز و في الملتقط من لعب بالصولجان يريد الفروسية يجوز و في الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه و اما الاستماع فكاستماع ضرب الدف و الزمار و الغناء و غير ذلك فانه حرام ان سمع بغتة يكون معذورا و يجب ان يجتهد ان لا يسمع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم استماع صوت



الملاهي معصية والجلوس عليها فحق والتلذذ بها من الكفر وهذا اما لتغليظ الذنب كما في الاختيار  
او للاحتلال كما في النهاية و يكره من الواظ القاء الكم وضرب الرجل على المنبر والقيام والقعود  
والنزول منه والصعود عليه في وسط الكلام كما في ذخيرة الفتاوى ولو اراد ذكر مقتل الحسين ينبغي  
ان يذكر اول مقتل سائر الصحابة لئلا يشابه الروافض كما في العون [ و ] كره [ جعل الغل ]  
اي الطوق من الحديد الجامع لليد الى العنق المانع عن تحريك الراس [ في عنق عبده ] لانه عقوبة  
اهل النار قال الفقيه ان في زماننا جرت العادة بذلك اذا خيف من الابق كما في الكرمانى [ بخلاف  
التقييد ] فانه غير مكروه لانه هنة المعلمين في التمردين [ و ] كره [ احتكار ] لغة احتباس  
الشيء انتظارا لغلائه والامم الحكرة بالضم والمكون كما في القاموس وشرا اشتراء طعام ونحوه وحبسه  
الى الغلاء اربعين يوما و قيل شهرا و قيل اكثر من سنة وهذه المقادير للبيع والتعزير لا يلائم فانه يتفاوت  
بمقدار حبس [ قوت البشر ] اى ما يقوم بدنه من الرزق كالبرّ والشعير والذرة والارز والدخن  
والتمر دون العمل والعمن كما في التجنيس وغيره وقوت البهائم كالتبن والقوت وهذا عند  
الطرفين وعليه الفتوى وقال ابو يوسف رح انه حبس كل ما يضر بالعمامة ولو ذهب او فضة او ثوبا  
او غيره كما في الكافي و شرط بعضهم الاشتراء وقت الغلاء ينتظر زيادته كما في الاختيار فلو اشترى في  
الرخص لا يضر بالناس لم يكره حكرة كما في التمر تاشي [ في بلد ] او ما في حكمه كالوستاق والقرية  
[ يضر ] الاحتكار [ باهله ] بان كان صغيرا فلو لم يضر وكان كبيرا لم يكره لانه حبس ماله فلا  
يكره لو اشترى في غير البلد ولو قريبا منه وجلبه اليه وحبسه وهذا عنده وفي رواية عن  
ابى يوسف رح و اما عند محمد رح فيكره ان كان قريبا منه و عن ابى يوسف رح انه يكره ان  
اشتراه من نصف ميل كما في المحيط والاصل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المحتكر ملعون اى  
مبعد عن درجة الابرار ولا يواد المعني الثاني للعن وهو الابعاد عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون  
الا في حق الكفار اذ العبد لا يخرج عن الايمان بارتكاب الكبيرة كما في الكرمانى [ لا ] يكره  
حبس [ غلة ارضه ] بلا خلاف اذ لم يتعلق بها حق العمامة ثم صرح بما اشار اليه في السابق فقال  
[ و ] لا غلة [ مجلوبة ] اى جلبها المالك الى بلده [ من بلد آخر ] ولو قريبا منه لتعلق حق  
لعمامة بما جمع في البلد وقد بينا الخلاف ويستحب ان يبيعه فانه لا يخلو عن كراهة كما في التمر تاشي  
[ و ] يكره [ تسعير الحاكم ] اى تقدير الامام او القاضى الثمن للطعام وغيره للناس ٩ اى  
ارباب القوتين ولو محتكرين فيامر ببيع ما فضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة في ذلك  
بمثل القيمة او لغن يصير فان باع فيها والا آمره مرة اخرى وعظ وهدد فان قبل والاحبسه  
وعززه على ما يرى فلو شعره فباع للخوف لم يحل للمشتري لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل  
مال امرء مسلم الا بطيب نفس منه [ الا اذا تعدى الارباب ] اى تجاوز اصحاب القوتين [ عن

قد وجدنا لفظا [ للناس ] في بعض النسخ على نهي المتن

قيمته [ اى قيمة ذلك القوتين تعديا ] فاحشا [ بان يبيعوا بضعف القيمة كما اذا شورا بخمسين و باعوا بمائة فلا بأس حينئذ ان يسعر له ثمننا بمشورة اهل الراي فان باع باكثر مما سعر جاز وامضاه القاضي و ان لم يبعه اصلا باعه الحاكم عندهم وهو الصحيح و تمامه فى التمرقاشي و المحيط و غيرهما و فيه اشارة الى ان التسعير فى القوتين لا غير و به صرح العتابي و الحسامي و غيرهما لكنه اذا تعدى ارباب غير القوتين و ظلموا على العامة فسعر عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف رح ينبغي ان يجوز و الله علم [ وقبل ] تنزها لاحكام بلا منازع [ قول فرد ] اى خبر واحد مميز [ كيف ما كان ] ذلك الفرد حرا كان او عبدا ذكرا او انثى مسلما او كافرا عدلا او فاسقا و ما في كيفما كما في اذا ما و قد مر و فيه اشعار بانه يترجح بزيادة العدد لانه خبر بخلاف الشهادة فانه اثبات لا يترجح [ فى المعاملات ] جمع المعاملة بالفتح من العمل فعل يتعلق به قصد و هي حق العبد مرفا فالمعاملات خمسة المعاوضات المالية و المناكحات و المخاصمات و الامانات و التركات فلو قال احد انها باع زيد من عمرو و نكح او ادعى عليه او اذع او ورث قبل قوله و لم ينكح و لم يترديانة [ فان قال ] و اخبر [ كافر ] خادم لمسلم [ شرب اللحم ] المعهود [ من مسلم او كتابي ] قبل قوله في حق الشراء منه و حينئذ [ حل اكله ] بالتبعية لانه خبر صادر عن عاقل قبح الكذب عنده لان قبحه عقلي و ان قال ذلك الكافر شربته [ و من مجرمي ] قبل و [ حرم ] اكله و فيه اشارة الى انه ملك خبيث له فلم يكن له الرجوع كما لو اشتراه و اخبر احد انه ذبيحة مجرمي و الى ان تحكيم الراي لم يشترط في خبر الفاسق و ليس كذلك فانه لو قال اني قد اشتريت هذه الجارية من فلان او وهبها لي او تصدق بها علي او وكلني بها و اكبر رائه انه كاذب لم يقبل قوله كما لو استوى الوجهان كما في الكشف و غيره و الى انه انما يقبل قول الفرد اذا لم يكن له منازع فلو رأى رجل جارية في يد رجل يدعي انها ملكه ثم رآها في يد آخر يدعي ان هذا الرجل ظلمني و غصبها مني لا ينبغي له ان يشتريها لانه قد ثبت له منازع هو الغاصب باقوارة كما في المحيط و قبل قول فرد بلا منازع [ و ] قد [ شرط العدل ] اى عدله اى كونه منزجرا عما يعتقل حرمة [ فى الديانات ] جمع الديانة بالكسر لغة ( دين دار شدن ) و عرفنا حق الله تعالى و هو على قسمين عبادات خمسة الصلوة و الزكاة و الصوم و الحج و الجهاد و مزاجر خمسة مزجرة قتل النفس و مزجرة اخذ المال و مزجرة هتك الستر و مزجرة قلب العرض و مزجرة خلع البيضة [ كالخبر ] منه [ عن نجاسة الماء ] فانه يقبل و لو من عبد او امرأة فلم يشرب و لم يتوضا به بل يتيمم و كالاخبار عن الحل و الحرمة اذا لم يكن فيه زوال الملك و كالاخبار عن روية هلال رمضان و كالاقتاء و رواية الاحاديث و الشرائع كما في الزاهدي و لا يخفى انه صلح ان يكون مثالا لجميع اقسام الديانات و فيه اشعار بانه قبول قول المفتى غير العدل لم يجب و يشكل بما في القنية ان في رواية الحديث



و الفقه عنده يشترط الحفظ من وقت السماع و الرواية الى حين الرواية و عندهما لا يشترط ذلك  
 [ وفي ] خبر [ الفاسق ] بنجاسة الماء و نحوه و هو المسلم الذي صدر عنه كبيرة او واظب على  
 صغيرة [ و المستور ] الذي لم يدر عدالته و فسقه [ تحرف ] و في رواية الحسن عنه ان المستور كالعدل لكن  
 الاصح هو الاول فان كان اكبر رايه انه صادق تيمم فلو نوضا لم يجوز ان اراقه فاحوط و في العكس  
 توضا كما في خبر الكافر و ان وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراقه فاحب و الصبي و المعتوة اي الناقص  
 العقل كالكافر و في اهل الاهواء تفصيل تاممه في الكشف و حنم على التحري اشارة الى انه طلب  
 كتابا آخر ليسرعه فيه كما لا يخفى و اعلم ان من جعل الحق متعددا كالمعتزلة اثبت للعامي الخيار  
 من كل مذهب ما يهواه و من جعل واحدا كعلمائنا التزم العامي اماما واحدا كما في الكشف فلو  
 اخذ من كل مذهب مباحه صار فاسقا تاما كما في شرح الطحاري للفقهاء سعيد بن مسعود فيجب في  
 المذهب الصلابة اي اعتقاد كونه حقا و صوابا كما في الجواهر و مشايخنا قالوا ان مذهبنا صواب  
 يحتمل الخطاء و مذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب كما في المصنف فمقدار ما يحتاج اليه لاقامة الغرض  
 من الفقه فريضة و تعلم نحو السنن كالاذان مستحب و يكره التعلم للمباهات و منه الكلام و راء  
 قدر الحاجة كما في خزنة المفتبين و ذكر في اعمان ان من اشتغل به نسب الى البدعة و تعلم المنطق  
 كشرب الخمر و في قوة الغلوب جعل الجهال اصحاب المنطق علماء و في الجواهر ان الاشتغال بعلم الجدل  
 تضييع العمر و في البستان ان في التعليم و العلم للعربية اجرا و في تحفة المسترشدين انه لا يجوز  
 ان يعلم و يتعلم و يستمع و يكتب كل علم ضد للسنة كالنجوم و نقص للدين كاقاويل يتفرد بها  
 الفلاسفة او تقرير للدين الباطل او المعتقد الفاسد و في الظهيرية لا يحل النظر في كتب المعتزلة و لا  
 امساكها و في الزاهدي الكتب اذا خرجت عن الانتفاع بها محي عنها اسم الله و الرسل و الملائكة ثم  
 يحرق الباقي و ان القام في الماء الجاري كما هي او دفنها فلا بأس به و يدفن المصحف و في المنية  
 لا يجوز ان يجلد القرآن بالمصحف و لو استعمل الوراقون كواعذ من الاخبار و التعليقات في المصحف  
 و كتب التفسير و الفقه فلا بأس به و لو استعمل في كتب النجوم و الادب يكره و في التحفة اخذ  
 الغال من المصحف مكرره و في الخزنة لو خرج لطلب العلم بلا اذن ابويه لم يكن عانا و في التحفة  
 يكره لبس ما كان شعارا لمخالفي الدين و يستحب اجابة الدعوة الا اذا كان منكرا في بيته او  
 طريقه او ماله غير حلال از قصده رياء و في الزاهدي يستحب ان يقلم اظفاره و يقص شاربه و يحلق  
 عانته و ينظف بدنه في كل اسبوع مرة و يوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوما و الزايد على  
 الاربعة اثم و في السعودية يبتدأ في تعليم اليد بمسبحة اليمنى و يختتم بابهامها و الرجل بخنصر  
 اليمنى و يختتم بخنصر اليسرى و في التهذيب قص الشارب ان يوازي حرف الشفة العليا و في السراجية  
 لا بأس ان يوحل اطراف اللحية اذا طالت و يكره الجلوس للمصيبة ثلثة ايام او اقل في المسجد و اما

في غير فرصة للرجال وبمنع القراء عنه ولا يعطي لهم شيء كما في المنية ويكره اتخاذ الضيافة في هذه الايام وكذا اكلها كما في حيرة الفتاوى ويستحب زيارة القبور فيقوم بحذاء الوجه قربا وبعدا كما في الحيرة ويقول عليكم السلام ويدعوه مستقبلا القبلة وقيل الدعاء قائما اولى وقال السرخسي لا بأس بالزيارة للنساء على الاصح كما في الخزانة وذكر في المحيط ان زيارتها ان لم يكره الا ان الاولى هو الترك \*

## \* [ كتاب الاشربة ] \*

اورد بعد الكراهية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشربة جمع الشراب اسم من الشرب اي ما يشرب ماء كان او غيره حلالا او غيره وفي الشريعة ما حرم منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والمضاف محذوف اي شرب الاشربة واصولها النمار كالعنب والتمر والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن والحلوات كالسكر والفانيد والعسل والالبان كلبن الابل والرمك والمتخذ من العنب خمسة انواع او ستة ومن التمر ثلثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين ني ومطبوخ سيأتي تفصيله [ حرم الخمر ] بما في القرآن من الدلائل العشرة سلكها في عداد الاوثان والتسمية بالرجس والكون من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق الفلاح به وايقاع العداوة وايقاع البغضاء والصد عن ذكر الله تعالى والصد عن الصلوة والنهي بصيغة الاستفهام المومي بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاثم \* شعير \*

\* شربت الاثم حتى ضل عقلي \* كذلك الاثم يذهب بالعقول \*

وبالخمر لانها مأخوذة من الخمر بالضم وهي مادة العجين واصله وهي ام الحبايث بالنص في المبسوط قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا وضع الرجل قدحا من خمر على يديه لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم يقبل صلوته اربعين ليلة وان دارم عليها فهو كعابد الوثن والاولى تأخير ليل يلزم الاستدراك وتقديم حكم الشيعي على نفسه [ وهي ] اي الخمر فاليها من المونيات السماعية الواجبة التانيث والوار للاعتراض بدليل ان الوصلية [ السوء ] بكسر النون وسكون الياء والهمزة ويجوز التشديد على القلب والادغام اي غير الضيغ كما في المغرب فالنضيغ ليس بخمر فلو طبخت لم يبق خمرا وفيه خلاف كما اشير اليه في الهداية فمن قال انه لم يبق خمرا لم يحل باكله الا اذا مكر وعلى هذا ينبغي ان لا يحل شارب العرق ما لم يسكر ولا يحنث في يمينه من قال والله لا اشرب الخمر وشرب العرق على ان مبني الايمان على العرف ومن قال انه بقي خمرا فقد انعكس الحكم واليه ذهب الامام السرخسي وعليه الفتوى كما في تنمة الفتاوى ونقل الزاهدي من المبسوط انه لو صب فيها سكر او فانيد حتى صار حلوا حل لزال مرارته وفيه اشعار بانه لو زال مرارة الخمر بالطبخ حل كما في القنية [ من ماء عنب ] احتراز عن غير العنب فلو اخرج الماء من



ثقله بعد عصبره كان بمنزلة النقيع كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه بمنزلة الخمر حتى يحسد  
شارب قطرة منه كما في اللب [ غلا ] اي ارتفع امفله اذا صله الارتفاع كما في المقاييس [ واشتد ]  
اي قوي بحيث يصير مسكرا [ وقذف بالزبد ] بالتحريك اي وماه بحيث لا يبغي فيه شيء  
من الزبد فيصفو ويرق فلو لم يقذف به حل عند الكل عند بعضهم في النظم قال بعضهم  
انه حل عنده و لم يحل عندهما قيل ان المختار انه بمجرد الاشتداد يحرم ولا يحل بدون  
القذف به احتياطا كما في النهاية [ وان قلت ] حال من الخمر اي حرمت حال كونها قليلة  
احتراز عما قال بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل فانه حرام بالاجماع كذا  
في الذخيرة ولو ترك القيد بين الاولين اكتفاء بما ياتي من قوله اذا غلت واشتدت و ذكر  
القيد بين الاخيرين ثمة لكان اقيد واخصر [ كالطلاء ] بالكسر و الد فانه حرام و ان قل فالمقصود  
من التشبيه مجرد الجمع في هذا الوصف لا المبالغة حتى يلزم ان يكون المشبه به اقوى واشهر و في  
التشبيه تسامح والعطف احسن كما ظن [ وهو ماء عنب ] خالص كما هو المتبادر فلا يشتمل البختنج  
و لا الجمهوري كما هياني [ طبخ ] قبل الغليان بالنار او الشمس [ فذهب اقل من ثلثيه ]  
وقيل اذا ذهب بالطبخ ثلثه فطلاء و نصفه منصف و ادنى شبع منه باذق و اكل حوام كما في  
الاختيسار و غيره و الباذق بكسر الدال وفتحها كما في القاموس معرب ( باده ) وهو الخمر كما  
في الفائق [ وغلظا نجاسة ] تمييز اي غلظ نجاسة الخمر و الطلاء كالبول كما في الهداية و فيه  
ان نجاسة الطلاء خفيفة في رواية و هو مختار الامام السرخسي و الفتوى على الاول كما في  
الكروماني و فيه اشعار بان الخمر نجس العين كما قالوا و في الكروماني و غيره ان جوهر الخمر  
كان عصيرا طاهرا ثم صار نجسا باعتبار صفة الخمرية فلم تكن نجس العين و الاولى ترك بيان  
نجاسة الخمر لان كتاب الطهارة يغنيه و كان عليه ان يوضح بيان نجاسة الطلاء لانه لا يكون  
نجسا الا اذا اشتدت و يمكن ان يقال انه قدم للاشعار بانه نجاسة النقيعين خفيفة  
كما هو مختار السرخسي في المبسوط و ان كان في الهداية انهما غليظتان في رواية [ و ] مثل  
[ نقيع التمر اي السكر و نقيع الزبيب نيي ] اي غير مطبوخين فانهما حرامان ولو قليلين و النقيع  
اهم مفعول من المزيد او الثلاثي في المغرب يقال انقع الزبيب في الخابية و نقهه اذا القاه فيها  
ليبتل و يخرج منه الحلاوة و قال ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب او غيره من غير طبخ  
و اليه اشار في الصحاح و الاساس فلا حاجة الى قيد نيي و السكر بفتحيتين مختص بعصير  
الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مجازا عن الرطب بعلاقة الكون بقريئة التفسير لكنه يوهم  
فسادا ظاهرا فالاولي اما ان يقال و نقيع البسر و الرطب و التمر و الزبيب كما في الذخيرة و اما ان يترك  
التفصيل مختارا ما في ربو الكافي ان التمر اهم جنس من حين ينعقل صورته الى ان يدرك

والمختص بالعصير البصر الفضيحة بالفضاد والخاء المعجمتين من الفضع وهو كسر الشيع المجوف [ إذا غلت ] الطلاء والنقيعان والظرف متعلق بحرم [ واشتدت ] فان كلها اذا كان حلوا حل اتفاقا و اذا اشتدت وكذلك عنده خلافا لهما و اذا قدنت بالزبد حرم اتفاقا وترك هذا القيد لانه اعتمد على السابق [ وحرمة الخمر ] وان قلت [ اقوى ] من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت للمقطعية والظنية [ فيكفر مستحلها ] لانه دخل في الايمان بتصديق مجموع ما انزل عليه الصلوة والسلام فاذا جحد واحد اكانه جحد الكل كما في الكرمانى فيفسق شاربها ويحد بشرب قطرة منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها قيمتها اذا كانت لمسلم [ فقط ] فلا يكفر مستحل هذه الاشربة ولا يفسق شاربها ولكن يضل ولا يحد الا اذا سكر ويجوز بيعها ويضمن متلفها قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا يضمن التلف وعن ابي يوسف روح يجوز بيعها اذا طبخ فذهب اكثر من النصف و اذل من الثلثين والفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد المتلف الحسية واما اذا قصدها وهو يعرف بالقرائن فالفتوى على قولهما الكل في المضمرات وفيه اشعار بحرمة الانتفاع بالخمر من كل وجه كافي المنية ولوحاف العطش المهلك حل شربها فان سكر بها لم يحد الا اذا شرب زائدا على قدر الحاجة كما في الزاهدي [ وحل ] العصير [ المثلث ] من النثليث ( س يكن كرون ) بان يطبخ بالنار او الشمس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر بما خرج من القدر من شدة الغليان من الزبد فلو طبخ عشرة اصوع من العصير فذهب صاع بالزبد طبخ الباقي حتى يذهب مئة اصوع ويبقى الثلث فيحل كما في الكافي وينبغي ان يطبخ موصولا فان انقطع الطبخ ثم اعيد فان كان قبل تغييره بحدوث المرارة وغيرها حل والا حرم وهو المختار للفتوى وان يكون سفلى قدره مستويا كاضلاعه وان ينقسم ارتفاع القدر ثلثة اقسام متساوية ويجعل على كل علامة فتملا ويطبخ الى ان يرجع الى العلامة السفلى كما في خزائن المفتبين [ العنسي ] احتراز عن العصير الزبيبي والتموي فانهما يحلان بادنى طبخة وفيه اشعار بان المثلث ماء عنب خالص وذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالطبخ ثم رق بالماء وترك حتى اشتد يسمى مثلثا الا انه مخالف لعامة الكتب فانه يسمى باسمي آخر كالجمهوري لاستعمال الجمهور والسميلي منسوب الى حميد فانه صنعه و ابو يوسف ويعقوبي لانه اتخذه لهارون الرشيد والبخنج معرب ( بخن ) وفي الروضة والطلبة انه مثلث صب عليه من الماء بقدر ما ذهب عنه من العصير ويشترط بعضهم ادنى طبخ بعد صب الماء واليه ذهب الفضلي وعليه الفتوى كما في اللهم [ مشندا ] وقاذفا بالزبد كما في الحقايق وغيره فمادام حل شبهه بلا خلاف و اذا قدف بالزبد حل عند الشيخين ما لم يسكر ويحرم عند محمد روح وان لم يكفر مستحله كما في النظم وعنه مثل قولهما وعنه انه مكروه وعنه انه موقوف كما في الهداية وبه اخذ الفقيه وهو الصحيح كما في شرح مجمع البحرين والاول اصح كما في النهاية والظهيرية وقاضيان والكبرى



وفتوي اهل عمرقند والحميدى كما في خزائن المفتيين وهو الصحيح لان الخمر موعودة في العقوب  
فينبغي ان يحل من جنسه في الدنيا انما ذجا ترغيبا كما في المصبرات وليلا يلزم تفسيق الصحابة  
رض وكان عمر رض استشار الناس فيما يستمرى الطعام ويقرب على الطاعة في ليالى رمضان ليعطى الفقراء  
بعد الطعام فقال رجل من النصارى انا نضع شرابا في صومنا وأتي بالمثلث فصب عمر رض ماء فشرب  
ثم ناول عبادة و امر العمار ان يتخذ للناس للاستمرآء كما في الكرمانى [ ر ] حل [ نبيذ النمر ] اسم  
جنس كما مر في تناول اليباس والرطب والبسر ويتخذ حكم الكل كما في الزاهدي والنبيذ شراب يتخذ من  
التمر او الزبيب او العسل او البدر او غيره بان يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشتق  
من النبيذ وهو اللقاه كما اشير اليه في الطلبة وغيره [ و ] نبيذ [ الزبيب ] حال كون نبيذهما  
[ مطبوخا ادنى طبخة ] فالفرق بينه وبين النقيع بالطبخ وعدمه كما في التتمة [ وان اشد ] ذلك  
النبيذ وقذف بالزبد وفيه خلاف المثلث كما في النظم وغيره ولا يخفى انه حال كسابقه فلم يتعلق  
بالمثلث فلم يغن عما سبق من قوله مشندا كما ظن وعن ابي حنيفة رح لا احرم ديانة ولا اشرب  
مرورة وعن وكيع انه كان يشرب في ليالى رمضان للتقوي على العبادة كما في الكرمانى وعن ابن  
مقائل لو اعطيت الدنيا بحذافيرها ما شربت مسكرا وما افتيت بحرمة النبيذين مطبوخا وقال  
ابو يوسف رح في نفسي من النبيذ ميل الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما في التجنيس  
وعن الشيخين ان نبيذهما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كما في الكشف [ اذا شرب ] ظرف حل  
[ مالم يسكر ] اى يغلب الهذيان به من المثلث والنبيذين ظنا منه فلا يشترط بالاجماع السكر  
الموجب للحل عنده وما اسكر من القدح الاخير هو المحرم مندهما لانه العلة معنى كما في الحفايق  
وغيره وذكر في التنف ان القدح المسكر حلال مكروه عند ابي يوسف رح فالحرام هو السكر  
فحسب شربا [ بلانية لهو وطرب ] اى خفة توجد لشدة السرور فان نوى بالشرب واحدا منهما  
قالجلوس والمشي حرام كشرب قطرة والنيه ويحد به وان لم يسكر كما في المصبرات وغيره وفيه اشعار  
بان عينه حلال كما في السراجية فان قصد به استمراء الطعام او التقوي في الليالى على القيام او في  
الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او التداوى لدفع الالام فهو المحل للخلاف بين  
علماء الانام وفي التنف قال محمد رح كل مسكر مكروه ولم ينلفظ بالحرام وينبغي ان يكون مثل  
الخمر مستثنى عن ذلك العام [ و ] حل بالاتفاق [ الخليطان ] اى ماء الزبيب والتمر والرطب او  
البهر المجتمعين المطبوخين ادنى طبخة فلو جمع بين ماء العنب والتمر او الزبيب لا يحل مالم يذهب  
منه بالطبخ ثلثاه كما في الكافي وانما ذكره مع اندراجيه فيما قبل ليكون ردا على اصحاب الظواهر فانه  
لا يحل عندهم [ و ] حل عندهما خلافا لمحمد رح [ نبيذ العسل ] يسمي بالبتع بكسر الباء بنقطة  
وفتح التاء [ و ] نبيذ [ التين ] نبيذ [ البر ] يسمي بالذرب بكسر الميم كما في المغرب [ و ] نبيذ

[الشعير] بالخمعة بالكسر [و] نبيل [الذرة] يسمى بالسكرة بضم السين والكاف و سكون  
 الراء كما في المغرب وغيره و من الظن انه تبيل الدر [وان لم يطبخ] اذا شرب الخليلطان و النبيل  
 و ان اشتد ذلك وقف بالزبد وسكر [بلا] لية [لهو وطرب] فالخيلطان مقيد به وفيه اشارة الى  
 انه لو شرب واحد منهما للهو حرم بلا خلاف و حاصله ان شرب نبيل الحبوب و الحلاوات  
 بشرطه حلال عند الشيخين فلا يحل السكران منه و لا يقع طلاقه و حرام عند محمد و رح فبحل  
 و يقع كما في الكافي و عليه الفتوى كما في الكفاية وغيره و في الاكتفاء رمز الى ان لبن الابل اذا  
 اشتد لم يحل وهذا عند الشيخين و محمد و رح و عنه انه مكروه و اما عندهما فحلال و السكر منه حرام  
 بلا خلاف و الحل و الطلاق على الخلاف و تمامه في التمرناشي و الى ان لمن الرماك اى الفرسة  
 اذا اشتد لم يحل و هذا عنده على ما قيل و الاصح انه يحل كما في الهداية و ذكر في الخزانة انه  
 يحل عند صاحبين و يكره كراهة تحريم عند عامة المشايخ على قوله و عنه كراهة تنزيه  
 و تمامه في التمرناشي و الى ان البنج اى احد نوعي شجر القنب حرام لانه يزيل العقل و عليه  
 الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه و ان اختل العقل لكنه لا يزول و عليه يحل ما  
 في الهداية و غيره من اباحة البنج كما في شرح الباب و تمامه في شفاء الجيران للعلامة القائي  
 [و حل خل الخمر و لو] كان [بعلاج] اى عمل كالقاء الملح و الماء و السمك و ايفاد النار عندها  
 و نقلها الى الشمس عند بعضهم و الصحيح انه لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها بلا  
 نقل كرفع سقف لا يحل نقلها فلو صب خمرا في خله اساء و لم يفسد كما في اللم و لو خلط الخمر بالخل  
 و صار حامضا يحل و ان غلب الخمر و اذا دخل فيه بعض الحموضة لا يصير خلا عنده حتى يذهب  
 تمام المرارة و عندهما يصير خلا كما في المضمرات و لو وقعت في العصير فارة فأخرجت قبل التفسخ  
 وترك حتى صار خمرا ثم تخللت او خللها يحل و به اثنى بعضهم كما في السراجيه و لو وقعت قطرة  
 خمري في جرة ماء ثم صب في جب خل لم يفسد و عليه الفتوى و لا ينبغي ان يعتمد ترك العصير  
 خمرا ثم صيرورته خلا و الصحيح انه لا باس به لان وجود الخمر ليس بقبيح و انما القبيح الانتباز  
 فلا يكون بانتبازه الخمر فاصل القبيح و كان بعض السلف اذا ارادوا اتخاذ الخل صب في اسفل الخابية  
 خلا لكي يحمض ما يخرج منه و هذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كما التتمة و لما ذكر ان  
 النبيل المشتد حلال و يوهم ان زيادة الاشتداد الحاصلة بسبب الادوية الثلاثة يوجب حرمة ازال ذلك  
 التوهم فقال [و] حل [الانتباز] اى اتخاذ نبيل التمر و الذرة و نحوه بان يلقي [في الدباء] بالضم  
 و المد القروعة [و الحنتم] بفتح الحاء و التاء و سكون نون قبلها جرة خضراء [و المزفت] بالضم و  
 النشد يد حرة ازخابية طليت و لطخت بالزفت بالكسراي القار [و حرم] كما في الزاهدي وغيره  
 [شرب دردي الخمر] لنحقق اجزائها فيه و دردي الشيع ما يبقى اسفله [و الامتشاط] اى



الانتفاع وان كان في الاصل (موشانه كرون) [ به ] اي بدرديها كالاقتان به والامتناع لتحمين  
الشعر وانما آثار الحرمة على الكراهة الواقعة في عبارة كثير من المتون لانه اراد التنبيه على المراد  
الدال عليه كلام الهداية [ ولا يحل شربه ] اي الدردي [ بلاسكر ] لغلبة الثقل وفي الزاهدي  
لو شرب ما فيه خمرة عند الدواق والعبرة للطعم عند الكرخي وانما ختم على حكم الدردي  
لانه مناسب لاتمام الكلام كما لا يخفى على الناظر في المرام والله اعلم \*

## \* [ كتاب الذبايح ] \*

اورد بعد الاشربة لان حرمة ما فيه اعلا والذبيحة ما سيلب من النعم فانه منتقل الى الاسمى  
من الوصفية اذا الذبيح ما ذبح كما في الرضى وغيره فلبس الذبيحة المذكات كما ظن والمراد ذبح الذبايح  
بالفتح فانه لغة الشفاء كما في المفردات وغيره و شريعة قطع الحلقوم من باطن عند الفصيل وهو  
مفصل ما بين العنق والرأس وهو مختار المطرزي لكنه مخالف لما ياتي وقد اشكل بالقفينة التي  
ذبحت من القفاء والمشهور انه قطع الوداج الشامل للنحر فلا حاجة الى الجواب عما في العنوان من  
التخصيص [ حرم ذبيحة ] يوكل بقربنة المقام فخرج به بلع البهايم والطيور وغيرهما وكذا انواع  
السمك والحراد لكنه لم يتناول ما بان من الحيوان فان ظنه المصنف [ لم نرك ] من التزكية  
وهي في اللغة الذبح والاسم الزكوة وفي الشريعة تسميل الدم النجس كما في صيد المبسوط فيخرج  
المتروية والنطيحة ومن الظن انه اريد بالذبيحة مقطوع رأسه وبالتزكية قطع الوداج فانه  
لا معنى له ولا قربنة عليه ومخرج الزكوة الضروري وهي قسم من التزكية و لفلة مباحنه قدمه  
فقال [ وزكوة الضرورة ] اي الاضطرار وهو احسن ولذا اختاره الطحاوي [ جرح ] بالفتح اي  
شق جلده بشرطه [ اين كان ] اي في اي موضع [ من البدن ] اي بدن الذبيحة [ و ] زكوة  
[ الاختيار ذبح ] اي قطع الوداج [ بين السلق واللبة ] اي مبداء من العقدة الى مبداء الصدر  
بقربنة ما ياتي وعليه يدل كلام النهاية والكفاية والكرمانى فاللبة بالفتح النحر والخلق في الاصل  
الحلقوم كما في القاموس والكرمانى وغيره اسعمل في بعض العنق بعلاقة الجزية بقربنة رواية  
المبسوط والذخيرة وكلام التحفة والعتابي والكافي والمصنوعات يدل على ان الحلق يستعمل في  
العنق بعلاقة الجزية بقربنة رواية الجامع والمعنى من مبداء الحلق واللبة بالمذبح عند الاولين من  
العقدة وعند الآخرين من اصل العنق فمن الظن الفاسد انفساد كلام الكفاية بناء على كلام  
الآخرين مع انه حملة على خلاف مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية الجامع ان الذبح لو وقع  
في المني من الحلقوم كان المذبح حلالا وكلامه هكذا هذه الرواية تقتضي ان يحل وان وقع الذبح  
فوق الحلق قبل العقدة ولو جعل بين معني في كما في الكرمانى لم يستقم كما لا يخفى [ وعروقه ]

اى الحلق بالمعنى المذكور فى المغرب الادراج عروق الحلق فى المذبح وكون الضمير للمذبح  
 الاختياري على ما ظن بعيد من وجهين و فيه تغليب فان الاولين ليسا بعروق [ الحلقوم ] اصله  
 الحلق زيد الواو والميم كما فى المقائس مجرى النفس لا غير [ والمرى ] على فعيل مهموز اللام مجرى  
 الطعام و الشراب اصله رأس المعدة المتصل بالحلقوم كما فى التهذيب و الدبران و غيرهما لكن فى  
 الطلبة ان الحلقوم مجرى الطعام و المرئى مجرى الشراب و فى العين ان الحلقوم مجرىهما و فى  
 المبسوطين انهما عكس ما ذكرنا موافق لما فى الهداية فمن الظن انه سهو الكاتب [ والودجان ]  
 نتنية لودج بفتح نين عرقان عظيمان فى جانبي فدام العنق بينهما الحلقوم و المرئى و عن  
 الشيخين عروقه الحلقوم و الودجان كما فى الزاهدي [ وحل ] الذبح [ بقطع اى ثلث منها ] اى  
 الاربعة عنده و بقطع الاولين و احد الاخرين عند ابي يوسف رح و بقطع اكثر كل واحد منها  
 عند محمد رح فلو قطع النصف كره تحريما كما فى الخاية و غيره و الاول اصح كما فى المضمرات و عند  
 محمد رح بقطع الاولين و اكثر الاخرين و هو الاصح على ما قال مشايخنا كما فى المحيط و فى الاكتفاء  
 اشعار بانه لا يشترط خروج الدم و لا الحركة لكن ان لم يعلم حيوته يشترط احدهما كما فى الظهيرية  
 و قال بعضهم العبرة للدم على كل حال و قال بعضهم للجراحة كما فى المظم [ فلم يجز ] و حرم  
 الذبح [ فوق العقدة ] الرافعة بين العنق و هذا تفريع ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر بان يفرع  
 على زكوة الاختيار على مذهب الاولين و تفريع غير ظاهر لو حمل على الظاهر بان يفرع على  
 الحل لان الادراج مبتدأة من الغلب الى الدماغ [ وقيل ] اى قال الامام الرستغنى [ يجوز ]  
 فوق العقدة لقطع اكثر الادراج و به اخذ الاستاد السغياقي و قال ان الرستغنى امام معتمد فى القول  
 والعمل فلو اخذنا به يوم القيمة اخذناه كما فى النهاية و فيه اشعار بانه اذا كان الرستغنى مجتهدا يتاب  
 على ذلك مخطيا و كذا التابع له و ان لم يكن مجتهدا لم يجز ان يوخل به كما تقرر [ و ] حل الذبح  
 [ بكل ما فيه حدة ] كقصب و ذهب و صفر و حجر و خذف و رقيق و خشب محدد [ الا ما و ظفرا  
 فایمین ] غير منزوعين فانه و ان قطع لم يحل به اذ الذبح به ميتة بالنص فلو كانا منزوعين  
 عاملين عمل السكين حل عندنا و ان كره و تذكر الصفة على التغليب فان السن موند و فيه  
 اشارة الى انه لا يجوز بنحو القرن القائم كما فى المبسوط و الى انه لو توقدت النار على المذبح و انقطع  
 العروق لم يحل على ما قال بعضهم و حل عند بعضهم كما فى بيان الاحكام و الاول اشبه بالصواب  
 كما فى الزاهدي [ و كره ] و لم يحرم [ النخع ] بفتح النون اى ابلاغ الذبح النخاع مثلثة و هو  
 خيط ابيض فى جوف القمار ينحدر من الدماغ يقال بالعربية خيط الرقبة و بالفارسية ( حرام منز )  
 و ان كره كراهة تنزية و لذا قيل انه مصحف فان اصله حرام المغز من العظم و قيل النخع ان  
 يمد راحه حتى يظهر مذبحه و قيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن عن الاضطراب فان الكل



مكرره لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كما في الهداية فما بعده مغنى عنه وأعلم ان  
الزمخشري قال في الكشاف والفائق والاساس وغيرها ان المعنى الاخير انما هو للبخع بالباء دون  
النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان الكواشي رده عليه بان البخاع بالباء لم يوجد في اللغة وقال  
ابن الاثيراني طالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والشريح فلم اجده فمجرد منع الفاضل  
النفطازاني لذلك ليس بشيء [و] كره [السلخ] اي نزع الجلد بالفتح دون الكسر فانه الجلد  
[قبل ان يبرد] اي يسكن عن الاضطراب فان بعده لا يكره النخج والسلخ كما في الهداية فالطرف  
متعلق بالمصدرين وقال بعضهم ان السلخ قبله لم يكره كما في التحفة وفيه اشعار بانه لو ابا  
عضوا قبله كره كما في بيان الاحكام [و] كره [كل تعذيب] للذبيحة [بلا فائدة] تعميم بعد  
تخصيص كالجر الى المذبح و الذبح من العفاء وقطع الرأس مرة واحدا الشفرة بين يديه بعد  
الاضطجاع فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم ابهمت البهائم الا عن اربعة خالقها ورازقها وسفادها  
وحففها ولان عمرو بن علاه بالدرة حتى هرب كما في صيد المبسوط وهذا لا يخلو عن اشعار بان ضرب  
الدرة جايز فيما يكره كراهة تنزيه [وشرط] لحل الذبيح كون [الذابح مسلما او كتابيا] حربيا او  
تغلبيا اذميا [ولو] كان الكتابي [حربيا] فحل ذبيح الذمي كذبيح الابوص بلا كراهة كخبرة  
وطبخه وان كان غيره اولى كما في المنية [او] كان الشخص الكسابي [امراة] حائضة او نفساء او  
جنبا كما في النتف [او مجنونا] او معتوها [او صبيا] ولو احد ابوه مجوسيا [يعقل] اي يعلم  
التسمية او كون الحل بها كما في الكرمانى او كون الحل بقطع الادرع كما في المحيط [ويضبط] اي  
يقدر على قطع الادرع من ضبطه اي حفظه بالحزم كما في الكرمانى وأعلم ان كلاما من المعطوفات السابقة  
واللاحقة مقيد بقيد الفعلين اذا الاشتراك اصل في القيود كما تقرر فمن الظن انهما قيدان  
للصبي ويعلم حكم الباقي بالمقائسة [او] كان الذابح [افلف] اي صاحب قلعة وجليدة قطعها الخائن  
واحتزبه عما نقل عن ابن عباس انه لم يجز ذبحه [او اخرس] اي ابكم فانه معذور في ترك  
التسمية [لا من] حال من مسلما فانه اسم غير محصل بجعل لا كجزئه فان لا مخصوصة به كما ذكره  
الرضي فليس من التسامح في شيء كما ظن [لا كتاب له] كالشوي والحربي والمجوسي واما ذبيح الصابي  
فغير مكرره عنه لانه ممن بقرعيسي ومكرره عندهما لان منهم من لم يقر بنبي وعبد الشمس  
على ما ذكره الكرخي وفيه انهم لم بقرون الا بالادريس لكن عظموا الملائكة كاتمين اعتقادهم فوقع عنده  
ان تعظيمهم تعظيم استقبال وعندهما تعظيم عبادة واعتباره اولى لان الحرمة تغلب عند الاشتباه  
كما في المبسوط [او مرتدا] بان صار حربيا او كتابيا فانه لا يقر على ملة [و] لا [نارك التسمية] اي  
ذكر الذابح اسمه تعالى الجود على الذبيحة عند ذبح الله تعالى [عمدا] لا نسيانا وفيه اشعار بان  
التسمية شرط للحل ويدخل فيه كل اسم من اسمائه فلو قال الله ازغيره مربدا له جاز كما في المنية

فلو سمي ولم ينو الذبح لم يحل كما في الكبرى والاحسن بسم الله كما في النتنف والمستحب عند البقالي بسم الله والله اكبر وكذا عند الحلواني الا انه كرهه مع الواو كما في المحيط وما قال البقالي هو المتداول منقول عن ابن عباس كما في الهداية وانما قلنا ذكر الذابح لانه لو سمي غيره لم يحل كما في المحيط وانما قلنا المجرد لانه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لانه دعاء كما في الهداية وانما قلنا على الذبيحة لانه لو سمي عند الذبح لافتتاح عمل لم يحل وانما قلنا عند الذبح لانه اذا فصل بينه وبين التسميه بعمل كثير لم يحل وقال الزعفراني لو حدد الشفرة لم يحل فلو سمي على ذبيحة وذبح غيرها لم يحل وانما قلنا الله تعالى لانه لو سمي وذبح لقدم الامير او غيره من العظماء لا يحل لانه ذبح تعظيما له لا لله تعالى ولهذا لا يضعه بين يديه لياكل بل يدفعه الى غيره بخلاف ما اذا ذبح للضيف فانه لله تعالى ولهذا يضعه بين يديه لياكل الكل في الزاهدي [ وان نسي ] التسمية عند الذبح [ صح ] اكله لانه معذور [ وحرم ] الذبيح [ ان عطف على اسم الله تعالى غيره نحو بسم الله واسم فلان ] لان تجريد التسمية فريضة كما في المنية وفيه اشارة الى انه لو رفع الغير لم يحرم وكذا لو نصب وفيه اختلاف المشايخ كما في النمرتاشي والى انه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالجرح يحرم كما في الهداية لكن في التمرتاشي انه مكروه والى انه لو اعاد الجار وقال ( بسم الله وبنام فان ) لم يحرم كما في المحيط [ وكرة ] الذبح كما في النهاية او الدعاء كما في المحيط [ ان وصل ] الذابح بالتسمية الدعاء او غيره [ و ] الحال انه [ لم يعطف ] ذلك الغير [ نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان ] او اللهم اغفر لي او باسم الله صلى الله تعالى عليه وسلم [ وحل ] الذبح [ ان فصل ] غير التسمية عنها [ صورة ومعني كاللحاء قبل الاضجاع و ] قبل [ التسمية ] بنحو اللهم تقبل مني ثم اضجع وسمي وفيه رمز الى انه لو دعا بين الاضجاع والتسمية او بعد التسمية كره وفي التحفة ينبغي ان يدعوا قبل التسمية او بعد الفراغ عنها منفصلا عنها او بعد الذبح لو ورد الاثر [ وندب ] اي من [ نحر الابل ] اي قطع عروقها الكائنة في اسفل عنقها عند صدورها لان موضع النحر عنها لا لحم عليه وما سوى ذلك من الحلق عليه لحم غليظ فالنحر اسهل من الذبح كما في المبسوط [ وكرة ذبحها ] لمخالفة الهنه كما في الهداية وغيرها وهذا ضابط ضروري لمعرفة الكراهة فادغظه [ وفي البقر والغنم عكسه ] اي ندب ومن ذبحهما وكرة نحرهما فان اسفل الحلق واعلاه هواء في اللحم منهما والذبح ايسر وفي المضمرة السنة ان ينحر البعير قائما وبذبح الشاة مضطجعة وكذا البقر كما في الخلاصة وذكر في النتنف ان ادب الذبح ان يضجع بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة وبشد ثلث قوائم فقط وينبذ باليمين ويحدد الشفرة ويسرع في الذبح واجراء الشفرة على الحلق [ وكفى ] في الحلية [ الجرح ] والرمي ولو يوما في العمران [ في نعم ] اي كل حيوان انسي وان لم يكن له يدان ورجلان كاللجاجة والحمامة والابل والبقر والغنم والحمار الوحشي والظبي والنعم بفتحنيين وقد يسكن في الاصل الابل والشاة او الابل لا غير كما في



القاموس [ قوحش ] اي صار وحشيا ومنتفرا ولم يمكن ذبحه لمكان الضرورة فلو علق دجاجة بشجر لا يورث فرماها حل وفيه اشعار بانها لو قتل بنية الزكوة بغير حمل عليه ولم يمكن اخذه حل كما لو تعسر الولادة على بقرة فادخل يده في فرجها جارحا الولد بلا قدرة على ذبحه كما في المحيط وغيره [ او سقط ] النعم [ في بئر ] وكل هوة [ ولم يمكن ذبحه ] شامل للشجر اي قطع اورداجه ولم يقدّر على اخراجه فان وجاءه وقد اشكل عنده انه مات منه اكل فان علم انه لا يموت منه فمات لم يورث كما في الذخيرة فلو سقط شاة في بئر فطعن حل خلافا للحسن كما في الخزائن [ لا ] يكفي الجرح بل يذبح ليحل [ في صيد استانس ] لانه لا حاجة اليه الا اذا توحش [ ولا يحل ] عنده [ جنين ميت ] وان نبت شعرة [ وجد في بطن امه ] من شاة او بقرة او ناقة او غيرها وفالا اذا تم خلقه يحل لانه يتصل به حتى يفصل بالمقراض و يتغذي بغذائها و يتنفس بنفسها قلنا لا نسلم بل يبقيه الله تعالى بلا غذاء او الغذاء يوصل اليه كيف شاء كما في الكرمانى و الاول هو الصحيح كما في المصبرات [ ولا ] يحل [ ذناب او مخلب ] اي كل حيوان يصيد بالسن التي خلف الرباعية وبالمخلب الذي و ظفر كل سبع من الماشي والطائر كما في القاموس وانما قلنا يصيد احترازا عن البعير والنعامة فان لهما نابا ومخلبا [ من سبع ] بعثتين وسكون الباء وضمها وهو حيوان منتهب من الارض مختطف من الهواء جارح قابل عاد عادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطيور فلا حاجة الى قوله [ او طير ] جمع طائر وقد يطلق على الواحد المراد ههنا ولعل ذكره لموافقة الحديث فسميع ذناب كالاسد والثئب والنمر والفهد والكلب والضبع والفيل والسنور الاهلي والوحشي والضب والخنزير والسنجاب والسمور والفنك والدلق والقرد واليربوع وابن عرس وابن آوى وطير ذو مخلب كالعقاب والنسر والصقر والبازي والباشق والشاهين والحداة والبغاث ولا باس بما ليس بذى مخلب كالخطاف والقمرى والسوداني والزرزور والعصافير والفاخته كما في قاضيخان وكالد بسمي موسيخة والخفاش في راي كما في المحيط والعقعق كما في الهداية واليوم في رواية عن ابي يوسف رح كما في العتابي والهدهد واللقلق والطارس كما في المصبرات والنعامة كما في المغنى وذكر في النظم انه يكره العقاب واللقلق والفاخته [ و ] لا [ الحشرات ] الصغار من الدواب جمع الحشرة محركة فبهما كالغارة والوزغة وسام ابرص والقنفذ والحية والضفدع والزنبور والبرغوث والقمل والذباب والبعوض والقراد ولا باس بدود الزنبور قبل نفخ الروح لان ما لا روح له لا يسمى مينة كما في قاضيخان وما قيل ان الحشرات هوام الارض كاليربوع وغيره ففيه ان الهامة ما يقتل من ذوات السم كالعقارب واعلم ان الحشرات محرمة عندنا حلال مكروه عند غيرنا كما في المنتف وان الشاة لو حملت من كلب ورأس ولدها رأس الكلب اكل الا رأسه ان اكل العلف دون اللحم او صاح صياح الغنم لا الكلب او اتى بالصوتين وكان له الكرش لا الامعاء كما في النظم [ و ] لا [ الحمر

الاهلية [ دون الوحشية وان صارت اهلية و وضع عليها الاكاف فلو نزا احد هما على الاخرى فالحكم للام كافي النظم ويدخل فيه لحمه و لبنه وشحمه الا انه منتفع به على الصحيح كافي المغني [ و ] لا [ البغل ] عنده و كذا عندهما ان كان النازي فرسا و اما ان كان حمارا فالاصح انه لم يوكل كافي المضمرات [ و ] لا [ الخيل عند ابي حنيفة رح ] وفيه اشارة الى انه لحمه حرام عنده و قيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة لحمه و عليه الفتوى كافي كفاية البهيجي ثم انه مكروه كراهة تنزيه في ظاهر الرواية و هو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره او كراهة تحریم هو الاصح كافي الخلاصة والهداية وهو الصحيح كافي المحيط والمغني وقاضيهان والعمادي وغيرها لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن لحم الخيل والبغال والحمير كافي الكرمانى وغيره والى انه حل عند غيره كالصاحبين و فى المضمرات انه لم يكره عندهما و كره عنده و هو الصحيح وما فى النحاس الكافي انه ما كول بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضي الامامى على انه لا ينافى كراهة لحمه عنده والى ان لبنه لا يحل لانه متولد من اللحم والاصح انه يحل كافي قاضيهان وغيره والى ان شحمه لا يحل خلافا لهما [ والضبع ] بضم الباء و مكوونها [ واليربوع ] الذي بالفارسية ( موسى وشى ) وهذا تخصيص بعد التعميم رد على الشافعي فانهما يحلان عنده [ والابقع ] مجاز مرمل عن الغراب فانه ثلثة انواع الاابقع ما فيه مواد وبياض والاهود والزراغ [ الذي ياكل الجيف ] اى لا ياكل الا الجيفة وجثة الميت وفيه اشعار بانه لو اكل كل من الثلثة الجيفة والحب جميعا حل ولم يكره وقال لا يكره والاول اصح كافي الخزانة وغيره وفي الاكتفاء رمز الى انه حل اكل الابل والبقر والغنم الجلالة والدجاجة المخلاة الا انه مكروه كراهة التنزيه كما اشبر اليه فى التنف فيحبس الابل اربعين يوما والبقر ثلثين والغنم مبعة والدجاجة ثلثة وفيل الغنم ثلثة والدجاجة يوما كافي النظم والمختار فى الاولين عذرة والغنم اربعة والدجاجة ثلثة كافي الكبرى والاصح ان يحبس الى ان يزول الرايحة الممتنة من العذرة كافي المحيط وغيره والى انه حل العذرة والذكر والانثيان والمائة والعصبان اللذان فى العنق والمرارة والغصبل الا انه مكروه كراهة تنزيه كافي بحر المحيط وكذا الدم الذي يخرج من اللحم والكبد والطحال دون الدم المسفوح فانه حرام قطعي بالنص [ ولا حيوان مائي ] اى ما يكون توالده ومعاشه فى الماء [ سوى سمك لم يطف ] بضم الطاء اى لم يعمل الماء و مات فيه بلا آفة من الطفو وهو العلو واما ما مات بافة وهو الطائي فيوكل كما اذا ملك لصيق المكان والتواكم او لدغ حية او اصابه حديدة او اكل دواء ملقي فى الماء او وجد في بطن كلب وهو صحيح او وجد على وجه الماء وظهره من فوق او انحسر الماء عنه فلو قتله حر الماء او برده لم يوكل عنده خلافا لمحمد رح وهذا ارفق كافي الخزانة [ وحل الجراد ] بانواعه وان مات حتف انفه وكان بحري الاصل برى المعاش كاقيل ان بعض السمك اذا انحسر عنه الماء يصير جرادا كافي المسوط [ وانواع السمك ] كالمازماهي والجريث



وغيره ولعل الاطلاق قول الشيخين فان انواعه خلال سواهما عند محمد رح كما في المضمومات وما قيل ان الجريث من الممهورات باطل لانه لا نمل لما مسح اذلا يبقى بعد ثلثة ايام [ بلا زكوة ] فانه لو صاد مجوسي جرادا او سمكا او ترك معلم التسمية عمدا يحل كما في المحيط وغيره [ وغراب الزرع ] ويقال له غراب الزيتون ايضا وهو طائر صغير الجثة احمر الرجل اسود البدن واريد به غراب لم ياكل الا الحب سواء كان ابقع او اسود او زاغا وتماه في الذخيرة [ والعقق ] هو طائر طويل الذنب فيه سواد وبياض يقال له بالفارسية ( عكه ) وعن ابي يوسف رح انه يكره لان غالب اكله الجيف كما في الزاهدي وعن محمد رح اذا اكل الجيف يكره واذا النقط الحب لا يكره كما في المحيط [ والارنب ] للذكر والانثى المذكور في جميع النسخ ومن تركه فقد سهى وانما خص بالذكر لانه روى انها كانت امرأة لا تغتسل من الحيض فمسخت كما في الكرمانى [ معها ] اى الزكوة وانما ذكر هذه الحال ليدفع التوهم الناشئ من اشتراك المعطوفين في القيد وهو ان هذه الثلثة تحل بلا زكوة وانما ذكر الزكوة ليكون دالا على الانتهاء المستفاد من القطع مع الدال على المصاحبة اشارة الى ختم الكتاب وانضمام كتاب آخر اليه \*

## \* [ كتاب الاضحية ] \*

عقب به الذبايح لانها كالمقدمة له اذ بها يعرف التضحية اى الذبح من ايام الاضحية [ هي ] بضم الهمزة وكسرها على افعولة فاعل كمومي وقيل انها منسوبة الى الاضحي وفيه ان الواجب على هذا ان يقال اضحية لان الالف الثالثة او الرابعة اذا كانت مقلوبة تقلب واوا في النسبة كما تقرر ولا يبعد ان يقال انها منسوبة الى اضحي ارضحي فحذف الواو وزيد الالف على خلاف القياس ويؤيد الاخير ما في الاختيار انها من اضحي يضحي اذا دخل في الضحي لانها تذبح وقت الضحي فممي الواجب باسم وقته فهي ما يذبح يوم الاضحي من الحيوان المخصوص والتضحية محذوفة في العنوان كما مر في الذبايح او الاضحية بمعنى التضحية كما في الكرمانى والمضمومات ويؤيده وصفهم بالوجوب في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انها سنة وعن الطرفين فريضة كما في قاضيخان وذكر الطحاوي انها واجبة عنده هنة عندهما وهو اختيار الامام رضى الدين النيشابوري كما في الاختيار والصحيح انها واجبة كما في المضمومات الا ان وجوبها دون كفارة اليمين وقد سبق ان وجوبها دون وجوب صدقة الفطر كما في الذخيرة ويشترط له يمار الفطرة وربما يؤهم ترك المختوم عليه بالوجوب انها واجبة على من وجب عليه الفطرة لا غير وليس كذلك فانه مسلم حر غني مقيم فلا يجب على المسافر الحاج اذا كان محرما ولو من اهل مكة كما في شرح الطحاوي لكن في المبسوط ان على اهل مكة التضحية وان حجوا وينبغي ان يعلم ان مجرد خروج المسافر عن الوطن مسقط

للاضحية كما في صلوة المسافر من الزاهدي والمقيم متناول لمن اقام في الامصار والسواد والقرى و البوادي من اهل الكلاء وغيرهم كما في المضمورات وهي مباداة شريفة في الخلاصة لو ضحى باضحية مشرية بعشرة دراهم فهو اولى من التصديق بالف درهم [ شاة ] اسم جنس شامل للضان الذكر الكبش و الانثى النعجة والمعز والتيس والذكر منهما افضل اذا كان خصيا لان لحمه اطيب وانفع و المتبادر ان يكون اهلية وتوحشها غير مانع فلو كانت وحشية لا يجوز و اذا كانت بينهما فالعبرة للام كما في المحيط لكن في النظم لو ولدت من الطبي فلا رواية في الاصول وقال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان شابه الشاة وفي الخزانة لو ولدت من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان شابه الشاة و كره ذبح المعسر للديك والدجاجة تشبيها بالمضحيين وفي التنكير اشعار بانه لو ضحى باكثر من واحدة فالواجب واحدة الا ان المختار وجوب الكل كما في الخزانة وذكر في النظم ان الزائد على الواحدة تطوع عند العامة وقيل انه لحم لا يصير المطوع اضحية وبانه لو اشترى سبعة سباع شياه على ان يكون لكل واحدة لا بعينها فضحوا بها جاز وذا بلا خلاف كما في المحيط [ من فرد ] لا غير ولو عظيمة وفي النظم قال بعضهم يجزى الشاة عن سبعة ولا ناخذ به [ وبقرة ] نوع منها الجاموش فيجوز عن سبعة على المختار كما في المضمورات والتاء للوحدة فجاز الذكر والانثى وهي افضل كما في الخزانة [ او بعير ] اسم جنس و الانثى افضل و فيما ذكر ترقى من الادنى الى الاملى فان الافضل البعير ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم اكبر بدنا واهم من و اكبر سنا وكل ما كان اكبر ثمنا فافضل وقال الخبير اخرى الافضل لاهل البادية الابل و لاهل القرى البعيدة البقرة و لاهل الامصار الكبش كما في النظم وقيل شاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة وسبع شياه افضل من بقرة كما في المحيط وقيل البقرة افضل تعظيما للشعائر وقيل يعتبر بالاحب عندهم [ منه ] اي كل منهما مجزي من فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل سبعة اضحية منه والباقي تطوع كما في النظم والفتوى على الاول كما في فاضل خان وفي التنكير اشعار بانه لو ضحى اربعة عشر ببقرتين مشتركين بينهما جاز كما في المنية [ الى سبعة ] هذا عند عامة العلماء وقيل يجوز البعير عن عشرة كما في النظم [ ان لم يكن لفرد ] منهم [ اقل من سبع ] حتى لو كان له اقل منه لم يجز و صار لحما فلو كان نصيب الكل او البعض سبعة او اكثر جاز عنهم جميعا وان كان بين اثنين نصفين جاز على الاصح لان نصف السبع تابع لثلثة الاسباع كما في الهداية و كذا جاز على الاصح لو كان بين ثلثة او خمسة او ستة كما في الزاهدي وفي الكلام اشعار بانه لو ضحى عنه وعن ستة من اولاده وجعل الكل سبعة جاز الا انه غير ظاهر الرواية وعن الشيخين ان كان الكل صغارا او كبارا او فعل بامرهم يجوز وان فعل بغير امر الكل او البعض لا يجوز على احد اتفاقا وعند الحسن لو ضحى عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وام ولده ولو بامرهم لم يجز عن احد



و قال ابو القاسم يجوز هن نفسه فقط وأعلم انه اذا لم يجد الاضحية الا بغبن فاحش قال نسيم الائمة  
لا يلزمه شراها ولولم يجد في وطنه ايضا قال يلزمه المشي لطلبها الى موضع يمشون اليه لشرى  
الشاة عادة و قال غيره يلزمه المشي الى موضع يجد فيه الشاة وان كان بعيدا ما لم يزد على مدة  
السفر والاول اشبه بالصواب كما في المنية [ويقسم اللحم] اي يصح قسمته بين الشركاء [وزنا] لانها  
بيع [لا] بقسم [جزافا] لاحتمال الرما وتحليل بعضهم بعضها هنا لم يحز لانه هبة مشاع يقسم  
[الا اذا ضم معه] اي اللحم شيى [من] نحو [اكارعه] جمع كراع هو ما دون الكعب من الدواب  
[او جلده] او رأسه او شحمه فيقسم جزافا لانه صرف الجنس الى خلافه فلو كانوا سبعة وجعلوا اللحم  
سبعة و الراس مع قسم واحد و الاكارع مع اربعة و الجلد مع اثنين جاز كما في الظهيرية و يشترط  
التحليل كما في قاضيخان وفيه اشعار بانه لو اخذ بعضهم اللحم والسقط و بعض اللحم اكثر من  
السبع جاز لان الزيادة بازاء السقط كما في الغني [وصح] في ظاهر الرواية للحاجة اليه وعن ابي يوسف  
رح لا يصح [اشتراك ستة] غنية او فقيرة جملة او متفرقة [في بقرة] او سبع شياه [مشرية] موجبة  
باللسان او لا [لاضحية] اي تضحية المسترأة كما في قاضيخان [وذا] الاشتراك [قبل الشراء] اي شراء  
الغنى از الفقير [احب] احتراز عن الخلاف فان الاشتراك بعده قيل لم يحز من الفقير لانه اوجبها  
بالشراء فضمن حصة الشراء وقيل الغني اذا شارك تصدق باليمن لان ما زاد على السبع غير واجب  
عليه و بالشراء قد اوجبته على نفسه و عن ابي حنيفة رح ان الاشتراك بعده مكروه كما في الاختيار  
[وبضحي الاب او الوصي] على الاصح [من مال طفل غني] و قال محمد وزفر رح ان الاب يضحي  
من مال نفسه كما في الهداية وقيل لا يضحي على الاصح من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب  
والمصحيح انه بضحي على ما قال القدوري والجد كلاب عند عدمه كما في الاختيار والكلام مشعر بانه  
لا يجب عليه ان يضحي عن طفل فقير في ظاهر الرواية وعنه انه يضحي عنه قيل يضحي عند الشيخين  
لا عند محمد وزفر رح كما في المحيط والغنى على الاول كما في الكفاية وعنه ينبغي ان يضحي عن ولده  
وولد ولده ذكورا انثى ولا يضحي عن رقيقه وام ولده بالاتفاق كما في النظم [فيا كل الطفل] ما امكن  
من اضحيه [وما بقى] من اكله من اللحم وعيره [يبدل بما ينفتح بعينه] كالنوب لا بالاستهلاك  
كالابازبر ومباني وفيه رمز الى انه لا يتصدق الوصي من اضحية والا ضمن كما في الخلاصة والى انه لا ياكل  
غيره ولا يبدل بالمطعوم لكن في جامع الصغار ان الاب او الوصي او الجد يطعم الصبي وعياله وخادمه  
وياكل الابوان منه ويجوز ان يشتري بذلك اللحم مطعوما للصبي كالخبز وان ضحي من مال نفسه  
فهو كما ضحية [واول وقتها] اي التضحية [بعد صلوة العيد] للحديث وفيه اشارة الى انه لا يضحي  
قبل ما قعد الامام وكذا بعده قبل السلام في ظاهر الاصول والى انه يضحي بعد سلام واحد وعن  
الحسن ينبغي ان لا يضحي قبل الخطبة والى انه لو كان الامام محدثا ارجنبا جاز الاضحية و ان

اعيد الصلوة لانها معتبرة عند الشافعي كما في النظم والى انه لو فاتت الصلوة لفتنة او عمد جازت بعد الطلوع وهو المختار لانه صار حينئذ كالسواد كما في الواقعات وذكر في المحيط انها لم يجز في اليوم الاول الا بعد الزوال واما في اليوم الثاني والثالث جازت قبله لانه يصلي فيهما على وجه القضاء ولو شك في اليوم الاصحى فاحب ان لا يؤخر الى اليوم الثالث والا فاحب ان يتصدق كله [ ان ذبح في مصر ] لان الصلوة على اهله ولو قدمت احتمل التشاغل عن الصلوة ثم العبرة لمكان الاضحية فلو كانت في السواد والمضحي في مصر جازت قبل الصلوة وبالعكس لم يجز الا اذ بعثت الى ما يباح القصر فيه من خارج مصر فيضحي بها بعد الطلوع لما مر ان العبرة لمكانها وهذه حيلة للتضيعة قبل الصلوة كما في الهداية وغيره [ و ] اول رقتها [ بعد طلوع فجر يوم النحر ] العاشر من ذي الحجة [ ان ذبح في غيره ] اي غير مصر من القرى والرباطات والبرادي لكن في النظم وغيره ان اهل البرادي لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الائمة بهم وفي المحيط ان الوقت المستحب لاهل مصر بعد الخطبة وغيره بعد طلوع الشمس واعلم ان في المتن تسامحا اذا التضيعة عبادة لا يختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها فارل وقتها في حق المصري والقروي طالع الفجر الا انه يشترط لاهل مصر تقديم الصلوة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط لا لعدم الوقت كما في المبسوط واليه اشير في الهداية وغيره ولعله اشارة الى ما اختار بعضهم ان وقت الوضوء في حق المصري بعد الصلوة او بعد مضي وقتها اذا لم يصلوا بعذر لا ما ذكرنا كما في الزاهدي [ وآخرة ] اي وقت التضيعة ان ذبح في مصر او غيره [ قبيل غروب ] الشمس من [ اليوم الثالث ] عشر للآثار الا ان العاشر افضل ثم الحادي عشر ثم الثاني عشر كما في السراجية وفيه اشعار بان التضيعة يجوز في الليلتين الاخيرتين لا الاولى اذا الليل في كل وقت تابع لنها ومستقبل الا في ايام الاضحية فانه تابع لنهار ماض كما في المضمورات وغيره وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم يكن وقتها بلا خلاف الا ان يقال المراد فيما بين ايام الاضحية [ واعتبر الاخر ] اي آخر وقتها [ للفقير وضده ] الغني فلو امتنعني في احد الاولين وانتقرني الاخر وانتقص النصاب بالسرقة او الانفاق او غيرهما سقط الاضحية ولو انتقر ثم امتنعني وجبت ولو ضحى في احدهما ففقر ثم استغنى في الاخر اعاد على المختار كما في المضمورات وقيل لم يعد وبه نأخذ كما في الذخيرة وغيره [ والولادة والموت ] فلو ولد في اليوم الاخر فعلى ابيه الاضحية له كما مر ولومات في الاخر سقطت حتى لم يجب عليه الايضاء ولومات بعد الاخر فبالعكس والمورد امثلة فانه لو اشتوى مقيم فيه اضحية فسافر في الاخر جاز بيعها لانها لم يجب عليه كما في المحيط ولو اسلم الكافر في الاخر او بلغ الصبي او اقام المسافر وجبت كما في المنية ولو قدم مسافر بلدة وعزم الإقامة فيه خمسة عشر يوما لزمه الاضحية و صلوة العيدين والجمعة على ما قال قاضيخان في اماليه كما في بحر المحيط ولو اعتق فيه ارتد سقطت كما في الزاهدي



[ وكراهة الدبغ ] كراهة تنزيه [ في الليل ] أي في كل ليل متخلل بين هذه الأيام لاحتمال فقد شرط  
الدبغ وغيره فيستحب في النهار كما في النهاية [ ويقضي ] إذا مضى أيام النحر ولم يضح الغني  
أو الفقير [ الناذر ] للاضحية بأن قال نذرت أن اضحي شاة أو اضحي ولم يسم شيئاً فإنه يقع على الشاة  
كما في الخلاصة أو قال فبما ملكه اضحي به أو ملئ أن اضحي أو لله ملئ أن اضحي كما في الكفاية [ و ]  
يقضي [ فقير شري للاضحية ] بأن يروي عند الشراء أن يضحي به فاللام متعلق بالناذر وشري جميعاً  
[ بتصدقها ] أي يقضي بتصدق الاضحية بالواجبة بالنذر أو بالنية عند الشري ولم يتصدق على  
أمته وزوجته وكذا زوجة عبده كما في المنية والإطلاق مشير إلى أن القليل والكثير سواء في ذلك  
فلو أوجب على نفسه عشر اضحيات لزمه الكل على المختار وقيل اثنان كما في المضمرات [ حبة ] لأن  
الارائة إنما عرفت قرابة في زمان مخصوص وهذا بيان الأفضلية كما في الخلاصة فإن تصدق بقيمتها  
أجزاه بالتصدق بها كالتصدق بالعين فيما هو المقصود كما في الذخيرة وإن ذبحها وتصدق بلحمها  
جاز فإن كان قيمتها حية أكثر تصدق بالفضل ولو أكل منها شيئاً غرم قيمته وإن باعها بما يتغابن  
الناس تصدق بثمنها وبملا يتغابن بالفضل كما في المحيط وأعلم أنه إذا ملكت تلك الاضحية وجب  
أخرى عند أئمة بخاري وكذا عند غيرهم أن لم تكن معينة ولا فلاشيء عليه فإن اشترى أخرى فوجد  
الأولى فالأفضل عندهم أن يضحي بأفضلها ويضحي بالأفضل عند أئمة بخارا إن كان غنياً والأفبال  
كما في النظم وغيره [ و ] بقضي [ الغني ] غير الناذر الاضحية [ بتصدق قيمتها ] أي قيمة ما يصلح  
للاضحية كما في الخلاصة أو قيمة شاة وسط كما في الزايعي والنظم وغيرهما [ شري ] الاضحية [ أولاً ]  
يشري وإنما اشربا إلى إضافة العهد لأن شراء الغني مع النية غير موجب عند الأكثرين وذكر الزايعي  
أنه لو لم يضح حتى مضى الأيام فلاشيء عليه وروي أنه يتصدق بقيمة شاة وأعلم أن وجوب  
الاضحية بالشراء أفضل اختلف فيه الروايات والمشايع فقال بعضهم أن كلام الزيادات دال على أن شراء  
الموثر موجب لها وكلام النوادر على أنه غير موجب على ما روي عن الشيخين وذكر شيخ الإسلام  
أن شراء الموثر غير موجب باتفاق الروايات وشراء المعسر موجب في ظاهر الرواية وروي الزعفراني  
أنه غير موجب وهو المختار عند السرخسي وذكر الحلواني أن شراء المعسر غير موجب في ظاهر  
الرواية وروي الطحاوي أنه موجب كما في الذخيرة وذكر في المصنف أن من اشترى شاة تعينت  
بالنية عند الطحاوي ولم يتعين عند الجمهور إلا أن يقول علي أن اضحي بها أو اضحي بها والمختار  
ما في المتن على ما دل عليه كلام خزاعة المفتيين [ وصح الجلع ] بفتحين وهو في اللغة [ من ] جنس  
[ الضان ] ما تم له هنة ومن المعز ما دخل في السنة الثانية والبقرة الثالثة والأبل الخامسة وقيل غير  
ذلك كما قال ابن الأثير وفي الشريعة ما أتى عليه أكثر الحول عند الأكثرين في الكافي وفسر الأكثر في  
المحيط بما دخل في الشهر الثامن وفي الخزاعة هو ما أتى عليه هنة أشهر وشيخ وإنما يجوز إذا كان عظيم

بالجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل في السنة الثانية و في المحيط معنى كونه عظيما انه اذا رآه انسان يظنه ثنيا و في الزاهدي هو عند الفقهاء ما تم له ستة اشهر و ذكر الزعفراني انه ما يكون ابن سبعة اشهر وعنه ثمانية او تسعة و ما دونها حمل وانما قال من الضان لانه لا يجوز من المعز وغيره بلا خلاف كما في المبسوط و نحوه لكن في الخلاصة العوز من المعز كالجدع من الضان مما اتى عليه اكثر الحول [ و ] صح [ النبي ] كالكريم و هو ما بقي ثنية بالكرم والسكون هي الاضراس الاربعة النبي في مقدم الغنم [ فصاعدا ] اي فذهب السن حال كونها رائدة على النبي [ من غيره ] اي الضان [ وهو ] اي النبي [ ابن حول من الضان و المعز ] الاخصر من الغنم و الاحسن صح الجدع و هو من الضان ابن ستة اشهر و من المعز حول الى آخرة [ و ] ابن [ حولين من البقر ] و عند جمهور الفقهاء هو ما دخل منه في الثالث كما في الكافي [ و ] ابن [ خمس ] من الاحوال [ من الابل ] وهكذا \*

\* النبايا ابن حول و ابن ضعف \* \* و ابن خمس من ذوي ظلف و خف \*

لكن في كتب اللغة هو من ذي ظلف ما دخل في السنة الثالثة و من ذي خف في السادسة وهكذا في المحيط الا انه قال هو من الغنم ما دخل في الثانية ثم قال هذا كله قول الفقهاء فهم يوافقون اهل اللغة في الاكثر و في الزاهدي من الابل ما دخل في الخامسة و الاول اصح و في الاكتفاء اشعار بان لا يذبح الجدي والحمل والعجل والفصيل كما في المضمرات و لا الوحشي الا ما ذكرنا في الذبايح [ و يذبح ] للاضحية [ الثولاء ] بالفتح الذي جنت من الشاة وغيرها و كذا الحرباء لان الجرب في الحلد وانما اذبحان اذا كانتا سمبنتين كما في الكافي و لقائل ان يقول باستدراك القيد بالعجفاء [ والجماء ] التي لا قرن لها خلقة و كذا العظماء التي ذهب بعض قريتها بالكرم او غيره فان بلغ الكرم الى المنع لم يجوز كذا الغماء التي لا اسنان لها يعتلف و هذا في ظاهر الاصول و عن ابي يوسف و ح ان ذهب اكثرها لم يجوز عنه ان ذهب اكثر من النصف جاز كما في النظم و يذبح مقطوعة اللسان المتعلقة و قال الزرنجيري انها الشاة لا البقر لانه يأخذ العلف باللان و الشاة بالسن كما في المنية [ والنخسي ] بالنص فيذبح العاجزة عن الجماع والصغيرة الانثيين و كذا التي بها الكبي والسعال كما في النظم و اعلم ان الكل لا يخلو عن عيب و المستحب ان يكون سليما عن العيوب الظاهرة فما جوز ههنا جوز مع الكراهة كما في المضمرات [ لا ] يذبح [ عجفاء ] لا منع في عظمها من الهزال كما في النظم و لا باس بالمهزولة كما اذا كان لها بعض الشحم كما في المحيط و قال الموهباني اذا تناثر شعر الشاة او البقرة في غير وقتها ركان في عظمها منع جاز و عن بعض المشايخ لا يذبح النخسي لانه لا يذبح لحمها كما في المنية [ و عرجاء لا تمشي ] برجلها العرجاء [ الى المنسك ] اي المذبح فلم تشت بذلت قرايم و وضعت الرابعة وضعا خفيفا على الارض و استعان بها بتمائل جاز ذكره شيخ الاسلام كما في الكرمانني و اعلم انه



لا يذبح غنم لم يكن له احد من الحكمين او ذهب بأفة واما في البدنة فلا يمنع الا اذا ذهب كلتا هما كما في الخلاصة ولا يجزى الجلالة التي لا ياكل الا الجيف كما في الظهيرية [و] لا يذبح عندهما [ما ذهب] من الاضحية [اكثر من ثلث اذنها او عينها او اليتها] او ذنبها الواحد اذ للاكثر حكم الكل وعنه ان الربع مانع وعنه ان الثلث وعنه ان الزيادة على النصف وهو قولهما وفي التنف عنهما روايتان واختار ابو الليث انه اذا بقي الاكثر منها ومن نحوها جاز وعليه الفتوى كما في الزاهدي وذكر في نادرة الفتاوى ان كل عيب مانع لها ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وعنه لا يجوز وهكذا في النظم وطريق معرفة المقدار في غير العين ظاهر واما فيها فقد قالوا يشد المعيبة بعد منع العلف يوما او يومين ثم يقرب العلف منها قليلا قليلا فاذا رآه من موضع اعلم به ثم يشد الصحيحة ويقرب العلف هكذا فالتفاوت بين الموضعين ان ثلثا فالذهب ثلث وان نصفا فنصف وعلى هذا كما ذكره الزاهدي والكلام مشير الى انه لا يذبح التي ليس لها اذنان او احد بهما وعن الطرفين انها اذا خلقت بلا اذنين جاز كما في المحيط والى انه لا يجمع ما ذهب من الاذنين على ما قال ابو طي الرازي وقال ابن سماعة انه يجمع كما في المنية والى انه لا يذبح العمياء والعوراء والمقطوعة الالية والذنب فلو خلقت بلا ذنب فعن ابي يوسف رح انه لا يجوز كما في المحيط والمراد من الذنب العظم الطويل فالشعور لم نعتبر الا عند خمير البرى فانها منه كما في المنية والاصل في العيوب على ما قال بعضهم ان كل ما يزيل المنفعة على الكمال والجمال على الكمال فهو مانع كما في المحيط وهذا كله اذا كان معيبا عند الشراء واما اذا كان بعده فقد منع في حق الموسر لا المعسر في رواية ابي سليمان واما في رواية ابي حفص فغير مانع اصلا كما في النظم وغيره [وان مات] قبل النحر [احد سبعة] مما اشتركوا في بدنة [وقال ورثته] وهم كبار للسنه الباقية [انحروها عنه] اي عن الميت [وعنكم صح] عنه وعنهم استحسننا وعن ابي حنيفة رح انه صح وتصدق الورثة حصه الميت وذكر الزعفراني انه صحيح عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فالميت ان اوجبها بعينها اجبر الورثة على التضحية عنه والا فلا وفيه اشعار بانه لو اشترى للاضحية ولم يضح حتى مات كان ميراثا عنه فالورثة ان كانوا سبعة فضحوا بها عن انفسهم جاز كما في النظم [كبقرة] ذبحها ثلثة [عن اضحية ومنعة وقران] في الحج فانه يصح وكذا لو ذبح سبعة عن تلك وعن الاحصار وجزاء الصيد والخلق والعقيقة او التطوع فانه يصح في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف رح الافضل ان يكون من جنس واحد فلو كانوا مختلفين وكل واحد متقرب جاز وعن ابي حنيفة رح انه يكره كما في النظم [وان كان احدهم] اي الشركاء في هذه الصورة او غيرها [كافرا او مريدا للحم لا] يصح ويكون الكل لحماء لانه ليس بمتقرب وفيه اشعار بانه لو كان بعضهم متطوعا وبعض مريدا قضاء العام الماضي جاز عنهم وكان القاضي متطوعا فيتصدق للقضاء بقيمة شاة ومط كما في النظم [ويا كل] الغني غير الموجب

على نفسه الاضحية كما هو المتبادر [ منها ] اي من تلك الاضحية فلا يأكل الغني الموجب بالنذر او غيره وكذا الفقير الناذر والاطلاق دال على انه لو ضحى عن ميت بغير امره من مال نفسه جاز اكل المضحي هو المختار لانه المالك والثواب للميت وكذا لو ضحى عنه بامره من ماله والمختار ان لا يأكل لانها ملك الميت فتصدق كما في المصنوعات وغيره [ ويؤكل ] اي يطعم الغني المذكور من يشاء استحباً [ ويهب من يشاء ] فقيراً او غنيا مسلماً او ذمياً ما شاء [ وندب التصديق بثلاثها ] على الفقراء واتخاذ الضيافة بثلاث الاخر للاقارب والادخار بثلاث كالالية والشحم للعيال هذا هو السنة والدرجة للمقتصدين واما درجة السابقين فان يأكل منه بقدر ما يفطر ثم يتصدق بالباقي وايصح ان يأكل ويدخر كله له ولعياله وهذا درجة العوام كما في كفاية الشعبي وفيه اشعار بانه لا ينقص عن الثلث وهو مستحب كما في الاختيار ويستحب ان يأكل منها المضحي كما في الدخيرة وينبغي ان يصرف الى فقراء الرستاق ان كان الاضحية فيه فان المعتبر مكانها كما في الخلاصة [ و ] ندب [ تركه ] اي ذلك التصديق ويجوز ان يرجع الى الندب [ لذي عيال ] اي لمن عليه نفقة جماعة ظرف ندب [ تومعة عليهم ] اي العيال وفيه اشعار بانه لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترك ندباً [ و ] ندب [ الذبح بيده ان احسن ] اي التضحية اي علم بشرائطها وقد روي ذلك [ والا ] يحسن [ امر غيره به ] وفيه رمز خفي الى انه يستحب ان يحضر التضحية بنفسه لانه خفر له باول قطرة من دمها بالخير ومن الادب ان ينوي بها للتقرب ويربطها قبل ايام النحر فان فيه اجرا عظيماً ويجتهد في استسمانها واستعظامها ويقلدها ويجللها وان يكون الدابح طاهراً كما في الزاهدي وتنمى الاداب في الدبابيح [ وكرة ذبح كتابي ] اضحية لانها قربة ولو ذبح جاز بخلاف المجوسي [ ويتصدق بجلدها ] لانه جزءها [ او يعمل آلة ] يعمتلها كالجراب والمنخل والغربال او ينخله فرزا او كساء او خفا او نطعا او غيره فلو عمل جراباً وآجره لم يجز وعليه تصديق الاجرة كما في الظهيرية [ او يبدله ] اي يبيع الجلد [ بما يستفيع به باقياً ] كثوب يلبسه وقدر يطبخ به وقيل لا يجوز بيعه بالشرب كما في قاضيخان [ فان بيع ] الجلد [ بغير ذلك ] مما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك كاللراهم والمطعمات [ يتصدق بثمنه ] لان القربة انتقلت اليه وفيه اشعار بكراهة هذا البيع وبانه لا يبدل اللحم بما يمتقي والصحيح انه كالجلد فلو اشتراه به جاز ولو اشترى ما لا ينتفع به الا بعد استهلاكه لم يجوز وقيل لو اشترى به طعاماً جاز كما في الكرمانى وذكر في الزاهدي انه قول الطرفين واما على قول ابي يوسف رح فالبيع باطل لانه كالوقوف وفي المحيط لا بأس ببيعه بالدراهم ليتصدق بها وليس له ان يبيعه بها لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك تصديق بها وفي المنية لو اشترى بلحم الاضحية شيئاً مأكولاً فأكله قال على بن احمد لم يجب عليه التصديق بثمنه استحباً وقال ايضاً اذا دفع اللحم الى فقير بنية الزكوة حسب عن الزكوة وقال صاحب المحيط لا يحسب في ظاهر



الرواية لكن لو دفع الى غني ثم دفع اليه بنيتها بحسب واعلم انه لا يحل ان يجزّ صوف اضية ولا ان يحلب لبنها وان فعل يتصدق بذلك ولا يدفع حلقها ورأسها اجرة القصاب ولا يحل له ان يركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق به وكذا ان أجرها كما في السراجية [ولو غلط اثنان وذبح كل] منهما [شاة صاحبه] باذنه دلالة [صح] عن كل منهما واخذ كل مسلوخة من صاحبه [بلا غرم] فلو اكلا ثم علما فليحلل كل وان تشاحا بعد ذلك ضمن كل لصاحبه قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام [وصح النضحية] لنفسه [بشاة الغصب] من ولده الصغير او الكبير او عبده الماذون المستغرق الدين او غيره لان الغاصب ملكها بسابق الغصب اي ملكها بالضمان مستندا الى يوم الغصب السابق فكان التضحية واردة على ملكه وقيل انما يجوز اذا ادى الضمان في ايام النحر وعن ابي يوهف وزفر رح انه لا يصح كما في الكرمانى وفيما ذكر من مراد الهداية ظهر ان ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك عند اداء الضمان شئ من التناقى كما ظن فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما اعتمد الكافي عليه و ذكر الاداء فقط فتدبر وفيه اشارة الى انه صح مما سرق من احد وعن ابي يوسف رح لم يصح كما في النظم [لا] يصح النضحية بشاة [الوديعة] والعارية والبضاعة والمضاربة والزوج والزوجة والرهن والمؤكل بالشراء او الحفظ كما في النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل يصح بالوديعة كما في الظهيرية واليه اشار شيخ الاسلام كما في الذخيرة فقال المصنف متواردا ينبغي ان يصح اذ يصير غاصبا بمقتضى الذبح كالاضجاع وشد الرجل فالذبح وارد على الملك ورد بمنع الغصب ليجاز ان يكون نحر الاضجاع وشد الرجل للحفظ ولو سلم كان الذبح واردا على الغصب لا الوديعة ولا يخفى انه غير موجه لكونه منعا على السند ولو سلم منعه لكونه منعا فمردود بان المراد الاضجاع بنية الذبح كما صرح به الظهيرية وان الذبح وارد على الوديعة صورة و الملك المستند معني على ما ذهب اليه المصنف فتأمل نعم يشكل ما ذكره بما تقرر ان الملك في الغصب لا يثبت بدون التعبير ولا يستفاد به بلا نحر اداء الضمان وفي ثبوته كلام [وضمنهما] اي المغصوبة والوديعة انفاذا وللضمان الدال على قطع الخصومة لطافة حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام \*

.....

## \* [ كتاب الصيد ] \*

عقب به الاضية لانها واجبة وذا مباح الا اذا كان للتلهي فيكون مكروها وهو مصدر صاد كضرب وعلم اذا اخذ فهو صايد وذاك مصيد وسمي المصيد صيدا وهو على ما قال المطرزي حيوان ممتنع متوحش طبعاً لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بالمتنع مثلاً الراجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم و جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالمتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يالف الناس

ليلا و نهارا و يطبعا ما توحش من الاهليات و دخل به متوحش يالف كالطبي لا يمكن اخذه  
الا بحيلة اي لا يملكه احد في القاموس و غيره الصيد ممتنع لا مالك له فالصيد اعم من الحلال  
فيشكل ما قال ابن الاثير قيل لا يقال للشيع صيد حتى يكون ممتعا حلالا لا مالك له اعم من  
المأكول صيد المملوك ارانب و ثعالب و كلام الكرمانى ناظر الى انه لا يطلق على الادمي حقيقة و  
اذا ركبت فصيدي الابطال اى الشجعان و سببه النشاط و حكمه للملك عند الاخذ و لو حكما ايضا ثم الصيد  
بشيئين بالحيوان و السهم فاشار الى الاول فقال [يحل صيد كل ذي ناب] كالكلب و الفهد و النمر  
و الاسد و ابن عرس و الدب و الخنزير و غيرها [و] ذي [مخلب] كالصقر و البازي و الباشق و الحداة  
و غيرها و فيه اشعار بان ما لا ناب له و لا مخلب لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يجرح كافي الكرمانى  
و الجرح الاتي مغنى عن التفصيل فالاداء صيد كل سبع و اريد ما صاد بالناب و المخلب دون  
ما له ناب و مخلب كما مر في الذبائح [بشرط علمهما] اي علم كل ذي ناب و كل ذي مخلب اخذ  
الصيد بطريق الشرع فكل ما ذكرنا من السباع ان علمن حل صيدهن و عن ابي يوسف رح انه  
يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين و كذا الاسد و الدب لانهما لا يعملان للغير للثمة و  
الخساسة و قد يلحق الحداة بالدب الكل في المضمرة و غيره ففي ظاهر الرواية امكن تعليم الكل  
فشرط العلم لم يخرج الاسد و الدب و الحداة كما ظن و ما قال السغناقي ان الاسد و الدب لا يتصور  
فيهما التعليم فقد قال في البيع بخلافه و الخنزير عند ابي حنيفة رح ليس بنجس العين على ما في  
التجريد و غيره على ان الكلب نجس العين عند بعضهم و قد حل صيده بالاتفاق و الباء متعلق بيحل  
و فيه اشعار بان الصيد يملك باخذهن و ان لم يعلمن كما في المنافع و الاولى توحيد الضمير [و  
جرحهما] اي قطع السبعين جزءا من الصيد ليتحقق زكاة الاضطرار فلو خنقا ارجثما اي جلسا على  
صدره حتى قتل لم يحل قيل هذا عند محمد رح و اما عندهما فيحل و الفتوى على الاول كما في  
الذخيرة و يستثنى منه البازي و الصقر فانهما لو قتلاه جثما او خنقا حل بالاتفاق كما في النظم فما في  
قاضيخان ان الجرح شرط و مقتول البازي حلال و لم يحل احدهما على ظاهر الرواية و الاخر على غيره كما  
ظن و الاكتفاء مشير الى ان الادماء ليس بشرط و منهم من شرط و منهم من اشترط ان كانت الجراحة صغيرة  
كما في المحيط و غيره [و] بشرط [ارسال مسلم او كتابي السبعين] فلو انفلت من صاحبه فاخذ صيدا  
و قتله لم يوكل كما لو قتل بلا علم بارمال احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كما في الصغرى [مسميا] حال مما  
يضاف اليه الارمال فيشترط اقتران التسمية به فلو تركها عمدا عند الارمال ثم زجرة معها فانزجر و اخذه  
و قتله لم يوكل و فيه تذكرة لما مر من اشتراط شرائط الذبح فلو ارسل مجوسي او مرتد او صبي لم يوكل  
بخلاف الاخرس كما في المحيط و غيره [على ممتنع] بالقوايم او الجناحين [متوحش] اى متنفر  
اي على صيد [يوكل] صفة اخرى فيشترط الارمال على الصيد و لو غير معين فلو ارسل على صيد



واخذ صيدها اكل الكل مادام في وجه الارسال كما في قاضيخان [و] بشرط [ان لا يشارك] في جرح السبع [المعلم] بفتح اللام المشددة [ما لا يحل صيده] من سبع غير معلم او معلم غير مرسل او تارك التسمية عمدا ونحوه فلورسل السبع المعلم وشاركه غير المعلم في جرح صيد لم يوكل لانه اجتمع فيه المبيع والمحرم والاحتراز عنه ممكن فيخرج المحرم احتياطا ولو شاركه في اخذه دون الجرح كره كراهة تحريم على الصحيح كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو رده عليه ذمي او مجوسي او دابة حل كما في الاختيار لكن يشترط ان لا يشارك في الرد من لا يحل صيده كالمجوسي والحربي [و] بشرط ان [لا يطول] للامتراحة [وقفته] اي توقف المعلم [بعد الارسال] فلو كمن واستخفى الفهد في ارساله حتى اخذ الصيد وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو ارسل البازي فمكث ساعة على الكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلا باس باكله ولو اكل خبرا بعد الارسال او بال لم يوكل كما في المحيط فالاولي ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الارسال كما في النظم وغيره على ان عدم الطول امر غير مضبوط والحاصل ان شرط هذه الجراحة خمسة العلم والجرح والارسال وعدم المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط سادس هو ان لا يقعد عن طلبه بعد الارسال كما في النظم وغيره [ويعلم المعلم] بضم الياء والميم [بترك اكل الكلب] من ذي الناب هو في الاصل كل سبع عقور غلب على النايح كما في القاموس فيشترط فيه ترك الاكل دون سائر السباع كالفهد وغيره كما ظن لانه شرط فيه الترك والاجابة داعيا ومرسلا جميعا لان عادته الافتراس والنعار كما في الاختيار والكرماني وغيرهما وذكروا في النظم وغيره ان الفهد مستثنى منهن فانه كالكلب فلا يبعد ان يكون المعنى ترك اكل السبع الكثير الاستعمال وهو الكلب والفهد لا غير ولذا لم يتعرض لحكم البواقي [ثلاث مرات] متواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام ولم يعتبر الاقل لاحتمال ان الترك للشبع او لخوف الضرب فيحل في الرابع وهذا ظاهر الرواية للصاحبين ورواية عنه واما ظاهر روايته في علم السبعين فالتفويض فيه الى راي المعلم او الصيادين اذ المقادير لم يعرف اجتهدا وانما قال اكل لانه لو شرب من دم الصيد لم يضر وانما ترك مفعوله ليعم الجلد والعظم والجناح والظفر وغيرها كما في قاضيخان وغيره [ورجوع البازي بدعائه] اي يعلم علم ذي المخلب عندهما برجوعه الى صاحبه بدعائه اياه والاحسن اجابة الصقر له داعيا ومرسلا فان كلا منهما شرط له كما في الكرماني وغيره والصقر كل ما صيد به من طائر والبازي بالتخفيف والتشديد نوع من الصقور كما في القاموس وغيره [فان اكل] الكلب في حالة الاصطياد شيئا من نحو اللحم [بعد تركه] اي الاكل [ثلاثا] من المرات [تبين جهله] اي ظهر انه لم يصير معلما وانما ترك الاكل لا للمعلم [فلا يوكل ما] [قد] [صاد] ذلك الكلب قبله هواء قدد او لا وقيل اكل منه ما صاد قبله ثلثه ايام اراكثر كما في النظم [و] [قد] [بقي في ملكه] في البيت او المغارة والارض الاخصر فيحرم ما بقي منه ولا يحرم عندهما

والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشعار بانه لا يحرم ما اكل اذ الحكم بالحرم لا يتصور الا في محل قائم وقد فات المحل بالاكل كما في الكرمانى واليه اشار في الكافي وغيره وههنا اشكال بان الحكم بالشي لا يقتضي الوجود الا ترى انا نحكم بحرية الامة الميتة عند رمي الولد حرمتها [ ولا ] يوكل [ ما يصيد ] بعده [ حتى يتعلم ] بترك الاكل ثلثا او يحكم المفوض على المذهبين فلوفر البازي من صاحبه ثم صاد لم يوكل لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من الشيعيين فقال [ وشرط الحل بالرمي ] اى رمى المسلم او الكتابى السهم الى ممتنع متوحش يوكل [ التسمية ] عند الرمي فيشترط ايضا بشرائط الذبح فلورمى صبي او مجنون لم يعقل او مجوسى مسميا وقتل صيدا لم يوكل [ و ] شرطه [ الجرح ] فلورقه السهم لم يوكل لفقد الزكوة وعدم شرط الادماء مع الخلاف السابق فى النظم [ و ] شرطه [ ان لا يقعد ] الرامى او مأموره [ عن طلبه ] اى المرمى اليه [ ان عاب ] عن بصره [ متحاملأ سهمه ] اى حاملا اياه وقد توهم من نسب المصنف الى الرهم في ذلك بظن ان التحامل بمعنى الحمل غير وارد فان باب المجاز الشائع مفتوح وهو ملزوم لمعنى التحامل الذى هو التكلف فى الطيران وانما ادرج حمل السهم فيه اقتداء بشيخ الاسلام الرامى اذا لم يشتغل بعمل آخر واتبع اثر الصيد فوجده وفيه سهمه ولا يكون به اثر سبع اكل اهنحسابا وانما شرط التحامل لتيقن ان الجرح بالرمي لا بسبب آخر كرمي آخر ووقوعه على حجر حتى لو علم يقينا بان الجرح برميته اكل وان لم يتحامل كما فى الكرمانى وتامم التفصيل فى المحيط وفيه اشعار بانه لو قعد عنه ثم وجده ميتا لم يوكل وبان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة رح انها مقدرة بنصف يوم او ليلة فان طلبه اكثر منه لم يوكل وفى الزيادات ان طلب اقل من يوم اكل كما فى المضمورات ولما فرغ من بيان حكم المرسل اليه والرمي عليه ميتين شرع فى حكمهما حينئذ فقال [ وان ادركه ] اى الصيد [ المرسل او الرامى ] فى الاصطياذ بال سبع او السهم حال كون الصيد [ حيا زكاه فان تركها ] اى التزكية [ عمدا ] حتى مات [ حرم ] وهذا اذا تمكّن من ذبحه بان يكون فى الوقت سعة ومعه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد الآلة اصلا او يجد لكن لا يبقى من الوقت ما يمكن من تحصيل الآلة والاستعداد للذبح لم يوكل فى ظاهر الرواية وعن الشيخين انه يحل وهذا اذا كان فيه من الحيوة اكثر مما فى المذبوح بعد الذبح واما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيحل اجماعا كما فى الهداية وغيره والكلام مشير الى انه لو مات قبل وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكل وبه نأخذ كما فى النظم [ كما اذا قتله ] اى مثل حرمة قتله [ معراض بعرضه ] لانه لا يخرق الجلد فى الاغلب والا حل كما فى الاختيار والمعارض كالمحارب سهم له اربع فذذ دقاق فاذا رمى به اعترض كما فى المقائس او سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حدة كما فى القاموس [ او بندقة ] بضم الباء والذال طينة مدورة يرمى بها [ ثقيلة ذات حدة ] وان جرحته لاحتمال ان



يكون بثقله وفيه اشعار بانه لو كانت خفيفة ذات حدة حل لانه قتل بالحدة فالحاصل ان الموت ان كان بالجرح يقينا يحل وان كان بالثقل لا يحل كما لو وقع الشك احتياطا فان رماه بسيف او سكين فاجرحه بالحد يحل وان اصابه القفا او المقبض لا يحل الكل في الاختيار [ او رمى ] صيدا بريئا او بحريئا وجرحه [ فوق ] الصيد [ في الماء ] لاحتمال الموت بالماء [ او ] وقع بلا مهمة بعد الرمي [ على سطح ] او شجرا وحائط [ ثم ] وقع [ على الارض ] لانه متردى والاصل انه متى دخل على الصيد عسى ان لا يوكل وههنا كذلك لانه يجوز ان يقتله التردى والسقوط فلو وقع من الهواء على السطح او الارض او الاجر المبسوط ومات حل [ ويعتبر ] في الحل والحرم [ الزجر ] اي الاعراء بالصياح على نحو كلب او فهد لانه كالارمال [ فيما لم يرسل منه ] فلوانبعث احد مما بنغمه على صيد فانزجر و زاد طلبه بزجر مسلم حل و بزجر مجوسي لم يحل وكما اذا لم ينزجر [ ولو اجتمعا ] اي الزجر والارسال [ من مسلم ] او كتابي [ ومجوسي ] او وثني او مرتد او محرم او تارك التسمية [ يعتبر الارسال ] لانه اقوى من الزجر فلو ارسل مجوسي لم يوكل وان زجرة مسلم بخلاف العكس وهذا اذا زجرة المجوسي في ذهابه فلو وقف ثم زجرة لم يوكل كما في الذخيرة [ وان اخذ ] مرسل [ غير ما ارسل اليه ] من الصيد [ حل ] لو حود الارسال ولا يشترط التعيين كما مر وفيه اشعار بانه لو اصاب غير ما رماه حل كما في قاضيخان ولذا لو رمى صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كما في النظم [ كصيد رمى ] السهم او السكين اليه [ فقطع عضومنه ] كلالية ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد [ لا العضو ] المقطوع [ منه ] بالخبر وفيه اشعار بانه لو رمى الى سمك حل المقطوع ايضا لان ميتة حلال وبان العضو بان بتمامه او تعلق بجلده فهو بحيث لا يلتئم بالعلاج والا حل وتنكير العضو ناظر الى انه قليل بحيث يتوهم بقاء الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكل وعلى هذا الاصل بدور المسائل كما في الذخيرة [ فان قطع ] الصيد [ اثلاثا او اكثر ] اي ثلثاه [ مع عجزه ] وثلثه مع رأسه [ او قطع نصف رأسه او اكثر ] اي الرأس [ اذ قد ] اي شق طولاً [ بنصفين اكل كله ] اي المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش حينئذ وفيه اشعار بانه لو قطع عرضاً بنصفين حل الكل بالطريق الاول لان الوداج من القلب الى الدماغ كما مر [ و اذا رمى ] صائد [ صيدا فرماه ] صائد [ آخر وقتله ] الاخر فان الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي الاول [ فهو ] اي الصيد [ للاول ] لانه اثخنه وفيه رمز الى انهما لو رميا معا او احدهما بعد الآخر قبل اصابة الاول فقتلاه كان لهما معا كما في النهاية والى انه لو علم ان القتل بالاول ملكه بالطريق الاول اذا القتل يضاف اليه وتمامه في الهداية [ وحرم ] عليه لا مكان القتل بالثاني [ وضمن الثاني له ] اي الاول [ قيمته ] اي الصبد للثخان [ مجروحاً ] تمييز عن الاضافة لا حال عن المضاف اليه كما ظن [ ان كان الاول انخنه ] اي اخرجه عن حيز الامتناع جزاؤه ما يدل عليه من حرم وضمن [ والا ]

يمكن الاول اثخنه بلن يبقى ممتعا فرماه الثاني فقتله [ فللناني ] لانه الاخذ [ وحل ] لتحقيق  
 الزكوة [ ويصاد ] جوارا [ ما يوكل ] من الحيوان [ وما لا يوكل ] كاللئب و الخنزير لدفع  
 الشر عن الغنم والزرع وانما اخر مسألة الصيد فيما صيد غير المأكول اشعارا برعاية حسن الاختتام  
 فانه دال على عدم البقاء \*

## \* [ كتاب اللقيط واللقطة والابق ] \*

عقب به الصيد لانه في الاعراب اسلم منه ملكا ووجه الجمع و الترتيب مما لا يخفى والمعنى لفظ  
 اللقيط و النقاط اللقطة و ابق الابق فاللقيط اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو اخذ شيى من الارض  
 قدر ايتنه لم ترد و قد يكون عن ارادة و قصد كما في المقائس فهو شيى مأخوذ من الارض و شرعا  
 طفل لم يعرف نسبه يطرح في الطريق او غيره خوفا من الفقر او الزنا و اللقطة بضم اللام و فتح القاف  
 صماعا مبالغة الفاعل و بسكونها قياسا مبالغة المفعول كما في الطلبة و قل الازهرى لم اسمعها بالسكون  
 لغير الليث كما في المغرب و انما قيل له بالفتح مجازا لجعله كالدايمي الى الالتقاط و قيل انه اسم للملتقط  
 و بالسكون للملقوط و الاول اصح كما في الاختيار و ذكر في القاموس انها بالضم و الفتح او السكون  
 و بفتحين اسم مفعول من الالتقاط و كان التاء للنقل فهي لغة الاخذ او الماخوذ و شرعا مال بلا  
 حافظ لم يعرف مالكة سواء كان من الحجرين او العروض او الحيوان و الابق صفة من ابق العبد  
 كسمع و ضرب و منع ابقا و اباقا ذهب بلا خوف و لا كد عمل او استخفى ثم ذهب كما في القاموس  
 و شرعا مملوك من البشر فر من مالكة لهوه خلقه ثم شرع في بيان احكام كل مرتبة فابتدا بالاول  
 فقال [ رفعه ] اى اللقيط و ان لم يخف هلاكه [ احب ] و افضل لما فيه من الرحم [ و ان خيف  
 هلاكه ] بان وجده في الماء او بين يدي سبع [ يجب ] رفعه و يفرض و في قاضيخان انه يستحب  
 لو علم عدم الهلاك و يفرض لو علم الهلاك لا محالة [ كاللقطة ] فان اخذها بلا خوف احب و مع  
 الخوف يجب و ذكر في الذخيرة ان اخذها فرض ان خاف الهلاك و مباح ان لم يخف و ذا بلا  
 خلاف ثم ظاهر الرواية ان الاخذ افضل و قيل الترك و قيل الاخذ من العزل افضل و في المزارع قيل  
 ان الاخذ افضل في الحيوان و الترك في غيره و قيل الاخذ في الغنم و الترك في الابل و البقر  
 و في المضمرة الاول اصح و في قاضيخان هو الصحيح سيما في زماننا و اللام مشير الى انها نوعان  
 ما لا يطلب صاحبها كالنواة و قشر الرمان و السنايل الباقية في الارض بعد رفع الحصاد و يملكها  
 الاخذ على المختار كما في كراهية الزاهدي و ما يطلب و هو ما يبحث انه يؤخذ ام لا ثم يعرف كما ياتي  
 [ وهو ] اى اللقيط [ حر ] في جميع الاحوال في الشهادة و النكاح و الاعناق و الجراحة و الحد و نحوها  
 لانه آدمي [ الا ] في وقت الحكم [ بحجة رقه ] اى بحجة احد على انه رقيق فانه حينئذ يكون عبدا



والحجة بينة أثبت على الملتقط اذا كان اللقيط صغيرا او بينة على اللقيط اذا كان كبيرا ~~او كان كبيرا~~  
 في النظم [ ونفقتة ] اي اللقيط بالرفع في بيت المال فلو انفق الملتقط بلا امر للأمام تبرع فيه وبأمرة رجع  
 على بيت المال اذا مات في صغره وعليه اذا كبر كما في النظم وفيه اشعار بان مجرد الامر بالانفاق يكفي  
 للرجوع كما قال بعضهم والاصح انه لا يرجع الا ان يامر وبقول علي ان يكون ذلك دينا عليه كما في  
 الكرمانى [ وجنايته ] من الدية ونحوها [ في بيت المال ] كما ان ديته لو قتل خطأ لبيت المال وفي  
 العمل للأمام ان يقتل قاتله وان يصلح على الدية وقال ابو يوسف رح ليس له الا الصلح كما في  
 النظم [ وارته ] اي تركه فان بيت المال ليس من الوارث في شيء كما نقرر في محله [ له ] اي لبيت المال  
 بعدم الوارث النسبي والسببي الا اذا جعل الامام ولاءه للملتقط فانه كان له لان من العلماء من قال  
 انه كالمعتق ولو والى اللقيط الملتقط او غيره بعد البلوغ جازا لا اذا تأكد ولاءه لبيت المال بان جني  
 فعقل عنه بيت المال فانه لا يجوز كما في المحيط [ ولا يوحى ] اللقيط جبرا [ من اخذه ] اي الملتقط  
 لانه سابق اليد فله ان يدفع الى غيره باختباره فلو دفع اليه لم يأخذه منه لانه ابطال حقه بالاختيار  
 كما في قاضى خان [ و ] ثبت استحسنانا [ نسبه ] بمجرد الدعوة [ ممن يدعيه ] اي من الملتقط او غيره  
 اذا لم يدع الملتقط واللقيط هي فاذا مات لم يصدق الغير الا بالحجة وفي تخصيص النسب اشارة الى انه لو  
 ادعى انه عبده لم يصدق وفي تدكير الفعل اشعار بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم يصدق ثم قيل  
 هذا اذا كان لها زوج والا فقد ثبت نسبه منها كما في المحيط [ ولو ] كان من يدعى [ رجلين ] حربن  
 او عبيدين دعوتهما معا سواء اقاما البينة او لا وسواء وصفا او لا فانه صار ولدا لهما يرثهما ويرثانه لعدم  
 الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المرأتان لم يثبت النسب من واحدة منهما كما قالوا اما عنده  
 فيثبت منهما لكن عند التعارض لا بد من حجة هي نصاب الشهادة في رواية وامرأة في رواية فان  
 اثبتت البينة ثبتت منهما كما في المحيط والى انه لو ادعى اكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا  
 عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فقد ثبت من الثلث لا الاكثر وعن ابي حنيفة رح تنبت  
 من الاكثر كما في النظم [ او ] كان من يدعى [ ممن يصف منهما ] اي الرجلين حق الاداء الا ان  
 يصف احدهما فان ظاهرة ان النسب ثبتت منهما ولو وصف احدهما وكون العطف بالواو ولا يغني من  
 الحق شيئا كما ظن [ علامة ] ملصقة [ به ] اي بجسد اللقيط وفيه رمز الى انه لو وصف واخطأ ولو  
 في بعض يتبت منهما كما في المحيط فمن الظن ان كون الوصف مطابقا للواقع مجرد تأكيد والى انه  
 لو اقام احد من المدعين بينة ثبت منه بالطريق الاولى كما في المضمرات [ او ] كان المدعى [ عبدا ]  
 فيكون معطوفا على رجلين والفصل ليس بقادح كما ظن [ وكان ] اللقيط [ حرا ] لانه قد يلد له  
 الحرية فلا يبطل الحرية الظاهرة بالشك كما في الهداية وفيه اشعار بانه لو ظهر ان زوجته امة كان عبدا  
 كما قال ابو يوسف واما عند محمد رح فحر كما في الذخيرة والكلام مشير الى انه لو ادعى عبد وحر

فالنسب ثبت منه لا من العبد كما في الكافي [ او كان ] المدعي [ ذميا وكان ] اللقيط [ مسلما ] تبعا للدار [ ان لم يكن ] اي ان لم يوجد [ في مقرهم ] اي الذميين كمصر لهم او قرية او متعبد كبيت نار او كنيسة وفيه اشارة الى انه لو ادعى مسلم وذمي فالنسب من المسلم والى ان اسلام اللقيط وكفره باعتبار المكان وهذا ظاهر الرواية وفي رواية اعتبر الواجد لان اليد اقوى وفي رواية الاسلام نظرا للصغير كما في الاختبار والى انه لم يعتبر الزي ومنهم من اعتبر فلو كان عليه زي اهل الشرك كان كافرا ولو وجد مسلم في المسجد كما في المحيط [ وما شد ] من المال [ عليه ] اي اللقيط كان [ له ] عملا بالظاهر وفيه اشعار بانه لو شد على دابة هو عليها كان الكل له وعن محمد رح ان كان بحال يستملك عليها كان له والا فلا كما في المحيط [ صرف اليه ] اي صرف الملتقط الى ما يحتاج اللقيط اليه من الطعام والكسوة وغيرهما فالاولى بامر القاضي فانه قبل لاحتياج ائى امره فان المال له وتصدق في نفقة مثله كما في الاختيار [ وللملتقط ] من الاجنبيين وبه ظهر فائدة النقل من [ قبض هبته ] وصدقته لانه نفع محض ولذا يملك امره وصيه [ وتسليمه في حرفة ] نظرا له [ لا ] يجوز له [ انكاحه ] لعدم القرابة والسلطنة فانكحه السلطان ومهره في [ بيت المال وفي الدخيرة ] لا يامره بالختنة والاضمن ان هلك وقبل هذا اذا لم يعلم انه ملتقط والا ضمن [ و ] لا [ تصرف ماله ] اي تصرف في ماله من التجارة اعتبارا بالام نفى الكلام تعامح [ ولا اجارته ] اي اللقيط لياخذ الاجرة لنفسه اعتبارا بالعم بخلاف الام فان لها اجارته وانما اعاد كلمة لا ردا لمال قال القدوري ان له اجارته والاول اصح كما في الاختيار ثم شرع في الثاني من مباحث الكتاب فقال [ واللفظة ] المعهودة و لو كثيرة [ امانة ] بالاتفاق لا يضمنها الملتقط الا بالتعدي او المنع بعد الطلب [ ان اتشهد ] عند القدرة شاهد بن [ على اخذه ليورد على ربها ] فلو وجدها في طريق او غيره وليس فيه احد اشهد عند الطفر به فاذا ظفر ولم يشهد ضمن الا اذا ترك الاشهاد لخوف ظالم كما في فاضيلان وقيل اذا اعتقد مع الاشهاد انه ياخذ نفسه فهو ضامن ديانة كما في المحيط وكيفية الاشهاد ان يقول اشهدا اني اخذتها للرد او من سمعتم انه يطلب شيئا او لقطة فدلوه على او عندي لقطة كما في الزاهدي وغيره [ والا ] يشهد عليه [ ضمن ] بعد الهلاك عنده لانه غاصب في الاخذ [ ان جحد المالك احدها للرد ] اي انكر قول الملتقط اني اخذتها للرد اليك وقال محمد رح انها لم يضمن لانها امانة على كل حال فالقول له مع اليمين وابو يوسف مع محمد رح في الاصح والادل الصحيح كما في المضمورات وفيه اشارة الى ان البالغ والصبي سواء في الضمان بترك الاشهاد فاشهد ابوه او وصيه وعرف ثم تصدق كما في المنية والى انه لو صدقه المالك لم يضمن وذا بالاتفاق كما لو اقر انه اخذها لنفسه فانه ضامن بالاتفاق والى انه لو ردها الى مكانها ثم هلك لم يضمن قال الحاكم هذا اذا ردها قبل ان ينتقل عن ذلك المكان والافقد ضمن وعن محمد رح لو مشى ثلاث خطوات ثم رد برى وقيل هذا التفصيل فيما اذا اخذها لنفسه واما اذا اخذها للرد فلم يضمن



اصلا كما في المحيط [ وطرقت ] اي وجب تعريف اللقطة التي تبقى كالذهب ونحوه كما ذكره المصنف بان يعاد في جهرا في كل جمعة من ضاع له شيء فليطلبه مندي كما اشير اليه في الذخيرة فلا حاجة الى ذكر حكمها او صفتها [ في مكان وجدت ] تلك اللقطة فيه فانه اقرب الى الوصول [ وفي المجامع ] اي مجامع الناس كابواب المساجد والاسواق فانه الى وصول الخبر اقرب [ مدة لا تطلب بعدها ] اي زمانا يظن ان صاحبها لا يطلب بعده هو المختار كما في الاختيار وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف و عليه الفتوى وفي ظاهر الرواية انه عرفتها سنة ففيسة كانت او خميسة وعن اصحابنا ان كان اقل من عشرة دراهم عرفتها بقدر ما يورى كما في المضمرات وعندهم انه عرفت المائتين واكثر سنة واقل الى عشرة شهر او الى ثلثة عشرة والى دانق ثلثة ودانقا يوما وعن المرخسي انه عرفت ما دون درهم يوما وفي نحو فلس ينظر يمنة ويسرة ثم يضعه في كف فقير كما في الكرمانى وفي نحو تمر تصدق مكانها او اكلها ان احتاج كما في المضمرات وفي نحو عنب اكله ساعة ولو غنيا كما في النظم ثم اختلف في التقدير من تقدر المدة بالحوال ونحوه فقل عرفت كل جمعة وقبل شهر وقيل ستة اشهر كما في المحيط وقال الحلواني له ان يكتفى عن التعريف بالاشهاد ومنله في السير الكبير وفي لفظ المجهول اشعار بانه لو عرفت غير بامره جاز اذا عجز كما في الذخيرة و جاز دفعها الى امين وله استردادها منه وان ملكت في يده لم يضمن كما في المنية [ و ] عرفت [ ما لا يبقى ] من لقطة تطلب [ الى ان يخاف فسادها ] اي الى مدة يظن انها تفسد فيها ولا خلاف في ذلك فلو وجد اللحم او اللبن او الفواكه الرطبة ونحوها عرفت الى تلك المدة كما في الاختيار ولم يتناول الثمار السافطة تحت الاشجار في الامصار والمختار انها اذا لم يكن مما يبقى يجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الرماثيق واما على الاشجار فلا يوخد في موضع ولا باس بالانتفاع عن التفاح والكمثرى الذي في نهر جار كما في المحيط لكن في النظم لو كانت مما لا يبقى باعها بامر القاضي ثم حفظ ثمنها [ ثم ] اي بعد مضي مدة التعريف [ يتصدق ] الملتقط بها ان شاء ايصالا للحق الى المستحق بقدر الامكان فان الثواب يصل اليه الا ان الافضل ان يحفظ لبجي صاحبها فان التصدق رخصة والحفظ عزيمة كما في الكرمانى وفيه اشعار بان بعد المدة لم يدفعها الى الامام وفي النوادر يدفع اليه فان قبل فله التصدق والاقرض من غني كما في الذخيرة [ فان جاء ربها ] بعد التصدق [ اجاز ] وكان الثواب له [ او ضمن الاخذ ] المتقط او الفقير اذا هلكت فان لم يهلك اخذها من الفقير وقال ابو جعفر اذا تصدق بامر العاظمي لم يضمن وليس بصواب فانه لو تصدق القاضي ضمن كما في الذخيرة والاكتفاء مشير الى انه لم يحب على الملتقط الايضاء وان كان يرجو وجود المالك وقال شرف الائمة انه يجب عليه كما في المنية و الى ان كلا من الملتقط و الفقير لم يرجع على الاخر بعد التضمنين كما في الكرمانى [ وما انفق ] الملتقط على ما لا يوجر من اللقطة في مدة التعريف [ بلا اذن حاكم ] اي سلطان او قاض [ تبرع ]

فلا يرجع الى ربه [ و ] ما انفق عليها [ باذنه ] فهو [ دين على ربه ] فله الرجوع وهذا ليس من  
 ططف المفرد ولو سلم فالفصل لم يقدح كما ظن وفيه ايماء الى ان الحكم انما امره بالاتفاق بعد ما  
 تحقق كونه لقطة وذلك بالبيينة وان قل لا بيينة لي فان قال له انفق عليها ان كنت صادقا  
 فحينئذ له الرجوع والا فلا والى ان محرد امر الحاكم بالاتفاق يكفي للرجوع والاصح انه لا يرجع  
 الا ان يجعله ديناً عليه كما في النهاية [ و أجر القاضي ] ولو حكما كما اذا اذن الملتقط ان يوجر [ ماله  
 منفعة ] و احسن اجارته للمالك في راف القاضي من نحو ابل لقطة [ و انفق عليها ] من بدل  
 الاجارة ليبقى الملك والاولى عليه فان ما يذكر [ كالابق ] في ان آجره القاضي و انفق عليها من  
 بدل الاجارة كما في الهداية لكن في المحبسط انه انفق عليه من بيت المال لانه لو امره القاضي  
 بالكسب آبق ثانياً في الاختيار لو حبسه السلطان مدة ولم يجز ربه بآعه و انفق عليه من بيت المال  
 وجعل ديناً عليه او في ثمنه و لا يوجر خوف الاباق و يحتمل ان يكون التشبيه في الاتفاق  
 بالاذن و بلا اذن و هل يصدق القاضي الراد انه عند آبق بلا بيينة و اختلف المشايخ فيه و اذا صدقة  
 يحبس بطريق التعزير كما في المحيط [ و مالا منفعة له ] من لقطة [ اذن ] القاضي للملتقط [ بالاتفاق ]  
 عليه [ ان كان ] الاتفاق [ صلح ] للمالك بالبيع و رجع عليه باذنه او يجعله ديناً وهو الاصح  
 قالوا انما امر بالاتفاق يومين او ثلاثة على قدر ما يرى رجاء ان يظهر مالها فاذا لم يظهر امر ببيعها  
 لان دارة النفقة مستاملة فلا يظهر في الاتفاق مدة مديدة كما في الهداية [ و الا ] يكن الاتفاق  
 اصلح لاستغراق النفقة [ باع ] القاضي او مأموره وحفظ السمن للمالك وفيه ايماء الى ان الملك اذا  
 جاء لم ينقض البيع فلو سمع بلا امر القاضي كان له تنفيذ البيع فائمة و تضمين البايح او المشتري بالتمن  
 هالكة كما في المحيط [ و للمنعق ] عليها بشرط الرجوع او بدونه [ حبسها ] اي اللفظة عن ربه  
 اذا جاء [ لاحد النفقة ] لانه كالبيع فان امنع بيعت كالرهن [ فان هلك ] اللقطة في يد الملتقط  
 [ بعد الحبس سقطت ] النفقة فلو هلك قبل الحبس لم تسقط لانها امانة [ فان بين مدعيها  
 علامتها ] اي وحده رجل دراهم مثلاً و ادعى آخر انها له وسمى وزنها و عددها و وعاءها و رباطها  
 [ حل ] للملتقط [ الدفع ] الى هذا المدعي و ان لم يصدقه فان دفع اليه اخذ منه كفيلاً وفيه  
 اشعار بانه لا يجبر على الدفع و لا خلاف فيما اذا لم يصدقه و اما اذا صدقه ففي الجبر اختلاف  
 المشايخ ثم لو دفع اليه وجاء آخر و اقام بيينة انها له اخذها من المدفوع اليه ولو هلك كان له تضمين  
 كل و يرجع المدعي على الاصح على المدفوع اليه و لم يرجع على الملتقط بلا خلاف كما في المحيط  
 [ و لا يجب ] الدفع الى مبيع العلامة [ بلا حجة ] و الاحسن وجب بحجة [ و يستف ] الملتقط  
 [ بها ] اي باللقطة بعد التعريف حال كونه [ فقيراً ] كما ينتفع بها فقير آخر بصرفه اليه و الاطلاق  
 بشعر بانه ينتفع بها بلا امر الحاكم وذكر في النظم وغيره انه لم ينتفع عند العامة و ينتفع عند



بغير لانه مختلة وعلى الظهيرية لو باع الفقير وانفق الثمن على نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق بمثلها على المختار [ والا ] يكن الملتقط فقيرا [ تصدق ] بها بعد التعريف ولو بلا اذن القاضي وقد مر [ ولو ] كان تصدقا [ على ] الفقراء من [ اصله ] من الأباء والامهات [ وفرعه ] من البنين والبنات [ وعرسه ] من الزوجات كما في الكافي وعيره لكن في الكامل وغيره ان مال اللقطات يصرف الى ادوية المرضى الفقراء ونفقتهم ونفقتة اللقطة وجنايته واكفان الموتى ودفنهم وكفاية من عجز عن الكسب وغيرها من مصالح المسلمين لا الى من بغرض له نفقة واعلم انه لو اخذت امرأة ملاء امرأة بلا ملانها لم يجز لثانية ان ينتفع بها الا اذا نصدق على ابنتها الفقيرة مثلا ثم تصبها منها فحينئذ تنتفع بها وكذا في المكعب اذا سرق وترك مكعب موصا قيل هذا اذا كان المكعب الناني مثل الاول او اجود واما اذا كان ادون فينتفع به بلا تكلف لانه راض بذلك ومن اخذ برج حمام فما يأخذ من فراخها يصرف الى نفسه فقيرا والى غيره غنيا وحل شراة من الفقير كما في الظهيرية ثم شرع في الآخر من المباحث فقال [ ونذبا اخذ الابق ] لان فيه احياء لحق المالك [ لمن قوي عليه ] اى قدر على اخذ الابق فلوادعى انه عبده واقام بينة قبلت والخصم هو القاضي عند بعضهم وينصب له خصما عند بعضهم ولا يدفعه اليه الا ان يحلف بالله ما بايعته ولا وهبته ولوادعى بلا بينة واذا الابق بانه عبده دفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل التخيير عند بعضهم كما في الذخيرة واخذ منه الكفيل لانه دفع بها ليس بحجة بخلاف الاول ولنا في اخذ الكفيل منه روايتان والاحوط ان باخذ كما في المحيط [ وترك الضال ] وهو المملوك الذي لم يجد سبيلا الى منزل مالكة [ قيل احب ] اى قال بعض المشايخ انه افضل لانه يستقر مكانه الى ان يحلده مالكة وقال بعضهم ان اخذه احب لئلا يصل اليه يد الجاني وفيه اشعار بانه يأخذهما ويحفظهما ولا يدفع الى الامام وقال الامام الحلواني له الدفع اليه وقال السرخسي ينبغي ان يدفع اليه كما في المحيط واعلم ان الضال في النفقة كالابق كما فصلنا الا انه لا يباع كما في الننف وعيره [ و ] وحب على المالك [ لراة ] اى الابق فان الراد لا يستعمل في الضال [ من مدة سفر ] او اكثر [ اربعون درهما ] لا غير فلو صالح على خمسين لم يجز الزيادة بخلاف الصلح على الاقل كما في المزارع ولو كان الراد رجلين نصف المبلغ بينهما كما انه لو اشترك الابق بين رجلين كان المبلغ على قدر نصيبهما وفيه اشعار بانه لا شىء للمعين والمراد من الراد من لا يجب عليه ان يجتمع بالابق فلو جاء سلطان او حادظ طريق او امير قافلة او وصي يتم او احد الزوجين او الولد او من في عياله من الاب والاخ والاجنبي وغيرهم ليس له شىء كالوفال لغيره ان وجدته خذ والابق اعم من القن والمدبر وام الولد والكبير والصغير العائل والمحجور والمأذون ورد الامة مع الرضيع كردها وليس لراد المكاتب شىء لانه باعتبار مالية الكسب وهو احق بكسبه والمتبادر

ان يسلمه الى المولى فلو جاء به الى مصر ثم ابق منه قبل التسليم فآخذه رجل و سلمه اليه ليس للاول شئ بخلاف ما اذا جاء به فغصب منه غاصب و سلمه الى المولى فانه آخذه و تمامه في المحيط [ وان لم يعد لها ] اى لم يسا وقيمة الابق اربعين درهما وهذا عند ابي يوسف رح و اما عند محمد رح فبنقص من قيمته درهم ثم يودي الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة و فيه اشعار بانه وجب الاربعون لو كان هذا قيمته على ما قال ابو يوسف رح و اما عند محمد رح فينقص درهم كما مر [ ان اشهد ] الراد عند الاخذ وقال عند الشاهدين [ انه ] عبد ابق [ آخذه للرد ] الى المالك وفيه اشعار بان الاشهاد واجب وهذا عند خلافا لهما كما في المضمورات و اشار في الاختيار الى ان محمدا رح مع ابي حنيفة رح [ و ] لرادة [ من اذل منها ] اى مدة السفر [ بقسطه ] اى بنصيب الاقل من مدة السفر فيقسم الاربعون على ثلاثة ايام يبلغ كل يوم ثلاثة عشر درهما و ثلث بدرهم فيقضى بذلك ان رده من مسيرة يوم وهذا اذا اختصما عند القاضي و الا فان اصطالحا على شئ فله ذلك اليه اشار في الاصل و اختاره بعض المشايخ و قال بعضهم يفرض الى راي الامام و هو الصحيح و اطلاقه مشير الى انه لا فرق بين ان ياخذ في المصر و خارجه و عنه انه لو اخذ في المصر ليس له شئ كما في المضمورات [ فان ابق ] الابق [ منه ] اى من الاخذ المشهد او مات في يده [ لم يضمن ] لانه امانة وهذا اذا لم يستعمله لحاجة نفسه و الا فقد ضمن كما في القنية [ فان لم يشهد ] الاخذ عند الاخذ مع التمكن على ذلك [ فلا شئ له ] كما اشار اليه [ و ضمن ] عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح لانه غاصب [ ان ابق منه ] و علم كونه آبقا فلو انكر المولى اباقه فالقول له و الاخذ ضامن اجماعا كما في الدخيرة و غيره و في قوله ابق منه الدال على الذهاب رعاية حسن الختم \*

## \* [ كتاب المفقود ] \*

اخره عما سبق و لم يجمع مع المناسبة التامة لعل و وقوعه و المعنى فقد المفقود [ و هو ] و الفقيد المعدوم من فقده فقدا و فقدا بال كسر عده كما في القاموس و يقال فقدته اذا اضلته او طلبته و كلاهما متحقق فانه قد اضله اهله و هم في طلبه كما في الظهيرية و شريعة [ غائب ] اى بعيد من اهله و لم يذكر الغيبة لانه من الاحكام المشتركة و لم يكن تغليباً كما ظن و الا لكان مجازاً بلا قرينة [ لم بدراثة ] اى لم يعلم حيوته و لا موته و لا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال [ حي في حق نفسه ] اى فيما يتعلق به من الاموال و غيرها بحكم الاستصحاب الذي هو الحكم ببقاء الامر الثابت و هو غير مثبت لكنه دافع [ فلا يسكن عرسه ] و لا اختها من زوجها اذا النكاح معلوم و الموت مجهول [ و لا يقسم ماله ] بين ورثته [ و لا يفسخ اجارته ] و لو لم يكن له وكيل [ و يقبم القاضي من يقبض حقه ] اى يعين و كيلا يقبض غلانه و دبا اثر به مديونه و لزم بعقده فلا يخاصم



في الدين المحمود الذي مفقده المفقود ولا في نصيبه له في عقار أو عروض في يد رجله لأن وكيله القاضي بالقبض ليس وكيلًا بالخصوصة بالاجماع لكن لو قضى به نقل وتمايمه في المحيط [ ويحفظ ماله ويبيع ] القاضي [ ما يخاف فساد ] من ماله كالعروض والتمار وقيل لو نقض عبده أو أرضه بمضى الأيام جاز بيعه وفيه اشعار بأنه لا يبيع ماله للنفقة وعن الربوي الأولي أن لا يبيع وعنه أن باع نقل لدينه كما إذا علم كونه حيا غايبا منذ سنين بلا رجوع كما في المنية [ وينفق ] القاضي من نحو دراهمه وثمان ما يخاف فساد [ على ولده وأبويه وعمره ] وغيرهم ممن يستحق النفقة في ماله حال حضوره بلا قضاء القاضي فلا ينفق على الأخ والأخت والأخوال وغيرهم ممن لا يستحقون النفقة إلا بالقضاء [ وميت في حق غيره ] إذ الاستصحاب دليل ضعيف غير مثبت [ فلا يرث ] المفقود [ من غيره أي يوقف قسطه من مال مورثه ] في يدي عدل لا مكان حيوته فلو مات رجل وترك بنتين وأبنا مفقودا أعطي نصف التركة لهما ووقف النصف الآخر [ إلى تسعين سنة ] من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى وعن أبي حنيفة رح إلى ثلثين سنة وعن بعضهم إلى ستين وقيل إلى سبعين وعن الثلثة إلى ثمانين سنة وعليه الفتوى في زماننا وعنهما إلى مائة وعن المتقدمين إلى مائة وعشرين سنة الكل في المضمورات وهذا ظاهر الأصول كما في النظم وعن محمد رح إلى مائة وعشرين وعن أبي يوسف رح إلى مائة وخمسة كما في ضوء السراجية وعن أبي مطيع إلى مائة وبيع كما في المشارع وفي ظاهر المذهب إلى موت الأقران كما في الهداية وهذا مروى عن محمد رح فقيل موت جميع الأقران في جميع البلاد وقيل في بلدة وهذا ارفق وقال شيخ الإسلام أنه أحوط وأيسر كما في الذخيرة وقال بعضهم يفرض إلى رأى القاضي كما في الينابيع وقال مالك والأوزاعي إلى أربع سنين فينكح عرسه بعدها كما في النظم فلو أفنى به في موضع الضرورة ينبغي أن لا بأس به متى ما ظن ويثبت موته بأقامة البينة على وكيله أو من في يده ماله كما في المحيط [ فإن ظهر ] المفقود [ حيا ] بالبينة أو غيرها [ فله ذلك ] أي قسطه الموقوف من مال مورثه أي يثبت ملكه في ذلك [ وبعدها ] أي بعد مضي هذه المدة [ يحكم بموته فيما ] كان [ له ] من الحقوق ظرف يحكم [ يوم تمت المدة ] السمعون ظرف مونة [ فتعتد عرسه ] كما تعتد [ للموت ] أربعة أشهر وعشرا وشهران وخمس أوضاع حمل وفي الفاء اشعار بان ابتداء العدة مما يلي المدة المذكورة وفيه دلالة على أنه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قال شرف الأئمة وغيره وقال نجم الأئمة إن القاضي عبد الرحيم نص على أنه يتوقف عليه كما في المنية [ ويقسم ماله بين من يرثه الآن ] أي ورثة الموجودين عند مضي تلك المدة فلا يرث منه من مات قبله [ و ] يحكم بموته [ في مال غيره ] من [ حين فقده ] أي المفقود لأنه حي بالاستصحاب الغير المثبت [ فيرد ما وقف له ] من القسط [ إلى من يرث الغير ] أي يأخذ الأثر من ذلك الغير

المورث [عند موته] أى ذلك الغير و فيه مع رعاية حسن الاختتام ما نطق به الخير من لطافة ان  
القاضي فى الاغلب ميت \*



قد تم الجزء الثالث من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير  
و يتلوه الجزء الرابع ان شاء الله العزيز الكبير \*







\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

## \* [ كتاب القضاء ] \*



اخره مما تقدم لان الصالح له غائب لم يدر اثره ولذا قيل انه اعز من الكسريت الاحمر والنمرد  
الاخضر وهو ممدود ويقصروا وقد اكثر الائمة اللغة في معناه وآل اقوال جميعهم الى انه اتمام الشيعي  
قولا او فعلا وقال ائمة الشرع انه قطع الخصومة از قول ملزم صدر من ولاية عامة [ اهل اهل الشهادة ]  
اي المستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك وانما جعل على نحو قوله  
بنو لنو ابناوا اشعارا بكمال المبالغة فيشير الى ان القضاء مثل الشهادة فيما ذكرنا من اشتراط شروط  
الاهلية وكذا في شروط التحمل وهي المشاهدة والضبط والاداء وفي شروط القبول وهي العدالة وغيرها  
كما في المهابة وغيرها وفي الكرمانى ان شروط التحمل العقل اى حسن النظر في العاقبة والضبط  
اى حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والعدالة اى الاجتناب من محظورات الدين وفيه  
رمز الى ان كل شاهد للقضاء صالح ولو جاهلا فلو لم يصلح غيره كان واحبا عليه ولو وجد الصالح فمخير فيه  
ولو كان اصلح فمستحب ولو كان غيره اصلح فمكروه ولو علم عجزه عنه فحرام كما في الاختيار وغيره  
[ وبصحة ] اى ينفذ القضاء ويجوز قبول الشهادة [ من الفاسق ] اى المهمل الذى اقدم على كبيرة او  
اصر على صغيرة وفيه اشعار بان قضاء المستور صحيح بلا قبح كما في الكشف و بان العدالة شرط  
الاولوية وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر عن اصحابنا انه لا يجوز قضاؤه كما في الاختبار [ لكن لا يقلد  
الفاسق القضاء وجوبا وفيه اشعار بان الوالى آثم في تقليده كما ذكره المصنف واليه اشار ما في قسمة  
الهداية من ان القاهم يجب ان يكون عدلا لانه من عمل القضاء والتقليد جعل الغلادة في العنق



و شرعا حكمه وال يكون فلان قاضيا في موضع كذا [ولا يقبل] شهادته اى لا يجب قبولها لكن يجوز  
 كما في كشف المنار وذكر المصنف انه ياثم بالقبول فان العدالة شرط لوجوب القبول لا لصحته وفيه  
 اشارة الى ان القاضي والمفتي آثمان بالرواية المرجوحة كما افاده القاضي الامامي والى انه لا يقبل فتوى  
 الفاسق لانه من الديانات وقيل يقبل لانه يتخزع عما ينسب الى الخطاء كما في الاختيار [ولو  
 فسق العدل] اى صار فاسقا بالرشوة او شرب الخمر او الزنا او غيرها بعد كونه عدلا [يعزل]  
 اى يجب على الوالي عزله فلا يعزل به كما في الظهيرية وغيره وذكر في الهداية والمغني انه  
 يستحق العزل يعني (ينكروا دوزل) كما فسر العلامة الكردي على ما في النهاية وهذا ظاهر الرواية  
 وعليه مشايخنا كما في الرقاية وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الواقعات وفيه اشعار بان حكمه  
 نافذ بعد الفسق كما قال البزدرى وذكر الخصاص انه باطل فيما ارتشى لا في غيره وبه اخذ  
 الحلواني والمرحسى كما في العمادى [وقيل يعزل] القاضي لصيرورته فاسقا وهذا مروي عن  
 الايمة الثلاثة [ومن اخذه] اى القضاء [بالرشوة] مثلثة اسم من الرشوة بالفتح كما في المقائس  
 فهي لغة ما يوصل به الى الحاجة بالمصانعة اى بان يصنع له شيئا ليصنع لك شيئا آخر كما قال ابن  
 الاثير وشريعة ما ياخذ اخذ ظلما بجهة يدفعه الدافع اليه من هذه الجهة وتمامه في صلح الكرمانى  
 فالمرتشى الاخذ والراشى الدافع [لا يصير قاضيا] على الصحيح فلو قضى في اجتهادية لم ينفذ  
 فللقاض آخران يبطل كما لو قضى القاضي بالشفعاء عند بعضهم كما في الفصولين واعلم ان ما دفع اما  
 للتودد وهو حلال من الجانبين واما لصيرورته قاضيا وهو حرام منهما واما للخوف على نفسه  
 او ماله وهو حرام على الاخذ بلا خلاف وحلال للدافع عند الاكثرين واما لمستوى امره عند الوالي  
 فان كان ذلك الامر حراما فحرام على الجانبين وان حلالا فحرام على الاخذ ان اشترط وحلال للدافع  
 عند بعضهم وحرام عند آخرين الا ان يستاجر مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال للدافع  
 وكذا للاخذ عند الاكثرين ومكررة عند غيرهم والرشوة لا تملك ولذا كان له الاسترداد ولو  
 اصلح امره كما في المغني والنهاية وغيرهما [والاجتهاد] وان قال به بعضهم [شرط للاولوية] لكن  
 يجب ان يكون عالما بالفقه موثوقا به وعن ابي بومف رح ان المتورع احب الي من المجتهد وان  
 كونه عالما بالفرائض يكفي وقيل يجوز تقليد الجاهل والاولى ان يكون عالما كما في الاختيار  
 والاجتهاد لغة تحمل الجهد اى المشقة وشريعة بذل الفقيه تمام طاقته بحيث يحس من نفسه العجز  
 عن المزيد عليه لتحصيل ظن بحكم شرعي وشرطه ان يكون عالما بمعاني مقدار خمسمائة آية وثلاث  
 آلاف حديث واردة في الاحكام لغة بان يعلم معاني المفردات والمركبات وخواصها في الافادة  
 فيشترط علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب وعاداتهم  
 في الاستعمال وشريعة بان يعلم المعاني الماثرة في الاحكام وان يكون عالما باقسامها من الخاص

والمشترك والمجمل وغيرها وبقسام سند الحديث وعالمًا بحال الرزاة إلا أنها كالمتعذر في هذا الزمان لكثرة الوسائط فالأولى الاكتفاء بتعديل الأئمة المغات كالطحاوي وغيره وعالمًا بوجوه القياس بشرائطها واحكامها واقسامها وعالمًا بالاجماع ومواقعه للاحتراز عن مخالفته وهذا اذا اجتهد في جميع الاحكام واما اذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فشرطه العلم بوجوه القياس وما يتعلق بذلك ولا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل به منصب الاجتهاد في زماننا بمجرد ممارسته كما في الكشف وغيره ولذا قال الامام السرخسي لو اجتمع حفظ المبسوط مع العلم بمذهب المتقدمين في احد لكان له هذا المنصب كما في شرح ادب القاضي وقيل المجتهد من قدر على اتيان حجة قوية كتابية او خبرية او قياسية لصحة قوله كما في النظم [ ولا يطلب ] القضاء اي لا يميل احد اليه بالقلب وفيه اشعار بانه لا ينبغي ان يميل اليه باللسان بالطريق الاولى في غاية البيان الطلب بالقلب والسؤال باللسان وفي المصنرات ان الطلب عن الامام والسؤال عن الناس و كلامها مكروه وبانه لا يحل الميل بالشغعاء كما في الخلاصة قال ابن عمر رص اني اعوذ بالله ان يجعلني قاضيا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان قاضيا فقصي بالعدل فبالحري ان ينقلب منه كفافا فما راجعه بعد ذلك وقال عليه التحية من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين رواهما الترمذي وتاويل بعض المحدثين انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت جميع دواعيه الخبيثة وشهوته الودية مؤكدا لذلك فانه قلما يوجد المتصف به عند المصنف [ وانما يدخل فيه ] اي لا يدخل في القضاء الا [ من يثق عدله ] اي يعتمد عليه والاحسن بعدله وفيه اشارة الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق بعدله وذكر قاضيخان انه يكره عند اجتماع شرائطه والى انه لا باس بالدخول حينئذ لانه فرض كفاية لكنه مع ذلك واجب الترك كما في الكرمانى والاكتفاء مشعر بانه جاز بلا اجبار خلافا للكرخي والخصاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار ابي حنيفة رح وقد امتنع عنه حتى ضرب امواطا ومحمد اباه حتى قيد نيفا وخمسين يوما وقال مشايخ بلادنا لا باس به اذا كان صالحا له آمنة من نفسه الجور ومن غيره المنع كما في الخلاصة [ ومن قلد ] القضاء [ سال ] من المعزول او واحد من ثقاته والاثنان احوط [ ديوان ] اي خريطة فيها المحاضر والسجلات والصكوك ونسخ نصب القوام وتقدير النفقات وغيرها من دونت الكلمة اي ضبطتها اصله دوران فهربوا من التضعيف الى ابدال الروايات امة ثقلا كما في الازاهير واليه اشير في الصحاح وغيره لكن في القاموس انه مكسور ويفتح مجمع الصحف وكتاب يكتب فيه اهل الجيش والعطية وازل من وضعه عمرو بن وهب وقال ابن الاثير انه فارسي معرب وانما اضيف الى [ فاض ] قبله [ لانه لا يسال ما في يد الخصم من الديوان اذ لا يومن عليه من الزيادة والنقصان وانما ساله لانه يحتاج اليه للعمل به كما في الاختيار لكن في الخلاصة انهم اجمعوا على انه لا يعمل بما يجد



في ديوانه وان كان مختموما واما ما في ديوان نفسه فلان كان ذا كرا لتلك الحادثة يعمل به والا فلا  
وقالا يعمل به مطلقا وفيه اشارة الى ان المعزول يجبر على دفع الديوان ولو ملكه وفيه خلاف كما في  
ما ملكه الخصم والصحيح انه يجبر في الصورتين ولا خلاف انه يجبر اذا كان من بيت المال والى  
ان للسلطان عزله بلا رتبة عن ابي حنيفة رح انه لا يترك على القضاء اكثر من حول كيلة ينسى  
العلم فيقول لا فساد فيك لكن اخشي عليك نسيان العلم فادرسه ثم عد البنا حتى نقلدك ثانيا كما في  
شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان القاضي لا ينبغي ان يشتغل بغير القضاء ولو درسا [ولا  
يعمل] القاضي المقلد [في] حق [المحبوس] للمماثلة او غيرها [بقول] القاضي [المعزول] فانه  
صار كشهادة الفرد بل باقرار المحبوس او ببينة المدعي فان لم يكن خصم ينادي عليه اذا حبس الى  
ايام كشهريوى من يطلب فلانا المحبوس بحق فان حضر جمع بينهما والا ياخذ منه كفيلا بالنفس  
ان وجده والا يخليه كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان شهادته على فعل نفسه لم تقبل فلا بد  
ان يشهد على قضائه شاهد ان سواه ثم يمضيه كما في المبسوط [وكذا] لا يعمل بقوله بل بالقرار  
او البينة [في غلة الوقف] كما اذا قال ثبت عندى ان ضيعته كذا وقف على كذا وحكمت به و  
وضعتها على يدى امين وامرته بانفاذ ارتفاعها الى مصرفها و صدقه الامين فان لم يعمل بقوله ان  
جميل الواقف از دارته ولم يقم عليه البينة كما في المغني وغيره و الغلة كل ما يحصل من نحو ربع  
ارض اكرهاها او اجرة غلام كما في المغرب [والوديعة الا اذا اقر ذو اليد بالتسليم] اي بتسليم الوديعة  
اليه [منه] اي المعزول فان قال دفعت اليه كذا من مال فلان فاذبه او بالذبح وقال لا ادرى لمن هذا  
قبل قول المعزول وكان المال لفلان وفيه اشعار بانه لو انكر ما قال المعزول كان القول للمنكر كما في  
الكروماني ولك ان تصرف الاستثناء الى الوقف ايضا فانه لو قال ان هذه الضيعة وقف على كذا  
ودفعتها الى فلان و صدقه انقلد عن المعزول كما في المغني وغيره [وبقرض] القاضي [مال  
اليتيم] بشرط ان يكون المستقرض حسن المعاملة غير لجوج من اهل المصرد لا بجل من ياخذ مضاربة  
ولا ما يشتري به نافعا لليتيم والا تعين علمه المضاربة والشراء وفيه اشارة الى ان الوصي لا يقرضه وكذا  
الاب وفيه روايتان كما في الذخيرة و الى انه لا يشتريه لنفسه ولا يستقرضه و الى انه له ان يقرض مال  
الغائب وكذا مال الوقف كما في الخزانة [و] المسجد [الجامع] اي للناس للصلاة والحكم [الى] من  
مسجد الحى ومسجد السوق والدار والطريق [لجلوسه الظاهر] غير الخفي على الغرماء وغيرهم وقال  
فخر الاسلام هذا اذا كان الجامع وسط البلد والا فبختار الوسط منها والحائض وغيرها تاتي باب المسجد  
او يخرج اليها احدا فينظر في خصوصتها كما في خصوصية الدابة وان دخل المسجد يستحب ان يصلي للتحية  
و ركعتين والاربع افضل ثم يدعو الله تعالى ان يوفق الحق ويستقبل القبلة بوجهه وفي زماننا يستند  
ظهرة الى المحراب ويجلس معه قوما من الفقهاء الامناء للمشورة وفيه اشعار بانه لا يقضي ماشيا ولا

قائما ولا متكيا تعظيما لامر القضاء وان جاز ذلك كافي المغني واطلاؤه مشير الى ان يوم البطالة والاستراحة لم يتعين وكان في زمانه يوم السبت وفي زمان الخصاص دائريين الاثنين والثلاثاء وفي زماننا يوم الثلاثاء كما في شرح ادب القاضي لكن في زماننا يوم الجمعة [ولا يقبل هدية] اي مالا اعطي اكراما لانها اذا دخلت الباب خرجت الامانة من الكوة فلو قبلها ردها ان امكن والا وضعها في بيت المال كما في الكرماني وفيه اشعار بان للمفتي والوالي قبول الهدية لانها من حق للمسلم وروى انه من الوالي رشوة كما في الزاهدي [الا من ذي رحم محرم] فانه صلة الرحم [او ممن اعتاد] قبل القضاء من الاجنبي [مهاداته] لانه جرى على عادته [قدرا عهد] في العرف بين الاقرباء او بين المعتادين وكذا الاقل من المعهود فلو زاد على ذلك لم يقبل الا اذا زاد ماله فزاد بقدره كافي المغني [اذا لم يكن لهما] اي للذي الرحم والمعتاد [خصومة] والا فلا يقبل وفيه رمز الى انه يقبل دينار لعقد البكر ونصفه للشيب الا اذا لم يكن لها ولي كما في نكاح المنية [ولا يحضر] القاضي [دعوة] ولو من قريب او معتاد [الا] دعوة [عامه] لا يتخذ لاجله لان الاجابة سنة بلا تهمة وقيل انها كالعرس والختان وقيل ما زاد على عشرة والاول الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بانه لا يحضر خاصة ضد ما مر من التفصيل وقيل لا يحضرها للقريب عند الشيوخين كما في المغني [ويسوي] وجوبا [بين الخصمين] في الاصل مصدر ثم سمي به المخاصم ويطلق على الجمع واصل المخاصمة ان يتعلق كل بخصم الاخر بالضم اي جانبه كما في المفردات [جلوسا] تميزا وظرف فيسوي بين المسلم واليهودي في مكان الجلوس بلا تقديم وتأخير وكذا بين السلطان وخصمه في مجلسه وهو على الارض ولا يجلس احدهما عن يمينه والاخر عن يساره فيجلسون بين يديه على نحو قدر الذراعين لسماع الكلام بلا رفع الصوت ولا يربع ولا يقعي ولا يحتبي تعظيما كما في المغني [وافبالا] اي نظرا فلا ينظر الى احدهما ولو عالما ولا يواخذ بها لا يكون في وسعه من ان يتمنى بالقلب ان يظهر حجة احدهما كافي المبسوط [ولا يسار احدهما] اي لا يتكلم معه سرا لانه ينكسر به قلب الاخر وفيه اشعار بانه يسوي بينهما كلاما كما في السراجيه [ولا يضيفه] اي احدهما فلا بأس بان يضيفهما جميعا لا انتفاء المبل حينئذ وفيه اشعار بانه لا بأس للامام ان يضيف بعض الناس كما في المبسوط [ولا يضحك] لاحدهما لانه يجترع على خصمه وفيه رمز الى انه لا يقهقه اصلا فانه مكروه لغيره [ولا يمزح معه] اي مع احدهما متنازع فيه تبع فيه الوقاية والا حسن تركه في الهداية ولا يمازحهم لانه يذهب بمهابة القضاء [ولا يشير اليه] اي الى احدهما مستدرك بانبالا كما لا يخفى [ولا يلغنه حجة] لانه اعانة له ولهذا لا يفتي احدهما فيما خوصم اليه كما في الخزائنة [ولا يلغن الشامد] اي يكره تلقينه [بقوله اتشهد بكذا] لانه اعانة وفي شرح ادب القاضي انه لا يقول له كيف تشهد لانه شبه التلقين بل يقول تشهد [راستحسنه] اي التلقين [ابو يوسف راح فيما لا تهمة] بالسكون والفتح اسم من الاتهام [فيه] اي في موضع ابس فيه ظن الاعانة كما اذا ترك لفظ الشهادة والاشارة او حصر في



الكلام اولم يستغل زيادة علم بتلقيه كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه يكره التلقين فيه عند الطرفين و  
ينبغي ان يفتي بقوله لانه اكثر مهارة في مسائل القضاء كما تقرر والى انه لا يكره تلقين احد الشاهدين  
للاخر بالاجماع واعلم ان في الاختيار وغيره انه لا يقضي وقد حدث فيه هم او نعاس او غضب  
او جوع او عطش او حاجة انسانية ويقعد طرفي النهار و يبعد عنه اعوانه بحيث لا يسمعون ما بينه  
وبين الخصمين ويجوز ردهما مرتين لطمع الصلح [ ويحبس ] اى يمنع القاضي ويقرر في سجنه  
[ الخصم ] ولو مسلما مقيما صبيا وفيه خلاف وفيه اشعار بانه لا يمنع عن الطعام واللباس والزوار  
والوطي للحرائر والاماء والاكتئاب ويفتي بالمنع عن الاخيرين وغيرهما مما هو تنعم كما في  
الوقائع والمضارع يومي الى انه لا يخرج عن السجن للصلوة والحج والفقرة و صلوة الجنائز  
وغيرها كما اذا مات احد من اقاربه الا اذا لم يوجد من يغتسل والده او ولده و لو حبس فيه  
متعنتا طين عليه الباب واعطى له الخبز والماء من ثقبه والسجن المضمر دال على انه يحبس في موضع  
وحيش ليس فيه فرش ولا احد يستانس به والاضافة الى القاضي على انه لا ينبغي ان يحبس في  
سجن اللصوص الا اذا خاف الفرار منه فانه يحول اليه حينئذ والاكتفاء مشير الى انه لا يضرب  
ولا يغل ولا يشوف ولا يجرد ولا يقيد الا اذا خاف الفرار الكل في الخلاصة واجرة السجن والسكن  
على رب الدين و اول من احدثه في الاسلام على رضى الله تعالى عنه بناء في العراق و سماه نافعا  
ففر منه الناس فبنوا آخر سماه مخبسا بالخاء المعجمة وكسر الباء المشددة وفتحها موضع التذليل وحبس  
سابق زمانه في المسجد او الدهليز كما في شرح ادب القاضي وغيره [ مدة رآها مصلحة ] على  
الصحيح لنفاوت الناس في احتمال الصبر على الحبس حتى اذا مضت ستة اشهر و وقع عند القاضي  
انه متعنت يديم الحبس و ان مضى شهرا وما دونه و وقع انه عاجز اطلقه كما في الكرمانى وكذا  
لو لم يظهر عسره عنده لكن اخبر به ثقة من اصدقائه او جيرانه و اخبار الاثنين احوط ولا يشترط  
لفظ الشهادة الا اذا جرى بينهما منازعة في اليأس والاعسار واذا اطلقه لا يمنعه عن الملازمة كما في  
المغني و انما فلنا على الصحيح لان مدة الحبس قيل شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة اشهر وقيل اربعة  
اشهر وقيل ستة اشهر كما في الاختيار واعلم ان كل موضع قالوا ان الراي فيه الى القاضي فالمراد قاض له  
ملكة الاجتهاد كما في الوقائع الحسامية [ بطلب ولى الحق ] ولودانقا كما في الخزانة وفيه ايماء الى  
انه لا يحبس الا بعد الطلب كما في الوقائع [ ان امتنع المقر عن الايفاء ] اى امتنع عن ايفاء الحق  
التابت عن الاموار به بان اقر مرة بعد اخرى وامر القاضي بالايفاء وفيه ايماء الى انه غني فحينئذ  
يجب الحبس الذي هو جزاء مماثلة الغني [ ار ثبت الحق بالبينّة ] كعلم القاضي بيسارة كما في الخزانة  
فحينئذ يحبس لان البينة لا يكون الا بعد المماثلة وفي هذا الكلام اشارة الى انه لا يسأل القاضي  
المدعى عليه الك مال كما قال بعضهم والصواب عند الخصاص ان يساله فان اقر بالمال حبسه والا

فقد قال للمدعي ثبت ان له مالا حتى احبسه كما قال بعضهم وهكذا في نواذر اصحابنا و الى انه لا يقبل البينة على الافلاس قبل الحبس وبه ائتي العامة وهو الصحيح ويقبل في رواية وبه ائتي الفضلي ويقبل بعد الحبس قبل المدة عند الخصاف كما في شرح ادب القاضي [ فيما لزمه ] من الدين [ بعقل ] صدر منه او من غيره [ كالكفالة ] او مثل المكفول به وبدل الاجارة [ والمهر ] وغيرها مما ليس ببذل مال حصل له ويستثنى منه المهر الموجل وبدل الكتابة كما ياتي وبها ذكرنا اندفع ظن تقدير اما ليس ببذل مال حصل في يده كالكفالة [ او ] مثل [ بدل مال حصل ] المال [ له ] كالتمن و بدل القرض [ وفي نفقة عرسه و ] نفقة [ ولده ] لا يحبس [ في دينه ] اي لا يحبس الابوين في دين الولد وكذا الجددين وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه يحبس لمنعه الحق كما في المغني [ وفي غيرها ] اي غير الصور الثلث كضمان المتلفات و اروش الجبايات واعتاق الاماء المشتركة و بدل الكتابات والمهور المؤجلات و نفقة هائر القريبات [ لا ] يحبس [ اذا ادعى فقرا ] بان قال اني فقير اذا الاصل في الانسان هو الفقر [ الا اذا قامت بينة ] من المدعي [ بضده ] اي بغناه فانه يحبس مدة غلب على الظن انه لو كان له مال اظهره فان لم يظهره بخلي مبيله كما اذا قامت البينة بفقره كما في الاختيار واعلم ان المحبوس الغني اذا امتنع عن قضاء الدين فان كان الدين والمال دراهم يودي القاضي منه بلا خلاف وان كان الدين دراهم والمال دنائير او عروضا او عقارا يستديم حبسه الى ان يبيع دنائيره بنفسه ويودي ولا يبيع العروض والعقار اصلا وهذا عنده واما عندهما فيبيع القاضي دنائيره وعروضه وفي العقار روايتان وان كان له ثياب يلبسها ويمكن ان يعيش باذل منها يبيعها ويودي بما سوى ما يشتري مما يعيش به وكذا المسكن ولا يواجره في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح لو كان له عمل آجره وادى دينه مما سوى قوته وقوت عياله كما في المغني وغيره [ واذا شهدوا ] اي شهد رجلان فصاعدا فيشمل شهود الزنا [ على ] خصم [ حاضر ] وكتب به محضر بفتح الميم فهو ما جرى بحضرة القاضي وصف الدعوي واسامي الشهود و هلاهم كما في المغرب بالمهملة [ حكم بها ] اي تلعظ القاضي بسبب الشهادة بقول مخصوص وهو قضيت على فلان لفلان بكذا ومثله حكمت او انفذت وكذا ثبت عندى او ظهر او صح على الصحيح كما في الفصولين وذكر في كفاية الشروط ان حكمت معناه وتبت عليه الاحكام وفائدة اعلام من له الحق بحقه او تمكنه من الاستيفاء كما في حدود الكافي فلو قال ابطلت حكمي او رجعت عن قضائي او وقفت على نلبيس من الشهود لم يعتبر كما في الخزانة وفيه ايماء الى انه لم يحكم بمجرد علمه بقضية حق الله كالزنا والشرب وكذا بحق العباد خلافا لهما وهذا اذا علم تقلد القضاء واما بعده فيحكم به وتمايم في الخزانة والى ان احضار الخصم لازم فان امتنع عن الحضور عززه القاضي بما يري من ضرب او صفع او حبس او تعبير وجهه كما في الاختيار والى انه وجب عليه الحكم حينئذ حتى انه لو راه واخر فسق



فيائم ويعزل ويعزركا في الرجوع عن الشهادة من الكافي ولو لم يره ذلك لكفر كا في الكرماني والى ان طلب الحكم ليس بشرط فانه من الاداب والى ان مجرد الشهادة ملزم للحكم على القاضي ولا يتوقف على التزكية كا في الهداية وغيرها والى ان قول القاضي احكم ليس بلازم فانه احتياط ويمهله ثلثة ايام ان قال المدعى عليه لي دفع كا في الخلاصة والى ان المصر لا يشترط للنفاذ كا في النوادر وبه اخذ كثير من المشايخ وظاهر الرواية انه شرط كا في عامة المتداولات [وكتب] القاضي [به] اى بالحكم لامضاء قاض آخر كا اذا ادعى رجل على رجل الفار قام بينة وحكم بها ثم اصطليا ان يأخذه منه في بلد آخر وخاف ان يدكر فكذب به لامضاء قاضي ذلك البلد وفيه اشعار بان الكتابة واجبة عليه سيما اذا عطف على حكم لكن في المبسوط انها غير واجبة ولا بأس ان يكلف القاضي الطالب صحيفة ليكتب فيها كالا بأس بان يجعل ذلك من بيت المال ان كان فيه سعة وعلى هذا اجرة الكاتب [وهو] اى ما كتب فيه الحكم مع سابقه [السجل] اى المسمى بالسجل بكسر السين والهمزة وتشديد اللام والضمتان مع التشديد والفتح مع سكون السين والتخفيف والكسر معهما لغات فيه كا في الكشف وهذا لغة اصلية وقيل معرب كا في المفردات في الاصل الصك كا في الصحاح وهو كتاب الاقرار ونحوه وذكر في كفاية الشروط ان احدا اذا ادعى على آخر فالمكتوب المحضروا اذا اجاب الاخر واقام البينة فالتوقيع واذا حكم بالسجل [و] اذا شهدوا [على غائب] كان في محلة اخرى او قرية او بلدة ويشترط في ظاهر الرواية مسيرة السفر كا في المغني وعن ابي يوسف رح يجوز فيما لا يرجع في يومه وعليه الفتوى كا في الخزانة [لا] يحكم بها فان الحكم عليه غير جائز عندنا كما ياتي [بل يكتب] عطف على جملة لا ما سمي [كتابا حكما] وكتاب القاضي الى القاضي فهو ما يكتب فيه شهادة الشهود على عايب بلا حكم [ليحكم المكتوب اليه] في رواية عن ابي يوسف رح فالاحسن ترك المكتوب اليه فانه يبعث الخصم او المدعى به الى المكتوب اليه حتى يحكم كا في الكفاية [الا في حد وفود] اى يكتب في كل حق الا في حد من الحدود وقصاص لان المكتوب اليه لم يشاهد الشاهد وفيه اشارة الى اشتراط انه من فاض معلوم الى معلوم والى انه يكتب في النسب والنكاح والدين والامانة والمغصوب والمضاربة والمقول والعقار كا في الاربكي وغیره ثم ذكر شروطا ثلثة واخر كتابة الاسم في داخله فقال [فيقرأ] القاضي الكاتب وجوبا [على] النقول للكتاب [الشهود] عند المكتوب اليه انه كتاب فلان القاضي وهذا ليس بلازم اذ الشرط هو العلم ولو بالاخبار كا في المشاهير [ويختتم] على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للختم في اسفله فلو انكر خانم القاضي وكان الكتاب منشورا لم يقبل وان ختم في امفله كا في الذخيرة وانما قال [عندهم] اى الشهود لانه يشترط ان يشهدوا عنده ان الختم بحضورتهم كا في المغني وفيه اشعار باشتراط الختم ولو كان الكتاب في يد الشهود وهذا ليس بشرط الا اذا كان في يد المدعى وبه يفتى كما ذكره المصنف [وبسلم] في مجلس يصح حكمه فيه

فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرمانى [اليهم] اي الشهود وينبغي ان يكتب كتابا آخر مثله بعينه و يسلم الى المدعي كما في النهاية و انما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت التحمل الى الاداء لانه شرط في جميع الشهادات عند ابي حنيفة رح كما في المغني [وعند ابي يوسف رح يكفي ان يشهدهم] القاضي على [ان هذا كتابه و ختمه] فلا يشترط القراءة عليهم ولا الختم عندهم ولا التسليم اليهم وفيه اشعار بان الشروط البلية عند الطرفين كما في الهداية [وعنه] اي عن ابي يوسف رح [ان الختم] ايضا [ليس بشرط] فكفي ان يشهدهم ان هذا كتابه وهذا اومع و ان كان الاحتياط فيما قال كما في الذخيرة [ثم] القاضي [المكتوب اليه لا يقبله] اي لا يأخذ الكتاب من المدعي [الا بحضور الخصم] اي وقت حضوره لانه لزامه كما في الاختبار وغيره لكن في الذخيرة وغيره ان حضوره شرط قبول البينة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وفي لفظ ثم اشعار بانه بعد تحقق الشروط والوصول والدعوى والانكار يعرض الكتاب على القاضي و ان قبل استغنى عن الكتاب [و] بحضور [البينة] اي الشاهد بن [على انه] اي المكتوب [كتاب فلان] القاضي وفيه اشعار بانه يسلم الكتاب الى المدعي كما ذهب اليه ابو يوسف رح فاخبرنا ما هو المعمول عند القضاة كما في النهاية [قراءة علينا] او اخبرنا به [و ختمه وسلمه] اليها كل خبر بعد خبر وفيه رمز الى ان مذهب الطرفين وقال ابو يوسف رح ان الشهادة كافية كما مر و الى انه لا يلزم ان يسأل منهم ان القاضي الكاتب عادل ام لا وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر انه لازم فلو قالوا انه غير عدل لم يقبله كما في المغني [فيفتحه] اي المكتوب اليه و قبل يجوز ان يفتحه بلا حضوره كما في الاختيار وفيه اشعار بحواز الفتح فدل ظهور عدالتهم كما قال ابو يوسف رح خلافا لهما وهو الصحيح كما في الكاتب [و بقراءة على الخصم و بلزمه ما فيه] لانه ثبت عنده ما في الكتاب الا ان يقول الخصم لست بفلان الذي شهدوا به و اقام البينة ان في هذه الغبلة اثمين بهذا النسب كما في الخلاصة [ان بقي الكاتب قاضيا] فلو مات او اعزل حين وصول الكتاب لم يقبل لانه كشاهد فرد خلافا لابي يوسف رح فلو قبله ثم رفع الى قاض آخر امضاه و كنا اذا مات بعد الوصول قبل القراءة و اما بعدها فيقبل على الصحيح كما في المغني وفيه اشعار بانه لازم كتابة التاريخ و الا لم يقبل كما في الخلاصة [ولا يعمل به] اي بذلك الكتاب [غبرة] اي المكتوب اليه [الا اذا كتب] داخل الكتاب [بعن اسمه] اي المكتوب اليه [و الى كل من يصل اليه] اي كتب من فلان بن فلان بن فلان الى فلان بن فلان و الى كل من يصل اليه [من قصة المسلمين] فانه يعمل به غيره و ان جهل استحسانا للحاجة اليه [وعند ابي يوسف رح] يجوز [ان يكتب] على [هذا] الوجه [ابداء يقبل] تسهيلا على الناس و عليه عمل القضاة اليوم و لا يجوز عندهما لان اعلام الكاتب و المكتوب اليه لم يحصل به وفيه اشعار بانه لو كتب اسمه في العنوان



لم يقبل خلو ابي يوسف رح كما في الاختيار [ وان مات الخصم ينفذ ] القاضي الكتاب [ على  
 رواية ] لقيامه مقامه ولو هرب الخصم من هذا البلد بعد ثبوت الدين عند القاضي المكتوب اليه  
 كتب كتابا الى قاضي بلد فيه الخصم و كذا الثالث الى العاشر فلو ورد كتاب صحيح في آبق مثلا  
 وقبل المكتوب اليه بشرطه مع موافقة الحلية جعل المكتوب اليه في عنق الابق خاتما من الرصاص  
 حتى لا يتعرض له احد في الطريق ثم يدفع الابق الى المدعي بلا قضاء و يأخذ منه كفيلا بالنفس  
 ثم يكتب ما جرى الى الكاتب فاذا وصل اليه امر باعادة البينة ثم يقضي بالابق ثم يكتب الى  
 المكتوب اليه ليبرأ كفيله و عن ابي يوسف رح انه لا يقضي به له لان الخصم غايب بل يكتب  
 ما جرى عنده بشرطه ويبعث اليه الابق معه ليحكم به عليه و كذا في الجارية الا ان المكتوب  
 اليه يبعثها مع المدعي على يد امين كما في المغني وغيره [ والمرأة تقضي ] في جميع الحقوق  
 و ان كره كما في الاختبار [ الاي حد وقود ] في ظاهر الرواية اعتبارا بالشهادة وعنه انها  
 لا تقضي اصلا كما في النخيرة [ ولا يستخلف فاض ] على القضاء ولا ينفذ قضاء خليفته ولو مريضا  
 وقال الطحاوي انه نافذ فلا يبطله حاكم اعتبارا بالحكم كما في تحكيم الزاهدي [ ولا يوكل وكيل ]  
 لان المفوض بروايه وثق وفي الاكتفاء اشعار بان للرعي و امام الجامع ان يستخلف غيره كما في الكافي  
 [ الا من فوض اليه ] من قاض او موكل [ ذلك ] الاستخلاف او التوكيل بان قال ول اذ وكل  
 من شئت وفيه رمز الى انه يستخلف بالاذن دلالة فلو جعل قاضي القضاة كان له الاستخلاف لان  
 معناه المتصرف في القضاء تقليدا و عزلا و قال الامام النسفي ليس له الاستخلاف كما في العمادي  
 و الى ان القاضي اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف رجلا و اذن بالاستخلاف جاز له ان يستخلف  
 و ثم و ثم كما في الخلاصة و اذا عرفت ذلك [ ففى ] القاضي او الوكيل [ المفوض ] اليه بفتح الواو اي الذي  
 فوض اليه الاستخلاف او التوكيل ففيه حذف الصلة اعنى اليه و لو قيل بكسر الواو لمسلم من خلاف  
 الاصل [ نايبه ] اي نايب القاضي او الوكيل [ لا ينعزل ] نايبه [ بعزله ] اي عزل المفوض اياه الا اذا  
 فوض اليه ذلك كما في الكبرى و يجوز ان يكون العزل مضافا الى المفعول فلو عزل الوالي قاضيا  
 او الموكل و كيلا لم ينعزل نايبه و قيل انعزل نايب القاضي والقاضي لا ينعزل الا اذا علم به و عن  
 ابي يوسف رح انه لم ينعزل الا اذا نصب آخر مكانه كما في المغني وفيه رمز الى ان النايب انعزل بعزل  
 نفسه وهذا اذا رضى الوالي به و اقام غيره مقامه و كذا امام الصلوة بنفسه كما في الجواهر [ و ] لا ينعزل  
 النايب [ بموته ] اي المفوض حال كونه [ موكلا بل هو ] اي لان نايب المفوض فان بل بمعنى  
 اللام على ما هو المذهب عند الكوفية مع انها داخلة على الجملة [ نايب الاصل ] حقيقة و هو  
 الوالي او الموكل فهذا دليل المسئلتين وفيه اشارة الى ان نايب القاضي انعزل بموته كما في هداية  
 الناطقي و لم ينعزل عند كثير من المشايخ و الى ان قاضي امير الناحية انعزل بموته لكن لم ينعزل

قاضي الوالي بموته كما لم ينعزل امرأته كما في المغني فلم يحسن ان الاحسن كلمة الوصل [ وفي ]  
القاضي او الوكيل [ غيره ] اي غير المفوض اليه ذلك [ ان ] اختلف او كل ثم [ فعل نايبه ] ما امره  
به من نحو القضاء والنكاح والخلع والكتابة دون نحو الطلاق والعنق ولهذا لم يصح ولو عند  
الاول [ عنده ] اي بحضرة غير المفوض اليه ما قال بعض المشايخ في نحو البيع لكنه لم يصح  
عند العامة الا باجازة [ او ] فعل نائبه بغيبته و [ اجاز ] غير المفوض اليه [ هو ] للتاكيد [ او كان ]  
الموكل [ قدر ] اي عين [ الثمن ] ولو حكما كبذل الاجارة [ في ] عقد [ الوكالة صح ] فعل النائب  
وان كان الاول غائبا الكل في وكالة الصغرى [ وباعمل برائك ] واعتقادك [ يوكل ] غيره ويكون  
الغير وكيلًا عن الموكل وكذا لا ينعزل الثاني بعزل الاول ولا بموته وكلاهما ينعزل بموت الموكل  
[ والقضاء ] بحكم موع صاحبه فيه [ على خلاف مذهبه ] اي اجتهاده واعتقاده [ ناسيا ] غير ذكر مذهبه  
لا ينفذ عندهما وعليه الفتوى وينفذ عنده كما في الكافي وذكر في الخلاصة انه ينفذ عنده خلافا لابي  
يوسف رح ولا رواية عن محمد رح وقال بعضهم الخلاف في انه هل يجوز له ان ياخذ بقول غيره عندهما  
لا ياخذ وعند محمد رح ياخذ وفي الصغرى لو قضى برأى غيره ناسيا ثم تذكر رآئه اخذ برآئه في المستقبل  
ونفذ قضاؤه عنده خلافا لابي يوسف رح [ او عامدا لا ينفذ ] اي لا يجوز بل يرد عندهما وعليه الفتوى  
وعنه روايتان كما في الكافي والفتوى على انه ينفذ كما في الصغرى وقال ابو ملي النسفي انه لا يجوز  
عند الشيخين ويجوز عند محمد رح وقال الامام ظهير الدين لا روايه عن محمد وذكر ابو بكر الرازي انه  
لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم لم يجز في قولهم وذكر الخلاف في بعض مواضع في حل الاقدام عليه كما في  
المغني وغيره [ و ] القضاء [ على وفاة ] اي رفاق مذهبه [ يجعل ] الحكم [ المختلف فيه مجمعا عليه ]  
اي يصير ما اختلف فيه متفقا عليه بحيث لا يرد قاض من قضاة المسلمين عند جميع المجتهدين كما هو  
المشهور لكنه مشكل فان فيه اشارة الى ان العبرة لحقيقة الاختلاف كما قالوا الا ان محمد رح اعتبر اشتباه  
الدليل ولذلك انفل القضاء بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص اعتبارا باطلاق النص في شهادتهن  
ولم ينقل فيه خلاف يعبا به كما في الذخيرة والى ان خلاف الشافعي ونحوه معتبر كما ذكره السعدي  
وغيره لكن الخصاف لم يعتبر الا اختلاف المصدر الاول الى ان لا يشترط كونه عالما بانه مجتهد فيه  
والصحيح انه يشترط كما في الخزائنة ونحن نفتي بانه لا يشترط كما في الصغرى والى انه لا يشترط ان  
يكون القاضي مجتهدا كما قال الخصاف لكن ذكره الامام السرخسي انه قد اشترط كما في الخزائنة  
وذكر في الذخيرة ان حكم القاضي في محل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم  
عن اجتهاد على رواية السير الكبير وسيجي انه لا يقضي بما يخالف قول اصحابنا وفي الانساب عن  
احمد بن حنبل اذا كان في مسألة قول العلماء الثلاثة لم يسع لاحد ان يخالفهم والى ان القضاء في  
مجتهد فيه كفسخ اليمين نافذ في حق القاضي عليه وله وان كان عالما ولهما رأي بخلافه لكن



قال ابو يوسف ر.ح لا ينفذ في المقضى له العالم والى ان حكم الحنفى نافذ في الشافعى ولو لم يعيا  
وقيل ينفذ حكمه ان اعتقده المدعى والا فلا كما في الصغرى [ فان عرض ] هذا القضاء ورفع [ ملحق ]  
قاض [ آخر ] ثاني [ يمضيه ] اى ينفذه و يجعله بحكمه نافذا لازما وهذا منه واجب لترجيحه  
بالقضاء فليس له ان يرد فلو رد فرفع الى ثالث امضى قضاء الاول ورد الثاني كما في المغنى وفيه اشعار  
بان لا دفع ما قضى على خلاف مذهبه الى قاض آخر لا يمضيه وفي العمادى انه نافذ ليس لغيره  
نقضه وله نقضه عند محمد ر.ح خلافا لابي يوسف ر.ح لكن في التنف لقضى قاض على قول من  
اقول العلماء كان صحبا وليس لاحد من القضاة نقضه الى يوم القيمة [ الا فيما خالف الكتاب ]  
من الحكم كالقضاء بحل متروكة التسمية عمدا كما ذكره المصنف وغيره والاحسن ان يمثل بالقضاء  
بتقديم الوارث على المدين فان الاول نافذ عند الطرفين كما في المغنى وغيره [ او السنة ] المتواترة  
او [ المشهورة ] كالقضاء ببيع درهم بدرهمين و برفع الحرمة بنفس عقد المطلقه ومن الظن الفاسد ان  
الرفع مذهب مالك والشافعى والاوزاعى والا لسفل القضاء به وقد سبق تمام الكلام عليه [ او الاجماع ]  
كالقضاء بمتعة النساء فانهم اجمعوا على بطلانه وكفر مستحله كما في المضمرات وفيه اشعار بترتيب الادلة  
فبقضى بالكتاب ثم بالسنة المتواترة ثم المشهورة ثم الاحاد ثم اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين  
ثم وثم ولا يقضى بقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابا ابو حنيفة ر.ح و ابو يوسف ر.ح و  
محمد ر.ح اذا اتفقوا على امر لا يقضى بقول غيرهم كما في المغنى ففى الكنفاء نوع تقصير وان كان  
المناسب بالكتاب ترك الكل والكتاب هو المنزل المتواتر على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم والسنة  
ما صدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قول او فعل او تقرير والاجماع اتفاق المجتهدين من  
هذه الامة في عصر على امر وهذا مختار الجمهور وقال الحصاص والجرحاني انه اتفاق جماعة هو  
العلماء اجتهادهم وهذا مختار السرخسى وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهو مختار الهداية والكافي  
وتمامه في الكشف [ او ان كان نفس القضاء ] اى قضاء الاول بحكم [ مختلفا فيه ] بان قال بعض العلماء  
انه نافذ وبعضهم انه غير نافذ بناء على ان الحكم مختلف فيه او غير مختلف كبيع المدبر فانه في الصدر  
الاول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماءنا ان الاجماع المتأخر رافع للخلاف  
المتقدم وقال غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم في كل حادثة اختلفوا في اختلافه [ يصير مجمعا عليه ]  
عندنا [ بامضاء آخر ] ثاني و حينئذ لبس لاحد ابطاله و بابطال الآخر فلبس لاحد بعده امضاؤه  
بخلاف ما سبق فان له امضاؤه لا غير كما في المغنى وغيره فمن الظن انه محدد توضيح فانه مما اختلف  
فيه وقد مر انه صار بالقضاء مجمعا عليه [ والعصاء بحرمة او حل ] عنده [ ينفذ ظاهرا ] اى قضاء  
[ وباطنا ] اى ديانته و عندها لا ينفذ باطنا وعليه الفتوى كما في الحقايق [ ولو ] كان القضاء  
[ شهادة زور ] وكذب [ اذا ادعاه ] اى ادعى الحرمة او الحل [ بسبب معين ] هو اما العقود

كالنكاح والبيع ونحوهما كما اذا ادعى انها امرأته واقام شهودا زورا عليه وقضى به فانه يحل له الوطى عنده ولا يحل عندهما كما اذا ادعى انه باع هذه الجارية منه او اشترى و عنه لو كان النمن مثل قيمتها نفذ باطنا والا فلا فلزم يقم البائع البينة وحلف المشتري ورد الجارية على البائع حل له الوطى ان عزم بالقلب على ترك الخصومة وفي الهبة وسائر التبرعات عنه روايتان و اما الفسوخ كالطلاق و الافالة ونحوهما كما اذا قضى بشهود زور انه طلقها ثلثا ثم تزوجت بزواج آخر بعد العدة فانه يحل له الوطى ظاهرا وباطنا عنده و ان علم ان الزوج لم يطلقها ولا يحل للاول ظاهرا وباطنا واما عندهما فيحل له ولا يحل للناني اذا علم وعن ابي يوسف رح انه يحل للاول سرا وعن محمد رح يحل ما لم يدخل به التابي وله ان هذا القضاء متضمن لانشاء عقد ولذا شرط حضور الزوجين في النكاح عند العامة وقيل انه لم يشترط لانه ثبت اقتضاء والبايت اقتضاء غير ثابت بشرط واجمعوا ان القضاء في معتدة الغير و منكوحته لا ينفذ باطنا كما اذا ادعى جارية ملكا مطلقا وقضى بشهادة الزور فانه لم ينفذ باطنا فلم يحل له الوطى لتعذر جعله انشاء لكثرة اسباب الملك ولذا قال بسبب معين [ ولا يقضي ] عندنا [ على غايب ] عن المجلس والبلد لان القضاء بالبينة لم يعمل الا اذا اعلمت عن الطعن والطعن غايب وفيه اشعار بانه لو اقر ثم غاب قضي عليه وهذا مجمع عليه واطلاقه مشير الى انه لو اقيم البينة ثم غاب لم يقض عليه وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف رح وهذا ارفق للناس على ما قال السرخسي والى انه لو توجه عليه الحكم ثم اختفى لم يقض عليه عند ابي حنيفة رح وقال محمد رح نادى على بابه ثلثة ايام فان خرج والا قضي عليه والى انه يقضي للغايب وليس كذلك فان في المبسوط وغيره انه لا يقضي على الغائب ولا له من غير خصم لكن لو قضي وهو لا يري ذلك كان نافذا عند الشيخين وعليه الفتوى فلورفع الى قاض آخر ليس له ان يبطله وفيه اشعار بان نفس القضاء فيه ليس بمجتهد فيه بل المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون حجة بلا خصم وقال الامام ظهير الدين ان نفس القضاء مختلف فيه فيتوقف على امضاء آخر الكل في العمادي [ الا بحضرة نايبه حقيقة ] بانابة الغايب اياه ولم بواسطة كوكيله وابيه ووصبه ووصى وصيه وابي الاب ووصيه ووصي وصيه على الترتيب [ ارشعا ] بانابة القاضي [ كوصى القاضي ] والمسخر الى الوكيل الذي نصبه القاضي ليسمع عليه الخصومة لمن اختفى في بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضي امناه الى باب دارة فيودي [ او حكما ] اى يحكم بانه نائبه [ بان كان ما يدعى على الغائب ] من نحو الاشتراء [ سببا لما يدعى على الحاضر ] من نحو الملك كما اذا ادعى دارا على حاضره اشتراها من الغايب فانه ان صدقه الحاضر لا يسلمها القاضي الى المدعى فانه قضاء على الغايب وهذا حيلة لدفع دعوى الخارج و ان انكره الحاضر فاقام دينة عليه قضي القاضي بها عليه وهذا قضاء على الغائب ايضا ولذا لو حضر لا يحتاج الى اعادة البينة فالحاضر ينتصب خصما عنه حينئذ وفيه اشعار بانه ان لم يكن له سببا لم يقض



عليه كما اذا قال اخذ لعبدك من مولاك وكلني ان احملك اليه فانام العبد بينة ان مولاه اعتقه فانه يقضي  
بها على الحاضر بقصر يده عن العبد لا بالعتق على الغائب فان العتق وان كان موجبا لانعزال الوكالة بان  
وجد بعد الوكالة لكنه قد لا يوجب بان لا يكون هناك وكالة فلا يكون العتق سببا للانعزال لا محالة [لا]  
يقضي على الغائب [ان كان] ما يدعي على الغائب [شرطاً] لما يدعي على الحاضر لان الشرط ليس باصل  
بالنسبة الى المشروط بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء كما اذا قال رجل لامرأته  
ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم اقامت المخاطبة بينة ان فلانا طلق امرأته وهو غائب فانها لم يقبل  
ولم يقض بالطلاق على الغائب وقيل قبلت والاول اصح وفيه اشعار بأنه لو علق بما لا يقضي على  
الغائب كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار ثم اقامت بينة انه دخلها قبلت وقضى بالطلاق  
والحاصل ان الشرط ان كان مضرا في حق الغائب لا ينتصب الحاضر خصما عنه والا فقد انتصب وتماهه  
في العبادي [روى صحيح التحكيم الخصمين] اي جعلهما حاكما على انفسهما ولو احدهما قاضيا وفيه  
اشعار بان المحكم لا يحكم غيره الا برضاهما كما في المغني [من صلح] بالضم والفتح [قاضيا] تمييز  
اي صلح قضاؤه وشهادته فصحح تحكيم المرأة والفاسق كما مر وفيه رمز الى انه لو لم يكن اهلا للتحكيم  
وقت التحكيم ثم صار اهلا له وقت الحكم لم ينفذ حكمه كما اذا كان عبدا او صبيا او كافرا فاعتق او بلغ او  
اسلم كما في المغني [في غير حد] من الحدود كالزنا وشرب الخمر والسرقه والمعان والقتل فلو حكم فيه  
كان باطلا بلا خلاف فالظرف متعلق بالتحكيم [وفرد] اي قصاص فلا يصح حكمه وهذا رواية عنه و  
مختار الخصاص لكن في رواية الاصل قد صح ذلك قياسا على غيره من الحقوق وهو الصحيح كما في شرح  
ادب القاضى وغير شامل للطلاق والعناق والكتابة والكفالة والشفعة والنفقة والديون والبيوع  
وكذا غيرها من المجتهدات كالطلاق المضاف وهو الصحيح من المذهب الا ان كثيرا من مشايخنا  
امتنعوا عن الفتوى به كيلا يتجاسر العوام كما في المغني وذكر في الخلاصة ان حكمه في اليمين  
المضاف و سائر المجتهدات نافذ على الاصح لكن لا يفتى به وفي الخزائن انه لو استفتى فقيها فافتى به  
يبطلان اليمين وسعه ان ياخذ بفتواه فان فتوى الفقيه للجاهل كحكم المولى [ولزمهما] اي الخصمين  
[حكمه] كالمولى بالبينة او الاقرار او النكول لانهما ولّاه عليهما [و] صح [اخباره] اي المحكم  
[بافترار احدهما وبعد اله شاهد حال ولايته] اي حال بقاء ولاية المحكم كما اذا قال لاحدهما قد اقررت  
عندي او قامت بينة له بكذا فعلت فلان قد حكمت به لهذا عليك فانكر المقضى عليه الاقرار  
واقامة البينة نفذ حكمه لانه يملك اشاء الحكم في حال ولايته فلم يزل قبل ان يقول حكمت به  
لم يصدق في ذلك وفيه اشارة الى ان اخباره باقرارهما وعد التهما صحيح والى ان الاخبار بعد الحكم  
لم يصح بلا بينة لانقضاء الولاية كما في الهداية لكن في المبسوط انه لم يصح بعد القيام عن مجلس  
الحكومة لانه صار كغيره وفي المغني انه لو اخبر عن الحكم وقد انكره نفذ لان المحكم كالمولى

[و لكل منهما] اي الخصمين [ان يرجع] عن تحكيم [قبل حكمه] عليهما فالعزل غير محتاج الى الاتفاق بخلاف التحكيم ولذا لو حكم بعده لم ينقل لكنه لو اجاز العازل بعد الحكم جاز [فان رفع حكمه] اي المحكم [الى قاض] موثق [امضاء] ونقل [ان وافق] حكمه [مذهبه] اي اعتقاد القاضي فلا يفصح بعده وابطله ان خالف مذهبه فلا ينقل بعده وان كان مجتهدا فيه وقال الطحاوي ليس للقاضي ان يبطل حكم المحكم كما في الزاهدي [ولا يصح القضاء والشهادة] لمن يكون [بينهما] اي بين القاضي والمقضي له او الشاهد والشهود له [ولادا ورجية] فلا يقضي ولا يشهد للولد وان سفل ولا للوالد وان علا ولا الزوج للزوجة وبالعكس فلو قضى لزوجته او ابنه او امضاه آخر كان باطلا وقيل جاز ذلك ان وافق مذهبه وفيه اشعار بان القضاء والشهادة يصحان عليهما ولمثل الاخ والعم والخال ومن بينهما رضاع بلا ولاد ثم شرع في مسائل شتى فقال [وصح الايصاء] اي جعل الغير وصيا له بعد موته [بلا علم الوصي] بايصائه حتى لو باع شيئا من التركة جاز وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لا يصح بلا علم [لا] يصح [التوكيل] بلا علمه حتى لو باع شيئا من مال الموكل لم ينقل اتفاقا [و شرط] عنده [خبر عدل او مستورين] للمسائل الخمس الاتية ولا يقبل خبر فاسقين لان خبر الفاسق واجب التوقف و يقبل عندهما وفيه اشعار بانه لا يشترط لفظ الشهادة [لعزل الوكيل] اي وكيل تعلق به حق الغير فاذا لم يتعلق به كوكيل ثبت وكالته في عقد الرهن لم ينعزل ولو اخبر به عدلان وسياتي تنمة الكلام في الوكالة [وعلم السيد] اي شرط خبر عدل او مستورين لعلم السيد [بجناية عبده] حتى لو اخبر بها فاسق او مستور فباعه لم يكن مختارا للغداء عنده [و] لعلم [الشفيع بالبيع] للعقار حتى لو اخبر ببيعه غير عدل لم يبطل شفيعته عنده [و] لعلم [البكر] البالغ [بالكاح] اي باندكاح الولي اياها فلو اخبر به فاسق وسكتت لم يكن رضا عنده [و] لعلم [مسلم] في دار الحرب [لم يهاجر] اليها [بالسوائع] ظرف علم فلو اخبر بالصلوة وغيرها من العبادات عدل او مستوران لزمه ذلك كما لو اخبر به فاسق وصدق واما اذا كذبه فلا يلزمه عنده خلافا لهما كما قال مشايخنا والاصح عندي انه يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء ما فانه من الصلوة والصوم وغيرها بعد اخبار الفاسق لانه مأمور بالتبليغ من جهة صلى الله عليه وسلم الا ذبيلع الشاهد الغائب كما في كشف المنار والتنمة في الكراهة [لا] يشترط خبر ذلك [لصححة التوكيل] فمقبل فيها خبر واحد ولو كافرا بلا خلاف لخلوها عن معني الالزام [وقبل] وجوبا [فول قاض عالم عدل قضيت انا بهذا] بهذا العقار لزبد مثلا لغفل التهمة وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح نه رجح الى انه لم يقبل وبه اخذ كثير من المشائخ وقالوا ما احسن هذا في زماننا فان القضاة قد انفسدوا ديننا كما في الكافي وغيره وعلى هذا لم يقل كتاب القاضي الى القاضي في شبيع ما كما في الكرماني [و] قبل قول [جاهل عدل ان بين سببه] بان قال في حد الزنا مثلا اعتفست المقر بالزنا كما هو المعروف



ثم حكمت عليه بالزجم فلم يبين حبه لم يقبل قوله لانه ربما يظن غير الدليل دليلا للجهل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان السبب [ لا ] يقبل [ قول غيرهما ] من عالم او جاهل فامقين وفي الختم عليه ايماء الى ان السكوت من تمة المسائل اولى فان المقبول القول اعز من كل عزيز \*

## \* [ كتاب الشهادة ] \*

اورد بعد القضاء لانه مع التناسب اشرف منها ذانا [ هي ] لغة خبر قاطع كما في القاموس او الحضور مع المشاهدة بالبصر او البصيرة كما في المفردات او الاخبار بصحة الشيء عن مشاهدة و عيان يقال شهد فلان عند الحاكم فلان على فلان بكذا شهادة فهو شاهد وهم شهود كما في المفردات وغيره و شريعة [ اخبار ] او اعلام [ بحق ] اي بمال او غيره مما يثبت ويسقط الا انه يستعمل في العادة في حق المالية لا غير كما في اقرار الكرمانى [ للغير ] اي حصل لغير المخبر من كل الوجوه كما هو المتبادر فيخرج منه الاثكار فانه اخبار به لنفسه في يده وكذا دعوى الاصيل لانه اخبار لنفسه في يد غيره وكذا دعوى الوكيل فانه ليس باخبار للغير من كل الوجوه كما ظن [ على ] غير [ آخر ] يخرج الاقرار اذ هو اخبار على نفسه ويدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فانه في الحقيقة شهادة بالحد للشارع على الزاني والذم للبائع على المشتري والشهادة بروية الهلال ليست بشهادة حقيقة ولذا لا يشترط لفظ الشهادة على راي والقول بانها شهادة بالصوم او الفطر للشارع على المكلف يكون اخبارا بحق له على نفسه [ ويجب ] اي يفرض اداء الشهادة في غير الحدود بحذف المضاف او المجاز المرسل [ بطلب المدعي ] وان لم يتعين للحمل فلا بأس بالتحرز عن التحمل ان لم يتعين والا فواجب لانه حقه قد ضاع كما في الاختيار ويستثنى منه ما اذا خاف على نفسه من سلطان او غيره وكذا ما اذا علم انه اقر عنده بما هو باطل في الواقع وكذا ما اذا علم ان القاضي لم يعدل على ما قال خلف بن ايوب او لم يقبل شهادته على ما قال ابو بكر الاسكاف كذا في المصنوعات وفيه اشعار بانه لو امتنع عن ادائه بلا عذر ظاهر صار آثما فلم يعلم انه ان لم يشهد يذهب حق المشهود له صار فاسقا كما في الخزائنة فلم يشهد بعده لم يقبل كما في الذخيرة [ وسترها ] اي اخفاء الشهادة [ في الحدود افضل ] من اظهارها لانه اشاعة فاحشة [ ويقول ] وجوبا [ في ] شهادة [ السرقة ] اشهد انه [ اخذ ] ماله وللتصريح قال [ لا ] يقول [ سرقة ] والا لضاع حق العبد بالقطع كما ياتي [ ونصابها ] اي اقل الشهود [ للزنا ] اربعة رجال [ للمبالغة ] المترو على انه من اثنين [ وللقود ] في النفس و الطرف [ وباقي الحدود ] غير الزنا من السرقة والقذف واللعان والشرب [ رجلا ] لا رجل و امرأتان لكن مر في القضاء انه نافذ بتلك الشهادة لاشتباه الدليل [ و ] نصابها [ للبكارة ] وجودا وعدما فان شهدت انها بكر يؤجل في العنين ثم يفرق بينهما وان شهدت ان المبيعة ثيب يحلف البائع على البكارة ثم

يُرد البيع اذا اشتراها بشرط البكارة [ والولادة ] فشهدت انها ولدت هذا المولود فلو شهدت على استهلال الصبي لم يقبل عنده في حق الارث خلافا لهما ويقبل في حق الصلوة بلا خلاف [ وعيوب النساء ] ولو جوارى [ فيما لا يطلع الرجال ] عليه [ امرأة ] واحدة والاحوط امرأتان والاحب ثلاث والمخرج عن الخلاف اربع كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو شهد رجل بالعداء او الولادة والرتقاء لم يقبل والاصح انها تقبل ويحمل على ان بصره وقع عليها بلا قصد او مع قصد الشهادة كما في الخزانة والى ان ما يطلع عليه الرجال لم يكن شهادتهن نامة كالشهادة على جراحت النساء في الحمام كما في الصرمانى [ ولغيرها ] من الحقوق مالا كان او غيره كالنكاح والرضاع والطلاق والعناق والبيع والوكالة والوصاية وغيرها [ رجلان او رجل وامرأتان ] او خثانان وفيه اشعار بان لا ترجيح بالزائد على الاثنين وان كان عدل كما في دعوى الاختيار ويستثنى منه حوادث صبيان المكاتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا كما في التحقيق [ وشرط ] اي وجب [ للكل ] اي لوجوب قبول شهادة الرجال والنساء في الحدود وغيرها من الحقوق [ العدالة ] لغة الاستقامة وشرعا الانزجار مما هو محرم في دينه وسيانني التفصيل وفيه اشعار بانه لا يجوز القبول قبل الاهلية اي الحرية والبلوغ والاسلام وبانه جاز القبول بعدها قبل العدالة كما في كشف المار وغيره الا ان القاضي اثم كما ذكره المصنف في القضاء وفي الزايد اذا تحرري القاضي الصدق في شهادة العاصق يقبل والا فلا [ و ] شرط للكل [ لفظ الشهادة ] فلو قال اعلم واثبتن لم يقبل شهادته وفي قياس الكشف ان الاداء يصح بلفظ ينبي عن الوكالة والتحقيق كلفظ اشهد وما يما فيه في المعنى وقال العراقية انه ليس بشرط في شهادة النساء في الولادة وغيرها والاول هو الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بان اللفظ شرط لنفس القول لا لوجوبه بخلاف العدالة كما في الكافي وغيره وانما لم يقبل به ههنا لما اشار اليه في القضاء كما مر فليس في البيان تساهل كما ظن [ ويسأل القاضي ] سرا وعلانية عندهم [ عن حال الشاهد ] جارة واهل سوقه فان لم يوجد فاهل محلته ممن كان عدلا صاحب خبرة بالناس غير طامع ولا فغير وبنبغي ان يكون فقيها بعرف اسباب الجرح والتعديل وفيه اشارة الى ان الجرح والتعديل مقبولان بعد الشهادة والى ان تعديل المشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسقا او مستورا لانه وان كان اقرارا على نفسه الا انه بوجوب القضاء على القاضي والى ان القاضي اذا عرف جرح الشاهد ارعاه لا يسأل عنه كما في المحيط فلو عدل في قضية لم يستعدل في اخرى الا اذا طالت المدة وتكلموا فيه والصحيح قولان ستة اشهر والتفويض الى القاضي كما في المضمرات فيسأل [ عندهما ] سؤالا [ مطلقا ] غير مقيد بطعن الخصم وعدمه وبحق دون حق واما عند ابي حنيفة رح فيسأل اذا طعن الخصم الا في الحدود والقود واختلاف انه اختلاف زمان ابرهان [ وبه ] اي بما عندهما من انه يسأل بلا طعن [ يفتى ] كما في المشاهير وذكر في الاختيار اني تتبعت كثيرا من كتب ابي بكر الرازي فلم اجد انه رجح قوله على قول غيره الا هذه المسئلة لفساد الزمان [ وكفى ] السؤال [ سرا ] اي كفى



نزهة بان يبعث غالباً الى المزكي رسولا او كتابا فيه اسماء الشهود وانسابهم وحلالتهم ومجالهم فكتب تحت العادل عدل والمستور مستور والفاسق فاسق والله اعلم فختتم الكتاب ثم يقول القاضي للمدعي في غير العدل زد في شهودك ولا يقول اجرحوا ولا يحتاج الى العلانية بان يجمع القاضي بين المزكي والشاهد ويقول للمزكي هذا الذي عدلته وفيه اشعار بانه يفتي بكفاية السر فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وعن محمد رح ان نزكية العلانية بلاء وفتنة ونزكية السراحدثة شريح وعابيه الفتوى كما في المضمرات وغيرها ويشكل ما في الاختيار انه يسهل سرا وعلانية وعليه الفتوى [والاثنان احوط] والواحد كاف [في المزكية] اي تعديل الشاهد [سرا] بان يقول المزكي هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم منه الا خيرا لكان تعديلا على الاصح بخلاف ما اذا قال لا اعلم منه الا خيرا في علمنا فانه ليس بتعديل على الاصح وابلغ الالفاظ عدل ثقة جائز الشهادة كما في المحيط وفيه اشعار بانه يصلح في تزكية السر عبد واحد ازامرأة واحدة بخلاف العلانية فان اهلية الشهادة والعدد شرط فيها كالعدالة في الكل كما في الهداية وغيره فتركه ليس كما ينبغي [و] الاثنان احوط والواحد كاف في [ترجمة الشاهد] اي في تفسير كلامه بلغة اخرى الى القاضي وهذا مصدر ترجم فالنء اصلية ومنه الترجمان بضمتيين او فحمتين او فتح التاء وضم الحميم المفسر للسان كما في القاموس وترك الاضافة اولى اذ الاثنان احوط في ترجمة المدعي و المدعي عليه كما في التمرناشي وغيره [و] في [الرسالة] اي فيما نقل من كلام القاضي [الى المزكي] وفي العكس وهذا كله عند الشيخين واما عند محمد رح فيشترط العدد في التزكية والترجمة والرسالة وعنه لا يشترط العدد في تزكية السر ولو كان حقا لا يثبت الا بشهادة الاربع اشتراط الاربع عنده كما في المحيط [ولا يشترط] لصحة الشهادة [الاشهاد] فان الشرط العلم فيجوز ان يشهد بكل ما سمعه او ابصره كالبيع والاقرار والطلاق والغصب والقذف والقفل مما يثبت بدون القضاء فلو توسط رجل بين رجلين وقال له لا تشهد علينا بما تسمع منا حل له ان يشهد به كما في الصغرى وفيه اشعار بان الاشهاد ليس بلازم في حق لكن في الكبرى انه في المداينة والبيوع فرض الا اذا كان المال قليلا كدرهم لان في التزكية خوف نلف المال الذي فيه تلف البدن الذي هو حرام وقال استاذنا انه ندب [الا في] حق لم يثبت الا بالقضاء مثل [الشهادة على الشهادة] فانه شرط فيها كما يائي [ولا يشهد] في رافعة [من راي خطه] فيها وعلم انه نقش خاتمه [و] الحال انه [لم يذكر] فيها [شهادته] وعلمه بها لمشابهة الخط وهذا عنده واما عندهما فيشهد وعليه الفتوى كما في الحقايق وقال نجم الايمة انه يشهد اذا تيقن انه خطه ولا يوجد شاهد غيره كما في المنية وقيل لا خلاف في الشاهد انما الخلاف في القاضي اذا وجد شهادته في ديوانه وفيه اشعار بانه لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة او اخبره قوم ثقة وفيه الخلاف كما في الهداية وقال الخصاص ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يتذكر الحادثة ومبلغ المال وصفته وتاريخه والا فان شهد

فزور وعند أبي يوسف روح ان يكون الصك مستودعا والا فلم يشهد وان تيقن انه خاتمة وعند  
 محمد روح ان يذكر خطه وبه يفتي كما في الخلاصة [ ولا بالتسامع ] من قبيل حذف الفعل كقوله تعالى  
 والله بسجد من في السموات الآية فلا تسامح فيه كما ظن والنقد لا يشهد بسبب التسامع لا العيان  
 وهو لغة النقل عن الغير وشرعا الاشتهار وهو ما حصل من العلم بالتواتر او الشهرة او غيره ولو  
 واحدا عدلا كما في الكافي وغيره وما سيأتي لا يخلو من مخالفة [ الا في النسب ] فانه جاز ان يشهد  
 انه ابن فلان بن فلان بن فلان من سمع من جماعة عنده او عدلين عندهما وقيل يشهد به  
 عبد عدل وفي الغريب لم يقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلدة على الصحيح كما في شرح ادب  
 القاضي وغيره [ والموت ] فانه لو شهد به من سمع من قوم عند بعضهم ومن عدل عند آخرين وحينئذ  
 لم يقبل القاضي شهادته جاز ان يخبر به عدلان فشهدا به معا ولو اخبر واحد بالموت والاخر بالحياة  
 اعتبر العدل ولو كان كلاهما عدلا اعتبر الموت كما في النهاية [ والمكاح ] فانه يشهد به من سمع  
 من جمع عنده و عدلين عندهما وقيل شهد به عدل كما في المحيط وذكر في المنية انه لو اخبر  
 واحد جماعة انه لو حضر مجلس عقد فلان ثم جمعه جاز لهم ان يشهدوا به [ والدخول ] بامرأته لاحكام  
 كالعدة وغيرها وفي الخلاصة لا يشهد بالتسامع في الدخول ولا يثبت الا بشبوت الخلوة [ ولولاية  
 القاضي ] اي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز ان يشهد به [ و ] في  
 اصل الوقف ان يشهد [ ان هذا ] الشئ [ وقف على ] موضع او جماعة [ كذا ] وفيه اشارة الى  
 ان ذكر المصرف شرط حتى لو لم يذكر لم يقبل شهادته على ما ذكره المرغيناني كما في الكافي لكنه  
 ليس بشرط على المختار ان كان وقفا فديما فيصرف الى الفقراء كما في خزنة المفتين وذكر في  
 الظهيرية اذا كان وقفا مشهورا لم يعرف واقفه لم يقبل بلا ذكره على المختار وفي التتمة انه شرط  
 بكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة مستأنفة بلا تسامح كما ظن فقال [ لا ] يشهد به على المختار  
 وان لم يكن فيه رواية [ على شرايطه ] اي شرائط الوقف بان يصرف الى المدرس كذا و الى  
 العمارة كذا مثلا وفيه اشعار بانه لو شهد على اصل الوقف وشرطه لم يقبل لانه صاروا فسقة  
 بالشهادة على شرطه كما في الاستروشنى والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما في الجواهر والاكتفاء  
 مشير الى انه لا يشهد بالتسامع في القتل ولا في المهر ويقبل فيهما ولا في الطلاق والعاق  
 والولاء خلافا لابي يوسف كما في الخلاصة والى انه لا يشهد به في الاملاك واسبابها كالبيع  
 والهبة والصدقة كما في الذخيرة الا [ اذا اخبره ] ظرف اي يشهد بالتسامع في هذه الامور اذا  
 اخبر الشاهد [ رجلا او رجلا وامرأان ] فيشترط العدد ولا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة  
 على ما قال بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر في العمادي انه يشهد بالتسامع اذا سمع من  
 المحذرد في القذف او النسيان او العبيد وصدق ظاهرا وكذا من الصبي المميز لكن الاشهر



انه ان كان واحدا فكلهما شرط والا فلا ثم شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع بل بالعيان فقال:

[ويشهد] بلا تسامع [رائي جالس] اي كل من رأى رجلا في ناحية يجلس [مجلس القضاء] لاجله حال كون الجالس [يدخل عليه الخصوم] اي المدعي والمدعى عليه [انه فاض] اي يشهد الرائي على ان ذلك الجالس قاضي هذه الناحية وكذا يشهد رائي [رجل وامرأة يسكنان بيتا] واحدا [بينهما انبساط الازواج] كالمعابقة والتقبيل فان في التاج الانبساط (بـ تـ جـ ن) على [انها عرسه] عملا بالظاهر [و] كذا يشهد رائي [شيعي] وعارف مال بارصافه كحدوده وحقوقه [سوى الرقيق] الكبير فان غير المعبر عن نفسه من الرقيق كالمنازع وعن الائمة النعمة انه كالكبير كذا في الذخيرة [في يد متصرف] صرف بوجهه واسمه ونسبه فان مظاروفية الراي لا يخلو عن اشارة اليه [كالملاك] بالضم جمع المالك وذا الملك اي تصرفا مثل تصرف المالك لا تصرف النائب كالمضارب والوكيل على [انه] اي ذلك الشيعي [ملكه] اي المتصرف وفيه رمز الى انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك الشيعي لذي اليد وقيل انه ليس بشرط وبالأول نأخذ والى انه لو لم ير المالك والمالك اذ رأى الملك وعرفه ولم ير المالك لكن سمع من الناس انه لا يشهد انه ملكه كافي النهاية ثم استدرك ما يوجهه صدر الكلام من حوازي التقبيد بالتسامع فقال [لكن ان قال] الشاهد في كل من الخمسة المسموعة او الواحد الرائي عند قاض ان [شهادتي بالتسامع او بحكم اليد] اي حكم تصرف المالك على ذلك الشهادة [بطلت] شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق ينبع عن اعتراف الشبهة في ملك الشهادة كافي الكافي وعبرة وهذا قول الائمة النعمة كما في قاض بخان لكنها لم تنط في النكاح والنسب اذا قال سمعناه من قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب وكذا في الموت اذا قالوا اخبرنا به ثقة وكذا لم يبطل الوفاء على ما قال المرغيناني كافي العمادي [ومن شهد] على موت زيد بقريضة الاتي فلا تسامع فيه كما ظن [انه] اي بناء على انه [حصر] ويحوز كسر الهمزة على انه للتعليل [دفن زيد او] انه [صلى عليه قبلت] شهادته [وهذا عيان] بالكسري معينة للموت حكما لا تسامع لانه لا يدفن ولا يصلي الا على الميت وكانت شهادة على الميت وهذا اذا لم يكن الشاهد متهما في خبرة بان لم يكن من ورثته ولا موصي له والا فلا يعتمد على خبره كافي العمادي وغرة والاحسن نقل بضمه على قوله و يشهد راي مجلس كما لا يخفى \*

[فصل \* وتقبل الشهادة] جوارا [من اهل الاهواء] الذين خالفونا في العقيدة من اهل القبلية وكانوا ست فريقتين الخارجية المكفرون للختين وطلحة والزبير وعائشة ومعاوية رضي الله تعالى عنهم والرافضة الملعونون اللاعنون على الصهرين وغيرهما من لا خيار عليهم رضوان الله تعالى الى يوم القرار والقدرية النافون للقضاء والقدر عنه تعالى والجبرية النافون لقدرة العبد والمعطلة العائلون بخلو الذات عن الصفات والمرجية النافون لضرر الذنب مع الايمان

ثم صار كل فرقة اثنتى عشرة فهم اثنتان وسبعون فربقا كلهم فى النار الا من انقلهم التوحيد كما فى  
التسديد وغيره من شروح الهداية لا يقال انهم بهذه الاعتقادات صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم  
مطلقا لانا نقول لا نسلم انهم فاسقون فان الفسق لا يطلق على فعل القلب كما فى الكرمانى واللام  
اشارة الى ان كل من كفر منهم كالمجسمة و الخوارج و غلاة الرافض و القائلون بخلق القران  
لا يقبل شهادتهم على المسلمين كما فى المشارع و عن ابي يوسف رح من كفرته لم اقبل شهادته  
كما فى المحيط [ الا الخطابية ] طائفة من الرافض رئيسهم ابو الخطاب محمد بن ابي وهب صلبه  
عيسى بن موسى بالكوفة لانه قال ان عليا الاله الاكبر وجعفر الاصغر فانه لم يقبل شهادتهم  
لانهم يمنجزون الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعتهم واجبة والاهواء  
جمع هوئ مصدر هوئه اذا احبه واشتهاه ثم سمي به المهوي والمشتهي محمودا كان او مذموما ثم  
غلب فى المذموم ومنه اهل الاهواء وهم ليسوا بطائفة بعينها فانه يقال على كل من خالف السنة  
بتاويل فاسد كما فى الكرمانى [ و ] يقبل الشهادة من [ الذمي ] العدل [ على منله ] فى الكفر  
فلا يقبل شهادته على المسلم ولا شهادة الكاذب منه على احد اذ الكذب حرام فى جميع الاديان كما فى  
الهداية [ وان خالفا ملة ] كالتصاري والمجوس [ وعلى المستامن ] وان اختلفا دارا اذ الذمي كالمسلم فى  
قبول الشهادة عليهما [ و ] من [ المستامن على مثله ] اظهر ما فى موضع الاضمار لزيادة الايضاح  
[ اذا كانا من دار ] واحدة فلو كانا من الروم والترك او الهند لم يقبل شهادة المستامن على الذمي  
كما فى الكافي [ و ] على [ عدو ] من عدوله اى فرح بحزنه و حزن بفرحه وقيل انه يعرف بالعرف كما  
فى خزائن المفتيين [ بسبب الله بن ] اى بامر ديني لانه لا يكذب لدينه كاهل الاهواء كما فى الاختيار  
ولا يخفى انه مستدرك بما قبله وما بعده والباء ظرف عدو لا محذوف كما ظن ثم اشار الى تعريف العدل  
على القول الصحيح كما فى الكافي وغيره فقال [ ومن اجتنب الكبائر ] اى كل فرد من افراد الكبائر كما  
فى اكثر الكتب لكن فى قضاء الخلاصة والمختار اجتناب الاصرار على الكبائر فلو ارتكب كبيرة مرات قبل  
شهادته واختلفوا فى الكبيرة والاصح انه ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الدين كالاعانة  
على المعصية وضرب المزامير والطناير كما فى الخلاصة والمحيط والذخيرة والكافي والمضمرات والكفاية  
وغيرها من الكتب المعتبرة واليه اشار المصنف فى الشرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية ان  
الصغيرة بالاصرار لا يصير كبيرة فقال [ ولم يصّر على الصغائر ] اى لم يعزم على كل فرد من افراد الصغائر  
والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جمع واللام يرد الى الجنس لينص على انه كما اشترط البعد عن  
فعل كل كبيرة اشترط البعد عن نية كل صغيرة كما فى التمهيد فمن الظن ان الاحسن الصغيرة [ وعلب  
صوابه ] على خطائه اى كثر حسنة بالنسبة الى صغبرته فمن اجتنب الكبائر فان فعل مائة حسنة و  
تسعا وتسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة و صغبرتين ليس بعدل وكان عليه ان يزيد قليلا



آخر وهو ان يجتنب الافعال الدالة على الدناءة وعدم المروءة كالقول في الطريق كما ذكره المصنف في الشرح ولا ريب فيه فان ترك المروءة ليس بكسرة على القول الاصح في الكبيرة وقد صرح به في قضاء الخلاصة فتزييفه بدخوله في الكبائر باطل [ والاقلف ] الذي لم يثبت بعذر الكبر وخوف الهلاك فان الختان من اليوم السابع الى عشرين سنة فلم يقدح الا اذا ترك استخفاوا [ والخصي ] اي المنزوع الخصية [ وولد الزنا ] لانه فاسق الاب [ والعمال ] بالضم والتشديد امرء السلطان وقيل المواجهون انفسهم وقيل ان كان العمال وجيها ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته والا فلا وقال الجمهور انهم اخذوا الصدقات و قالوا ان في زماننا لا يقبل شهادتهم لغلبة الظلم كذا في الكافي والصحيح انهم ان كانوا عدولا تقبل والا فلا وذكر الصدر الشهيد لا يقبل من الرئيس والجاني في السكة والبلد والصراف كما في المحيط وشهادة عمال الوقف لا يقبل على الصحيح كما في الجواهر [ لا ] يقبل [ من اعمى ] في شئ من الحقوق سواء كان مسموعا او غيره دينيا او عينا منقولا او عقارا وسواء كان اعمى وقت التحمل او وقت الاداء واما اذا لم يكن اعمى وقت التحمل فان كان المشهود منقولا فمقبولة بالاجماع وان كان دينيا او عقارا فلا يقبل عند الطرفين خلافا لابي يوسف ر ح وهذا فيما لا يحرى فيه التسامع والا فيقبل بالاجماع كما في الذخيرة وانما يعرف كونه بصيرا وقت التحمل مما اذا عرف القاضي الوقت الذي عمي فيه وتاريخ المدعي سابق على ذلك والا فلا يقبل قول الشاهد والمدعي في ذلك كما في المبسوط [ و ] لا من [ مملوك ] قن او مدبر او مكاتب او ام ولد او معتق البعض لانه ليس من اهل الولاية على الغير [ و ] لا من [ محدود في قذف ] اي لقذفه [ وان باب ] لان تمام حدة برد شهادته وفيه اشارة الى ان الشهادة قبل الحد تقبل وعنده تقبل قبل اكثره وعنده لم تقبل بضرب موط واحد والى ان شهادة المعزر التائب مقبولة كما في الكافي والى ان المحدود في الشرب ونحوه تقبل كشهادة الفاسق بعد التوبة وقيل لم تقبل شهادته الا بعد ستة اشهر وقيل بعد سنة والصحيح انه مفروض الى راي المعدل از القاضي كما في الكبرى والاكتفاء مشعربانه لو ادام بعد الحد اربعة من الشهود على صدق مقالته صار مقبول الشهادة و هو الصحيح كما في الكرماني [ الا من حد في ] قذف حال [ كفرة فاسلم ] فانه يقبل شهادته على المسلم اذا بالاسلام حدث العدالة وفيه اشعار بانه لو شهد قبل الاسلام لم يقبل شهادته على الذمي كما في الكافي [ و ] من [ عدو ] على عدوه [ بسبب الدنيا ] اي بامر دنيوي لظهور فسقه كما في بعض نسخ الهلابة والمحيط والخلاصة والاختيار وغيرها من المداركات فلو شهد مودى رجل بالضرب وغيره لم تقبل وفي معالم السنن وغيره من كتب الحديث انها من العدو تقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب المنية لكن لا يخفى انه لا يعارض ما في كتب مذهبنا على ان نفسه قد قال ان الاول مذهب المتأخرين فعلم انه الصحيح في زمانهم و زماننا [ و ] من [ سيد لعبد ] ومكابه [ وامته ]

وام ولد له لانه شهد لنفسه فنقبل على احد منهم ولو شهد له فردها القاضي ثم اعتق فاعادها لم نقبل  
 لتهمة الكذب [و] لا تقبل الشهادة من [شريكه] لشريكه [فيما يشتركانه] من التجارة ظرف  
 الشهادة والاولى يشتركان فيه فانه لا يصح الا عند الاخفش والاضافة للعهد اي شركة العنان فانها  
 لا تقبل للشربك المغاوض لانه لا يكون الا في جميع المال وفيه اشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركانه  
 فيه كالنكاح والوصية والحدود [و] من [مخنت] بفتح السين على المشهور والكسر افصح كما في  
 التهذيب ثم فسر فقال [يفعل الردى] من التشبيه بالنساء في التزيين والتمكين من الرجال و  
 اما اذا كان في كلامه لين او في اعضائه تكسر فهو كالخنثى فتقبل اذا كان معه رجل وامرأة لا امرأتان  
 [و] من [بائعة] في مصائب الناس ولو بلا اجر فنقبل ممن ناع في مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي  
 وعمره و ينبغي ان لا تقبل لان صوتها حرام كما ياني والنوح الندبة بالبكاء وتعداد المحاسن [ومعسبة]  
 اي من تغنى وتنشد شعرا في الحكمة او غيره لحرمه صوتها كما في الذخيرة وغيرها لكنها المحنونة  
 بالنغني بين الناس فمحرد التغني لم يستقط العدالة كما في الكرمانى [ومد من الشرب] اي المصر  
 على شرب الاشربة المسكرة غير الخمر فان المد من الدوام [على اللهو] واتباع الهوى دون التداوى  
 وانما اشترط الادمان ليظهر فيه الشرب والا لم يخرج من العدالة وانما استثنى الخمر لان مد من  
 شربها بلا لهو سافط العدالة كما في الكرمانى وخزانة المغنيين واليه اشير في الذخيرة والمضمرات و  
 فيه اشارة الى ان مد من السكر يخرج عن العدالة كما في المحيط وذكر في النظم انها لا تقبل من  
 شارب الخمر والمسكر بلا تاويل وفي الاختيار وغيرها انها تقبل عند محمد رح من شارب السبيذ متارلا  
 الا اذا سكر او شرب على اللهو وفيما قال المصنف انها تقبل من مريض شرب الخمر بقول الاطباء لا  
 علاج له الا الخمر لان في حرمتها خلاف كلام كما ذكرنا على ان الاصح انها حرام نعم لو شرب لغص شيمى  
 في حلقه ونحوه مما ينفعه لا محالة كان مباحا كما في التمر تاشي وغيرها واعلم ان الجالس مجلس  
 الفحور كالمدمن كما في الخزانة [ومن يلعب بالطيور] اي يطير لان اللعب حرام فمن امسكها  
 بلا نظير فعدل كما في الكرمانى وكذا لو خليها للعرف وقال شيخ الاسلام انه ليس بعدل لانها  
 حينئذ يختلط بغيرها فيتصرف في ملك العير كما في الذخيرة واللعب بالكسر مصدر ولعب بالكسر  
 يلعب بالفتح اي فعل فعلا غير قاصد به مقصدا صحيحا كما ذكر الرغب وفي الكشف انه ما لا يفيد فائدة  
 اصلا والطيور جمع الطائر [او] يمثل [الطيور] بالضم معرب (وبه ر) فانه يشبه بالية الحمل  
 ويدخل فيه الزمار ونحوه من الملاحى المستشعة بين المسلمين دون نحو الحداء وضرب القضيب الا اذا  
 ضم معه نحو الرقص وكذا الخروج من البلد لقدرم الامير الا للتعظيم او الاعتبار كما في الكرى [او يغني]  
 من رجل [للناس] لا لنفسه لدفعهم فنقبل من المغني فانه العالم بالنغني لغة وعرفا ورد الشهادة  
 لاعلان الفسق كما في الكرمانى [او يتركب ما يحد به] كالزنا والسرقعة واللواطه مد هما يدخل فيه



الغذف قبل الحد فانه كبيرة مسقطه العدالة وبه يفتى كافي الكبرى لكن يشترط اعلان الكبيرة كما في النظم واكثر ما ذكره لتفصيل ما اجمل في العدل فلا وجه لظن ان الظاهر تركه لانه مستفاد منه [ اريدخل الحمام ] و مجمع الناس مرة [ بلا ازار ] لان ابداء العورة فسق كما في اللّم وانما سمي بالحمام لانه معزق يقال استحم الفرس اذا عرق والآزار بالكسر ما يلبس عند الدخول في الحمام [ او ياكل الربوا ] مع العلم بذلك كما قال الامام السرخسي و الظاهر انه غير محتاج اليه لان العلم مأخوذ في مفهوم المعصية و شرط في الاصل الادمان فان الربوا يفيد الملك بالقبض و الملك مبيع للاكل فكان ناقصا في كونه كبيرة كما في المحيط وغيره [ او يقامر بالنرد و الشطرنج ] اي يلعب بالنرد و يقامر بالشطرنج فقد غلب تبعا للهداية بناء على الاشتهار فلاعب النرد بلا قمار لم يقبل شهادته بلا خلاف بخلاف لاعب الشطرنج فانه يقبل الا اذا وجد واحد من الشروط الثلاثة احدهما ما مر و الثاني ما اشار اليه بقوله [ او يفوته الصلوة ] من وقتها [ بهما ] اي بالشطرنج و انما ثنى الضمير كما في الهداية لانه بني على سابق كلامه او على قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان و انما لم يذكر الثالث و هو كثار الحلف عليه بالكذب لانه معلوم فلا تساهل في التقييد و تركه كما ظن و ذكر في الجواهر ان محذور اللعب بالشطرنج قاذح و قيل هذا اذا اتخذ صنعة فقد قيل و روى القلوب ساعة فساعة و لا يشعر بان فوت الصلوة و الصوم و غيرهما من الفرائض ليس بقاذح [ او يبول على الطريق ] بين الناس [ او ياكل فيه ] اي في الطريق بين قوم غير السوقي و كذا غيرهما من المباحات القاذحة في المروة كصحة الارزال و افراط المزاج و الحرف الدنية من نحو الدباغة و الحياكة و الحجامة بلا ضرورة كما في الكشف و يدخل فيه المشي في السوق بالسراويل وحده كما في الاختيار [ او يظهر سب ] واحد من [ السلف ] اي الصحابة رضي الله تعالى عنهم لظهور فسقه و نعم ما قيل من طعن في علماء الامة لا يلوم من الامة كما في الكبرى و لذا قال ابو يوسف رح لا اقبل شهادة من شتم اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لانه لو شتم واحدا من الناس لم يقبل شهادته فهنا اولى كما في المحيط فعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاملا للمجتهدين كلهم كما ذكره المصنف و غيره على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين كابى حنيفة و اصحابه رح فانهم سلفنا و الصحابة و التابعين رض فانهم سلفهم كما في الكفاية و لم يوجد اصل لما في المستصفى انه جمع سالف و المشهور انه في الاصل مصدر سلف اي مضى و سلف الرجل اباءه و الجمع اسلاف و فيه اشارة الى انه لو كنتم سبهم قبل شهادته فان القاذح الاعلان و الى ان سب احد من الصحابة ليس بكفر كما في خزانة المفتيين و غيره لكن في مجموع النوازل لو قتل احد من سب الشيخين و بلعنهما رض لم يقتص به فانه كافر لان سبهما ينصرف الى سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم و فيه اشعار بان اللعن و السب بمعنى و هو النكلم في عرض الانسان بما يعيبه و فيه اختلاف كما في

الخلاصة وغيره والى انه لو شتم اهله وماليكه واولاده قبل شهادته الا اذا كان فى كل يوم وكل ساعة كما فى المحيط والى انه لا يقبل شهادة اشراك العراق لانهم متعصبون كما فى الخزانة وغيره وفيه اشعار بانه لو نقل حذفي الى الشانعي لم يقبل شهادته وان كان عالما كما فى اواخر الجواهر واعلم انه قد مر فى القضاء ان لا يشهد من بينهما ولاد او زوجية وفى المنية من نجم الائمة لا يشهد له خادمه وكاتبه ومشرفه ووعيته والمتكلم فى احاديث الرعية وقسمة النوابب وكذا راكب بحر الهند لانه قد خطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وشبه بهم ايصال بذلك مالا وقيل يشهد راكب البحر للتجارة وغيره وهو الصواب [ ولا تقبل ] من شهود المدعى عليه [ الشهادة ] عندنا خلافا للخصاف وهو رواية عن امي يوسف رح حال كونها مستملة [ على جرح مجرد ] اي جارحية مجردة اى لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن الشهود عليه ولذا يقال له الجرح المفرد [ وهو ] اى الجرح المجرد [ ما يفسق ] اى تفسيق الجارح [ الشاهد ] اى شاهد المدعى المعدل فان الحكم لم يحز قبل التعديل لاسيما اذا جرح كما ذكره المصنف وفيه ان مواد الفقهاء ان القاضي لم يلتفت الى هذه الشهادة ولكن بسال عن الشهود المدعى سرا وعلانية فاذا ثبت عدالتهم تقبل كفى المضمرات ولانه ذكر في خزانة المفتين انهم لو شهدوا على رجل بحق فاقام الشهود عليه انه استاجرهم لهذه الشهادة لم تقبل لانيها شهادة على النفي وابطال الاول [ ولم يوجب ] اى والحال ان الجارح لم يوجب بهذا الجرح على الشاهد او المدعى [ حقا للشرع ] كوجوب الحد [ او للعبد ] كوجوب المال فلو اوجبه تقبل كما باني [ مثل ] قول الجارح [ هو ] اى الشاهد [ فاسق او آكل الربوا ] او شارب خمر او زان في وقت او مقر في شاهد زور او ان المدعى يبطل هذه الدعوى وانما لم يقبل لان الشاهد صار فاسقا باشاعة الفاحشة المحرمة بالنص بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع باخبار القاضي سرا كما فى الكافي وغيره من المنذارات [ او ] منل [ انه استاجرهم ] اى ان المدعى استاجر الشهود على اداء هذه الشهادة فان هذه وان تضمنت امرا رائدا على الجرح ولكن لبس له خصم بثبته اذ لا تعلق له بالاجرة [ و تقبل ] الشهادة [ على افراد المدعى بفسقهم ] اى بفسق شهوده لان غيرهم اشاع الفاحشة ثم حكوا عنه [ وعلى ادهم ] اى الشهود [ عبيد ] او احدهم عبد [ او ] انهم [ شاربوا خمر ] الان او سارقوا مني كذا او زانوا النسوة بلا تقادم [ او ] انهم [ قذفه ] لفلان وهو بدعيه فان الكل يوجب حقا للشرع وهو الرق فى الاول والحد فى الباقي بخلاف ما مر فانه يتقادم [ او ] انهم [ شركاء المدعى ] شركة مفارضة فان فيهم تهمة كما اذا شهد ولد المدعى او والده [ او ] انهم [ اعطاهم من مالي الاجرة ] اى بدل الاجارة [ لها ] اى لاداء الشهادة على [ او ] انهم [ دفعت ] انا [ اليهم كذا ] مالا [ لئلا يشهدوا على ] بهذه الامر الباطل ومع هذا شهدوا فان كلا منهما يوجب حقا للعبد [ و شرط ] للقبول [ موافقة الشهادة للدعوى ] فى المعنى لا غير وعليه يدل التشبيه فلو ادعى الملك مطلقا وشهدا بسبب



الشراء تقبل وفي العكس اختلاف المبالغ كما لو ادعى بالسبب عند سنة وشهدا بالسبب بلا تاريخ او ادعى بالسبب مطلقا وشهدا بتاريخ ولو ادعى مطلقا وشهدا احدهما بالسبب والاخر مطلقا تقبل ولو ادعى بالسبب وشهد به احدهما والاخر مطلقا لم تقبل الكل في العمادي ولو ادعى الابرار وشهدا بالصلح تقبل ان كان الصلح بحسن الحق ووقف بان كان الابرار عن البعض بالاستيغناء وعن البعض بالاستسقاط كما في النية [كانفاق الشاهدين لفظا ومعنى] بحيث يدل لفظاهما بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا التضمن [عند ابي حنيفة ر ح] واما عندهما بالعبرة لما انفقا عليه لا غير وفيه اشارة الى ان البينة لا تقبل بدون الدعوى وذا في حقوق العباد لا غير والى انه لو شهد احدهما انه فل لامرأته انت خلية و شهد الاخر انت برئة لم يثبت شيئا وان اتفقا معنى لانه لا يدل بالوضع على الطلاق والى انه لو شهد احدهما على الهبة والاخر على العطية تقبل والى انه لو شهد احدهما على الغصب والاخر على الاقرار به لم تقبل كما في الكافي وانما جعل موافقة الشهادة الدعوى مشبها لانه لا يشترط هذه الموافقة من كل الوجوه الا ترى انه لو ادعى الغين وشهدا بالف تقبل بالاتفاق كما في النهاية [فترد] الشهادة عنده من احدهما [في الف] او مائة او طلقة [و] الاخر [الغين] او مائتين او طلقتين لان الدلالة على الاقل بالتضمن غير المعتمد وتقبل عندهما على الالف او المائة او المطلقة عند دعوى الاكثر لانهما انفقا على الاقل فيرد عند دعوى الاقل لان المدعى مكذب لشاهد الاكثر والصحيح قوله كما في المضمرات لانه اذا لم يثبت الالفان لم يثبت ما في الضمن من الالف والمصنف ضعف قوله وذا منه نهاية سوء الادب كما لا يخفى [ويثبت في] شهادة [الف] من احدهما [والف ومائة] من الاخر [الاقل] الالف بلا خلاف للاتفاق في الدلالة والاتفاق عليه والمائة كلمة اخرى فصار هذا عشرة وخمسة وعشرة وذلك كعشرة وخمسة عشر [عند دعوى الاكثر] فان ادعى الاقل او سكنت بقي شاهد واحد لانه لم يعتبر شاهد الاكثر الا اذا ادعى التوفيق لصيانة البينة بقضاء المائة او الابرار عنها ونية التوفيق لا يكفي على الاصح كما في النهاية [ان قصد المال] جزاءه جملة يثبت اى ان قصد الشاهدان في شهادة الف والف ومائة ثبوتهما يثبت ذلك فان قصد عقد لم يثبت فلم يكن هذه الجملة في شيء من التوضيح كما ظن بل جملة [لا] يثبت [العقد] بذلك اى لا يثبت بشهادة الف والف ومائة عقد من العقود كالبيع بهما اى لا يثبت عقد منهما عند اختلاف الشاهدين على هذا الوجه لان المدعى مكذب احد الشاهدين فلم يبق الا شاهد فلا فرق بين دعوى الاقل او الاكثر من الموجب او القائل وفيه اشعار بانهما لو سكتا عن جنس الثمن ثبت العقد كما في اول دعوى الكرمانى ولما قرر اصلا مع فرع مشتمل على فروع فيها تفصيل فرع ذلك و ان كان موضع مثل ذلك المطولات فقال [فتقبل] تلك الشهادة وينبت الاقل [في] شهادة [عتق جمال] سواء كان بطريق الكتابة او غيرها [وصلح عن فود] على مال [ورهن وخلع ان ادعى من له المال] اى المولى والمولى والمرتهن والزوج فلو ادعى المولى عتق عبده على الف ومائة فشهد احدهما بذلك و

الآخر بالف ثبت الالف ولو ادعى العتق على الفين وشهد هذا ان الشاهدان لم تقبل عنده و قبلت  
 عندهما و ثبت الالف ولو ادعى الالف لم يثبت شيىء وفيه ايماء الى انه لو ادعى العبد العتق او القائل  
 الصلح او الراهن الرهن او المرأة الخلع و شهد الشاهدان لم تقبل فلم يثبت شيىء [ و الاجارة بيع ]  
 اى دعوى الاجارة كدعوى البيع اذا كانت [ في ازل المدة ] اى مدة الاجارة فلم ادعى احد من الاجر  
 او المستاجر في ازل مدتها ان الاجارة على الف و مائة وشهدا لم تقبل لانه قصد العقد [ و ] الاجارة  
 [ مال بعدها ] اى بعد مضى المدة ولو ادعى الاجر الاجارة بعدها على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت  
 و ثبت بدل الاقل لانه ثبت المال بخلاف ما ادعى المستاجر فانها لم تقبل لانه ثبت العقد لكن ثبت  
 بدل الاجارة باقراره [ و يثبت النكاح بالف ] عنده سواء ادعى الزوج او الزوجة الاقل او الاكثر لانه  
 لا اختلاف في الاصل و هو العقد بل في التبع و هو المال فثبت الاقل لاتفاق الشاهدين عليه [ خلافا  
 لهما ] فانه لا يثبت النكاح بالف بل لا يثبت النكاح اصلا فلا يثبت الالف و قيل هذا الاختلاف  
 فيما اذا ادعى الاكثر و اما اذا ادعى الاقل فلم يثبت بلا خلاف و قيل الاختلاف فيما اذا ادعت الزوجة  
 و اما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع و الاصح هو الاول و ما في الامالي قول ابي يوسف رح  
 مع ابي حنيفة رح كذا في الهداية و غيره الا ان هذا التفصيل خلاف ما في العمادي ان شهود  
 البيع و الاجارة و الطلاق و غيرها لو اختلفوا في مقدار البدل لم تقبل شهادتهم عندهما و كذا  
 عنده الا في النكاح فانها تقبل و يرجع في المهر الى مهر المثل [ و لازم ] القبول عند الطرفين  
 [ الجور في الارث ] هو ان ينسب الارث من المورث الى الوراث على وجه لا بتوهم فصل ملك بين  
 ملكهما فلم ادعى دارا منلا مبراثا من ابيه و افام بيمه لم تقبل الا اذا جرّ الشاهد المبراث الى  
 الوراث حقيفة كما اشار اليه [ بقوله مات مرزند ] اى معطى الارث المدعى الوراث [ و تركه ميراثا له ]  
 او حكما كما اشار اليه بقوله [ او مات و ] الحال ان [ ذا ملكه از ] مات و ذا [ في يده ] و تصرفه  
 و فيه اشعار بانهم لو شهدوا الحي ان العين كان ملكه تقبل بالانفاق و بانه لو شهدوا انه كان في  
 يده لم تقبل و عن ابي يوسف رح انها تقبل كما في الكفاية و عبرة [ فان قال ] الشاهد [ كان ]  
 هذا الشيعى [ لابي ] اى المدعى [ اذعه ] ابوه [ اذ اعاره ] اذ اجاره [ من ] كان [ في يده ]  
 من المستودع و المستعير و المستاجر فان الموصول مفعول ثان على التنازع [ جاز ] هذا القول من  
 الشاهدين بالاجماع لان يد هولاء كيد المالك و لذا فرع على السابق و لبس بين مالك و لذا قال  
 [ بلا جرّ ] فتركه لبس باحسن نظرا الى الغاء كما ظن ثم شرع في شهادة الفرع فقال [ و تغبل ]  
 استحسانا [ الشهادة على الشهادة ] فصاعدا لكثرة الحاجة في كل حق [ الا في حد ] من الحدود  
 [ و قود ] فانها لم تقبل فيه لشبهة الزيادة و النقصان بتداول الالسنه و فيه اشعار بانها تقبل في  
 التعزير و هذا رواية عن ابي يوسف رح و عن ابي حنيفة رح انها لم تقبل كما في الاختيار [ و شرط



لها [ اي لقبول شهادة الفرع ] تعدر حضور الاصل [ لادائها بأحد من الاسباب الثلاثة ] موت [ اي موت الاصل كما في الهداية وغيرها لكن في قضاء النهاية و غيره ان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حيوة الاصل [ او مرض ] لاياتي معه مجلس الحكم وفيه اشعار بانها تقبل اذا كان الاصل مخدرة كما في المنبة وكذا احبس الاصل في هجن الوالي واما هجن القاضي ففيه خلاف كما في المحيط [ او سفر ] شرعي في ظاهر الرواية وعليه الفتوى فلو كان الفرع بحيث او حضر الاصل مجلس الحكم امكنه البيتوته في منزله لم نقل شهادته و تقبل عند اكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المضمرات و لو كان الاصل في المصرو لم نقبل عنده وفي رواية عن محمد رح و تقبل عندهما كما في الخزانة [ و ] شرط لها [ شهادة عدد ] من اثنين فصاعدا [ عن كل اصل ] من رجلين او رجل و امرأتين فلا يشهد على شهادة رجل اقل من نصاب الشهادة وفيه اشعار بانهم لا يشهدوا على شهادة امرأة وقد جاز ذلك وان لم يقض حتى تشهد امرأة اخرى مع رجل آخر كما في قاضيان وبانه لا يشهد اصل على شهادة نفسه ومع رجل آخر على شهادة اصل آخر كما في النهاية [ لا ] يشترط [ تعائر فرعي هنا ] الاصل [ و ] فرعي [ ذلك ] الاصل فيشهد رجلان مرة على شهادة احد الاصلين ومرة على شهادة اصل آخر وفيه اشعار بان لا يشهد اصل على شهادة نفسه وفروعان على آخر وقد جاز ذلك كما في النهاية [ و بقرول الاصل ] اي اصل كل من الفرعين عند التكميل [ اشهد ] عند الحاجة امر من الاشهاد فلو اشهد رجلا وهناك رجل يسمعه لم يجز له ان يشهد [ على شهادتي ] فلو لم يذكره لم يجز خلافا لابي يوسف رح فانه معلوم كما في المحيط [ اني اشهد بكذا ] اي بان فلان ابن فلان ابن فلان افرعندي له بالف درهم والحملة بدل من المجرور وفيه اشعار بانه يجب ان يقول عند الفرع وقت التكميل كما يشهد عند القاضي فان مجلس الاشهاد كمجلس القضاء كما اشير اليه في الهداية و غيره لكن في المشارع ان ناخير هذا القول عن الامر ليس بختم [ و ] يقول [ الفرع ] اي فرع كل عند القاضي [ اشهد ان فلانا اشهدني على شهادتي بكذا ] نقديمه على ما بانني ليس بختم و قوله فلانا مشعر لوجوب ذكر اسم الاصل كاسم ابيه وجده كما في الخزانة [ وقال ] فلان [ لي اشد على شهادتي بذلك ] هذا مما لا بد منه خلافا لابي يوسف رح كما في قاضيان فيحتاج الاشهاد في العربي او الفارسي الى ثلث شبنات او كفات و الاداء فيهما الى خمس منهما و الاحسن الاتصر ان يقول ( و بقرول الاصل اشهد على شهادتي بكذا ) و الفرع ( اشهد على شهادة فلان بكذا ) على ما قال المصنف وهذا مختار الفقيه ابي جعفر وابي اللبث والامام السرخسي وهو اسهل وايسر وذكره محمد رح في السير الكبير كما في المحيط وغيره وهو الاصح كما في الزاهدي فيحتاج الاشهاد و الاداء الى شينين او الكافين وفي الاختبار الاحسن ما ذكره والاحوط ما قال الخفاف ان يقول الاصل اشهد بكذا واشهدتك على شهادتي بكذا و الفرع اشهد ان فلانا شهد عندي

بكذا واشهدني على شهادته فأمرني ان اشهد على شهادته ليكون ابعد من الاختلاف فيحتاج  
 الاشهاد الى خمس شينات والاداء الى ثمان [ وصح تعديل الفرع ] الذي هو عدل عند القاضي  
 [ الاصل ] الذي لم يعلم عدالته بان قال هو عدل وعن محمد رح انه لا يصح كتعديل نفسه وفيه ايماء  
 الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل او لا اعرفه لم يقبل شهادته كما قال الخصاص وعن  
 ابي يوسف رح انه يقبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني كافي المحيط والى انه يجب ان يكون  
 الاصل عدلا فلا لو خرس الاصل او فسق او اعشى او ارتد لم تقبل شهادة فرعه كما في الخزائن والى انه  
 لو غاب كذا منه ولم يعلم بقاؤه على عدالته قبل شهادة فرعه ان كان الاصل رجلا مشهورا كافي  
 الذخيرة [ و ] صح تعديل [ احد الشاهدين ] الفرعين الذي هو عدل عند القاضي الفرع [ لآخر ]  
 الذي لم يعلم عدالته لانه من اهل التزكية وقبل ان تعديله لا يصح لانه متهم بانه يريد تنفيذ  
 شهادته كافي النهاية وغيره ولا يخفى انه مغن عن السابق و شامل لتعديل الاصل فرعه اذا  
 حضر وقد صح ذلك كافي القدوري [ وانكار الاصل ] قبل موته اربعين حضرة الشهادة في هذه  
 الحالة [ يبطل شهادة الفرع ] فان شهد لم تقبل فان التكميل شرط وفيه ايماء الى ان انكار الاشهاد  
 مبطل والى ان الاصل لو نهى الفرع عن الاداء لم يعمل نهيه وفيه خلاف كما في المحيط والى ان حضور  
 الاصل لم يبطل شهادة الفرع وفيه خلاف كما في حضرة بعد القضاء بناء على ان القضاء بشهادة  
 الاصل او الفرع كافي قضاء المنية [ ومن اقر ] اقرارا حقيقيا او حكما بلا اكراه [ انه شهد زورا ]  
 بالضم اى كذبا [ شهر ] اى بعث به القاضي الى اهل سوقه وقت الضحوة اجمع ما كانوا وان لم يكن  
 سرقيا فالى اهل محله وقت العصر اجمع ما كانوا ويقول امين القاضي ان القاضي يقرئكم السلام و  
 يقول انا وجدنا شاهد زور فاحذروه وحذروا الناس [ ولم يعزّر ] ولم يضرب وهذا عنده واما عندهما  
 فيضرب ثم يشهر وقيل لا يشهر كما في الحقايق ويفتى بقوله وقالا يضرب وجيعا ويحبس تاديبا ولا  
 يسود بالاجماع كافي السراجيه ولا يبلغ تعزيره الى اربعين عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح وقال  
 الحاكم ابو محمد رح الكاتب ان رجعا تائبا لم يعزّر بلا خلاف ومصرّا يعزّر بالضرب بلا خلاف وان لم يعلم  
 محل الخلاف ثم اذا شهر وعزّر فتأب فان كان فاسقا تقبل شهادته على الخلاف وان كان مستورا لم يقبل  
 ابدا وكذا عدلا كافي رواية عن ابي يوسف رح وعنه انها تقبل وعليه الفتوى كافي النهاية وانما  
 عمم الاقرار ليشمل مثل ما اذا شهد بموت زيد او قتله ثم ظهر حيا او بروية هلال ثم مضى ثلثون يوما  
 ولم ير الهلال بلا علة او بولادة امرأة ثم ظهر انها بكر وبقطع شجر ثم يوجد قائما وفي الاقرار اشارة الى  
 انه لو قال غلطت او اخطأت اوردت شهادته لتهمه او خلل او غيره لم يشهر ولم يعزّر والى انه لا يثبت  
 بالبينة اصلا لانه نفى الشهادة كافي الكافي وغيره والاكتفاء مشير الى ان التعزير بالادارة والاطاعة



في الأسواق مع الضرب لم يجز في غير شاهد الزور الا ان القاضي الامامي قد نقل عن العملة انه  
جاز في غيره كتارك الصلوة عمدا \*

[ فصل \* لارجوع ] صحيح [ عنها ] اي الشهادة [ الا عند قاض ] لانه فحج  
الشهادة وفيه اشارة الى ان الرجوع لا يكون الا بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت عما شهدت او  
شهدت بهزور فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا باستحلاف الشهود ولا بالاقرار الا اذا جعل لانشاء  
الرجوع والى انه شرط مجلس القضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد عنده كما في النهاية والاكتفاء  
مشعر بان صحة الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع او بالضمان على ما قال بعض المشايخ كما في  
الصغرى [ فان رجعا عنها قبل الحكم ] بها [ سقطت ] الشهادة من حيث الاعتبار فلا يجوز ان يحكم بها  
[ ولم يضمن ] اي الراجعان لانهما لم يتلفا شيئا لكنهما قد شهرا كما في الكافي [ و ] ان رجعا [ بعده ]  
اي الحكم [ لم يفسخ ] الحكم لان الاول يرجع بالقضاء [ و ضمنا ] عندهما وكذا عنده على الاصح كما في  
الخزائفة [ ما ائتلفاه ] من المال او المنفعة [ بها ] اي بهذه الشهادة ان كلا فكل وان بعضا فبعض الا اذا  
عروض لانهما لم اتلفا ما للشهود عليه بالشهادة والاكتفاء مشير الى انهما لم يعزرا وقد عزر او لعله اكتفى  
بالسابق والى ان المدعي لم يضمن لان الحكم ماض ولا القاضي لانه ملجئ في الحكم ولذا لو امتنع  
عنه بعد التعديل ياثم ويعزرو ويعزل كما في الكافي [ اذا قبض ] المدعي ظرف ضمنا [ مدعاة ] من  
الدين المحجورين او العين او غيرهما كما في الهداية لكن في الاختيار انهما ضمنا قيمة العين بدون  
القبض لانه يملك بمجرد القضاء بخلاف الدين فانه لا يملك الا بالقبض [ والعبرة ] في ضمان الراجع  
من الشهود وعدمه [ للباقي ] منهم [ لا للراجع ] والا يفضي الى الحكم بالضمان مع بقاء الحق  
للمستحق كما اذا شهد اربعة ورجع منها اثنان [ فان رجع احد ثلثة ] من الشهود [ لم يضمن ] ذلك  
الا احد الراجع لبقاء مبقى الحق [ فان رجع آخر ] من الاثنين الباقيين [ ضمنا نصف ] من المقبوض  
لان الا تلاف يضاف اليهما [ و ان شهد رجل وعشرون ثم رجعا ] اي الرجل والعشرة على التغليب  
[ فعلى الرجل سدس ] من المال وعلى العشر خمسة اسداس منه [ عند ابي حنيفة ر ] فان كل اثنين  
منهن كرجل والزائد على هذا [ و ] على كل من الرجل والعشر [ نصف عندهما ] لانهن و ان  
كنن كرجل [ وان رجعن ] اي العشر [ فقط ] بلا رجوع منه [ فعليهن نصف ] اجماعا لان الاعتبار  
لما بقي من النصف [ وضمن العرع ] لا الاصل [ ان رجع ] الفرع [ هو ] للعطف [ والاصل ] جميعا  
لان شهادة الاصل علة العلة وقال محمد ر ح ان له ان يضمن كلا منهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع  
فقط لم يضمن الا هو والى انه لو رجع الاصل فقط لم يضمن احد منهما ونماه في المضمورات [ و ]  
ضمن [ الزكي ] اذا رجع فلو قال في شهود الزنا انهم احرار ثم بعد الرجم قال هم عبيد وقد علمت  
ذلك ضمن الدية و قال الدية في بيت المال ويجوز ان يكون المعنى ضمن الفرع ان رجع هو

والاصل والمزكي فان شهادتهما علة العلة كما في الكشف [ لا ] يضمن عندهم [ شاهد الاحصان ] اذا رجع لانه اثبت للزاني خصالا حميدة هي كونه حراً مسلماً دخل بامرأة بنكاح صحيح وذا ليس مهوتر في اثبات الزنا الموجب للرجم وضمن عند زفر ربح لان مكمل العقوبة كالموجب [ و ] ضمن [ شاهد اليمين ] اي يمين في ضمن شرطية اذا رجع [ لا ] شاهد [ الشرط ] منها فلو شهد شاهد انه قال رجل لغير المدخول بها ان دخلت الدار فاذت طالق وشهد آخر انها دخلت فقضي عليه بنصف المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شاهد اليمين فقط لانه السبب المتلف ولو رجع شاهد الشرط فقد ضمن عند بعضهم منهم فخر الاسلام والصحيح انه لم يضمن واليه مال السرخسي كما في الكفاية فالضمير في قوله [ اذا رجعوا ] للمزكي وشاهد الاحصان واليمين والشرط كما ان الطرف للضمان وعدمه المستفاد من المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية حسن الاختتام \*

### \* [ كتاب الاقرار ] \*

اقرة ههنا واخره من الشهادة لانهما حجتان الا انها قاصرة [ هو ] في اللغة اثبات الشيع باللسان او بالقلب او بهما وضده الانكار دون السجود فانه مختص باللسان كما في المفردات وفي الشريعة [ اخبار ] اي اعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يقل شيئاً لم يكن اقراراً ويدخل فيه ما اذا كتب الى الغائب اما بعد فله على كذا فانه كالقول شرعاً كما في الصغرى [ بحق ] اي بما يثبت ويسقط من عين وغيره لكن لا يستعمل الا في حق المالية كما مرّ فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه [ لآخر عليه ] اي لغير المخبر على المخبر وبه يحترز عن الانكار والدعوى والشهادة ولا ينتقض على ما ظن باقرار الوكيل والولى ونحوهما لنيابتهم مناب المنوبات شرعاً [ وحكمه ظهور المقر به ] اي المخبر به للمقر له عليه [ لا انشاء ] اي لا اثبات المقر به له بهذا اللفظ ولذا قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه لم يحل له ديانة الا اخذه عن طيب نفسه فانه تمليك مبتدأ كما في الكفاية وغيره وانما لم يكتب بالاثبات عن النفي وجمعهما مبالغة في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كما في العمادي وغيره وانما اطلق اشارة الى ان تصديق المقر له لم يشترط وان ارتد بردة ولو صدقه ثم رده لم يصح الرد كما في الكافي ولوردة ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في الزاهدي ولما كان الاقرار خبراً [ فصح ] اي فقد صح [ الاقرار بالخمر للمسلم ] لانه ليس بتملك فبومر بالتسليم اليه [ لا ] يصح الاقرار [ بطلاق او عتق مكرها ] لانه ليس بانشاء والا فقد صح ولو من المكره وفيه اشعار بانه لو اقر بهما هازلاً او كاذباً بلا اكراه لصح ذلك وفي اكراه قاضيجان انه لم يصح ديانة [ فلو اقر حر ] فان اقرار العبد وان صح في الحد والقود لكنه لم يصح بالمال [ مكلف ] فان اقرار المجنون والصبي لم يصح الا اذا كان ماذوناً وصح اقرار المكران كما



حياتي [ تجنى صم ] اقراره [ ولو ] كان ذلك الحق [ مجهولا ] لا يدري ولو كان انشاء لم يصح  
لانه تمليك مجهول وفيه اشعار بان المقر او المقر له اذا كان مجهولا لم يصح فلو قال لزيد على الف  
درهم لم يصح لان زيدا في الدنيا كثير وكذا لو قال لك على احدى الف درهم لان المقضى عليه  
مجهول كما في الكفابة والمتبادر فحش الجهالة فلو اقر لواحد من الناس لم يصح ولا حد هذين صم  
كما في الكرمانى واطلاق الجهالة لا يخلو عن شيء فان كل تصرف يشترط لصحته اعلام الحق فيه  
لم يصح الاقرار به مجهولا فلو اقرانه باع او اجار شيئا لم يصح اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا  
لم يشترط كما اذا اقرانه غصب او اودع مائى كيس وتمامه في الكافي [ ولزمه ] فيما اقر بمجهول  
[ بيانه ] ولو مفصلا فلو لم يبين اجبره القاضي على بيانه [ بما له قيمة ] من المال ان كذبه المقر له  
فيما بين لغيره والا لم يكن عليه شيء آخر فلو قال له على شيء وبين درهم صم ولو قال غصبت  
منه شئاً وبين زوجته او ولده او كففاً من تراب او قطرة من ماء لم يصح على الاصح [ والقول له ]  
اعلى للمقر مع يمينه [ ان ادعى المقر له اكثر منه ] اى مما بين لانه المنكر والكلام مشير الى انه  
لو انكر الاقرار بمجهول و اريد اقامة البينة عليه لم تقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة  
وتمامه في الجواهر والتحفة [ ولا يصدق ] المقر [ في اقل من درهم في ] قوله [ له على مال ]  
او مال قليل لان ما درنه من الكسور لا يطلق عليه اهم المال عادة ولو قال دريهم او دينيرون كان  
عليه درهم او دينار تام لانه ذكر المصغر لصغر الحجم [ و ] لا يصدق في اقل [ من النصاب ]  
العشرين او المائتين [ في ] قوله له على [ مال عظيم من ذهب او فضة ] او دراهم او دنانير لانه  
النصاب عند الناس هو العظيم منها وعنه انه اذا قال من الدراهم يصدق في عشرة دراهم كما في  
الهداية والاصح ان الازل منه في حق الغني والثاني في الفقير كما في الكرمانى [ و ] لا يصدق  
في اقل [ من خمس وعشرين في ] قوله له على مال عظيم من [ الابل ] لان العظيم المطلق  
والعدد الواجب الزكاة من جنسه وعلى هذا ينبغي ان يكون من الغنم اربعين ومن البقر ثلثين  
واموال عظام مقدرة بثلاثة نصاب [ و ] في اقل [ من قدر النصاب قيمة في ] قوله له على مال عظيم  
من الحنطة او النحاس او غيرهما من [ غير مال الزكاة ] ولو قال مال نفيس او كريم او جليل  
لزمه مايتان كما في الكفاية [ و دراهم ] في الاقرار [ ثلثه ] من الوزن المعتاد لان الدراهم جمع  
الرباعي فهو مشترك بين جمع القلة والكثرة والمتيقن من الافراد الثلثة [ و دراهم كنيوة عشرة ]  
لانه لما وصف لفظ مشترك بين الجمعين بالكثرة و اقل جمع الكثرة احد عشر فالحمل على ما هو  
اكثر جمع القلة من عشرة اولى لانه المتيقن و هذا عنده واما عندهما فمايتان لانه كالمال العظيم  
وفي شاة كثيرة اربعون و ابل كثيرة خمس وعشرون واما حنطة كثيرة فخمسة اوسق عندهما  
ولا رواية عنه و الحنطة الكنيوة عشرة اقفة وكذا كل ما يكال او يوزن كما في اللم [ وكذا ]

درهما في الاقرار [ درهم ] لانه اقل ما يفسر به وينبغي ان يكون درهمين وفي الكافي وغيره  
 ان في كذا دينارا ودينارين لانه كناية عن العدد واثله اثنان وفي الاختيار وغيره عن محمد ر ح  
 كذا درهم بالجرمائة درهم حملا على مائة درهم وفيه اشارة الى ان تمييز كذا قد يكون مجرورا  
 بالاصافة فان محمدا ر ح هو الامام في العربية مع ان في مغني اللبيب انه قول الكوفيين فالرضي  
 المخطي له بكونه خارجا عن لغة العرب مخطي ومن ظن غير محتاج اليه انه مبني على عدم تمييز  
 العامة [ وكذا كذا ] درهما او كيلا او وزنا [ احد عشر ] بلا واو لانه اقل عدد مركب يصلح ان  
 يكون تفسيره وتعليل الكافي لكذا دينارا يقتضي ان يكون اثنى عشر وقس عليه سائر ما سيأتي  
[ وكذا وكذا ] بالواو [ احد وعشرون ] لانه اقل عدد مركب مع واو يصلح ان يكون تفسيره  
[ ولو ثلث ] لفظ كذا [ بلا واو فاحد عشر ] لان احدا منها مكرر اذ لا نظير له في المركبات العددية  
 ويتلقى جواب لو بالغاء عند الفقهاء [ و ] لو ثلث كذا [ مع واو فمائة واحد وعشرون ] لانه  
 اقل اعداد ينكر مع واو ين والاكثري في الاستعمال عطف الاكثر على الاقل [ وان ربح ] كذا  
 مع واو [ زيد الف ] فهو احد وعشرون ومائة والف [ و ] له [ ملي ] انا [ و ] له [ قبلي ] بكسر  
 العاف وفتح الباء اي عندي كما في الغاموس وغيره [ اقرار بدبن ] له عليه فان ملي صبغة ايجاب  
 محله الذمة ولا يثبت فيها الدين كما في الكرمانى وكذلك قبلي وقال القدوري انه امانة والاول  
 اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان في ذمتي ورقبتي ودين واجب وحق اقرار بدبن كما في  
 اللم واختلف في قوله ( مرا فعلان ده درم وادنى است ) [ وصدق ] المقرانه وديعة [ ان وصل به ]  
 اي بقوله له ملي او قبلي درهم قوله [ هو وديعة ] لان المعنى حفظ درهم فيكون محازا علاقته الحلول  
 وفيه اشارة الى انه ان وصل به الدين ايضا يكون وديعة ايضا وهو دين لترجيحه وان وصل  
 العارية كان قرضا كما في النهاية والى انه ان فصل عنه لا يصدق انه وديعة لانه حينئذ يكون كالمراجع  
 عما اقر به فلا حاجة الى قوله [ وان فصل لا ] يصدق [ وصدى او معى و نحوه ] مثل في كيسي  
 او صندوقي او ببني اقرار بانه [ امانة ] لانها بالعين اولى من الدين [ وقوله للمعي الالف ] عليه  
[ اتزبها ] امر معناه خذ بالوزن الالف الواجب لك ملي [ او قضيتكها ونحوهما ] مثلا انتقلتها  
 او اعد فاقبضها او ابرأتني منها او تصدقت بها على [ اقرار ] الا ان تصادقا انه سخوية لان الاصل  
 اعادة ما في السؤال فالضمير للالف الواجب فلو تركه لم يكن اقرارا كما في الاختبار والكافي ونحوهما  
 لكن في الصغرى قضيتك اقرار وعن ابي يوسف ر ح انه ابرأني منها ليس باقرار [ ومائة ودرهم ]  
 او درهمان او صاع من البز وعبرة مما يكثر في الذمة [ او ] مائة [ و ثلثة انواب ] او افراس  
 او غيره مما يقبل في الذمة [ دراهم ] في الاول لان التقدير مائة درهم ودرهم وانما اكتفوا به  
 لانه مما يكثر وجوبه في الذمة من الموزون والمكيل والمعدود المتقارب [ و ثياب ] في الثاني



لأنهم ذكروا بعد عددين ما يفسرهما كثلثة وعشرين ثوباً فالداراهم والثياب خبران للمبتدئين مرتين واد بمعنى الواو بقرينة الاتي واما عدل صورة لئلا يتوهم كون الحكم انما يكون عند اجتماع فمن الظن ان الواو احسن واعلم ان الاصل في الباب ان الحجب ثمن فيثبت في الذمة ولو عينا وغيرهما من الموزن و المكيل و المعدد المنقارب يصلح ثمنا بالوصف فيثبت في الذمة الا اذا عين و اما نحو الحيوان و الثوب فلم يصلح ثمنا اصلا فلم يثبت في الذمة الا اذا لم يكن بمقابلته مال كما في النكاح و العتاق و السلم و الديات فحينئذ يثبت في الذمة كما في النهاية وغيره [ وفي مائة وثوب او ] مائة و [ ثوبان ] او فرس او فرسان او غيرهما مما يقبل في الذمة ثوب و ثوبان و [ يفسر المائة ] المبهمة اذا العطف لم يوضع للبيان كما في الكافي لكن في قاضيخان لو قال الف و ثوب او شاة او بعير او فرس لزم الثياب او الشياه او الابعرة او الافراس [ و الاقرار بدائنه ] اي بغصب دابة كائنة [ في اصطبل ] اي بيت الدابة و همزته اصلية اذا الزائدة لم يكن في اول بنات الاربعة الا اذا جرى على الفعل [ يلزمها ] اي يلزم الاقرار على المقر الدابة [ فقط ] فلا يلزم الاصطبل عندهما خلافا لمحمد رح بناء على تحقق الغصب في العقار وفيه اشعار بانه لو اقر بثوب في منديل او حنطة في جوالق لزمهما معا بلا خلاف كما اشير اليه في الهداية [ و سيف ] اي الاقرار بسيف يلزم [ جفنه و حمائله ] اذا السيف اسم الكل من النصل اي الحديد و الجفن بفتح الجيم و مكون الفاء العلاقة و الحمائل بالفتح جمع الحمالة بالكسر ما يشد به السيف على الخاصرة من قطعة جلد طويلة و قال الاصمعي انها جمع لا واحد له من لفظه وكأنه مختار المصنف و الا فالمناسب المفرد وفيه اشعار بانه لو اقر بخاتم لزمه الحلقة والغص لان الاسم ينطوي على الكل كما في الهداية [ و صح اقراره بالحمل ] اي حمل شاة او جارية بان اوصى موزث زيد بحمل جارينه لرجل فورثها زيد ثم اقر بحملها للرجل وهما صالمان بالوصية فلزم بعلمها بها لم يحل الاقرار و الاخذ لحزمة الكذب كما في الكرمانى [ و ] صح الاقرار [ له ] اي للحمل [ ان بين سببا ] للملك [ صالحا ] لتصحيح الاقرار له بان قال لما في بطن فلانة على الف درهم من جهة دين كان لابيه مات وانتقل اليه او مبرات ورثه منه او وصية له من غيره فاستهكتها فان بين سببا عبر صالح بان قال انه باع مني هذه الدار يكذا از اقرضني او وهب مني كذا لا يلزمه شيء اذ لا يتصور شيء منه من الجنين و ان لم يبين سببا اصلا لا يصح عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح كما في الهداية [ فان ولدت ] ام الحمل [ لاقل من نصف الحول ] من حين تحقق سبب الملك كموت الموصي و الورث [ فله ] اي للحمل [ ما اقربه ] من المال و ان كان غلاما و جارية فالمال بينهما في الوصبة و اثلاثا في الارث و ان كان ميتا فهو لوارث الموصي و المورث وفيه اشارة الى ان الام لو كانت معتدة فولدت لا قل من سنتين من موت احدهما استحق الولد ما اقر لانه كان في البطن و الى انها لو لم يكن معتدة فولدت لاكثر من ستة اشهر لم يستحق كما اشار اليه النهاية وغيره [ و ان اقر ] بقرض او غصب

او رديعة او عارية قايمة او مستهلكة [ بشرط ] الخيار ثلاثة ايام نحو لفلان على كذا على اني بالخيار ثلثة ايام [ صح ] اقراره بذلك فلزمه المال لوجود الصيغة الملزمة نحو على او عندي [ وبطل شرطه ] اي شرط الخيار فانه للمفسخ الذي لا يكون الا في الانشاء والاقرار اخبار ولذا لو اقر المدعى عليه بشي ثم ادعى انه كذب لم يحلف المدعي المقر له انه ليس بكاذب فيه عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح وعليه الفتوى كذا ذكره المصنف وغيره [ واستثناء كيلي او وزني ] وعدوى متقارب [ من دراهم صح ] ذلك الاستثناء استحسانا [ قيمة ] فيصح الاستثناء عن الجنس اي من حيث الثمنية فلو قال له على مائة درهم الا دينار او قفيز حنطة او خمسين جوز لزمه المائة الا قيمة الدينار او الحنطة او الجوز وقال محمد رح لم يلزمه شيى لانه لم يصح الاستثناء لعدم الدخول وفيه اشارة الى انه لا يصح الاستثناء من خلاف الجنس اي من حيث انه لم يصلح ثمننا فلو قال له على مائة درهم الا ثوبا او شاة لم يلزمه شيى عندهم لانه لم يدخل في المستثنى منه والى انه يصح استثناء الكل من الكل وهذا اذا اختلف اللفظ والى لو قال نسائي طوالق الا فلانة و فلانة و فلانة لم تطلق واحدة منهن كافي الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعن ابي يوسف رح لو قال له على الف درهم الا خمسمائة وخمسمائة لم يصح كما في الذخيرة و الى انه لو قال له على مائة درهم ان اكرم مني لم يصح لانه رجوع عما اقربه على انه اخبار عن ثبوت الشيى في الماضي والتعليق عما في المستقبل كافي الكروماني [ لا ] يصح [ استثناء الباع ] للمستثنى منه لانه ليس بداخل فيه مقصود فانه كالوصف للموصوف [ كالبناء ] التابع للدار [ والفص ] للخاتم [ والنخل ] للبهستان فلا يتناول صدر الكلام فبكون الكل للمقر له الا اذا اقام المقربينة على ذلك كما في فاضلخان وغيره والمتبادر انه لو اقرب بناء دار لدخل ما تحته من الارض وكذا لو اقرب بالنخل فقبل مقدار ما يكون فيه من العروق النى لا بقاء لذلك النخل بدونها وقيل مقدار ما ياخذ ظله في كبد السماء وقبل مقدار غلظة وقت الاقرار كافي الظهيرية [ ودين صحته ] اي الدين في صحته ومن الظن انه من قبيل حب رمانك [ مطلقا ] اي غير مقيد باحد الدينين المعروف السبب والمعلوم بالاقرار [ ودين مرضه ] الذي غلب على الظن انه مات فيه حال كونه مقبدا [ بسبب ] حصل [ فيه ] اي المرض [ و ] قد [ علم ] ذلك السبب [ بلا اقرار ] بل بالمشاهدة ويقال له المعروف السبب كما اذا اشترى شيئا وقبض المبيع اذا وقدر آة القاضى او الماس او استقرض شيئا وقبضه كذا لك او استاجر شيئا او استهلكه مالا لانسان او تزوج امرأة مجهر مثلها كذلك [ سواء ] خبر الدينين اي مستويان في الدرجة فلا يرجح احدهما في القضاء على الاخر [ وقدم ] اي دين الصحة ودين المرض المعروف السبب [ على ] دين ثالث هو [ ما ائربه ] ولو عينافي يده [ في مرضه ] لانه يبدأ بالاقوى فالاقوى [ و ] قدم [ الكل ] اي كل من دين الصحة ودين المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرار فالكل افرادي فانه اكثر استعمالا [ على الارث ] فان حق الورثة لا يتعلق بالتركة الا بعد الفراغ عما يحتاج اليه [ وان شمل ] الكل اي كل منهما



[ بماله ] فمن الظن ان تنكير الكل انسب بقوله و ان شمل وفيه اشعار بما مر ان الاقرار ليس بتمليك والا لم يجز الا بقدر الثلث الا بتصديق الورثة [ ولا يصح ان يخص ] اي يميز المريض باختياره [ غربما ] اي ذا دين من الدينين الاولين من غيره [ بقضاء دينه ] اي دين ذلك الغريم لان فيه ابطال حق الغير ومن الظن ان الظاهر ترك الضمير وفيه رمز الى انه لو خص الصحيح غربما بذلك لصح ونمائه في حجر النهاية [ ولا ] بصح [ اقراره ] بدين او عين [ لوارثه ] عند اقراره فلواقر لابييه بدين لم يلزمه لكن في العمادي وغيره انه لو اقر مريض مسلم لابنه الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامرانه بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر لوارثه ولاجنبي لم يصح وقال محمد رح ان اقراره لاجنبي بقدر نصيبه صح والى انه يصح اقراره لوارثه وسناني وذكر في الحواهر انه لو حكم حاكم بصحة الاقرار للوارث لم يحكم ببطلانه ولم يصير ميراثا [ الا ان يصدق البقية ] اي برضي بقية الغرماء بذلك التخصيص وبقية الورثة بذلك الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمسئلتين على ما ذكره المصنف ومن الظن ان لفظ التصديق يرد في باب المجاز مفتوح كما ذكرنا لكنه يشكل بما ذكره في التوضيح ان الاستثناء اذا تعقب الحمل المعطوفة ينصرف الى الكل عند الشافعي والى الاخير عندنا وهو المذهب عند محققي البصرية كما في الرضي وفيما ذكره اشعار بان التصديق المعتبر ما يكون قبل الموت والبه اشار تعليل صاحب الهداية حيث قال لانه تعلق حق الورثة بماله في مرضه وهكذا اجاب ابنه نظام الدين و حافده عماد الدين كما في العمادي لكن في وصية الظهيرية ان لا رواية في التصديق قبل الموت لكن في خزائن المفتيين انهم لو اجازوا قبل موته لم يعتسروا لهم ان يرجعوا والمعتبر بعده [ فيبطل ] اقراره لغلام جهل نسبه وبولد مثله لمثله [ ان ادعى بسوته ] و صدقه الغلام [ بعده ] اي الاقرار لان البسوة ثابتة بينهما وقت الادوار الا انها غير ظاهرة فيكون اقرار الورثة [ لا ] يبطل اقراره لامرأة اجنبية [ ان نكح ] تلك المرأة بعده لانه لم يكن وارثا عند الاقرار [ ولو اقر ] رجل [ ببنوة ] علام [ اي ولد كبير فيستعمل البنت ] جهل نسبه [ في بلد هو فيها ] وهو المراد من مجهول النسب في كل موضع كما في النسبة لكن في عناق الكفاية ان المراد ما جهل نسبه في بلد بتولد فيه فان عرف نسبه فيه فهو معروف النسب [ وبولد مثله ] اي الغلام [ لمثله ] اي المقربان يكون الرجل اكبر منه باثنتي عشرة سنة ونصف والمرأة اكبر منه بتسع سنين ونصف كما في المصنوعات [ و صدقه الغلام ] في مدة حياته او ممانه عطف على اقر دون غيره ولا حالا عن فاعله والا لزم ترك الغلام وانصافه بالتصديق حال الاقرار [ ثبت ] منه [ نسبه ] اي الغلام فصار كغيره من الورثة ولا يؤثر انكارهم نسبه والمتبادر ان يدعي انه غلام نفسه فلوا دعى انه غلام ابنه لم يثبت نسبه وكان كالاقرار بالاخ كما في الذخيرة وانما اشترط جهالة النسب لان النسب لم يثبت من شخصين

وأنما اشترط التصديق إشارة إلى أنه لم يثبت نسبه بمجرد الاقرار وإلى أنه شرط ذلك في المقر له العقل  
فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما في المشاهير وكأنه المراد مما في اعتناق قاضيخان أن اشتراط  
تصديق المقر له قول بعض المشايخ والصحيح أنه لا يشترط أي تصديق غير العاقل [ و شرط تصديق  
الزوج ] مع الشرائط السليمة الماضية [ أو شهادة ] نحو [ فأبلة ] من رجل أو امرأة [ في اقرارها ] أي الزوجة  
[ بالولد ] أي الذكر أو الأنثى لما فيه الزام النسب على الزوج وفيه إشارة إلى أن أحد هذين  
الأمريين إنما شرط إذا قام النكاح بينهما وأما إذا كانت معتدة فيشترط تصديقه أو حجة نامة عنده وأما  
عندهما فيكفي شهادة واحدة كما في دعوى الكافي وإلى أنها لو لم تكن ذات زوج ولا معتدة ثبت  
النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج أو لا كما في النهاية [ ولو اقر ] رجل  
[ بنسب من غير ولاد ] قريب بينهما كالأخ والعم والجد وابن الابن [ لا يصح ] اقراره بالنسب وإن  
أوجب النفقة والحضانة ولا بد لنبوت النسب من البينة كما في النخبة وفيه اشعار بأنه يصح اقراره  
بالوالدين واشترط فيه الشرائط الثلاثة كما في الكافي والهداية لكن في النهاية والخلاصة وغيرهما من  
المتن والآت أنه لا يثبت نسب الأم بالاقرار [ و برث ] هذا المقر له من ذلك المقر لانه وإن بطل الاقرار  
في حق النسب على إلزام النسب على الغير لكنه صحيح في حق الارث [ إلا ] إذا كان [ مع وارث ]  
ولو بعيدا إذا رحم فإنه لا يرث المقر له حينئذ فلو اقر باخ وله عمة أو خالة كان الارث لها دونها لما لم  
يثبت نسبه لا يزاحم الوارث المعروف ولو اقر باخ وليس له وارث آخر كان المال له إلا إذا رجع عن اقراره  
فإنه حينئذ لبيت المال كما في المصمومات [ ومن اقر باخ ] له [ وأبوه ميت شاركه ] أي شارك المقر [ في الارث ]  
المقر له سواء كان معه وارث آخر أو لا لانه يؤخذ باقراره فيأخذ المقر له نصف ما قبض المقر من النكحة  
[ بلا ] ثبوت [ نسب ] لما مروا من ذكره زدا لما روى عن أبي يوسف روح أنه ثبت نسبه من البيت إذا كان  
هو الوارث لا غير كما في المصمومات [ ولو اقر أحد ابني ميت له ] أي للميت [ على آخر دين ] ألف  
درهم مثلا مبتدا ما قبله خبره والجملة صفة لميت [ بقبض أبيه نصفه ] أي اقر بقبضه نصف الدين  
خمسمائة وكذا به ابن آخر [ فلا شئ له ] أي للمقر من الدين لأن الاقرار بالقبض اقرار بالدين  
على الميت وهو غير مضمون [ والنصف ] الباقي خمسمائة [ للآخر ] من الابنين وفيه إشارة إلى  
أنه لو اقر بقبض الكل وكذا به الابن الآخر فإن حلف كان له أن يرجع إلى المدينون بالنصف ثم المدينون  
إلى المقر به إذا ترك أبوهما الفاعينا وإلى أنه لو اقر أحدهما بدين على أبيهما أخذ الدين نصفه من  
نصيبه وهذا عند الفقيه أبي الليث وقال غيره أخذ الكل من نصيبه كما في الخلاصة ولا يخفى ما في  
ذكر الآخر في الآخر من رعاية حسن الاختتام والله أعلم بالصواب \*



## \* [ كتاب الدعوى ] \*

آخرها عن الاقرار وضعا لانها تكون موخرة عنه طبعا [ هي ] واحدة الدعوى بفتح الواو وكسرهما كما في اول الحقايق غير منوبة لان الفها للتانيث اسم من الادعاء مصدر ادعى زيد على عمر وما لا اي طلبه لاختل العين او الدين كما في الكرمانى فزيد المدعى وعمر المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به لغو كما في المغرب وقال شيخ الاسلام وغيره انها اضافة الشئ الى نفسه حال المسئلة والمنازعة كما في النهاية فهي مشتركة بين معنيين كل منهما اعم من المعنى الشرعي وهو [ اخبار ] عند القاضي او الحكم فانه شرط كما في الاختيار [ بحق ] معلوم فانه شرط وفي شمول دعوى المنفعة خفاء والاطلاق في الموضوعين لا يخلو عن شئ [ له على غيره ] اي للمخبر على غير المخبر بحضوره كما يأنى ومن الظن انه منقوض بدعوى الوكيل والولى والوصي لما مر في الافرار ولما كان مدار الباب على المدعى والمدعى عليه فسورهما مع الاشارة الى الحكم فقال [ والمدعى ] شرعا [ من لا يجبر ] اي لا يكره [ على ] هذه [ الخصومة ] اي الخاصة وطلب الحق فلا يشكل بما كان فيه مخصصا من وجه آخر كما اذا قال قضيت الدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على هذه الخصومة اذا تركها [ والمدعى عليه من يجبر ] على هذه الخصومة والحواب فلا يشكل بوصي اليتيم فانه مدعى عليه معنى فيما اذا اجبره القاضي على الخصومة لليتيم وانما عرفهما بذلك وعدل عما يقضي التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فيهما فقييل المدعى من لا يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لا حق لغيره عليه والمدعى من يلتزم خلاف الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر [ وهي انما تصح ] فيه اشعار بان الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحيحة ما يتعلق به احضار الخصم وجوب الحضور والمطالبة بالجواب اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى والفاسدة بخلاف ذلك بان لا يكون ملزمة لشئ على الخصم اذا ثبت كمن ادعى على غيره انه وكيله او يكون المدعى مجهولا في نفسه كما في الكفاية [ بل كرشى ] اي قول دين از عين [ علم جنسه ] اي جنس ذلك الدين [ وقدره ] بان يقال مشقة متاويل من الذهب او مكائيل من الحنطة وفيه اشارة الى انه لو كتب صورة دعوى بلا عجز عن تقريرها لم تسمع كما اشير اليه في الخزائن والى انه لا يشترط بيان النوع كالربيعه والصفة كالجيد والسبب كالبيع والقرض كما يشعر به ظاهر الهداية الا انها شرط كما في الذخيرة وغيرها وذكر في مداينات المنية ان بيان قدر الكاغذ ووصفه ومقدار المال شرط في دعوى قبالة في يد الدائن ولا يشترط بيان عدد الخطوط [ و ] بذكر [ انه ] اي الشئ المعين بقريضة قوله [ في يد المدعى عليه ] اي في تصرفه بحيث ينتفع به من عينه فمن الظن انه تساهل في البيان حيث شرط لصحة الدعوى مطلقا ذكر الجنس والقدر وهو مختص بالدين وفي الاضافة اشارة الى انه لو احدث يده على

عقار في يد غيره لم يصر بهذا ذائدا ولذا لو علم به القاضي امر بالتسليم اليه والى انه لو اخذ شيئا من رجل على انه ملكه ثم ادعى و اقام بينة على ذلك نقبل لانه الخارج بالحقيقة كما في العمادي [ وفي ] دعوي [ المنقول بزيد ] على ما ذكر من الجنس والقدار والله في يد المدعي عليه قوله [ بغير حق ] لاحتمال ان يكون محبوبا بمثل الثمن على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بانه يزيد في العقار ايضا عند بعض المشايخ كما في قاضيهان والخزانة وهو المختار عند كثير من اهل الشرط وفي الكلام رمز الى انهم لو شهدوا انه ملك المدعي بلا ذكر انه في يده بغير حق لم نقبل والاصح انه نقبل كما في خزانة المفتيين [ وفي ] دعوي [ العقار لا يثبت اليد ] اي يد المدعي عليه [ الا بحجة ] اي بينة تامه فلو ادعى انه ملكه بلا ذكر انه في يده لم يصح وان اقربه ذواليد وقيل ان اليد يصح بالاقرار كما في الهداية فيحلف على الملك حينئذ فلو اقربه امر بترك التعرض لكن لا يقبل البينة على الملك بدون اثبات البد بالبينة وفيه اشارة الى ان هذا الحكم جار فيما اذا ادعى العقار بسبب وقد صح هذه الدعوي بالاقرار باليد والى ان في المنقول اثبت اليد بالاقرار والى انهم لو شهدوا انه في يد المدعي عليه لم تقبل في ظاهر الرواية وعن محمد رح انها تقبل واعلم انه اذا شهدوا انه في يده يسألهم القاضي انهم شهدوا عن سماع او معائنة لانهم ربما سمعوا اقراره انه في يده وهذا لا يختص به فانهم لو شهدوا على البيع مثلا يسألهم عن ذلك فانها شهادة بالملك للبايع والمالك لا يثبت بالاقرار الكل في العمادي [ او علم القاضي ] باليد فانه بمنزلة حجة الا في بعض الاحكام كما في المطولات [ والمطالبة به ] اي انما تصح بمطالبة المدعي والمدعى عليه بالمدعي عبنا كان او دينا منقولا او عقارا لان فائدة الدعوي اجبار القاضي المدعى عليه على ايفاء حق المدعي وذا لا يجوز للقاضي الا اذا طالبه به فامتنع كما في الاختيار فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح دعواه ما لم يقل للقاضي مرة حتى يعطينيه وقيل يصح وهو الصحيح على ما قال ابو نصر كما في الخلاصة وغيره [ واحضاره ] اي باحضار المدعى عليه ما يدعيه المدعي مجلس الحكم اذا ثبت اليد كما اذا شهدوا انه في يده قبل هذا بسنة فانها تقبل لان الثابت لا يزول بالشك [ ان امكن ] احضاره بان لا يكون له حمل و مؤنة كالسك والزعفران فان لم يكن بان يكون له حمل بان يكون بحال لا يحمله انسان الى مجلس القاضي الا بالاجرة او لا يمكن رفعه بيد واحدة او يختلف سعره في البلدان على الخلاف لم يجبر على الاحضار فان كان صبرة او قطيعا او رحي فلقاضي ان يحضر بنفسه او يبعث امينا ليرفع الدعوي والبينة ويقضي ثم اذا كان خارج المصو ثم يمضيه كما في العمادي و ذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشئ مغيب عن المجلس قبلت وان امكن احضاره بخلاف ما قال بعض الجاهل انه لا يقبل [ ليشير اليه ] اي المدعي [ المدعي ] عند الدعوى [ والشاهد ] عند ادائها [ والحالف ] اي المدعى عليه عند الاستحلاف لانه شرط الاعلام باقصى ما



يمكن وذكر في القاعدي الاحتياط ان يجمع الحالف بين الاشارة بالاصبع وبين اسم الاشارة والمشار اليه فيقول ( كما مر بين محمد عليه الصلوة والسلام بدین جت کہ دعوی می کند پیرزی دادنی نیست ) كيلا ينوي بالاشارة ثوبه فيكون صادقا في يمينه كاذبا في انكاره [ وذكر قيمته ] اي انما يصح بذكر قيمة مال [ ان نعد ] احضاره بالهلاك فلو لم يذكرها لم يصح الدعوى بانفاق الروايات كما في يمين قضاء الخلاصة وفيه اشارة الى انه لو كان فايما يصح وهو الاصح كما في محاضر الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر اللون و الذكورة والانوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في العمادى وقال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعي لازمة اذا اراد اخل عينه او مثله في الملبى واما اذا اراد اخل قيمته في القيمي فيجب ان يكتفي بذكر القيمة كما في محاضرة الخزانة [ و ] ذكر [ الحدود ] جمع الحد هو ما يتميز عقاره عن غيره مما لا يتغير كاللدور والاراضي فالسور والطريق والنهر لا يصلح حدا لانه يزيد و ينقص و يخرب و هذا عنده خلافا لهما وهو المختار عند شمس الاسلام [ الاربعة او الثلاثة ] عند الثلاثة لوجود الاكثر على ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض باحدهما وقد يكون مثلثة وعن ابي يوسف رح يكفي الاثنان وقيل الواحد [ في ] دعوي [ العفار ] لانه عرف بها وفيه رمز الى انه يبدأ بها شاء منها وعند الشيخين بالمغرب ثم المشرق ثم الشمال والى انه يحل ولو مشهورا وهذا عنده خلافا لهما فلو لم يحل ونفي بصحة ذلك نفذ والى ان ذكر المصرو القرية والحمة لا يلزم كما قال بعضهم وذكر المرغيناني انه لو سمع قاضي يصح هذه الدعوى والاحسن ان يبدأ بالاعم دار في بلد كذا في محلة كذا في مكة كذا الكل في العمادي وانما اشترط ذكرها اذا انكر المدعى عليه واما اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يأمره بالتسليم اليه لان الجهالة لا تضر بالاقرار كما في القاعدي [ و ] بذكر [ اسماء اصحابها ] اي الحدود [ و ] اسماء [ نسبهم ] اي آباء الاصحاب [ الى ] اسماء [ الجد ] اي اجداد الاصحاب والاحسن اسماء اصحابها الى اجدادهم فيقول في كل حد ينتهي الى ملك فلان بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف رح لم يشترط ذكر الجد و اليه ذهب بعضهم والاول الصحيح فلو قضى بالانبي نفذ والعبرة لارتفاع الاشتراك فلو اشتهر رجل لا يحتاج الى ذكر النسب وفي اضافة الاصحاب اشعار بانه لما ذكر المالك فيقول لزيق ارض المملكة في يد الفلاني و لو اكتفى باليد يصح على المختار ولزيق ارض وقع على مسجد في يد الفلاني ولزيق ارض من تركة الفلاني لا ارض ورثة فلان للجهالة كما في العمادى [ واذا صحت ] الدعوى بما ذكر [ سال القاضي الخصم ] اي المدعى عليه [ عنها ] اي عن حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاء بالاقرار واليمين والحاصل ان القاضي امر المدعي بالسكوت واستنطق المدعى عليه بلا التماس المدعي وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة انه قال القاضي للمدعي اخبر تني بخبر فماذا اصنع فان التمس السؤال من جوابه سال عنه وفيه رمز الى انها اذا فسدت قال له قم نصح دعواك وانما ترك معاملة القاضي مع الخصمين

قبل اظهار الدعوى اشارة الى انه ان شاء سكت حتى يبتدأ المدعي بالكلام او تكلم اولا وقال ما لي كما  
فان حشمة القضاة قد يمنعهما عن ذلك وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة من السكوت لان في التكلم  
تهيج الفتنة كما في قضاء المبسوط [ فان اقر ] الخصم بما يدعيه المدعي اقرارا بالعبارة او الكتابة فانها احدى  
اللسانين وذلك كما اذا برئ من المرض ولم يقدر على التكلم لضعفه فكتب اقراره [ او انكر ] انكارا صريحا  
او غير صريح كما اذا قال لا افر ولا انكر فانه انكار عندهم وما روي انه اقرار غير ظاهر فيحبس حتى  
يقر فغلط على ما اشير اليه في المنية [ وما ] القاضي [ المدعي ] في صورة الانكار [ بينة ] على ما  
ادعاه [ فاقام قضي ] في صورتين [ عليه ] اي الخصم وفيه توسع فان القضاء بالاقرار الزام للخروج  
عن موجب ما اقره لانه حجة بنفسه وبالبينة جعلها حجة لتوقف حجيتها على القضاء والكلام مشير  
الى ان المدعي عليه لو سكت فاقام المدعي بينة لم يقض عليه وفي رواية قضي كما في المنية و الى انه  
لو انكر و اقام بينة ثم اقر قضي عليه بالبينة كما قال بعض المشايخ والاقراب الى الصواب ان يقضي بالاقرار  
على ما قال آخرون كما في العمادى [ وان لم يقم ] المدعي البينة بان يقول لا شهود لي او هم غيب  
او مرضى [ حلفه ] اي الخصم وفيه اشارة الى انه انما يترتب التحليف على صحة الدعوى فيحلف  
فيما لا يشترط فيه الدعوى من حق الله تعالى كالطلاق والعنق والا يلاء والظهار و حرمة المصاهرة  
والوفد وغيرها وتماه في العمادى و الى انه لو حلفه المدعي لم يعتبر وان كان في مجلس القاضي  
فيحلفه القاضي كما في شهادات المنية وينبغي ان يقيد التحليف فانه انما وسعه ان يحلف اذا ظن ان  
المدعي مبطل في دعواه واما اذا ظن انه صادق فلا يحلف بل يدفع المال اليه وكذا اذا شك انه صادق  
لا ينبغي ان يحلف كما في فاضيل خان [ ان طلبه ] التحليف [ خصمه ] هو مشترك عرفا بين المدعي عليه  
والمدعي وهو المراد فهو احسن فلو استحلف المدعي بعد ما حلفه القاضي بلا طلبه حلف ثانيا فلا يحلف  
قبل طلبه وهذا عند الطرفين وكذا عند ابي يوسف روح الا في قلائل منها تحليف الشفيع انه ما ابطال  
شفعته وتماه في العمادى وينبغي ان يستثنى من كان له دين على الميت فانه يحلف قبل طلب الوصي  
والوارث بالاجماع انه لم يستوف دينك من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيرها [ فان نكل ] اي امتنع عن  
الحلف [ مرة او سكت ] عنه [ بلا آفة ] من خرش او طرش او غيره و [ ونضي ] له عليه بالمال [ بالنكول ]  
اي بسبب الامتناع عنه [ صح ] ذلك القضاء ونفل عند عامة المشايخ وهو الصحيح لانه بمنزلة الاقرار ولو  
قال بعد القضاء انا احلف لم يلتفت اليه وفي الرواها وفي ثم و ثم دون العاء اشعار بانه لا يشترط القضاء  
على فور النكول فيجوز ان يمهل يومين او ثلثة ولو بعد عرض اليمين ثلثا كما قال الخصاص وقال غيره انه  
يشترط وفيه اشعار بانه لابد ان يكون النكول في مجلس القضاء دون غيره كما في العمادى وقوله  
بالنكول اشارة الى ان السكوت يسمى بالنكول ايضا لكنه حكمى وهو كالحقيقي في الحكم على  
الصحيح كما في الهداية والكافي فمن اظن انه مستدرك بل موهم كما لا يخفى ولا يبعد ان يكون



بقوله نكل شاملا لدعوى النكول وقوله سككت معناه سككت من جواب المدعى على ما ذكرنا من الروايتين [وعرض اليمين] على المدعى عليه في صورة النكول [ثلثا] من المرات بان يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلثا فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه ثم يقول احلف بالله ما لهذا عليك هذا المال الذي يدعيه و هو كذا وكذا ولا شئ منه فان ابى ان يحلف يقول كذلك ثم و ثم [ثم القضاء] عليه بدعوى المدعى [احوط] وادى فهو ليس بامر لازم في ظاهر الرواية وعنهما ان العرض ثلثا لازم فلو قضى بعد العرض مرة لم يصح واليه ذهب الحاكم كما في قضاء المنية [ولا يرد اليمين] من مدعى عليه [على المدعى] و ان كان له شاهد واحد [وان نكل خصمه] للحديث المشهور الكائن كالتواتر البينة على المدعى واليمين على من انكر او المدعى عليه وفيه اشعار بانهما لو اصطليا ان يحلف المدعى ويضمن المدعى عليه المال كان الصلح باطلا و المدعى على دعواه كما في النهاية [ولا يحلف] المنكر عنده خلافا لهما [في] تسعة امور صورة واكثر من مشرين معني [نكاح] اى نفس النكاح او الرضي به او الامر به فلو ادعى احد من الزوجين بلا بينة فكاها على الآخر وهو منكرو لم يحلف عنده بل تعلق حتى وجد البينة ولها دفعه بتحليف انها ان كانت امراتك فهي طالق ويحلف عندهما فعند ابي يوسف رح (باسه كويرا زن نكر ده) وعند محمد رح (باسه كويرا زن تويت دين حال) وهو احوط كما في القاعدى [ورجعة] بان يدعى احد الزوجين بعد العدة على الآخر انه راجعها ووطي بعد العدة فان ادعى الرجعة في العدة يثبت بقوله في الحال [و] في [في ايلاء] اى في الرجوع في مدة الايلاء بان يدعى احدهما على الآخر بعد مدة الايلاء انه فاء ورجع اليها في مدته فان اختلفا قبل المدة يثبت الفيء بقوله [واستيلاد] اى طلب ولد بان يدعى احد من الامة والمولى او الزوجة والزوج انها ولدت منه ولذا حيا او ميتا كما في فاضلخان لكن في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى لم يتصور لان النسب يثبت باقراره ولا عبرة لانكارها بعده ويمكن ان يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه تصويرهم [ورق] بان يدعى احد من المعروف والنسب والمجهول النسب على الاخر انه عبده والمراد بالنسب النسبة والحال كما اشير اليه في العمادي وانما اعتبر جهالة النسب لانه لو كان معروف الحال فهو حر او عبد يتيقن فلم يصح عليه هذه الدعوى كما لا يخفى على واقف الفن فمن البطلان الظاهر انه لم يظهر وجهه [ونسب] ثبت باقرار المنكر بان يدعى احد من المعروف والمجهول انه ولده فلو ادعى انه اخوة او اخته او خاله او عمه لم يستحلف بلا خلاف كما في الكافي [ورلاء] اى ولاء العتاقة او ولاء الموالة بان يدعى احد من المعروف والمجهول على الاخر انه معتقه او مولاه فلا يحلف عند ابي حنيفة رح في هذه الامور لان المقصود من الاستحلاف القضاء بالنكول والنكول جعله بذلا و اباحة صيانة عن الكذب الحرام و البذل لا يجري في هذه الامور ويحلف عندهما

لانهما جعلتا النكول اقرارا صيانة عن اليمين الكاذبة والاقرار يجري في هذه الامور فيحلف على صورة انكار المنكر لا على دعوى المدعى فيقول بالله ما بينكما نكاح قائم و الفتوى على قولهما كما في الكافي والمنتقى وهكذا في الاختيار معللا بعموم البلوى وذكر في النهاية قال المتأخرون ان المدعى ان كان متعنتا ياخذ القاضي بقولهما ومظلوما بقوله [و] لا يحلف عندهم في [حد] هو خالص حق الله تعالى كحد الزنا والشرب والسرقة او مغلب حقه تعالى كحد القذف فان حق العبد فيه مغلوب فلو ادعى احد على احد قذفه بالزنا لم يحلف [و] كذا في [لعان] بان ادعته على الزوج بالقذف لانه كالحمد يندري بالشبهة والاكتفاء مشعر بانه لم يحلف في غير ما ذكر وفي النظم وقاضيخان انه لا يحلف في اكثر من عشرين صورة سواها ثم استثنى من الامور التسعة فقال [الا اذا ادعى] على الجاهل اي لا يحلف منكر وقتا في شيء منها الا في وقت ادعاء مدعي [في] ضمن واحد من المذكورات مثل [النكاح] والرجعة وفي ايلاء [والنسب] والاستيلاد والولاء والرق [مال] فانه يحلف فيه بلا خلاف لانه محض حق العبد ولذا يحلف في دعوى العتق والتعزير [كمهر] معجل في ادعائها النكاح او الرجوعين [ونفقة] في الادعائين او ادعاء كونه ولدا وام ولد او معتقا او عبدا له [وارث] في ادعاء الزوجية او القرابة من الميت ولما احتاج الباقي من المستثنيات الى تفصيل اشار اليه فقال [وحلف] بالاتفاق [السارق] عند ارادة اخذ المال [و] ضمن [بالتشديد] ان نكل ولم يقطع [يده] لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف القطع وبما ذكرنا من تفسير كلامه ظهر انه نوههم من قال انه تسامح في الاستثناء والحق ان يقول الا في النكاح والنسب ادعى فيهما مالا والاحسن ان يقدم الحد واللعان على الصور المختلفة ويؤخر النكاح والنسب فيقول الا اذا ادعى فيهما مالا كما لا يخفى انتهى ولما انجز الكلام الى ما خلف فيه بلا خلاف ذكر بعض آخر منها على طريق الاستيناف فقال [و] حلف [الزوج] بالاتفاق [اذا ادعت] الزوجة [طالقا] بلا بينة لها عليه [فينبت ان نكل] الزوج [نصف المهر] قبل الدخول [او كله] بعده [وكذا] حلف بالاتفاق [منكر القود] في النفس او الاطراف [فان نكل في] دعوى [النفس حبس حتى يقر] فيقتص منه [او] حتى [يحلف] فيطلق عن الحبس والا يحبس ابدا [و] ان نكل [فيما دونها] اي النفس [يقتص] منه لان الطرف كالمال في وقاية النفس ويجري البذل في المال لفائدة قطع الخصومة فيجري في الطرف ولا يرد قطع السارق بالنكول كما ظن لان الخصومة شرط فيه فلا يكون البذل الذي هو ترك الخصومة سببا كما اشار اليه الكرمانى وقال ان النكول اقرار فيه شبهة فيلزم الدية في الصورتين [وان مال] المدعى [لى بينة حاضرة] في المصر او في المجلس [وطلب حلف الخصم لا يحلف] الخصم عنده ويحلف عند ابى يوسف رح في الصورتين وقول محمد رح مضطرب والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشارة الى انه حلف اذا قال انهم غيب مسافة السفر كما في الزاهدى



فلو حضروا قبلت شهادتهم وان شرط عند التحليف ان لا يسمع بعده كما في شهادات المنية والى انه لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يقل بذلك كان له ان يستحلف كما قال سيف الائمة لكن قال شرف الائمة هذا اذا ظن انه ينكل واما اذا ظن انه يحلف كاذبا فلم يعز في التحليف كما في قضاء المنية [ويكفل] من التكفيل [بنفسه] اي يوخ من المدعى عليه كفيل بنفسه وله ان يطالب وكفلا بالخصومة وصرح ان يكون الواحد كفلا وكفلا وان اعطاه فله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وان كان المدعى منقولا فله ان يطالبه مع ذلك كفلا بالعين ليحضرها كما في الكفاية واطلافة مشير الى ان القاضي يكفله ولو لم يطلبه المدعى وهذا اذا كان المدعي جاهلا بالخصومة واما اذا كان عالما فلا يكفله القاضي بلا طلبه كما في اللم والى انه كفله ولو كان الخصم معروفا والمدعى حقيقا وعن محمد ر ح انه لا يجبر عليه اذا كان معروفا لا يخفى نفسه والمدعي حقيقا لا يخفى بذلك القدر كما في الكرمانى [ثلاثة ايام] مروية عند ابي حنيفة ر ح ويكفل الى جلوس القاضي مجلسا آخر ولو سبعة ايام وهذا ارفق للناس كما في الكرمانى الا ان هذا في الزمن الاول واما في زماننا فالاول ارفق لانه يجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصحيح كما في الهداية [فان ابى] عن اعطاء الكفيل [لازمه] اي دار المدعي او امين مع الخصم ثلثة ايام حيثما دار الا اذا دخل داره فانه يجلس على الباب ولا يمنعه عن الرضو والغسل والغداء والعشاء ولا عن العمل الا اذا ادى مؤنته وله ان يلزمه بولده واجرائه فان الراي الى المدعي على الصحيح كما في قاضيخان وغيره ويستثنى منه المديونة فانه لا يلزمها الا امينة كما في الهداية ومن القضاة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعي يحتاج الى طلب الشهود وغيره كما في قضاء الذخيرة وتمامه في الكفاية [و] يلزم المدعي الخصم [الغريب] المسافر [قدر مجلس الحكم] لا غير فان اقام بينة والا يحلف او يدعه فهي جملة معطوفة على قوله يكفل لانه معطوف على المنصوب في لازمه كما ظن المصنف لانه غريب يفيد ان الغريب يلزمه و يكفل ان ابى غيره عن التكفيل [ولا يكفل] الغريب [الا] من ازل المجلس [الى آخر المجلس] اذا الزيادة ضرر بالمسافر لكن في قاضيخان انه لا يكفل بل يؤجل الى آخر المجلس وفي الخزائن انه يكفل يوما وعند الاختلاف القول لمنكر الإقامة لانها اصل و[الحلف] الذي يقضي بالنكول عنه يكون [بالله] دون غيره فلو حلفه القاضي به فمكل ففرضى به لم ينفذ كما في الكفاية وغمره ويستثنى اصحاب الاعدار والى الا يحلف الاخرس الا بان يقول القاضي له عليك عهد الله ان كان له عليك هذا فبشير بنعم اذ لا كما في الينابيع وغمره [لا] يحلف [بالطلاق والعتاق] ونحوهما فانه حرام [فان الح] وبالغ [الخصم] على التحلف به [قل ص] ذلك التحليف [بهما في زماننا] لكثرة التحليف بالله فان لم يصح ذلك فقد ذهب دماءهم واموالهم وقبـه اشعار بان اكثرهم لم يحلفوا بهما و الراي الى القاضي والاول ظاهر الرواية فلا يميل القاضي الى غيره على الصحيح كما في قاضيخان وغيره

ولهذا لو قال المدعي حلفه بالطلاق اختلفوا في كفره كما في سير المضمورات وتماهه مر في الايمان [ويغلظ] جواز اللقاضي [بصفاته] بلا عاطف والا لتعدد اليمين فيقال على المشهور وقد ذكره المصنف بالله الطالب الغالب المدرك الملك الحي الذي لا يموت ابدا لكن في المتوسطات تردد فان الاسماء توقيفية وفي الخلاصة والذخيرة وغيرهما انه لا يغلظ عند اكثر المشايخ وفي فاضيل خان انه لا يغلظ بان يقول بالله الرحمن الرحيم وقيل لا يغلظ الصالح وينبغي للقاضي ان يعظم حرمة اليمين اولا ويتلوا عليه ان الذين يشنرون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا الاية كما في الاختيار و[لا] يغلظ وجوبا [بالزمان] اي في الوقت الشريف كاول الجمعة وآخرها وليلة القدر لان فيه تاخير المدعي [و] لا [المكان] الشريف كبين الركن والمقام وبين الرضة والمنبر والمنبر من الجامع والمسجد وعن ابي يوسف رح انه يوضع المصحف في حجرة و يقرأ الاية المذكورة ثم يحلف في مكان منها كما في المضمورات [و] يغلظ غير المسلم مما اعتقده فحيث [حلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى وحلف النصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار] وقال الشيخان ان المجوسي حلف بالله لا غير وعنه انه لا يحلف الفرق الثلث الا بالله كما في الكافي وفيه اشعار بانه يحلف بالله وحده لان التعليق لزيادة تأكيد كما في الاختيار [والرثي] وغيره من المشركين [بالله] وحده لانهم قالوا ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله رفق فلا يغلظ بالصنم وغيره كما في الكرماني [ولا يحلف] احد من الفرق الاربعة [في معابدهم] ومكان عبادتهم للنهي عن تغطيمه [ويحلف على الحاصل] من سبب هو فعل يرتفع كبيع او عصب برفع بالا قالة او الاسترضاء وسياتي [بحم بالله ما] ثبت [بينكما] بيع قائم في الحال اذا ادعى انه اشتراه [او] ما بينكما [نكاح قائم في الحال] اذا ادعت النفقة فلو ادعت النكاح كان المال على مذهبهما في التحليف كما مر [او] بالله [ماهي بائن منك الان] اذا ادعت الطلاق البائن فلو ادعت رجعيًا حلف على السبب لكنه خلاف ظاهر الرواية فانه يحلف على الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن فعل آخر من الافعال الحسية [لا] يحلف [على السبب] اي الفعل المرتفع فلا يحلف [بالله ما بعته ونحوه] مثل بالله ما نكحتها وما طلقنها بائنا لانه قد يطرح عليه الا قالة والخلع والنكاح فحيث يتضرر المدعي عليه وهذا كله عند الطرفين واما عنده فيحلف على السبب الا اذا قال المبكر للقاضي لا تحلفني على السبب فان الانسان قد يبيع ثم يقبل فانه حلف على الحاصل كما في الهداية لكن ذكر في الذخيرة وغيره انه لا يحلف الا على الحاصل في ظاهر الرواية وعن اصحابنا وعن ابي يوسف رح انه لا يحلف الا على السبب وعنه انه يحلف على ما انكره من الحاصل والسبب وهذا احسن الاوايل عند الحلواني و عليه اكثر القضاة وقال فخر الاسلام ان القاضي يحلف ما يراه على من الحاصل او السبب [الا ان يتضرر المدعي] من راي المدعي عليه الموجب لحلفه على الحاصل [فيحلف] حيث [على السبب] بلا خلاف



نظرا له [ كدعوى شفعه بالجوار فانه ربما يحلف على مذهب الشافعي روح انه لا يجب الشفعة ] فان المشتري المدعى عليه اذا كان شافعيًا حلف على الحاصل ماله قبله شفعة لانه لا يري ذلك فيتضرر الشفيع الحنفي فيحلف على السبب ما اشترطته ومن الظن ان المدعى عليه قد يتضرر ببطلان الشفعة بتأخير الطلب لانه لا بد للغاضي من الاضرار باحدهما والاولى به المدعى عليه لانه متمسك بعرض السقوط والمدعى بالاصل حيث اثبت حقه بالسبب الموجب له من الشراء [ وكذا ] يحلف على السبب بلا خلاف [ في ] دعوى [ سبب ] اى فعل [ لا يتكرر ] ولا يرتفع برفع لانه لبس مما ينضرر به والاحسن ان يقول الا ان يتضرر المدعى او لا يتكرر السبب [ كعبد مسلم يدعى ] على سيده [ عتقه ] فانه يحلف ما اعتقه لانه لا يعود رقيقا فيتكرر الاعتاق والمرد لا يسترق بل يقتل والهرب الى دار الحرب ثم السبي نادر الا انه رواية عن ابي يوسف روح وفي ظاهر الرواية انه يحلف على الحاصل كما في الذخيرة ويدخل في الكافي ما اذا بنى على حائط غيره او اجرى ميازبا على سطحه او رمى ترابا في ارضه ارسقى في ارضه نهرا فانه مما لا يتكرر فيحلف على السبب كما في الاختيار [ وفي الامه ] ولو مسلمة [ والعبد الكافر ] اذا ادعى عتقهما يحلف ميهما في ظاهر الرواية [ على الحاصل ] ماهي او هو حر في الحال لان الرق يتكرر عليها بالردة والحق والسبي وعليه ينقص العهد والحق والسبي وعن ابي يوسف روح انه يحلف على السبب وتامة في الذخيرة [ و يحلف على العلم ] اى علم المدعى عاه بالمدعى [ من ورث شيئا ] من عين علم ذلك بعلم الغاضي او اقرار المدعى او بينة المدعى عليه [ فادعاه آخر ] فقال له القاضي بالله ما تعلم ان هذا العين له وفيه ايماء الى انه لا يحلف وارث الدين قبل وصوله اليه خلافا للخصاف والاول المختار وعند الفقيه و قاضيان كما في اللهم والى انه لو لم يتحقق كونه ميراثا حلف على البتات لتحقيق سببه من كون العين في يده كما في الذخيرة والى انه لو حلف على البتات اعتبر لانه اقوى من العلم ولو نكل عنه قضى عليه لكن في هذا التفريع اشكال كما في العمادي [ و ] يحلف [ على البتات ] بالتخفيف اى قطع ما ادعى عن المدعى [ ان وهب ] شيئا [ له ] اى المدعى عليه [ او اشتراه ] المدعى عليه بلا بينة ثم ادعاه المدعى بلا بينة انه له فالمرهوب له والمشتري يحلف بالله ليس هذا ملكا للمدعى وفيه رمز الى انه لو وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه كما في العقود حلف على البتات وهذا مشكل لان اعتبار فعل الغير يوجب التحليف على العلم واعتبار فعل نفسه على البتات الا انه يرجح جانب الداء لزيادة الزجر ويستثنى من هذا الاصل الرد بالعيب فانه لو اشترى عبدا ثم ادعى السرقة في يد البائع حلف على البتات مع انه فعل الغير وقيل التحليف على فعل الغير اسما يكون على العلم اذا قال المدعى عليه لا علم لي به فيحلف على البتات الا ترى انه لو اقر الوكيل بالبيع ان الموكل قبض الثمن وانكروه الموكل حلف الوكيل على البتات بالله لقد قبضه الموكل الكل في الذخيرة والى انه في

كل موضع يجب اليمين على البتات فيحلفه القاضي على العلم لا يعتبر وكذا لو نكل لم يعتبر بكوله كما في العمادي [وصح فداء الحلف والصالح عنه] أي من الحلف كما إذا ترجه حلف على المدعي عليه فأعطى منل المدعي أو أقل أو صالحه عن دعوى الحلف على أقل من المدعي فانه يصح ذلك ويسقط ولاية الاستحلاف بعده وإنما يصح صيانة لعرضه قال صلى الله تعالى عليه وسلم ذهبوا عن اعراضكم بأموالكم وقد روي ان عثمان رضي الله تعالى عنه افتدى يمينه فقبل في ذلك فقال اخاف ان يصيب الناس بلاء فيقال انه بسبب يمينه الكاذب كما في النهاية وفيه اشعار بانه لا يجوز ان يبيع اليمين لانها لم تكن مالا فله ان يستحلفه بعد ذلك كما في الكرمانى \*

[فصل \* ولو اختلفا] أي المتبايعان مثلا والوار للاستيناف [في قدر الثمن أو المبيع] فقال البائع ان الثمن الفان أو عبدا وقال المشتري الف أو عبدا [حكم] القاضي [لمن برهن] أي أقام البرهان و البينة على ما ادعاه فان الكل مدعي و البينة مرجحة [وان] اختلفا فيه و [برهنا] حكم [لمتبت الزيادة] أي لبائع اثبت زيادة الثمن و مشتري المبيع لان مثبت الاقل ماكت و لا ينفي الزيادة قصدا بخلاف مثبت الاكثر فلا يعارض [وان] اختلفا فيهما أي قدر الثمن و قدر المبيع فقال البائع انهما الفان و عبد وقال المشتري الف و عبدا و حجا [فحجة البائع في الثمن] أولى لانها مثبتة الزيادة [وحجة المشتري في المبيع أولى] أي ولية و تحقيق بالقبول فان هذا الوزن مشترك بين اصل المعني و الزيادة كما في طلاق النهاية و الكرمانى و غيرهما فلا يرد انه يدل على جواز قبول حجة الاقل و لم يقبل اصلا [وان] اختلفا في احدهما أو كليهما و [عجزا] عن اقامة الحجة [رضي] واحد أو [كل] منهما اذا قيل له ان لم يرض فسخ البيع [بزيادة يدعيه الاخر] و الضمير المنصوب للزيادة فانه مصدر [والا] يرض واحد منهما [تحالفا] أي اشترك البائع و المشتري في الحلف بالله ما باعه بالف و ما اشتراه بالفين فيكتفى بالنفي كما في الاصل و ذكر في الريبادات انه حلف بالله ما باعه بالف و لقد باعه بالفين و ما اشتراه بالفين و لقد اشتراه بالف فيضم الاثبات الى النفي للناكيد و الصحيح هو الاول لان الايمان وضعت على ذلك لانها متعلقة بالمكر وفيه اشارة الى ان التحالف يصح قبل قبض المبيع و هذا استحسان فان المشتري يدعي وجوب تسليمه و القياس ان لا يصح لانه ملك المبيع و الى انه لا يصح بعد قبضه قياسا و استحسانا كما في المضمرات [و حلف المشتري اولا] في الصور انسلت على الصحيح لانه المكر المطالب بالثمن اولا و عن ابي يوسف رح ان البائع حلف اولا و قيل يقرع بينهما كما في الكافي وفيه ايماء الى انهما لو اختلفا في المبيع فقد حلف البائع اولا فلما اختلفا في الثمن حلف اولا من يدعي وان ادعيا معا حلف من شاء وان شاء اقرع بينهما و الى انهما لو اختلفا في جنس العقد فقال احدهما بالبيع و الاخر بالهبة او جنس الثمن فقال احدهما انه دراهم و الاخر انه دنانير لم يتحالفا وهذا عند الشيخين و المختار ان يتحالفا كما قال محمد رح و المتبادر



من البيع هو بيع العين بالثمن فلو كان بيع عين بعين او ثمن بثمن حلف ايهما شاء لاسئوا ايهما في  
الانكار والكل في الاختيار [وفسخ] بطلب احدهما [القاضي البيهقي] بعد الحلف فانه لم يطلبه تركهما حتى  
يصلحا على شيعي وفيه اشعار بانه لم يفسخ بنفس التحالف وقيل يفسخ والاول الصحيح كما في الكافي  
[ومن نكل] منهما عن الحلف [لزومه دعوى الاخر] منهما لان النكول حجة في دعوى الاموال  
[ولا تحالف] احدا اذا اختلفا [في الاجل] اي في جنسه او قدره لانه راجع الى وصف الثمن وتحالفا  
عند زفر رح [و] كما اذا اختلفا في [شرط الخيار] اي في جنسه او قدره من ثلثه ايام او اقل [و] كما اذا  
اختلفا في [قبض بعض الثمن] او كله ولم يذكره لانه مفروغ عنه باعتبار انه صار بمنزلة سائر الدعاوى  
وفيه اشعار بانهما لو اختلفا في قبض بعض المبيع حلفا وهما لا يحلفان كما اذا اختلفا في الحط والبراء  
ومكان دفع المسلم فيه كما في الكافي [وحلف] منهما [المكر] اي منكر الاجل وشرط الخيار وقبض  
بعض الثمن [ولا] يتحالفان بعد الاختلاف في قدر الثمن [بعد هلاك] كل [المبيع] في يد المشتري  
على الصحيح لانه تحالف بعد القبض ويتحالفان عند محمد رح ويفسخ العقد على قيمة الهالك يوم القبض  
وهلاكه شامل لخروجه عن ملك المشتري او زيادته زيادة متصلة متولدة او غير متولدة او منفصلة  
متولدة فانه لا يتحالفان عنده فيفسخ على العين في المتصلة المتولدة من الاصل كالسمن وعلى العين  
او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصبغ وعلى القيمة في المتصلة المتولدة كالثمر واما في منفصلة  
غير متولدة منه كالسب فيتحالفان ويفسخ على العين بالاجماع كما في المبسوط وسماني كلامه دال  
على انه لو كان الثمن عينا لتحالفا لان المبيع موجود في احد الجانبين كما في الهداية [وحلف  
المشتري] في هذه الصورة لانه منكر لزيادة الثمن [ولا بعد هلاك بعضه] اي لا يتحالفان اذا  
اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض بعد هلاك بعض المبيع في يد المشتري وحلف المشتري في هذه الصورة  
ابضا كما دل عليه العطف [الا ان يرضى البايع بترك حصة الهالك] منه اصلا فاصير كان العقل  
وقع على القايم فقط فانه يتحالفان ويفسخ على القايم فيمنصرف الاستثناء الى التحالف على ما قال عامه  
المشايع ولا يبعد ان ينصرف الى تحليف المشتري المراد في كلامه اي حلف المشتري الا ان يأخذ  
البايع القايم صلحا ولا يأخذ شيئا آخر ويترك حصة الهالك عند البايع فبأخذ منهما ما اقربه المشتري  
مع القايم فانه لا يحلف المشتري في هاتين الصورتين على ما قال بعض المشايخ في نخرى قوله وقال  
محمد رح انهما تحالفا على القايم وقبضة الهالك فيردان وقال ابو يوسف رح تحالفا على القايم  
والقول قول المشتري في قيمة الهالك مع اليمين وتامه في الهداية وانما قلنا في يد المشتري  
لانه لو هلك في يد البايع تحالفا على القايم عندهم كما في المصنوعات [ولو اختلفا] اي الموجر  
والمستاجر قبل قبض المنفعة لما ياتي [في بدل الاجارة] درهمين او درهم [او المنفعة] شهرين وشهرين  
او فيهما معا بان قال الموجر اجرتك الدار شهرا بدرهمين وقال المستاجر استاجرتها شهرين بدرهم

فان لم يقيم بينة [تحالفا] فبفسخ الاجارة لاحتمال الفسخ بلا قبض المنفعة [كافي البيع] فان كلا منهما عقد معارضة [والمنفعة كالمبيع والاجرة كالسمن] فحلف الموجر اولا ان اختلفا في المنفعة والمستاجر ان اختلفا في الاجرة واتي نكل ثبت قول صاحبه وان يبرهن قبل وان يبرهن فبينه المستاجر ان اختلفا في المنفعة وبينه الموجر ان اختلفا في الاجرة وبينه كل في فضل يدعيه ان اختلفا فيهما كما في الهداية وفي النشبيه اشعار بانه يحلف من يدعي اولا ان اختلفا فيهما وان ادعى معا يحلف من شاء وان شاء اقرع بينهما كما في البيع [و] لو اختلفا في بدل الاجارة [بعد قبضها] اي المنفعة [لا] يتحالفا بالاجماع وهذا ظاهر مندهما واما عند محمد رح فلان المنفعة لا تقوم الا بالعقد وقد ارتفع بالتحالف والفسخ [و] لو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة [بعد قبض بعضها] اي المنفعة [تحالفا] فيما بقي اعتبارا للبعض بالكل [وفسخت] الاجارة [فيما بقي] من المنافع لا يمكن الفسخ وهذا لا ينافي ما مر ان هلاك بعض المعقود عليه يمنع التحالف عند ابي حنيفة رح لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بمنزلة معقود عليه فيما بقي من المنفعة كمعقود عليه غير مقبوض فتحالفا في حقه بخلاف ثم فان الكل معقود عليه [والقول للمساجر] مع اليمين [فيما مضى] اي في المنافع المقبوضة كلا او بعضا فهذا قيد المسئلتين كما في الزاهدي والمصمرات وغيرهما [واذا اختلف الزوجان] ولو صغيرين او مملوكين حال بقاء النكاح او بعده [في مناع] اهل [البيت] اي فيما يستفيع به من نفسه او مما حصل منه كالعفار وغيره وادعى كل ايه له بلا بينة [فلها] بلا خلاف مع اليمين [ما صلح لها] اي ما تختص بالنساء عادة كالامورة والدرع والخمار والملاءة الا اذا كان صابعا او بائعا له [وله] كذلك [ما صلح له] كالعمامة والقلنسوة والقميص والسيف والكتاب الا اذا كانت صانعة او بائعة [او] له عند الطرفين مع اليمين ما صلح [لهما] معا كالنفود والاداني والفرش والمواشي والمنازل والكروم والمزارع لان الاموال في بده حقيقة واما عنده فلها منه قدر جهاز مثلها وله الباقي مع اليمين وفيه رمز خفي الى ان الزوج لو كان حرا فله وان كانت تطبخ و الى ان الزوجة لو كانت معلومة فهو لها وان كان يعينها و الى انه لو النقطا سنبله او حشيشا كان بينهما كما في الخلاصة [وان مات احد هما] اي الزوجين ثم اختلف الورثة مع الحي في المتاع [فالمشكل] اي ما يصلح لهما [للحي] مع اليمين عند ابي حنيفة رح لان اليد له وقال محمد رح انه للرجل او لوارثه وقال ابو يوسف رح ان ما جهز به منلها فلها او لوارثها والباقي له او لوارثه وفي الاكتفاء اشعار بان ما صلح له او لها فهو له او لوارثه او لها او لوارثها بلا خلاف كما في الكفاية وعن زفر والشافعي رح ان المشكل بينهما وعنهما ان المتاع كله كذلك واليه ذهب مالك وقال ابن ليلى ان المشكل للزوج حيا و لورثته ميتا وقال ابن شبرمة ان المتاع كله له الا ما على المرأة من الثياب وقال الحسن البصري ان المتاع لصاحب



البیت إلا ما على الرجل من الثياب فهذه مشبهة كتاب الدعوى او مبيعة واعلم ان الاب لو ادعى بعد موت ابنته ان الجهاز كان عارية لها والزوج انه كان ملكا فالقول للاب على المختار الا اذا استمر العرف يدفع الجهاز ملكا كما في الخزانة [ وان كان احدهما مملوكا ] والاخر حرا [ فالكل للسحر ] اذا اختلفا [ في الحيوة ] منهما [ و ] الكل [ للحي ] اذا اختلفا [ بعد الموت ] منهما كما في عامة شروح الجامع وذكر السرخسي انه سهو والصواب انه للسحر مطلقا وهذا عنده واما عندهما فالمكاتب والمأزون كآخر لا لهما بدا معتبرة كما في الهبة وقوله الكل مشبر الى ان الخلاف فيما اذا اختلفا في مطلق المتاع على ما ذكره فخر الاسلام كما في الصنفين لكن في السائمة ان الخلاف فيما اذا اختلفا في الامتعة المشتملة [ وسقط ] عند ابي حنيفة ربح [ دعوى الملك المطلق ] اي غير المقيّد بالسبب بان يقول هو ملك لي غصب مني او اخذ بضم الفاء از غصبه مني فلان واحترز به عما اذا قال غصبته مني او ادعتك او اشتريت منك فانه لم يسقط كما في الخلاصة وفيه ايماء الى انها تسقط ولو كان المدعى عليه معروفا بالبيع خلافا لابي يوسف ربح كما في الهداية [ ان برهن ذرايل ] فان لم يبرهن لم يسقط خلافا لابن ابي ليلى وقال ابن شبرمة انها لم تسقط بالبرهان وفيه اشعار بانها تسقط اذا علم العاضى او اقر المدعى او برهن على انراة بالوديعة مثلا كما في الخلاصة [ ان المدعى ] بالفتح واللام للعهد اي مدعى فائما فان هلك لم تسقط لانه صار دينه محله الذمة فينتصب خصما كما في النهاية [ رديعه ] ولو حكما كما اذا برهن انه وكله بالسيوف كما في النهاية او ضل منه فوجده كما في الاقضية وفيه ايماء الى انه لو قال نصف الدار لي ونصفها وديعه وبرهن تسقط في هذا النصف كما في فاضيلان [ ارعارية از رهن او موصوب ] ولو حكما كما اذا برهن انه ابتزعه او حرقه منه كما في الخلاصة [ من زيد ] احتراز عما اذا لم يعرفه المدعى بالاسم والنسب فانها لم تسقط وان عرفه اليهود به لكنهم لو لم يعرفوا الا بوجهه تسقط عند ابي حنيفة ربح خلافا لمحمد ربح كما في الهداية وغيره ففي ذكره شيخ وهذه المسئلة تسمى بمخمصة كتاب الدعوى للاشتغال على قول ابي حنيفة و ابي يوسف وابن ابي ليلى وابن شبرمة ومحمد رحمهم الله تعالى كما ترى [ وحجة الخارج ] عن التصرف وغير ذى اليد [ في ] دعوى [ الملك المطلق ] اي ملك العين او ملك المرأة بلا ذكر السبب كالشراء والتزويج كما ياتي [ احق ] اي حقيق عندهم لانها اكثر اثباتا متجاوزة [ من حجة ذى اليد ] اي التصرف في الملك لنبتوت الملك له وفيما ذكرنا اشعار بان لو ادعى كل منهما امرأة وهي في يد احدهما وبرهنا بالخارج احق قياسا على ملك العين وقيل ذى اليد اولى على كل حال لتيقن سبب هو الزوج وتماه في العمادي [ وان رقت احدهما فقط ] اي حال كون الخارج احدى اليد عيّن وقت ملكه وهذا عند الطرفين واما عبدة فالوقت احق كما في العمادي والتوقيت تحديد الاوقات والوقت في الماضي اكثر استعمالا كما في القاموس [ ولو برهن خارجان

قضى لهما [ اى لو اقام برهانين اثنان على دعوى عين في يد ثالث ملكا مطلقا قضى القاضي بينهما نصفين وكذا ان وقت احدهما فقط بقرينة العطف و قال ابو يوسف رح ان برهان الموقت احق وقال محمد رح ان الاحق برهان المطلق كما في الكافي [ وفي النكاح ] اى في دعوى رجلين نكاح امرأة ليست في يدهما وبرهنا عليه [ سقطا ] اى البرهانان ولم يقض لواحد منهما لتعذر الترجيح والاشتراك [ وهي ] اى المرأة [ لمن صدقته ] اى اقرت انه زوجها دون الاخر اذ النكاح ثبت بالتصادق [ وان ارضا ] بالنشيد ويجوز التخفيف كما ياتي والمعنى ان وقت الخارج وذواليد او الخارجان او الزوجان في الملك المطلق او بالسبب واحد هما سابق [ فالسابق احق ] كما اذا دخل احدهما بها او كانت في يده وفيه اشعار بان مجرد دعوى السابق يكفي كما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه لا بد من بيان نحو ان الاول في رجب والثاني في شعبان وتاممه في العمادي وذكر في الخزانة لو وقت احدهما شهرا والاخر ساعة فالساعة اولى وارض الكتاب وارضه وورثه اى وقته كما في القاموس وقيل النار بنح قلب التاخير وقيل معرب ( ما روز ) واصطلاحا تعريف وقت الشيع بان يصند الى وقت حدث امر شائع كظهور ملة او دولة او غيره كطرفان وازالة لينسب الى ذلك الوقت الزمان الاتي وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان وقيل هو مدة معلومة يبين حدوث امر ظاهر وبين اوقات حوادث آخر كما في نهاية الادراك [ وان اقرت ] تلك المرأة بالنكاح [ لمن لا حجة له ] اى لاحد من مدعين خارجين لا بينه لاحد منهما [ فهي له ] لا تصادق [ فان برهن الاخر ] بعد الافرار للاول [ قضى له ] اى للمبرهن لقوة البرهان فان برهنا بعد الارار والسابق اولى وان لم يورثا فالمعدل وان لم يعدل احد قضى للمقر له على الاقيس كما في العمادي [ وان برهن احدهما ] اى تفرد احد الخارجين بالدعوى واقامة البرهان على امرأة جحدت النكاح [ وقضى له ثم برهن ] على النكاح [ الاخر ] الذي لم يدع [ لم يقض له ] لانه يلزم منه انتقاغ القضاء بمثله [ الا اذا اثبت ] ذلك الاخر بالبينة [ سبقه ] اى سبق هذا النكاح فانه يقضى له لانه ظهر خطأ الاول وفي تخصيص الخارجين اشعار بانه لو ادعى الخارج نكاحها فبرهن وقضى له بالنكاح ثم برهن ذواليد قضى له وقال بعضهم انه لم يقض له كما في العمادي [ كما لم يقض بحجة الخارج على ذي يد ظهر نكاحه ] اى لو ادعى نكاحها فجدت ثم برهن يقضى له ثم ادعى الخارج نكاحها لم يقض له [ الا اذا اثبت ] الخارج [ سبقه ] بالمينة فانه يقضى له [ وان برهنا على شراء ] تمام [ شيعى من ذي يد فلكل نصفه بنصف الممن وبركه ] اذ قد يرغب في تملك الكل لا النصف واطلاقه مشعر بانه لو اترخ العل على السواء ولم يورثا كان له الخيار وان كان تاربنح احدهما سبق فالاسبق كما اذا اترخ احدهما فالموترخ وقوله من ذي يد مشير الى ان الشيعى يكون في يد البائع فلو كان في يد احد المشتريين كان ذواليد اولى وان اترخ غيره والى انهما ادعيا تلقى الملك من جهة واحدة فلو تلقياه من جهتين قضى بينهما عند ذلك للمورخ عند ابي يوسف رح ولغير المورخ عند محمد رح كما ذكر



شيخ الاسلام وقال السرخسي انه بينهما عند الكل والى للهما خارجان فلو كان احدهما ذا يد فان تلقيا من جهة فلدى اليد والا فللخارج الا اذا سبق تاريخه الكل فى العمادي [ ولو ترك احدهما ] الشيخي [ بعد ما قضي له لم ياخذ الاخر كله ] لان بالقضاء انفسخ العقد في حق كل فى النصف وفيه اشعار بانه لو رضي احدهما باخذ الكل بكل الثمن قبل القضاء كان له اخذ الكل [ والشراء احق من هبة ] مع قبض [ وصدقة ] مع قبض [ ورهن مع قبض ] فلو اجتمع الشراء و واحد من هذه الثلاثة في دعوى عين منهما على ذي يد فالشراء اولى من غيره لانه لا يحتاج الى القبض الا اذا ارخ احدهما فانه اولى فلو كان العين في يد احدهما فلدى اليد اولى ولو كان في ايديهما فهو بينهما الا اذا كان احد التاريخين اسبق والسكاح كالشراء مع كل منهما وفيه اشارة الى أن التانيتين لم واجتمعا فكالشرايين والى انهما لم واجتمعا مع الرهن فهو اولى لانه من قبيل الترقى الى الاعلى وتمامه فى العمادي وبيع الوفاء احق من البات كما فى التجنيس [ والشراء والمهر سواء ] فلو ادعى ان هذا العين اشتراه من ذي يد وادعت ان ذا اليد زوجها على هذا العين فهو بينهما كما ذهب اليه ابي يوسف رح والشراء احق عند محمد رح ولها عليه قيمة العين كما فى الهداية [ وكذا الغصب والوديعة ] سواء بينهما اذا ادعى غصبه من ذي يد والاخر وديعة له [ ولا ترجيح ] للدعوى على اخرى [ بكترة الشهود ] فدعوى لها شاهدان مساوية لماله ثلثة او اكثر من الشهود لان كلا منهما علة نامة بنفسها ولذا لا ترجيح لقياس بقياس وحديث بحديث وآية بآية [ ولو ادعى احد خارجين نصف دار و ] ادعى [ الاخر ] منهما [ كلها فالربع للاول ] على مذهبه اعتبارا للمنازعة فانه لا منازعة الا فى النصف فنصف النصف [ وقالا الثلث ] للاول [ والباقي ] من الثلثين [ للتاني ] اعتبارا للعول فان فيه نصفا وكلا فيعول من اثنين الى ثلثة [ وان كانت ] الدار المبيعة [ معهما ] في ايديهما [ فهى ] اى كلها [ للتاني ] اى لمضى الكل [ نصف ] منها وهو ما فى يد الاول [ بالقضاء ] لان التاني خارج [ ونصف ] منها [ لابد ] اى لا بالقضاء لانه في يد الثاني بلا منازع حملا لامر المسلم على الصلاح وفيه اشعار بان القضاء على نوعين قضاء ترك وقضاء الزام وسمى بقضاء الملك والاستحقاق ايضا والفرق من وجهين احدهما انه لو صار احد مقضيا عليه في حادثة بهذا القضاء لم يصرفها مقضيا له ابدا بخلاف قضاء الترك فانه يصير المقضي عليه مقضيا له بعد اقامة البينة والثاني انه لو ادعى ثالث واقام بينة قبلت في هذا القضاء واما في قضاء الالزام فلم يقبل الا اذا ادعى تلقى الملك من جهة المقضي له كما في احياء الاموات من الكفاية والكرمانى [ ولو برهن خارجان على نتاج دابة ] ومنتوجها اى اقام كل منهما بينة على روية الولد عقيب امه ولا يشترط الشهادة على روية انفصاله عن امه كما فى المضمرات والنهاية والكرمانى لكن فى المغرب ان قولهم لو اقام بينة انها نتجت عنده اى ولدت ووضعت والنتاج بكسر النون وضع بهيمة ولذا ثم سمي به المنتوج

[ وارخا قضي لمن وافق ناربخه منها ] اي حول فتاج الدابة فانه شامد للبينة [ وان اشكل ] منها بان لم يعلم [ فلهما ] مناصفة لمسقوط التوقيت وفيه اشارة الى ان السن لو وافق التساريخين فهو بينهما وكذا اذا خالفهما وقيل تهاترت البينتان وقضي لدى اليد قضاء ترك وانما قال خارجا لانه ان برهن خارج و ذواليد فبرهان من وافق السن وان اشكل فبرهان ذى اليد وان خالف تهاتر عند المشايخ وترك في يد ذى اليد كما في النهاية وانما قال نتاج دابة لانه لو برهن انه ابنه فهو ابن من اسبق تاريخا عنده وقالوا انه ابنهما كما في المصمرات ولما فرغ مما قوي في اثبات الملك من البينة شرع فيما ضعف من اليد فقال [ وذواليد ] لشيعي [ المستعمل ] المتصرف فيه الدال على انه مالك له فهو احق بالدعوى [ كمن لبن ] اي انخذ من الطين ما يبنى به في ارض فانه ذويد لها من جهة الاستعمال فيكون احق بتلك الارض من غيره كما لو حفر فيها او غرس او بنى [ و ] مثل [ اللابس ] لثوب فانه مستعمل له احق باللبوس [ لا ] مثل [ آخذ الكم ] وغيره من الاطراف لنقصان الاستعمال بالنسبة الى اللابس [ و ] مثل [ الراكب ] فانه احق بالمركوب للاستعمال [ لا ] مثل [ آخذ اللجام ] بالكسر وهو احق من آخذ الذنب [ و ] مثل [ من ] ركب [ في الحرج ] فانه المستعمل للمركوب ولو كان الراكب اثنين فبينهما [ لا رديفه ] لانه غير مالك عادة كما في المشاهير وقال الاسبيجاني انه رواية عن ابي يوسف رح والظاهر ان الدابة بين الراكب والرديف [ و ] مثل من هو [ ذو حمل ] على دابة فانه المستعمل [ لا من علق ] عليها [ كوزة ] لنقصان التصرف والحاصل ان كل مثبت منها احق من منغيه فانه المستعمل دونه [ و ] مثل [ من اتصل الحائط ] المتنازع فيه [ ببنائه ] اتصال تربيع [ بان يكون انصاف لبنات الحائط المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات الحائط غير المتنازع ان كان من نحو الحجر او يكون ساحة احدهما بالجيم مركبة في الاخرى ان كان من الخشب كما في الكافي او بان يكون الحائط المتنازع فيه من الجانبين متصلا بحائطين لاحدهما والحائطان متصلان بحائط له بمقابلة الحائط المتنازع على ما قال الكرخي او بان يكون الحائط المتنازع فيه متصلا حائماه بحائطين و اتصالهما بحائط آخر لم يعبر على ما روي عن ابي يوسف رح وعليه اكثر المشائخ كما في الكرمانني وقول الكرخي انسب بمعنى التربيع ( كما سكر دن ) وفيه اشارة الى انه ان لم يكن متصلا ببنائهما فهو بينهما سواء كان في ايديهما او لم يكن والى انه ان اتصل ببنائهما فهو بينهما سواء كان اتصال تربيع او ملازقة ويقال اتصال جوار ايضا والى انه ان كان احدهما اتصال تربيع والاخر اتصال ملازقة فهو لصاحب اتصال التربيع لانه المستعمل للحائط المتنازع فيه والى انه ان لم يكن لاحدهما اتصال والاخر اتصال بطرفي المتنازع فيه او بطرف منه فهو بينهما وليس كذلك فان صاحب الاتصال اولى الكل في الذخيرة [ او ] من [ وضع عليه ] اي الحائط [ الجذوع ] فانه المستعمل فان كان عليه جذوع والاخر اتصال ملازقة فالحائط لصاحب الجذوع وفيه اشارة الى انه ان كان عليه جذوع واحد والاخر بوارى



اولا شيىء عليه فهو لصاحب الجذوع وان كان اقل من ثلاثة وللآخر ثلاثة فهو له وان كان لكل عليه الجذوع فلكل بقدرها وتمامه في العمادي والجذع ما تنشعب من الغصن منصوب على المفعولية [ولا اعتبار] في الترجيح [لوضع] ثلث اذا اكثر من [خشبات] صغيرة ارقصات على الجذوع [عليه] اي الحائط فان كان لاحدهما عليه خشبات بلا شيع للآخر فالحائط بينهما [وجالس البساط والمتعلق به سواء] لان بمجرد اليلوس لم يصير قابضا فيقضى به لهما كما اذا جلسا معا عليه [كمن معه] وفي يده [توب] لا على وجه اليبس [وطرفه مع آخر] فانه يقضى لهما [وذو بيت] واحد [من دار كذي بيت منها في حق] استعمال [ساحتها] من المرور ووضع الامتعة وصب الوضوء وكسر الحطب وغيرها كما ان ذا بيت كذي بيت في حق الطريق لانه لا ترجيح بكثرة العلة كما مر والساحة قضاء بين الدار \*

[فصل \* في دعوى النسب مبيعة] اي جارية لاتباع الامرة كما هو المتبادر [ولدت] في يد المشتري [لا فل من نصف حول من بيعت فادعى البايع] اي بايع المبيعة ولو اكثر من واحد [الولد ثبت] بالاتفاق [نسبه] اي الولد [منه] اي البايع لتيقن العلوق قبل البيع في ملكه مع دعوة لم تبطل بالبيع وبما ذكرنا في الصدر ظهر زيادة ما ظن انه واجب عليه ان يقول منذ بيعت وقد ملكها سنتين احتراز عما اذا بيعت مرتين فولدت لافل من ستة اشهر فانه حينئذ لم يتيقن ان العلوق في ملك البايع الاول او الثاني والعاء مشعر بانه لو ادعى قبل الولادة لم يثبت نسبه منه بل هو موقوف فان ولدت حيا ثبت والا فلا كما في الاختيار وفي لام البايع اشارة الى ان الجارية لو كانت بين جماعة فاشترى منهم واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت نسبها منهم عند ابي حنيفة وحسن و زفر رحمهم الله تعالى وقالوا ان كانت بين اثنين ثبت النسب والا فلا كما في النظم والاطلاق مشعر بان المشتري لو لم يصدق البايع وقال لم يكن العلوق عندك كان القول قول البايع اذ الظاهر شاهد فان برهن احدهما فبينته وان برهننا فبينته المشتري عند ابي يوسف رح لانها ثبتت صحة البيع وبينته البايع عند محمد رح لانها تثبت حرية الولد كما في المنية [و] تثبت [اميتها] اي كون المبيعة ام ولد لثبوت النسب [ويدهسح البيع] حينئذ يبطلان بيع ام الولد اتفاقا [ويرد] البايع [المن] على المشتري [وله ادعاه] اي البايع الولد [بعد عتقها] اي اعتناق المشتري المبيعة ولو عتقها حكمها كما اذا دبرها [تبت نسبه] من البايع [ويرد] البايع الى المشتري [حصته] اي حصة الولد لا حصة الام حال كونها [من المن] بان يقسم الثمن على قيمتهما فما اصاب الولد يرد اليه وما اصاب الام يمسكه لانه سلمها الى المشتري وهذا عندهما واما عنده فيرد جميع الحصتين اليه لان البايع لما ادعى الولد اقر بكونها ام ولده فآخذ باقراره فيرد الجميع اليه وهو الصحيح من مذهبه كما في الكرماني [ولا يعتبر دعوة] ذلك [المشتري] الولد

اي اذا ادعا البايع قبله او معه فان دعوته اولى للاستناد الى العلوق وفيه اشعار بانه لو ادعاه المشتري قبل دعوة البايع ثبت نسبه منه وحمل على النكاح [ ولا ] يعتبر [ دعوة البايع بعد موت الولد ] فلا يثبت نسبه منه ولا اميتها وفيه اشارة الى انه يعتبر دعوته بعد موت المبيعة ويرد الثمن كله عنده وحصة الولد عندهما على ان ام الولد متقومة ام لا [ او ] بعد [ عتقه ] اي اعتاق المشتري الولد اذا لم يصدق البايع في دعواه كما في المبسوط وغيره فلو صدقه المشتري في دعواه اعتبرت بعده [ وكذا ] لا يعتبر دعوة البايع [ لو ولدت لاكثر من ] اقل من [ نصف حول ] منذ بيعت فيشتمل ما اذا ولدت لنصف حول كما في الخلاصة وغيره [ او اقل من سنتين ] لاحتمال ان لا يكون العلوق في ملكه [ الا اذا صدقه المشتري ] فانه يثبت النسب منه والامية ويفسخ البيع وقال محمد رح انه يثبت النسب بلا تصديقه كما في النظم وفيه اشارة الى انهما لو ادعياه اعتبر دعوة المشتري لقيام الملك المحتمل للعلوق كما في الاختيار [ و ] مبيعة ولدت [ بعد سنتين او اكثر ] هي ام ولده [ اي البايع ] نكاحا [ حملا لامره على السداد ] ان صدقه المشتري [ فحينئذ لا تصير المبيعة ام ولد فلا يعتق الولد ولا يفسخ البيع فلو لم يعلم وقت البيع لم يعتبر دعوة البايع الا اذا صدقه المشتري لوقوع الشك في العلوق وقد صح دعوة المشتري ولو ادعياه لم يعتبر دعوة احدهما للشك والمعلم والدمي والحرم والمكاتب فيه سواء كما في الاختيار ولا يخفى ما في نصديق المشتري في آخر الكلام من الايماء الى السكوت المناسب للاختتام \*

### \* [ كتاب الصلح ] \*

عقب به الدعوى لوقوعه بعدما عابا [ هو ] لغة اسم بمعنى المصالحة والمصالحة خلاف المخاصمة والتخاصم كما في المغرب وغيره واصله من الصلاح وهو اسقامة الحال على ما يدعوا اليه انعقد والمصالح المستقيم السال في نفسه كما في الكرمانني وانما ذكر الضمير لكونه مما يذكر ويؤنث كما في الصحاح وشريعة [ عند ] مشعر بان الصلح لم يتحقق الا بالايجاب والعدول الى قول المدعى عليه صالحتني عن كذا على كذا فقال المدعي فعلت لم يتم الصلح الا اذا قال المدعي قبلت نعم قد تم الصلح به فيما اذا كان المصالح عنده وعليه ما لم يتعين بالمتعيين كالدرهم والدنانير لانه اسقاط عن بعض الحق والاسقاط قد تم بالمسقط كما في النهاية [ يرفع ] بالراضى بالبدلين اي المصالح عنه وعليه [ النزاع ] اي نزاع المدعي المدعى عليه يغال نازعته اي جازيته في الخصومة كما في المجمل وبه يخرج سائر عقود كهبة الدين ممن عليه الدين والبدل شرط له كاللعوى الصحيحة وفيه رمز الى انه يصح بعد الدعوى الفاسدة قال بعض المشايخ لو كان المدعى مجهولا يصح الصلح لانه انما يصح لدفع الخصومة وذا يتحقق في الفاسدة وقال بعضهم انه لا يصح لانه انما يصح لاقتداء اليمين المترتبة على الصلحة وتمايمه في قضاء الكفاية وذكر



في الزاهدي انهم قالوا ان الصلح صحيح بعد الفاسدة وهي ما يمكن تصحيحها بخلاف الياطلة  
 كما اذا ادعى على احد مالا ليس عليه فصالحه على بدل معلوم ولذا للدافع حق الاسترداد كما في  
 الخلاصة وغيره والى انه امر مندوب مفوض الى متوسطين ولا ينبغي للمقاضي ان يباشرة بنفسه الا اذا  
 كان وجه الفضاء غير مستبين او وقعت الخصومة بين بلدين او قبيلتين او محرمين فان وقعت بين  
 اجنبيين فضا بينهما كما في الذخيرة [ وصرح ] الصلح وثبت الملك للمدعيين في البدلين وقد يثبت  
 غير الملك للمدعى عليه كوقوع البراءة عن القصاص [ باقرار ] كما اذا ادعى عليه مالا فاقربه المدعى عليه  
 ثم صالحه عنه على شئ من اموال او المنفعة فانه قد صح ذلك بالانفاق والظرف مستقر ارغوا للمصاحبة  
 [ و ] مع [ سكوت ] كما اذا ادعى عليه ذلك فسكت عن الاقرار والانكار فصالحه [ و ] مع [ انكار ] كما اذا  
 ادعى ذلك فانكروا المدعى عليه ونعاه فصالحه فانه قد صح عندنا حتى قال الامام ابو حنيفة رح  
 ان هذا الصلح اجوز كما في النظم وعن ابي منصور المانريدي ان الشيطان لم يعمل في ايقاع  
 العداوة والبغضاء في بنى آدم مثل ما عمل من ابطال الصلح على الانكار كما في النهاية [ فالاول ] اى  
 الصلح باقرار [ كببيع ان وقع ] الصلح [ عن مال بمال ] حتى اعتبر فيه ما اعتبر في البيع [ نفسه ]  
 اى الاول [ الشفعة ] اذا كان احد البدلين عمارا فان كان ما وقع عليه الصلح ماليا اخذه الشفيع بمنه  
 من ذى اليد وان كان قميا اخذه بقمته بخلاف ما اذا كان البدلان عقارا فانه لا شفعة في واحد  
 منهما لانهما ملك المدعى بالافوار كما في شرح الطحاوي [ و ] فيه [ التيارات ] فلكل من المصالحين  
 خيار الشرط والروبة والعيب في احد البدلين [ ويفسده ] كالبيع [ جهالة البدل ] اى المصالح  
 عليه وفيه اشعار بصحة الصلح على معلوم ولو عن مجهول وبعدم صحته على مجهول ولو عن معلوم  
 فلا بد من بيان المصالح عليه بذكر مقداره فحسب فيما اذا صالحه على دراهم او دنانير او فلس  
 لان معاملات الناس تغشى عن اتیان الصفة فيقع على النقل الغالب وبذكره مع الصفة فيما اذا  
 صالحه على الشئ او شئ من مجهول او موزن مما لا حمل له وبذكرهما مع مكان التسليم فيما  
 له حمل وبذكر الصفة والزور والاجل فيما اذا صالحه على ثوب وبالإشارة والتعيين فيما اذا  
 صالح على حيوان كما في العمادي لكن في فاضيل ان المصالح عليه ارعنه اذا كان مجهولا واحتيج  
 الى التسليم يفسده الجهالة والا فلا فلو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على حق مجهول من  
 ارض لم يجز ولو صالحه على ان يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على  
 مال معلوم ليسلم المدعى عليه المدعى لم يجز ولو صالحه عليه ليرك المدعى دعواه جاز ولو ادعى حقا  
 معلوما فصالحه على مجهول كان على هذا التفصيل [ وما استحق ] ببيدة [ من ] بعض [ المدعى ]  
 في يد المدعى عليه [ رد المدعى ] اليه [ حصته ] اى حصة ما استحق [ من ] بعض [ العرض ]  
 اى البدل وفي الكلام ايماء الى انه لو استحق كل المدعى رد المدعى كل العرض والى انه لو دفع

المدعي شيئاً الى ذى اليد و اخذ المدعي منه ثم استحق لم يرجع المدعي الى المدعى عليه بما دفع اليه  
لانه زاعم انه اخذ لحقه وانما دفع اليه لدفع الخصومة كما في العمادي [ وما استحق منه ] اي من  
بعض العوض في يد المدعي وفي بعض النسخ من البذل [ رجع ] الى المدعى عليه [ بحصته من  
المدعى ] وللمدعي ان يرد الباقي ورجع بكل المدعى كما لو استحق كل العوض وهذا اذا كان المستحق  
لم يجز الصلح فان اجازة وسلم العوض للمدعي رجع المستحق بقيمته على المدعى عليه كما في شرح  
الطحاوى [ و ] الاول [ كاجارة ان وقع ] الصلح [ عن مال بمنفعة ] لوجود معني الاجارة من  
تمليك المنافع بعوض [ فشرط التوقيت ] اي تعيين مدة الانتفاع [ فيه ] اي فيما هو كلاجارة من  
الصلح فلو ادعى داراً فصالحه على خدمة عبده او ركوب دابته او سكنى داره او لبس ثوبه او زراعة  
ارضه كل ذلك سنة جاز الصلح لجواز عقد الاجارة على هذه الاشياء وفيه اشارة الى انه لو صالحه على  
سكنى بيت معين ابداً او حتى يموت بطل الصلح كما في النهاية والى ان اشتراط التوقيت انما هو  
فيما يحتاج الى التوقيت كما ذكرنا واما اذا لم يحتج اليه فلم يشترط كما لو وقع الصلح عن مال على نقل  
هذا الشيء من هنا الى ثمة [ و يبطل ] اي فبطل الصلح عن مال بمنفعة [ بموت احدهما ]  
اي المدعي والمدعى عليه [ في المدة ] التي وقت بها فلو كان المدعي لم يستوف شيئاً من المنفعة  
رجع على دعواه وان استوفى بعضاً منها سلم حصتها من المتنازع فيه للمدعى عليه والباقي مشترك  
بينهما وهذا كله عند محمد رح واما عند ابي يوسف رح فلا يبطل بموت احدهما فلو مات المدعى  
عليه استوفى المدعي جميع المنفعة كما في حيوته ولو مات المدعي قام الوارث مقامه في الانتفاع به وفيه  
اشعار بانه لو هلك محل المنفعة بطل الصلح بالطريق الاول وذا بلا خلاف كما لو مات احدهما قد  
وقع الصلح على نحو ركوب دابة ولبس ثوب اذ الناس يتفاوتون فيه فلا يقوم الوارث مقامه كما في  
المضمرات وانما قيد القسمين من الافرار بالصلح عن مال لانه لو صالح عن منفعة بمال كان الانكار  
كالاقرار فلو ادعى ممراً في دار او مسيلاً على سطح او شرباً في نهر فأنكر ثم صالحه على شيء  
معلوم جاز كما في الننف [ والآخران ] اي الصلح بالسكوت والصلح بالانكار [ معاوضة في حق  
المدعى ] فانه زاعم انه اخذ لعوض حقه [ و فداء يمين ] اي افتداء يمين هي بدل من المدعى [ و  
قطع نزاع في حق الآخر ] اي المدعى عليه فانه زاعم انه لاحق عليه للمدعى فلو ادعى حد القذف  
او التعزير او حق الشرب فانكر الآخر فافتدى يمينه بمال حل له ذلك المال وفيه اختلاف المشائخ ولو  
ادعى مالا عند فاض فانكر الآخر وحلف ثم ادعاه عند فاض آخر فانكر فصولح بينهما بشيء لم يصح  
الصلح عند بعضهم لان اليمين بدل من المدعى فاذا حلفه فقد استوفى البذل ويصح عند بعض  
المتأخرين وفيه رواية عنه كما في النية ويستثنى منه مالا يمين عبده كما اذا ادعى نكاح امرأة منكورة  
له فصالحته على مال فان هذا الصلح جائز بالاتفاق كما في قضاء الكفاية [ فلا شفعة ] للشريك وغيره



على المدعى عليه [ في صلح عن دار ] لانه زاعم انه على اصل حقه ولا يلزم زعم المدعى لان للدار لا يواخذ الا بزعمه الا ان الشفيع نائب عن المدعى فلو اقام الشفيع بينة على المدعى عليه ان الدار للمدعى او حلف فبكل كان له الشفعة في تلك الدار كما في شرح الطحاوي [ بل ] الشفعة على المدعى [ في الصلح على دار ] عن دار او غيرها فانه معارضة في زعم المدعى وان كذبه المدعى عليه [ وما استحق من المدعى ] في الآخرين [ فكما مر ] في الاول انه يرد المدعى حصته من العوض وان استحق كل المدعى يرد كل العوض ويرجع بالخصومة الى المستحق لانه زاعم انه نائب عن المدعى عليه [ وما استحق من العوض ] فيهما [ رجع ] المدعى [ الى الدعوى ] اي دعوى حصته من العوض وان استحق الكل يرجع الى الكل لان المبدل هو الدعوى و هلاك البديل قبل التسليم كالاكتفاء في الاقرار والانكار والكلام مشير الى ان الرجوع الى دعوى العوض انما يكون في مجرد الصلح فلو ادعى دارا فصالحه على ثوب مثلا فقال المدعى عليه بعت منك هذا الثوب بهذه الدار ثم استحق الثوب رجع الى دعوى المدعى كما في الهداية [ ولو صالح ] بالاقرار واخويه [ على بعض دار ] او متاع او غيرهما من اعيان [ يدعيها لم يصح ] هذا الصلح في رواية ابن سماعة عن محمد رح لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه و ابرأ عن الباقي و الابرأ عن الاعيان باطل فلو وجد بينة ان الكل له جاز اخل الباقي و به افتى شيخ الاسلام و الامام ظهير الدين لكن في ظاهر الرواية انه يصح فلا يصح دعوى الباقي و قولهم ان الابرأ عن الاعيان باطل معناه بطل الابرأ عن دعوى الاعيان و لم يصح ملكا للمدعى عليه ولذا لو ظفر هناك الاعيان حل له اخذها لكن لا يسمع دعواه في الحكم وفي اضافة البعض الى الدار اشعار بان لو صالح على بعض الدين صح وبرئ عن دعوى الباقي وهذا في الحكم واما ديانة فلم يبرأ ولذا لو ظفر به اخذه وفي ضمير الدار اشارة الى ان بدل الصلح لو كان بيتا من دار اخرى صح الصلح وليس له دعوى الباقي باتفاق الروايات كما في الذخيرة والمحيط وغيرهما [ وحيلته ] اي حيلة صحة الصلح [ ان يزيد ] المدعى عليه [ في البديل شيئا ] آخر من مال ليكون عوضا عن باقي الدار [ او يبرأ ] المدعى [ عن دعوى الباقي ] ويقول برأت عنها او عن خصومتي فيها او عن هذه الدار فانه لو وجد بينة بعد ذلك لم تقبل اذ بذلك سقط حقه وعن ابن سماعة عن محمد رح انه لو قال نحو ابرأتك عنه او عن خصومتي فيه كان باطلا وله ان يخاصم الا ترى انه لو قال لرجل في يده عبدة برأت عنه لم يسمع منه دعواه ولو قال ابرأتك منه كان له ذلك و انما ابراه عن ضمانه كما في المحيط والذخيرة ولما فرغ عن شرائط الصلح واقسامه شرع فيما يجوز منه وما لا يجوز فقال [ وصح الصلح ] بالاقرار واخويه [ عن دعوى المال ] سواء كان مغصوبا او رديعة او عارية او رهنا ونحو ذلك على بدل من خلاف جنسه كما اذا صالح على ثوب مغصوب مستهلك على اكثر من قيمته فانه جائز عنده واما عندهما فلا يجوز اكثر مما يتغابن فيه فلو كان البديل من جنسه

لم يجز ان يكون اكثر من قيمته وتماثله في المحيط [و] عن دعوى [المنفعة] المعهودة فلو اوصى  
بمكنتي داره لرجل ثم مات فادعى الموصى له المكنتي فصالحه من المكنتي على مكنتي دار اخرون  
او دراهم مسماة جاز كما لو اوصى بخدمة عبده منه وهو خارج من الثلث فصالحه الوارث عن الخدمة  
على الدراهم او على خدمة آخر او على ركوب دابة او لبس ثوب شهرا وانما قلنا بالعهد لانه لو ادعى  
استيجار عين والمالك ينكر ثم تصالحا لم يجز كما في المضمورات من المبسوط [و] عن دعوى [الجنابة في  
النفس] من القتل [و] في [ما دونها] من نحو شج الراس وقطع اليد [عمدا] كانت الجنابة [او خطأ]  
الا انه لو صالح في العمد على اكثر من الدية جاز بخلاف الخطاء وهذا اذا صالح على واحد من  
المقادير الملمة فانه لو صالح على مكيل او موزون جاز بالغه ما بلغت وكل ما يصلح مهرا صلح بديل الصلح  
عن دم العمد فلو صالح على خمر او خنزير سقط القصاص بلا شيى وفي الخطاء وجب الدية ولو صالحه  
بعفو عن دم آخر جاز كما في الاختيار [و] عن دعوى [الرق] كما اذا ادعى على مجهول النسب انه  
عبده ثم تصالحا على شىء معين كما في الكرمانى [و] عن [دعوى الزوج السكاح] على امرأة [وكان]  
الصلح في الاول [عمقا] له [مال] فان صالحه باقرار العبد ثبت الولاء والا لا ينبت الا بالبينة على  
انه عبده [و] كان في دعوى السابى [خلعا] موحبا للعدة الا اذا كان الصلح بانكار فلو كان مبطلا في  
دعواه لم يحل البذل ديانة وهو المختار وهذا عام في جميع انواع الصلح كما في النهاية وغيره وفي تخصيص  
الرق اشارة الى انه لا يصح الصلح فيما اذا ادعى العبد ان المولى اعتقه فصالحه على مال انه يسرا من هذه  
الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج ان الصلح لا يصح عن دعوى الزوجة السكاح فما بعده مستغنى  
عنه وان المرأة لم تكن ذات زوج آخر وذلك لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها  
العدة ولا تجديد السكاح مع زوجها كما في العمادى [و] لم يجز [الصلح] عن دعوىها النكاح [على  
مال] ولو بعض مهرها والا لزم اعطاء الرشوة او العوض منه في الفرقة وقيل يجوز الصلح عن هذه  
الدعوى بان اعتبر البذل ما جعل زائدا على المهر اذا اعتبر المهر ماقطا فلم يجز ان يعتبر بعض المهر  
بديل الصلح كما ظن و الاول اصح كما في اختيار وفيه اشعار بانه لو ادعت الطلاق عليه فصالحها على مال  
على ان تكذب نفسها وترا من الدعوى بطل الصلح كما في المحيط [ولا] يجوز الصلح [عن دعوى  
حد] من الحدود فلو اخذ زانيا او سارفا او شارب خمر او سكران واراد ان يرفعه الى الحاكم فصالحه  
على مال ان لا يرفعه اليه بطل الصلح ورد عليه كما في الكرمانى وكذا اذا اخذ قاذف المحصن  
او المحصنة فصالحه الا ان حده سقط بالصلح الواقع قبل الرفع الى الحاكم بخلاف سائر الحدود واما  
بعد الرفع فلا يسقط اصلا وفيه ايماء الى ان الامام او القاضي اذا صالح شارب الخمر على مال وعفا عنه  
لم يصح ورد المال اليه كما في فاضيلان والى ان الصلح يجوز عن دعوى التعزير وفيه اختلاف المشائخ كما  
في الصلح عن حد القذف وقد مر والى انه لا يصالح واحد من حق العامة كما اذا صالح عما اشعره الى



الطريق نعم للامام ذلك اذا كان فيه صلاح المسلمين ويضع ذلك في بيت المال وتماه في الذخيرة [وبدل  
صلح] كان [هو] اي ذلك الصلح [كبيع] في انه مبادلة ملك بملك مع اقرار [على الوكيل] اذ اليه  
يرجع حقوق العقد وهذه المسئلة قد ذكرها في الوكالة [و] بدل [ما ليس] من صلح [كبيع]  
في انه ليس مبادلة ملك بملك [كالصلح] اي كبديل صلح [عن دم عمد] قد ذكره في الوكالة كما ذكر  
ان بدل صلح بانكار على الموكل [او على بعض دبن بدعبه] اي ذلك البعض [على الموكل] لانه اسقاط  
محض فكان الوكيل سغيرا محضا فلا عليه الا اذ اضمنه فحينئذ يواخذ بعقد الضمان [وان صالح] مدعي  
رجل [فضولي] بغير امر المدعي عليه [وضمن البديل] وقال للمدعي صالح فلانا على اني ضامن او  
صالح [واضاف] الفضولي الصلح [الى ماله] حقيقة كما قال له صالح فلانا على الف من مالي او صالحتك  
على الفى او عبدي او حكما كما قال صالحني من دعواك على فلان على كذا [او اشار الى نقد] من  
الذهب او الفضة [او عرض] سواءهما فقال على هذه الالف او العبد [او اطلق] الصلح من القيد بن  
وقال صالحك على الف او عبدي [ونقد] اي سلم البديل [صح] الصالح في هذه الصور الخمس  
بلا اجازة المدعي عليه و البديل في الكل على الفضولي بلا رجوع الى المدعي عليه و اطلاقه مشبر الى  
ان اقرار المدعي عليه وانكاره سواء في الكل و ليس كذلك فان في صورة الضمان ان كان المدعي  
عليه مقرا يتوقف على اجازته و الى ان المدعي ان كان عينا او ديننا فسواء الا انه ان كان مقرا و المدعي  
عينا نقد الصلح على المدعي المصالح و صار مشتريا من المدعي و في قبل الفضولي اشعار بانه لو صالح  
بامره نقد الصلح على المدعي عليه و عليه البديل الا ان في صورة الضمان البديل على المصالح  
عند الامام الحلواني و ذكر شيخ الاسلام انه عليه و على المدعي عليه ايضا فيطالب المدعي به ابهما  
شاء الكل في المحيط [وان] اطلق و [لم ينقد] البديل [ان اجازة] اي الصلح [المدعي عليه] بلا فاء  
الحزاء لانه مشعر بانه لم يقصد ان الشرطية جزاء للاول كما تقرر [لزم البديل] المدعي عليه كما قال  
بعضهم وقيل صح الصلح على الفضولي ولم يتوقف الا اذا لم يذكر البديل كما في الكفاية [والا] بجيز المدعي  
عليه الصلح [رد] و بطل سواء كان المدعي عليه مقرا او لا و البديل عبدا او ديننا [وصلحه] اي المدعي [على  
جنس ماله عليه] اي جنس الحق للمدعي على المدعي عليه بالبيع او الاجارة او القرض او الغصب او غيرها  
ولا يخفى ان الصلح على جنس الحق صلح على بعض الدين منه فليس فيه نسامح كما ظن [اخذ لبعض  
حقه و حط] اي اسقاط و ابراء [لبافية] من الحق فلو قال المدعي للمدعي عليه المنكر صالحتك على  
مائة من الف عليك كان اخذا بمائة و ابراء عن تسعمائه وهذا قضاء لا ديانة الا اذا زاد ابراءك ولو غصب  
الفا و اخفاها فصالحه المالك على خمسمائة فاعطاه الغاصب من تلك الالف او غيرها جاز الصلح قضاء  
وعليه رد الباني ديانة وان اظهرها فان جحد الغصب ثم صالح فذلك لكن لو وجد بعهدة بيمة  
عليه قبلت وان كان مقرا فعليه رد الباقي وان ابرأ عنه في ضمن الصلح لانه ابراء عن العين كما في الظهيرية

[ لا معارضة ] لا فضائه الى الربوا وفيه اشعار بأنه لو صالحه على خلاف جنسه كان معاوضة فلو صالحه من الدار على الدراهم وافتراقا قبل القبض صح هواء كان من اقرار او انكار ولو صالحه عن كثر حنطة على عشرة دراهم و تفرقا قبله لم يصح لانه افتراق عن دين بلدين بخلاف الاول فإنه افتراق عن عين بلدين او دفع مال لاسقاط اليمين و لا يشترط فيه القبض كما في الذخيرة ثم فرع على الاصل المذكور ثلث مسائل وقال [ فصيح ] الصلح [ عن الف حال على مائة حالة ] فإنه اخذ لمائة واسقاط لتسعمائة ولو كان معاوضة لم يصح لمكان الربوا [ او ] عن الف حال [ على الف موجل ] فإنه اسقاط لصفة الحلول ولو كان معاوضة لزم بيع الدراهم بالدراهم نسبية وفيه اشعار بأنه لم يصح على مائة مؤجلة وفي صرف الظهيرية لو كان المسقرض جاحدا للقرض فالمائة الى الاجل [ وعن الف جباد على مائة زيوف ] فإنه اسقاط لبعض الاصل و لو وصف الجودة بلا معاوضة ثم ابتداء بكلام تقريبا غير عاطف على صح كحظن وايداه كلام النهاية بعده فقال [ ولم يصح ] الصلح [ عن دراهم ] حالة [ على دنانير مؤجلة ] لانه بيع دراهم بالدنانير نسبية [ و لا عن الف مؤجل على نصفه حالا ] فان النقذ خير من المنسية [ او عن الف سود ] اي دراهم مضروبة من نقرة سوداء مغلوقة الغش [ على نصفه بيضاء ] لانه ربوا فلو صالح عن الف بيض على نصفه سوداء صح لانه اذا كان الذي يستوفيه ادرن من حقه فهو اسقاط واذا كان ازيد قدرا او وصفا فمعاوضة كما في النهاية [ ومن امر ] اي المديون الذي امره دائنه [ باداء نصف دين عليه ] اي المامور المديون [ غدا ] ظرف لاداء [ على ] اي بشرط [ انه يربى مما زاد ] على نصفه [ ان قبل ] المامور ذلك النصف [ برى ] من النصف الاخر في الحال فان وفي باداء ذلك النصف غدا فيها [ وان لم يف ] به [ عاد دينه ] كما كان عندهما لانه ابراء مقيد بالشرط ولا يعود عند ابي يوسف رح لانه ابراء مطلق وعلى للمعاوضة وانما قيد الامر بالاداء لانه لو قال ابرأتك عن نصفه على ان تعطيني ذلك النصف غدا فقد برئت عندهم و ان لم يعطه لاطلاق الابراء كما في الخزائنة وغيره ولعل فيه خلافا في الظهيرية لو قال حطت عنك النصف على ان تنقل الباقي اليوم فقبل برئ عندهما خلا لابي يوسف رح وانما قيد بغدا لانه لو قال ادّ الي نصفه على انك برئ مما زاد فقبل برئ عندهم وان لم يود النصف لانه ابراء مطلق [ ولو علق ] البراءة بالشرط [ صريحا ] احتراز به عن التعليق معنى كما مر [ كان ] او اذا ارمتي [ اديت الي كذا ] نصفا مثلا من دينه [ فانت برئ من الباقي لا يصح ] الابراء وان اداه اذ في الابراء معنى تمليك ينافيه التعليق كما تقرروا وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء صح في الظهيرية لو قال حطت عنك النصف ان نقلت الي نصفا فإنه حط عندهم وان لم ينقله [ ولو صالح احد ربي دين ] اي احد الشريكين في الدين [ عن نصفه ] المختص به [ على ثوب ] او عرض آخر [ اتبع شريكه ] غير المصالح [ غريمه ] اي مديونه [ بنصفه ] المختص به ضمير نصفين للاحد والشريك ازل للدين [ او اخذ ] شريكه [ نصف النوب من شريكه ] المصالح



وحيث أن المصالح كالمصالح يتبع الغريم بربع الدين ولو ضمن المصالح بربعه ليس له الخيار كما في  
الكرماني وإنما قال صالح لأنه لو اشترى ثوباً كان له أن يتبعه بنصفه أو يأخذ ربع الدين من شريكه  
وليس له على النوب سبيل لأنه ملكه بالعقد وإنما قال أحد ربي دين إشارة إلى اشتراك الدين  
وهو أن يلزم بسبب متحد مثل ثمن المبيع إذا كان الصفقة واحدة وهما متساويان في قدر الثمن  
وصفقة فلو كان المبيع عبدین نصيب أحدهما أكثر وقبض أحدهما منه شيئاً لم يكن للآخر أن يشتركه  
ومثل الثمن الموروث بان باع رجل عينا ومات قبل قبض الثمن وله وارثان ومثل قيمة المستهلك  
بان غصب رجل عرضاً مشتركاً بين الرجلين ثم استهلكه وإلى أنهما لو اشتركا في عين كالدار المورثة  
فصالح أحدهما على شيء لم يشتركه الآخر فيه سواء كان المصالح مقراً أو منكرًا لأن المصالح بائع لنصيبه  
وأنما قال على ثوب لأنه لو صالحه على جنس حقه من الدراهم أو الدنانير كان لشريكه أن يشاركه  
فيها بخلاف ما إذا صالحه على عرض فإنه للمصالح خيار إعطاء النصف أو ربع الدين والكلام مشير  
إلى أنه لو اشترى أحدهما نصيبه من الدين كان للآخر أن يشتركه في المقبوض إلا إذا ذهب الغريم  
له مقدار حصته فقبض ثم أبرأ الغريم حصته من الدين كما قال نصير أو باع من المديون كذا ذبيبا  
بمقدار حصته من الدين وسلم إليه الذبيبة ثم أبرأ من حصته وطالبه بثمن الذبيبة كما قال أبو بكر  
رح الكل في النهاية وفي الختم على الشريك المقتضي لشريك آخر رعاية لمقتضى المقام \*

## \* [ كتاب الحدود ] \*

عقب به الصلح وإن اشتمل كل على رفع النزاع لأن حق العبد أدم واللام للعهد أي بيان حد الزنا  
والقذف والشرب والتعزير تغليبا دون نحو حد السرقة وقطع الطريق بقريضة الآتي والحد المنع  
والحاجز بين الشيئين وناديب المذنب كما في القاموس ثم بين حده شرعا فقال [ الحد ] بلام الجنس  
بقريضة مقام التعريف فيشمل الحدود الخمسة وقتل المرتد دون التعزير وهذا باعث الإظهار في مقام  
الاضمار [ عقوبة ] أي جزاء بالضرب أو القطع أو الرجم أو القتل والتمبادر أن لا يشمل على العبادة  
فمن الظن أنه شامل للخراج والكفارة وغيرهما مما فيه معني العبادة والعقوبة معا وإنما سمى  
بالعقوبة لأنها تتلو الذنب من عقبه يعقبه إذا تبعه [ مغلدة ] مبينة في الكتاب أو السنة أو الإجماع  
[ تجب ] أي يفرض على الجاني [ حقا لله تعالى ] أي تعظيما وامتثالا لامره تعالى فان الحق المقرر  
السابت الباقي خلاف الباطل الذاهب الملاشي والمضاف ما اختص به الغير وما طلب منه رعاية  
جانبه على وجه يليق به فحق الله امتثال أمره وابتغاء مرضاته وحق الإنسان كونه نافعا له ودافعا  
للمضر عنه كما في الكرماني وذكر في الأصول أن حق الله ما يتعلق به النفع العام كحرمة الزنا  
فانه يتعلق بها سلامة الإنسان وصيانة الفرش وغيرهما بخلاف حق العبد كحرمة ماله فانه يتعلق

بها صيانته ولهذا يباح المال باباحته بخلاف الزنا ويدخل فيه ما هو خالص حق الله كحد الزنا والشرب  
والسرقة وقطع الطريق وما غلب فيه حق الله تعالى كحد القذف فان نفعه عام ولذا لا يجري فيه  
الارث والعفو وفي المنية قال عيين الأئمة ان حق العبد فيه غالب الا ان الامام يستوفيه والاول  
اظهر كما في الهداية [ فلا تعزير ] لجناية [ ولا قصاص ] لنفس او طرف [ حد ] اما الاول فلانه  
مقدر ولا يجب حق الله الا اذا ارتكب منكرا غير جنابة على الانسان ولا موجب للحد كما في القنية واما  
الثاني فلانه لا يجب حق الله لغلبة حق العبد فيه ولذا يجري فيه الارث والعفو كما في المشاهير وذكر  
في الحقائق ان من الحدود القصاص وقتل المرتد والقصاص مرفوع حملا على المحل ويجوز بالفتح على  
ما ذكره الرضي ومن الظن جواز النصب حملا على اللفظ لان رسم الخط ردة [ والزنى ] بالقصر  
يكتب بالياء والزنا بالمد لغة نجدية والاول حجازية وطى الذكر للانثى من الادمي بلا عقد  
و ملك كوطي للاجنبية لغة و شرعا الوطى المحرم لعينه وهو الموجب للحد واليه اشار فقال [ وطى ]  
اي غيبة حشفة او اكثر من الرجل [ في قبل ] اي فرج انثى فلو لم يدخل الحشفة لم يحد لانه  
ملازمة وكذا لو وطى صبي او مجنون باجنبية لان الاصل لم يحد فكذا التبع كما في الظهيرية  
واما لو وطى رجل صبية فحد لا غير ولو لاط بغلام او اجنبية لم يحد عنده خلافا لهما والاول الصحيح  
كما في المضمرات ولو لاط بغلامه او امته او منكوحته لم يحد بلا خلاف كما في المحيط [ حال ] ذلك  
الوطى [ عن الملك ] اي ملك النكاح واليمين احتراز عن وطى جارية مشتركة ومنكوحته نكاحا فاما  
فان الوطى المترتب على عقد لم يكن زنى شرعا ولغة كما في النهاية [ وشبهته ] اي الملك كوطى معندة  
البائن وجارية الابن او الاب و سياني تمامه واعلم ان لحد الزنى شروطا منها الرضا فلو وقع باكره لم  
يحد وعليه الفتوى كما في المضمرات والاكراه الى وقت اليلاج كما في الخزانة ومنها كون الموطوءة حية فان  
بوطى الميتة يعزر ومنها التكلم والاسلام ودار الاسلام والنكليف وغيرها مما سيفصل [ وينهب ]  
الزنا عند الحاكم [ بشهادة اربعة ] من الرجال العدول في مجلس واحد فلو شهد واحد او اثنان او  
ثلاثة لم تقبل وحد حد القذف كما لو شهد واحد بعد واحد في اربعة مجالس وكذا لو شهد الفساق لانه  
تعالى امر بالتوف في خبر الفاسق وانه مانع عن العمل به كما في الذخيرة [ بالزنا ] دون الوطى او  
الجماع او غيره والا لم يحد الشاهد ولا المشهود عليه كما في النهاية [ فيسألهم ] بعد الشهادة [ الامام ]  
اي السلطان او نائبه او القاضي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحاري وقال قاضيخان  
بنبغي ان يسأل [ ما هو ] اي الزنا احترازا عن زنى العين واليد والرجل فانه يطلق عليه توسعا  
[ وكيف هو ] احترازا عن زنى الابط والفخذ والدبر كما في المضمرات او عن تماس الفرجين لا غير  
وقيل عن الاكره والاول اصح فانه مختار المبسوط كما في النهاية فان قلت ان السؤال عن الماهية  
يغني عن ذلك فالاحسن صورة الاكره كما ظن قلت الغرض من هذه الاسئلة هو الاستقصاء وكمال



الجهد في الاختيال لدرء الحد قال صلى الله عليه وآله وسلم ادروا الحدود ما استنطعتم كما في الكافي و  
 غيره من المشاهير فلا يحسن الاحتراز عن الكل فلو شهد واحد بالأكراه والباقي بالمطارعة لم يعد المشهود  
 عليه ولا الشاهد وقالوا يعد الرجل والشهود كما في المحيط [واين زنى] احتراز عن الرطبي في دار  
 الحرب او البغي ولان اتحاد المكان شرط الاترى انه لو شهدا انه وطيهما في هذه الدار واثنان في  
 اخرى لم يقبل بخلاف ما اذا شهدا انه في مقدم البيت وآخران في مؤخره فانه يقبل لا مكان  
 التوفيق كما في المحيط [ومتى زنى] احتراز عن النغادم و ايضا لو شهد اثنان انه في ساعة من النهار  
 واثنان في اخرى لم يقبل وقالوا هذا اذا كان التوفيق لم يمكن والا يقبل كما اذا امتد الساعة الاولى  
 الثانية كما في المحيط [وبمن زنى] احتراز عن وطى يكون احدهما احرص او المبنية او الرطابي  
 مستامنا و ايضا لو شهدوا انه زنى بامرأة لم يعرفوها لم يعد نعم لو اقرانه لم يعرفها احد كما في المحيط و  
 غيره فمن ظن ان السؤال عن الماهية يغني عنه فقد اخطا [فان بينوا] كلها [وقالوا] بعد السؤال  
 عن الماهية ففيه تسامح [راينا] اي واينا ذكره في فرجها متحركا اليه اشار قاضيخان [كليل] اي  
 الخشب الذي يكتحل به [في المكحلة] بضم الميم والحاء آلة مخصوصة للكتحل [وعدلوا] بالضم  
 العين اي اخبر الناس عن عد التهم كما في المضمرات [سرا وعلنا] فلا يكتفي بظاهر العدالة عنده  
 [حكم به] اي يعد الزنا وهو الرجم في المحصن والجلد في غيره والاكتفاء مشعر بان المشهود عليه  
 لم يقر بالزنا بعد شهادتهم فلو اقر به بعد ما مرة سقط الحد اذ الشهادة انما يقام على الجاحد فاذا اقر  
 تعذر الحكم بذلك كما في الزاد وقاضيخان [و] يثبت الزنا [باقرار] اي الزاني وفيه اشارة الى انه  
 يشترط في الاقرار ما يشترط في البيعة من الاختيار والتكامل والعقل والبلوغ وغيرها وفي الاختيار لو اقر  
 الذمي بوطي الذمية حد واعلم انه لو تاب الى الله تعالى من ذلك لم يعلم الامام به لاقامة الحد عليه اذ  
 السر مندرج كما في الكبرى وغيره [اربعا] من المرات كما في قصة ماعز رض [في اربعة مجالس] من مجالس  
 المقرئ بنذهب حتى يتوارى عن بصر الامام ثم يجيئ ويقر وقيل من مجالس الامام والاول مروي  
 عنه وهو الصحيح فلو اقر اربعا في مجلس كان كاقرار واحد والاطلاق مشير الى انه لو اقر اربعا في اربعة  
 ايام او اربعة اشهر ثبت به الزنى كما في المضمرات [ردة] الامام وقال ابك داء او جنون او غيره [كل مرة]  
 الا المرة الرابعة وفيه تسامح كما صرح به المصنف وكانه لم يطلع عليه حيز الاختصار وفي الكلام ايماء الى ان  
 الاقرار لم يعتبر عند غير الامام حتى لو شهدوا بذلك لم يقبل لانه ان كان منكرا فقد رجع عن  
 الاقرار والا فلا عبرة بالشهادة كما في التحفة والى ان الرد واجب وفي الظهيرية ينبغي ان يطردة في كل  
 مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للامام ان يزجر عن الاقرار ويظهر الكراهة ويأمر بتنجيته [فيساله]  
 عن الامور الخمسة [كما مر] وقبل لا يساله عن الزمان لان التغادم مانع الشهادة لا الاقرار والاول اصح  
 لجواز انه زنى في صباه كما في الكافي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما مر وفي السراجية ينبغي ان يساله

[ فان بين ] ما مر [ حجب ] اي استجب [ تلقينه ] اي الامام [ رجوعه ] اي المقر [ بلعك لمست ] ونحوه [ من قبلت او نظرت او باشرت او تزوجت ] فان رجع [ المقر من اقاربه ] قبل حده [ اي قبل الحكم بالحد او بعده قبل الشروع فيه ] او [ بعده ] في وسطه [ او بعده قبل الموت ] خلى [ حيله لاحتمال صدقه كافي التحفة ] والا [ يرجع ] الحد [ الامام او المقر على بناء الفاعل او المفعول وفي الاكتفاء اشعار بانه لو اقر احدهما فادعى الاخر السكاح لم يحد واحد منهما وعليه المهر لو ادعته قبل الحد وكذا لو كذب احدهما الاخر في الزنا لم يحد عنده و حد المقر عندهما كافي المحيط وغيره ] وهو [ اي الحد النابت بالبينة والاقرار خبره ] ما بعده من قوله رحمه و به يتعلق [ للمحصن ] بكسر الصاد وفتحها وقال المطرزي احصنها زوجها اي اعفها فهي محصنة بانفتح واحصنت فرجها فهي محصنة بالكسر والاحصان في الاصل المنع وكلام الكرمانى يدل على الكسر حيث قال انه من احصن اي دخل في الحصن كما يقال اعرق اذا دخل في العراق والانسان يصير داخلا في الحصن عند وجود الصفات الخمس الدال عليها شرعا [ اي لحر مكلف ] اي عامل بالغ [ مسلم ] فلا يجرم بالوطي عبد او مجنون او صبي او كافر و لو حرا بل جلا كما ياتي وعن ابي يوسف رح انه يجرم الذمي الشيب الزاني وعنه يجرم الكتابي [ وطى ] امرأة [ بنكاح صحيح ] حتى لو وطى بنكاح فاحد او ملك يمين لم يجرم بالاجماع وعن محمد رح لو خلا بامرأته ثم طلقها وقال بوطيها والمرأة منكورة له كان محصنا وعن ابي يوسف رح لو تزوج امرأة بلا ولي ودخل بها لم يصراحد منهما محصنا كافي المحيط وغيره [ وهما بصفة الاحصان ] فيه تسامح فان المراد كونه حرا مكلفا مسلما والمعنى والحال ان كلا من الزوجين قبل الوطي يكون حرا مكلفا مسلما فلو تزوج الحر المذكور بامة او صبيبة او مجنونة او كافرة ودخل بها لم يصر محصنا كما لو كانت الزوجة محصنة والزوج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام والعتق والتكليف فحينئذ يصير محصنا بهذا الدخول وعن ابي يوسف رح انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل العتق ثم اعتقا صار محصنين كافي الاختيار وانما لم يذكر المحصنة لان الاحصان من الاحكام المشتركة وهذا الكلام غيره دال على اشتراط بقاء السنة الاول عند الحد دلالة واضية بل لا ريب فخلوا الكتب عنه سوى المبسوط وهم واعلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح باسرة هي مثله واما المكيف فمشتروط اهلية العقوبة كافي الكفاية وغيره [ رحمه ] اي رمى المحصن بالحجارة [ في نضاء ] اي ارض فارغة رابعة [ حتى يات ] متعلق بجمه لحديث ما عزرني الله عنه وعن عمر رضي الله عنه انه قال ما انزل الله ذكالي آية الرحم الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله ورسوله والله عزيز حكيم وهذا مما قالوا انه قرآن نسخ لفظه وبقي معناه وعليه اجماع العلماء كافي الاختيار واريث بالشيخين على ما في المضمرات الشيب من الرجال والنساء وفي الغاية رمز الى انه لو شرع



في رجيمه نهريست اتبعه و هذا اذا ثبت بالبينة و اما اذا ثبت بالانقرار فلا يتبعه فانه رجوع بخلاف  
الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما في شرح الطحاوي و الى انه لا باس لكل من رمى ان يتعمد مقتله  
لانه واجب القتل الا ان يكون ذا رحم منه فان الاولى ان لا يتعمده لانه نوع من فطبيعة الرحم كما في  
الاختيار [ و يبدأ به شهودة ] اي تجب بداءة الشهود بالرحم لانهم يتجاسرون على الاداء و فيه ضرب  
اجتيال للدرء كما في المحيط [ فان ابوا ] اي الشهود كلا او بعضا عن الرحم [ او عابوا از ما ابوا ] او جنوا  
او فسقوا او فتنوا كلا او بعضا او عموا او خرسوا او ارتدوا [ سقط ] الرحم عنه و عن ابي يوسف رح  
لو ابوا كلا او بعضا او غابوا رحم ولم ينتظروهم و عن محمد رح لو كانوا مرضى او مقطوعي الايدي  
يبدأ به الامام كما في الاختيار [ ثم ] يرحم [ الامام ] او القاضي [ ثم الناس ] المؤمنون الذين عاينوا  
اداء شهادتهم او اذن لهم القاضي بالرحم و عن محمد رح لا يسعهم ان يرحموا اذا لم يعاينوا اداء  
الشهادة و ذكر الطحاوي انهم اصطفوا منه صفا كالصلوة فكلموا رحم قوم انصرفوا و يقدم غيرهم و رحموا  
كما في المصنوعات و انما أثر الباس على الانسان اشارة الى انه يجب ان يسجد عذابهما طائفة متجاررة  
عن الواحد والاثنين لان الغرض التثبيط كما في المدارك و غيره و في شرح التوابلات ان الغرض  
اما ذاك او دفع المهمة عن الحاكم او منع المحارزة عن حذر الله تعالى او امتحان من يشهد و في  
التجنيس ان محمدا رح فسر الطائفة في الابة الكريمة بالواحد فصاعدا و قال ان شهودة مستحب  
اعانة للامام و اهانة للمحدود و وعظا للبأس [ و في المفريبدأ الامام ] اي يرحم في حق المقر خاصة  
الامام حال كونه مبنداً فهو تضمين شائع ليس فيه تسامح كما ظن [ ثم الباس و غسل ] المرجوم بعد  
موته [ و كفن و صلى عليه ] و كيف لا و قال صلى الله تعالى عليه وسلم في ما عز رضي الله عنه  
رايته ينغمس في انهار الجنة الى غيره من اثبات العضائل [ و ] هو اي الحد [ لغير المحسن ] اي  
لزان فقد سائر الشروط الخمس [ جلدة ] بالعنع اي الضرب على جلده بالكسر و التحريك  
يقال جلده اي ضرب بالسوط كما في القاموس [ مائة ] من حلة و ان كانت المزية مملوكة جلدا  
[ وسطا ] اي متوسطا بين الموم في الغاية و غير الموم و في المصنوعات ضربا موملا غير فائل ولا جارح  
لان المقصود الانزجار [ بسوط ] ذكره بعد تضمن الفعل للوصف الاتي و هو جلد مغنول يضرب به  
قبل اصله الخلط سمي به لكونه مخلوط الطوائف بعضها ببعض كما في المفردات [ لا نمرة له ] اي  
لا عقدة في طرفه كما في الاساس و الصحاح و غيرها و لا ذنب له كما في المثرب قال المطرزي و ابن  
الاثير بالعامية (بجرمة) و لا شوكة له كما في اليبابيع و الازل هو المسهور و الباقي اصح كما في النهاية و الكل  
مجاز من حمل الشجر و اعلم ان الحد في زمن عمر رضي الله تعالى عنه بالسوط باجماع الصحابة  
كما في المستصفي و اما قبله فبارة ياليد و نارة بالشوب و تارة بالنعل و تارة بالعصا و نارة بالجريد  
الرطبة كما في حديث المسكوة [ ينزع ثيابه ] اي يجرد الرجل عنها ليجد زيادة اللام فينزع و الجملة

معتانفة [ الا الازار ] فانه لا ينزع لكشف العورة [ ويفرق على ] جميع [ بدنه ] ويعطى كل عضو حظه من الضرب لانه نال اللذة [ الاراسه ] اى على راسه فان الوجه داخل فيه وقال ابو يوسف يضرب الراس وعنه يضرب سوطا واحدا كما فى المضمرات [ و ] الا [ وجهه وفرجه ] لخوف الهلاك وفى المضمرات لا يفرق الا على عضو مقبل وهو البطن والصدر والوجه والعرج حال كون المجلود [ فائما ] فى كل حد [ من الحدود ] لانه حينئذ يكون الجالد اقدر على التفريق جلدا [ بلا مد ] للسوط فى العضو بعد الضرب او بلا مد ليد حال رفع السوط حتى جازى الرأس او بلا مد للمضروب فى الارض فان الكل غير جائز على اختلاف المسائخ كما فى المحيط والقول الاخير نهى و تأكيد لقوله فائما على ان المفهوم ليس بقطعي فلم يكن مغنيا عنه كما ظن والاكتفا مشعر بانه لا يمسك ولا يشد لان الالم يزيد به الا ان يعجزهم فبشد كما فى الذخيرة [ و ] هو [ للعبد ] قنا كان او مدبرا او مكابا او مستسعى [ نصفها ] وهو خمسون جلدة و نالا يكامل حد المستسعى لانه حر مديون والقنة والمديرة وام الولد كالعبد و ان كان الزاني حرا والاولى ترك هذا الكلام لانه سبل كره قبيل بحث التغزير [ ولا يحد سيده ] عبده وامته [ بلا اذن الامام ] او نائبه لانهم متهم بانه لنقصان ماله [ ولا ينزع ثيابها ] اى ثياب المرأة لانها عورة وهذا نصريح بما علم للاسناء [ الا الفرق ] اى اللباس الذي من جلود الغنم وغيرها [ والحشو ] اى الثوب المملو من القطن او الصوف او غيره فانهما ينزعان الا اذا لم يكن لها غير ذلك [ وحد ] المرأة [ حالسة ] فى كل حد كما علم لانه امنر [ و جاز ] فى الرجم [ الحفر ] الى السرة او الصدر [ لها ] لانه ربما تضرب فكشف العورة وفيه اشعار بان كلا من الحفر وتركه حسن كما فى المحيط وذكر فى الهداية ان الحفر احسن [ لا ] يحفر [ له ] لانه ينافى الشهير وهذا تصريح بما علم [ ولا جمع بين جلد و رحم ] فى المحسن وعند اصحاب الظواهر وغيرهم بحد ثم يرحم [ ولا ] بين [ حد و نقي ] اى اخراج من بلده فى غير المحسن وقال الشافعي يجلد مائة وينفى سنة ولما ان الحد فى الابتداء الابداء باللسان ثم نسخ بالحبس فى الببوت ثم نسخ بجلد مائة ونقى فى البكر بالبكر اى فى حد زنى رجل لم يتزوج بامرأة لم تتزوج و جلد و رحم فى النيب باليب ثم نسخ بحد مائة فى كل زان ثم نسخ واستقر الحكم بالرجم فى المحسن والجلد فى غيره كما فى الكافي [ الا سياسة ] اى مصلحة للمسلمين وتعزوا لاحدا فانه يجوز سياسة الجمع بين الجلد والنقى كالنقى فقط لانه نفى عمر رض نصر بن الحجاج من المدينة الى البصرة وهو علام صبيح الروحة افتتن به النساء والحسن لا يوجب النفى الا انه فعله سياسة فانه قال ما ذسى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لى حيث لا اظهر دار الهخرة عندك كما فى الكشف وغيره وفه اشارة الى ان السياسة لا يختص بالزنا بل يجوز فى كل جناية والراى فيه الى الامام على ما فى الكافي كقتل مبدع يتوهم منه انتشار بدعته وان لم يحكم بكفره كما فى النعميد



والسياسة مصدر ساس الرأى الرعية اي امرهم ونهاهم كما في انة موسى وغيره فالسياسة اصطلاح الخلق  
 بهارشادهم الى الطريق المنجي في الدنيا والاخرة فهي من الانبياء على الخاص والعامة في ظاهرهم  
 وباطنهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهرهم لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء على  
 الخاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيرها [ ويرجم المريض ] المحصن في الحال [ ولا يجلد ]  
 المريض غير المحصن [ الا بعد البرء ] اي الصحة فانه يحبس المريض حتى يبرأ فيجلد وفيه اشارة  
 الى انه اذا كان مريضاً وقع الياس من برئه يقام الجلد عليه تطهيراً كما في المحيط والى انه لا يجلد  
 في الحر والبرد الشديدين لخوف التلف كما في شرح الطحاوي والى انه لو كان ضعيف الخلفة  
 وخيف عليه الهلاك حد حد خفيفاً مقدار ما يتحمل كما في الظاهرية وذكر في حد شرح التاويلات  
 انه حينئذ جاز في حد الزنا ونحوه ان يجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة بحيث اصابه كل واحد  
 منها [ ويرجم الحامل بد الوضع ] اي وضع الولد ان كان له مرب و الا بعد الاستغناء عنها  
 صيانة عن الهلاك وفيه اشارة بان لا تحبس الحامل وهذا اذا ثبت بالاقرار فان ثبت بالبينة تحبس  
 مخافة الهرب وان عالت بالحمل فان قالت النساء بذلك حبست سنتين ثم رجمت كما في الاختيار [ و  
 تجلد بعد النفاس ] سواء كان ساعة اكل ولانها مريضة ولذا نفق تصرفها من الثلث حينئذ كما مر  
 في الطهارة فلواكتفى بالمريض جاز والحائض كالصحيحة حتى لا ينتظر خروجها عن الحيض كما في  
 المحيط [ ويدبر ] اي يدفع الحد عن الواطى [ بلشبهة ] اي بسبب الشبهة اسم من الاشتباه وهي  
 ما بين الحرام والحلال والخطاء والصواب كما في خزنة الادب وبه يشعر ما في الكافي من انها ما  
 يشبه الثابت وليس بنابت والافق لما فسر المصنف في القاموس وغيره انها الالتباس وهو انواع  
 منها شبهة العقد كما اذا تزوج امرأة بلا شهود وامة بغراذن مولدا وامة على حرة ومجوسية وخمسة  
 في عقدة او جمع بين اختين او تزوج بمحارمه او تزوج العبد امة بغيراذن مولاه فوطيها فانه  
 لا حد في هذه الشبهة عنده وان علم بالحرمه لصورة العقد لكنه يعزر واما عندهما فذلك الا  
 اذا علم بالحرمه والصحيح هو الاول كما في المضمات وفي موضع منه اذا تزوج بمحرمه بحد عندهما  
 وعليه الفتوى وذكر في الذخيرة ان بعض المشائخ ظن ان نكاح المحارم باطل عنده وسقوط الحد  
 بشبهة الاشتباه وبعضهم انه فاسد والسقوط بشبهة العقد ومحمد قد ابطال الاول وصحح الثاني  
 منها شبهة [ في الفعل ] اي الوطى لا في المحل فانه حرام عند الفاعل ويسمى بشبهة الاشتباه اي شبهة  
 المشتبه المعتبر في حقه لا غير ثم فسر هذه الشبهة فقال [ اي ] بسبب [ ظن غير الدليل ] على حل  
 الفعل [ دليلاً ] عليه [ كامة ] اي كوطي امة [ ابوه ] اي ابيه ازجده او امة [ و ] امة [ زرجته ]  
 والمطلقة ثلما از على مال في العدة وام ولد بعد العتق في العدة وجارية مولاه فان في وطيها شبهة  
 وظنا بحل الاستفاد اذ له نوع حق في هذه المحال [ فلا يحد ] الواطى [ ان ظن ] بالضم وعلم [ انها ]

اي الموطوءة في هذه الصور [تحل] لهذه الشبهة لكن يجب العقر ولا يثبت النسب وان ادعاه لانه  
 زنا في نفس الامر وفيه اشارة الى انه لو قال احدهما اني ظننت انه حلال لم يحل واحد منهما لان الفعل  
 خرج عن الزنا بهذه الشبهة فالزنا فيما يظن كل منهما الحل كما في الاختيار [و] منها شبهة [في المحل]  
 اي الموطوءة وتسمى شبهة ملك و شبهة حكمية [اي بقيام دليل ناف للحرمه ذاتا] اي بسبب وجود  
 دليل ينفي داته الحرمة ويثبت الحل مع قطع النظر عن المانع [كامه] اي كدليل امة [ابنه] و  
 ابن ابنه وان مغل فانه صلى الله عليه وآله وسلم اضاف مال الولد الى الاب بلام التمليك (انت  
 و مالك لابيك) ولم يثبت حقيقة الملك فيثبت شبهته عملا بحرف اللام بقدر الامكان [و] مثل  
 [معتدة الكنايات والمبيعة] بيعا صحيحا قبل التسليم والمبيعة بيعا فاسدا [قبل التسليم] وبعده و  
 المبيعة بشرط الخيار والمهورة قبل التسليم والموهونة في رواية وامة عبده الماذون المديون و مكانه  
 والامة المشتركة [فلا يحل] الواطي [وان اقر بالحرمة] وقال علمت انها حرام علي لقيام الدليل  
 النائي للحرمة كما لا يخفى [وحد] الواطي [بوطي امة اخيه] او عمه او ذي رحم محرم غير الولاد  
 والمستاجرة والمستعارة سواء ظن انها حلال او حرام عليه لعدم قيام الدليل واعلم انه لو زنى بامة وقتلها  
 كان عليه الحد بالزنا والقيمة بالقتل عندهما واما عند ابي يوسف ورح فعليه القيمة لا الحد لانه  
 لم يبق زنى حيث اتصل بالموت كما في المحيط [و] بوطي [اجنبية وجدها في فراشه] وان ظن انها  
 امراته لعدم الشبهة [وان] كان الواطي [هو اعمى] لا مكان تميزه الا اذا ادعاه فقالت انا زوجتك  
 لانه اعتمد على دليل هو اخبارها ولو اجابته ولم يقل انا فلانة حد لانها تتميز بالتفحص كما في الاختيار  
 [لا] يحل ويجب المهر بوطي اجنبية [ان زفت] اي بعثت [اليه وفلن] اي النساء [هي  
 زوجتك] لانه اعتمد على اخبارهن [ولا يحل] في شيع من حد الزنا والشرب والسرقة والقتل  
 [الخليفة] اي الامام الاعظم الذي ليس فوقه امام اذ الزاجر لم يكن مزجورا هذا الا ان محمدا ورح  
 لم يذكر ما اذا قذف اسانا وقالوا ينبغي ان لا يجب اذ المذهب فيه حق الله تعالى كما في الظهيرية  
 واليه اشار كلام الهداية وغيره فاطلاق المصنف لا يخلو عن شيع [ويقتص] [الخليفة في القتل] ويؤخذ  
 بالمال [التلف لان الزاجر فيه ولي الحق وفيه اشعار بانه لا يشترط القضاء لاستيفاء القصاص والاموال  
 الا اذا انكر المال كما في اقرار الخلاصة ومير النهاية \*

[فصل \* من قذف] اي ثبت بالاقرار مرة او بشهادة رجلين قذفه اي نسبته الى

الزنا بنفسه والتحقيق في اللعان [محصنا] او محصنة [اي حرا] باقرار القاذف او ببينة المعذوف  
 [مكلفا مسلما] هافلا بالغا [عقيفا عن الزنا] الشرعي فيحد قاذف واطي المجوسية والحائض و  
 المظاهر عنها والمحرمة باليمين والمعتدة عن غيره والاختين بملك اليمين و المشتراة شراء فاسدا لان  
 هذا الواطي ليس بالزنا فكان محصنا ولا يحل قاذف واطي النكوحه نكاحا فاسدا والاب الواطي جارية



ابنه والمكره على الزنا وغيرهم لانه حرام لعينه وان لم ياثم للجهل والتكليف فلم يكن محصنا كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو قذف مجبوبا او رتقاء لم يحل بخلاف ما لو قذف عنيئا او خصيا او عذراء لتصور الزنا كما في المحيط والى انه لا يلزم ان يكون الشهود عدولا كما في التجنيس وغيره والى ان الوطي بالكاح ليس بشرط والى انه لو قال رجل لآخر قل لفلان يا زاني فقال ان فلانا يقول لك يا زاني لم يحل لانهما لم يقذفا بانفسهما كما في النظم [ بصريحه ] اي قذف بصيريح الزنا كزنيته او انت زان او يا زاني او با ( دوسبي ) او يا ( جلب ) وكذا لو قال للمرأة يا زاني لانه ترخيم واما لو قال للرجل يا زانية فلم يحل عند الشيخين وحده عند محمد رح لاحتمال كون التاء للمبالغة وكذا لو قال يا زاني بالهمزة وان اريد الصعود على شئ وفيه اشارة الى انه لو قال لها وطيك فلان وطيا حراما او جامعك جماعا حراما او زنيته قبل ان تخلفي او تولدي او زنيته بيدك او رجلك لم يحل والى انه يحل القاذف باي لسان عربيا كان او فارسيا او غيرهما كما في المحيط والى انه لو قال يا لوطي لم يحل عنده خلافا لهما كما في قاضيخان واعلم ان الزاني هو الرجل والمزنية المرأة وسميت بالزانية كالراضبة بمعنى المرضية مجازا كما في الهداية وهذا القول للتاكيد والا فمستغنى عنه بقوله قذف [ او ] قذفه [ بلس ] اي بنحو لست [ لابيك ] اي ولدا لابيك الذي خلقت من مائه حقيقة ونحوه لست لاب كما في الظهيرية وفي نوك التقييد بحاله الغضب وهنا والتقييد في الشرح اشعار باختلاف الرايتين في الاختيار انما حد به لانه صريح في القذف كيا زانية فالتقييد لغو وفي قاضيخان عن ابي يوسف رح انه قذف ولو في حالة الرضا ولم يقيد به في المشاهير ولا في الهداية والكافي فمن ظن انه مصرح فيهما وتوكله من سهو السامع سهو [ او لست بابن فلان وهو ] اي الفلان [ ابوه ] في حالة الغضب لانه ناف لنسبته من ابيه حينئذ فكاه قال انك ولد الزنا فيصير فاذا لامه فيشترط ان يكون امه محصنة لا غير وانما قال وهو ابوه لانه لو قال لست بابن فلان واراد به الجدل لم يحل لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير تلك الحالة لم يحل لاحتمال المعابة دون القذف بمعنى انك لا تشبه اباك في محاسن الاخلاق كما في الهداية وغيره نفى ترك القيد تسامح [ حد ] اي وجب عليه حد القذف بهذه الالفاظ فهو جزء الشرط او خبر المبتدأ وفيه اشعار باشتراط كون القاذف عافلا بالغافلا بحد المجنون والصبي لانهما لسا من اهل العقوبة [ ثمانين ] في الحر واربعين في العبد [ سوطا ] على الروح الذي مرفيقه على اعضائه وبنزع عنه الحشور والفرؤ ولا يحرد من النياب لان سببه غير مقطوع به فلا يقام على الشدة بخلاف حد الزنا كما في الهداية [ كحد الشرب ] اي المشروب من الخمر بمقدار ما وصل الى جوفه ومن غبرة بالسكر فانه ثمانون سوطا على الوجه السابق فيفرق بعد التحريد في المشهور وعن محمد رح انه لا يحرد اظهارا للتخفيف فانه لم يرد به نص لانه باجماع الصحابة رض كما في الهداية لكن في قاضيخان انه يحرد للحد في هراويل وحده كذا في حد الشرب في ظاهر الرواية

والاكتفاء مشعر بان التوبة لا يلزم على المحدود الزاني والشارب وهذا في الحكم واما ديانة فلازمة كما في الجواهر [ والطلب ] اى طلب استيفاء الحد [ بقذف الميت للوالد ] و والده وان علا وكذا للامام الا انه لم يذكر لاشتراك وفيه رمز الى ان حد القذف لا يقام الا بطلب المقذوف دفعا للعار عنه وعن الوارث والى انه لو قذف حيا ثم مات بعد ما قضي بالحد سقط الحد عن القاذف وليس ولاية المطالبة به وكذا لو مات المقذوف بعد ما اقيم عليه بعض الحد سقط الباقي كما في المحيط [ والولد ] من الذكر والانثى [ وولده ] من ابن الابن وان قتل وفي الكلام اشارة الى انه لا يطلب به ابو الام وام الام وولد البنت والاخ والاخت والعم وغيرهم كما في المحيط والذخيرة والمغني وفيه في نسخة ان ولد الابن و ولد البنت فيه سواء في ظاهر الرواية وفي الهداية وغيره ان الطلب لولد البنت عند الشيخين خلافا لمحمد والى انه لو عفى احدهم كان للباقي الطلب والى ان الاقرب والابعد في ذلك سواء كما في المشرع [ ولو ] كان الطالب [ محروما ] عن الميراث كما اذا قتل ابن اباه او بالعكس او كان الطالب كافرا فان له الطلب بالقذف وكذا اذا كان عبدا [ ولا يطالب احد ] من العبد والوالد [ سيده ولا اباه بقذف امه ] اى بقذف السيد او الاب ام هذا الاحد لانه لم يعاقب السيد والاب بسبب العبد والولد وفيه اشارة الى انهما لا يطالبان السيد والاب بقذف نفسيهما والاصول لا يحل بقذف الفروع والى ان الابن لا يطالب به الجد وان علا والام وان علت كما في الزاهدي [ وليس فيه ] اى في حد القذف [ ارث ] عن المقذوف سواء مات قبل الشروع في حد القاذف او بعده [ و ] لا [ عفو ] للمقذوف عن القاذف فيجوز بعد العفو الا ان يمنعه الامام عن الخصومة كما في الخبرة واستحسن الامام ان يقول قبل الاثبات اعرض عن هذا كما في القاعدي [ و ] لا [ عوض ] له عنه فلو صالح عن مال رد الامام وحد [ وفي ] قوله لاخر [ يا زاني فقال ] الاخر لا ازني [ بل انت ] زان [ حدثا ] اى القائلان به لان كلا منهما قذف صاحبه [ و ] في قوله [ لعرسه ] يا زاني او يا زانية فقالت لا بل انت [ حدث ] عرسه لانها قذفته [ ولا لعان ] وان قذفها لانه لما حدث لم تبق اهل الشهادة وهي شرط اللعان [ وان قالت ] العرس في جواب قول الزوج لها يا زاني او يا زانية [ زني ] انا [ بك هدرا ] اى سقط الحد واللعان عنهما لان هذا الجواب يحتمل التصديق والقذف وانما خصت العرس لانه لو وقع بين رجل واجنبية لم يحل هو بل هي لانها صدقته كما في المحيط \*

[ فصل \* من أخذ بربح ] اى حال كونه مع ربح [ الخمر ] ولو من قليل منها فلو قاء خمرا او سكر منها او شرب حد بشرطه الا اذا اختلطت بمائع غالب عليها بحيث زال طعمها وريحها فحينئذ لم يحل الا اذا سكر كما في الذخيرة [ او ] حال كونه [ سكران ] وهو عنده [ زائل العقل ] بالكلية مشروب او غيره فهو من لم يعرف الرجل من المرأة لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما



انه قال من بات سكران بات مروسيا للشياطين فعليه ان يغتسل اذا اصبغ وهذا مشير الى ان السكران من لا يحس بشيء كما في الظهيرية وعندهما من لا يعرف رداءه من غيره عند الاكثرين او من كان اكثر كلامه هذيانا وهو المشهور وعليه الفتوى وعن ابن مقاتل من لا يعرف ما يقول واتفق ائمة بلخ انه يستقرأ سورة وعن ابي يوسف رح يستقرأ سورة الكافرون فان منهم من سكر وقرأها في صلاة المغرب فترك اللآآت منها فحرمت كما في اللهم وغيره واختلف ان السكر سرور او غفلة عارضة للانسان غالبه على العقل بمباشرة بعض اسبابه كما في الكشف [بنبيذ] اي بشارب حاصل من تمر او زبيب او عسل او فانيد او تين او حنطة او شعير او رزة او غيرها من الفواكه والحلوات والحبوب وقيل لا يحل الا بالسكر بما سوى التمر والزبيب والاول مروي عن جميع اصحابنا وهو الاصح كما في العمادي واذا سكر بما يتخذ من الحلوات والحبوب لا رواية فيه فقيل يحل وقيل لا يحل وفي الاكتفاء اشارة الى انه لا يحل بسكر الالبان كلبن الرومك وقيل يحل ولا رواية فيه كما في التمرقاشي والى انه لا يحل بسكر البنج عند الشيخين خلافا لمحمد رح كما في الخزانة والاول الصحيح كما في قاضيخان وبالثاني يفتى لفساد الزمان كما في النهاية وقد مر منه في الشربة والى انه لا يحل بما حصل من نحو الافيون وجوزبويه اليه اشارة في متن البزدوي واختلف انه مسكر ام لا [و] قد [اقر] الماخوذ [به] اي بشرب الخمر او النبيذ [مرة] واحدة عندهما ومرتين في مجلسين عند ابي يوسف رح والاول الصحيح كما في المضمرات [صاحبيا] اي عاقلا فلواقر به سكران لم يحل وان وجد منه ريح الخمر لانه بطل اقرار السكران بالحدود الخالصة لله تعالى لعدم استقراره على كلام كما في قاضيخان وغيره وانما ترك في الوقاية هذا القيد لان في التهمة وغيره ان السكران كالصاحي في اقواله وافعاله الا في الردة فانه لو ارتد لم تبين امراته [او شهد به] اي بشرب الخمر او النبيذ المسكر [رجلان] فلوشهد به النساء لم يحل كما مر وفيه ايماء الى انه لو شهد احدهما بالسكر من الخمر والاخر بالسكر من النبيذ او احدهما بالسكر والاخر بالاقرار لم يحل ثم اذا شهدا يسالهما القاضي عن ماهية الخمر فان كل مسكر يسمى بها مجازا ثم عن كيفية الشرب ثم عن زمانه ثم عن مكانه لاحتمال الاكراه والتقادم وكونه في دار الحرب فاذا بينا ذلك حبس اي الشارب حتى يحال عن عدالتهما كما في قاضيخان [وعلم] في كل من صورة الاقرار والشهادة [شربه] مضاف الى الفاعل او المفعول اي شرب ذلك الخمر او النبيذ [طوعا] اي شرب طوع فلوشرب بالاكراه او العطش المهلك مقدار ما يرويه فسكر لم يحل لان ذلك السكر بامر مباح وقالوا لو شرب مقداره وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت الا بحجة فلوشهدا عليه بالشرب فقال اكروهت عليه لم يرتفع الحد عنه كما في قاضيخان [يحل] الماخوذ بالريح او السكر مع الاقرار او مع الشهادة فيشترط الريح او السكر مع كل منهما عند الشيخين واما عند محمد رح فلا يشترط الريح اصلا والاول الصحيح

كما في المضمومات وفيه إشارة الى انه لا يحل الماخوذ بالرييح مع السكر بلا شهادة بالشرب كما سيذكره  
وفي الخزائن انه لا يحل والى انه من اقر بالشرب وشهدا عليه به لم يحل بلا رائحة كما اشار اليه قاضيخان  
واما بني الفعل للمجهول للتعظيم فيشير الى ان الحدود الخالصة لله تعالى للامام والولاية والقضاة من  
عنده كما في المحيط فلا يحل قاضي الرمتاق وفقيه والمتفقه وايمه المساجد على ما قال شرف الائمة المكي  
في المنية واطلاقه مشير الى انه لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حل لكن لو التجأ الى الحرم لم  
يحل لانه قد عظمه بخلاف ما اذا شرب في الحرم فانه قد استخفه كما في العمادي ويستثنى منه  
الاحرس فانه لم يحل هواء شهدا عليه او اشار هو بإشارة معهودة تكون اقرارا وكذا الذي فانه  
لا يحل الاحد القذف عندهما ويحل عند ابي يوسف رح الاحد الشرب والسكر وكذا المرتد  
فانه لو وجب عليه حل قبل ارتداده اقيم عليه الاحد الشرب كما لو شرب في حال رده كما في قاضيخان  
[صاحبيا] فلو شهدا على السكران لم يحل فيحبس حتى زال سكره تحصيلًا لغرض الانزجار [لا]  
يحل [بمجرد الريح] بلا اقرار ولا شهادة فان من استكثر اكل السفرجل والتفاح توجد منه رائحة  
الخمير [او] بمجرد [التقيي] فانه قد يشرب لا عن طوع [او] بمجرد [السكر] لانه قد يسكر  
من المباح وفيه تنبيه على انه لا يحل بمجرد الاقرار بالشرب او السكر كما في قاضيخان ولا بمجرد  
الشهادة لكن يعزر بمجرد الريح على ما قال علاء الترجماني كما في المنية وبمجرد السكر لتهمة الفسق  
كما في قضاء المحيط وبمجرد الاقرار كما في المحيط وبمجرد الشهادة على ما قال ابو يوسف الصغير الترجماني  
وقال نجم الائمة لو اخذ السكران توجد منه الرائحة لم يحل لكنه يعزر ولا يوخز التعزير الى  
زال السكر كما في القنية ولو شرب النبيذ بلا سكر عزز كما في قاضيخان [ولا] يحل [ان رجع  
عن الافرار] بالشرب لصحة الرجوع عن حقوق الله تعالى [من شهد بحل] اي بسبب شيء موجب  
لحل من الحدود [متقادم] هو لغة بمعنى القديم كما في الصحاح وشروعا ما ميانى [قريبا من امامه  
رد] ذلك الشاهد خبر او جزاء والاسناد مجاز عقلي مبالغة فلا حاجة الى حذف مضاف كما ظن وفيه  
اشعار بان التأخير للستر مانع القبول لما فيه من تهمة الفسق بالتأخير واما قال قريبا من امامه لانه  
لو كان بعيدا منه بان كان في موضع لا يكون فيه فاض او كان لهم مرض او مانع آخر لم يرد وكما يمنع  
التقادم قبول الشهادة يمنع اتمام الحد بان يهرب بعد اقامة بعض الحد ثم اخذ بعد التقادم كما في  
الذخيرة [الا في ذف] فانه لم يرد لانه لم يتمكن من الشهادة الا بعد الدعوى فيعزر بالتأخير  
وفي الاكتفاء اشعار بان التقادم مانع لقبول الشهادة في حد الشرب والزنا وكذا في السرقة فان للشاهد  
ان يشهد قبل الدعوى لاجل حبس السارق والى ان بجميع المسروق منه ففي التأخير تهمة الا انها  
معبرة في الضمان فيقضي به لا بالقطع كما قال [وضمن] من الضمان او التضمين [السرقة] بالنصب  
او الرفع اي المسروق [وان اقربه] اي بحل متقادم ولو قريبا من امامه [حل] ولو حقا لله تعالى فان التهمة



في الاقرار غير معتبرة اذ الانسان لا يعادي نفسه [وهو] اي التقادم [للشرب بزوال الريح] عند الشيخين  
و بمضي شهر عند محمد رح اعتبارا بمائت الحدود كما في المضمرات و ذكر قاضيخان انه بمضي شهر  
من وقت الشرب في ظاهر الرواية وانما اعتبر الزوال لان الازالة بالمعالجة غير مانعة للحد كما في الذخيرة  
[ ولغيره ] اي الشرب كالزنى و القذف و السرقة [ بمضي شهر ] اذا لم يكن بينه وبين القاضي هذه  
المسافة على ما روي عن الائمة الثلاثة و عنه بمضي شهر وهذه مفروض الى رأي الامام كما في المضمرات  
و عنه سنة و عنه ايام كما في الخزانة و عن محمد رح ثلثة ايام كما في المحيط و ذكر في النظم ان  
التقادم قدر عشرين يوما من وقت الوجوب الى وقت الامضاء والاول اصح كما في المضمرات [ وان شهد  
بزنى ] اي شهد اربعة بزنا زان [ وهي ] اي المزنية [ غائبة حد ] الزاني و لم ينتظر حضور الزانية  
كما في العكس لعدم اشتراط الدعوى لثبوت الزنا و فيه اشعار بانه لو اقر بالزنا و هي غائبة حد كما في  
المحيط [ و ] ان شهد [ بسرفة من غائب لا ] يحد بالقطع لان الشهادة على السرقة شهادة بملك  
المسروق للمسروق منه وذا لم يقبل بلا دعوى و فيه ايماء الى انه لو اقر بسرقة من غائب قطع وهذا  
استحسان و في القدر وري انه ينتظر حضور المسروق منه والطلب بها عند مما خلافا لابي يوسف رح كما في  
المحيط [ و نصف حد العبد ] اي جلده للزنا والقذف والشرب فلا يرد مالا ينصف من القتل والقتل  
للسرفة و قطع الطريق [ و كفي حد ] واحد [ لحنائيات ] كثيرة [ انحد جنسها ] كما اذا زنى مرارا  
او شرب مرارا او سرق مرارا او قذف واحدا او اكثر بكلمة واحدة او اكثر مرارا فانه يحد حدا واحدا  
لكل نوع لحصول الانزجار به ولذلك لو اقيم على القاذف تسعة و سبعون سوطا فقتل آخر لم يضرب  
الا سوطا واحدا للتداخل و ظهور الكذب فاذا اختلف جنسها كما اذا زنى و قذف و شرب و سرق يجب  
لكل حده فلو اجتمع ذلك مع قتل بدأ بحد القذف ثم قتل و سقط الباقي كما في الاختيار و عن محمد رح  
اذا ضرب بعض الحد في الخمر او الزنا ثم شرب او زنى باخرى لم يضرب حد مستقبل كما في المحيط [ و  
اكثر التعزير ] الذي هو بالسوط فانه قد يكون بغيره كما ياتي وهو في الاصل المنع و لم يتعرض للمعنى  
الشرعي المراد اعتمادا على ما علم من تعريف الحد ان التعزير عقوبة مقدرة حق الله تعالى او العبد و  
سببه ما ليس فيه حد من المعاصي اما فعلي كما بين بعضه في السوابق متفرقا و اما قولي بعضه مبين  
ههنا [ تسعة و ثلثون سوطا ] اي ضربا بالسوط عنده و اما عند ابي يوسف رح فخمسة و سبعون و في  
رواية تسعة و سبعون وهي اصح و قول محمد رح مضطرب و عن ابي يوسف رح لو رأى القاضي تعزير  
مائة اخل بالاثرو ان ضرب اكثر من مائه جاز و عنه ان التعزير على قدر عظيم الجرم كما في المحيط  
والذخيرة و غيرهما [ و اقله ثلثة ] من الضربات كما في الكافي او واحدة كما في الخزانة او ما يراه الامام  
كملازمة وضربة على ما ذكره مشائخنا كما في الهداية والاصل انه ان كان مما يجب به الحد فالاكثر والا  
فمفروض الى رأي القاضي كما في قاضيخان و غيره [ و صرح ] للامام [ حبسه ] اي حبس من عليه التعزير

[مع الضرب] لان الحبس من التعزير فله ضمه مع الضرب وفيه تنبيه على ان للامام الخيار في التعزير بغير الضرب كاللطم والتعريك والكلام العنيف والشتم غير القذف والنظر بوجه عبوس والاعراض وعن ابي يوسف رح انه يجوز باخذ المال الا انه يرد الى صاحب ان ناب ولا يصرف الى ما يرى الامام وفي مشكل الآثار ان اخذ المال صار منسوخا وقيل ان تعزير مثل العلماء والعلوية بالاعلام بان يقول بلغني انك تفعل كذا وتعزير الامراء والدهاقين به وبالجرا الى باب القاضي وتعزير السوقية ونحوهم بهما وبالحبس وتعزير الاخسة بهن وبالضرب كما في الزاهدي وغيره وفي الكرماني اذا كان ظريفا ذامرة جنى اول مرة لم يعزر فاذا فعل مرارا عزر فانه لم يكن ظريفا فاذا تعفف عن محارم ربه اذ ذاك تدعى في الانام ظريفا [وضربه] اي ضرب السوط للتعزير فليس الضمير للتعزير والا احتاج ما بعده الى تكلف كما ظن [اشد] من ضربه للحد من حيث صفة الضرب عند البعض ومن حيث الجمع على عضو واحد عند آخرين كما في شرح الطحاوي وقيل ليس في المسئلة روايتان فان التفريق في اكثر التعزير والجمع في اقله كما في المحيط وكيفية ان يجرد عن ثيابه الا السراويل وفي موضع آخر لا يجرد الا عن الفرو والحشو يضرب قائما على كل عضو مضرور في الحد بلامد كما في فاضلخان [ثم] ضربه [للزنا] اشد لان جبايته اعظم وحرمة آكل [ثم] ضربه [للشرب] اشد لان جنايته يقيسه [ثم] ضربه [للقذف] اشد او شديد والاول ارفق لفظا ولا باس به معنى فان افعل مشترك او عار عن مستعملاته وقد مر غير مرة والاكتفاء مشعر بان التعزير لا يتقدم وجاز عفو من جانب المجني عليه عند الطحاوي ومن جانب الامام عند غيره ووفق بان الاول في حق العبد والثاني في حق الله تعالى كما في المنية [وهو] اي التعزير يجب [بقذف] اي طعن غير المحصن فيكون القذف مجازا مرسل او تغليباً بقريظة يا فاسق وغيره ويجوز ان يكون حقيقة والمعطوفات من قبيل الاستغناء مثل [مملوك] عبد او امة [او كافر بزنا] ولو صريحا مثل يا زاني وهو ليس بزان وكذا يا فاجر يا ابن الفاجر يا ابن القحمة التي همتهما الفجور وكذا (حرام زاده) فانه قذف للام كما في القنية وفي الجواهر انه حد على الصحيح والاطلاق مشعر بان الصبي لو قذف بما مروا ياتي فقد عزر كما قال السرخسي وعن الترجماني لم يعزر ووفق بانه عزر في حق العبد ولم يعزري في حق الله تعالى كما في الزاهدي [و] بقذف [مسلم] صالح [بيا فاسق] يا ابن الفاسق يا مجرم يا شارب الخمر وكذا لو قال يا مباهي يا عون فان العوان في العرف هو الساعي والظالم كما في الجواهر [يا كافر] الاحسن يا كافر بالله احترازا عما قال بعضهم انه لو قال يا كافر لم يجب عليه التعزير لانه تعالى سمى المؤمن كافرا بالطاغوت كما في المصنوعات وهل يكفر قائله فيه خلاف والمختار انه لو اعتقد هذا الخطاب شتما لم يكفر ولو اعتقد المخاطب كافرا كفر لانه اعتقد الاسلام كفرا كما في العمادي وما في المواقف انه لم يكفر بالاجماع اربى به اجماع المتكلمين [يا سارق] يا لص يا خائن [يا مخمض] يا ديوث يا جيفة يا قدر يا بليد



يا قوطبان كما في الخزانة لكن في التجنيس لم يعزر بيا قوطبان الراضي بفجور مكارمه والقنف لا يخلو عن ايماء الى انه لو قال (يا ناكس) يا ابله يا لا شيء لم يجب عليه شيء كما في فاضيلان وهل يجوز ان يجيب المخاطب المتكلم بمثل ما قال في التجنيس ان كان كلمة لا توجب الحد يجوز كما اذا قال له يا خبيث الا ان التجاوز افضل [وامثاله] اى امثال ما ذكر من الفاظ دالة على افعال اختيارية محرومة تعد عارا منسوبة الى من لم يتصف بها واحترز بها عن افعال خلقية كقبح الصورة والسيرة وعما لا يحرم ولو عارا كدناءة الهمة وعما لا يعد عارا كلعب النرد فلو قال لكيس او طبيب او صالح يا حمار او يا حجام او يا مقامر لم يعزر كما اشار اليه المصنف وصرح به قاضيخان وغيره والاشمل الا ضبط ما في شرح الطحاوي من ارتكب منكرا او اذى مسلما او معاهدا بغير حق بفعله او قوله وجب عليه التعزير الا اذا ظهر كذب به فانه لم يجب عليه واليه اشار بقوله [لا] يعزر [بيا حمار] يا خنزير يا كلب يا قرد يا ذيب يا بقر قال الفقيه ابو جعفر رح انه في الاخمة اما في الاشراف فالتعزير واليه اشار بقوله [وفيل] لا يعزر بيا حمار وامثاله [الا] اذا قال [لعالم] بالعلوم الدينية على وجه المزاح فانه يعزر فلو قال بطريق الحقارة كفر لان امانة اهل العلم كفر على المختار كما اذا قال له (اي ابله اي نادان اي ناكس) كما في الفتاوى البديعة الا انه يشكل بما في الخلاصة وغيره ان سب الختمين ليس بكفر [او علوي] اي منسوب الى علي سواء كان من اولاد فاطمة رض او لم يكن ولعل المراد كل متق والالتخصيص غير ظاهر على ما ذكرنا من الفقيه وفي التقديم قيل اشعار بان الاول اصح كما في المضمرة وهو مرزي عن محمد رح وهو الصحيح كما في فاضيلان وغيره الا انه اختار في الشرح الثاني وهو مرزي عن ابي يوسف رح وهو الصحيح كما في الفتاوى المضمومة الى الاختيار وقيل يعزر به في حق الكل فانهم يعدون هبا كما في الاختيار [ومن حد او عزز] بالضم للتعظيم [فمات] من ذلك [هدر] وبطل [دمه] لانه مأمور من الشرع فلا ينتقيد بشرط السلامة وفيه اشعار بان اقامة التعزير للامام عند العلماء الثلاثة وقيل لكل احد وهذا انما يستقيم اذا اشتغل بالحناية فانه نهى منكر حينئذ واما بعد الفراغ فلا يعزر الا باذن الجاني فلو عزز بلا اذنه فللمحتسب ان يعزر المعزر بكسر الزاء كما في المنبة [وان عزز زوج] لترك الصلوة او الغسل او الاجابة او الزينة او الخروج من البيت او غيره [عرسه] فماتت [لا] يهدر دمها لانه مطلق فيه فينتقيد بشرط السلامة وفيه اشارة الى ان المولى يعزر عبده ولو بالخشب والى ان المعلم لو ضرب الصبي لم يهدر دمه الا ان ياذنه الاب ان يضرب ثلثا او اقل ولا يضرب بالخشب وان اذنه الاب و عليه ان يضربه اذا بلغ عشر سنين للصلوة باليد لا بالخشب الكل في الملتقط والكلام دال على الاختتام والابتداء لانه مشعور بالسكوت والكلام \*

## \* [ كتاب السرقة ] \*

عقب به الحدود لانه منها مع الضمان [هي] اي السرقة كالسرق بالكسر مصدر سرق منه شيأ بالفتح  
اي جاء مستترا الى حرز فاخذ مال غيره والاسم السرقة بالفتح والكسر كما في القاموس وشريعة هو نوعان  
لانه اما ان يكون ضررها بندي المال او به وبعمامة المسلمين فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني  
بالكبيرة بين حكمها في الاخر لانها اقل وقوعا واشتركا في التعريف واكثر الشروط فعرّفهما فقال [ اخذ  
مكلف ] بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحترر به عن شيئين فلا يقطع الصبي والمجنون  
ولا غيرهما اذا كان معه احدهما وان كان الاخذ الغير وعند ابي يوسف رح يقطع الغير ولا يقطع  
باخذ المصحف والكتب والالت للهو كما ياتي لاحتمال ان ياخذ للقراءة والنهي عن المنكر فمن الظن  
بطلان التعريف منعنا [ حفية ] بالضم والكسر فلا يقطع بالاخذ مكابرة فانه غصب كما اذا دخل نهارا  
او بين العشائين في دار بابها مفتوح او ليلا وكل من صاحب والسارق عالم بالاخر فلو علم احدهما  
قطع كما لو دخل بعد العتمة واخذ خفية او مكابرة معه سلاح او لا والصاحب عالم به او لا ولو كابية نهارا  
فندق البيت سرا واخذة مغالبة لم يقطع [ قدر عشرة دراهم ] بوزن سبعة يوم السرقة والقطع فلو  
انتقص عن ذلك يوم القطع لنقصان العين قطع لانه مضمون على السارق فكانه قائم بخلاف ما انتقص  
للسعر فانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه وعن محمد انه يقطع وذكر الطحاوي ان المعتبر يوم الاخذ  
وعن محمد رح لو اخذ نصف دينار قيمته عشرة قطع ولو اقل لا والمتبادر ان يكون الاخذ هبة فلو اخرج  
من الحرز اقل من العشرة ثم دخل فيه وكمل لم يقطع [ مضروبة ] فلو اخذ تبرا وزنه عشرة و قيمته  
اقل لم يقطع فيقوم باعز نقول راج بينهم ولا يقطع بالشك ولا بتقويم واحد او بعض من المقومين  
[ مملوكا ] فلا قطع باخذ غير المملوك اذ القطع مشروط بالدعوى [ محرزا ] اي ممنوعا عن وصول  
يد الغير اليه وهو في الاصل المجهول في الحرز اي الموضع الحصين [ بلاشبهة ] تنازع فيه مملوكا و  
محرزا فلا قطع باخذ الاعمى لجهله بمال غيره ولا بالاخذ من السيد والغنيمة وبيت المال [ يمكن ] اي  
بسبب موضع معد لتفظ الاموال كالدر والدكاكين والحانات والخيام والصندوق والمذهب ان حرز  
كل شيء معتبر بحرز مثله حتى لا يقطع باخذ لو لو من اصطبل بخلاف اخذ الدابة [ وحافظ ] اي بسبب  
شخص يحفظه فلا قطع بالاخذ عن الصبي والمجنون ولا باخذ شاة او بقرة او غيره من مرعى معها راع  
ولا باخذ المال من نائم اذا جعله تحت رأسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام ففيه خلاف ومن شروط  
القطع يكون المال متقوما وان لا يكون مباح الاصل وتافها وان لا يتسارع اليه الفساد وان يكون يد  
المسروق منه صحيحة فلا قطع بالاخذ من السارق ومياتي الكل في اثناء المسائل احاط المحيط بكل ما ذكرنا من  
المسائل [ فان اقر ] المكلف [ بها ] اي السرقة طائعا كما هو المتبادر فلو اقر مكرها كان باطلا ومن المتأخرين من



افتى بصحته ويحل ضربه ليقر كما في خزانة المفتيين وسئل الحسن عنه قال ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم لكن في الوقعات لا يفتى به لانه خلاف الشرع وفي التجنيس من عصام ان اميرا سألته عن سارق اتى به وهو منكرف قال عليه يمين فقال الامير سارق ويمين هاتوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فأتى بالسرقة فقال سبحان الله ما رأيت جورا اشبه بالعدل من هذا [مرة] عندهما ومرتين عند ابي يوسف رح وعنه الرجوع اليهما كما في الكافي [او شهد] بها [رجلان] عدلان فلم تقبل شهادة النساء وتقبل شهادة رجل وامرأتين في حق المال كالشهادة على الشهادة كما في المحيط وغيره [وسالهما] اي وجب على [الامام] او نائبه ان يمال المقر والشاهد [ما هي] اى السرقة احتراز عن نحو الغصب والسرقة الكبرى [وكيف هي] لان الاخذ قد يكون بلا قطع كما اذا ادخل يده في الدار واخرج المتاع [ومتى هي] لان التقادم مانع القطع اذا ثبت بالبينة دون الاقرار كما ذكره المصنف قبل ولذا اطلق هنا فلا عليه كما ظن [واين هي] فانه لا قطع بالاخذ في دار الحرب والبغى [وكم سرق] لانه لا قطع بلا نصاب اذا كان المسروق منه غائبا عن مجلس القضاء كما في المحيط فالاطلاق لا يخلو عن شيىء [ومن سرق] احتراز عن الاخذ من السارق وذو رحم محرم ونحوه [وبيناهما] اى بين المقر والشاهد جميع ما ساله [قطع] السارق يده سواء كان مقرا او غيره جزاء لكسبه فان اقربها ثم هرب ان كان في فورة لا يتبع لصحة الرجوع عنه بخلاف ما اذا شهدا عليه بها ثم هرب فانه يتبع في فورة ولو اقر رجلا بسرقة مائة درهم فقال احدهما هو مالي لم يقطع واحد منهما كما في المحيط [وان شارك] في الاخذ [جمع] اى ما فوق الواحد [و اصاب كلا] منهم بالقسمة على السواء [قدر نصاب] من عشرة دراهم مضرورة [قطعوا] اى قطع الامام ذلك الجمع [وان اخذ بعضهم] دون كلهم لوجود الاخذ من الكل معنى فانهم معارنون فان اصاب كلا اقل من ذلك لم يقطع وفيه ايماء الى انه لو سرق واحد عشرة من عشرة انفس من حرز واحد من كل درهم قطع لكمال النصاب في حق السارق كما في الظهيرية [لا] يقطع [بتأنه] اى اخذ شيىء حقير خسيس في اعين الناس من التبغ محرکه الخساسة كما في القاموس [يوجد مباحا] في الاصل لما فيه من التركة العامة ولانه لا يجرى فيه الشئ [في دارنا] فقطع بما يوجد مباحا في دارهم كالساج والعاج والابنوس والعود والصندل واللؤلؤ والياقوت فانها عزيزة في دارنا وعن محمد رح لا قطع في العاج والابنوس بلا عمل فيهما وعنه لا قطع في اللؤلؤ والياقوت كما في المحيط [كخشب] غير معمول فقطع بالمعمول كاخذ السرير والباب [وحشيش] مملوك فلا قطع بالكلاء الرطب بالطريق الاولى واختلف في القطع باخذ الوسمة والحناء كما في شرح الطحاوي [وسمك] طوي او قديد [وصيد] بري او بحري طيرا كان او غيره كاللجاج والبط والفهد وعن ابي يوسف رح انه يقطع في كل شيىء من المذكورات الا في الطين والتراب والسرقين كما في الهداية وغيره [او] بشيىء [يفسد سريعا] لا يبقى سنة كما اشير اليه في المضمرات [كلبن] واشربة غير مطربة وثريد وخبز [ولحم] طري او قديد وقال مشائخنا

لا يقطع باخذ الطعام في سنة القحط وان كان لا يفسد ويحزركذا في الخصب اذا كان يفسد ولو محزرا فان لم يفسد وكان محزرا يقطع كما في المحيط [وفاكهة رطبة] ولو محزرة وفي الواقعات تكلموا في الثمر الرطب والمختار ان لا يقطع به [و ثمرة] اي لا بفاكهة يابسة [على شجر] كالجوز واللوز لعدم الاحراز وانما قيد بالشجر لانه لو كان في الحزق قطع كما في المضمرة لكن في النظم لو سرق تمرا من الحزق قطع بخلاف غيره من الثمار فانه لم يقطع لانه يفسد سريعا [وبطينخ] لا يفسد سريعا كالقديد منه واما ما يفسد منه فلاخل في الفاكهة الرطبة فلم يدخل مطلق البطينخ في الفاكهة الرطبة ولا في اليابسة على الشجر كما ظن [وزرع لم يحصد] وان كان له حائط موثق او حائط وفيه اشعار بانه لو حصد و جمع في بيدر قطع لانه صار محزرا ولهذا لو اخذ الحنطة من السنبل لم يقطع كما في الواقعات [واشربة مطرية] اي مسكرة لانه لا قيمة لشيء من المسكرات عند بعض اصحابنا كما في الكرمانى وفي التقييدا شعار بانها لو كانت خلا او دبسا او عسلا او نحوه قطع ومن محذرح انه لم يقطع وعنه لو اخذ اناء فضة قيمته عشرة فيه فبيد لم يقطع بتبيعة ما فيه فلو كان فيه عسل قطع كما في المحيط [وآلات لهو] كالدق والمزمار والطنبور والنرد والشطرنج وطبل اللهو وكذا طبل الغزاة فانه لا يقطع باخذه على المختار كما في الواقعات [وصليب] بالفتح شيعي مثلث يتخذة النصارى قبلة وانما يثلث ايذانا بما قالوا من ثالث ثلاثة وقيل خشبات يضم بعضها الى بعض زعموا ان عيسى عليه السلام صلب على مثله فتبركوا به كما في المعرب بالعين المهملة [من ذهب] او فضة سواء كان في معبدهم او في بيت لهم وهذا عندهما و كذا عند ابي يوسف رح الا اذا كان في البيت فانه يقطع وفيه ايما الى انه لا يقطع باخذ الصنم ولو من الحجريين [و باب مسجد] الاولى باب دار فانه يلزم منه بالطريق الاولى ان لا يقطع بباب المسجد لانه يحزرباب الدار ما فيها بخلاف باب المسجد كما في النهاية [و مصحف وصبي حرولا] كانا [مجليين] اي مزينين بالذهب او الفضة قدر عشرة وهذا عند هما لان الكاغذ والجلد والحلية تبع ولا مالية للحرولا للمكتوب وقطع عند ابي يوسف رح اذا بلغ الحلية نصابا [وعبد الا الصغير] الذي لا يعبر عن نفسه فانه يقطع به لتحقيق السرقة بخلاف الكبير فانه غصب او خداع ويقطع عند ابي يوسف رح ولو صغيرا لا يعقل ولا يتكلم [ودفتر] بالفتح وقد يكسر جماعة المصنف المضمومة كما في القاموس فيشمل المصحف وكتب العلوم الشرعية والاداب ودواوين فيها حكمة دون دواوين فيها اشعار مكروهة وكتب العلوم الحكمية فانهما داخلان في آلات لهو كما اشار اليه الزاد وغيره [الا دفتر الحساب] بضم الحاء وتشديد السين جمع حاسب اي دفتر فرغ حسابه فان المقصود منه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحيط انه يقطع به لانه لا يحتاج اليه اذ ليس فيه احكام الشرع ولا ما يتوصل به اليها بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه والادب وقيل يقطع بكتب الادب لانه ليس فيها احكامه وفيه اشعار بانه يقطع بكتب الشعر والدواوين مطلقا وكذا كتب الحكمة وفي



الخزانة لا يقطع بكتب الحديث والشعر وعن ابي يوسف رح انه يقطع ولا يقطع بكتب الوقف [ ولا في كلب ] ونهر [ وفهد ] لانه مباح الاصل كما مر فالاولى ان يذكر قبله لانه داخل في الصيد كما نص عليه المحيط [ وخيانة ] اي لا يقطع بخيانة في نحر ودیعة في يده من مال الغير لقصور الحرز [ ونهب ] اي غارة لمال لانه اخذ علانية [ ونهب ] اي اخذ الكفن عن ميت في قبر سواء كان الكفن مسنونا او زائدا او اقل وسواء كان القبر في الصحراء او البيت ولو مقفلا وقيل يقطع اذا كان مقفلا والاصح انه لا يقطع عندهم لاختلال الحرز بحفر القبر وعن ابي يوسف رح انه يقطع بالكفن المسنون او الاقل ولو كان القبر في الصحراء كما في الكشف فمن الظن ان الانسب المخون والمنهوب والمنبوش لان المعنى حينئذ لا يقطع باخذ ما خان ونهب ونهب غيره بالاخذ ولا يخفى انه غير مراد [ ومال عامة ] كالبيت المال [ ومال له ] اي للاخذ [ فيه ] اي في ذلك المال [ شركة ] كال الغنيمة فان له نصيبا من بيت المال والمغنم فبقع في الحرز خلل [ ومثل حقه ] اي لا يقطع باخذ مثل دين له على غيره من دراهم او غيرها لانه استوفى حقه سواء كان [ حالا او مؤجلا ] لان الحق ثابت والتأجيل لتأخير المطالبة وفي المنزل اشارة الى انه لو اخذ اجود من حقه او اردى قطع والى انه لو كان حقه دراهم فاخذ دنائير قطع وهو رواية عن ابي يوسف رح كما في الزاهدي والصحيح انه لم يقطع لان العقود في حكم جنس واحد كما في الذخيرة والى انه لو اخذ عروضا قطع لانه ليس له الاخذ الا ببيعاً وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع لان له ان ياخذ رهنا او قضاء من حقه عند بعضهم كما في الهداية وفيه ايما الى ان له ان ياخذ من خلاف جنسه عنده للمجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبنا فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كما في الزاهدي [ ولو بمزید ] اي لو اخذ منزل حقه مع زيادة عليه من ماله لم يقطع لصيرورته شريكا بمقدار حقه [ وما قطع فيه وهو بحاله ] اي اذا سرق مالا ققطع يده فيه فردة الى مالكه ثم سرفه ثانيا ولم يتغير المسروق عن حاله الاولى حقيقة فانه لا يقطع وعن ابي يوسف رح انه يقطع كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شيء آخر قطع والى انه لو باعه مالكه بعد الرد ثم سرقه قطع لانه يتغير حكما كما قال مشائخ ما وراء النهر ولم يقطع عند مشائخ العراق لانه لم يتغير حقيقة والى انه لو سرق غزلا وقطع يده فيه فردة على مالكه فنسجه المالك وجعله ثوبا ثم سرقه قطع وكذا في كل عين قطع فيه فرد على المالك فحدث فيه صنعة لو احدثه الغاصب في المغصوب انقطع حق المالك الا ترى انه لو سرق ثوب خز وقطع فيه ثم نقضه فسرق النقض لم يقطع لان هذا الصنع لا يقطع حق المالك لو وجد من الغاصب كما في المحيط [ ومال دي رحم محرم ] كالاخوين والعميين [ من بينه ] لانه غير محرز فلو اخذ ماله من بيت غيره قطع لانه حرز وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امه او اخته رضاعا قطع وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع كما في الهداية والى انه لو اخذ من مال امرأة ابيه او ابنه او زوج ابنته او امه او زوجة جده قطع وهو لم يقطع

بلا خلاف كافي النظم واطافة المال للعهد فيشمل ما اذا كان المال لغير ذي الرحم فانه لم يقطع كافي الهداية  
فمن الظن ان الاحسن مال من بيت ذي رحم محرم ليشمل هذه الصورة [ولا] مال زوج اخذت [من]  
بيت [زوج] لا تسكن فيه عروسته معه [و] مال عرس من بيت [عرس] لا يسكن فيه زوجها لان بساط  
بينهما في الاموال عادة وفيه ايماء الى انه لو اخذت من بيته او بالعكس ثم طلقها او عند المرافعة انقضت  
عدتها لم يقطع اعتبارا للابتداء لكن لو اخذ اجنبي من اجنبية او بالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع  
ايضا لان الزوجية مانعة كافي المحيط [و] مال ميلة من بيت [سيدة] وصبلته من بيت سيدته ولم  
يذكره للاشتراك لا للتغليب لانه مجاز بلا قرينة كما ظن [و] من بيت [عرسه] اي عرس السيد [زوج  
سيدته ومكاتبه] وعبد الماذون [و] مال مضيغه من بيت [مضيغه] من دار فلواذن الضيف بالدخول  
في بيت آخر فاحل منه ففي القطع روايتان كافي المحيط وفيه اشعار بانه لو اخذ من بيت غير ما ذون  
فيه قطع بالاتفاق ولو اعتمد على ما ياتي من قوله وبيت اذن كان جائزا [ومغرم] اي عنيمة لان  
له فيه نصيبا ولا يخفى ان الاخذ ان كان من العسكر فالمغرم داخل في مال الشركة والا ففي مال العامة  
[و] مال اخذ من [حمام] سواء كان له حافظ ام لا وهذا اذا اخذ منه نهارا واما اذا اخذه ليلا فقد  
قطع وضمن الحمامي ان امر بالسفط كافي المضمورات وفيه اشعار بانه لو اعتاد الناس دخول الحمام  
في بعض الليل فهو كالنهار كما في الاختيار وانما خص الحمام عما ياتي مما اذن فيه لان في السراجية  
لو اخذ من حمام ورب المال حافظه قطع عند ابي حنيفة رح ولم يقطع عند محمد رح وعليه الفتوى [و]  
من [بيت اذن] للناس [في دخوله] لاختلال الحرز فلواخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه  
فيه لان المسجد انما يصير حرزا بالحافظ ولو اخذ من الحانوت او الخان نهارا فكذلك لذلك واما ليلا  
فقد قطع الا اذا اعتيد الدخول فيه بعض الليل فانه لم يقطع لوجود الاذن كما في الاختيار [ولا]  
يقطع [ان] اخذ [و] لم يخرج من الدار لان يد المالك قائمة حينئذ والدار يتناول الحانوت و  
نحوه مما كان حرزا بنفسه واهله ينتفعون بصحته انتفاع المنزل لا السكة والا فهي ذات المقاصير كما  
في الكرماني [او] ان اخذ [و] ناول [اي اعطى] من هو خارج [من الدار] من المعين لان الاخذ  
لم يوجد منهما وهذا عنده واما عند غيره فقطع الداخل والاول الصحيح كافي المضمورات وعن ابي  
يوسف رح ان ناوله وقد ادخل الخارج يده فيها فلا قطع على احد منهما وبه اخذ كثير من المشائخ  
كافي الذخيرة [او] ان [ادخل يده] من الباب او الثقب [في بيت واخذ] فانه لم يقطع بالاتفاق و  
عن ابي يوسف رح انه يقطع كافي النظم وفيه ايماء الى انه لو دخل فيه ووضعه عند الباب او الثقب ثم  
خرج واخذه قطع وفيه اختلاف المشائخ كافي الذخيرة والى انه لو اخذه من السبخ الاسفل قطع وذا بالاتفاق  
وكذا من الا على وفيه خص والا فالقطع عند العامة كافي النظم [ان] ان [طر صرة] اي شق ما فيه  
الدراهم [خارجة من كم غيره] ظرف خارجة او طر فعلى الاول يكون الصرة من خارج الكم متصلة



به وحينئذ لم يقطع بالطر والاخذ لعدم الحرز وعلى الثاني اما ان يكون من داخل الكم فلا يقطع بطر خارجه كما مر الا اذا حل رباطه وادخل يده في الكم واخذه فانه قطع كما اذا كان الصرة خارجه غير مربوطة وادخل يده في الكم واخذه لوجود الحرز واما ان يكون من خارج الكم مربوطة على ظاهره وحينئذ يقطع بالطر لانه اخذه من الحرز وهو الكم وعلى هذا لو حل الرباط واخذ لم يقطع لان الدراهم خارج الكم وعن ابي يوسف رح انه يقطع بكل حال لانه محرز بالكم او صاحبه [او] ان [سرق] اي اخذ [جملا] بالجسيم والاحسن بعبرا ولو مع الحمل [من الفطار] بالكسراى من الابل المقطورة والمقرب بعضها الى بعض على نسق واحد كما في القاموس [او حملا] بالسحاء المكسورة اي جوالق مما روا من المتاع وانما على ظهر دابة وان لم يكن من قطار كما اشير اليه في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن تقديم الطرف على حملا ايضا على ان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما لم يقطع وان وجد السائق او الفائد او الراكب لان كلا منهم ناطع مسافة او نازل متاع لا حافظ [وقطع] السارق من القطار او غيره [ان حفظه ربه] اي حفظ المسروق من السرطان الاهلي والحمل والمتاع ماله او غيره وفيه ايماء الى انه لو سرق شاة او بقرة او ابلا من المرعى ومع الراعي من يحفظه قطع و الا فلا ربه اقنى كثير من المشائخ والى انه لو اخذ متاعا من بيت السوق ليلا وعنده حافظ فطع والا فلا بخلاف ما اذا كان الحرز بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن معه حافظ كما في المحيط [او نام] الحافظ [عليه] اي مع المسروق من الحمل او غيره فان على يجيب للمصاحبة كما في القاموس وغيره فما زاد المصنف وغيره من قيل او بقره رائد فغيه اشعار بان المتاع يحوز بالحافظ في حال نومه سواء جعله تحت راسه او جنبه او بين يديه وهو الصحيح وقيل لو نام وهو بين يديه لم يقطع كما في المضمرات فلو جلس في الصحراء او المسجد او الطريق وعنده متاعه فهو محزوز بالبغالى ان المتاع اذا كان بحيث يراه قطع وعن محمد رح لو كان عليه قلنسوته او رداء او منطقة لم يقطع وكذا لو سرق من نائمة حليا كما في المحيط [او] ان [شق الحمل] اي جوالق على الارض او على ظهر حمل [واخذ] منه [شيئا] اي اخرج منه بيده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشيء بنفسه ثم اخذه لم يقطع لان الاخراج عن الحرز شرط [او] ان [ادخل يده] او شيئا آخر تعلق بالمتاع [في صندوق او كم] او جيب او غيره واخذه منه [او اخرج من مقصورة] اي حجرة [دار فيها معاصيرائى صحنها] اي لو اخرج السارق من منزل من منازل دار كبيرة في كل منها ساكن على حدة كالمدارس والخوانق والخانات الى صحن هذه الدار التي ينتفعون به انتفاع السكة قطع لانه اخرج من الحرز اد كل مقصورة حرز [او سرق] واخرج [صاحب مقصورة] منها [من] صاحب مقصورة [اخرى] الى مقصوده وان لم يخرج الى صحنها بخلاف ما اذا سرق صاحب بيت من بيوت دار صغيرة في كل منها ساكن فانه لا يقطع ما لم يخرج من الدار [او] دخل السارق في حرزا و [القي شيئا] منه [في] نحو [الطريق]

كصحن الدار وغيره [ثم] خرج [واخذ] ذلك الشيء لانه صار مخرجا من الحرز بفعله وفيه ايماء الى انه لو اخذ غيره قبل ان يخرج او بعده لم يقطع خلافا لفرج كافي النظم [او حمله على] نحو [حمار فساقه واخرجه] لان سير الدابة يضاف اليه للسوق وفيه رمز الى انه لو القى في نهر قوي في الحرز فخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فحرك الماء حتى خرج قطع وفيه اختلاف المشائخ كما في المحيط والى انه لو علقه على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو ابتلع دينارا فخرج كما في الخلاصة وغيره والى انه لو خرج من الحرز ثم الحمار لم يقطع وكذا لو حمل على كلب فخرج بلا سوقه والى انه لو دخل مربطا وترك بابه مفتوحا فخرج الدابة بنفسها فذهب بها من السكة لم يقطع وان صاح حتى خرجت فان كانت ثورا وقال هش هش هش يقطع وان قال هوش هوش لم يقطع وان كانت حمارا وقال هير هير قطع وان قال بير بير لم يقطع كما في النظم ثم شرع في كيفية الحد فقال [يقطع يمين السارق] اي اليمنى من يديه فان اليسرى لم يقطع في المرة الاولى بالاجماع واطلاقه مشعر بان اليمنى لو كانت شلاء او مقطوعة الاصابع قطعت وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع [من زنى] بفتح الزاء وسكون النون هو الرسخ [ويحسم] اي يغمس في الدهن المغلي وجوبا لان الدم لا ينقطع الا به والحد زاجر غير متلف ولهذا لا يقطع في الحر والبرد الشديد بن واجر الدهن على السارق كاجر الحداد ومقيم الحد كما في آخر كراهية التمثول شي [ثم] يقطع [رجله اليسرى] من الكعب ويحسم [ان عاد] الى السرقة وهذا كله اذا كان اليد اليمنى موحودة فان كانت ذامبة او مقطوعة قطع الرجل اليسرى اذ لا كافي الاختيار [فان عاد] الى السرقة سرقا [نابا] او رابعا [لا] يقطع اليد اليسرى ولا الرجل اليمنى وفيه اشعار بانه يشترط لطل من قطع البد والرجل ان يكون كل من اليد اليسرى والرجل اليمنى صحيحة فلو كانت احدهما مقطوعة او شلاء او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة الابهام او الاصبعين او ثلثة في رواية سوى الابهام او بالرجل عرج لا يستطيع المشي لم يقطع لغوات جنس المنفعة بطشا او مشيا كما في الاختيار واليه اشير في شرح الطحاوي لكن في المحيط يشترط في قطع اليد اليمنى ان يكون اليسرى والرجل اليمنى صحيحتين فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لانه لا يفوت جنس المنفعة بطشا [بل] يعزز استحسانا على ما قال بعض المشائخ كما في الكافي او يضرب كما في الاختيار ثم [يسجن] مخلدا [حتى يتوب] ومدة التوبة مفوضة الى راي الامام وقيل ممتدة الى ان يظهر سيماء الصالحين في وجهه وقيل يحبس سنة وقيل الى ان يموت كما في الكفاية والامام ان يقتله سياسة كما في المضمورات [وشرط] لحد السرقة الثابتة بالاقرار او الشهادة [خصومة المالك] ولو حكما كلاب والوصى والوكيل ومتولي الوقف [از] خصومة [ذي يد] بالتموين [حافظ] اي ذي يد امين او ضمين [كالدع] والمستعير والمستاجر والمضارب



والمستبضع [ ونحوه ] من الغاضب والقابض على سوم الشراء او بعقل فاسد و يستثنى منه الراهن فانه لا يخاصم الراهن الا بعد قضاء الدين واحترز بالحافظ عن السارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصومة احد ولو مالكا لان يده ليست بصحيحة فالاولى خصومة يد صحيحة وهي يد ملك ويد امانة كيد المودع ويد ضمان كيدا لقابض على السوم وتمامه في الاختيار [ وما قطع به ] من المال [ ان بقي ] في يد السارق او غيره بالشراء ونحوه [ رد ] الى المالك لانه لم يزل عن ملكه ورجع على السارق من ملكه بما دفعه اليه [ والا ] يبق بان هلك او استهلك [ لا يضمن ] السارق او لا يملك المسروق منه تضمين السارق وعنه انه لو استهلك ضمن ومن محمد رح انه ضمن ديانة لا قضاء ولو استهلك غيره ضمن ويرجع بما دفع على السارق وفي المنتقى ان كلا منهما غير ضامن وهذا كله بعد القطع واما قبله فلو اختار القطع لم يضمن كما اذا قال المالك انا ضمنته لم يقطع كما في المحيط ثم شرع في السرقة الكبرى فقال [ ومعصوم ] بالعصمة الموبدة وهو مسلم او ذمي حر او عبد [ قطع الطريق على معصوم ] اى زاحم المارة من مسلم او ذمي في صحراء دارنا على مسافة السفر فصاعدا دون القرى والامصار ولا بينهما وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح ان من قطع الطريق من زاحم على اقل من مسيرة السفر او في المصر ليللا وعليه الفتوى دفعا لشر المتغلبة المفسدين كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان هذا في زمانهم واما في زماننا فيتحقق قطع الطريق في القرى والامصار وعن ابي يوسف رح من زاحم في المصر او بين القرى فان كان بالسلاح بحد وان كان بغيره فلا الا اذا كان بالليل وانما قال معصوم اشارة الى انه لو كان واحدا له قوة لم يكن للمارة مقاومته حد ولو امرأة وعن محمد رح لو كان فيهم امرأة باشرته اقيم الحد عليها دونهم وعن بي ايوسف رح ان عليهم الحد دونها وعن ابي حنيفة رح انه لا حد على احد كما قال محمد رح وفي القدر اجمع اصحابنا انه لا حد على المرأة كما لا حد على الصبي والمجنون وذو رحم محرم من المارة وان باشرة ولا على من كان احد منهم معه فيشترط للحد كونهم كلهم مكلفين اجنبيين اذ الشبهة دارية كما في الذخيرة وغيره فالاطلاق لا يخلو عن شيء والتعلق مجاز فان المعنى قطع المارة من الطريق كما في الكرمانى وقطاع الطريق للصوم كما في القاموس فهي جمع فاطع كطلاب وطالب وانما قال على معصوم لانه لو قطع على مستامن اختلف في وجوب حده والمتبادر انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يحد اذ الطريق في حقهم كدار كما في الاختيار وغيره [ فاخذ ] هذا المعصوم القاطع [ فبل اخذ مال ] المعصوم منه [ و ] قبل [ قتل ] له عزز [ حس حتى يتوب ] ويظهر سيماء الصالحين عليه او يموت لانه خوف معصوماني قاضيخان عزز وخلص سبيله وقيل ان الامام لا يزال بطلبه حتى يخرج من دار السلام كما في الاختيار [ وان اخذ ] قاطع المال [ ونصيب كل ] من القطاع [ نصاب ] من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية الحسن كما في الظهيرية [ قطع يده ورجله من خلاف ] اى يده اليمنى ورجله اليسرى بلا قتل

ثم رد المال ان بقي والا لم يضمن وفي الغاء اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة فلو تاب قبل ان ياخذ واسقط عنه الحد لكن بقي حق العبد من المال والقصاص كما في الاختيار وفي الاخذ وهو ان انهم لو لم ياخذوا اياهم ولو لم يلزم ان يتبعوهم فان اخذوا مال احد كان ان يتبعوهم وان غاب الا اذا استهلكوه وان قتلوا احدا لم يتبعوهم الا اذا حضروا وليه كما في المحيط وغيره [وان قتل] القاطع معصوما [بلا اخذ مال] منه [قل حدا] اي سباسة لا قصاصا ولذا لم يلتفت الى عفو الاولياء لانه حق الله تعالى [و] ان قتل [معه] اي مع اخذ المال [قتل] بلا قطع وعنه انه يقطع و بعد القتل يدفع الى اهله حتى يدفنوه [او صلب] بان يغور خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى فيضع قدميه على تلك الخشبة ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط عليهما يديه ثم يطعن بالرمح تحت يده اليسرى وتحرك الرمح حتى يموت به كما في المضمورات [او قطع] اليد والرجل من خلاف [ثم قتل او صلب] عنده و اما عندهما فيقتل او بصلب ولا يقطع وعن ابي يوسف رح لا يترك الصلب للنص وعن ابي حنيفة رح ان للامام ان يقتل ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية يترك على الخشبة ثلاثة ايام ثم يخلى بينه وبين اهله حتى يدفنوا لضرر الناس بريته وعن ابي يوسف رح انه يترك حتى يسقط عبوة وهذا كله اذا اخذ قبل التوبة ورد المال فلورجع وتاب ورد المال لم يحل لكن يدفع الى اولياء المقتول ليقنلوه قصاصا او يصالحوه و اما اذا تاب ولم يرد المال فقد قيل حد وقيل لم يحل بل دفع الى اوليائه كما في المحيط وغيره وانما ختم على ذلك اشارة الى الختم والشروع فان في قتل قطاع الطريق اطلاق المسافر على السير \*

## \* [ كتاب الجهاد ] \*

عقب بالسرقة مع اشتغال كل على القتل ترقيا الى الاعلى فان قتال الكفار اعظم اجرا وهو في اللغة بدل ما في الوسع من القول والفعل كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من ضربهم ونهب اموالهم وهدم معا بدهم وكسر اصنامهم وغيره والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الحريين والزميين المرتدين الذين هم اخبت الكفار لانكار بعد الانوار والباغين فاللام للعهد على ما هو الاصل والاكثرون قد سموه بالسير جمع السيرة اسم من السير كما في الطائفة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على طريقة المسلمين في المعاملة مع الكافرين والباغين وغيرهما ولما اراد بيان ما هو الاخص مما ذكر عدل من الاضمار الى الاظهار فقال [الجهاد فرض عين] بشرط القدرة على القتال والسلاح والازاد والراحلة وغيرها كما في قاضيخان وغيره وحكمه ان يلزم كل احد اقامته ولا يسقط باداء بعض ذل المعني فرض كل ذات بشرطه [ان هجم الكفار] المذكورون على دار من ديار الاسلام اي انتهوا اليها بغنة لانفس المسلمين و ذرايعهم واموالهم فان عام من



يقرب منهم و قدروا على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم ومن بعد عنهم ففرض كفاية فندب في حقهم الا اذا عجز الاقربون او تكاسلوا فانه فرض عين في حقهم ايضا ثم وثم الى ان يفترض على اهل الشرق والغرب جميعا فمن قام به سقط عنه ومن لم يقم بلا عذر اثم فالجهاد قبل العلم بالنفي لم يجب على احد فان الانسان لم يخاطب بما لم يعلم به وبعد العلم وجب على هذا الترتيب ويكفي ان يكون المخبر به فاسقا او مبدا كما اشير اليه في الذخيرة والمحيط والمغني وغيرها وهذا في زماننا واما في الابتداء فالصحيح ثم الموعظة الحسنة ثم القتل اذا قتلوا ثم البداءة به في غير الاشهر الحرم في جميع الازمان والامكن سوى الحرم كما في الكرمانى [ فيخرج ] كل مسلم حتى [ المرأة والعبد بلا اذن ] من الزوج والسيول لان هذا الفرض اوجب [ وفرض كفاية ] اى فرض كل كاف ومقيم له وان كان فرضا على كل احد بطريق البدلية [ بداء ] اى ابتداء من المسلمين وقال بعض المشائخ ان الجهاد قبل الحجوم واجب وقيل تطوع والصحيح الاصل فيجب على الامام ان يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية اعانتها الا اذا اخذ الخراج فان لم يبعث كان كل الاثم عليه وهذا اذا غلب على ظنه انه يكتسبهم والا فلا يباح قتالهم بخلاف الامر بالمعروف كما في الزاهدي والاطلاق مشعر بجواز الابتداء به في الاشهر الحرم واحد فرد وثلاثة مائة رجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم وان كان الافضل بان يبتدأ به في غيرها كما نبى قاضيخان ثم اشير الى حكمه فتال [ ان قام ] اى انتصب [ به بعض ] من المسلمين العالمين به [ سقط عن اجابيين ] اى باقى هؤلاء المسلمين [ و الا ] يقيم به بعض منهم [ ائمو ] اى جميع المسلمين العالمين به سوء كانوا كل المسلم بن شرفا وغربا او بعنهم وفيه رمز الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل انه فرض على بعض غير معين والازل المختار لانه لو وجب على البعض لكان الاثم بعضا مبهما وذا غير مقبول والى انه قد يصير بحيث لا يجب على احد وبحيث يجب على كل احد وبحيث يجب على بعض دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لزم منه ان لا يقوم به احد وان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض ان غيرهم اتى به وظن آخرون ان الغير ما اتى به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الودوب ههنا منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم بفعل الغير وعدمه في امثال ذلك في حين التعسر فالتكليف به يودى الى الحرج وتمايمه في مناهج العقول والى انه لم يجب على الجاهل به وما في حواشى الكشاف للفاضل السفتازانى انه يجب عليه ايضا فمخالف للمتنزلات [ لا ] يفرض [ على صبي ] لانه غير مكلف كالمجنون [ وعبد ] لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية وفيه اشعار بانه لا يخرج الولد الى الجهاد بلا اذن احد الوالدين وكذا المديون بلا اذن الدائن كما في اللسم [ وامرأة ] حرة سواء كان لها زوج او لا لان من قرنها الى قد مها عورة وفي الجهاد قد اكشف شيى

من ذلك لا محالة كما في المحيط فلا يختص بالزوجة كما ظن [ راعمى ومقعد ] بضم الميم وفتح العين  
 أى الذى أقعده الداء [ واقطع ] أى الذى قطع يده لعدم القدرة على الجهاد وفيه اشعار بان من عجز  
 منه بسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه فى الاختيار وأعلم ان من امهات هذا الباب  
 معرفة الامام والدايين فالامام من بائعه اهل الحل والعقد ونقل حكمه فيهم خوفا وتهاونا فلا يصير اماما  
 الا بهذين كما فى الظم وغيره ودار الاسلام ما يجري فيه حكم امام المسلمين ودار الحرب ما يجري  
 فيه امور رئيس الكافرين كما فى الكافي وذكر فى الزايدى انهما ما غلب فيه من المسلمين وكانوا فيه  
 آمنين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين ولا خلاف ان دار الحرب يصير دار الاسلام باجراء  
 بعض احكام الاسلام فيها واما صبر وزتها دار الحرب فعوذ بالله منه فعنده بشروط احدها اجراء احكام  
 الكفر اشتجارا بان يحكم الحاكم بحكمهم ولا يرجعون الى قضاة المسلمين كما فى الحيرة والساني الاتصال  
 بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما بلدة من بلاد الاسلام يلحقهم المدد منها والتالت زوال الامان  
 الاول اي لم يبق مسلم از دمي فيها أما الا بالمال الكفار اذ لم يبق الامان الذى كان للمسلم باسلامه و  
 للذمي بعقد الذمة قبل استيلاء الكفرة وعندهما لا يشترط الا الشرط الاول وقال شيخ الاسلام والامام  
 الاسبيجاني ان الدار من حكومة بدار الاسلام ببقاء حكم واحد فيها كما فى العمادي وغيره فالاحتياط  
 ان يجعل هذه البلاد دار الاسلام والمسلمين وان كانت للملأين واليه فى الظاهر لهؤلاء المشياطين  
 ربنا لا تجعلنا فئدة لنقوم الظالمين ونبتنا برحمةك من القوم الكافرين كما فى المستصفي وغيره ثم اشار  
 الى تفصيل الجهاد وتبيين شروطه وغيرها فقال [ فيحاصرهم ] أى يحيط الامام مع التابعين بالكفار في  
 ديارهم از غيرها في موضع حصين لئلا يتغرقوا . الفاعل ضمير المتكلم مع الغيبة نهادة لساو علينا ويجوز  
 ان يكون ضميرا عائيا للامام وكذا قوله [ ويدعوهم الى ] الايمان و [ الاسلام ] ليعلموا اننا لما ذا  
 نقابل فلو قتل قبل الدعوة اثم بلا شئ من الدية والكفارة وقيل ان هذا أى وجوب الدعوة في ابتداء  
 الاسلام واما بعد ما انشرف فهي مستحبة لزيادة التاكيد بشرطين احدهما ان لا يكون فى التثليم ضرر  
 بالمسلمين كالاستعداد للقتال والتحصن والاحتياط بحيلة فان دفع الضرر عنهم واجب والساني ان  
 يطمع فيهم ما يدعوهم اليه كما فى المحيط [ فان ابوا ] عن قبول الاسلام [ فالى الجريه ] يدعو اهلها منهم  
 كاهل الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان من العجم دون العرب والبرندين كما يأنى وبين كميته الجزية  
 و زمان ادائها لئلا يفضي الى المنازعة [ فان قبلوا ] الجزية [ فلهم مائتا ] من عصمة السماء والاموال  
 [ وعليهم ما علينا ] من التعرض بهما كما فى الضمانات [ وان ابوا ] عن قبول الجزية [ يقانلهم ]  
 أى الامام بعد الاستعانة بالله تعالى فانه الناصر الازلاء والقاهر الاعداء [ بما يهلكهم ] من نحو ضرب  
 الحيف و رمي السموم ونصب المنجنيق وان كان فيهم مسلم امير او تاجر او طغل الا انه لم يقصدهم  
 بالهلاك وعن الحسن انه لا يترق ولا يهلم حصنا فيه احد منهم والاول ظاهر الرزية وهو الاصح



كما في المضمومات وقيل لا يكره حمل رؤسهم الى دار الاسلام ان لحق لهم به ومن كما في قاضيخان  
او كان فيه فراغ قلب المسلمين بان كان المقتول من قواد المشركين او عظماء المبارزين كما في الظهيرية  
[ وقطع شجرهم ] ولو مشمرة [ وزعمهم ] ولو عند الحصاد وغير ذلك مما يغيظهم كتخريب بيوتهم  
وقتل درابهم وتخريق اسلحتهم [ بلا غدر ] بفتح الغين المعجمة وسكون الدال المهملة وهو  
نقض العهد كما اذا عهد ان لا يحاربهم في زمان كنا ثم يحاربهم فيه فلزم يعهد وخادمهم  
بامتثال المعارض بان يظهر مع مبارز شيئاً يضمن خلافه جاز فان علياً رضي الله عنه يوم الخندق  
قال لعمر بن عبد ودد لم يشترط ان لا تستعين عليّ بغيرك فمن هولاء هذا الذين دعوتهم فالتفت  
كالمستبعد ان ذلك فضررب على ساقيه فقطع رجليه كما في الظهيرية [ ولا غلر ] بالضم وهو خيانة و  
سرقة من الغنيمة مثل ان لا يظهر شيئاً مما غنمه هو او غيره از يستال بحيلة يلتحق بها بعض الاسارى  
الى دارهم والغلر في الاصل الخيانة في كل شئ خفية كالغلال على ما قال ابن الاثير [ و ] لا [ منلة ]  
اي لم يجعلهم عبرة بان يسود وجوههم از يقطع بعض الاعضاء كالاذن والانف كما في المغرب وقال ابن  
الاثير الملة بالضم اسم من المثل بالنتح هو قطع الانف او الاذن او الذكر او شئ آخر من الاطراف وانما  
نهى عن الملة اذا كانت بعد الظفر بهم واما قبله فلا بأس به لانه ابلغ في ذنبهم كما في الاختيار [ و ] بلا  
[ قبل عاجز عن الغمال ] حقيقة او حكماً كاصحاب الصوامع والرهابين وشيوخ فان واعى ومقعد و  
مفلوج ومقطوع اليمنى او اليد والرجل وامرأة وصبي ومجنون وفيه اشعار بانه يقتل مقطوع  
اليدين اليسرى والى الخرس والصمم ومن بجن وبغيق في حال اذافته لانه ممن يقابل [ الا ] امرأة [ ملكة ] اي  
ذات ملك فانها تقتل ليتفرق قومها [ از ذراى في الحرب از دامن يمت ] اي بحرض الكفار على حرب  
المسلمين [ به ] اي الراى او المال فان احدا من هولاء الزائدة على العشرة المذكورة اذا كان ملكاً او ذراى  
او مال يقتل فانه كما فاذل يتعدى ضرورة الى المسلمين وقال كما روى عنه ان اصحاب الصوامع والرهابين  
يقتلون وبعض المشائخ وفق بينهما بالاختلاط وعدمه وتامه في المحيط [ و ] بلا قتل [ اب كافر ابداء ]  
ولا نقل لهما اف وفيه رمز الى انه يبتدأ بقتال كل ذي رحم محرم سوى الاب والام والجد والجدد فانه  
لا يبتدأ به لكن بلجيه الى موضع ويستمسك به حتى يجتمع غيرة فبقوله والى انه اذا قصد قتله ولم يمكنه  
الهروب منه فلا بأس بقتله على ما قالوا كما في المحيط [ و اخرج مصحف ] الى دارهم لخوف الاستخفاف  
ان علموا وذكر الطحاري ان النهي قد كان لفوت شئ منه وفي زماننا قد كثروهم لا يستخفون به  
لانهم مقررون بانه كلامه نعانى الا ان الاول اصح لانهم فعلوا ذلك مغالطة للمسلمين كما في المحيط ولا يبعد  
ان يراد به ذو المصحف فيشمل كتب التفسير والحديث والفقه فانها بمنزلة المصحف كما في الاختيار و  
غيره [ و امرأة ] ولو عجزوا ارجابة لمنفعة المسلمين كما اذاة الجرحي وسقي الماء وغبرهما [ الا في ]  
جيش يوسن [ على المصحف والمرأة من الاستخفاف والاستمتاع فانهما يخرجان الا ان اخرج الشابة

مكروه وفيه اشعار بان الاخراج مع الحرية مكروه كما في المحيط وقد فرق ابو حنيفة رح بينهما بان اقل الجيش اربع مائة و اقل السرية مائة وقال الحسن اقله اربعة آلاف و اقلها اربع مائة كما في قاضيخان [ و ] ان ابوا عنه [ يصلحهم ان ] كان الصلح [ خيرا ] كما اذا نزل ببعض حصونهم ولم يكن له قوة فاراد ان يمر الى غيره فانه يصلحهم على ان لا يقاتلوا لان هذا جهاد معنى فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصلح لما فيه من ترك الجهاد صورة ومعنى اوتاخيره [ و ] يصلح [ بالمال ] اى ياخذونه عنهم او دفعه اليهم [ عند الحاجة ] اى الاحتياج الى احدهما فلا يصلح بدون ذلك و المال الماخوذ غنيمة فيخمس ثم يقسم الباقي لانه اخذ بعد المحاصرة فلو اخذ قبلها بان ارسل اليهم رسولا كان جزية فيصرف الى مصرفها ولا يخمس كما في الاختيار [ و نبذ ] اى الامام الصلح اى نقضه جوازا [ ان ] كان [ هو ] اى النبذ [ انفع ] له من الوفاء وانما أثر النبذ على النقض اشارة الى اشتراط علم ملك الكفار بالنقض او مدة يبلغ الخبر الى ملكهم تحرزا عن الغدر قال ابن الاثير النبذ نقض العهد و القاؤه الى من كان بينه و بينه فلو مضت تلك المدة ولم يعلم به ملكهم قاتلهم لان التقصير منه فلم يكن غدرا كما في الكافي [ و يقابلهم ] الامام [ قبل نبذ ] اى نقض الصلح [ ان خانوا ] جميعا وفيه اشعار باشتراط علم ملكهم بتلك الخيانة فلو قطع بعضهم الطريق في دارنا بلا علمه لم يكن نقضا الا في حق ذلك البعض فلا يقاتل الا اياه كما في الهداية [ و صلح المرتد ] لطمع اسلامه [ بلا مال ] فانه كالجزية ولا جزية عليه لان في ذلك تقريبا على الارتداد [ وان اخذ ] منه المال بالصلح [ لا يرد ] اليه لانه مال غير معصوم [ ولا يباع ] اى يكره كراهة التحريم ان يملك بوجه كالهبة [ سلاح ] منهم مما استعمل للقتل ولو صغيرا كالابرة [ و حديد ] وما في حكمه من الحرب و الديباج فان تملكه مكروه لانه يصنع منه الراية [ و خيل منهم ] لثلا يتقوى به الكفار فلا باس بتمليك الثياب و الطعام و الرصاص و نحوها كما لا باس لتاجرنا ان يدخل دارهم بأمان و معه مثل سلاح و هو لا يريد بيعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعرض له والا فيمنع عنه كما في المحيط [ ولو ] كان البيع [ بعد الصلح ] لانه قد ينبذ [ و صلح امان حر و حرة ] اى صلح من الحر و الحرة المسلمين ان يزيل الخوف عن كافر او اكثر و لو اهل بلد او حصن و بلا قصد هما اياه باقى لسان فلو قال انت آمن اولك امانة الله او عهد الله او ذمة الله او لا باس عليك او لا تخف او (مرس) لا يقاتله احد من المسلمين ولو قال لكافر تعال لا قتلك و فهم الكافر اول الكلام لا غير كان امانا من آمن يومن اى ازال الخوف كما في المحيط و المشهور انه كلام من بالسكون و الفتح مصدر آمن بالكسر و انما خص بالجر لان ذلك غالب فصيح امان العبد المقاتل كما في النظم [ فان كان ] الامان خيرا للمسلمين بان آمن واحد آمن اهل حصن لفتح امضاه و ان كان [ شرا ] لهم [ نبذ ] اى نقض الامام ذلك الامان و اعلمهم بذلك كما مر [ و ادب ] ذلك المؤمن اذا علم ان ذلك منهى شرعا فان



لم يعلم ذلك لم يودب و اعتبر جهله عذرا في دفع العقوبة كما في المحيط [ ولغا امان الدمي ]  
 المستعين للمسلمين لانه منهم [ و ] كذا امان [ امير و ناجر ] مسلمين [ معهم ] اي وقت كونهما  
 مصاحبين للمسلمين فيكون ظرفا لا صفة كما ظن فانه لم يسمع صفة في كلامهم [ و ] كذا امان [ من  
 اسلم ثمة ] اي في دارهم [ ولم يهاجر ] اليها [ و ] كذا امان [ صبي ] عاقل ولو مرافقا [ و عبد  
 محجورين ] عن القتال و صح امانهما عند محمد رح و اضطرب قول ابي يوسف رح و فيه اشغار بانه  
 صح امانهما ماذونين و ذا بلا خلاف في العبد و اما الصبي فقد اختلف فيه و لم يصح عند العامة  
 كما في الاختيار لكن الاصح انه صح اتفاقا كما في الهداية و غيره [ و ] امان [ مجنون ] لانه اشترط  
 لصحة الامان ان يكون المومن ممتنعا مجاهدا يخاف الكفار كما في الاختيارات و انما اخوه عن  
 الصبي لان اقتران الصبي العاقل بالمسلم احسن من اقتران المجنون فتقديمه على الصبي ليس  
 باحسن كما ظن \*

[ فصل \* ] في المغنم والقمة [ ما فتح ] من البلاد [ عنوة ] كفتحة اسم  
 من العنوة كالعنوة صيرورة الشخص اميرا اي قهرا احترازا عما اذا اسلم اهله فانه عشري و عما اذا صالحوا  
 فانه بالماء خراجي او عشري [ قسمه ] اي المفتوح القابل للقمة بينهم [ الامام بين الجيش ] اي  
 جيشنا الفاتحين و حينئذ يكون نفس البلاد عشوية و فيه اشعار بانه يستوق نساؤهم و ذرايرهم  
 و يرفع الخمس للفقراء ثم يقسم الباقي بينهم و ميأتي ما يستاهل للمقتال [ او اقراهه عليه ] اي  
 من عليهم بتملك الرقاب و النساء و الذراير و الاموال [ بجزية ] على رؤسهم [ و خراج ] على  
 اراضيهم كما فعله عمر رض و قالوا الاول اولي عند حاجتهم و الثاني عند عدمها ذخيرة لهم في الزمان  
 الثاني فانهم يعملون لهم كما في الاختيار و فيه اشعار بانه جاز ان يقسم الكل الا الاراضي فانه جعلها  
 بمنزلة الوقف على المقاتلة ابدا كما في المضمرات و في الاكتفاء ايماء الى انه لا يجوز ان يمن عليهم  
 برقابهم و يقسم اراضيهم و مائر اموالهم و لا بالرقاب و الاراضي و يقسم مائر الاموال الا اذا دفع اليهم  
 من المنقولات ما تيسر لهم الزراعة فانه حينئذ يجوز ولا يكره كما في المحيط و غيره [ و ] خير الامام  
 في حق الاسرى بين ثلثة [ قتل ] الامام [ الامر ] الذين باخذهم من القتالين سواء كانوا من العرب  
 او العجم و فيه اشعار بانه لا يقتل النساء و الذراير بل يسترقون لمنفعة المسلمين كما في النخبة و غيره  
 و اللام في الاسرى للعهد اي اسرى كائنين منهم فصح عطفه على قسم او اقر وليس من حذف العائد  
 في شيع كما ظن و الاسير الاخير و المقيد و المسجون و يجمع على الاسرى بفتح الهمزة و مكون السين و  
 على الاسارى بضم الهمزة و فتحها كما في القاموس لكن الصماح الضم لا غير كما ذكره الرضي و غيره  
 من المحققين فليس بجمع الجمع كما ظن [ او استرقهم ] اي الاسرى المقاتلين ثم قسمهم كما ذكر [ او  
 تركهم احرارا ] الاماياتي من مشركي العرب و المرتدين [ ذمة لنا ] اي حقا واجبالنا عليهم من

الجزية والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان وسمي اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين و  
امانهم كما قال ابن الاثير وقد ظن ان المعني ليكونوا اهل ذمة لنا [ونفي منهم] اي لم يجز اطلاق  
الاصري بلا شيعي من الاسترقاق والذمة [و] نفي [فداء هم] اي اطلاقهم ببذل هو اما مال وذا لا يجوز  
في المشهور ولا باس به عند الحاجة على ما في السير الكبير كما في الهداية وقال محمد رح لا باس  
به اذا كان بحيث لا يرجي منه النسل كالشيخ الفاني كما في الاختيار واما اسير مسلم وذا لا يجوز عنده و  
يجوز عندهما والاول الصحيح كما في الزاد لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وعنه انه يجوز  
وفي الاختيار قال الكرخي انه لا يجوز عند ابي يوسف رح الا قبل القسمة ويجوز مطلقا عند محمد رح  
[و] نفي [رد هم الى دارهم] اي دار الحرب بعد المن والفداء لما فيه من تقوية الكفار وانما عقب  
بهما اشارة الى ان المنهي ليس مجرد المن والفداء واطلاقهم من الحبس [وقسمة مغنم ثمة] اي  
لا يجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب وهو المشهور من مذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاحراز  
وعن ابي يوسف رح الاحب ان لا يقسم كما في المضمرات وقيل يكره كراهة تحريم عندهما وكراهة  
تنزيه عند محمد رح كما في الهداية والحاصل ان القاسم ان كان هو الامام او كان القسمة عن اجتهاد  
فالاخلاف في الكراهة والاففي النفاذ بناء على ان الملك بالاستيلاء والاحراز كما في الكرمانى [الايداعا]  
اي قسمة ايداع بان لم يكن للامام ما يحمل الغنيمة فادعها الغانمين ليخرجوها الى دار الاسلام باجر  
ثم يقسمها ثم ولا يجبرهم على ذلك في رواية وان لم يكن لهم ما يحمل ذبح واحرق وقتل وفي  
المحيط انه يقسم بينهم حتى كلف كل في حمل نصيبه على ما قالوا [والردء] بالكسر معين المقاتلين  
بالخدمة وقيل المقاتل بعد المقاتلين وبقر من منهم وهو في الاصل الناصر كما قال ابن الاثير [ومدد]  
وهو الذي يرسل الى الجيش ليزبذرا وفي الاصل ما يزدبه الشيعي ويكنر [لحقه] اي لحق المدد الامام  
[ثمة] اي في دار الحرب [كمقاتل فيه] اي مشاهبان له في استحقاق المغنم وفي حكم الردء من  
مرض منهم او صار مجروحا قبل شهود الوقعة او اسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز قبل  
القسمة كما في قاضيخان فلو فتح بلد من بلادهم او احوز المغنم بدارنا او قسم في دارهم اذ بيع فيها ثم  
لحقهم مدد لم يشاركهم كما في الاختيار وقراه ثم مشير الى انه لو قاتلهم في دارنا للمقاتل والمستعين للمدد  
لحقه بعد القتال كما في المحيط [لا] يشبه المقاتل [سوقي] اي رجل منسوب الى سوق العسكر [لم يقاتل]  
قانه لا شيعي له فيه لانه تاجر فان قاتل فكل المقاتل وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأة دارهم لخدمة الزوج  
او عبد لخدمة المولى ولم يقاتل ليس له شيعي كما في الاختيار [ولا من مات] منا قبل قسمة المغنم بقريضة  
قوله [ثمة] اي في دار الحرب فلا يورث شيئا من المغنم واما من مات بعدها ثم فيورث  
بلا خلاف كما في المحيط وغيره [ريورث قسط مغنم] محرز هنا [من مات] ولو قبل القسمة [هنا] اي  
في دار الاسلام لتحقيق سبب الملك هنا بخلاف ثم الا ان كلامه لا يخلوا عن تسامح [رحل] من



اموالهم [لنا] اي لعسكر الاسلام و متعلقهم كنسائهم و ذراريتهم و عبيدهم دون اجيرهم [ثم] اي في دار الحرب [طعام] كالخبز و السمسم و الزيت و الفاكهة مطلقا و البصل و السكر و غير ذلك مما يوكل عادة للتعيش فان الطعام لغة ما يوكل عادة للتعيش اما مقصودا او لاصلاح الغير و الشاة مطعومة ما كولة و ان لم تبصر اكلها الا بالذبح كالبر و الشعير و اللحم و اما ما نبت فيها من الادوية فان كان له قيمة لا يباح الانتفاع به و الاقبياح و الشراب كالطعام و لم يذكره لظهوره [وعلف] كالتبن و القث و غيرهما مما ياكله الدواب و لا باس بان يعلفها البر اذا لم يوجد الشعير لان كلما ابيع الانتفاع به بجهة يباح الانتفاع به بجهة اخرى [ودهن] كالسمن و الزيت للاكل و الاستصباح بخلاف مثل دهن البنفسج فانه لم يوكل لكن جاز الانتفاع به للاحراق [وحطب] كالخشب و القصب و غيرهما مما اعد للاحراق فان كان معدا لاتخاذ القصاع وله قيمة لا يباح احراقه [وسلاح] و متاع و دراب مما [به حاجة] اي بذلك الطعام و غيره فان الاصل الاشتراك في القيد فلا يباح اخذ المأكول و المشروب و غيرهما الا مغلدار ما يحتاج اليه و اذا استعمل السلاح و نسوة يوده الى المغنم و هذا اذا ينهتهم الامام عن الانتفاع بذلك لانه اذا نهاهم لا يباح ذلك اذ نهيه يدل على انه خير محتاج اليه و يجوز ان يكون الضمير في به راجعا الى السلاح لانه اقرب و الانتفاع به مقيد بالحاجة بانفاق الروايات الا انه يؤهم انه مخصوص بالسلاح و ليس كذلك فانه لو وجد ثوب مستعار او مستاجر او مشتري لم ينتفع بثياب المغنم لدفع البود الشديد الكل في المحيط [لا] يحل لنا شئ مما ذكر [بعد الخروج منها] اي من دارهم و الدخول في دارنا لان اباحة للضرورة و اذا مرتفع فلو فضل شئ مما رده الى المغنم اذا لم يقسم و الانكسار للقطعة فان انتفع به بعد الخروج تصدق بقيمته غنيا [ومن اسلم ثمة] احتراز به عن اسلم في دارنا و كان اهله و ولده الصغير و الكبير و جميع امواله ثم فان الكل يكون فيثا و عن مستامن منا دخل دارهم فانه وان كان مثل من اسلم ثم في جميع ما ياتي الا ان وديعته عند حربي لم يصرف فيثا في رواية ابي سليمان كالدابة و لو كبارا لانهم مسلمون [عصم نفسه] من القتل حقا لله تعالى و يسمى بالعصمة الموثمة فلا يسترق و يجب الكفارة بقتله خطأ و هل يصير معصوما عن القتل حقا للعبد فيكون مضمونا بالاتلاف و يسمى بالعصمة المقومة في ظاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يجب بقتله عمدا القصاص و خطأ الدية و عن ابي يوسف رح عليه الدية و الكفارة [وطفله] بالتبعية فاولاده الكبار و زوجته و جنينه يكون فيثا لان الجنين يسترق بتبعية الام و ان كان حرا مسلما بالاصالة [و مالا معه] ثم من المنقول و اما العقار فهو فيثا [او] مالا [اودعه معصوما] مسلما او ذميا لانه في يده حكما فلو غصب مالا و كان عند احدهما كان فيثا عند ابي حنيفة رح خلافا لهما و لو اودع مالا عند حربي كان فيثا لانه خرج عن يد الكل في المحيط [و] يضرب من اربعة اخماس المغنم [للفارس] و لو امير الجيش [سهمان] سهم لنفسه و سهم لفارس عنده و اما عندهما فله سهم و لغرضه سهمان [و للمراجل]

ولو اميرهم [سهم] بالنص والكلام مشير الى ان العربي والبرذون سواء والى انه لا يستحق شيئا للبعير والبغل والحمار والى انه لا سهم للزائد على فرس وقال ابو يوسف زح يسهم فرسان كما في الاختيار وينبغي للامام او نائبه ان يعرض الجيش عند دخول دارهم ليعلم الفارس من غيره فيقسم بينهم بقدر استحقاقهم [ويعتبر] في الاستحقاق [وقت مجازة الدرب] على قصد القتال وهو بفتح الدال وسكون الراء مدخل في دارهم وفي الاصل باب السكة الواسع وبفتح الراء منه فصيل السكون لغير النافذ والفتح للنافذ كما في القاموس [لا] يعتبر وقت [شهود الوقعة] اى وقت التقاء الصفين للقتال وعن ابي حنيفة رح انه معتبر هذا الوقت والاول ظاهر الرواية فمن هلك فرسه بعد المجازة ففارس ومن اشترى بعدها فراجل وفي رواية فارس ومن جاوز فارسا ثم باعه او رهنه او اجاره فراجل في ظاهر الرواية لانه لم يقصد القتال عند المجازة وعن ابي حنيفة رح انه فارس للمجازة ولو باعه بعد المجازة ثم اشترى آخر او وهب له آخر كان فارسا ولو باعه في وقت القتال كان راجلا على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق ومن جاوز بفارس كبير او صغير او مريض فراجل ولو غصب فرسه قبل المجازة ثم اخذه بعدها كان فارسا استحسانا ولو جاوزه مستعيرا كان فارسا بخلاف ما اذا استعار بعدها كما في المحيط وغيره [والخمس لليتيم] المحتاج [والمسكين وابن السبيل] اى قسم واحد من خمسة اقسام المغنم والمعدن والركاز مختص بهؤلاء الثلاثة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فيصرف الى جميعهم او بعضهم كما في الننف والسراجيه وغيرهما وفيه اشعار بان سبب استحقاق هؤلاء الثلاثة احتياج اختلاف سببه من اليتيم والمسكنة وكونه ابن سبيل كما في المضمورات وفيه اشعار بان لا يصرف الى الفقير لكن ياباه قوله [وقدم فقراء ذوي القربى] اى فقراء اقرباء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بنى المطلب وبنى هاشم دون بني نوفل وعبد شمس من نحو جبير وعثمان فيقدم اليتيم منهم على اليتيم من غيرهم والمسكين على المسكين وابن السبيل على ابن السبيل للتقديم في النص والوضح ان يقال خمس الغنيمة والمعدن والركاز للمحتاج وذو القربى منه اولي [ولا شيع] من الخمس [لغنيهم] لان سهمهم سقط بموته صلى الله تعالى عليه وسلم وبقي سهم فقراهم كما قال عامة العلماء منهم الكرخي وقال بعض اصحابنا ان سهم ذوي القربى مطلقا سقط بموته وقال بعضهم انه سقط بموته واما سهمه تعالى فقد قال عامة اصحابنا انه لا افتتاح الكلام تبركا وقال ابو سعيد البردعي ومجاهد وعطاء من اصحابنا انه لعمارة البيت الحرام واتفق اصحابنا ان سهمه صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كسهم الصفي وهو الذي اختاره من رأس الغنيمة قبل الخمس لنفسه او لاهل بيته لانه اخذه صلى الله تعالى عليه وسلم لاجل النبوة وهذا ما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيعي فان لله خمسة وللرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله كما في النظم [ومن دخل دارهم فاغار] مالا اى نهبه منهم [خمس] اى اخذ منه الخمس والباقي للمغيور [لامن لا منعة له]



اي لا قوة له مانعة للمغير عن ارادة السوء به اولا جماعة له من الانصار [ولا اذن] له من الامام فانه  
 لا يخمس ويكون الكل له لانه لم يدخل ثم لاعزاز الدين بل لاكتساب الدنيا والكلام مشير الى انه لو  
 اغار واحد بلا اذن وله قوة خمس وهذا عند ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح بناء على  
 الخلاف ان اقل السرية واحدا وتسعة كما في الينابيع والى انه لو اغار واحد او اثنان باذن بلا قوة  
 خمس في الشهر للتنزام الامام النصر بالاذن كما في الهداية لكن في المضمرات لو اغار ثلثة او اقل  
 لم يخمس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم يخمس الا اذا بلغوا تسعة وفي النظم انهم  
 قالوا لا يخمس عنده الا بالاذن او الجماعة ويخمس عندهما بالاثنيين ولو بلا اذن واعلم ان الاعارة  
 في الاصل سرعة مد الفرس ثم قيل للذهب كما في الاساس والمنعة بفتح النون وقد يسكن كما في المغرب  
 وقيل بالفتح جمع مانع كما قال ابن الاثير [و] يستحب [للامام] على ما في قاضيخان وغيره [ان  
 ينفل وقت القتال] المباح تحريضا عليه فلو قتل المنفل من لا يباح قتله كامراة غير قاتلة لم يستحق  
 النفل كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الاولى والى انه لا يجوز  
 بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حق الغانمين والى انه يجوز في الخمس الا للغني فان  
 الخمس للمحتاج والى انه لا ينفل يوم الفتح اذ فيه ابطال حق الغير ولا ينبغي ان يطلق التنفيل  
 بلا استثناء يوم الفتح لكن ان اطلق فالنفل له وهو بفتححتين لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة لانها  
 زائدة على محملات هذه الامة فان الغنائم لم يكن حلالا على هابر الامم وفي الشريعة ما يخص به الامام  
 بعض الغانمين كما في المحيط وغيره ثم اشار الى تفسير التنفيل فقال [فيجعل لاحد] مثلا [شيئا زائدا  
 على سهمه] من الغنيمة بان يقول مثلا من قتل قتيلا لوجاء باسير او بذهب او غيره من الاموال  
 فله سلبه او بعضه او كله وفيه اشارة الى انه ينقطع حق باقي الغانمين بالتنفيل لكن الملك لم يثبت  
 الا بعد الاحراز عندهما واما عند محمد رح فقد ثبت بمجرد التنفيل فلو قال من اصاب جارية فهي  
 له فاصابها واستبرأها لم يحل له وطيبها ولا بيعها في دارهم عندهما خلافا لمحمد رح كما في الكافي والى  
 انه لا ينبغي ان ينفل بجميع المأخوذ لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا هذا هو الاولى فان فعله مع سوية  
 جاز لجواز ان يكون المصلحة في ذلك كما في الاختيار والى انه لو عم ذلك بان يقول من قتل قتيلا  
 فكذا فقتله الامام كان له النفل استحسانا عملا بالعموم بخلاف القياس كما لو قال احد منكم فقتل اثنان  
 كان النفل لهما استحسانا لا قياسا كما في المحيط وغيره [كالسلب] جميعا فلا يخمس الا ان يقول فله  
 سلبه بعد الخمس فانه يخمس وكذلك ان جعل له الربع او النصف او الثلث مطلقا لم يخمس الا ان  
 يقول فله الربع بعد الخمس كما في الاختيار [و] غيره ومثل [نحوه] اي السلب كالحجرين والاواني  
 والثياب والاسير وغير ذلك [والسلب] بفتححتين بمعنى المملوك اي ما ينزع من الانسان وغيره  
 فهو [مركبه] اي المقتول [وما عليهما] اي المقتول ومركبه من اللجام والسرج والثياب والسلاح

والحجرين وغيرها بخلاف ما مع غلام او مركب آخر من الامتعة وغيرها فانه ليس بسلبه بل من جملة الغنائم فيقسم بينه وبين غيره \*

[ فصل \* يملك بعض الكفار ] ككفار الصين [ بعضا ] آخر منهم كالخطاء بالاستيلاء التام لان العاصم هو الاسلام والذمية وفيه ايماء الى ان مجرد استيلاء حربي مثبت للملك كما قال بعض المشائخ واليه اشار محمد رح وقال بعضهم انه مثبت بشرط اعتقاد كونه مثبتا للملك واليه اشار محمد رح ايضا وعنه في النوادر ان الحربي لا يملك حربيا بالاستيلاء اصلا كما في المحيط [ و ] يملك بعضهم [ اموالهم ] اي اموال بعض آخر منهم [ و ] يملك كلهم [ اموالنا بالاستيلاء ] اي الغلبة [ والاحراز بدارهم ] للايضاح فان الاستيلاء لا يتحقق الا بذلك ولذا لو اسر الترك امرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان ادخلوها فيها فهي رقيقة وان اسلمت هناك كما في المحيط واطلاق الدار مشير الى انه لا يشترط الاحراز بدار المالك حتى انه لو استولى كفار الترك والهند على الروم واحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة [ لا ] يملكون بالاستيلاء التام [ حرنا واتباعه ] من المكاتب والمذبر وام الولد لان الاصل هو الحرية ويسترق للاستنكاف عن طاعته تعالى [ وعبدنا الابق ] القن الخارج منا اليهم فاخذة المالك بلا شيء الا ان يقسم فان الامام حينئذ يعطي قيمته من بيت المال وهذا عنده واما عندهما فيملكونه والصحيح هو الاول كما في المصمرات وفيه اشعار بانه ان اخذوه من دارنا ملكوه وذا بلا خلاف لتحقيق الاستيلاء وحكم الامة كذلك الا انه لم يذكره للاشتراك وفيه اشارة الى انهم يملكون عبدنا بالشراء لكن يجبر على بيعه اذا كان مسلما كما يشير اليه [ ونملك ] نحن [ بهما ] اي بالاستيلاء والاحراز [ حرهم ] للاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك من اهل الحرب الى مسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو دخل دارهم مسلم بامان ثم اشترى من احداهم ابنه ثم اخبره الى دارنا قهرا ملكه واكثر المشائخ على انه لا يملكهم في دارهم وهو الصحيح وعن محمد رح انه يملكه حتى لا يجبر على الرد وعن ابي يوسف رح يجبر وقال الكرخي ان كانوا يرون جواز البيع فالبيع جائز والا فلا كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم على ما في عتاق المستصفي وغيره [ و ] يملك بهما [ ما هو ملكهم ] للاستيلاء على مباح بلا عسمة وهذا اي كوننا مالكيين لحرهم ومالههم بالاستيلاء قد علم مما سبق [ ومن وجد منا ماله ] في يد الغانمين بعد الاستيلاء [ اخذه بلا شيء ان لم يقسم ] بين الغانمين [ وبالقيمة ] اي قيمة يوم اخذ الغانم [ ان قسم ] ان شاء وهذا اذا لم يتصرف الغانم فيه فلو باعه اخذه بالثمن في ظاهر الاصول وعن محمد رح له نقض البيع واخذ القيمة كما في النظم وازافة المال للعهد اي المال الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا حربي بامان وهرق من مسلم طعاما او متاعا و



اخرجه الى دارهم ثم اشتراه مسلم واخرجه الى دارنا اخذه بلا شئ وكذا لو ابقى عبد اليهم ثم اشتراه مسلم كما في المحيط وغيره وفي قوله بالقيمة اشعار بأنه لو كان المال مثليا لم يأخذه بها بعد القسمة لانه غير مفيد وتمامه في الهداية [و] اخذه [بالثمن ان شراه منهم] اي من الكفار [تاجر] بالثمن ثم اخرجه اليها ولو اشتراه بالعرض اخذ بقيمة العرض كما في الكافي وفي قوله اخذه اشارة الى انه اذا مات المالك لا سبيل لوارثه لان الخيار لم يورث وهذا كله اذا استولوا على المالك القديم فلو استولوا على التاجر ثم اشتراه ثانيا اخذه بالثمنين ولو وهبوه فبالثمن والقيمة جميعا كما في المحيط وغيره [وعبد لهم] اي لاهل الحرب [اسلم ثمة فجاءنا] اي جاء دارنا او عسكرنا [ازظهرنا] اي غلبنا [عليهم عتق] العبد في الصورتين لانه استولى على نفسه واحرز بدارنا وهذا اذا جاءنا مراغما لمولاه فلو جاءنا بامان باعه الامام ووقف ثمنه لمولاه وفيه اشعار بان مولاه يكون كافرا في دارهم فلو جاءنا مسلما ثم جاء عبده مسلما او كافرا كان عبدا له كما في المحيط وبان الكفار لو استولوا على دارنا فامر حربي عبدا مسلما لمسلم ثم كان به او دبره ثم ظهرنا عليهم فانه عتق كما في قاضيخان [كعبد مسلم] از ذمي [شراه كافر مستامن هنا] اي في دارنا [وادخله] في [دارهم] فانه عتق عنده خلافا لهما وفيه اشارة الى انه لو باعه الحربي من تاجرنا او ظهرنا عليهم كان حرا عنده وفيثا عندهما كما في المحيط [ولا يتعرض باجرنا ثمة لدمهم ومالههم] لانه دخل بامان فالتعرض غدر [الا اذا اخذ ملكهم ماله او] اخذ [غيره بعلمه] اي الملك فانه يتعرض باجرنا لهم لانهم نقضوا العهد وفي قيد التاجر اشارة الى انه يباح التعرض بدء للاسير وان اطلقوه طوعا كما في الهداية [وما اخرجه] التاجر من دارهم بطريق التعرض بدء [ملكه] بالاستيلاء ملكا [حراما] لانه حصله بالغدر حتى لو كانت جارية كره وطئها للمشتري كما للبائع بخلاف ما اذا اشترى شراء فاسدا فانه لا يكره وطئها الا للبائع [فیتصدق به] لانه ملك خبيث سبيله ذلك [ولا يمكن] من التمكين [حربي] من الإقامة [هنا] اي في دارنا [سنة] لضرر الاطلاع علينا [وقيل] اي قال الامام [له] اي للحربي [ان اقامت هنا سنة نضع عليك الجزية] اي المال الذي يوضع على الذمي وهي فعلة من الجزاء كانها جزيت وكفت عن قتله و يسمى بالخراج وخراج الرأس وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع وما وقع عن بعض الملحد بن ان في ذلك تقريرا للكافر على اعظم الجرائم وهو الكفر فمردود بأنه دعوة الى الاسلام باحسن الجهات وهو ان يسكن بين المسلمين فيري محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال [فان اقام] هنا [سنة] وقيل له ذلك [فهو ذمي] وفيه اشارة الى اشتراط القول والمدة لصيرورته ذميا كما دل عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام المبسوط دلالة على انه صار ذميا بمجرد اقامة سنة وفي قاضيخان انه يضرب مدة على قدر ما يرى و الى ان الحربي المستامن لم يصير ذميا بنفس تزويج الذمية كما في بعض نسخ الهداية قبيل باب السفقات وما ظن انه يصير ذميا

كما في بعض نسخ الهداية فهو لانه من سهو الناهضين كما في النهاية وغيره والحربي الكتابية المستامنة تصير ذميمة بنفس تزويج الذمي كما في عامة الكتب ثم اشار الى بعض احكامه فقال [ لا يترك ] الذمي [ ان يرجع ] الى دارهم بعد ما اقام سنة ولما كان الجزية على ضربين اشار الى الاول منهما فقال [ ولا يغير جزية وضعت بصلح ] لان في التغير ترك الوفاء بالعهد فلا يتعدي بالتغير كما لا يتغير ما يوضع على بني تغلب من المضاعفة وعلى بني بخران من التحلل فلورلد من جارية بينهما ولد فادعياه معا وكبر الولد فهو بينهما فيؤخذ منه نصفان من هذا ونصفا من ذلك كما في السراجية وكذا لومات الابوان معا واما اذا مات احدهما فيؤخذ منه مثل جزية الاخر كما في النظم ثم اشار الى الضرب الثاني فقال [ واذا غلبوا ] على صيغة المجهول كقولهم [ واقروا على املاكهم يوضع على كتابي ] يهودي او نصراني او صابي فانه اخذ الدين من التوراة والانجيل جميعا عند بعض المشائخ ومن التوراة والزبور عند آخرين ولا يوضع على صابي عندهما لانه ليس من اهل الكتاب كما في قاضيخان [ و ] على [ مجوسي ] لانه في حكم اهل الكتاب الا في المأكحة واكل الذبيح [ ووثني ] اي عابد وثن وهو ماله صورة كصورة الادمي معمولة من جواهر الارض او الحجارة او الخشب والصنم صورة بلا جنة كما قال ابن الاثير [ عجمي ] هو خلاف العربي وان كان فصيحاً بخلاف الاعجمي فانه الذمي في لسانه عدم افصاح بالعربية وان كان عربياً كما في المغرب وفيه اشعار بانه يوضع الجزية على العربي والعجمي من الكتابي والمجوسي وفي الاكتفله اشارة الى انه لا يوضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافراً لكن يباح قتله اذا ظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الاباحية والشيوعية والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان ناب المبتدع قبل الاخذ والاظهار تقبل وان تاب بعدهما لا تقبل كما هو قياس قول ابي حنيفة رح كذا في التمهيد السلمي وقال الكرخي وغيره ان المبتدع الغير الداعي كالكتابي ان لم يكن بدعته كفراً ولا فيقتل كالمرتد وقيل انه كمنافق في زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في الجواهر [ ظهر غناه ] اي غنى ذلك الفرق الثلث في اكثر السنة وكذا في التوسط والفقر كما في المضمورات [ لكل سنة ثمانية واربعون درهما ] ويوضع [ على المتوسط ] منهم [ نصفها ] اي اربعة وعشرون [ وعلى فقير ] منهم [ يكسب ربعها ] اي اثني عشر والاحسن ان يقال وتوسطه نصفها وفقره ربعها وفيه اشارة الى ان الفقير هو الذي يعيش بكسب يده في كل يوم فلور فضل من قوته وقوت عياله اخذ منه الربع والا فلا والى ان غيره من لا حاجة له الى الكسب للنفقة في الحال والفرق ان المتوسط يحتاج الى الكسب في بعض الاوقات بخلاف الغني وهذا قول عيسى بن ابان كما في المحيط وقيل الفقير المحترف والمتوسط من له مال ويعمل بنفسه والغني من له مال ويفعل باعوانه وقيل الفقير من له اقل ما يتي درهم والمتوسط من له الزائد عليه الى



اربعماية والغني من له الزائد عليها وقيل الفقير المكتسب والمتوسط من له نصاب والغني من له عشرة الاف درهم وقيل الفقير من له اقل من النصاب والمتوسط من له الزائد عليه الى عشرة الاف والغني من له الزائد عليها كافي النظم والصحيح في معرفة هؤلاء عرف كل بلد هو فيه فمن عدة الناس فقيرا او متوسطا او غنيا في تلك البلدة فهو كذلك كافي الكروماني وهو المختار كافي الاختيار [ لا ] يوضع [ على وثني عربي ] منسوب الى عرب اسم جمع لهذه الطائفة اقاموا بالبوادي او المدن فيشمل الاعراب [ فان ظهر عليه ] اي غلب المعلومون على هذا الوثني [ فطفله وعمره ] اي الطفل والمرأة من هذه الطائفة [ فبي ] كشيء ما اخذه من اموال الكفار سواء كان غنيمة ازجزية او مال صلح او خراجا [ ولا مرتد ] عطف على وثني فيكون مقيلا بما بعده كما هو الاصل فالمعني لا يوضع على مرتد فان ظهر عليه فطفله وعمره فيبي كافي عامة المتداولات فمن الظن ان الوجه باخير القيد وبدخل فيه الزند بق اي الملحد المبطن للكفر ان كان في الاصل مسلما والا يوضع عليه الجزية كما في التخصيس وقال بعضهم ان الملحد اذا اظهر النسخ بقول امام الوقت فكل مرتد وان لم يظهره فكالبಾಗಿ وقال بعضهم انه مطلقا كل مرتد وقال بعضهم انه كالبಾಗಿ ولا خلاف في رحوب القتال معه ولا يستتاب عنه لان وضع اللفظ لا يعتقده واذا قال ابو حنيفة رح اقلو الزنديق وان قال تبت واما امواله وذريته ففريق لاهل الاسلام وقمامه في الجواهر [ فلا يقبل منهما ] اي من ذلك الوثني والمرتد [ الا الاسلام از السيف ] اما العرب فانهم بالغوا في ابدائه صلى الله تعالى عليه وسلم واما المرتد فلانه كفر بعد اطلاعه على محاسن الاسلام ولا يخفى انه لو اكتفى به وترك قوله ولا على وثني ولا مرتد لكان اخصر [ ولا على راهب ] اي عابد من الصاري [ لا يخالط ] الناس اي يعتزل عنهم ويتزهى في الدنيا ويترك ملاذها ويتعمد المشاق حتى ان منهم من يحصى نفسه و يضع سلسلة في عنقه وغير ذلك من انواع التعذيب وعن ابي حنيفة رح انه يوضع عليه الجزية اذا قدر على العمل وهو قول ابي يوسف رح كما في الكافي لكن في قاضيخان انه يوضع الجزية على الرهابيين والقسيسين في ظاهر الرضاة وعن محمد رح انها لا يوضع وفي المحيط يوضع عليهما عند لا عندهما [ رصبي ] ومنه [ رصبي ] ومنه [ رصبي ] غير امرأة من بني تغلب فابها يوضع عليها والشيخ الغائب في حكم المرأة [ رصبي ] كما كان او مدبرا او مكتبا او ام ولد او امة [ راعمي ] اي من طال مرضه ومفلوج والاصل فيه ان الجزية لا سقاط القنل فمن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهؤلاء لا يحب قتلهم فلا جزية عليهم الا اذا كانوا ذراي اموال يعينون به فانهم راحة الجزية كافي الاختيار وفيه اشعار بان لا يوضع على مقطوع اليد والرجل كما في التنف [ رفقير لا يكسب ] اي لا يتقدر على تحصيل الدراهم او الدنانير ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية واعلم انه لو ادرك الصبي وافاق المجنون وعق العبد وبرء المبرغ قبل ان يضع الامام الجزية على اهل الذمة اي في ازل السنة وضع عليهم جزية هذه السنة وبعث وضع الجزية لا يضع

عليهم حتى يمضي هذه السنة كما في الاختيار [ وتسقط ] الجزية بعضا وكلا [ بالموت ] على الكفر فلا يورث من تركته كما يسقط الباقي من جزية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فقيرا او مريضا نصف سنة او اكسر كما في المحيط [ و ] يسقط بسبب [ الاسلام ] ايضا [ وتداخل ] الجزية بخذف احد التائين فانه معطوف على يسقط [ بالكسر ] اي تكرر الحول ولو مصرّا على الكفر فان مضى حول او اكثر بلا اخذ الجزية لا يورث لما مضى عنده لانها عقوبة فيندخل وتورث عندهما لان الامتداد يؤكّد السبب و يجب في اول السنة عندهم لانها جزاء القتل و بعقدا لامة سقط الاول فرجب خلفه في الحال الا انه يخاطب باداء الكل عنده في اخر الحول تشفيا او بقاء قسط شهرين عند ابي يوسف رح في آخرهما وقسط شهر عند محمد رح في آخره كما في المحيط و يحرز تعجيل جزية سنة او اكثر وينبغي ان يورث على وصف الدل فيكون الاخذ قاعدا والزمي قائما ويورث بتلبيبه و بهزة هزا و يقال اعط الجزية يا عدو الله ولو بعثها اليه على يد نائب لم يورث منه على الاصح فيكلف ان ياتي به بنفسه لانها عقوبة وعندهما يجوز النيابة لانها للزجر بتنقيص المال كما في الاختيار وغيره [ ولا يحدث ] الكتابي [ بيعة ولا كنيسة ] ولا يحدث المجوسي بيت نار [ في دارنا ] اي في دار المسلمين عن عمر رضي الله تعالى عنه اني امنع من احدائها في بلاد المغنوحة من خراسان وغيرها كما في قاضيخان والدار شاملة للامصار والقرى والغناء الا انه لا يحدث في الامصار في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة او محمد رحمهما الله تعالى انه لا يحدث في القرى ايضا لان فيه اعلان الكفر كما في المحيط وقيل لا يمنع من ذلك في قرى لا يقام فيها الجمعة والحدود وهذا في قرى اكثرها ذمية واما في قرى المسلمين فلا يجوز وهذا في ارض العمم واما في العرب فيمنع من ذلك في القرى والامصار كما في الاختيار وفي كلامه اشارة الى انه لا يهدم القلعة من ذلك لاني القرى والسواء ولا في الامصار وذكر محمد رح في العشر والخراج انها تهدم في امصار المسلمين وفي الاجارات انها لا تهدم فيها وهو الاصح عند الحلواني كما في قاضيخان وهذا كنه في دارنا الفتحة واما في الصلحية فتهدم في المواضع كلها في جميع الروايات كما في النعمة والبيعة بالكسر معبد النصارى واليهود وكذلك الكنيسة الا الله غلب البيعة على معبد النصارى والكنيسة على اليهود وهما معا كليسا و ( كانت ) كما في موضعين من النهاية و يحتمل ان يكونا عربيين فالبيعة من البع كالتلعة لانها نوع يبيع على نحو قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الاية والكنيسة من الكنس بمعنى الاستتار فعمله بمعنى الفاعل و التاء للنقل لان العابد فيها استتر عن الناس ولا يغالطهم [ ولهم اعادة ] البناء [ المنهدم ] من البيعة والكنيسة ولا يخلو ظاهره عن ايماء الى انهم يبنونها في الموضع القديم على قدر البناء الاول فلم يكن لهم ان يتحولوا الى موضع آخر ومنعوا على الزيادة على الاول كما في قاضيخان واكتفاؤه ايماء الى انهم منعوا عن اظهار الفواحش والربوا والمزامير والطباير والغناء وكل لهو محرم لان هذه



الاشياء كبائر في جميع الاديان ولا يمكنون من اظهار بيع الخمر والخنزير كما في الاختيار [ و  
ميزا الذمي ] اي وجب تمييزه عن المسلم لانه وجب تعظيم المعلم وتحقير الذمي كما في الاختيار [ في  
زيه ] اي لباسه فلا يلبس ما يخص باهل الذمي والعلم كالرداء والعمامة بل قميصا خشنا من الكرياس  
جيبه على صدره كالنساء كما في المحيط [ و ] ميز في [ مركبه وسرجه ] اي سرج مركبه بحذف المضاف  
والا يلزم انتشار الضمير [ وسلاحه فلا يركب ] الذمي [ خيلا ] لان ركوبه عز ولا جملا لانه  
جمال لحاجة كاستعانة الامام بهم في الذب عن المسلمين وفيه اشارة الى انه لا يمنع عن ركوب  
الحمار لان ركوبه ذل ولا البغل لانه نتيجة الحمار والبرذون كالحمار وقالوا الاولى ان لا يركبوا  
الا لضرورة كالرض و اذا ركبوا فلينزلا في مجامع المسلمين كما في التمرناشي [ ولا يعمل بسلاح ] اي  
لا يستعمله ولا يحمله فان فيه عزة [ ويظهر ] الذمي بالشد فوق ثيابه [ الكسيتج ] بضم الكاف و  
بالجيم هو ما يشد على وسطه من علامة بها يمتاز عن المسلم وينبغي ان لا يكون رقيقا بحيث لا يقع  
عليه البصر الا بتقريب النظر ان يكون من الصوف او الشعر وان لا يجعل له حلقة يشده كما يشد  
المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين والشمال كما في المحيط وكسيتج النصراني قلنسوة سوداء من  
اللبد و زنار من صوف يجعل ذلك بخيط غليظ مشدود على وسطه واما العمامة والزنار من الابرشيم  
فزينه تمنع عنه كما في قاضيخان [ ويركب على سرج كاف ] في الهيئة فيكون قربوس سرجه مثل  
مقدم الاكاف وقال بعض المشائخ يكون على مقدمه شيمي من الخشب كالرمادة والاول اصح لانه ارفق  
الرواية الجامع كما في المحيط [ و ميزت نساءهم ] عن نساء المسلمين [ في الطرق والحمام ] فيمشين  
في ناحية الطريق والمسلمات في وسطه ويجعلن ازارهن مخالفة لآزار المسلمين [ ويعلم ] اي يجعل  
علامة [ على دورهم ليلا يستغفر ] اي السائل [ لهم ] عند اعطائهم كما هو العادة وظاهر الكلام مشعر  
بانه لا يكفي بعلامة بل بعلامتين و ثلث وفيه اختلاف وقال بعضهم انه يكفي بعلامة واحدة اما  
على الرأس كالقلنسوة الطويلة المضروبة و اما على الوسط كالكسيتج و اما على الرجل كنعل يخالفنا  
وقال بعضهم لابد من ثلث لان التمييز لا يحصل بواحدة لا محالة وقال ان النصراني يكتفي بعلامة  
و اليهودي بعلامتين و المجوسي بثلاث والاحسن ان يكتفى الكل بثلاث كما قال شيخ الاسلام و ذكر  
الحاكم ان كان الدار صلحية اكتفى بعلامة وان كان فتحية فلا بد من الثلث كما في المحيط و المقصود  
التمييز على وجه يخلو عن معنى التعظيم والزينة فيكتفي في كل بلدة بما تعارفه اهله من العلامة  
و تمامه في متفرقات وصايا التمرناشي [ و مصرف الحزية و الخراج ] لا العشر كما في المشاهير الا  
في النظم و قاضيخان [ و ] مصرف [ ما اخذ منهم ] اي من الكفار سواء كانوا من اهل الذمة  
او اهل الحرب [ بلا حرب ] كهديتهم الى الامام و صدقة بني تغلب و حلال بنسي نحران و عشر  
المستامن و نصف عشر الذمي [ مصالحنا ] خبر المبتداء جمع مصلحة بفتح الميم واللام وهي ما يعود

نفعه الى الاسلام والمسلمين [كسد النغر] اى مثل جماعة من المجاهدين الذين يحفظون موضع المخافة الفاصل بين دار الاسلام و دار الحرب فسد الثغر حفظ موضع ليس وراءه اسلام وفي الاصل السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما دُنْ خَلْقَة وبالفتح ما كان صنعة والنغر بالفتح وسكون الغين المعجمة موضع المخافة من فروج البلدان كما في القاموس وفيه اشعار بانه يصرف الى جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام عن اللصوص ومثل بناء مسجد وحوض ورباط [وبناء جسر] بالكسر والفتح القطرة كما في القاموس وهي ما بني على الماء للعبور والسير ما يعبر به النهر وغيره مبنيا كان او غيره كما في المغرب وغيره وهذا بناء على لغة بناء مرجح على ما ذكره المصنف من انه ما يتخذ من ليمر الخشب فيرفع والتمطرة ما يتخذ من نحو الاجر فلا يرفع وهذا موافق لما في شرب قاضيخان وبدخل فيه كرى ابحار عظام غير مملوك كالنيل وجميعون [ورزن] اى نصيب [العلماء] وما يكفي للمفسرين والمحدثين والمفتيين لا غير كما في الكبرى والتخانة وغيرهما فاللام للعهد والرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح مما ينتفع به كما في القاموس وقال الراغب الرزق يقال للعطاء الجاري دنيوها كان او دينيا والنصيب ولما يصل الى الجوف وتغذي به وتمامه ياتي في العاقلة [والعمال] بالضم والتشديد جمع العامل وهو الذي يتولى امور رجل في ماله وملكه وعمله كما قال ابن الاثير فيدخل فيه المذكر والمؤنث بحق وعلم كما في النية وكذا الوالي وطالب العلم والمحتسب والقاضي والمفتي والمعلم بلا احر كما في المضمرة وذكر في النظم وقاضيخان ان الفقيه والعلمي والمعلم والقاضي والامام والمؤذن من اهل الخراج عند الفضلى واصحابه وليسوا منهم عند غيرهم [والمقاتلة] اى المجاهدين في سبيل الله فالتأنيث باعتبار الجماعة ولا شك انهم كالعلماء داخلين في العمال فالتخصيص للمشرف [ودريتهم] اي اولاد العلماء والعمال والمقاتلة لانه لو لم يصرف اليهم لاحتاجوا الى الاكتساب لهم فلا يتفرغون الى اعمال المسلمين والمقاتلة وان كانت اقرب الا ان جمعية الضمير بابي عنه ظاهرا والاحسن نقله لانه يصرف اليهم اولاء كما في الظهيرية وفي الكافي اشعار بان يصرف الى غيرهم كاعوان العمال وفي الرزق بانه لا يحل لهم منها الا مقدار ما يكفيهم فان قصر السلطان في ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم الظلم كما في شرح الطحاوي والاطلاق مشغور بجواز الصرف اليهم وان كانوا اغنياء وليس كذلك فانه ليس للاغنياء نصيب من بيت المال الا القاضي والغازي ومعلم القرآن والفقه كما في التجنيس ولما فرغ عن بيان احكام الحربي والذمي شرع في المرتد ترقيا الى الاعلى فقال [ومن ارتد] اى ترك ملة الاسلام [و] نعوذ [العياذ بالله] فهو مفعول مطلق مكسور العين [عرض] كل يوم [عليه الاسلام] وان تكرر منه ذلك وفي النوادر عن اصحابنا انه اذا تكرر منه ضرب ضربا مبرجا ثم حبس الى ان يظهر توبته وخشوعه وانما قال عرض وهو مستحب لما ياتي على انه قد كثر مثله في كلامهم منها ما في المحيط انه لا بد من عرض



الاسلام عليه ثم قال وهو مستحب غير واجب لانه يبلغه الدعوة وفيه ايماء الى ان اليهودي اذا تنصرا او بالعكس لم يجبر على الاسلام كما اذا تمجس احدهما فان الكفر كله ملته واحدة كما في الحقايق وغيره [وكشف شبهته] التي عرضت له في الاسلام [فان استمهل] بعد العرض للتفكر [حبس] المرتد [ثلاثة ايام] لانها مدة ايلاء العذر وفيه اشعار بانه لو ابى عن الاسلام بعد العرض ولم يستمهل قتل في الحال في ظاهر الرواية وعن الشيخين يستحب ان يمهل بلا استمهال لرجاء الاسلام وقال علي رضي الله تعالى عنه لان يهدي الله بك رجلا واحدا خير من ان يقتل ما بين المشرق والمغرب كما في الكرماني [فان ناب] بعد الاتيان بكلمة الشهادة [فبها] ونعمت وانما لم يذكر الكلمة وقد ذكر في المبسوط والايضاح وغيرهما لان ذلك ظاهر معلوم [والا] يتب عنه [قتل] وجوبا لتركه الاسلام كما في حديث البخاري وفيه اشعار بانه لو عاب نبيا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام قبل توبته كما في شرح الطحاوي وغيره لكن في شفاء القاضي عن اصحابنا وغيرهم من المذاهب المحقة ان توبته لم تقبل وقتل بالاجماع [وهي] اى التوبة [بالتبري] والانفصال [عن كل دين سوى الاسلام] لانه لا دين له حتى يكلف بالتبري عنه وفيه اشعار بانه لو قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله لصار مسلما كما في الروضة ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم انه الاسلام على ما قال الشيخ الجليل ويشترط معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم دون معرفة اسم ابيه وجدته على ما قال عيين الائمة كما في المنية [از] بالتبري [عما انتقل اليه] من الاديان تبريا حقيقيا كما قال الكتابي لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرات عن ديني او حكما كما انكر رده فانه رجوع منه الى الاسلام كما في التتمة وفيه اشعار بانه لو تكلم بما هو كفر ثم اتى بكلمة الشهادة على وجه العادة بلا رجوع عما قال لم يرتفع كفره وهو المختار كما في الظهيرية وغيره [وقته] اى المرتد [قبل العرض] اى عرض الاسلام عليه [ترك ذنب] كما مر [بلا ضمان] ودية على القاتل لان الارتداد يبيح القتل [ويزول ملكه] اى المرتد بالردة [عن ماله] زوالا [موقونا] الى ان يتبين حاله لانه ميت حكما والموت يزيل الملك عن الحي وهذا عنده وهو الصحيح كما في المضمرة واما عندهما فلا يزول لانه مكلف محتاج [فان اسلم عاد] ملكه اليه كما كان لانه صار كالحي ولو احياه الله تعالى ميتا كان الحكم كذلك الا انه خلاف المعتاد كما في الكرماني [وان مات او قتل ازالحق بدارهم وحكم به] اى حكم القاضي بالحق [عتق مدبرة] عن ثلث ماله [وام ولده] عن كله [دخل دين] موجل [عليه] فلزم اداءه في الحال [وكسب اسلامه] اى ما حصل من سعيه حال كونه مسلما [لو ارثه المسلم] اى لمسلم كان وارثا له وقت موته حقيقة او حكما سواء كان موجودا وقت الردة او لا كما اذا علق بعدها من امة مسلمة له على ما قال وروى محمد عن ابي حنيفة رح ار وارثا له وقت الردة وان لم يبق الى وقت موته ولا يبطل استحقاقه بالموت فان وارثه يخلفه على

ما روى ابو يوسف رح او وارثا له وقت رده وبقى الى وقت موته فمن حدث بعد ذلك لا يرث على ما روي الحسن عنه وهو الاصح كما في الكرماني وغيره فلعل اختيار الرواية الاولى لاتفاق صاحبيه [وكسب رده في] للمسلمين فيوضع في بيت المال عنده واما عندهما فلوارثه المسلم لان ملكه لا يزول والكلام لا يخلو عن اشعار بان الاحكام الثلاثة يتحقق بمجرد الحكم بالحق ولا يتوقف على قضاء القاضي الا ان محمدا رح قد نص ان القاضي يحكم بالعنق ويجعل الدين حالا ويقسم المال بين الورثة وما ذكره من الحكم بالحق قول عامة المشائخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي بالحق وانما اشترط قضاء بشيخ من احكام الموتى عنده واما عند ابي يوسف رح فهو للوارث وقت القضاء بالحق وعند محمد رح فله وقت الحق وتمامه في المحيط [وقضي دين كل حال] من حالتي الاسلام والردة [من كسب تلك] الحال فقضي ما لزمه في حال الاسلام من كسب الاسلام وما في حال الردة من كسبها على ما روى زفر رح عنه واما على ما روى ابو يوسف رح عنه فقد قضي من كسبه فان لم يف فمن كسبها وروي الحسن عنه عكسه فان كسبه حق الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافعن كسبها واما عندهما فقد قضي ديونه من كلا الكسبين لما مر وهذا اذا كان له كسبان والافقضى مما كان بلا خلاف كما في المحيط [وبطل نكاحه] اي لم ينعقد نكاح المرتد في حال الردة بلا خلاف ولو كانت الزوجة ذمية لان النكاح يعتمد الملة المتغيرة وفيه اشعار بان نكاح المرتدة باطل وذكر في الظهيرية لم يبين في الكتاب ان نكاحها باطل او فاسد [و] كذا [ذبحه] حقيقة او حكما كما اذا صاد بالكلب او الرمي مثلا وترك المسثلين اولى لانهما مبنيان في النكاح والذبايح [وصح طلاقه] بلا خلاف كطلاق واقع بعد فرقة الا ترى انه صح الطلاق الرجعي بعد البائن في العدة على انه يجوز ان لا يقع الفرقة كما اذا ارتدا معا فان الطلاق غير مفقود الى تمام الولاية كما في النهاية [و] كذا [استيلاده] كما اذا جاءت امته بولد فادعاه فانه ثبت نسبه منه وصارت لامة ام ولد لانه لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول الهبة وتسليم الشقيع والحجر على عبد ماذون كما في الاختيار [ويوقف بيعه] وان لم يكن فيه خيار [ومعاملاته] كاليمين والعنق واخويه والشرأ والاجارة والرهن والهبة والوصية الا ان المتبادر المعلامات الخمسة المشهورة الشاملة للنكاح الباطل والبيع [ان اسلم نفذ وان مات او قتل او لحق] بدار الحرب [و حكم به] اي بالحق [بطل] ذلك التصرفات واطلاقه مشير الى ان تصرفات المرتد يتوقف في الكسبين جميعا وهو الصحيح كما قال السرخسي وقال بعض المشائخ ان تصرفه في كسب الردة نافذ في ظاهر الرواية وموقوف في رواية الحسن والاول اصح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله عند ابي حنيفة رح واما عندهما فتصرفاته نافذة في الكسبين الا انه عند ابي يوسف رح كالصحيح فيعتبر من كل ماله وعند محمد رح كالمريض فيعتبر من ثلثه والخلاف بينهم في تصرفات وقعت قبل الحق



واما بعده قبل الحكم فهي موقوفة بالاجماع كولايته على اولاده الصغار كذا في المحيط [ وان جاء ] الى دار الاسلام بعد اللحاق [ مسلما قبل حكم ] للحاقه [ فكانه لم يرتد ] اصلا وكان مسلما دائما فلم يعتق مدبرة وام ولده ولم يحل ما اجل من دينه وضمن الوارث ما ائلف عند العامة وفيه اشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بلا قضاء ورضاء من الوارث كما في المحيط والى انه لا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوته تعالى التي يطالب بها الكفار كالحدود سوى حد الشرب كما في شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالبوا به مثل الصلوة والصوم والزكاة والنذر والكفارة فيقضي اذا اسلم على ما نال شمس الائمة لان تركها معصية و المعصية بالردة لا ترتفع كما في قاضيشان وغيره ومن ابي حنيفة رح لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء كما في التتمة واللم وذكر الائمة - رناشي انه يسقط عند العامة ما وقع حالة الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المذتهيين ففي هذه الاقوال دلالة قاطعة على انه لم يثبت عن ابي حنيفة رح في ذلك شيء فقد رد ما اجزء الفتنة زني في شرح الكشاف من الطعن على امام المسلمين وقال انه في غاية الضعف ما اجتهج ابو حنيفة رح بقوله تعالى ( قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) على ان من عصي طول العمر ثم ارتد ثم اسلم لم يسق عليه ذنب لان المراد الكفر الاصلى على انه لو سلم ثبت ما ذكره عن ابي حنيفة رح لا نسلم ان المراد الكفر الاصلى وان وضع العمل للتجدد فالمعني والله اعلم للذين حدث منهم الكفر كقوله تعالى ( ولا تتركوا الى الذين ظلموا ) فان المعني الذين وجد منهم الظلم على ما ذكره الزمخشري وغيره ويستثنى مما ذكر قضية الحج فانه لو حج ثم ارتد ثم اسلم وجب عليه اعادته ان وجد شرطه كما في شرح الطحاوي وغيره [ وان جاء ] من دار الحرب [ بعده ] اى بعد الحكم به [ وماله ] موجود [ مع ورثته اخذه ] اذا الوارث خلف وبطل حكمه بوجود الاصل وفيه رمز الى انه لا يعود الى ملكه ويشترط فيه القضاء او الرضاء فان الوارث ملكه بالموت والقراية وهي باينة بالعود والى انه لا يضمن الوارث ما ائلفه و ليس له على المعتق سبيل لكن لو كاتب ابنه عبدا له فادى بدل الكتابة كانت على حالها بعد العود كالوديرة ابنه كما في المحيط [ ولا تقتل مرتدة ] حرة كانت امة عندنا و عن ابي يوسف رح انها تقتل كما في النظم ثم ان ابت تجبر عليه [ وتسبى ] فتطعم كل يوم لقمة وشربة وتمنع عن سائر المسافع [ حتى تسلم ] ازتموت وعن ابي حنيفة رح ان الحرة تخرج كل يوم وتضرب تسعة وثلاثين سوطا وعنه ان الامة تسبى في منزل المولى وتودب كالحررة وتستخدم حتى تسلم كما في المحيط [ وصح نصرنها ] في مالها كالبيع والهبة وغيرهما فان اسلمت في دارا والا فان ماتت او لحقت بدازهم فالتصرف باطل عنده صحيح عندهما وفي التتمة ان كان تصرفا صح من المسلم صح منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح ممن انتحلت اليه من الملة كاليهود صح عندهما وكذا عنده

عند بعض المشائخ و لم يصح عند آخرين لانها في حكم المسلمين بسبب الجبر على الاسلام الا ترى انها لا يتصرف في الخمر [ وكسباها ] اى كسب اسلامها و ردتها [ لورثتها ] الا انه لا ميراث لزوجها لانها بانته بالردة و لم يكن مشرفة على الهلاك حتى تكون فارقة فترث و في النظم انه يرث منها عندنا استحسانا اذا ماتت قبل العدة و لا يرث عند زفر رح قياسا و ترث المرتدة من المرتد بلا خلاف [ وصح ] عند الطرفين [ ارتداد صبي ] بان اسلم بنفسه او بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ [ يعقل ] اى يعلم كلمة التوحيد و انه تعالى واحد و ان الاسلام سبب النجاة و ان البيع خلاف الشرى و حينئذ يحرم عليه امرأته و لا يبقى وارثا و انعكس الحكم عند ابي يوسف رح و في رواية عنه و فيه ايماء الى انه لم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح ردة المجنون و السكران و لم يشتهر عن ابي يوسف رح ان ارتداد السكران صحيح و الخلاف في حق احكام الدنيا و اما في الآخرة فلا خلاف في ذلك لان العفو عن الكفر و دخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع و العقل كما في الاصول [ و ] صح [ اسلامه ] اى ترتب احكامه من عصمة النفس و المال و حل الذبح و نكاح المسلمة و الارث من المسلم و غيرها على اقرار الصبي العاقل و تصديقه جميع ما اخبر به النبي صلى الله تعالى عليه و سلم عن الله تعالى و فيه ايماء الى ان هذا الصبي غير مكلف بالايمان و هو الصحيح و تمامه في الاصول [ ويجبر ] ذلك الصبي [ عليه ] اى على الاسلام ان ارتد و يحبس و يضرب [ و لا قتل ] على ذلك الصبي [ ان ابي ] عن الاسلام لانه كالممرتدة ليس من اهل المحاربة و لما كان القتال مع الباغي فرض كفاية كالقتال مع المرتد عقبه به فقال [ و البغاة ] جمع الباغي من البغى و هو التجاوز عن الحد و انما جمع في مقام الحد لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج [ قوم مسلمون ] غير فاسقين هو المتبادر [ خرجوا ] بادعاء الامارة كما في التمهيد [ عن اطاعة الاسام ] اى الخليفة العدل كما في المحيط و غيره و هذا في زمانهم و اما في زماننا فالحكم للغلبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدري العادل من الباغي كما في العمادي و غيره و فيه رمز الى انهم يكونون اهل البغي و ان كان منعة الامام اقل من منعتهم لان المنعة لا يظهر في حق الشارع كما في الكشف و الى انه يشترط ان يكونوا ظائنين انهم على الحق و الامام على الباطل متمسكين بشبهة و ان كانت فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شبهة فهم في حكم اللصوص و الى انه يشترط ان يكون الامام و القوم مسلمين و الى انهم مرتكبون للكبيرة كما في شرح التازيلات فان طاعة الامام فرض و الى ان الامام لا يطاع في معصيته بالنص و الاجماع كما في المحيط و الى انهم لا يخرجون لظلم الامام بقريضة الاضافة فان ظلمهم جاز لهم الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم حينئذ بوعده صلى الله تعالى عليه و سلم فلو كانوا اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في المضمرة [ فيدعهم ] استحسانا [ الى العود ] الى الجماعة [ و يكشف شبهتهم ] لانه امور الامرين [ فان نحسبوا ]



اي مالوا الى حيز ومكان [مجتمعين] من افراد شتى [حل لنا] عند علمائنا [قتالهم بداء] اي قبل ان يبدؤا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرع التاويلات وجب كسر منعتهم بلا سلاح ان امكن والا فلا بأس بالقتال بالسلاح وفي الكشف ان لم يعزموا على الخروج لا يتعرض لهم بالقتل والحبس والا يجب على كل من له قوة القتال ان يقاتلهم مع الامام وفي القدوري ان بدأوا بالقتال قاتلهم والا فلا [ويجهز] من الاجهاز [على جريحهم] اي نتم قتل المجروح منهم ان كان لهم فيئة [ويتبع موليهم] اي نذهب خلف من فروا منه ونقتل [ان كان لهم فيئه] اي جماعة يلحقون بهم فان لم يكن لهم فيئة لا يجهز ولا يتبع وفيه اشعار بانه لو اسرق منهم لم يقتله ان لم يكن له فيئة والا قتله كما في المحيط وفيه ايماء الى وجوب الاجهاز وكذا قتل الاسير كما في اصول فخر الاسلام لكن في المبسوط انه لا بأس بهما [ولا يسبي ذريتهم] وشيوخهم وزمنهم واعمائهم وامراتهم لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فهذا اولى كما في الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل ذا راي ومال كما اذا كان مع الكفار [ويحبس مالهم] بلا قسمة كما فعل علي رض [الى ان يتوبوا] فيرد عليهم بعد كسر منعتهم لانهم مسلمون [ويستعمل] في الحرب [سلاحهم وخيلهم عند الحاجة] فلو كانا غير محتاج اليهما وضع السلاح عند شائر اموالهم وباع الخيل وحبس ثمنه لاحتياجه الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال [وباغ قتل] مورثا له [عادلا ان ادعى] ذلك الباغي [حقية يرثه] اي كونه على الحق الى الان يرث ذلك الباغي من هذا العادل المقتول لانه قتل من يقتل في زعمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقال ابو يوسف رح لا يرث لانه قتل بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى بطلانه لم يرث لانه قتله بلا تاويل والى انه لو قتل عادلا لم يجب شيى لانه قتل بحق في زعمه وكذا لو اتلف شيئا من امواله كما في المحيط [كعكسه] بان قتل عادل باعيا فانه يرث لانه قتل بحق وفيه اشعار بانه يحل للعادل قتل ذي رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الادفعا لهلاك نفسه ويحتال في امساكه ليقتل غيره [ولا يجب شيى] من القصاص وغيره [بقتل باغ مثله] اي باغيا آخر لانه داز البغي كدار الحرب ولا يشير بقوله مثله الى انه يجب شيى بقتله عادلا لما اشار اليه بل الى ما يرعى من حسن المختتم لاشتماله على لفظ الاخر \*

## \* [كتاب الجنائيات] \*

عقب بالجهاد مع اشتغال كل على الصيانة لانه من العبادات اللازمة وهو جمع جنائة بالكسر في الاصل اخذ الثمر من الشجر فنقلت الى احداث الشر ثم الى فعل محرم كما اشير اليه في المغرب وانما جمعت لان الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض ويسمي قنفا او شتما او غيبة ومنها بالمال ويسمي غصبا او مرقاة او خيانة ومنها بالنفس ويسمي قتلا او احراقا او صلبا او خنقا ومنها

بالطرف و يسمى قطعاً او كعراً او شجاً او فقاء ثم عرفت باللام المبطل للجمعية اشارة الى ان جنس المعنى المصطلح المراد مما يتعلق بالنفس والطرف ولهذا عنون بعضهم بكتاب القصاص وهو تتبع الدم بالقوقد ولما كان تفصيل الجصاص ان القتل خمسة اولى من اجمال ملفنا انه ثلثة العمد و شبهه والخطاء الشامل لما يجري مجراه وما هو بطريق التسمييب تبعه المصنف مقدماً الاقوي فقال [القتل العمد] اي قتل عمد موجب للضمان احتراز عن نحو قتل قطاع الطريق والحربي والمرتل [ضربه] اي ضرب المكلف ما يحرم ضربه كما هو المتبادر واحتراز به عن الموت وانما فسر القتل وهو اذهاق الروح واخراجها بالضرب وهو اساس جعم بجسم بعنق لانه امر خفي مخصوص به تعالى اقيم محسوس مقامه كما قالوا فمن الظن انه تسامح في تفسيره فان المراد قتل حصل بضربه على ان تفسير القتل بالقتل لا يليق [قصدا] احتراز عن قتل الخطاء والصبي والمجنون واذا كان العمد والخطاء منهما سواء [بما يفرق الاجزاء] من نحو السلاح آلة الحرب احتراز عن شبهة العمد [كنار] ولو حكما كنور محمى بلا نار فانه لو احترق قتل به على الصحيح ولو قيد بحبل ثم القي في قدر فيه ماء مغلي جدا فمات من ساعته او فيه ماء حارفا نضج جسده او نفاط ومكث ساعة ثم مات قتل به كما في الظهيرته [و] مثل [محدد ولو] كان [من خشب] كرمح لا منان له ومهم بلا نصل وقصب وغيرها مما وقع به الذبح وفيه اشعار بان ما يتخذ منه السلاح كالحديد والصفر والفضة لم يشترط فيه الحدة فقتل اذا ضرب بعمود حديد او نحاس وعن ابي حنيفة رح انه لم يقتل واشترط في غيره فقتل اذا ضرب بحجر محدد او قشر قصب كما في الكرمانى ولو قتل بالابرة او المسلة لم يقتل وعليه الفتوى فالمعتبر الحديد او الجرح كما في تنمة الراقعات [وبه] اي بالعمد [ياثم] وان عفى عنه الولي لنص فيه وفيه رمز الى ان التوبة واجبة عليه كما في المنية وتقديم الظرف مشعر بانه قد لا ياثم كما اذا راى مسلماً يزني فقتله اذا لم يمتنع عنه ومنع عن القتل خوف ان لا يصدق انه زنى ومن ابي يوسف رح لو راى مع محرمه حل قتله كالوراى محصناً فصاح ولم يهرب وعلى هذا جميع مرتكب الكباير والظلم بادنى شيى له قيمة وقال ابو شجاع ان قتال الاعونة يباح في ايام الفترة فان امتناعهم ضروري كما في الزاهدي وغيره وذكر في الجواهر انه وجب قتل الادمي الموزي [ويجب] للولي عليه [القوقد] اي القصاص الا ان يعفو الولي او يصلحه على شيى من ماله والعفو افضل ويستثنى من ذلك ما اذا قتل الاب ولده والمولى عبده كاياني وفي الاكتفاء اشعار بانه لا كفارة فيه لانها فيما كان دائراً بين الحظر والاباحة وهو كبيرة محضة كالردة [و] القتل [شبه العمد] ويقال له شبه الخطاء [ضربه قصداً بغير ما ذكره] اي بما يفرق الاجزاء كحجر الرعاء والعصا والسرط واليد وغيرها مما لم يكن جارحاً ولذا يسمى بشبه العمد [وفيه] اي في شبه العمد [الاثم] لانه قتل عمد لا القود لكن لو تكرر منه القتل كان للامام ان يقتله هيابة كما في الاختيار [و] فيه [الكفارة]



لانه يشبه الخطاء من حيث الالة كما ذكره الطحاوي وغيره عن ابي حنيفة رح وقال ابو الفضل الكرماني اني وجدت في كتب اصحابنا ان لا كفارة فيه عندها لانها من باب التخفيف والاثم كامل هنا والاول الصحيح كافي الكفاية [ ودية مغلظة ] من مائة ابل فلو قضى بالدية في غير الابل لم يتغلظ [ على العاقلة ] الناصرة للقاتل واعلم ان ما ذكر من الاحكام الاثم والقود والكفارة كما لزم في العمد وشبهه عنده لزم عندهما الا ان عندهما ضربه قصدا بما يقتل به غالبا وشبهه العمد بما لا يقتل غالبا فلو غرق بالماء القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم ولو احرق بالنار كان عمدا عندهم ولو القى في بئر او من سطح ارجبل ولا يرحى منه النجاة كان شبه عمد عنده وعمدا عندهما كما في الحقايق ويفتى بقوله كما في التتمة [ وهو ] اي ضربه قصدا ولو بالسوط [ فيما دون النفس ] من الاطراف [ عمد ] يوجب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمد لان اخلاف الالة لم يؤثر الا في انلاف النفس ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال [ وفي ] القتل الخطاء [ الذي هو ضربه قصدا الى محل مباح في الواقع اذ في ظنه وقد اصاب غيره فهو ينقسم الى قسمين ] فعلا او قصدا [ فالاول ] كرميه [ اي الفاء السهم ] عرضا [ محركة اي الى هدف وجاز الحذف عند التعيين على راي ] فاصاب آدميا [ مسلما او ذميا او حربيا لم يعلم باسلامه او مرتدا كذلك وكذا لو رمى زيدا فاصاب عمرا ثم اشار الى الثاني فقال [ از ] كرميه [ مسلما ] او ذميا [ ظنه صيدا او حربيا ] فلو ضرب يده بخشبة قصدا واصاب عينه فذهب بصره وجب الدية وعن محمد رح لو قصد عضوا من اعضائه فاصاب عضوا آخر منه كان عمدا وان اصاب عضوا من غيره فخطاء كما لو قصد رجلا فاصاب حائطا ثم رجع فاصابه كما في الخلاصة ثم بين الرابع فقال [ و ] في [ ما جرى ] من القتل [ محراه ] اي الخطاء وهو ضربه بلا قصد [ كالتائم ] او غيره [ سقط ] او مثل حامل خشب اولين سقط من يده [ على ] ادمى [ آخر فمات ] المسقوط عليه [ كفارة ] خبيرة الظرف المتقدم [ ودية عليها ] اي العاقلة وفيه اشعار بان لا شيء عليه سوى الدية والكفارة وذلك لانه ليس بهما اثم القتل العمد اما اثم ترك التثبت والتحرز حالة الرمي والسوم بان رمى ونام في موضع يتوهم ان يصير قاتلا لانه لم يباشر الرخصة بطريق السلامة والمباح مقيد بهذا كالمروء في الطريق فمرفوع بالكفارة وفي الكلام رمز الى انه لو قتل خطاء نفس من كل وجه وجب الكفارة فلا كفارة لو ضرب بطن حامل فالقتل حنينا مات به ولو خطاء كما بانني لانه جزء من الام من وجه ونمامه في الهداية وشروحه فلا يليق ان يقال عليه بالسناقض بين الكلامين ويجاب بالامكان كما اجابوا وسئل عن ان فيه كفارة في رواية في فاضلخان لودفع سكيننا الى صبي فضرب نفسه او غيره بلا اذن الدافع لم يضمن وقال الحسن ان قتل غيره فالدية على عاقلته ويرجع العاقلة على الدافع وان ادب صبيه فالدية والكفارة عند ابي حنيفة رح ولا كفارة عند ابي يوسف رح ولو ادبه مودب باذن الاب كفر

عنده خلافا لهما ولو ادب امراته فهما عليه عنده ثم اشار الى الخامس فقال [ وفي القتل بسبب كحفر بئر ] في غير ملكه وملاك احد بالوقوع فيه [ ونحوه ] اي نحوا لحفر كوضع الحجر والنوم في غير ملكه وملاك احد بسببه [ دية عليها ] اي على العاقلة لانه سبب الهلاك وفيه اشعار بانه لا اثم بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانها جزء الفعل ولذا يتعدد بتعدد ولا فعل هنا بخلاف الدية فانها ضمان المحل ولذا لا يتعدد بتعدد الفاعل لكن ياثم بالسبب كالحفر فلو حفر في موات غير طريق لم يضمن ولو حفر في طريق وكبس بما هو من اجزاء الارض ثم فرغ آخر ضمن ولو كبس بما ليس من اجزائها كالطعام ضمن الحافر [ ولا ارث ] للقاتل من المقتول فيما ذكره من انواع القتل [ الا هنا ] اي في القتل بسبب لان المسبب ليس بقاتل ولا بمتهم فيه بخلاف الخطاء ومن الظن منع الحصر بانه يرث القاتل العادل الباغي والصبي والمجنون وعمدهما خطأ فان هذا الباغي ادعي الحقيقة كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في المكلف كما اشرنا اليه في الصدر [ ونقصان الصبي ] بكسر الصاد فانه مقصور ولو كان مفتوحا لكان ممدودا كما في الصحاح والاضافة بيانية [ و الانوتة والرق والمجنون والعمي والزمانة ] هما داخلان في نقصان الاطراف [ وكفر الذمي ونقصان طرف من ] الاطراف [ كالعين واليد والرجل والاضافة لامية ولذا اعيد النقصان ] هدر [ وباطل ] في [ باب ] القود [ والقصاص فان العبرة للتعاري في العصمة والاحراز بالدار فيقاد البالغ بالصبي والرجل بالمرأة والحرب بالعبد والعادل بالمجنون والمسلم او الذمي باحدهما والصحيح بالمعيب سواء كان اعمى او زمنا او اعرج او غيره وفيه اشعار بانه لا يقاد الذمي بالحربي والمستامن وعن ابي يوسف روح انه يقتل بالمستامن وانه يقاد المستامن بالمستامن وقيل لا يقاد به استحسانا لانه على قصد الرجوع الى دازهم كما في الاختيار [ ولا يقاد بمملوك ] اي لا يقتل المولى ولكن يعزر بقتل قن ومذبزو مكاتب وام ولده [ ولو ] كان المملوك [ مشتركا ] بين القاتل وغيره لخبر فيه وذكر في الخلاصة ان لا روبة فيه وعن الهندي اني انه يقتل [ و ] لا يقاد [ بلول وعبد ] اي عبد الولد لخبر مشهور مخصص او نامخ للمكتاب كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه لا يقتل الام والجدة والجدة بقتل الولد ولده وعبد وان علوا وسفلوا كما في الهداية [ وبمكاتب له وفاء ] اي مال واف لما كان عليه من بدل الكتابة [ وله وارث وسيد ] ايضا لاشتباه ولي القود فلو لم يكن له وفاء كان القود للسيد سواء كان له وارث آخر اولا لانه عبد ولو كان له وفاء ولا وارث له غير السيد فكذلك عند الشيخين ولا قود عند محمد وروح كما في الهداية لكن ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان في قيمة المكاتب وفاء بالبدل لا يقاد ويجب قيمته على القاتل لان موجب العمد وان كان هو القود الا انه يجوز العدول الى المال لغير رضى القاتل مراعاة لحق من له القود مالم يجد مثل حقه بكماله لان وجود القيمة انفع له كما في الكفاية [ ويسقط قود ورثة ] اي استحققه احد [ على ابيه ] مثلا فلو قتل اب احدا وارثه ولد



ذلك الاب سقط القود عن ايده لحرمة الابوة وكذا لو قتل واحدا من اخوانه لم يقتص منه بقيتهم لانه ورث جزء من دم نفسه مع الاخوة وارقتل احد الاخوين لاب وام اباهما عمدا والاخر امهما كان الاول ان يقتل الثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه ورث من امهما الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب الباقي مالا فيغرم لورثة الثاني سبعة اثمان الدية ولو ان رجلين قتل كل واحد منهما ابن الآخر عمدا وكل يرث الاخر سقط القود عنهما عند ابي يوسف رح وضمن كل منهما الدية في ماله وفان الحسن يوكل كل منهما زكيا يقتله وقال زفر رح القاضي يبدء بقود ايهما شاء وسقط القود عن الآخر الكل في المضمرة [ ولا يقاد الا بسيف ] اي لا يقتل القاتل بشيء الا بحديد محدد كالخنجر والسكين وان قتل المقتول بالنار او الحجارة كما في الكشف وفيه اشعار بانه لو اراد ان يقتل بحجر ارمعا ارسوق دابة عليه او القاء في البئر اذ غيرة من انواع القتل منع عن ذلك ولو فعل عزرا الا انه صار مستوفيا حقه كما في شرح الطحاري [ ويستوفي الكبير قبل كبر الصغير قودا لهما ] اي اذا قتل رجل له ولي كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق لا ينجزى واما عندهما فليس له ذلك حتى بلغ الصغير لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير ابا استوفي القود بالاجماع وان كان اجنبيا بان قتل عبد مشترك بين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الكلام اشارة الى انه لو كان الكل صغارا ليس للاخ والعلم ان يستوفيه كما في جامع الصغار فقليل ينتظر بلوغ احدهم وقيل يستوفي السلطان كما في الاختيار والقاضي كالسلطان والى انه لو كان الكل كبارا ليس للبعض ان يقتص دون البعض ولا ان يوكل باستيفائه لان في غيبة الموكل احتمال العفو فالقصاص يستحقه من يستحق ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوجة كما في الخلاصة والى انه لا يشترط القاضي في استيفائه كما في الخزانة ولا الامام وشرط عند قاضي القضاة وبه قال بعض اهل الاصول لكن الفقهاء على الاول كما في المنية والى انه لو كان القتل خطاء لم يكن للكبير الا استيفاء حصة نفسه كما في الجامع [ وفي قتل مسلم مسلما ] كان في صف المسلمين [ ظنه ] المسلم [ مشركا ] اي كافرا [ عند التقاء الصفيين ] من المسلمين والمشركون [ الكفارة ] والدية لا القود لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال صلى الله تعالى عليه وسلم من كثر سواد قوم فهو منهم اي من قري بزيئهم ولم يتخلق باخلاقهم فكيف حال اهل زماننا المتزيين بزيئهم والمتخلقين باخلاقهم كما في الزاهد وفيه اشعار بانه لو كان المسلم في صف المشركون فلا كفارة ولا دية لان من في صفهم مباح الدم كما في التمر تاشي [ وفي موت ] حصل [ بفعل نفسه ] المقتول [ و ] بفعل [ زيد و سبيع ] كالاسد [ و ] بفعل [ حية ] من اربع جراحات اذ اكثر [ ثلث الدية على زيد ] لانه مات بثلاثة انواع من الجنايات نوع هو فعل نفسه هدر في الدنيا حتى يغسل بلا خلاف ومعتبر في الآخرة حتى يعاقب بالاجماع ونوع هو فعل السبعين هدر فيهما ونوع هو فعل زيد معتبر فيهما فيكون ثلث الدية عليه في

ماله لانه ائلف بفعل المعتبر والدم عمد فلا شيعى على عاقلته ولا يعتبر عدد الجنايات حتى لو جرح رجل عشر جراحات و آخر جراحة كان الدية بينهما نصفين كما في الكرمانى [ ولا شيعى بقتل مكلف ] لدفع ضرره [ شهر ] بالفتح والتخفيف [ سيفاً ] اى مده [ على مسلم ] قصدا قتله ليلا او نهارا في مصر او غيره وفيه رمز الى انه لم يجب قتله لعينه كما ان قتل الحربي لم يجب لعينه بل لاعلاء كلمة الله والى انه لو ترك المشهور عليه قتل الشاهر مع امكانه كان آثما وهذا كله اذا لم يكن دفعه بغير القتل كالتهديد والصياح والا فلقود عليه بقتله كما في الكرمانى وغيره والى انه ان لم يثبت شهر سيفه فعليه القود قضاء ولم يكن عليه شيعى ديانة كما في اقرار الخلاصة [ او ] شهر [ عصا ] ولو صغيرا عليه [ الانهارا في مصر ] فانه لو قتل المشهور عليه بالعصا فيه عمدا قتل به عند ابي حنيفة رح لان الغوث يلحقه فلا ضرورة الى دفعه بالقتل بخلاف الليل مطلقا والنهار في غير المصر فانه لا يلحقه فاضطر وعندهما لا يقتل به لانه قتل لدفع الضرر وهذا اذا كان عصا مليشا مبطنيا في القطع و اما اذا كان غير مليش فيحتمل ان يكون كالسلاح عندهما فيقتص به على ما قالوا كما في الهداية [ والدية ] تجب [ في ماله ] اى القاتل لا اعاقلة [ في قتل غير مكلف ] كالصبي والمجنون شهر سيفاً او عصا ومن ابي يوسف رح انه لا شيعى عليه به [ والقيمة ] تجب في ماله [ في قتل جمل ] او غيرها من الدواب [ صال عليه ] لانه ائلف مالا معصوما فعليه غير ممقط للعصمة لعدم الاختيار ولما بين قصاص النفس شرع في قصاص الاطراف لان الجزء تابع للكل فقال [ ويجب القود فيما دون النفس ] من الاطراف [ ان امكن المماثلة ] بين الفعلين في المقدار اذ هي الاعمل في الباب فان لم يمكن لا يجب الا الدية [ كقطع اليد ] عمدا [ من المفصل ] من الرسغ والمرفق والمنكب وفيه اشعار بانه لو قطع ما بين الرسغ والمرفق او ما بينه وبين المنكب لم يجب القود لانه كسر العظم ولا ضابط له كما في التحفة وغيره [ و ] قطع [ الرجل ] من المفصل من الكعب والركبة والورك ويشمل المفصلان بمفصل اصابع اليد والرجل والاطلاق دال على انه لا عبرة لكبر اليد والرجل وصغرهما لتساويهما في المنفعة كما في الزاهدي [ و ] قطع [ مارن ] هو مالان من [ الانف ] دون قصبته كما في المغرب فلا حاجة الى ذكر الانف ونبيه اشعار بانه لو قطع القصبة او بعض المارن ليس فيه قود بل حكومة على كما في الزاهدي وذكر في المضمورات لو قطع الانف من اصل العظم وجب القصاص وان وجد الريح وفي زوايه ابي سليمان ان وجد ربح طيب فالدية [ و ] قطع [ الاذن ] من اصلها وكذا قطع الشحمة والغضروف فلو كان القاطع صغير الاذن او مقطوعه فله نصف الدية كما في التتمة [ و ] في كل [ شجة ] لغة جراحة في الرأس فوقه او طرفا اخر منه كالجبهة والخد واللحي والذقن كما في الاختيار ثم استعملت في غيرها كما قال ابن الاثير فالمراد كل جراحة في الرأس او غيره [ يمكن المماثلة ] اى مماثلة شجة الشاج المشجوج في المقدار فحينئذ يوافق ما ياتي من ان لا قود في الشجاج الا في الموضحة فانه اراد



المعنى اللغوي لكنه لا يخلو من استدراك فيه والاولى ان يقال انه يشير الى اختلاف الرواية فانه يقاد في ظاهر الرواية في الموضحة فما فوقها من الشجاج الست و به اخذ عامة المشايخ و روي الكرخي من اصحابنا ما ياتي ان لا قود الا في الموضحة و به اخذ بعض المشايخ فيستوني على مساحة الشجة طولا وعرضا ومكانا ذاك كانت في مقدم الرأس او مخرجة او وسطه اقتص الشاج مثله في ذلك الموضع بان يقدر عورها بمسبار ثم يعمل حديدة على قدره فيقطع به مقار ما قطع وفيه اشعار بان لا يقاد ما دون الموضحة كما ياتي لعدم امكان المماثلة وذا بالاجماع كما في الذخيرة وغيره وبما ذكرنا ظهر ان الكل معطوف على الموصول السابق ولو عطف على قطع كما ظن فقد توهم تكرار امكان المماثلة [ و ] في كل [ عين قائمة ] مرئية [ ذهب ضوءها ] بضرب او غيره بحيث لم تدمع اذا كانت مفتوحة مقابلة للشمس او لم يهرب من الحية او قال ذلك طبيبان وفيه رمز الى انه لو ابيض بعض الناظرة او اصابها قرحة او سبل او شيع مما يهيج بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل والى انه لو ذهب بياضه ثم ابصر لم يكن عليه شيع و قالوا هذا اذا صار كما كان واما اذا عاد دون ذلك ففيه الحكومة و الى انه اذا كان عين المجني عليه اكبر من عين الجاني او اصغر فهو سواء لكن لا يقتص من العين اليمنى باليسرى ولا بالعكس بل فيه الدية الكل في الذخيرة [ فيجعل ] على كل جفن من عين يقتص فيها آلة مخصوصة حافظه له من الانضمام ثم [ على ] كل [ وجهه ] سوى عين يقتص فيها [ بطن رطب ] اي خرقة منه مبلولة [ ويقابل عينه ] المفتص فيها [ بموت ] قريبة من تلك العين [ محماة ] بحيث يتلمس حتى ذهب الضوء على ما روي عن علي رض [ لا ] يجب القود بل الدية على الصحيح كما في الخلاصة [ ان قلعوا العين ] اي نزعوا بعروقها لانه لا يمكن المماثلة في ذلك [ ولا ] يجب [ في عظم ] لتعذر المماثلة [ الا السن ] استثناء متصل فانه ليس بعصب على المختار واللام للعهد اي سن اصلية فانه لا قصاص في السن الزائدة [ فتقطع ] وفي رواية القدوري يبرد [ ان قلعوا ] وانما اطلق ولا يقاد الا بعد ما برء موضع السن لما ياتي لاحتمال السراية و قالوا ينتظر سنة اذا كان المجني عليه صغيرا لان الغالب ان تنبت و قال بعض المشايخ انه ينتظر سنة مطلقا للاحتمال فينبغي للقاضي ان ياخذ منه كغيلة ثم يؤجله سنة من وقت القلع فاذا مضت سنة ولم تنبت اقتص منه كما روي عن ابي حنيفة رح و ينبغي ان يقتص الضرس بالضرس والثنية بالثنية والنباب بالنباب ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا بالعكس لانه فات المساواة [ و يبرد ] من البرد ( بمان سئيد ) على قدر المكسور الى اللحم بلا تجارز [ ان كسرت ] فلو دخل فيها عيب من الاسوداد او الاخضرار او غيره لم يقتص وفيه الدية الكل في الذخيرة [ ولا ] يجب القود فيمادون النفس بل الدية [ بين رجل وامرأة ] فلا يقطع طرفها بطرفه ولا بالعكس لان الاطراف كالاموال وناية للنفس وبينهما تفاوت في دية الطرف فيتعذر القود لتعذر المساواة كما في اكثر الكتب لكن في الروايات لو قطعت المرأة يده

رجل كان له القود لأن الناقص يستوفي بالكامل إذا رضى صاحب الحق [د] لا بين [حرو عبد و] لا بين [عبدین] لتفاوت القيمة [و] لا في [الجنة] التي هي جراحة بلغت جوف الراس أو البطن على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالاختلاف وإنما سميت بها لأنها حصلت إلى الجوف وفيها ثلث الدية فلو نفذت إلى جانب الآخر صارت جائفتين وفيهما ثلثا الدية فهي تكون في أعلى الصدر و البطن والظهر والجانبين كما في الذخيرة فلا تكمن في العنق والخلق والفخذ والرجلين كما في الاكمل [و] لا يجب في ظاهر الرواية في [اللسان والذكر] كلهما أو بعضهما لأنها مما ينقبض وينبسط فلا يمكن الممانعة وعن أبي يوسف راح أنه يقتصر اللسان إن أمكن ويقتصر براحه وفي اللسان الآخر السمكة كما في التهمة وفي الاكتفاء رمز إلى أنه يقتصر بقطع كل الشفة بخلاف ما إذا قطع بعضها فإنه لا يقتصر لأنه متعذر كما في الهداية وإلى أنه ينبغي أن يقتصر بالاننيين لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظهيرية [الامن الشبهة] أي حشفة ذكر متحرك فإنها يقتصر لأن لها حدا بخلاف ما إذا بقي شيء منها فإن فيه الحكومة [و] خبر المجني عليه [بين القود و الدية] أن كانت يد الغاطع فأنصة [من حيث الصفة] أن كانت شلاء أو مبروكة بحيث يوهن في البطش أو من حيث القدر بأن فانت أصبع أو أصبعان لأنه يتعذر استيفاء حقه كاملا وقال برهان الأئمة الخيار فيما إذا كان ينتفع بالنانصة واما إذا لم يكن ينتفع بها فالإدعاء إذا لم يكن لنقاط يد أصلا وبه يفتى وفيه إشارة إلى أنه يقتصر فيما إذا كان ظفيرة مسودا لأنه لا يوجب نقصا في البطش كما في الذخيرة وإلى أنه لا يخير إذا كان النقصان في يد المجني عليه بل فيه الحكومة وأوسقط المعيبة قيل اختيار المجني عليه أو قطعت ظلما فلا شيء له كما في الهداية [إن] كانت [الشبهة بسنوعب] وتشتمل [ما بين قرني] أي جانبي رأس [المشجوج] بأن كانت بين الأذنين [لا] تستوعب ما بين قرني [التاج] وكذا الحكم في العكس لتعذر الاستيفاء وعلى هذا الشبهة بين الوجهة والقضاء وفي ذكر هذين تنبيه على أن التخيير ثابت في غيرهما بالرجل كاليد فيما ذكرنا واما الأنف فإن كان أصغرا أو أصابه شيء لا يجعل الريح به فله الخيار كما لو كان أذنه صغيرة أو مشقوفة ولو بقي عينه وفي بعضها بياض كان له أن يقتصر وأن يأخذ الدية كما في الذخيرة وإن سقط سنه المتحركة بانوكز ولو بعد ثلثة أيام ففيه الحكومة ولا يحمل على التحريك السابق لأن النوكز آخر السببين على ما قل شيئا كما في المنية وهذا لا يخلو عن الأشعار بالخلاف [وبسقط القود] ولا يجب الأولى شيء من التركة [بموت القتل] لفوات محله [و] يسقط [بغفوري] من الأولياء [د] بسبب [صلحه] على ما قل ولو قيل لا مؤجلا لأن القود حقه فله الإسقاط والتعويض مطالبا وعنه أن الصلح على أكثر من الدية باطل وفيه رمز إلى أنه لو عفى عن نصف القصاص لم ينقلب ما لا بل سقط الكل كما في المنية وإلى أنه لو أخذ عن القاتل ألف درهم على أنه يعفو عنه يوما إلى الأبد فهو عفو و صلح جائز لأن التوقيت يلغوي ذلك وإلى أن القاتل وإن برا عن القصاص إلا أنه لم يبرا



عن الظلم والعدوان ديانة والى ان العفو يكون افضل من الصلح كما يكون افضل من القتل الكل في الظهيرية وهذا كله في العمد واما في الخطاء فالصلح على اكثر من الدية باطل لان الدية امر مقدر فالزيادة ربوا واعلم انه لو كانت القتلة جماعة فعفى الولي عن واحد منهم او صالحه لم يكن له ان يقتص غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قاضيهان وغيره انه له اقتصاصه [وللباقى] اى لغير العافي والمصالح من الاولياء [حصة من الدية] في ثلث سنين لانقلاب القود ما لا حيث تعذر استيفاءه بالعفو والصلح واطلاقه مشعر بانه لو قتل الباقى لكان له حصة من الدية وان وجب عليه القصاص وهذا اذا علم بالعفو والصلح وحرمة دم المقتول والا فعلى الباقى القاتل نصف الدية من ماله لا القود للشبهة كما في شرح الطحاوي [ويقتل جمع بفرد] اى يقتلهم الفرد بالسلاح لو ورد الاثر في ذلك وفيه اشعار باشتراط الجرح الصالح لزهرق الروح من الكل حتى يكون الكل قابلا على الكمال فلم اعانوه عليه بنحو الامساك والاخذ ليس عليهم القود كما في الزاهدى وفيه رمز الى انه لو اشترك وحلان في قتل رجل احد هما بعصا والاخر بحد يد عمدا وجب الدية عليهما مناصفة كما في قاضيهان والاولى ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع واحد منهم ابوه او مجنون ليس عليهم القود اصلا كما في جواهر الفقه وغيره [وبالعكس] بان يقتل فرد جمعا فانه يقتل بهم على الكفاية بلا لزوم مال لان الزهرق لا يتجزى فيصير الكل اخذا بحقه [فان حضر] في هذه الصورة [ولي واحد فتل له] اى لاجل ذلك الولي بلا حضور الاخرين [وسقط حق ابائين] لفوات محل الاستيفاء [ولا يقطع يدا بيد] اى لا يقطع يدا رجلين قطعاً يد رجل لعدم المماثلة لان كلا فاطع بعض اليد فعليهما نصف الدية لانه دية يد واحدة وفيه اشعار بانه يقطع يد بيدين لكن لهما ان ياخذ منه نصف الدية ايضا ولو قطع واحد منهما يده فللاخر نصف الدية لفوات المحل كما في الهداية [ويقاد عب] ولو محجورا [اقر بفرد] اى يقتل عمد لانه غير متهم وفيه اشعار بانه لو اقر بخطاء لم يجوز ولو ماذرنا لانه اقرار بالدية على العاقلة [ومن رمى] سهماً [عمدا] الى رجل [فنفذ] السهم منه [الى] رجل [آخر فماتا] يقنص [الرامي] [للاول] من الرجلين لانه عمد [وعلى عاقلة الدية للماني] لانه خطاء والفعل يتعدد بتعدد الاثر فاذا ارسل سهماً فسمى رمياً واذا مزق الجلد فجرحاً واذا فرق التركيب فكسراً واذا مات منه فقتلاً واذا نفذ السهم الى غير المرمي اليه صار بمنزلة فعل آخر هو مخطي فيه كما في الكرمانى [ومن قطع يده] بالضم او شج رأسه او جرح [فعفى عن قطعه] او شجته او جراحته اى قال عفوت عن ذلك ولم يضم معه ما يحدث منه ولم يقل عن جنايته [فمات] العافي [منه] اى من جهة قطعه [ضمن قاطعه] اى جارحه [ديه] في كل ماله لان العفو عن القطع عفو عن موجبه وهذا في العمد المتبادر واما في الخطا فالدية على العاقلة كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ [ولو عفى] مريض [عن الجناية] الواقعة عمدا او خطأ سواء

ذكر معه ما حدث عنها ولم [يذكر] عن القطع [كذلك] او الجراحة [وما يحدث] من السراية [منه] اي القطع ثم مات منه [فهر] اي عفو المجني عليه [عفو عن] موجب قتل [النفس] فسقط القود لان كلا منهما شامل للمقتصر والساري ثم فصل الاجمال فقال [فالتخطأ] اي العفو في الخطاء يعتبر [من ثلث ماله] اي مال العاني لتعلق حق الورثة فان خرج من الثلث والا فعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعاً وفيه اشعار بان له لوعفا الصحيح لم يعتبر من الثلث [والعمد من كله] اي العفو في العمد يعتبر من كل ما يتعلق بالعاني في الجملة من مال هو الدية لانه لم يتعلق حق الورثة به واما تعرض له و موجب العمد القود السافط بالعفو الدال عليه اجماله دفعا لتوهم وجوب الدية في هذه الصورة الا ترى انه لو لم يقيد القطع بما يحدث منه وجب الدية في مال القاتل عنده واما عندهما فهو عفو عن الدية فلا شيء عليه كما في شرح الطحاوي فسقط ما ظن ان الموجب قود ليس بمال فلا وجه للمقول بانه من كل المال [والقود يتبت بداء] اي ابتداء بطريق الخلافة [للورثة] اي لكل واحد منهم فاقيم الكل مقام المورث في ابتداء وقوع ملك القود لهم لان شرعية القود لتشفي صدورهم والميت ليس بأهل له [لا] يثبت القود للورثة [ازناً] اي بطريق الورثة بان يثبت للمورث ابتداء ثم انتقل اليهم وهذا عنده خلافا لهما لان القود يجب عوضاً عن نفس المقتول فيكون حقاً له كالعوض [فلا يصير احدهم خصماً عن البقية] اي قائماً مقامهم في اثبات حقهم بلا وكالة وهذا عنده خلافا لهما على ما ذكر من الاصلين [فلو اقام] احد الابنين [حجة بقتل ابيه] احد عمدا [عبداً اخوة] حال [فحضر] ذلك الاخ [يعيدها] اي الحجة عنده خلافا لهما والاولى اعاد وفيه اشارة الى انه يقبل حجة الحاضر الا انه لم تقبل لاحتمال العفو عنه لكنه يحبس لانه متهم والى انه لا يقضي بالقود ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه بالاجماع كما في الكفاية وغيره [وفي الخطاء] من قتل ابيه [و] في [الدين] لابيّه على آخر لو اقام الحاضر حجة على ذلك [لا] يعيدها الغائب اذا حضر لان المال يثبت للورثة ارثاً عندهم وفيه ايماء الى انه ادعى كل الدين و اقام الحجة على كله وقضى القاضي بكله والى انه اتحد القاضي للحاضر والغائب فلوا ثبت قدر نصيبه منه او كان القاضي متعدداً اعاد الحجة وانما خص الدين لان في اعادة الحجة للعقار اختلافاً وان كان الاصح ان لا يعيدها كما في العمادي [والعبرة] في حق الضمان [بحال الرمي لا الوصول] لانه ليس باختبارة ولم يصور جانباً الا بالرمي [فوجب الدية] عنده [على من رمى] ولو خطاء سوياً [مسلماً] اي الى مسلم [فارتد] المسلم [فوصل] السهم اليه فمات لانه قتل مسلماً لا كافراً وانما اسقط القود لشبهة اعتبار الوصول ولم يجب على الرامي شيء عند هما لان بالارتداد سقط تقويمه وبحسب القيمة عند الشيخين على من رمى الى هبد خطاء فاعتق فوصل واما عند محمد رح ففضل ما بين قيمته مرمياً الى غير مرمي كما في الهداية



و ذكر في الكرمانى ان صفة المحل قد اعتبر عند الوصول فلو كان صيد في المحل ورمى اليه فدخل الحرم فوصل لم يحل وانما ختم على الوصول اشعارا برعاية حسن المختتم \*

## \* [ كتاب الديات ] \*

مقَّب بالجنایات لكونها موجهة للديات في الجملة فهي اجزية لها جمع دية محذوفة الفاء كالعدة مصدر ردى القاتل المقتول اى اعطى وليه المال الذى هو بدل النفس ثم قيل لنفس ذلك المال دية وقد يطلق على بدل ما دون النفس من الاطراف من الارش و قد يطلق الارش على بدل النفس وحكومة العدل وانما جمعت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاضمار الذي يشير الى المعنى المصدرى الذي يبحث في الغن عنه ما يرد من الخاني في شبه العمل والخطاء والجاري معناه من المال فقال [الدية] عنده واحدة من الثلثة [من الذهب الف دينار] اى منقال مضروب [ومن الفضة عشرة الاف درهم] بوزن سبعة [ومن الابل مائة] وعندهما وفي روايه عنه واحدة من الستة ثلثة مذكورة ومن الغنم الفان ومن كل من البقر والاعمال مايتان وذاتة الخلاف انه لو صالح على اكثر من مايتى حلة لم يجز عندهما و جاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية وقد مر والصحيح ما ذهب اليه ابو حنيفة رح كما في المضمرات وفيه روائى انه يتعين واحدة منها بالرضاء او القصاص وقال شيخ الاسلام ان التعيين الى القاتل وعلى الاول عمل القضاة والى ان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر الرازي وهذا ظاهر مذهب اصحابنا وعند التلجى الابل هو الاصل فلا يصار الى غيرها مع القدرة الا برضا ولي المقتول وعند العجز يقضى بالدينارين او الدراهم باعتبار قيمة الابل وان زادت على الالف او العشرة وعند الارلين لا يلزم الزيادة ثم الابل لا يجب من سن واحد بل من اثنان مختلفة كما ياتي واما الغنم فيجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم و عن ابي حنيفة رح لو قضى بها كان كلها ثنيا من الضان والمعز وقال محمد رح الثنيان من المعز والجدع من الضان كالاضية واما البقر والحلة فقيمة كل تكون خمسين درهما كما في المحيط وغبرة والحلة ازار ورداء وقيل في زماننا بدل الحلة قميص وسراويل والاول المختار كما في النهاية [وهذه] اى الدية من الابل في [شبه العمل] كما مر [ارباع] اى اربعة اصناف خمس وعشرون [من بنت مخاض] مما تم عليه حول [و] كذلك من [بنت لبون] مما تم عليه حولان [و] من [حقة] مما تم عليه ثلثة احوال [و] جذعة [مما تم عليه اربعة احوال] وهي [اى الدية في شبه من الابل اربعا الدية] [المغلظة] ويقال لها المعظمة الواجبة من حيث السن دون العدد فلا يزداد على مائة والتغليظ في نوع واحد وهو الابل دين الاولين وهذا كله عند الشيعة واما عند محمد رح فهي اثلاث وثلثون جذعة وثلثون حقة واربعون ثنية كلها خلقه بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام حامل من النوق [و]

الدية [ في الخطاء ] وما يجزي مجراه [ اخماس منها ] اي الابل المذكورة عشرون من كل من بنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة [ ومن ابن مخاض ] فان هذا اخف فبالخطاء البق [ وكفارتهم ] اي كفارة شبه العمل والخطاء وانما عدل عن لام العهد الى الاضافة دفعا لتوهم اختلاف الكفارتين على ان في كفارة شبه العمل اختلافا كما مر [ عتق رقبة ] اي اعتاق رقبة كاملة وفيه اشارة الى ان المعتقد يجب ان يكون سالم الاطراف من العين واللسان واليد والرجل وغيرها والى انه يكفي الرضيع لا الأجنبية كما ياتي التصريح به [ مؤمنة ] لا كفارة بخلاف مائر الكفارات [ فان عجز ] عن ذلك وقت الاداء لا الوجوب [ صام شهرين ] بنية من الابل [ ولأء ] اي متتابعين فلو فطريوما منهما وحب عليه الاستيناف وفي الاكتفاء اشعار بان لا يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره من الكفارات [ وصح ] عن الكفارة [ رضيع ] سالم الاطراف مسلم بالتبعية ولذا لم يكتف بالسابق و اشار اليه فقال [ احد ابويه مسلم لا ] يصح [ الجنين ] الذي في البطن لانه لم يدخل تحت الرقبة المطلقة ثم اشار الى تفاوت دية الرجل والمرأة فقال [ وللمرأة نصف ما للرجل في ] دية [ النفس ] الحر ولو صغيرا رضيعا [ وما دونها ] اي وفي ارش ما دون النفس كما ياتي الاثر ففي قتل المرأة خطاء خمسة الاف وفي قطع يدها الثمان وخمسمائة وهذا اذا كان له دية مقدرة واما اذا لم يكن مثل ما فيه المحكومة فمنهم من قال انها كالمقدرة وقال بعضهم انه يسوي بينهما عند اصحابنا كما في الظهيرية والاشمل للأنثى والذكر ولم يرد الجنين الذي دية خمسمائة ذكرا كان او أنثى فانه مستثنى لما ياتي [ زالدمي ] والمستامن وحلا او امرأة [ كالمسلم ] في دية النفس وما دونها فابها على عادلته ان كانت والا فعلى الجاني لانه كالمسلم في المعاملات كما في الكرمانى ثم فصل دية ما دون النفس فقال [ ففي ] اتلاف [ الانف ] كلا وبعضا وقيل في الارنبه حكومة عدل على الصحيح كما اذا جنى على الانف وصار بحيث لا يتنفس منه بل من فيه واطلاقه لا يخلو عن شبح فانه لو قطع المارن ثم بقية الانف فان كان قبل البرء فدية واحدة وان كان بعده ففي المارن دية وفي الباقي الحكومة كما في الظهيرية [ والحشنة ] كلها اربعها لانها اصل منفعة الايلاج [ و ] اتلاف [ العقل ] بالضرب على الراس لغوت الادراك فان العقل نور يبصربه الانسان عواقب الامور والدماغ كالغنبلة او الزيت كما في الكرمانى [ واحدي الحواس ] الظاهرة من السمع والبصر والشم والذوق وعن محمد رح ان في الشم الحكومة ويعرف تلفها بتصدى الجاني او نكوله او الخطاب مع الغفلة وتقريب الكربة واطعام الشيع المر وانما لم يتعرض للباطنة لان في ثبوتها كلاما كما في الكلام [ واللسان ] كله اربعه [ ان منع ] الاتلاف [ اداء اكثر الحروف ] اي حروف المعجمة فان تكلم بالاكثير فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فماتكلم به منها حظ من الدية ينصته سواء كان نصف اربعه او غيره وهو الاصح وقيل يقسم على حروف اللسان الالف والتاء والياء والجيم والداال والرائين والسينين والصادين والطائين واللام والنون فان تكلم بالنصف فقط سقط نصف الدية وقس عليه



وهو الصحيح كافي الكرماتي [و] اتلاف [اللحية] بالحلق والنشف خطأ بان يظنه مباح الدم ثم يظهر انه غير مباح الدم وهذا اذا اتصل شعرها فان كان كرمجا بضم الكاف وفتحها ففيه الحكومة الا اذا كان على ذقنه شعرات يستمره فانه لا شيء فيه وهذا اذا اجل سنة ولم ينبت فان نبت بعضها ففيه الحكومة كما في الذخيرة وفي الاكتفاء اشعار بانه لو حلق شاربه لم يجب الدية بل الحكومة في الصحيح كافي الكافي [وشعر الراس] للذكر والانثى اذا لم ينبت فلو قطع صغيرة امرأته لم يجب شيء في الحال وعن محمد رح لا شيء عليه الا انه يؤدب كافي الظهيرية واختار عند الطحاوي ان فيه الحكومة كافي المينة والمتبادر ان يقتصر بحلق اللحية والشعر عمدا لكن في الكافي وغيره انه يستوي فيه العمد والخطأ اذا لا فرق في شيء من الشعور والاضافة مشعر بانه لا يلزم شيء بقطع شعر الصدر والساعدين والساقين كافي الظهيرية [كل الدية] من واحدة من الانواع الثلاثة لاتلاف جنس المنفعة او الحمل الذي في الادمي كاتلاف النفس تعظيما له [كما] يجب كل الدية [في] اتلاف [اثنين] مما كان [في البدن اثنان] كالحاجبين والعينين والشفيتين واللثيين والاذنين واليدين والرجلين والاليتين والانثيين والشديهن والحلمتين ويستثنى منها ثديا الرجل وحلمناهما فان في الاولى الحكومة وكذا في الثانية لكن دون الاولى ولم يوجد في الظاهر ان في اتلاف ثدي امرأة عمدا قصاصا كافي الظهيرية [وفي احدهما] اي الانثيين [نصفها] اي الدية [و] كما [في اشغار العينين] الاربعة جمع شجر بالضم وهو حرف ما غطي العين من الجفن لا ما عليه من الشعر وهو الهدب ويحوزان يراد مجازا فان في قطع كل دية كاملة كما في قطع الجفن مع الاهداب كما في الهداية [وفي احدها] اي الاشغار حقيقة او مجازا [ربعها] فانها اربعة [وفي كل اصبع] من اصابع اليد او الرجل [عشرها] اي الدية فان في جميع الاصابع دية كاملة فيقسم دية كل عليها اعشارا [وفي كل مفصل] لاصبع [غير الابهام ثلثة] اي ثلث العشر [وفيه] اي في مفصل الابهام [نصفه] اي نصف العشر لانه يقسم دية كل اصبع على مفصله فان كان ثلثا كالغير الابهام فثلث وان كان اثنين كمالابهام فنصف [كما] وجب نصف العشر [في كل سن] لم ينبت فان كان المجني عليه عبدا فنصف عشر قيمته وان كان حرا فنصف عشر ديته فان نزع جميع الاسنان في الاغلب اثنان وثلثون خطأ فعليه دية وثلثة اخماس دية هي ستة عشر الفا من الدراهم وان نزع ثلثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر الفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمسا دية هي اربعة عشر الفا واطلاقه مشعر بانه لو احمر السن او اخضر او اسود وجب الارش وكذا ان اصفر على المختار وهذا اذا لم يهضغ والا فان لم يرفلا شيء فيه والاف فيه الارش الكل في الخزنة واعلم ان من الناس من له نواجد اربعة فيكون اسنانه سنا وثلثين كافي الرضى وغيره وان اسنان الكوسج ثمانية وعشرون كما قال ابو حنيفة رح وهذا يعرف بها كافي النهاية [وكل عضو] كالعين واليد [ذهب نفعه] كالروية والبطش [بضرب] ونحوه كادخال نورة في العين [ففيه ديته] الكاملة [ولا قود]

في شجة [ من الشجاج ] بالكسر جمع الشجبه بالفتح وقد مرت [ الالف الموضحة ] البائية الاثر بكسر الضاد المعجمة وهي شجة الجلد التي بين اللحم والعظم ويوضح العظم كما في الدخيرة [ عملها ] لتحقيق المماثلة بانهاء السكتين الى العظم فانها يقاد [ وفيها ] اي الموضحة [ بخطاء نصف عشر الدية ] والمتبادر ان يكون المشجوج غير اضلع والا ففيها الحكومة لان جلده انقص زينة من غيره كما في الدخيرة [ وفي الهاشمة ] وهي شجة بكسر العظم من الهشم وهو كسر شئ او عظم [ عشرها ] اي الدية سواء كان اضلع او غيره وفي المنتقي انه لو كان اضلع ففيه ارش دون ارش الهاشمة وانما لم يقيد بالخطاء كما في التي بعدها لان كل شجة لا قود فيها فالعمل والخطاء فيه سواء كما في الدخيرة [ والمنقلة ] من التنقيل بفتح الغاف وكسرهما وهي شجة يخرج منه العظم كما في الظهيرية او يحول العظم من موضع الى موضع كما في الدخيرة او يجعل العظم كالنقل وهو الحصى كما في النهاية [ عشرها ونصفه ] اي عشر الدية ونصف عشر الدية الف وخمسمائة درهم مثلا [ والامة ] بالمد وهي شجة تصل الى ام الدماغ اي الجلد الذي تحت العظم فوق الدماغ كما في الظهيرية وانما لم يذكر الدامغة بالمعجمة وهي شجة تصل الى الدماغ لان بها هلاك النفس عادة فهي قتل لا شجة كما في الهداية لكن عن ابي يوسف رح فيها ثلثا الدية كما في المضمرات [ والجائفة ] وهي شجة تصل الى السوف والقعر والمراد جائفة الراس فان حكم جائفة غيره قد مر [ ثلثها ] اي ثلث الدية [ وفي جائفة نفدت ] الى الجانب الاخر [ ثلثها ] اي ثلثا الدية ثم شرع في اول الشجاج وبين مرتبة كالسابق كما ترى فقال [ والحارصة ] بالمهملات والحادشة وهي شجة تحرس الجلد اي تشقه بلا اخراج شئ منه كما في فاضلان وقال الطحاوي ولا يدميه كما في الدخيرة [ والامعة والدامية ] فالدامعة بالمهملة شجة يظهر الدم بلا تسيله والدامية ما تسيله كما في الهداية والكافي واكثر المتداولات وفي الدخيرة الدامعة على ما ذكره الطحاوي شجة تسيل الدم وعلى ما ذكره شيخ الاسلام ما تسيله اكثر ما يكون في الامة من السيلان فالدامية على ما ذكره ما يدمي الجلد سواء كان مائلا او غير مائل وعلى ما ذكره الطحاوي ما يدميه ولا يسيله وفي الظهيرية هي ما يدميه من غير ان يسيله وهو الصحيح والدامعة ما يسيله كدمع العين [ والباضعة ] بالضاد المعجمة والعين المهملة وهي شجة يبضع اي يقطع قليل لحم وقيل يقطع الجلد كما في الاختيار [ والمتلاحمة ] وهي شجة تقطع اكثر لحم بلا اظهار جلدة رقيقة بين اللحم والعظم [ والسحقاق ] بكسر السين المهملة وسكون اليم وهي شجة تظهر تلك الجلدة وفي الاصل اسم لتلك الجلدة كما في الظهيرية [ حكومت عدل ] بالاضافة اي حكم مقوم ما قومه به من قدر التفارت او غيره كما ياتي وقد مر في الجنابات وجه مخالفته للسابق ثم اشار الى تفسير الحكومة فقال [ فيقوم عبدا ] اي يفرض المقوم كون المحني عليه عبدا [ بلا هذا الاثر ] اي صحيحا [ ثم ] يقوم [ معه ] اي مع هذا الاثر مشجوجا او غيره من النقصان [ فقدر ] اي



مقدار [التفاوت بين القيمتين هو] اى القدر [هي] اى الحكومة فان قوم بغير الاثر الف ومنعه  
تسعمائة يكون قدر التفاوت عشر الالف هو مائة درهم فيسرخن من الجاني عشر الدية و هو  
الف درهم [وبه] اى بما ذكره مما روى عنهما وقاله الطحاوي ومشايخ بلخ واختاره الحلواني  
[يفتى] كافي الكافي وغيره الا ان الكرخي ضعفه بانه يودي الى ان موجب هذه الشجاج التي فوق  
الموضحة اكثر من موجب الموضحة ان كان نقصان قيمتها اكثر من نصف عشر الدية فالصحيح ان  
ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فان كان نصفاً فنصف ارش الموضحة وكذا ان كان اقل او  
اكثر لانه ثابت في الموضحة فرد غير الثابت الى السابت وقال الصدر الشهيد انه يفتي به ان كان  
الشجة على الراس وبالأول ان كانت على غيره كما في الظهيرية والاصح انها ما يري القاضي بمشورة  
اهل البصيرة لانه اعم كما في المضمرة وقيل انها قدر ما يحتاج اليه من النفقة الى ان يبرأ وقيل ينظر  
الى ارش ذلك العضو بكماله والى ما نقصه تلك الجراحة فيجب بذلك القدر من ارش ذلك العضو و  
هذا كله اذا بقي للجراحة اثر والافندلها لا شيعي عليه وعند محمد رح يلزم قدر ما انفق الى ان يبرأ وعن  
ابي يوسف رح حكومة العدل في الالم وتمايه في الذخيرة والمشهور انه عزز في كل جراحة بروت كما في  
النموتاشي [و] يجب عند الطرفين [في اصابع بدمع نصف الساعد] وهو ما بين المرفق والكف  
[نصف دية] للاصابع لانها كيد [وحكومة عدل] لنصف الساعد وعند ابي يوسف رح الساعد  
تابع للاصابع وفيها الدية وفيه اشارة الى ان في اصابع رجل مع نصف الساق دية وحكومة وهذا  
على ذلك الخلاف وائى ان الاصابع مع نصف العضد والفخذ على هذا الخلاف والصحيح قولهما كما في  
الذخيرة [والكف تابع] للاصابع ومفاصلها فلورقاع الكف مع كل الاصابع اربعها او مفصل وجب  
الارش ولا شيعي في الكف عنده وهو الصحيح واما عندهما فكذا ان اذا كان مع الكف ثلاثة اصابع  
فصاعدا واما اذا كان معه اصبعان او اصبع او مفصل فينظر الى ارش الكف وهو الحكومة وارش  
الاصبع فالواجب الاكثر منهما كما في الذخيرة [والعبرة للاصابع] تفسير للسابق مع التنبيه على ان  
الحكم لم يتغير بكل الاصابع اربعها فان اللام يرد الى الجنس ومن الظن انه تأكيد للسابق فان  
الواو يابي عنه كما بين في المعاني وكذا ان الواحد احسن لانه لم يعلم حكم الاثنين حينئذ [وفي  
اصبع] ليد ارجل [زائدة] قطعت عمدا او خطأ ولو للقاطع مثلها [وعين صبي ولسانه وذكره  
حكومة عدل لو لم يعلم الصحة] اى صحة هذه الثلاثة [بما دل] من الدليل [على نظره] اى  
الصبي [وكلامه] اى بكلامه فيكون معطوفاً على كلمة ما [وحركة ذكره] للبول فلا يكتفى بان الاصل  
هو الصحة وفيه اشارة الى ان الصبي في غير ما ذكر من الانف واليد والرجل وغيرها كالبالغ في القود  
بالعمد والدية بالخطاء والى انه ان علم الصحة بد وجب كمال الارش والى انه لو استهلك ففيه الدية  
وقال محمد رح ان فيه الحكومة كما في الذخيرة [ولا يقاد] جرح للمجنني عليه في الطرف [الا بعد بوء]

لانه ربما يسري الى النفس فما لم يستقر على شيء بالبرء او الهلاك لم يدركه اي جناية فيترتب عليه الحكم والاصل في كل الجنايات عمد او خطأ ان يستاني حولاً فلعل فصلاً يوافقه فيبرء او يخالف فيههلك كما في الكرماني وغيره [وعمد الصبي والمجنون] والمعتوه لا السكران والمغمي عليه [خطأ] في الحكم فوجب المال في الحالين وفيه اشعار بأنه لو جن بعد العقل قتل وهذا اذا كان المجنون غير مطبق والا فيسقط القود كما ذكره شيخ الاسلام وعنه ما انه لا يقتل مطلقاً الا اذا قضى عليه بالقود وفي المنتقى انه لو جن قبل الدفع الى دلي القتل لم يقتل كما لو عته بعد القتل وفيه الدية في ما له كما في الظهيرية [وعلى العاقله] اي عاقلتهما [الدية] في الحالين وفيه اشعار بانها لم يجب في مالهما وفي شرح الطحاوي ان الجناية ان كانت في النفس فعلى العاقله وكذا ان كانت في طرف الحر والدية بلغت نصف عشر الدية فصاعداً واما اذا كانت في العبد او لم تبلغ نصف عشرها وهو خمسمائة في الرجل وما يتان وخمسون في المرأة ففي مالهما حالاً [بلا] وجوب [كفارة] بلا [حرمان ارث] الا ان الاول عقوبة والثاني امر دائر بينهما وبين العادة فلا يليق بهم ويحرم المرتد عن ميراث ابيه باختلاف الدينين لا جزاء للردة [ومن ضرب] ولو زوا [بطن امرأة] ولو زوجة [يجب غرة] بالتنوين [خمسمائة درهم] حقيقة او حكمية كما اذا كانت فرساً او امة اربعاً قيمته تلك فأي ادى اجبر على القبول وانما سميت بها لانها اول مقادير الديات وغرة الشيعي اوله كما في الظهيرية وفيه اشعار بأنه لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية تجب كما في العمادي والافضل ان يكفر ويستغفر لانه ارتكب محظوراً كما في الهداية [على عاقلته] اي على عاقله الضارب لا عليه وفي رواية عليه كما يأتي [ان القتل] المرأة ولداً [ميتاً] منكر او مونثاً ولا يستوي في الميت المذكور والمونث كما ظن وآية لهم الارض الميتة وفيه اشعار بانها لو القت ميتتين او اكثر وجب غرة في كل كما في الذخيرة والكلام مشير الى انه اريد بالميت الحر بان كانت امه حرة او امة علق من سيدها او من المغرور وهو حر بالقيمة فان حرية الجنين شرط لوجوب الغرة كما في العمادي [و] يجب [دية] كاملة [ان] القتل [حياً فمات] لان الضارب فأنل له شبه عمد وفيه ايماء الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح الطحاوي وغيره والى انه لو القت حياً مقطوع اليد كان فيه نصف الدية على العاقله كما في الذخيرة ثم شرع فيما اذا ماتت الام فقال [وغرة] للجنين [ودية] هي خمسة الاف درهم لأمه [ان] القتل الام [ميتاً فماتت الام] بالضرب [ودية الام فقط] لا غرة الجنين [ان ماتت] الام [فالقت] بعد الموت [ميتاً] لاحتمال ان يكون موته بالاختناق في الرحم بعد الموت [وديتان ان ماتت] الام [فالقت حياً فمات] الحي لانه قتل نفسين وورث الحي من دية الام لانه مات بعدها وفيه اشعار بأنه لو القت حياً فمات ثم ماتت الام وجب ديتان والام ترث من دية الحي كما في شرح الطحاوي [وما يجب في الجنين] من الغرة او الدية وهو بالفتح الولد في البطن من جن اي ستر [فهو لوارثه] لانه بدل نفسه [سوى ضاربه] اي



فهو ضارب الجنين فهو محتشئ منقطع لانه ليس بوارث فانه قاتل له وقد اشير في الجنايات وغيرها انه لم يجب الكفارة عليه فلا عليه بتورك التصريح كما ظن [ وفي جنين الامة ] اي في جنين مملوكة القته الامة ميتا بالضرب فالاضافة للعهد [ نصف عشر قيمته ] بهذا المكان على لونه وهيئته فرض حيا [ في الذكر ] اي وقت كونه مذكرا [ وعشر قيمته في الانثى ] لان قيمة المذكر في العادة اكثر من قيمة الانثى وان تساربا في السن والحمال وعن ابي يوسف روح لا شيء عليه الا اذا نقص الولادة الامة فانه يضمن النقصان حينئذ وفيه اشارة الى ان ما في الجنين على الضارب حالا و الى انه اذا لم يكن الوقوف على كونه ذكرا او انثى فلا شيء عليه كما اذا بقي بلا راس لانه انما يجب القيمة اذا نفخ فيه الروح ولا ينفخ من غير الراس كما في الذخيرة واعلم ان المعتبر في الجنين حال الضرب حتى انه اذا اعتقه مولاه بعد الضرب ثم القى حيا لم يجب الا القيمة كما في العمادي [ وما استبان ] من الجنين [ بعض خلقه ] كالظفر والشعر [ كلام ] خلقه في وجوب الغرة والقيمة وغيرهما لانه يمتاز حينئذ من العلقة والدم وفيه اشعار بان استبانة بعض الخلق شرط لاحكام المذكورة فلا يجب شيء بالقاء جارية الغير ماء او دما كما في المنية لكنه يشكل ما مر وذكر في العمادي ان المعتبر في جنين الامة معرفة الذكورة والانوثة [ وضمن الغرة ] بالنصب [ عاقلة امرأة ] كما في الزبادات او المرأة نفسها كما في المنتقي بناء على ما قالوا ان لا عاقلة للمعجم والاول المختار الا اذا لم يكن لها عاقلة فانها عليها في سنة كما في العمادي [ اسقطت ] جنينا [ ميتا ] فلا يجب شيء باسقاط ما لم ينفخ فيه الروح ولم يستتب بعض خلقه فانه حينئذ يكون نطفة او مضغة او علقة ومدتها مقدرة بحاية وعشرين يوما فان زمان كل منها اربعون يوما على ما قال بعض المشايخ وقال على ابن موسى ان اسقاطه مكروه لان الماء الواقع في الرحم ما نفخ فيه كما في الذخيرة [ عمدا بدراء ] فلو شربت للتزوي شيئا يوجب السقوط لم يجب شيئا من الغرة الا في رواية ولا من الكفارة الا في رواية ورثت الا في رواية كما في العمادي [ ازفعل ] كضرب البطن او الحمل الثقيل او معالجة الفرج او غيره بلا قصد الاسقاط لا يوجب شيئا منها [ بلا اذن زوجها ] فان كان مع الاذن لم تضمن الغرة الا انها نائم وعليها التوبة والاستغفار \*

[ فصل \* من احدث في طريق العامة ] اي طريق للعامة نافذة واقعة في

الامصار والقرى دون الطريق في المغاور والصحارى لانها لا يمكن العذر عنها كما في الزاهدي ومياتي الخلاف وطريق العامة ما لا يخص قومه او ما تركه للمرور قوم بنوا دورا في ارض غير مملوكة فهي باقية على تلك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلواني كما في العمادي [ كنيفا ] اي مستراحا [ او ميزابا ] اي ما يركب في الحائط من مجرى ماء من خشب او غيره وان لم ينقل عنه وعن ابن الاعرابي انه من وزب الماء اي سال وقيل هو فارسي معناه بل الماء نعرب بالهمزة دون الباء وانكر ابن السكيت ترك الهمزة اصلا كما قاله المطيري والاولى تركه اعتمادا

على ما يتحمله ما بعده [ او جرمنا ] بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد الموحدة والنون وهو دخيل  
 قيل سعناء البرج وقيل الميزاب وقيل جزع يخرج من الحائط للبناء عليه كما في الغرب [ او دكانا ]  
 عربي او فارسي مرفى الصلوة [ وسعه ذلك ] اي جاز له الاحداث فان الجائز غير مضيق كما قاله  
 المطرزي [ ان لم يضر بالناس ] فان ضربهم لا يسعه كما في النهاية وفيما ذكر ايماء الى انه يحل  
 له ذلك ويحل له الانتفاع بها وان منع عنه كما في الكرمانى وقال الطحاوي انه لو منع عنه لا يباح  
 له الاحداث ويأثم بالانتفاع والتترك كما في النخبة والغرس والجوارس للبيع على هذا التفصيل كما في  
 الترمذى [ واكل ] من احد الناس كما في النخبة او من اذالهم واضعفهم كما في النهاية لكن  
 فيه نقنة اذ من ارساطهم ولو كافرا كما في الكرمانى [ نقضه ] اي ابطال ذلك المحدث بعد الاتمام  
 وكذا قبله كما هو مذهبه وهو الصحيح وقال محمد رح له منع الاحداث لا النقض وقال ابو يوسف  
 رح ليس له المنع والنقض وعن محمد رح ان لغير العبد والصبيان نقضه وان لم يضر بهم وقال  
 ابو القاسم الصغار له نقضه اذا لم يكن له مثل ذلك المحدث والا فهو متعنت حيث لم يبدء بنفسه  
 فلا يلتفت الى خصومته وهذا اذا علم احداثه واما اذا لم يعلم فقد جعل حديثا حتى كان للامام  
 نقضه وعن ابي يوسف رح انه ينقض ان ضربهم وهذا كله اذا احدث لنفسه فان احدث للمسلمين  
 كما اذا بنى مسجدا في بعض الطريق ولم يضر بهم لا ينقض كما في العمادي [ و ] من احدث [ في ]  
 طريق الخاصة [ غير نافذ ] ذلك الطريق وهي ما يخص قومه او ما تركه للمرور قوم بنوا دورا في  
 ارض مشركة بينهم كما في النخبة [ لا يسعه ] احداث ذلك [ بلا اذن الشركاء ] سواء كان ضربهم ام  
 لا لانه ملكهم فلو احدثه كان لكل نقضه وهذا اذا علم احداثه والا فقد جعل قد بما حتى لا يكون  
 لاحد نقضه كما في العمادي [ رضمن عائلته ] اي المحدث [ دية من مات بسقوطها ] اي بسقوط واحد  
 من هذه الاشياء عليه لانه متعل بشغل هواء الطريق كما في النخبة لكن في الهداية وغيرها لو اصابه  
 الطرف الخارج من الميزاب ضمن لانه متعل واما اذا اصابه الداخل فلا يضمن كما اذا اصابه الطرفان فانه  
 لم يضمن الا النصف سواء علم ان اي طرف اصابه او لم يعلم وفيه اشعار بانه لو جرح بلا موت فان بلغ  
 ارشه ارش الوضحة فهو على عائلته وان لم يبلغ فعليه وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يجب الكفارة  
 ولا يحرم من الميراث كما في النخبة [ كما ] ضمن العاقلة الدية [ لوضع ] احد [ حجرا ] شاخصا  
 في الطريق [ از حفري في الطريق ] اي طريق العامة او الخاصة [ فتلف به ] اي السقوط [ نفس ]  
 اي آدمي لانه متعل في ذلك وفيه ايماء الى انه لو وضع حجرا في الطريق او المتاع او الخشبة او ربط  
 الدابة او القى التراب او قعد للاستراحة او للمرض او رش الماء ضمن في كلها وهذا اذا لم يعلم الماء  
 بالرش بان كان اعمى اذ لا فان علم لم يضمن وقيل هذا اذا رش جميع الطريق فلو رش البعض  
 لم يضمن والى انه لو انتفع بملكه ولو بوجه لم يضمن كالقاء الثلج او الطين او الحطب او ربط الدابة



او القعود في فناء داره و لو في غير النافذ لكن لو بنى فيه احد من اهله او حفر بئرا لصب الماء از نصب  
دربا على رأسه ضمن وان اجمع على ذلك امله كلهم لان للعامة فيه نوع حق فان لهم ان يدخلوه  
هنا الزحام حتى يخف الكل في الدخيرة والى انه لو حفر في مغارة في غير ممر الناس لم يضمن  
لانه غير متعد واما لو حفر في طريق المغارة ففي شرح صدر الاسلام انه لم يضمن وفي المبسوط انه  
ضمن والى انه لو حفر في فناء القرى ضمن كما اشير اليه في المنية ولو بنى قنطرة في نهر لم يضمن  
وان بنى في نهر العامة وتعمد المشي عليه ضمن والا فلا كما في الكرمانى وبهذا تبين انه انما ضمن  
في حفر البئر و وضع الحجر اذا لم يتعمد الواقع المرور كما قال الزاهدي [ لا ] يضمن العاقلة [ ان  
مات ] الواقع فيها [ جوعا ] او عطشا هاج طبعه [ او غما ] ولو بسبب انبعاث العفونة عن البئر كما في  
النهاية وهذا عنده واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن بالغم لا غير ومن محمد رح ضمن بالكل وعلى  
هذا اذا اخل رجلا و ادخله بيتا و سد عليه الباب حتى مات جوعا او عطشا والفتوى على قول ابي  
حنيفة رح كما في الخلاصة [ وان تلف به ] اى بذلك من احداث الكنيف والجرح واللكان  
و وضع الحجر وحفر البئر في الطريق [ بهيمة ضمن ] ذلك المحدث والواضع والكافر [ هو ] تأكيد  
لا العاقلة فان ضمانهم خلاف القياس ثم شرع في ذكر شرط النقص والضمانين وقال [ ان لم ياذن به ]  
اى بذلك من الاحداث واخوبه [ الامام ] اى السلطان وذلك لانه غير متعد حينئذ فان للامام  
ولاية عامة على الطريق اذ ناب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه وقال مشائخنا انما جاز له الاذن  
اذا لم يضر العامة بان كان الطريق واسعا اما اذا كان ضيقا فلا يجوز كما في الدخيرة وفيه اشارة الى انه  
لو بنى في طريق او سوق باذن الامام كان مثل البناء باذن المالك وهذا في اسواق الكوفة واما في  
بلادنا فالسوق لاصحاب الحرانيت فلا يكون لاذنه فائدة وقيل الاذن يستقيم اذا كان فيه طريق  
نافذ لان الطريق اذا كان نافذا يكون التدبير في ذلك الى السلطان كما في خزنة المفتين ولما انجر  
الكلام الى القتل تسبيبا ذكر الحائط المائل وان كان جمادا لايقا باخر الكتاب فقال مهتد مهتد  
خبرة ما ياتي من ضمن [ و رب حائط ] اى مالك جدار حقيقي او حكومي كالواقف والقيم وصورته  
انه اذا مال حائط الوقف من نحو المسجد او الدار فطلب عن احدهما فلم ينقضه حتى تلف نفس  
به ضمن عاقلة الواقف كما في الخزنة وغيره [ مال ] عما هو اصله من الاستقامة وغيرها فيشمل  
المنصدع والواهي [ الى طريق العامة ] او الخاصة فهو من قبيل الاكتفاء كقوله [ وطلب ] بالفتح  
[ نقضه ] او اصلاحه وصورة الطلب ان يقول انه مائل او مخوف فانقضه وفي ضمير الحائط المائل ايماء  
الى انه لا يصح الطلب قبل الميل لانعدام التعدي كما في الكرمانى وغيره ولعدم الاطلاع عليه ظن  
ان الاحسن الغاء مقام الواروى في الاكتفاء اشعار بان شرط الضمان هو الطلب لا الاشهاد وانما ذكره  
ليتممكن من اثباته عند انكاره وصورته ان يقول اشهدوا اني قدمت اليه في هدم حائطه كما في الكافي

وذكر في المنتقى انه لو قال له اهدم هذا الحائط فانه مائل كان اشهادا بخلاف ما اذا قال ينبغي لك ان تهدمه مشورة وفي الكرماني عن محمد رح انه يجب الاشهاد على ثلاثة اشياء حتى يضمن على المتقدم وعلى كون الحائط ملكا للمتقدم اليه وعلى كون الهلاك بسقوط الحائط [مسلم] واحد ولو عبدا غريبا او صبيا [او ذمي] واحد كذلك او امرأة ويشترط الطلب من واحد من العامة في طريق العامة ومن الخاصة في الخاصة للاشتراك في المرور كما في الذخيرة وذكر في شرح الطحاوي انه يشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة فيه [ممن] ظرف طلب [يملك نقضه] فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للنقض لكن في الاستحسان يصح ذلك لانه متمكن من الطلب من الشركاء ليجتمعوا على نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط كما في قاضيان [كالراهن] فانه يملك النقض [بفك رهنه] لانه ملكه فان كان مغلسا ببيع الرهن وقضى الدين من ثمنه حتى ينقضه الا اذا لم يوجد المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى القاضي فامر المرتهن بالنقض ان كان حاضرا واذن المرتهن به حتى اذا لم ينقضه يكون متعديا كما في الكرماني [و] مثل [الولي] من الاب والجد [والوصي] وام الصبي فلو سقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان في مال الصبي فلو بلغ او مات الولي بطل الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كما في العمادي [و] مثل [المكاتب] لانه مالك على نقض حائطه فان لم ينقضه حتى يتلف شيئا فان كان آدميا يسعى في اقل من قيمته ومن قيمة الادمي وان كان غيره يسعى في قيمته بالغة ما بلغت اعتبارا بالجناية الحقيقية كما في الكرماني [والعبد التاجر] فان له ولاية النقض سواء كان مديونا او لا فان تلف آدمي فالدية على عائلة المولى وان كان غيره ففي ذمة العبد يباع فيه [فلم ينقض] الحائط عطف على طلب [في مدة] اي زمان اوله بعيد الطلب وآخره قبل السقوط [يمكن نقضه] اي يدوم قدرة ربه على نقضه في تلك المدة كما يشعر به المضارع فلا تساهل في اطلاق المدة كما ظن فالحاصل انه يشترط للضمان دوام القدرة بعد الطلب الى وقت السقوط حتى لو وهب ربه بعد الطلب يطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان مدة التمكن من احضار الاجزاء مستثنى في الشرع كما في الذخيرة وغيره ولو جن بعد الانتهاك بطل الاشهاد لانه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الجنون فكذا اذا افاق ولا يعود الا باشهاد مستقبل كما في العمادي [ضمن] رب الحائط [مالا] بالتنوين [تلف به] اي بسبب الحائط المائل وفي العمادي لو سقط على حائط الجار فهدمه ضمنه الجار الحائط وترك النقض عليه اذا اخل النقض وضمنه النقصان [و] ضمن [عائلته النفس] التي تلفت به لانه صار متعديا بشغل هواء العامة [لا] يضمن [من طلب] بنقض حائطه [فباع] حائطه [وقبضه المشتري فسقط] الحائط لانه قد زال التمكن من الهدم بالبيع كما في الهداية فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب فهو قيد اغاقي ولا يضمن المشتري لانه لم يطلب منه واطلاق البيع



يدل على انه لو رد على البائع بقضاء او غيره او بخيار شرط او روية للمشتري لم يضمن الا اذا طلب بعد الرد كما اذا كان الخيار للبائع فانه بعد نقض البيع ضامن كما في الظهيرية [ او طلب ] اي وقع طلبه [ ممن لا يملك ] اي نقضه [ كالودع ونحوه ] من المرتهن والمستاجر والمستعير والغاصب وغيرها فانهم لا يملكونه ولا يخفى ان هاتين المسئلتين من مفهوم ما سبق من الاصلين [ وان مال ] الحائط [ الى دار احد ] من مالك او ما كن باجارة او غيرها فاضافة الدار لادنى ملائمة [ فله الطلب ] لدفع الضرر وفيه ايماء الى انه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احد من اهل الدار ضمن لانه من العامة لكن لو طلب من غير اهلها ضمن ايضا لانه صح الطلب فيما مال الى الطريق كما في الظهيرية واعلم انه لو اجل القاضي رب الحائط يوما اراكثر لم يصح فلو تلف شيء بالسقوط ضمن ربه لان الحق للعامة وتصرف القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم كما في الذخيرة بخلاف تأجيل احد من اهل الدار اياه فانه صحيح فلم يضمن كما في المضمورات [ وان بنى ] الحائط [ مائلا ] الى الطريق او الدار [ ابتداء ضمن ] ما تلف [ بلا طلب ] من احد لانه متعل بهذا الفعل لشغل الهواء [ وان طلب ] النقض بالضم [ احد الشركاء ] في حائط مائل [ او حفر ] احد هم بئرا [ في دار مشتركة ] بلا اذن الباقي وتلف شيء بالسقوط [ فالضمان ] عنده للنفس والمال [ بالحصص ] للحائط والدار فان كانوا ثلاثة ففي الحائط ضمن ثلث المال والعائلة ثلث الدية وفي الحفر ثلثي المال والدية لانه لم يتعد الا في الحصتين لشريكه وضمن عندهما النصف في المسئلتين لان التلف قسمان معتبر وهدر \*

[ فصل \* ضمن الراكب ] السائر في الطريق [ ما اتلفه دابته ] من النفس و المال بان ضربته برأسها اركد مته او عضته باسنانها او خبطته اي ضربته بيدها او وطئته بها او برجلمها اي وضعت عليه او صدمته اي ضربته بجسمها لان السير في الطريق مباح نظرا الى حقه مقيد بشرط السلامة نظرا الى حق غيره ولم يوجد مع امكان الاحتراز [ لا ما نفخت برجلمها ] بالسقاء المهملة اي ضربت بها فهو من باب استعمال المقيد في المطلق لا من قبيل علفتها تبنا و ماء باردا كما ظن يقال نفخت الدابة اي ضربته بحد حافرهما كما في المغرب وغيره [ او ذنبها او ] ما تلف [ بما راثت ] اي بالقاء روثها [ او بالت ] الدابة الراكب عليها [ في الطريق ] حال كونها [ سائرة ] في زمان الاتلاف باحد من هذه الافعال فهما قيدان لشميعها وانما لم يضمن بالنفخ والروث والبول لان الاحتراز عنها غير ممكن وانما قيد بالسير لانه لو اتلفته في العن و ضمن ان قدر على منعه والا فلا كما في احكام السكران من العمادي [ او اوقفها ] في الطريق لغة فصيحة كما مر [ لذلك ] اي للروث او البول فلوا وقف لغيرهما فهو ضامن باتلافها في كل الوجوه الا اذا اوقفها باذن السلطان فانه لم يضمن به كما في شرح الطحاوي فان اوقفها في سوق الدابة لم يضمن لانه يلحق السلطان كما اذا اوقفها في المفاوز في غير المحجة فانه لم يضمن ولو بغير اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما

في الاختيار وفيه اشعار بان الراكب في ملك نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا في غير الوطي فانه بمنزلة فعله فيضمن و بان السائق والقائد لا يضمنان اصلا سواء كانت راقعة او سائرة كما اذا لم يكن صاحب معها كما في الذخيرة [او] بها [اصابت] الدابة بيدها او رجلها في سير الطريق [حصاة ارجرا صغيرا] وهو غير الحصاة في العرف [او نحرو] من النواة والغبار ونحوه [فققا] اي شق [عبا] فانه لم يضمن لانه لا يحترز عنه وقيل لو عنف على الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة [وضمن] الراكب [بالكبير] اي باصابة الشجر الكبير فققا العين لانه يحترز عنه [والسائق والقائد] من القود نقيض السوق فهو من امام وذلك من خلف والمتدلف [كالراكب] في الضمان بالكل الا النفقة على ما قال مشايخنا وذهب مشايخ العراق الى ان السائق يضمن بالنفقة ايضا وفي الاصل ما يدل على القولين والاول الصحيح كما في الكفاية وفيه اشعار بما به لو اجتمع سائق وقائد كان الضمان عليهما نصفيين لان احدهما سائق للكل والاخر قائد له وكذا لو اجتمع السائق والراكب خاصة لانه مباشر كما في الاختيار ولو اجتمع السائق والقائد والمتدلف والراكب ضمنوا ارباعا كما في الحميدى [الا ان الكفارة] اي كفارة تلف النفس في الوطي دون غيره بقريضة اللام فلا تساهل في اطلاق الكفارة كما ظن [عليه] اي الراكب [فقط] دون السائق والقائد والمتدلف لانه مباشر وهم مسببون وفيه اشعار بان الدية في جميع هذه الوجوه على العاقلة والمال في مال الجاني وبان الكل يرثون سوى الراكب في الوطي كما في الكافي [واذا اصطدم] اصله اصطدم اي تضارب بالجسد [فارسان] فما تا [ضمن عاقلة كل] منهما لورثة الاخر [دية الاخر] لان علة القتل صدمة كل فلو كانا عامدين ضمن كل من المصطدمين نصف دية الاخر وهذا اذا كانا حوتين واما اذا كانا عبيدين فهدر في الخطاء والعمد واذا كان احدهما حرا كان الموجب على عاقلة الحرف في العمد نصف قيمة العبد فباخذة ولي القتل وفي الخطاء كل قيمته فباخذة ورثة الحر وانما خص فارسان لانه لو اصطدم رجلان فان وقع كل في جهته فلا شيء على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدمه هدر ودية الاول على عاقلة الاخر وان وقع كل على قفاه فدية كل على عاقلة الاخر كما في الخلاصة وغيره [وان ارسل] في الطريق [كلبا فاصاب] شيئا فاتلفه [في فوره] اي فور الارسل بلا سكون وميل الى جانب آخر [ضمن] المرسل [ان ساقه] اي كان يمشي خلفه فلوارسل الى صيد لم يضمن كما لو سكن ساعة او مال ثم سار اليه او لم يسقه وعن ابي يوسف رح انه ضمن بكل حال وبه اختلف المشايخ كما في الكرماني وعليه الفتوى ولو اغراه حتى عض رجلا لم يضمن عنده وضمن عند محمد رح ان ساق او قاد كما في الخلاصة [لا] يضمن [في] ارسل [الطير] اي البازي المسوق المصيب في فوره لانه يحتمل السوق فوجوده كعدمه وعن ابي يوسف رح انه يضمن [و] لا في اتلاف [الدابة] من الكلب والثور والغنم ونحوها [المنفلة] اي النافرة من المالك فانها لم يسقها وفيه رمز الى انه لو



عضه كلب مقور ضمن ان يقدم اليه قيل العض كالحائط كما في النهاية والى انه لو اكل الكلب عنب كرم لم يضمن لانه انما يضمن اذا اشهد عليه فيما يخاف منه التلف للنفس على ما قال نجم الايمة والى ان الراعي لو بيت الغنم في ارض مزارع بالتماسه فنام فيفسد زرع الغير لم يضمن احد منهما على ما قال الترجمانى كما في المنية والى انه لو ارسل دابة فانسدت زرعاً في فورة ضمن المرسل الا اذا مالت يميناً وشمالاً وله طريق آخر فانه لم يضمن لان ميرها مضاف اليها كما في الكافي و [ اذا اجتمع الراكب ] او السائق او القائد [ والناخس ] اى طاعن دابة بعود ونحوه بلا اذن الراكب واخويه [ ضمن هو ] اى الناحس ما اتلفه الدابة في كل الرجوة [ حتى النفخة ] اى الضرب باليد او الرجل لانه متعد وعن ابي يوسف رح انه ضمن هو والراكب في الرطبي مناصفة وفيه رمز الى ان الراكب لو تلف بالناخس فديته على عاقلة الناحس والى انه لو هلك الناحس به قدمه هدر والى انه ان نخسها الراكب فلا ضمان في النفخة والى انه ان نخسها الناحس باذنه فوطئت في فورة فالدية عليهما ولم يرجع الى الراكب بذلك على الاصح لانه لم يأمره به وهذا كله اذا كان الناحس عاقلاً حراً فان كان صبياً فعلى عائلته وان كان عبداً ففي رقبتة يدفع بها او يغدي الكل في الكافي وانما خص الناحس لانه لو وضع يده على ظهر فرس دابة النفخة لم يضمن كما في المنية [ و ] يجب [ في فقاء ] عين نحو [ شاة ] نحو [ انقصاب ما نقص ] الفقاء من القيمة فتقوم صحيحة العين ومفقوة العين فيضمن الفضل ويدخل فيه الحمامة والدجاجة وغيرهما من الطيور وكذا الكلب والسنور كما في الذخيرة [ و ] في فقاء [ عين ] نحو [ البقر والجزور ] اى ما اعد من البعير للنحر [ والحمار والبغل والفرس ] والبرذون [ ربع القيمة ] اى ربع قيمة البقر واخوانه فان القيمة في البهائم كالدية في الانسان وفي العين الواحدة منه ربع الدية وهذا اذا كانت مما يحمل عليها و الافضال النقصان كما في الفصيل على ما قال في المنتقى وفيه اشعار بانه وجب نصف القيمة في فقاء العين على ما قال فخر القضاة وذكر ابو بكر ان المالك ان شاء ترك الجئة عليه وضمن جميع القيمة وان شاء امسكها وضمن النقصان وانما خص بالعين لان قطع لسان النور والحمار ضمان النقصان على ما نقل عن شرف الايمة وعنه جميع القيمة كما في المنية وفي اذن الدابة وذنبا ضمان النقصان وفي اليد والرجل منها القيمة وعليه الفتوى كما في الذخيرة وانما اضاف الشاة الى القصاب ولم يصف البقر اقتداء بمحمد رح في الجامع مع الاشارة الى ان الحكم لم يختلف بالاضافة فيستوي فيه بقر القصاب وشاة غيره كما في النهاية فترك الاضافة لم يكن احسن كما ظن \*

[ فصل \* ان جنى عبد ] اوامة على حر او مملوك في النفس او الطرف [ خطأ ] ولو حكما كما اذا جنى صبي عمدا او عبد عمدا في الطرف فان جناية كليهما خطأ حكما كما في الكافي [ دفعه سيده ] الى ولي الجناية [ بها ] اى بسبب الجناية فيملكه الولي [ او فداء بارشها ] اى الجناية فامسك عبده وفيه اشعار بان الخيار للسيد فله ان يختار اياً منهما وان كان الاصل هو

الدفء واختار فخر الاسلام انه الفداء والاول الصحيح لانه لو هلك العبد برى المولى كما في الكرمانى وهذا عندهما واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنص فلو اختاره ولم يقدر عليه اذاه متى وجده عنده واما عندهما فعليه الدفء حينئذ [حالا] لان التاجيل في الاعيان باطل والفداء في حكم العين لانه بدل [فان وهبه] السيد بعد الجناية [او باعه] بيعا صحيحا فانه بالفاصل لم يصير مختارا للفداء الا اذا سلم كما في الهداية [او اعتقه او دبره] او كاتبه [او استولدها] اى الجناية [و] الحال انه [لم يعلم] السيد [بها] اى بالجناية عند هذه التصرفات [ضمن] الارش او القيمة [الاقل] بزيادة اللام [من قيمته] اى قيمة الجاني تغليباً فيشمل ام الولد [ومن الارش] فمن تفضيلية مكررة وليس فيه مانع لفظي ولا معنوي كما ظن وقد مر غير مرة [وان] تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات وقد [علم] السيد بها [غرم] وضمن [الارش] لان كلا منهما دليل لاختيار الارش وفي الاكتفاء اشعار بان له لزوجها او وطبها او اجرها او رهنها لم يكن مختار الارش وعن ابي يوسف رح ان في كل منها سوى الاول اختيارا له كما في الذخيرة ثم شرع في الجناية على العبد فقال [دية العبد] المجني عليه من الحر او العبد خطاء [قيمه] وكذا دية الامة قيمتها فيجب تلك القيمتان على العاقلة ان لم تبلغ ادية الحرين [فان بلغت] قيمة العبد او جاوزت [هي دية الحر] عشرة الاف درهم [و] بلغت [قيمة الامة] او جاوزت هي [دية الحر] خمسة الاف [نقص من كل] من القيمتين اظهارا لتفضيلة الحر على العبد [عشرة] من الدراهم بالنص عند الطرفين وعنه في الامة خمسة الاف الا خمسة دراهم كما في المحيط والتمرتاشي وغيرهما ولم ينقص من كل خمسة في رواية عنهما كما ظن فانه سهو من وجهين وعند ابي يوسف رح انها قيمة كل منهما بالغة ما بلغت والاصل ان الواجب في هذه الصورة اما ضمان النفس وهو قولهما ارضمان المال وهو قوله فالدية على العاقلة في ثلث سنين عندهما وعلى الجاني حالا عنده والاول الصحيح كما في الذخيرة وعن ابي يوسف رح ان القيمة ان زادت على الدية فمقدارها على العاقلة والباقي على الجاني كما في الظهيرية [وفي الغصب قيمته ما كانت] اى ان عصب مملوكا فقتل عمدا او خطاء فعليه قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع لان ضمان العصب مقابل بالمالية اذا الغصب لا يرد الا على المال [وما قدر] في الجناية على طرف الحر [من دية الحر] بيان ما والاحسن ارش الحر [قدر] فيما على طرف العبد [من قيمته] فيجب في موضحة العبد نصف عشر قيمته بالغة ما بلغت لانه يجب في الحر نصف عشر ديته وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن محمد رح انه نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسمائة فحينئذ ينقص منه درهم وفي اليد نصف القيمة بالغة ما بلغت وعن محمد رح نصفها الا اذا بلغت خمسة الاف فحينئذ ينقص خمسة دراهم كما في النهاية والكرمانى وغيره وفيه اشعار بان ما لم يقدر له شئ من الارش اخذ النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجاني حالا كما في شرح



الطحاوي فذكره احسن ثم امتثنى من هذه الضابطة ما قال [ وفي فقا عيني عبد دفعه سيده ] الى الجاني [ واخذ قيمته ] صحيحا [ ارامسكه ] اي العبد [ بلا اخذ ] بدل [ النقصان ] عنده واما عندهما فقد دفعه واخذ القيمة ارامسكه واخذ النقصان واما خص بالعينين لان في فقاء العين الواحدة نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة الاف فحينئذ ينقص منه خمسة دراهم كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يكون هذا قول محمد رح واما في ظاهر الرواية فنصف القيمة بالغة ما بلغت لما مر من الاصل الا ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفاقا [ ان جنى مدبر او ام ولد ] خطأ [ ضمن السيد الاقل من قيمته ] اي قيمة كل منهما بوصف التدبير والامتيلاد يوم الجناية وتماه في الكفاية [ ومن الارش ] فيجب اقلهما [ فان جنى ] المدبر او ام الولد جناية [ اخرى شارك ولي ] الجنابة [ الثانية ولي الاولى في قيمة دفعت اليه ] اي الى ولي الاولى ان دفعت [ بقضاء ] لانه استوفى ولي الاولى زيادة على حقه فلا يتبع ولي الثانية السيد [ اذ ليس في حمايانه ] اي المدبر او ام الولد [ الا قيمة واحدة ] لانه ليس للسيد الا رقة واحدة [ واتبع ] ولي الثانية عطف على شارك [ السيد ] فاخذ منه نصف القيمة ثم رجع السيد به على ولي الاولى [ او ] اتبع [ ولي الاولى ان دفعت ] اليه [ بلا قضاء ] وهذا عنده واما عندهما فلا يتبع السبل كما اذا دفع بقضاء وفي الفاء اشارة الى انه ان جنى ولم يضمن حتى جنى اخرى فلولى الثانية ان يتبع السيد بلا خلاف سواء دفع بقضاء او بغيره كما في الذخيرة [ ومن عصب صبيا حرا ] غير بالغ [ اي ] من اذهب بلا اذن الولي حرا غير بالغ غير معبر من نفسه فان عبر لم يثبت يد الغاصب حكما لان لسانه يعارضه ففي الكلام محاز كما في النهاية [ فمات ] الصبي [ معه ] اي في يده موتا [ فجاءة ] بلا علة وهي بالضم والمد او بالفتح وسكون الحيم بلام [ او بحمي ] بلا تنوين اي بمرض من الامراض [ لم يضمن ] الغاصب [ وان مات ] ذلك الصبي [ بصاعقه ] اي نار تسقط من السماء او كل عذاب مهلك كما في القاموس فيشمل الحر الشديد والبرد الشديد والغرق في الماء والتردي من مكان عال كما في قاضيخان وغيره [ او نهش حية ] اي عضها في المغرب انه بالشين المعجمة وفي الصحاح انها والمهملة بمعنى وهو اخذ اللحم بمقدم الاسنان وقال ابن الاثير المهمله الاخذ باطراف الاسنان والمعجمة بجميعها [ ضمن عاقلته الدية ] لانه نقله الى مهلكه بخلاف ما مر فانه لا دخل للمكان في ذلك [ كما في صبي اودع عبدا ] اي جعل عنده عبد ودبعة [ فقتله ] الصبي ولو عبدا فانه ضمن عاقلته الدية اي القيمة وانما اثار الدية اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمته و اشارة الى ما ذكرنا ان الواجب في العبد ضمان النفس كما قالوا وانما خص الصبي لانه لو غصب كبيرا وقيد ضمن وان لم يقيد لم يضمن وانما قيد بالحر لان بالعبد ضمن في الوحيين [ فان اتلف ] الصبي [ مالا ] من طعام او غيره سوى العبد [ بلا ابداع ] او اقراض او اعارة [ ضمن ] حالا بالاتفاق [ وان اتلف بعده ] اي بعد الايداع والاختصر

ومعه [ لا ] يضمن عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن والخلاف في صبي عاقل معجور واما غير العاقل فلم يضمن به عندهم كما في شرح الجامع لصدر الاسلام وقاضيخان والنمرتاشي وضمن بالاتفاق كما في الهداية وشرح الجامع لفخر الاسلام وهو الصحيح لان فعله معتبر كما في الكافي واما الماذون بالتجارة وبقبول الودية فقد ضمن بالاجماع كما في النهاية \*

[ فصل \* ميت ] مبتداء فانه موصوف خبره حلف وهو اعم من الرجل و المرأة والحر والعبد والكبير والصغير ولوسقطا تام الخلق واما ناقصه فلا شيء فيه كما في الكافي وذكر في الظهيرية ان وجد الجنين قتيلا في محلة فلا قسامة ولا دية [ به جرح ] اي جراحة او اكثر من فعل آدمي [ او اثر ضرب او خنق ] بفتحيتين اركس النون هو عصر الحلق [ او ] به [ خروج دم من اذنه او عينه ] فانه من فعل آدمي ولذا لم يغسل ان وجد في المعركة هكذا وانما اثر الميت على القتل لارادة التفصيل والا كان صفته مغنيا عنه وفي الذخيرة ان الميت من ليس به اثر القتل والقتيل من به اثر القتل فهو اخص واعم [ وجد ] ذلك الميت [ في محلة ] بفتحيتين اي مكان نزول كما في المفردات فيشمل المسجد والمحلة العرفية والدار وغيرها مما ياتي من كلامه فمن الظن انه تسامح في اطلاق الحلف على اهل المحلة واحترازه عن الشارع والسجن ونحوهما مما لا قسامة فيه واعلم ان المحلة عرفا ما يسكن فيه اهل مسجد من الاماكن على ما اشار اليه كلامهم في الوصية للجيران [ او ] وجد [ اكثره ] اي اكثر الميت ولو بلا راس [ او نصفه مع راسه ] في محلة فان وجد نصفه مشقوقا بالطول اقل من النصف مع الراس او عضو منه فلا قسامة فيه حال كونه [ لا يعلم ] بالبيئة او الاقرار [ قاتله ] اي الميت او اكثره [ و ] قد [ ادعى ] عليه القتل عمدا او خطأ [ على ] جميع [ اهلها ] اي تلك المحلة [ او ] على [ بعضهم ] باعيانهم او لا باعيانهم وعن ابي يوسف رح اذا ادعى على بعض معين فلا قسامة [ حلف خمسون رجلا حرا مكلفا ] ولو اعمى او محدودا في قذف فلا قسامة على المرأة والعبد والصبي والمجنون [ منهم ] اي من اهل تلك المحلة كما في عامة الكتب وفي الظهيرية ان القسامة على عائلتهم وفي المصنوعات انه رواية عنه [ يختارهم الولي ] اي ولي الميت و الجملة صفة لخمسون وفيه اشارة الى انه لاخبار للامام في ذلك والى ان للولي اختيار الفساق والشبان والصالحاء والمشايع الا ان الاظهر ان يختار من يتهم بالقتل كما في الكافي ثم اشار الى كيفية الحلف فقال [ بالله ] اي حلفوا بالله [ ما قتلناه ] اي الميت فخير الجملة مشتمل على ضمير المبتداء بلا تكلف تقدير لاجله واشتمال المحلة او الولي عليه كما ظن [ ولا علمنا له قاتلا ] من قبيل تقابل الجمع بالجمع فيحلف كل واحد بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا كما في الظهيرية وغيره من المتد اولات وفيه اشارة الى انه لا يحلف بصيغة الجمع لانه لا ينفي ما اذا باشرة احد منهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة واحدا فان كلا منهم قاتل ولذا قتل في العمد وكفر في الخطاء واجتماع الفعلين في اليمين مطرد عندهم الا اذا



ادعى الولي على واحد منهم وشهد عليه اثنان منهم فان كفيته عند ابي يوسف رح ان يحلفهما بالله ما قتلته لانه انما يحلف على العلم ليظهروا القاتل اذا علموا وهما يظهرانه فلا يحتاج اليه كما في الكرمانى [ لا ] يحلف [ الولي ] وان كان منهم لانه غير مشروع [ ثم ] اى بعد التحليف [ قضى على ] جميع [ اهلها بالدية ] لذلك الميت حرا او عبدا لتقصيرهم في حفظ القبيلة فالقسامة والدية على اهلها كما في اكثر المتنون وذكر في الظهيرية ان كليهما على العاقلة وفي الذخيرة من شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم جميعا وفي الكافي ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية وما في اكثر النسخ انه يقضى بها على اهلها فيحتمل ان يراد على عاقلة اهلها [ وان ادعى ] الولي القتل [ على واحد ] من غيرهم [ اى غير اهل المحلة ] سقط القسامة [ والايمان ] عنهم [ كما سقط الدية فان اقام البينة على ذلك الغير والا حلف وان نكل يحبس عنده حتى يحلف او يقر ] وعندهما يقضى بالدية كما في شرح الطحاوي والقسامة بالفتح اسم من الاقسام بالكسر بمعنى الحلف ثم قيل لايمان يقسم على اهل المحلة كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يقسمون كما في الكرمانى وغيره وقال الراغب وغيره انها في الاصل ايمان يقسم على اولياء المقتول ثم يقال ذلك لكل يمين [ فان لم يكن ] الخمسون [ فيها ] اى في تلك المحلة [ كرر الحلف عليهم ] اى على من كان فيها منهم [ الى ان يتم ] الخمسون وان كان واحدا يحلف خمسين مرة وقس على هذا وفيه اشعار بان ان كانوا خمسين لم يكرر الحلف على احد كما في الكافي [ ومن نكل ] منهم عن اليمين وابتى عنها [ حبس ] الناكل [ حتى يحلف ] او يقر فان ايس عن الحلف قضى بالدية وعن ابي يوسف رح انه لا يحبس ويقضى بذلك كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط والذخيرة والكرمانى وغيرها ان الحبس انما هو بالعمد واما في الخطاء فلا يحبس بل يقضى بالدية على العاقلة [ لا ] يحلف [ ان خرج الدم من ] انفه و [ فيه ] كذا في الهداية وغيره وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الراس فان علا من الجوف فقتيل [ او دبرة او ذكوة ] افرجها لانه يخرج منها بلا فعل احد [ وي قتل ] وجد [ على دابة يسوقها رجل ] قسامة فاذا حلف [ فالدية على عاقلته ] كذا اجمل محمد رح ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدابة مالك معروف او لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها المالك فعليه القسامة والدية ويعرف ذلك بقول السائق از القائد وعن ابي يوسف رح هذا اذا كان يسوقها مستغنيا فان ساقها نهارا جهارا فلا شيع عليه وانما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن معها احد كانا على اهل المحلة ويجيب هنا التفصيل السابق الكل في الذخيرة [ والراكب ] على الدابة عليها قتيل [ والقائد ] لها [ كالسائق ] في وجوب القسامة والدية ويمكن ان يقال ان فيه اشارة الى ان اجتماعهم كالا نفراد في وجوبهما لانه في ايديهم كما في الكافي [ و ] في قتل وجد [ على دابة بين قريتين ] او سكتين او محلتين او قبيلتين كان القسامة والدية [ على افرجهما ] من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكا لاحد والا فعلى مالكة وفيه

اشعار بانه لو وجد بين ارض قرية وبيوت قرية كانتا على الاقرب والقرب مشير الى ان صوت اهله يبلغ اليه والا فلا شيعى على احد والاحسن ترك قوله على دابة فانه لو وجد قتيل بين قريتين في موضع لا يكون ملكا لاحد وبلغ صوتهم اليه كانتا على الاقرب الكل في الذخيرة وان استويا فعليهما كما في النمرتاشي [و] في قتيل وجد [في دار رجل عليه القسامة] اي خمسون حلغا وفيه اشعار بانه لا قسامة على العاقلة اصلا وهذا قول ابي يوسف رح واما عندهما فان غاب العاقلة فكذلك والا فعليهم ايضا كما في الكافي [ويدي] اي يعطى الدية [عاقلته ان ثبت انها] اي الدار [له] اي للرجل [بالحجة] اي البينة اذا انكروا وقالوا انها ودیعة وفيه اشارة الى ان اقرار ذي اليد ليس بحجة على العاقلة والى انه لا شيعى عليهم بمجرد ظاهر اليد وفي الارض انما ذكره قول الطرفين واما عند ابي يوسف رح فلا يحتاج الى الحجة ويكفى مجرد السكنى [و] تدي [عاقلة ورثته] اي ورثة القتيل [ان وجد في دار نفسه] لان الدار للورثة وقت ظهور القتيل فالدية على عاقلتهم وهذا اصح كما في المبسوط وفيه اشعار بانه قيل بوجوب الدية على عاقلة القتيل وهذا اذا اختلف عاقلة الوارث والقتيل فان اتحدوا ويعقلوا حتى يقضى من الدية ديون القتيل وينفذ وصاياه ثم يحلفه الوارث كما اذا قتل الصبي او المعتوه اياه فانه يجب الدية على عاقلته ويكون ميراثا له كما في الكفاية وظاهر كلامه ان القسامة على الورثة لا العاقلة كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انها عليهم وهذا على قوله واما على قولهما وفي رواية عنه فقد هدر دمه لان الدار في يده حالة القتل فكانه قتل نفسه كما في الاختيار وغيره [والقسامة على اهل] الاراضي [الخطئة] اي على ملاكها القدماء وهي بالكسر في الاصل ما اختطه الامام اي افوزه وميزة من اراضي الغنيمة واعطاه لاحد كما في الطلبة [دون السكان] كالمستأجرين والمستعيرين [والمشتريين] والذين يملكون بالهبة او المهر او الوصية او غيره من اسباب الملك وان كانوا يقبضونها [فان باع كلهم] اي كل اهل الخطئة [فعلى المشتريين] دون السكان والحاصل انه اذا كان في محلة ملاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون اخويها لانه انما يكون ولاية تدبير المحلة اليهم واذا كان فيها ملاك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان سكان فلا شيعى عليهم وهذا كله عندهما واما عند ابي يوسف رح فالفرق الثلاثة سواء في وجوب القسامة وتماه في شرح الطحاوي قيل هذا في حرفهم واما في عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليهم كما اشير اليه في الكرماني [وتي] قتيل وجد في [دار] او غيرها من املاك [مشتركة] بين القسامة والدية [على عدد الرؤس] فان كان نصفها لزيد وعشرها لعمره والباقي لبكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم اثلاثا متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتدبير وكذا لو وجد في نهر مشترك [وفي الفلك] ونحوها كالعجلة كانتا [على من فيه] من السكان والملاح والماد لها والمالك وغيرهم سواء على ما قال بعض المشايخ ومنهم من قال اذا كان لها مالك فالقسامة عليه والا فعلى السكان كما في الذخيرة [وفي مسجد محلة] كانتا



[ على اهلها ] لان تدبيره اليهم واضافة المسجد مشيرة الى انه لا قسامة في مسجد الجامع ومسجد الشارع لان القسامة انما يكون لقوم معروفين وفيه الدية على بيت المال وهذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلته كما في التمرناشي والى انه لو كان مسجدا للغرباء لم يكن الحكم كذلك بل القسامة والدية على بانيه وان لم يعرف فعلى عاقلته صاحب اقرب الدور منه كما في الذخيرة [ وفي سوق مملوك ] الاحسن مملوكة كانتا [ على المالك ] عندهما وعلى السكان عند ابي يوسف رح كما في الكافي وبدخل فيها سوق قريبة من المحال يجتمع الناس فيها في جميع الايام او بعيدة يسكن فيها في الليالي اذ فيها دار مملوكة فانهما على اهلها لتقصير حفظهم كذا في النهاية [ وفي ] سوق [ غير مملوك ] بان كانت بعيدة يجتمعون فيها للتجارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن ولا دار مملوكة ويدخل فيها سوق السلطان فانها لعامة المسلمين كما في التتمة [ والشارع ] اي الطريق الاعظم من قولهم شرع الطريق اي بين او على التجوز وحقيقته طريق يشرع فيه عامة الناس [ و ] في [ السجن والجامع لا قسامة ] في شئ من منها [ والدية على بيت المال ] لان تدبيره الى الامام وعند ابي يوسف رح كلاهما على اهل السجن وفيه اشعار بان رباط العامة وجسر العامة كالشارع كما في الهداية وغيره وكذا الاراضي المملوكة فانها كالموات كما في شرب الذخيرة ولو وجد قتيل في موضع ساح كالغلاة الا انه في ايدي المسلمين كانت الدية في بيت المال كما في فاضيل خان واما الاراضي التي لها مالك اخذها وال ظلما فينبغي ان يكون القتل فيها هدرا لانه ليس على الغاصب دية كما في الكرمانى وغيره وذكر في الذخيرة لو وجد في طريق عظيم غير مملوك كانت الدية على اقرب المحال التي تشرع الى هذه الطريق [ وفي بربه ] بتشديد الباء والراء او تخفيفها وهي صحراء [ لاعمارة بقربها ] اي لا يسكنها احد ولا يبلغ اليها صوت من مصر او قرى فان بلغ اليها فعلى اقرب ذلك وهذا اذا لم تكن مملوكة والا فعلى عاقلته المالك وفي الكرمانى ان انقطع عن تلك البرية حق العامة فهدر والا فعلى بيت المال [ او ] في [ ماء يمر به ] اي اذهب القتل [ هدر ] لانه ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه اشارة الى ان نهر ذلك الماء كبير كالفرات فلو كان النهر صغيرا لا قوام معروفين فالقسامة على اعله والدية على عاقلته والى ان القتل في وسط النهر فلو كان في شطه فعلى بيت المال والى انه لو احتبس في شطه لم يكن هدرا فهي على اقرب القرى ان سمع صوت اهلها والا فعلى بيت المال وهذا كله اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والا فهدر بكل حال الا في الذخيرة [ ومستحلف ] بفتح اللام وهو الذي يستحلف في القسامة مبتدء لانه موصوف خبرة حلف [ قال قتله زيد ] من هذه المحلة [ حلف ] ولم يسقط اليمين عنه بهذا القول و ان كان يريد [ بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلا غير زيد ] لجواز ان يكون القاتل قاتلا مع غير زيد يعرفهم واما زيد فخارج بالاقرار [ وبطل شهادة بعض اهل المحلة ] كلا او بعضا [ بقتل

غيرهم [ رجلا بعد دعوي الولي القتل على ذلك الغير للثمة فلا يثبت القتل بشهادتهم الا انهم يبرؤن من القسامة والدية كما لو ادعى على غيرهم بلا اقامة بينة وهذا عنده واما عندهما فلم يبطل بناء على الاصلين المجمع عليهما احدهما ان من انتصب خصما في حادثة ثم عزل عنه فشهد لم يقبل شهادته في تلك الحادثة كالوكيل اذا خاصم ثم عزل والثاني ان من كان له عرضية ان يصير خصما ثم بطلت تلك العرضية فشهد لم يقبل [ او ] بقتل [ واحد منهم ] بعد الدعوى لانه صار اهل المحلة خصما بالدعوى عليه [ وفي رجلين ] كانا [ في بيت ] ليس فيه غيرهما [ وجد احدهما قتيلا ضمن ] الرجل [ الاخر ديته ] عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح لانه عسى ان يقتل نفسه وله انه توهم بعيد وفي قياس قول ابي حنيفة رح يكون القسامة والدية على صاحب البيت [ وفي قتيلا قرية امرأة كسر الحلف ] الى ان يتم خمسون [ عليها ] اي على تلك المرأة عندهما واما عند ابي يوسف رح فالعاقلة يدخلون معها في الحلف وفي الكرمانى ان موضوع المسئلة فيما اذا كانت عاقلتها غيبا والا فيدخلون معها في القسامة او فيما اذا قتل في دار امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها [ وتدي ] عندهم [ عاقلتها ] اقرب القبائل اليها في النسب وظاهره انه ليس عليها شيء من الدية وهو اختيار الطحاوي وقال المتأخرون انها تدخل معهم في الدية \*

[ فصل \* العاقلة ] صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير اوجمع عاقل وهو الذي يغرم الدية لانها تعقل الدماء اي تمسك من ان يراق كما في الطلبة فان اصل العقل الامساك كما في المفردات وقال المطرزي وغيره ان العاقلة جماعة تغرم الدية [ اهل الديوان ] بالكسر ويفتح اصله الواو وهو كتاب فيه اهل الجيش واهل العطاء كما في القاموس وقال البيهقي في الا زهير انه في الاصل موضع ضبط حسابات الناس من دونه اي ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالمعني كتاب كمردة الشياطين والاول الصواب [ لمن ] اي لجاني [ هو منهم ] اي من اهل ديوان من اهل مصرهم لا من مصر آخر فيعقل عن اهل سواده وقيل يعقل عن اهل مصر آخر ولا يعقل اهل البادية عن اهل مصر كما في التمرناشي فعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان من الغرارة فالغزاة وان كان من الكتاب فالكتاب وكذا غيره [ يورخ ] العقل [ من عطياتهم ] اي وظايفهم الثلث كما نبين لامن اصول اموالهم فيشمل العطاء ما فرض لانسان في بيت المال كل سنة لالحاجته والرزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر او يوم مما يكفيه كما في الكرمانى وذكر في الظهيرية ان العطية ما فرض للمقاتلة و الرزق ما لغيرهم من الفقراء المسلمين فان اجتمع العطية والرزق في احد اخذ من العطية كما في الاختيار [ حين خرجت ] العطيات من بيت المال وفيه اشارة الى ان الدية تؤخذ من ثلث عطيات ووظائف سواء اعطي في شهر ارسنة او ثلث سنين والى انه لا تؤخذ مما خرجت في السنين الماضية قبل القضاء لان الرجوب بالقضاء لان من عليه غير معلوم كما في الكافي [ و ] العاقلة [ حية ] اي قبيلة الجاني وهي



بنواب واحد [ لمن ليس منهم ] اي من اهل الديوان [ ان يوخذ من كل ] من عطية لهم [ في ثلث سنين ] اي من ثلث عطيات في شهر او اكثر اقل ففي بمعنى من كما في القاموس والسنين بمعنى العطيات كما اشير اليه في الكافي وغيره [ ثلثة دراهم ] عند بعض [ او اربعة ] منها عند بعض فيوخذ من كل وضيعة درهم او درهم وثلث درهم على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل لا يزداد في هذه السنين على اثني عشر درهما والاول الصحيح كما في المصبرات [ وان لم يتسع السبي ] لذلك بان يكونوا قلائل فيصير حصة كل عاقل اكثر من ثلثة او اربعة [ ضم اليه ] اي الى السبي [ اقرب الاحياء ] اي القبائل [ نسبا الاقرب فالاقرب ] على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاءمام ثم بنوهم مثلا ان كان الجاني من اولاد الحميين رض ولم يتسع حصة لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رض ثم بنوهم فان لم يتسع هاتان القبيلتان له ضم عجيل ثم بنوهم كما في الكرمانى و اباء القبيل و ابناءه لا يدخلون فى العاقلة وقيل يدخلون والنساء و الصبيان و المجازين و العبيد من عشيرته لا يدخلون فيهم وليس احد الزوجين عاقلة لآخر وذكر السبي من قبيل الاكتفاء فان اهل الديوان ان لم يتسعوا لذلك ضم اليهم اقرب الدواوين من هذا المصرتهم العصابات ثم اقرب القبائل ثم وثم كما فى الذخيرة وغيره و اعلم ان ما ذكره موافق للمهذبة لكن فى الكرمانى ان العاقلة هم الذين يتناصرون فاهل الديوان ثم اهل المحلة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبيل ابيه ثم اقرب القبائل يضاف اليهم ثم وثم الى ان يكفى والباقي من الدية بعد الضم فهو [ على الجاني ] لانه جنى [ والقاتل كاحدهم ] من العاقلة فيلبي مثل احدهم ولو امرأة او صبيا او مجنونا على الصحيح وقيل لا شيع عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان وجوب جزء من الدية باعتبار انه احد من العاقلة و اللام للعهد اي القاتل الذي من اهل العطاء فالذي لم يكن من اهل العطاء فلا شيع عليه من الدية عندنا كما فى النهاية [ و ] العاقلة [ للمعتق ] بفتح التاء [ حى سيده ] لانه منهم بالنص [ ولولى المولات مولاة وحيه ] اي حى مولاة اعتبارا للعقد [ والمعبر ] للعاقلة [ فى العجم اهل النصر ] بان كانوا بحيث لو وقع لواحد منهم امر قاموا معه فى كفايته فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له [ سراء كانت ] النصر [ بالحرفة ] كالساكنة بمرور الصغارين بكلاباد و السراجين بسمرقند او لا تكون بالحرفة كطلبة العلم فان بعضهم عاقلة بعضهم هذا القول بعض المشايخ وبه ائتمى الحلواني ومحمد بن سلمة وقال الفقيه ابو الليث انه لا عاقلة للعجم وبه ائتمى الفقيه ابو بكر وابو جعفر ررح والمرغيناني لانهم لا يتناصرون وضيعوا انسابهم وليس لهم ديوان كما فى المحيط وغيره ولا يخفى ان كلامه ناظر الى ان الترتيب المذكور فى الصدر لم يعتبر الا فى عاقلة العرب وان التناصر لم يكن منظورا اليه الا فى حقهم والمشاهير تشعر بخلافه فان الاصل فى الباب هو التناصر فان كان بين اهل الديوان او العشيرة او المحلة فيها وان كان بين الكل فاهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة فالعاقلة فى زماننا من يناصروا فى الحوادث [ ومن لا

عاقلة له [ من العرب والعجم كاللقيط والحربي والذمي وغيرها الاولى ] ومسلم لا عاقلة له فان الدية في مال الذمي كما في الذخيرة [ يعطى ] الدية [ من بيت المال ان كان ] موجودا او مضبوطا [ والا ] يكن كذلك [ فعلى الجاني ] فيؤدى في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة على ما قال الناطقى وهذا حسن لا بد من حفظه اذ في كثير من المواضع انه يؤدى في ثلث سنين كما قال الزاهدي وعن ابي حنيفة رح انه على الجاني مطلقا ولا يجب في بيت المال بالاجماع والاوّل ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره وقال الزاهدي انه على الجاني في زماننا لان العشائر فيها قد فنيت ورحمة التناصر قد ارتفعت وبيوت اموالهم قد انهدمت [ ويتحمل العاقلة ] ويردون بالقضاء [ ما يجب ] من الدية على القاتل [ بنفس القتل ] اى قتل الخطاء وشبه العمد واحتوز به عما باتى وفيه اشعار بان الدية يجب اولا على القاتل ثم على العاقلة للتخفيف ولذا لو اقر بالقتل لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة كما في قاضيخان وغيره [ لا ] يتحملون [ ما يجب بصلح ] عن دم عمه فانه على القاتل حالا الا اذا اجل [ ازاقرار ] بقتل خطاء [ لم يصدقه ] اى القاتل [ العاقلة ] في ذلك الاقرار فانه على المقر في ثلث سنين وفيه رهز الى انهم لو صدقوا تحمّلوا لانه ثبت العقل بتصادقهم والى ان القاتل والولي اذا تصادقا انه قضى قاض كذا بالدية على عاقلته بالبينة وكذبهما العاقلة فلا شيء عليهم ولا على العاقلة كما في الهداية فلو اقر بالقتل عند قاض فاقام الولي البينة على ذلك المقر قبلت لانها يشبت ما لم يشبت بالاقرار من وجوب الدية على العاقلة كما في النهاية وغيره [ و ] لا يجب بقتل [ عمه سقط قوده بشبهة ] كما اذا قتل رجلا واحدا صبي او معتوه والاخر عاقل بالغ او احدهما بحد يد والاخر بعصا فانه ينصف الدية بينهما [ او ] ما يجب بسبب [ قتل ابنه عمدا ] فانه وجب القود بنفس القتل الا انه سقط بحرمه الابوة فوجب الدية على الاب في ثلث سنين صيانة للدم عن الهدر [ ولا ] يتحملون [ جنابة عمه ] على حو خطاء فانه على مولاه [ او ] جنابة [ عمه ] في النفس او الطرف فان العمد لا يوجب التخفيف بتحمل العاقلة فوجب القود به ولا يخفى انه مغن عما سبق الا انه اراد التفصيل [ و ] لا يتحملون [ ما دون ارش الموضحة ] من بدل طرف هو اقل من خمسمائة هي ارش الموضحة فانه لو كان خمسمائة او اكثر تحمّلوا وانما قلنا من بدل طرف لانه من قتل عبد غيره خطاء وقيّمته اقل من ارشها تحمّلوا فان القيمة في العبد قائمة مقام الدية في الحر كما في الكفاية [ بل ] تحمل الواجب بما ذكر من بدل الصلح وغيره [ على الجاني ] تغليباً فيشمل ما على المولى من جنابة العبد و يكون بل لعطف جملة على جملة لا يتحملون و فائدتها الانتقال الى الالم و في لفظ الجاني الدال على القطع رعاية حسن المختتم \*



## \* [ كتاب الاكراه ] \*

عقب بالديات مع انهما ينبشان عن خلاف الرضاء لانها بالتقديم اخرى كما لا يخفى [ هو ] في اللغة حمل انسان على امر لا يريد طبعاً او شرعاً والاسم منه الكره بالفتح وفي الشريعة [ فعل ] سوء بقويته الاتي والفعل يتناول الحكمي كما اذا امر بقتل رجل ولم يهدده بشيء الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله لقتله الامر واقطعه فانه اكراه كما في الذخيرة [ يوقعه بغيره ] اي يوقع انسان بغيره ما يصور من الفعل كما في الصحاح وغيره لكنه مجاز والحقيقة اوقفت الشيء على الارض كما في الاساس فيغوت بذلك الفعل [ رضاء ] المعابل لكرامته ثم الغايت الرضاء نوعان صحيح الاختيار وفاسده ويسميان بالقاصر والكامل وغير الملجي والملجي وشار اليهما بطريق الاكتفاء فقال يصح اختياره [ او يفسد اختياره ] فيما يصير آلة له كالتهديد بالقتل او القلع فالاختيار هو القصد الى امر مقرر للفاعل منردد بين الوجود والعدم بتوجيه احد الجانبين على الاخر فلان استقل الفاعل في القصد فالاختيار صحيح والافساد زجاً ذكرنا من الاكتفاء اضمحل ما ظن من تسامح التردد بين العام والخاص والاكتفاء غير غريزي مما في الكلام العزيز بهدك الشبراي الشير والشر وفيه اشعار بان الاكراه لم يتحقق مع الرضاء وهذا صحيح قياساً واما استحساناً فلا لانه لو هدد بتبليس ابيه اوابنه او اخيه او غيره من ذي رحم محرم منه لبيع او هبته او غيره كان اكراهاً استحساناً فلا ينفذ شيء من هذه الانصرفت كما في المبسوط [ مع بقاء اهليته ] اي الاكراه بقسميه الصحيح الاختيار وفاسده لانها في اهلية الوجوب والاداء لانها ثابتة بالذمة والعقل والبلوغ والاكراه لا يدخل بشيء منها الا ترى انه متردد بين فرض وخطر وخصه ومرة يا ثم ومرة يناب [ وشرط ] لتحقيق الاكراه اربعة [ قدرة الحامل ] اي المكروه بالكسر [ على ايقاع ما هدد ] اي خوف [ به ] والا كان هديانا [ سلطاناً ] كان الحامل [ اولصاً ] اي ظالماً متغلباً غير سلطان وانما ذكره بلفظ اللص تبركاً بعبارة محمد رح وان اكنفى به ولذا سعى به بعض الحساد الى الخليفة وقال انه سماك في كتابه لصاً فاغاظه وطلب كتابه فلم يجد كتاب الاكراه فندم على ذلك واعتذر الى محمد رح ورده بجميل وانما لم يجد لانه القاه ابن سماعه في بئر داره حين وقف على ذلك ثم يتأسف محمد رح عليه اذا لم يحبه خاطره فوجده على حجرنا طي من طي البئر وهذا من كراماته رحمه الله كما في المبسوط وغيره واطلاقه مشير الى ان الاكراه يتحقق من اي ظالم في اي مكان واي زمان وهذا عندهما واما عنده فلا يتحقق الا من السلطان وبمجرد امره ثم ان المشايخ اختلفوا ان الاختلاف اما في جميع الاحكام او فيما سوي الزنا او باعتبار الزمان كما في الذخيرة [ وخوف الفاعل ] اي المكروه بالفتح [ ايقاعه ] اي ايقاع الحامل ما هدد به بان ظن انه يوقعه والحامل اعم من ان يكون حقيقياً كما اذا كان حاضراً او حكماً كما اذا كان غائباً ورسوله حاضراً وخاف الفاعل

منه خوف المولود و اما اذا غاب الرسول ايضا فلا اكراه كما في الذخيرة و انما اختار الفاعل هنا على المكروه و الحامل ثم على المكروه ليدفع الالتباس [ وكون المكروه به ] اى ما هدد به [ متلفا نفسا ] حقيقة او حكمية كتلف كل المال فانه شقيق الروح كما في الزاهدي [ او ] متلفا [ عضوا ] ولو صغيرا كالأنملة فانه كالنفس حومة [ وهو ] اى الاكراه بتهديد تلذذ النفس او عضو [ الملجى ] بكسر الجيم من الجاه الى كذا اذا اضطره اليه فهو الموجب للاضطرار وفيه التنبيه الى احد قسمي الاكراه الملجى و تهديد تلفهما ثم اشار الى الاخر غير الملجى و تهديد غيره فقال [ او ] كونه [ موجبا غما ] اى حزبا [ بعدم الرضاء ] كالضرب الشديد و الحبس الذي منه الاغتمام البين الذي يراه الحاكم اذ لا مدخل للراي في المقدار كما في الكرمانى و هذا اذا لم يكن ذامنصب و مرتبة و الا فضرر سوط و حبس يوم و كلام حشن اكراه كما في حق القاضي و عظيم البلد كما في النهاية و هذا اذا كان بغير حق فلو حبس او قيد بحق فاقرب مال او غيره لزمه ذلك كما في الذخيرة و قوله مرحبا غما مشير الى انه لو هدد امراته على التسري من المهر بالطلاق او التسري او التزوج عليها كان اكراها و هو ليس باكراه كما في فاضيلخان و كذا التهديد بالاسم كما في الزاهدي و في قوله بعدم الرضاء تصريح بما علم ضمنا من المقام فان الكلام في المكروه به و قد علم ذلك من حد الاكراه [ و ] الشرط الرابع كون [ الفاعل ممنوعا عما اكراه عليه ] من الفعل [ قبله ] اى الاكراه اذ لو لم يمتنع عنه لم يكن اكراها لفوات ركنه و هو فوت الرضاء كما اشير اليه في الاختيار و فيه دلالة على ان هذا الشرط مستدرك كما لا يخفى [ لحقه ] اى الفاعل المالك كاعتاق عبده و اتلاف ماله و بيعه فانه ممنوع عن ذلك لحق نفسه [ اذ لحق ] آدمي [ آخر ] كاتلاف مال آخر بوجه من الوحوه [ اذ لحق الشرع ] كاكل الميتة و الدم و شرب الخمر فلا يستدرك لحق آخر ولما فرغ عن حد الاكراه و شرائطه شرع في احكامه المترتبة عليهما فقال [ فلو اكراه بالملجى او غيره ] اى باحد قسمي الاكراه من التهديد بسحر التلف او الضرب [ على بيع و نحوه ] من العقود كالاجارة و الهبة و غيرها [ او اقرار ] بشيى منها [ فسخ ] ما فعل من العقود و الاقرار بان يقول كمت كاذبا في الاقرار [ او امضى ] بان يقول كنت صادقا فيه فالفسخ و الامضاء مجاز في الاقرار و لك ان تجعل من قبيل الاكتفاء و فيه اشارة الى ان عقود المكروه لم يكن باطله و الى انه يلزم تصورات المكروه قولا و فعلا اذا احتتمل الفسخ فانه غير لازم وله الخيار بعد زوال الاكراه كما في الكافي و الى انه لو اكراه على اداء مال فباع جارية لاجله جاز البيع فلو قال للحامل من اين اؤدي فقال بع جاريتك فلانة كان مكروها و هذه حيلة لمن ابتلى بذلك كما في الذخيرة و لو اكراهت بالضرب على الاقرار باستيفاء المهر فافترت جاز عند ابي حنيفة رح و اما عند ابي يوسف رح فان هدد بشيى يحل به الدم و اشار عليها بالسلاح و نحوه بطل الاقرار و لو اشار بغير السلاح جاز و عند محمد رح ان هدد بضرب و وعيد في الخلوة في موضع لا يقدر على منعه بطل كما في الخلاصة و الى ان الخيار في الفسخ للمكروه



لا للطائع على ما ذكر الحلواني كما في المية لكن في الظهيرية لو كان البائع مكرها صح الفسخ للمشتري قبل القبض لا بعده و لو كان المشتري مكرها صح الفسخ للكل قبل القبض و اما بعده فللمشتري [ ويملكه ] اي المبيع الذي سلمه البائع كرها بقربة الانى [ المشتري ] ان قبض وفيه اشعار بان بيع المكره فاسد الا انه صار نافذا بالاجازة والتمن والمتمن امانة في يد البائع كما في الزاهدي [ فيصح اعتاقه ] ونحوه من تصرفات لا يمكن نقضه كالتدبير والاستيلاد والطلاق وفيه رمز الى انه لا يصح بيعه وهبته وتصدقته ونحوها من تصرفات يمكن نقضه ولا ينقطع حق الاسترداد و ان تداولته الابدي بخلاف غيرها من العقود الفاسدة لان الاسترداد ثم لحق الشرع و هنا لحق العبد اي المكره وهو مقدم لحاجته وغني الرب تعالى كما في الكرمانى و الى انه لو باع مكرها والمشتري غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض و اما في العكس فقد نفذ اعتاق كل منهما قبله و ان اعتقا معا قبله فاعتاق البائع اولى كما في الظهيرية [ ولزمه ] اي المشتري [ قيمته ] اي المعتق يوم الاعتاق ولو معسرا كما في الزاهدي [ فان قبض ] البائع المكره [ ثمنه ] اي ثمن المبيع طوعا [ او سلم ] المبيع [ طوعا نفذ ] البيع فليس له الفسخ وفيه اشارة الى انه لو قبض الثمن مكرها لم يكن اجازة فردة ان كان قائما لا هالكا لانه امانة و الى انه لو سلم المبيع مكرها فسد البيع لانه غصب من الحامل كما في الهداية وعيره من كتب الفروع والاصول فلا يليق بالمصنف ان يحكم بان الهداية لم يدكر حكمه و انه ينفذ ويحب القيمة وانما خص تسليم المبيع لانه لو سلم الموهوب طوعا لم ينفذ لان الاكراه على الهبة اكراه على التسليم اذ الموهوب لا يخرج عن الملك بدونه بخلاف البيع [ وحل ] ورجب [ بالملحى ] من فسميه [ شرب الخمر واكل الميتة ونحوه ] من الاشربة و الاطعمة المحرمة كشرب الدم واكل لحم الخنزير لان حالة الملحى كالمخمصة في خوف تلف النفس او العضو وفيه اشعار بانه لو اكره بغير الملحى لم يحل شرب المحرم واكله فلو هدد بضرب سوط او سوطيين لم يعتبر الا ان يقول لاضربن على عينك او ذكرك كما في النهاية وقال بعض ائمة بلخ ان الحبس في زماننا التعذيب فيباح التناول عند التهديد كما في الكشف وينبغي ان يباح عند التهديد باخذ كل المال [ حتى ان صبر ] عن تناول على التلف [ اثم ] و اخذ بدمه لانه امتنع عن مباح و القى نفسه في مهلكة وكذا اثم من له المخمصة ولم يتناول وكلاهما ظاهر الرواية و عن ابي يوسف رح انه لم ياثم في كليهما لانتهاء الاثم عن المضطر كما في الكافي وذكر شيخ الاسلام ان المكره انما اثم اذا علم بالاباحة ولم يتناول و اما اذا لم يعلم فقد رجونا ان يكون في سعة منه لانه يعذر بالجهل فيما فيه خفاء كما في الذخيرة [ و رخص ] ولم ياثم [ به ] اي بالملحى [ اظهار الكفر ] واجراؤه على اللسان حال كونه [ مطمئنا ] قلبه بالايمان اي غير متغير عقيدته فان المشركين اكرهوا عمارا رض علي مبه صلى الله تعالى عليه وسلم مع طمأنينة القلب به فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان عاروا عاروا اي ان عاروا الى

الأكراه فعل الى الطمانينة وفيه إشارة الى انه لم يرخص بغير الملجى وكفر باظهار الكفر به ولو قال بالطمانينة والى انه لو لم يخطر بباله سوى ما اكراه عليه من لفظ الكفر لم يكفر قضاء وديانة فلو شتم نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لم يخطر ببالي شيى لم يكفر قضاء وديانة واما اذا شتمه وقال انما خطر ببالي رجل من النصارى فقد كفر قضاء لا ديانة كما فى الذخيرة [وبالصبر] عن الكفر على التلف [اجر] اي صار ماجورا وشهيدا فالامتناع عن التكلم بالكفر افضل وان قتل الا ترى انه صلى الله تعالى عليه وسلم سمي حبيبا حيل الشهاداء حيث اكراهه المشركون على حبه صلى الله تعالى عليه وسلم فصبر على ذلك [و] رخص به [اتلاف مال مسلم] اذ ذمي بالاكل او غيره وبالصبر اجر وصار شهيدا كما في عامة الكتب لكن فى الذخيرة علقه بالرجاء لانه ليس هذا نظير حالة المخمصة من كل وجه من حيث ان العذر هنا من قبل العباد وفيه ايماء بان ترك الاتلاف افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير اشد حرمة من شرب الخمر كما فى الكرمانى وذكر في قاضيخان ان الترك والفعل سواء وبانه رخص به شتم مسلم كما فى المصمومات وبانه لو اكراه به على الافتراء على مسلم يوجب ان يسعه كما فى الظهيرية [وضمن] في صورة اتلافه [الحامل] لان الفاعل آله له وفيه رمز الى ان الحامل ضامن في صورة الاكراه على اكل مال مسلم كما فى التتمة لكن فى الخلاصة ان الفاعل ضامن والى انه ضمن بالاكراه على اكل طعام نفسه وهذا اذا لم يكن جامعا والا فلا شيى عليه كما فى الكشف والى انه لو اكراه بغير الملجى لم يرخص اتلاف مال مسلم ولو اتلف ضمن الحامل [لا] يرخص به [قتله] اى مسلم وبالصبر اجر لان قتله لا يباح بحال [ويقاد هو] اى الحامل [فقط] اى لا الفاعل عند الطرفين ويقاد الفاعل عند زفرح ولا يقاد واحد عند ابي يوسف رح لكن يجب الدية على الحامل في ثلث سنين وبحرم عن الميراث دون الفاعل لكنه يائمه ويفسق ويورد شهادته ويباح قتله للمقصود بالقتل ولو هدد بغير الملجى فقتل مسلما كان القود على الفاعل عندهم وعزوا الحامل كما فى الظهيرية [وصح نكاحه] اى الفاعل ولو هدد بغير الملجى لان النكاح مما يصح مع الهزل وفى الاكتفاء اشعار بانه لو اكراه بما زاد على مهر المثل لم يجب الزيادة كما فى الذخيرة [وطلاقه] واحدة اواكثر [وعنته] اى اعنته ولو حكما كما اذا اكراه حتى يجعل الطلاق والعتق بيد الزوجة والعبد او غيرهما فانه صح طلاق المفروض اليه وعنته ويوجع المأمور على الامر بنصف المهر اذا لم يطاء وبقيمة العبد ولو اكراه بوعيد القتل على الطلاق او العتاق فلم يفعل حتى قتل لم يائمه لانه امتنع عن ابطال ملك النكاح واتلاف المال كما فى الظهيرية [ورجع] الفاعل [بقيمة العبد] على الحامل ولو معصرا لانه اتلف المال ولا سعاية على العبد والولاء للفاعل لانه المعتق وهذا اى الرجوع بالقيمة اذا اكراه بالملجى واما بغيره فلا ضمان فيه كما فى الظهيرية [ونصف] اى رجع الفاعل بنصف المهر [المسمى] على الحامل او بالمتعة اذا لم يسم [ان لم يطاء] الفاعل زوجته ولو حكما اذا لم يخل بها فان الخلوة فى ذلك كالوطي وفيه إشارة الى ان بطلاقه بعد الخلوة لم يضمن الحامل شيئا لاستقرار المهر قبل



الأكراه كما في المضمرات والى ان الحامل اجنبي فلو كان زوجته لم يكن لها عليه شيء وهذا اذا اكرهت بالملجي واما بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية [ و ] صح [ نذره ] بكل طاعة كالصوم والصدقة والعنق وغيرها لانه مما لا يحتمل الفسخ فلا يتاتي فيه الاكراه [ ويمينه ] بشيء من الطاعات او المعاصي او غير ذلك لما مر [ وظهارة ] بان قال لامراته انت على كظهر امي فيحرم عليه قربانها حتى يكفر ولا يرجع على الحامل بشيء في الصور الثلاث [ ورجعته ] اى لو اكره ان يراجع امراته فراجعها صح لانها استدامة النكاح [ وايلاءه ] بان حلف ان لا يقرب امراته [ وفيئه ] فيه اى في الايلاء لانه كالرجعة [ واسلامه ] حقيقة لانه انما يتحقق بالتصديق والاقرار وقد عبر باللسان عما في القلب له اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها [ بلا قتل ] له [ لو رجع ] من اسلامه هذا لان في اسلامه شبهة دارية للقتل [ لا ] يصح [ ابرأه ] عن دين لانه اقرار بفراغ الذمة وقد مر ان الاقارير غير صحيحة [ و ] لا [ رده ] عن الدين حتى لا تبين امراته منه لما مر من الرخصة في اظهار الكفر وهذا اذا اكره بالملجي واما بغيره فقد صح رده فتبين امراته كما في الظهيرية [ وان زنى ] رجل بشرائطه [ حد ] في جميع الاوقات عندهم [ الا اذا اكرهه السلطان ] اى اذا اكره ذلك الرجل فانه لا يحد عندهم وانما ذكر السلطان اشارة الى ان الاكراه عنده لم يتحقق الا من السلطان كما اشار سابقا الى انه يتحقق عندهما من غيرهما فمن الظن انه يتحد المستثنى والمستثنى منه وعليه ان يقول وان زنى لا يحد وذكر في عامة كتب الاصول والفروع انه اذا زنى يحد قياسا كما قال اولاً ثم رجع الى انه لا يحد استحسانا وهذا اذا اكره بالملجي واما بغيره فيحد بلا خلاف كما ياثم في القسمين بلا خلاف وفي تذكير الضمير اشعار بانها لو زنت بالاكراه لم تحد ولو بغير الملجي كما قالوا وفي لفظ الحد ورمز الى ان الزنا لم يرخص بالاكراه ولو بالملجي حتى ان صبر اجر كالقتل الكل في الذخيرة والى ما عليه من رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى هذا على ذوي الاهتمام \*

## \* [ كتاب الحجر ] \*

عقب بالاكراه مع اشتراك كل منهما في المنع لانه احرى بالتقديم في زمانه فكيف في زماننا واكتفى به عن الاذن لانه فك الحجر فيكون تابعا له [ هو ] بحركات الحاء في اللغة مصدر حجر عليه اذا منعه فهو محجور عليه وقولهم المحجور بفعل كذا على حذف الصلة او على اعتبار الاصل فان الاصل حجره ثم امتنع حجر عليه ومنه ما هيأتي من كلامه وفي الشريعة [ منع نفاذ القول ] اى لزومه فانه ينعقد عقد المحجور موقوفا واللام عهدته اى قول شخص مخصص فلا يصدق على منع القاضي نفاذ اقرار المكروه مثلا واحتربه عن الفعل فانه لا حجر فيه لانه لا يفتقر الى اعتبار الشرع بخلاف القول والاولى لزوم القول فان النافذ اعم من اللازم كما في التوضيح على انه غير جامع لقول صغير غير عاقل

والمحقق به فانه لا يصح اصلا كما سنذكره [وصيه] اى سبب الحجر المنع من العوارض المكتسبة [الصغير والجنون] والعته فان الصغير في اول الفطرة عديم العقل فالحق به المجنون وفي الاخر الناقص فالحق به المعتوه فلا يصح قول الصغير والمحقق به اصلا كالبيع ونحوه ولا ينفذ قول العاقل والمحقق به الا باذن الولي فالمراد بالمجنون الذي لا يفريق اصلا اذ المفريق كالعاقل [والرق] لانه ضعف حكمي جزاء للكفر ابتداء وحقا للعبد بقاء فيبقى رقيقا بعد الاسلام ولا ينفذ قوله كالاجارة ونحوها الا باذن مولاه لتعطل منافع خدمته باشتغاله بالتجارة [فضمنوا] اى الصغير والمجنون والرقيق [بالفعل] كاتلاف مال الغير اذ الضمان قد يجب بلا قصد كضمان النائم المتلف بالانقلاب [راخر] الى وقت [العنق الاقرار] اى اثر اقرار العبد [بمال] لاحد لانه مكلف فينفذ اقراره في حق نفسه لا في حق مولاه ولذا يقع طلاقه لانه لا يبطل به ملك مولاه وفيه اشعار بان اقرار الصغير والمجنون وطلاقهما لا يصحان اصلا [وعجل] اقرار العبد [بحد وقود] لانه مركب من ذات مختص بمعنى العقل والنظر والفتنة وغيرها و مال محل معد لاقامة مصالح العباد وحق المولى يتعلق باعتباره وغيره باعتبار الاول فيحد ويقاد وفيه اشعار بان غير العبد من المحجورين لا يحد ولا يقاد كما مر [ولا يحجر] حر مكلف عن التصرف في ماله كالشراء [بسفه] بفتحيتين في اللغة الخفة وفي الشريعة تبذير المال و اتلافه على خلاف مقتضى الشرع والعقل فان تكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطلح في شيء واطلاقه مشير الى ان السفه لا يحجر عن تصرفات يحتمل القسح ويؤثر فيها الهزل كالبيع والاجارة وعما لا يحتمله ولا يؤثر فيه الهزل كالنذر واليمين ونحوهما لانه حر مخاطب كالرشيد وهذا عنده واما عندهما فيحجر عما يحتمله لا غير نظرا له لا زجرا ثم لا يصير السفه محجورا عند ابي يوسف رح الا بالقضاء ولا يصير مطلقا الا باطلاق القاضي وعند محمد رح ينحجر بدران الحجر وينطلق بترك السفه كافي الكافي وغيره والمختار قولهما على ما اشير اليه في التوضيح [و] لا يحجر بسبب [فسق] لا بتبذير المال فان الفاسق اهل للولاية على نفسه واولاده عند جميع اصحابنا وان لم يكن حافظا لماله كافي الكرماني ولا بسبب [دين] وان زاد على ماله فيطلب الغرماء من القاضي الحجر عليه لئلا يهب ماله ولا يتصدق ولا يقرب بغريم آخر وهذا عنده واما عندهما فيحجر عليه هذه التصرفات ونحوها مما يؤدي الى ابطال حق الغرماء فان الحجر بالدين لا يؤثر الا فيه ولذا جاز بيعه بمثل القيمة واما بالغبن مثلا فلا يصح ولو يسيرا ففسخ المشتري او ازال الغبن ثم المشايخ اختلفوا انه اختلاف مبتداء او مبني على مسألة القضاء بالافلاس وعلى هذا لا يمكنه القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه لانه القضاء بالافلاس لا يتحقق في حالة الحيوة خلافا لهما فيشترط لصحة الحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه والحجر بالسفه يعم جميع الاموال وبالدين يخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث بعده بالكسب ولا يثبت



المحجر بالدين مندهما الا بالقضاء كافي الذخيرة [والمحجر] عن الافتاء [مفت ماجن] وهو الذي  
 لا يبالي ان يحرم حلالا او بالعكس فيعلم الناس حيلة باطلة كتعليم الرجل او المرأة ان يرتد فيسقط عنه  
 الزكوة اذ تبين من زوجها كافي الذخيرة ويدخل فيه المفتي الفاسق كافي الملتقط والذي يفتى عن  
 جهل كافي قاضيهان وفيه اشارة الى ان كل حيلة يودي الى الضرر تجزى الديانة وان جازى الفتوى  
 وعليه يحمل ما جاء من الكراهة لكل حيلة لا تودي الى الضرر تجوز كافي التجنيس والمآجن من  
 المجنون والامم المجانة بالضم فيهما [و] عن المعالجة [طبيب جاهل] وهو الذي يسقى المرضى دواء  
 مهلكا علم به اولا كافي الذخيرة او ظن به دواء كافي الظهيرته [و] عن الاكتراء [مكاري مفلس]  
 وهو الذي ياخذ كراء الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتريه وعند اذ ان الخروج يخفي  
 نفسه كافي الذخيرة او الذي مات دابته في الطريق ولم يوجد دابة اخرى بالشراء او الاستيجار فيؤدي  
 الى اتلاف مال الناس كافي الكافي فيحجر هؤلاء المفسدون للاديان والابدان والاموال اضارا بالخاص  
 للعام وهذا رواية النوادر عن ابي حنيفة رح وظاهر الرواية انه لا يحجر المكلف البكر كافي الظهيرته  
 [واذا بلغ] الصغير [غير رشيد] اي غير صالح في العقل فلا يحافظ المال [لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ  
 خمسا وعشرين سنة] فحينئذ يصلح اليه وان لم يرشد لان هذا السن لا ينفك عنه الرشد الا نادرا  
 او الحكم في الشرع للغلبة وهذا عند ابي حنيفة رح على ما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه ما  
 اسند اليه محمد رح وليس بمنع له لانه اشترط الرشد للتسليم كافي الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بلغ  
 رشيدا ثم صار صغيرا لم يحجر عنده خلافا لهما كافي الكافي [وصح تصرفه] اي تصرف غير رشيد في  
 ماله من البيع ونحوه [قبله] اي قبل مضي هذا السن وهو خمس وعشرون سنة [وبعده] اي  
 بعد مضيئه [يسلم] اليه ماله [بلا رشد] كما اشار اليه السابق وهذا كله عنده واما عندهما فلا يصح  
 تصرفه قبله ولا يسلم اليه بلا رشد وان هرم لكن لو حجر غايب وتصرف في ماله قبل العلم بالحجر صح  
 عندهما كافي الذخيرة [وحبس القاضي] بطلب الدائن [المديون] الحجر [لدينه] اي لقضاء دين  
 عليه كالمهر والكفالة لا لبيع ماله لاجله كما ظن لان البيع غير متعين لذلك لا مكان القضاء بالاستيهاب  
 والاستقراض واخذ اصدقة وغير ذلك كافي الكرمانى وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع  
 ما له الا برضاه وهذا عنده واما عندهما فيجوز اذا امتنع عن بيعه وهذا في المديون الحاضر بلا خلاف  
 بين المشايخ على قولهما واما في الغايب فلا يجوز عندهم كافي الذخيرة [وقضى دراهم دينه  
 من دراهمه] اي لو كان دينه دراهم وله دراهم قضى القاضي ذلك من ذاك ولو بلا رضاه بالاجماع  
 لان للدائن حق الاخذ من جنسه بلا رضاه فللقاضي ان يعينه [و] قضى [دنانيره] اي دنانير دينه  
 [من دنانيره] لما مر [وباع] القاضي [كلا] من دراهمه ودنانيره [لقضاء الاخر] منهما استحسانا  
 لانهما متحدان في الثمنية والقياس ان لا يباع ولذا لا يكون له ان ياخذ جبرا اي من غير قضاء

بخلاف جنس الحق كما في الكرمانى [ لا ] يبيع عنده القاضي لدينه [ عرضه وعقاره ] لا غرض  
الناس في الاعيان ويبيع عندهما فيبدء بالنقود ثم بالعروض ثم بالعقار وفي رواية يبدء بما تلف من  
العروض ثم بما لم يتلف منها ثم بالعقار كما في النهاية ولا يبيع دستا من ثياب بدنه وقيل دستين ليكون  
بدلا عند الغسل كما في الكافي ولا يبيع ممكنه كما في التنف وغيره [ ومن افلس ومعه ] وفي يده  
[ عرض شراه ] بلا اداء ثمنه [ فبائع اسوة ] اي مشارك [ للغرماء ] في ذلك فيبيع ويقسم ثمنه بينهم  
بالخصص اذا كان الدين كله حالا واما اذا كان الدين بعضه حالا فيقسم بين غرماء الحال ثم بعد  
انقضاء الاجل شاركهم فيما قبضوه بالخصص وفيه اشارة الى ان المبيع ان كان في يد البائع فالبائع  
اولى من الغرماء كما في المضمرات ولما كان الصغر من اسباب الحجر بين نهايته فقال [ وبلوغ الغلام ]  
اي صيرورته بحال لو جامع انزل كما في الكرمانى [ بالاحتلام ] ( خواب ويدن با آب ) [ والاحبال ]  
( آب تن کردن ) [ والانزال ] ( بداشدن آب ) [ و ] بلوغ [ الجارية ] اي انثى الغلام [ بالاحتلام ]  
والحيض والحبل [ بفتحيتين ] ( آب تن شدن ) وذالا يكون بلا انزال منها ولذا لم يذكر الانزال و  
الاحسن ان يقول بلوغ الصغير بالاحبال والانزال والاحتلام والصغيرة بهما والحبل والحيض [ فان لم  
يوجد ] فيهما شي من الاصل وهو الانزال والعلامة وهي البواقى [ فحين ] اي فيبلغان حين [ يتم  
لهما خمس عشرة سنة ] كما هو المشهور [ وبه يقتضى ] لقصور اعمار اهل زماننا وهذا عنده وعن  
ابي يوسف رح حين نبت له العانة وانهد لها الشدي واما عنده فحين يتم لها سبع عشرة سنة  
وله ثمانى عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية ثمانى عشرة مع الطعن في التاسعة وفي رواية ست  
عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال صدر الاسلام لا خلاف بين هذه الروايات لان خمس عشرة للغلبة  
على اهل الزمان والبواقى لزيادة الاحتياط كما في المضمرات وغيره [ وادنى مدته ] اي البلوغ [ له ] اي  
للغلام [ اثنتا عشرة سنة و ] ادنى مدته [ لها ] اي للجارية [ تسع ] من سنين على المختار كما في احكام  
الصغار [ فصدا ] اي الغلام والجارية [ حينئذ ] اي حين اذ يتم لهما هذه المدة [ ان اقرباه ] اي بالبلوغ  
بان قالوا احتملت مثلا لان ذلك يعرف من جهتهما وفي اقرار الاحكام انه لا يصح اقراره قبل اثنى  
عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون بحال يحتلم مثله عادة وفي الثامن عشر من نكاح الخلاصة ان حد  
المراهق اثنا عشرة سنة او ثلث عشرة وفي العمادي عن محمد رح لا يصدق غلام خضر شاربه وبنيت عانته  
وهو اقل من خمس عشرة سنة كما لا يصدق جارية ثم خلقها وهي اقل منه ولا يخفى ما في الاشارة الى  
انتهاء الحجر وابتداء الاذن في هذا المقام من رعاية حسن الاختتام ووجه تعقيب ما ياتي من الكلام \*

[ فصل ] \* هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها بدله كتاب الماذون اي الاذن فهو  
مصدر كمعسور وان كان الظاهر انه صفة الا انه يحتاج الى حذف المضاف والصلة في الكرمانى يقال  
هو ماذون له وهي ماذون لها وترك الصلة ليس من كلام العرب [ الاذن ] لغة اعلام باجازة



ورخصة في الشئ وشريعة [ فك الحجر ] ازالة السيد ما عرض للمعبد من منع نفاذ التصرف الضار  
 او الدائر بينه وبين النافع في ماله بناء على حق له في رقبته وكسبه كافي الذخيرة [ واسقاط الحق ]  
 التابت للسيد في الرقبة والكسب مستدرك لزيادة الايضاح [ ثم يتصرف العبد ] الاولى ان يقال  
 الاذن ان يفك حجر عبده فيتصرف على فكه فيعطى على فعلية وينبى على انه لا يصير مطلقا بمجرد  
 الفك بل بالعلم به الاثرى انه لو اذن له ثم تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كافي الذخيرة [ لنفسه ]  
 لا لسيدة بطريق الوكالة [ باهليته ] وهي كون الانسان بحال لو باشر التصرف استفاد موجه شرعا وفيه  
 اشارة الى ان العبد قبل الاذن وبعده اهل للتصرف الا ان حق السيد مانع لاثرة قبل الاذن واما  
 بعده فيتصرف كالحرف في ملكه ملك البد ولذا تصرف ما استفاد الى قضاء دينه ونفقته ويكون ما استغنى  
 منه للمولى والى ان الملك على نوعين منتقل ومستقر لم يثبت لغير الحجر كافي الكافي والاولى ان يعرف  
 الاذن على وجه يتناول ازالة حجر الصبي والمعتوه وغيرهما ولعله اكتفى به و اشار الى غيره  
 مقايضة ثم فرع على التصرف لنفسه ثم على فك الحجر تقربعا مشوشا فقال [ فلم يرجع بالعهد ]  
 اي بحق التصرف بطلب الثمن وغيره فعلة بمعنى مفعول من عهد اي لقيه [ على سيدة ]  
 لانه يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل [ ولو اذن يوما ] ونحوه من اليوم المعين والليل والشهر والسنة  
 او مكانا [ فهو ماذون الى ان يحجر ] لان ازالة اسقاط لا يقبل التوقيات كالطلاق فان قيل ينبغي  
 ان لا يكون له ولاية الحجر لان الساقط لا يعود قلت بقاء ولاية الحجر باعتبار بقاء الرق فكان  
 في الحجر امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل الا ان الساقط يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن  
 بالشروط جاز كاضافته الى المستقبل كافي الذخيرة [ ولو اذن ] السيد عبده [ في نوع ] من التجارة  
 [ عم اذنه ] سائر انواعها حتى لو اذن بشراء الخبز ونهى عن شراء البر كان اذنا بشراء البر وغيره وان  
 لم يكن العبد مهتديا الى التصرف من غير الخبز والسيد عالم به فان قلت انه ازال الحجر حق  
 تصرف خاص قلت نعم الا انه يوجب الرضاء بتعطيل منافعه مطلقا والتخصيص لغو كافي الكروماني  
 [ ويتبت ] الاذن له [ صريحا ] كما اذ قال له اذنت لك في التجارة اي في كل تجارة اذ قال له اشترى  
 ثوبا وبعه او قال آجر نفسك من الناس فانه صار ماذونا لانه امر بالعقود المتكررة بخلاف ما لو قال له  
 اشترى الكسوة او آجر نفسك من فلان في عمل كذا فانه لم يصير ماذونا لانه امره بعقد واحد وقد  
 صح ان يكون استخدا اما فلو لم يصح الاستخدام صار ماذونا وان امره بعقد واحد كما اذا غصب العبد متاعا  
 وامره السيد ان يبيعه فانه صار ماذونا لانه لم يمكن ان يجعل استخدا اما لا ليسد وهذا ظاهر ولا  
 للمالك لانه لم يعمل له وعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل كما في الذخيرة [ و ] يثبت  
 [ دلالة كذا اذناه ] بالقلب [ سيدة يبيع ] ماله ارمال غيره ببيع صريحا او فاسدا [ ويشترى ] بذلك  
 ولو خمر [ ومكت ] بلا نهى فانه يصير ماذونا فيما يستقبل فيصح تصرفاته فيه لا فيما يبيع من

مال میده فی الحال لانه لابد فيه من الاذن الصريح بخلاف ما اذا اشترى من ماله وتمايه فی الذخيرة وفيه اشعار بانه لو حلف ان لا ياذن عبده للتجارة فراه كذلك حنث وهذا ظاهر المذهب وعن ابي يوسف وح انه لا يحنت كما فی العمادي وينبغي ان يستثنى عبدا كان سيده قاضيا فانه اذا رآه يبيع ويشترى وسكت لا يصير ماذونا والتصرف الذي يباشره لا ينفذ كما فی الظهيرية [ فيبيع ] اى يصح بيعه بعد اخذ الاذنين [ ويشترى ] كذلك [ ولو ] كانا [ بغبن فاحش ] لانه تجارة وهذا عنده واما عندهما فلا يصح بالغبن الفاحش لانه متمرّح وطى هذا الصبي والمكاتب الماذونان [ و يوكل ] الماذون احدا [ بهما ] اى بالبيع والشراء لانه قد لا يتفرع بنفسه وفيه اشعار بانه يبضع اذا البضاعة توكل بالبيع كما فی الذخيرة [ وبرهن ] الماذون شيئا من ماله [ ويرتهن ] شيئا من مال غيره لان الاول ايفاء والثاني استيفاء فيكونان من توابع التجارة [ ويتقبل ] ويأخذ [ الارض ] الموات من الامام للاحياء كما فی الكرماني او يأخذها از ارض الصلح منه مضافة كما فی المغرب [ ويأخذها ] اى يأخذ الماذون من الامام او غيره ارضا محيية [ مزارعة ] لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر للارض ببعض الخارج وفي العكس موجر نفسه من رب الارض ببعضه وفيه اشارة الى جواز دفعه الارض مزارعة لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر والا فهو موجر كما فی الذخيرة وبما ذكرنا من المعنى المتبادر لا يغني مما قبله كما ظن [ ويشترى بذرا بزرعه ] اى يحوز ان يزرع وان احتاج الى شراء البذر بالذال المعجمة وهو حب البقل وغيره كالبر [ ويشارك ] غيره [ عانا ] لانه وكالة لا مفاوضة لانها كفالة وكالة معاد الماذون لا يملك الكفاله الا اذا اذن بها مرة واحدة فانها تصح واما اذا ادن بالمفاوضة مرة واحدة فلليجواز وحده كما لعدمه وتمايه في الذخيرة [ ويدفع المال ] مضاربة [ ويأخذ مضاربة ] لتحصيل الربح [ ويستاجر ] ما يحتاج اليه كلاحير والدابة والبيت والارض وغيرها [ ويؤجر نفسه ] فيما بدء له من الاعمال [ ويقر بوديعة ] لاحد لان الاقرار من توابع التجارة كما فی الهداية وفيه اشعار بان الماذون بالتجارة ماذون باخذ الوديعة كما فی المحيط وغيره لكن في وديعة الحقايق خلافه [ وغصب ] اى يقر بغصب من احد لمامر [ ودين ] اى يقر بدين واقع بسبب التجارة عليه لاحد سواء كان اجنبيا او والدا او ولدا او زوجة وهذا عندهما واما عنده فلا يصح اقراره به الا لاجنبى كما فی الدظم فلو اقر بجنابة از مهر لم يصح فلم يوخل به الا بعد العتق [ ولو ] كان الاقرار بهذه الامور [ بعد الحج ] لان المصحح للاقرار هو اليد دون الاذن واليد باقية وهذا عنده واما عندهما فاقارة بعد الحجر لا يجوز لان الحجر ابطال اليد وكذا لم يعتبرين المحجور [ ويهدي طعاما ] اى ما كولا لا الدراهم والدنانير لاستجلاب القلوب [ يسيرا ] قليلا لا كثيرا فان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فاقبل من دانق ملن ما قال بعض المشايخ كما فی الذخيرة [ ويضيف من يطعمه ] للاستجلاب كما فی الهداية وفيه اشعار بان يضيف استحسنانا من لم يطعمه ايضا لميل قلوب الناس كما اشير اليه في الذخيرة والمراد الضيافة



اليسيرة لا الكثيرة والفصل بينهما ما انتهى محمد بن سلمة مما ذكرنا في الهداية على ما في الذخيرة وفيه رمز الى انه لا يتصدق اصلا على ما قال بعضهم كافي الخلاصة والى انه لا يهب اصلا لكن في الذخيرة انه لا يتصدق ولا يهب درهما فصاعدا ويملك ما دون ذلك والى ان المحجور لا يهدي احدا ولا يضيفه وعن ابي يوسف رح لا بأس بدعائه بعض رفقائه الى قوت يومه لا قوت شهرة لان مولاه يتضرر باعطائه ثانيا وكذا بعدم الاعطاء لانه قد ضاع حينئذ كافي الكافي [و] يضيف [من يعامله] اى الماذون من التجار لاستمالة قلوبهم وقد مر المراد من الضيافة نقس في حق العامل [ويحط] الماذون [من الثمن] اى ثمن مبيع [ببيع] اى بسبب عيب وجد في مبيعه [قدرا عهد] بين التجار لانه من صنعهم كافي الكافي وفيه اشعار بان لا يحط اكثر مما عهد بينهم لكن في شرح الطحاوي ان الحط اذا لم يكن فاحشا يجوز اجماعا واما اذا كان فاحشا فيجوز عنده خلافا لهما وبانه لا يحط بغير عيب وهذا بالاجماع كالا يبرأ على ما في الخلاصة [ولا يزوج] رقيقه من العبد والامة لان التزوج ليس بتجارة فلا ولاية له في ذلك الا باذن المولى وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فيزوج امته كافي الذخيرة [ولا يكاتب] الماذون رقيقه وان لم يكن عليه دين لان الكتابة ليست بتجارة وفيه اشعار بانه لا يعتق اذ العتاقة فوق الكتابة كافي المحيط [وكل دين] مبتدء خبره يتعلق برقبته [وجب] على الماذون [بتجارة] هي مبادلة مال بمال مثل ثمن وجب بالشراء او باستحقاق المبيع بعد التسليم الى المشتري او بهلاكه قبله ومثل نقصان مبيع اذا عيب وامتنع رده بسبب [او] وجب [بما هو في معناها] اى في حكم التجارة [كغرم وديعة] اى ضمانها كما اذا اودع رجل ماذونا مالا ثم طلبه منه فانكروه ثم هلك ثم اقر به فانه ضمن لان المودع صار غاصبا بالاحجود وضمن الغصب في حكم ضمان التجارة لان المضمونات تملك باداء الضمان والغرم بالضم ما يلزم اداءه من الدين [وعصب وامانة] كالعارية ومال الشركة والمضاربة والاجارة [جحدها] اى حجد الماذون الا الامانة فان الغصب غير مقيد به والوديعة اخص منها وانما ذكرها تبعا للهداية والوقاية [وعقر] اى مهر مثل [وجب] على الماذون [بوطي] جارية [مشتراة بعد الاستحقاق] ظرف وجب فان هذا العقر وان وجب بسبب الوطي الا انه مستند الى الشراء ولهذا سقط عنه الحد فيكون في حكم الشراء واحترازه عما وجب عليه بالتزويج من المهر فان التزويج ليس في معنى التجارة كدائي الكرمانى وبما ذكرنا ظهوره من ان لا هو في معناها وبه صرح النهاية والكفاية فمن الظن انه لا تطابق بين الامثلة وفي كلامه تسامح فانه مثال لدين وجب بتجارة على انه يجوز ان يكون ذكر الامثلة كالتفريع السابق مشوشا [يتعلق] ذلك الدين [برقبته] اى الماذون وفيه اشعار بانه لو باع ميده بعد الدين كان باطلا فليل معناه انه يبطل لانه موقوف على اجازة الغرماء وقيل انه فاسد لانه لو اعتقه المشتري بعد القبض لصح ولزمه قيمته فلا يكون موقوفا كافي الذخيرة [يباع فيه] اى يبيع القاضي الماذون في ذلك الدين بطلب

الغرماء وان لم يرض بذلك سيده كما دل عليه اطلاقه وهذا اذا كان السيد حاضرا فان غاب لا يبيعه لان  
الخصم في رقبته هو السيد وبيعه ليس بحتم فان لهم استمعاء الماذون كما في الذخيرة وايضا لا يباع  
اذا قضى السيد ديونه كما في الهداية وقوله يباع مشعربانه لا يباع الا مرة دفعا للضرر عن المشتري فلو  
لم يف الدين يطالب بالباقي بعد العتق وانما يباع في النفقة مرة بعد اخرى فانها وجبت شيئا فشيئا  
كما مر في النكاح [ويقسم ثمنه] بينهم [بالخصص] اي بمقدار نصيب دين كل واحد منهم ثم ان  
فضل من دينهم شيء منه فللسيد وان لم يكن في الثمن وفاء فسياتي [و] يتعلق [بكسبه] اي  
الماذون وفيه اشعار بأنه يشترط حضور الماذون في بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه  
رضاه ولا حضور سيده كما في الذخيرة قد [حصل] ذلك الكسب [قبل] ذلك [الدين او] حصل  
[بعده] فيباع فيه ويقسم بالخصص [و] يتعلق [بما] يشبه كسبه كما اذا وهب له [واتهب]  
اي قبل تلك الهبة والاولى ان يقدم بيع الكسب على الرقبة فانه لا يباع الماذون ان كان له كسب يفي  
بديونه لان الدين ابدى يقضي من ايسر المالين والكسب ايسر من الثمن وهذا اذا كان الكسب مالا  
حاضرا واما اذا كان غائبا يرجي قدومه او دينا يرجي خروجه فلا يبيعه القاضي الا اذا لم يقدم المال او لم  
يخرج الدين ولم يقدر مدة تلزمه ومن مشايخنا من قال ان مدته مفروضة الى راي القاضي وعن ابي  
بكر الهلخي ان مدته ثلاثة ايام كما في الذخيرة وهذا كله على قول العلماء الثلاثة واما عند زهر ررح  
فلا يباع رقبته ولا ما اتهب لانه لاحق للغرماء في ذلك [لا] يتعلق ذلك الدين [بما اخذه سيده] من  
كسبه [قبل] ذلك [الدين] لانه فرغ عن حاجته في ذلك الوقت وفيه اشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد  
الدين فيسترد منه كما اذا كان على الماذون دين خمسمائة وكسبه الف فاخذه السيد ثم لحقه دين خمسمائة  
اخرى فانه يسترد الالف من السيد لان كلا من نصفى الالف صالح لاداء الدين فيكون اخذه الالف  
بغير حق كما في الكرمانى [وطولب] الماذون [بما بقى] من دينه اذا بيع رقبته [بعد عتقه] اذ لهم  
الخيار في القليل العاجل بالبيع والكثير الاجل بالمعاينة لا في الجمع بينهما ولا في الطلب من السيد  
لانقطاع تعلقه به [وللسيد اخذ علة] اي اجرة [مثله] كعشرة دراهم في كل شهر مثلا [مع وجود  
دين] عليه استحسانا وفيه اشعار بان للسيد ان ياخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين  
وان ياخذ اكثر من غلة مثله قبل الدين وان لا ياخذ الاكثر بعده وان وضع الضريبة بعد الدين  
كما في الكرمانى [والباقي] من غلة مثله [للغرماء] فيقسم بينهم بالخصص [وينحجر] الماذون  
غير المدبر عندهم [ان ابق] لان الاباق يمنع ابتداء الاذن فكذا يمنع بقاءه فلا يلزم شيء من  
تصرفاته كالبيع وهل يعود الاذن ان عاد من الاباق لم يذكره محمد ررح واختلف المشايخ فيه والصحيح  
انه لا يعود كما في الذخيرة وفيما ذكرنا اشارة الى انه لو اذن الابق لم يصلح لاذن لكن في الهداية  
اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن العبد المغصوب فانه قد صح الا انه لا يبطل اذنه به وفصل في الذخيرة



بانه ان اقر الغاصب اركان للمالك بينة حاضرة عادلة فقد صح الاذن والا فلا [او مات سيده] لان الاهلية لازمة في ابتداء الاذن فكذا في بقاءه وقد فقلت بالموت [او جن] سيده ويجوز ان يكون الضمير للماذون فانه انحجريه ولم يعد ادنه بالافاقه كما في المضمورات جنونا [مطبوقا] بالكسر اي دائما فان جن غير دائم فالعبد متى اذنه لانه يكون حينئذ بمنزلة المريض كما في الكرماني وعن ابي يوسف رح ان المطبق اكثر السنة فصاعدا وعند محمد رح سنة فصاعدا كما في الذخيرة وعند ابي حنيفة رح يفرض الى راي القاضي وبه يفتى فان مست الحاجة الى التوفيق فافتى بسنة كما في تنمة الواقعات [اولحق] سيده او الماذون فانه على الخلاف الاتي كما في المضمورات [بدار الحرب مرتدا] وحكم القاضي بلحاظه فانه حينئذ يموت حكما حتى يقسم ماله وهذا عندهما واما عنده فبمجرد الارتداد صار تصرفاته موقوفة كما مر [او حجر] سيده [عليه] اي الماذون ويجوز ان يكون حجر مبنيا للمفعول وعليه مفعول ما لم يسم فاعله هذا قد ائد ما ذكرنا من جواز ارجاع الضمير للماذون [بشرط ان يعلم] الماذون بالحجر [هو] للعطف [واكثر اهل سوقه] فان حجر بمحضر من رجل او رجلين او ثلاثة لم ينحجر لانه كان ماذونا بالاذن عاما فلو كان الاذن خاصا بان اذن بمحضر من معدودات المحجر بالحجر بشرط ان يعلم العبد والمعدودات كما انحجر بالمحجر بمحضر علمه اذا اذن بمحضر منه لا غير ويثبت الاذن بخبر الواحد اجماعا واما الحجر فكذلك عندهما واما عنده فيشترط احد وصفي الشهادة العدالة او العدد وذكر هذا الاشتراط في الزيادات بلا ذكر الخلاف والظاهر انه قول محمد رح وحينئذ يكون ذلك منه رجوعا عنه كما في الذخيرة [و] ينحجر [الامة] الماذونة [ان استولدها] سيدها استحصانا خلافا لفر رح اعتبارا للبقاء بالابتداء [وضمن] سيدها حينئذ [قيمتها] اي قيمة المستولدة المديونة [للغريم] لانها لا تباع بفعل سيدها وانما لم يضمن اكثر من القيمة لانه انما حبس رقبته لا غير [ولو شمل دينه] اي دين الماذون [ماله ورقبته] جميعا [لم يملك سيده مامعه] اي ما في يده من المال عنده لانه متصرف لنفسه وانما وقع المال للسيد خلافة بعد فراغه عن حاجته واما عندهما فيملك ما معه لانه فرع الرقبة وهي ملك السيد بلا خلاف ولذا يحل وطى الماذونة وتعلق حق الغرماء بها لا يمنع ملكيتها للسيد وانما وضع في احاطة الدين بالرقبة والكسب معا لانه ان لم يستغرق بهما فقد ملكه بلا خلاف كما في الكافي ثم فرع على هذا الاصل مسئلتين فاشار الى الاولى فقال [فلم يعتق] عبد معه [باعتاقه] اي اعتاق السيد عنده وعق عندهما في صورة عدم الاحاطة عند الكل ثم يضمن السيد عندهما قيمته اذا كان موهرا ويسعى المعتق اذا كان معسرا ثم يرجع عليه كما في الحقايق ثم شرع في الثانية فقال [ويبيع] هذا الماذون مامعه [من سيده بالقيمة] اي بمثل القيمة او اكثر لانه غير متهم في ذلك وفيه ايماء الى انه لو باع من سيده باقل من القيمة ولو يصيرا لم يجز ولو باع به من اجنبي جاز لعدم التهمة وهذا عنده واما عندهما فيبيع من سيده

مطلقا الا ان السيد مخير بين ازالة الغبن وبين نقض البيع ويبيع من اجنبي بالغبن اليه يبيع ولا الفاحش وقيل الصحيح ان قوله كقولهما كما في الكافي [و] يبيع [سيدة] ملكه [منه] اي من هذا الماذون [بها] اي بمثل القيمة [او باقل] منها عندهم لان فيه نفع الغرماء [فان باع] سيدة ماله من هذا الماذون [بأكثر] من القيمة ولو يسيروا [نقض] السيد البيع [او حط الفضل] عن القيمة صيانة لحق الغرماء كما في المبسوط بلا ذكر الخلاف لكن في المحيط وغيره انه عندهما واما عنده فالببيع فاسد وان اسقط المحاباة وكان الغبن يسيروا [وبطل ثمنه] اي سقط عن ذمة هذا الماذون ثمن مبيع باعه سيدة منه [ان سلم] السيد [مبيعه] اليه [قبل قبضه] اي قبض الثمن اذ بالتسليم بطل حق السيد في الحبس وهو لا يستوجب على عبده ديناً وفيه اشارة الى انه لو كان الثمن عرضا لكان للسيد مطالبة منه كما اذا اودعه عنده او غصبه منه كما في الكرماني وغيره وفيه اشعار بانه لو اخذ العبد من مال سيدة شيئاً ثم اعتق كان للسيد مطالبة عنه او عن وارثه [وله] اي للسيد [حبس مبيعه] عنده [لثمنه] اي لاستيفاء ثمنه عن الماذون فان المبيع وان زال عن ملكه الا انه قد بقي ملك السيد حتى وصل اليه الثمن وانما قيد الماذون بالمديون اشارة الى انه لو لم يكن مديونا لم يجز بيعه من السيد ولا بيعه منه كما في المغني [وصح اعتاقه] اي اعتاق السيد عبدا له ماذونا [مديونا] لبقاء ملكه وفيه اشارة الى ان اعتاق غير المديون صحيح بالطريق الاول [وضمن سيدة] للغرماء [الاقل من قيمته ومن دينه] لانه اتلف حقهم فان كان الدين اكثر طوالب بالباقي بعد العتق وفي التقييد اشعار بانه لو اعتق المدبر وام الولد ماذونين لم يضمن لعدم اتلاف الحق [ولو اشترى وباع] من قال انه عبد فلان [ساكتا] غير مخبر [عن اذنه وحجره فهو ماذون] استحسانا فصح تصرفاته رعاية لما هو الاصل في المعاملات من العمل بالظاهر وفيه اشعار بانه لو اخبر بالاذن لكان ماذونا وان لم يكن عدلا لحاجة الناس كما اشير اليه في الهداية وغيره [ولا يباع] هذا العبد [لدينه] صيانة لحق السيد [الا اذا اقر سيدة باذنه] واقاموا البينة عليه فانه يباع حينئذ وفيه اشعار بانه يباع كسبه بدون اقراره لانه حق العبد بخلاف الرقبة كما في الكافي [وتصرف الصبي] اي جميع تصرفاته اذا كان عاقلا [ان نفع] له من كل الوجوه [كالا سلام] فانه نافع بلا ضرر في الدنيا والاخرة وحرمانه من ميراث ابيه الكافر ومفارقته عن زوجته الكافرة لا يضافان الى احلامه بل الى كفرهما وان سلم فهما من احكامه اللازمة دون الاصلية التي احدها سعادة الدارين [والا تهاب] اي قبول الهبة وكذا قبضها والصدقة وغير ذلك [صح بلا اذن] من الولي له لانه كالبالغ فيه [و] تصرفه [ان ضرر] له من جميع الوجوه [كالطلاق والعتاق] ولو على مال فانهما وضعاً لازالة الملك وهي ضرر محض ولا يضره سقوط النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لذلك اذا لا اعتبار للوضع ومثلها الهبة والصدقة وغيرهما [لا] يصح ذلك منه انعقادا [وان اذن به] الصبي من قبل الولي بذلك



التصرف لان الصبي مظنة الاشفاق لا الاضرار وفيه اشارة الى انه لو اجاز هذه التصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصلح لا ابتداء العقد صح كما اذا قال بعد اوقعت ذلك الطلاق والعتاق فانه يقع كما في جامع الصغار والى انه لا يصح هذه التصرفات من غيره كالأب والوصي والقاضي لان فيها ضررا له ويستثنى مواضع الضرورة من قواعد الشرع ولذا لو تحقق حاجة الى الطلاق والعتاق من جهة لدفع الضرر صح ذلك حتى انه اذا كان مجبورا باوخاصته امراته فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض اصحابنا واذا كاتب وليه نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره واستوفى بذلك الكتابة فقد صار الصبي معتقا نصيبه ولذا ضمن قيمة نصيب شريكه ان كان موهرا كما في اصول السرخسي [وما دفع] من تصرفه موة [وضر] اخرى [كالبيع والشراء] فانه بالنظر الى حصول الثمن نفع والى زوال الملك ضرر كذا الاجارة والنكاح وغيرهما [علق] نفاذه [باذن وليه] فانه صح انعقادا حتى لو اجاز ذلك بنفسه بعد البلوغ صح كما في الجامع [بشرط ان يعقل] اي يعرف [البيع سالباً] زائلاً للملك [والشراء جالباً] له وميز الغبن اليسير من الفاحش فان كل صبي اذا لقن البيع والشراء يتلقنهما متى ما قال شيخ الاسلام كما في الذخيرة وغيره [دوليه] اي ولي الصبي في النفس والمال [ابوه ثم وصيه] اي وصي الاب من خليفة له بعد موته في الحفظ والتصرف فيهما ثم وصي وصيه كما في العمادي [ثم جده] اي جد الصبي ابوالاب وان علا لا ابوالام [ثم وصيه] اي وصي الجد ثم وصي وصيه [ثم القاضي] وفيه اشعار بان الوالى من قبيل الاولياء بالطريق الاول [او وصيه] اي من نصبه القاضي للولاية في ماله وانما عدل من كلمة الترتيب الى التسوية اشعاراً بصحة ولاية كل من الوالى والقاضي ووصيه بعد موت وصى وصي السيد وشارف في هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام للصغير وكذا اذن اخيه وعمه وخاله لانه ليس لهم ولاية التصرف في ماله وتام الكلام في اصول الاحكام [ولو اقر] الصبي الماذون للمولى او غيره [بما معه من كسبه] اي من عين ادين [ادارته] بما ورث عن ابيه او غيره [صح] ذلك الاقرار في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبالغ وعنه انه لا يصح لان الحاجة في صحة الاقرار بما معه للحاجة اليه في التجارة وهي مفقودة في الموروث كما في النهاية ولا يشغى ما في لفظ الصحة والارث والوصية من الاشعار بالالتزام ويكفى فيما يلزمه مع المناهضة للشروع من رعاية حسن الاختتام \*

## \* [ كتاب الوصايا ] \*

عقبه بالمادون لانه متعلق بما بعد الموت وانما جمع الوصية اشعاراً بكثرة انواعها وان كان اللام يرد الى جنس الايصاء [هي] اي الوصية لغة اسم من الايصاء كالوصاة بالفتح والقصور والوصاية بالفتح والكسر يقال اوصيت اي فوضت الى زيد لعمره وكذا فهو موصى وذلك وصى ويقال له الموصى اليه وموصى له والمال موصى به ويقال له الوصية كما في النهاية والقاموس وشريعة [ايجاب] احد الزام

شئ من مال او منفعة لله تعالى اذ لغيره وهذا شامل للبيع والاجارة والهبة والعارية وغيرها [بعد الموت] مخرج لكل فانها ايجاب في حال الحيوة وانما سمي بالوصية لان الميت لما اوصى به وصل ما كان من امر حياته بما بعده من امر مماته يقال وصيت الشئ بالشئ اذا وصلته به كما في الكرمانى [و نذبت] الوصية عند الجمهور في وجوه الخير لتدارك التقاصير وفرضت عند بعض في حق الوالدين والاقربين غير الوارثين ووجبت على الغني عند بعض في حق الكل والارل الصحيح كما في الزاهدى [باقل من الثلث] اى ثلث ماله وفيه اشارة الى ان التقليل فى الوصية افضل لما روى من الشيخين المهديين ان الوصية بالخمس احب اليها من الوصية بالربع وبالربع احب منها بالثلث و الى ان الوصية النافذة في الشرع الى الثلث الا اذا اجاز الورثة لما في الاختيار [عند غني ورثته] بمالههم [او] عند [استغنائهم] اى صيرورتهم اغنياء [بحصتهم] من ميراثه بان يرث كل منهم اربعة آلاف درهم على ما روى عنه اذ يرث كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلي كما في الظهيرية وقيل بخير عند احد هذين لاشتمال كل منهما على فضيلة هى صدقة وصلة وهذا كله اذا لم يكن عليه حقوق والا فاللازم صرف كل الثلث الى ذلك كما في الزاهدى وغيره [كتركها] اى ندبا مثل نذبت ترك الوصية ملتبسا [بلا احدهما] وهو الاستغناء بماله وحينئذ لم يكونوا اغنياء فعلى هذا يكون الاضافة للعهد كما هو الاصل وفيه رمز الى انه اذا كان قليلا لا ينبغي له ان يوصى على ما قال ابو حنيفة رح وهذا اذا كان اولاده كبارا او اما اذا كانوا صغارا فالترك افضل مطلقا على ما روى عن الشيخين كما في قاضىخان والى انها نذبت اذا كان للموصى مال بلا تبعة من حق الله تعالى وحق العبد فلا يفتدب اذا لم يكن له مال سواء كان عليه تبعة او لا لكن فى المنية لو كان عليه تبعة بلا مال نذبت ولم يائمه بترك الايصاء وفى الزاهدى انها مباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب ومكرومة كالوصية لاهل المعصية بلا اقرباء ومستحبة كالوصية بالكفارات وفدية الصيامات والصلوات [وصحت] الوصية بالثلث وغيره [للحمل] اى لما في بطن انثى من انسان وغيره من الحيوانات فلو اوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح كما في شرح الطحاوي وغيره وفى الاكتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انما شرط ليملك الموصى له للموصى به كما فى النهاية وسياني اشارة اليه فمن الظن انها لا يصح بدونه [و] صحت لاحد [به] اى بالحمل مما في بطن دابة او جارية اذا لم يكن الجنين من العبد كما في شرح الطحاوي [ان ولدت] الانثى من الجارية والدابة وهذا قيد للقيدين جميعا [لا قل من مدته] اى مدة الحمل وهو فى الادمي ستة اشهر وفى الفيل احد عشر سنة وفى الابل والخيل والحمار سنة وفى البقر تسعة اشهر وفى الشاة خمسة اشهر وفى السنور شهران وفى الكلب اربعون يوما وفى الطير احد وعشرون يوما كما فى الاستيفاء [من وقتها] اى وقت الوصية فانه يشترط لصحة الوصية وجود الموصى له وكذا وجود الموصى به حقيقة او حكما بان يكون على خطر الوجود كثمرة البستان ما عاش كما فى النهاية عن المبسوط وسئل كرم ما يستثنى منه فكان



صاحب المستصفي غفل عن ذلك حين قال بأشكال ذلك الشرط بشمرة البستان وكذا صاحب الكفاية حيث حكم بالاختلاف كما في التمرناشي انه صح الوصية بما في البطن اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت موت الموصي لانه لا ينائي ما ذكروا لوجوده عند الوصية كما لا يخفى فهذا لم يؤيد ما في المستصفي كما ظن وكذا لم يؤيد ما في الكافي انه بثلاث ماله بلا مال ثم اكتسبه استحق ثلث ما يملكه عند الموت لما تقرر ان الموصى به اذا كان معيناً او غير معين و هو شائع في بعض المال بشرط وجوده عند الوصية وان كان شائعاً في كله يشترط عند الموت كما اذا اوصى بمعز من غنمى او من مالي فانه بشرط وجود المعز في الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت وتماه في النهاية عن الذخيرة وغيرها وفي الكلام اشعار به ان ولدت الجارية لسته اشهر فصاعداً من وقتها لم يصح الوصية لجواز حدوث الحمل بعد الوصية الا اذا كانت الجارية معتدة فان الوصية تصح اذا ولدت الى سنتين قياساً على النسب كما في المصمبات [و] صحت [هي] اي الوصية [والاستثناء في وصيته بامة الاحملها] فالامة للموصى له والحمل لورثة الموصى لانه صح اقرار الحمل بالوصية فكذا استثناءه على ما تقرر والاستثناء منقطع ولا يغنقر الى تناول الوضعي بل الى الملابس وههنا الحمل جزء اتمه و ذابها فصار كما استثناء ابليس من الملايكة وهو جنبي لانه يزي بزيمهم كما في الكرمانى وههنا اشكال فان النسيئة لم يشترطوا فيه تلك الملابس والفقهاء جوزوا استثناء قفيز من بر من الف درهم كما في الكافي وغيرها [و] صحت بشيى [من] مال [المسلم للذمي] لانه كالمسلم في المعاملات وفيه اشارة الى انها لا تصح منه للحربي ولو مستامناً واجازها الورثة وفي الذخيرة انها تصح لحربي مستامن في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انها لا تصح كما لا تصح لحربي في دار الحرب حتى لو خرج البنا بامان لم يكن له من ذلك شىء وان اجازها الورثة ومنهم من قال انها تصح له وهذا اذا كان الموصى له في دارنا واما اذا كان في دارهم ففي صحتها له اختلاف المشايخ بناء على ان الحربي كالميت في حقنا فيجوز اولس من اهل المر فلا يجوز [و] صحت [بعكسه] اي من الذمي للمسلم لما مروى ينبغي ان يكون وصية الذمي للحربي كالمسلم على ما فصلنا وفي المصمبات يجوز وصية المستامن للمسلم والذمي بلا اجازة الورثة الكائنين في دارهم واما اذا كانوا في دارنا مستامنين فهم كالمسلمين في المعاملة [و] صحت [بالثلاث] والاقبل [للاجنبي] غير الوارث وان لم يرض به الورثة [لا] يصح الوصية [في اكثر منه] اي باكثر من الثلث فان في تحيى بمعنى الباء كما في القاموس [ولا] يصح بشيى [لوارثه] اي الموصى لحدبث مقبول عند الجميع فلو اوصى له ولاجنبي كان له النصف وبطلت للوارث كما في الخلاصه ولو اوصت بكل ما لها لزوجها كان الكل له نصف بالارث ونصف بالوصية كما في قاضيخان والمراد من الوارث من كان وارثاً وقت موت الموصى كما في عامة الكتب فلو اوصى لمن كان وارثاً وقت وصية الموصى ثم صار غير وارث وقت موته صحت كما اذا اوصى لزوجته ثم طلقها ثلاثاً او واحدة ومضى عنها ثم مات الموصى وبالعكس لم يصح كما اذا اوصى لاجنبية

ثم تزوجها ومات وهي زوجته وفيه اشعار بانه لا يصح لعبد وارثه ومذبرة وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا و اراد ان يوصى له بشيء من ماله ينتفع به في حياته فالوجه ان يملك الملك غيره ثم يوصيه ذلك الغير لذلك الصغير ويصح انتفاعه للمالك ما دام حيا كما في النصاب [و] لا يصح لاجل [قائله] اي قاتل الموصي سواء كان وارثا او غير وارث والقتل عمدا او خطأ [مباشرة] اي قتل مباشرة لا قتل تسبيب فانه صح وصيته لحافر بئر وقع الموصى فيها وهلك ويستثنى الصبي والمجنون القتلان فانه صح الوصية لهما بلا اجازة الورثة كما في النظم [الا باجازه ورثته] اي ورثة الموصى الوصية باكثر من الثلث للاجنبي وبشيء للوارث والقاتل فانها تصح لاسقاطهم حقهم وعند ابي يوسف وزفر ر ح لا تصح للقاتل ولو اجازوا اذ الاجازة المعتبرة ما يكون بعد الموت حتى لو اجازوا قبله كان لهم الرجوع عنها والمتبادر من الورثة من يكون اجازته معتبرة بان يكون عاقلا بالغاصحيا حتى لو اجازها صغير منهم او مجنون لم يصح و اما المريض فقد صح وصيته اذا برء والا فبمنزلة ابتداء الوصية حتى لو كان الموصى له وارثه لم تصح الا باجازه ورثته ولو كان اجنبيا صحت من الثلث كما في المضمومات وفيه اشارة الى انه اذا لم يكن وارث للموصى بالاكثر للاجنبي صح وصيته كما في الخلاصة والى انه لو اوصى لقاتله ولا وارث له صحت الوصية له وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف ر ح فلا تصح والى انه لا تصح لعبد القاتل ومذبرة وام ولده ومكاتبه الا باجازه الورثة كما في النظم واعلم ان الناطقى ذكر عن بعض اشياخه ان المريض اذا عين لواحد من الورثة شيئا كالدار على ان لا يكون له في سائر التركة حق يجوز وقيل هذا اذا اوصى ذلك الوارث به بعد موته فحينئذ يكون تعيين الميت كتعيين باقي الورثة معه كما في الجواهر [ولا] يصح [من صبي] ولو عاقلا مراهقا وكذا من مثله ممن كان في اهليته خلل كالمجنون وفيه اشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر منجزا لا يعتبر مضافا الى ما بعد البلوغ كما اذا قال اذا بلغت فثلث مالي لفلان كما في الكرماني والى ان المحجور الذي بلغ غير رشيد صح وصيته استحسانا كما في النظم [و] لا من [مكاتب وان ترك وفاء] لانه ليس من اهل التبرع قيل هذا عنده واما عندهما فتصح وفيه اشعار بانه لا تصح من العبد واخواته كما في قاضيان [وقدم الدين عليها] اي الوصية لان ادائه لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بانه لا تصح من مستغرق الدين الا بابراء الغرماء كما في الكافي [وتقبل] الوصية [بعد موته] اي موت الموصى لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية [و] بطل [اي فبطل] [قبولها] في حياة الموصي فللموصى له رد هذه الوصية بعد موت الموصى بلا خلاف [و] بطل [ردها في حياته] فله قبولها بعده عندهم خلافا لزفر ر ح [وبه] اي بالقبول المذكور لا غير [يملك] الموصى به فلقبول شرط لما لكية الموصى له للموصى به لا لصحة الوصية كما مر وهذا اذا كان الموصى له اهلا للقبول والا فلا يحتاج الى القبول كما في الذخيرة وفيه اشعار بانه لا يشترط في



المالكية القبض ثم استثنى ما يملك بدون القبول فقال [ الا اذا مات موصيه ثم مات ] هو [ اي  
الموصى له ] [ بلا قبول ] منه للموصى به ولارد فهو من قبيل الاكتفاء [ فهو ] اي الموصى به يكون  
 ملكا [ لورثته ] اي ورثة الموصى له استحسانا لانه صار ملكا للموصى له في آخر جزء من اجزاء حياته  
 بالياس عن القبول فيكون لورثته وفيه اشارة الى انهم لوردواها لم تبطل والقياس ان الورثة بمنزلته  
 في الرد والقبول وقيل الاستحسان ان لا يبطل الرصية والقياس ان تبطل [ وله ] اي الموصى [ ان  
يرجع عنها ] اي الرصية لانها تبرع لم يلزم الا بالقبول [ بقول صريح ] كرجعت عما اوصيت لفلان او  
 ابطلت او تركت او ما اوصيت له لفلان لا كاخرت اوهي حرام او ربا كافي قاضيهان [ او فعل يقطع ] ذلك  
 الفعل [ حق المالك عما غصب ] لانه صار الموصى به شيئا آخر بهذا الفعل [ كما مر ] في الغصب من قوله  
 فان غصب وغير اسمه واعظم منافعه ضمنه وملكه فلوا وصى بصوف ونحوه فغزل او قميص فنقص او بر  
 فطحن او دقيق فخبز لكان رجوعا كما في النظم [ او ] فعل [ يزيد ] ذلك الفعل [ في الموصى به ] ما يمتنع [ من  
زائد ] [ تسليمه ] اي الموصى به [ الا به ] اي مع ما يمنع من ذلك الزائد [ كملت السويق ] اي الموصى به  
بسمن [ اي كخلطه به ] وهو المانع عن تسليم السويق الى الموصى له الامع السمن و كذلك الثوب  
 اذا صبغه [ و ] مثل [ البناء ] في ساحة ارداد موصى بها بخلاف التجصيص والهدم فانه ليس رجوعا اما  
 لوطينها فرجوع كما في المضمرات [ و ] مثل [ تصرف يزيل ملكه كالبيع ] فانه فعل مشتمل على تصرف  
 يزيل ملك الموصى وهو المانع عن التسليم [ و ] مثل [ الهبة ] في ازالة الملك و اطلاقه مشعر بانه لو عاد  
 الى الموصى بالشراء او الرجوع عن الهبة او نحوه لا يعود الى الرصية كما في الهداية والحاصل ان الرجوع  
 عن الرصية على انواع ما يحتمل القسح بالقول والفعل كالرصية بعين وما لا يحتمله الا بالقول كالرصية  
 بثالث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت وما لا يحتمله الا بالفعل كالبيع لعبد قال له ان مت  
 من مرضي فانت حر فانه مدبر مقيد وما لا يحتمله بواحد منهما مثل ان يدبره تدبرا مطلقا كما في  
 الظهيرية [ لان ] يرجع عنها [ بغسل ثوب ] موصى به لانه قد يغسل عند اعطاء الغير عادة [ ولا بجحودها ]  
 اي جحود الرصية وانكارها حتى لو اقام بينة عليها بعد موت الموصى قبلت كما في الجامع لكن في المبسوط  
 انه يرجع بجحودها ف قيل انه قول ابي يوسف راح والاول قول محمد راح وهو الاصح كما في الكافي وقيل انه  
 ليس من اختلاف الروايتين فما في الجامع محمول على الجحود عند غيبة الموصى او صورة الرجوع  
 وما في المبسوط على الجحود عند حضوره او الجحود الحقيقي كما في الذخيرة [ وتبطل هبة المريض ]  
 مرض الموت [ ورصيته لمن نكحها ] من امرأة [ بعدها ] اي الهبة او الرصية ثم مات فان كل تبرع من  
 المريض وصية ولا وصية للموارث كما مر وفيه اشعار بانه صح اقرار المريض لمن نكحها بعده خلافا لفرج  
 ولم يصح اقراره لزوجته بالاجماع لانها وارثه الا ان يصدق بقية الورثة ولو في حياة الموصى كما في العمادي  
 [ كأقراره ] اي بطلانا مثل بطلان اقرار المريض [ ورصيته وهبته لابنه كافر او عبدا ] ولومديونا ازمكاتبها

[ ان اسلم ] الابن [ او عتق ] العبد [ بعد ذلك ] الاقرار والوصية والهبة قبل موت الموصي لان في الاقرار تهمة الايسار لبعض الورثة وفيه اشعار بانه لو صار غير وارث بعد الاقرار بان اقربا لاهيه ثم ولد له ابن ثم مات المقر صح الاقرار كما في العمادي [ وهبة مقعد ] بضم الميم وفتح العين وهو الذي لا حراك به من داء في جسده رقيق هو متشيخ الاعضاء كما قال المطرري وقال ابن الاثير هو من لا يقدر على القيام لزمانته [ ومفلوج ] اي رجل ذاهب النصف ومصدره الغالج كما في المغرب وقال ابن الاثير هو داء معروف يرخي به بعض البدن [ واشل ] اي الذي في يده فساد وآفة [ ومسلول ] اي الذي اصابه السل بالكسر وهو قرحة في الرية يلزمها حمى رقيقة [ من كل ماله ] خبر هبة اي هبة كل منهم معتبر من كل مال كل منهم [ ان طال مدته ] اي مدة كل من هذه الامراض بان يمضي سنة من اول ما اصابه على ما قال اصحابنا كذكره ابو العباس رح وبعضهم قالوا ان عد في العرف تطاولا فمتطاول والا فلا [ ولم يخف موته ] بواحد منها بان لا يزداد ما به وقتا فوقتا [ والا ] يكن واحد منهما بان لم يطل مدته بان مات قبل سنة او خيف موته بان يزداد ما به يوما فيوما [ فمن ثلثه ] اي معتبر من ثلث مال كل منهم لانه في حكم المريض وقالوا اذا اضناه المرض صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية وارداد كل يوم فهو مرض الموت فالمسلول الذي طال مرضه ولم يضمنه كالصحيح وقال محمد بن سلمة ان كان لا يرجي براءة بالتداوى فكالمريض والا فكالصحيح كما في طلاق العمادي وعن شمس الاسلام انه في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفي السوق ان لا يخرج الى الدكان وفي المرأة ان لا يقدر على السطح وقال الفضلي المريض ان لا يخرج الى حوايج نفسه وعليه الاعتماد كما في الخلاصة والمختار انه من كان النال من الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في هبة الذخيرة [ وان اجتمع الوصايا ] اي اختلف قوة كما اذا وصي بفرض واجب ونفل لله تعالى ولعبد كحج الفرض والاضحية والصدقة فلو كان بالثلث وفاء بالكل ينفذ الكل كما اذا ضاق عنه واجازة الورثة فاذا ضاق بلا اجازة [ قدم الفرض ] اي الاقوى منها وان اتخذه الموصي فبدء بالفرض حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم السفل كما روي عنهم وذكر الامام الطواويسني انه بدء بالفرض ثم الكفارات ثم بدء بكفارة القتل ثم اليمين ثم الظهار ثم الافطار ثم النذور ثم صدقة الفطر ثم الاضحية و قدم العشر على الخراج وتماه في الذخيرة [ وان تساوت ] الوصايا [ قوة ] بان يكون لكل فرائض حق الله تعالى ارحق العبد او واجبات او نوافل فاذا ضاق الثلث [ قدم ما قدم ] الموصي اذ الظاهر انه بدء بلامهم وعنه لو كان الكل فرضا حق الله تعالى كما بدء بالحج ثم بالزكاة ثم الكفارة ولو كان نفلا كلوصية بالحج والعتق والصدقة بدء بها بدء به في ظاهر الرواية وعندهم بدء بالافضل الصدقة ثم الحج ثم العتق كما في الذخيرة [ وان وصي بالحج ] للفرض [ احج ] اي بعث الوارث او الوصي رجلا ليحج [ عنه ] حال كونه [ راكبا ] والاولى تقديمه على [ من بلدة ] اي الموصي [ ان بلغ نفقته ] من الثلث [ ذلك ] الحج الموصى به [ والا ] يبنغه [ فمن



حيث يبلغ النفقة يحجج راكبا عنه استحسانا اداء للوصية وفيه ايماء الى انه ان دفع المال الى عبد فحجج باذن مولاه فقد صح الا انه لا يستحب للخلل فيه والى انه ان كان في المال المدفوع وفاء بالركوب فمضى واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابهاله والى انه لو احجج من القرى التي قريبة من بلدة صح لانها في حكمه والى انه ان لم يبلغ النفقة بالحجج من بلدة فقال رجل انما احجج عنه بهذا المال ماشيا لا يجزيه كما في التتمة [ فان مات حاج ] اي ان قصد اداء الحج الغرض خارجا من بلدة وسار ثم مات [ في طريقه واوصى بالحج عنه يحجج ] راكبا عنه [ من بلدة ] ان بلغ نفقته ذلك عنده واما عند مما فمن حيث مات كما في الكافي ورؤى ابو سليمان من حيث مات بلا خلاف كما في حج المصطفى والكلام مشير الى انه ان لم يبلغ النفقة ذلك تحجج من حيث مات و ذابلا خلاف كما مر في كتابه واعلم انه ان اوصى بمال ليحجج عنه فان حسن الطريق فيها والا صرف الى ما يراه الفقهاء من وجوه البر كما في النية [ وفي وصيته بثلث ماله لزيد ] الاجنبي [ وسدسه لآخر ] الحال ان الورثة [ لم يجيزوا ] ما زاد على الثلث من السدس [ يثلث ] اي يجعل الثلث على ثلاثة اسهم لما ياتي [ و ] في وصيته [ بثلثه ] اي بثلث ماله لزيد [ وكله ] لآخر ولم يجيزوا [ ينصف ] اي يجعل الثلث على سهمين [ وقال يربّع ] اي يجعل على اربعة اسهم لاصل اشار اليه فقال [ ولا يضرب الوصي له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة رح ] ويضرب عندهما والحاصل انه ان اوصى باكثر من الثلث ولم يجيزوا فهي باطلة في الاكثر عنده لكونها وصية بما لا يستحق فلا يكون مشروعة وجائزة عندهما لانه قصد تفضيل احد على آخر في الوصية فوجب اعتباره ما امكن والاول الصحيح كما في المصنفات وفيه اشعار بانه يضرب الوصي له بالثلث عندهم ففي المسئلة الاولى يثلث بالاتفاق اذ الثلث ضعف السدس فقد اوصى لزيد بسهمين وللآخر بسهم وان اجازوا يقسم نصف ماله عليهما اثلاثا بلا خلاف وفي المسئلة الثانية ينصف عنده لبطلان الوصية بالاكثر فيبقى الوصية بالثلث لكل فيكون الثلث بينهما ويربّع عندهما لان اصل المسئلة ثلاثة عائلة الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب الكل ثلثة اسهم لما مر وان اجازوا فعندهما يقسم الكل كذلك ولا نص فيه عنه فقال ابو يوسف رح قياس قوله ان يسدس بطريق المنازعة لانه سلم الثلثان لصاحب الكل فكان نزاعهما في الثلث فينصف فالثلث الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن هذا تخريج قبيح لاستواء سهم صاحب الثلث في حالة الاجازة وعدمها وهو السدس فالصحيح ان يربّع بطريق المنازعة بان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من اثنى عشر بينهما نصفين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث فيبقى الثلثان ثمانية اسهم يدعيها صاحب الكل وسهمين منها صاحب الثلث ليتم له الثلث فيسلم الستة لصاحب الكل ويتنازعا في السهمين فينصف فيحصل ثلثة اسهم لصاحب الثلث والباقي للآخر كما في الحقايق وغيره وقوله لا يضرب معترف مسند مجازا الى الموصي له باكثر من الثلث فالباء صلة للموصي له وصلة الفعل مع مفعوله محذوف

تقديره لا يضرب ذلك الموصى له عددا في عدد فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلاثة ارباع فيه في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث وثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لهما فانهما يضربانها في الثلث فيحصل ان لذلك صاحبين فإريد بالضرب المصطلح بين الحساب وهو تحصيل عدد نسبته الى احد المضروبين كنسبة الاخر الى الواحد على ما ذكره المصنف مفتخرا به وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطلح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي انه من الضرب بمعنى الاخذ والاعطاء فعلى الاول معروف والثاني مجهول حذف مفعوله مع الصلة تقديره لا يضرب فيه شيئا والمعنى لا يأخذ منه او لا يعطي شيئا بحكم وصيته باكثر من الثلث بل يحكم وصيته بالثلث من قولهم ضرب بسهم على الجزور او فيه اى اخذ منه نصيبا فالبناء متعلقة بالفعل واداة ومكملة واللام في الموصى له عهدية اى الموصى له باكثر من الثلث ومن الوهم جعله وهما قائلان بحذف ما دل عليه اللام [الا] في ثلث صور فانه يضرب في الثلث بالاكثر عنده ايضا [في المحابة] اى في صورة النقصان عن قيمة المثل في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء كما اذا وصى مريض بان يباع عبدان له قيمة احدهما ثلثون من زيد بعشرين والاخر ستون من عمرو بأربعين ولا مال له مواهما ولم يجزها الورثة فانه يثلث الثلث ثلثون فزيد موصى له بالثلث عشرة وعمرو بالثلثين عشرين وان اوصاه باكثر من الثلث [و] في [السعاية] اى كسب القن كما اذا اعتق هذا المريض هذين العبدين فانه وصية بالثلث فيعتق من الادنى ثلثة عشرة ومن الاطى ثلثة عشرون فيسعيان في ستين على قدر نصيبهما [و] في [الدراهم المرسلة] اى في الوصية بدراهم مطلقة غير مقيدة بكسر من الكسر كالنصف والربع وغيره كما اذا وصى مريض له تسعون درهما لزيد منها بثلثين وعمور بستين فانه يثلث الثلث الثلثون والقياس على المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنده الا انهم متفقون في التثليث لانه اضاف الوصية فيها الى عين من اعيان ماله فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معنى فلا يعتبر حق الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا اضاف الى الزيادة على الثلث بان اوصى بالنصف مثلا فانه يتناول حقهم لفظا ومعنى فاعتبر [ومثل نصيب ابنه] او بنته [صحت] الوصية سواء كان له ابن او بنت او لم يكن ففي ماله ابن واحد يثلث بلا اجازة وفي اكثر من واحد مثل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث فانه محتاج الى الاجازة [وبنصيبه] اى نصيب ابن او ابنة بلا ذكر مثل [لا] تصح وتبطل لانه وصية بمال الغير بخلاف مثل النصيب وفيه اشارة الى انه فيما اذا كان له ابن او ابنة واما اذا لم يكن فقد صحت كما في المضمورات [والعبرة] اى اعتبار كونه من الكل او الثلث [بحال العقد] كالبيع والهبة ونحوهما [في التصرف] الذي فيه نوع تبرع بقريضة المقام [المنجز] اى المفيد للحكم في الحال لا بعد الموت والظرف متعلق بالعبرة فالاولى تقديره لئلا يفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي الذي هو الخبر اعني بحال العقد [فان كان] التصرف او العقد [في] حال



[الصحة فمن كل ماله] يعتبر [والا] يكن في الصحة بل في المرض [فمن ثلثه] لتعلق حق الورثة به وانما تعرض للعقد لانه لو اقر مريض لاجنبي بدين نفل من كل ماله وكذا لو اقر لامرأته من مهر المثل لا الزيادة والمقام مشعر بانه لو نكح المريض بمهر المثل جاز كما في العمادي [و] التصرف [المضاف الى موته] اي الذي يغير الحكم بعد موته لا قبله مثل ان يقول هذا العبد حر او لفلان بعد موتي يعتبر [من الثلث] لما مر [وان كان] هذا التصرف [في الصحة] فان العبرة لحال الاضافة لا العقد فلو قال في صحته او مرضه ان حدث لي حادث فلفلان كذا كان وصية [ومرض] اي كل مرض [صح] المريض [منه كالصحة] فلو اوصى بشيء صارت باطلة لانه ظهر بالصحة ان لا يتعلق بماله حق احد وهذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضي هذا واما اذا اطلق ثم صح فباقية وان عاش بعد ذلك سنين كما في النعمة [واعتاقه] اي المريض قنا او مكانا او مدبرا مبتدء خبره وصية [ومحابه] في الاجارة والاستيجار والمهر والشراء والبيع بان باع مريض مثلا من اجنبي ما يساوي مائة بخمسين كما في النتف والاحسن تقديهما فانها مقدمة على جميع الوصايا عنده والاعتاق عندهما فان حابي ثم اعتق او عكس فالمحابة اولى عنده والاعتاق عندهما كما في الهداية [وهبته] عينا من ماله مع القبض وكذا صدقته وابراءه حتى لو مرض ابن وله ام لها عليه دين فمات ثم ابرأه صح من الثلث لانه صار اجنبيا بالموت كما في المنية [وضمنه] بالكفالة وغيرها كما اذا قال لغيره خالعهما على الالف على اني ضامن او بعه بكدا على اني ضامن لمائة فان الالف والمائة عليه لا علي الخالع والمشتري فالضمان اعم من الكفالة كما في الكرمانى [وصيته] اي كالوصية في انه من الثلث لانها تصرفات منجزة فالاولى ان يمثل بها بعد القاعدة المنقولة \*

[فصل \* جارة] اي جار الموصى اذا اوصى له بشيء [من لصق] دارة [به]

اي بدارة قياسا كما قال ابو حنيفة وزفر ربح لانه بمعنى المجاور وهو الملاصق ومن شارك غيره في مسجد محلة امتحسانا كما قالوا في رواية عنه لانه الجار عرفا كما في الاختيار وما روي ان حق الجار اربعون دارا يميننا وشمالا وخلفا فضعيف كما في الكرمانى وغيره والصحيح الاول كما في المضمومات وفيه اشارة الى ان المسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه القن والمدبر وام الولد لان سكنى هؤلاء لا يضاف اليهم بخلاف المكاتب دارة جار كما في الذخيرة وذكر في الهداية انه يدخل فيه العبد الساكن عنده لا عندهما [وصهرة] بالكسر على ما فسرته محمد ربح و ابو عبيدة [كل ذي رحم محرم من عرسه] اي كل ذكر من اقرباء زوجة الموصى وان اعتدت من رجعي عند موته فيدخل ابوها واخوها وغيرهما وقال الحلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يدخل فيه الا ابوها وامها كما في المغرب وينبغي ان يختص هذا بلفظ الصهر واما بلفظ خسر فينبغي ان لا يدخل فيه الا ابوها في ديارنا [وختنه] بفتحين [كل زوج ذات رحم محرم منه] كزوج البنت و

الاخت والعمة ونحوهن وقيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتناول الا زوج المحرم قريبا كان او بعيدا حرّا او عبدا كما في الكافي وذكر في القاموس انه الصهر وفي المغرب انه عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالأب والاخت وعند العامة زوج البنت وينبغي ان يقتضى به في ديارنا لانه المشهور [واهلكه عرسه] اى زوجته اعتبارا للعرف واللغة قال الغوري والزهري اهل الرجل اخص الناس به ولا اخص بالانسان من الزوجة كما في الكرمانى وهذا عنده واما عندهما فكل من يعوله من امرأته وولده واخيه وعمه وصبي اجنبي يقوته في منزله كما في المغرب ولا يدخل فيه رفيقه كما في الاختيار [واله] اصله اهل [اهل بيته] اى بيت النسب وهو كل من يتصل به من قبل آبائه الى اقصى اب له في الاسلام مسلما كان او كافرا قريبا او بعيدا محرما او غيره لان الال والاهل يستعملان استعمالا واحدا فيدخل فيه جده وابوه لا الاب الاقصى لانه مضاف اليه كما في الكرمانى ولا اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة ام الموصى اذ النسب انما يعتبر من الالباء والهمدا لو اوصت لاهل بيتها لم يدخل فيه ولدهما الا يكون ابوه من قومها كما في الكافي [واقارب] جمع قريب [وذورا] قرابته او ارحامه او [انسابه محرماه فصاعدا] فان اقل الجمع اثنان في الوصية وبه قال نبطويه وهذا اذا لم يعرف باللام والا فالأقل واحد للرد الى الجنس وهذا عند الشيخين واما عند محمد بن رح فائنان كما في الهداية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا يخصون فالوصية جائزة وبه يفتى الا ان المستحب عند بعضهم ان يتحرى بالاحوج منهم كما في تنمة الواقعات [من ذرى رحمه] ليست بعصبة ولا صاحبة فرض سواء كانوا صغارا او كبارا او احرارا او عبيدا ذكورا او اناثا مسلمين او كافرين فيدخل فيه الجد و الجدة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن الشيخين انه لا يدخل الجد وولد الولد وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذو رحم بطل الوصية عنده لانه لا وصية للمعدوم كما في الكافي تقدم [الاقرب فالاقرب] من ذى الرحم [غير الوالدين والولد] استثناء من محرماه فصاعدا لان القريب في العرف من يتقرب الى غيره بوسيلة ويقربهم بنفسهم فلو اوصى لعمين وخالين فللعَمَّين عنده واما عندهما فيرتفع لانه يدخل فيه كل قريب ينسب اليه من قبل الاب والام اى اقصى اب له في الاسلام فلو ترك عما وخالين كان النصف للعم والباقي للخالين لانه يستحق اقرب منهما ويثلث عندهما ولو ترك عما وعمه وخالا وخالة كانت للاولين عنده لاستوائيهما في القرب ورتبت عندهما كما في الهداية وغيرها والصحيح قوله كما في المضمورات فاعتبر ابو حنيفة رح في هذه الوصية ثلثة اشياء لم يعتبر المحرمية والاقربية والجمعية لان المقصود صلة القريب فيختص بمن يستحقها كما في الكرمانى واليه اشار في الاسرار وغيره لكن في المبسوط ان الجمعية شرط متفق عليه [وفي] الوصية لاجل [ولد زيد الذكر والانثى] والواحد والكثير [سواء] وفيه اشعار بانه يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يرث وبانه لا يدخل اولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب فان كان له بنات وبنو ابن فللبنات



عملا بالحقيقة ولا يدخل اولاد البنات اصلا في ظاهر الرواية ومن محمد رح انهم يدخلون كما في الاختيار [ وفي ] الوصية لا يدخل [ ورثته ] اى ورثة زيد [ ذكر ] واحد منهم [ كانشيين ] فان كانت ابنا وبنتا يثلث بينهما وان فقد اولاد الصلب يدخل فيه اولاد البنين وفي دخول اولاد البنات روايتان كما في الذخيرة [ وفي بني فلان ] اسم قبيلة كبنسي تميم [ الانثى ] مبتدء خبره يعتبر [ منهم ] تبعا فان كانوا ذكورا او مختلطين فالكل يدخلون تحت الوصية اجماعا اذا كانوا يخصصون واما الاناث فينبغي ان يدخلن على ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان ابا خاصا لا يدخل المختلطون في الوصية وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فيدخلون وهذا رواية عنه وحكي الكرخي رجوعه ويدخل الذكور بلا خلاف كما لا يدخل الاناث بلا خلاف واذا فقد ولد الصلب دخل اولاد الابن ذكورا او مختلطين ولا يدخل البنات المنفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنات ولو ذكورا الا في رواية عن محمد رح كما في الذخيرة وما ذكرنا ظهور ان المصنف لا يبني على قوله الاول كما ظن وقيل انه قال آخرا ان فلانا اذا كان خاصا فالوصية للذكور خاصة كما في الكافي [ وبطلت الوصية لمواليه ] بلا بيان قبل الموت [ فيمن له معتقون ] بكسر التاء [ ومعتقون ] بفتحها لان المولى مشترك صالح الاعلى شكرا للانعام والاسفل زيادة للاكرام وعندهم انها جائز لكن عنه ان الوصية للاعلى وعنه انها لهما جميعا وعن ابي يوسف رح انها للاعلى وعنه انها للاسفل وعن محمد رح انها لمن اصطاحوا عليه لان الجهالة قد زالت بذلك كما في الكرماني وكلامه مشعر بان له لو كان له معتقون بالفتح لم تبطل فهي لمن اعتقه في الصحة والمرض ولاولادهم من الرجال والنساء سواء اعتقه قبل الوصية اربعينها ولا يدخل مدبرة وامهات اولاده وعن ابي يوسف رح انهم يدخلون كما في الكافي وينبغي ان يكون التحكم هكذا فيما اذا كان له معتقون [ وصحت ] الوصية بالمنافع كما اذا اوصى [ بخدمة ] عبده مدة معلومة وابدأ لانها تملك المنافع كما في حالة السيرة وفيه ايماء الى انه يجوز للموصي ان يخرج العبد من موضع الموصي الى موضع اهله ولا يخرج الى مصر آخر كما في الهداية والى انه يصح بالرقبة له وبالخدمة لغيره والمنفعة على صاحب الخدمة فان عجز عن الخدمة بالمرض فان كان بحيث يرجى براءة فكذلك والا فعلى صاحب الرقبة كما في التهمة [ وسكنى داره مدة معينة ] كسنة وشهر [ وابدأ ] كما في الاحازة وانما خص الخدمة والسكنى اشعارا بانه لا يجوز للموصي ان يخرج العبد والدار كما في الهداية [ و ] صحت [ بغلتهما ] اى غلة العبد والدار واجرتهما ونفعهما مدة معينة وابدأ فيوجرهما ثم ينصرف في بدل الاجارة وفيه اشعار بان له ان يستخدم بنفسه ويمكن لان الغلة والمنفعة سواء في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما في الهداية [ فان خرجت الرقبة ] اى رقبة العبد والدار [ من الثلث سلمت ] الرقبة [ اليه ] من الموصي له ليستخدم ويمكن ويستغل مدة الوصية [ والا ] يخرج من الثلث [ قسمت الدار ] ذاتا او غلة اثلاثا بان

يسكن الموصى له ثلثا منها و الورثة الباقي او يستغل الموصى له منها يوما و الورثة يومين حتى يستكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالاجزاء اولى لانها عدل التسوية بينهما ذاتا و زمانا بخلاف المهايأة فان فيها تقديم احدهما زمانا كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار يحتمل القسمة و الا فالمهايأة لا غير كما في الظهيرية و الاكتفاء مشعر بانه ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من الثلثين الا رواية عن ابي يوسف رح كما في الزاهدي [ و بهايأ العبد ] فيخدم للموصى له يوما و للورثة يومين و يستغلوا منه كذلك لا يتجزى وهذا اذا لم يكن له مال آخر والا فيخدم للموصى له على قدر ثلث التركة و الباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة يخدم للموصى له يومين و للورثة يوما و على هذا الاعتبار كما في الاختيار [ و يموت في حياة موصيه ] اي اذا مات الموصى له في حياة الموصى [ تبطل ] الوصية لانها انما يملك بالقبول بعد موت الموصي [ و ] يموت [ بعد موته ] اي موت الموصي [ يعود ] الموصى به [ الى ] ملك [ الورثة ] اي ورثة الموصي لان الموصى له استوفى ما اوصى له [ و ] صحت الوصية [ بثمرة بستانه ] و حنيئ [ ان مات ] الموصي [ وفيه ] اي بستانه [ ثمرة ] كان [ له هذه ] اي الثمرة الحادثة [ فقط ] لا ما يحدث لانه لا يقال حقيقة الا على الحادثة [ و ان ضم ابدا ] بان قال له ثمرة بستانه ابدا [ فله هذه ] الثمرة الموجودة [ و ما يحدث ] من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن فيه ثمرة ولم يضم ابدا يبطل الوصية وهذا في القياس و اما في الاستحسان فلا يبطل ويقع على ما يحدث الى ان يموت الموصى له كما في الكفاية وهذا مختار الكرمانى [ كما في غلة بستانه ] اراضه فله هذه و ما يحدث ما عاش الموصى له سواء ضم ابدا او لا اذ الغلة يقال على ما يحدث ايضا وهى شاملة للثمار و الاوراق و قوائم الخلف و الحطب و نحوها و في معناها النزل وكذا لو اوصى بنزل كرمه في ثلث سنين فمات ولم يحمل الكرم فيها شيئا يوقف الكرم حتى تتصدق بنزله ثلث سنين وهذا قول محمد بن مسلمة موافقا لما قال اصحابنا و ذهب فصيل الى انها بطلت كما في التتمة [ و ] صحت [ بصوف غنمه و ولدها ] الموجود [ و لبنها له ] اي الموصى له [ ما ] كان على ظهرها و في بطنها و ضرعها [ في وقت موته ] من الصوف و الولد و اللبن [ ضم ابدا او لا ] يضم لان المعدوم منها لا يستحق بعقد ما بخلاف الثمرة و الغلة فانهما يستحقان بالمساقاة و الاجازة [ و يورث بيعة و كنيمة جعلتا في الصحة ] اي اذا صنع في الصحة يهودى او نصراني معبدا ثم مات فهو ميراث بلا خلاف لكن عذرة لعدم لزوم الوقف و عندهما لكونه امرا بالمعصية [ و الوصية بجعل احدهما تصح ] اي اذا اوصى احدهما بصنع معبد يصح عنده و لا يصح عندهما لانه اوصى بمعصية غير انه جوز بناء على زعمهم و قال مشايخنا ان هذا الخلاف فيما اذا اوصى بالبناء في القرى و اما في الامصار فلا يصح بلا خلاف كما في الكرمانى و قال السيد الكرمانى الظاهر ان المراد بالقرى ما ليس فيها شيعى من شعائر الاسلام فان كان فيها شيعى منها فكالامصار وفيه اشارة الى انه لو اوصى



بما هو قربة عندنا وعندهم جميعا كالصدق يصح بالاجماع او بما هو معصية كذلك كالوصية للمغنية  
او بما هو قربة عندنا دونهم كالحج لم يصح كل منهما بالاجماع لانه معصية ليس بقربة في زعمهم وهذا  
كله اذا وصى مطلقا لقوم باعيانهم وسمائهم تصح بالاجماع لانها تمليك طاعة كانت او معصية لكن في  
المرض من الثلث وفي الصحة من الكل كذا في الحقايق \*

[ **فصل** \* **ومن اوصى** ] و **فوض** [ **الى زيد** ] عند الموت او قبله بان قال  
( تبارك واراين فرزند ان خود را بعد موتى ) او ( غم فرزندان بخور از استادگى كن ) او تعهد هم اوقم بامري  
او نحوها كما في الخزانة وغيره [ **وقبل زيد** ] ايصاء [ **عنده** ] اى في حضرة الموصي و علمه [ **فان رد** ]  
الموصي الايضاء بوجه من الوجوه [ **عنده** ] اى في علمه [ **رد** ] ايصاؤه حتى انه اذا قبل بعده لا يصح  
قبوله [ **والا** ] يرد عنده بان لم يرد في حيوته اصلا او رد فيها بلا علمه [ **لا** ] يرد لانه اعتمد عليه فيتضرر  
بالرد وقال الخفاف ولو رده القاضي بوجه بلا علمه لم يصح قبوله بعده لانه قضى في مجتهده فيه لانه  
قد رد بوجه بلا علمه عند بعضهم واطلاقه مشعر بانه لو جعل رجلا وصيا في نوع صار وصيا في الانواع  
كلها كما في الذخيرة وغيره وانما ادي القبول بطريق الشرطية اشارة الى ان قبول الوصاية ليس بحتم بل  
لا ينبغي ان يقبل لانها على خطر وعن ابي يوسف رح الدخول فيه اول مرة غلط والثانية خيانة  
والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصي ان يعدل ولو كان عمر بن الخطاب و قال ابو مطيع  
ما رايت في مدة قضائي عشرين سنة عما يعدل في مال ابن اخيه كما في التتمة [ **فان سكت** ] زيد  
عن الرد والقبول [ **فمات موصيه فله** ] اى للموصي [ **رده** ] اى رد الايضاء [ **وضده** ] اى قبوله لانه متبرع  
بلا ضرور في الرد الا انه لو قبله صار وصيا لا يخرج عن الوصاية الا باخراج القاضي كما في العمادي  
ولما فرغ من القبول بالقول شرع في القبول بالفعل فقال [ **ولزم** ] الايضاء [ **ببيع شئ** ] اى بيع  
الوصي الساكت شيا [ **من التركة** ] بعد موت الموصي لوجود دلالة القبول [ **وان جهل** ] الوصي  
وقت البيع [ **به** ] اى بالايضاء لانه اثبات خلافة فقد صح بلا علمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها اثبات  
ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل [ **فان رد** ] هذا الوصي الساكت الايضاء [ **بعد موته** ] اى  
موت الموصي [ **ثم قبل** ] الايضاء [ **صح** ] قبوله خلافا لفرح لانه يتضرر الوصي بالقبول الا ان ضرره  
يجبر بمشوابه [ **الا اذا نفذ قاض رده** ] فح لا يصح قبوله بعده لانه حكم في مجتهده فيه [ **و** ] من اوصى  
[ **الى عبد** ] ولو باذن سيده [ **او كافر** ] ولو ذميا [ **او فاسق** ] مخوف عليه في المال [ **بدله** ] اى بدل  
ايضاء [ **القاضي** ] وجوبا [ **بغيره** ] من الايضاء الى حر مسلم صالح لان العبد يحجر والكافر يعدم  
ولايته والفاسق يتهم بالخيانة وفيه اشارة الى انه لو اعتق العبد و اسلم الكافر و تاب الفاسق كان  
الوصية ماضية لزوال موجب التبديل كما في الاختيار والى ان هو لاء صاروا اوصياء ولذلك صح تصرفهم  
قبل التبديل وفي الاصل ان الايضاء باطل و اختلفوا في معناه فقيل انه سيبطل بابطال القاضي في

جميع هذه الصور وقيل هي بطل في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل هي بطل في الغامق لان الكافر كالعبد كافي الكرماني [ و ] من اوصى [ الى عبده ] القن [ صح ] ذلك الايضاء [ ان كان ورثته ] كلهم [ صغارا ] لانه ايضاء بلا مانع الى متصرف وهذا عنده واما عند ما فلا يصح كما اذا كان بعض الورثة او كلهم كبارا لانه قد يعجز عن حق الايضاء بمنعهم او بيعه وقيل قول محمد رح مضطرب كافي الهداية وانما خص العبد اشارة الى انه صح الايضاء الى المكاتب بلا خلاف كافي الاختيار [ و ] من اوصى [ الى عاجز ] غير عبد وكافر وفاسق [ عن القيام بها ] اي بالوصاية ومصالح الصغير والتصرف في ماله [ ضم ] القاضي [ اليه غيره ] من امين معين له صيانة لحق الصغير وفيه اشارة الى ان وصى الاب لا يبدله القاضي الى غيره ولو خائنا بل يضم اليه امينا كما قال بعض المشايخ ففي الذخيرة قال بعضهم يخرج الامين العاجز عن الوصاية والصحيح انه يضم اليه غيره واما الخائن فقد قال بعضهم يخرجها عنها واليه اشار محمد رح وقال بعضهم لا يخرجها اصلا بل يضم اليه امينا مانعا من الخيانة لانه مختار الميث وفي التتمة لو اتهم القاضي وصيا اخرجه عن الوصاية عند ابي يوسف رح ويضم اليه غيره عند ابي حنيفة رح والفتوى على الاول والى انه لا يضم اليه غيره الا بعد كالعجز وكذلك الخيانة والفسق كما في الجامع واعتمد على السابق حيث لم يستثن العبد والكافر والفاسق مع انه وجب عزله كما في الاختيار [ ويبقى ] وجوبا [ امين ] من الخيانة [ يقدر ] على القيام بها وفيه اشارة الى انه لو عزل القاضي وصيا عدلا كافيا لم ينزل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه ينزل بعزله الا انه لا ينبغي له ان يعزله واعلم انه اذا امتنع عن الوصاية لا يجبر عليها الا انه لا يخرج الا باخراج القاضي كما في قضاء الخلاصة [ و ] من اوصى [ الى اثنين ] بعقد واحد او بعقلين [ لا ينفرد احدهما ] بالقيام بها لاعتماد الموصى على راي الاثنين وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فينفرد كل منهما بذلك لان كلا منهما متصرف بالخلافة عن الموصى وعن ابي القاسم الصغار ان الخلاف فيما اذا اوصى اليهما بعقد واما بعقلين فينفرد كل منهما بلا خلاف وهو الاصح وبه نأخذ كما قال الفقيه ابو الليث لكن في المبسوط الاصح ان الخلاف في الفصلين معا لان ثبوت الوصية بعد الموت وذا انما يكون لهما معا كافي الكرماني وغيره وهذا اقرب الى الصواب فلومات احد هذين الوصيين وجب ان ينصب وصيا آخر لعجز الحي عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من قال انه على الوفاق قال ابو يوسف رح انه تحصيل لما قصد الموصى من اشراف كل منهما على الاخر لكن فيه اشعار بانه لو اشراف على وصى لم ينفرد احدهما بلا خلاف مع انه على الخلاف وعن ابي يوسف رح ان المشرف ينفرد دون الوصى كافي الذخيرة [ الا بشراء كفنه ] اي كفن الموصى فانه ينفرد احدهما به بلا خلاف وهذا مستدرك بقوله [ وتجهيزه ] اي تهيئته ما يحتاج الموصى اليه من التكفين والتقبير والدفن وغير ذلك لانه ربما غاب احدهما وبانتظاره



فسد الميث [والخصومة في حقوقه] مما عليه وماله فلو مات رجل وترك ورثة وديناله او عليه فادعى رجل ان الميث اوصى اليه والى فلان الغايب وحججه الورثة والغريم فاقام المحاضر بينة على ذلك قضى القاضي بوصايتهما كما في العمادي [وقضاء دينه] الى دايته اذا كانت التركة من جنس الدين والا فلا ينفرد احدهما كما اشير اليه في قض ويدخل فيه الخراج كما في الذخيرة وحفظ الدين ففي النهاية ليس في قضاء الدين الا حفظ المال الى ان يقضى الى الدايين [وطلبه] اي طلب دين له على مديون وهذا مستدرك بالخصومة وعليه يدل كلام صاحب الذخيرة [وشراء حاجة الطفل] من الطعام والشراب والكسوة وغير ذلك [والا تهاب له] اي قبول الهبة للطفل اذ في التأخير خوف الهلاك [واعتاق عبد عين] اي معين لعدم الاحتياج فيه الى الراى بخلاف اعتاق ما ليس بعين فانه يحتاج اليه [ورد ودیعة وتنفيذ وصية] حال كونهما [معينتين] لان لصاحب الحق اخذه بلا رفع الوصي وفيه اشارة الى انه ينفرد بمرتد المغصوب والمشتري وبقسمة ما بكال ويوزن كما في قض [وجمع اموال ضايعة] اي مشرف على الهلاك [وبيع ما يخاف تلفه] من نحو المطعوم والمشروب وفي الاكتفاء اشعار بانه لا ينفرد فيما سوى الاستثناء من البيع والرهن واقتضاء الدين والهبة والصدقة والاجارة وغيرها فانه قال بعضهم ينفرد بتنفيذ الوصية بابواب البر كما اذا اوصى بان يتصدق بشيئين للمساكين وقال الحلواني انه على الخلاف كما في الذخيرة وذكر في قض انه ينفرد باجارة اليتيم لعمل يتعمل ولعله على الخلاف ففي المنتف ان احدهما لا ينفرد عند الطرفين وزفر رح والسنن فاما سوى التجهيز وشراء الحاجة والخصومة وقضاء الدين والوديعة والوضيعة ومثله في النظم [روى الوصى في ماله وماله موصيه وصي] اي اذا اوصى الى اخر فهو وصي في تركته وتركته الميث الاول لان الايصاء اقامة الغير مقامه في ماله ولاية وله ولاية التركتين ويجوز ان يكون الام للعهد والمعنى اذا اوصى احد من هذين الوصيتين عند موته الى حى منهما له ان يتصرف وحده وهذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح انه لا ينفرد لانه ما رضى بتصرفه وحده كما في الهداية [ولا يبيع وصي] مال الصغير [ولا يشتري الا بما يتغابن فيه] اي بالغبن اليسير وهو ما يقوم به مقوم لانه لا يستدرك منه بخلاف الغبن الفاحش فانه محترز ولو باع به كان فاعدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما اشير اليه في المنية ولا يرد النصرف بمثل القيمة فانه جائز بالطريق الاول واطلاقه مشير الى جواز بيع كل شئ من التركة منقولاً كان او عقاراً وهذا ظاهر الرواية كما في الخزانة وقال الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذا رغب فيه المشتري بضعف القيمة ازاحتاج الصغير الى ثمنه لنفقته او كان على الميث دين لا وفاء له الا بثمنه او في التركة وصية مرسلة يحتاج في انفاذها الى ثمنه او يبيعه خيراً له بان كان حابوتا او داراً يخاف عليه النقصان او مؤنة يربو على ارتفاعه فحينئذ يجوز بيع عقاره كما في الظهيرية والفتوى على قولهم كما في اللم والى جواز بيع مال نفسه منه وشراء ماله لنفسه بالغبن اليسير الا انه لا يجوز اصلاً

عند محمد رح وفي اظهر الروايتين من ابي يوسف رح واما عند ابي حنيفة رح وفي رواية منه فيجوز اذا كان فيه للصغير منفعة بان يبيع منه ما يساري الفا بثمانية و يشتري منه ما يساري ثمانية بالف على ما قال بعضهم كافي الذخيرة وقال بعضهم يبيع ما يساري خمسة عشر عشرة و يشتري ما يساري عشرة بخمسة عشر كما في الجملع وذكر في المنية انه لو باع من نفسه ما يتسارع اليه الفساد ولا يجد من يشتريه جاز عند شرف الائمة ولم يجز عند غيره لكن له ان يبيعه من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه لنفسه والمتبادر من كلامه انه لا يبيع عقاره بيعا جازا لانه فيه اتلاف منافعه كما ذهب اليه كثير من ائمة سمرقند وعن صاحب الهداية انه جاز لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة كما في العمادي وانما لم يحصر التصرف في الوصي اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من القاضي على ماله فانه جاز لواحد من اهل السكة ان يتصرف فيه ضرورة كما افتى به ابو نصر الدبوسي وهذا استحسان منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى وغيره [ ويدفع ] الوصي [ ماله ] اي مال الصغير [ مضاربة ] لانه من التجارة وفيه اشعار بانه لا يأخذه مضاربة وعن محمد رح انه جاز الا انه اذا اخذه على ان له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فاسدة ولا اجر له وعلى هذا القياس ينبغي له ان يوجر نفسه في عمل من اعماله باقل الاجور كما قال السرخسي ولو استأجر شيئا من الصغير لنفسه ينبغي ان يجوز عن ابي حنيفة رح اذا كان باجرة لا يتغابن فيها كما اذا استأجر شيئا من ماله لنفسه كافي الذخيرة [ وشركة ] بان يشارك به غيره [ وبضاعة ] وردية [ ويحتال ] اي يقبل الوصي حوالة دين للصغير على مديون [ على الاملى ] اي من اقدر على ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كانا سواء لا يحتال كما ذكره المحبوبي وفيه اختلاف المشايخ كافي الكفاية واملى اهم تفصيل من ملو بالضم ملاة بالمداي صار مليا وغنيا [ لا ] على [ الاعسر ] وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت حتى لو كان بمداينة الوصي احتال وان كان المديون املى كما في الكرمانى [ ولا يقرض ] الوصي مال الصغير لانه متبرع الا انه لو اقترض لم يكن منه خيانة يستحق به العزل وفي الاكتفاء اشعار بانه يستقرض ماله لنفسه وهذا اذا كان له وفاء به كما روي عن محمد رح وعنه ما يدل على خلافه كما قال ابو حنيفة رح وقال الحلواني فيه اختلاف المشايخ كافي الذخيرة [ ويبيع ] الوصي كل المال [ على الكبير الغائب ] اي بلا رصاة وهو على مسيرة ثلثة ايام فصاعدا [ الا العقار ] فانه لا يبيعه لان بيع ما سواه للحفظ والهلاك على العقار نادر ولذا لا يباع وان خيف هلاكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين والا فيبيع الكل عنده واما عندهما فان استغرق يبيعه والا فبقدر الدين من الكل لا في الزيادة عليه من العقار وفيه اشارة الى انه اذا كان الكبير حاضرا لا يبيع شيئا من التركة وعن الشيخين يبيع ما سوى العقار وهذا اذا لم يكن فيها دين والا فقد باع على هذا الخلاف وان كانوا صغارا وكبارا معا فقد باع حصة الصغار كما مر واما الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل الكل في الذخيرة [ ولا يتجر ] الوصي [ في ماله ]



اي مال الغائب الكبير لانه لا يفرض اليه سوى الحفظ وفيه اشارة الى انه يتجر في مال الصغير كما في العمادي وذكر في الكرمانى عن الارض انه لا يتجر في ماله والى ترك الفعل الدال على الاختتام \*

## \* [ كتاب الخنثى ] \*

اورد في الاخر لانها نادرة [ هو ] اي الخنثى لغة صفة بحذف المضاف اي بيان الخنثى من الخنث بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر والفها للتانيث ولذا لا يلحقها الف ولا نون وانما لم يوثق لانه غير معلوم عندنا فذكر نظرا الى الاصل كالجفر والشكل اولانه على وزن البشوى مصدرا وشريعة [ ذوفر ج وذكر ] اي ماله آلة المرأة والرجل والفرج شامل لقبليهما فجاز ذر فرجين وفيما ذكره اشعار بان من لم يكن له شىء منهما وخرج بوله من سرته ليس بخنثى ولذا قال ابو حنيفة وابو يوسف رح انا لا ندرى اسمه كافي الاختيار وقال محمد رح انه في حكم الانثى كما في الضوء [ فان بال من ذكره فذكر ] والالة الاخرى خرق في البدن [ وان بال من فرجه فانثى ] والاخرى كثر لول لما فيه من الاثار وقد رفع هذه الحادثة الى عامر العدواني فقال هو رجل امرأة فاستبعد قومه ذلك فتجبر ودخل بيته للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لتفكره وكانت له جارية صغيرة تغمز رجلية فسالته عن تفكره فاخبرها بذلك فقالت دع المحال واتبع المبال فخرج و حكم بذلك لمقال فاستحسن ذلك النساء والرجال كافي الضوء [ وان بال منهما حكم بالاسبق ] اي احبب منهما لانه دليل على انه عضو اصلي [ وان امتريا ] اي بال منهما [ فمشكل ] اي غير محكوم عليه بكونه ذكرا او انثى عند ابي حنيفة رح وهذا من جملة ما يتوقف فيه من كمال ورعه قدس الله روحه [ ولا يعتبر الكثرة ] اي كثرة البول في كونه ذكرا او انثى عنده ويعتبر عندهما لانه يدل على الاصاله وردي انه قال لابي يوسف رح ما رايت قاضيا يكيل البول بالاراني وان امتريا فمشكل عندهما ايضا وانما توقفوا في الجواب لعدم ما يدل عليه من النقل والعقل وهم متوقفون عن التكلم في الاحكام بلا دليل شرعي وانما قالوا باشكاله اذا مات في صغره والا فقد يزول كما اشار اليه بقوله [ فان بلغ ] الخنثى بالسن [ ولم يظهر ] منه [ علامة احدهما ] بان لا يخرج لحيته او لم يصل الى امرأة او لم يحتلم او ظهر ثدياه فيكون انثى او لا تحيض او لا يصل اليه رجل او لا يحبل او لا يظهر له ثدي او لا ينزل منه لبن فيكون ذكرا [ فمشكل ] بالاخلاف احتياطا كما في عامة الكتب لكن في النظم ان لم يتبين امره فكالانثى في الحكم عليه وله من الميراث وغيره وفي الكلام اشارة الى انه لو ظهر علامة كل منهما كان مشكلا كما اذا نهل ثديه ونبت لحيته معا او امنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة او بال بفرجها وامنى بفرجه والى انه لو اخبر الخنثى بحيض او امنى او ميل الى الرجل او المرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذب بيقين كما اذا اخبر انه رجل ثم ولد كما في شرح الفرائض الشريفى ثم شرع في احكامه فقال [ فان قام ]

البالغ من المشكل [ في صفهن ] اى في صف النساء [ اعاد ] صلوته حتما لاحتمال كونه ذكرا فيجب الاعادة احتياطا وفيه اشعار بانه لو كان مراهما لم يجب الاعادة لكنها مستحبة احتياطا كما في الذخيرة [ و ] ان قام ذلك البالغ وما في حكمه من المراهق بقريضة الاتى [ في صفهم ] اى في صف الرجال [ يعيد ] صلوته [ من ] كان [ بجنبه ] من اليمين واليسار [ ومن ] كان [ خلفه بخدائه ] من الصف الثاني الا اذا كانوا ثلثة فانه يعيد من خلفهم بخدائهم الى اخر الصفوف وانما لم يشترط نية الامام اعتمادا على ما ذكر في الصلوة وكلامه ظاهر في ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة متى وجبت اعادتها من وجه ولم يجب من وجه يجب الاعادة احتياطا كما في الذخيرة لكن في المبسوط ان المحاذاة موهومة فيستحب الاعادة احتياطا [ وصلى ] ذلك البالغ [ بقناع ] وهو واسع مما تغطي المرأة به راسها من المغنعة وفيه اشارة الى انه لو صلى بغير قناع لم يجوز اذا كان حرا والى انه لو كان مراهما جاز الا ان القناع مستحب كما في الكرمانى [ ولا يلبس ] الخنثى مطلقا [ حليا وحريرا ] لاحتمال كونه ذكرا والترجيح للخطر فيما يتردد بينه وبين الاباحة [ ولا يكشف ] نفسه فان كشف العورة لا يحل لغير الخنثى [ عند رجل ] لانه لو كان مراهما لم ينظر الى ما سوي الوجه والكف منه ولو كان مراهما لم ينظر الى ما تحت سروته الى ركبتيه [ و ] عند [ امرأة ] لانها لا تنظر الى ما تحت السرة الى الركبة مراهما كان او مراهما كما في الكرمانى وغيره فلا ينافي ما في الصلوة انه ينظر المرأة الى الرجل سوي ما تحت السرة الى الركبة كما ظن [ ولا يخلوبه ] اى بالبالغ وما في حكمه [ غير محرم رجل ] بالرفع على البدل [ او امرأة ] لاحتمال الخلوة بالاجنبية والاجنبى بخلاف ما اذا كان محرما [ ولا يسافر بلا محرم ] من الرجال فلا يسافر برجل اجنبى او امرأة ولو محرما له لان سفر المراتين المحرمتين غير جائز فيكرة سفر المشكل معها [ وكرة للرجل والمرأة ختنه ] بالفتح والسكون تحوزا عن النظر الى الفرج وهذا اذا كان مراهما والا فللرجل ان يختن كما في الكرمانى [ وتشتري ] من ماله امة عالة بالختن [ تخرته ان ملك مالا ] لانه نظر المملوكة الى المالك وكذا المملوكة الى سيدته في حال العذر كما في الذخيرة [ والا ] يملك مالا [ فمن بيت المال ] يقرض ثمنها فيشتريها وهذا اذا كان ابوه معصرا والا فمن ماله كما في الذخيرة [ ثم ] اى بعد الختن [ تباع ] الامة وجوبا ويرد ثمنها الى بيت المال للاستغناء عن ذلك والاكتفاء مشعر بانه لا يزوج عالة بخمئة لان نكاح الموقوف لا يبيع النظر الى الفرج على ما قال شيخ الاسلام وذهب الحلواني الى انه تزوجها لانه ان كان امرأة ينظر الجنس الى الجنس والنكاح لغو الا فنظر المنكوحة الى الناكح كما في الذخيرة وعن ابي حنيفة رح ان الامام يزوجه امرأة ختانة كما في المضمورات فان قلت لم لا يجوز ان يخرته رجل فانه موضع الضرورة قلت لانسلم الضرورة فان الختان عندنا سنة [ فان مات قبل ظهور حاله ] من الذكورة او الانوثة [ لم يغسل ] لاحتمالين [ ويتيمم ] بالياء المضمومة ثم المفتوحة من التيمم اى يجعل ذاتيمم لانه لا يمس شيئا فيه الا الوجه واليد بخلاف الغسل وفيه اشارة الى انه



لا يشترط له امة لانها اجنبية بعد الموت والاكتفاء يدل على انه لا حاجة الى خرقه على اليد عند التيمم وهذا اذا كان المتيمم محروما والا فقد تيمم بالخرقة كما في الكرمانى [ولا يحضر] الخنثى حال كونه مرافقا [ابن اثنى عشر سنة] غسل ميت [اي لا يغسله للاحتمال وانما خص المراهق ليكون قرينة للسابق على ما اشرنا اليه] [ونادى تستحى قبرة] اي ستره بثوب عند الدفن لاحتمال كونه انثى وستر قبرها واجب [ويوضع الرجل] اي جنازته [بقرب الامام] لانه ذكر بيقين فهو افضل [ثم] يوضع [هو] اي الخنثى بقرب الرجل مما يلي القبلة لاحتمال كونه رجلا [ثم] يوضع [المراة] بقرب الخنثى ليبعد عن النظر [اذا صلى] الامام [عليهم] بمرة وفيه ايماء الى ان الافضل عند اجتماع الجنائز ان يصلى على كل منفردا لانه ابعد عن الخلاف كما في المنية واذا كان الخنثى مشكلا [فان تركه] اي الخنثى [ابوة] الميت [و] ترك [ابنا] ايضا [فله] اي للخنثى [سهم] واحد من تركته [وللابن سهمان] لانه لم يتيقن الا نصيب انثى وهو في هذه الصورة سهم فلا يزداد على ذلك شيى بالشك وفيه ايماء الى ان له اخس الحالين واسواءهما وذا في صورتين الاولى ما يفرض فيه الخنثى انثى كما ذكره المص والثانية ما يفرض فيه ذكر وهذا مشتمل على صورتين احدهما ما يكون فيه الخنثى محروما كما اذا تركت زوجا واختالا بام وخنثى لاب فانه ان كان اختافله سهم وهو السدس تكملة للمثلين ولكل من الزوج والاخت نصف فتعول المسئلة من ستة الى سبعة وان كان اخا فمحروم لانه عصبه لم يبق له شى بعد فرضهما وهو الضغان ولا ريب انه اخس الحالين فيفرض كونه ذكرا والثانية ما يكون غير محروم كما اذا تركت زوجا واما وخنثى لاب وام فانه ان كان الخنثى اختا لاب وام فله نصف كالزوج واللام ثلث فتعول المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان اخا فله سهم وللزوج نصف واللام ثلث ولا يخفى انه اخس الحالين لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية فيفرض كونه ذكرا ايضا وهذا عند ابي حنيفة رح واما عند مما فسياتي كما في الهداية الا ان محمدا مع ابي حنيفة رح في عامة الروايات كما في الكفاية وهذا اظهر كما في المضمورات وذكر في النظم اب ابا يوسف رح معهما في ظاهر الاصول وفي الكافي انه قول الاول وفي الغرايض المراجعة ان ما ذكرناه قول ابي حنيفة رح واصحابه وعليه الفتوى ولما كان الشعبي من اساندة ابي حنيفة رح وله في هذا الباب قول مبهم فسر ابو يوسف رح تفسيرين احدهما ما هو اقرب الى الصواب وهو مختاره والثانى ما اخذ به محمد رح كما في المضمورات وغيره ذكره المص فقال [و] فيما اذا ترك الخنثى ابوة وابنا [عند الشعبي] بفتح الشين [له] اي للخنثى [نصف المصيبين] اي نصف مجموع حظ الذكور والانثى وهذا محتمل لنصف نصيب كل منهما منفردا او مجتمعين فاشير الى تفسيره بقوله [وهو] اي نصف النصيبين بمعنى نصيبه ذكرا عند الانفراد وكذا نصيبه انثى عند الانفراد [ثلثة] للخنثى والباقي للابن [من سبعة] من السهام [عند ابي يوسف رح] نجربا او مذهبنا وذلك لان الابن عند الانفراد كل الميراث وللبنت نصفه فكان نصف الكل اثنين



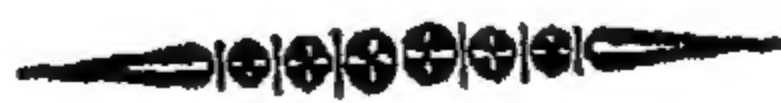
و نصف النصف واحدا و المجموع ثلاثة ارباع فان المخرج اربعة تعول الى سبعة فيجعل للخنثى ثلاثة وللابن اربعة [ و ] هو نصف النصيبين بمعنى نصيب كل منهما عند الاجتماع [ خمسة ] للخنثى و الباقي للابن [ من اثني عشر ] سهم [ عند محمد رح ] تخريجا فان للابن مع الابن نصفا و للبننت مع الابن ثلثا فكان للخنثى مجموع نصف النصيبين من الربع والسدس و يحتاج الى عدد يكون مخرجا لذلك وهو اثني عشر للخنثى منه خمسة هي ربع وهو ثلثة و سدس وهو اثنان وللابن السبعة الباقية و حصة الخنثى على التفسير الاول ازيد فاذا ضربنا سبعة في اثني عشر يحصل اربعة وثمانون ثم يضرب الثلثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلثون ثم يضرب الخمسة في سبعة يحصل خمسة وثلثون واول و ستة وثلثون ازيد على الثاني وهو خمسة وثلثون بواحد من اجزاء اربعة وثمانين و التحقيق في كتب الحساب و في تقديم قول ابي يوسف رح اشعار بان تفسيره المختار عند المص لكن في الهداية خلافه فانه قدم قول محمد رح في الدعوى و اخره في الدليل و اذا يدل على اختياره كما في النهاية و لما كان من دأب المشايخ ايواد مسايل مختلفة في اخر كتبهم تذكير لها و افقهم المص في ذلك فقال \*

### \* [ مسايل شتى ] \*

اي متفرقات هو جمع شتيت فعيل بمعنى فاعل حمل على فعيل بمعنى مفعول كمريض و مرضى و لذا جمع على فعلى كما تقرر [ كتابة الاخرس ] الاصل ما يعرف به نكاحه و طلاقه و بيعه و شراؤه و قوده كالبيان لان الكتابة ممن نأى كالخطاب ممن دنا و فيه اشار بانه لو كتب ذلك مستتبنا مرسوما اي مقروا معنونا كما اذا كتب على القراطيس او غير مرسوم كما اذا كتب على ورق او شجر او ارض كان كالخطاب الا ان في غير المرسوم لابد من النية و لا يصدق قضاء في المرسوم انه ارم ينوبه فلو كتب غير معتبين كما اذا كتب على ماء او هواء لم يصح شئ من ذلك وان نوى كافي الخلاصة وغيره و فيه اشعار بانه يقاد بالكتاب من الغائب كالاخرس و قد ذكروا انه لا يقاد فاما ان يكون من اخلاف الروايتين او اختلاف حكم الاخرس و الغائب في الكتابة كما في الكافي وغيره [ وايماء ] اي اشارته بالراس او الحاجب او العين او اليد [ بما يعرف به نكاحه ] مضاف الى الفاعل او المفعول [ و طلاقه و بيعه و شراؤه و قوده كالبيان ] والنطق بذلك لان هذه الاحكام محتاج اليها فانها من حقوق العباد في الجملة و اطلاقه مشير الى ان الايماء معتبر مع القدرة على الكتابة لان كلا منهما حجة ضرورية فلا يعتبر ما قال بعض اصحابنا انه لا يعتبر كما في الهداية [ ولا يحد ] الاخرس المقربا لقدف او السرقة او الزنا او الشرب بطريق الايماء او الكتاة ولو مرسومة لانه لا يجب العقوبة على المقر على نفسه بما يوجبها الا بالبيان [ وقالوا في معتقل اللسان ] بضم الميم وفتح القاف اي في محبس عن الكلام



وغير قادر عليه [ ان يبعد ذلك ] الاعتقال الى سنة وعنده الى الموت وعليه الفتوى على ما قالوا كما ذكره المص وغيره [ وعلم اشاراته ] اي اشاراته الى ما يربطه من النكاح وغيره [ فكنا ] اي للعتقل مثل الاخرس في اعتبار الكتابة والايماء لان عارض الصمت يرجى زواله ساعة فلا يعتبر كالاغماء فلو اصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام فاشار او كتب وقد طال ذلك سنة فهو ممل الاخرس وقال محمد بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشار برأسه الى وصيته فقد صح وصيته وقال اصحابنا انها لم يصح كافي العمادي [ وفي غنم ] اسم جمع النساء [ مذبوحة ] فيها اي بينها [ مينة ] واحدة او اكسر [ هي اقل ] من المذبوحة [ تسرى ] اي طلب الاخرى وهو الصواب وهذا اذا لم يكن هناك علامة يعلم بها المذبوحة من الميتة والا فلا يتحري وعليه ان يأخذ بالعلامة كافي الكرمانى [ واكل ] ان اطمأن قلبه على ان هذه شاة مذبوحة [ في ] حال [ الاختيار ] بان يكون مذبوحة بيقين لان القليل ساقط الاعتبار دفعا للخرج وفيه اشارة الى انه لو كان الميتة اكثر او نصيبين لم توكل مع الاطمينان والى انه لو اضطر اكل بكل حال سواء كان الميتة مساوية او اكسر او اقل كافي التلخيص وانما خص الغنم اشارة الى ان في البياب الطاهرة والنجسة المختلطين يتحري دمل حال سواء كان الميتة للطاهرة او النجسة او كانتا متساويتين لان حكم البياب اخذ والى ان في اداء المختلط باداء غيره عيب عاب لا يتحري بل بمنظر حتى جاء صاحبه كافي الرعي المختلط برعي غيره وفيه تحري فيهما وفيه يتصرف في واحد منهما كافي طعام مسرك صاحبه عاب فاده وفي رفع دمل نصيبه عند الاخذ كافي النخبة وغيره ولا شك انه ختم على احسن اوجه الانتهاء فانه ذكر مسايل الاخرس والمعمل والى المذبوحة في آخر الكتاب ثم نبه على ما اختاره مما هو المعول عليه في الباب وهذا آذان فراغى بحمد الله تعالى على نواتر نعماء كسره \* عن تببيض ما هو العملة لعفران سيات عفره يوم الترية لسنة احدى واربعين و تسعمائة من الهجرة النبوية \* على صاحبها اوصل السلام والنخبة \* اللهم حقق رجائنا في غفران السيات \* و يلمتنا ببركات حبيبك الى ابدى الابداح فلك اكرم الاكرمين \* وارحم الراحمين \*



قد تم السبعة الرابع من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير \* و به كمل الكتاب معون  
الله العزيز الوهاب وهو نعم المولى ونعم النصير \*

